

إدريس هاني

سِرَاقُ اللَّهِ

الإسلام السياسي في المغرب
تأملات في النشأة والخطاب والأداء



الطبعة الثانية
مزيدة ومنقحة

سُرَّاقُ اللَّهِ
الإسلام السياسي في المغرب
تأملات في النشأة والخطاب والأداء

إدريس هاتي

الفهرست

3	الفهرست
9	مقدمة الناشر
11	مقدمة الطبعة الثانية
21	مقدمة الطبعة الأولى

مجدخل عام

39	المُفَكِّرُ فِيهِ وَالْأُمُفَكِّرُ فِيهِ فِي عَمَلِيَةِ الْإِصْلَاحِ الدِّينِيِّ فِي الْمَغْرِبِ
43	المُفَكِّرُ فِيهِ وَالْأُمُفَكِّرُ فِيهِ فِي عَمَلِيَةِ الْإِصْلَاحِ الدِّينِيِّ فِي الْمَغْرِبِ
46	مَنْ يَصْدُرُ الْمُفَكِّرُ فِيهِ وَالْأُمُفَكِّرُ فِيهِ؟
47	هَلِ الْمُفَكِّرُ فِيهِ كُلُّهُ مَرْفُوضٌ وَالْأُمُفَكِّرُ فِيهِ كُلُّهُ مَطْلُوبٌ؟
48	الْفَوَاضِلُ الثَّلَاثُ فِي الْإِصْلَاحِ الدِّينِيِّ بِالْمَغْرِبِ
51	الْفَوَاضِلُ وَتَعَمُّدُ الْبَارَادِيغِمَاتِ
51	الْبَارَادِيغِمِ الدِّرْئِيِّ (paradigme etatique):
52	الْبَارَادِيغِمِ الْعَزَبِيِّ الْعَرَكِيِّ:
52	الْبَارَادِيغِمِ الْإِنْتَلِيجُونِسِيِّ:
52	جَدَلُ الْفَوَاضِلِ الثَّلَاثَةِ
61	حَصِيلَةُ الْفَاضِلِ الْإِنْتَلِيجُونِسِيِّ:
62	1 سَوَالُ الْكِتَابَةِ التَّارِيخِيَّةِ:
64	2 سَوَالُ الْإِنْتَرَبُولُوجِيَا الدِّينِيَّةِ:
68	3 سَوَالُ الْإِجْتِهَادِ وَالتَّأْوِيلِ:
69	الْإِنْتَلِيجُونِسِيَا الدِّينِيَّةُ وَاشْكَالِيَّةُ الصَّدَمَةِ:

القسم الأول

73	من السلفية الوطنية إلى السلفية التكفيرية
----	--

الفصل الأول

73	حكاية انحطاط دراماتيكي: علماء المغرب بين الأسس واليوم
75	ماذا نفعل في التاريخ وماذا يفعل التاريخ فينا؟
77	حينما نصوم زمن النبوع المغربي
86	التحويلات الشربوية
86	التحويلات السوسيو-ثقافية
90	التحويلات في الضكرة النهضوية
	من السلفية الوطنية إلى السلفية الشعبوية
94	أو من ثقافة الإصلاح إلى ثقافة التكفير
103	السلفية الشعبوية: حكاية انحطاط دراماتيكي
107	من الهلالية إلى المغربية
109	خدمة الحفاظ على الهوية الدينية المغربية

111	موقف التكفيريين من ثلاثية ابن هاشم
111	الإمام مالك والتملكيون
122	المكونات الإسلامية اليوم والتمط العلماني الافتراضي
125	ما بعد الصياغة الجديدة للحقل الديني
128	استقالة الريسوني كمؤشر
131	نماذج من علماء الحركة الإسلامية
136	الظاهرة المزمية وكتيكك تعجيس الفتوى
139	الظاهرة النهارية أو «تكشيك» الحقل الديني

الفصل الثاني

143 التغفل الوهابي في المغرب

145	مقدمة :
146	ابن تيمية مغربا
152	محمد بن عبد الوهاب في المغرب
153	الوهابية وعهد المولى سليمان
157	بين السلفية الوضعية والسلفية الوهابية
158	بين سلفية حضرية وأخرى بدوية
164	عبد الحفي الكتاني نموذجاً
171	هل كان عبد الحفي الكتاني وهابياً؟
175	الانتقال من السلفية الوضعية إلى السلفية الوهابية
176	التكلفة الاجتماعية للتغفل الوهابي
177	المرتكزات الفقهية والعقدية المغربية للتغفل الوهابي
177	الوهابية في بيئة مالكية
178	الفصل بين مالك والتملكية
186	أسلوب التدليس الدعوي
187	الحرب بين الصوفية والوهابية
188	قضي الدين الهلالي رمز التغفل الوهابي في المغرب
189	الأرصاد بدوائر الوهابية في المشرق
191	وهابية غير مبنية
193	قدر الوهابية أن لا تكون مغربية
194	تجزعات الوهابية بالمغرب
195	تلامذة الهلالي
198	الوهابية والحركة الإسلامية المغربية
201	الوهابية وزعيم الشبيبة الإسلامية
207	الوهابية والسلطة
208	الحركة الإسلامية المغربية والتأخير السروري
214	سياسة الاحتواء الوهابي للحركة الإسلامية المغربية
215	المغراوي والحركة الإسلامية المغربية
217	الوهابية تخترق الأيديولوجيا المغربية المعاصرة
220	الوهابية ومداخل «البيرنيس»
221	ماذا خسرت الحركة الإسلامية بتوهابها؟
224	الحركة الإسلامية المغربية والوهابية
230	الأنماط الجديدة في التغفل الوهابي
231	حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية والوهابية
232	فصل المقال ما بين وهابية بنكيران ووهابية المغراوي من اتصال وانفصال
233	ياسين والمغراوي... تحالف قاتل
237	تغفل الوهابية في المؤسسات الدينية الرسمية

238	كيف أخفت الوهابية كل هذا الشذوذ؟
238	شذوذهم الشقي
239	التأوى الجنسية أسلوب جديد في التغفل الوهابي
241	السياحة الجنسية
243	الوهابية والتغفل الإعلامي
245	الوهابية والتشكيك: من التشكيك إلى التكفير
246	الوهابية والربيع العربي

القسم الثاني

أضواء على الحركة الإسلامية في المغرب

249

الفصل الأول

249	صفحات مجهولة من تاريخ الحركة الإسلامية المغربية
259	بين إبراهيم كمال وحيد الرحيم بوعبيد
260	علال الشاسي وحركة الشبيبة الإسلامية
262	النشأة تأسيسية والنهاية تقليدية
272	حكاية اللجوء إلى ليبيا ومن ليبيا
272	مطليح من طنجة إلى بريجاتيا
277	حقائق عن مقتل عمر بنجلون
285	الخطيب والشبيبة ومقتل عمر بنجلون
287	شهور القيادة بعدم وفاء أتباعها

الفصل الثاني

من الدعوة الدينية إلى الدعاية السياسية

291

293	التياسات النشأة والخطاب
297	نشأة متبسة وتاريخ مجهول
298	التياس في النشأة والمان
299	الأكثر تقليدا لخطابات غيرها
301	خطاب داخلي استثنائي وموضوع فكرة الاعتدال
304	هل حقا خرج حزب العدالة والتنمية من رحم الشعب؟
307	الخطيب كشاهد على منطلقات الحركة الإسلامية
310	مهارك ضد اليسار
311	فشل إدماج الخطيب للحركة الإسلامية
321	استثمار في أخطاء المجموعات المتطرفة
324	العدالة والتنمية يرفض إدماج العدل والإحسان
325	الإحساس بالمظلومية
330	بين الالتحاق بالحزب والوحدة مع الرابطة
333	استناس بقيادة التلاميذ حتى شبوا وشابوا
335	سر هيمنة حاتم على التوحيد والإصلاح بعد أحداث 16 ماي
337	رجل مرحلة أو رجل كل المراحل؟
339	حزب العدالة والتنمية وجمعية التوحيد والإصلاح.. أية علاقة؟
346	سياسة التستر على المفسدين ما لم يفتضح أمرهم عند الرأي العام
348	خرجات الرصيد لا علاقة لها بأجندة بنكيران
350	استراتيجية تدوين الضاد
351	الازدواجية
352	حزب أقل من إداري

القسم الثالث

353 الأداء السياسي وهيكلية التحقل الديني والتدبير الحكومي

الفصل الأول

353 أداء الإسلاميين المغربيين من عام 2009 إلى عام 2010

355	ما الذي تغير خلال عام 2009 ؟
355	في نقد الأداء الهوياتي للحركة الإسلامية المغربية
358	ظلال الحرب الباردة بين العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة
367	الحركة الإسلامية المغربية في ظل تحرش قاعدي بحدود المملكة
370	سلفيات الداخل.. أية أفاق؟
371	السلفيات المغربية والهاجس الهوياتي
378	الهاجس الهوياتي في استراتيجية تدبير التحقل الديني
381	مواجهة خطر التنصير
383	إحياء التصوف والزوايا
384	السياحة الدينية والسياحة الجنسية
387	ممارك الفتوى: فتوى وفتوة
388	فتاوى بهوس جنساني
389	ممارسة الجنس على المجسمات البلاستيكية وغيرها
390	جواز استعمال الفشاء الصناعي
390	شرب الخمر للعامل
391	وللخمر بقية...
391	المسألة الفلسطينية
394	الفاشيون والمقيبون من الحركة الإسلامية
	الإسلاميون في مغرب 2010 :
397	المسألة الدينية بين الدولة والإسلاميين
397	مدخل : الإسلاميون المغربيين وإعادة تشكيل الهوية
401	الهوية بين الوقائع السوسولوجية والمواديق المؤسسية
402	الإسلاميون والحركات الاحتجاجية المضادة
408	الاحتجاج ضد المهرجانات الشنية
411	الإسلاميون ومؤشر تدوين المغربية
414	أنماط جديدة في التدوين
415	تدابير الدولة في التحقل الديني
418	لنفتوى هذه السنة حكاية أخرى
422	تحديات أخرى
424	في اتجاه تبلور حكامه دينية
424	تحديات البنية التحتية للتحقل الديني
425	في الأمن الروحي والوحدة المذهبية
426	سؤال التنصير مجددا
428	تصدير السلفية
428	محاولات في تحديث لغة الخطاب: ترشيد أم تبليغ؟
430	الريسوني ورابطة علماء أهل السنة
432	سلفية ضد سلفية
433	أداء الحركة الإسلامية
435	العدل والإحسان: مخاضات باتجاه القبول بالمشاركة
437	مع نموذج الروكي مجددا
439	بنية عقائدية تناقضية

446	لا شيء مملكت للتختر
448	الاستقواء بالخارج
449	بين طول أمد الانتظار ونهاية عمر الكاريزما الروحية
450	ويكيليكس يفتح ملف العلاقة بين العدل والإحسان والأمريكيين
451	تريد السياسية ولا تريد لهبتها
453	معرفة البحث عن مصادر تمويل الحركة
456	العودة إلى السرية
459	العدالة والتنمية أو التوحيد والإصلاح.. أي جديد؟
463	خارجيات الرصيد ليس في كثير
465	ولتريسوني خرجات دينية أخرى
466	بنكيران: خرجات سياسية وتصعيد في الدعوة
469	من التذاعف القيمي إلى التورط القيمي
473	الهاربون من جحيم حزب العدالة والتنمية
479	تراجع بريق الجماعة في أحداث العيون
484	خطاب فكري بين التمييز والانتقام
487	غياب الشرط الموضوعي لتجديد الفكري
489	قضية خلية بليرج
489	تطور احتجاجي ضد الأحكام القضائية
491	استراتيجية المشاركة في النقاش العمومي
491	المعتقلون الستة ومطلي: لماذا أصدروني؟
492	اختلافات المرواني والمعتصم تهود مجددا
496	حزب النهضة والفضيلة
498	الرمزي وسؤال الانضباط الحزبي
499	السنوية الجهادية داخل المعتقل
502	تعدي القاعدة

الفصل الثاني

509	من التدبير التشريعي إلى التدبير الحكومي (تحليل تاريخي وسياسي)
511	مقدمة
512	في الأسس الأيديولوجية للمشاركة السياسية
513	سياق تاريخي متداخل
517	ماذا يعني هذا؟
519	المحور الأول : الإسلام السياسي المخرب والحرنية السياسية
520	إشكالية الشرعية
523	اختزال الشرعية
524	سؤال المرجعية
526	تصيرية العمل التشريعي
528	الاحتجاجية البرلمانية كخطة لإثبات الحضور الهوياتي
532	صدمة أحداث 16 ماي
537	كيف استغل إسلاميو البرلمان حرائك 20 فبراير
538	استراتيجية الصفقات
539	المناظرون
541	مذكرة الإصلاح الدستوري
544	شبح الأصالة والمعاصرة
548	الموقف من حركة 20 فبراير
552	ماذا عن العدل والإحسان؟

555	الرصيد الروحي في معارك السياسة
557	عشية فوز الجماعة
558	الأسباب الموضوعية لفوز العدالة والتنمية
563	ما بعد الانتخابات
565	المحور الثالث: السياسة الاجتماعية بين المحارضة والأداء الحكومي
570	انسحاب الاستقلال من الأغلبية
574	ميلودراما محاربة الفساد
575	بنيوية الفساد وغياب الشفافية
577	دقاتر التحولات
578	قانون لجان تقصي الحقائق
578	صندوق المقاصد
580	المحروقات ونظام المقايضة
581	مستمتع الدين الخارجي
584	إخفاق سياسة الاستثمارات
585	أزمة أنظمة التقاعد
588	التشرف للشعب والرفاه للحكومة
590	السياسة الخارجية
591	في الموضوع السوري
591	الموقف من مصر
593	التطبيع
597	خاتمة

الملاحق

ملحق النصوص والنوائق 599

601	الشيخ بشير الإبراهيمي يجرح عبد الحكي الكتاني
611	تقريب السيد محمد عبد الحكي لكتاب شواهد الحق للنهباني وهجاء ابن تيمية والوهابية
617	رسالة لعبد الحكي الكتاني إلى المكي بن عزوز من روض الرياحين
621	تراجع فيها عن موقفه من ابن تيمية
621	خطبة المولى سليمان
626	مناظرة بين الشيخ بلعربي العلوي والشيخ تقي الدين الهلالي حول رؤية النبي (ص) يفضله لا مناما
631	رسالة الدكتور تقي الدين الهلالي إلى الشيخ عبد الكريم صقر يكشف فيها مؤامرات وانحراف المغراوي
635	كلام الشيخ ربيع المدخلي عن المغراوي وأتباعه في حديث صوتي مسجل
640	الدكتور تقي الدين الهلالي يتحدث عن تداسيه في إدخال كتاب ابن تيمية إلى المغرب
643	ندوة فكرية حول كتاب سراق الله (الطبعة الأولى) بالمسرح الوطني محمد الخامس
644	كلمة السيد/عبد النبي الشرايع
646	قراءة الدكتور محمد صريف
649	قراءة الدكتور حسن أوريند
655	تعقيب الكاتب على ملاحظات المتدخلين
656	مشروع قراءة في كتاب «سراق الله»

مقدمة الطبعة

أحرصت في هذا الكتاب، على تجاوز التكرار الذي ميّز أغلب المحاولات التي سعت إلى التأريخ أو تحليل الجماعات الإسلامية، أو الحقل الديني عموماً في المغرب. لقد كان الغرض هنا ملأ الفراغات التي كنا نلاحظها على عموم المحاولات التي كانت تتجاوز محطات تاريخية مجهولة من تجربة الحركة الإسلامية في المغرب أو تتجاوز معطيات أخرى كان لا بدّ من أخذها بعين الاعتبار في سير التحليل والتأريخ لهذه الجماعات. ففسي المغرب ثمة ما هو جدير بالتمييز في هذا المجال، من حيث أنّ الدين لم يكن بخلاف تجارب عربية وإسلامية كثيرة أمراً متروكاً للجماعات بعيداً عن هواجس الدولة، بل يكاد المغرب يسجل وبفراة وجود الدولة في قلب عملية تدبير الشأن الروحي مما جعل المهمة أصعب على الجماعات الإسلامية التي نسميها هنا نزولاً عند المتداول بالإسلام السياسي؛ هذه العبارة التي لا نقصد بها هنا المعنى الأيديولوجي للعبارة التي أفرزها ذلك الجدل الحاد حول ما إذا كان الدين له الحق في أن يتدخل في السياسة أم لا، فهذا نقاش ليس مجاله هنا، بل مرادنا أنّ هناك إسلاماً يقتحم السياسة والشأن العام، وكان دائماً حاضراً في تجارب المغرب السياسية منذ قرون إلى اليوم. لم ينأ الدين هنا عن السياسة كما لم تنأ السياسة هنا عن الدين. وليس استقلال الدين لأغراض سياسية هو الشكل الوحيد لتجربة الإسلام السياسي في المغرب بل ثمة استقلال السياسة أيضاً لأسباب دينية. وأما أشكال الاستعمال الديني فهي متاحة للجميع، فمن جهة الدولة فإنّ تدبير الحقل الديني لا يراد منه تحييده، بل المراد منه احتكار تنظيمه وهو من جملة ما تراه الدولة من اختصاصها، وذلك بناء على مقاربة لا تستبعد البعد الأمني للدولة القائم على مبدأ احتكار العنف. وبما أنّ الحقل الديني هو مجال حيوي لأشكال الاستعمال السياسي الذي لا يستبعد العنف، فإنّ الدولة فضلاً عن تاريخانيتها الدينية في التجربة المغربية، تعتبر احتكار تدبير الشأن الديني أمراً له علاقة بالتدبير الأمني العام، وذلك ما يجعل الدين

جزءاً من السياسة الأمنية المغربية وهو ما تمّ التعبير عنه رسمياً تحت عنوان: الأمن الروحي المغربي. فالعلاقة بين الدولة والإسلاميين في المغرب هي علاقة معقدة وتتناوبها العديد من المفارقات، فمن جهة ترى هذه الجماعات في الدولة حليفها التاريخي ضدّ التيارات المناهضة للإسلام السياسي، كما ترى الدولة في الجماعات الإسلامية حليفها التاريخي في مواجهة التيارات المناهضة للدولة، غير أنّ الصراع حول الدين يجعل المعركة بين الدولة والإسلاميين قضية بالغة الأهمية، مما يفرض على الدولة نهج سياسة التوازن بين التيارات المختلفة، ويجعل أنّ العلاقة بين الدولة والإسلاميين لم ترق يوماً إلى مستوى التحالف الاستراتيجي الحقيقي، بل إلى نوبات سياسية محكومة بالحدز وسياسة التوازن. وفي هذا المناخ الذي يهيمن عليه الحدز، ثمة مواقف مختلفة داخل الإسلام السياسي، فبعض الجماعات تنحو منحى أكثر انتهازية في طلب التمكين من الداخل، بينما تنحو أخرى إلى أشكال من التمرد الذي ليس له من مخرج داخل معادلة تدبير الحقل الديني إلا بطلب التمكين من الخارج.

ولا يمكن مقارنة قضية الإسلام السياسي في المغرب دون الإلمام بتدبير الشأن الروحي وخطاب الإصلاح الديني الرسمي والسياق التاريخي لتداخل الخطاب الديني المحلي مع الخارجي، مما يثير مسألة تغلغل تيارات الإسلام السياسي الخارجي في صلب تجربة الإسلام السياسي المحلي ودور العلماء، والسلفية والصوفية والحركة الإسلامية من لحظة النشوء الملتبس إلى تجارب العمل السري، مروراً بالمصالحات والعمل السياسي وصولاً إلى الأداء الحكومي. وفي هذا الكتاب لا بدّ من التأكيد على البعد الأيديولوجي السلفي للحركة الإسلامية في المغرب، البعد الذي يتطلب وقفة تفصيلية دفعا لسوء الفهم الكبير الذي قد يحصل لدى القارئ غير الواقف على الفرق التاريخي بين سلفيتين: سلفية وطنية كان لها شأن في تجربة الحركة الوطنية إبان الاستعمار، وسلفية أخرى تسرّبت عبر الإسلام السياسي إلى داخل الجماعات الإسلامية، بل ومسجلة بعض الاختراقات للمجال برمته بما فيه النسيج الاجتماعي. فالحديث عن الهوية الأيديولوجية للإسلام السياسي في المغرب يفرض هنا التوقف عند دور العلماء وكذلك تاريخ التغلغل الوهابي في جسيم الجماعات الإسلامية، وكل هذا لإعطاء فكرة عن الهوية الدينية التي تشكل مسرحاً للصراع بين الدولة والجماعات الإسلامية والتيارات العلمانية في المغرب المعاصر. ولهذا

السبب سوف نخصص فصلا لقضية أو بالأحرى إشكالية الإصلاح الديني في المغرب، وهو فصل يعكس رؤية أو مقارنة فكرية وفلسفية للإصلاح الديني في المغرب بما يبرز حقيقة إشكالياته وقضاياها، ثم نشئ بفصل آخر عن تدهور وضعية الخطاب الديني، من خلال مقارنة مقارناتية بين السلفية الوطنية والسلفية التكفيرية. ثم نخصص فصلا تفصيليا عن الاختراق الوهابي للمغرب مستهدفا كل حقوله وقطاعاته وتأثيره على الحركة الإسلامية بل حتى على التيارات العلمانية مما كان له أثر على الهوية الدينية للإسلام السياسي في المغرب. كل هذا في القسم الأول، أما في القسم الثاني فسوف نتناول نشأة الجماعات الإسلامية مركزين على الجوانب التي لم تتناولها الأطاريح المعنية بالتحليل والتأريخ للجماعات الإسلامية في المغرب، وفي هذا القسم سوف نقف على صفحات مجهولة من تاريخ الحركة الإسلامية تفرد هذا الكتاب بالكثير من حقائقها، بينما سيخصص القسم الثالث لتناول تجربة الإسلام السياسي والحركات الإسلامية وتطور سياسة تدبير الحقل الديني في المغرب، وصولا إلى الأداء الحكومي لإحدى فصائل الجماعة الإسلامية بالمغرب صبيحة ما عُرف بالربيع العربي.

تعرض الباحث في الحركة الإسلامية وعموم ما يتعلق بتدبير الحقل الديني الكثير من الصعوبات المنهجية وأخرى تتعلق بالمعطيات الضرورية للقيام بمقاربة تتمتع بالحد الأدنى من الموضوعية المعول عليها في مجمل البحث العلمي؛ الموضوعية بالمعنى المثالي أمر مستحيل غير أن ثمة إمكانية لتحقيق مقاربة بعيدة عن الشطط، المباشرة والوضوح اللذان ينتابان بعض محطات التأريخ لهذه الجماعات، لا يخدمان في موضوعية هذه المحاولة، ذلك لأن لدينا من وافر المعلومات عنها ما لم نجد له إمكانية لتناوله لأسباب ارتأينا التسامى عنها لأنها تستهدف الأشخاص، مع أنه من شأنها أن تُسلط الضوء على الكثير مما أبقينا عليه هنا معتما، وفضلنا أحيانا أن نبقي عليه معتما على أن نستههدف به الأشخاص، ولكننا سنلجأ للتلميح كلما اقتضى الأمر. وتبرز مشكلة أخرى هنا في مصادر معلوماتنا حول الجماعات الإسلامية، وحتما إنني هنا أمتنع التحليل أهمية قصوى، ولكن التحليل وحده ليس فقط لا يكفي، بل إنه قد يساعد على تزييف الحقيقة إذا افتقر إلى المعطيات الكافية، إذ لا بد هنا من العقل والنقل، ثم إن الاقتصار على تحليل نصوص وبيانات يصدرها هذا

الجسم الحركي أو ذاك، قد تصبح ليس حالة استنزاف للتحليل فحسب، بل هي مغالطة تخفي واقعا مختلفا عن تلك البيانات التي لا تقول شيئا، بل تؤسس لواقع افتراضي مختلف عن الواقع الفعلي لهذه الجماعات. لذا تجنّبنا بيانات هذه الحركات، أي ذلك الخطاب الذي تستهدف به الرأي العام أو الصورة التي تكونها هي بنفسها عن نفسها، وهذا مما أدى في السنوات الأخيرة إلى إضفاء الكثير من اللبس على الجماعات الإسلامية في المغرب، حيث قامت هي من جهتها بدفاعات مضادة وأخرى أكثر تكتيكية من خلال تبنيها هي نفسها لمشاريع الكتابة عن نفسها بطرق مختلة وتمويل مراكز أبحاث تصدر عنها دراسات كما تحددها تلك الجماعات. لا زلنا إذن أمام ظاهرة اللامفكر فيه في تجربة هذه الجماعات، ولا زال الغالب على الباحثين في هذا الحقل هو استسهال أمرها وبالتالي اعتماد معطيات مبسطة حولها ومقاربات منهجية أكثر تبسيطا في معالجتها.

ولكي نعطي نماذج عن هذا النوع من التبسيط لا بدّ من استحضار الحالة المزرية للدراسات التي تعنى بالحقل الديني والجماعات الإسلامية استنادا على معطيات الصحافة. وعلى أهمية دور الإعلام في تداول المعلومة فإننا نسجل بأن الإعلام بشكل عام هو طرف في تزيف الصورة الحقيقية للظواهر السياسية والاجتماعية. لا سيما حينما يصبح الإعلام ينتج هو نفسه مصادره وتوثيقاته التي يستند إليها في وقت لاحق ضمن دورة التوهيم الكبرى، أي حينما يتحوّل الخبر الصحفي المظنون إلى مصدر بالنسبة للصحافة نفسها، وهو ما يشكل بلغة المنطق ظاهرة الخلف والمصادرة على المطلوب. وفي المغرب نجد أنفسنا أمام إعلام في معظمه هو طرف في هذا الصراع، بينما الطرف غير المعني بهذا الصراع يعتمد في نهاية المطاف على الصحافة نفسها. أي أنّ الصحافة هي نفسها تنشيء الهيولى الأولى للحقائق التي تنتشر تداوليًا مثل العدوى، وبالتالي تحكم على الحقيقة بالزيف والجمود وتصبح المهمة أصعب لأنّ الصحافة تكون قد مرّرت الهيولى التي تساهم في خلق ما تبقى من تفاصيل بناء على حقائق هي أصلا ليست صحيحة. ولقد اهتمت الجماعات الإسلامية نفسها إلى دور الإعلام في قلب الصورة وتوفير خيمياء التزييف التاريخي للحقيقة، فبدؤوا يعملون على شراء الذمم وأحيانا المساهمة في المقاولات الإعلامية بطرق غير معلنة مما عقد المهمة أكثر في عملية التحقيق. يأتي

الباحث، ويستند على كافة معطيات الصحافة ويبني عليها أشكالا من التحليل لا يمسّ جوهر الإشكال، فيصبح شاهد زور على التزييف وإحدى أدوات تكريس اللعبة الميديولوجية نفسها، يدخل هذا في إطار تقنية الهيمنة على الرأي العام والتحكم في الذهنيات الذي تعلموه من مراكز أمريكية متخصصة في ذلك قبل اندلاع الحراك العربي نفسه. تسعى الصحافة أيضا إلى تبسيط النزاع وخلق تشويش على حقيقة ما يجري بافتعال أحداث للإلهاء، بل كثيرا ما وقفنا على أخبار منحت الكثير من الأهمية بخصوص هذا الفصيل أو ذاك مما يصلح للإثارة بينما ثمة حقائق أخرى تمرّ بسلاسة ولا يلتفت إليها الرأي العام الذي غالبا ما يتشكل من خلال الإعلام. فقد تستنزف الصحافة الرأي العام في موقف عضو من هذه الجماعة أو تلك من تسونامي أو من عبارة صدرت من هذا أو ذاك أو سلوك في التمييز من هذا وذاك أو أي قضية شخصية أخرى، فنصبح أمام تبسيط قاتل شكل سمة لما أنتج من قراءات حول خطاب وأداء وتجارب الجماعات الإسلامية في المغرب. وتأتي الصحافة مرة أخرى لتمارس تأثيرها في صناعة خبراء حول الجماعات الإسلامية والشأن الديني استتبتوا من داخل هذه الفوضى ويساهمون بدورهم في تكريس حقائق الصحافة حول ظاهرة كان من المفترض أن تخضع لجهود علمي واحترافي وخبروي، وليس مجرد ملأ فراغات من ذات المحصول الإعلامي الذي يبعثنا يوما بعد يوم عن حقيقة ما يجري في مشهد الإسلام السياسي. تستهلك الصحافة الحقائق نفسها التي اختلفتها بتأويلاتها المفرطة النابعة من ضغط التحرير ولعبة الإثارة، وانخراط هذه الصحف نفسها في معادلة الصراع أو ميول بعض الصحفيين الذين يحتفظون بولائهم الخاص لتلك الجماعات بينما يمارسون مهنتهم داخل هذه الصحف، وهي ظاهرة انتشرت وتضخمت بشكل ملفت في المغرب، فلا توجد صحيفة لم تخترق على الأقل من قبل إعلاميين تكوّنوا داخل هذه التنظيمات أو لهم ولاء لها، أو تكوّنوا في صحافتها ثم انتقلوا إلى صحف أخرى.

ويكاد هذا الكتاب يتفرد بدقة انتقائه لمصادره، فهو لا يأخذ حقائقه ومعطياته إلا من المؤسسين والفاعلين ومما تم التحقق منه بطرائق خاصة للكاتب، هذا الأخير الذي تابع نشوء وتطور الحركة الإسلامية وخفاياها في المغرب وخارج المغرب منذ أزيد من ثلاثة عقود ونصف، عارفا بخفاياها وكواليسها ومحطاتها، بعيدا عن تشويش الخطابات والبيانات التي تصدرها عن نفسها

وترمّم بها تاريخها وتسدّ بها فتوقها، بناء على هذه المعايضة وتحقيق المعطيات من مصادر الشاهدين على تفاصيل نشأتها، استطعنا أن نجتمع بين المعطيات المحققة والحوادث المعاشة، والمقاربات التحليلية الناجمة في مجال التحليل السياسي والسوسيولوجي والمعرفي وفلسفة الدين وما شابه ذلك.

منهجنا في جمع المعطيات يستند إلى منهج المقارنة ونقد الوثيقة وتفكيك سياقاتها، لم نستسلم لمزاعم وادعاءات من صادفونا، حيث لم نأخذ إلا ممن عاصروا النشأة وكانوا جزءا من بعض كواليسها. ثم لا يكفي هذا بل نعمل على مقارنته مع سائر السرديات الممكنة وأيضا تحليل مضمون ما بين أيدينا والتحقق منه. نحن هنا نستفيد من الذاكرة في عملية التأريخ الموضوعي ولكننا لا نخلط بين فن كتابة الذاكرة وبين فن التأريخ. ذلك لأن كل ذاكرة هي وثيقة ولكن ليس كل وثيقة تصلح للكتابة التاريخية. لعل واحدة من تلك المعضلات التي لم نقع فيها لأننا كنّا شاهدين على الحركة الإسلامية المغربية منذ عقود، تكاثر الأدعاء الذين اهتبلوا فرصة عدم وجود تأريخ جدي لها لافتحال تاريخ مزيف مقطوع من جذوره، وأيضا ادعاء الكثير من هؤلاء انتماء لهذه التجربة مع أنّ هذه التجربة هي الأكثر التباسا في مشهدها السياسي والديني. من أغلب من يزعمون أنّ لهم سابقة في الشبيبة الإسلامية هم ليسوا فقط أدعاء بل يؤكدون على جهلهم بتاريخ الحركة الإسلامية في المغرب، حيث إنّ الحديث عن الانتماء للشبيبة بعد المنتصف الأول من السبعينيات يعتبر لغوا وادعاء مفرطا. فالذين التحقوا بهذه التجربة فيما بعد بمن فيهم ابن كيران، وهو الوحيد في حديثه عن هذه التجربة لا يبالغ كثيرا، وكذا عبد الله بها، يؤكدون من خلال تجربتهم تلك بأنهم لم يفهموا شيئا وأنهم دخلوا كما هو شأن عبد الله بها الذي التحق في 1978، دخلوا على التباس مزمن ولم يفهموا شيئا.

أمّا مفتاح الحقب الأولى من تجربة الشبيبة الإسلامية فقد وجدته عند رموز قدامى، ثم سرعان ما استكملت فصوله من أبرز مؤسسي الشبيبة وهو الأستاذ إبراهيم كمال وما باح الأستاذ عبد الكريم مطيع بجوانب منه عزّزنا بها المعطيات الأولى. وأمّا تداعيات مقتل عمر بن جلون وما ترتب عنه فكان ممن عاصروا الحدث، بل ممن نفذوا عملية الاغتيال تلك، وقسم آخر من تجربة الشبيبة في الخارج الذي يجهله أبناؤها وغير أبنائها في الداخل استلهمت بعضه ممن

عاصر تلك الفترة شاهداً عليها. مصادرنا متنوعة تتيح المقارنة، تستند إلى عنصر المعاشية والاستيعاب العميق لسيكولوجيا هذه الجماعات وحساسيتها. ووجدنا بعد الذي صرحنا به من حقائق عن الحركة الإسلامية المغربية، أنه مهم جداً أن نساهم على الأقل بما يفتح أفواه بعض الإسلاميين غير الناطقة ببعض البوح، ونكتسح الألغام أمام أقدامهم كي يسيروا في اتجاه المساهمة في مراكمة هذه الذاكرة بعيداً عن الادعاء لأننا نراقب ادعاءاتهم ونحزن لها بالمرصاد. فالتاريخ الحقيقي لا يكتبه الجبناء بل يتطلب بعض الجراءة، فيما يعنيني اهتممت بمسألتين: أن تاريخ الحركة الإسلامية في المغرب لم يكتب بعد، وبأن ما كتب منه لم يخرج من دائرة الزيف والشبهات، حيث يختلط الحق والباطل. الذين ساءهم ما كتبت لم يقولوا شيئاً لسم أقله من قبل، ولم يظهروا أين أخطأت لكي أصحح معلوماتي أو حتى أبارزهم بالوثائق. لقد باعوا كلاماً في الهواء لا يحمل حقائق ولا جديد. قد يزعجهم أنني لم أعتمد عليهم مصدراً بعد أن اختبرت هشاشة معلوماتهم وأنهم مجرد مدّعين بعد أن حاولوا مدّي بمعلومات عن الحركة الإسلامية في أطوارها السابقة واللاحقة، وهو ما تأكد من خلال تصريحات القيادات المؤسسة نفسها. لذا أتحدى أن يكذبوا ما جئت به من حقائق، لأنها حقائق وليست من بنات الخيال لتصفية أمور لا مكان لها إلا في رؤوس من يخلطون بين السياسية ومقتضيات البحث العلمي. كيف يستقيم القول بأن لا أحد يمكن أن يطلع على أسرار الشبيبة كتنظيم سرّي ثم الادعاء بمدّ القارئ بحقائق عن الشبيبة؟ مصادرنا هي من قادة قدامى في الشبيبة وليس ممن كانوا أطفالاً لا يعلمون شيئاً، يقادون ولا يقودون. فما لا يدركه البعض أن ما قدمته هو مقبلات في هذا التاريخ لا زلت أحتفظ بالكثير من أسرارها، لأنني باحث أقرأ الأمور من مصادر مختلفة وأبحث عن مصادري بعناية وكذلك أنا معاش للبيئة الإسلامية عن قرب منذ عقود، فأنا هنا كما قلت أكتب تاريخاً ولا أكتب مذكرات. هل وجب على المؤرخ أن يخرق الزمان ويعايش هارون الرشيد إن كان يريد أن يكتب تاريخاً عن الدولة العباسية؟ هؤلاء يجهلون تقنية التأريخ ووظيفة المؤرخ. لا ندري أين كان موقع ودور هؤلاء الممتعضين من تأريخي للحركة الإسلامية، في الحركة الإسلامية في

تلك الحقبة وكم كان سنّهم حتى لا يزيّفوا الأمور أمام الرأي العام. إنني أقدر أن هناك ناطقين غير رسميين عن عبد الكريم مطيع يحاولون تكذيب ما قلنا بلا دليل مضاد، لكن مطيع نفسه وصف بعضهم بأنه صاحب القلم المأجور، فيما كذب إبراهيم كمال أن يكون له شأن في حركتهم. ومن حقهم أن يحلموا بحظوة منه فيما لو عاد بعد أن لهثوا وراء المواقع عبثا. وإذا كان الشيخ إبراهيم كمال راضيا عمّا ذكرت من حقائق يومها وقد أكدها، فضلا عن قيادات قديمة في الشبيبة، فلا قيمة بعد ذلك لأحكام القيمة التي تصدر من أعمار الحركة الإسلامية مهما طال لسانهم بالإدعاء.

ليس ثمة في كل هذا ما يبهر عارفا بخفايا اللعبة أو يرده عن وضع اليد على الجرح، فدفعني إلى هذا النقد هو إرادة الإصلاح من الداخل وليس استئصال تجربة كما يردّد أصحاب تلك التجربة كما لو لم تكن لهم ثقة في أنفسهم. كانت لدي ملاحظات دائما حول هذه التجربة، ولم أكن في وارد الخوض فيها لأسباب عديدة. لكن بدا لي أن الأمر لم يعد يطاق وتعدّى الحدود ودخلنا مع هذه التجربة مجال تزييف الحقيقة. إن هناك محاولة لتطبيع الوجدان الحركي معجلا مع أداء حزب يتصرف بازدواجية قاتلة، وتركيزي على هذه المجموعة ناشئ من سبب بسيط: أنهم في الواجهة ويتصرفون في الكثير من الجماعات ويطمحون لحكومة سنكون فيها نحن رعايا ويقدمون أنفسهم كما لو كانوا هم الممثل الوحيد لكل إسلامي المغرب وممثلي تياره المعتدل. ثم أثار انتباهي أن ثمة محاولة لتزييف ممنهج للتاريخ الذي يتعلق بالحركة الإسلامية المغربية واختزاله في تجربة ملتبسة في سياق ملتبس. وهذا أمر من شأنه أن يلفت انتباه كل المعنيين بهذه التجربة التي هي ملك لأبناء الحركة الإسلامية وليس فقط لمن استسلم لتلك اللعبة المشهودة. لم يعد تقديم النقد لهذه التجربة أمرا نافلا، فهي اليوم تنتحر بأيدي أبنائها. وما تركيزنا على هذا المكون إلا لأنه بدأ يتجاوز حدود الحقيقة. صحيح أنه كما تحدثنا يمارس سياسة ضمن استراتيجيا الضبط الذاتي التي تتبناها قيادته، لكنه مع الفرقاء ومع الشعب فهو يتماهى وأحيانا يمارس البلطجة السياسية. ثم إن هذا الحزب قد أصبح بحكم وضعيته الانتخابية يتلقى دعما من المال العام الذي يساهم فيه أبناء هذا الشعب، ومن هذا المنطلق أجد من حقي كمواطن فضلا عن مراقب لتطور هذه التجارب، أن أتحدث عنها. وطبعاً لن أتحدث بالتمجيد المطلوب، فإذا كان

هؤلاء يرون فيها البرلمان والمواقع والحزب والمستقبل والمكانة الاجتماعية والحكومة، فأنا لا زلت أحتفظ بصورة عن هؤلاء وهم في حالة من الدروشة والبؤس وقلة الحيلة وكيف لعبت النقلة الكوبرنيكية السياسية بعقولهم حتى نسوا حظا مما ذكروا. فهنا النظرة تختلف والتحليل أيضا.

لا بد من التذكير أن هذا الذي قدمناه ليس سوى مقبلات في مجمل ما نعرفه من أسرار هذه الحركة. وطبعاً، أحتفظ بالأهم والأخطر من ذلك لمناسبة أخرى. ولم يكن في وادي أن أتحدث عن هذه الحقائق لولا أنني لمست أن ثمة سمياً حثيثاً لتزييف هذا التاريخ وتمجيد ذلك الأداء. لقد راقبت تطور هذه التجربة منذ البداية، كما هو شأن كل التجارب الحركية التي يهمني أمرها. وكان لا بد أن أدلي بدلوي لا سيما وأن أكثر من تحدثوا عن الحركة الإسلامية يخفي عليهم أكثر مما يعلمون. فأنا لا أستقي معلوماتي من آراء وتحليل باحثين يتعاطون مع تصريحات الحركة أو الحزب الإسلاميين، ولا من خطابات قياداتها المليئة بالديماغوجية والأكاذيب والتبرير وتمجيد الذات؛ بل عندي شواهد من قلب الممارسة، فضلاً عن فهمي لسيكولوجيا هؤلاء وكيف ينفكرون. لقد سبق وذكرت في مناسبة أخرى أنه لا نفهم الحركة الإسلامية إلا بعد أن نحيط بأبعادها ونتمكن من قراءة أفكار أبنائها؛ أي أن نصبح جزءاً من الظاهرة لننحسبها ونستوعب مشاعر أبنائها، ومن هنا لا قيمة للمعلومة إن لم نضعها في السياق المستوعب لمشاعر وطريقة تفكير هؤلاء.

لو كان همي هو إخراج الحركة المذكورة أو حزبها السياسي لتحدثت عن أمور أخطر من هذه؛ ولكن ما يهمني هو أن أقدم بعض الإشارات والتنبيهات لتدارك الوضع ليس إلا، لا سيما بعد أن أصبحت هذه المجموعة تكرر تاريخاً زائفاً عن حركة تأكد عندنا كما ذكرنا في بداية حديثنا، بأنها هي نفسها لم تكن محيطة بأسرار نشأتها وتدير شؤونها، فكيف بأجيالها اللاحقة التي رأت النور في حضن ظروف مختلفة ليس لها من ماضي هذه التجربة سوى أحجيات أشبه بألف ليلة وليلة. ومن هنا وجب أن نصحح أولاً وقبل كل شيء ما يتعلق بالنشأة الملتبسة والخطاب الملتبس والأداء الملتبس، هذه عناصر متكاملة ومتعاضدة. ولذا لست واثقاً من الحديث عن الشفافية وغيرها بالنسبة لتجربة كلها التباس. يجب معرفة تاريخ النشأة والاعتراف بتواضع الفاعل الحركي فيه باعتباره

تاريخاً ممنوحاً أيضاً للحركة، ويجب تقويم الخطأ وجعله صريحاً وجاداً وشاملاً غير تجزيئياً وخالياً من شوائب الأغراض الشخصية فضلاً عن كونه عميقاً ينسجم مع تعقيدات الواقع وتطور مدارك الناس والمجتمع. كما يجب تقويم السلوك السياسي والحركي وجعله سلوكاً يليق بالأداء النوعي لحركة وحزب إنما أقنعا الناس بأنهما يملكان بديلاً نوعياً. ليس في التجريبتين ما يؤكد أنهما دخلاً عصر الحداثة وتمثلاً قضائياً، بل هناك فقط شكل من تحديث أساليب البوليميك واللعبة السياسية. وهذه في الحقيقة من أقدم الممارسات السياسية التي يمكن معاينتها حتى في مجتمعات اللادولة. بينما هناك الكثير من مظاهر الرجعية والظلامية المخيمة على عقول أكثر أبناء تلك التجربة، وحتى وإن بدأ بعضهم يخرج من شرنقة هذا الوضع، فهو خروج شخصي لا يسري على الباقي. والأمل بطبيعة الحال لا زال معلقاً على بعض المتنورين منهم والذين هم على رؤوس الأصابع، وأعتقد أنهم أقدر على لعب دور المنقذ لهذه التجربة، وإنقاذ الجيل الجديد من قواعد الذين تستغل براءتهم وقلة تجربتهم في بسط نفوذ قيادات كان ذلك شأنها بالماضي والحاضر، التنوير يمضي هنا على استحياء أيضاً، ولكن المسؤولية تقع على أنصاره داخل هذه التجربة في إحداث التغيير المنشود، ومحاولة أن «يستبرئ» تاريخه الجلال، من النشأة المشبوهة، ويعيد تأسيس نفسه على قواعد فكرية واضحة وسياسات جادة، ولكن بأي ثمن؟

أرجو أن يعذرني القارئ على أي قسوة تنتاب هذا الكتاب في التعرض لبعض الحقائق، إذ يشفع لي أنني حرصت قدر الوسع على أن أحافظ على السير الطبيعي للموضوعية، ذلك لأن التعاطي من موقع المعاشة والتجربة مع المواقف والأحداث يجعل الموضوعية نفسها تكتسي شكلاً من الحيوية والتفاعل مع الحقيقة. ويشفع له أنه عمل قصدنا به إحقاق الحق ومناهضة التزييف وإعادة كتابة التاريخ الذي لم يكتب أو بدأ عصياً على الكتابة، إن غاية هذا الكتاب أن أضج عملاً لتنوير الرأي العام بتاريخ ومضمون الإسلام السياسي في المغرب، خدمة للحقيقة للأجيال القادمة ولتوثيق ما يجب توثيقه.

مقدمة الطليحة

لم يرد في خاطري يوما أن أكتب كتابا عن الإسلام السياسي بالمغرب ما عدا ما سبق من ملاحظات تناولتها عبر سنوات، سواء عبر لقاءات صحفية أو تقارير سنوية، ذلك لأن الأولوية اقتضت أن أقف عند المشاريع الفكرية التي نأت تلك التجارب بعيدا عنها، لولا أن الحاجة إلى تحليل أعمق وتاريخ أدق اقتضاه واقع الفوضى التي تشهدها وضعية الكتابة عن الإسلام السياسي بالمغرب ما بين غال في التمدح حدّ الإدعاء وغال في الهجاء حدّ النبذ، وما عدا تلك المحاولات القليلة لم نظفر بدراسات كافية أو أبحاث ذات قيمة مضافة، على الرغم من الحاجة الملحة لمراكمة البحث في هذا المجال. أمّا ما كان من بين تلك الدراسات، المعتبرة في نظري، فإن قيمتها تكمن في قدرة أصحابها على تحليل ما تيسر من معطيات في مشهد شحيح بالمعلومة للأسباب التي ما زلنا نذكر بها بين الفينة والأخرى؛ قدرة على التحليل تتيحها لهم دربتهم في المنهجية والخبرة المعرفية، مقابل هذه الدراسات التي نهض بها بعض المحللين من ذوي الخبرة في التحقيق والتحليل، توجد أعمال عسيرة الهضم من حيث معطياتها وطريقتها، حيث لا تعدو أن تكون جزءا من الفوضى، فهي تفتقد إلى المعطيات الحقيقية كما يفتقر أصحابها إلى أدوات التحليل وخبرة المقاربة. ومع ذلك لم تكن محاولتنا سوى ملأ الفراغ وتمكين الباحثين في هذا الحقل من المضي في أبعاده الأخرى وصفحاته المجهولة وعدم الوقوع في فخّ الفوضى التي أذكتها ظاهرة تمييع هذا الاختصاص. أمّا اهتمامي وتتبعي لهذه التجربة، فقد كان مبكرا منذ نشأة نحلة سُرَّاقِ الله في المغرب، أما تفاصيل هذه الحكاية فليست من اختصاص هذا الكتاب.

لقد جاءت فكرة كتاب «سُرَّاقِ الله» على سبيل الصدفة بعد الاتفاق مع دار الوطن التي عيّرت عن استعدادها لطبع الكتاب في الوقت الذي كان من غير الممكن أن تتبنّاه أي دار نشر أخرى، فتمّ على إثر ذلك إعادة تنسيق الكتاب

على وجه السرعة، وبينما انتابني تردد بخصوص العنوان، كنت أخشى أن يتسبب العنوان في حرج للنَّاشِر، وضعت أكثر من ثلاثة عناوين للاختيار، قبل أن يتبدد التردد حينما رجَّح النَّاشِر أحد تلك العناوين، وهكذا بات العنوان: سُرَّاقُ اللَّهِ، عنوانا للكتاب مقبولا قبل أن يساء فهمه وهو ما سأبيِّن للقارئ المعنى المقصود منه.

سلك الكتاب في طبعته الأولى مشوارا من التَّحدِّي، ونظرا لضخامة الكتاب كانت المهمة صعبة من حيث الصَّف والتَّصحيح والإخراج، وكل شيء تمَّ في وقت قياسي. وما أن رأى الكتاب النُّور حتى تدفق الطلب عليه، لتنفيذ الطبعة الأولى خلال شهرين، كما أقام النَّاشِر بتعاون مع إدارة المسرح الوطني محمد الخامس ندوة وتوقيعا للكتاب عرفت حضورا كثيفا ونوعيا من شتى النخب الثقافية والسياسية، من خلال قراءة شارك فيها كل من د. حسن أوريد أستاذ العلوم السياسية ومؤرخ المملكة السابق ود. محمد ضريف أستاذ العلوم السياسية والباحث في شؤون الحركة الإسلامية، كما تناولت وسائل الإعلام هذا الحدث في حينه.

كلُّ هذا يؤكِّد على أنَّ الساحة المغربية لا زالت متعطشة لمعرفة الكثير عن هذه التنظيمات، وكأنَّها لا زالت تعيش حالة عدم الإشباع من المعروف. وعلى هذا الأساس سبق وأكَّدت أنَّ هذا الكتاب يفرض على القارئ أن يكون قد اطلع على ما كتب قبله من أبحاث ودراسات تناولت بعضا من التفاصيل المتاحة، أعني الدراسات التي قدَّمها محللون حقيقيون وليس ما كان جزء من التكرار أو جزء من ظاهرة الخبراء المزيَّفين المستنبتين في زمن الفوضى كما أكَّدت في مقدمة الكتاب الأولى، كما كانت الغاية منه فتح أفق آخر من نماذج التحليل وأنماط الرؤية ونوعية المعطيات.

قد تكون الطبعة الثانية لهذا الكتاب فرصة للوقوف عند بعض الملاحظات المتسرَّعة والأحكام السطحية التي تمسك بها من أشار حفيظتهم الكتاب وما انطوى عليه من حقائق، حيث من غريب المفارقات أن عددا من هؤلاء المتقولين اكتفوا بالعنوان دون اطلاع على الكتاب أو اطلعوا على الكتاب بعين الحقد لا بعين النقد، وقد كان ذلك متوقعا لأنَّ الكتاب لم يكن جزء من لعبة التكرار التي مردت عليها الأبحاث التي تختفي وراء شكل مزيف من الموضوعية لتقدِّم ما يطلبه دهاقنة سُرَّاقِ اللَّهِ عبر تحشيد الأرقام والبيانات حول إنجازات تنتهك

جوهر البدائل التي وعدت بها هذه التجارب، كانت لعبة الأرقام أو ما أسميته بمفارقة الأرقام هي القشة التي اختبأ خلفها هؤلاء لتبرير إنجازات وهمية على شتى الصعد. وقد أكدنا بأن القيادات الهشة حققت إنجازات فقط على مستوى الاغتناء بالسياسة وإثقال كاهل المواطن المسكين بنوعين من الأثقال: إِمَّا بقهره واستنزاف قدرته الشرائية من خلال تدبير تفقيري للشعب حينما أمسكوا بزمام الحكومة، وإِمَّا في حالة عدم المشاركة في العملية السياسية عملوا على إثقال ذهن المواطن بوزر أيديولوجي رجعي وظلامي من خلال نشر ثقافة الإحباط والتيسيس وتفخيخ الأدمغة بثقافة تفضي حتما إلى الإرهاب، وأَمَّا نزعتهم الإرهابية فهي لا تظهر في ساحتنا إلا رمزيا في انتظار ساعة التمكين، ولكنها تكسر عن أنيابها فيما يتعلق بالبور التي ينشط فيها الإرهاب إذ ما من بيئة تمكن فيها الإرهاب إلا وأظهروا تأييدا ونصرة لها مباشرة أو غير مباشرة وفي تدليس لهم يعد يخفى على ذي لب. وسوف نجد أن عنوان سرّاق الله ينطبق على الكثير من قادة أو معاوني قادة هذه الجماعات، لأنهم ما فتئوا يقرؤون تجاربهم الميته والفقيرة في الشكل والمحتوى بأثر رجعي، سندهم في ذلك كما فعل بعضهم مرارا وبوقاحة هو الاستناد إلى قراءتنا النقدية وآرائنا حول تلك التجارب، وبدل أن تقودهم فضيلة الاعتراف للإحالة على ما عالجنه من اعوار نهجها وبؤس تجاربها في أعمالنا الموثقة، تراهم يلطشون عباراتنا ويعيدون توزيعها وخلصها على تجاربهم، ومن ذلك أنهم باتوا يتحدثون كسرّاق الله على أنهم امتداد للحركة الوطنية، وبأنهم انحدروا من ثقافة علماء المغرب، وهو خطاب عممه بينهم مؤخرا للهروب إلى الأمام في سياق تنكرهم لمرجعيتهم الإسلامية. ويبدو أننا أمام تطور مسوخي أو في الحد الأدنى أمام حالة انسلاخ وتبديل الثعبان لجلده، في البداية قالوا بأنهم حزب إسلامي ثم ما فتئوا يقولون أنه حزب بمرجعية إسلامية - بعد إدخال قيد المرجعية - ثم سرعان ما باتوا ينفون حتى هذه المرجعية ليقولوا أنهم حزب وطني وكفى. ومع أن كتابة هذه المقدمة تزامنت مع سياق التطوّر السياسي الذي رافق عملية تشكيل الحكومة من قبل فصيل من فصائل الإسلام السياسي إلا أن هذا لم يغيرنا بالوقوف عند هذا الحدث لتعزيز وجهة نظرنا بخصوص حالة السباق المرضي على اكتساب الحقائق الوزارية، هذا في حين ترى نوعا آخر من هذه النحلة من سرّاق الله سلك بها الطمع السياسي الشعبي والتسريح البليد إلى حافة أخرى من حالات (un pique - nic qui tourne mal).

إن استراتيجيا «تأمين الدعوة» كما هو متداول في كواليسهم انتهى بهم إلى ترك الدعوة وتبني أسوأ السياسات، ليس هناك تحريف للتاريخ أكثر من القول أنهم تأثروا في نشأتهم الأولى بكتابات علال الفاسي ونظرائه كما صرح أحد قادتهم تدليسا، إذ أي عارف بتراث هذه الجماعات يدرك بأن لا وجود لعلال الفاسي في أدبياتها السابقة، المعلن منها وغير المعلن، وحتى الثمانينيات ما كان للرجل أي مآثرة في ما نحتفظ به من أرشيف مزاعمهم، بل أغلبهم رعى على تراث ابن تيمية وابن القيم، في حين خلت برامجهم التربوية وأدبياتهم من أي إشارة لعلماء المغرب، بل اعتمدوا في تربية قواعدهم على كتابات سيد قطب وسعيد حوى وزين العابدين سرور...إنها كما قلت مرارا حالة الثعلب الذي يقطع رجله للنجاة من المصيدة.

إن هذا الجيل الصغير من قياداتهم تخونه الذاكرة، والكثير من هؤلاء ربما أضاعوا ذلك التراث من منشوراتهم وآرائهم الفارقة في التخلف الفكري والتطرف، وقد كنت اقتنيت أرشيفا كاملا من جريدتهم (الإصلاح) منذ حوالي ثلاثين عاما، إذ كانوا تحت معجري منذ تلك الحقبة، وآراؤهم شاهدة على ضحالة التجربة الفكرية، وكان المرحوم عبد الله بها¹ هو نفسه من تكلف وجمع لي هذا الأرشيف من مقرّ تنظيم الجماعة وذلك في ثمانينيات القرن الماضي، وهو نفسه مقرّ الجريدة يومئذ، وفيها ما يوثق لنزعتهم السرورية والمتطرفة وتلمذهم على سلفيات المشرق في الصغيرة والكبيرة، حتى عنوان جريدتهم كان استعارة من عنوان جمعية الإصلاح وهي فرع تنظيم الإخوان المسلمين في الخليج². لقد كانت منشوراتهم تبسيطية وسلفية الهوى، لكنهم اليوم يتحدثون من منطلقين كنت أشيرت إليهما في بداية نقدي لخطاب هذه الجماعات ثم سرعان ما مارسوا في حقي أسلوب سراق الله، فسرقوا المفاهيم والملاحظات

1 - الرجل الثاني في حزب العدالة والتنمية. الذي سيشغل بعد ذلك منصب وزير دولة في حكومة عبد الإله بن كيران، مات على إثر حادثة مؤلمة ...

2 - ومن قبيل السخرية أنّ هذا التخلف كان يلفت انتباه عبد الكريم مطيع نفسه حينما كان ذات يوم وهو في الكويت، فبعثوا له بمقالات قصد الإطلاع عليها وكان يفترض أن تنشر في مجلة الفرقان، منها مقالة للشيخ زحل وأخرى لسعد الدين العثماني. إحداهما تعالج موضوع الأطعمة والأخرى تعالج موضوع الجنس، فعلق مطيع على ذلك أمام من نقل لي الخبر ساخرا: «انظر إلى هؤلاء: أحدهم مضروب لبطنه والآخر مضروب لحجره».

واعتبروها كما لو أنها أفكارهم، مما يؤكد على الضحالة الفكرية والأخلاقية لهذه المجموعات، حيث أكدنا منذ سنوات على منطلقين:

المنطلق الأول: لماذا لم تصل الحركة الإسلامية المغربية نفسها بتراث العلماء والحركة الوطنية بدل أن تظل عالة على منشورات وثقافة السلفية المستحدثة والإخوان المسلمين، ومن هنا بإمكاننا أن نصدر نحن تجربتنا إلى المشرق، اليوم أرى بعض قادتهم الذين يفتخرون إلى الأمانة العلمية يتبنون هذا التساؤل الذي وجهته لهم منذ سنوات في مجلة منتدى الحوار المغربية في عام 2003 العدد 4 حين ذكرت بالحرف في حوار منشور في العدد المذكور: «إن البنية الفكرية لهذه الحركات هي بنية مستوردة بتفاصيلها تقريبا من برامج فكرية لحركات معروفة (...) بهذا المعنى، الحركات الإسلامية في المغرب هي عالة على غيرها من ناحية الخطاب الأيديولوجي، لأنها لا تنتج الأفكار ولا تضع التصورات. الأمر الذي أراه فظيضا، فمن قادرين على إنتاج خطاب وفكر جديد، جدير بأن تصدره للمشرق»³.

إن فكرة أن نقدم نموذجا للمشرق خرجت من جبتي وتلقفوها كاليلداء دون أن يكون في رصيدهم سوى كنانيش لتقديم شهادات حسن السلوك والطاعة، لأن الدعوى التي قدسناها كانت مسبقة بسنوات، من التفكيك والتهديب لخطاب ومشاريع الفكر الإسلامي والحركة الإسلامية، وهذا مصداق كبير على أنهم سراق الله والإنسان والأفكار ولا يتمتعون بأخلاقيات الاعتراف ولا الأمانة العلمية.

وفي السياق نفسه وفي المصدر ذاته قلت: «وفي بلادنا، حتى الآن لم أجد فيما تفعله الحركات الإسلامية فكرا يصلح للتنوير ولا سياسة حقيقية سوى ارتقاء في السياسوية في صورتها الأدنى.. لا زلت مصرا على أن ثمة غيابا لقيمة مضافة، لا بل، ثمة تراجع وتخلف، ستثبت الأيام، أن الانحناء للسياسة لن يخفف من وطأته البتة».

وفي لقاء مع جريدة النهار المغربية عام 2005 ذكرت الملاحظة نفسها بالقول: «بكل صراحة، إنني لا زلت أنظر إلى الحركة الإسلامية في المغرب، باعتبارها حركة دراويش لم يستوعبوا حتى اليوم تطلعات العصر، ولا زالوا في دوامة

3 - انظر نص الحوار مع الكاتب في مجلة «منتدى الحوار» المغربية، العدد الرابع، نونبر 2003

من التبشير ومحاولة تلميع الواجهة مع غياب النقد الحقيقي الذي يطال الفكر والأداء. إن الحركة الإسلامية في المغرب لم تشهد تحولات حقيقية، ولا زالت فاقدة للبوصلية ولم تمتلك بعد هويتها الخاصة. بل إنها حركة يسيطر عليها وهم كبير بإمكاناتها المحدودة»⁴.

وهي العبارة التي تَقَمَّصها سَرَّاقُ اللَّهِ حيث لم يحتفظوا لنا سوى بالتحريض والإساءة والتجريح ولم يحتفظوا لنا ماثرة واحدة فيما قدَّمناه من نقد لأدائهم ولا لخطابهم منذ عقود. وهو ديدن نماذج أخرى من قادة هذه الجماعات الذين فضَّلوا الهروب إلى الأمام وقراءة تجاربهم بأثر رجعي، بعد أن اهتدوا إلى طريقة تَقَمَّص خطابنا النّقدي بعد أن بلغوا الباب المسدود، ولكن دائما المتَقَمَّص غير السَّوِيّ هو أكثر نقمة على الذين يتَقَمَّص مزاعمهم وأكثر إساءة للذين يتمثلهم. ولَمَّا قلنا هذا الكلام كُنَّا قدَّمنا له قبل سنوات بمحاولات عديدة للخروج من حالة الانسداد الفكري حيث ظلَّ الغالب على دراويش سَرَّاقِ اللَّهِ خطاب الوعظ إذ لم نجد في منشورات قادتها في الثمانينيات سوى خطاب يقده مركب ستوكهولم والتَّمَلُّق وهو خطاب بالغ التبسيط. لا أحد طلب من هذه الجماعات أن تقدِّم نموذجا للمشرق وهي في وضعية غير مناسبة لتصدير أي شيء، إذ فقد الشيء لا يعطيه⁵، بل المطلوب هو أن تخرج من تخلفها وانتهازيتها فذلك هو تكليفها. والحال أنَّنا وقفنا على برامجهم الثقافية الداخلية وتعرفنا على خطابهم التأسيسي وأفكارهم الدعوية في المساجد، وهي أفكار منمَّطة مستعارة ذات محتوى وهَّابي صرف⁶.

4 - أنظر: جريدة النهار المغربية، العدد 423 السبت - الأحد 08 - 09 أكتوبر 2005، لقاء مع إدريس

هاني، أجرى الحوار: الصحفي عبد الإله سعير

5 - قبل سنوات قليلة استقدموا الصديق المرحوم حسام تمام من مصر — إخواني سابق — ليعيد هيكلة السياسة الإعلامية لجريدة التجديد الناطقة باسم الحركة الدعوية ظاهرا والحزب السياسي باطنا.

6 - في الثمانينيات أيضا لما بدأ نشاط الجماعة الإسلامية كنت مضطرا أن أكتشف بنفسي طبيعة هذا الخطاب، وهناك تكلفت عناء السفر وحضرت بعض الدروس الوعظية التي كان يلقيها عبد الإله بنكيران في بعض المساجد في سلا حيث كنت أتأمل طبيعة خطابه لكي أعرف إلى أي مرجعية ينتمي، وهي كلها تدور حول آراء ابن تيمية في الفتاوى وتلميذه بن قيم الجوزية في زاد المعاد. لم نجد أفكارا نموذجية حينئذ من شأنها أن تلفت نظرنا نحن الذين كنَّا عن قرب نمتحن مدى جودة أفكارهم وقيمتها المضافة يومها..

إنّ الذي يزعمج السياسي لا سيما إذا كان من نحلة سِرَاقِ الله هو المؤرّخ بالفعل، لأنّه وتعبير عبد الله العبروي: يذكر ويتذكّر، ولأنّه بتعبيري: يسلط الضوء على السّارق ويكشف عن المسروق.

المنطلق الثاني: وهو خصوصية التجربة المغربية، لا سيما حديثي قبل سنوات عن أن المغرب غير معني بسقوط الخلافة العثمانية لأنّ حكومته الموازية للدولة العثمانية والمستقلة عنها استمرت هنا ولم تستقط، وهذه المقاربة حينما تطرقت إليها لم أجد ما يسعف كمبرر لها سوى عبارة لعبد الكريم الخطيب، بينما في الثمانينيات وحتى ما بعدها لم يكن لدى هذه الجماعات موقف من الخلافة العثمانية⁷، ولا كان أحد منهم يجرأ أن ينال من أهمية الخلافة العثمانية، والجميع يتذكّر أنّهم ليس فقط أنّهم لم يظلموا عالة على نموذج الخلافة العثمانية، بل استمروا على نموذج العثمانيين الجدد، حيث نقلوا كل آرائهم ومواقفهم ومزاجهم إلى بلدنا وأحيوا بذلك رسوم هذه الخلافة الجديدة التي قوامها التدليس، فيما علق قياديّ منهم في ضيافة مؤسسة دير كارنيجي قبل بلوغ الحكومة بأنهم يتبنّون النموذج التركي، وأما أثناء التدبير الحكومي فقد زاد منسوب التتريك بشكل ملحوظ واقتفوا طريقة فتح الله كولن قبل أن يتم الفصام بينه وبين غريمه حزب العدالة والتنمية، وهو الفصام الذي أربك موقف حزب المصباح المغربي الذي لم يعرف مع من يقف، هل مع صديق السلطة أم صديق الروح، فاختاروا السلطة وتنكروا لرفيقهم النورسي. التطوّح الذي أظهره حزب المصباح بخصوص الفصام النكد بين أوردوغان وفتح الله كولن، حيث كان أغلبهم مريدا لفتح الله كولن قبل أن ينقلب عليه بالتبعية، يؤكد بالملمس أن حزب المصباح في بلادنا غارق في التبعية والتقليد الأعمى، كان الأمر مدعاة للشفقة. حدث الأمر نفسه بعد سقوط محمد مرسي حيث سرعان ما تبرّؤوا من الإخوان بعد أن اتحدوا معهم في الموقف، ولو أنّ الانقلاب نجح في تركيا لتبرّؤوا من أوردوغان نفسه كما تبرّؤوا من إخوان مصر. إنّ السرقات الأدبية هي مصداق لعنوان سراق الله، فمن ينظر في «تشققات» هؤلاء وتغيّر نبراتهم والمقارنة بين نصوصهم واستحضار كرونولوجيا مواقفهم وشجرة

7 - سوف يجد القارئ توضيحا لهذه المسألة في الكتاب.

نسب أفكارهم سيقع على مسروقات كثيرة وهو ما سنفعله إذا استمرّ العناد على تحريف التاريخ وقراءة الماضي بأثر رجعي.

هم إذن سرّاق الله لأنهم خانوا المجتمع عبر سياسات التدليس والزيادة في المواد الأساسية والرفع من الضريبة وضرب الطبقة الوسطى التي هي عمود الاستقرار، كما أنّهم سرّاق الله لأنهم اهتموا بمعاشيهم وتحسين وضعياتهم قبل الاهتمام بوضعية المجتمع الذي صوّت عليهم في موقف عقابي لسائر الأحزاب السياسية، فلم تكد تنته السنة الأولى من ولوجهم عهد التدبير الحكومي حتّى تحوّلوا من بؤساء إلى أغنياء يتنافسون في اقتناء الضيع والفلات وأنواع السيارات والمواقع، سرّاق الله لأنهم جميعا يتسابقون كالقطيع السائبة وراء المواقع والسلطة متلهّفين متملقين، حتّى أنّ ما من حرفوش من حرافيشهم إلاّ وغير أسلوبه ومنقاره وكتب نصوصا إن هي إلا رسائل استجداء وشهادة حسن سلوك، لا شيء جدّي وصادق، حالة من الهوس والهجر والهذيان، كما أنّهم سرّاق الله لأنّهم ساهموا في تكريس حالة التمييز من خلال التوظيف غير المباشر وتمكين جماعتهم من الامتيازات والتغلغل في المؤسسات، وهم سرّاق الله لأنهم نحلة التآمر وعصابة العدوان وشرذمة النميّة والوشاية والتببب والكراهية، وكذلك هم سرّاق الله لأنّهم سرقوا ديننا وحرّكة وحزبا ونقابة وشعارات وأفكارا وأدوارا⁸، وكنا نحسب أنّ الأمر يتعلق بضبابية الرؤية أو التباس في المفاهيم، ولذا عملنا ردحا من الزمان لتقديم النصّح تلو النصّح وتكيدنا ذات الشوكة في إطلاق مشروع تهذيب الفكر الإسلامي وتنوير الحركة الإسلامية المغربية وهو ما دفعنا لإلحاق الكتاب في طبعته الأولى بسلسلة من الحوارات السابقة توثيقا لما قدمناه من النصّح، ولكن بعد أن ثبت لدينا أنّها قيادات ميثوس من إصلاحها وبأنّ المسألة ليست مسألة رؤية وإنما هي مسألة مصالح وحالة أشعبية منقطعة النظير وطغيان في التّصور وعناد في الباطل

8 - هذا النعت ليس جديدا بل هي وجهة نظري فيهم قبل ثلاثين عاما. فني أحد المخيّمات التي نظمها هؤلاء. سرق لأحدهم كتابا من داخل المخيم لم يجدوا له أثرا، وبدل أن يتهموا بعضهم بعضا فيتحول المخيم إلى حرب أهلية، اهتموا بالإجماع إلى القول بأنّ من سرق الكتاب هو الجن. وخلال الثمانينيات حضرت مناسبة لأحدهم حيث ختم متحدّث من عناصرهم بدعاء طويل قال فيه وهو يبكي : اللهم إنّنا نعود بك من السرقة. قلت لصديق كان إلى جانبي وكان صاحب نكتة : أوسرقون؟ قال لي ساخرا : نعم وكذلك يفعلون.

كان لا بدّ من إخراج ما ينفع أجيالا جديدة يتمّ استفالها واستعمالها لأهداف شخصية في نهاية المطاف.

لقد تطوّر كثير من قادة هذه الجماعات في تحليل عنوان سرّاق الله، وبدأ بعضهم يزايد على المؤلّف بأنّ ثمة انتهاكا لاسم الجلالة، وظهرت آراء تحليل على تحجّر الأفهام وبؤس التلقّي وضعف الثقافة الإسلامية، ليت الأمر يقف عند التساؤل وما قد يشيره العنوان من سوء فهم، فهذا بالفعل متوقع والتساؤل حوله مشروع، نعم، هنّاك وربما أنا أيضا ترددت في أن أضع هذا العنوان حتى لا يفهم خطأ ولكن البعض اعتبره عنوانا مغلّا بالا اعتقاد بينما أسرف نفر آخر من بلداء سرّاق الله للحديث عن أنّه عنوان منحول. فأما كونه عنوان فيه جرأة على اسم الجلالة فبالإضافة إلى أنّ هذا المجاز متداول في النصوص الدينية وله نظائر كثيرة، فإنّه للتذكير، كان أخرى بمن يؤمن بالرسالة الحموية لابن تيمية من هؤلاء المجسّمة الجسد، أن لا يزايد على كاتب السطور في التنزيه، ذلك لأنّ هؤلاء المجسّمة يجهلون أنّ الكاتب على اعتقاد أهل الحكمة والعرفان ينزّه الإله عن كل قيد بما في ذلك قيد الإطلاق.

بالتأكيد كان متوقعا أن يكون العنوان سببا في كشف الجهل المخيم على من يزعمون أنهم على معرفة بتراتهم، لقد كان عنوانا أو بالأحرى سببا في اكتشاف هشاشة الوعي والفهم وقلة الزاد من الثقافة الإسلامية وفقهها لدى قادة هذه النحلة فضلا عن الجهل بالأدب الحديث، وبما أنّ الغالب على ثقافتهم هو النزعة التيمية (نسبة لابن تيمية) الراضية للمجاز ليس في النص الديني فحسب بل في عموم اللغة أيضا، فإنهم تعاطوا مع العنوان كحقيقة لا كمجاز، فما ذنبي إن كان هؤلاء يجهلون المعقول والمنقول؟

بما أنّ جميع هؤلاء القادة الجاهلين بالدين والدنيا قد عبّروا عن اشمئزازهم من هذه العبارة، فسوف يجدون أنفسهم في حرج شديد حينما أخبرهم بأنّ استعمالا لهذه العبارة ظل ساريا في التراث الإسلامي، وبأنّه جاء في المأثور حديث عن سرّاق الله، حيث يحضرني هنا ما جاء في مستدرك الحاكم عن أبي هريرة، قال: قال لي عمر: يا عدو الله وعدو الإسلام خنت مال الله...

ومثله رواه ابن باجة عن ابن عبّاس أن عبدا من رقيق الخمس سرق من الخمس فرفع ذلك إلى النبي (ص)، فلم يقطعه وقال: مال الله عز وجل سرق بعضه بعضا..

هذا بالإضافة للعبارة التي ذكرها أبو عبد الله عن سعيد بن عمرو عن الرجل من مصر، حيث ذكر في ذيل الرواية قوله: هؤلاء «سَرَّاقُ الله».

حينما تكون هناك عبارة مأثورة ونستعملها في عنوان أو قصيدة أو متن، فسيكون ذلك لمن لا مس الأدب بمعنييه، من باب الاقتباس الذي يتحقق معه الإمتاع والمؤانسة. هنا حينما نستأنس بعبارة مأثورة يكون الحكم هو الاستعارة والاقتباس ليس إلا. تُستثنى هذه الاستعارة من الذم حتى لو تكررت، فما بالك إن لم تتكرر؛ ولا يوجد هناك في علمي من استعمل عنوانا بهذه الصيغة المأثورة في نقد الحركة الإسلامية ولهذا الغرض، أما عبارة سراق الله فهي مما نستعمله في دوائرنا ويرسل إرسال المعلوم بالضرورة في مجامعنا الفقهية، واستعملته في كتاباتي منذ سنوات، مثل من يستعير في عناوينه عبارات دينية أو مأثورة نظير: هذا بيان للناس، أهل الكهف، ضيوف الرحمن، الكلمة الطيبة، ووالد وما ولد، وغيرها، مرة أخرى: ما ذنبي إن كان البعض يعتبر هذه العبارة جديدة عليه بينما هي وردت في القرون الهجرية الأولى؟ وما ذنبي إن كان البعض يجهل شجرة نسب العبارة في السياقين: القديم والحديث؟

أما في غير المأثور الإسلامي فسَرَّاقُ الآلهة في الأساطير اليوناني أكثر تداولاً، يأتي على رأسهم بروميتيوس سارق النار المقدسة من الإله زيوس، واستمرت هذه المجازات في الأدب الغربي المعاصر بتأثير من الموروث اليوناني والمسيحي حيث يمكنني أن أفاجئ بعض البلداء ممن تقولوا في أصالة العنوان فأحيلهم إلى كتاب لعله كان ملفتا ولو لم يكن في يدي هذا المأثور لكان الاقتباس منه أجدر، للكاتبة البولندية ماريّا وينوفسكا (les voleurs de dieu)، والذي ترجمه البعض بعبارة: سارقو الله، حيث لو أدركوا أن العبارة المذكورة في الموروث الإسلامي كما هي لترجموه بسَرَّاقُ الله.

وليس ماريّا وحدها من كتبت، عن سراق الله فثمة آخرون أذكر على سبيل المثال جيمي غيبو وكريس مايا الذين كتبا: سراق الآلهة، هكذا بالجمع (les voleurs de dieux)، كما كتب أليس بيترز (Ellis peters) كتاب سراق الله ... (les voleurs de dieu)

وعليه فإن عنوان سَرَّاقُ الله هو عبارة متداولة في التراث كما استمرت متداولة في الأدب الحديث، واستعملت عنوانا في كتابات غريبة وتكررت ولا أحد

تطوّح حول تلك العناوين كما يفعل بعضهم مع عنوان هذا الكتاب، واستعملت هنا اقتباسا لأنها باتت مصطلحا تراثيا راسخا في القديم والحديث، فلا مجال للإطناب في أمر بديهي كهذا.

لا يخلو الكتاب من ذكر مصادره ما عدا ما رأينا فيه احتمال الضرر على مصادرنا، وهو أمر متاح للقارئ المنصف، وهي بخلاف ما يعتقد الراجمون بالغبى متنوعة وتنتمي جميعها إلى هذه التجربة. ولكن لا يخفى أنّ عدم ذكرنا لبعض المصادر الميدانية أوقع الكثيرين في مأزق كبير، لا سيما وقد اعتاد البعض أن يعتمدوا بعض المعطيات التي ذكرناها دون الإحالة علينا، وقبل سنوات قليلة نسب بعضهم معلومة عن الحركة الإسلامية إلى جهة ما جزافا بينما كنت مصدرها الوحيد. ثمة موقف غير أخلاقي ما فتئ يتكرّر، لذا فإنّ الجانب الإيجابي من إخفاء بعض مصادري إلى حين هو وضع هذا النمط من الكتابة في حرج شديد، ذلك لأنّ مصادري قد تظهر في أعمال أخرى عند الاقتضاء وبهذا حاصرت سِرّاق الأفكار إلى حين، ذلك لأنّ الأمر يتعلق بحقائق مهمّة غابت عن الكثيرين ولم يرد لها أصل في ما كتب من قبل، فكانت فضيلة الاعتراف تفرض نفسها على أهل التحقيق، بينما غياب هذه الفضيلة عند البعض الآخر ستفرض شكلا من القراءة العدوانية والتهافت بغير علم. وهذا الأمر لا ينطبق على معظم الكتاب بل فقط على بعض الحقائق المحددة التي لم تتعدّ بضع صفحات من هذا الكتاب، وليس في وسع أحد أن يحتجّ ما دمنا انتظرنا طويلا لنرى أي جديد تنطوي عليه المحاولات الجديدة، لكن من دون جدوى. لكن هذا لا يمنع من ذكر الصعوبات التي واجهتنا خلال تتبعنا لبعض المعطيات حيث المصادر لا تختلف فقط بقدر أمزجة وتجارب أصحابها بل ثمة ما يتعلق بالأضيقية وشروط التحقق من تلك المصادر. فلقد اعترضت طريقنا حالة المصادر التي لا يتمتع أصحابها بالصدق المطلوب في صحّة الرواية، ومنهم مدلسون وآخرون مدّعون وبعضهم مأخوذ من ناصيته بنزعة تصفية الحسابات وهناك متوهّمون، وكل ذلك راعيناه في توثيق الخبر على منحي أصحاب التوثيقات والدراية. فلقد اضطررت إلى التغاضي عن عدد من المعلومات التي لم نستسغها لعدم معقوليتها العقلية، بينما بعضها الآخر يتّضح عند مقارنته بمصادرنا الأخرى أنه من باب الإغواء بالخبر الكاذب. لا يسعني هنا فقط منهج الكتابة التاريخية والتحقيق بل استعنت بأسلوب الجرح والتعديل والتأويل للتحقق من الخبر

في حين أسقطت من الاعتبار الكثير من المصادر التي عرضت نفسها عليّ. وبما أنّ الأمر يتعلق بنشأة وتطور هذه التجربة، فإنّ مصادرّي كانت متنوعة كلّ منها معتبر في بابه، إذ من الصعوبة أن يعتمد الباحث المصدر الواحد في كلّ التجارب، وعادة ما ينحصر دور المصدر في الإجابة عن بعض التساؤلات أو السّماع إلى روايته دون الأخذ بوجهة نظره بالضرورة لأنّ هذا لا يصار إليه إلا بعد مقارنة تلك المعطيات بمعطيات أخرى قد تبدو مناقضة للأولى، ولقد ساعدني أنّي على فهم بآليات عملهم وتفكيرهم مما جعلني أختبر المعطيات الجديدة ولا أستسلم لنوبات السّارد، لا سيما وقد تجد أنّ ثمة رغبة كلّ مصدر في تصفية الحساب مع جهة أخرى، الأمر الذي يفرض مقارنة دقيقة بين سائر المعطيات المتناقضة. فالتحقيق العلمي هو تحليل وتفكيك وليس أحجيات بلا ضوابط، فثمة مصادر هي من داخل حركة التّبين والرابطة وحاتم وسائر تمظهرات هذا التنظيم ناهيك عن تعدد مصادرّي من وسط الشّيبية نفسها، كما لديّ مصادر من داخل التشكيلات الأخرى، وحينئذ لا يمكن ذكر مصدر دون آخر حتى لا يتم اختزال التحقيق في مصدر محدود وهو ما تكذبه الوقائع وتعدد سياقاتها. قلت إنّني أحمي مصادرّي لأنّ بعضهم لا زال على صلة بهذه التنظيمات وجزء من تجربتها، وهذا أمر متعارف عليه في مجمل التحقيقات التي يقوم بها الباحثون في موضوع من المواضيع، هذا فضلا عن المعاشة والاحتكاك الطويل بتجارب هؤلاء، وتتبعي لكونولوجيا نشوء هذه الجماعات كما عاينتها منذ أكثر من ثلاثين عاما ونيف، فما كان مصدرا في هذه التجربة أو هذه الحقبة لا يصلح بالضرورة أن يكون مصدرا في تجربة مختلفة أو حقبة أخرى، فلا يمكن أن يكون المصدر وحيدا لأنّ لكل مرحلة أو جغرافيا مصدر خاص بها حيث الباحث الذي تجتمع لديه سائر المعطيات هو وحده المخوّل بتفسيرها. ليس الأمر ذا صلة بلعبة الإخبار وعرض المعطيات، فما في حوزتنا من أسرار قادتها كفيلا بأن يجعلها في حرج شديد لو كان هذا هو غايتنا.

من ناحية أخرى ليس هذا الكتاب مجرد سرد لمعطيات خام، بل ثمة الجانب التحليلي للخطاب والموقف والمعطيات، وهذا هو الفرق بين الباحث والسارد، فالسارد قد تخونه أدوات تحليل الحدث، وقد يفتقر لمنهجية التحليل، وقد لا يحسن الربط بين الأحداث أو لا يحسن الاستنتاج أو تحضر عنده تجربته المحدودة فيما تغيب عنه أحداث أخرى، أو تكون ثقافته وفهمه ووعيه لا يسمح

بالتقاط المعنى الكامل للحدث، فالباحث هو الذي تجتمع لديه الحصيلة الكبرى من المعطيات وهو من يفهرسها ويحللها حسب نماذج من التحليل، يقبل بعضها ويسقط بعضها الآخر، وربما قد يحاول المصدر أن يفسر الحدث ويؤوله بينما كان مطلوبنا هو أن يروي حقيقة ما وقعت في سياق ما، فما كان يهمنا من مصادرنا هو رواية الحدث لا تأويله، لأنّ الراوي ليس بالضرورة طرفا في التأويل.

لم يكن خطاب أي من هذه الجماعات غير واضح لنا منذ ذلك الوقت، بل خبرنا تفاصيله وأدركنا أزمته في ذلك الحين، ولذا يستطيع المتتبع أن يقف على نقدنا لخطاب وأداء الإسلام السياسي في المغرب منذ تسعينيات القرن الماضي وأصبح صريحا في بداية الألفية الثالثة بينما يعود موقفنا النقدي الحقيقي من نشأتها وخطابها إلى ثمانينيات القرن الماضي⁹. أمّا خطاب التجارب التي كانت ترى نفسها أكثر انفتاحا وترى خطابها أكثر نجاعة فلم تكن إلا عالة على خطاب آخر كانت تستعيره من تجاربنا في الخارج، وقفنا على منابعه وساهمنا في تطوره، كنّا الغائب/الحاضر في هذه التجارب لا يخفى علينا شيء مما يجول حولها وفي كواليسها، تؤكد كرونولوجيا تطوّر خطاب هؤلاء القادة على أنّ تمثلاتهم الفكرية الجديدة أتت متأخرة وموصولة بعهد الفوضى، وإنّ رصد هذه الحقيقة بالتفصيل ليس من شأن هذا الكتاب.

القارئ الحصيف والموضوعي سيدرك أن هنا في هذا الكتاب توجد حقائق لم يسمع بها من قبل لا كمعطيات ولا كتحليل، وهذه حقيقة لا يردّها إلا حاقدا أو حسود أعمى الجهل عقله، وقد كنت أدرك مسبقا أن عملا كهذا سوف يجلب من صنوف التهافت والأحقاد ما لا حصر له سواء من قبل سراق الله أو من يشعرون بالحساسية من كل كتاب يأتي بالجديد. ولهذا الغرض أقدمت على كتابة هذا العمل لأنّ الكتابة التكرارية لا تروق لي في هذا المجال أو غيره، إذ بطبعي أمقت التكرار والبناء على الإجماع المنقول الذي أرفضه فقهيا فما بالك في مقام الأخبار، ومن ذلك سنجد تفصيلا فسي التغلغل الوهابي في

9 - وقد كنت في الثمانينيات أيضا كُتبت ووزعت منشورا في سياق دحض الدعاية الجديدة والتصدي لهذه الجماعة حين بدأت عملية الاستقطاب إلى تنظيمها الناشئ، تحت عنوان: تيار الهزيمة، لمن يتذكر موقفني آنذاك من المقرّبين يدرك أنّ الأمر ليس وليد اللحظة بل هو بدأ منذ ميلاد هذه الحركة.

جسم الحركة الإسلامية المغربية وكذلك المستويات الأخرى من هذا التغلغل، القيمة المضافة هنا لا تتعلق بفكرة التغلغل عموماً بل في تفاصيل هذا التغلغل ومدياته وحقائقه وأسراره. يتفرد هذا الكتاب عن الكتب التي تناولت الحركة الإسلامية في المغرب فيما أسميه بمكرورة الإجماع المنقول المتعلق بموقف واعتقاد المولى سليمان من العقيدة الوهابية، حيث خطا الكثير ممن تناول هذا الموضوع، من قبل، فوق قشرة موز الإجماع المنقول، حيث تساقطوا كالأبله فوق مكرورة المولى سليمان السلفي، وهو ما فصلنا فيه هنا تفصيلاً مناقضاً، حيث أثبتنا أن المولى سليمان هو أول مناهض لهذه الدعوى. الأمر نفسه في تفاصيل التغلغل الوهابي في كل المرافق والمفاصل وخطاب ومواقف الحركة الإسلامية مع تعزيز هذا الفصل بمعلومات غير مسبقة. مرة أخرى أذكر بضرورة موضوعية القارئ المستند إلى أخلاقيات الاعتراف العلمي لكي يستطيع التقاط الجديد في هذه المحاولة.

وتبقى مشكلة المنهجية والحقل الذي يجب أن ينتمي إليه هذا المؤلف، وهي مشكلة لا موضوع لها في نظري لسببين أساسيين: الأول، لأن الكتاب هو حصيلة مساهمات وتحقيقات وتقارير كتبت في أحوال وأوضاع مختلفة تناولت النشأة والخطاب والأداء المتعلق بهذه الجماعات على مساحة زمنية طويلة وثيمات متعددة، ومن هنا لا مجال لتذكير المتلقي بهذه الحقيقة لأنها واضحة بما فيه الكفاية، لكن وحدة الموضوع ظلت حاضرة والتنسيق كان يجري على هذا الأساس، ومن هنا نكون أمام ما أسميه: مفارقة طارق الباب، أي من يطرق الباب ويسأل من الطارق في أن معنا، لأن لا أحد تحدث عن بحث واحد بل هي أبحاث ودراسات متضمنة في كتاب، ولهذا نظائر في تقاليد الكتابة مشرقاً ومغرباً. أما الثاني، فلأن الكتاب يهدف إلى تحقيق الإضاءة الكافية على أبعاد متعددة للإسلام السياسي في المغرب، الأمر الذي يقتضي تعدد المقاربات: التاريخية والسوسيولوجية والفلسفية والسياسية وغيرها، وكان أحرى أن يدرك القارئ موقف ورأي المؤلف فيما يتعلق بإشكالية المناهج العقيمة وأهمية تعدد المقاربات والعبر-مناهجية ليدرك أن الكتاب يتجاوز النظرة الكلاسيكية والتبسيطية للمناهج والمقاربات وكيفية تدبيرها، وهو يدور مدار التحليل الشمولي لظاهرة الإسلام السياسي بالمغرب. ليس الغرض من كتابنا تعزيز خدمة الحقول المعرفية بطريقة ميكانيكية، بل الغرض من كل

مقارباتنا هو توفير إضاءة كاملة لفهم ظاهرة الإسلام السياسي، حيث لا بد من تعدد المقاربة وشموليتها والخروج من ضيق المنهجيات المتفردة وديكتاتورية المقاربة الوحيدة الموسومة عادة بالمعقم المعرفي للظواهر قيد الدراسة داخل كل الحقول وخارج كل الحقول، إذ ثمة فرق بين الأبحاث التي تهدف تدريب الطالب المنهجي في اختصاصه على كيفية تنزيل المناهج وتطبيقها وبين الخبير بحقل من الحقول يهدف إلى تفكيكه خارج غباء المنهج الوحيد، وهي الطريقة المعتمدة لدينا والتي لا زالت محل رضى كل من صادفناهم من مفكرين ومحللين أدركوا عمق الإشكالية المنهجية في تحليل الظواهر والنصوص ومشهود لهم بالخبرة، فبيني وبين هذا النمط العقيم من الرؤية المنهجية المتخشبة مسافة إبستمولوجية، تجاوزنا فيها القول الكلاسيكي في المنهجية وضدها، مروراً بواحدية المنهج وتعدداته والبين-مناهجية وصولاً إلى العبر-مناهجية التي تندك فيها سائر الحقول المعرفية.

أمّا قصّة الموضوعية فهي مما تناولناه في مقدّمة الطبعة الأولى ولا فائدة من تكراره هنا. يدرك القارئ أنّ هذا الأمر فصلنا فيه القول في مؤلفات أخرى، وكما هو أمر المنهج فإننا لا نحمل فهماً تقليدياً عن الموضوعية. ولا يوجد باحث موضوعي أو غير منحاز أو لا يهدف إلى غاية ما، بل يوجد فقط باحث يحسن البرهان على مطالبه واحترام حدود المعقول والمنقول فيما يستدل به، كما يحسن من مسلكه وتاريخه ومحيّاه أن يستدل على نقاء طويّته وبراءة خطابه. لا يوجد هنا تميّز بل توجد جرأة النقاش الحرّ الخالي من كل مصلحة غير مصلحة إحقاق الحق ومخدمة الحقيقة. إنني أكّدت مراراً بأن الموضوعية غاية يساهم في بنائها السارد والمتلقّي، ذلك لأنّ المتلقّي المنحاز هو الذي ينط فوراً وتبسيط وأحياناً بغريزة عدوانية إلى شخصنة الموضوع أو الإحالة إلى أبعاد غير واردة، لأنّ التحليل السهل والضحل هو حينما نسمي للقبض على ما ليس له دخالة في الموضوع، القارئ الذي يعمل عملاً وتكلفاً لتوقع ما لم يكن في واردك هو قارئ سيئ ومنحاز ولا يخدم الموضوعية. إنّ الموضوعية في ضوء نظرية التلقّي هي حصيلة شراكة بين المخاطب والمخاطب، وكل من ينسى النصوص ويبرق في الشخصوص يكون قد خان الموضوعية، حتى النقد نفسه حين يصبح رسائل غريبة عن تحقيق المضمون يكون خيانة للنقد ومناكفة للحقيقة وتواطأ مع خلفيات معيّنة، إنّما نقدي لهذه التجارب قديم قبل

تشكّل أي خلفية من الخلفيات الناشئة عبر تجارب العمر، فأنا معاش للظاهرة ولست أجنبياً عنها أقرأها في بيانات سرّاق الله.

يحصل أن يقع الناقد أحيانا في جملة مفارقات يدركها المنطقة وخبراء الحجاج، ومنها مفارقة الاختزال، إذ في الكتاب الذي سميت إلى أن يكون فاتحة لتدارك وضع مزري على صعيد البحث في الجماعات الإسلامية في المغرب حاولت أن أضمّ إليه كل ما هو مفيد ويخدم الغرض، وأما القسم الذي سأسْتَغني عنه في الطبعة الثانية - ما يتعلق بحوارات سابقة - فهي تؤكد على آراء كُنّا حريصين على أن تكون نصائح لهذه الجماعات قبل أن نتخذ القرار في الكتابة عنها، لأنّ اهتمامنا بهذه الجماعات هو قديم كما تحدّثنا ورصدنا لمواقفها ونشاطاتها قديم، وما منعنا من أن نفرّد لها كتابا سوى انتظار تغيير سلوكها ولكن عبثا، فالكتاب لا يقتصر على التاريخ لسنتين قبل بلوغ إحدى فصائل هذه الجماعات إلى التدبير الحكومي إلا من باب المثال، وهي تقارير مرتبطة بمساحة زمنية مهمّة نستطيع من خلالها تكوين فكرة عما حدث، أمّا أن يكون التقرير بالضرورة متحكما فيه من قبل مراكز الأبحاث فهذا يصعب تنزيله على الكاتب، حيث إنّ ما أقوم به هو من باب التاريخ للجماعات من منطلق توثيقي يصلح لتكوين رؤية كاملة عنها. وبطبيعة الحال الكتاب أغلبه عن نشأة الحركة الإسلامية وعن تحول السلفية الوطنية إلى السلفية التكفيرية وعن التغلغل الوهابي في المغرب الذي رصدناه ورأينا عن قرب من خلال الحركة التي قادها د. تقي الدين الهلالي، وأما ما عداه فهو ملحق به ليعزز من جوهر فكرة الكتاب، وعليه يمكن أن يصار إلى فهم منهجيتنا في التبنّي الحضاري والتجديد الجذري في المدخل العام للكتاب وكذا في رصد مظاهر الانحطاط العلماني وغيره. إننا حينما نزعم بأن تاريخ الجماعات الإسلامية في المغرب ما زال لم يكتب، فالمقصود أنّه تاريخ لا زال مجهولا في كثير من صفحاته التي عملنا على تسليط الضوء عليها، وتماثلا حينما يقال في دوائر التاريخ بأنّ تاريخ المغرب لم يكتب بعد، فذلك لا يلغي تاريخ بن خلدون ولا الناصري ولا تيراس أو أندري جوليان، لكن يفهم من ذلك الحاجة إلى مزيد من التحقيق والعمق. إن مسألة الاختصاص الذي يجب أن تنطلق منه دراسات الجماعات الإسلامية لا يمكن حصره في اختصاص معيّن، بل ربما كان أهل التاريخ أولى أو أهل السوسيولوجيا أولى، ولكننا نمتدّد أنّ المسألة تتطلب مقاربة شمولية تستحضر كل هذه الحقول، بل

إنَّ الحقْلَ المعرفي وحده لا يكفي ليضمّن ثبوت الحِصاد والموضوعية، فلكل حقْل معرفي انزياحات ومغالطاته، فيكون المعوّل عليه هو اقتدار الباحث ونزاهته وما يتمتع به من فضيلة الاعتراف وسعة أفقه واتساع عقله لكل الحقائق، إنَّ نظرتي للجماعات الإسلامية في المغرب لا يمكن أن تكون نظيرة مختزلة، لأنني سأقيّم حتّى فتاواهم من الناحية الفقهية ومواقفهم السياسية وسلوكهم الاجتماعي وتاريخهم وأساطيرهم ومؤامراتهم، فالقيمة التي سيجدها القارئ في الكتاب هي تفسر نفسها بنفسها، مع أنني أدرك مسبقاً بأنّ هذا الكتاب من شأنه أن يخسّر الكثير من الثعابين من جحورها بحيث سنواجه غياباً مفزقاً لفضيلة الاعتراف. غير أنني أؤكد بأنّ هذا الكتاب هو مجرد مقبّلات ربما كانت وافرة إلى حدّ الإشباع عن الصحن الرئيسي، لكن إذا لم يكف هذا العمل فلدينا مزيد مما سنفاجئ به مشهداً ينوء بالتكرار والعود الأبدي لأحكام القيمة.

كانت الطبعة الثانية أيضاً فرصة لتجاوز بعض الأخطاء المطبعية واللغوية الناتجة عن الذهول والسرعة وهو مما يصادفه القارئ في أي كتاب عربي، ليبقى المعوّل عليه في أي تقصير هو ذكاء القارئ ونباهته وتقييمه السّوي للوضع من دون تهافت أو إسراف. إنَّ اللغة تهّمنا أكثر من المضمون، منذ عكفنا على صحيح متونها ونكات نوابغها من الألفية وقطر الندى حتّى مغني اللبيب، لذا نعتذر للقارئ عن أي تقصير جزئي أو ذهول هنا أو هناك، فالمعوّل عليه هو ذكاؤه وإنصافه.

هذا الكتاب ليس تعاملاً على الإسلام السياسي من جهة أنه إسلام سياسي وكفى، فلا خوف على الدّين من أهله، بل هو وقفة نقدية لجماعة من جماعاته غلب على خطابها الشقاوة والاستئصال، جماعة مارست عبر سنوات تعسفاً ملحوظاً في النظر والعمل، وأنتجت ثقافة الكراهية والتكفير والفصام والنفاق الدّيني والسياسي. في هذا الكتاب إذا ما تحررنا من عقدة عدم الاعتراف سيجد القارئ ما لم يقف عليه من حقائق عن سرّاق الله، كما سيجد جانباً من التّاريخ الصحيح لمسارات تلك الجماعات وفتحاً مختلفاً لأبواب التعاطي مع شؤونها: نشأة وخطاباً وأداء. فلا الذين كتبوا تمدّحاً بها أصابوا غرّتها ولا الذين كتبوا هجاء فيها أصابوا مقتلاً، ولكن خير النقد ما كان مبنياً على تمنطق المعقول وأضبطينة المنقول مع صدق الدّافع وخلوص الغاية.

كان لا بدّ من تحرير الدين والسياسة من بين برائتين مسيلمة الكذاب، لا سيما حينما أصبحنا أمام ظاهرة هجينة لجماعة متأسلمة مرتبهة لتجربة ومزاج أساء للسياسة كما أساء للدين في بلادنا. هذا الكتاب هو نقد جريء لكنه بناء لأن غايته إنقاذ الجيل القادم من ثقافة ما فتئت تتطور في حيلها السياسية بينما تتخلف باستمرار في رؤيتها للعالم والإنسان. أرجو أن تكون هذه الطبعة الجديدة المزيّدة والمنقحة محلّ رضوى من يسعى سعيا إلى الاستزادة من المعرفة والتحقيق، وما توفيتي إلا بالله.

مداخل عام

المفكر فيه واللامفكر فيه في عملية الإصلاح الديني في المغرب

سوف يكون قبولي بعنوان الإصلاح الديني هنا، من باب التسامح والمسايرة لعنوان ساد وعم في التداول العام حتى رستخ رسوخا ما عاد ينفع معه سوى تصعيد التحليل إلى الحد الذي يغدو فيه العنوان إياه عديم المعنى. ذلك لأن واحدة من أهم الإيحاءات التي تثقل العنوان، أن ثمة جدلا مشروخا بين الدين وحامله، حيث ثمة فعل الحامل من جهة واحدة كما لو كان في حالة انعتاق من دين وجد لا لكي يؤدي وظيفة اجتماعية ما، بل كأنما هو قدر البشر، حيث يجب على الناس أن يتحلوا بالجهوزية الكاملة لمواجهة انتقام الآلهة من العمران البشري. مثل هذا الإيحاء المؤسّط للدين، يخفي أن ما تزول إليه الأديان في لحظات تاريخية ما، هو منتج لعلاقة تفاعل بين الدين وحامله الجماعي، أي حصيلة خبرة دينية جماعية تفتقد في آنات الزمان التاريخي السيل جدواها مع كل انعطافة جديدة من تطور الإنسان. ومع ذلك لا أحد يملك أن ينفي هذا الحضور المكثف للدين، وبأشكال جليلة وخفية تكاد تجعل حتى العلماني وهو يفكر في علمانيته مهما قست وشطت، يفعل ذلك وفق مقاييس دينية، كما لو كان في حفلة تنكرية، سيكتشف فيها الراقصون المتنكرون بأن ما كانوا يظنون أنهم خليلات، هن زوجاتهم متنكرات¹⁰. ثمة بلا شك طبقات في الوعي تفرض أن تخضع القراءة إلى ضرب من التراتبية، حيث للتحليل طبقات متفاوتة. وهكذا حينما نتحدث عن الدين في طبقة تحليلية أعمق، نجده الظاهرة الأعقد في الاجتماع الإنساني. فهو الظاهرة الأولى والأخيرة في حياة الإنسان. أمام تعقد الظاهرة الدينية وضرورتها، سينفضح لا محالة أي تعاطي مسطح معها، إذ يفترض في أي قراءة للمسألة الدينية أن تكون

10 كذلك وصف شبينهاور محاولة كانط في القانون الاخلاقي.

أعمق قراءة على الإطلاق. ومن هنا أهمية الإسلاميات التطبيقية الأركونية، لولا سقوطها أيضا في مأزق التحشيد المناهجي والاستهانة بخطر ترحيل المفاهيم دون تأهيلها وتحقيق اندماجها وفق خطة إستراتيجية من أجل إعادة توليد المفاهيم ذاتها وفق شروط باراديغمية منسجمة مع الحقول المستقبلية لتلك المفاهيم، وهي مهمة شاقة وتاريخية ولم تتحقق إلا في مظاهر لا تجبر كسر فوضى التحشيد المناهجي وفوضى انتقال المفاهيم وإيحاءاتها¹¹. من هنا كان كل ما رأيناه من آراء في الإصلاح الديني كما تمكسه الاحتياجات والصحف، لا يزال يتعاطى مع الظاهرة الدينية في مداها الشخصي والمتعلق بالقناعات والميول الشخصية، بوصفها مشكلة أيديولوجية. على هذا الأساس يمكننا القول بأن لا الديمقراطية ولا العلمانية ولا غيرها من العناوين تستطيع في أي وقت من الأوقات أن تحاصر زحف الظاهرة الدينية وكثافة حضورها ولو مختلة في الفعل الاجتماعي بأبعاده المختلفة. ولسنا ندرى ماذا كان سيحل بالولايات المتحدة الأمريكية لولا وجود العامل الديني كثيف الحضور في المشهد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي¹²، بل ماذا كان حال دول الاتحاد السوفياتي بعد سقوطه، لو أن الدين لم يكن حاضرا ومقاوما من أجل استمراره، كي يستعيد دوره ووظيفته الاجتماعية، لتأمين الحد الأدنى من الاطمئنان والاستقرار والاستمرارية لمجتمعاته في ظروف مزرية¹³. لقد استطاعت حركة الإصلاح الديني في أوروبا أن تخرج الدين من الباب، لكنه عاد من النافذة بأشكال تعبيرية لا تقاوم. هذا الرجوع الكبير للسؤال الديني في المشهد المحلي والدولي، لا يتجلى فقط في مداه السياسي والثقافي حتى نستطيع القول على حد تعبير جيل كيبيل بأننا أمام حالة من «انتقام الآلهة»، بل

11 هاني إدريس : خرائط أيديولوجيا ممزقة، ص 209 2025، ط 1 2006 مؤسسة الانتشار العربي، بيروت

12 لفهم ذلك راجع المقاربة التي أنجزها ماكس ويبير حول طبيعة الحضور الديني في المجتمع الأمريكي وعلاقته بالإنتاج، في الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية.

13 أعقب حدث انهيار الاتحاد السوفياتي خلخلة في النسق السياسي والهيكل الاقتصادي. ما كان مؤشرا على انهيارات اقتصادية وإنسانية كان من الممكن أن تحول الجمهوريات الفقيرة إلى مجالات منكوبة. مثل هذا أو قريب منه حصل بصورة من الصور. لكن ثمة عامل آخر ظل ناظما لوحدة هذه المجتمعات اجتماعيا وثقافيا وإنسانيا. في الأمن والتضامن والتكافل. لعب فيه الدين وظيفة أساسية في إعادة هيكلة الدولة والاجتماع في دول الاتحاد السوفياتي المنهار.

إنها العودة التي غيرت كل الحسابات الخاطئة لأولئك المهونين من الظاهرة الدينية وقدرتها على الوجود والاستمرار، وبوصفها الاحتياطي الرمزي الذي تعود إليه المجتمعات في الظروف الحرجة، كذلك التي جعلت دوبريه في «النار المقدسة»، يتحدث بغرائبية عن هذا الحضور المثير والإيجابي أيضا، وإن كان من الناحية الشخصية يرى نفسه خارج دائرة الالتزام الديني. إن المسألة هي أعقد من كونها حالة اعتقاد فردي، بل هي ظاهرة اجتماعية!

على هذا الأساس لم يكن الدين في حد ذاته يمثل مشكلة للمجتمعات، بقدر ما أن الموضوع يتصل بجملة الأفهام والأفكار التي تنتجها جماعة ما حول الدين والعالم. فما كان اليوم مشكلة في نظر المجتمع، كان بالأمس حلا جوهريا لمشكلات اجتماعية مضت. ومدار الصراع اليوم حول سلطة هذه الأفهام وجدوى بعض التعبيرات التي تقارع منطق التجدد لتكريس خلودها العيشي. هذا في حين أن لا خلود للأفهام الدينية، لا سيما تلك التي لها جذبة ملاحظة الواقع وشروطه الاجتماعية والتاريخية. فتكون المهمة قاضية بإصلاح الفكر أو التفكير الديني. وهذا يتوقف على ضرورة إعادة فصل التعاليم عن الباراديغم المهيمن في لحظة ما حرجة من تاريخ الجماعة الدينية عن سلطة الأفهام التاريخية، لأجل إعادة بناء علاقة متجددة مع هذه التعاليم وفق باراديغم معاصر يكسب التعاليم معنى حضورها الحيوي، كظاهرة تملك حقيقتها الثابتة، لكن ضمن مسار تكامل الحقيقة في شروطها التاريخية، كما تملك مبرر حضورها كوظيفة اجتماعية، يجب أن تحافظ على جدوى وجودها والحاجة إلى ذلك الوجود. وحتى لا تصبح نوعا من الظواهر غير النافعة أو ما يسميه بعض الاجتماعيين مقايضة على الظاهرة العضوية الحية، بالفضلات. وهي الظواهر الاجتماعية التي توجد دون أن تكون لها وظيفة، إما لأنها وجدت كظاهرة اجتماعية لا لكي تؤدي وظيفة ما رأسا أو لأنها فقدت جدواها ووظيفتها مع مرور الزمان، لكنها استمرت كظاهرة بقوة الحضور ورسوخ العوائد.

ونظرا لخطورة الظاهرة الدينية خصوصا والظاهرة الاجتماعية عموما، ونظرا لأن مفهوم الظاهرة يؤثر من الناحية المفهومية على تحليلاتنا، لا بد أن نؤكد على بعض المقدمات الأساسية في استيعاب مفهوم الظاهرة الاجتماعية وبعض الجوانب المتعلقة بموضوعنا، حيث استحضارها يصبح ضرورة تحليلية :

1 علينا أن ندرك بأن مفهوم الظاهرة الاجتماعية قد أسيء استعماله إلى حد الابتذال والتمييع، حتى غدا يطلق على كل حدث اجتماعي. مثل هذه الملاحظة أشار إليها دوركهيم، حيث دان بها في «قواعد المنهج» عموم الناس، لكنه في «الانتحار» دان بها حتى علماء الاجتماع أنفسهم في استعمالاتهم لمفهوم الظاهرة، التي يغلب عليها التسامح.

2 ميزة الظواهر الاجتماعية أنها تمارس قهراً أجنبياً على ضمائر الأفراد.

3 ليست الظواهر الاجتماعية وليدة للضمائر الفردية، فهي تمارس قهرها الخارجي على الفرد، وهذا ما يضع حداً فاصلاً بين النفس والاجتماع.

4 لا يعني عمومية الظاهرة الاجتماعية أنها مشتركة بين جميع الأفراد استغراقاً، ولكن حضورها في كل أجزاء الكل، ليس بالمعنى الأريثماتيكي، حيث وجودها في الكل هو محصلة وجودها في كل الأجزاء، بل إنها متغلغلة في كل الأجزاء لأنها توجد في المركب الكلي الناشئ عن كيفية ما في اتحاد هذه الأجزاء.

5 ليست الوظيفة التي تؤديها الظاهرة الاجتماعية هي سبب وجودها، بل قد تكون هناك أسباب أخرى تساهم في وجودها وأيضاً بقائها، وهذا ما يفسر استمرار بقاء بعض الظواهر حتى مع تغير وظائفها. وهذا أيضاً يعزز فكرة استقلال العضو عن الوظيفة في علم الأحياء كعلم الاجتماع.. فتعدم بذلك فكرة السببية بمدلولها الخطي واللزومي في مجال دراسة الظواهر الاجتماعية، ما يجعلها أحياناً شديدة التعقيد.

هذه مجرد مقدمات استفدناها من دوركهيم، وهي تفيد كثيراً في تحليل الظاهرة الدينية، بوصفها ظاهرة دينية، تنطبق عليها المقدمات السابقة¹⁴.

فهي ظاهرة اجتماعية من حيث قدرتها على ممارسة نوع من القهر الخارجي على الضمائر، وهو القهر الذي يجعلها ظاهرة متولدة خارج هذه الضمائر. هذا

14 دوركهيم. اميل :قواعد المنهج في علم الاجتماع، ت : د. محمود قاسم ود. السيد محمد بدوي. ط 1988. دار المعرفة الجامعية الاسكندرية

انظر أيضاً :

Emile durkheim/ le suicide..etude de sociologie
paris..1930. Presses universitaires de France

يؤكد على بعد خارجانية الظاهرة الدينية، وبأنها أبعد مدى من أن تكون ظاهرة نفسية محض، ما يؤكد على حقيقتها المستقلة في نفس الأمر.

كذلك فإن كونها ظاهرة اجتماعية عامة لا يعني أن كل الأفراد يدينون بها على قدر سواء، إنها عامة لأنها مرتبطة بالمركب الكلي، فتغلغلها في حياة الأفراد هو بسبب وجودها في هذا المركب الكلي وليس العكس بالضرورة.

كذلك، فإن الظاهرة الدينية ليست مرتبطة بوظيفة اجتماعية محددة حتى نستطيع الحديث عن عدم جدواها وعدم جدوى بقائها، إن التغيرات التي تطرأ على الوظيفة الاجتماعية للظاهرة الدينية لا يحدد مصيرها في الوجود، بل من الممكن أن تتغير الوظائف وربما تنشأ وظائف جديدة أخرى، حيث أن الظاهرة الدينية وفق ما سبق مفصولة عن وظيفتها ومفصولة أيضا عن أسبابها الاجتماعية الأولى.

تؤكد المقدمات السابقة على تعقد الظاهرة الدينية وتشعبها وكثافة حضورها واستحالة التنبؤ بزوالها، بل إنها أقدم الظواهر الاجتماعية وآخرها. وهذا كافي لجعل الدارس لهذه الظاهرة يدرك حجم حضورها وأهميتها على تجديد وظائفها، ولذا كان الدين وسيقى، غير أن المطلوب هو: كيف نصنع علاقتنا مع الدين؟!

المفكر فيه واللامفكر فيه في عملية الإصلاح الديني في المغرب

ليس سؤال الإصلاح الديني أمرا جديدا على المغرب، فلقد عرف هذا الأخير عبر تاريخه نماذج إصلاحية عديدة، ما كاد يخلو منها زمان من أزمنة المغرب الوسيط والحديث والمعاصر. سؤال أيضا لم يعدم أهمية ولا عمقا عن كل الأسئلة التي طرحت بالتناسب مع المرحلة، في بلدان المشرق العربي والإسلامي. ويكاد يكون التراث الفكري والسياسي المغربي، تراثا مسكونا منذ قرون خلت بهاجس الإصلاح والتغيير. مثل هذه الخصائص تبدو جليلة على مجمل هذا التراث. فالرُّشدية هي مشروع فلسفي يحمل طموح الإصلاح الديني من خلال التركيز على سؤال العلاقة بين الشريعة والحكمة وردوده على الغزالي في موقفه السلبي من الفلسفة وهجائه الفلاسفة وأيضا من خلال الفكر السياسي الرشدي وموقفه من المرأة. وأيضا ابن خلدون من خلال آرائه

التجديدية وإن احتفظت بمواقفها الرجعية على صعيد الإصلاح الديني وكذلك الشاطبي من خلال تطويره للفكر المقاصدي في محاولة لإصلاح أصول الاستنباط والاجتهاد الشرعي.

برزت في العصر الحديث محاولات على قدر كبير من الأهمية، ويمكننا هنا الحديث عن مرحلة الحماية وما بعدها، حيث نشطت حركة إصلاحية أثارت من أسئلة التحديث والإصلاح في الشأن الديني وعموم الشأن الاجتماعي المغربي ما لا يقل أهمية عما طرح مع رواد النهضة والإصلاح في مصر والشام. لقد عرف المغرب نماذج إصلاحية وأعلام إصلاحيين أمثال ابن المواز والحجوي الثعالبي وأضرابهما ممن تصدوا لعملية الإصلاح والتجديد. ويظل السؤال المطروح بالحاح: لماذا لم ينتشر خبر هذه الحركة الإصلاحية في بلاد المشرق التي احتفلت أيا احتفال بنماذج تكاد تكون محصورة ومنمطة كما لو أن ما عدا المجال المشرقي وتحديدًا المصري وبلاد الشام لم تشهد المغارب نظيرا لتلك الحركة؟

ثمة جواب أبعد من أن مصر والشام تعرضتا لصدمة الحداثة في زمن أبكر. وهو بالتأكيد أبعد من أن يكون التفسير الوحيد لذلك العامل الخارجي ممثلا بالاستعمار الفرنسي المبكر لمصر. هناك الخاصية التاريخية للمغرب، كونه ظل دائما تابعا بشكل من الأشكال للمشرق العربي. لم يكن المغرب في الجملة فاعلا أساسيا في المشرق العربي، بل كان كثيره من البلاد الإسلامية البعيدة عن المراكز الكبرى كبغداد ودمشق والقاهرة، منفعلا ومتفاعلا إلى حد كبير مع التيارات الفكرية التي استوطنت هذه المراكز. فكان أكثر المصلحين وأهل العلم يتجهون مشرقا لينهلوا من العلم والأفكار. فكانت الرحلة إلى المشرق ديدنهم. حتى ابن عربي الذي مثل قمة من قمم الفكر الإسلامي، لم يكن ليستغني عن هذه الرحلة. لقد شكلت الأندلس استثناء غريبا في العالم الإسلامي، وهي مع ذلك ثمرة لهذا التفاعل مع الموروث المشرقي وتحديدًا الشامي منه الذي حل سياسيا وثقافيا في الأندلس. ولو كان لا بد من الحديث عن النبوغ المغربي على طريقة المرحوم عبد الله كنون، فلا يسعنا إلا أن نقول بأن خاصية هذا النبوغ، هو تفاعلي وانفعالي قوامه إعادة الإبداع في شروط أكثر نضجا وحيوية. فليس

ابن طفيل إلا صورة أخرى متطورة عن ابن سينا، وليس ابن حزم سوى صورة متطورة عن داود الظاهري وليس ابن رشد سوى صورة متطورة عن المشائية كما قدمها الفارابي وابن سينا المشرقيين وليس ابن خلدون سوى ثمرة لكل هذا التراث الإسلامي المشرقي في صورته التركيبية المتقدمة¹⁵.

أما في العصر الحديث، فلقد سقط بعض من هؤلاء الإصلاحيين في اختيارات سياسية خاطئة، كالموقف من الحماية وبعض المواقف غير الوطنية، ومثل هذا كان كفيلا بتهميشهم وعدم الاحتفال بأفكارهم، إذ لا مشروع يعلو يومها على العمل الوطني والاستقلال. وبالتأكيد لم يكن هؤلاء يملكون تصورا مستقبليا بالمعنى الذي يروج اليوم، حتى نقول إن اختيارات بعضهم غير الوطنية كانت تؤشر إلى نظرة استباقية¹⁶. هذا بخلاف حركة الإصلاح والنهضة بالمشرق كما قادها الأفغاني ومن بعده عبده الذين كانا في طليعة العمل الوطني. لكن هذا لا يعدم أهمية ما كان قد قدمه هؤلاء الأعلام من آراء في الإصلاح الديني والتعليم والفكر السياسي والمرأة، وإذا ما استثنينا بعض الآراء لابن المواز الذي يشير فيها للسلطان بأن يكف عن بناء الطرقات للفصل بين الأرياف والمدن درءا

15 لا أتفق هنا مع ما ذهب إليه د. محمود إسماعيل بأن ابن خلدون كان مجرد ناقل وصاحب سرفات. إن الرجوع إلى تلك المصادر المزعومة كرسائل إخوان الصفا أو غيرها من صنوف التراث لا يكفي للنيل من الجودة التركيبية وحيث أن الجزء الأهم من الفكر هو تركيبي عن فلسفة العمران بشامتها النخلونية. أعتقد أن ابن خلدون في ممارسة التاريخ وليس في التنظير للكتابة التاريخية وكذا في كثير من مواقفه الكلامية والسياسية كان رجعيا. والرجعية هنا لها مدلول سياسي وأيديولوجي لا يصحب الذكاء والوقاد والقوة الفكرية التي تمتع بها هذا الأخير. لمزيد من الاطلاع، انظر: إدريس هاني: معنة التراث الآخر، الفصل الأول: الكتابة التاريخية، ص 38 45 ط 1 1998. الضدير للدراسات والنشر. بيروت.

16 نتحدث هنا عن موقف الحجوي وابن المواز وعبد الحفي الكتاني من الحماية. بل إن أحدهم اتهم بالتآمر على الملك الراحل محمد الخامس وساهم في التآمر في سياق نفيه إلى مدغشقر من قبل الاحتلال الفرنسي. وحيث البعض حاول أن يبرر هذه المواقف من خلال أن بعضا من هؤلاء المتورطين في التعامل مع سلطات الحماية ضد الملك، كان يملك رؤية مستقبلية لحماية البلد، فإن مثل هذا الرأي هو اجتهاد ظني، لا سيما في تلك الحقبة الاستعمارية بالذات، حيث الإجماع على المقاومة، ومصلحة الوطن فوق الحزازات الشخصية والعائلية كما لا يخفى. هذا بالنسبة إلى الشيخ الكتاني، أما بالنسبة إلى كل من الحجوي وابن المواز، فلقد كانت لهما آراء في الإصلاح الديني على قدر كبير من الأهمية.

للسببية، فإننا نجد نصوصاً أخرى لهذا الأخير يشيد فيها بالمكينة والتحديث تفوق انطباع رفاة الطهطاوي بروائع التحديث¹⁷.

بناءً عليه، يتعين القول بأن سؤال الإصلاح ليس جديداً على المجال المغربي، هذا ناهيك عن الأدوار التي قامت بها الدول المتعاقبة في المغرب على صعيد الإصلاح، وليس غريباً أن ينتج المغرب من ملوكه مفكرين وأهل اجتهد أمثال المهدي بن تومرت، صاحب آراء مهمة في الفقهيين الأكبر والأصغر. وفي العصر الحديث ومع التحولات الكبرى التي اجتاحت بلداً يقيم على تخوم أوربا ويشاركها الكثير من الرهانات، كان التحدي كبيراً لا سيما بعد الاستقلال. لقد استطاع المغرب أن يبني له دولته الحديثة على طريقته ووفق مقومات وخصوصيات كادت تجعل منه نموذجاً فريداً في العالم الإسلامي. لكن الأوضاع السياسية التي أعقبت الاستقلال حتى راهننا، كان لها الأثر الكبير على عملية الإصلاح عموماً، بوصفها مرحلة موسومة بالصراع السياسي حول السلطة وهو الصراع الذي كان قد أفقد المغرب الكثير من الفرص للتطور، حيث باتت الأسئلة المطروحة اليوم بالحاح ليست سوى تلك الأسئلة نفسها التي كان يجب أو على الأقل يمكن طرحها في تلك الحقبة.

من يحدد المفكر فيه واللامفكر فيه؟

بين المفكر فيه واللامفكر فيه يثوي سؤال الإمكان. ومن سؤال الإمكان ينطلق سؤال الإصلاح الديني بوصفه حاجة ملحة وغير ممتنعة في ذاتها إلا امتناعاً عرضياً طارئاً بفعل السلط. وليس هناك بالتأكيد سلطة واحدة هي المسؤولة عن هامشية اللامفكر فيه في الإصلاح الديني، بل هناك تداخل وتركيب سلط مختلفة، سوف نتعرف عليها في محلها من هذه الورقة. الجدل الموضوعي لهذه السلط هو من يحدد الأحياز الممكنة وغير الممكنة للتفكير. كأن المفكر فيه هو نفسه غداً موضوعاً للتوافق، وآية ذلك أننا في المغرب لا زلنا نفكر بالعمومات،

17 يتحدث ابن الموزا المغربي صاحب كتاب «حجة المنذرين على تنطع المنكرين مخطوط في الخزنة العامة بالرباط عن أهمية دخول الآلة في الحياة الاجتماعية : «ومن الحوادث المشكورة في المدينة تيسير طحن الأقوات في المكينة لأن مصيبة الرحويين أشابت الغربان وتناقلت أناشيدها الركبان. فلذلك رفع الله كيدهم بالمكينة وجعلت لهم عقوبة مهيبة فهم أكثر الخائفين غشاً»..

فالتفصيل وتحقيق ما كان بالجملة عبر تحليل ما في الجملة، لا يزال في حيز اللامفكر فيه. يحصل أحيانا ضرب من التواطؤ بين هذه السلطة لتكريس أحيانا معينة من اللامفكر فيه. يحتاج الإصلاح الديني إلى مناورات في التفكير، وسير بحذر شديد فوق حقول الغام، وأحيانا لا ندري متى يجب أن نفكر ومتى يجب أن لا نفكر!

هل المَفْكَر فيه كُلُّه مرفوض واللامفكر فيه كله مطلوب؟

المفكر فيه اليوم هو أوسع مما في يد الفواعل الأساسية للإصلاح الديني في المغرب، وهو بلا شك أوسع مما تمت أجرأته أو يجري بحثه في إطار المسلسل التوافقي، الذي استطاع بالكاد أن ينتزع مشروع قانون الأسرة، ولا أحد يشك في القيمة التاريخية لهذا التطور، ولا في كونه يشكل خطوة من شأنها أن تستتبع خطوات أخرى في موضوعات شتى لا يزال بعضها عالقا حتى اليوم. ففسي جملة ما يواجه فواعل الإصلاح الديني في المغرب، جدل بين المفكر فيه واللامفكر فيه. فهناك أجندات مختلفة وأسئلة متنوعة وجود بها المشهد وتقودها أطراف وحساسيات سياسية واجتماعية وثقافية. والواقع أن من بين المعروض المفكر فيه ما لا جدوى منه، وأحيانا فيه من التعتيم على المطلب الحقيقي والجذري للإصلاح¹⁸. كما أن في اللامفكر فيه من التساؤلات ما لا فائدة منه، سوى التشويش على حركة الإصلاح، حيث هي حركة بطيئة لكنها هادفة وفاعلة، فالإصلاح الديني لا يأتي بفتة وبفعل ثورات عارمة، بل هو فعل بطيء ومتأنسي كما لا يخفى. من هنا كانت الضرورة قاضية بنوع من الاقتصاد في التفكير. الاقتصاد في المفكر فيه واللامفكر فيه. وليس لذلك من طريق سوى انتزاع أجندة الإصلاح من الحسابات السياسية، ورفع إيقاع الجدل بين الفواعل إلى أقصاه.

18 منها على سبيل المثال ما كفانا التطور الاجتماعي والثقافي، وجملة الإكراهات الاقتصادية على تجاوزه بغض النظر عن مدى مشروعيته. كمسألة تعدد الزوجات. حيث ثمة من القضايا الأكثر إلحاحا في واقع تعاني فيه المرأة الكثير من صور العيف واللامساواة في الحقوق، غير مسألة التعدد التي تكاد تنعدم في الواقع ولا تشكل نسبة معتبرة. وكان أخرى أن لا ينسبنا الدخول في نقق مناقشة قضية لا موضوع لها. تناول القضايا الأساسية والتي هي محل اتفاق كل القوى والأطراف المعنية بتطوير ملف المرأة.

الفواعل الثلاث في الإصلاح الديني بالمغرب

ثمة فواعل ثلاثة في عملية الإصلاح الديني في المغرب، وهي بناء عليه، تشكل معالم مشاريع تحمل أجندات مختلفة متمحورة حول نسق من المصالح والرهانات، تتوافق حيناً وتتصادم أحياناً. وليس المغرب، استثناء في ثلاثية الفواعل التي سيأتي ذكرها، بل هي عامة في العالم الإسلامي، وليس للمغرب سوى ما يختص به مجاله وما يميز حضور هذه الفواعل وكيفية اشتغالها في المجال. وهذه الفواعل تشكل في المحصلة النهائية مشهداً لإسلامات أو مشاريع إسلامية ليس بينها من مشترك سوى الإسلام في عموماً. لكن الإسلام من حيث وظيفته الاجتماعية والسياسية والثقافية، فهو يمثل عوامل مختلفة. وهذا التقسيم ليس كلامياً أو عقدياً بل هو تقسيم وظيفي اجتماعي¹⁹. وهذه الفواعل هي :

1- **الفاعل أو الإسلام الدولتي etatique**: يمثل هذا الفاعل الدولة بمؤسساتها ورهاناتها، وهو ما يسميه البعض بالإسلام الرسمي. ففي كل البلاد العربية الإسلامية بما في ذلك الدول الأكثر نزوعاً إلى العلمانية مثل تركيا، هناك عناية سياسية بالشأن الديني. يعكس هذا الاهتمام الكبير بالشأن الديني قوة الحضور الديني في النسيج الاجتماعي الثقافي، وبالتالي تأثيره على الواقع السياسي. التأثير الديني في السياسة ليس فقط مسألة اختيار أيديولوجي في المجتمع الإسلامي، بل هو واقع مؤثر حتى في الاختيارات السياسية في الدول الإسلامية العلمانية نفسها. وإذا كانت الدول الإسلامية تختلف في أنسقتها السياسية الحديثة بحسب بعدها أو اقترابها من الدين، فإننا نستطيع أن نتحدث عن ثلاث أشكال من الدول الإسلامية اليوم:

19 ليس التمييز هنا بالمعنى الذي يفيدته الخلاف الكلامي، كأن هذا الوسيط أو ذاك بينهما نحو خلاف عقدي. بل على فرض التشاكل في المواقف الكلامية والعقدية والفروعية والسلوكية، نجد خلافاً في مستوى الرهانات والحسابات والحساسيات، التي تفرضها الوظيفة الدينية الاجتماعية. والتي تعبر من خلالها كل طبقة اجتماعية أو فئوية على مصالح محددة. إن علم الكلام القديم لم يتطرق إلى أحياز أخرى غير معرفية بحثية. كالتناقضات والخلافات التي تبرزها المواقف والمصالح والحساسيات الاجتماعية : حيث ليس الخلاف دائماً كلامياً معرفياً. بل أحياناً ما يكون مصالحياً واجتماعياً، ما يفرض على علم الكلام الجديد أن يدخل في حساباته العامل الاجتماعي في مقارنة ظواهر الخلاف.

« دولة شبه علمانية pseudo-laique ²⁰ من حيث طبيعة نسقها السياسي، ومن حيث مضمونها الدستوري، حتى لو ظل للدين فاعليته غير المباشرة في التوازنات السياسية والاجتماعية لهذه البلدان، حيث فصل الدين عن المجتمع، أمر ممتنع جداً في البلاد الغربية بالأحرى البلاد الإسلامية.

« دول دينية أو شبه دينية أيضا ²¹ pseudo-theocratique، يلعب فيها الدين دوراً أساسياً مقوماً للنسق السياسي بكيفية من الكيفيات، مثل السعودية وإيران والمغرب مع الفارق دائماً بطبيعة الحال، على أن انتهاز النسق السياسي على الدين في هذه البلدان لا يعني أن الدين يعدم تأثيراً في البلاد الأخرى ذات النسق السياسي العلماني، ولا يعني ذلك أن الدين لا يحضر في اجتماعها حضوره في اجتماع الأخرى.

إذا كان بالإمكان إدراج المغرب من حيث النسق السياسي الديني في خانة الدول الدينية، إلا أن ثمة فريدة تجعل من المغرب بلداً حاول أن يوفق بين المقوم الديني الوظيفي للدولة وبين الرهانات الحداثية، ليس على صعيد التحديث بمعناه الاستهلاكي، بل بمدلوله الهيكلي والمؤسساتي. هذه الفريدة تجعل من موضوع الإصلاح الديني في المغرب أمراً معقداً. إنك تجد في المغرب تقاليد

20 استعملنا هذا المفهوم، لقناعتنا بأن العلمانية لا تحضر بشمولها وثقل فلسفتها في كل الدول العربية والإسلامية بما في ذلك تركيا. فالمجال العربي والإسلامي لا يمكن أن تنجح فيه العلمانية بمعناها الشمولي أو التمامي، وحيث مثل ذلك إن حدث فسيوقف المسلسل التوافقي. وسيدخل البلاد في تناقضات وصراعات حادة، حتماً لن تقوم معها ديمقراطية ولا تنمية.

21 ومرة أخرى يتعين التمييز بين دولة دينية وأخرى شبه دينية. بمعنى أن العامل الديني هو أداة للضبط الاجتماعي وحماية النسق السياسي. هذا ناهيك عن أن الدولة الدينية بمفهومها الثيوقراطي وما يتضمنه هذا المفهوم لا تنسجم حتى مع التصور السياسي الإسلامي التقليدي. إن الإسلام نفسه مارس هذا التمييز بين ما هو بين العبد وخالقه وبين ما هو فعل سياسي واجتماعي لتدبير المدينة وحفظ النظام العام. بهذا المعنى لا يحتاج الإسلام إلى علمانية تفرض عليه هذا التمييز من الخارج. بل هو نفسه يحتوي على هذا الميكانيزم، أي بوصفه نفسه ديناً علمانياً، بين السياسة والدين فيه نحو اتفاق ونعز وافتراق في الوظيفة الدينية والسياسية. تارة تستقوي فيه السياسة بالدين وتارة يستقوي فيه الدين بالسياسة، في عملية تبادل وظيفي. فعلى الرغم من أن الإسلام لم يميز بين حدود السياسة والدين في الوجدان المسلم، إلا أن الواقع الإسلامي ميز بين حدودهما وظيفياً. ففي الدولة الإسلامية، هناك سياسيون متدينين ودينون مسيسون، وهناك دينيون غير مسيسين، ولهم حساسية من السياسة، ويشغلون على الشأن الديني بعيداً عن السياسة وحساباتها. ومثل هذا لا يمكن أن يوجد في نمط ثيوقراطي بالمعنى المذكور.

أعرق مما في الدول الدينية، كما تجد فيه من صسور الحداثنة ما هو مفقود في الأخرى. زواج يكاد يكون متطرفا بين أقصى القديم وأقصى الحديث. وتلك هي مفارقة مشهد، يتعين معالجته بمنطق فرادته نفسها.

وقد يحار المرء أمام فرادة النسق السياسي المغربي في انشطار بنيته بين النزعة التقليدية والنزعة التحديثية، ما يستدعي ثقافتين سياسيتين: الثقافة السياسية التقليدية التي تستند إلى القاعدة السوسيو ثقافية المغربية ونموذجها الإرشادي هو الإسلام الشعبي. والثقافة السياسية الحديثة التي تستند إلى قاعدة المكتسبات التي نهضت بها القوى التقدمية وتمثلها النخب. وهذه البنية المنشطرة على نفسها، التي توحى بأننا إزاء بنية تناقضية، بل تؤكد على تبادل وظيفي، لعله مظهر من مظاهر التوازن السياسي المطلوب الذي حتمته تاريخية النسق السياسي المغربي، الذي يستمد شرعيته الأساسية من الشرعية الدينية التاريخية. وتفرض هذه الفرادة أحيانا تحديا آخر: هل الدولة المغربية دولة دينية أم دولة علمانية؟

بالنظر إلى الشرعية الدينية التاريخية، وحضور المعامل الديني كمقوم للنسق السياسي المغربي والوظيفة الدينية والسياسية لشخص الملك بوصفه المسئول دستوريا عن حماية الملة والدين على أساس الوظيفة الدينية التي تخولها سلطة إمارة المؤمنين، توحى بأننا إزاء شكل من أشكال الدولة الدينية. في حين قد يرى البعض أن هذا لا يعدو أن يكون نوعا من التوظيف السياسي للدين، يجعل المغرب بلدا علمانيا يخضع الدين للسياسة وليس العكس²².

الفاعل السياسي أو الحزبي: تمثله الحركات الإسلامية، لا سيما المنخرطة منها في العملية السياسية وذات التوجه الإصلاحى. ظهرت أولى ملامح هذا الفاعل في المنتصف الأول من القرن العشرين. وفي المغرب نتحدث عن نكسة حزيران، التي يؤرخ بها لنشوء الحركة الإسلامية في المغرب.

الفاعل الإنتلجنوسى: الإنتلجنوسيا الدينية هنا تسامحا ممثلة بجملة العلماء والمفكرين والمثقفين الدينيين. ظهرت أولى ملامح هذه النخبة الإصلاحية

22 انظر ضريف محمد: الدين والسياسة في المغرب، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ط نونبر 2000. مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.

في البلاد العربية خلال القرن التاسع عشر، واتسعت فعاليتها بصورة لافتة بلغت أوجها في نهاية القرن التاسع عشر. في المغرب، نتحدث عن نهاية القرن التاسع عشر أيضاً وبداية القرن العشرين كتاريخ لبروز بعض النماذج العلمية، تزامن ذلك مع الحماية وبعد الاستقلال، ويمثل علال الفاسي نموذجاً متأخراً لهذه الإنتلجنسيا الدينية بمدلولها الإصلاحي والسياسي.

الفواعل وتعدد الباراديفمات

قلنا سابقاً بأن الخلاف في منظور الفواعل الثلاثة باعتبارها وسائط الإصلاح الديني، خلاف في الجملة لا بالجملة. أي اختلاف الحسابات والرهانات والوظائف، وليس اختلاف الفئات في الدين بلا شرط الوظيفة الاجتماعية. هكذا تجد نفس الاعتقاد لا يكفي لرفع الخلاف بين وسيطين اجتماعيين مختلفين. تختلف الرؤية الوضائية للدين بحسب الغايات والوظائف والآليات؛ أي ثمة باراديفمات محددة للصورة التي يدين بها هذا الوسيط أو ذاك، على هذا الأساس يمكننا الحديث عن ثلاث باراديفمات متحركة في فواعل الإصلاح الديني، وهي التي تحدد آفاق الإصلاح وممكناته وميكانيزماته وغاياته.

الباراديفم الدوئتي (paradigme etatique) :

إن للدولة حسابات في الإصلاح الديني غير حسابات الفواعل الأخرى. فهي غير معنية بالإصلاح الديني في ذاته إلا من حيث هو تجدد حتمي يفرض تحولات في ميكانيزم الوظيفة الاجتماعية للدين. أي بما هو تجدد مطلوب في عملية التكييف المستدام للمقوم الديني داخل نسق سياسي تاريخي معطى. إن الباراديفم الدولاني هو باراديفم الضبط الممنهج والهيكل وإعادة الهيكل للحقل الديني بموجب استراتيجية حماية النسق السياسي. وأليتها السلطة والإرادة السياسية، التي تعبر عن نفسها عند الضرورة والاقتضاء. ويمكننا القول، بأن ما يمكن أن نسميه بالجهاز السياسي أو الدولاني، هو المحدد الرئيس أو لنقل «الحتمية المفردة» surdetermination في ثلاثة التأثير الجدلي للفواعل الأخرى. حيث المحدد النهائي للتغيير هو الفاعل الدوئتي. فالإصلاح يأتي منه أو عبره، ولا يتم إلا به.

الباراديغم الحزبي الحركي:

للحركة الإسلامية حساباتها ورهاناتها وميكانيزماتها في الإصلاح أيضا. ويظل الباراديغم المهيمن على السياسة الإصلاحية الحركية الحزبية، هو الباراديغم الدعوي بمدلوله الأيديولوجي، حيث تراهن الحركات الإسلامية في المغرب على التوسع والنفوذ الذي يتيحها كونها منخرطة في العمل السياسي، وما يقتضيه ذلك من تقيد بشروط العمل السياسي وحسابات اللعبة السياسية. آليتها في ذلك التعبئة والتحشيد والدعوة.

الباراديغم الانتلجونيستي:

تبدو حسابات الانتلجونسيا الدينية، إصلاحية ونهضوية، يتنازعها نموذجان إرشاديان: المعرفة والأيديولوجيا. وإذا كانت الانتلجونسيا الدينية تستند إلى المعرفة وتستعين بالنقد المعرفي، وهي خاصيتها التي لا يكاد يشاركها فيها أحد من الفواعل الأخرى، فإن سقوطها في المأزق الأيديولوجي هو سقوط ذو طبيعة وتكييف معرفيين. أي أن الأيديولوجيا هنا تحضر ليس بمدلولها الوظيفي القطعي كما في خطاب الفاعل السياسي الحركي، بل هي تحضر بكل إمكاناتها الحجاجية وتقنياتها المعرفية ومقوماتها العلمية، وأحيانا بمدلولها التضليلي والتبريري، بل إنها تساهم أحيانا في مد الفاعل السياسي الحركي بمسوغات أيديولوجية ويحصل بينهما أحيانا نحو من التواطؤ.

جدل الفواعل الثلاثة:

هناك جدل مفتوح بين هذه الفواعل يتحدد دوره بجملة الحسابات والرهانات والميكانيزمات المعتمدة. هذا الجدل متحرك في سياق تناوبي يجعل الدولي يتواطأ مرات كثيرة مع السياسي الحركي ضد الانتلجونيستي، وأحيانا يحصل التواطؤ بين الدولي والانتلجونيستي ضد الحركي وهكذا دواليك. إن المتغير في معادلة التحالفات المعلنة أو الضمنية هو طبيعة الحسابات والرهانات التي تحددها المرحلة. ما يعني أن الجدل المفتوح هو في النهاية سياسي محض. سياسي من حيث أن حساباته ما زالت تستبعد الأسئلة الكبرى في مدلولها النهضوي الشامل. حسابات الفاعل أو الإسلام الدولي هو الهيكلية والضغط. وميكانيزماته تستند إلى قهر السلطة وتتوقف على الإرادة السياسية، كما أن

حسابات الإسلام السياسي الحركي هو النفوذ والتوسع، وألته الدعوة والتعبئة. أما الحسابات على الأقل المفترضة للفاعل الإنتلجنوسي، فهي معرفية نهضوية إصلاحية، وميكانيزماته نقدية علمية.

ثمة ثلاث سلط دولانية وحركية وثقافية تترجم على خريطة الإصلاح الديني وتساهم بدورها في خلق مساحات للمفكر فيه وأيضا هوامش للامفكر فيه في عملية الإصلاح الديني المفترض.

يجسد الإسلام الدولي مبرراته في مسوغ الضبط والحق التاريخي للدولة في احتكار العنف وممارسة سلطة الأجرة والرفض أو القبول عند الاقتضاء. وهي غير معنية إلا بالتوازنات ومراقبة التطور الطبيعي للمجتمع ومراقبة نشوء وتطور حساباته. إنها بهذا المعنى ليس لها إلا الدور السلبي في تكييف الدين مع مجمل التحولات والتحديات حفاظا على الحد الأدنى من التوازن السياسي والمجتمعي. الدور الوظيفي التاريخي للدولة لا يمكن إلا أن يكون دورا سلبيا، أي دورا منفعلا، انفعالا بطيئا ويروقراطيا تحضر فيه كافة الحسابات والرهانات الإدارية والأمنية والاقتصادية والسياسية. فليس من المتوقع من الدول أن تطرح أسئلة على المجتمع إلا في الحدود التي يفرض فيها التطور الاجتماعي والكرهات الدولية مثل هذه المبادرات والتي عادة ما تكون مؤقتة ومرتبطة بمسلسل كامل من الحسابات الاستراتيجية. من هنا حتما سيكون هامش اللامفكر فيه واسعا إلى حد النسيان والإبقاء على الأمور كما هي ما لم تتحرك الفواعل الأخرى وتفرض أسئلتها على الفاعل الدولي. ويجسد الإسلام الدولي معذريته في كونه ملتزما بوظيفة الضبط والهيكلية. وفي هذا الإطار فهو يستند إلى احتياطي آخر، هو جملة الحلول ذات الطابع غير الديني، أي الانفتاح على التجارب العلمانية نفسها.

تمثل إمارة المؤمنين وظيفة دستورية منذ دستور 1962م مقومة من مقومات النسق السياسي الحديث في المغرب. وهي تستمد مسوغاتها من الشرعية الدينية التاريخية، وهو ما يمنحها قدرا من النفوذ. وتستند في نفوذها على قاعدة سوسيولوجية تتحكم بها ثقافة سياسية ومخيال سياسي محدد. لاستعاب ذلك، يتعين مقارنة أبعد من تاريخية سياسية، بل تصبح الحاجة ناجزة لاستدعاء مقارنة أنثربولوجية دينية وسياسية للنسق السياسي المغربي. في ضوء ذلك

ندرك المعقول خلف مظاهر اللأمعقول، وحينها فقط ندرك القيمة السلساسفة للأسطورة، وكف رأف المغاربة صورة الملك الراحل محمد الخامس فف القمر، وكف لعب المآفال السلساسف فومها دورا كبرفا فف العمل الوطنف، وكان ذلك أبلغ أثرا من أف أففولوجفا أخرى للمطالبة بعودة الملك من المنفى من قبل الحركة الوطنية آنذاك.

من جهة أخرى ففد الفاعل أو الإسلام السلساسف مبرره فف مسوغ الأسلمة وحق التبلفف والدعوة، وهو بهذا المعنى وأنا أأأأ عن المغرب لفس له من الأسئلة ما ففوق مجرد الدعوة. لقد بدأت حركة الإآوان المسلمفن كحركة دراوفش صوففة ودعوففة لكنها تطورت إلى حركة سلساسفة، لعب القمع السلساسف دورا كبرف فف لآفم النوافا والأهاف الحقففة الفف كانت تشكل حلم الحركة الإسلامية فف صفففها الآوانفة. كانت ولا تزال الآلفة مطلبفا أساسفا ونموفففا لهذه الحركة، وإن تراآفأ بعض الشفء ففف فآأل قاع اللاوعف فف هذا الآطاب.

لا فآفف على المراقب لسفر الحركة الإسلامية ما وآفففه هذه الآخرة من آأففات وعلى امتداد العالم الإسلامي، وإن آفف من هول تلك الإآفافات ما كان من إنآازاتها هنا أو هناك، ما آفل بعضها فقفز فف ظروف آارففة مآدة إلى مستوى النموآ، مع استلامه مقالف السلطة، سواء عبر ثورات شعبفة مثل ما آأأ فف إفران أو ثورات عسكرفة كما آأأ فف السودان أو عبر توافقات ديمقراطفة كما فحصل الفوم فف العراق. هذا ما فمآل الوجه الآخر الفف فآابل آملة إآفافات الحركة الإسلامية فف مواقف ومواقف أخرى. فف المآابل نأأ الحركة الإسلامية آصفها العاآر فف كل من الآزائر ومصر الفف كانت هف البورة الآارففة الفف تبلورت فففا أولى ملامح آطاب الحركة الإسلامية الآفأ. ومع ذلك لم فكن آال النموآآ النافآة أقل ابتلاء من النموآآ الفاشلة. لقد وآفأآ الآآارب الإسلامية فف الدول الفف تسلم فففا الإسلامفون السلطة بأف طرفف كان، آأففات آفلت هذه الدول تنهض بما استقر فف عهدة العالم الإسلامي من تراكمات هذا الفراغ الآارفف منذ سقوط الآلفة الإسلامية ونشوء الدولة الوطنية الفف برزت أولى ملامحه مع الدولة التركية المآآلة عن دورها الآلافافف بعد أن آأأ فف أعفن الأوروبيفن المآآمسفن للسيطرة

على الشرق بمثابة الرجل المريض. فإذا كانت الحركة الإسلامية في مراحلها الأولى وحتى اليوم في البلاد التي لم تمارس فيه مسئولية السلطة تكتفي بمجرد شعارات، وتنظيرات لا تقدم معها برامج مفصلة تكشف عن مشاريع حلول اجتماعية واقتصادية وسياسية، حيث كان من العبث الحديث حتى زمن سيد قطب عن أي نوع من التفصيل في سياسة الحكم وخصائص الحاكم الشرعي قبل الاستيلاء على الحكم، فإن الحركات الإسلامية التي تسلمت السلطة أو شاركت فيها تجد نفسها أمام صدمة أخرى لها أكبر من صدمة الإخفاقات التي واجهت نظائرها في أماكن أخرى، أعني صدمة التراكم الأزماتي الناجم عن تراكم الفراغ التاريخي والتخلف الذي أحرق بأمة كانت ولا زالت ترفض مواجهة واقعها كما هو بأساليب عقلانية ومقاصد مشخصة وواضحة وإرادة حرة. وبذلك تكون الحركة الإسلامية سواء في مستواها النموذجي الممارس للسلطة أو العامل على استلامها قد راكمت من الأخطاء وواجهت من الإنسدادات ما أصبح يستدعي لحظة تأمل قصوى ومستوى من النقد الذاتي رفيع، حيث ظل هذا الأخير هو الفريضة الغائبة وإن حاول البعض التخفيف من وطأة هذا الغياب النكد باجترار طرق في النقد الذاتي هي أقرب إلى تخريجات وتزييفات منها إلى نقد ذاتي جذري يستوعب كل إشكالات الحركة الإسلامية بدءا بنقد الخطاب ومرورا بنقد الاستراتيجية وانتهاء بنقد الوسائل. وهذا النقد تستدعيه جملة حيثيات أهمها واقع التعدد في الخطاب والاختلاف في التعبير والتنازع في مستوى الأهداف. لقد أثبتت الحركات الإسلامية أنها ليست ماء واحد ولا خطابا متجانسا ولا حتى أنها حركات منسجمة ومتفقة على رؤية معينة واستراتيجية موحدة ومقاصد مشتركة. وقد كشف هذا الواقع المزري عن أن النزاع بين الحركات الإسلامية وارد وقد يتطور بمقدار قرب الحركات الإسلامية من الفعل السياسي واختلاف القراءة وتناقض مستويات تشخيص الواقع ومؤثراته. لا تهمّ التفاصيل الصغرى الخاصة بكل جسم على حدة، بل ما يهمّ هنا هو الرؤية الجوهرية التي تشترك فيها كافة هذه الحركات حتى ولو تنافرت برامجها وتناقضت مقاصدها واختلف مستوى خطابها.

إننا نواجه تحديا دوليا كبيرا بسبب ما كانت قد اقترفته جهات محسوبة على التيار الإسلامي، رفعت إيقاع المواجهة مع الغرب إلى مستوى الحرب العالمية على خلفية حنين تاريخي: الحرب الصليبية. على أن هذا الاستخدام لا يكشف

فقط عن حنين وتمثل كاشف بدوره عن فراغ في محتوى الوعي والمنظور التاريخي لما يجب أن يكون عليه الموقف الإسلامي في ضوء التحولات الكبرى التي مست أنماط التفكير وجعلت العالم يتحرك بمشاريع مستقبلية ذات مرتكزات اقتصادية وثقافية مختلفة، كما جعلت العالم الإسلامي رغم تخلفه التاريخي يندمج مكرها في دورة تساؤلات حضارية جديدة كل الجدة، فرضت عليه الانخراط في جيل جديد من الأزمات والمشكلات، كالتقدم والتنمية وما يختزلانه من مطالب هذا العالم إلى الاستقواء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وامتلاك التكنولوجيا ووسائل التنمية الشاملة والمستدامة، وتحقيق التنمية السياسية اللازمة في سبيل تحقيق دولة القانون والحريات وحقوق الإنسان. إن سير الوقائع لا يسمح بمزيد من التسويف لجريان حد أدنى من النقد الذاتي الذي تخرج به الحركات الإسلامية من أسر الخطاب المتمسك على أجندة من المشاريع التي لا تنتمي للكون الحديث، الخطابات التي من شأنها زرع الكراهية واقتياد المؤمنين بها تحت ضغط الوعي الشقي إلى الانتحار الجماعي.

في السياق نفسه يواجه المراقب لمسار الحركة الإسلامية المغربية جملة من الآفات التي تسم فعاليتها وتحتل مكان الأزمة لكافة مشاريعها، مما يكشف عن أنها تعدت كونها آفات عارضة، لتصبح آفات بنيوية تمس جوهر النسق الفكري والأخلاقي للحركة الإسلامية بالمغرب. وهي إذا ما نظرنا إليها نظرة إجرائية انقسمت إلى قسمين: آفة تصورية وآفة أخلاقية. وبما أن المجال لا يسعنا للتذكير بأن طرو الآفة على البنية التصورية هو كافي للحكم على قسيمها في المقام بالفساد لجهة ضرورة التعدي اللزومي للآفات من مستوى التصور إلى مستوى السلوك ومن النظر إلى العمل، فإننا سنرتب حديثنا على وفق التقسيم المذكور، فيكون حديثنا عن التصور مستدعيا للحديث عن الخطاب، وحديثنا عن الأخلاق مستدعيا للحديث عن الوسائل والأهداف. ففي إطار القسمين المذكورين، تجري قسمة أخرى ترصد مشكلة الحركة الإسلامية من خلال ثلاثة النقد: نقد الخطاب، نقد الأهداف الاستراتيجية، نقد الوسائل، وهو ما يستدعي قراءة مفصلة ليس هاهنا مقامها.

نقصد بالآفة التصورية، ما يواجه الحركة الإسلامية من مشكلات معرفية وثقافية تعيق تشكيل رؤيتها الإيجابية للعالم وللآخر وللدخلة التاريخية المرتبهة لها،

أو بتعبير آخر عجزها عن تكوين فلسفة حقيقية تمكنها من تأويل التعاليم والخروج بها من ارتعاناتها التاريخية وسلطة المورد الأول إلى فضاء الواجب الراهن أو الممكن الآتي. فهي إذن مصابة في وعيها بالعالم، ما يستدعي نقدا جذريا يعيدها إلى منطق الفعل التاريخي ويدرجها ضمن سنن الأزمنة ومنطق تطورها. لقد ظلت الحركة الإسلامية في مجملها تعاني من آفة الإشباع بما كان وفرة الموارد الأول من تعاليم منزلة تنزيلا على خلفية «استنزال ما» في «مورد ما». وشعورها بالإشباع التصوري لما كان وما سيكون جعلها تستغني صراحة أو ضمنا عن تاريخ المعرفة الإنسانية وما تراكم من خبرات العقل البشري، ليس فقط على مستوى العلوم البحتة، بل وأيضا على مستوى العلوم الإنسانية وفلسفة الأخلاق. على إيقاع هذا الشبح المعرفي الخادع صدم العالم الإسلامي أكثر من مرة لأنني اعتقد بأن العالم الإسلامي صدم أكثر من مرة وليس فقط صدمة الحداثة إثر الغزو النابوليوني لمصر بل صدم أمام وهج الحداثة التي لم ترع به بكمية البارود وتقنية الغزو فقط، بقدر ما صدمته بأسلوبها المدني وتنظيمها الاجتماعي وذوقها الرفيع، إذ لم يكن من بالغ الصدف أن يكون أول ناقل منبهر ومتفنن لهذه المظاهر المدنية والحضارية هو نفسه رجل دين، لم يكن له دور في البعثة العلمية المصرية سوى الرعاية الدينية وإمامة الصلاة. لقد كان من الظواهر التي قلما تأملتها الحركة الإسلامية في رحلة رفاعة الطهطاوي وهو الشيخ الأزهرى، أنه كان أكثر حماسة وانبهارا بمكتسبات المدنية الحديثة من منطلقاته الدينية والأخلاقية وبنظراته الإيجابية التي لم تر في كل ما رآه استعمارا وتأمرا، هو الذي رحل إلى الضفة الأخرى بعد أن حمل في وجدانه كل آثار وأحاسيس المستعمرات. لقد نجحت القراءة الطهطاوية لهذا المشهد الحضاري في الفصل بين الموقف السياسي المحكوم بظروفه التاريخية وبين الموقف المعرفي المأخوذ من ناصيته إلى حيث الإعراف بقوة العلم والتنظيم الاجتماعي والاقتدار الحضاري. فإذا كان مستساغا القول إن الحداثة انتهت باستعمار مصر، وهو منعطف تاريخي للحداثة في طورها الإمبريالي غدا أمرا لا أخلاقيا مستفظعا ومستكبرا ومرفوضا بالشرعة الدولية، فإن ما اختفى من مفهوم وراء منطق المتن الطهطاوي هو أن التخلف والتوحش هو بطبعه مغري ومستفز للقوي، لا سيما إذا كان القوي قد سقط في ازدواجية الموقف اللاأخلاقي، وهذا ما حدث بالفعل. أجل، إن جملة الصدمات التي واجهت

الحركة الإسلامية أثناء سباتها وطمأنيتها الخادعة بفعل التشيع الكاذب، ما زال يشكل مظهرا مقلقا وعاملا يتهدد هذه الحركة بالنهاية السيئة. وقد زاد هذا الإحساس الخادع رسوخا بعد أن حجب عنها الفراغ الأيديولوجي والسياسي ومظاهر التعبئة والتحشيد وغفلة الحامل الواعي لمضامين التفكير الإسلامي الحضاري، هذه الحقيقة، ظانة أنها كسبت الرهان السياسي وأجابت عن كل تساؤلات المجتمع، وقدمت الحلول الشافية على طريق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي. إن الإحساس بالتشيع الخادع والاكتفاء بالموارد الأول لتعاليم تحولت إلى أحناط في انتظار المستنطق الحي وليس المستنطق الميت، إذ غياب شرط القارئ الحي هو غياب للمشروط: فالمشروط عدم عند عدم شرطه هو آفة الحركة الإسلامية، حيث غاب عنها أن الاستمرار على هذا الانسداد التعاليمي برسم المورد الأول من شأنه أن يمنح السلطة للنمط السوسيوي- تاريخي كله الذي عبرت فيه تلك التعاليم عن نفسها. ومن هنا فإن الحركة الإسلامية جاءت لتكرس أكبر منعطف منع الفكر الإسلامي من الانخراط في الدورة التاريخية للمعرفة، لما أخذت بمنطق التفسير لا بمنطق التأويل، لتؤكد بذلك على أنها تتبنى هزيمة العقل العربي والإسلامي التاريخي، وفشله في الخروج من منطق التفسير إلى منطق التأويل ومن منطق المورد الأول إلى منطق الموارد الممكنة ومن منطق الاستدكار إلى منطق الاستنطاق ومن مستوى التمرکز إلى فضاء التجلي.

هذا العجز التاريخي هو نفسه يستعاد برسم الصحوة الإسلامية التي تركز خطابها على الوجدان والعاطفة والانفعال. وطبعاً إن وسيلتها لتركيز هذا الخطاب لم تكن برهانية واعية عقلانية وعقلانية، بل لقد تمثلت منطق الأيديولوجيا التضليلية نفسها في أسوأ حالاتها، تلك التي تستند إلى روح العصبيّة والخداع وتزييف الواقع واستبعاد الأسئلة الحقيقية ومنطق الإقناع الرخيص، ولذلك يكون مألها مأل الأيديولوجيات الرثة بما تؤدي إليه من حالات الوعي الشقي والانتحار بلوغاً إلى مرحلة الموت الأيديولوجي. لعله من مظاهر التوهيم والتزييف الذي تمارسه الحركة الإسلامية المغربية اليوم، أنها لا ترى نفسها على خلاف مع أحد، ومن هنا لا تبالي مثل هذه الحركات التي يكشف سلوكها عن الكراهية فيما تبصم نظرياً على كل مشاريع وبرامج غيرها. وربما بفعل سكر التعبئة والإحساس بالأمان الذي يوفره الناخب، تكتفي بأكذوبات

صغيرة وتافهة لا يهمها موقف العقلاء ومساءلة الناس، إنها حركات لا تحترم الجمهور وتستغيبه، وحقا لها أن تستغيبه طالما أنه لا يسائلها مساءلته غيرها من المنافسين لها.

لقد اتصف خطاب الحركة الإسلامية المغربية على مدى عقود من الزمان بالتمامية والنزعة الشمولية، ما جعله خطابا يعكس أنماط الخطاب السائدة حينئذ. وقد يبدو من الخطأ الحديث عن تيارات أصولية بالمعنى المتداول للعبارة في الإعلام الغربي، حيث إن القصد من الأصولية هو التقيد بمبادئ وأصول في التفكير. ومثل هذا لا تختص به الحركة الإسلامية وحدها. وحسنا فعل غارودي في حديثه عن الأصوليات، حيث أدرج أشكالها الأخرى كالأصولية الستالينية أو العلموية أو باقي أشكال الأصوليات، التي وسمها غارودي بأفة العصر²³. ليست المشكلة مشكلة الأسس التي ينهض عليها وعي الإسلاميين بالعالم والأشياء، بل المشكلة هي مشكلة علاقة فنية وذوقية مع هذه الأصول. ومن هنا كان أولى الحديث عن نزعة شمولية وتامة تناهض منطق التسوية والاحتمال والحلول الوسطى وما شابه. ومن هنا يمكننا رفع صفة الأصولي عن موضوعها الوهمي، حيث لا وجود لشخصية أصولية بقدر ما هناك أفكار أصولية. فالصفة محمولة على موضوعات لا على أشخاص. ومستند هذا الرفع أن الشخص أيا كان انشغاده لهذه الأصول والمبادئ فهو في معاقراته السياسية يحيد عنها عند الاقتضاء وتحت إكراهات شتى. فهو لا ينطلق دائما في تصورات وآرائه لا سيما السياسية من أصول مقررة بقدر ما ينطلق من غايات ومصالح وقناعات. وعليه، فإن الحركة الإسلامية ليست أصولية بهذا المعنى إذا ما تأملنا مساراتها السياسية وتحولاتها الفكرية والسياسية. فهي حركات عبرت ولا زالت تعبر عن أنها حركات تغيير، وبالتالي فهي ليست أصولية بالمعنى الأيديولوجي للعبارة.

لقد اقترنت جملة من التهم والسمات بخطاب الحركة الإسلامية بالمغرب، يمكننا الحديث هنا عن الموقف السلبي من المجتمع والموقف من الآخر والعنف وغياب النقد الذاتي والجهل بأحوال العالم والرؤية القاصرة لمفهوم

23 انظر غارودي، روجيه : الأصوليات المعاصرة، أسبابها ومظاهرها، تعريب د. خليل أحمد خليل، الناشر دار عام ألفين باريست 1992.

الدولة ومفهوم المواطنة والهوية وضبابية الموقف وضبابية المقاصد وغياب برامج تخص المجتمع أو برامج لمواجهة تحديات العولمة وآفة تصورية قوامها الجمودية والانسداد في اختيار الوسائل المناسبة والمنسجمة وآفة أخلاقية قوامها شيوع نزعة الكراهية والاستهانة بقيم الآخر وحقه في الوجود ونزعتهم ضد قيم الحوار والعيش المشترك وبالتالي اختيارهم العنف كطريقة للتغيير.. الإغراق في نظرية المؤامرة والمقامرة. الخلاصة، بلورة خطاب الأمة بوصفها رهينة لجماعة إسلامية لا بوصفها مجتمعا إسلاميا. والحق يقال، أن لا قيمة للإصلاح كما يبدو في معالجات الإنتلجنوسيا الدينية إذا لم يجد طريقه إلى الحركة الإسلامية بوصفها الوسيط الأكثر فعالية وانتشارا. إن تخلف الحركة الإسلامية ينعكس بصورة كبيرة على عملية الإصلاح الديني، ومن هنا كان إصلاح وضع الحركة الإسلامية ضرورة ومقدمة في الإصلاح الديني في المغرب تحديدا.

لم تشتغل الحركة الإسلامية على موضوع الإصلاح الديني، فظلت مرتبطة بالعناوين الكبرى للأديبات التقليدية للإخوان المسلمين أو الحركات المنشقة عنها في أطوار نشأتها الأولى، ونعني بذلك أن موضوع الخلافة والحاكمة وأسلمة المجتمع أخذ المساحة الأكبر في برنامجها. لقد استلهمت الحركة الإسلامية المغربية مرجعيتها الفكرية من ذلك التيار الذي أنتج فكرا حصريا وانزوائيا وصراعيا ضد الآخر. تطرح الحركة الإسلامية المغربية نفسها كبديل لكنها لا تتمتع بمقومات البديل، لأنها وبكل بساطة لا تحمل مشروعا ولا برنامجا سوى الأسلمة في مدلولها التبسيطي والوعظي، وهذا لا يكفي بل لا يؤمن لها الاستمرار على المدى المتوسط والبعيد، ما لم تعد بناء موقفها الفكري وتحديد اختياراتها الأيديولوجية.

بهذا المعنى، تكون الحركة الإسلامية المغربية تعيش حالة نكوص حتى بالقياس إلى حركة الإصلاح والنهضة التي عرفتها المنطقة في القرنين السابقين. وعلى الرغم من أن هذه الحركات تتمثل عناوين كبرى توحى بنزعتها إلى التجديد والإصلاح والنهضة والتوجه الحضاري وفكرة الأمة إلا أنها لا تحمل مضمونا حقيقيا ينهض بمشروعها. فهي بذلك تكرر ظاهرة تمييع العناوين الكبرى، وهو في تصورنا أخطر من الاستقالة نفسها. ليس ثمة من مفارقة أكثر تعبيراً

من هذا الذي تعيشه اليوم الحركة الإسلامية في المغرب، ولنضرب مثالين فقط من شأنهما وضعنا في صورة ما يجري وفي أي مستوى يجري:

المثال الأول يتعلق بحدث تسونامي، وطبعاً نغني بذلك رجح الصدى لتسونامي في الصحافة المغربية ذات يوم، فبينما لا يزال البحث عن رفات ضحايا تسونامي، فجر إعلام بعض الحركات الإسلامية موضوع تجريم ضحايا تسونامي والوعيد بمثله في المغرب، قد تكون مثل هذه الأفكار التبسيطية لها مدلولها المعقول لما يكون الحديث في سياق الوعظ والإرشاد بعيداً عن الحسابات أو التوظيف السياسي، لكن في مثل هذا المقام، تكون الحركة الإسلامية المغربية قد عبرت عن إفلاس كبير في الخطاب، وبأنها لا تحسن أن تطرح الموضوعات الكبرى. المثال الثاني يتعلق بحكاية «الرؤى والأحلام». وكأننا حقاً بتنا في المغرب نعيش مناخاً لا يمكن تصويره إلا في مجتمع شبيه بمجتمع السندباد البحري. أصبح الحديث عن الرؤيا والحلم بغض النظر إن كان ثمة مبالغة من هذا الطرف أو ذاك، لأن المعتبر في المقام هو الظاهرة كليا، يعوض الحديث عن مشكلات اجتماعية وحضارية راهنة وملحة.

مثال التسونامي ومثال الرؤى، يعكس واقع الحركة الإسلامية في المغرب، ويجعلها في وضع لا تحسد عليه، لن يخفف من وطأته فوز انتخابي مرحلي هنا أو تموجات تعبوية هناك، حتما سيحاسبها التاريخ يوماً على اختياراتها ومواقفها وتسطيح المواقف والخطاب والتنكر لخطاب النهضة والتجديد؛ المطالب التاريخي للحركة الإسلامية كما صاغتها في عموماتها الجامعة الإسلامية مع رواد الإصلاح في نهاية القرن التاسع عشر، النهضة التي لم تنجز بعد. من هنا فالحركة الإسلامية في المغرب هي نفسها أصبحت موضوعاً للإصلاح الديني قبل أن تكون فاعلاً من فاعله. وهذا زهين بأن تكون حركة سياسية نهضوية إصلاحية وليس حركة سياسية انتخابية ذات حسابات سياسية محدودة.

حميئة الفاعل الإنتلجوني،

تكمّن الوظيفة الاجتماعية للفاعل الإنتلجوني في أن يمتد إلى الأحياز الممكنة للأفكار فيه. إنها وظيفة الوسيط الإصلاحي الذي يسعى لتحريك

الأسئلة الممكنة والبحث عن مخارج حقيقية لها. ووسائله في ذلك معرفية أكثر جذرية وحسماً، وأبعد عن التلفيق والتبرير. لكن هذه الوظيفة ليس بالضرورة موضع التزام الفاعل الانتلجوني الديني الذي قد يتواطأ أحياناً مع التيار العام ويمارس دور المحقق لتخلفه. من هنا وقبل الحديث عن دور الفاعل الانتلجوني الديني في المغرب لا بد أن نتوقف عند الدور الانتلجوني الديني المفترض، حيث ما من دور لا يفتح على هذه الأسئلة إلا ويشكك في نزاهة الفاعل الانتلجوني الديني أو على الأقل ينزله من مقام النخب ذات الحسابات المعرفية النهضوية. ثمة ثلاثة أسئلة يستبعدهما الفاعل الدولاتي والسياسي الحركي في حين يحتفظ الإسلام الانتلجوني بحق معاقبتها. ولعلها هي واحدة من مصادر نفوذه وسلطته التي يمارسها وتبرر موقعه ووظيفته أيضاً. ويمكننا القول إن محنة المثقف أو الفاعل الانتلجوني الديني تتجلى في هذا الاستبعاد المكثف للمفكر فيه في عملية الإصلاح الديني حيث هناك ترسم جملة من التابوهات:

- تابو سؤال الكتابة التاريخية
- تابو سؤال الأنثروبولوجيا الدينية
- تابو سؤال الاجتهاد والتأويل وفلسفة النص

1 سؤال الكتابة التاريخية،

نستطيع أن نجمل الحديث، هنا بالتساؤلات التالية:

- نحن أمة سبّاقة إلى الكتابة التاريخية، مارست ثورتها الاسطوغرافية منذ اليعقوبي والمسعودي وانتهاء بابن خلدون. وقد حققنا ثورة في الكتابة التاريخية شكلت حدثاً كونياً غير مجرى التاريخ الأسطوري غير القائم على التحقيق، حيث حرر الصناعة التاريخية من تاريخ هيرودوت وأضرابه. ما الذي جعلنا اليوم نخشى من سؤال الكتابة التاريخية²⁴؟

24 انظر هاني، إدريس : محنة التراث الآخر، فصل : الكتابة التاريخية، ط1 1998 الغدير للدراسات والنشر بيروت.

- حققت الثورة الاسطوغرافية الغربية انقلابا إن لم نقل قطيعة، لعلها هي من جعل فرانسوا شاتلي يرى بأن علم التاريخ هو صناعة للقرن التاسع عشر دون الالتفات إلى بواذر هذا الانقلاب العلمي في لحظته الخلدونية على الأقل، وهكذا بات الغرب يؤرخ لكل شيء ما ظهر وما بطن، يؤرخ للجغرافيا مع فرناند بروديل ويؤرخ للميكروبات وللزواحف وللعبة الورق والأطعمة والأشربة، ألا يحفزنا هذا لتدارك الأوضاع للتأريخ لا اجتماعنا بعد أن أدر كنا أن التأريخ، وكما أكد بول فاليري يوما : علم خطير جدا؟!

- إذا كان الإسلام لا خوف عليه، وإذا كان الدين لا يناقض العلم، وإذا كنا نعتقد بإمكانية العلم لا باستحالته، وإذا كان الدين بوصفه حقيقة شهدت أولى تجلياتها في الماضي كحدث تاريخي، فما الذي يخيفنا من الكتابة التاريخية وإعادة قراءة تاريخنا على أسس علمية وموضوعية؟!

ثمة بلا شك أجوبة كثيرة على هذه التساؤلات، لكن في تصورنا أن هناك جوابا أكبر هو كوننا نطلق من الإحساس بأننا أمة خارج قوانين الزمان ومنطق التاريخ، وهذا يتأكد في ثلاث صور خاطئة نحملها عن التاريخ:

- فويبا الخوض في الماضي والتسليم به كما هو من منطلق أيديولوجيا ترى أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان، مع تكريس الفصل التعسفي بين مسار حركة الأمة، على اعتبار أن القطاعات الحاصلة هي مجرد قطاع أخلاقية ذات مدلول إيماني وليست قطاع علمية ومعرفية، هكذا تحتل المعصومية التاريخية للجماعة المسلمة الأولى الوجدان المسلم وبه يحتل زمانها موقعية النموذج المعياري للأجيال قاطبة. علما أن المراد من خيرية الزمان أن هناك خيرية شخصية وليست خيرية تاريخية. يمكن أن يكون زمانهم أفضل بوجود النبي والأئمة وبعض الصحابة في عظمة الدور وشرف التأسيس ونبل الغايات، لكن هذا لا يتعدى إلى الحكم التاريخي على زمان دون آخر. فمنطق التاريخ يقول بأن الآتي هو خير من السابق، وإذا كان الأنبياء شخصيات فوق تاريخية واستثنائية وإن كانت وظيفتها لا تتم إلا بشروط تاريخية فإن العالم من حولهم لم ينفك عن التأريخ وقهر شروطه ومنطقه، بل إن الأنبياء وهذا ما يفيد الاشتقاق من النبوة هم كائنات مستقبلية وإن عاشت في أزمنة غياب الرشد البشري على مستوى الخبرة الجماعية وتخلف العمران البشري. لقد تعاطى الرسول (ص)

مع العالم بشروطه التاريخية، غير أن المتأخرين تعاطوا مع مرحلته من منظور أسطوري واعتبار حركته فوق تاريخية.

- موقف سلبي من الحاضر، وعدم الاكتراث للتحويلات الجارية والملحة وممارسة النسيان والتجاهل لملف الإصلاح الديني.

- موقف سلبي من المستقبل قائم على الأماني لا المستقبليات، وهو في نظر هؤلاء مجرد استعادة للماضي لا صورة جديدة تناسب تقدم العمران البشري.

ومما لم يعالج سؤال الكتابة التاريخية، لن يكون لعملية الإصلاح الديني معنى. طالما أن التعاليم الدينية ليست في ذاتها مقصودة بالإصلاح في مرتبة الجعل، بل الإصلاح يصبح ضرورة في حقها بالعرض، ما دامت تحققت بالموارد الأول ومسلسل النوازل، ما يجعلها تاريخية بامتياز. وذلك بأن نستعيد قناعتنا بأننا كائنات تاريخية وليس فوق تاريخية. وبأن نعيد تحرير تاريخنا بالأنس بمناهج التاريخ وفي ضوء فلسفة التاريخ، أي إخضاع التاريخ الإسلامي إلى القراءة والنقد ولا نتعاطاه كما لو كان جزءا من الحقيقة الوحيانية.

2 سؤال الأنثروبولوجيا الدينية:

التعاطي مع المسألة الدينية من جانبها الاعتقادي المدرساني أو من جانبها التاريخي، يمنع السؤال عن جانبها الأنثروبولوجي الذي هو الجانب الأكثر انتشارا واتصالا بالقاعدة السوسولوجية. فمادام هناك حقيقة دينية واعية وأخرى لا واعية، لا بد أن يطرح سؤال الأنثروبولوجيا الدينية. ونعني بذلك تلك المساحة السوسيو- ثقافية التي تبرز مفارقة الاعتقاد نفسه حيث تفقد المقاربة التاريخية جدواها لصالح مقاربة وظيفية أنثروبولوجية، تتعاطى مع الدين في صورته المأسطرة أو المدمجة في عالم الأسطورة ورموزها. المقاربة الأنثروبولوجية عامة ولا تقتصر على المغرب فحسب. وحتى وإن كان المؤرخون أو المدرسانيون ينزعجون من المقاربة الأنثروبولوجية، إلا أن هذه المقاربة لم تعد محصورة في المجال المحدد لها، بل عرفت تحولا أعاد تشكيل مجال الدراسات الأنثروبولوجية إلى حد أصبح عنده من الممكن جدا بل من الضروري جدا معالجة ظواهر المجتمع الحديث انطلاقا من المقاربة الأنثروبولوجية. وما نراه، يقوم على قناعة بضرورة توسيع مجال هذه المقاربة وعدم حصرها في

مجال الثقافات والمجتمعات ما قبل التاريخية. أجل، لقد دخل الإسلام إلى المغرب في أزمنة مبكرة حيث المجال الطبيعي تغلب عليه الثقافة الشفهية ولغة الأسطورة. ألا يعني هذا وبعد قرون خلت من الصهر والاندماج والتكامل أن توجد ثقافة دينية مركبة تستجيب لحاجات المحلي؟! لقد اقتضت عملية التكييف الكبرى هذه أسطورة الدين باعتبار الأسطورة هي لغة المجتمع القديم، بها يتعرف على العالم وهي وسيطة في المعرفة كما به تتعرف على الدين، حيث يتحدد المجتمع البدائي ب: التفكير ما قبل المنطقي حسب بروهل، واللاكتابة أي الشفهية ونمط اللادولة كما عالجهما بيسر كلاستر. ومع أننا لا نتعصب ميدنيا ومطلقا لكل هذه المحددات إلا أننا نسلم بأن المجتمع المغربي قبل الإسلام على الأقل ما انفك عن التفكير ما قبل التاريخي وما قبل المنطقي؛ أي التفكير بالأسطورة ورموزها وعالمها ووظيفتها. وبنايا وآثار هذا التداخل بين الحقيقة الدينية والوظيفة الأسطورية في المجتمع المغربي الحديث على مستوى التماطي الديني لا زالت واضحة، ولا يحتاج أن يضرب الإنسان أمثلة كثيرة على ذلك ونكتفي ببعضها فقط:

- ما الذي يجعل الصوم يحمل من القداسة في الوجدان المغربي ما لا تحمله الصلاة أو أي شعيرة أخرى دينية. هكذا تجد مغربيا متحملا من كل الالتزامات الدينية وربما حتى من بعض الاعتقادات الدينية، لكنه ملتزم حد الشدد بالصيام. تقول الأسطورة الدينية ولا أهمية للخطاب الديني التشريعي في المقام بأن من فطر رمضان يصاب بلعنة فورية محتومة. يعيدنا هذا إلى مفهوم اللعنة أو المصيبة calamite كما في تصور مانيتو في المجتمع الهنـدو أمريكي وليس بالمعنى المتشـرعي كما يؤكد الخطاب الديني العالم بمعناه الارتدوكسي. وللمغاربة من أقاصيص هذه اللعنات الفورية والحوادث ما يفوق الخيال.

- ما الذي يجعل المرأة التي لا تلتزم بالحداد على زوجها المتوفى تتحول إلى كائن غرائبي بالليالي المقمرة، ويسمىها المغاربة بـ: بغلة القبور. على أساس اللعنة مرة أخرى يتم الالتزام التام بالحداد. وهي قصة تشبه في بنائها السوسخي واحدة من الأساطير الغريبة حول الإنسان المستذنب وعلاقته باكتمال القمر.

المثالان المذكوران يقدمان تصورا عن حقيقة الالتزام الديني بمدلوله السوسيو-ثقافي - الديني باعتباره ثمرة رهاب شديد التأثير، أي الالتزام للحوول دون

وقد وقع لعنة كارثية متوقعة، وعلى الأساس الأنثروبولوجي نفسه نفهم كيف أن الكثير من قبائل الأطلس وغير الأطلس لا تُقرّ بحق النساء في الإرث، مع فرض التزاماتها الدينية الأخرى، بخلاف ما تقرر في الشريعة الإسلامية. لا مجال لفهم ذلك إلا في ضوء نظام القرابة كما عالجه ليفي ستراوس وجعله بنية المجتمعات البرية²⁵.

ولكي نقف على حقيقة كيف أن للأسطورة كل هذا الدور التفسيري أو التحريضي والوسائطي بين الإنسان والحقائق الخارجية بما فيها الحقائق الدينية، وحسب الحكاية الشعبية المغربية وبالتالي المتخيل الديني/الأسطوري المغربي الشعبي، نتحدث عن أن الحبراء كائن ممسوخ، وحتى هنا لا وجود لشيء مثير، غير أن هذا المسخ حدث، ليس قديما كما هو مفترض، أي بعد هجرة محمد (ص) إلى المدينة، كانت الحبراء امرأة عجوزا و«أمازيغية»، وحينما سألها المشركون الذين ساروا في أعقابهما، عن محمد (ص)، قالت: «ورسنخ أحنيني»! أي لا أدري يا سيدي. لكنها في الأثناء أشارت بعينها إلى الفار. على إثر هذه الوشاية مسخت وهو سبب نظراتها المتقلبة. تحمل هذه القصة معاني كثيرة، لكن واحدة منها فقط، أن العنصر الأمازيغي منذ البداية كان حاضرا في الحدث الإسلامي حذور العجوز الأمازيغية ومن ناحية أخرى العقل اللاتاريخي لا يقيم وزنا للتعاقب التاريخي ويكتف المعنى. ومثل هذا سمعته في إحدى القرى حيث أخبرني أحدهم بأن الرسول (ص) مرّ من هنا وصلى في هذا المسجد. وقد كان المسجد المذكور مبنيا بطريقة بدائية ومتواضعة جدا، ولكنه حديث العهد. هناك حكاية سمعتها من امرأة قروية ذات مرة تقول أيضا أن القمل كائن ضروري وملازم للمسلم، فهو علامة المسلمين لا النصراني؛ «بالقمل نحن مسلمين». يقدم إرنست كلنير مقارنة أنثروبولوجية للوظيفة الدينية في البادية المغربية، وعلى الرغم من أن هناك من النتائج ما لا يمكن أن يلتفت إليه لا سيما ذلك التطبيق الخاطئ والصوري للانقسامية على المجال، إلا أن ثمة ما هو أساسي في هذه المقاربة، نستطيع بموجبها التأكيد على النتائج التالية:

- .. أن للاعتقاد في المجال البدوي بعداً وظيفياً أكثر مما هو مجرد اعتقاد.
- .. تبني معتقد ما لا يعني مجرد طمأنة الذات بل أيضاً طمأنة الغير.
- .. ثمة احتياطي خارج الدين يتم التعامل معه بحذر وإخفاء كل البدائل الأخرى.
- .. للعلماء دور كبير في المجتمع الإسلامي، لكنه دور سلبي يأتي لتكريس وضع مساقائم. لكن هذا الدور السلبي للأفراد لا يمنع من التأثير في «طبيعة نسق الأدوار السائدة داخله»، إنهم يؤثرون لكن لا يؤدون الدور الحاسم.
- .. ثمة خلط كبير بين صلحاء القبائل والصوفية.
- .. تعيين زعيم أعلى للقبيلة بالانتخاب، لكنه لا يتم إلا مع وجود حاجة أو حدث كبير يهم القبيلة، ولا يتم هذا التعيين فقط لمجرد ضمان استمرارية القبيلة. ألا يلتقي هذا النزوع إلى اللادولة مع المنظور الخوارجي حيث يمكننا تفسير سبب تغفل الفكر الخوارجي في قبائل البرغواطة في المغرب مثلاً.
- .. وللحديث عن ضعالة المعرفة الدينية في المجال القسروي المغربي، والتي تعكس مكر الأجنبي الذي يستغل سذاجة الناس وأيضاً قابليتهم للتدجيل ننقل قصة يوردها إرنست كينير، عن قبيلة آيت عبدي تقول الحكاية:
- «ذات يوم حل بين آيت عبدي نصاب يتظاهر بالتدين والتقوى. وكان في الواقع يهودياً. استضافه رجال القبيلة وعاملوه معاملة الفقيه العالم رغم جهله التام: فعرض تلاوة القرآن كان يردد أسماء بعض الأماكن المعروفة في المنطقة، وينتهي بهذه الكلمات: «إني أريكم بلادكم يا رؤوس الحمير».
- من هنا، ندرك الصورة التي يحضر بها الدين في الاجتماع المغربي، بوصفه اعتقاداً مجرداً عن حقيقته التشريعية، وكطقوس وأساطير مديّنة أو دين مؤسّطر لها وظائف اجتماعية. وهذه حقيقة تنقاسمها سائر المجتمعات، فلكل مجتمع أنماطه الأسطورية في فهم الدين. لم يوجد الدين في المغرب على نحو سواء، فهو يختلف من المجال البدوي، مجال صلحاء القبائل والصوفية وبين المجال الحضري، مجال الفقهاء. لكن السؤال المطروح: ماذا بعد كل ذلك التّريّف الممنهج للمدينة المغربية التي أفقدها تراثها وذائقتها الحضريّة حيث أنتج واقعاً سوسيو-ثقافياً أربك توازن المدينة وجعل الوعي الديني المديني يعود مجدداً ليغرق في بدونة الدين، ما جعل عملية الإصلاح الديني تواجه تحدياً

مضاعفا. أردنا القول بأن القاعدة السوسولوجية للإصلاح الديني تعيش تراجعاً لصالح البدونة الدينية، وهذا واقع يستثمر سياسياً من قبل الفاعل الحركي نفسه الذي يمجّد بنقاء البدونة في حين يحتفظ في مركز قياداته بضرب من التدين البورجوازي²⁶!

3 سؤال الاجتهاد والتأويل:

يسكاد الإسلام الانتلجونيستي بنموذجه الإرشادي المعرفي النقدي يتفرد بسلطة هذا السؤال، غير أنه ليس دائماً منخرطاً انخراطاً عضوياً في رهاناته النقدية. فغالبا ما ينحاز الإسلام الانتلجونيستي إلى ممارسة دور المعقلن للمواقف الرجعية. مثل هذا حدث في عموم العالم الإسلامي، ونصيب المغرب منه كبير. ومع أننا نتحدث عن فاعل إنتلجونيستي ديني في المغرب بكثير من التسامح، إلا أننا نعتبر أن الأسئلة الكبرى المطروحة في إطار الإصلاح الديني تأتي من نخب أخرى، ويواجهها هذا الفاعل بصورة سلبية تعيد صياغة الفكر ذاته بلغة مراوغة وتلفيقية، أي استدعاء المضمون نفسه بلغة معرفية حديثة، مع بقاء معالم الانقسام النكد بين اللغة والمضمون. بل إننا نجدنا حتى إزاء النخب التي تطرقت لقراءة التراث وعالجت إشكالية النهضة والإصلاح لم تستطع الخروج عن سلطة الباراديغم التقليدي، حيث بدت في وارد استعادة الأزمة نفسها بتقنيات معرفية مكثفة، في حالة من الانتقال والتكيف لهذه التقنيات. سؤال الاجتهاد والتأويل واحد من التابوهات التي لم يجرأ عليه فاعل من الفواعل الوسيطة في عملية الإصلاح الديني. وربما لا زلنا نشهد تواطؤاً بين

26 يتحدث باتريك هيني، باحث سويسري في العلوم الاجتماعية، ومتخصص في الظاهرة الإسلامية، مؤلف كتابي «عالم الفتوات» و«إسلام السوق، الثورة المعاصرة الأخرى» عن ظاهرة اسلام بورجوازي ما فتى يتغلى عن الضوابط التقليدية للحركة الإسلامية مثل العدالة الاجتماعية. وهو إسلام بدأ يسم المرحلة الجديدة. ويمثل تحولاً في النمط والخطاب. ولست هاهنا أختلف مع ما ذهب إليه الصديق باتريك، لا سيما وأن أهمية الفكرة تكمن في كونها نتيجة بحث سوسولوجي ميداني، لكنها لا تكاد تقتصر على مصر وحدها بل لدينا من حالاتها في المغرب، إذ يمكننا اليوم الحديث عن هذا النوع من الإسلام البورجوازي أو برجزة الإسلام. من خلال كبرى الحركات الإسلامية المغربية. بل يمكننا القول بأن ما وراء الاختلاف الظاهري بين حركتي التوحيد والإصلاح والعدل والإحسان إن هو إلا تجسيد لنموذجين من التأسلم: إسلام متبرج و إسلام الفقراء، وهو التناقض الذي ستبرز معالمه جلية في المستقبل المنظور.

الفواعل الثلاثة في معاصرة سؤال الاجتهاد والتأويل، وهي الحالة الوحيدة التي تتواطأ فيها الفواعل المذكورة:

الانتلجونسيا الدينية واشكالية الصدمة:

حاول الفاعل الانتلجونسي الديني أن يلتف على مأزق الصدمة بتصعيد الخوف من الآخر وإنشاء نوع من الممانعة المغشوشة المبنية على السلبية من الآخر والانزواء والشعور المزيّف بالآنا. ولقد عبرت الانتلجونسيا الدينية عن حالة من الجرح النرجسي إزاء القضايا الكبرى التي فرضها تحدي الحداثة، حيث معالم التعويض السكوباتي ظل هو سيد الموقف. وجدت الانتلجونسيا الدينية في فكر نقد الحداثة وأدبيات هجاء الحداثة ملاذاً بديلاً للاستجابة المغشوشة بدل إكراهات الاستجابة الإيجابية لتحدي الصدمة عبر التحليل والاستيعاب وتصعيد الوعي بالصدمة إلى أقصاه ومحاولة الفهم والتجاوز. لقد حاولت أن تجعل مرة أخرى من الأنا استثناءً في حركة التاريخ لتؤكد على ممانعتها ضد هذه الصدمة دون أن تدرك الأهمية التاريخية للصدمة باعتبارها هي الشرط الأول للاستجابة. وثمة جملة من الصدمات تطرق فرويد إلى بعضها، أصابت العقل الأوربي في مسار تقدمه بهذا الجرح وكسرت كبرياءه، لكنها في نهاية المطاف شكلت التحدي الأكبر للعقل الأوربي حيث سعى بعد ذلك لتكييف حركته على إيقاع هذه الصدمات.

الصدمة الأولى تجلت في الانقلاب الكوبرنيكي الفلكي الذي أعاد الأرض ومن عليها إلى هامش المركز الحقيقي. ولم يحدث هذا الانقلاب ثورة فلكية فحسب، بل انعكس إيجاباً على نمط التفكير برمته. وهناك صدمة أخرى تجلت في الانقلاب البيولوجي مع ظهور أصل الأنواع الذي أعاد التأريخ لأصل الإنسان بوصفه حصيلة تكيف وتطور وليس أصلاً فريداً. وهذه الصدمة بغض النظر عن النقاش الذي جرى حولها ولا يزال، انعكست على نمط التفكير الأوربي واحتلت مكانها في ثيايا الفكر الحديث. وهناك صدمة ثالثة تجلت في التحليل النفسي، حيث حدث انقلاب كوبرنيكي على خرافة مركزية الوعي، وأصبح للاوعي دور رئيس سوف ينعكس ذلك على علوم

اجتماعية أخرى. ويمكننا الحديث عن انقلاب صادم رابع يتعلق بنقد العقل الخالص مع كانط الذي أراح العقل من مركز المعرفة، وحدد له مساحة معينة للعقل في نطاق الظواهر المعروضة على الفهم، وكسر فكرة العقل المدرك لكل الأشياء بما فيها المتعالي والشيء في ذاته. أمام هذه الصدمات الكبرى، كان الفكر الحديث في أوروبا ينجز أشكالا من الاستجابة، وإن حملت أثر هذا الجرح، لكنها كانت استجابة واقعية وإيجابية للعالم. ولم يكن الإنسان الحديث في أوروبا الناهضة يقدم أمام هول هذه الصدمات قرايين الخوف من لعنة الطبيعة التي استطاع بكون أن ينقلهم إلى مرحلة التحدي، وهذا لعله أكبر مبرر سيجعل كانط يرى حقا في رسالة التنوير أن البشرية اليوم بلغت حد النضج. أمام هذا الفيض من الصدمات المعرفية التي شكلت قطاع بين أنماط معرفية وحقب في تاريخ المعرفة، كان الفكر الإسلامي كما تصيغه الانتلجونسيا الدينية يحاول ممارسة التهوين والمكابرة إزاء واقع هذه الفتوح المعرفية، فكانت استجابتها أن جرمت الفكر الحديث وتعاطت مع التطور التاريخي للمعرفة بوصفه ملحمة تأمرية. يمثل كتاب جاهلية القرن العشرين أبرز نموذج عن هذه الاستجابة الرفضية التي اختزلت كل هذه التحولات والقطائع والصدمات في مؤامرة صهيونية غربية لتضليل العالم²⁷. لم يحضر القلق المعرفي في استجابة الانتلجونسيا الدينية، سلبا أو إيجابا، بل ما ساد هو عقل التجريم والتضليل والإحساس بالمؤامرة وإلغاء تاريخ المعرفة. في المشرق تواطأ الفاعل الحركي مع الفاعل الانتلجونسي الديني في تجريم الحداثة وعدم الإنصات للتحديات التي تفرضها التحولات التاريخية على الإنسان كل الإنسان في مجالنا أو مجالهم. دعنا نقدم مثالا يجسد مواقف الفواعل الثلاثة من موضوع المرأة ومشروع إصلاح المدونة مثالا. لقد اعتبر الفاعل الدولاني موضوع المدونة مشكلة تم حلها أو على الأقل حل جزء منها. وقد رأى فيها الفاعل الحركي انقلابا على آخر قلاع الشريعة، حيث ظلت مواقفه كلها سلبية، إذ لم يبادر إلى أي مشروع للنهوض بواقع

27 انظر هاني، إدريس : الإسلام والحداثة، إخراجات العصر وضرورات تجديد الخطاب، مركز فلسفة الدين وعلم الكلام الجديد بغداد ط1، دار الهادي بيروت 2005

المرأة وحقوقها وإن من منطلق رؤيته الإصلاحية²⁸. هذا في حين كان موقف الفاعل الإنتلجوني الديني غارق في السلبية لا يحسن سوى إعادة إخراج المضمون الرجعي نفسه بلغة مختلفة فيها الكثير من التبرير؛ ناقلا الإشكال إلى الإسلام في نفس الأمر، ومن ثمة الحديث عن أن الإسلام كرم المرأة²⁹؛ مرة أخرى تبرز ثقافة التحشيد للتعاليم مجردة عن الباراديغم المعاصر.

يتضح مما سبق، أن حصيلة الإصلاح الديني انطلاقا من الفواعل الثلاثة، لا يجمع بينها هدف واحد ولا تنتظم في رهان مشترك، فغياب الإرادة السياسية وخيانة الإنتلجونسيا الدينية وانهازية الفاعل الحركي، جعلت من الإصلاح الديني رهانا سياسويا وأيدولوجيا لا يقوم بذاته بل يقوم بما يتحقق من تردداته من آثار في حسابات ورهانات متضاربة، وسوف يظل الوضع كذلك حتى إشعار آخر!

في هذا السياق التاريخي من تشكّل الفهم الديني مضافا إليه التجربة التاريخية والاجتماعية للتدين المغربي بمستوياته كلها، الواعي منها وغير الواعي، بنصوصها وآثارها الشفوية، بتراثها العالم وأساطيرها الشعبية، وجب مقارنة مسار الحركة الإسلامية باعتبارها في الأصل دعوة للإصلاح الديني ومن ثمة

28 ثمة مفارقة كبرى في الجدل الذي حدث على إثر مشروع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية ومحمل النقاش الذي انتهى إلى تعديل مدونة الأحوال الشخصية وإقرار قانون الأسرة. حيث ليس ثمة فرق كبير بين بنود الأولى والثانية. وقد عزز قانون الأسرة من تلك البنود ما كان مرفوضا في وثيقة مشروع الخطة الوطنية. وحتى لو اعتبرنا أن هذا الفصل الذي حرك مسيرة مليونية ضد مشروع الخطة كان جادا وواعيا بخطورة الموقف، فإننا نذكر فقط، بأن الجدية تقضي بأن يبادر الإسلاميون أنفسهم لتحريك ملف المرأة. والنضال الإيجابي من أجل حقوقها بدل أن يكتفوا بالدور السلبي. إن الحزب الإسلامي بالمغرب هو حزب سياسي وليس حزبا لتصدير فتوى فقهية. حيث يفترض في الحزب الإسلامي المبادرة إلى التجديد والتطوير، في حين أن دور الفقه هو دور سلبي، أي وظيفته تكمن في تكييف الفتوى مع الواقع. لكن الفعل الإيجابي يصنع ويفرض وقائع ولا يتكيف معها دائما.

29 يتحدث طه عبد الرحمان وهو مصداق بارز للإنتلجونسيا الدينية المذكورة، في معرض الرد على خطاب حقوق المرأة، عن لفظ المرأة بمدلوله اللغوي الاشتقاقي، بوصفها مؤنث المرء، وهو زيادة في الإنسانية التي يتيحها وصف المروءة. بهذا تنحل = في نظر الإنتلجوني الديني معضلة المرأة بمجرد لغوة الإشكال ولغوة حلولة. وقد كانت المرأة تسمى كذلك حتى في الجاهلية حيث كانت تؤود في التراب، وتباع كالمحتاج وهي كذلك كانت تسمى وبالمدلول اللغوي نفسه. فالإنتلجونسيا الدينية، بهذا المعنى تساهم في تعريف سؤال التجديد الجذري، وتعرض الحلول الحقيقية بحلول مزيفة كالمثال الذي ذكرنا أننا..

المجتمعي، سوف نرى في تجربة نشوء وتطور الحركة الإسلامية منعطفًا حاسمًا أو ردة فعل عن الإسلام الشعبي وأساطيره، ثورة الفقهاء والتدوين العالم على الزوايا تبنته لا سيما في فترة الاستعمار الفرنسي الحركة السلفية الوطنية. هو صراع مزمن في المغرب الحديث، غير أن الحركة الإسلامية في تجربتها الناشئة أهملت هذا التراث وجنحت إلى بدائل أخرى. لقد كانت الحركة الإسلامية المغربية في بدايتها ثورة على الإسلام العلماني والإسلام الشعبي معاً، ولم تستيقظ من سبات تجاهل هذا التراث المحلي إلا في أزمنة متأخرة بعد أن تمكن منها خطاب دمج سميتها وخطابها ومواقفها. جاءت الحركة الإسلامية في سياق تدهور حاد مستوى وموقعية العلماء أنفسهم. وكانت السلفية نفسها تشهد انعطافة أخرى، حيث هيمن الطابع السلفي الحاد على مغرب ما بعد الاستقلال، وظل الوضع على حاله إلى أن بدأ الاختراق الوهابي الشمولي واستجابة الفهم الديني المحلي لهذا الاختراق على مراحل انتهت بالحركة الإسلامية المغربية إلى حالة من الوهاية المعلنة والخفية مما زاد الأمر تعقيداً. في القسم الآتي من هذا الكتاب سنقف على مسارات ومظاهر هذا التحول في وضعية العلماء بالمغرب وكذا هيمنت الفكر الوهابي على العلماء الجدد، العلماء الذين أفرزتهم الحركة الإسلامية ليسجلوا مرحلة من نكوص الفهم الديني. تحاول الحركة الإسلامية في المغرب أن تظهر الكثير من مظاهر الانفتاح والمراجعة والتجديد بينما تخفي واقعها الحقيقي بوصفها جماعات خضعت لاختراق واسع وعميق من التيار الوهابي لكل فصائلها، كل أخذ منها نصيباً.

(القسم الأول
من السلفية الوطنية إلى السلفية التكفيرية)

الفصل الأول

حكاية انحطاط دراماتيكي: علماء المغرب بين الأمس واليوم

ماذا نفعل في التاريخ وماذا يفعل التاريخ فينا؟

تفرض وتيرة الأحداث وطبيعتها كما تجري في مشاهد الثقافة والسياسة والاجتماع في المغرب المعاصر سؤالا جوهريا: هل نحن في سياق مرحلة انتقالية تناسب أو تستلزم حالة الفوضى والتناقض والمفارقة في مجريات الأحداث أم أننا نعيش حالة انحطاط ليست تلك إلا مظهرا من مظاهرها؟ إذا كان من السهولة بمكان على المراقب لسيرورة الأحداث المعاصرة والراهنة أن يشخص مفارقات مجمل ظواهر المغرب المعاصر كما تظهر الكثير من المحاولات، فإن الجواب على هذا السؤال وتوفير الاستجابة لتحدي لغز التاريخ المغربي المرتهن لتدفق وإعادة تدفق الرمزي المتعالي على الزمكانية الكونية، يظل من العويصات مهما بدا الأمر مستغزا ومغريا لنهج التراخي في أحكام القيمة. ذلك لأن لكل عصر وجهه الخاص وانحطاطه الذي لا ينفك عنه سواء أعلق الأمر بلحظات نهوض الأمم أو انحطاطها. يكفي أن نتذكر أن من رحم الانحطاط تنطلق شرارات التقدم التي تضطلع بها طلائع الأمم ورموز نهضتها. والأمر في مقابل ذلك لا يخفى، أي أن لكل عصر مهما تكاملت فيه شروط التقدم ووضعت معالمها إلا ووجدت لها في المقابل رموز انحطاط تعيق سيرورته الاجتماعية والحضارية وتشده إلى الخلف كما شددت طلائع النهضة مجتمعاتها إلى الأمام ودعت كما يحدثنا الكواكبي في «أم القرى» إلى ضرورة تربية الناشئة على قيم الترقى. ومظاهر الانحطاط ليست خاصة قطاع دون آخر أو نازلة ميدان دون آخر، إن الانحطاط نازلة بنيوية تتعلق بعطب مركب يصيب البنية في فعاليتها ويستشري داءه فيعمّ المجال برمته، وتحيلك مؤثراته ومظاهره إلى بنية البنى الفاعلة وإلى روح الشعب الذي يعني أن الانحطاط هو بقدر ما هو ليس مسئولية جهة بعينها فهو في الوقت نفسه مسئولية الجميع. وإذا ما شئنا أن نقتطع مجالا لرصد مظاهر وتجليات هذا الانحطاط، فلن نجد أفضل من حالة العلماء ومواقفهم وآراءهم وأدوارهم لكي ندرك ما إذا كانوا هم حقا بمنأى عن مظاهر الانحطاط أم هم نتيجة من نتائجه أم هم علة من علله؟

دور العلماء كان ولا يزال خطيرا، فهم حراس البنية الفوقية للاجتماع ومرموا المشهد، وهم ليسوا بمنأى عن الفساد، بل من شأن الفساد فيهم أن يمتد إلى العالم، للخبر الذي يقول: «إذا فسد العالم فسد العالم». إن اختيار قطاع العلماء كنموذج لمعالجة تجليات ومظاهر الانحطاط لا ينفي أن المسألة ما هي إلا محض إجراء لا يخفي الطبيعة البنيوية لأزمة زماننا المغربي، حيث نعتقد أننا في زمن انتقال يحدث فيه صراع القوى والإرادات في طوره الأدنى طلبا للصراع الأزلي نفسه، لكن في دورة من تكامله ونضجه ليصير إلى طوره الأعلى، هناك فقط يبدو الحديث ممكنا عن التخارج التاريخي للبنية القادرة حينئذ عن ترشيح مدخلات الحل ومخرجات الأزمة تحقيقا للتقدم. فمهما بدا دور العلماء رئيسيا فإن المجال برمته يفرض شروطه على طبيعة الأدوار وطبيعة الثقافة. وهذا لا يخفى على دارسي التاريخ والسوسيولوجيا المغربيتين. فعملية الإصلاح مثل العمل الوطني نفسه ظل رهانا مغزيا، ولم يكن الإصلاح رسالة وشأنا علمائيا مستقلا عارضوا به السلطان، فكثيرا ما انطلقت محاولات إصلاحية وجهادية ضد الاستعمار ناهضها علماء من الطرف المقابل. لم يبالغ إيكلمان حينما تحدث عن الدور الطبيعي للعلماء المرتبطين بالمخزن في عملية الإصلاح من دعوى الجهاد وإحياء القيم التي نهضت بها الأمة في تاريخها وكذا قبول الابتكارات المصرية³⁰. وقد لاحظنا أن دعوى الإصلاح ظلت رسالة العلماء المغاربة سواء أكانوا في حاشية المخزن أم ممن هادنوا الحماية. وبالنسبة إلى العروي الذي بحث في الأصول الثقافية والاجتماعية للحركة الوطنية المغربية، فإنه يعزز نوعا ما هذا المنحى حينما ينفي وجود زعيم وطني ليس له قريب داخل المخزن؛ بل يعتبر أن الفكر الإصلاحي كان يوجد لدى بعض أعضاء المخزن من الحجوي إلى ابن المواز إلى أبناء التازي والمقري ممن لعبوا، في نظره، الورقة الفرنسية. بل كل ما دعوا إليه من إصلاح جرى داخل المخزن وبواسطته³¹. هذا حال علماء المغرب قبل الحماية وإبانها وبعدها؛ فما الذي تغير؟

إذن، المجال الذي نحرص من خلاله على معالجة هذه الموضوعات المثيرة في هذا المنعطف التاريخي لمغرب يريد أن يتغير ولكنه ينتظر، هو إذن مجال

30 ديل ف. إيكلمان، المعرفة والسلطة في المغرب، ص 1

31 العروي، خواطر الصباح، يوميات (1967-1973)، ص 107 122

الفاعل العلمائي وكيفية انخراطه في الحياة العلمية والعامّة ودوره في عملية التفسير والتحول ضمن جملة العوامل المتضافرة والفاعلة في التغيير. هل لنا أن نتساءل إن كنا أمام انحطاط عصر العلماء المغاربة بمظاهر مختلفة لهذا الانحطاط، أم أن الأمر يتعلق بتحوّلات في الثقافة والوظيفة والأدوار؟ بالتأكيد لا يتعلق الأمر هنا بمقاييسات بين علماء اليوم وعلماء الأمس في جوهر الوظيفة والدور والتكوين، ما دمنا نعتقد أننا لا زلنا أمام نوع من إعادة انتشار للأدوار نفسها التي حددها المغرب التاريخي الذي هو مغرب كل العصور، وسلك عليها العلماء على النمط نفسه مع تغييرات عرضية عادة ما تمثل رتوشا لا تقوّض الجوهر. ولكن في صلب هذا التحديد التاريخي لأدوار العلماء نقف على -لا نتحدث هنا عن شذوذات خرجت عن القاعدة- خصوصيات وفوارق في الطموح والفاعلية والأداء يختلف بين الأمس واليوم. استمر مكر التاريخ المغربي بفعل فعلته الخاصة، وإن اختلف ها هنا مكره عن عموم مكر التاريخ؛ فلقد حافظ على طبيعته، تلك التي نسميها عادة: الخصوصية المغربية!!

حينما قصّر زمن النبوغ المغربي

لقد أمكن لعبد الله كنون في ذروة النشاط العلمائي المغربي أن يؤلف كتابا يماري به المشرق العربي ويباري به أعلام أم الدنيا أمثال طه حسين والعقاد³² أسماه «النبوغ المغربي»، وهي تكفي لوضعنا أمام المسافة التي يقف عليها علماء المغرب بين الأمس واليوم. هل بإمكاننا أن نستدرك على كتاب النبوغ اليوم من تجارب علمائنا المعاصرين بغض النظر عما إذا كانوا يومها ممالئين للمخزن أم للحماية أم غير ممالئين لأي منها وهو الحياد الذي نذر وجوده؟

من لم يتأمل تاريخ المغرب قد تختلط عليه بعض الحقائق، مثل هذا نجده كثيرا في مصارع الأحزاب السياسية التي تزايد ضد بعضها حصول ما إذا كانت سبيلة القوى الشعبية أم هي صناعة للمخزن، فهل خرج أحدهم من دائرة أقوى مؤسسة تاريخية مغربية لكي يعلن مثل هذه المزايدة؟! أقول هذا من منطلق أن المخزن لا يمثل الدولة فقط بل هو أبعد مدى وأعظم غورا

32 محمد الطوزي، الملكية والإسلام السياسي في المغرب، ص 112، انظر أيضا محمد المنوني، مظاهر بقطة المغرب الحديث

من الدولة، إنه يمثل ثقافة سياسية للدولة والمجتمع، إنه يلخص كل التراث السياسي والديني والنفسي والثقافي والاجتماعي للكائن المغربي؛ الدولة نفسها لا تملك أن تعارض هذا التراث، لأن المسألة لا تتعلق بمنظمة تحكم بل تتعلق بتاريخ ثقيل وممتد. ولا نبالغ إن نحن أكدنا على ما يبدو مسنودا بقوة السوسيولوجيا والتاريخ المغربيين أن أفضل تعريف للمغربي أنه كائن مخزني (بالقوة أم بالفعل)، قبل فترة كتب محمد الشيخ بيد الله أمين عام حزب الأصالة والمعاصرة يومئذ والرئيس السابق للغرفة الثانية في مجلس النواب، مقالا تحت عنوان (إطالة «المحميون الجدد»)، متصيذا مرقفا لأحد أعضاء حزب العدالة والتنمية³³، يقول فيه: «فها هو برلماني العدالة والتنمية ومستشارها الجماعي وعضو أمانتها العامة والقيادي بحركة التوحيد والإصلاح، يأتي بفعل يريد به -عن قصد أو عن غير قصد- أن يعيد بلادنا إلى «زمن المحميين» وإلى الاستقواء بالحماة، في تعارض مع أمانة التمثيل التي يحملها عن ساكنة مدينة زيري بن عطية المغراوي، وجدة الأبية الوطنية»³⁴. وسرعان ما جاء الجواب من العثماني تحت عنوان مضاد: «الاستثنائيون / المحميون الجدد»³⁵. تبدو ردود العثماني واضحة وهي تعكس الحقائق والجدل الذي يروج في الشارع، لاسيما وأن حبك التهم من قبل الشيخ بيد الله واضح في «التفريق» البوليميك، لكنه جاء في سياق أزمة حقيقية لفعل قام به النائب أفتاتي عن فريق العدالة والتنمية. يضعنا هذا النوع من البوليميك السياسي على عتبة سوء فهم كبير، ويبدو أن ردَّ العثماني الذي جعلته الصفة الخطيية يكشف متأخرا تراث جده ويستند معه بأثر رجعي في تاريخ جماعته، يظهر كم أن الحزب الإسلامي جاهل بسمياء اللغة السياسية وخصوصيتها المغربية، فبينما كان بيد الله يحيل على تراث سياسي ونفسي يعيدنا إلى حقبة المحميين الذين أفرزتهم معركة تطوان، وهي تهمة كافية لاستنفار المخزن ضد الخونة أصحاب الدواهي كما كتب عنهم أبو المواهب جعفر بن إدريس الكتاني كتابه: «الدواهي المذهية للفرق

33 يتعلق الأمر بالرسالة التي ابتعثها أفتاتي إلى السفارة الفرنسية قصد التدخل في أمر محلي، مما أثار زوبعة على النائب من العدالة والتنمية وعلى الحزب، انتهى إلى أن أعلن استقالته، وهي طريقة أتقنها الحزب المذكور كلما أحس بخطور ما يداهمه.

34 جريدة المساء : العدد 882 22 يوليو 2009م

35 جريدة المساء : العدد 921 6 2009م

المحمية» وآخرون أيضا، فإن مراد العثماني أن يؤكد على أن حزب بيد الله نفسه يستند إلى حماية المخزن؛ متى جرت العادة أن يوضع بالتساوي المخزن إلى جانب الأجنبي؟! في تاريخ الحركة الوطنية المغربية عرف المغرب مواجهة حامية بين العلماء والمحميين الذين كرسوا امتيازات الأجانب، وهنا ذاعت الردود والخطب والرسائل من قبل علماء المغرب ضد المحميين القدامى، حيث كتب أبو حامد الحاج العربي المشرفي الحسني (ت 1895م): «الرسالة في أهل البصير الحثالة»، كما كتب أبو الحسن علال بن عبد الله الفاسي الفهري (ت 1896م): «إيقاظ السكاري المحتمين بالنصاري» و«الويل والثبور لمن احتمى بالبصير»، كما كتب أبو عبد الله محمد بن إبراهيم السباعي الحسني المراكشي (ت 1914م): «كشف النور في حقيقة كفر أهل بصير»³⁶. لم يشكل الاحتماء بالمخزن يوما في تاريخ المغرب داهية مدمية كما هي ظاهرة الاحتماء بالخارج. يبقى رد العثماني ضعيفا جدا بمقيار الرؤية التاريخية المغربية، لأن بيد الله أراد أن يضع الفريق الإسلامي في منزلة المحميين بينما سعى بالفحوى أن يؤكد على وطنية فريقه، وحيث لا العدالة والتنمية ولا الأصالة والمعاصرة يوجدان خارج الحماية المخزنية، فلا موضوع للمزايدة برسم المخزنية أو عدمها، لأن المخزن في المغرب هو نفسه في حاجة إلى حماية المخزن!

بالفعل تصدنا المقارنة الأولية والظاهرية بالفارق الكمي والنوعي بين علماء الأمس وعلماء اليوم، وربما يشفع لنا أن الأمر لا يختص بالمغرب دون سائر البلاد الإسلامية الأخرى مع وجود ما يشذ عن القاعدة طبعاً، فعلماء مغرب الأمس ليسوا فقط فاعلين ذوي سلطة رمزية مشهودة أيّا كانت خياراتهم وتحالفاتهم (مع أو ضد) السلطة فقط، بل لقد كانوا ممن ساهموا في التربية والتكوين وخلدوا وراءهم تراثا كان جديراً أن يلهم عبد الله كنون كلاسيكيته الشهيرة غير المستدرك عليها: «النبوغ المغربي»، كما شكلوا محور دراسات وأبحاث أجنبية أيضاً، وإذا أمكن يومها الاستغناء عن كثير من العلماء بمن فيهم الذين صدرت في حقهم أحكام تتعلق بعدم الأهلية الوطنية كالحجوي الثعالبي أو الخيانة كعبد الحي الكتاني، فإنه لا مندوحة من العناية بعلمهم وآثارهم التي ملأت الخافقين. فمن أدرك ميولات الحجوي إلى السياسة الحمائية التي

استطاع أن يبرر الكثير من جوانبها بنزعتها البراغماتية مع فشل ذريع في تبرير بعضها الآخر في مغرب أدرك كما أدرك صاحب الفكر السامي متأخراً أنه لم يعد يطبق استمرار الحماية، لن يستغني بالتأكيد عن ذلك التراث الإصلاحي الكبير الذي خلفه هذا الأخير وراءه، والذي لا يكاد يوجد له نظير البتة في تلك الحقبة في عمق تحليله وتشخيصه لمشكلة المغرب وفي نجاعة مقترحاته الإصلاحية. ومثله إن كان الموقف يقتضي هجاء الدور السيئ لعبد الحي الكتاني في فترة الحماية، فمن يا ترى لا يقف بتقدير أمام بعض تلك الأعمال الكلاسيكية التي اختطها يراعه، نظير فهرست الفهارس والتراتب الإدارية؟ لا تتعلق معالجتنا هذه بالمواقف بل بالهمم والكفايات والمكانة، بتعبير آخر إن علماء الأمس كانوا علماء حقيقيين وجادين وذوي نفوذ ومجتهدين تركوا بصماتهم إن في السياسة أو في العلم، وكثير منهم عائق العالمية وتعرف عليهم الباحثون بكثير من الاحتفال، وهم في شموخهم العلمي لا يُلوى لهم ساعد وإن تفرقت بهم النهج والسبل والخيارات والمواقف. إن «النبوغ المغربي» لعبد الله كنون و«الحركات الاستقلالية في المغرب العربي» لعلال الفاسي و«مظاهر يقظة المغرب الحديث» للفقير المنوني، تكفي دون وثائق ومخطوطات تاريخية أخرى لكي تضعنا أمام ملحمة علمائية مغربية بامتياز، شاركت وساهمت في مغرب متموج بين نبوغه وانحطاطه. ففي كل الأدوار والأحوال والأطوار كان للعلماء في هذا الربع شأن خاص، شهد به التاريخ الخاص والعام، وأمام هذا التدهور الكبير بين صورة الأمس واليوم كان لا بد أن يتساءل الباحثون عن السبب؟

وإذ يصعب الحديث هنا عن أسباب تامة، يمكننا تسامحا الحديث عن بعض العوامل التي ساهمت في إخراج الدور العلمائي المغربي من مستوى «الاستقلالية» داخل مركزية السلطة إلى مستوى «الاستقالة» داخل مركزية السلطة. لا نتحدث عن الهامش دائما بالمعنى الذي يفيد الإبعاد التام، بل نتحدث عن هامش / المركز، أي كوظيفة داخل المركز منزوعة المبادرة لكنها تملك في حال الاستثناء أن تشكل دارقة للشرعية والمساهمة في التدفق الرمزي للشرعية. كثير من الباحثين يؤيدون إرجاع سبب تدهور وضعية العلماء وضعف أدائهم إلى عهد الملك الراحل الحسن الثاني وللطريقة التي نهجها في تدبير الحقل الديني، وقضايا أخرى. ثمة إذن مجموعة من الشروط ساهمت في

تراجع دور العلماء وفق هذا المنظور يمكن أن نطعمه بتفسيرات أخرى. هناك من جهة، ما يتعلق بالوضعية التي آل إليها وضع المؤسسة الدينية، وهو ما يتعلق بعدد من التدابير المتخذة والتي استهدفت البنى والمؤسسات المؤطرة للنشاط الديني والذي جرى بصورة تدريجية. كان من شأن ذلك أن يضبط حركة العلماء ويحصر نشاطهم. في مجتمع يلعب فيه الدين دورا كبيرا سيكون وضع العلماء صعبا للغاية. الدين في المغرب لا يحكم لسنا دولة ثيوقراطية ولكنه يلعب دورا أساسيا في إسناد الشرعية واستقرار الدولة. أي دور صعب يمكن أن يتصور لعلماء الدين في مثل هذا الوضع؟ فالضبط الديني هو هنا لازم لضبط إحدى أبرز العوامل المؤثرة في الاجتماع السياسي المغربي. وحينئذ وجب القول أن لا ضبط للدين إلا بضبط العلماء. هذا فضلا عن تكريس سلطة الدستور التي قلصت من أدوارهم فيما بعد ومنحت إمارة المؤمنين مكانة تفوق مكانة العلماء. أي يمكننا القول أن الدستور المغربي منح لإمارة المؤمنين سلطة من خلالها يمكن أن يكسب العلماء في ظل الوضع الدستوري الجديد سلطتهم الاعتبارية من صلاحية الإمارة التي يجب أن يكونوا سنداً لها وتبعاً لها، وأيضا بناء على العرف السياسي والثقافة السياسية الموروثة من تاريخ المغرب المديد. أي من حيث تبعية العلماء لإمارة المؤمنين وانضباطهم بعقد البيعة وليس العكس. لا تستمد سلطة العلماء من نفوذهم الرمزي بل من سلطة إمارة المؤمنين. وإذا شئنا الدقة، قلنا أن سلطة إمارة المؤمنين على سلطة العلماء هي سلطة ضبط لا سلطة حكم. وهناك من جهة أخرى شخصية الملك الحسن الثاني من حيث أنها تميّزت بميولها إلى التحكم بتفاصيل الشأن الديني ومنازلة العلماء أنفسهم في مواقع فكرهم وعلمهم وفتاويهم. وهذه المنازلة في كثير من الأحيان لا تنطلق من سلطة إمارة المؤمنين بالضرورة، بل من ميول شخصية لملك كان يريد تأكيد إمكانياته الفكرية والثقافية في كل المجالات إن سياسية أو دينية أو فنية. ليس بدعا في المغرب أن تخلف شخصية الملك وهوياته أثرها في السياسات. فالملك ليس مجرد سلطان ومؤسسة، بل هو أيضا إنسان له مهارات وأذواق وثقافة وتجارب خاصة وميول تختلف من سلف إلى خلف. لا ننسى أن الملك الراحل كان أول من ألقى درسا حسنيا في رمضان، لم يعط هذا مجرد الانطباع بكونه أميرا للمؤمنين فحسب، بل أيضا واحدا من علماء البلاد. ومثل هذا حدث في التاريخ حينما يصطدم الأمير بالعالم ويكون موضوع

الصدام علميا، مشرقا حدث مع المأمون ومغربا تحضر أماننا اللحظة الحفيظة ومواقف السلطان سليمان والحسن الأول وغيره من الأمراء الذين حاجوا العلماء وبارزوهم حول مواقفهم وآرائهم، اعتبر أغلب الباحثين أن الدور الذي اضطلع به العهد السابق بخصوص تدبير الشأن الديني وتحجيم دور العلماء عمل على إضعاف مؤسسة العلماء وفتح المجال لما سموه بالإسلام السياسي، وطبعاً لا يقصدون بالتأكيد أن علماء المغرب لم يكونوا يوماً طرفاً في السياسة والعمل الوطني وتولوا مناصب وزارية وساهموا في أحداث المغرب وسيطا وحديثاً، وإنما يقصدون بذلك الحركات الإسلامية. ولا أنكر وجود هذا العامل في تقليص دور العلماء، وقد أطنب فيه عدد من الباحثين في الشأن الديني والحركات الإسلامية بالمغرب منهم أجاناب مثل إيكلمان وريمي ليفو وفرانسوا بورغا ولكنه لا يكفي لتفسير ظاهرة التراجع في مكانة وأدوار العلماء اليوم، فقد تضمننا تجارب العلماء بالأمس أمام حالة يصعب تفسيرها بأنها مجرد أدوار موضوعية في حقبة تستند إلى سياق سوسيوي- ثقافي وسياسي يسمح بنبوغ العلماء وعلو شأنهم، بل الأمر أيضاً يتعلق بوضعية جيل علمائي امتلك الكثير من العبقرية والهمة والنفوذ الرمزي. فهل يا ترى سنظلم المغرب إن اعتبرناه بدعاً في هذا التدهور؟ إن عصر العبقريات والنبوغ قد ولى، فكبرى الأعمال التي بصمت تاريخ الأدب والفن والفلسفات الكبرى في العالم كله، كانت من أعمال جيل مضى. غير أن حظ المغرب يبدو مقلقاً في حدود ما يتصل بوضعية العلماء الذين تجمّد كبارهم وتنطع صغارهم وأدعياءهم حتى هيمنوا على المشهد. كان سيدي الحسن اليوسي واحداً من بين أولئك الذين شكلوا مدار اهتمام أبحاث ودراسات استشرافية جعلت منه أسطورة التاريخ المغربي الحديث وأسطورة السوسيولوجيا الفرنسية والإنجليزية. يورد صاحب النبوغ المغربي بيتاً لأبي عبد الله بن محمد العياشي (ت 1090هـ) يقول فيه:

من فاته الحسن البصري فليأت الحسن اليوسي يكفيه

بيت لا يملك أحد أن يقوله في شأن علمائنا المعاصرين. كتب عن اليوسي كل من أرّخ للعلماء وقدمت بحوث كثيرة حول سيرته وأدواره. كتب عنه كنون في النبوغ المغربي كما كتب عنه المنوني في مظاهر يقظة المغرب الحديث كما كتب عنه علّال الفاسي في «أعلام من المغرب والمشرق» وكتب الناصري

في الاستقصا والحضيكي في طبقاته، كما كتب عنه عباس الجراري (عبقرية اليوسي) وكتب عنه عبد الكبير العلوي المدغري (الفقيه أبو علي اليوسي: نموذج من الفكر المغربي في عصر الدولة المغربية)، وقد جاء اهتمام المغاربة بهذا العلم المغربي نظرا لمكانته فعلا وأيضا نظرا للأصداء التي خلفها في السوسميولوجيا الكولونيلية والكتابات الاستشراقية. أهم تلك الأعمال التي أنجزت حوله قام بها جاك بيرك وبعده جاءت محاولة كليفورد غيرتس وراينيو وإيكلمان كما أثار اهتمام إرنست كيلنر وقفة مع هذا الأخير تجلي حقيقة هذا الاهتمام بالشيخ اليوسي ومكانته التي يقول عنها إرنست كيلنر: «وهكذا فإن البربري الجبلي من السافانا العالية التعيسة في أعالي وادي ملوية لا يمكن أن يشتكي من عدم وجود جمهور عالمي له»³⁷.

عبقرية هذا الشيخ بتعبير الجراري تضمننا أمام مفارقة عجيبة: كيف يحتفل كتاب دار المخزن من المستشار الجيراري إلى وزير الأوقاف السابق المدغري العلوي بهذا الشيخ الثائر عن دار المخزن، إلا أن نتحدث عن تلك الازدواجية نفسها التي لفت إليها العروي الأنظار بخصوص موقف بعض كبار الزعماء الوطنيين الذين رأوا ذات مرة في عبد الكريم الخطابي البطل الإسلامي والروكي في الوقت نفسه، صفقوا لانتصاراته لكنهم استبشروا خيرا حينما استسلم باعتباره يهدد أمن البلاد³⁸. إن فهرست أعلام المغرب ومؤلفاتهم بالأمرس يضمنا دائما أمام فارق يصعب تفسيره بمجرد تحولات موضوعية لا صلة لها بالكفايات والاهتمام الذاتية للعلماء.

وقد اهتدى البعض الآخر إلى جانب الضعف الذاتي لعلماء اليوم في تفسير أسباب هذا التدهور. يشير الباحث الطوزي إلى جانب من هذه القضية حينما يتحدث عن مثال عبد الله كنون، الذي اعتبره من بين الفقهاء الذين ينتمون إلى «فصيلة من العلماء في تناقص مستمر»، مرجعا سبب ذلك إلى أسباب ذاتية أكثر مما هي سياسية: «إذ لم تظهر على الساحة وجوه جديدة بإمكانها تعويض علماء رحلوا أمثال المكي الناصري والرحالي الفاروقي». يتعلق الأمر

37 إرنست غيلنر. مجتمع مسلم. ت : أبو بكر أحمد باقادر. مراجعة رضوان السيد. ص 385، دار المدى. 2004م.

38 عبد الله العروي : خواطر الصباح، يوميات. (1967 1973)، ص 108.

فضلا عن غياب المبادرة والإيجابية بتراجع ملكة الاجتهاد عند علماء اليوم، حيث يغلب على أدائهم الاسترجاع لا الدراية. فهم حفاظ لا مستنبطين. أما من خرج منهم من تحت جبة الحركات الإسلامية فهم في الأصل أهل تراخي في اشتراطهم ملكة الاجتهاد على شيوخهم، بعد أن تمكنت منهم ثقافة الإخوان المسلمين وسلالاتها القاضية منذ النشأة بتأثير الأكثر ولائاً للجماعة لا الأكثر خبروية وفقاهة بالضرورة. بناء عليه، يتحدث صاحب الفريضة الغائبة، عبد السلام فرج قائلا: «يستطيعون أن يخرجوا من أنفسهم القيادة، وإذا كان في القيادة شيء من القصور، فما من شيء إلا ويمكن اكتسابه».³⁹ لعل هذا ما لفت أنظار بعض الباحثين في الظاهرة الإسلامية المعاصرة، حينما رأوا فيها تيارات حديثة أو ما بعد حديثة لا صلة لها بالنزعة التقليدية كما رام ذلك دانيال بايبس⁴⁰؛ فالأمر يعود إلى مسألة شديدة التعقيد، ترجع في إحدى أسبابها إلى هذا الفراغ الناجم عن غياب علماء يرشدون الحركة الإسلامية في كثير من التجارب مما جعلها فريسة لفوضى الإفتاء وتنطع المواقف الدينية. ومن ثمة وجدنا أن على رأس تلك الجماعات مرشدين روحيين هم في الأصل مهندسون أو أطباء أو ما شابه ذلك. وأفة الحركة الإسلامية تكمن هاهنا في طبيعة القيادة والمرشدين، إذ يشهد تاريخ الحركة الإسلامية نفسه أن أكثر آراء التطرف خرجت من معطف المهندسين والأطباء والتقنيين في الحركة الإسلامية أكثر مما خرجت من جبة علمائها.

هذا الفراغ هو ما دفع السلطات يومئذ إلى استقدام شخصيات من خارج حلقة العلماء التقليديين⁴¹. وهذا يحيلنا إلى ملاحظة إيكلمان نفسه عن وضعية العلماء الذين وإن حافظوا على مكانتهم المحترمة داخل المجتمع إلا أن عددهم ما فتئ يتضاءل «كما أن آليات إعادة إنتاجهم توقفت»⁴². ويكفي مؤشرا على بدأ

39 أنظر : د. محمد ضريف : الإسلاميون المغاربة، ص 49. منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي : ط 1999 دار النجاح الجديدة.

40 إدريس هاني : العرب والغرب : أية علاقة، أي رهان، ص 196، ط 1 1998. توزيع دار الطليعة بيروت.

41 محمد الطوزي : الملكية والإسلام السياسي في المغرب، ت: محمد حاتمي خالد شكراري، ص 114 115 ط مارس 2001 مطبعة النجاح الجديد / نشر الفنك.

42 ديل ف، إيكلمان : المعرفة والسلطة في المغرب، صورة من حياة مثقف من البداية في القرن العشرين، ص 245، ت: محمد أعفيف ومصطفى الوجاني، دار النشر ملابطا /طنجة (بلا تاريخ).

التدهور التدريجي في الجسم العلماني المغربي شيوع الفهارس والتراجم التي اهتمت بالنبوغ المغربي وأعيان المغرب وعلمائه والتأليف وما شابه، ونظيف إلى ذلك أن الأمر نفسه لم يقف عند مجرد الاستعانة بغير العلماء في تدبير هذا الحقل فحسب، بل كان أيضا سببا في الاستعانة برجال دين أجنب، بعضهم من قيادات الحركة الإسلامية في تأطير المشهد الديني ومؤسسات الحقل الروحي. مثلا سيتولى المستشار توفيق محمد الشاوي وهو من أبرز قيادات الرعيل الأول للإخوان المسلمين بمصر أدوارا استشارية في المغرب غداة الاستقلال وبدعوة من الملك محمد الخامس، وبعدها مستشارا لعبد الكريم الخطيب في أول برلمان مغربي⁴³. وحينما تم إنشاء دار الحديث الحسنية عين الملك الحسن الثاني الشيخ فاروق النبهان مديرا لها من 1977 إلى 2000م، هذا الأخير الذي أصبح منذ 1984 أيضا عضوا في أكاديمية المملكة المغربية، كما تم استقطاب كبار العلماء والمفكرين الإسلاميين رشدي فكار مثلا، كما كان بهاء الدين الأميري بمثابة مستشار للملك الراحل؛ وربما في ذلك ما يلفت إلى واقع أن انفتاح الملك الراحل على علماء وكوادر من الحركة الإسلامية بالمشرق (مصر والشام والعراق) فضلا عن كونه جاء في سياق سياسة الاحتواء للتيار الإسلامي في الداخل، إنما يؤكد على أن الحركة الإسلامية حتى ذلك الوقت كانت تفتقر إلى قيادات ومشايخ وفاعلين مستقلين بخبرتهم وتجربتهم. واستمر هذا التقليد وربما جاء في سياق شجع على أن يكون محور جدل في الأوساط الإعلامية حينما استقدم وزير الأوقاف أحمد توفيق المفكر والأكاديمي الأمريكي من أصل إيراني كامبيز كانيما سيري وتوظيفه كمدير للشؤون الأكاديمية بمؤسسة دار «الحديث الحسنية»، قبل أن يغادر إلى واشنطن بعد اندلاع جدل داخل الصحافة بفعل حساسية مفرطة. وعليه، تظل هذه من بين الأسباب الإضافية التي يجب أن لا تخفي عنا الأسباب الموضوعية الرئيسية. فإذا نظرنا إلى الأمور في سياقها العام سندرك لا محالة أن ثمة ثلاثة شروط موضوعية قلما عني بها، بينما تصلح إطارا لمعالجة وتشخيص التحول في أداء العلماء وتدهور وضعيتهم:

43 انظر. توفيق محمد الشاوي : نصف قرن من العمل الإسلامي (1945 1995) ط 1 1998 دار الشروق القاهرة.

- التحولات التي أصابت البنية التربوية المغربية
- التحولات التي أصابت البنية السوسيو ثقافية المغربية
- التحولات التي أصابت الفكرة النهضة والإصلاحية عموما

التحولات التربوية

حتى عهد الحماية، احتفظ المغرب ببعض عناصر الممانعة ضد الإصلاحات الموجهة لقطاع التربية التقليدي لجامعتي القرويين بفاس وبن يوسف بمراكش، نظرا لما كانت تتمتع بهما هذين المؤسساتين من ريادة في مجال قيادة العمل الوطني. وقد أدى فشل الإصلاحات التي نهضت بها الحماية وحتى بعض مشايخ القرويين المصلحين إلى تعزيز دور القرويين وما يلزم عن ذلك من تمكين العلماء من لعب أدوار بارزة في المجتمع أو داخل الدولة من دون إقرار أي إصلاحات جذرية، الإصلاحات التي عرفت طريقها إلى هذه المؤسسة في مرحلة الاستقلال بعد أن كانت حرما محرما على الإدارة الاستعمارية. وقد بدأ تراجع دور العلماء التدريجي مع جملة الإصلاحات التي قام بها المغرب عشية الاستقلال وتشكل النخب الحديثة وبروز نمط جديد من الإنتلجونسيا المغربية التي زاحمت العلماء في حقل التأثير المعنوي والنشاط العقلي، وهو ما أدى إلى تراجع تدريجية أخرى كلما اتسعت مخرجات النظام التربوي الحديث. كان تراجع دور القرويين واندماجها في النظام التربوي الحديث مؤشرا على تراجع موقعية العلماء أمام بروز فواعل جديدة. وعلى الرغم من أن الدولة سعت في أوقات لاحقة لضخ بعض الروح في الجسم العلمائي المغربي، إلا أن الأمر لم يحقق الغاية المتوخاة؛ إن الشرط الموضوعي لم يعد قادرا على إنتاج عالم يصل يوم المغرب بأمره.

التحولات السوسيو-ثقافية

مهما قيل عن موقعية العلماء ورمزيتهم في الحقل السوسيو ثقافي التقليدي المغربي وهو ما كشفت عنه أكثر المحاولات الأنثروبولوجية والميدانية التي ترصدت فيها الأبحاث والدراسات الاجتماعية عينات من العلماء في المداشر والقرى والأرياف بعيدا عن سلطة المجمع العلمي الفاسي أو المراكشي أو ما

يتعلق بالحواضر الكبرى عموماً، فإن المسألة في الأصل تتعلق بالرمزية التي منحها الإسلام للعلماء ومكانتهم ودورهم وما ترسخ في الوجدان المسلم من تلك المكانة التي شكلت مصدر السلطة الرمزية للعلماء. قبل أن يصار إلى ما أضافته التجربة التاريخية والاجتماعية لهذه المكانة وتلك الأدوار. ينهض الموقع الرمزي للعلماء في الإسلام على ذلك السيل الكبير من التعاليم الحاثّة على تمجيد العلم وهجاء الجهل وإكرام العلماء ومنحهم مكانة تعادل مكانة أنبياء بني إسرائيل. وقد تكرست مكانة العلماء في الإسلام التاريخي حتى مع وجود صراع تاريخي كان العلماء قد تعرضوا فيه إلى ضروب من المحن يحفظ لنا التاريخ العام وجهها فقط من وجوهها في مثال ما عرف عند العامة بمحنة مالك بن أنس أو محنة ابن حنبل أو محنة ابن رشد. ظلت محنة العلماء في التاريخ الإسلامي عبارة عن محنة أشخاص علماء معينين وليس محنة كل العلماء. دائماً كان هناك علماء ساهموا في الإفتاء ضد زملائهم وعاشوا على سياسة التخنقات. إنها معارك العلماء وتحالف العلماء مع السلطة. شهد التاريخ الإسلامي ظاهرة ما يعرف بـ«علماء السلطة». على أن وجود هذه الظاهرة في عموم المجتمعات الإسلامية وليس في المغرب فحسب لا يخفي ما للعلماء من سلطة، «حتى لو كانوا رهينة اعتبارات عديدة»⁴⁴. دائماً كان هناك علماء يوالون السلطة في كل التاريخ والمجتمعات الإسلامية، إن لم يوالوا هذه والنوا تلك؛ وهي حكاية تقلبات الدول في تاريخ الإسلام. إلا أنها مكانة مشروطة عرفاً، إذ يعرف فيها كل من الطرفين حدوده. وتبدأ المشكلة حينما تخترق تلك الحدود. هناك علماء مرضي عنهم وآخرون مهمشون ومنبوذون ومراقبون، لأسباب عادة ما تتعلق بسوء تقدير الموقف. بدأ الإسلام التاريخي يتطور باتجاه فرض صيغ زمنية تؤطر أدوار العلماء داخل الدولة. يتناسب هذا الدور بمستوى قسوة ونفوذ الدولة وتطورها. أي أن الحاجة إلى الضبط الديني وبالتالي ضبط العلماء من منطلق أن لا يضبط للدين إلا بضبط القيميين عليه والفاعلين في حقله والمنتجين لخطابه، جرت طردياً مع نمو الدولة واستقواء مركزيتها. إن تاريخ الضبط الديني والتأطيري للعلماء هو تاريخ الدولة نفسها. شهد العالم الإسلامي أولى معالم ذلك الضبط من خلال حادثة حرق المصاحف ومحاولة

توحيد المجتمع على قراءة واحدة. وحدث أيضا حينما منع تدوين وتداول الرواية ومنع الاجتهاد وحصر المذاهب الإسلامية في أربعة فقط⁴⁵.

وقد أضافت تجارب المجال السوسيو- ثقافي الذي يتحرك فيه العلماء، الكثير من هذه المكانة والأهمية، حدّات من غير الممكن وجود مجمع بشري إن في المدن أو القرى والأرياف لا يتمحور حول نشاط عالم وولي متعهد بنشاط تعليمي أو زاوية وطريقة. وقد اهتدى إيكلمان كما اهتدى غيره من رواد السوسيوولوجيا الذين اهتموا بالمجال المغربي إلى أسلوب دراسة سير وبيوغرافيا العلماء وأحوالهم كوسيلة للتعرف أكثر على مظاهر المغرب الاجتماعية والسياسية التي عادة ما يخفيها تعقد تركيبة المجتمع المغربي⁴⁶. وأيّا كانت مصداقية هذا الاختيار المنهجي شديد الميل للانترولوجيا، أي المنحى الذي يعقد بساطة الظاهرة ليحيطه بالغموض التأويلي أو يبسط محتواها لكي يجري عليه أحكام المثل والممثل برسم الانقسامية؛ التعقيد والتبسيط هنا وظيفيان إجرائيان ومن هنا نفهم الوقفات الاعتراضية لا يكلمان ضد العروى النافر من النزعة الانترولوجية والانقسامية التعميمية التي سقط فيها كثير من دارسي المغرب فإنها لم تكن سوى تقليدا دشنه من هم أطول باعا وأكثر رسوخا في السوسيوولوجيا وتاريخ المغرب منذ أقدم جاك بيرك بتخصيص عمل، غدا كلاسيكيا ونموذجيا أيضا، عن الحاج الحسن اليوسي. وهو ما كان حاضرا في بال إيكلمان نفسه حينما أقدم بإصرار على دراسة عالم في القرية هو الحاج عبد الرحمن المنصوري لا تعاليم ومتون علماء فاس. المقارنة التي تحضر باستمرار حينما يقول على سبيل المثال: «نعتقد أن عقد مقارنة هنا مع العالم المغربي الحسن اليوسي الذي عاش في القرن السابع عشر الذي ولد هو أيضا في وسط قروري، تصلح لاستجلاء صورة الصدمة التي عاشها عبد الرحمن في طفولته»⁴⁷. رفض العروى هذه الطريقة الغالبة تحديدا على الباحثين الانجلوساكسونيين بخلاف الفرنسيين حيث عزأها إلى اشتغال هؤلاء في محيط المجال السني المالكي بخلاف الانجلوساكسونيين

45 إدريس هاني : محنة التراث الآخر : فصل أصول التشريع من 323 إلى 412. الغدير للدراسات والنشر، ط1، 1998م، بيروت.

46 ديل ف، إيكلمان : المعرفة والسلطة في المغرب، ص 23.

47 المصدر نفسه، ص 79.

الذين تعرّفوا على تجارب في مجالات مثل تركيا وإيران ربما يلعب فيه العلماء دوراً أكبر مما يلعبونه في المغرب. وهي مسألة تقتضي شيئاً من التأمل، إلا أن العروى نفسه لم ينف أهمية وموقعية العالم وقوة كلمته في المجال المغربي الذي يعتبر التكوين الفقهي فيه شديد الوفاء للقواعد نفسها للقرون الإسلامية الأولى⁴⁸. إن مغرب الأمس هو مغرب سوسيوي ثقافي متشابه مهما لعبت به التمزقات ومظاهر السببية والخصوصيات المناطقية. إن بنيته التقليدية تلتقي عند هذا المشترك الذي يتيح للعلماء موقعية أساسية في الحياة الروحية والدينية كما تخولهم أدواراً في اليومي الاجتماعي وكذا في الإدارة السياسية عند الاقتضاء، فهم القضاة والشيوخ والعلماء والحدود والسفراء والوزراء. ولا شك أن تحولات كبيرة جرفت هذه البنى فجعلت الاجتماع متنوع النزوع مختلف التوجهات والأنماط الثقافية فضلاً عن واقع تعدد السُّلطة وتداخلها وتداخلها أيضاً، الذي أتى بها واقع الدولة الحديثة. اليوم لم يعد العالم هو الذي يملك التأثير الأوحده في مجتمع يتحرك رغماً عنه باتجاه الحداثة والتحديث. ولم يعد التقسيم التقليدي للسياسة يتيح للعالم احتكار سلطة تدبير العقل فضلاً عن احتكار العنف الرمزي برمته؛ فهناك نظراً لتقاطع الأدوار وتوزيعها وانقسام الوظائف والتخصصات وتعدد مصادر التأثير ومرجعياته، يوجد الفاعل الإندوجوني والتكنوقراطي الثقافي والسياسي والاجتماعي. هناك تأثير المؤسسات والمجتمع المدني ولو في فعاليتها الأدنى. كانت تلك هي الصورة التي ألهمت العروى في الأيديولوجيا العربية المعاصرة أن يضعنا أمام هذه الأصناف الثلاثة من رواد دعوة الإصلاح الشيخ والسياسي والتكنوقراط. لسنا اليوم أمام «عالم» وحده متكفل بتدبير المنقول والمعقول، بل ثمة إلى جانبه داعية الليبرالية وداعية التقنية؛ على أن رؤية الشيخ سرعان ما بدأت تفقد تأثيرها تدريجياً كما تفقد جاذبيتها، وإن ظلت منتشرة بين جماعات عادة ما توصف بالتقليدية عند البعض أو المتخلفة عند البعض الآخر⁴⁹. إن أهمية هذا التصنيف أيّاً كان منحاؤه، تضعنا أمام واقع تعدد الفواعل في مغرب اليوم

48 - LES ORIGINE SOCIAL ET CULTURELLES DU NATIONALISME MAROCAIN (-1830 1912) : P 3. 98EME EDITION 2009 CENTRE CULTUREL ARABE - CASABLANCA.

49 عبد الله العروى : الأيديولوجيا العربية المعاصرة، ص 42، ط 2، 1999 المركز الثقافي العربي. البيضاء/بيروت.

كما في أي مجتمع عربي آخر، مع حفظ خصوصية المغرب، لأن طريقة تدبيره للحقل الديني تتمتع ببعض الخصوصيات. أي إننا نعتقد أن الخصوصية هنا ليست خاصة أنطولوجية بل هي بكل بساطة، خاصة التجربة المغربية وطريقة إدارتها لهذا الشأن عبر مراكز من الفعل والضبط والتكريس والترسيخ والتنميط. يضاف إلى ذلك أن الأدوار المنوطة بهم بدت لا تخرج عن إطار الدور التربوي في مؤسسة التعليم أو الأدوار التي تمنحها الوزارة الوصية. لم يعد العلماء شركاء في إدارة الدولة أو مؤثرين مركزيين فيها. بل هم في الغالب ما عدا القلة المنتقاة في المناصب الكبرى داخل الوزارة الوصية موظفون في أسلاك التعليم والأوقاف، يجري عليهم ما يجري على سائر الأطر بمختلف المستويات طبقا لذات الحظوظ ومقتضيات الوظيفة العمومية. والمحظوظون منهم مكلفون بوظائف، ومسئولون أمام الوزارة الوصية ومؤسساتها.

التحولات في الفكرة النهضوية

والذي أضيفه إلى جملة العوامل التي جعلت العلماء المغاربة يغرقون في وظيفتهم الدينية بعيدا عن كل اهتمام آخر، هو تراجع الفكرة النهضوية التي كانت تتأجج نارها مشرقا وتحديدا في مصر. هذا التراجع ليس مغربا خاصا بل هو شأن معظم العالم العربي. نجد أن الفكرة النهضوية تراجعت وخلفت وضعا استدعى الرجوع إلى وضعية الخمول والاستقالة. تتعلق المسألة بوضعية العالم الإسلامي جميعه. مات السيد جمال الدين الأفغاني رمز الإصلاح في المجال العربي. ومهما حاولنا أن نتحدث بالجملة عن أعلام الإصلاح العربي فلا ينبغي أن يحجب عنا ذلك كما يحدث في العادة مع دارسيهم التفاوت الحاصل بين هؤلاء جميعا في النظرة الكلية للإصلاح وكيفية تدبير الفكرة النهضوية. ولم أجد حقيقة من اهتدى إلى هذه الحقيقة أكثر من عبد الله العروي الذي ميز الأفغاني عن غيره لأسباب تتعلق بالبيئة التي قدم منها وللمنظور الذي يتمتع به. ففي نظر العروي أنه شخصية تشكلت ضمن المجال الهندي الإيراني الذي سبق العالم العربي إلى تجارب الحداثة والتحديث. وهو في نهاية المطاف لا يصنف عرويا ضمن الفاعل/الشيخ كما هو الشأن في تقطيعه الثلاثي الأصناف، بل إنه يستدمج كافة هذه الأصناف. إن عبد الله العروي كان قد قدم ثلاث أمثلة عن الأصناف المذكورة؛ محمد عبده، الشيخ، ولطفي السيد، السياسي

وسلامة موسى، داعية التقنية. وبينما بدت الخصومة بين الأصناف الثلاثة على أشدها، فإنها استدمجت عند الأفغاني الذي تعلم منه الثلاثة جميعا وكل منهم أخذ عنه دعوته. فلا « شك أن دعوة الأفغاني تتضمن كل الدعوات التي تلتها، دعوة الشيخ ودعوة الديمقراطية الليبرالي ودعوة العالم المهندس، لكن كبذرة فقط»⁵⁰.

والحق، ما أن غادر السيد جمال الدين العالم العربي حتى تمايزت الأصناف وتفاحش بينها التناقض واستقل كل داعية بدعوتها. لقد غاب من صهر كل هذه الدعوات، وبات الصدام بين داعية الليبرالية وداعية الدين وداعية التقنية أمرا لا فكاك منه. ومن هنا لا أرى وجهها للرأي الذي اعتبر أن أمثال محمد عبده هم من أرسوا ذلك التوازن، بل هم محطة من محطات تفاحش التناقض بين الدعاة الثلاثة. ومع رحيل ملهم نهضة الشرق، تراجعت قوة الفكرة النهضوية التي بدأت تعاني من كثير من النكوص حتى داخل المجموعة التي كانت تتحلق حوله وضمن نموذج الشيخ نفسه. فالحركة الإسلامية كوريث شرعي لتراث الجامعة الإسلامية لم يأخذ نسختها من السيد جمال الدين الأفغاني بل استلمها من رشيد رضا في نهايات تجربته التي تميزت بجملة من التراجعات عن الفكرة النهضوية، تراجع تدريجي بدأ في حياة محمد عبده واستمر مع رشيد رضا حيث انفتح في نهاية تجربته على الحركة السلفية الوهابية ومن ثم سرعان ما ارتبط بها ارتباطا عضويا. واليوم نواجه هذا التراجع في الفكرة النهضوية عند العلماء لصالح أفكار تبسيطة وقضايا جزئية تتعلق بالشأن الروحي اليومي كما يتجلى في أنماط الفتوى التي تنتج يوميا بحصيلة تفوق الخيال. إن وضع الحركة الإسلامية في بلادنا تحديدا لا يعيش فترة تراجع عن الفكرة النهضوية كما عند رواد النهضة والإصلاح في نهاية القرن التاسع عشر فحسب بل هي في حالة انكفاء وتدهور حتى إزاء مؤسسي الحركة الإسلامية الأوائل، لأنها حركات لم تعد تملك أن تقدم رموزا تحاكي تلك الرموز. يبدأ الارتداد من المودودي والبنا وسيد قطب إلى الزرقاوي وابن لادن وأضرابهما. ولم تقدم الحركة الإسلامية في المغرب حتى اليوم رمزا حقيقيا تضاهي به التجربة المصرية؛ وكل من لدينا كانوا يتعلمون على فكر هؤلاء ولم يوجد

من ينظر إلى هذه الحركة خارج هذا التأثير. فالحركة الإسلامية في المغرب ارتبطت تربويا بما شكل كليشيهات ثقافية للجيل الحركي المؤسس من خلال ما غدا كلاسيكيات تربوية مثل رسائل حسن البناء، وحياتي لزوينب الغزالي، ومعاليم في الطريق لسيد قطب، وجاهلية القرن العشرين لمحمد قطب، وجند الله ثقافة وأخلاقا والتربية الروحية وسائر أعمال سعيد حوى، وليس على كتب مثل مظاهر يقظة المغرب الحديث للمنونسي أو النقد الذاتي والحركات الاستقلالية لعلال الفاسي أو غيرها من كتابات الشأن الإسلامي التي كتبها جيل النبوغ المغربي. ففي الجيل العلماني السابق حضرت الفكرة النهضوية بقوة. ولو قيست كل أعمال ذلك الجيل بما نجده عند جيل الحركة الإسلامية المغربية اليوم لوجدنا ثمة نكسة حقيقية. والبليوغرافيا العلمانية للأمس تفرق كل المجالات بتنظيرات لا يرقى إليها نظير في ما أنتج مشرقا. قدم الحجوي عملا في الإصلاح الديني والفقه: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، لم يوجد له نظير في كل ما قدم في هذا المجال بالجملة، كما قدم الكتاني عملا في التراتيب الإدارية لم يوجد له ما يضارعه في صناعته، ونظائر هذه الكلاسيكيات كثيرة في تاريخ النبوغ العلماني المغربي⁵¹.

كان للحركة الوطنية رجالها وشيوخها الذين ساهموا في استنهاض الحس الوطني إلى أبعد الحدود. هذا لا ينسينا أدوارا أخرى لعلماء مغاربة هادنوا الحماية وأرادوا أن ينهضوا برسالة التحديث والنهضة من داخل هذا الواقع المزري وحماية للجسم العلماني من أن يواجه بالاستئصال، وهو ما حدث بالفعل في نهاية الأمر واضطر الكثير من علماء المغرب وفي طليعتهم الحجوي إلى تحرير خطاب إصلاحي يمس كل القطاعات ويتحرك في كل الاتجاهات لا يهمل صغريات الأمور ولا تستغرقه فقط كبرياتها: بدءا من النظام التربوي إلى أوضاع المرأة والجيش. كان الحجوي رجل إصلاح بامتياز. وقد أعجب بمصلحي الجامعة الإسلامية كالأفغاني ومحمد عبده أكثر من أن يعجب بها

51 نسجل هنا أنّ تناولي لهذا الموضوع منذ سنوات في تصريحات أو لقاءات حول الحركة الإسلامية كانت له ثماره. فلقد لاحظنا بعضا من التطور في مراجعة بعض من مواقفها، ولكن دون وجود اعتراف. بل هناك من يحاول أن يسجل موقفا تاريخيا بأثر رجعي على مدى اهتمامهم بهذا الموروث الإصلاحي المغربي ولكن عبثا. فحتى الآن لا زالت المحاولات خجولة وغير حاسمة وذات طابع بولميكى..

فقههاء الحركة الوطنية من أمثال علال الفاسي، ويحكي لنا الفكر السامي عن حالة هذا التعلق والإعجاب والحرص على تميم رسالة الإصلاح مما يؤكد لـدي من دون شك أن الحنجوي يتنزل في المغرب منزلة رفاعة الطهطاوي في المشرق العربي، وليس غريبا أن يقتفي الأثر نفسه وقد قدم لنا في الرحلة الأوربية ما لا يقل إثارة عن الطهطاوي في «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» ويسلك مسلكه شبرا بشبر⁵².

ومنذ الوهلة الأولى نستطيع الحديث عن أسباب هذا التراجع في الحصيلة النوعية؛ إنه تحول في طبيعة الفاعل الاجتماعي والرمزي للعلماء أنفسهم. فمغرب اليوم هو مغرب المجتمع المفتوح على التغيير حتى لو ظلت بنيته تنافق منطق التاريخ، هناك سوء تفاهم كبير بين ما يفكر فيه المقاربة وبين ما تقودهم إليه «السرنة» الجماعية، فأدوار العلماء ارتبطت تاريخيا بموقعيتهم داخل حقل الرمزي في اجتماع يفي لهم بطراوة ذلك الرمزي واستعداده لمزيد من التدفق، وحينما تتآكل أصالة الرمزي ويعوض بصناعته بدل تدفقه الطبيعي والتاريخي، يصبح الوضع في غاية التعقيد. في مغرب اليوم لا توجد مكانة للعلماء تشبه مكانتهم بالأمس وإن احتفظوا بوظائفهم ذاتها الأكثر خضوعا وانضباطا. وتبدو رمزياتهم اليوم مستعارة وتحت الطلب، لأن النمط العلماني الذي لا يزال يملك بعضا من أصالة ذلك الرمزي لم يعد يوجد بين الناس. مقتضى التوازن يتطلب تصرفا في الرمزي نفسه، وأمام هذه الوضعية شديدة التعقيد يبدو أن العلماء وجدوا أنفسهم في حاجة إلى استكمال سلطة الرمزي خارج تكوينهم الذاتي وانخرطوا في المنطق الوظيفي للعلماء في نسق يأخذ بالحسبان كل استشكالات العلمانية ورقابته دون أن يمكن لها في الأرض، ما يجري على العلمانية يجري على الدين نفسه، لكن كيف أمكنهما التعايش في اللاوعي أو اللامفكر فيه الجماعي دون مؤسسة العلاقة؟ إن الدور الذي حدد للعلماء المغرب هو دور علماني في جوهره لكنه مختلف في خصوصيته التعبيرية. قدر الحقل الديني في المغرب أن لا يفي للثيوقراطية ولا لللائكية كاملتين، التواسط هنا من مكر الرمزي لا من مكر التاريخ. لكن لنا أن نتساءل:

52 انظر: إدريس هاني: أدب الرحلة وأزمة النهضة: الرحلة من منظور التجربة المغربية، مجلة الكلمة، العدد (64) السنة السادسة عشرة، صيف 2009م - 1430هـ.

من الذي انحرف بمسار الفكرة النهضة من إطارها الذي أنشئه جيل النبوغ المغربي؟

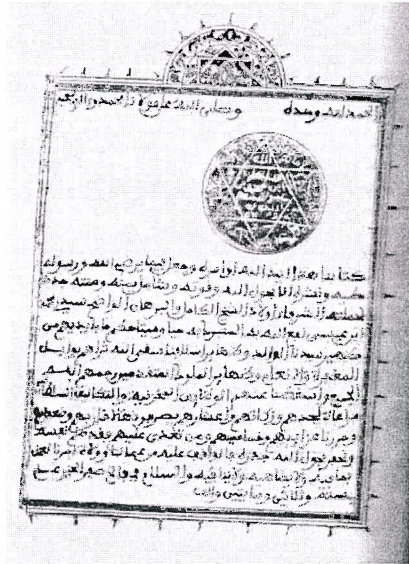
من السلفية الوطنية إلى السلفية الشعبوية أو من ثقافة الإصلاح إلى ثقافة التكفير

برزت السلفية الوطنية المغربية عبر أشواط ومراحل حتى قبل أن تظهر في صورتها الوهابية بالحجاز. كان لبعض شيوخ المغاربة لقاءات مباشرة أو بالمكاتبة مع شيخ السلفية بالشام، ابن تيمية. يقدم المنوني خمسة من المغاربة ممن رويوا عن ابن تيمية، ومنهم اثنان لازما ابن تيمية كثيرا، وهم أبو القاسم التجيبي وصاحب سبته المعروف بأبي طالب العزفي وعبد المهيمن بن محمد السيتي وعبد الله بن ابراهيم الزموري ومحمد بن أحمد بن ابراهيم الأنصاري⁵³. وإذا كانت تلك هي ملامح التواصل الأولى مع هذا الفكر، فإن أولى قنوات الاتصال العضوي مع الحركة الوهابية ستكون مع أبي شعيب الدكالي وابن العربي العلوي وبعض من تلامذتهما. غير أن اللافت للنظر أن هذه المواقف لم تكن تحمل روح الإقصاء نفسه الذي نهضت به الوهابية المعاصرة. فمهما قيل عن السلطان سليمان فإن الأمر يتعلق بتأثر في مجمل دعوى دعت إلى إنكار الخرافة والبدع وقد كانت تلك وسيلته لمواجهة الطرق والزوايا التي خلقت متاعب كثيرة للدولة. وقد سعى السلطان إلى تكذيب كل ما كان يأتي من المشرق من إشاعات ضد الحركة الوهابية الناشئة، وقد بحث لهذا الغرض بابنه مولاي ابراهيم إلى الحج ولقائه بسعود بن عبد العزيز⁵⁴. وقد استند رشيد رضا نفسه إلى هذا اللقاء التاريخي ونقل في دفاعه عن الوهابية عبر صفحات المنار ذلك النقاش الذي دار بين الجانبين وكيف كان سعود بن عبد العزيز يرد تلك الافتراءات. وأيا كان الأمر، فالمقام ليس مناسبا للتوسع في محتوى تلك الجوابات، لأنها لم تكن تقدم صورة كافية عن محتوى هذه الدعوة قبل أن تصدم العالم الإسلامي الحديث بمواقفها التكفيرية والمتشددة، بتعبير آخر كانت جوابات متخمة بالتقية. وحينئذ نستطيع أن ندرك، لم كان للسلطان

53 محمد المنوني. ورقات عن حضارة المرينيين، ص 404.

54 محمد الفلاح العلوي : جامع القرويين والفكر السلفي (1873 1914)، ص 17، منشورات مجلة أمل للتاريخ والثقافة والمجتمع / مطبعة النجاح الجديدة البيضاء 1994م.

سليمان الفضل في ظهور التيجانية التي ناهضها أكثر من واحد من شيوخ السلفية الوطنية بمن فيهم علال الفاسي، فقد دعا السلطان سليمان السيد أحمد التيجاني وقربه وساعده على بناء زاوية بفاس وطريقة هي اليوم من أكبر خصوم التيار الوهابي مشرقا ومغربا. كما تجدر الإشارة إلى أن المولى سليمان المعروف بميله لدعوى ابن عبد الوهاب كان هو الذي أصدر ظهيرا يستوصي خيرا بأبناء سيدي محمد بن عيسى المعروف بالشيخ الكامل.



وقد حصل اتصال آخر مبكر لعلماء مغاربة مع حركة الإصلاح والجامعة الإسلامية بالمشرق، وكل علماء المغرب الذين تأثروا بالسلفية تأثروا بها إلى جانب دعوى رموز الإصلاح والنهضة، وهذا أمر لا علاقة له بالدعوة الوهابية التي ازدهرت بالحجاز والتي تواطأ معها هذا الرعيل من باب المناصرة، ولعلمهم رأوا فيها ما يوافق وجهتهم واستبقا حيزهم للجمود الديني في مغرب استولى على تدينه الشعبي فكر الزوايا والطرق وأيضا فكر الخرافة والسحر. يكفي مثالان لتتعرف على طبيعة التخريف الذي أثار حفيظة بعض أعلام السلفية الوطنية وزاد في اندفاعهم التدريجي للتخندق ضد من سموهم يومها بالقبوريين.

المثال الأول يورده علال الفاسي عن عبد الحسي الكتاني في الحركات الاستقلالية، إذ يقول: «نذكر منها ما جرى للشيخ الكتاني في قبيلة زمور التي كانت تعتبر إحدى المراكز الكبرى للطريقة الكتانية، جمعت المراقبة أشباع الطريقة القدماء، وقدمت إليهم الكتاني الذي وزع عليهم سبحا جديدة مقابل ضريبة خاصة، ثم افترقوا ونام الشيخ في سرادقه الرسمي محاطا بحرس المراقبة. وبعض أشباعها ولكن ما راعه وقد استيقظ في الصباح إلا وعشرات من الكلاب في أعناقهم السبح وهم ينبحون وكانت تلك آخر حلقة لرحلته هذه التي رجع منها مندحرا مهزوما إلى فاس»⁵⁵.

المثال الثاني يحكيه عبد الله العروي في خاطره الصباحية: «سألني أحمد بناني الذي كان يرأس ديوان الصدر الأعظم سابقا ثم حاجبا لمحمد الخامس ثم سفيرا إلى دمشق (...) قال إنه ذاق الأمرين من أعضاء الأسرة الكتانية عندما كان سفيرا في سوريا. قال له الشيخ يوما: ذهبت إلى الحج ووقفت على رأس قبر الرسول وصرخت: هذا الظالم الشيشكلي هو عدو الله وعدو الدين فلا بد أن تحررنا منه. وبعد وقت قليل جاء رجل وسأل: أين الشيخ الكتاني؟ قلت: هو أنا. قال: إني أقرئك السلام من عند جدك وهو يقول لك: سمعت الطلب لكن للضرورة لا بد من مهلة. قلت: ولا ربع ساعة؟ علق بناني: كنت أسمع للرجل وأتساءل: أيستخف بعقلي أم ماذا؟ قلت (العروي): هذه عادة القوم. راجع سلوة الأنفاس»⁵⁶.

كان في الطرف المقابل أيضا ما يغري الحركة الإصلاحية بالمواجهة، إن أمر الطرق والزوايا هو أيضا مما حاد عن المعقول الديني وأخذته بعض أشكال الابتداع المعطل لنهضة العقول ما سهّل المأمورية على خصومه الوهابيين في المرحلة المتأخرة من ذلك الصراع. وقد كان من أوائل من حمل الدعوة السلفية في المغرب علماء تأثروا بالدعوتين: دعوة ابن عبد الوهاب ودعوة الجامعة الإسلامية التي نادى بها الأفغاني وعبدو ورشيد رضا وأرسلان. ومع أن هذا الرباط لم يحصل في المشرق حصوله في المغرب بين الدعوتين، إلا أن

55 علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص 421.

56 عبد الله العروي: خاطر الصباح. يوميات: (1974-1981م)، ص 56، ط 1 2003 المركز الثقافي العربي. البيضاء بيروت.

ثمة الكثير من الالتباس ظل يلاحق هذا الانتماء الذي زادته هيمنة التبسيطية الوهابية وتراجع الفكرة النهضوية غموضاً. كان في البدء أبو شعيب الدكالي الذي عاش فترة غفي الحجاز مدرسا ومفتيا للحرم المكي قبل أن يعود إلى المغرب ويصبح وزيرا. ولم يكن الظرف مواتيا لكي يوسع من نشاطه حين كان نزيرل مراكز الواقعة يومها لسبب يرجعه بعض الباحثين لتسلط ونفوذ الكلاوي على المدينة بخلاف ما كان له من صيت في فاس⁵⁷. وقد حمل مشعل هذه الدعوة بعده تلميذه محمد بن العربي العلوي (ولد في 1884م بالقصر الجديد بمدغرة) الذي تولى مناصب في الدولة أيضا وقد كان صوفيا تيجانيا قبل أن يتأثر بالدعوة السلفية فينقلب ضد الطريقة. وحينما يحكي عن سبب تحوله من الطريقة إلى السلفية يتحدث عن جملة من الكتب والآراء يمتزج فيها ما هو سلفي تقليدي بما هو إصلاححي في فكر رواد الإصلاح والنهضة. فهو يرجع ذلك إلى ما تركه في نفسه كتاب «الفرق بين أولياء الشيطان وأولياء الرحمن» لابن تيمية وكذا ما بلغه من فكر «المنار والعروة الوثقى» لجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، هذا فضلا عن تأثير أستاذه أبي شعيب الدكالي. وقد كانت له أدوار مشهودة في التصدي للاستعمار ومحاربة الخرافة والتأثر بالنهج السلفي كما حضر دروسه وتأثر بها الكثير من رموز الحركة الوطنية وكذا المستشرق شارل اندري جوليان. سجل له التاريخ المغربي مواقفه التي تجلت في دفاعه عن وثيقة المطالبة بالاستقلال واستقالته من الحكومة احتجاجا على ذلك، كما يسجل له التاريخ الحديث رفضه بيعه « ابن عرفة». لم تكن سلفية علماء المغرب سلفية مغلقة ترفض التحديث وتنشغل بالتبديع فيما هو خارج مسألة السلوك الديني لبعض الطرق الصوفية. كان بن العربي العلوي شيخ الحركة السلفية الوطنية من دعاة الديمقراطية وعضوا في الأمانة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ويدخن «بال مال»⁵⁸.

57 انظر د. عبد الحكيم أبو اللوز : الحركات السلفية في المغرب (1971 2004)، ص 210، ط1 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2009م.

- ويمكن أن نقف على السبب نفسه بالنسبة للمختار السوسي : انظر، محمد الطوزي : الملكية والإسلام السياسي في المغرب، ص 110 111.

58 انظر شهادة الأستاذ إبراهيم كمال، أسبوعية الأيام، العدد 717 22/16 يونيو 2016 المغرب.

والواقع أن تلك العلاقة كانت هي الأخرى محكومة بالكثير من الالتباس، فشيوع الجهل والخرافة والاستكانة لإرادة الأجنبي شكلت عنصر استفزاز للحركة الإصلاحية. وأياً كانت المبالغة، فإن التخلف كان شأنًا يتعلق بالمجتمع كله حرص بعض شيوخ الطريقة على التداعي في الهيمنة الروحية بتسامح مع الخرافة تراكم حتى استفحل. كانت دعوة السلفية الوطنية على حدّتها أيضاً تتداعى هي الأخرى لتقع في محذور التطرف السلفي المتأخر الذي دشّنه تقي الدين الهلالي، ليصبح الأمر يتداعى في شكل سلفية شعبية تكفيرية. أي أن آراء السلفية الإصلاحية لم تعد تتعلق بمؤسسات ونخب بل نزلت إلى الشارع وألبت الكثير من الأميين ضد بعضهم البعض، بدعوى التكفير مما أدخل المجتمع في فوضى. ما الذي يجعل شخصية وطنية ذات مكانة خاصة في تاريخ المغرب الحديث مثل علال الفاسي سليل عائلة استقلت بزوايتها الصوفية، أن يحمل كل هذه الحملة على التصوف المغربي والزوايا والطرق؟ وهل حقاً كانت سلفية علال الفاسي تلتقي مع سلفية الوهابية في الأصول والفروع والرؤية العامة للمجتمع والعالم؟ يحكي لي أحدهم نقلاً عن عبد الوهاب بن منصور مؤرخ المملكة أنه طالما سمع من علال الفاسي حينما يتهمياً لركوب سيارته قوله: «يا للأشافية». وهذا ليس بعيداً، فعبد الله العروي ينقل كلمة، أسرّله بها جاك بيرك: «هل لاحظت بريق عينيه يقصد علال الفاسي لو عاش في القرن الماضي لكان شيخ زاوية»⁵⁹.

دائماً توجد سياقات وظروف لإدراك طبيعة الانتماء والاختيارات، مثل هذا تماماً حدث ذات مرة حينما تبنت الحركة الوطنية دعوى السلفية على طريقتها لكي تجعل منها منطلقاً لمواجهة الخرافة في المجتمع وسياسات الحماية. هل حقاً كان دافع ذلك هو استفزاز بعض شيوخ الطريقة الذين ربطوا مصيرهم بالحماية وهو ما أدى إلى انتصار السلفية الوطنية أم أنّ للأمر شروطاً وجب أن تقرأ خارج الجدل السلفي والصوفي بل يمكن القبض على بعض جوانبها المخفية في تاريخانية العروي المناهضة لهما معاً مثلاً؟ كان علال الفاسي يقصد موقف عبد الحكي الكتاني، حيث تم تفسير ميل السلطان عبد الحفيظ والمولى سليمان

59 عبد الله العروي، خواطر الصباح، يوميات (1967-1973)، ص 102. ط 2 2007 المركز الثقافي العربي / الدار البيضاء

وغيرهما إلى الدعوى السلفية كذريعة لمواجهة نفوذ الكتاني وزاويته. ومع ذلك لم تكن العائلة الكتانية تشكل برمتها مدرسة لمساندة الحماية. إذا كان ذلك هو موقف عبد الحي الكتاني فإن شيوخ كتانيين آخرين كان لهم موقف مختلف تماما وواضح في مناهضة الاحتلال: ألا يكفي مثال محمد إبراهيم بن أحمد بن جعفر الكتاني، ألا يكفي أن نقرأ «نصيحة أهل الإسلام، بما يدفع عنهم داء الكفرة اللئام» لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني.. ألا يكفي «الدواهي المدهية للفرق المحمية» لأبي المواهب جعفر بن إدريس الكتاني، هل كان هؤلاء إلا أهل طريقة أيضا وسلفية في الوقت نفسه. وثمة أعلام مقاربة وقد بدا أن الأصل في أكثرهم أنهم هادنوا الحماية وانخرطوا في وظائفها مثل الحجوي الثعالبي الذي مارس ضربا من الإصلاح من داخل مؤسسة الحماية ولم ينل من طعون هذه السلفية ما ناله الكتاني مع العلم أن رائد السلفية بن العربي العلوي هو نفسه عمل داخل مؤسسة الحماية وكان ربما أقل ميلا للنزعة الإصلاحية النخبوية كما هو شأن الحجوي، بل فضل الموازنة ولغة بخلاف قسوة الحجوي مع الشعبوية، أكثر دماثة⁶⁰. على أن الحجوي وأمثاله كانوا قد تشربوا أيضا من دعوى الإصلاح والسلفية كما يظهر ذلك بوضوح من خلال رسائله وأعماله الإصلاحية وفي مقدمتها كتابه العمدية: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي⁶¹. المسألة كما قلنا إذن تتعلق بشيء من الالتباس. إن النظرة إلى رواد الإصلاح والنهضة من الأفغاني حتى رشيد رضا ليست متجانسة بتعبير فرانسوا بورغا. وقد اهتدى هو الآخر إلى أن السلفية لا تعني في النهاية أكثر من الدين دون إبراز خصائص تميز اتجاهها عن آخر⁶². ولكي نخرج من هذا الالتباس وجب القول أن الأصل في السلفية هو الرجوع إلى الصفاء الديني الأول لحظة التأسيس، بناء على أن «أفضل القرون قرني» كما في الخبر. وقد كانت السلفية بهذا المعنى موقفا مبدئيا مما آلت إليه الأشكال

60 عبد الله العروي : خواطر الصباح يوميات (1967 1973)، ص 127

61 تستوقفك الكثير من الآراء الفقهية والعلمية عموما في هذا العمل الكلاسيكي. وأيا كان الموقف منها فهو لا يحجب قيمة هذا العمل الإجمالية ومساهمته في تجديد الدرس الفقهي. لا سيما وقد ذاع صيت الكتاب المذكور في المعاميع العلمية سواء في القرويين أو جامعة الأزهر وغيرها من معاميع العالم العربي والإسلامي.

62 فرانسوا بورغا، الإسلام السياسي : صوت الجنوب، ص 45 46، ترجمة لورين زكري، مطبعة النجاح، النشر دار العالم الثالث، 1994

التاريخية للدين. وهي نزعة توجد عند كافة الاتجاهات الإسلامية. وقد اهتم الكثير من أعلام الإصلاح بدعوة ابن عبد الوهاب ليس لأنها الأصل في السلفية بل لأنهم رأوا فيها ما يعزز تلك الدعوى. والحق يقال، إن اهتمام بعض رجالات الإصلاح ودفاعهم عن الوهابية في بداية الأمر راجع إلى أنها لم تكن سوى موجة محصورة في مجال معين وتقودها شرذمة أقلية، وحتى محمد رشيد رضا وغيره ممن سعى إلى الدفاع عنها وتبرير مقولاتها اعتمد كما ذكرنا على شواهد سطحية وأقوال غير كافية لعبت فيها تقية الدعاة الوهابيين دورا في تعزيز هذا الالتباس الذي سينقلب لمجرد أن تغلبت تلك الدعوة وانتشرت وصدر عن أبنائها من الآراء والمواقف ما لا يزال يسهل مداد منكريها.

هذا الفهم هو ما جعل الكثير من دعاة الإصلاحية يعتقدون في سلفية رواد الجامعة الإسلامية. ويعتبر المنوني أن الروافد الأولى للوطنية المغربية تكمن في هذا الرعيل من الكواكبي والسيد جمال الدين الأفغاني، الذي سعى إلى تنقية الدين من الشوائب⁶³. يتعلق الأمر أيضا ببعض المشايخ الذين أقاموا بالشرق وتأثروا بتلك الدعوة شأن الحاج محمد القباچ الفاسي وهو من تلامذة جمال الدين الأفغاني ورفيقا لمحمد عبده وسعيد زغلول. وكذلك الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني الذي كان على اتصال بخير الدين التونسي كما تضمننا «الفتوى الترانسفالية» التي تكشف عنها الرسالة التي بعث بها الشيخ المهدي الوزاني مفتي الديار المغربية إلى الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية بخصوص إباحة طعام أهل الكتاب⁶⁴. وأما السياق الموضوعي الذي برزت فيه السلفية المغربية الوطنية فقد كانت في زمن لم تظهر فيه حقيقة محتوى سلفية ابن عبد الوهاب التي راكمت من الأخطاء وظهر تعصبها بمجرد أن فتح لها المجال لاكتساح العالم العربي والإسلامي. وبعض من خطرهما ظهر في مبتدئ دعوتها. فمقدار التعاطف مع هذه الحركة باختزال رؤيتها في محاولة القبض على نقاء الإسلام الأول ومنهج السلف الصالح هو مما استدرج إليه محمد عبده ورشيد رضا وغيرهما. وهو ما يؤكد أن أحكامهما الأولى ظلت محكومة بالانبهار من هذا الحراك المتوهج من أرض الحجاز ومن بعض رسائل ابن عبد

63 محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج 2، ص 303 305

64 المصدر نفسه، ص 308 309 317

الوهاب التي ضمنها عناوين دعوته التي كانت حقيقة بلفت أنظار الكثير من أعلام الإصلاح في تلك الحقبة. ولم يكن نهج محمد عبده في مقاومة الانجليز إلا بمقدار ما هو موقف الحجوي من الحماية الفرنسية في المغرب. فقد شغل وظائف في دولة الانتداب تماما كما فعل الحجوي الثعالبي إن لم يكن موقف محمد عبده هو الملهم لمواقف الحجوي وأضرابه من الحماية والتوجه نحو الإصلاح التعليمي والتربوي والكف عن الانشغال بالسياسة والثورة. وقد سار على ذلك محمد رشيد رضا وهو تلميذ محمد عبده النجيب ووارث دعوته، وهي دعوى الإصلاح المتأخرة التي قطعت قطيعتها الأولى مع دعوى الأفغاني داعية الجامعة الإسلامية وتصعيد المواجهة ضد الاستعمار. ومثل هذه الرغبة في القبض على النقاء الإسلامي الأول والرجوع إلى منهج السلف لم يقتصر على دعوى دون أخرى، ففي كل مدارس الإسلام رأينا تأثرا بهذه الدعوى في بداية انطلاقها، فعلال الفاسي الذي اعتبر الدعوى السلفية أرضية نهوض المقاومة والتحرير ضد الغازي لم يلتفت إلى أن هذه الدعوى في موطنها الأصلي نشأت تحت رعاية الانتداب البريطاني، وأن شعار التكفير سيطال كبرى القضايا والأهداف والمفاهيم التي شكلت محور الحركة الإصلاحية الوطنية مثل التحرر والديمقراطية والعصرية وما شابه.

كل أعمال ورسائل ومواقف علال الفاسي بدءاً من النقد الذاتي حتى الحركات الاستقلالية ومواقفه من جملة القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية، تناقض محتوى الدعوى السلفية بمعناها الوهابي كما كشفت عنه هذه الأخيرة في مرحلة الذروة. ويكفي هنا أن يدرج علال الفاسي دعوى الوهابية في كبرى عناوين دعوتها مع سلفية جيل النهضة والإصلاح لنذكر أن الأمر يتعلق بالجانب المثير في هذه الدعوة من حيث هي دعوى لمواجهة الخرافة والشعوذة ومظاهر الجمود التي عانت منها الحركة الوطنية يومها وليس أكثر من ذلك، وهو من تأثير محمد ابن العربي العلوي الذي تزامن انفتاحه على ابن تيمية والسلفية وآراء رواد الإصلاح والنهضة في ذات الوقت وذات السياق من استفزاز واقع الضمور الذي كانت عليه الزوايا وبعض خرافات أتباعها. سينعكس هذا الخلط نفسه في فكر علال الفاسي، إذ يتحدث عن «أعلام من المغرب والمشرق» ويتطرق إلى محمد عبده وابن عاشور وشكيب أرسلان والعقاد باعتبارهم رواد الإصلاح والسلفية إلى جانب محمد الخامس وقبل ذلك المولى إدريس

الأول وابن تومرت... ومثل هذا التسامح في التقييم والأحكام شائع عند كتاب السير من المأخوذين بهمّ العمل الوطني وشواغل النهضة، قلما يلتفتون إلى تفاصيل الاعتقاد وكثيراً ما يحرصون على حركية الأفكار وقدرتها على تحقيق الانبعاث. وهذا الذي يفسر أن دعاة الإصلاح والتقدم هم أنفسهم في العالم الإسلامي في طليعة من كتب يهجو طريقة الوهابية والفكر السلفي بعد أن ظهر عواره وتقصيه. وقد زواج علال الفاسي بين مطلب السلفية والنضال القومي وهما مما لا يستساغ في السلفية المعاصرة التي ناهضت دعوى القومية في شخص عبد الناصر الذي ارتبط به العمل الوطني خلال سنوات العمل الوطني ومن خلال مكتب القاهرة. ويبرز هذا الموقف جلياً حينما قام ناصر بإعدام سيد قطب. حيث نماء علال الفاسي وراثه بقصيدة «إعدام الشهيد» مطلعها:

في ظلال القرآن دوها مشيت فعليك السلام حيا وميتا

وقد نقل عبد الله العقيلي عن علال الفاسي قوله: «ما كان الله لينصر حرباً يقودها قاتل سيد قطب». وقد عاتب علال الفاسي سيد قطب على ما أورده من نقد لمعاوية في كتابه «العدالة الاجتماعية في الإسلام». كما يعتبر أن تفسيره في الظلال «يرتفع به إلى قمة علماء الإسلام السلفيين، وهو في عمقه وفي ظروف كتابته في السجن مضاه للمصلح الكبير الحافظ ابن تيمية». كما دافع عن فكرته في معالم في الطريق. ومع ذلك اعتبر أنه ليس من شأننا الحكم على أي نظام أو نتعرض لأي رئيس⁶⁵.

كان علال الفاسي سلفياً بكل معنى الكلمة حتى بالمقاييس الوهابية في بعض مفاصل تصوراته الدينية واعتقاده، لكن هذا لم يستغرقه ليمنعه من إضافة خبرته الفكرية التي لو وضعت في ذهن غير سلفي لكان عرضة لكل التهم والتكفير السلفيين. أي سلفية إذن، تلك التي اعتبر علال الفاسي المغرب مهيناً أكثر من أي بلد إسلامي آخر للقبول بها، وهو ما جرى حقاً في نظره، إذ لم تقم ثورة الوهابية حتى كان لها صدى في المغرب⁶⁶؟ يرجع علال الفاسي ذلك إلى

65 علال الفاسي : أعلام من المغرب والمشرق.. ص 229 230 231238، ط 1 2008م، مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء

66 - علال الفاسي : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص 153 ط 6 2003م، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء/المغرب

بساطة هذه الدعوة ووضوحها الذي يوافق سداجسة الصوفية المغربية وحسب الطبيعة القومية. وهذه الدعوى في نظر علال الفاسي لا تقف عند اللقاء الأول بين بعض الشخصيات والأعلام المغاربة مع رموز الدعوة الإصلاحية بدءاً بالأفغاني ومحمد عبده وهو ما يؤكد على أن ثمة فهماً خاصاً للسلفية قرنها برواد الإصلاح من مختلف التوجهات بل يعود الفضل في إذكاء هذه الدعوة إلى ذلك الشيخ المحدث الكبير أبي شبيب الدكالي بعد رجوعه من الحجاز وبدء الدعوة إلى السلفية والتحريض ضد البدع ومظاهر الشرك الشعبي رابطاً نجاح هذه الدعوى بما بدا من خيانة في صفوف الكتانيسين. وإذا كانت تلك في نظر الزعيم الاستقلالي مجرد بداية للدعوة السلفية في بعدها الشعبي فإن الفضل يرجع في إذكائها وتكوين رجالاتها للشيخ محمد بن العربي العلوي، كان هذا الأخير أستاذاً لعالل الفاسي ؛ وفيه يقول هذا الأخير : «إذا قدر لنهضة المغرب أن تكتب يوماً تاريخها المجيد وأيامها الغر وتعرف بمجاهديها الأولين وأبناءها العاملين، فإنها ستجد في الطليعة الأولى شخصية عظيمة (...) هو شيخنا العلامة المصلح المجدد محمد بن العربي العلوي»⁶⁷.

سلفية علال الفاسي سلفية هجينة تتداخل فيها مختلف الأفكار والنوازع التي تلتقي عندها نزعة المقاصد وخطاب العقل ونقاوة الدين، أي إنها هي الملهم للحركة الوطنية في تفكيرها ونزوعها القومي والإصلاحي والديمقراطي⁶⁸، وبالتأكيد هذا لا علاقة له بالسلفية التي نشطت في الحجاز حتى وإن أبدت الحركة الوطنية تعاطفاً معها للأسباب المذكورة. فالسلفية هناك ظلت ضد المشروع القومي وضد الديمقراطية وهما عماد دعوة الحركة الوطنية المغربية يومئذ.

السلفية الشعبوية : حكاية انحطاط دراماتيكي

دخلت السلفية في هذه المرحلة دورة انحطاط خطير كان قد أسس لفكر مناهض لكل أشكال الإصلاح والتجديد كما جبراً أدعياء العلم والأمين. يكفي أن يكونوا من أتباعه فيمنحهم حق الاحتجاج على العلماء المخالفين

67 علال الفاسي : أعلام من المغرب والمشرق . ص 205 206

68 علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص 158

على التصدي للفتوى ومناهضة معتقدات الناس، على خلاف ما كان عليه أمر السلفية الوطنية في نضجها الوطني والمستقل، إذا استحضرنّا حديث علال الفاسي عن أن الفضل يعود إلى ابن العربي العلوي في إذكاء شرارة السلفية وتكوين رجالاتها، فإننا نواجه ما يدعو لكثير من التوقف في تأمل ظاهريتين: السلفية الوطنية والسلفية الشعبوية. لم تكن السلفية الوطنية غير شعبية، بل إن نجاحها كان رهينا بتعريض الشعب على تبنيها طريقا لمقاومة الاستعمار. ولم يتوغل المغاربة في تفاصيل تلك الدعوى سوى ما يبدو من ظاهرها دعوة عامة لمعانقة أصول الإسلام الأولى في بساطتها ومناهضة الاحتلال بوصفه كافرا. وأما النزعة القومية التي حملتها تلك الدعوة مع الحركة الوطنية فليست مما تدفق من النموذج الوهابي الذي كفر سائر الدعوات، بدءا بالقومية وانتهاء بالديمقراطية والحرية التي نادت بها الحركة الوطنية، ولكن حظ سلفية الهلالي أنها شعبية توغل في التبسيط وتعادي النخب وآراءهم المتجددة. كان علال الفاسي تلميذا نجيبا لابن العربي العلوي الذي اعتبره رائد السلفية الوطنية، وكان الهلالي أيضا من تلامذته حتى أنه يعتبره صاحب فضل عليه في إخراجهم من الطريقة التيجانية، وهذه التلمذة لا تحدد مصير التحولات الفكرية والأيدولوجية لتلامذته، فقد كان زعيم الحزب الشيوعي المغربي علي يعته من تلامذته أيضا، كما كان زعيم الاتحاد الاشتراكي عبد الرحيم بوعبيد ممن حضر دروسه. وإذا كان ابن العربي العلوي هو صاحب الفضل في تخريج وتكوين رجالات السلفية كما حكى عنه علال الفاسي، فالمقصود إذن أننا أمام نموذجين يمثلان جيلين من سلفية المغرب كلاهما تابع لمشايخ ابن العربي العلوي: علال الفاسي وتقي الدين الهلالي. شكلت تجربة تقي الدين الهلالي مفصلا أساسيا بين جيلين أدرك هذا الأخير شطرا من كل منهما بوصفه داعية مخضرم. فقد أدرك أواخر جيل النهضة والإصلاح كما كان آخر شيوخ السلفية المغربية الذي خرج من تحت عباءته كل شيوخها الجدد. لقد أنزل الدعوة السلفية من مداركها النهضوية إلى منازلها التكفيرية كما أنزلها من السلوك النخبوي إلى مستوى الشعبوية. لأول مرة في المغرب يُصبح لدعوى السلفية أنصار من داخل الجمهور، ونصبح أمام حالة سلفية طائفية بعد أن انحصرت تلك الدعوة في نخب عالمة قادت العمل الوطني، بينما كانت الحالة الشعبوية مقتصورة على الزوايا والطرق. وكما هو مؤكد في سيرته أنه أدرك من جيل

رواد الإصلاح والجامعة الإسلامية أهم رموزها بدءا بمحمد عبده ورشيد رضا وشكيب أرسلان، لا يتعلق الأمر هنا بإدراك حقيقي، بل بلمعنا وتعاون لم يصّر طويلا.

يبدو أن تقي الدين الهلالي لم يكن قد حقق طموحه وبقي في نفسه الكثير مما كان يمنعه من أن يربط نفسه بعجيل الإصلاح، هذا الإصلاح الذي اكتفى منه بتصحيح الاعتقاد على الطريقة السلفية والدعوة للجهاد ففضل التوجه إلى الحجاز ثم الهند ليتعزز في نفسه ضرب من الفهم الديني شديد الظاهرية والانهمام بانحرافات السلوك العقدي. ولا يخفى أن لقايا تقي الدين الهلالي لهؤلاء لم تكن لقايا أضراب وأنداد، بل لسو تحققنا في فصولها لوجدناها بحثا حثيثا من قبل الطالب الطموح إلى تحقيق أغراض شخصية تستدعي تدخلا للتركية من قبل هؤلاء كما رأينا. وكل ما ورد من أقوال في حقه من قبل هؤلاء الرواد كان الغرض منه طلب التزكية لمواصلة مشواره في تلك البلاد التي كان يقصدها هذا الأخير لغرض الإقامة. ويضاف إلى ذلك أيضا كون لقائه بهؤلاء جاء بعد الذروة التي نتج عنها نكوص في الوعي وتراجع في حدة طلب الإصلاح وتعقد الفكرة النهضوية التي زادها سقوط الخلافة العثمانية بأسا في شخص حاملها والمؤمن عليها: السيد رشيد رضا. كان هذا الأخير هو نفسه قد غير وجهته عن الفكرة النهضوية باتجاه جملة الأفكار التي حملتها الوهابية وانحصرت في مسائل تصحيح الاعتقاد. وفي ذلك كان رشيد رضا قد نهض بمهمة الدفاع عن الحركة الوهابية التي تأثر بها وكتب يدافع عنها في المنار. والأمر نفسه بالنسبة إلى محمد عبده حيث تأكد اللقاء السريع بين تقي الدين الهلالي ومحمد عبده في لحظة ما بعد ذروة الحركة الإصلاحية وبداية تصاغر الاهتمام وتراجع الإصرار عن الفكرة النهضوية. ربما برر تقي الدين الهلالي اقتصره على قضايا محاربة الشرك ونشر التوحيد وعدم تدخله في السياسة منذ بدأ ينشط في شمال المغرب المحتل يومئذ من قبل إسبانيا لأن الاحتلال فرض عليه ذلك وشارطه على ألا يتدخل في الشأن العام، غير أن هذا الانضباط بنهج الوهابية التبشيري استمر معه حتى ما بعد الاستقلال وإلى أن وافته المنية. فالتكفير أصبح نهجا، وحينما هممت بزيارته في أواسط الثمانينيات يوم كان طريق الفراش قبل مماته بسنوات قليلة، سألت أحد الأصدقاء كان توا خارجا من بيته عن أحواله قبل أن أدخل البيت، فوجدته منقبضا ومستاء من جواباته

التي تضمنت تكفيرا لبعض العلماء، وقد أثر في ذلك كثيرا وعدلت عن زيارته قافلا من أمام المنزل. ما يؤكد أن مرحلة تقي الدين الهلالي كانت مرحلة وهابية خالصة وليست امتدادا للسلفية الوطنية كونه استفاد من دعم وحماية رواد هذه السلفية في الاستمرار في دعوته، لكن أجندته كانت مرتبطة بالجهة التي كانت تكفله وتدعمه وتمنحه راتبا شهريا على دعوته وهو أمر لا ينفيه ويكرره في مذكراته، انظر كمثال فقط : الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة، فحينما بدأ نشاطه في تطوان الراححة يومئذ تحت الاحتلال الإسباني قرر أن يكون نشاطه متوجها إلى محاربة الأشعرية والمالكية والدعوة إلى آراء ابن تيمية وابن عبد الوهاب. ويكفي أنه هو نفسه يحدثنا عن التكتيك والحيل التي أتبعها في إدخال هذه الأفكار إلى المغرب. فهو أول من أدخل كتاب «كشف الشبهات» لابن عبد الوهاب. واحتال على ذلك بأن غير اسم هذا الأخير من باب ما اعتبره تدليسا بمصطلح علم الحديث وهو في نظره جائر ومستحسن إذا أريد به الإصلاح. لذا سماه الشيخ محمد عبد الوهاب بن سليمان الدرعي. وذلك ليوهم المتلقي المغربي أن النسبة لدرعة المغربية وليس الدرعية بالحجاز. وإذا لم يكن حسب الهلالي قد فطن إليها غريمه الشيخ أحمد بن الصديق على سعة اطلاعه، فكيف أمكن لعموم المغاربة أن يكشفوا هذا التدليس. حدث الأمر نفسه حينما همّ بطبع «رسالة زيارة القبور» لابن تيمية، فقد سلك منهج التدليس نفسه، فسماه: أحمد عبد الحليم الحراني⁶⁹. شكلت تجربة تقي الدين الهلالي بداية انحطاط في التفكير الديني واهتماماته إزاء الفكرة النهضوية التي شغلت جيل السلفية الوطنية مغربا وجيل الجامعة الإسلامية مشرقا. لقد غابت كل الأفكار الحضارية التي نهضت بها الإصلاحية الدينية، بل والتي سعى إلى مناهضتها انطلاقا من المبدأ الأثير لدى دعاة الوهابية، وتعبير الجامي: العقيدة أولا. حددت أهداف هذه الحركة التي نجح الشيخ الهلالي في تفجيرها في المغرب وصادت جملة من الشروط الموضوعية خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات ليشكل دارقة عقدية للحركة الإسلامية. وقد كان تقي الدين الهلالي هو همزة الوصل بين الوهابية وبين الحركة الإسلامية في نشأتها الأولى، أي لعب دورا بارزا في احتواء شريحة كبيرة منها كما حدث مع غيره في كثير من البلاد

69 انظر : محمد تقي الدين الهلالي : الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة، ص 55 56، ط 1 2007م دار الكتاب والسنة عين شمس القاهرة.

العربية والإسلامية مثل مصر والشام وأفغانستان وما شابه. وقد استفحل الأمر بعد أن أصبح الهلالي يتحرك خارج القطاع الديني المهيكل على الرغم من صداقاته الكثيرة مع علماء المغرب. غير أنه ارتبط وظيفيا بالمؤسسة الدعوية الوهابية في المملكة العربية السعودية التي كان يتلقى منها راتبه الشهري ودعما غير محدود. وقد استفاد من دعم بعضهم له من داخل المؤسسة والوزارة الوصية، وفي طليعة أولئك عبد الله كنون الذي كانت له تدخلات في عدم منعه من ممارسة نشاطه الدعوي بالجامع الكبير بمكناس.

من الهلالية إلى المغراوية

إذا كان تقي الدين الهلالي السلفي المخضرم الذي شكل همزة وصل بين جيل السلفية الوطنية وجيل السلفية التكفيرية التي بذر بذورها حين عودته إلى المغرب، شخصية خبرت أمورا كثيرة واكتسبت تجارب عدة وذكاء خاصا وجولانا مشرقا ومغربا، فإنه قد خلف بعده خلفا أمعن في الانحراف بالسلفية عنوة إلى أن أدخلها في رهان تكفيرى واضح الملامح، والواقع أن التاريخ يلعب لعبته في طريقة التعاطي مع الأشخاص. لقد كان تقي الدين الهلالي وريث حقبة وتجربة مهما مال إلى الوهابية في الحجاز، يحتفظ لنفسه ببعض الخصوصية والعلاقات الواسعة. لكن مع المغراوي نكون أمام لاعب سلفي من طينة مختلفة لم يبن مجدها بكفاءة الهلالي نفسه بل سيعتمد في تكوينه وصلاته بدعم من هذا الأخير قبل أن يكتشفوا أن المغراوي يتخطاهم لكي يبنى له إمبراطوريته الوهابية على أنقاض دعوة الهلالي الذي اضطر أن يحرر رسالة تجريحية في حق المغراوي إلى الشيخ بن باز. إنه صراع وهابي وهابي يحتكم إلى مرجعية سلفية حجازية، ما يؤكد أننا بلغنا مرحلة انحطاط في أداء ودور السلفية، ويظهر المدى الذي سلكته هذه الأخيرة يوم كُفّت أن تكون استمرارا للسلفية الوطنية بطموح روادها ونضج أهدافهم واستقلالهم. شكلت المغراوية لحظة الذروة في الردة عن الفكرة النهضوية التي لم يطلع عليها ولو في الحدود الدنيا حتى في كتابات الحركة الإسلامية. فقد رد من اتهمه بالقبطية نسبة إلى سيد قطب بأنه لم يقرأ لسيد قطب في صغر ولا في كبر إلا ما كان من أمر تفسيره الذي اضطر إلى بيان أخطائه حين تأليف كتابه « المشسرون »⁷⁰.

70 انظر : عبد الحكيم أبو اللوز : الحركات السلفية في المغرب، ص 354

وقد واصل بذلك مشوار الهلالية في بعده العقدي ومواقفه المتعصبة، كما سعت المغراوية إلى أن ترسخ لها نهجا خاصا قريبا أكثر إلى ما يعرف بالجمامية اليوم. لا يتف الأمر في هذه المقايضة على البعد العقدي والفكري فحسب بل يتعدى إلى طبيعة الأدوار والوظيفة، فعلى الرغم من أن تقي الدين الهلالي كان قد أدى دورا بارزا في سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم في تعزيز الدعوى السلفية الضرورية لوجهة العالم الإسلامي ضدا في الانبعاث الذي مثلته الثورة الإيرانية وإشعاعها فضلا عما كانت تقتضيه الحرب الباردة من وجود شرائط حدودية مانعة لتمدد اليسار وهيمنته على العالم العربي والإسلامي والتشجيع على هذا النمط لتعزيز جبهة المجاهدين الأفغان في الحرب ضد الاتحاد السوفيتي، إلا أن شخصية تقي الدين الهلالي وتجربته جعلته غير سائغ لأدوار دقيقة كان المغراوي أكثر تأهيلا للقيام بها. فقد أبدى استعدادا لأن تكون لديه مبادرات وخروقات للقرارات السلفية الجماعية. وهذا الذي يفسر انشغاقه عن جماعته الأولى، وهو نفسه الأمر الذي ألب عليه شيوخ السلفية في الداخل والخارج، تقي الدين الهلالي الذي جرحه لابن باز والمدخلي وغيرهم من الخارج. فحركاته غير المفهومة أكدت على أنه أطوع من باقي شيوخ السلفية للعب أدوار انتهازية أثارت عليه نقمة السلفيين قبل غيرهم. لقد جسدت السلفية المغراوية نموذجا وظيفيا قابلا لاختراق المساحات التي ينأى عنها العلماء الرسميون أولا ينبغي لهم ذلك. ويبدو أن وضع العلماء الرسميين مسانخ بالتبعية لوضعية إمارة المؤمنين، وجب أن لا ينخرطوا في صراعات أيديولوجية داخلية بل هم علماء الأمة، كل الأمة. ولكن مثل هذا لا ينفع في الصراع الأيديولوجي القائم على قدم وساق. وليس إلا أمثال المغراوي قادرين على أن ينفذوا إلى زوارب هذا الحراك، وهو ما يفسر وجود شبكات دور القرآن. تقتصر المقايضة بين نهج المغراوي ونهج الجمامية (نسبة إلى الشيخ الجامي) على ما بين الدعوتين من قواسم مشتركة مثل العقيدة أولا وتكفير التصوف والمتصوفة والأشاعرة؛ أي التجريح في جميع الدعوات ما عدا السلطة. وهذا التشابه لا يخفي موقف المدخلي الذي جرح المغراوي بناء على شهادة تقي

وقد سعى المغراوي ليعيد عنه شبهة التكفير حيث بررها بالغضب لله الذي يجب أن لا يؤاخذ. وقد حاول أن يدفع عن نفسه هجاء المدخلي. لكنه كيف يرد هجاء شيخه الهلالي نفسه الذي فاق هجاء المدخلي.

الدين الهلالي، فمثل هذا التجريح جاري به العمل بين الجامعيين أنفسهم دون أن يعني أن ثمة فوارق في النهج والاعتقاد. لا ينكر تقي الدين الهلالي ما كان ينشره في مجلته «لسان الدين» من مقالات مناهضة للعقيدة الأشعرية التي يدين بها أهل المغرب، على حد وصفه في فصل من كتابه السابق الذكر سماه: عقيدة الأشعرية المخالفة لعقيدة السلف الصالح⁷¹. وقد كانت تلك إلى جانب القضاء على دعوى التصوف والتمذهب المالكي هدفا للمواجهة التي انتدب لها شيخ السلفية الشعبية المغربية. وقد عزز المغراوي هذا النهج وناهض دعوى الأشعرية التي اعتبرها تبعا لأستاذه ولعموم السلفية من أتباع ابن تيمية مذهباً كلابياً وليس أشعرياً. وبموجب هذا التخريج التيمي كفروا كل معتقدات الأشعرية التي يدين بها معظم العالم السني. استمرت دعوة المغراوي المتطرفة لأن الغرض منها أن تواجه جماعة العدل والإحسان، لذا أمكنها نشر شبكاتها في كل زاوية من زوايا المجتمع عبر ما يعرف بدور القرآن. وقد بدا محصول هذا النشاط يواجه استحقاقات مرحلة ما بعد 16 ماي. كانت فرصة سانحة حينما أقدم هذا الأخير على نشر فتواه القاضية بجواز الزواج بينت التسع سنوات. الملفت هنا ليس في غرابة الفتوى التي هي مما جرى عليه الفقه والعرف الإسلاميين حتى في المغرب قبيل مدونة الأسرة، بل الغرابة هنا في أنه أفتى بخلاف ما عليه المدونة والعرف الجديدين، حيث بنت التسع سنوات لا زالت تحتاج إلى التربية والتدريس. وقد ناهضت القوى المعنية هذه الفتوى واعتبرتها تعزيزاً للبيدوفيليا لا سيما بعد أن برّر فتواه بما هو أنكر، حينما قال إن بنت التسع سنوات أحياناً تجيد الجنس أكثر من الكبيرة. في الواقع أدرك المغراوي أن زمان السلفية الشعبي قد ولى، وبأن دوره لم يعد يفري في سياق من السياسة الدينية شديد التعقيد، ففضل الانسحاب بصمت وطار كما طار الريسوني قبله إلى المملكة السعودية؛ بتعبير آخر: بضاعتكم ردت إليكم.

خدمة الحفاظ على الهوية الدينية المغربية

فضلاً عن اضمحلال الفكرة النهضوية من فكر وأجندة السلفية في عصر انحطاطها، هناك ما أثار انتباه المعنيين بالشأن الديني من اختراق هذه الأخيرة

71 تقي الدين الهلالي، المصدر السابق، ص 69.

لما سمي بالهوية الدينية المغربية. والملفت هنا أن السلفية التكفيرية في المغرب بدأت تحس بالخطر الذي يتهدد كيائها ومكتسباتها التي أنجزتها طيلة عقود في المغرب؛ الأمر الذي جعلها تدرك أن لا مجال للتنفذ في المجتمع ومؤسساته إلا بمنح شهادة سلوك تجاه الهوية الدينية المغربية التي دشنها العهد المريني وتم التعبير عنها من خلال بن عاشر:

يقول عبد الواحد بن عاشر
الحمد لله الذي علمنا
صلى وسلم على محمد
وبعد فالعمون من الله المجيد
في عقد الأشعري وفقه مالك
وبيتنا باسم الإله القادر
من العلوم ما به كلفنا
والله وصحبه والمقتدي
في نظم أبيات لأدبي تفيد
وفي طريقة الجنيد السالك

لم تكن تلك حقيقة بقدر ما كانت تكتيكا أو حسب الهلالي: تدليس أهل الحديث، المحمود في المقام. وهي المحاولة التي تتطلب إيضاحا، لا دفاعا عن الانغلاق المذهبي والهوياتي بالضرورة بل لفضح هذا الأسلوب المفضوح في تدليسه.

في عقد الأشعري وفقه مالك وفي طريق الجنيد السالك: هذا الثلاثي هو بالجملة من تراث الإسلام السني، بينما «الميكساج» هو اختيار مغربي محض. غير أن السلفية التكفيرية الجديدة بدعت ذلك وبالغت لا لإطلاق العقل الإسلامي نحو فضاءات أكثر ثراء وانفتاحا، بل لإرجاعها إلى سلفية ابن عبد الوهاب. وإن لم يجرؤوا على طرد الثلاثة من عقائد السنة، فإنهم يرون أن المغرب هو في الحقيقة في عقد أشعري سعد بن كلاب وليس أشعري الإنابة، وعلى فقه مالك مختلق غير مالك السلفي، وفي طريق تصوف غير طريق الجنيد. أي أن ما عليه المغرب اليوم هو نسخة مزورة عن هذا الثلاث. ولذلك كان المغرب في عيون التكفيريين خارجا عن أهل السنة والجماعة، حتى وإن بدا لسانهم مع مالك فإن قلبهم ظل وفيا لابن تيمية الذي كانت خلال الثمانينات توزع فتاويه بالمجان على المؤسسات والأشخاص حتى أغرقوا به بيوت ومؤسسات المغاربة. وهم في دفاعهم عن السنة لا يفعلون أكثر من التستر خلف عناوينها. وقد فعلها كبير التكفيريين، وفي ذلك يقول السبكي في افتتاح كتابه الدرر المضيئة: «أما بعد فإنه لما أحدث ابن تيمية ما أحدث في أصول العقائد ونقض من دعائم

الإسلام الأركان والمعاهد بعد أن كان مستترا بتبعية الكتاب والسنة مظهرا أنه داع إلى الحق هاد إلى الجنة فخرج من الإتياع إلى الابتداع وشد عن جماعة المسلمين بمخالفة الإجماع».

كان ذلك هو سبب ما سمي بمحنة ابن تيمية الذي لم يزوج به في السجن لأنه كان عالما أو مصلحا أو ما شابه، بل حدث ذلك بسبب تكفيره لكثير من علماء المذاهب الأربعة ونظرا لمواقفه التكفيرية التي كانت تزرع الفتنة وتؤلب المسلمين على قتال بعضهم البعض. إن إحدى كبرى الإحراجات التي يجب أن تذكر في ذروة انحطاط الدعوة السلفية وخروجها من الوطنية المغربية المستقلة والمصلحة إلى السلفية الشعبوية التكفيرية هو: ما هو موقف هؤلاء من المذهب المالكي وما هو موقفهم من الأشعري وما هو موقفهم من الجنيد وعموم المتصوفة؟ فما أكثر التكفيريين الذين يلبسون الجلباب والطرطوش الأحمر، ولو شققت على قلوبهم لوجدت انتماءهم إلى الحنابلة الجدد لا إلى المالكية، لقد وجدنا ثمة خطة للتلبس بهذه العناوين من قبل رموز تكفيرية تمارس الخداع والتقية لاختراق الجسم والمؤسسات الدينية في المغرب.

موقف التكفيريين من ثلاثية ابن عاشر

لا يأخذ سلفية عصر الانحطاط آراءهم من هذا الثلاثي، فعقيدتهم يأخذونها من ابن تيمية مكفر الأشاعرة وفقههم يأخذونه من خلف الحنابلة حيث يرفضون المذاهب السنية الأخرى، كما يأخذون سلوكهم من مصادر مردت على تكفير أهل السلوك، ومهما استثنوا الجنيد كما فعل ابن تيمية، فهو استثناء نظري، لأنهم في مقام السلوك يكفرون مظاهر التصوف التي لم يكفرها الجنيد. إذا كان التكفيريون لن يعبئوا بالثلاثية المذكورة قطعا، فهلا لمسنا عندهم ترجيحا لعناصرها على المفرد، بمعنى آخر، إذا لم يكن التكفيريون مسلمون بهذا المزج بين الثلاثة فهل لهم نحو تقدير معتبر لكل منها على حدة، أي، موقفهم من مالك أو الأشعري أو الجنيد؟

الإمام مالك والماذكيون

لاذت السلفية التكفيرية بخدعة إظهار الاحترام والتبجيل للإمام مالك على أساس أنه من أئمة السلف. ويتضح من هذا التبجيل فقط في البلاد التي يدين

أهلها بهذا المذهب، أما مالك فليس له مكانة في الأوساط التي تغلبت فيها الدعوة الوهابية، فهناك لا صوت يعلو على صوت ابن تيمية أو بتعبير أصولي إن رأيته حاكم على رأي ابن حنبل نفسه متى حدث التعارض، فحيث لا يمكن إظهار موقف الترجيح بينهما يلجأ في العادة إلى إحكام رأي الأول بالثاني فيرتفع التعارض. ولا يخفى أن الأمر هنا لا يتعلق بمجرد احترام، فالوهابيون قد يحتفظون بالاحترام نفسه لأئمة المذاهب الأربعة مادام الأمر لا يتعلق بالتبني، إذ التمسذهب لديهم على خلاف مذهب السلف مرفوض، لكن من يملك أن يعرف السلفية؟! وإذا استحضرننا الطريقة التي تم بها طبع أولى مناشير الوهابية على يد تقي الدين الهلالي الذي يؤكد على أنه سلك سبيل التدليس في المقام، ندرك حينئذ ما معنى وما مدى التبجيل الذي بدأت تكيله السلفية التكفيرية اليوم للمذهب المالكي والأشعري وحتى الجنيد السالك. والحق يقال أننا لا نجد في رياضتهم التكفيرية لا سيما خارج المغرب ما يصدق هذا التبجيل، فهم دائما يتحدثون عن مالك السلفي وليس عن مالك والمالكية كما هي سائدة عند مالكية المغارب وسواهم، مالكية مدونة الفقيه سحنون. فلهم مالك خاص بهم كما لهم أشعري خاص بهم لا علاقة للأغلبية السنية بهما، وإلا إذا كان مالك إمام السلف، فلماذا يقدم ابن تيمية عليه في كثير من مسائل الأحكام؟ لماذا هذا الزهد إذن في إمام قيل عنه لا يفتى ومالك في المدينة؟ ثم ما موقف التكفيريين من المالكية في مختلف البلاد ويوم قام الوهابيون باستئصالهم والتضييق عليهم في أرض الحجاز؟ إنهم لا يعتبرون مالك فقيهم فضلا عن أن يعتبروه مجددا. فالشيخ الجامي من كبار الأثرية السلفية يعتبر في نقضه على تجديد الترابي، بأن المجددين المشاهير وطبعا يعني الحقيقيين فقط، هم ابن حنبل وابن تيمية وابن عبد الوهاب. وهذا هو اعتقاد الوهابيين في كل مكان، وإذن أين مالك من كل هذا؟ الحكاية مفهومة. وليتهم اعتبروا تلك مدرسة وكفى، بل اعتبروا الخارج عنها كافرا أو مبتدعا أو في أهون الحالات، لا ينتمي إلى أهل السنة والجماعة. وحيث تعذر عليهم تبديع الإمام مالك، عادوا وبدعوا أتباعه واعتبروهم نسخة غير أصلية من المالكية. فأصبح مالك على نهجهم السلفي لا على نهج غيرهم، فهو من أتباع ابن حنبل وابن تيمية وليس العكس، فمالك في تصور التكفيريين لا شأن له بعلم الكلام. بل هو كما في تصريح ابن عبد البر بسنده عن ابن خويز منداد فقيه المالكية بالمشرق، شارحا لقول مالك

في كتاب الشهادات في عدم جواز شهادة أهل البدع والأهواء: «أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام، فكل متكلم فمهم من أهل الأهواء والبدع أشعرياً كان أو غير أشعري، ولا تقبل له شهادة في الإسلام أبداً، ويهجر ويؤدب على بدعته فإن تمادى عليها استتب منها»⁷². وحيث كان الأشعري متكلماً، كان لا بد من الإنكار على هذا الربط بين المالكية والأشعرية لعدم التناسب بينهما. وعلى هذا يبدو للتكفيريين أن عقد الأشعري لا يركب على فقه مالك، فذاك متكلم وهذا يبدع أهل الكلام. كتب أحدهم مقالا تحت عنوان: «ما علاقة الإمام مالك بعقيدة أبي الحسن الأشعري، وطريقة الجنيد السالك»⁷³. يتساءل فضلاً عن حقيقة هذا التثليث وجدواه، عن حقيقة العلاقة بين مالك ومالكيتنا. بين الجنيد وحنيديتنا. يقول متسائلاً:

«من هو الإمام مالك بن أنس (المتوفى في سنة 179 هجرية)، الذي ينتسب إليه المالكية؟ هل هو كما نراه في سلوك بعض المنتسبين إليه من المتأخرين الذين نراهم في زوايا المساجد على صورة دراويش، والذين يتنافسون في اقتناء أطول مسبحة، وكتابة أكبر عدد من التمام، أو الذين نراهم على شاشات التلفزيون بالبنطال ورابطة العنق والخذ الأملس، والذين يفتون في الأخضر واليابس بلا مراقب ولا حارس؟! أم حقيقة الإمام مالك رحمه الله تعالى ما نقرأه عنه في الطبقات الكبرى لابن سعد، وتاريخ يحيى بن معين، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، سير أعلام النبلاء للذهبي، وترتيب المدارك للسبتي، والأنساب للسمعاني، وتهذيب الكمال للمزي، ومناقب مالك للزواوي، والبداية والنهاية لابن كثير، والدباج المذهب، وتزيين الممالك، وشذرات الذهب، وشجرة النور الزكية، و...؟؟»⁷⁴

فالمالكية في نظر عموم السلفية، طبعاً كما في المغرب، لا علاقة لهم بمالك السلفي كما يراه الوهابيون دون أن يختاروه لهم إماماً بدل الإمام أحمد. فمالكية المغرب أصحاب مسابح طويلة وهي بدعة حرام عند الوهابية ويلبسون البنطال

72 جامع بيان العلم وفضله 2/ 117 تحقيق عثمان محمد عثمان وهو في 2/ 96 من الطبعة المنيرية.

73 أبو عبد الباري عبد الحميد أحمد العربي، شبكة سحاب السلفية.

2004-10-23, 03:31 AM.

74 المصدر نفسه.

وربطة العنق وهما محرمان عند الوهابية وخذودهم ملساء، أي بدون لحى ..
ويقرؤون القرآن جماعة وهو في نظرهم بدعة.. ويقرؤون القرآن على القبور وهو
كذلك في نظر القوم بدعة.. وهم يسدلون في الصلاة ولا يقبضون .. هؤلاء
ليسوا على نهج مالك البتة. يقول الكاتب نفسه: «وحتى في الفروع على تقسيم
المتأخرين، فهل المذهب المالكي يجيز حلق اللحى، وتزويج المرأة بلا ولي،
والدعاء الجماعي وراء كل صلاة مفروضة، وقراءة القرآن على الأموات، وسدل
اليدنين في الصلاة؟!»⁷⁵. وأنهم في ادعائهم اتباع الأشعري، هل هم على عقده
في الإبانة بعد التوبة أم في عقده في اتباع سعيد بن كلاب قبلها وقوله بمقالة
الجهمية المكفرة من قبل أئمة السلف. وهل مالكية مالك وأئمتها تقرر ببناء
الأضرحة والدروشة والبناء على قبور الصلحاء؟..

فالمالكية كما يتصورها هؤلاء، يجب أن تكون تكفيرية متعصبة رافضة للكلام
والخطاب العقلاني والصنائع العقلية كالمنطق والفلسفة وعلم أصول الفقه..
مالكية خشوية تكتفي بتحشيد الأخبار من دون دراية، ومالكيون يطلقون
لحاهم ويقصرون ثيابهم ويتخللون بالسواك في السفر والحضر وفي كل أن
ومكان ويرهبون الخلق وقيمون الحدود على الناس ويحولون الساحات العامة
إلى طقس جزارة لتقطيع الأيادي والأرجل والأعناق كما لو أننا لا نعيش عصر
الدولة، يتراكمون خلف الناس بعصيتهم يفرضون عليهم بالقهر غلق دكاكينهم
والصلاة بالقوة في المساجد ويعتبرون عمل المرأة فسقا وتقحبا كما رأى أحد
كبراءهم، ويحرمونها من قيادة السيارة والرد على التليفون، ويكفرون بكروية
الأرض ويعتبرون الشمس هي من يدور حول الأرض، ويعتقدون بإمكان
إرضاع الرجال الكبار من أثداء النساء، ويحرمون كل شيء كما يكفرون كل
الخلق.. المالكية التي يريدونها السلفيون، هي مالكية مطلبة، مالكية محبلة تدمر
التمثيل كما لو كانت أصناما تعبد من دون الله، وأما مالكية المغرب التي تأتي
هذه الحماقات السلفية فهي عندهم مالكية مزيفة بدعية غير سنية، أي نسخة
مزورة. فحتى لو احترمتهم فهم لن يحترموها. وحيث ظن المصلحون الأوائل
أن في الوهابية روحا تجديدية من شأنها أن تطلق الاجتهاد وتحرر المسلم من
أسر التمذهب المفرط، رأينا كيف أنها تحولت إلى دعوة مذهبية تكفيرية، بلغت
مع تقي الدين الهلالي وتلميذه المغراوي ذروتها.

وإذا تلطف التكفيريون مع الأشعرى، نزهوه وبسرووه من الأشاعرة، وسلكوا رواية شاذة مفادها أن الأشعرى الذي بين أيدينا ليس هو الأشعرى الحقيقي. فالأشعرى الحقيقي كما يذكر بن تيمية في رسائله وفي تاريخه العجيب، أنه عاد إلى نهج السلف ولا شأن له بهذه العقائد الكلامية التي تعود إلى سعيد بن كلاب. نفهم من ذلك أن ما عليه عموم الأشاعرة اليوم ومنهم المغرب، في عقد بن كلاب وليس عقد الأشعرى. وقد تلقفها عموم خلف السلفية فرددوها تقليدا أعمى من دون تحقيق كما في رد الجامي على الأشعرى كما نجد بعضهم كسفر الحوالي يعتبرهم من الفرقة الخامسة للمرجئة. وكان ابن تيمية قد نسب إليها القول بمقالة الجهمية، فهم بهذا المعنى أهل بدع مرجئة وجهمية وكلاية. ومع المدخلي فإنهم حتى في حدود ما يبدو من إثباتهم لقسم من الصفات بما يرحى بالاتفاق مع أهل السنة، فهم لا يثبتونها بالكييفية نفسها التي تثبت عند أهل السنة. وهكذا أخرجوا الأشاعرة من عقيدة أهل السنة والجماعة. وهكذا بدا الأشاعرة في العالم الإسلامي لهؤلاء غير أهل السنة. وبالنسبة للمغرب، اعتقد الكثير منهم أن الأشعرية دخيلة على المخاربة الذين كانوا في نظرهم على عقيدة السلف الصالح، يقصدون أنهم كانوا أهل حديث بعيدين عن علم العقيدة والكلام. وقد أرجعوا دخولها إلى المهدي بن تومرت، فحسب الناصري: «واستمر الحال على ذلك مدة إلى أن ظهر محمد بن تومرت مهدي الموحدين في صدر المائة السادسة، فرحل إلى المشرق وأخذ عن علمائه مذهب أبي الحسن الأشعرى ومتأخري أصحابه». وأيضا: «ثم عاد محمد بن تومرت إلى المغرب ودعا الناس إلى سلوك هذه الطريقة، وجزم بتضليل من خالفها بل بتكفيره وسمى أتباعه الموحدين - تعريضا بأن من خالف طريقته ليس بموحد - وجعل ذلك ذريعة إلى الانتزاء على ملك المغرب». ليس هذا فحسب، بل نسب إليه مزج الأشعرية بالرافضية والخارجية لا أدري كيف ركب هذا المزج بين المتناقضات، لتصبح الأشعرية حتى بعد دخولها إلى المغرب، ليست كلاية فحسب كما ذهب ابن تيمية، بل ستصبح خوارجية رافضية وما شابه. يقول: «لكنه ما أتى بطريقة الأشعرى خالصة بل مزجها بشيء من الخارجة والشيعة حسبما يعلم ذلك بإمعان النظر في أقواله وأحواله وأحوال خلفائه من بعده، ومن ذلك الوقت أقبل علماء المغرب على تعاطي مذهب الأشعرى وتقديره وتحريره درسا وتأليفا إلى الآن، وإن كان قد ظهر بالمغرب قبل ابن تومرت فظهورا ما، والله أعلم».

ويبدو من باب التحقيق الحديث عن دخول الأشعرية مع المهدي بن تومرت فيه ما فيه من تأمل، فقد يكون هذا الأخير قد مكن لها من خلال هجومه على المرابطين ووصفهم بالتجسيم، لكن دخولها يبدو قبل ذلك، كما تعكسه رسالة ابن أبي زيد القيرواني (ت 386 هـ). والراجح ما ذهب إليه البعض من أن دخولها كان على يدي المرادي الحضرمي. وقد استند البعض إلى تفنيد ابن تاووت في مقدمته للمدارك دعوى ابن تومرت بأن أهل المغرب لم تكن لديهم العقائد. ويكشف أحد أبرز الوهابيين المعاصرين الشيخ ربيع بن هادي المدخلي في إحدى محاضراته المعنونة بـ «تحذير السلفيين من الأعياب المتلونين» عن الموقف الحقيقي من الأشاعرة، أي عموم أهل السنة. فما يدعيه الأشاعرة المعاصرون من أنهم على منهج أهل السنة هو مجرد خدعة. وهو صريح في إخراجهم من أهل السنة وبطلان آرائهم. يقول المدخلي وهو يعبر عن الرأي السائد عند الوهابية: «أما الأشاعرة فليسوا من أهل السنة، ومن قال ذلك فقد جهل أو كذب، ليسوا من أهل السنة والجماعة في قليل ولا كثير ولا قبيل ولا دبير، ليسوا من أهل السنة والجماعة فضلاً عن أن يكونوا هم أهل السنة والجماعة، بل هم ألد أعداء أهل السنة والجماعة في هذا العصر الحاضر، وقبله أيضاً، فإن البدع جميعاً انضوت تحت مظلة الأشاعرة في حرب أهل السنة والجماعة، فالمعتزلة دخلوا تحتهم والجهمية دخلوا تحتهم والصوفية دخلوا تحتهم وكلهم اتحدوا تحت مظلة الأشاعرة، ومن قال إن الأشاعرة إنهم من أهل السنة فهو مخذول، الأشاعرة ليسوا من أهل السنة أبداً»⁷⁶.

ولا يكتفي المدخلي بهذا القدر، بل يعتبر أن مزاعم الأشاعرة الجدد هي خدعة ومكيدة وجب الالتفات إليها، يقول: «اسمعوا يا جماعة، انظروا إلى هذه المكيدة، أول شيء بدؤوا قريبين وبعدين رجعوا من أهل السنة ثم جاءت الكتب الأشاعرة هم أهل السنة، لا والله، فض الله فاك أيها الكاذب الأفاك، كيف يكون الأشاعرة أهل السنة وهم أعدى لأهل السنة، كيف يكونون؟! هذا من العجائب!»⁷⁷.

76 ربيع المدخلي : الأشاعرة ليسوا من أهل السنة. محاضرة صوتية. انظر : www.ahlelhadith.com/vb/showthread.php?p=3562

77 المصدر نفسه.

وأكثر من ذلك، الموقف شديد التكفير للأشاعرة مع الشيخ الفوزان، موقف تضمنه مقرر تعليمي للشباب في مقتبل العمر وفي مقتبل الدراسة، ففي قوله تعالى في سورة الفرقان: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ، قالوا وما الرحمن) الفرقان/60، يعلق الفوزان قائلا: فهؤلاء المشركون هم سلف الجهمية والمعتزلة والأشاعرة. وكل من نفى عن الله ما أثبتته لنفسه أو أثبتته رسول الله (ص) من أسماء الله وصفاته. وبئس السلف لبئس الخلف⁷⁸.

ولقد أخذت هذه القضية مجالا واسعا للنقاش وبلغت من الأهمية بالنسبة للتيار الوهابي مبلغا لم يعد يكفي فيه ببعض المقالات، بل ألفت حوله مؤلفات وقدمت فيه محاضرات. هناك كتاب الشيخ الجامي في الرد على الأشاعرة، كما كتب الشيخ المحمود: «موقف ابن تيمية من الأشاعرة»، كما كتب سفر الحوالي: «منهج الأشاعرة في العقيدة»، كما كتب خالد نور: «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى»، كما كتب صادق السفيناني: «الفروق في العقيدة بين أهل السنة والأشاعرة»... إطلالة سريعة ومن العنوان فقط، يتأكد أن السلفية تنظر إلى الأشعرية كشيء آخر مقارنة بأهل السنة. في رد على ما نشر في موقع الإسلام اليوم الذي يديره الشيخ سلمان العودة وهو من تيار الصحوة: «الأشاعرة والماتريدية من أهل السنة»، يتساءل سليمان بن صالح الخراشي: هل الأشاعرة من أهل السنة؟ ولا يمضي طويلا حتى يقول: فلاأشاعرة ليسوا من أهل السنة وإنما هم أهل كلام، عدادهم في أهل البدعة. وطبعاً سيستشهد بكل هذا الرعيل من مشايخ السلفية المعاصرين. وآخرهم سفر الحوالي في قوله في منهج الأشاعرة: «الحكم الصحيح في الأشاعرة أنهم من أهل القبلة، لا شك في ذلك، أما أنهم من أهل السنة فلا».

ويتأكد ذلك صريحا في جملة الفتاوى حول الأشاعرة، ففي فتوى للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين انظر رابط الفتوى في موقع الإسلام اليوم رقم الفتوى (10813)، حول الصلاة خلف الأشعري:

سؤال: لقد كان يصلي بنا رجل من سورية جاء إلى أمريكا للدراسة، وللأسف جعلناه إماما لنا وذلك لحفظه من كتاب الله الكثير، ثم وجدنا أنه على عقيدة أشعرية، ويقول: إن هذه العقيدة هي عقيدة أهل السنة والجماعة، فهل يجوز أن

78 كتاب التوحيد للصف الأول الثانوي، تأليف الدكتور صالح الفوزان، ص 67.

يصلّي العبد خلف أشعري متعصب لعقيدته؟ ثم هل عقيدة الأشاعرة تخرج من الملة؟ ثم هل الأشاعرة يعتبرون فرقة ناجية، وهي من أهل السنة والجماعة؟

الجواب: عقيدة الأشاعرة فيها إنكار بعض الصفات دون بعض، وردها بنوع من التأويل والتكلف، وقد اعتنقها الكثير من أهل العلم المشهورين الذين لا يزال ذكرهم وعلمهم مشهوراً منتشراً كالجويني والباقلاني وابن عساكر ونحوهم، فنحن لا نكفرهم، ولكن نخطئهم في اجتهادهم، وهم يخطئوننا ويعيبون علينا بعض تمسكنا بالظواهر ويصلون خلف أهل السنة مع أنهم يبدعونهم، وما زال أهل السنة يصلون خلف الأشاعرة إذا كان لهم نوع ولاية وعلم وأهلية، فعلى هذا فإن عقيدة الأشاعرة هي أقرب إلى عقيدة أهل السنة، وإنما المخالفة في نفهم بعض الصفات، وإثبات بعضها، فإن وجدتم من هو من أهل السنة والجماعة في إثبات الصفات الواردة في الكتاب والسنة ونفى التشبيه عنها وهو مع ذلك قارئ للقرآن فهو أولى بالإمامة، وإلا فصلوا خلف هذا الأشعري، ولا يضركم كون عقيدته أشعرية، فإن الصلاة منعقدة وصحيحة إن شاء الله. والله أعلم».

في منتدى «السلفيون» فتوى في الأشعرية بصيغة: ما حكم الأشعرية في هذا الزمان؟ الجواب:

الأشعرية قسمان:

- 1- أشعرية قبورية وثنيين؛ فهؤلاء مشركون.
 - 2- أشعرية محضة؛ ليس عندهم شيء من باب الشرك الأكبر، فهؤلاء حكمهم حكم الأشاعرة السابقين لهم.
- والأشاعرة السابقين على قسمين:

- 1- الأشعرية الأولى؛ فهؤلاء كلابية، وهم طائفة مبتدعة ولا تكفر.
- 2- الأشعرية الثانية؛ وهؤلاء جمهور العلماء على عدم تكفيرهم للتأويل، وذهب قليل من أهل العلم إلى كفرهم - منهم ابن حزم، وابن الجوزي، والدستي، وبعض الحنابلة. والراجح أنه يختلف باعتبار الزمان والمكان».

فإن كان الزمن زمن انتشار للسنة وظهورها أو المكان مكان سنة ظاهرة - كما في زمن الإمام مالك واحمد والشافعي - ثم تبنى الأشعرية فهذا كافر.

وإن كان الزمن زمن غلبة جهل وانتشار للبدعة وخفاء في السنة - كزمن ابن تيمية وزمن محمد بن عبد الوهاب - فلا تكفير حتى تزول الشبهة ويعاند، والله أعلم.

ملاحظة: هناك طائفة هم من أهل السنة في الجملة، لكن وافقوا الأشاعرة وليس أحوالهم أحوال الأشاعرة؛ من تقديم العقل على النقل، بل أحوالهم تقديم الكتاب والسنة ونبد تقديم العقل - أمثال البيهقي وابن فورك ونحوهما - فهؤلاء ما وقعوا فيه يسمى «زلات»، فيرد ما معهم من باطل، وتحفظ مكانتهم ويستفاد من علمهم.⁷⁹

الأشاعرة إذن، ليسوا من أهل السنة، ولا يقبل بهم جمهور السلفية. وحينما يمارس بعضهم التقية ويتحدث بأن المغرب من أهل السنة، يمارس خداعا وتلبيسا، لأنهم يعتبرون المغاربة أهل بدع وليسوا من أهل السنة، فإذا ثبت ذلك في حق علمائهم ونخبهم، فماذا سيتولون في حق ما يعتقد به عوامهم؟!

وإذا كان الجنيد مفضلا تكتيكيا عند السلفية وتحديد ابن تيمية، فلأنهم اعتبروه على التصوف السني، حجة نظرية على باقي أهل السلوك والطريقة. لكن كيف يكون المغاربة جنديين وسنة بينما إجماع السلفية على أنهم ليسوا كذلك لا في العقائد ولا في السلوك ولا حتى في الفقه؟! فالتصوف بالجملة مذموم عند القوم، والطريقة مبدعة في متونهم وفتاويهم. فالشيخ الجامي من كبار السلفية المعاصرين يكفرهم ويعتبرهم أكثر شركا من عرب الجاهلية. فالعرب في الجاهلية لم يشركوا في الربوبية بينما الصوفية فعلوا ذلك. فكما الأشعرية، كان التصوف من صور الجاهلية، كما عنون لذلك في كتاب خاص. وليس فقط ابن عربي وأمثاله ممن صرح بوحدة الوجود من نالتهم شرارة التكفير السلفية، فالجامي يعتبر حتى من لم يصرح بذلك من الصوفية في حكم الكافر. وهكذا كان ابن الفارض وابن عجيبة من الزنادقة والكفار في نظره. فهو يصف

ابن عجيبة بالصوفي الفاطمي فيقول عنه: «والقارئ البصير يدرك من كلام هذا الزنديق الصلة الوثيقة بين بدعة الصوفية وبدعة الشيعة التي تعبد أئمتها وتؤلهمهم. وما الصوفية إلا خطأ ممدوداً متفرعاً من دين الروافض الخبيث». ويقول عن التيجاني شيخ الطريقة التيجانية: «ومن أكثر مشايخ الصوفية كذباً وافتراء على الله ذلك التيجاني الجاني فاسمعوا وهو يفتری على الله» إنما ينتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله».

ولا مجال للتفريق بين صوفي وآخر، بين تصوف سني وبدعي، فالجامي يفضح الموقف الجذري للسلفية من التصوف حينما يقول:

«كل من يدين بدين الصوفية فهو يشرك بالله في الربوبية والعبادة عرف بذلك من عرف وجهل من جهل ولا تقبل دعواهم بأنه يشهد ألا إله إلا الله حيث أنهم يأتون بما يناقضه في كل وقت بل كل لحظة»⁸⁰.

أما ربيع المدخلي من مشايخ السلفية المعاصرة فهو يؤكد على ذلك بالقول: «واقراً الطرق الأخرى مثل الرفاعية والشاذلية والنقشبندية والجشتية والمرغنية فستجد ما يهلك ويذهلك من العقائد الإلحادية كالحلول ووحدية الوجود والشرك الأكبر والخرافات والأساطير ما يندى له الجبين. فهل يقال إن أهل هذه الطرق وما شاكلها من أهل السنة والجماعة؟»⁸¹.

وعلى ذكر الطريقة التيجانية، فقد اعتبر شيخ السلفية في المغرب تقي الهلالي خروجه منها بمثابة توبة. وفي ذلك كتب قصيدته التي مطلعها:

خليبي عوجاً بي على كل ندوة بها قبول الرسل يروى بقوة

يقدم لتلك القصيدة بتوضيح يقول فيه: «هنا قصيدة تائية قلتها بعد توبتي من الطريقة التيجانية يفرح بإنشادها الموفق المهتدي ويقص بها المخذول المعتدي».

80 التصوف من صور الجاهلية، مجلة البحوث الإسلامية العدد (12) ربيع الأول والثاني، جمادى أول والثاني عام 1405هـ، وانظر: قسم المكتبة المقروءة في موقع الجامي.

81 ربيع المدخلي: الهادي المختار ومن معه في ذبهم عن الصوفية، انظر موقع الشيخ ربيع المدخلي.

وحين يتحدث الشيخ تقي الدين الهلالي عن سبب تلك التوبة، ويورد المناظرة التي جمعتها بابن العربي العلوي، التي بموجبها كشف عن ضلال الطريقة، نجد أنها من المناظرات التي لا تنهض كدليل عقلي متين يسمح بتغيير القناعات والاعتقادات. وقد بات واضحاً أن أدلة خروجه من الطريقة من خلال تلك المناظرة أدلة غير متينة، وهي أيضاً تثبت ما شهدناه من مناظراته التي يغلب عليها التسطّيح والجهل بقواعد الكلام. ولو أتيحت لي فرصة مستقبلاً سأقف عندها أكثر، لكن لو كانت عقائد الناس تتغير بمحتوى تلك المناظرة، لما استقر معتقد قط.

وقد سار المغراوي على نهج سلفه وأطلقها تكفيراً وتشريكاً يمنية ويسرة. فقط هو وبعض أهل الصُفة في دار القرآن هم المسلمون، أما المغاربة فهم في نظره وحوارييه ضلال مشركون وجب إدخالهم في الإسلام أو محاربتهم. فهو في كُناشه الموسوم بـ(دعوة سلف الأمة) يرى أنه على الرغم من أن مالك والمالكية نبّهوا إلى خطر البدع إلا أن المنافحين عن البدعة والمدافعين عنها اليوم يتلبسون بمالك والمالكية. وكتب تحت عنوان «التصدي للفكر الصوفي»، يقول بأن نحلة التصوف منبثقة عن الرفض ومثلتهم في كل طقوسهم. فهو بهذا يعتبر أن المغاربة على نهج الرفض. وقد كشف المغراوي أن مهمته من خلال (دور القرآن) هي النهوض بالرسالة العقديّة، لذا يقول: «إن دور القرآن لمالها من عناية في التخصص العقدي، فإنها أخذت على نفسها عهداً في مواجهة الفرق الضالة، التي شوّهت جمال الإسلام». ولو أردنا التعرف على هذه الفرق الضالة في نظر المغراوي، فلن تكون سوى عقائد المغاربة (في عقد الأشعري)، باعتبارها أحد فروع الجهمية، التي تعتبر من الفرق المكفرة عند ابن تيمية ومقلديه من أمثال المغراوي. يقول وأصفاً الأشعرية بالضلّال: «وتفرعت عنها (الجهمية) فرق كالأشعرية والماتريدية والمعتزلة، وتصدى السلف الصالح للرد على هذه الفرق الضالة وما تفرع عنها». وبالتالي فرسالة دور القرآن التي أنشأها المغراوي مدعوماً من التيار السلفي في الخارج، هي امتداد لهذه المواجهة. مواجهة من ضد من؟ إنها مواجهة أبناء دور القرآن مع الفكر الأشعري الضال في نظرهم. أي مع عقيدة المغاربة الرسمية. فهم حسب المغراوي دائماً: «الامتداد للمنهاج السلفي المبارك الذي وقف سداً منيعاً، وشوكة في حلق كل جهمي وأشعري».

وقد بدأ يمارس التقيّة حينما أصبحت له شبكة واسعة من دور القرآن في كل مدينة وقرية، تعلم الأطفال القرآن ولكن بالموازات تلقنهم عقيدة التكفير. ولأنه يدرك أن تلك الدور باتت مفرخة للفكر التكفيري، ناور حتى لا يقع في استفزاز المغاربة، وبمجرد أن وضعت السلطة يدها على هذه الدور حتى غادر البلد، لكن سيعود في فترة ما يعرف بالربيع العربي حيث استفل السياق السياسي لاستئناف نشاط تلك الدّور. وهو ما سنعود إليه بالتفصيل في رصدنا للتغلغل الروهابي في المغرب.

المكونات الإسلامية اليوم والنمط العلماني الافتراضي

لم تعد وضعية التهميش وضعف التصدي لدى العلماء خافية. ومهما أشرنا إلى الأسباب الموضوعية لهذا الأمر، فإنّ الدّاتي منها ليس هينا. فلا توجد موانع ضد التصديّ حينما يكون منضبطا وفاعلا. فحتى داخل دائرة الضبط يمكن الوقوف على شكل من المبادرات والحضور القوي. غير أن المسألة تتعلق بعزوف وانزواء العلماء وبعدهم عن سائر الاهتمامات خارج متونهم. سألت في بداية التسعينيات الدكتور عبد الصبور شاهين عن رأيه في علماء المغرب، فكان جوابه المتوقع أنهم من خيرة العلماء، غير أن مشكلتهم هو غلبة التخصص وعدم اهتمامهم بالفكر الحديث والانفتاح على القضايا المعاصرة⁸². لم أتماد في السؤال لأنني أدركت أن الجواب كان على قدر من الفهم الدقيق لوضعية العلماء بالمغرب يمكن ملاحظته للوهلة الأولى. ومثل هذه الملاحظة ما كان بإمكان محمد عبده أو رشيد رضا أن يقولها في حق علماء المغرب في زمانه. كان ذلك كافيا لفهم المسافة بين علماء اليوم وعلماء الأمس. ولعل هذا هو السبب الذي جعل الوزارة الوصية تستقدم قسما من العلماء والنشطاء الدينيين من داخل التيار الإسلامي ولا سيما من التوحيد والإصلاح أو ممن كانوا قد تلقوا تربيتهم الحركية داخل هذه الجماعة من قبل. إن مسألة التهميش والانزواء مما اعترف به وزير الأوقاف السابق عبد الكبير العلوي المدغري حينما قال: «انزواء العلماء لم يكن اختياريا، بل كان هناك نوع من التهميش»⁸³.

82 نص اللقاء منشور في مجلة البلاد (اللبنانية)، العدد 425 شباط (فبراير) 1999م.

83 أسبوعية الأيام عدد 251 / 21 / 27 أكتوبر 2006م.

المسألة لا تتعلق ها هنا بمقارنة بين علماء اليوم وعلماء الأمس فحسب، بل يتعلق الأمر أيضا بمحاولة اختراق وظيفية العلماء تقوم بها اليوم مكونات التيار السلفي عبر بوابة جمعية التوحيد والإصلاح وبدعم منها، في غياب التصدي من قبل العلماء الرسميين أو غير رسميين. ومع أن الجماعة المذكورة تسعى دائما للحديث عن استقلال النشاط الدعوي عن السياسي إلا أن هذا لا يعقل متى عرفنا أن كبار قيادات الحزب الإسلامي هم قيادات في الحركة الدعوية أيضا، فضلا عن أن الواقع يؤكد أن الحركة الدعوية لا تتصرف كجمعية كما هو وضع سائر الجمعيات الأخرى، بل تستعمل ثقل النفوذ السياسي للحزب الذي يمثلها، وهو الثقل الذي يمكنها من اختراق المؤسسة الوصية على الشأن الديني في محاولة للمهمنة على الحياة الدينية في البلاد. هذه المحاولة تأخذ أكثر من وسيلة وتكتيك يتراوح بين عرض الخدمات ونهج تكتيك التسلل داخل المؤسسات التابعة للوزارة الوصية ويبلغ ذروته عند الإحراج.

قد يكون للأمس ما يسمح بمرور أدوار علمائية امتدت إلى أحياء الإصلاح الفكري والسياسي والاجتماعي. لقد كان عصر علماء بامتياز لعبت فيه جامعة القرويين دورا استراتيجيا بوصفها المؤسسة التي احتضنت الطليعة الأولى للعمل الوطني، ومن رحمها خرجت أولى وآخر مظاهر الكفاح ضد السياسات الحمائية. غير أن هذا لا يفسر كيف غاب دور العلماء اليوم وانقطعت مبادراتهم، حتى تلك المبادرات التي تتعلق بالأطر المرسومة لحراكهم، كما هو مقتضى العرف الذي سار عليه المغرب التاريخي. إننا حينما نتحدث عن العجوي الثعالبي الذي عاصر أكثر المراحل صعوبة في تاريخ المغرب، وهادن الحماية واشتغل من داخل المؤسسة وتأطر بوظيفتها، كانت له مبادرات إصلاحية بناءة لا نكاد نجد لها نظيرا في النشاط العلمائي المغربي اليوم، الذي بات ينتظر المبادرات من خارج إطاره لمتفاعل معها في حدود المطلوب؛ وعادة ما يكتفي إعلان قبول ذي طبيعة فتوائية باردة. لقد حدث جمود كبير في الجسم العلمائي بالمغرب واطمأنت فيه ملكات العلماء الذين فضلوا الانزواء عن المشاركة كما فضلوا التفاعل السلبي بدل الفعل الإيجابي. الوضعية نفسها التي ستفتح المجال أمام واحدة من أكثر المظاهر فسادا، تتعلق بتصدي غير العلماء إلى زعامة الشأن الديني والتحكم بالفتوى. وحتى ظهور ما عرف بالصيحة الإسلامية، بدأ دور العلماء يتراجع لصالح الدعاة من أبناء الحركة الإسلامية،

وقد كان أكثرهم من غير العلماء؛ ما ميّز دعاة وقادة الحركة الإسلامية أنهم من تخصصات علمية كالطب والهندسة وتخصصات أخرى قلما كان من بينها التخصص في الشريعة الإسلامية. ومنتظر فرصة أخرى ليس هاهنا مقامها، لمعالجة علمية لكثير من العينات من المبادرات الفتوائية التي قام بها بعض الدعاة والمشايخ من اتجاهات وحساسيات إسلامية مختلفة، والتي غالبا ما تبدو لنا منقولات عن إفتاءات تمت خارج المملكة لا جدة فيها، لنقف أيضا على خطورة التدهور الذي يمس جودة البناء العلمي للفتوى قبل أن يمس ثقافة الداعية التي لا تسعفه في تشخيص موضوعات الفتوى. فنحن هنا أمام نموذج لا يتحقق فيه شرطان ضروريان للفتوى الناجعة: الأول يرتبط بجملته ما يجب توفره في صانع الفتوى من وجود ملكة اجتهادية تمكنه من الاستنباط الصحيح وفق قواعد الاستنباط المقررة، والثانية تتعلق بتوفر المفتي على ثقافة إجمالية لعصره كافية لتمكينه من تشخيص الموضوعات والنوازل قبل استئزال الحكم الشرعي. إذا كان الشرط الثاني قد أهمل لفترة وعادة ما أسفر التراخي في طلبه عن نماذج علماء تقليديين لا علم لهم بالوقائع الجديدة، فإننا اليوم أمام شكل من المستوعبين لنوازل عصرهم لكنهم لا يتوفرون على قوة الصناعة الفقهية، فعادة ما يحتاطون في غير مورد الاحتياط فيحرمون المكلف الشرعي من الكثير من الجوازات التي قد يصرار إليها بناء على القواعد الشرعية أو العقلية كما لا يخفى. لا يتعلق الأمر هنا بانحطاط جودة الفتوى من حيث أنها صادرة عن مزاج مؤطر بأهداف معينة، بل الأمر يتعلق أيضا بانحراف في وظيفة الفتوى وجديتها. ولا ننكر أن ما ميّز الحركة الإسلامية هو كونها فاعلة ونشطة ومبادرة وهو ما لم يكن يتوفر عليه الجسم العلمائي الذي فضل العمل منفصلا في الظل لا فاعلا تحت الشمس. وقد تطلب الأمر سنوات عديدة لكي يتطور وضع الحركة الإسلامية ويزداد وضع العلماء في المغرب ضمورا، ليصبح الحديث اليوم ليس عن صدام بين علماء المغرب وأبناء الحركة الإسلامية، بل أصبحنا أمام حالة صراع خفي ومستعر في المناسبات بين علماء القطاع الديني المهيكّل وعلماء الحركة الإسلامية لا سيما ما يتعلق بفصيل التوحيد والإصلاح؛ الفصيل الذي يميّز عن غيره بنزوع انتهازي يجعله يقبل بكل الأدوار وحصد كافة المكتسبات بلا ثمن. لم يسجل عليه أنه رفض رفضا حقيقيا أي عرض أو إملاء، وهي وسيلته الوحيدة للتفوق على سائر الفصائل

الأخرى من الحركة الإسلامية. وقد بات النزال يجري في مستوى القواعد المقررة لاستنباط الفتوى وليس فقط نزالا بين العلم الديني والأيدولوجية الدينية للحركات الإسلامية. وفي هذا السياق تحديدا برزت الحاجة إلى إعادة هيكلة الحقل الديني في المغرب، لمواجهة ظاهر الحركة الإسلامية التي استدخلت عنصرا جديدا في تكوينها ألا وهو ظاهرة علماء الحركة الإسلامية.

ما بعد الصياغة الجديدة للحقل الديني

إن وضع هيكلة للحقل الديني لم تكن في يوم ما قضية غريبة أو نشاز، الهيكلة كانت دائما سياسة مغربية بامتياز، ولا ينبغي أن تدوخوا العناوين والمصطلحات المستعملة اليوم. ففي العصر المريني تقرر شكل من الهيكلة الروحية التي اتخذت جوانب إجرائية عدة، أهمها القضاء على كل الأفكار التي جاءت بها المرشدة في العهد الموحي وإقرار الأشعرية كمنهج في الاعتقاد لسائر المغاربة كما اتخذت جانباً بيداغوجيا يتعلق بالنظام التربوي داخل الجامعات العلمية وفي مقدمتها جامعة القرويين، بعد أن تقرر دراسة جملة من الكتب مثل مختصري خليل وابن الحاجب وألفية ابن مالك والشفاء للقاضي عياض والبردة للبوصري والبدء في التأريخ العام للبلد مع ابن أبي زرع صاحب «روض القرطاس» وما شابه ذلك⁸⁴.

ويمكننا القول حينئذ أننا اليوم مدينون لهذه المرحلة من تاريخ المغرب في كل ما يتصل بالحقل الديني ومظاهره بما فيها التقاليد الدينية والأعراف الدينية. إن هيكلة الحقل الديني هي استجابة لما تم إرساءه في العهد المريني بوصفه لحظة تشكل ما بات يعرف اليوم بالهوية الدينية للمغرب. غير أن دور العلماء في تحديد وتعزيز هذا الحقل لم يبرز بقدر ما برز دور وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية التي سلكت مسلك الدارقة لتحديد دور العلماء وفي الوقت نفسه التكفل بالدفاع عنهم من هجمات واقعة أو محتملة. والناظر لما بعد إرساء هياكل الأمن الروحي وقواعد الحقل الديني الجديد، يلاحظ أن السلفية الجديدة في صورتها الشعبوية التكفيرية اهتمت، إلى استراتيجيا

84 محمد المنوني : ورقات عن حضارة المرينيين، ص 435، منشورات كلية الآداب بالرباط طبعة النجاح الجديدة البيضاء ط3 2000م.

جديدة للتكيف مع الوضع الجديد، واعتماد أسلوب اختراق المؤسسة الدينية. لقد فضل بعض السلفيين الجدد لبس الطربوش الأحمر والجلباب المغربي التقليدي وتغيير اللهجة الخطابية ليجدوا لهم وظائف داخل مؤسسات الحقل الديني ويندسوا في دهاليزها بدءاً من المجالس العلمية والمساجد والأوقاف ووسائلها الإعلامية. ولا ندري إن كان الأمر يتعلق بتوزيع مواقع ومكتسبات، وخلق توافقات داخل الحقل الديني بين تيار البوتشيشية الذي يمثل بحكم الواقع وزير الأوقاف أحمد التوفيق وبين تيار التوحيد والإصلاح؟ لأننا لاحظنا حضوراً مكثفاً لهذين الحساسيتين الدينتين وتحكهما بمؤسسات الحقل الديني والمجالس العلمية المحلية كما تعكسها على الأقل قائمة الخطباء المنحدرين من الفريقين. إذا كان بعضهم أقدم على هذا النوع من الاختراق لأسباب تتعلق بالانتهازية الدينية نفسها: كثيرون (تسلفوا) قبل ذلك تحت الطلب، ولكنهم بعد أن أنهوا المهمة بنجاح، احتلوا الصفوف الأمامية للحقل الديني الجديد، فيما البعض الآخر، فعل ذلك تقية وتكتيكا. وحيث لم يعد للعلماء دور مركزي بقدر ما أن الأمر يتعلق بأهمية خطاب تقتضيه المرحلة، بدا واضحا أن استدعاء نموذج الخطاب الصوفي هو الأنسب لمرحلة لا تزال تقتضي محاربة الخطاب الحاد للسلفية. الخوف من الخرافة لم يعد له موضوع، فثمة في التصوف ما هو مناسب دون أن يجرف عقلية المسلم التي طعمتها الصيرورة الاجتماعية بحكم الواقع بعناصر العقلانية؛ أي من الممكن أن يساهم التصوف في تحويل الدين إلى سلوك أخلاقي فردي بعيدا عن شواغل السياسة بمعناها السياسي والوظيفي، وليس بمعناها المتصل باستراتيجيات الدولة. وقد أخطأ الطرفان معا حينما اعتبرا أن المسألة تتعلق بتغليب نموذج على آخر مما كاد ينذر بأزمة حقيقية. بينما كان الأمر يتعلق بتوازنات ليس إلا. وقد بدأ البعض يتطلع إلى هذه الأدوار السياسية من داخل التجربة الصوفية ويعلن عن خدماته بركوب شعارات الدولة والمضي في هجاء المختلف. التدبير الديني يحتاج إلى قياس درجة الحرارة باستمرار. كادت محاولة تسييس التصوف المغربي أن تخرجه من حاق مصداقيته قبل أن تتدخل البوتشيشية لتفرمل من سرعة هذا الارتقاء الغالي في طلب المواقع والأدوار ذات الطابع السياسي. كان الأمر بدافع الضرورة، لأن مصداقية الطريقة البوتشيشية بدأت تواجه خطر التراجع فيما لو استمر الأمر على ما هو عليه. ذلك لأنها أدركت أن شهر غسل

السياسة ينقضي ضمن صيرورة الأحداث المحتملة. فحتى الأُمس القريب كان وضع السلفية مريحاً وموضوع استقطاب كما يجري اليوم مع فلول التصوف، وذلك لأن مشكلة المغرب ليس في خيارات صوفية يمكن هي الأخرى في سياق ما وشرط ما أن تتحول إلى حركة متطرفة، هل نسي المغرب ثورة درقماوة والزاوية الكتانية؟! بل لعل نجاة ما دعم جانب السلفية الوطنية في أنها وقفت إلى جانب المخزن في مواجهة تمرد الزوايا وبعض الطرق، التطرف خيار وسلوك وتموضع وليس عنوان مدرسة. وهكذا بدأ الكل يعرض خدماته سلفياً وصوفياً وبرزت أشكال من الانتهازية الدينية بشكلها الهجين في سوق الشأن الديني ومزاده العلني. لا يوجد شيء أهم من شيء في هذه اللعبة إلا بقدر ما يؤديه من وظيفة مشروطة وزمنية، وبقدر ما ثمة خيارات يجب أن تصنع ويصار إليها بجهد وجهاد واجتهاد. فليس التصوف هو المخرج السحري لانحطاط الخطاب الديني وعنف الحركات كما لم يكن الخيار السلفي حقاً هو الحل الناجع. ويمكن أن تنتقل الانتهازية إلى كل مكون من هذه المكونات الروحية متى لعبت برأسها السياسة من قريب أو من بعيد، فالزوايا لا تحتضن بالضرورة الملائكة، وحضها من الانتهازية الروحية كبير في تاريخ المغرب بالأُمس واليوم. فإذا ما خرج عن حده الذي هو الرقي بالنفوس إلى كمالاتها والترقي عبر الرقائق إلى ما فوق شواغل الخلق، فإنه لن يكون أعصم من غيره في هذا السباق المحموم. ومهما ذبلت عيون بعض الصوفية المتسيبين، فإنها لن تدفع برقة العيون السلفية، إذا ما استمرت اللعبة في سداجتها. ذلك لأن المغرب متعدد الأهواء والملل والنحل، وانسجامه العمومي لا يحجب عنه حقيقة تعدديته التفصيلية والناشئة. هل قدر المغرب أن يستمر فيه الصراع الديني كما لو كان علال الفاسي وعبد الحي الكتاني لا زالا على قيد الحياة؟؟ وإذا كان الملك الراحل قد فضل التدخل في تفاصيل الشأن الديني ومنازلة العلماء كما جرى في عهد المولى عبد الحفيظ والسلطان سليمان وغيرهما، فإن ما يميز العهد الجديد هو الميل إلى الإنجاز والفعل بصمت والتعالي عن التفاصيل في ضوء ضبط مؤسسي وإجرائي للحقل الديني خارج منطق المحاجة، وهي النزعة المؤسسية التي أدركت ما يمكن أن يتعرض له الحقل الديني من صنوف الفساد وآثار الانتهازية، لكي تبلغ الهيكلة والمأسسة في هذا الحقل مجال التدبير المالي من خلال القرار الملكي بتأسيس مجلس حسابات لمراقبة أموال الوقف.

استقالة الريسوني كمؤشر

أمام هذا الفارق الطبيعي في شخص ملكين، جاءت سقطة الريسوني ذات مرة في إحدى تصريحاته التي زادت بها الصحافة إثارة، أكد فيها هذا الأخير على أن إمارة المؤمنين تحتاج إلى مؤسسة فقهية مؤهلة للفتوى، ولعل الجنبه التي غابت عن الريسوني بهذا الصدد وهو ما يفسر عبارة القبي التي اتهمه بها يومئذ الخطيب، أن الفتوى في تاريخ السلاطين المغاربة لم تكن من وظائفهم حتى حينما يكون بعضهم قد أدرك من علوم الشريعة ما يمكنه من مجارات العلماء؛ بل كان الأمر دائما يتوقف على قرارهم. تقرر هذا التقليد من خلال هيئة الافتاء التابعة للمجلس العلمي الأعلى، إذ يجري الحديث عن أولى مظاهر هذا الإجراء، فتوى الشأن العام التي رفعها الملك (بالقصر الملكي بالدار البيضاء بتاريخ الجمعة 17 رمضان 1426هـ 21 أكتوبر 2005م) إلى الهيئة والمتعلقة بالعمل بالمصالح المرسله وعلاقتها بجملة الاستنباطات المتعلقة بالشأن العام في وقتنا الحاضر. وهذا في حقيقة الأمر ما هو إلا مؤسسة لما سار عليه العرف المغربي المنظم لعلاقة العلماء بالسلطان. إلا أن ما كانت ترمي إليه تصريحات الريسوني بغض النظر عن شكل التصريح؛ إذ المحتوى بلغ مراده هو البوح بما تسعى إليه الجماعة من الهيمنة على الحقل الديني في المغرب. يجري مثل هذا فيما يجري داخل كواليس الحركة وتعبّر عنه في مناسبات عدة. آخرها ما تحدث عنه رئيس الحركة، حينما عبّر عن طموح الحركة في المساهمة بقوله: « لكنني أؤكد مرة أخرى، أن هذا العمل لا يكفي فيه عمل هيئات ومؤسسات الدعوة العامة وعلى رأسها المؤسسة العلمية والتي نقدر ونؤمن قيمة استقلاليتها عن عموم الفاعلين باعتبارها مرجعية للجميع، بل يحتاج لدعم وفعل مواز من الهيئات الشعبية المدنية، حيث لا يكفي وحدها لترشيد الصحوة الإسلامية. أذكر هنا أنه بعد الأحداث الإرهابية الثانية في سيدي مومن سنة 2007م بادرنّا إلى تأسيس مقر لنا في عين المكان، إيماناً منا بأن الواجب يحتم علينا أن نكون قرييين من الشباب»⁸⁵.

بتعبير آخر، هذا ما يؤكد محتوى تصريح الريسوني الذي يمثل رغبة هذه الجماعة في الهيمنة على الحقل الروحي، ولكن تكتيكيا تسعى الآن لكي تكون

من جملة ما تعتمد عليهم إمارة المؤمنين في صياغة الفتوى وتدبير الشأن الديني. وحيث يوجد للجماعة أتباع لها قدامى أو مستمرين داخل المجالس العلمية والمؤسسات المعنية بتدبير الحقل الديني، فهي تسعى لتعزيز نفوذها أكثر من خلال فتح المجال للعمل الشعبي، أي لنشاطها الحركي. الأمر حتى هنا سهل هضمه، لكن إذا اعتبر حينئذ الريسوني الذي كان على رأس جماعة التوحيد والإصلاح فضلا عن عضويته في حزب العدالة والتنمية، سندرك أي سلطة ونفوذ سيطر به حزب سياسي ينافس باقي مكونات المشهد الحزبي، في حين يملك إمكانية التسرب إلى مؤسسات الوزارة الوصية وإلى ما يعد نفوذا لإمارة المؤمنين عبر الأدوار الدينية. في حين يفترض أن تأخذ هذه المؤسسة مسافة واحدة من كل الأطراف المتبارين. وما لم يدركه الريسوني وجماعته أيضا أنهم ظنوا في لحظة من اللحظات أنهم أقوى لكي يقتنعوا الدولة بأهمية دورهم في ضبط الحقل الديني فيما هم أنفسهم كانوا موضوعا لهذا الضبط. إن الإحساس الخادع بثقل نفوذهم، وهو عادة ما يدفعهم لهذا النوع من التصريحات لم يعد يحقق الغرض من ناحيتين:

سياسيا، أكدت الانتخابات أننا أمام ناخب متنوع ولا يحتاج الأمر إلا إلى تسييس الشرائع العازفة عن المشاركة، فلا يخفى أن الأصالة والمعاصرة لعبت هذا الدور حتى الآن وهو ما شكل محور انزعاج الحزب المذكور.

دينيا، اختبرت الجهات المعنية إمكانات هذه الحركة من خلال كل التصريحات الدينية ذات الطابع التجيشي. وحتى الآن لا تملك الحركة أن تقنع الشارع بوقفات احتجاجية كبرى بخصوص مواقفها تلك؛ هناك مطالبتها بعدم استقبال إلتون جون في مهرجان موازين التي باءت بالفشل على الأقل مثلما يحدث في المسيرات التضامنية مع فلسطين التي عادة ما تشكل مصدرا خاطئا لتكوين تصور مغشوش عن مدى نفوذ الجماعة المذكورة. هذا فضلا عن أن ما من شيخ يبرز داخل هذه الحركة إلا ويغادر باتجاه المؤسسة الرسمية مثال حمزة وفريد الأنصاري وغيره أو غيرها.

وحيثما فقط نفهم سبب نعت الخطيب للريسوني بالفني تعليقا على التصريح المذكور. الغباء هنا يفسر بسوء تقدير لموقعية الجماعة والحزب والأبعاد التي تأخذها السياسة الدينية وتدبير الحقل الديني في المملكة. لقد بدت تصريحات

أبعد من أن تدرك عمق الإشكالية وتعقيدات المشهد. ويبدو أن جماعة التوحيد والإصلاح لم تتراجع عن ما جرى لرئيسها السابق الأستاذ الريسوني، بل أصرت في مناسبات مختلفة على عرض خدماتها على الدولة في مجال حماية الأمن الروحي في محاولة للهيمنة على الحقل الرمزي المشترك للمغاربة. ومع أنها بدأت في الآونة الأخيرة تكرر مسألة، سبق وأكدنا عليها مرارا من أن الحركة الإسلامية لا تعدو أن تكون مقلدة وامتدادا فكريا لغيرها، وبأننا قادرون في المغرب على إنتاج نموذج خاص يصلح أن نصدره للمشرق، بدأنا نسمع استجابة لهذا التحدي، ولكنها استجابة مغالطة بأن هناك بالفعل تجربة مغربية خاصة بالحركة. وما يؤكد أننا أمام سوء فهم لمطلب التجديد أن مثل هذا السؤال طرح على رئيس الحركة نفسها⁸⁶، لكنه بعد أن ركز على التغييرات الشكلية التي تمس التنظيم تحدث عن عدم جدوى الانفصال عن التجربة الشرقية وأهمية الانفتاح عليها. في تصريح المسئول عن هذه الحركة لا يوجد ما يؤكد أنهم بلوروا مشروعا مغربيا خاصا قابلا للتصدير خارج موضوع إعادة الهيكلة التنظيمية للجماعة. ما يؤكد أن بعضهم حينما تمثل هذه الفكرة (حتى دون أن يحيل إلى أصحابها)، تبنّاها قبل الأوان. فحينما تحدثت عن ذلك في مناسبة سابقة، بالتأكيد لم أكن أقصد بأن هذا النموذج سيخرج من هذه الجماعة التي تفتقد للكثير من الجرأة على المعرفة فضلا عن أن مسألة التجديد في نظرها مسألة سياسية محضّة. فهي جماعة منضبطة بحزب سياسي كما هو منضبط بها في سياق تبادل أدوار ووظائف. ولا يخفى أن المعوّل عليه هنا ليس وضع تصورات قد لا يدين بها تربويا القواعد. وما دام أن الفئة المتنورة حتى داخل المكونين لا تمتلك السلطة الكافية لممارسة الإصلاح. نعتقد أن إحدى أبرز مؤشرات تخلف هذا المكون هو في أفول صوت بعض المثقفين المنتمين إليه وتراجع نفوذهم أمام نفوذ بعض السياسيين أو المتشددّين منهم. فلا يخفى أيضا أن التوحيد والإصلاح هي حصيلة مزج تجارب إسلامية مختلفة، مما يطرح مشكلة التمثيل ويجعلنا أمام ظاهرة قابلة للانشقاق، الانشقاق الحقيقي الذي لم يحصل حتى اليوم نظرا لوضعية الحزب والحركة اللذين يعيشان عهدهما الذهبي. فحصيلة هذه الحركة وحزبها يتضخم في جهة الهيكل الإداري وطريقة العمل وليس في مضمون الخطاب الذي هو أصل المشكلة.

وعملية التجديد هي هنا تأخذ بعدا دعائيا وجزءا من بروباغوندا ساذجة لجماعة لا زالت عالية على تجارب غيرها حتى في صميم إعادة الهيكلة الشكلائية وفي مجملها ما يبدو جرأة معرفية ليس سوى اقتفاء لما تجرأ عليه أغيارها في المشرق العربي. وأما التأطير المزعوم الذي تنهض به في الخارج فليست سوى مبالغات دعائية، لأن الأمر يتعلق بمجرد حضور ندوات ومؤتمرات ومشاركات وتبادل خبرات شكلي جريا على العرف.

نماذج من علماء الحركة الإسلامية

لكي نأخذ فكرة عن علماء الحركة الإسلامية حديثي النشوء، نقدّم نموذجين منهم وهم سليلي حركة التوحيد والإصلاح، لم يكتب للحركة أن تستثمر فيهما بشكل نهائي. فالملاحظ أن ما من شيخ تابع للجماعة المذكورة يبلغ الشهرة والترميز حتى يغادرها إمّا إلى المؤسسة الرسمية أو يسلك مسلكه الخاص. مثالي عن النموذج الأول: فريد الأنصاري ومصطفى بنحمزة وعن الثاني الشيخ الريسوني.

كان الريسوني أكثر حظًا من بين أقرانه، إذ فتح له باب التّربع على مجد تجارب وأطوار حركية منذ باتت هذه الحركة تعاني من شكليين من مشايخها بعد الضربة التي وجهت للشبيبة الإسلامية: صنف فضل الانزواء خارج الأضواء مثل الشيخ زحل الذي تولى إدارة مجلة الفرقان، هي اليوم لسان ثقافة التوحيد والإصلاح، وصنف فضل الارتقاء في المؤسسة الرسمية مثل فريد الأنصاري، وثالث فضل اللعب خارج الحركي المعتبر والرسمي الظاهر معا مثل الزمزمي. ترأس الريسوني رابطة المستقبل الإسلامي منذ 1994 إلى 1996م، وهي الصيغة الوحيدة الأولى لاندماج ثلاث جماعات: الجمعية الإسلامية بالقصر الكبير التي كان يرأسها هذا الأخير، وجمعية الشروق بالرباط وجمعية الدعوة بفاس⁸⁷. وعندما تقرررت الوحدة بين الرابطة وجمعية التجديد والإصلاح سرعان ما أصبح الريسوني على رأس جمعية التوحيد والإصلاح والمدير المسؤول في جريدة التجديد، كما فتح له مجال العمل السياسي ليتولى وهو غير السياسي رئاسة المؤتمر الوطني للحزب. وهو النجاح الذي سينقله إلى

87 سوف نتناول هذا المسار في الفصول اللاحقة.

خارج المغرب لكي يواصل نشاطه ضمن الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ليحصل بينه ومجموعة من رفاقه شكل من التحالف مع الشيخ القرضاوي وتبادل وظيفة النفوذ: هم يفتحون له المجال ويشكلون امتدادا لدعوته ونشاطه داخل المغرب، وهو يتولى منحهم بعض النفوذ في الخارج. شكل ذلك النجاح فرصة تاريخية، لا سيما بعد أن تمّ استقباله من قبل وزير الأوقاف في درس رمضاني أمام الملك، جعلت الريسوني يطمح إلى أن يزاحم علماء المملكة بنهج وسيلة الإحراج والبدار إلى أشكال من الإفتاء انتهى إلى وقوعه في خطأ إعلامي أنهى وضعه المريح في المغرب. وبعد أن استقال أو أقيّل من منصب المرشد لحركة التوحيد والإصلاح، لم يعد يكفيه أن يقبل بالأدوار الثانوية مما اضطره إلى المغادرة إلى جدّة. وهنا باتت التوحيد والإصلاح تعيش فراغا بعد أن قرّر الريسوني المغادرة الطوعية والإقامة في جدّة. جاءت دعوة الانضمام كخبير إلى مشروع الموسوعة التي ينهض بها مجمع الفقه الإسلامي بجدّة، في سياق الضغط لإقالته من رئاسة حركة التوحيد والإصلاح. كان هذا الأخير يعد مكسبا للحركة ونموذجا لشيخها الذي انتدبه التوحيد والإصلاح لمزاومة العلماء في المغرب بكثرة الفتاوى في شؤون عادة ما يترفع عنها العلماء الرسميون. وقد بات واضحا أن خروجه إلى جدّة جاء مبرمجا، شأنه شأن المغراوي، مادامت جدّة هي مقبرة الدعاة ومنفاهم الطبيعي⁸⁸. فالريسوني أو المغراوي يمكنهما أن يثيرا الكثير من الجدل فيما لو وجدوا في بيئة تتجاذبها صراعات تيارية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، لكنهما لن يكون لهما أثر في بيئة تعد بؤرة استنبات الدعاة. لم يقطع الريسوني نهائيا مع جماعته وإطالاته التي يبدي فيها الكثير من الجرأة التي كان يفقدها لما كان في المغرب يمارس من التقية ما يمارسه أصدقاؤه اليوم داخل جماعته، ولا يزال ينسق معها في كثير من القضايا، غير أنه فضل أن يسلك مسلك التمدد إقليميا وعلى مدى العالم الإسلامي طلبا للترمز، وهي خطة وضعتها الرابطة ضمن خياراتها منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم قبل قرار الانضمام إلى حركة الإصلاح والتجديد لتأليف حركة التوحيد والإصلاح، وهو ما يطبقه الريسوني حاليا. نفهم من ذلك أن الريسوني تحرر من التوحيد والإصلاح

88. سرعان ما انتقل إلى الدوحة واقترب من الشيخ القرضاوي ليصبح نائبا له في الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين.

التي لم تكن تشكل غاية رموز الرابطة من اللحظة الأولى التي اتخذ فيها قرار الاندماج وتطبيق خطة سابقة تعود لعهد الرابطة. إن الخروج الناعم للريسوني من التوحيد والإصلاح يعيدنا إلى رفض الشيخ البوشيخي للاندماج أصلا مع جماعة ابن كيران في اللحظات الأخيرة من إعلان قرار الوحدة.

من جهة أخرى، كان من المفترض أن يحتل فريد الأنصاري مكانة مميزة داخل جمعية التوحيد والإصلاح التي نما داخل صفوفها وسبق أن تولى فيها مسئولية القسم الطلابي، وعلى الرغم من أنه تشرب من ذات النهج المقاصدي الذي نهل منه الريسوني إلا أنه لم يحالفه الحظ الذي حالف غريمه ومنافسه، لا سيما بعد أن فضل هذا الأخير أن يسلك مسلك المجاميع العلمية الرسمية، حيث تولى رئاسة المجلس العلمي المحلي بمكناس ونال عضوية المجلس العلمي الأعلى بالمغرب. وبقدر ما كان هذا الأخير يملك من طموحات وحيوية وتطلع لمثل تلك الأدوار التي اطلع عليها في كتب التاريخ أو تلك التي ورثها من حيوية النضال الحركي الطلابي للإسلاميين، فإن حالة اليأس والتطوُّع والكتابة حكمت سيرة داعية لم يحالفه الحظ في تحقيق كل رغباته. الأمر الذي سيفجر لديه ردّة فعل ضد أصدقاء الأمس الذين وصفهم بالعقارب (الخضراء)، منتقدا الأداء الإسلامي للإسلاميين. لقد قدم آراء في الدعوة والإصلاح ولكنه لم يتحدث ولو قليلا عن أداة الدولة. هذه الانتهازية في المجال الروحي لا تخص الأنصاري وحده، بل هي ميزة لكثير من أضرابه. امتلك في العلم لياقة تميزه عن أقرانه لكنها لا تمنحه الريادة والأصالة. أديب بمستوى جودة وشروط رابطة الأدب الإسلامي. ولا زال هؤلاء ينظرون إلى أنفسهم تلاميذ للقرضاوي، وقصارى ما قدّموه إعادة تقديم وشرح ما فاقهم فيه علماء جيل النبوغ المغربي. كتب فريد الأنصاري في المقاصد أطروحة تتعلق بمصطلحات وقواعد مقاصد الشاطبي. انعدام الإبداع في هذه الأبحاث لا يخفف عنه الإهتمام بتلك القواعد التي تبدو عقلية في ظاهرها بينما تظل ها هنا شكلا من المنقول العقلي الذي لا يختلف عن حفظ المتن. فالقواعد محفوظة واستعملات الشاطبي لها واضح وإعادة جمعها من داخل المتن الشاطبي جهد كمّي لا اجتهاد فيه من جهتين: لأننا لسنا أمام استقرار تام لكل القواعد المستعملة في هذا المتن ولأنه جهد أدنى لا إبداع فيه بقدر ما هو تصنيف وترتيب شكلي ووضع كل قاعدة في خانتها المقررة. الاجتهاد ليس جهدا فقط بل هو ملكة وفق، لأخلص إلى القول أننا أمام

دعاة على شيء من الفقاهاة وليسوا مجتهدين بحسب الشروط المقررة في معيار الاجتهاد التقليدي. وعلى الرغم من ذلك لم يكن لما قدموه ما يفوق في معايير الفكر المقاصدي ما قدمه الجابري أيولوجيا وطه عبد الرحمن منطقيا، وكلهم لم يصنع جديدا فاق ما كتبه علال الفاسي في المقاصد. أي أننا أمام استرجاعات لا توجد فيها بصمات تمنح هذا النموذج من العلماء موقعه أصيلة: فهم دعاة أكثر مما هم علماء ومقلدون غير مجتهدين. إذا كانت تلك هي حصيلة ما أنتج علميا، فسياسيا لا يوجد سوى التقهقر والإخفاق. جرب الأنصاري أن يكون حركيا وحينما فشل في السياسة هجاها وهجا معها إسلاميها برسم الأخطاء الستة، وبذريعة تضخم السياسي الانتهازي على الدعوي. سيرد عليه غريمه الريسوني باعتباره المعني الأول كمشروع فقيه للحركة بنقد يخفي الكثير من الطعن في النوايا والازدراء بالموقف. وظف الأنصاري لضرب الحركة الإسلامية في سياق دقيق، لكنه فشل في المهمة ودخل في تجربة مريرة مع مرض عضال حتى توفته المنية ونعاه خصومه وأعادوا رفع سهمه كما لو كان عضوا منهم، سعيا إلى احتواء رمزيته ودرءا لملاحقة لعنة صاحب الأخطاء الستة في تاريخ الجماعة الإسلامية المعنية. وجد هذا الأخير نفسه وسط تجاذبين، فهو من أنس بالحركة الإسلامية التي كان لها الفضل عليه في كثير مما ارتقى إليه من مواقع التأثير، وفي الوقت نفسه وجد نفسه منجذبا إلى الوظيفة الدينية ضمن حقلها المهيكل. في البيان الدعوي تطرق فريد الأنصاري إلى داء التضخم السياسي، وقد اعتبر بيانه هذا بمثابة الجزء الثاني من كتابه «الفجور السياسي». لقد اعتبر أن الأصل في فكر الحركة الإسلامية في المغرب هو السلفية كما جاءت بها نهضة محمد بن عبد الوهاب، وكما تغذى بها شباب الحركة الإسلامية من خلال دروس تقي الدين الهلالي⁸⁹. يعد كتاب البيان الدعوي نموذجا للكتابات التي يراد بها تصفية الحساب مع الخصوم وليس كتابا للتنوير. فقد سعى إلى مواجهة مشاريع الفكر السياسي الإسلامي بموقف يرجح أن الدولة في الإسلام ليس بالضرورة أن تقوم على الإجماع. وقد بدا واضحا لديه الخلط التاريخي بين النظري والواقع التاريخي. وحيث كان بصدد التأسيس لمنظور خاص في الدولة والسياسة الشرعية قائم على مفهوم التغلب، لم يمنعه أن يبدي اعتراضه حتى

89 فريد الأنصاري : البيان الدعوي وظاهرة التضخم السياسي، ص 37، ط 1 2003 م منشورات ألوان مغربية، مطبعة النجاح الجديدة/البضياء.

على القرضاوي الذي بدا له هو الآخر واقعا في إشكال الخلط بين كون الإمامة والخلافة أصلا أم فرعا، وذلك حينما يقول القرضاوي: «الإمامة أو الحكم بما أنزل الله هو من الفروع ولكن اعتقاد وجوبه ولزومه والإيمان بالاحتكام إلى ما أنزل الله في كتابه ومتابعة رسوله هو من الأصول يقينا ومن صميم الإيمان». يعتبر فريد الأنصاري أن هذا من صميم الخلف والتناقض إذ كيف يكون الشيء نفسه أصلا وفرعا⁹⁰. والحق أن فريد الأنصاري كان يؤسس لأمر ذهله عنه حتى من اعتقدوا أنه بصدد التأسيس إلى فكر سياسي سلطاني تقليدي، فالقول بفروعية الحكم والإمامة حتى على صعيد الاعتقاد بخلاف ما سلك عليه إجماع المسلمين يوافق وجهة النظر الخوارجية التي لا ترى ضرورة لقيام الحكومة. وما لم يلتفت إليه الأنصاري هنا أن القرضاوي كان يتحدث على المنحنى نفسه لابن تيمية في السياسة الشرعية حيث اعتبر الإمامة من الأصول بما أنه يقوم عليها تحقيق أحكام الشريعة وحكم الله. وأما الخلف الذي زعمه الأنصاري ذهولا وسوء فهم منه، إنما كان سيصح لو تعلق الأمر بموضوع واحد، بينما الموضوع هو موضوعان مختلفان: هناك الاعتقاد بضرورة قيام الحكومة وهناك ما يتعلق بذات الحكومة ووظائفها وهي الفروع. والحق أنهم كلهم واهمون، القائلون بالفرع مطلقا والقائلون بالتفصيل، إذ أن سبب الخشية أن يقووا في تناقضات منظورهم الأصلي للحكومة حين قالوا بفروعيتها فقط ليضادوا بها موقف الشيعة من أصوليتها. والحق أن المراد بالأصلية في المقام هو ضرورة قيام الحكومة. وكما قال علي بن أبي طالب نفسه: «لا بد من أمير برّ أو فاجر». وأما مدار الخلاف عند الشيعة فهو في تعيين الحقيق بالإمامة خلفا للرسول (ص) وليس مدار أصل الحكومة أو عدمها. وتلك كانت مسألة تتعلق بالمصداق لا بالأصل، والعقدي في البين منصرف إلى من هو حقيق بها على التعيين. فأصولية الحكومة عند الشيعة في المقام تعارض بفروعيتها عند الخوارج، في حين التعيين هنا تعيين مصداقي لا جعل شرعي للحكومة التي هي شأن عقلاني وأمر إرشادي قبل أن يكون أمرا شرعيا بموجب مقدمة الواجب، ما دام أغلب الواجبات إن لم يكن سائرهما يتوقف مباشرة أو غير مباشرة على قيام الحكومة. وهكذا بات واضحا أن من خلال كلمة علي بن أبي طالب أن حكومة الفاجر إن توقف عليها حفظ النظام العام غدت واجبة وأصلا من الأصول. مدار الخلاف ها هنا حتى عند الشيعة عقلاني محض،

فالغاية من وجود الحكومة هو نظم أمر الناس وعدم اختلال النظام العام. وهي بهذا المعنى تكون دائما أصولية لتوقف باقي الأصول والمصالح على قيامها بالجملة لمقام الاعتقاد بها. وهو عمليا نفسه التصور الوضعي للحكومة بوصفها ضرورة يتحقق بقيامها صلاح الاجتماع بل وجوده.

وقد بدا أن الأنصاري والريسوني شكلا نجمي مرحلة تلت أفول نجم أعلام آخرين مثل الشيخ زحل وأضرابه. الصراع والتنافس بين الأنصاري والريسوني على من يملك سلطة الفتوى على الساحة الإسلامية وكذا ثالث لهما هو الزمزمي جعل المعركة بينهم لا تتوقف، البداية كانت من الزمزمي الذي قذف به خارج الشرعية الرسمية للأوقاف كما خارج الشرعية الحركية الإسلامية، أما الثاني فضل له مقام وظيفي في الشأن الديني الرسمي ولكنه فشل في أن يمتلك الساحة الحركية، وقد بات واضحا أن الريسوني آمن بضرورة اقتسام الوظيفة الروحية، وحيث اختار الريسوني أن يكون شيخ حركة لم يملك الأنصاري أن يحتوي الوظيفتين. فريد الأنصاري شيخ من شيوخ الحركة الإسلامية الذي فضل في نهاية المطاف أن يأخذ منها مسافة عمل على تبريرها بجملة من التصريحات والكتب التي أبدى فيها انزعاجه من أداء الحركة الإسلامية، أراد فريد الأنصاري أن يسحب البساط الشرعي من تحت الخطاب الديني للحركة الإسلامية، وأي قراءة معمقة لآرائه ومواقفه ووضعها في سياقاتها الموضوعية من جملة الأحداث التي مرت على المغرب يتأكد أن فريد الأنصاري كان نموذجا جديدا ممن تمّ الرهان عليهم في سياسة الهيكلية الجديدة للدين، أي نموذج عالم الدين المبادر صاحب القدرة على التصدي والحجاج ضمن أطر ومحددات الهيكلية الدينية المذكورة. نموذج العالم الذي أريد له أن يحل محل العلماء التقليديين الذين لا يملكون إمكانيات وتجارب مهمة على صعيد الديماغوجية الدينية. لم يحقق فريد الأنصاري هذا الطموح الذي سعى إليه كما سعت إليه السياسة الدينية الجديدة، وتراجع صيته بشكل كبير سواء في صفوف الحركة الإسلامية فضلا عن نازلة المرض العضال إلى أن توفاه الله.

الظاهرة الزمزمية وتكتيك تجنيس الفتوى

ومع بروز التيار الإسلامي اختارت بعض فصائل الانضواء تحت بعض الدعاة من الدرجة الأخيرة لتبارز بهم علماء الدولة. وفي تلك الأثناء تنامت تدريجيا

ظاهرة الزمزية التي هي الأخرى وليدة النزعة السلفية ذاتها، فبعد أن تم طرد هذا الأخير من الخطابة في المسجد، والاحتجاج هنا لا موضوع له طالما أن الظفر بخطبة الجمعة هو نفسه منّة مخزنية: من أعطاك سلبك، اختار الزمزي سلاح الفتوى ضمن منهجية الصدمة. تظهر فتاوى الزمزي منفحة على قضايا الشباب بكثير من الخداع الفتوائي لغرض الاستقطاب وهي فتاوى تمتد في كل اتجاه، من السياسة حتى الجورنوграфия. بينما يحتفظ بالنزعة السلفية نفسها، لأن استراتيجيته البراغمية هي نفسها «العقيدة أولاً». يلاحظ أن المنحني الذي سارت عليه فتاوى الزمزي الكثيرة أنها أظهرت الكثير من التفتح في قضايا الشباب خصوصاً بعد أن اختار «التيمة» الجنسية التي شغلت معظم اهتمامه الفتوائي في محاولة لتعديل الكثير من فتاويه المتطرفة التي كانت قد أثارت عليه ردود أفعال كثيرة ليس آخرها حينما أفتى بسحب صفة الشهيد عن المهدي بن بركة. فتاوى الزمزي مؤقته ودقيقة في توقيتها وإن عذمت الدقة في محتوى ومضمون الفتوى في الغالب، وما يميز الزمزي هو نزعه السياسية الشعبوية التي جعلته يصصر على الحضور تحت قبة البرلمان. لا نتحدث هنا عن تشدد ديني بقدر ما نتحدث عن استثمار للموقع الدينية في المجتمع. فالزمزي بخلاف سائر مشايخ الدين، يعدّ في المعيار السلفي والعرفي للسلوك الاجتماعي للمشايخ متديناً وحاملاً للسمت المشيخي، فهو يستمع إلى الأغاني الشعبية ويشارك في المسيرات الاحتفالية التقليدية مثل «الهدية» ويحضر أفلاماً في قاعة السينما ويأشر قراءة الصحف في (CAFE DE FRANCE). كان قدر هذا الشيخ أن يطرد من مواقعه منذ كان شاباً، فلقد تم طرده من المسجد الذي كان يؤمّ والده فيه المصلين من طنجة لأسباب أخلاقية، وحينما حل بالبيضاء بدأ يقترب من الحركة الإسلامية ولكن عبثاً، لأن هؤلاء كانوا يحتاطون منه ويعتبرونه رجلاً عميلاً. وبعد سنوات تم احتواؤه في التوحيد والإصلاح قبل أن يتم طرده من الجريدة والحركة، وبعد أن منحه الأوقاف فرصة تقديم درس والصلاة في إحدى مساجد الدار البيضاء سرعان ما سحب منه ذلك الامتياز، غير أن المآذونات ظلت معه وهو ما تم الكشف عنه صدفة بعد الحملة التي قامت بها الحكومة لرصد أسماء المستفيدين من المآذونات، ليتبين أن الزمزي يحظى بها حتى وهو نائب في البرلمان، وتمثل المآذونات مؤشراً داخل الرأي العام والخاص على الخدمات المخزنية التي يقدمها

المستفيدون منها، ما عدا من جعلت مقررته له كالمعوزين من ذوي الوضعيات الخاصة في البلاد، وكان آخر انسحاب له من حزب النهضة والفضيلة الذي فشل في أن ينسّق معه خلال عضويته في البرلمان، ككائب وحيد للحزب.

كان سبب هذا الإصرار على مزاولة السياسة واقتحام مجلس النواب هو خلاف قديم بينه وبين العدالة والتنمية والتوحيد والإصلاح، اللذين لم يستسلما لأسلوبه وتواطئوا على استبعاده دعما لموقف رسمي من الأوقاف في عهد صاحب الحكومة الملحقية: د. عبد الكبير المدغري العلوي، كما منعوا مقالاته على صفحات جريدة التجديد الناطقة باسم الحركة تعاقبيا وباسم الحزب عمليا، ولم تظهر انتهازية الحزب والحركة لدى الزمزمي إلا بعد أن أصبح ضحيته ليبدأ تعامله عليها. وعلى الرغم من أنه استعان بحزب النهضة والفضيلة مستغلا إياه في ترشيحه لانتخابات 2007م التشريعية، وانتقاما من حلفائه في العدالة والتنمية، إلا أنه سرعان ما تنكر للحزب الذي ترشح باسمه وبدأ يحبك أجندة خاصة به. الملفت للنظر أن الحزب المذكور كان قد اقترح مشروع «كوتا للعلماء»، وكان يكفي أن يلتفت إلى أداء شيخه الأوحده الزمزمي الذي لم يعد قادرا على ضبط تصريحاته ومواقفه التي تتجاوز الحزب نفسه. وإذا كان واضحا ما تحمله فكرة «كوتا للعلماء» من إشارة في طبيعة العنوان إلا أن المسألة تتطلب فهما عميقا للدور المخول للعلماء تاريخيا في المغرب. إن للعلماء كوطتهم دائما ولا يحتاجون إلى أي مشروع من ذلك القبيل لأن مواقفهم وأدائهم تابع لسلطة إمارة المؤمنين، وهي فوق البرلمان نفسه من حيث التمثيلية، أي بما أن الملك هو الممثل الأسمى للأمة دستوريا فالعلماء هم اليوم تبع لأقوى مؤسسة تنفيذية. والظواهر في الجملة تعود إلى العلماء في اللحظات الحرجة وهي فوق القوانين المقترحة في المؤسسة التشريعية. وفي كل الأحوال، يقدم الزمزمي نموذجا لعالم غير منضبط داخل البرلمان، غير منضبط لحزبه حيث عاكسهم في الانتخابات الأخيرة وأغلق مقر المكتب في منطقة نفوذه وإرادة الشريعة التي منحت صوتها، بما أنه ظل يقدم أدوارا وفتاوى تخدم أجندات ملتبسة. فمن يا ترى يملك أن يختار هذه الكوتا وما دورها وما هي السلطة التي ستمنحها إياها المؤسسة التشريعية إذا كانوا هم في الأصل فوق تلك المؤسسة بتبعيتهم لمؤسسة إمارة المؤمنين؟ يمثل الزمزمي نفسه مثالا لشيخ سياسي ذرائعي لا تربطه بالحزب المذكور سوى

شرعية التصويت بإسمه. وفي ظرف يسمح بالترحال السياسي لا شيء كان يمنع الزمزمي من الالتحاق بحزب آخر لو تمكن من دورة أخرى، تحدثت الصحافة يومها عن إشاعة إمكانية تدبير التحاقه بالأصالة والمعاصرة، فيما يبدو لم يكن الزمزمي مرغوبا من قبل الأحزاب وسعى لتلطيف فتاواه كي تبدو أكثر عصرية. وقد خفي على الزمزمي أن حزب «الأصالة والمعاصرة» يضم مكونات من اليسار نفسه الذي لن يغفر للداعية شقاوة موقفه الفتوائي ضد المهدي بن بركة. لكن أجندته الشخصية تقدم نموذجا لتسليف الحقل الديني والسياسي معا. فهل هذا هو النموذج الذرائعي لعلماء «الكوطا» الافتراضيين؟! حينما اقترح حزب النهضة والفضيلة فكرة ضرورة تأمين كوطا للعلماء، كان أخرى به أن يدرك مخاطر هذه الدعوى حينما تستبد الانتخابية بالحقل الديني. إحدى موانع تحقق مثل هذه الدعوى أن دخول العلماء إلى البرلمان بهذه الصفة هو خروجهم عن الوظيفة التاريخية المحددة لهم باعتبار الرجوع إليهم لم يكن مسألة تصويت. لا ندري ما موقف العلماء إن صوتت الأغلبية ضدهم في البرلمان؟ هل هو عصر الديماغوجية الدينية؟! لكن مثال الزمزمي كان كافيا كي يجعل حزب النهضة والفضيلة يعدل عن هذه الفكرة بما أنه يعيش مشكلة عدم انضباطه للاتجاه العام والقرارات الداخلية للحزب الذي دخل بواسطته إلى البرلمان. يعتقد الزمزمي أن نجاحه في الانتخابات راجع إلى شعبيته التي حققها بشخصه وليس للحزب أي فضل عليه، بما أن لا أحد استطاع الفوز غيره، هكذا تدل إحياءاته المستمرة الموسومة بعدم الانضباط لقرارات الحزب. ماذا لو تحقق مطلب الكوطا، من كان سيوقف الفوضى إذن، ومن هم العلماء المقصودون في زمن الانحطاط؟!

الظاهرة النهارية أو «تكشيك» الحقل الديني⁹¹

من مظاهر الانحطاط الذي ميّز المشهد الدعوي والعلماني في سياق اختراق التيار المتشدد للأنشطة الدينية المحلية، ما بات يعرف يومئذ بظاهرة عبد الله

91 من الأفضل أن يراجع القارئ ذلك المشهد من خطبة نهاري على الرابط أسفله. قبل أن يقرأ هذه الفقرة، باعتبارها وصفا لحالة تكني لتطوين تصور كامل عن صورة علماء حركة التوحيد والإصلاح ودعائهم؛ انظر الرابط :

http://www.youtube.com/watch?v=kB7dobk_iI&feature=related

نهارى، خطيب الجمعة بمسجد الكوثر بمدينة وجدة. ونظرا لأسلوبه شديد التميز بحدته وانفصاليته احتل موقعا كبيرا ضمن رموز اليوتوب الأكثر مدعاة للسخرية، يعتبر نهارى وهو متصرف بغرفة الصناعة التقليدية بمدينة وجدة ومجاز في الاقتصاد، من الوعاظ والناشطين في المجلس المحلي بالمدينة فضلا عن توليه خطبة الجمعة بالمسجد المذكور. إحدى أهم أنشطته قيامه بتقديم دروس أسبوعية يوم الأحد بين العشائين في مقر حركة التوحيد والإصلاح حيث أنه عضو في الجماعة نفسها. ما يميز هذا الداعية هو أداءه التمثيلي واستعماله لغة فصحي بنكهة مصرية. فهو يتقن طريقة الخطيب المصري الراحل عبد الحميد كشك تقليدا تاما لا يخلو من تبلد. أشهر مقاطع الفيديو التي تنتشر عبر اليوتوب هي حينما ظهر في إحدى خطب الجمعة وهو يتحدث بانفعال عن مظاهر الفساد والانحراف دون توقف عن دق المنبر بعصاه وهو يدعو على المسؤولين في الدولة بأن يجمد الله الدم في عروقهم حتى يتمنوا الموت فلن يجدوه. ثم يلتفت إلى إطار معلق خلف المنبر فيرفع يديه بالدعاء، وقد نجح في إثارة انفعالات الناس، ووسط التكبير والاحتجاج بمسك بالإطار ويشرع في تكسيره بجنون ويدخل في نوبة هسترية، مع أنه لا يجوز إتلاف الوقف. استعماله للهستير هنا هو بمدلولها التحليلي النفسي، فالمراقبة الدقيقة لحركة نهارى تؤكد أننا أمام ضرب من الهستيرة، حيث من مظاهرها أن الشخص المهستير لا يرمي بنفسه في التهلكة، بل يختار حتى المكان الذي يسقط فيه وعادة ما يكون ضرره خفيفا. وقد وضع نهارى عصاه على الجدران بعناية لكي لا تقع على أحد من الحاضرين، حينما استدار ليخفي حركته المسرحية تلك عن جمهور المشاهدين ثم رفع يده بالدعاء لمزيد من التلبس على المشاهد عملية عادة ما يقوم بها رواد سحر الخفة وحينما يضمن استقرار الوضع يمسك بالإطار ليكسره. لم تحدث أضرار جانبية، وفي توقيت دقيق يعيد الأمور إلى مجاريها ويجبر الكسر بالدعاء لأمير المؤمنين. نهارى لا يفقد وعيه مهما بدت طريقته تهريجية، وإنما هو ممارس لشكل جديد من التمسرح الخطابي قوامه لفت الأنظار بالصراخ والتأثير بواسطة العنف الخطاب وهستيريا التبليغ، وهو نموذج متقدم في الدعوة والتبليغ لم يعد يغري سوى شريحة الأطفال والأميين وهم المتلقي الذي يمارس عليه هذا اللون من الديماغوجية الدينية لكنه الأسلوب نفسه الذي يستعاد مع نهارى ويبلغ ذروته. والملفت

أنه في بعض الأشرطة المنتشرة يتصدى للرد على الصحافة على أنه ليس كما يقال عنه تكفيري أو متشدد بل هو معروف بوسطيته وموقفه ضد التكفير والتطرف. لقد أصبحت الوسطية أيديولوجيا غامضة، لذا عادة ما استعملها هذا الصنف من «الدعاة» الوسطية كمفهوم لا يفهمه إلا هم، فيما تؤكد الممارسة على أننا أمام منتهى التطرف، والتكفير. فأى متابع لمشاهد خطبة الجمعة النهارية يتساءل بعد ذلك: إن لم يكن هذا النموذج هو ذروة التطرف فأى معنى يظل له بما ترى؟! بل بعد هذا يمكننا رصد دورة الانحطاط من زمن النبوغ المغربي إلى اليوم، من علال الفاسي والناصري والمختار السوسي إلى مثال نهاري والزمزمي، سنقف على سعة الهوة وخطورة الانحطاط. لقد اضمحلت الفكرة النهضةوية ولم تعد تشكل شاعلا رئيسا في اهتمام علماء اليوم، فالرسميون أو علماء الدولة المنخرطون في أسلاك وظيفتها، غرقوا في تقليديانيتهم وافتقدوا الثقافة والمبادرة. بينما ساهم فقيه الصحوة في نومة السؤال الحضاري واكتفى بالديماغوجية والتشغب. فالمغرب اليوم يواجه مأزقا له صلة بشيوع الانتهازية الروحية التي جعلت الكثير من علماء المغرب يفضلون العزلة حفاظا على كبريائهم كما فتح الباب على مصراعيه أمام أكثر صور الانتهازية في اقتحام المؤسسات المعنية بالشأن الديني. وفي انتظار وجود علماء جادين يملكون رؤية إصلاحية وحسا مسئولا في تقدير مسئولياتهم وفهم أدوارهم وتعقد مهامهم، سيظل المغرب يواجه ثلاثة أنماط من العلماء: علماء فضلوا الانزواء والعزوف والزهد، أو علماء غير منضبطين يتحركون خارج ما تقبله الأعراف، أو علماء متملقين وانتهازيين لا يحملون رؤية إصلاحية حقيقية. تلك هي وضعية علماء المغرب، حيث بقدر ما تنقلنا الذاكرة إلى زمن النبوغ المغربي ونماذج من طراز الحجوي والكتاني والمختار السوسي، يصدمنا الواقع بنماذج مثيرة للجدل أبطالها اليوم نظائر الزمزمي وعبد الله نهاري وما شابه. نحن حقا أمام حكاية انحطاط دراماتيكي من شأنه أن يضرّ بالعقل وبالسياسة والدين معا.

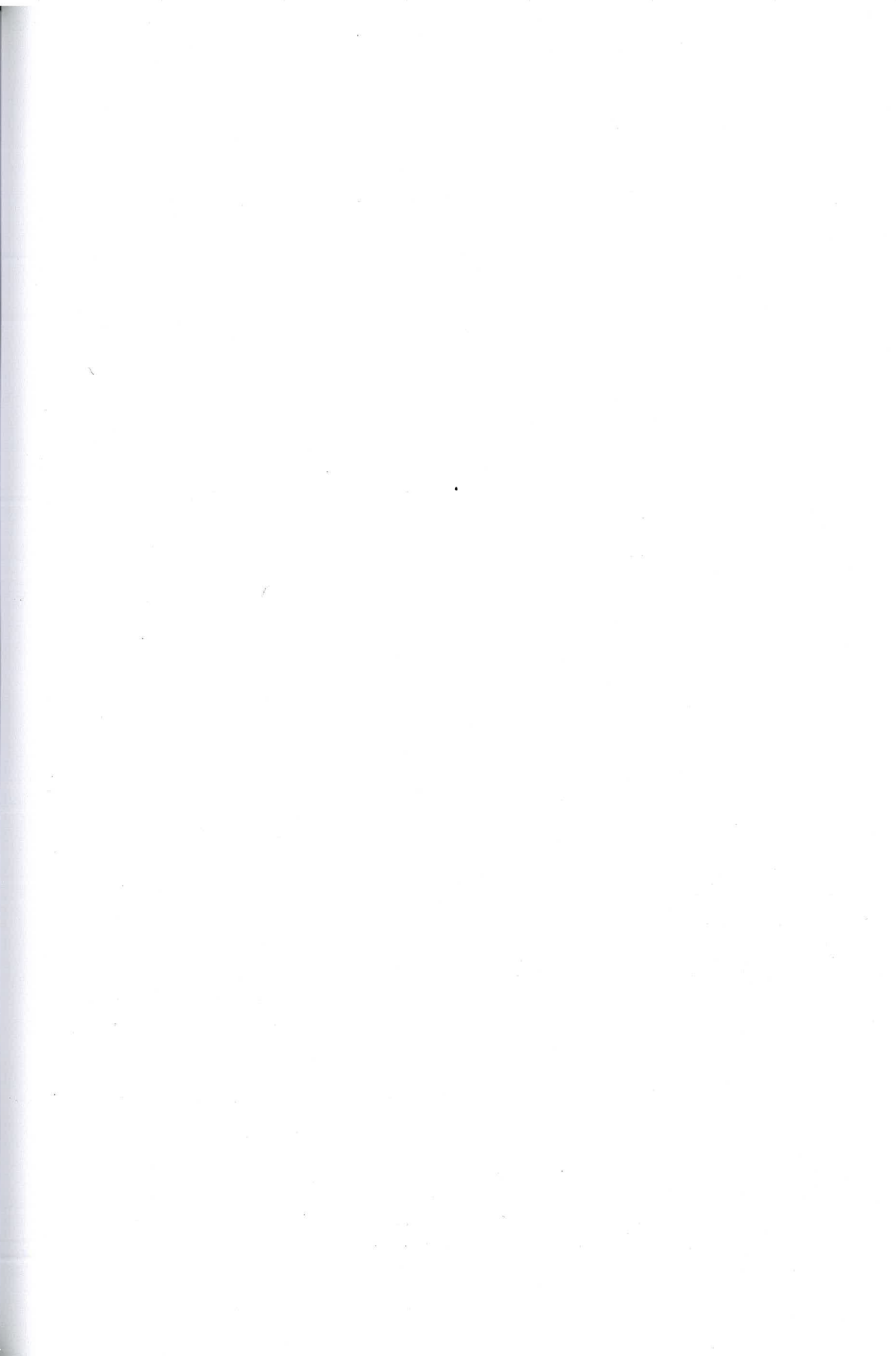
لقد كان هذا الوضع كارثيا، حيث كان للغزو الوهابي للمغرب كسائر البلاد العربية دورا في استنبات هذه النماذج من شيوخ العنف والتكفير. ولا زلنا نشعر بعدم كفاية الأبحاث التي رصدت تغلغل التيار الوهابي في المغرب وكيف تدرّج في خططه لاختراق المشهد الديني المغربي سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الدينية والاجتماعية أم الحركات الإسلامية، فمعظم الأبحاث لم ترصد هذه

المحطّات ومراحل هذا الاختراق ووسائله. وهو الرّصد الذي يضعنا أمام حقيقة ما جرى ويجري في مشهد موسوم بالصراع على الدين والدين. وهو ما يفرض علينا مزيداً من التحقيق في هذه الظاهرة⁹². وقبل ذلك، ثمة تساؤل يفرض نفسه: ما معنى التغلغل الوهابي وما هي أساليبه التي اتبعها لاحتواء الشأن الديني وكذا فكر الجماعات الإسلامية؟ وأين يتجلى هذا التغلغل؟ وما هي القطاعات التي استطاع أن يهيمن عليها؟ هذا ما سنجيب عنه تباعاً.

92 يستطيع الباحث أن يلاحظ غياب التفصيل والدقة في تناول مراحل تغلغل الوهابية في المغرب وتحليل دعواها ومزاعمها ورصد اتجاهاتها، الشيء الذي سيتكفل به هذا الفصل من الكتاب..

الفصل الثاني

التغلغل الوهابي في المغرب



مقدمة :

بعد أن أخذنا فكرة كاملة عن طبيعة التدهور الذي عرفته السلفية في المغرب حين انتقلت من سلفية وطنية حملت أفكار النهضة والإصلاح إلى سلفية منغلقة ومتطرّفة، حيث انتهت إلى استنابات أنماط جديدة من علماء الجماعات الموغلة في التكفير والتطرف، كان لا بدّ أن نؤرِّخ للمرحلة التي سيتم فيها احتواء المشهد من قبل نمط آخر من السلفية غير الوطنية، نعني بها سلفية دخيلة نبتت في المشرق وفي سياق معيّن وتميّزت بالتطرف والتكفير. سنعمل في هذا الفصل على تسليط الضوء على جانب من تاريخ تغلغل الوهابية في المشهد الديني المغربي بصورة أكثر تفصيلاً، ذلك التغلغل الذي اعتمد طرقاً سرّية وحيلاً مختلفة للنفوذ في عمق الخطاب والمؤسسات والجمعيات والبيوت، حتى بات هو التغلغل الوحيد الذي يسكن بين الناس دون أن نعرف إلى أي حدّ انتهى في اختراق النسيج الاجتماعي للمغاربة، ناهيك عن المؤسسات الدعوية والتربوية. وقد أبرزنا الوسائل المعتمدة وترصّدنا لما لم يرصده غيرنا في هذا التغلغل المخاتل. ولقد كانت النتيجة هي التمكن للثقافة الوهابية وقناعاتها استطاعت أن تكتسح حتّى التيارات العلمانية، إذ بتنا نجد في البيت العلماني والبيت اليساري من يتحدّث اللغة الوهابية ويتقاطع معها. فلقد اهتدت الوهابية بما أنها حركة سياننية أيضاً في جوهرها إلى تجاوز الإطار الديني والمضنيّ في احتواء التيارات الأخرى ضمن مؤسسات لا تشترط على أصحابها سوى الولاء. فالمال الوهابي اختسرق الحانات وتقريب من الفنانين والفنانات ومن السياسيين والسياسيات وقطاع الأعمال. ثم ركزنا على الاستراتيجية الجديدة للحركة الوهابية التي باتت تعتمد عناوين جديدة وتستعمل رجالات من كل المشارب والتيارات، فالوهابية اليوم لا توجد في المساجد فحسب، بل توجد في النوادي الليلية وأقبية الأحزاب السياسية والصالونات الثقافية، تخترق كل المجالات بواسطة الصفقات والتدليس والخداع، لأنّها هكذا نشأت ولهذا الغرض نشأت. وهذا ما يعني أنه ليست فقط الحركة الإسلامية التي تواجه

وحدها التغلغل الوهابي، بل إنَّ هذا الأخير تمكَّن من الجميع وبات يتهدَّد الدِّين والعقل والثقافة في المغرب. كانت هناك ثلاث نوبات تاريخية لمحاولة اختراق الوهابية للمغرب، وكلها لم تحقق الغرض كما تحقَّق بصورة لافتة في النوبة الثالثة: النوبة الأولى عند تأسيس الحركة الوهابية وفيها كان للمغرب موقفان أحدهما واضح الدلالة والثاني ظلَّ محط التباس لأسباب سياسية، والثانية تتعلق بفترة نشاط الحركة الوطنية، والنوبة أو الموجهة الثالثة تتعلق بمرحلة تقي الدين الهلالي وبروز الحركة الإسلامية.

إذن كيف بدأ هذا التغلغل؟ وما هو الحدّ الفاصل بين السلفية الوطنية والسلفية الوهابية؟ ومن هم رموزها وأين نشأوا وتربَّوا؟ ما هي مداخل هذا التغلغل في الحقل الديني والسياسي والإعلامي والاجتماعي؟ متى تمَّ القران بين الحركة الإسلامية المغربية والدعوة الوهابية؟

ابن تيمية مغرباً

ظَلَّت أفكار ابن تيمية منذ بداياتها محلَّ نكير ورفض من قبل العلماء المعاصرين له ومن قبل السلطات التي رأت في تأجيجه للطغام وخروجه على المذاهب الإسلامية بأراء فقهية موسومة بالخرابة والشذوذ أمراً مستفزاً. لقد كَفَّر ابن تيمية المسلمين بطرق وأحكام مختلفة وانتقد طريقة اعتقاد العلماء العامة، ولهذا السبب تحديداً كان قد قضى تحت طائلة أحكام أجمع على تنفيذها علماء مالكية وحنابلة وأحناف وشافعيين. فقله بالتجسيم باعتقاده في أنَّ الله له جسم وفي صورة شاب مراهق وبأنه ينزل إلى السماء الدنيا كنزوله هو درجة من المنبر بالإضافة إلى تكفيره المسلمين، جعل عدداً كبيراً من أعلام السنة والحديث في عصره والعصور المتأخرة عنه يكفرونه من باب أن من كَفَّر مسلماً فقد كفر، فكيف بمن كَفَّر غالبية الأمة. فلقد أنكر عليه السبكي في الدَّر المضيئة معتبراً إيَّاه ضالاً خرج من الاتِّباع إلى الابتداع، ناقضاً دعائم الإسلام وأركانها. ولو صَحَّت الرسالة التي تنقل عن الذهبي والتي وجهها إلى ابن تيمية وضمَّنْها شديد النقوض عليه، لكان في الأمر حرجاً شديداً. فالذهبي تلميذ لابن تيمية، وفي نكيره عليه في هذه الرسالة تكون شهادة من أقرب المحدثين إليه. كما نقض عليه الحجريان، أقصد: ابن حجر العسقلاني وابن حجر الهيتمي وهما من أعلام السنة، وسفَّهوا آراءه وأوضحوا مكانه ضلاله. فالعسقلاني في

الدّرر الكامنة يروي وقوف أعلام السنة ضدّه في محاكمته ونهرا عن الانتساب لمذهبه، باعتباره مذهب الخوارج، أما ابن حجر الهيتمي فقد تحدّث بقسوة بالغة عن ابن تيمية في الفتاوى الحديثية حيث حذر من الإصغاء لما في كتب ابن تيمية وابن القيم، معتبرا إياهما ممن جعل إلهه هواه. واعتبر الهيتمي ابن تيمية عبدا خذله الله وأضله على علم. وقال فيه التهنائي مدافعا عن الطحاوي: إن ابن تيمية لا يصل إلى نعلي الإمام الطحاوي. ولعله من المفارقات أن يكون ابن تيمية متعصبا لنهج أهل الحديث وهو أضعفهم في الحديث حتى أنه في موارد كثيرة يستند إلى الضعيف في الاعتقاد وهو مرفوض لجهة أن الاعتقاد لا ينهض إلا على ما صحّ من السنّة، كما يردّ الصحيح متى لم يتماش مع اعتقاداته، وهذا مما أحصاه عليه عديد من العلماء.

كانت آراء ابن تيمية قد انقرضت إلى أن قام بإحيائها بعض تلامذته في حدود ضيقة، واستمرت على ضعفها وسرّيتها إلى العصر الحديث. لم يقل ابن تيمية في السياسة الشرعية ولا في فتاويه ما لم يسبقه إليه القدامى أو معاصروه، بل لقد استفاد من كلّ هذه الأفكار وقام بتلقيحها داخل التيار الحنبلي. وسوف يكون الفضل لتلامذة ابن تيمية من أمثال ابن القيم لإحيائها وبثّ الروح فيها. ولم يخل عصر من عصورنا الإسلامية من تيار حنبلي يغترف من هذا المعين وإن كان عدد من الحنابلة رأوا في طريقة ابن تيمية غلوا أساء كثيرا للمذهب الحنبلي. وكان آخرها ظهور دعوة ابن عبد الوهاب التي تعتبر إحياء لمذهب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم لكن بتأويل من محمد بن عبد الوهاب.

لم يذكر عن قدامى المغاربة أنهم اهتموا اهتماما زائدا بابن تيمية قبل العصر الحديث، ولكن يمكننا الحديث حسب ما ذهب إليه المنوني، كما ذكرناه تفصيلا فيما سبق، عن خمسة من المحدثين المغاربة الذين رَوَوْا عنه بالمكاتبة ما عدا اثنين كانوا قد التقوا به. أربعة من هؤلاء حسب المنوني سبتيون والخامس من أزموور، وهم: أبو القاسم التجيبي وأبو طالب العزفي والي سبتة، وعبد المهيمن السبتي وعبد الله بن إبراهيم الزموري ومحمد بن أحمد التلمساني. وبالنسبة إلى التجيبي، فهو المعني برسالة ابن تيمية المعنونة: وصية لأبي القاسم السبتي. وحسب المنوني أيضا هناك إثنان مغربيان آخران رَوَيَا عن ابن تيمية حسب ما ذكره ابن كثير في البداية والنهاية. وإن كان المنوني نفسه يؤكد على

عدم وجود ما يدلّ على أنّ هؤلاء تأثروا بفكر ابن تيمية، فإنّ هناك ما لا يؤكّد في نظرنا مدّعى ابن كثير حول الإثنين، إذ أنّ عبارة المغربي لم تكن بالضرورة تطلق على أعلام المغرب الأقصى فقط. وأيّاً كان الأمر، فالرواية المخاربة عن ابن تيمية في المتقدمين غير معروفةين وعددهم مهمل.

لم يظهر ابن تيمية في المغرب إلّا في القرن العشرين مع بروز السلفية الوهابية، ومع ذلك لم يكن تمجيد بعض السلفية الوطنية في ابن تيمية يعني تبني نهجه في الاعتقاد، لقد رأى فيه علال الفاسي مثلاً علماً مصلحاً كبيراً، بل لقد وصف تفسير سيد قطب الموسوم بـ: «في ظلال القرآن» بقوله: «تفسير يرتفع بقطب إلى قمة علماء الإسلام السلفيين. وهو في عمقه، وفي ظروف كتابته في السّجن مضاه للمصلح الكبير الحافظ ابن تيمية». لكن هذا لا يعني أن علال الفاسي كان تكفيرياً أو تجسيمياً أو مناهضاً للتّحديث. فلقد جرّح السلفيون الوهابيون في سيد قطب، واعتبروا كتابه في الظلال ضلالاً حتى سمّوه كتاب الضلال، وعلى هذا سار المغراوي أيضاً. المشكلة هنا كما قلنا تتعلق بالتباس في المفهوم، وإلا فعلال الفاسي كان مثلاً آخر عن السلفية الوطنية متعدّدة الأبعاد والاهتمامات. وصفه العروي حين وفاته قائلاً: «لن يخلف علال لأنّه كان أعجوبة يمثل كل الأجيال وكل الأيديولوجيات». فالّتحديث كان مطلباً رائداً للسلفية الوطنية. ويمكن أن نأخذ فكرة عن ذلك من خلال أبي شعيب الدكالي الذي يتنزّل منزلة شيخ الإسلام في المغرب، فبينما كانت الوهابية في عهد تقّي الدين الهلالي تحرّم الأكل بالملقعة والشوكة وتعتبر ذلك بدعة من عوائد الفرنجة، كان أبو شعيب الدكالي يأكل الكسكس بالملقعة، وقد اتفق أن التقى بتلميذه المدني بن الحسيني على وجبة الكسكس، فباشر المدني الأكل بيده بينما طلب أبو شعيب الملقعة، فقال له المدني بأنّ تناول الطعام باليد من باب (ولقد كرّمنا بني آدم)، فأجابه الشيخ بأنّ التّكريم هو بالملقعة وليس باليد لأنّه حتّى القردة تأكل باليد. والأهم من هذه الأمثلة والنماذج ما كان من أمر إباحته للعطّر من حيث عدم حرمة الكحول القاتل الذي تعالج به الجروح معلقاً على ذلك: «والإسلام دين الإنسانيّة». إن السلفية الوطنية لاحظت جانب الجرأة على نبذ العوائد المتناقضة مع الشريعة، وهذا كان له نظائر في كتابات مغاربة متقدّمين كما عند ابن الحاج العبدري في كتابه «المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات والتّنبية على بعض البدع والعوائد التي انتحلت وبيان شناعتها

وقبحها»، ولكنها خالفت الوهابية في تفاصيل الاعتقاد. والحق ما ذهب إليه العروى أيضا، حيث لا يمكننا فهم السلفية إلا في سياق ما كان عليه الفكر المغربي آنذاك. وهو هنا يستشهد بسلسلة الأنفاس للكتاني التي تعكس طبيعة التفكير والاعتقاد الديني للمغاربة من خلال حكاياته الغارقة في منطق التصوف وهو ما لا يروق للعروى واصفا أياها بالخرافية. وهذا يعني أن جزءا من هذا التصعيد للسلفية الوطنية إنما هو نابع من خمول الطرقية وسيادة الخرافة وعدم العناية بالفقه والشريعة وعدم اكتراث بعض الطرق لمخاطر الاستعمار. وفي حدود هذه الملاحظة يمكن أن تكون روح السلفية بهذا المعنى حالة تتشارك فيها جميع النزعات الإصلاحية في المذاهب الإسلامية؛ ف دائما هناك جامدون وهناك مجتهدون ومصلحون. وهكذا فهتم السلفية الوطنية المغربية معنى السلفية يومئذ.

في المغرب أيضا نال ابن تيمية نصيبا من النكير والهجاء لا يقل عما قاله في حقّه أهل المشرق، فمن بين أولئك الذين انتقدوه الرحالة المغربي ابن بطوطة. كان قد أثار استغرابه قول ابن تيمية بالتجسيم، فيروي حكايته في إحدى رحلاته إلى دمشق، لما قال من على المنبر بأن الله ينزل إلى السماء الدنيا كنزولي هذا، فنزل درجة، فأطلق عليه ابن بطوطة صفة الفقيه ذي اللوثة. ولقد حاول الكثير من المتعصّبين لابن تيمية أن يشككوا في صحّة هذا الكلام، فما وجدوا من طريق إلا تكذيب ابن بطوطة فيما زعمه من رؤية ابن تيمية محللين ذلك بكون ابن بطوطة لما حلّ بدمشق كان ابن تيمية رهن الاعتقال بالقلعة. ويبقى الجدل هنا يدور حول تقدير مدى صحة تزامن توقيت الرحلة بتوقيت عدم وجود ابن تيمية في سجن القلعة، وهذا التشكيك في ذاته ليس يقينيا، فقضية التوقيت يقع فيها الكثير من الالتباس في متون القدامى. وفي اعتقادي أنّ ثمة قرائن كثيرة على صحّة ما ذكره ابن بطوطة حول طريقة ابن تيمية فضلا عن أنّ لا مصلحة لابن بطوطة في أن يكذب في أمر الرؤية، فكان بإمكانه لو عرف عن اعتقاله لتحدّث عنه كواحدة من حوادث دمشق⁹³، وفي الوقت الحاضر لقي ابن تيمية أنواعا من النقض والنكير فاقت ما قام به السبكي والعسقلاني

93 وأيا كان الأمر فإنّ ابن بطوطة أو كاتب رحلته إن سلّمنا بوجوده، ذهول في المثال لم يقول شيئا لم يقل به ابن تيمية خصوصا في أمر التجسيم.

والهيثمي وغيرهم، فلقد استند الشيخ عبد الله الغماري في كتابه المخصص للرد على الألباني، على رأي لعلاء الدين البخاري في أن مجرد إطلاق صفة شيخ الإسلام على ابن تيمية تعتبر كفراً، ويشرح سبب ذلك بأن من عرف آراءه الكفرية والضالة ثم أطلق عليه صفة شيخ الإسلام رغم ذلك، يكون كافراً. وبالفعل، لقد كان لعلاء الدين البخاري يكفر بن تيمية ويرى أن السبكي كان معذوراً في تكفير بن تيمية لأنه كفر المسلمين، لكن جدير بالباحث أن يتساءل: ما الذي تغير اليوم؟ وما الذي جعل المعاصرين يدشنون عهداً جديداً من العودة إلى بن تيمية؟ وهل كان هذا الرجوع تلقائياً أم تحكمت فيه ظروف معينة؟ فلا شك أن العودة إلى ابن تيمية تزامنت مع الحدث الوهابي ومع الطفرة النفطية. وقد أدخل البيترودولار الوعي العربي تجاه ابن تيمية في لعبة المغالطة، وربما كان نصيب المغرب من الوهابية الأيديولوجية نصيباً كبيراً.

من الخطأ أن نقيّم آراء ابن تيمية من خلال آرائه المتميزة في الفقه تحديدًا، والذي عملت سياسة التدليس الوهابية على تضخيمها أكثر من شذوذهات الفقهية والعقائدية، فلا يوجد منهج يتيح إنتاج آراء جريئة في الفقه غير وجود عينات من الفتاوى عند ابن تيمية هي في عداد المسروقات الأدبية من خصومه. فقد يكون من قبيل المفارقة أن أهم ما شكل جانباً إيجابياً وثورياً في فتاويه وخالف فيه الإجماع كما يقال، والذي عادة ما يستعمله أتباعه للتغطية على شذوذه في العقائد وشذوذه في المواقف، هو رأي من وصفهم بالزندقة والضلال قبل ذلك. والغريب أنه لم يشر إلى مصادره ولم يقدم لنا منهجاً استدلالياً فيما توصل إليه من آراء شاذة. والحق أنه تفرد بعدم قوله بالطلاق الثلاث بلفظ واحد، كما تفرد في قوله بالطلاق في فترة الحيض وغيرها من صنوف الطلاق البدعي، وهي من بديهيات الفقه الشيعي الإمامي التي تبناها ابن تيمية دون أن يحيل على مصادره. وكذلك في نقضه على المناطقية، إنما استند إلى نقض ابن سينا وابن عربي والسهوردي وغيرهم دون أن يذكر مصادره في ذلك. فأكثر الفتاوى والآراء المثيرة للإعجاب عند ابن تيمية هي سرقات أدبية من خصومه الذين كفّهم من الفلاسفة والمناطقية والمتكلمين والصوفية. ولكن تظل آراء ابن تيمية الأخرى سطحية ومتطرفة ومخالفة لإجماع أهل القبلة، لا سيما في تكفير المسلمين ونيله من أعلام المذاهب الفقهية والكلام والصوفية. وهو الذي صوّح في كتابه بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، حديث

أنَّ الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا، يسرى في صورة شاب دونه ستر وقدميه في خضرة، وأنه شاب جعد ققطط أمرد له وفرة. وقبل ذلك في ازدرائه وطنه في أهل البيت لا سيما عليّ والحسن بن علي والزهراء، ففي منهاج السّنة اعتبر تمجيد البيت النبوي من عادات بيوت الجاهلية، كما اعتبر علي بن أبي طالب قاتل الناس لطاعته الشخصية وليس لطاعة الله مشككا في شرعيته ودينه وإخلاصه. وقد ذكر الحافظ بن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة قوله بأن ابن تيمية خطأ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في سبعة عشر موضعا خالف فيها نص الكتاب، ولهذا السبب حسب العسقلاني نسبه العلماء إلى النفاق، لقوله ذلك في علي بن أبي طالب ولقوله أنه كان مخذولا وقاتل للرئاسة لا للديانة كما في كتابه منهاج السّنة. كما اعتبر من معرته أن خلافته كانت خلافة فتنة بينما زمان معاوية زمان دعوة وفتوح، وهو هنا يخالف رأي ابن حزم في الملل والنحل الذي اعتبر فيها محاربة عليّ للخوارج من أجل الفتوح، كما استنزل من مقام فاطمة الزهراء واتهمها بأن فيها شعبة من النفاق وشبهها بمن يلزمون في الصدقات من المنافقين. كما لم يعتبر الإمام الحسن بن عليّ من العلماء الكبار وبأنه مزواج مطلق، كما اعتبر خروج الحسين بن عليّ في كربلاء ضارّ بالأمة وليس من مقاصد الشريعة. باختصار، لقد هوّن قدر وسعه من مقام أهل البيت، ومجّد قدر وسعه في النواصب وخصوم أهل البيت، ثم جعل هذا هو منهاج السّنة. فليس غريبا أن ينبري بن عبد الوهاب محيي بدعة الحرّاني بعد قرون، ليقول لقومه بأنّ عصاه أفضل الآن من محمّد في قبره، فهو حينئذ معدوم لا يستفاد منه. وبالحرف قال في كتابه «شهداء الفضيلة»: «وإن عصاي خير من محمد، فإنها تنفع ومحمد لا ينفع». ولقد خالف في هذا سائر المسلمين في تشريفهم وتكريمهم للبيت النبوي، كما في هذه البدعة المنكرة ما يناقض اعتقاد المغاربة والتراث المالكي كما تجلّى في استيعاب بن عبد البر والفصول المهمة لابن الصّبّاغ المالكي ونظرائهم، ولذا لا يزال الوهابيون يتحرّشون بالمزارات التاريخية للمغاربة، ويتمنّون اليوم السّذي ينفذون فيه قرار تدميرها كما فعلت طالبان بالآثار التاريخية. وهنا وجب التذكير بأنّ تصوّف المغربي بإمكاناته الروحية العالية وإمكاناته المادية البسيطة هو من شكل العقبة الكؤود في وجه الوهابية المحقّرة لدين المغاربة والمتطولة على تراثهم الرّوحي. لكن التصوّف المغربي يفتقر إلى اللوجيستيك الضّروري للنهوض بمهمّته التاريخية

لإيقاف بدعة الوهابية التي باتت تسعى بتدليس ميتا وهابي لاختراق صفوف الوهابية نفسها. فلقد أدخلوا ابن تيمية إلى حضيرة التَّصَوُّف، وبدأ الحديث منذ فترة ليس عن ابن تيمية الذي حارب التَّصَوُّف وبدَّع أهله وقال في ابن عربي ما يصح وما لا يصح، وقارعه بابن الجنيد الذي له آراء في العرفان تضارع آراء ابن عربي، بل بتنا نسمع عن تصوّف ابن تيمية وعرفانه. فلا غرابة إن صادفت يوما بلوغ التدليس الوهابي حدّا يجيز فيه تأسيس طريقة صوفية تخدم أغراض الوهابية بعد أن فشلوا في القضاء على الإسلام الصوفي، فإنّ للوهابية اليوم ديب في سائر الفرق والمدارس والكيانات أشبه بديب النملة السوداء في الليلة الظلماء فوق الصخرة الصماء.

محمد بن عبد الوهاب في المغرب

حظي محمد بن عبد الوهاب بحفاوة من قبل بعض الأعلام في بلاد المغرب، وهو ما لم يحض به من قبل عائلته، أعني من قبل أبيه وأخيه اللذين اعترضا عليه وتبرّأ من دعوته، كتب أخوه الشيخ سليمان بن عبد الوهاب النجدي الحنبلي كتابا تحت عنوان: «فصل الخطاب: من كتاب الله، وحديث الرسول، وكلام العلماء، في مذهب ابن عبد الوهاب» وفيه يقول عن أخيه وجماعته: «ولكنكم أخذتم هذا بمفاهيمكم وفارقتم الإجماع وكفرتُم أمة محمد كلهم، حيث قلتم: من فعل هذه الأفاعيل فهو كافر، ومن لم يكفر فهو كافر»⁹⁴.

ويبدو واضحا أنّ احتفال بعض أعلام السلفية الوطنية في المغرب بابن عبد الوهاب يقوم على مسألتين: كونه وافق دعوتهم ضدّ الصوفية وهو ما كانت السلفية الوطنية تعتبره من أولويات مهمتها، ثانيا لأنّ آخر رموز سلفية الإصلاح في مصر وهو الشيخ رضا كان ممن مدح طريقة بن عبد الوهاب في نبذ معالم الشرك. وكان سلفية المغرب الوطنيون متأثرين جدّا بكل دعوى تصدر عن رموز الحركة الإصلاحية في المشرق، لا سيما رموز الجامعة الإسلامية وآخرهم الشيخ محمد رشيد رضا. كان هذا إذن موقف عدد من السلفيين في الشام والعراق ومصر والمغرب. لقد تأثّر كثيرون بهذه الدّعوة وامتدحوها، في

94 الشيخ سليمان بن عبد الوهاب: «فصل الخطاب: من كتاب الله، وحديث الرسول، وكلام العلماء»، ص 32، ط 4 المحقق والمفهرسة عن طبعات سابقة كطبعة مكتبة إيشق كتبوي، باسطنبول، عام 1399هـ

العراق كان الألوسي صاحب تفسير روح المعاني وفي اليمن كان الشوكاني صاحب نيل الأوطار كما في مصر كان الشيخ محمد رشيد رضا صاحب تفسير المنار كما كان في المغرب أبي شعيب الدكالي والناصري وعبد الله كنون وابن العربي العلوي وعلال الفاسي ونظراء لهم كثيرون. أقول إن السبب هو أن الحركة الوهابية كانت يومئذ في طراوتها، ولاحظوا منها جانب محاربة البدع والخرافات وإحياء العمل بالسنة والحديث والرجوع إلى حياة السلف ولم يقفوا عند تفاصيل حركتها الاستيعابية في الشرق، لقد وجدوا فيها خير معين في مواجهة الإسلام الشعبي والطرفي، لقد أصبحت السلفية الوهابية أكثر نفوذاً واستفزازاً لما باتت تستهدف العوام بفضل الطفرة النفطية.

الوهابية وعهد المولى سليمان

وكما لفتنا سابقاً، كثر الكلام حول علاقة المولى سليمان بالوهابية، وقد رأت الوهابية في ذلك عنصراً مهماً استعملته السلفية الوهابية المشرقية قبل الوطنية في تعزيز نفوذها وسمعتها باعتبارها دعوة استجاب لها ملوك وعلماء من سائر بلاد المسلمين، فلقد تطرق إلى ذلك الشيخ محمد رشيد رضا نقلاً عن صاحب الاستقصاء، كما عمل الشيخ تقي الدين الهلالي على تحقيق رسالة السلطان سليمان، وهكذا في كل زمان يوجد من يلفت إلى هذا الأمر. والحق أن الوهابية في ذلك الزمان لم تظهر أخطر معتقداتها ولا غير أتباعها كانوا ملّمين بحقيقة أفكارها، وكل ما كان يروج حولها من قبل الأبعاد كان في حكم المظنون، إذ سعى الكثيرون إلى تكذيب ما يقال عنها، ومنهم السلطان سليمان الذي كذب ما ينقل عن تصرفات السلفية الوهابية من قبل الحجاج المغاربة الذين كانوا يتعرضون لمحاولات فرض الدعوة الوهابية عليهم بالقوة. فلقد كانت السلفية الوهابية حتى ذلك الوقت وقبل اكتشاف الذهب الأسود، حركة غزو لا حركة تبشير. وكان المولى سليمان قد بعث بابنه المولى إبراهيم على رأس وفد إلى الحج للتحقق مما يشاع عن حقيقة هذه الدعوة، مستصحبا معه القاضي أبو إسحاق إبراهيم الذي حاور السلطان ابن سعود. دار الحوار حول إشكالات طرحها أبو إسحاق إبراهيم على السلطان تتعلق بالتجسيم وحياة النبي (ص) وزيارة قبره وما شابه. لقد كان استقبال السلطان ابن سعود لوفد المولى إبراهيم على مستوى رفيع من حسن الاستقبال والضيافة، كما كانت أجوبته غاية في

الذكاء ولا تخلو من تدليس. ذلك لأنّ السلفية الوهابية تعتقد في حالة ضعف دعوتها بجواز التدليس دفعا للبدعة ونشرا للسنة كما تراها، وهذا حقا ما حصل. لقد أجاب السلطان فقيه الوفد المغربي عن سؤال التجسيم بحديث الاستواء للإمام مالك. فحسن الاستقبال الذي قام به الملك تجاه بعثة السلطان والأجوبة الذكية التي قدّمها السلطان ابن سعود هي اللحظة التاريخية الحاسمة لعلاقة سلفيي المغرب بسلفيي الوهابية، فالجواب عن شبهة التجسيم بحديث مالك عن الاستواء، تخفي موقف ابن تيمية في تصوير نزول الخالق إلى السماء الدنيا كنزوله درجة من المنبر كما ذكر ابن بطوطة في الرحلة ناعنا إياه بالفقيه ذي اللوثة، ناهيك عن أنّ ابن تيمية كما في الرسالة الحموية وغيرها كان واضحا في التجسيم، وهذا كلام فيه تفصيل ليس ها هنا مقامه⁹⁵.

كانت لدى السلطان سليمان نزوعات ضدّ الخرافة والبدع والطرقية، لقد كان مثله مثل سلاطين آخرين صاحب رؤية وموقف علمي من قضايا عديدة، وكان يعبر عن رأيه كما عبر المأمون عن رأيه المعتزلي كما عبر المتوكل عن رأيه السلفي، غير أنّ المولى سليمان لم يكن وهابيا، بل كلّ ما هناك أنه وجد في هذه الدعوة الناشئة ما يعزز موقفه لا سيما ضد بعض معارضيه من الزوايا. لقد كان السلطان سليمان أشعريا مالكيا وليس تيميا حنبليا. وكانت أجوبة السلطان ابن سعود في حضرة ابن السلطان في الحج تأكيداً على مالكيته وأشعريته. فلقد أجابه بمقالة مالك وحكاية الأشعري في الكلام، من باب إفتائه على مذهب مالك في العقائد لا مذهب بن حنبل ومذهب الأشعري في الكلام لا مذهب ابن تيمية. لم يكن ابن سعود يومها في مقام مناظرة بل في مقام دفع التهم والدفاع عن سمعة دعوته. وقد أورد من تحدث عن ذلك كصاحب الاستقصا ورشيد رضا، أنّ المولى سليمان كان يرى رأي شيخ الطريقة التيجانية في مسألة الزيارة. ومما يلفت النظر هنا أنّ محمد رشيد رضا وآخرين، نقل عنهم أنّهم اعتمدوا هذه كمصدر من مصادر نجاح الدعوة الوهابية، حيث اعتبروا أنّ الشيخ أحمد التيجاني هو نفسه كان يرى الرأى نفسه في موضوع الزيارة. كما

95 راجع كتبنا في هذا المجال :

- معنة التراث الآخر : مؤسسة الغدير، ط 1، بيروت، 1998
- المعرفة والاعتقاد : مقارنة عبر مناهجية في أنساق الفكر الإسلامي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط 1، بيروت، 2010.

امتدح طريقته وهول من أتباعه المنتشرين بكثرة في بلدان مختلفة، وهذا ضرب من التسامح في الأحكام والحقيقة، لأن السلفية الجديدة قالت في التيجاني وأتباعه ما لم يقله مالك في الخمر، بل ودون أن نستشهد بكلام أقطاب السلفية الوهابية من أمثال الحامي والمدخلي وغيرهما ممن ينسب الشرك إلى التيجانية، نجد أن جل رجالات السلفية الوطنية في المغرب كانوا تيجانيين. ولقد اعتبروا تحوّلهم من التيجانية إلى السلفية بمثابة تحوّل من الضلالة إلى الهدى. فلقد كان ذلك ديدن ابن العربي العلوي قبل لقائه بأبي شعيب الدكالي، وكان الأمر نفسه بالنسبة للشيخ تقي الدين الهلالي قبل لقائه بابن العربي العلوي. وهو ديدن الكثير من التيجانيين قبل لقائهم بالشيخ تقي الدين الهلالي. إذن لقد كان الشيخ التيجاني مقرباً من المولى سليمان وكان هذا الأخير قد أصدر ظهيرا يوصي فيه بأبناء الشيخ الكامل دفين مكناسة كما ذكرنا. وعليه فإن المبالغة في الحديث عن وهابية المولى سليمان فيه الكثير من المسامحة في التحقيق.

كانت ردود المغاربة على الدعوة الوهابية قديمة تعود إلى عام 1803م، وتوالت منذ ذلك العهد مما يؤكد على أن المغرب تفاعل مع هذا التحدي منذ نشأته. ومع أن الدعاة الوهابيين أكثروا من ذكر اسم السلطان سليمان واستعماله عنوانا للاختراق، فإنهم يخفون حقيقة أخرى ألا وهي أن أكثر الردود على الوهابية وأقدمها تمت بأمر منه وفي عهده، بل إن كبير المتصدين للدعوة الوهابية آنذاك هو كبير علماء حاشية السلطان مولى سليمان وشيخ الجماعة بحاضرة فاس الطيب بن كيران المتوفى عام 1812م⁹⁶. طلب المولى سليمان من الطيب بن كيران أن يكتب عن الوهابية تقريرا والوقوف عند مزاعم الوهابية وعرض وجهة نظر الشرع فيها.

وكان إلى جانب الرسالة التي كتبت بأمر من السلطان رسائل أخرى كتبها علماء احتكوا بالأوضاع عن قرب، ووقفوا على ما كان يتعرض له الجميع المغاربة من أضرار واعتداءات من قبل الوهابيين. يكتب أحمد الميناني رسالة تحت عنوان: «الفيوضات الوهبية في الرد على الطائفة الوهابية»، وكما يبدو واضحا أن المغاربة لم يستسلموا منذ البداية إلى تدليس هذه الدعوة ولم

96 الرد على الوهابية في القرن التاسع عشر. حمادي الرديسي وأسماء نويرة، ص 62 دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 1، 2008، بيروت.

يعتبروها صادرة عن دعوة السلف الصالح، بل سموها طائفة. أما من الرسائل التي كتبت حينها، رسالة ثالثة يقال أنها نسبت إلى مجهول وتحمل عنوان: «في الرد على مبتدعة أهل البدو وناحية المشرق»⁹⁷.

انقطع المغاربة عن الحج لمدة أعوام، وظل المولى سليمان خلال هذه السنوات يتأمل كيف يعالج هذا الموضوع، وأخيرا لكي يفسح المجال للحجيج المغاربة ويوفر لهم طريقا سالكا واحتراما من حاكم الحجاز، فكر تفكيرا سياسيا أكثر مما هو تفكير عقائدي، فبعث برسالة كتبها الشيخ الطيب بنكيران وفيها يشرح القضايا الدينية والشرعية ويظهر ملاحظاته، كما بعث بقصيدة لكبير شعراء البلاط يومئذ: حمدون بن الحاج.

بين رسائل الطيب بنكيران في 1803 المناهضة للوهابية ورسالته في 1811 التي يجمال فيها حاكم الحجاز حينئذ نقف على منعطف سياسي، حيث المغرب كان مناهضا للدولة العثمانية. ويذكر أن رسالة الطيب بنكيران الثانية تم تجاهلها عند أهل التدوين مكتفين برسالته الأولى فيما قام نزاع بين أكنسوس والزياني بخصوص قصيدة بن الحاج، حيث أنكر الزياني أن تكون تلك القصيدة بأمر من السلطان سليمان، واصفا ابن الحاج ومن مدحهم بالضلال⁹⁸.

لقد جرت مناظرة بين وفد السلطان سليمان يمثلها ابنه المولى إبراهيم، بينما تولى القاضي اسحاق إبراهيم الزداعي زمام المناظرة. ويبدو أن الانطباع الذي حملته الوفد المغربي ركز على المظاهر أكثر مما ركز على المحتوى. بل يظهر أن المجاملات وأسلوب المسaire ظل حاكما على كل فصولها، فأما الحاكم النجدي فيسجل له هنا أنه كان بالغ الذكاء في المناظرة حيث حرص أن يقدم أجوبة للمغاربة تطابق مذهبهم المالكي، ذلك حينما أجاب على قضية الاستواء على العرش بكلام الإمام مالك، كما أنه برّر موقفه من زيارة القبور وما شابهه بالقاعدة الأثيرة في المذهب المالكي ألا وهي سد باب الذرائع. ويبدو أن السلطان سليمان كان هو الآخر حريضا على منع الطقوس الشعبية في الزيارات من باب سد باب الذرائع. وهكذا لم يجد الوفد المغربي كلاما يخالف في ظاهره أصول المالكية فعادوا ونقلوا انطباعا ظاهريا أكثر مما هو انطباع

97 ن. م. ص 64 |

98 م. ن. ص 68 |

حقيقي، غير أن المغرب استطاع حينئذ أن يعيد حججه من خلال هذه الخطوة التي تبدو سياسية أكثر منها دينية.

بين السلفية الوطنية والسلفية الوهابية

بدأ تأثير الوهابية يجد طريقه إلى المغرب بفعل الرحلة الحجازية طلبا للحج أو الاستحالة وطلب العلم. وكانت تلك المرحلة لا زالت الوهابية بعد غير مستوعبة ولا مهضومة عند كثير ممن اقتصر نظره على دعوتها لإصلاح الاعتقاد وإحياء الأصول ونبذ البدع والعودة إلى حياة السلف. فلقد كانت الهيمنة في المغرب للإسلام الصوفي الذي كان يتولاه شيوخ الزوايا والطرق، وكان يكفي أن توجد دعوة في المشرق تنبذ البدع والخرافة وتدعو إلى عقيدة السلف لكي يتم استعمالها لمواجهة الزوايا والطرقية لأسباب قد لا تكون كلها عقائدية، بل كان للأمر أبعاد أخرى اجتماعية وسياسية. كانت السلفية الوطنية تلتقي مع الوهابية في مزاعمها في مواجهة البدعة والخرافة والإصلاح الديني والاجتماعي. وكان الانطباع نفسه الذي انتهت إليه راحلة حركة الإصلاح والنهضة في المشرق قد تسرب إلى السلفية الوطنية الإصلاحية. لا ننسى أن السلفية الوطنية تبنت التصور والانطباع نفسه الذي انتهى إليه الشيخ محمد رشيد رضا. فالسلفية الوطنية كانت قد ربطت، اتصالها بهذه الحركة وكانت تلك الحركة بدأت تحيد وتراجع عن عمق خطاب الجامعة الإسلامية الذي أرساه الملهم الأكبر لنهضة الشرق؛ السيد جمال الدين الأفغاني. يعني أن السلفية الوطنية كانت قد تواصلت مع حركة النهضة والإصلاح بشكل فعال في لحظة تراجعها الفكري وتدهور خطابها النهضوي. وليس مصادفة أن السلفية الوطنية في المغرب هي وحدها التي تطلق على حركة النهضة والإصلاح المشرقي اسم الحركة السلفية. نعم، لا شك في أن السلفية الوطنية كانت تحتفظ بتمييزها ولم تكن حينئذ قد ذابت في السلفية المشرقية. وبالفعل، كان الفرنسيون يطلقون صفة الوهابية على السلفية الوطنية لأنهم كانوا يقارنون بينها وبين الحركة الوهابية في الجزيرة العربية. وليس ذلك فحسب، بل حتى أن هناك فئات من المغاربة كما يذكر ميشو بيلير، كانت تستغل هذه الصفة للوشاية بعضها ببعض لسلطات الاستعمار. وفي تقديرنا أن الفرنسيين كانوا يتحسسون منذ ذلك الوقت من تسرب الدعوة الوهابية إلى المجال المغربي بوصفه مجالا

تاريخيا للاحتلال الفرنسي. وهم كانوا على علم بمدى دعم الإنجليز للحركة الوهابية، حيث جندوها للقضاء على الدولة العثمانية. كان الفرنسيون يدركون أن الوهابية متصالحة مع الإنجليز في المشرق لكنها مناهضة للفرنسيين في المغرب. ولعل الفرنسيين كانوا يدركون منذ ذلك العهد تلك العلاقة الوظيفية للوهابية في عهد الإنجليز التي سوف يكشف عنها عميلهم بعد عشرات السنين في مذكراته الشهيرة ألا وهو مستر همفر. كان هذا يكفي لتخوين السلفية الوطنية من قبل الاستعمار الفرنسي.

بين سلفية حضرية وأخرى بدوية

التّمييز هنا موضوعي، وهنا يتحكّم الوضع السوسيو ثقافي للحركة السلفية الوطنية، فلقد كانت حركة مدينية بامتياز بينما هيمنت الزوايا على المجال القروي. صحيح أن عددا من أعلامها هم من ذوي أصول بدوية. لكن كانوا بفعل الهجرة إلى الحواضر العلمية يكتسبون ثقافة مدنية، بينما الحركة الوهابية في المشرق كانت ذات جذور بدوية. كان الصراع بين السلفية الوطنية والزوايا هو في جانب منه حربا بين ثقافتين. فلقد تميّزت البادية المغربية بتدوين يغلب عليه الاعتقاد ويختلط بعادات محلية ورقة في التشريع، وهذا ما ظل يزعم كثيرا السلفية الوطنية. وليس كل السلفية الوطنية مدينية بالضرورة ولا كل الزوايا قروية بالضرورة، هنا يجري الحديث عن أتباع ونفوذ وامتداد. فلقد كان الشيخ عبد الكبير الكتاني مثلا رمزا من رموز السلفية الوطنية، لكنه كان شيخ طريقة مديني أيضا. وكان ابن جعفر الكتاني يصف سلفيا كبيرا كعبد الرحمن التتيفي بأن في فقهه بداوة. إن السلفية الوطنية في المغرب إذن كانت تدعو إلى الإصلاح والمدنية ولم تكن حركة بدوية كما كانت السلفية الوهابية. وليس غريبا أن صعود السلفية الوهابية في المغرب تزامن مع ظاهرة ترييف المدينة. وقد عدّ الشيخ محمد رشيد رضا أن من خصوم الوهابية أهل مدن الحجاز، وهذا ما يعني أن دعائها كانوا أهل بادية ونجعة.

وكان بإمكان السلفية الوطنية المغربية أن تهذب كثيرا السلفية البدوية القادمة من المشرق، لكن هذا ما لم يحدث لأسباب يتعلق بعضها بانقراض الرموز الكبرى للسلفية الوطنية. كما أن ما جرى بالفعل هو أن السلفية المشرقية اكتسبت لها نفوذا وساهمت الطفمرة النفطية في انتشارها وتغليبها على سائر

التعبيرات السلفية الأخرى بما في ذلك مصر والمغرب. هنا يمكننا القول أن الرأسمال المادي غلب الرأسمال الرمزي. وفي حمأة هذا الصراع بين نفوذ السلفية الوطنية والزوايا، بين التدين المدني والتدين البدوي، كان الكتانيون أكثر حيلة لاحتواء النفوذ حينما جمعوا بين السلفية الوهابية وبين التصوف الطرقي، فكان لهم حضور سلفي وكانت لهم زاوية. البعض قد يرى في ذلك تناقضا، لكنه في الحقيقة شكل من التفيقية البراغماتية التي يفرضها واقع منشط. كانت السلفية الوطنية قد قدمت أفكارا في الإصلاح لا يضارِعها فيه سوى ما كان ألفه رموز الفكر الإصلاحي في مصر والشام. ومع أن رجالات السلفية الوطنية كانوا قد زاروا واستوطنوا المشرق العربي لا سيما الحجاز إلا أنهم لم يستطيعوا أن يؤثرُوا في السلفية الوهابية لحملها على أن تتحول إلى دعوة إصلاحية. وخلافا لذلك كانت هذه السلفية هي من يملك احتوائهم وتغيير أفكارهم باتجاه مزيد من الانغلاق العنصري. وحينما حلت الهزيمة ودبّ التخلف، انتصرت أسوأ السلفيات وأضعفها. وهي كذلك تمثل أقلية تملك الكثير من أسباب البراباغوندا. ولم يبالغ برنار لويس حينما شبهها في هامشيتها داخل الإسلام بهامشية كوك لويس كلان في المسيحية. لقد كانت السلفية الوطنية أكثر وطنية واستقلالا وإبداعا بينما هي اليوم سلفية مقلدة وتقليدية تنقل كل مفاهيم وإشكالات السلفية الوهابية إلى بيئة مختلفة.

نستطيع اكتشاف هذا الفرق بين سلفيتين من خلال مواقف كل منهما وآثارهما، نستطيع أن تكشف عن ميزة السلفية الوطنية في النبوغ المغربي لعبد الله كنون أو في الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي أو في التراتيب الإدارية لعبد الحّي الكتاني أو الاستقصا للناصرى أو المعسول للمختار السوسى أو مقاصد الشريعة لعلال الفاسي... إن السلفية الوهابية انطلقت من بيئة بدوية قحّة ومن أجندة إصلاحية تقتصر على نبذ البدع بالمعنى الديني مما انتهى بالعالم الإسلامي إلى حروب تأويل جديدة وكارثية. فلقد جعلت منذ البداية دعوتها قائمة على قاعدة العقيدة أولا. أما السلفية الوطنية، فلقد كانت تتحرك وفق أجندة أشمل وأوسع. وهذا ما لاحظناه مؤرخوا الحركة الإصلاحية المغربية مثل الفقيه المنوني في مظاهر يقظة المغرب الحديث، حيث اعتبر السلفية بمعناها الوطني قد واكبت يقظة المغرب الحديث في زمان مبكر. وكان الفقيه المنوني أيضا قد لفت إلى هذا التميز

ليس فقط بين مستويات ووجهات التفكير الإصلاحية عند هؤلاء، بل أكد على وجود تمايز بين السلفية الوطنية والوهابية، معتبرا وجود نوع من الاستقلال النسبي بين سلفية المغرب الوطنية والسلفية المشرقية. ويمكننا القول أنّ هناك مجموعة من الفروق بين السلفيتين: مثلا كانت السلفية الوطنية تدعو في المغرب إلى الجهاد ضد الاستعمار والإصلاح الاجتماعي والتقت دعوتها مع دعوة الجامعة الإسلامية وتبنّت مبادئها وأفكارها، كما نهضت المحمّيين وقدمت آراء متقدمة في مجال إصلاح التعليم والتطوير الاجتماعي والاقتصادي. لقد أيدت الدعوات العقلانية وساهمت في تحديث الدولة المغربية، إنّها سلفية تشكل فرعا لمشروع الجامعة الإسلامية التي ازدهرت في كل من مصر والشام أكثر من قربها من سلفية المشرق الوهابية.

كانت السلفية الوطنية مدينة لفكر الجامعة الإسلامية كما كرّسته أفكار وآراء السيد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا وغيرهم، وكانت الحرب على مظاهر الشرك والخرافة جزء من أجندتها وليست كل أجندتها. فمن بين رجالات السلفية الوطنية يوجد شيوخ زوايا ومتصوفة أيضا، وبينما ساهمت السلفية الوهابية في استئصال وجود الصوفية، كانت الصوفية في المغرب تملك الكثير من النفوذ للصمود والمواجهة ضدّ الدعوات التي كانت تستهدف كيائها وسمعتها، فتحّى علال الفاسي الذي كان يعتبر رمزا من رموز السلفية، كان له نصيب من التّصوّف وكانت له زاوية بفاس. كانت توجد بعض الغوايات لدى بعض رجالات السلفية الوطنية تشبه غلو السلفية الوهابية، لكنّها كانت أقلّ حدّة وقوّة من أن تحتلّ المشهد الديني وتنفرد بالسيطرة الروحية عليه. لقد كانت السلفية الوطنية في منتهى تشدّدها العقدي متصالحة مع التّصوّف، كما كان رجالها أشاعرة مالكية وفقهاء مقاصديين، ونذر، إن لم أقلّ عدم، أن يوجد من بينهم حنابلة أو أتباعا لابن تيمية واضحي الانتماء.

كان للسلفية الوطنية كما ذكرنا ديدن مختلف إزاء الموقف من الآراء المختلفة وتحديد الموقف من العقل، فعلال الفاسي يرى أن من واجب المسلمين العودة إلى العقل ودراسة أحوال البشر، وبأنّ الثقة بالعقل هي الخلاص للمسلمين من جمود الماضي وجمود المستقبل كما يعتبر أن الدعوة للفكر والنظر هي في أصلها دعوة إسلامية صميمة. فهل يا ترى كان ذلك هو رأي ابن تيمية أو ابن

القيم أو بن عبد الوهاب في مكانة العقل المطلق ودوره في تحريك النهضة؟! أما السلفية الوهابية فهي لا تكتفي بتبجيل موقف ابن تيمية أو تبني الصورة التي زفّها له مؤرخون من تلامذته أو تأثروا بنهج تلامذتهم فحسب، بل هي تتبنّى خطابه في الأصول والفروع، هنا لا نتحدّث عن انتقاء وتجزئة بل عن أصولية وهابية تامة في اعتمادها المذهبي على آراء ابن تيمية وتلميذه ابن القيم كما لمخصّصها وأولّتها وزادت عليها الوهابية، لم يكن رواد السلفية الوطنية في المغرب يلهجون في كل دروسهم وكتبهم بشيخ الإسلام ابن تيمية في مقام المدارس والتوجيه والاستدلال، بينما كان ذلك من دأب السلفية الوهابية داخل الحركة الإسلامية، بل هي من كان قد استحدث تكريس الاحتكام والاستفتاء والاستنباط من متون ابن تيمية.

ربما كانت واحدة من الفروق التي نضيفها بين السلفية الوطنية والسلفية الوهابية في المغرب هو أنّ الأولى حتى في تمذّحها بابن تيمية وتلميذه النجيب ابن قيم الجوزية، كانت تلاحظ جانب الإصلاح ومعارضة الجمود والخرافة ومناهضة التّأثر والثّورة على الحاكم دون الإغراق في آرائهم العقائدية التفصيلية. لقد وجدت السلفية الوطنية في السلفية الوهابية مرادها، ذلك لأنّها حيث تورّطت في محاربة الزوايا والطرق الصوفية وجدت في السلفية الوهابية خير معين على مقارعتها، فركزت على هذا المشترك وأهمّلت تفاصيل كثيرة. من جهتها وجدت السلفية الوهابية في كل هذا مدخلا مناسباً لتعزيز وجودها وخلق ممرٍّ آمن لها داخل المغرب من داخل السلفية الوطنية، وربما كان هذا هو خطأ السلفية الوطنية أنها تسامحت مع الموروث التيمي والوهابي وتعاملت معه بانتقاء شديد وكثير من التسامح في التّقييم. كانت هذه هي هواجس السلفية الوطنية كما زفتها أقلام ذلك الرّغيل من الحركة الوطنية وفي طليعتهم علال الفاسي الذي كان يسمّي كلّ الوطنيين من السّلك الدّيني سلفيين، فلقد أشاد بآبن القيم وشيخه واعتبرهم من رموز الإصلاح والسلفية، لكنّه لم يخلّص حديثه عنهم في اعتقاداتهم بل تحدّث بموجب مواقفهم التي نقلها مؤرخون هم في الأصل من تلامذة بن تيمية كما هو صاحب البداية والنهاية المكنى بابن كثير، ولذا تحدّث علال الفاسي عنهما في سياق مواجعتهم للتّأثر، وقلّما عني برأيهما العقائدي والفقهية كما في التّجسيم ونفي المجاز وتحريم التّأويل والإنكار على دور العقل في معرفة الأحكام، وكان لهذا الغرض ينقل ترجمتهما عن

خصومهما بصورة انتقائية، فلقد ذكرنا سابقا رأي بن حجر في شأن بن القيم في الدرر الكامنة، وهو رأي جارح، لكن علال الفاسي ينقل في كتاب الأعلام فقط عبارة منتقاة من الدرر الكامنة توحى كما لو كان ابن حجر العسقلاني يتمدح بابن القيم وليس يهجوّه.

سوء الفهم الكبير الذي سهّل على الوهابية التغلغل باسم الدعوة السلفية هو نابع من جملة شروط تاريخية في المغرب. فلقد حصل نوع من التشابه اللفظي بين سلفية المغرب الوطنية وسلفية المشرق الوهابية، تزامن ذلك مع مرحلة الاستعمار والبناء على تجربة المولى سليمان التي بيّنا سابقا بأنها تجربة أسيئت قراءتها وخضعت للكثير من أسباب التدليس. كانت بعض الزوايا قد غالت في الخرافة والميل إلى الاستعمار. الأمر الذي أوجع صراعا أيديولوجيا حادا بينها وبين أيديولوجيا الحركة الوطنية آنذاك، وهي السلفية الوطنية. تقوم هذه الأخيرة على نبذ الخرافة وتهذيب السلوك الديني والانفتاح على الإصلاح والتجديد. ومن هنا كانت الحركة السلفية تربط نفسها بالسيد جمال الدين الأفغاني بينما لم يكن هذا الأخير سلفيا بالمعنى الوهابي فيما بعد. ولقد كان رموز السلفية الوطنية المغربية يمثلون تيار التحديث ومناهضة الاستعمار وتبني كل أفكار النهضة بل ذهبوا باتجاه تعزيز التوافق بين فكرة القومية العربية والدعوة الإسلامية المتجددة. وعند المقارنة بين هذه النصوص سندرك أي فارق فلكي بين دعوة السلفية الوطنية ودعوة السلفية الوهابية. ولقد أحسنت الحركة السلفية الوطنية الظن بالسلفية الوهابية، وهذه هي معرفتها الحقيقية التي منحت صك الدخول لفكر هو نفسه بمعيار الحركة السلفية الوطنية يشكل خطابا رجعيا وظلاميا. في نصوص علال الفاسي نقف على نوع من التسامح في تقييم الحركة الوهابية الجديدة التي لم يكونوا على علم باعتقاداتها العميقة المناهضة للمختلفين والقائمة على التكفير. ولقد بنى على موقف وقبول المولى سليمان، حيث سماها بالثورة الوهابية، حيث ذكر بأنه ما أن قامت هذه الثورة حتى كان لها صدى استحسان وقبول عند السلطان مولاي سليمان، وقد بيّنا كيف أنّ أولى ردود فعل السلطان سليمان على الوهابية هو الرد وعدم القبول ومنع الحجيج وقد ظل هذا الأمر أعواما، هذا فضلا عن أنّ بلوغ صدى الوهابية إلى المغرب كان في القرن التاسع عشر. يعتبر علال الفاسي أن الدعوة السلفية المتأثرة بالدعوة الوهابية بدأت مع أبي شعيب

الدكالي مشيراً إلى دور مولاي حفيظ في تعزيزها كما اعتبر ذلك مجرد مقدمة للدور الذي سيلعبه الشيخ محمد بن العربي العلوي، مع أن الشيخ العلوي كما سنرى فيما بعد كان عضواً وقيادياً في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومن دعاة الديمقراطية ومن مدّخني «بال مال». كانت الحركة الوطنية تبحث لها عن أيديولوجيا مناهضة للاستعمار والتدين الشعبي الفارق في الخرافة، ومن هنا سندرك سبب سوء الفهم الكبير من خلال نص لعلال الفاسي يؤكد فيه مدى تلاحم هذه الأيديولوجيا مع الحركة الوطنية، حيث يقول: «ومن الحق أن نؤكد بأن امتزاج الدعوة السلفية بالدعوة الوطنية كان ذا فائدة مزدوجة في المغرب الأقصى على السلفية وعلى الوطنية معا»، غير أن المفارقة هنا أن لعلال الفاسي يجعل من النموذج للسلفية الوطنية حركة النهضة والإصلاح في مصر، وكأن ثمة خلط كبير بين سلفية النهضة وسلفية الوهابية في نجد، وهو خلط لا زال يصعب فهمه خارج منطق سوء الفهم الكبير، لا سيما حينما يقول لعلال الفاسي: «ومن الحق أن نؤكد أن الأسلوب الذي اتبع في المغرب أدى إلى نجاح السلفية لدرجة لم تحصل عليها حتى في بلاد محمد عبده وجمال الدين»⁹⁹.

السلفية في نظر لعلال الفاسي هي دعوة تصحيحية ونهضوية بل دعوة ضد الخرافة وحث الشعب على العلم والتعمق في الأشياء والدعوة «إلى إصلاح شامل ومقاومة الجمود في كل فروع الحياة»¹⁰⁰. وسوف نجد في توصيف لعلال الفاسي للسلفية الجديدة ما لا ينطبق على روح الوهابية التي ظن أنها شيء واحد مع نهضة جمال الدين ومحمد عبده، لا سيما وقد ناهضت الوهابية دعواهما ونالا في الحقب الأخير ما نالا من تجريح من قبل الوهابية نفسها. فهو يرى أنها «تتطلب فتح الذهن البشري لقبول ما يلقي إليه من جديد» مع أن الوهابية ناهضت كل جديد كما لا يخفى، كما اعتبرها ناهضة بالتضامن بين الجماعة الإسلامية على أساس الإيحاء ومنح الفرد حرية العقيدة وحرية الفكر ومنح الأمم الحق في تقرير مصيرها واختيار النظم التي تريدها وكل هذا في نظر لعلال الفاسي لا يتم إلا بطريق التنظيم الذي جاء به العصر من جمعيات وأحزاب ونقابات. ويجب أن تتفق هذه الحرية مع مشروعي التأخي بين الأمم

99 لعلال الفاسي : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص 153. ط 6، مطبعة النجاح الجديدة.

2003. الدار البيضاء/المغرب.

100 م. ن. ص 155.

الإسلامية في وحدة سياسية تقوم على القومية غير المبنية على العنصرية أو الدينية بل على أساس الروابط الإقليمية، ولا ننسى أنّ علال الفاسي والحركة الوطنية كانت على صلة بدعوى شكيب أرسلان. ويؤكد علال الفاسي على هذا المنحى قائلا: « تلك هي الاتجاهات السياسية التي شغلت السلفية فيما بعد الحرب الكبرى (...) فالذي لا شك فيه هو أنّ السلفية عملت عملها في تسيير ألتنا النفسية وتوجيه تفكيرنا نحو التجدد المنشود في جميع مظاهر حياتنا، ونحو هذا التحرر الذي ظل طابع حركتنا وصبوب هذه الوحدة العربية التي لم تزل مطمح آمالنا ونحو الروح الديمقراطية التي تسيطر علينا»¹⁰¹.

هذا النص حاسم من إبراز سوء الفهم الكبير، حيث كان علال الفاسي يتحدث عن أفكار ومشاريع تناقض الدعوة الوهابية المعروفة بالجمود ومناهضة الوحدة العربية والوحدة الإسلامية والدستور والديمقراطية، لقد كان يتحدث عن سلفية أخرى، سلفية جمال الدين الأفغاني ومحمد عبيده، العودة إلى روح الإسلام من أجل إنهاء الضحى الحاضر، فأنى للوهابية من كل هذا الطموح وهذا التجدد.

عبد الحي الكتاني نموذجا

إنّ موقف الوطنيين المغاربة من فتنة عبد الحي الكتاني لم تقف عند علال الفاسي، بل بلغت الجزائر حيث عمل عبد الحي تحت إشراف الاستعمار على التحضير لمؤتمر الزوايا وهو ما أثار ردود فعل قاسية من قبل جمعية العلماء وانبرى له أحد رموزها وهو الشيخ بشير الإبراهيمي الذي كتب يومها مقالا جامعا مانعا في الكشف عن حقيقة وأدوار هذه الشخصية مكملا ما كان صدر عن علال الفاسي بالمغرب. فالوقوف على مضمون هذه الوثيقة يكشف عن طبيعة تحركات عبد الحي الكتاني، وهو بالفعل أعجوبة، لسباقه المحموم على المجد والشهرة والحظوة ولو على حساب القضايا الوطنية. فهو يرى نفسه كما يرى الكثير من نظرائه الذين يسلكون على نهجه بأنهم محور التاريخ المغربي وأشياخه الذين لا يفري عبقرى فريهم. ومن هنا كنّا أمام حالة من الإكليروس الكتاني الذي وحده يجمع بين كل المتناقضات. فليس الأمر هنا يتعلق بهجمة

سلفية على عبد الحي الكتاني لها مدلول عقائدي بسل الأمر يتعلق باستغلال الشرائع العامة في تمرير المشاريع الخاصة، وهو ما كان آثار عليه حتى بعضا من أقربائه الذي تبرؤوا من توجهاته الجديدة في الجري وراء الشهرة والتعاون مع الاستعمار.

حينما قدم عبد الحي الكتاني إلى الجزائر ضمن مخطط مرسوم لاستمالة الطرق والزوايا وبدعم من الاستعمار، طلع الشيخ بشير الإبراهيمي بتجريح غائر وتشريح عميق لعبد الحي الكتاني، واصفا إياه بالجهل والخيانة والفتنة وكل الأوصاف التي لا تقوم لشيخ بعدها قائمة.

فهو في مقام السخرية من الشخص يعتبر أن لا نصيب له من اسمه عند التحقق، فقد وصفه بأن الجزء الأول من اسمه ينطبق عليه أيما انطباق بينما الجزء الثاني هو واقع في المشترك اللفظي، فهو لا يحيل على أسماء الله الحسنى بل إلى القبيلة، إذ يقول: «أما جزؤه الثاني فليس هو من أسماء الله الحسنى، ولا يخطر هذا ببال مؤمن يعرف الرجل، ويعرف صفات عباد الرحمن، المذكورة في خواتيم سورة الفرقان؛ وإنما هو بمعنى القبيلة، كما يقال كاهن الحي وعرفان الحي وغير الحي، وقبح الله الاشتراك اللفظي، فلو علم العرب أنه يأتي بمثل هذا الالتباس لطهروا منه لغتهم، وتَحَامَوْهُ فيما تَحَامَوْا من المُسْتَهْجَنَات؛ ولو أدرك نفاة الاشتراك في الاستعمالات الشرعية زمن عبد الحي، أو أدرك هو زمنهم وعرفوه كما عرفناه لكان من أقوى أدلتهم على نفيه، ولا رتفع الخلاف في المسألة وسجل التاريخ منقبة واحدة لعبد الحي، وهي أن اسمه كان سببا في رفع خلاف»¹⁰².

جمع عبد الحي الكتاني عددا من الصفات حسب الإبراهيمي تكفي كل واحدة أن تكون فتنة لصاحبها فبالأحرى إذا اجتمع بعضها مع بعض. وهذا النوع من الشخصيات التي تملك القابلية للاستعمار هي من الأرزاق المهيئة للمستعمار كما تؤكد عوائد الأيام، وكأنما - يقول الإبراهيمي -: «هو رزق مهيأ منها للاستعمار؛ وما زال الاستعمار مرزوقا بهذا النوع، فالرجل شريف أولا، وعريق في الشهرة ثانيا، وطرق ثالثا، وعالم رابعا؛ وكل واحدة من هذه فتنة لصاحبها

102 آثار الإبراهيمي (ج3: عيون البصائر/ص: 539 إلى: 547) جمع : د. أحمد طالب الإبراهيمي. ط. دار الغرب الإسلامي.

بنفسه وللناس به، فكيف بهنَّ إذا اجتمعن ؟ وكيف بهنَّ إذا كان اجتماعهنَّ في غير مَوْفق ؟ والرجل بارع يستخدم كل واحدة من هذه في ميدانها الخاص، ويستخدمها جميعا في الميدان العام : يستخدم العلم في الشهرة، والطريقة في الفتنة، فإذا حَزَبَ الأمر اتَّخَذَ من أحدهما طليعة، ومن الآخر جيشا، ومن الشهرة أو الشرف رِداء؛ ولكنَّ أغلبَ النزاعات عليه، النزعة الطرقية لأنها أكثرُ فائدة، وأجدى عائدة؛ وأقرب سبيل، في باب التضليل، ناهيك بدعوى لا يحتاج صاحبها إلى إقامة دليل»¹⁰³.

يؤكد الإبراهيمي على أنَّ لا ضغينة له على عبد الحي ولا حسيقة، ولكن ما قاله هو يدافع البوح بما كان يصدر عن هذا الرجل من أعمال ممالئة للاستعمار. وقد أكد على أنَّ مثل هذا كان يصل العلماء الجزائريين من أخبار الوطنيين المغاربة وموقفهم من مواقف ومشاريع عبد الحي الكتاني، غير أنَّ حركة عبد الحي وبدعم من سلطات الاحتلال كانت قد تجاوزت الحدود وصولا إلى الجزائر وتونس، حيث وكما يقول الإبراهيمي: «كان بلَاءُ هذا الرجل محصورا في محيط، ومقصورا على قطر، وكان إخواننا في المغرب يعالجون منه الداء العضال: وكنا نعدُّ أنفسنا آثمين في السُّكوت عنه، وفي القعود عن نصره إخواننا في دفع هذا البلاء الأزرق؛ فلما تَبَهَّتْ عقولهم لِكَيْده، وتَفَتَّحَتْ عيونهم لمكره، وتَهاوَتْ عليه كواكب الرِّجْم من كل جانب، فَبَطَلَ سِحْرُهُ، وقَصُرَتْ رُقَاهُ عن الاستنزال، وضلَّ سَعْيُهُ، وقَلَّ رَعْيُهُ، انقلب استعماراً محضاً قائماً بذاته، وهاج حقه على الأحرار والسلفيين فترصَّد أذاهم في الأنفس والأموال والمصالح، وأصبح كالعقرب، لا تلدغ إلا من يتحرَّك»¹⁰⁴.

لقد أصبحت مشاريع عبد الحي الكتاني أوسع من القطر الذي ينتمي له، بل حركة تنكّيف مع حدود الاستعمار، فحيثما بلغت سلطة المحتل بلغت مشاريع عبد الحي الكتاني. لقد كان كما ذكر الإبراهيمي قد أخذ عن الاستعمار طريقة التوسع: «وكأنَّه أصغرُ المغرب -علي سَعْتَه- أن يكون مجالا لألاعيه ومكايده، فجاوز في هذه المرة الحدود، وتخطى الأخدود، واندفع إلى الجزائر وتونس ليبت فيهما سمومه، ويتخذ منهما ملعبا جديدا لروايته التي منها مؤتمر الزوايا

103 م. ن.

104 م. ن.

بالجزائر، وليقوم للحكومة بما عجزت عنه من استتلاف الناصر، واستنزال العاق، وليوحد بين الأقطار الثلاثة ولكن بالتفريق، وليُنقِذها من البحر ولكن بالتفريق»¹⁰⁵.

اعتبر الإبراهيمي أنّ عبد الحيّ كان رجل حفظ مولع بالرواية من دون دراية وهو بذلك يعتبره في حدّ ذاته «رواية» بكل ما تعني الكلمة، بل يصفه متهمًا بأنّه محدّث ومحدث في آن واحد، وبأنّه مولع باقتناص الإجازات، مشيرًا إلى أنّ أسانيدَه تتصلّ بالجنّ. بالفعل كان عبد الحيّ الكتّاني مولعًا كسائر الحفاظ بحفظ المتن والأسانيد وتلك هي مهارة المحدثين أينما كانوا، ولقد بهر بحفظه نظراءه مشرقًا ومغربًا لا أحد يشك في ذلك. والحفظ كان نهجًا للسلفية الوطنية وكبيرها تحديدًا هو أبو شعيب الدكالي الذي لم يخلف وراءه مقالًا ولا كتابًا ولكن ترك عددًا محدودًا من المحاضرات التي ارتجلها ارتجالًا في مناسبات معينة ولكنه ترك تلاميذ يعدّون بالعشرات هم من مشايخ السلفية الوطنية من أمثال بلعربي العلوي والمختار السوسي، وكان أيضًا حالة فريدة في الحفاظ حيث ذكروا أنّه حفظ متن الأجرومية في يوم واحد، كما حفظ ألفية بن مالك في عشرة أيام، حفظ مع كل بيت منها عشرة أبيات شواهد من الشعر العربي، كما حفظ مختصر خليل في أربعة أشهر¹⁰⁶. كان هذا نهج المحدثين المغاربة وهذا كبيرهم وليس عبد الحيّ ببدع في ذلك، وحينما سئل أبو شعيب الدكالي عن جدوى الحفاظ، قال: احفظ تجد ما تقول. ومن هنا لا أجد وجه الغرابة هنا فيما ذكر الإبراهيمي سوى مجازات التجريح. أمّا عن اتصال أسانيد الكتّاني بالجنّ فذلك مما سارت به الركبان وهو يستند في ذلك إلى أعلام سبقوه، ويتعلّق الأمر بملك الجن وقاضي قضائهم «شمهروش» الذي وصفه بعض رجال الأسانيد بأنّه كان صحابيًا، ووثّقوا رواياته وبعضهم اعتبره من رجال البخاري. ويطنّب كثيرون في الحديث عن شمهروش حتى روى سنة وفاته وقالوا أنّ أهل فاس صلّوا عليه وأمّمهم الشيخ التاودي. ومن غريب ما ذكروا في هذا الباب أنّه ترك خليفة له هو ابنه الوليد. ولأهل المغرب في الثقافة السحرية

105 م. ن.

106 نظم الدّر واللاكي في ترجمة أبي شعيب الدكالي : د. محمد عز الدين المعيار الإدريسي، انظر د. محمد رياض : شيخ الإسلام أبو شعيب الدكالي الصديقي ج 2، ص 365، ط 2009، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب.

الشعبية حديث يطول حول شهروش الذي يوجد له مقام في أعالي جبال الأطلس، وتقصده شرائح من المجتمع للعلاج من الأمراض والسحر وغيرها. وأحسب أن عبد الحي بهذا ضرب عصفورين بحجر، فهو بتوثيقه واعتماده السند الموصول بشهروش يكون قد أكد براعة أسانيده العالية والغالية أيضا وتفننه في التوثيق الذي استوعب المنقول المعقول واللامعقول، ولكنه أيضا كرّس واحدة من الأساطير التي يعرفها التدين الشعبي في المغرب، بحيث بات للأمر تشخيص في العلم بالرواية وليس مجرد حكايات شعبية. ولهذا الأمر آثار إيجابية ومكاسب على الزاوية والطريقة في شدّ عصب التدين الشعبي وأساطير المغاربة الأولين.

كانت مقالة البشير الإبراهيمي وثيقة تجريح تاريخية في حق عبد الحي الكتّاني، وقد أنهاها بالقول: «ولعل هذا الأسبوع هو أبرك الأسابيع على الشيخ، فقد أملينا فيه مجالس في مناقبه جاءت في كتيب، سميناه - بعد الوضع - (نشر الطي، من أعمال عبد الحي) فإن تاب وأذناؤه، ووفيناه بما وعدناه، وإلا عممناه بالرواية، وأذنا لعبد الحي في روايته عنا للتبرك واتصال السند؛ وهو أعلم الناس بجواز رواية الأكابر عن الأصاغر»¹⁰⁷.

إن قضية عبد الحي الكتّاني من القضايا الواضحة في تاريخ المغرب وفي تاريخ الصراع مع الاستعمار، ولم يكن عبد الحي الكتّاني يخفي هذا النزوع ولا يكبت هذه الرغبة، فلهذه ظن أن الاستعمار قدر لن يزول وبأنه سيرغد بالتمكين لزاويته التي كان يعتبرها وحدها الزاوية المستقيمة وغيرها حادة أو منفرجة بلغة أهل الرياضيات كما جاء في وصف البشير الإبراهيمي في الوثيقة المذكورة آنفا. حضوره في مؤتمر إيكس لبيان وطلبه التمكين من الاستعمار كي ينظر إلى زاويته باعتبارها قدمت لفرنسا خدمات، واستقوائه بالجنرال اليوطي ناهيك عن بيعته لابن عرفة الملك الذي حاولت فرضه فرنسا على المغاربة بعد قيامها بنفي محمد الخامس إلى مدغشقر. أدوار عبد الحي الفتانة إبان الاستعمار الفرنسي والتي شهد بها ابن أخيه نفسه محمد باقر الكتّاني في ترجمته لأبيه.

ولم أستطع أن أورد وجهة نظر مؤرخ آخر أجد صعوبة في اعتماده مصدراً وحيداً ولكن كما هو دارج في عوائد أهل الدراية بالحديث، فقد يتقوى رأي الضعيف بالقرائن المحفوفة، فلقد ذكر عبد الكريم الفيلاي الكثير من الحقائق عن الكتّاني تعزّز هذا المسمى¹⁰⁸. وإذا كان بعض الكتّانيين قد اكتسب الشجاعة للاعتراف بما كان صدر عن عبد الحيّ من هنات، فإنّ بعضهم سعى سعياً مبتوراً لإخفاء الشمس بالغربال، في هذا السياق لا نستبعد أنّ حمزة الكتّاني وهو المتابع لتحقيق وطباعة أعمال العائلة أن يعمل على محو آثار ما يبدو إدانة في حق عبد الحي الكتّاني، فهذا بخلاف التحقيق العلمي وشكل من أشكال التدليس بل هو تعصّب يؤدي إلى تحريف التاريخ مع أننا لا ندري ما المانع من الاعتراف ومن أعلام الكتّانيين من كانوا ضدّ المحميين مثل جعفر بن إدريس الكتّاني الذي كتب «الدواهي المذهية في الفرق المحميّة» وغيره. وقد سبق وأبدلني بموقفه السلبي من مقالة سبق ونشرتها في مجلة وجهة نظر وفيها تطرقت، تلميحاً إلى ما كان يحمله أعلام مغاربة من صورة سلبية عن عبد الحي الكتّاني وتعامله مع الاستعمار، ولكننا سنقف على أنّ هناك عملية تدليس منهجية عرفتها الطبعة الثانية من كتاب «ترجمة محمد الكتّاني الشهيد» التي كتبها ابن أخ عبد الحي الكتّاني وقامت بتحقيقها (نور الهدى الكتّاني) وبإشراف ابن أختها حمزة الكتّاني، حيث بترت كل النصوص التي تدين عبد الحي من قبل ابن أخيه محمد الباقر بن عبد الكبير الكتّاني.

النصوص التي حذفها حمزة الكتّاني والتي تدين عبد الحي الكتّاني من قبل ابن أخيه محمد باقر الكتّاني هي أكبر دليل على ما أوردها. النصوص التي حذفت هي حسب الطبعة الأولى وكما أشار إليها بعض الباحثين هي:

- «ذلك أن ولده الثاني السيد عبد الحي الكتّاني الذي أصبح رئيس الطريقة الكتّانية بعد موته وكان أحد قادة الحركة الإسلامية والوطنية في عهد الإستقلال

108 أخبرني المؤرخ عبد الكريم الفيلاي عن حقائق كثيرة عن عبد الحي الكتّاني وكيف أنّه عمل يومئذ وهو بالجزائر على إحداث تشويش على مشروع عبد الحي الكتّاني وتعرّض نتيجة ذلك إلى المطاردة. بينما المؤرخ المغربي نوحا نوحاً بعيداً حينما شكك في كل شيء حتى في نسب الكتّاني ومن تاجروا في الكتّان (القماش) وبه عرفوا فكانت النسبة. ونحن هنا نجد من الصعوبة التسليم بهذا الرأي.

السالف وقام بأعمال جليلة لصالح دينه ووطنه تحت قيادة المترجم منشورة في الصحف ومدونة في الكتب ومنوه بها في الظواهر الملكية».

أقول أن هذا الولد الثاني سلبه الله التوفيق وأقصاه عن حظيرة الإصلاح فتبدلت أفكاره رأسا على عقب وأصبح يرى الخير شرا والشر خيرا، ومن جملة آرائه الخاطئة إجابته للفرنسيين الذين طلبوا التعاون معه بحجة أن ينجو من إذاية عبد الحفيظ الذي كان يهدده بإعادة إلقاء القبض عليه كلما أوصل له شياطين الإنس نبأ يقلقه، وقد كان سبقه للتعاون معهم جمع من كبار الشخصيات، ومنها تركه لمواصلة العمل في الميدان الوطني بحجة أن رجال الدولة من كبار العلماء، وجهلة الناس لم يقدروا الأعمال التي قام بها الزعماء الكتانيون بل أساءوا إليهم قبل المحنة وأثناء المحنة، بما يحتاج ذكره إلى كتاب ولم يحدثوا أنفسهم بالتدخل لدى عبد الحفيظ لإطلاق سراحهم حينها، ومنها عزمه على الانتقام من كل من أساء إليه وإلى عائلته بفضل النفوذ الذي سيتمتع به من الفرنسيين.

نعم أصبحت بينه وبينهم صلات متينة وصاروا يزورون منزله في كل مناسبة وخصوصا في الذكرى السنوية التي كان يقيمها لوالده المقدس، وأباحوا له التجول في البادية في كل سنة ونظموا له الاستقبالات المدهشة، فكان ما ذكر مدعاة إلى الابتعاد عنه من طرف أبناء المترجم وزعماء الطريقة الكتانية ومدعاة إلى تأسيس جبهة المعارضة بقيادة شقيقه الأكبر الشيخ المهدي رحمه الله، ومما أعان على توسيع شقة الخلاف كتابته لوثيقة تتضمن نفي مشيخة الطريقة الكتانية وتأسيسها عن المترجم ونسبة ذلك إلى جدنا أبي المفاخر الشيخ محمد بن عبد الواحد الكتاني قدس سره وقيام ولده الشيخ عبد الكبير بها منذ وفاة والده سنة 1389 إلى سنة موته 1333 والاقتصاد على القول بأن المترجم ظهر بالطريقة في حياة والده وحصل للطريقة بسببه رواج واشتہار فقط، والتأكيد بأن المتولي أمرها بعدهما هو السيد عبد الحي المذكور، في حين أن كل الناس يعلمون أن جدنا أبا المفاخر كان شيخا ومؤسسا للطريقة الكتانية المحمدية التي كانت موجودة بفاس وبعض المدن القريبة منها في الربع الأخير من القرن الماضي وأوائل هذا القرن ثم انقرضت بانقراض مريديها وقامت إثرها الطريقة الأحمدية التي أسسها المترجم وهو دون العشرين من عمره، ولم

يكن قصد شقيق المترجم بهذا العمل إلا تحويل أنظار المريدين الكتانيين عن المترجم وأبناء المترجم وتوجيهها إليه وقصرها عليه، فكانت فتنة عمية شغلت المريدين حقبة من الزمن وحالت بينهم وبين مواصلة العمل بجد في الميدان الوطني، وجعلتهم يشتغلون بعمل المواجه لتفنيد ما ادعاه وصارت مجالسهم لا تخلو من الحديث في هذا الموضوع.

وقد احتوت وثيقة العم على مئات من إمضاءات الشخصيات الرسمية البارزة التي كانت تداريه فتشهد الزور محافظة على مناصبها، بينما كانت تواجه الإخوان مشتملة على مئات من إمضاءات المريدين الذين يعرفون الحقائق ولا يكتمنونها ورجال العلم والدين غير الرسميين.

ولم يقتصر النزاع على إقامة المواجه والحديث في المجالس بل تعداه إلى ميدان التأليف، فألف كل من العم والشقيق الأكبر وبعض علماء الطريق مؤلفات ورسائل ونشروا وثائق ومستنداً (...) لتقديم شكوى إليه بحاكم فاس وشرح موقفه من عمه الذي سلبه كثيراً من حقوقه وحقوق إخوته وتفانيه في إدايتهم¹⁰⁹.

هل كان عبد الحي الكتاني وهابياً؟

ذكرنا بأن الأمر هنا ليس له صلة بالمعتقدات بقدر ما له علاقة بالموقف من الاستعمار والتخلف، ولقد استفزت الحركة الوطنية تكريس عبد الحي الكتاني للخرافة وتعاون مع الاستعمار واستغلال النفوذ والفقراء، وهذا بخلاف مواقف عدد من علماء عائلته الذين انخرطوا في العمل الوطني وحرّضوا ضد الاستعمار وانتقدوا المحميين. كان عبد الحي الكتاني مثالا لشخصية تناقضية إلى حدّ الفصام، فمن جهة حرص في البداية أن يصطفّ ضدّ الوهابية، لكن سرعان ما عاد يتملق لبعض رجالاتها، حيث عبّر عما يبدو أشبه برّد في موقفه من ابن تيمية وابن عبد الوهاب الذين ارتقى بهم إلى سدة العلم والتقى، بينما برّر موقفه الأوّل بجهله بكتبهم التي تأخر بلوغها إلى فاس. وهكذا اهتدى عبد الحي الكتاني إلى الجمع بين التصوف والوهابية وكانت تلك ثاني أعجوبة

109 بيان تلاعب حمزة الكتاني بكتاب «ترجمة الشيخ محمد الكتاني الشهيد» لمحمد الباقر الكتاني : الموقع الإلكتروني ملتقى أهل الحديث، تاريخ التسجيل : 29-09-09.

من أعاجيبه، فلو أننا وقفنا على موقفين من مواقفه سبق وعبر عنهما تجاه الوهابية سنرى جانبا من هذا التَّخَبُّط العقائدي والفكري عند عبد الحي الذي تجتمع لديه المتناقضات وتختلط في جعبته الأطاريح المتخالفة، لك أن تتأمل الانعطاف الكبير بين رسالتين إحداهما جاءت تقريرا لكتاب «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق» للشيخ يوسف بن الشيخ إسماعيل النبهاني، التي تناولت ردًا قويًا على الوهابية، وفيها بلغ تمدح عبد الحي بصاحب الكتاب مبلغا عاليا كما بلغ تجريحه للشيخ ابن تيمية والطريقة الوهابية مبلغا قاسيا، والثانية رسالته للشيخ المكي ابن عزوز وفيه يقدم ما يشبه اعتذارا لما صدر منه عن ابن تيمية الذي حاول مجددا أن يرقى به في التمدح مركزا عظيما. المقارنة بين الرسالتين هي الأخرى تمكننا من معرفة كيف تغلب السياسة والأطماع في تغيير الرؤية والموقف. وليس غريبا أن عبد الحي هو الذي بذر بذرة الازدواجية التي تجمع بين ابن تيمية وابن عربي، بين بن عبد الوهاب وابن الفارض، بين الزاوية الصوفية والسلفية الوهابية، فخلق هذا التلفيق توجد غريزة سياسية قوامها حب الجاه والمال حيثما وجدا.

في الرسالة التقريرية التي حررها بالقاهرة ليلة الجمعة سادس عشر شوال من سنة 1323هـ حسب ما ذيل به نص الرسالة يقول عن موقف المغاربة من الدعوة الوهابية: «هذه القولة الوهابية لما بلغت آذان أهل المغرب الأقصى ارتعدت منها فرائصهم، واشتعلت بأنوار الإيمان أفدتهم وقلوبهم، فنصروا الإسلام بقواعده، وأغاثوا الدين بموائده :منهم خاتمة المحققين وحامل راية المدققين أعجوبة الزمن في الحفظ والتحصيل والإتقان أبو عبد الله الطيب بن عبد المجيد بن عبد السلام بن كيران الفاسي المتوفى سنة سبع وعشرين بعد المائتين وألف، رد عليهم في عدة رسائل صغار وكبار هي موجودة الآن بأيدينا).

ومنهم العلامة الماهر النظار صاحب المؤلفات العديدة الشيخ أبو العباس أحمد بن عبد السلام بن محمد بن أحمد بناني من تلاميذ الشيخ المذكور قبله، وله (الفتوحات الوهابية في الرد على الطائفة الوهابية).

وغير هؤلاء من المشاهير، وفي هذه الأعصار ألف تأليفا في الباب خالنا وشيخنا فقيه المغرب على الإطلاق، وصالح علمائه بالاتفاق، الشيخ المعمر أبو المكارم مولانا جعفر بن إدريس بن الطائع الكتاني الحسني الإدريسي المتوفى حادي

عشري شعبان الأبرك سنة 1323 هـ بفاس حرسها الله سماه : (الفجر الصادق المشرق المفلق في إبطال ترهات الشرثار المتشدد المتفيهق)».

لقد اتهم عبد الحي في هذا التقرير ابن تيمية بالجهل والقول بالتجسيم، وأورد كلام كبار العلماء والحفاظ فيه وفي كتبه لا سيما المنهاج، وهي شهادة استند فيها إلى آراء علماء كثر أجمعوا على هذا التقييم، ثم ما لبث أن عاد عبد الحي وهو يطلب له الأعذار في رسالته للشيخ المكي ابن عزوز، ويكيل له المدائح متذرعاً بأنه لم يقف على كتبه التي وجدها مما يوحى بذلك لمن قرأها. وهو في الحقيقة هاهنا لا ينسب الجهل لنفسه أول الأمر بمقالة ابن تيمية بل ينسب ذلك من حيث لا يدري لكبار العلماء ممن استشهد بهم في رسالته التقريرية مثل السبكي وابن حجر وأعلام من المشرق ومن المغرب. ومع أنه قال في رسالته الأولى بأن تهمة التجسيم ثابتة في حق ابن تيمية حيث كان يجاهر بها، مستدلاً بشهادة الرحالة بن بطوطة، إلا أنه في الرسالة الثانية نفى أن يكون ابن تيمية مجسماً وربما كان ذلك في نظر الكتاني نابهاً مما يوحى به كلام ابن تيمية من كثرة دفاعه عن السلفية : «وإنما بالغ في إيضاح الانتصار لمذهب السلف، فظن أنه من المجسمة، والحال أنه بريء منهم»، ولا أستبعد أنه لهذا السبب حاول على منتصر الكتاني، حين حقق تحقيقاً جديداً كتاب الرحلة لابن بطوطة، أن عمد إلى التشكيك بل نفى أن تكون حكاية «الفقيه ذو اللوثة» صحيحة بناء على مقارنة بين زمن وجود بن بطوطة في الشام وزمن اعتقال ابن تيمية، وبعبارة أخرى هذا الجدل، كان أحرق بعبد الحي الكتاني أن يطالع الرسالة الحموية التي فيها طرح ابن تيمية رأيه الصراح في التجسيم. غير أن الأمر هنا يتعلق بتجربة المرسل إليه وهو المكي بن عزوز أحد علماء نفطة بتونس وهو من أصول جزائرية، كان صوفياً على رأس زاوية وله مواقف مناهضة للحركة الوهابية حيث أصدر رسائل كثيرة في هذا المجال قبل أن يستميله بعض سلفية الشام ليصبح من المنافحين عن ابن تيمية وعن الحركة الوهابية. وقد جاءت رسالة عبد الحي الكتاني كما لو كانت تلخيصاً لرأي بن عزوز وليست رسالة كما يوحى ناشروها كما لو كانت صادرة من محض تجربته. فعند الوقوف على ما كتب المكي بن عزوز وما كتب عبد الحي الذي كان مولعاً بالكتابة للعلماء وكتابة التقارير وطلب الاجازات، سيدرك أن رسالة عبد الحي للمكي هي ضرب من كتابة ما يطلبه المرسل إليه، حيث تمثل فيها عبد الحي الموقف ذاته

لابن عزوز وكأنه يطلب ودّه ويقتني أثره ويتقرب إليه بتمثّل تجربته نفسها وهو ما كان حقيق بأن يفتح له حظوة لدى أهل الشام والحجاز وأيضا إسطنبول حيث كان يقيم المكي بن عزوز. لذا جاء حديث في تلك الرسالة اعتذارا لما صدر منه في التقريظ على كتاب شواهد الحق، معتبرا ما جاء فيه غلوًا منه في تجريح ابن تيمية وإفراطا في ذمّه، يقول: «خطبت وده (يقصد الشيخ النبهاني) أولا بمكاتبتّه، فكتبت مستجيذا من أستاذنا الوالد، وشيخنا الأخ، والفقير، فوفقت في إجازتهم له وأجزته أيضا، واستجزته، فلما سافرت للحج كان نزلي في مصر بمنزل العلامة السيد أحمد الحسيني، فأوقفني على هذا الكتاب «شواهد الحق»، قبل إكماله، ورغبني في تقريظه، فصدر مني ما صدر من التوغل والإفراط في ذم ابن تيمية شيخ الإسلام، وأتباعه، لموجبات أوجبت لي ذلك، أعظمها: أني إذذاك لم أتمكن من مطالعة كتب شيخ الإسلام حق المطالعة، ولا استوعبت واحدا منها، لأنها ما وصلتنا لفاس، لأن أرباب الكتب لعلمهم بأن سوقها غير نافذ، لا يجلبونها إلا بطلب خاص». ثم يقول معتذرا: «فهذه أعذاري الظاهرة - يا مولانا - فيما صدر مني من الإفراط والمبالغة. ثم إنني مع ذلك ما رأيت إذذاك في «شواهد الحق» إلا توفية ابن تيمية حقه من الإجلال والإكبار، واستيعاب أقوال من مدحه أو ذمه. لا كما فعل غيره من ناصريه».

وبعد أن التمس لابن تيمية الأعذار وسمّاه بشيخ الإسلام أظهر لابن عزوز اختياره الوسطية، وهي الجمع بين الطريقة والسلفية، أي ما يبدو من مفهوم كلامه ضربا من القبورية غير الصرفة والوهابية غير الصرفة. وهذا النوع من الوسطية هو نهج تلفيقي عاد بالكثير من المكاسب على عبد الحي الكتاني، باعتباره ابتكر ظاهرة ما يمكن أن نسميه التّصوّف الوهابي أو الوهابية الصوفية. من يقرأ تقريظه للنبهان ورسالته لابن عزوز يدرك مهارة عبد الحي في إثبات الأطروحة ونقيضها، بل معه تتساوى الأدلة. لكن يبقى أنّ عبد الحي الكتاني رغم كل المثالب عارفا بخفايا علوم جمّة يستند فيها إلى ملكة الحفظ والاطلاع الموسوعي والشروح كما هو ديدن القدامى، الشيء الذي يصعب عدم ذكره في مورد الإنصاف، وهو كما قال الإبراهيمي خليف من العلم والظلم، وكل ذلك مرده في نظرنا إلى اعتلال نفسي لأسباب تتعلق بظروفه الخاصة وحبه للجاه، وهذا مقتل العلماء، وإنّا لنرى نظير هذا الشعور في بعض من ذريتهم وإن كان فيهم صالحون كثرة، يحسبون أنفسهم مدار الأرض والسماء وهو أمر لا

يَقْرَأُ أَهْلُ الْمَرْوَةِ فِي الْأَرْضِ وَلَا أَهْلُ السَّمَاءِ، وَكُنْتُ قَدْ رَأَيْتُ مَنْ سَعَى إِلَى التَّشْكِيكِ حَتَّى فِي مَا خُطَّ مِنْ تَرَاثٍ، مِثْلَ مَنْ شَكَّكَ فِي نِسْبَةِ كِتَابِهِ التَّرَاتِيبِ الْإِدَارِيَّةِ لَهُ، حَيْثُ يَذْكُرُ بَعْضُهُمْ أَنَّ عَبْدَ الْحَيِّ اخْتَلَسَ نَسْخَةً خَطِيئَةً مِنْ كِتَابِ «تَخْرِيجِ الدَّلَالَاتِ السَّمْعِيَّةِ» وَهُوَ كِتَابٌ لِلخَزَاعِي، مِنْ مَكْتَبَةِ عُمُومِيَّةِ بَتُونَسْ، وَحِينَئِذٍ هَدَدُوهُ بِتَدْخُلِ الْحُكُومَةِ نَسْخَ الْكِتَابِ وَنَسْبِهِ لِنَفْسِهِ وَوَضْعِهِ عَلَيْهِ إِسْمَ التَّرَاتِيبِ الْإِدَارِيَّةِ. وَرَأَيْتُ أَنَّ هَذَا مِمَّا يَجِبُ اخْذُهُ مِنْ دُونِ تَحْقِيقٍ، إِذْ كَانَ ذَلِكَ نَمَطًا فِي الْكِتَابِ عِنْدَ الْقَدَامِيِّ بِأَنْ يَسْتَنْدُونَ إِلَى كِتَابٍ مَا فِي تَأْلِيفِ نَظِيرٍ لَهُ مُزِيدٌ وَمُسْتَدْرَكٌ عَلَيْهِ أَوْ الْاسْتِلْهَامُ مِنْهُ، وَقَدْ فَعَلَ هَذَا عَبْدُ الْحَيِّ إِزَاءَ تَخْرِيجِ الدَّلَالَاتِ السَّمْعِيَّةِ، حَيْثُ يُمْكِنُ أَنْ يَظْهَرَ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ الْمَقَارَنَةِ بَيْنَ الْكِتَابَيْنِ وَهُمَا الْيَوْمَ مَنَشُورَيْنِ، إِذْ كَانَ تَخْرِيجُ الدَّلَالَاتِ السَّمْعِيَّةِ مَخْطُوطًا آنَئِذٍ حِينَئِذٍ سَحَبَهُ عَبْدُ الْحَيِّ مِنَ الْمَكْتَبَةِ إِيَّاهَا بِوَسْاطَةِ الشَّيْخِ الطَّاهِرِ بْنِ عَاشُورٍ، وَقَصَّارِي مَا يَقَالُ أَنَّ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ أَنْ يَسَمِّيَهُ التَّرَاتِيبِ الْإِدَارِيَّةِ: مُسْتَدْرَكٌ عَلَى تَخْرِيجِ الدَّلَالَاتِ السَّمْعِيَّةِ. هَذَا فِي حِينٍ صَرَّحَ ابْنُ عَبْدِ الْحَيِّ فِي مَقْدَمَةِ التَّرَاتِيبِ بِأَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى كِتَابِ تَخْرِيجِ الدَّلَالَاتِ السَّمْعِيَّةِ، هَذَا مَعَ أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ النُّسخَةَ الَّتِي ظَفَرَ بِهَا مِنْ مَكْتَبَةِ الزَّيْتُونَةِ بَتُونَسْ لَا تَتَوَفَّرُ فِي سَائِرِ الْبِلَادِ، فَفِيهِ نَظَرٌ وَحَدِيثٌ طَوِيلٌ، وَهَذَا لَيْسَ مِنْ صَمِيمٍ مَوْضُوعَنَا.

الانتقال من السلفية الوطنية إلى السلفية الوهابية

كَمَا ذَكَرْتُ سَابِقًا إِنَّ الْحَدِيثَ عَنِ الْوَهَابِيَّةِ فِي الْمَغْرِبِ يَأْتِي فِي سِيَاقِ التَّحَوُّلِ فِي مَسْتَوَى خُطَابِ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَتَرَاجُعِ خُطَابِ النُّهْضَةِ وَضَعْفِ السَّلْفِيَّةِ الْوَطَنِيَّةِ الَّتِي بَاتَتْ أَكْثَرَ جُنُوحًا لِلنَّخْبَوِيَّةِ وَالْأَنْزَوَاءِ، حَيْثُ تَوَلَّى رَمُوزَهَا مَنَاصِبُ وَزَارِيَّةٍ فِي الدَّوْلَةِ كَمَا كَانَ الْأَمْرُ دَائِمًا مِنْذُ أَبِي شَعِيبِ الدَّكَّالِيِّ وَابْنِ الْعَرَبِيِّ الْعُلُويِّ وَالْمَخْتَارِ السُّوسِيِّ وَغَيْرِهِمْ. لَقَدْ أَصْبَحَ نَفُوذُهَا مَحْدُودًا جَدًّا، بَعْدَ أَنْ انْشَغَلَتْ بِتَحْدِيَّاتِ الْمَغْرِبِ الْمُسْتَقِلِّ، مِمَّا جَعَلَ دَوْرَهَا يَتَرَاجَعُ فَاسْطَحَا الْمَجَالُ أَمَامَ مَرَحَلَةٍ جَدِيدَةٍ مِنَ السَّلْفِيَّةِ الشَّعْبَوِيَّةِ الَّتِي غَذَّاهَا التَّيَّارُ السَّلْفِيُّ الْوَهَابِيُّ الْمُتَوَافِدُ عَلَى الْمَغْرِبِ كَمَا تَوَافَدَ عَلَى بِلَدَانِ عَرَبِيَّةٍ وَإِسْلَامِيَّةٍ كَثِيرَةٍ. وَتَزَامَنَ هَذَا الْأَمْرُ مَعَ بُرُوزِ الْحُرُوكَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي سَاهَمَتْ بِشَكْلٍ آخَرَ فِي تَكْرِيسِ خُطِّ السَّلْفِيَّةِ الْوَهَابِيَّةِ عَلَى حَسَابِ خُطِّ السَّلْفِيَّةِ الْوَطَنِيَّةِ، لِأَسْبَابٍ قَدْ نَتَحَدَّثُ عَنْهَا لَاحِقًا. وَكَذَلِكَ يَعْزِزُ ذَلِكَ الْأَمْرَ إِلَى التَّبَشِيرِ الْوَهَابِيِّ فِي سَائِرِ الْأَقْطَارِ

العربية والإسلامية الذي عمل على استيعاب الشرائح الشعبية فيما سلك منهجية محاربة العلماء ومحاصرتهم والإساءة إلى سمعتهم، ومعلوم أنَّ السلفية الوهابية لا ترى فقط جواز التدليس في الدعوة من الطريق المحمود بل أيضا كما نجد اليوم الجدل يجري بين الأثريين الجامعيين والصحوات حول مفهوم الموازنة، حيث يرى أغلبهم أنَّ الاقتصار على التجريح وعدم بل وجوب عدم التطرق لإيجابيات المختلف أمر مطلوب¹¹⁰. وكل هذا يتم في ضوء تخريجات فقهية تجادل بأدلتها، وحينما تمَّ الانصهار في فترة لاحقة بين السلفية الوهابية والحركة الإسلامية، بات التعاون بين الإثنين على أشده من خلال إفاد عناصر من الحركة الإسلامية إلى المشرق للدراسة في الجامعات والمعاهد الشرعية ذات التوجّه الوهابي.

التكلفة الاجتماعية للتغلغل الوهابي

كلّ انتقال مهما بدا سهلا من جوانب معيّنة، هو باهض التكلفة الاجتماعية والسياسية. وقد حدث أن كان هناك ضراع على أشده في الشارع المغربي بين الإسلام الشعبي ذي الميول الطرقية وبين التيار السلفي الوهابي الذي بدأ ضعيفا محدودا ومحاصرا، لكنّه كان أكثر حيوية وطموحا بفعل التمكين الخارجي، قبل أن يصبح له نفوذ في المجتمع. إن كنّا سنتحدّث عن الجانب السهل من هذا الانتقال، فإنّ ذلك كان بسبب سياسة التدليس التي سلكها الوافد الجديد بحيث كيف دعوته مع أسس خطاب السلفية الوطنية قبل أن يظهر الاختزال والتّميّز في دعوته. فقد أصبح من ناحية الاهتمام يركز على قاعدة: العقيدة أوّلا، ولم يعد يجد نفسه معنيّا بأي دعوة أخرى إصلاحية. كما باتت الارتباطات الإقليمية والدولية والعلاقة المالية والإدارية بين الوهابية المغربية والوهابية المشرقية معلومة ومصرّح بها في واضحة النّهار. فلقد صرفت أموال طائلة لتوطيد أركان السلفية الوهابية في المغرب وكان شيوخ الوهابية في المغرب يعبّون من قبل المؤسسة الوهابية المشرقية ويتلقون أجورهم مباشرة من تلك المؤسسات. وقد زادهم هذا التّوسع من الاستقلال الاقتصادي جرأة أكبر لمواجهة الرموز الإسلامية المحلية. لقد عايشنا قسما من هذا السلوك مع بداية تمدد الوهابية في المغرب، ومنذ ذلك العهد إلى اليوم

110 راجع كتابنا «أزمة الوهابية: في الصراع السلفي السلفي»، ط 1، مركز حمورابي، بيروت، 2013.

ارتبطت الحركة الوهابية المغربية بالمال الذي تنفقه مؤسسات الوهابية الدولية في الخارج، فضلا عن التسهيلات التي يحظون بها. وكان أن تزامن الأمر مع تصاعد الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي الذي تفجر في أفغانستان، مما جعل وضع السلفية الوهابية أكثر من مريح للتمدد والتشهير والكشف عن بعدها الثاوي في دعوتها؛ السلفية الجهادية. لقد رعت بريطانيا هذا التيار في وقت من الأوقات كما رعت الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن الرعاية التقليدية التي حظي بها منذ نشأته والطفرة النفطية التي تزامنت مع تصاعد هذا المد. لكن تكمن الصعوبة في كون السلفية الوهابية واجهت معيقات عديدة في المشهد الديني والاجتماعي في المغرب، إحدى أبرز هذه المعيقات هو أن المشهد الديني في المغرب كان أكثر رسوخا وتنظيما وارتباطا أيضا للسياسة الروحية للدولة التي كانت بدورها تراقب الوضع وتنصرف بحسب ما تمليه الضرورات السياسية والجيوسياسية، كما كان لشيوخ الزوايا والطرق نفوذ اجتماعي ودعم سياسي أعاق كثيرا تقدم الدعوة الوهابية.

المرتكزات الفقهية والعقدية المغربية للتغلغل الوهابي

بنت السلفية الوهابية على المرتكزات الفقهية والعقدية نفسها التي كرستها السلفية الوطنية، لكن باتجاه مزيد من الشعبوية والاختزال. وكما رأينا منذ الحوار الذي جمع بين المولى إبراهيم ابن المولى سليمان والسلطان ابن سعود، كنا أمام تعاطي ذكي مع المرتكزات الفقهية والعقدية للبلدان التي تستهدفها السلفية الوهابية بدعوتها، باعتبارها منذ نشأتها اعتبرت نفسها دعوة تستهدف معتقدات المسلمين قبل غيرهم. فالسلفية الوهابية المشرقية تتحدث لغة مالك والسلف والسنة والصحابة وحتى التصوف. إنهم لم يستعملوا أفكارا لا تحيل على المرتكزات الدينية للمغاربة في الأصول والفروع، غير أنه استعمال لطالما أخفى الأهداف التبشيرية لحركة اعتبرت نفسها كما سبق وأعلنت بعض السلفيات المغربية، بأنها ستحارب كل بدعة وضلال وفكر أشعري.

الوهابية في بيئة مالكية

مع أن الوهابية حاربت سائر المذاهب الفقهية الأخرى وطردتها أو حاصرتها داخل مجال نفوذها بما في ذلك المذهب المالكي، إلا أنها تعتبر مالك من

أئمة السلف، ولقد نسجت مع آرائه علاقة مختلفة عن تلك التي نقلها عنه أتباع المالكية، فهي لا تعتبر نفسها معنية بكل هذا التراث التأصيلي للمالكية وطبقاتها المتأخرة. هناك بلا شك ما به الاشتراك بين المالكية والحنبلية في مجال الفروع وحتى الاعتقاد، لكن هذا لا يحجب الاختلافات الكثيرة بينهما في المجالين معا. وهكذا نجد السلطان محمد بن عبد الله المعروف بميوله السلفية كان يردّد أنه مالكي في المذهب حنبلي في الاعتقاد، ولا شك أن لابن حنبل مذهباً في الفروع عرف به وكذلك آراء في الاعتقاد أيضاً تماماً كمالك بن أنس. لكن ما الذي يجعل سلفيّاً يميّز بين معتقدات المالكية ومعتقدات الحنابلة إلا إذا كان هناك مناط لهذا الاختلاف؟ إن الوهابية لا تستند إلى أي رأي إلا إذا كان يخدم رأي الحنبلية في صيغتها الوهابية المتأخرة القائمة على تراجع آراء ابن تيمية وتلميذه بن القيم وغيره، لكنها لا تعطي أهمية لأي رأي فقهي يتعارض مع الرأي الحنبلي. لكن فيما يخص كيفية تعامل الوهابية مع المدرسة المالكية في المغرب، فلقد وجدت أن المغرب يخزن تراثاً كبيراً في شعبة الحديث وفقه الفروع. لقد وجدوا المحدثين المغاربة تفنّنوا في الحديث حتّى طلبوا عالي السند وبعضهم ولو على سبيل الطرفة والمبالغة قد روى على ملك الجنّ شمهروش ودافعوا، كما فعل المحدث الكتّاني، عن حجية هذه الرواية. كما أصلوا في الفروع وأصول الفقه بما سارت به الرّكبان. باختصار، لم تجد الوهابية في المغرب فراغاً علمياً بقدر ما وجدت فقراً وأمية اجتماعيتين، لذا تجنّبت الصدام مع العلماء واشتغلت على أحزمة الفقر والتهميش والنعوام من الناس، واستقطبت بعض الإعلام بواسطة الحج والوفادة وحسن التبجيل والاستقبال، كما اشتغلت على الطرق والزوايا وهوامشها ولم تدخل في جدل أو نقاش علمي مع العلماء في الأصول والفروع المالكية، بل اعترفت بأهمية مالك ومذهبه لكنّ في الميدان كانت الوهابية تقضّ مضاجع المالكية والأشعرية وتصوف الجعيد، بل لقد حوّلت شرائع واسعة إلى حنابلة وأتباع لابن تيمية.

الفصل بين مالك والمالكية

أشرنا سابقاً وبما فيه الكفاية عن أنه يقع التفكيك هنا في سياق سياسة التدليس التي أتبعها هذا التيار، التدليس هنا ليس الغرض منه الخدعة دفاعاً عن النفس وإنما الخدعة دفاعاً عن وجهة نظر في الدين، غير أنهم لا يمارسونه

على أنه تدليس مذموم، بل يعتقدون أنه ما دام في خدمة الدعوة والتكبير على البدعة فهو محمود. ومن ذلك قلدوا ابن تيمية في الفصل والتّمييز بين أشعري الإبانة وأشعري آخر ذي توجّه كلاي. والغرض من هذه التّخريجة هو اعتبار الأشعري من أئمة السلف وبأن المذهب الأشعري الذي يمثل مذهب غالبية السّنة هو مجرد خطأ في التّقدير. فمنذ ابن تيمية وحتى آخر سلفي وهابي معاصر يعتبرون الأشاعرة المنتشرين اليوم في البلاد الإسلامية أتباعاً للكلاية التي نسبت زوراً للأشعري، بينما يعتبرون الأشعري الحقيقي الذي تراجع عن آرائه الاعتزالية وتبنى معتقد أهل الحديث هو على رأي السلف. ولذا حينما يتحدث السلفيون الوهابيون عن مالك أو الأشعري، فهم يتحدثون عن مالك آخر وأشعري آخر لا علاقة لهما بالمالكية والأشعرية اليوم. وهذا نجده في موقف الجامي والمدخلي ونظراء لهم يتهمون الأشاعرة بالضلال ويبرؤون الأشعري من معتقدات الأشاعرة. إذا كانت السلفية قد غدت سلفيات متطاحنة حول الموروث الحنبلي التيمي، فإنهم لا إشكال في أن تضعنا أيضاً أمام أشكال من الأشعرية وأشكال من المالكية.

لقد حدث هذا النوع من التدليس الممدوح في معتقد السلفية الوهابية وانطلى ذلك على كثير منهم، وسوف يكون الأمر أكثر إمعاناً في التدليس حينما أصبحت الدّعوة تستهدف العوام. ولقد رأينا كيف كان في بداية انتشار المدّ الوهابي يتجرأ بعض رعاة الغنم من أتباع تقي الدين الهلالي على العلماء والمتخصّصين، وكان شيوخ الوهابية يوحون لهم بأهمية مواقفهم ويحرّضونهم ضد بعض العلماء بوصفهم علماء بدعة وضلال¹¹¹. ففي هذا الإطار بدأنا نواجه مقاربات جديدة تقدّم موقف ابن تيمية من التّصوّف إلى درجة اعتباره من رجالات التّصوّف، فإذا بنا نجد سلفية تؤمن بالتّصوّف وتمجّد في الأشعري ومالك تماماً كما تمجّد اليوم في الديمقراطية والربيع العربي، فإننا ندرك أسباب تمثّلها من قبل شرائح واسعة. يكفي دليلاً على ذلك أنك تجد في المغرب صوفية متأثرين بفكر ابن تيمية، بل لقد استطاعت السلفية أن تمتد أبعد من ذلك لتؤثّر في مثقفين ومفكرين كثر تبنّوا مبادئها وقدموا مقاربات من شأنها

111 حصل ذلك مع بدأ الصدام مع تقي الدين الهلالي وجماعته من جهة وبين إدارة الأوقاف بعد أن صادروا المسجد الذي بناه الوهابيون له في مدينة مكناي للاضطلاع بالدعوة الوهابية.

إضفاء شكل من العقلانية الشكلية على آراء وأفكار سلفية. ويتجلى هذا التأثير حتى في مواقف ووجهات نظر المثقفين السياسية التي باتت تلتقي بشكل من الأشكال مع مواقف السلفية الوهابية في التفكير والسياسات. وحتى الآن لا أكاد أستثني غير عبد الله العروي وبعض المثقفين من هذا التأثير السلفي. لقد جعلوا من الموروث السلفي مشروعا لحل أزمة العقل العربي، ويصبح الأمر مقبولا حينما يتمكن المال من تنميط أفكار الوهابية، غير أن المفارقة هنا أن المال الوهابي استطاع في الفترات الأخيرة أن ينجح في تنميط أفكار ومواقف عدد من المثقفين العلمانيين وحتى اليسار.

ويظهر التدليس الأكبر حينما ظنّ رموز السلفية الوطنية أن السلفية الوهابية هي أيضا حركة إصلاحية ونهضوية. ولو قدر لهذا التعايش أن يمضي طويلا لتفجر صراع بين السلفية الوطنية والسلفية الوهابية، لكن وكما ذكرنا كانت السلفية الوطنية قد انسحبت وانقرضت لتفسح المجال إلى السلفية الوهابية التي تغلغت في المجتمع. استغلت السلفية الوهابية سطحية التدين الطرقي وشيوع الخرافة والدروشة لتذكي في الشرائع الاجتماعية روح الثورة ضد الطرقية، وبات السلفيون أغنى من أتباع الطرق وأصبحت الوهابية في المغرب تخلق لها امتدادات اجتماعية واقتصادية. فكما للطرق دراويشها أصبح للسلفية الوهابية دراويشها الذين احتلوا الفضاءات العمومية لمزاولة أشكال من التجارة التي يختلط فيها الدين بالكسب. وكانت السلفية الوهابية أكثر جدلا وقدرة على التبشير من الطرقية في صفوف الشباب، لم تجد ظاهرة السلفية الوهابية منافسا لها من التيارات الفكرية العميقة بل وجدت صوفية طرقية مأخوذة بالدروشة والسلوك والجذب والافتقار والجمود والبعد عن أسباب العلم والبرهان. لقد فسد الحقل الديني وتدنى وتراجعت لغة العلم لصالح لغة الخرافة. وكان المجال مهيأ لاستقبال كل أشكال التدليس، فقد اعترف الشيخ تقي الدين الهلالي بممارسة التدليس حينما قرّر إدخال بعض كتب بن تيمية وابن عبد الوهاب إلى المغرب. وكان تقي الدين الهلالي يمارس نشاطه الدعوي في الشمال المحتل آنذاك من قبل الإسبان، وهناك يوجد غريمه وخصمه اللدود في دعوته: السيد ابن الصديق الغماري. يتحدث تقي الدين الهلالي أنه لما قرّر إدخال هذه الكتب عمل بسياسة التدليس التي اعتبرها ممدوحة في هذا المقام. فعمد إلى وضع إسم الدرعي بدل ابن عبد الوهاب، وهذا

حتى يظن المغاربة أنَّ النسبة هنا لدرعة المغربية وليس الدرعية بالحجاز، كما سمي بن تيمية بالشيخ الحرّاني بدل اسمه الذي اشتهر به. والشاهد هنا أنَّ تقي الدين الهلالي علق هو نفسه على ذلك، بأنَّ تدليسه هذا انطلى على شخصية علمية كبيرة مثل ابن الصديق الغماري الذي لم يلتفت إلى ذلك فكيف بعامة الناس؟ كان ذلك مثالا واضحا عن السياسة الدّعوية التي سلكتها السلفية الوهابية في المغرب وسائر الأقطار الأخرى. ويبدو هنا أنَّ التدليس بات سياسة أئيرة عند القوم، وقد اكتسبوا فيها تجربة كبيرة. إن السلفية الوهابية حتّى اليوم لا زالت تستعمل هذا الأسلوب، فتجدها اليوم تتبنّى مفاهيم وأفكار لا تعتقد بها، لكنها تستعملها في تبشيرها العقدي. مثلاً، أصبحت السلفية الوهابية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر الشهيرة وبعد الضربات التي واجهوها على إثر أحداث 16 ماي بالمغرب، أكثر تمثلاً لآراء تنتمي للحداثة. مع أنَّ السلفية الوهابية في المشرق سبق وناهضت فكر الحداثة، بل وكما يؤكّد رسالة خاصة للشيخ بن باز، يناهض فيها فكر ما بعد الحداثة. أي أنَّ السلفية تناهض الحداثة وما بعدها لصالح ما قبل الحداثة. فالسلفية اليوم تتحدّث بمفاهيم التسامح بينما هي حركة تكفيرية، كما تتحدّث بمفاهيم الديمقراطية بينما هي حركة تناهض فكرة الديمقراطية وتجهّلها، ولكن تحت الضّغط باتت السلفيات الوهابية تقود اليوم ما يعرف بالربيع العربي وتسابق جميع التيارات إلى شعارات ومطالب وتأسيس أحزاب. وكانت أن تدفقت جملة من أشكال المراجعات الملتبسة التي تعكس الكثير من المفاهيم والقيم التي بقيت منذ سنوات تحت طائلة التبديع والتكفير من قبل السلفية الوهابية. هذا يؤكّد على أنَّ الوهابية تتمدّد خارج بيئتها بفضل رفرة المال وسياسة التدليس.

لقد أظنّب أهل الحديث بما فيه الكفاية في بيان مغزى التدليس ونبذه بوصفه خداعاً، وكانوا قد عرّفوه تعريفات بحسب أنواعه، ما بين التدليس في الإسناد أو التدليس في المتن. وفي مقامنا يتعلّق الأمر بتغيير العبارات وتلطيفها أو إدخال بعض العناوين عليها لخداع المتلقّي، بحيث إن وردت عليه على حقيقتها ربما نبذها أو نفر منها. يلجأ المدلس إلى إخفاء العناوين أو تغييرها، وهذا النوع من التدليس كما ذهب تقي الدين الهلالي محمود من جهة أنّه يؤدّي إلى خدمة الدّعوة ونبذ البدعة. هو بتعبير آخر شكل من البراغمية في بلوغ الهدف. ويبدو أنَّ هناك إكراهات لواقع الدّعوة أدّت إلى هذا السلوك الذي ظل مرفوضاً عند

القوم. فقد ظهر عند بعضهم أنّ محتوى الدعوة وأسلوبها كليهما يجب أن يكون واضحا لا لبس فيه، وهناك من أنكر أسلوب التدليس حتى لو كان لأجل نشر السّنة. فهم يروون عن أحمد بن حنبل قوله: «لا تجالسوا أهل الكلام ولو ذُّبوا عن السّنة». فبعضهم يعتبر أنّ الأسلوب نفسه يجب أن يستلهم من الكتاب والسّنة، السلفية عند هؤلاء هي أيضا سلفية في الأسلوب. وهنا تكمن المفارقة في أنّ أحمد بن حنبل الذي ينتسبون إلى مذهبه لم يكن يرى التدليس كما فعل بعض متأخري الحنابلة كابن تيمية والوهابية المعاصرة، فلقد تسبّب رفضه للتدليس في القول فيما عرف بمحنة أحمد بن حنبل حيث كان في حلّ من أمره للخروج من هذه المحنة فيما لو كان يرى جواز التدليس في الأجوبة التي طلبها منه المأمون بخصوص مسألة خلق القرآن مثلا، بينما رأينا جوابات عند ابن تيمية فيها حضور لافت للتدليس. فمثلا كان هذا الأخير يستعمل عبارات خصومه ضدّهم من دون أن يحيل على مصادره، كما كان يستفيد من خصومه من دون أن يذكرهم بينما في مقارعاته لهم لا يظهر لهم فضلا. كما كان في مورد الاحتجاج على خصومه ينكر بعض المرويات الصحيحة ويورد بعض المرويات غير الصحيحة كما لو كانت كذلك. إن حكاية التدليس لفرض نصرة الدعوة ابتداء من هنا، من ابن تيمية الحرّاني الذي احتوت مصنفاته على نقائص جمّة بسبب ما كان يستعمله من تدليس. فالذين رأوا أنفسهم في غنى عن التدليس انطلقوا من أنّ المطلوب هو استلهام الفكرة والأسلوب من الكتاب والسّنة، من منطلق أنّ ما كان مستلهما منهما لا يمكن أن يوجد فيه نقائص لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْبِ اللَّهِ لَوجدول فيه اختلافًا كثيرًا﴾. فهذا يؤكد على أنّ وجود النقائص في نصوص ابن تيمية دالّ على ما كان ينهجه من أسلوب تدليسي. وهذا ما تراه الوهابية عموما اقتفاء لأثر ابن تيمية وليس لابن حنبل، وهو ما أكده تقي الدين الهلالي في اعتماد ما لم يشتهر من إسمي ابن تيمية وابن عبد الوهاب ونسبة كل منهما لجده أو لبلدته، هذا الحرّاني وذاك الدرعي. لقد كان التدليس منهج تقي الدين الهلالي في المديح والتجريح معا. فإذا كان قد شهد بنفسه على أنّ هذا النوع المبرر من التدليس ممدوح في مجال الدعوة، فلقد حضر هذا المنهج في نقضه على الطريقة التجانية وجماعة الدعوة والتبليغ بما أظهرته ردودهم عليه، فالأمر نفسه حينما حاول تقي الدين

الهلالى أن يمدح الشيخ بن باز بأبيات رأى فيها هذا الأخير أسلوبا غير شرعى، قال تقي الدين مادحا بن باز في مجلة الجامعة السلفية بالهند:

إمام الهدى عبد العزيز الذى بدا يعلم وأخلاق أمام الورى بدرا
تسراه إذا ما جنتيه مهتلا ينيلك ترحيبا ويمنحك البشرى
وأما قبرى الأضياف فهو امامه فحاتم لم يترك له فى الورى ذكرا

وقد أغضب هذا المديح بن باز حيث كتب رسالة فوراً يؤكد فيها على أنه تكدر كثيراً من سماعه هذه الأبيات والغلو في المديح إلى حد اعتبره من جنس المديح المذموم الذي أمر الرسول (ص) بأن يحثى التراب في وجه مستعمله، ونصح تقي الدين الهلالي بأن يستغفر ربه وأن لا يعود إلى مثل ذلك. نفهم من هذا أن منهج التدليس واحد، فالذي إن هجا جرح وإن مدح أسرف لا شك أن لا يرى إشكالا في التدليس طالما هو في طريق خدمة الدعوة، التدليس في نهاية المطاف شكل من الخداع، ولا توجد ضوابط حتى الآن لتحديد إذا ما كان هذا التدليس يخدم الدعوة أم لا يخدمها. ففي نهاية المطاف هو يخدم وجهة نظر في الدين ومزاج الداعية. ومع غياب ضابطة لهذا الشكل من التدليس يمكن أن يقع المرء في الشطط، مثلاً، بدأنا نجد أشكالا خطيرة من التدليس بلغت حد التفنن في تغيير مواقع الأبواب والفصول في بعض المتنون التقليدية مثل البخاري ومسلم وغيرهما، فلقد امتدت يد التدليس إلى إعادة توزيع هذه الأبواب لفرض إخراج خصومهم ممن يحتجون عليهم بصحيح الأخبار. فقد طبعت هذه المصنفات، طبعات مختلفة، تجعل الباحث يصعب عليه التحقق من إحالات خصوم الوهابية، مما يجعله يشك أو يسهل عليه تصديق تهمة كذب خصوم الوهابية. فبين طبعة بولاق لصحيح البخاري مثلاً والطبعات المتأخرة التي تمتها الوهابية يوجد الكثير من التصرف والتدليس، أي أنهم لا ينفون الخبر بل يغيرون الأبواب ويعيدون ترتيبها بصورة تضيق معها مجال التوثيق القديمة. وهذا من هذه الجهة مضرٌ بالتحقيق والمعرفة، ومثل هذا جرى في مصنفات كثيرة. التدليس قد يتم بتغيير العبارة أو السكوت عنها مما يحدث اشتباهات في ذهن المتلقي. وقد برع الوهابية في هذا الفن وجعلوه أسلوباً من أساليب الدعوة إلى أفكارهم.

وعلى الرغم من النبوغ الذي عرف به أعلام المغرب إلا أن التدين الشعبي لم يكن محصنا بما فيه الكفاية للوقوف على أشكال التدليس تلك. لقد دخل عدد هائل من المغاربة في حضن هذا المذهب باعتباره تعبيراً عن الإسلام وليس باعتباره مذهباً خاصاً. ولقد عملت الحركة الوهابية من خلال رموزها على نبذ كل وصف يكشف عن نزوعها المذهبي. ومثلما حدث مع الوهابية في المشرق حدث هنا أيضاً، جميعهم رفضوا أن يسموا بالوهابية على الرغم من أنهم تعاملوا مع رأي محمد بن عبد الوهاب كما تعاملت المذاهب الإسلامية مع أئمتها. فلا يمكن أن يوجد رأي في رأي الوهابيين راجح على رأي ابن عبد الوهاب. وهذا كان كافياً لجعله الدعوة الوهابية دعوة مذهبية بامتياز. ومن هنا عدّ كتاب الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي الموسوم بـ: «السلفية: مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي»، كتاباً استفزازياً لم يمرّ من دون نقد وتجريح لا سيما من كبير الوهابية الشيخ أمان الجامي. وهكذا ما من أثري وهابي يقبل بهذه الصفة، لأنهم لا يكتفون بأن يكونوا مذهباً من مذاهب المسلمين بل يهدفون إلى اختزال الإسلام كله في دعوتهم. لقد رفض الوهابيون هذه الصفة واعتبروها من وضع خصومهم. وقد رأينا كيف أجاب المفراوي سائله قبل سنوات في الصحافة الوطنية عن الوهابية، فقال بأنه لم يعرف ما معنى هذا الاسم. والحقيقة أن هذا موقف السلفية الوهابية المشرقية من هذا الاسم. فلو أنها قبلت به في المشرق فحتماً لن نجد عند الوهابية المغربية أيّ اعتراض عليه. وقد كان لتقي الدين الهلالي موقف من التسمية نفسها حيث عبّر عنها في قصيدة شعرية مطلعها:

نسبوا إلى الوهاب خير عباده	يما حببنا نصبي إلى الوهابي
أكسرم بها من فرقة سلفية	سلكت محجة ذنبة وكتاب
الله أنطقهم بحق واضح	وهم أهالي فريسة وكذاب

القصيدة طويلة، لكن أبدى الشيخ تقي الدين الهلالي من خلالها امتعاضاً من نسبة الدعوة إلى شخص بن عبد الوهاب. فيعتبر أن خصوم السلف أطلقوا عليها هذا الاسم من باب الكيد والافتراء لكن الله أجرى على لسانهم نسبة صحيحة إلى اسم من أسماء الله: الوهاب. وبالفعل لقد قيّدت هذه النسبة حركة

الوهابية وخلق لها متاعب كثيرة وأعاقت تقدّمها في مساحات كثيرة من العالم الإسلامي. لقد كانت الوهابية ولا زالت تسعى لكي تكون هي الممثل الحقيقي للإسلام السني، لكنها اصطدمت منذ البداية بالأشعرية والمذاهب الأربعة، فما حدث إذن من تدليس الحركة الوهابية في المغرب حدث في بلاد كثيرة من العالم الإسلامي. فقد تجد مجموعة من الأحناف من الصوفية الديوباندية في باكستان وأفغانستان يتحوّلون إلى وهابيين دون أن يشعروا تحت طائلة البروباغوندا المكثفة واللوجيستيك المادي والرمزي. وهي حكاية طالبا ن نفسها تلك المجموعة الحنيفة المذهب الديوباندية الطريفة الصوفية. إنّ «نسبة» الوهابية عرقلت حركة الوهابية في سائر أقطار العالم الإسلامي، وقد كان للأتراك العثمانيين دور كذلك في تكريس هذه النسبة في سياق الصراع التاريخي بين العثمانيين والحركة الوهابية.

ومع أنّ الوهابية المتأخرة بدأت تشمّر هي نفسها من الاسم الذي تميّزت به، وبدأ شيوخها يتبرّزون من صفة الوهابية كما فعل المغراوي وهو يردّد السخرية نفسها من عنوان اعتبره لا يؤدّي معنى ما هم عليه، أي هم التمثيل الحصري لدعوة السلف الصالح، فإنّ ذلك لم يكن سوى محاولة تدليسية أخرى تستهدف نبذ الاسم لغرض تحقيق مزيد من الاختراقات. ومع أنّ خصوم الوهابية ما فتئوا يطلّون عليها هذه الصفة، إلّا أنّ الوهابيين أنفسهم ارتضوها واستحملوها وتبنوها في مناسبات عديدة. لقد أصدر سليمان بن سحمان سنة 1923 وهو من كبار الوهابيين مجموعة مختارة من الرسائل الوهابية تحت عنوان: «الهدية السنية والتحفة الوهابية النجدية»، وفي متن هذه المختارات يتكرّر نسبة صفة الوهابية للدعوة الجديدة من دون توقف عندها كما يجري الآن مع شيوخها المحدثين. طبع الكتاب بمطبعة المنار بمصر عام 1924، ثم في الأخير أصبح الوهابيون يطبعونه مكتفين بعنوان «الهدية السنية» دون ذكر باقي العنوان لمزيد من التدليس¹¹². ويذكر في هذا الباب ما ورد عن محمد رشيد رضا في كتابه الذي جمع فيه مقالاته التي مدح فيها الدعوة الوهابية وتلقاه الوهابيون باحتفاء

112 الرد على الوهابية في القرن التاسع عشر. حمادي الرديسي وأسماء نويرة، ص 28 دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 1، 2008. بيروت

شديد، فلقد سمّي كتابه هذا : «الوهايون والحجاز» الذي طبع بمطبعة المنار سنة 1926م¹¹³.

أسلوب التّدليس الدّعوي

لقد كان التّدليس أسلوبا للوهابية في أقطار عديدة، ويزداد هذا التّدليس كلما وجدت الوهابية صعوبات في التّمدد والانتشار أو الخوف على كيانها. وهي تستعين بكل قوّة حتى لو كانت من خارج العالم الإسلامي لتكريس دعوتها ومواجهة خصومها. فلقد استعانت الوهابية بالإنجليز الذين استعملوها أيضا في الإطاحة بالدّولة العثمانية، كما استعانوا بالأمريكيين في مواجهة المدّ السوفياتي في أفغانستان وآسيا الوسطى. وهي حينما بدأت تخترق المغرب وجدت أمامها مجالا بعيدا عن نفوذ العثمانيين، فضلا عن أنّه مجال موسوم ببعض الصفات المشتركة مع البيئة الوهابية في المشرق، فإذا كان ابن خلدون قد عزى في المقدّمة سبب انتشار المالكية في المغرب إلى عامل تشابه جيوتقافي بين المغرب يومئذ والحجاز حيث غلبت عليه البداوة، فإننا نلاحظ أنّ الوضعية الجيوتقافية كانت قابلة في المغرب لهذه الدّعوة التي تروم ظاهرة الفهم الدّيني والتّزعة التّمامية عند الفقهاء. لم يكن التّدليس أمرا جديدا للوهابية في المغرب بل كان ذلك هو تقنية دعوية تصرّ على الاختراق والتّمدد والانتشار.

لقد كان الانفتاح على المشرق في الغالب يتم عبر الرحلة وأخبار الحجّيج، لم تكن الصّورة واضحة وانطلت عليهم حكاية أنّ الأمر يتعلق هنا بدعوة إلى صفاء العقيدة والرجوع إلى سيرة السّلف. ويتأكّد هذا من خلال الخطبة التي ألّقاها شيخ السلفية المغربية أبي شعيب الدكالي أمام ملك الحجاز في الحجّ مبعوثا من قبل السلطان مولاي يوسف، حين أكّد على الروابط المتينة والتشابه بين البلدين وضرورة توطيد هذه الوشائج مشيرا إلى عهد المولى سليمان الذي اعتبره من أعظم السنين مظهرها لهذه الصّلات، متحدّثا عن بلوغ صدى عقيدتهم الإصلاحية إلى المغرب، قبل أن ينهض السلطان بدعمها. وقد ذكر أبو شعيب الدكالي في معرض الخطبة نفسها بأنّ اهتمام السلطان قائم بالدّعوة إلى ما

أسماءه حرفيا به أصول الدين المتينة والعقائد السلفية الصحيحة. ولكن هذا لا يمنع من القول بأن وضع الطرق الصوفية كان يعاني تدهورا كبيرا. فلقد شاعت الخرافة وعمّ الجمود والكسل وبرزت مسلكيات الخضوع والمسكنة والاكتفاء بطقوس الرقص الروحي في غياب العلم والعزوف عن التعلم. كل هذا سهل أمام الوهابية أن تعرف من أين تخرق المجال. فالوهابية في العقود الأخيرة باتت مغرية، لأنها جلبت طلابا وأوفدتهم إلى جامعات ترعاها المؤسسة الوهابية المشرقية كما جعلتهم أكثر استقلالا من الناحية الاقتصادية وعوّضتهم عن انتماءاتهم الطرقية بالمال والدعم المكثف. برز من داخل الصوفية من تصدوا لدعوات السلفية بقوة الدليل والبرهان كما فعل ابن المراز ضد الحجوي الثعالبي، وكما فعل أحمد بن الصديق ضد تقي الدين الهلالي وكما فعل الكتانين ضد خصوم الطريقة. لكن هذا في محصور شيوخ الطريقة، بينما نذر طلب العلم في صفوف المريدين للطريقة، حيث اكتفوا بالطقوس وأهملوا العلم وتحولوا إلى كوميبارس في مشهد طقوسي متآكل وسطحي في تروجه وبعيد عن أدلة العلم. كانت الوهابية في انبعاثها الجديد بينما كانت الطريقة قد وهن العظم منها، مما مكن منها الوهابية في مساحات روحية تم تقاسمها معها بقوة الإغراء المادي والرمزي للوهابية وضعف الطريقة وخطابها.

الحرب بين الصوفية والوهابية

كانت بالفعل حربا حامية الوطيس، لقد استهدف الوهابيون شيوخ الطريقة بالتجريح والنقد كما استهجنوا الطريقة واتهموا روادها بأبشع التهم. وعادة ما كانت الحرب تأخذ أسلوب التبخيس والانتهاك والتشويه. فالوهابية لم تترك صفة إلا ونعتت بها الصوفية. ولقد أطلقت عليهم أوصافا كثيرة منها «القبوريون»، ولم تأل الصوفية جهدا أيضا لإلصاق صفات بالوهابية تتراوح بين الدقة وبين التبسيط، فلقد بثوا دعايات داخل المجتمع ضد الوهابيين تعتبرهم نصارى دخلاء وممولين من جماعات سرية، وساد الانطباع يومئذ بأن على أكتافهم أو ظهورهم أختاما خاصة. فالحرب الاجتماعية التي قادها الصوفية ضد الوهابية جعلتها لا تنجح في احتواء المجال برمتة، وقد اتخذت هذه الحرب أيضا شكل حجاج عقائدي، وكان بعض شيوخ الصوفية لا سيما البارع منهم في الفقه والحديث كما هو ديدن الغماريين والكتانين، قد واجهوا هذا المد برسائل

ومصنّفات لم تقتصر على مواجهة الوهابية المحلية بل امتدّت إلى نقد الوهابية المشرقية في مجال الرواية والتحقيق والاعتقاد، فالغماريون تحديدا كانوا قد صنّفوا في الرّد على شبهات الوهابيين المشرقيين في قضايا تتعلق بمدارك وأدلة البناء على القبور وزيارتها والتوسّل بالأنبياء والصالحين وقضايا تتعلق بالأسانيد والأصول والأحكام. لقد كان العلماء الغماريون أكثر وضوحا في التصدي للوهابية حتى من العلماء الكتانيين الذين غلبت عليهم السلفية وبقيت صلتهم بالسلفية الوهابية تشكّل نقطة استفهام كبرى، على الرّغم من حفاظهم على الطريقة وعلى الرّغم من أنّ محاربة محمد بن عبد الكبير الكتاني في عهد مولاي حفيظ استندت إلى فتوى ودعم أبي شعيب الدكالي كبير سلفية المغرب آنذاك.

تقي الدين الهلالي رمز التغلغل الوهابي في المغرب

على الرّغم من أنّ الوهابية كانت قد وجدت لها طريقا إلى المغرب في عهود سابقة، فلا أبلغ إن قلت أنّ فترة تقي الدين الهلالي هي الفترة الحاسمة في نقل الوهابية الخالصة إلى المغرب. فلقد اجتمعت مجموعة صفات في هذا الشخص لكي يلعب دورا تأسيسيا للوهابية في المغرب. كان تقي الدين الهلالي معمرًا إذ كان عمره يوم وفاته أقلّ بقليل من القرن. عاش عيشة مخضرمة وصلته بجيل السلفية الإصلاحية وحركة النهضة مع شكيب أرسلان ثم رشيد رضا إلى حسن البنا وغيرهم. ثم كان شخصا كثير الترحال طاف بلدانا عديدة دارسا ومدرسا وأحرز فنونا مختلفة وأتقن لغات كثيرة. فلقد أتقن اللغة الإنجليزية إتقانًا، حتّى أنّه ترجم القرآن إلى اللغة الإنجليزية، فضلا عن إتقانه الفرنسية والألمانية والإسبانية ولغات شرقية كاليهودية والأوردو والسوربانية، فضلا عن أنّه كان ملما بالعربية وفنونها بشكل كبير. لقد كان فضلا عن كل هذا شخصية نشيطة وحركية استطاعت أن تحدث تأثيرا كبيرا في المجتمع. وربما كان تقي الدين الهلالي أكثر من غيره من السلفيين عرضة للحصار والطعن والمنع، حيث وطد لهم أركان هذه الدعوة ودلّل لهم الطريق بعد أن كان شاقًا. كان الدكتور تقي الدين الهلالي حالة فارقة في تجربة السلفية المغربية، وآخر الوهابيين المغاربة الذين امتلكوا نفوذا علميا امتدّ صيته إلى المشرق وآخر الوهابيين المغاربة الذين تميّزوا بقدرة على الاجتهاد والانفراد بآراء اجتهادية

خاصة في الفقه والحديث، ولم يكن مجرد مقلد. فلقد نظر إليه كبار مشايخ الوهابية على أنه حالة خاصة لم يروا لها نظيرا ومن أعلام السلفية الكبار. نستطيع أن نقول أن تقي الدين الهلالي هو واضع أكبر بصمة وهابية في المغرب المعاصر. لقد كان تقي الدين الهلالي تيجانيا في الاعتقاد في أول الأمر ثم كتب كتابا بعد التحول يهجو فيه الطريقة عنوانه بـ: «الهدية الهادية إلى الطائفة التيجانية». وقد روى عن نفسه أنه رجع عن انتمائه التيجاني بعد لقاء تاريخي له مع الشيخ ابن العربي العلوي، وحوار جرى بينهما حول ما ذهب إليه أهل الطريقة من جواز رؤية النبي (ص) على نحو يقظة وليس فقط مناما. وذكر تقي الدين الهلالي بأنه تم إقناعه بفساد هذه الفكرة، وبأهمية هذا اللقاء الذي كان سببا في عزوفه عن الطريقة. لكن لا يفهم من هذا أن تقي الدين الهلالي كان على التزام ديني لما كان تيجانيا، هو هنا يتحدث عن مرجعيته في الاعتقاد وليس في الالتزام الديني، فهذا إنما صار إليه فيما بعد. فلقد كانت حياة تقي الدين الهلالي في مستقبل عمره حياة عادية تخلو من مظاهر الدين.

الارتباط بدوائر الوهابية في المشرق

لم يكن هذا الأمر يخفى على من أدرك الدكتور تقي الدين الهلالي واستمع إلى نبرته ولباسه الخليجين، كما أنه ما فتئ يحدث بما أعقد عليه من دعم بهذا الخصوص. فمثلا كان المفراوي يتقاضى حسب ما شهد به تقي الدين الهلالي مقدار ألف ومائتي ريال سعودي شهريًا تصرف له من وزارة المالية هناك. تحدث تقي الدين الهلالي عن أنه تدخل شخصيا لكي يصرفوا للمفراوي راتبه المتوقف لأسباب عقابية، كما اعترف تقي الدين نفسه بأنه بعث إلى المغرب بصفة رئيس الدعوة من قبل رئاسة الدعوة بالمملكة السعودية، وهكذا كان وضع سائر الدعاة والمشايخ، وهو أمر لم يكن خافيا على أحد، فمنذ البداية كان تقي الدين الهلالي مدعوما ومسنودا من الخارج، فلقد كان يتوسل ببعض الشخصيات كي يتدخلوا له أو يكونوا واسطة بينه وبين بعض الجهات لترتيب وضعيته. مثلا كان تقي الدين الهلالي مدينا لشكيب أرسلان حينما توسله في أن يتوسط له لاستكمال دراسته بألمانيا، ولهذا السبب كان تقي الدين الهلالي في بداية هذه التجربة قد سمى ابنه البكر شكيب على اسم شكيب أرسلان. كما توسل بمحمد رشيد رضا ليتدخل له في السعودية وينزع

منهم تقيضات للدعم المعنوي سرعان ما حوّلها أتباعه إلى شهادات حقيقية في شخصه. كما كان انتقاله إلى الهند بدعم ورعاية أيضا من الشيخ الندوي. وحينما استوطن الحجاز كان قد ارتبط مباشرة مع مؤسسة الإفتاء وشيخها ابن باز، وامتدت علاقته بعد ذلك إلى مستوى المصاهرة مع الأمراء ثم سرعان ما انفتحت عليه خزائن البيروقراطية من كل حذب وصوب. الفرق بين تقي الدين الهلالي ومن أتى بعده هو أنه أفاض بما كان حصل عليه من دعم على من حوله. فلقد صرف ما كان له على دعوته وعلى أتباعه وتلامذته، ولم يثر أحد حول تدييره للمال أي ملاحظة كما قيل عن بعض مشايخ الوهابية المغربية ممن اتهموا بالاختلاس والتصرف في الزكاة والأموال الشرعية. بالنسبة إلى تقي الدين الهلالي لم يكن الدعم محدودا، بل كانت تمضي له شيكات على بياض، لأنه كان شخصية ذات ثقل ومدار اهتمام ومراهن عليه في تكريس الدعوة الوهابية في المغرب باعتباره رئيس الدعاة المنتدب من قبل المؤسسة الوهابية العالمية للدعوة في المغرب. لقد كان له راتب شهري هو أعلى راتب قدّمته المؤسسة الوهابية المشرقية لشيخ وهابي مغربي، فهو في هذا الاهتمام بالوهابية يحتل رتبة كبار الوهابيين الإقليميين مثل الشيخ الجامي الموزنيقي وأبي بكر الجزائري والشيخ الألباني وأمثالهم، وهؤلاء كانوا موظفين في سلك الدعوة الوهابية رسميا.

لقد كانت دعوات السلفية في المغرب سابقة على تقي الدين الهلالي، فهو نفسه يعتبر ثمرة لدعوة ابن العربي العلوي، لكن من حيث طريقة الدعوة والتفرغ لها والرحلات والعلاقات الإقليمية والدولية وتعدد المواهب والتركيز على الدعوة الوهابية الخالصة والارتباط بالمال الخارجي يعتبر حالة فريدة ومؤسسة للوهابية الخالصة في المغرب. ولم تحظ الحركة الوهابية بشخصية متعدّدة الاختصاصات والتجارب والاستيعاب لمعارف عصره بشخص نظير له، ولم يوجد في تاريخ الوهابية المعاصرة من كان يتقن عدد اللغات التي أتقنها، أو يتمكن من اللغة العربية وفنونها تمكنه ولا رحل وانتقل رحلاته وانتقالاته، إنّها خصائص وإمكانات نذر أن تتوفر في شخص واحد. من هنا شكل لحظة مفصلية بين السلفية المحلية والسلفية الوهابية المشرقية. إن تقي الدين الهلالي قاد هذه العملية وتجلّت في مظهره أيضا، حيث كان يرتدي

لباسا غير مغربي، أي دشداشة وبشت يعني عباءة وغثرة، كما كان يتحدث لكنه خليجية كما كان صريحا ومنسجما في نهجه الوهابي المتكامل.

وهابية غير مبيّنة

لا تقبل الوهابية بالتبسيط، فهي تحمل قيم وذوق بيئتها الأم وتنقلها إلى الآفاق، لكنّها غير قابلة لأن تستجيب للقيم والثقافات المحلية. فهذا لو حدث يعني المروق عن طريق السلفية، والسقوط في البدعة. وإذا كان تقي الدين الهلالي لم يفعل ذلك، فلأنّ الأمر ليس في مكنة أي شيخ من شيوخ الوهابية المجنّسين أو الأجانب. وفي الغالب كانت الوهابية في المشرق تستقطب وتحتوي مريديها، وهم بدورهم يزددون استيلابا فيها وتنافسوا حتى يظهروا أنّهم وهايين أكثر من الوهابية نفسها. فتقي الدين الهلالي هو المثال الأبرز عن هذا الاستيلاّب، إذ لا يمكن أن يتصوّر وهابي إلا مستبلا. فلقد غيّر اسمه من تقي إلى تقي الدين. كما كان يعتمر القلنسوة والغثرة على الطريقة الخليجية ويتحدّث لهجتهم ويتصرّف حسب ذوقهم وطباعهم. إذا كان الشيخ تقي الدين الهلالي وقع في هذا النوع من الاستيلاّب، فكيف سيكون باستطاعته أن يجترح وهابية محلية؟ ثم لا ننسى أنّ المشروع الوهابي في المغرب منذ تقي الدين الهلالي كان مرتبطا بالمؤسسة الوهابية الوصية في الخارج، وظلت ترفع التقارير إليها في كل صغيرة وكبيرة حتى في سلوك ومواقف شيوخها المنتدبين. ففي مثل هذا الوضع لا يمكننا الحديث عن وهابية محلية بينما هي غير مستقلة ماديا ومعنويا عن مركزها في المشرق. وحينما يفشل تقي الدين الهلالي في الاستقلال بنموذج وهابي محلي، فهذا أكبر دليل على أن من أتى بعده سيكونون أعجز عن ذلك. فالوهابية إن تركت لحالها لن تصمد أمام تحدّي التدين المحلي وتحديّ الحداثة. وقد ازداد هذا التحديّ اليوم بشكل فرض على الوهابية أن تكون على صلة عضوية بالمركز الأم بالمشرق وإلا هلك. وقد تبين أنّ ردود الفعل ذات الطابع الحداثي على فتوى المغراوي بخصوص الزواج بالصغيرة هي من جلب هذه الجلبة وقضى على دور القرآن. نعم يمكن أن نرى مظاهر اندماج صوري للوهابية في المغرب، وهو كما قلنا ليس إلا ضربا من التدليس، كأن تجد وهايبا يرتدي الجلباب المغربي مثلا ويعتمر الطربوش الأحمر وينتعل «البلغة» المغربية ويعبّر عن وهايته باللكنة الفاسية، وربما قد يجاري الموضة ويتحدّث بلسان الوقت،

كأن يظهر نزوعا ديمقراطيا ويستعمل شكلا من العقلانية الصورية لأغراض غير عقلانية، وهذا ليس من التبيين بل هو من التدليس كما تحدثنا سابقا.

ومع ذلك يمكن القول أن الهلالي استطاع أن يترك بصمته على السلفية الوهابية في المغرب كما استطاع أن يفرض احترامه وكفاءته على سائر السلفيات المشرقية، تبرز ميزته بشكل كبير مقارنة بمن جاء بعده من شيوخ السلفية الوهابية، فهو بخلاف نظرائه كان من أوائل الذين التحقوا بها عضوريا وبخلاف أعلام السلفية الوطنية لم يتسول تقي الدين الهلالي مناصب في السلطة، بل ظل يمثل حالة شعبية. فالذي كان له الفضل في تحويل السلفية من سلفية وطنية عالمية إلى سلفية وهابية شعبية هو تقي الدين الهلالي. وكان قد توجه إلى الحجاز بكفاءة عالية ومهارات متعددة ولم يذهب طالبا مغمورا. تدلت على ذلك مجمل التزيكات التي حصل عليها من كبار أعلام سلفية مصر والشام من رموز حركة النهضة والإصلاح، مثلا حينما زكاه الشيخ محمد رشيد رضا للملك عبد العزيز آل سعود، قال عنه: «إنّ محمدا تقي الدين الهلالي المغربي أفضل من جاءكم من علماء الآفاق، فأرجو أن تستفيدوا من علمه». كما زكاه الأمير شكيب أرسلان إلى صديقه في الخارجية الألمانية قبل ذلك وهو لا يزال شابًا قائلا: «عندي شاب مغربي أديب ما دخل ألمانيا مثله، وهو يريد أن يدرس في إحدى الجامعات». فلقد رحل إلى السعودية بعد أن راكم من العلم والتجارب وإتقان فنون جمّة، ليكون مدرّسا لا دارسا، مستريدا من العلم وليس طالب علم. هذا في حين ذهب من بعده طالبا مغمورا نبت لحمه وعلمه داخل مؤسسات الوهابية المشرقية. وكل الذين زكوه أو قرضوه تحدّثوا عن فرادته بخلاف حديثهم عن غيره، فقد كانوا يكتفون بشهادات اعتراف لا إعجاب. يمكنك أن تقارن مثلا بين تزكية الشيخ بن باز للمغراوي وحديثه عن تقي الدين الهلالي، فلقد أشار ابن باز في «تحفة الإخوان» إلى فضله وعلمه بكثير من الإجلال. كما تحدّث عنه في محاضراته بكثير من الإعجاب، حيث ذكره قائلا: «في الحقيقة لم ألتق مع رجل يحوي علما جمّا في فنون عديدة مثل الدكتور الهلالي. وقد مضت عليّ الآن خمس وأربعون سنة لم أر مثله». بينما حينما اختط الشيخ بن باز رسالة تزكية لمحمد المغراوي، اقتصر حديثه عنه بالقول: «فإن حامل هذه الرسالة فلان بن فلان ورئيس الجمعية الفلانية، وهو معروف لديّ بحسن العقيدة والسير». لقد اجتمعت كلمة سائر السلفيات المنشقة في

حقّ تقي الدين الهلالي بالمديح بينما اختلفت حول المغراوي ما بين أهل مديح وأهل تجريح، ثم الميزة الأساسية الأخرى أنّه حصلت بين تقي الدين الهلالي وبعض أهل السلطان من الجزيرة العربية مصاهرة وهو ما لم يتاح للمغراوي وغيره. هذه إذن ميزاته التي جعلته يترك بصمة في مسار السلفية وانطبعا في نفوس شيوخها في المشرق. لكن لا يمكن الحديث عن وهابية هلالية لأنّ لا أحد من وهابيين المغرب أعلن انشقاقا واضحا عنه أو عبّر عن اختلاف معه، بل يمكن اعتباره مجتهدا داخل المذهب لا خارجه، ولذا استطاع أن يمارس اختلافه مع أعلام من السلفية بالنقض والترجيح، غير أنّه يبقى وفيا لأصول المذهب. إنما لا زلت أتعجب كيف تعذر على تقي الدين الهلالي أن يوجد له تيارا سلفيا داخل السعودية؟ ربما كان ذلك راجعا إلى أنه كان شديد الترحال، وربما كان ذلك لانتدابه للدعوة في المغرب من قبل المؤسسة الوهابية الدولية الوصية من المشرق. فلو أنّه مكث مكث الجامي أو سرور مثلا في تلك البلاد لأمكننا الحديث عن الهلالية خارج المغرب وليس داخله. فلقد فاقت مهاراته العلمية الجامي وسرور وغيرهما من شيوخ الوهابية الوافدين على السعودية، وكان ابن باز قد قال فيه ما لم يقله في الجامي مدحا وتقريضا كما ذكرنا سابقا. إذا كان محمد رشيد رضا مسئولا عن تدهور سؤال النهضة في المشرق العربي، فلقد كان له دور في التمهيد للتحويل من السلفية الوطنية إلى السلفية الوهابية في المغرب، من خلال تركيزه لتقي الدين الهلالي وتمدّحه بالوهابية. فلأمر صلة بين المشرق والمغرب أيضا، وهذا دليل إضافي على دور الانتكاسة التي قام به صاحب تفسير المنار عن تراث الجامعة الإسلامية.

قدر الوهابية أن لا تكون مغربية

لا توجد وهابية مغربية بل توجد وهابية واحدة بملاحمها المشرقية، فالوهابيون يتحدثون لغة واحدة ويحملون ثقافة مشتركة ويشكلون في كل بلد كيانا مستقلا ومستقيلا. وهذا كما قلت ليس بسبب قوّة الفكر الوهابي بل بسبب الوصاية المؤسسية عليه من الخارج. فالوهابية في سائر البلاد الفقيرة تتمثل الوهابية المشرقية فكرا وأخلاقا وثقافة ونبرة. لا يمكن الحديث عن وهابيات محلية في البلاد غير الخليجية كلها، فكيف يمكن أن يحدث ذلك في المغرب. فالنزاع بين السلفيات إن وقع لا يحسم فيه شيوخ الوهابية المحلية بل ترفع

التقارير فوراً إلى مركزها الدولي في المشرق ليكون الحسم خارجياً لا داخلياً. وهذا ما حصل مع المغراوي والدرعاوي وغيرهما.

تفَرَّعات الوهابية بالمغرب

إنَّ جُلَّ الاختلافات بين السلفية الوهابية المغربية هي صدى لما يجري من جدل بين السلفيات المشرقية، فلا يمكننا الحديث عن الهلالية أو المغراوية أو الضرعاوية أو ما شابه بل نتحدّث فقط عن صدى للمدخلية والسرورية وما شابه. ولا يكاد يوجد إشكال بين أقطاب الوهابية في المغرب ليس له أصل في الجدل الدائر بين شيوخها في المشرق، هذا من ناحية الاعتقاد والسلوك، وعادة ما تكون الاختلافات والجرأة عليها ناتجة عن الاصطفاقات والروابط بين السلفية الوهابية المحلية ومصادر تمويلها في الخارج. فالذين يرتبطون مع إدارة البحوث العلمية والإفتاء ستكون لهم المواقف نفسها مع أولئك الذين يرتبطون مع مؤسسات الوهابية الأهلية وليس الرسمية، أعني مؤسسات وهابية الصّحوات سواء في الدّاخل أو الخارج، وأحياناً يقتضي الوضع مجرد تزكيات من نجوم الوهابية الصحوية تكفي لتجعل شيوخ الوهابية المحليين يحلبون الدعم من التبرعات والزكوات المحلية والخارجية. وكذلك لا ينتظر مع الوهابية المرتبطة بخطط الجهاد الأفغاني والقاعدة إلا أن يحملوا تصوّراتها عن الولاء والبراء، باختصار لا شيء جديد وذو قيمة وفريدة فيما يروج من أفكار الوهابية في المغرب، إنّه صدى للجدل الذي يجري بين أشكالها في الحجاز ما بين المدخلية والصّحوات والقاعدة.

لا يوجد تيّار طاغي في المغرب، هناك لكلّ فرقة وهابية مشرقية نصيب داخل المشهد الوهابي في المغرب، هناك المغراوية التي ترتبط رسمياً بمركز الوهابية الدولي بالسعودية وهي على طريقة الجامعيين الوهابيين تنبذ التّحزّب بمدلوله السياسي، وهناك بعض السلفيات التي تحمل التّصور نفسه لكنّها تناهض المغراوي وتتهمه بالتأثير بالقطبية وهم في ذلك يمثلون التيار المدخلي الذي عقد بعض أتباعه ندوة خجولة في بعض الأقاليم المغربية قبل صعود الإسلاميين إلى الحكم بفترة وجيزة، ويبدو أنّهم هم من اشتكاه إلى المدخلي وانتزعوا من هذا الأخير تجريحاً في حقّه كان له أثر على سمعة المغراوي وأدائه. وهناك إضافة إلى ذلك وهابية جهادية تستند إلى أصل الولاء والبراء

في مناهضة النظم السياسية وتكفيرها، وهؤلاء هم الموارد البشرية للقاعدة، فهم إما منخرطون معها بالفعل أو خلايا نائمة في الدّاخل. هناك إذن أشكال من الوهابية المغربية بعدد تياراتها في الخارج وهي كثيرة التفرعات وشديدة التناسل ليس في كبير معرفة بل في صغير اصطفايات وارتباطات تمويلية وقليل شؤون سياسية. لذا لا تجد فارقا جوهريا بين خطاب الفرق الوهابية بل تجد فقط فروقا في طبيعة التمويلات السياسية والارتباطات اللوجيستكية وطبيعة التحالفات، وبالتأكيد لن تجد فرقة وهابية في المغرب ليس لها أصل في المشرق. ولهذا ستجد في ما يذكره هؤلاء المشايخ ضد بعضهم البعض يدور حول الدّعم والمال والرواتب، فيكثر المَن بينهم وتتعش الذّاكرة في سياق التجريح، مما يؤكد أنّه في البدء كان المال قبل الدّعوة، والتبشير قبل العلم.

إنّ صراعات الوهابية في المغرب مستوردة شكلا ومضمونا من الوهابية في المشرق، ولكن يمكن القول أنّ معظم النزاعات التي جرت بين شيوخ الوهابية في المغرب ليست لها علاقة بالقضايا الكبرى التي تتعلق بالفكر والاعتقاد، بل هي في الغالب نزاعات نفوذ بين شيوخ تربّعوا على عرش الوهابية كما ذكر وبين آخرين يبحثون عن موقعية في هذه الخريطة. فالكلام هنا عن حالة انسياح وهابي جعلت شيوخها يقطفون ثمار كل جهود تقي الدين الهلالي في تعزيز نفوذها، والأسباب الموضوعية هنا كثيرة. فلقد حصل تضخم كبير في عناصر إدارة المشروع الوهابي في المغرب، لقد باتت الجامعات والمعاهد الوهابية في المشرق تخرّج أفواجا من الشيوخ والدعاة والمدّرسين، فدخلت الوهابية في المغرب مرحلة النّذرة في تقسيم الغنائم والمواقع والنفوذ، كما كانت الوهابية على عهد تقي الدين الهلالي فئة صغيرة منسجمة يقودها الهلالي وحوله أتباع يغلب عليهم الشعبوية والأمية لكنهم كانوا شديدي الولاء له، لكن بعده سيصبح حال الوهابية مع تلامذته الذين كان له الفضل في ابتعائهم إلى مراكز التكوين الوهابية بالمشرق أكثر انقسامًا وتشتتًا؛ بل كاد يكون أوّل ضحية لسيلوك أقدم تلامذته ألا وهو محمد المخرّوي.

تلامذة الهلالي

كان اهتمام تقي الدين الهلالي بالمخرّوي كبيرا، بل يمكن القول أنّ المخرّوي مدين في كل شيء لتقي الدين الهلالي. فهو الذي استقبله وهو صغير تقطعت

به الأسباب وهو من وفر له البيئة الحاضنة ووصى بالعناية به شيوخ الوهابية الكبار. عاش المصراوي من أفضال تقي الدين الهلالي ثم سرعان ما تفرد واستقل عنه وتحرش بنفوذه، لتبدأ العلاقة بينهما تفتقر إلى حد غضب تقي الدين الهلالي على المصراوي، إلى حد نعته في أواخر عمره بعبد الشيطان. يظهر من حديث الشيخ تقي الدين الهلالي أنه كان شديد الموقدة على المصراوي بل هناك ما يوحي بوجود إحساس لدى الهلالي بخذلانه من قبل أكثر تلامذته الذين عاشوا على أفضاله. لقد كان تقي الدين الهلالي شديد الاحتقان على تلميذه غير الوفي إذ يقول في إحدى رسائله عن المصراوي والتي يكذبها أتباعه «رجعت إلى المغرب سنة 1959م، وبدأت الدعوة في أنحاء المغرب من ذلك الحين إلى الآن وقد هدى الله على يدي إلى توحيد الله وسنة رسوله خلقا كثيرا منهم محمد بن عبد الرحمن المصراوي فإنه زارني في بلادنا سجالمة وهو أمرد ليس في وجهه شعر مع رجل من المتأكلين بالقرآن وقلت له يا غلام ماذا تعمل؟ فقال حفظت القرآن وأنا أرافق المتأكلين به لتحصيل شيء من المال على القراءة على الأموات، فقلت له أنت لاتزال غلاما صغيرا، فكيف تضيع حياتك بلا علم، فقال لي كيف أتعلم وأنا لم أدخل المدرسة قط، قلت له إذا جاءك وقت دخول المدرسة فسافر إلي في مدينة مكناس؟

هو هنا في مورد من يتذكر الصورة الأولى عن صبي شريد انقطعت به الأسباب. ولا يمكن أن يكذب أتباعه هذه الحكاية إلا إذا كذبوا تقي الدين الهلالي نفسه، يحدث أحيانا أن من رأى ليس كمن سمع. فالأتباع الذين يأتون فيما بعد ولم يعيشوا تلك المرحلة قد يصعب عليهم استيعاب مثل هذا الكلام، لأنهم ينظرون اليوم إلى شيخ مكتمل الصورة ويملك من النفوذ الكثير. فالمصراوي بات أكثر نفوذا وحركة من نظرائه واستطاع أن ينظم عملية توريد المعونات وتدير الرأسمال المادي والرمزي بصورة أثبتت أنه يتمتع بملكية براغماتية قصوى لم يستطع أن يجاريه فيها منافسوه، وهو الذي لم تستطع أن تسقطه تجريحات تقي الدين الهلالي ولا تجريحات المدخلي. لقد استمر على نفوذه، لأنه متعدد مصادر النفوذ والدعم. وفي تلك الرسالة نفسها يقول تقي الدين الهلالي عن المصراوي: «وما شعرت إلا وقد جاءني بخبر شبيب وذلك أنه قال لي إني اشتريت شهادة مزورة بستين درهما ثبت لي أنني نجحت في الابتدائي وفي التعليم المتوسط إلى نهاية السنة الثالثة».

كانت هذه من أساليب التجريح التي برع فيها الوهابيون، فهم يسعون للإطاحة بمنافسيهم عن طريق التجريح في سلوكهم واعتقادهم، وحين عزّ على تقي الدين الهلالي أن يجد في اعتقاد المغراوي ما يصلح لهذا الغرض، لجأ إلى هذه الحكاية لغرض الطعن في عدالته ومصداقيته، لأن السؤال الذي يبقى هنا ملخاً: لماذا لم يتحدث تقي الدين الهلالي بهذا في بداية الأمر حيث استمر يدعم المغراوي ويزكّيه إلى حين؟ ما الذي دفع الهلالي لقول هذا الكلام في ذلك التوقيت بالذات؟ هنا نتحدث عن حرب التجريح بين شيوخ الوهابية في المغرب. فبعض الشيوخ يخشون من مزاحمة شيوخ آخرين لهم في الميدان لا سيما إذا كانوا تلامذتهم، ولكي يواجه المغراوي منافسيه لجأ إلى أساليب كثيرة كانت محط نقد وتجريح. لقد حاول المغراوي في البداية أن يثير الانتباه إليه ليس بالاجتهاد بل بالكفير، هكذا استشكل عليه كبار الوهابية في المشرق أنفسهم بمن فيهم المعروفين بالكفير أسلوبه الشاذ في التكفير الذي لا يكاد يستنسي أحداً. كانت تلك طريقته لإظهار ولائه لهذه العقيدة، غير أن السلوك البراغماتي للمغراوي لا سيما في الفترات الأخيرة يؤكد على أن التكفير عنده لم يكن سوى لعبة لإقناع المتطرفين بمدى إخلاصه للدعوة الوهابية، لذا نجح حيث لم ينجح منافسوه. لقد كان بالفعل شديد الاستعجال ويريد أن يستولي على كامل تراث تقي الدين الهلالي، وأما من جهة التزوير، فلم يكن ذلك خاصاً بالمغراوي، فلقد لجأ عدد كبير من شيوخ الوهابية في المغرب إلى ذلك الأسلوب لا سيما ما يتعلق بالوهابيين الذين وفدوا إلى السعودية من قبل الشبيبة الإسلامية. كان المغراوي تلميذاً لتقي الدين الهلالي وظل كذلك حتى في نظر المدخلي الذي وصفه مجرداً بالقول: «المغراوي طالب صغير يتخبط حتى الآن». لكن لا بد من التأكيد هنا على أن المغراوي سيظل مقارنة مع الهلالي طالباً صغيراً دائماً، وذلك نظراً لتعدد مهارات الهلالي وسعة تجاربه، بينما يظل في حديث المدخلي شائبة تتعلق بحقيقة تقييمه الأخير، فالمدخلي في نظر السلفيات الوهابية هو كبير المجرّحين، والتجريح منهجه الأثير الذي تفنّن فيه ومهر، وكل من خالف طريقته ينالون من أخلاقه وعلمه لأنهم لا يؤمنون بالموازنة في تقييم الرجال، وهذا المنهج الذي تسامحت فيه الوهابية تجاه خصومها سرعان ما انقلب ضد بعضها بعضاً. ثم إن شيوخ السلفية في الحجاز يمارسون وصاية كبيرة على شيوخها المجنّسين أو الأجانب، كما لا

يرون أنَّ ليس على أغراب الوهابية من سبيل لمجرد الاختلاف، وقد هاجم المغراوي منافسون وهابيون محليون وجرحوه مثلما فعل الدرعاوي وآخرون مثل يوسف الزاكوري الذي ألف كتابا تحت عنوان: «المنهل العذب الروري في بيان انحراف المغراوي»، وعموما لقد حاول المغراوي أن يدافع عن نفسه تجاه من جرّحه ونقض عليه من خلال كتابه: «أهل الإفك والبهتان الصادون عن السنة والقرآن». شيثان لم يدركهما شيوخ الوهابية المشرقية وهم يواجهون المغراوي بهذا النوع من التجريح: الأول أنَّ المغراوي مثال لوهابي كادح انطلق من حالة الضياع والتشرد والاسترزاق بالقرآن كما وصفه الهلالي قبل أن ينسج له أمبراطورية دور القرآن، والثانية أنه من مراکش البهجة التي ستجعله يردّ على خصومه بكثير من البرودة وعدم الاكتراث والتفنن والسخرية، فمن عاش مشرّدا لا ينال منه الهجاء، لكن يبدو أن قدر الوهابية في المغرب كما في بلادها الأم، أن تكون فرقا وهابية وليس فرقة وهابية واحدة حتى لو تشاركت في الاعتقاد واختلفت في المواقف السياسية والمصالحية. وقد بدا واضحا أنَّ لا مجال لتمكين كل شيوخها من موقعياتهم وأنصبتهم إلا بأن تكون الوهابية في المغرب وخارج المغرب، فرقا متدايرة وطرائق قديما.

الوهابية والحركة الإسلامية المغربية

بدأ الشيخ إبراهيم كمال نشاطه وتأسيسه لحركة الشبيبة الإسلامية في وقت مبكر حيث كانت السلفية في المغرب على أصولها الوطنية المأخوذة بأسئلة الإصلاح والنهضة وتهذيب الاعتقاد لا تغيير الاعتقاد. وكما تحدّثنا سابقا فإنّ السلفية الوطنية كانت مناهضة للاستعمار وفي طليعة المقاومة ومنهمكة في أسئلة المغرب المستقل، بينما كانت السلفية الوهابية في المشرق متواطئة مع الاستعمار البريطاني ومساهما أساسيا في اجتثاث الإمبراطورية العثمانية ومنهمكة في أسئلة العقيدة لا أسئلة النهضة والإصلاح، وحينما بدأ الشيخ كمال نشاطه الدعوي على خلفية تأسيس عمل إسلامي في صفوف الشباب، كان ينقل هذا الإرث إلى الحركة الإسلامية لولا المنعطف الذي عرفته تجربة الحركة الإسلامية، حيث كان لغياب إبراهيم كمال أثر في تحريف السلفية من وطنية إلى وهابية مرتبطة بالخارج مؤسسيا ولوجيستيكا. وكما سنرى، كان إبراهيم كمال سليل تجربة سياسية ونقابية مع الاتحاد الوطني للقوات

الشعبية، وحينما غادر الحزب لأسباب تتعلق بسؤال الهوية الأيديولوجية للحزب، اهتم بإيجاد البديل عبر الدعوة والتربية. كان هذا الأخير وحده من حافظ على سلفيته الوطنية سواء مقارنة بزملائه أو تلامذته. وفي غياب الشيخ كمال، امتدت السلفية الوهابية إلى الحركة الإسلامية وتوغلت في عمق خطابها الديني وتحولت الحركة الإسلامية إلى تعبير وحاضن سياسي للفكر الوهابي. أصبح شباب الحركة الإسلامية يتربّون على كتب ورسائل ومنشورات الدعاة الوهابيين وأصبحت الحركة الإسلامية في كثير من تعبيراتها داخل المغرب ممراً للتبشير الرهابي في المغرب، التبشير الذي اعتمد تسريب المنشورات وتوفير المنح الدراسية وإعداد الدعاة وبناء المؤسسات والجمعيات وضعّ الأموال سرّاً وعلانية. هكذا تسربت الوهابية إلى جسم الحركة الإسلامية وسائر فرقها كالنار في الهشيم. وكان أن دخلت الحركة الإسلامية في هذا الطور من تجربتها في مواجهة مع المجتمع بعد أن اكتشف هذا الأخير الكثير من الاختلاف في أفكارها وشعائرها ومواقفها. لقد اعتبرها المجتمع المغربي بدعة غريبة، لم يكن المجتمع المغربي قبل الوهابية يستشعر خطر السلفية الوطنية التي تعايش مع رموزها وأعلامها حيث سجّلوا حضورهم في سائر النشاطات والجمعيات والأحزاب وحتى في تدبير الشأن العام، لكن حينما حلّ الدعاة الجدد أمطروا المجتمع بفتاوي تحرّم العمل الحزبي والجمعي، وتكفّر مظاهر الثقافة الدينية المحلية وتستهيّن بالعلماء وتحرم الصلاة في المساجد، كما كان يأمر تقي الدين الهلالي أتباعه بعدم الصلاة في المساجد لأنها مأوى للبدعة ولأنها باتت في حكم مسجد ضرار. ففي مكانس مثلاً، استمر عزوف أتباع تقي الدين الهلالي عن حضور الصلاة مع الجماعة ردحاً من الزمان، لا سيما بعد أن منع رسمياً من إلقاء دروسه في إحدى المساجد التي كانوا يسمونها بعد ذلك تسدراً لمسجد «مدام أكبر» نسبة لمقيمة فرنسية قطنت تلك المنطقة، معتبرينه مسجداً ضراراً. وكانوا أيضاً يعتبرون الصلاة فيه غير جائزة لأنهم اعتقدوا أنه مصادر من تقي الدين الهلالي فهو في حكم المختصّب. لقد ساهمت الوهابية في وضع حاجز كبير بين الحركة الإسلامية والمجتمع، وكانت الوهابية جزءاً من التشويه الذي طال الحركة الإسلامية وأعاقها عن التطور والقيام بمهامها، حتى بات بإمكاننا التساؤل: ماذا خسرت الحركة الإسلامية حينما تبنت خطاباً وهابياً؟ بل هذا يثير استفهاماً آخر حصول ما إن كان مستر همز صادقاً وهو

الكذب حينما صوّر الوهابية وكأنّها ثمرة لإيحاء وتأثير «همفر» و«صفية» في محمد بن عبد الوهاب، لغرض النيل من جاذبية الإسلام وتشويهه. لقد كان يكفسي الحركة الإسلامية الرأسمال الرمزي لتنتقل إلى أفاق أرحب مما هي عليه الآن بفعل الرأسمال المادي المشروط باستحقاقات أيديولوجية مما يجعله قرصاً وديناً وليس تبرّعاً، لولا أن تواطأ على وأدها عنصران: التسلط والبيروقراطية، أي السلطة تنفيذهم من هنا والوهابية تستقطبهم وتحتضنهم من هناك. ثم سرعان ما يعودون من البوابة الخلفية دعاء وهايين بكثير من المشاريع وبكثير من المناورة. هنا، يبدو أنّ ما تقدّمه الوهابية من رأسمال مادي للبلدان تأخذه أضعافاً كمستحققات من الرأسمال الرمزي.

لم يكن الشيخ تقي الدين الهلالي صاحب مشروع حركي، بل كان داعية، وبالاصطلاح الإداري للمؤسسة الوهابية في المشرق هو رئيس الدعاة الموفدين إلى المغرب لغرض نشر الدعوة الوهابية. ولم تكن له صلة عضوية بالحركة الإسلامية، نعم يمكننا الحديث عن عدد من شباب الحركة الإسلامية الذين حضروا دروسه ثم انتموا بعد ذلك إلى الحركة الإسلامية. وأغلب الذين حضروا دروسه إنما قادهم القدر إلى ذلك وليس لأسباب استقطابية، مثلاً أغلب الذين حضروا دروسه من شباب الحركة الإسلامية هم من مكناس حيث كان يلقي دروسه بانتظام ثم من الدار البيضاء بعد أن انتقل إليها. ولم يكن حضورهم لافتاً بل كانوا أقلية أمام عدد من المترددين على دروس الشيخ تقي الدين الهلالي من العامة والخاصة وأغلبهم لا عهد لهم بالحركة الإسلامية وربما كان بعضهم خصماً لها. فالذين حضروا دروس تقي الدين الهلالي موجودون في كل مكان وفي كل التنظيمات والأحزاب. هناك ممن حضر دروس تقي الدين الهلالي وهو في حزب الاستقلال أو التجمع أو الحركة الشعبية أو الاتحاد الاشتراكي وغيره. من الممكن الحديث هنا عن دور ثانوي ومكمل قام به الشيخ تقي الدين الهلالي لصالح الحركة الإسلامية من دون أن يشعر. ويتحدّد هذا الدور في التمكين لبعض الشباب المرتبط بالحركة الإسلامية من خلال توفير منح دراسية جعلت بعضهم يشقّ طريقه نحو المؤسسة الوهابية المشرقية ومن ثم يعود لزرع الوهابية في صفوف الحركة الإسلامية، هذه الحركة لم تتوقف منذ ذلك العهد.

الوهابية ورُعيمة انشبيبة الإسلامية

كان لهذا أثر على تجربة الوهابية المغربية ليس على صعيد التأثير العلمي بل على صعيد التمثيل الحركي والسياسي للخطاب الوهابي. لم يكن الأستاذ عبد الكريم مطيع وهّابياً، لكن وجوده في بيئة يهيمن عليها الخطاب الوهابي فرض عليه شكلاً من المناورة، فالحبرة السياسية لمطيع جعلته في وقت من الأوقات يستأجر المؤسسات الوهابية لخدمة مصالحه، فالحاجة إلى المال والدعم الإسلامي لا يمرّ هناك إلا عبر المؤسسات الوهابية الوصية، ولا بدّ من استحقاقه. لذا كان عبد الكريم مطيع يجد في ما ينشر في وسائل الإعلام يومها عن تورّطه في مقتل عمر بن جلون فرصة للتقرّب من المؤسسة الوهابية باعتباره متّهماً بقتل الشيوعيين الملاحدة. وهذا كان أمراً مستساغاً عند الوهابيين، ولو أنّهم رأوه مثلاً وقد حلق لعنيتهم في باريس كلما خرج من السعودية، لغيّروا رأيهم فيه، لكن كان مطيع يسرى نفسه مبتلى داخل بيئة تكمن خطورتها في بساطتها وظاهريتها. وقد ساهم كمال الهلباوي في إدماج عبد الكريم مطيع في مؤسسة الندوة العالمية للشباب الإسلامي باعتباره زعيماً للانشبيبة الإسلامية، إذ كان كمال الهلباوي حينئذ بمثابة المدير التنفيذي للندوة العالمية التي يرأسها حسن آل الشيخ، وكان عبد الكريم مطيع يحظى بدعم من هذه المؤسسة كما كان له صلة بدار الإفتاء ويحظى ببعض العطف من قبل الشيخ بن باز، بالإضافة إلى التيار السروري. فمصادر دعم عبد الكريم مطيع من الوهابية المشرقية كان في الغالب يأتي من هذه الجهات الثلاثة: الندوة العالمية، ودار الإفتاء والسرورية. حاول مطيع أن يتمثّل أفكار الوهابية وربما استعان بتلك التجربة ليعود بعد سنوات إلى الخطاب نفسه في خطوة منه لاستمالة السلفية الوهابية في المغرب في شكل من التناقض في الخطاب، حيث نجده مثلاً يدعوها لتنظيم صفوفها في الوقت الذي يحرم فيه التحزّب. ولا شك أن تحريم التحزّب هو موقف الأثرية الجامية والمدخيلة في السعودية، وهذا غريب أن يصدر عن الأستاذ مطيع الذي عاش ولا يزال على سبيل التحزّب والتنظيم السري. وإنما هي ذاتها لغة سرور، حيث وإن كان متحزباً لتيار وهّابي مستحدث إلا أنه في خطابات ينفي التحزّب وينكر أن يكون من أهلّه. لقد التحقت مجموعات من الشباب المغربي بمطيع في منفاه بالسعودية آنذاك، وتمّ استقطابهم وتجنيدهم من قبل زين العابدين سرور. وكان أمثال عبد الحميد أبو النعيم وبقار من أوائل

من أدخلوا هذه التعقيدات الوهابية في صفوف الحركة الإسلامية حيث بدؤوا في الاصطدام بالدعاة هنا وبدأت حكاية ما صَحَّ وما لا يصحَّ عن الرسول على الطريقة الوهابية في التبديع والإنكار والتجريح، لقد بدأ طور جديد من السلفية الوهابية داخل صفوف الحركة الإسلامية من قبل هؤلاء الدعاة الموفدين الذين لم يعد يملك أحد أن يسيطر على سلوكهم بمن فيهم مطيع، بعد أن ارتبطوا بالمؤسسات الوهابية واستقلوا من خلالها عن الوصاية المحلية، لكن لا ينبغي أن يفوتنا أنَّ المال الوهابي الذي كان يذر على مطيع لم يكن يصرف فقط في عملية الاستقطاب الوهابي كما هو المظنون من المؤسسات الداعمة، بل كان يصرف قليل منه في أمور أخرى وليس آخرها على بعض النشطاء المقرَّبين منه من أبناء الشبيبة داخل المغرب وخارجه، هذه البذرة الوهابية داخل الحركة الإسلامية هي التي أثمرت بعد عقود مواقف مثيرة من أمثال أبو النعيم الذي كَفَّر جهارا بعض القوى والأحزاب السياسية.

لم تكن هناك فرصة متاحة لكي يلتقي عبد الكريم مطيع بالدكتور الهلالي سواء في المغرب أو في المشرق، وذلك لأنَّ الشيخ الهلالي كما ذكرنا كان كثير الترحال. وبعد أن استقر به النوى في المغرب كان يزور السعودية بين الفينة والأخرى لكنه لم يكن يحل بمكة، بل في الغالب كان يحل ضيفا بالرياض في بيت صهره الذي كان يشغل إطارا في وزارة الداخلية السعودية، وهو زوج ابنته الصغيرة من زوجته السعودية. لكن يمكن الحديث عن مكالمات تلفونية جمعت بين الرجلين، حينما دعا أحد أبناء الحركة الإسلامية الشيخ الهلالي إلى الإفطار في إحدى ليالي رمضان في بيت الصميدي محمد، أحد القياديين الإسلاميين والمؤسس الفعلي للعمل الإسلامي في الثَّانويات في الدَّار البيضاء، حيث كان طالبا في ثانوية محمد الخامس ومدرِّسا حاليا في إحدى المعاهد في أوربا، هناك حصل اتصال هاتفي بين مطيع وبعض القيادات الإسلامية، فربطوا اتصالا بين مطيع والهلالي وكان حديث مجاملة. لقد كان مطيع أكثر فهما لقواعد اللعبة، فهو يدرك أنَّ احتواء تقي الدين الهلالي أمر صعب لأسباب تتعلق بكون هذا الأخير شخصية ذات كاريزما دعوية هائلة، فضلا عن فهمه وسعة ثقافته وهو لا يصلح لهذا النوع من التوظيف، هذا ناهيك عن صلات تقي الدين الهلالي برموز السلفية الكبرى في المشرق وتشدُّده في الاعتقاد، وهي كلها صفات لا تنفع في الاحتواء. لكن مطيع سيعمل على الاستيلاء على نفوذ

تقي الدين الهلالي الدعوي والاستفادة من التزكيات الهلالية، لقد نجح عبد الكريم مطيع مثلاً في أن يجعل الهلالي يتنازل عن كوطا من عشرة منح كانت تقدّم له سنوياً، لصالح مطيع. وقد كانت لهذا الأخير عشرة مثلها، مما يعني أن مطيع أصبح يتوفر على كوطا بعشرين منحة دراسية. اعتبر تقي الدين الهلالي أنّه ما دامت الجماعة تسمى في هذا الإطار فلا ضير أن يمنحها هذه المنح لتؤدي الدور نفسه وهو شكل من الدعم الذي قدّمه تقي الدين الهلالي للجماعة. ولم يتم الاستفادة من تلك المنح سوى لمدة سنتين ربما من 1978 إلى 1979م تقريباً، لأن مطيع سوف يضطر إلى مغادرة السعودية على إثر تداعيات أحداث مكة. وما يلفت النظر هنا أنّ مطيع لم يقل أي شيء في حقّ تقي الدين الهلالي عند وفاة هذا الأخير ولا رثاه بكلمة.

كان تقي الدين الهلالي داعية وليس قائداً حركياً، ولكنه لم يكن خصماً للحركة الإسلامية. فكان يكفي أن يجد حسن الإنصات من أبنائها لكي لا ينكر على خطئها وسلوكها. وما نجده مؤخراً في أنّ موقف بعض الوهابيين المشرقين من دعوة الإخوان المسلمين موسوم بالتجريح والنكير، لم يكن أمراً متعارفاً عليه إبان نهوض تقي الدين الهلالي بالدعوة الوهابية في المغرب. ففي تلك المرحلة لم يبدأ الصدام أو الحرب الباردة بين الوهابية والإخوان، وفي جيل تقي الدين الهلالي حيث كان الهمّ الأبرز هو مواجهة الإلحاد والعدمية واليسار والتيار القومي، كانت الوهابية تحتضن الإخوان المسلمين في مهجرهم وتمكن لهم، حيث تأثروا بدعوتها بقدر ما تأثرت بأفكارهم. وكان لتقي الدين الهلالي مراسلات مع الشيخ حسن البنا الذي استكتبه في صحيفة الإخوان المسلمين، وكان تقي الدين الهلالي قد أجاب على دعوة حسن البنا في الاستكتاب ببيت شعري:

لبيك يا لبيك يا لبيك ها أنذا منطلق إليك

لم تكن لتقي الدين الهلالي خصومة مع الحركة الإسلامية، ولا عقدة تجاه الإخوان المسلمين. وقد استطاع بعد ذلك أن يخترق الحركة الإسلامية بدعوته الوهابية، وكان له الفضل في إنجاح هذه المهمة التي فشل فيها من جاؤوا بعده لقلة تجاربهم ومحدود ثقافتهم.

كان الدكتور الهلالي نجم الحركة الوهابية في المغرب خلال سبعينيات القرن الماضي، وكان المغرب حتى تلك المرحلة لا يزال يتوجس خيفة من هذه الدعوة الجديدة، وقد بلغ الاصطدام مبلغا كبيرا بين جمهور المسلمين المحليين وشرذمة قليلة ممن كانوا يشكلون النواة الأولى للحركة الوهابية في المغرب. أما تقي الدين الهلالي فقد كان وحده يواجه مضاعفات وتحديات الدعوة الجديدة، ولكنه سعى جاهدا لتأسيس قاعدة صلبة لقيام هذه الحركة من خلال فتح خط البعثات الطلابية لتشكيل دعاة ينهضون بهذه الدعوة على المدى المتوسط والبعيد. كان الهلالي متشبّتا بدعوته منافحا عنها ومتلبّسا بهمومها أكثر من سائر الدعاة الذين جاؤوا بعده، ولذلك لم يأل جهدا في بعث شباب مغاربة قصد الدراسة في المعاهد الوهابية في المشرق وكان في هذا شديد الحرص على المساعدة وكثير الوفاء لأتباعه. وكان في كل مرة يأخذ معه شايًا جديدًا بذريعة أن يكون مرافقا ومعاونًا له، بينما كانت الغاية من وراء ذلك شق طريق أمام هؤلاء الشباب لولوج عالم السعودية من جهة الدعوة وكذا من أجل وجود فرص لتحسين أوضاعهم المعيشية. وكما ذكرنا أنفا فلقد خصّصت المؤسسة الوهابية للدكتور تقي الدين الهلالي كوطا من عشرة منح سنويا كان يتصرّف فيها قبل أن يتنازل عنها لصالح الأستاذ عبد الكريم مطيع الذي خصّصت له أيضا عشرة منح سنويا.

كان لمطيع دور مماثل لكن لم يكن يحمل الأهداف نفسها التي كان يحملها تقي الدين الهلالي، فهذا الأخير كان داعية يسعى إلى تغيير معتقدات المغاربة سالكا في ذلك مسلك الدعاة الأثريين الذي يضعون العقيدة في أولويات حركتهم، بينما كان هدف مطيع أن يواصل نشاطه كزعيم لحركة إسلامية يسعى ويناور لبسط الهيمنة عليها من الخارج. كل الأموال التي كانت تصل إلى تقي الدين الهلالي صرفت بشكل أو بآخر في سبيل الدعوة الوهابية، بينما حرص مطيع أن يوظف ذلك المال في قضايا أخرى لا صلة لها بالدعوة الوهابية. لقد لعب المال الوهابي دورا كبيرا في تمكين مطيع من إدارة الأزمة التي واجهت الشبيبة الإسلامية من منفاه. فقد كان يسخر المال الوهابي في استقطاب معاونيه من الداخل والإنفاق عليهم مقابل ما يسدونه له من ولاء وخدمات، إذ ينقلون له أخبار الشبيبة ويرسلون له تقارير عنها أولا بأول، وما آلت إليه أوضاعها الداخلية، وكذا للقيام بمناورات داخلها. ولا نجد فصيلا من فصائل

الحركة الإسلامية في المغرب لم يوجد فيه قيادي أو أكثر من قيادي تلقى في وقت من الأوقات نصيبا من المال الوهابي. كان من بين أبناء الشبيبة من كان يرعاهم مطيع وينفق على دراستهم في الخارج كما استقدم بعضهم إلى الجامعات الوهابية مستفيدا من المنح التي خصصت له ولجماعته. في تلك الأثناء لم يكن همّ عبد الكريم مطيع أن ينهض بالحركة الوهابية في المغرب ولكنه استفادة من توافد بعض الطلبة الموالين له لإقناع المؤسسة الوهابية الوصية بأهمية دوره الدّعوي لا سيما في مواجهة اليسار المغربي، وبما أن مطيع ليس في الأصل متشددا عقائديا ولا حتى متشددا في تمثلاته الشرعية التكلفة فإنه سيفادر السعودية ليستقر فيما بعد في ليبيا التي كانت تناهض الوهابية بل تناهض كل الحركة الإسلامية برمتها. يمكننا القول أنّ تعاون تقي الدين الهلالي مع الحركة الوهابية كان تعاملًا عقديا خالصا بينما كان تعامل مطيع معها تعاملًا براغماتيا بامتياز. لكن هذا لا يمنع من القول بأن المؤسسة الوهابية المعنية كانت على دراية بملف عبد الكريم مطيع، لذا لم تراهن عليه في تكريس دعوتها في المغرب، بينما لا زالت أكثر من نقطة استفهام تحوم حول خروجه المفاجئ من السعودية باتجاه الكويت التي كانت ثاني محطة له في المهجر وليست الأولى، ومن ثمة التوجه إلى ليبيا عبر أوروبا.

وكما هو دور طلبة العلم في سائر البلاد الأخرى، فهؤلاء الطلبة المبعوثين إلى الديار السعودية لتلقي المذهب السلفي الوهابي كانوا أثناء رجوعهم أكثر حماسا للتبشير بدعوتهم، وسوف نواجه هنا حالة من التنافس الشديد بين هؤلاء الطلبة والدعاة، حيث بلغ حدّ السباق على النفوذ الرمزي للدعوة في المغرب. ويحتاج هؤلاء الطلبة والدعاة أن يثبتوا للوهابية في بلاد المركز بأنهم أكثر من غيرهم حرصا على هذه الدعوة، فترسل التقارير حول نشاطهم ووضع الدعوة في المغرب ومشاكلها وموارد صرف المال والمبادرة إلى وضع مشاريع لجلب الدعم من المؤسسة الوهابية. هذا من ناحية عامة، أما من ناحية الحركة الإسلامية، فقد كان الطلبة والدعاة الذين انخرطوا في صفوفها يحملون على تغيير أهداف الحركة الإسلامية وإشغالها بسؤال العقيدة وتمكين تعاليم ابن تيمية من المعتقد المغربي. لقد استولى ابن تيمية على الحركة الإسلامية إلى حدّ بات هو المدخل الرئيسي لأي تخاطب معها، ولشدة هذا الولع بابن تيمية وتجذر الدعوة الوهابية في جسم الحركة الإسلامية رأينا كيف سعى الشيخ

عبد السلام ياسين الذي ينحدر من فضاء صوفي أن يتمدّح بآبن تيمية في محاولة لاقتحام عالم الحركة الإسلامية واستمالتهم إلى حركته. وهي المحاولة التي لم تنفعه بعد أن قام المفراوي بحملته الممنهجة ضدّ فكر الشيخ ياسين، والمشحونة تبديعا ونقضا ونكيرا. قبل هذا الحراك الوهابي لم يكن لآبن تيمية أي سلطة أو أثر في تفكير المغاربة. لكن بعد ذلك الوقت لم يعد من الممكن الحديث عن الإسلام إلا في ضوء تعاليم آبن تيمية وشروح بن عبد الوهاب. لم يكن أبناء الحركة الإسلامية يعرفون شيئا عن الأشعري ولا عن المدونة المالكية بقدر ما كانوا يعرفون آبن تيمية وآبن القيم وما شابه، وباتت الدعوة الوهابية لا تقتصر على هؤلاء الطلبة أو الدعاة الوافدين من المعاهد الوهابية المشرقية، بل أصبحت في مرحلة أخرى دعوة ينهض بها دعاة محليون.

سوف تتم عملية نشر الوهابية من خلال التواصل الدعوي مع الناس، سواء في المساجد أو البيوت أو الثانويات والجامعات. فإصرارهم على دعوتهم جعلتهم يهجرون المساجد الكبرى ويستحدثون مساجد عشوائية في بعض الحارات أو على هامش المدن ووسط دور الصحف، لقد اهتموا بالدعوة في الهوامش وبعبدا عن أنظار رجال الأوقاف ونظاراتها. كما عملوا على نشر الكتاب المجاني بصورة خيالية، كان مثلا كتاب فتاوى آبن تيمية بمجلداته الضخمة يوزع مجّانا في المغرب¹¹⁴، فقلد غزت فتاوى آبن تيمية البيوت بوفرة كأنها منشور صغير. وبلغ عدد المنشورات الوهابية التي كانت تصبّ صبا في المغرب من قبل المؤسسة الوهابية وعبر هؤلاء الدعاة والطلبة الذين أسسوا في فترات معينة مكاتب لاستقبال الكتب وإعادة بيعها بأثمنة رمزية؛ أجل، لقد فاق عدد تلك المنشورات والكتب الوهابية الموزعة في المغرب عدد ما بين أيدي المغاربة من سائر صنوف الكتب الأخرى. لقد غرق المشهد الديني في المغرب في هذه المنشورات التي استطاعت أن تهيمن على الثقافة الدينية وتتجذر في اللاوعي الديني في المغرب. فحتّى بداية الثمانينيات لم يكن القبض في الصلاة عند عموم المغاربة تقليدا دينيا، فقد كانوا يسدلون في صلاتهم وينكرون على تلك الشذمة من أتباع تقي الدين الهلالي الذين تعلموا القبض في الصلاة، حيث

114 يحدّثني صديقي أنّه ذات يوم استيقظ ليجد في حديقة بيته في أحد الأحياء الراقية في العاصمة كراتين تحتوي على كتب، وداخلها يوجد كتاب الفتاوى لآبن تيمية الذي يناهز الثلاثين مجلدا..

اعتبروها بدعة نصرانية. لكن بعد عقود أصبح القبض ظاهرة كاسحة وبات السدل في الصلاة من عمل الأقلية.

الوهابية والسلطة

هناك عوامل شتى لتفسير هذا النوع من التواطؤ الضمني بين الوهابية والسلطة آنذاك. نعم في جانب من هذا كانت الوهابية هي الدعوة المدللة والحليفة للمشروع الأمريكي الوريث الشرعي للمشروع البريطاني. وتاما كما وجدت بريطانيا في كره محمد بن عبد الوهاب للعثمانيين خير معين لها لتقويض أركان الدولة العثمانية، فقد وجد الأمريكيون أيضا في هذه الدعوة خير معين لهم لتقويض نفوذ الاتحاد السوفياتي في أفغانستان وآسيا الوسطى. حيث بلغ تأثير الحرب الباردة إلى سائر البلاد العربية التي تحولت إلى بيئة مصدرة للمجاهدين ممن سيحملون اسم الأفغان العرب، كان لا بد من أيديولوجيا دينية متشددة لمواجهة الاتحاد السوفياتي. كانت الوهابية مدعومة دوليا لذا باتت لها شبه حصانة في البلاد العربية. في المغرب مقارنة بالبلاد العربية الأخرى كان هناك شد وجذب، نظرا لوجود سياسة دينية محلية اقتضت أن تتقاسم معهم النفوذ: الإسلام الرسمي في المساجد الرسمية والإسلام الوهابي في الهوامش والمساجد العشوائية البعيدة عن الأنظار حتى لا أقول بعيدة عن الرقابة. وكان المضرب أيضا يواجه في مرحلة من المراحل تحدّي اليسار. ولمواجهة هذا المدّ فتح المغرب المجال لضرب من الأسلمة واسعة النطاق. حتى سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم كان التدين مضمون به على الشباب، حيث انتشرت العدمية ونذر أن تجسد شابا يصلي. لقد أدخلت الحركة الإسلامية الشباب إلى المسجد، وكانت الوهابية من جهة أخرى أكثر ديناميكية كما كان دعائها أكثر قدرة على استقطاب الشباب. وفي مفصل تاريخي عاد التوازن ثم سرعان ما رجّحت كفة الإسلاميين وبات اليسار أقلية في صفوف الشباب. وفي مرحلة أخرى اقتضى الوضع تشجيع الوهابية لمواجهة الحركة الإسلامية. فلقد ظلت اهتمامات الحركة الإسلامية مختلفة بعض الشيء عن اهتمامات الحركة الوهابية، هذا الاختلاف ليس في بنية الاعتقاد بل في ترتيب الأولوية. ظلت الحركة الإسلامية على قدر من الوفاء لدعوة الإخوان المسلمين، بينما ظلت دعوة الوهابية متمركزة على الاعتقاد. لم تجنّد الحركة الوهابية في المغرب

تجاه الشبيبة لأنّ مطيع كما قلنا استطاع أن يندمج ويتكيف ويناور من داخل الوهابية، لكن كانت هناك جماعة العدل والإحسان التي وظفت الفكر الصوفي في حركتها وحوّلت علاقة الشيخ بالمريد من مضمونها الروحي الخالص في الممارسة الصوفية إلى أداة للتربية التنظيمية والسياسية، مما جعل من المناسب أن تكون الوهابية في المغرب غريمها الطبيعي. ليست هذه هي المرة الأولى التي ستوظف الوهابية في المغرب أو غير المغرب لأغراض سياسية، فالوهابية منذ نشأتها هي دعوة وظيفية استغلت أيما استغلال في إدارة الأزمات داخليا وإقليميا ودوليا. إن السؤال الذي لا يزال محيّرًا حتى اليوم هو: متى كانت الحركة الوهابية دعوة خالصة بعيدة عن التوظيف السياسي بكل أشكاله؟ لقد ارتبطت الوهابية منذ نشأتها الأولى بعلاقة تاريخية مع السلطة واستمرت كذلك كدعوة وظيفية وأيديولوجيا للسلطة، ثم تحوّلت في مرحلة لاحقة إلى أيديولوجيا للنفوذ الإقليمي ثم تحولت في مرحلة ثالثة إلى أيديولوجيا وظيفية في لعبة الأمم ودعوة وظيفية في مسار جيوسياسي بعيد المدى. فالطابع البراغماتي للوهابية ظهر مع نشأتها الأولى.

الحركة الإسلامية المغربية والتأثير السروري

كان أسير على زين العابدين أن يتعاطى مع الشباب الحركيين آنذاك من الشبيبة من أن يتعاطى مع الأثريين والسلفية التقليدية، وبسبب خلفيته الإخوانية كان يعرف أكثر من غيره كيف يخاطب شباب الحركة الإسلامية الذين كانوا يتوافدون إلى السعودية وهم يعانون بساطة في الاعتقاد وشظفا في العيش. كانت السرورية تحتضنهم وتدعمهم كما كان لسرور يد على مطيع وكان يدعمه. وقد لعبت صلته الوثيقة بعبد الكريم مطيع دورا أساسيا في تمكين سرور من عقول هؤلاء الشباب. لقد انتقل مطيع إلى الكويت مع سرور الذي لازمه طيلة مكثه بالكويت وكانا قد نشطا معا في إطار مؤسسة الندوة العالمية. وحدث أنّ التبست الأوضاع على أبناء الحركة الإسلامية الذين كانوا على صلة بمطيع محكومة بالالتباس والتوجّس. وحينما حاول مطيع أن يبلبل أمر السداسيين، وجد في سرور فرصته لصرف الحركة الإسلامية عن القيادة السداسية وتمتين علاقتها به من خلال إيفاد سرور نفسه. كان الغرض من هذه الزيارة التي قام بها سرور إلى المغرب بهوية مزيفة هو احتواء الساحة

الإسلامية ضمن المشروع السروي، فقد اهتمت المؤسسة الوهابية الدولية إلى إيجاد منافذ تأثير جديدة تجعل الوهابية تأخذ أشكالاً مختلفة. مثلاً كان سرور مناسباً لإدماج الحركة الإسلامية في الدعوة السلفية. من هنا نعتبر أن السروية لعبت دوراً أساسياً وبدعم من مطيع في تغيير مزاج الحركة الإسلامية المغربية باتجاه النزعة الوهابية السياسية التي كانت تروق لمطيع أكثر من الوهابية الأثرية. كان بإمكان سرور أن يدخل إلى المغرب بهويته الحقيقية دون حرج، لكنّه فضّل الدخول بهوية مزوّرة، مع أن المغرب لم يكن يسلم المعارضين السوريين إلى بلدهم، فضلاً عن أن هذا الأخير كان يتوفّر على حصانة من قبل المؤسسة الوهابية في المشرق، كما كان يتوفّر على جواز سفر بريطاني منذ وقت مبكر جداً كان من الصعوبة أن يظفر داعية مثله بجنسية بريطانية. قسم من أبناء الحركة الإسلامية كشف عن الدور المشبوه لسرور داخل الحركة الإسلامية؛ فقد اعتبره بعضهم عميلاً دولياً كان يتجنّس على الحركات الإسلامية في البلدان العربية لفائدة جهات إقليمية ودولية. بعض القيادات في الحركة الإسلامية في السودان انتبهوا مرّة إلى تنقّلات سرور المفاجئة والسريّة، إذ كان يدخل إلى الخرطوم مثلاً من دون استئذان أو إعلان بينما كان معروفاً لدى الحركة الإسلامية والمسؤولين السودانيين. بسبب هذه الأجندة الغامضة لسرور قال مرّة أحد المسؤولين في الدولة السودانية والقيادات الإسلامية والسياسية في السودان لزميله بعد أن أخبره بأن سرور يوجد في الخرطوم: ماذا يفعل هذا الجاسوس في السودان الآن؟ وعزفوا عن اللقاء به. لقد كان سرور يحتضن بعض الشباب الإسلامي في الخارج كما جاء ليستكمل مهمّة احتواء الحركة الإسلامية في المغرب ورفع التقارير عنها لجهات كان يشتغل لحسابها. وكان شباب الحركة الإسلامية في المغرب ذاهلاً عن هذه الحقيقة بسبب قلة الخبرة وبساطة الفهم وانبهارهم الشديد بمشايع الدّعوة وبكل وافسد من المشرق، لمجرّد أن يظهر بمظهر الشيخ ويعفو عن اللحية حتى لو كان جاسوساً دولياً.

كان سرور سليل تنظيم الإخوان المسلمين في سوريا، فقد شقّ طريقه إلى مهجر مريح، استطاع أن يحوّل إلى مكسب كبير. خرج من سوريا وهو عضو مغمور من أعضاء التنظيم الإسلامي ليصبح بعد الهجرة إلى السعودية زعيم تيار يحسبه السلفي سلفياً بينما يعتبره الإخوان المسلمون مكسباً لهم. يمكن

أن نعتبر سرور ثمرة لاختراق فكر الإخوان المسلمين للسلفية والوهابية كما يمكن اعتباره أيضا ثمرة لاختراق الوهابية لفكر الإخوان المسلمين. يعتبر سرور النتيجة الطبيعية لذلك المونتاج الذي أسفر عنه مسار طويل من الاحتكاك بين تنظيم الإخوان المسلمين والتيار السلفي الوهابي. وكان لهذا الأخير دورا كبيرا في التأثير المزدوج على الحركة الإسلامية والسلفية الوهابية معا. فمن جهة الحركات الإسلامية، تعني السرورية إخضاع آراء الحركة الإسلامية إلى آراء الوهابية، ومن جهة الوهابية تعني السرورية إخضاع الوهابية إلى أفكار الإخوان المسلمين. من هنا كان قسم من الجانبيين يتوجس كثيرا من آرائه، فقد اعتبره الحركيون وهابيا بينما اعتبره الوهابيون رجلا تحزب وصاحب نزوع قطبي نسبة إلى آراء سيد قطب. كان هذا الأخير بمثابة رجلا الوهابية داخل الحركة الإسلامية ورجلا الحركة الإسلامية داخل الوهابية: حركي الوهابية ووهابي الحركيين. واستطاع على إثر ذلك أن يحدث تيارا داخل الوهابية عرف بالتيار السروري. أمّا من جهة فكره فهو رجلا تليق بين آراء السلفية وآراء الإخوان المسلمين، وما عدا ذلك لا يوجد فكر حقيقي سروري. فالسرورية اختيار وموقف من داخل الوهابية إزاء الحركة الإسلامية ومن داخل الحركة الإسلامية إزاء الوهابية. وقد تحكم في ذلك قدر سرور لأنه هاجر إلى السعودية كشخصية تنتمي إلى الحركة الإسلامية وليس مجرد طالب علم.

يلتقي سرور مع سائر التيارات الوهابية في انتسابه للدعوة السلفية والامتحاء من المصادر نفسها التي يمتح منها سائر الوهابيين، لكنه يختلف عنهم في مزج رؤيته السلفية كما قلنا بآراء إخوانية. ويمكن القول أن هذا هو سبب نقمة الوهابيين التقليديين عليه ونكيرهم على آرائه لا سيما مثل تلك التي بثها في كتابه «منهج الأنبياء في الدعوة»، فلقد نكر عليه ابن باز والفوزان كما أغلظ عليه محمد أمان الجامي لما قال عنه: «السرورية، نسبة إلى محمد سرور زين العابدين، صاحب «منهج الأنبياء» كتاب خداع بعنوانه هدام للأخلاق مهدم للعقيدة داعية إلى عقيدة الخوارج مفسد للشباب يربي على البذاءة وقلة الحياء والسب واللعن والتكفير، هذه هي السرورية». كما يفترق عن الوهابية الأثرية في كونه يحمل مشروعا سياسيا وأفكارا حركية وموقفا مغايرا في قضايا التحزب والتنظيم والسياسة، لذا كان سرور قد لعب أدوارا أخطر من سائر الوهابيين الأثريين على مستوى التوظيف السياسي والاستخباراتي في

إطار ما أسمّيه بالوهابية السياسية، فلقد كان منتدبا للعمل على احتواء الحركة الإسلامية وهابيا في العالم العربي لكي تكون هذه الأخيرة في نهاية المطاف أداة وظيفية في رهانات جيوسياسية.

وكان تأثير سرور على القيادة البديلة للحركة الإسلامية في المغرب حاسما. لقد تمكن من تغيير آرائهم وأفكارهم لتصبح وهابية بالمعنى السياسي للمبارة وليس العقائدي فحسب، وقد التبس عليهم الأمر فظنّوا أنّ كل الحركة الإسلامية المشرقية تفكر بطريقة سرورية كما ظنّوا أنّ الوهابية والحركة الإسلامية هما أمر واحد. وهكذا خيّل إليهم أنه لكي تكون إسلاميا، فإما أن تكون وهابيا أو لا تكون. وحينما حل سرور بالمغرب وتنقل بين المدن وجلس إلى بعض شباب الحركة الإسلامية كان يسعى لتغيير أفكارهم فيما يتعلق بقضايا كثيرة كلها تدور حول الموقف من الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها الإقليمية، وكان الدور الأولي للوهابية السياسية آنذاك العمل على استمالة الحركات الإسلامية ضدّ الثورة الإسلامية الإيرانية. وكان هو شخصا قد تحدّث في آخر طبعات كتابه المشهور بـ «وجاء دور المجوس»، كيف أنّه استطاع أن يغيّر أفكار هؤلاء الشباب الذين أصبح كثير منهم ينضوي تحت القيادة البديلة للحركة الإسلامية. وفي كلام مطيع ما يوحي بأنّه جزء من هذا المخطط، لأنّه لا يزال يذكر بدوره في تغيير مواقف وأفكار الحركة الإسلامية المغربية في هذا الاتجاه. وتدين الحركة الإسلامية في كثير من آرائها للتيار السروري، بل إن بعض فصائلها هم سروريون من حيث لا يدرون، لأنّهم تربّوا على آرائه ومنشوراته، وبعض منها أقحم في برامج تربوية وتثقيفية لبعض الجماعات الإسلامية مثل التوحيد والإصلاح، كما كانت معظم الكتب التي تندق عليهم تأتي من دار الأرقم للنشر والتوزيع بالكويت التابعة لسرور والمدعومة من المؤسسة الوهابية والمعنية بتصدير الكتاب الوهابي إلى كل العالم.

يقول سرور في مقدمة الطبعة العاشرة من كتابه «وجاء دور المجوس» بأن قيادات العدالة والتنمية حاليا كانوا من بين من أثر فيهم وغيروا أفكارهم أثناء إقامته في المغرب. وقد سهل على سرور استمالتهم، حيث كان شباب الحركة الإسلامية في حكم الأيتام يومئذ وعرضة لكل صنوف الالتباس في الفكر والاحتواء في المواقف، وكان من السهولة أن يتم استقطابهم من قبل سرور، لا

سيما وأن شباب الحركة الإسلامية كانوا يستمدون أفكارهم وتصوراتهم من آخر الكتب التي تقع بين أيديهم. وكلها كتب وهابية كانت تجود بها دار الأرقم للنشر والتوزيع والتي أنشئت خصيصا لهذا الغرض، فهم يتثقفون على الكتاب المجاني، كما يثقون في كل شيخ أتى من سديم المشرق حتى لو كان أمره مربيا، بساطة الشباب الإسلامي يومها وكذا قلة معرفته بخبايا الأمور تجعله ضحية حسن ظنه بهؤلاء المشايخ. ولا يزال اهتمام سرور بخلق كيانات وهابية داخل البلدان العربية الملتهبة لمزيد من التآزيم كما يفعل مع وهابية سوريا ولبنان وماشابه، تحريضا باتجاه زعزعة الاستقرار السياسي للدول.

كان الشيخ زحل في تلك الجلسات قد وثق في سرور وصدق كل أفكاره ومواقفه، تماما مثلما حدث مع سائر من التقوا معه. وبالفعل اعتقد زحل أن كل ما نطق به سرور إنما هو بالفعل حديث من وحي الواقع والتجربة. ولكنهم في البداية ناقشوه وجادلوه مما يعني كان موقفهم يتحرى الحقيقة. ولقد استسلموا لرأيه في نهاية المطاف بعد اعتراضات كثيرة، ويعود ذلك إلى أن سرور جاء بأجندة وخطة وبرنامج دعوي بينما كان الإسلاميون المغاربة آنذاك بسطاء بكل ما تعني الكلمة من معنى ولا يسيؤون الظن بالأجنبي كما ذكرت سابقا. وحتى الآن نحن دائما نتحدث عن وهابيين يقدّمون أعمالا دعوية فقط، ولكننا لم نتساءل حول الأدوار الجاسوسية التي يقوم بها بعض الوهابيين المغاربة لفائدة الاستخبارات الإقليمية أو الدولية، وذلك تحت غطاء العمل الجمعوي أو المؤسسي أو الدعوي وما شابه ذلك كما كان يفعل سرور. نعم، لعبت البيئة الحاضنة دورا سلبيا في تأثير سرور على أفكار ومواقف الحركة الإسلامية المغربية، فضلا عن احترافية الدّعوة السرورية التي نجحت في تشكيل تيار لها داخل السعودية، فكيف لا تستطيع فعل ذلك في المغرب؟! اليوم لا نكاد نجد في المغرب بالفعل من أبناء الحركة الإسلامية من لا يفكر بطريقة سرورية، بل هناك الكثير ممن يجهلون أن أصول أفكارهم ومواقفهم تعود إلى هذه اللحظة السرورية في المغرب.

لقد سعى سرور إلى تمزيق الوهابية من خلال إنشائه تيارا وهابيا خاصا به أثار عليه نقمة شيوخ الوهابية التقليديين. ولم يكن سرور في الأصل على وفاق مع قيادات الإخوان المسلمين في سوريا مثل سعيد حوى وعصام العطار، فمن

باب أولى أن لا يتفق مع شيوخ التيار الوهابي، لقد نقل سلبيات وتمزق تجربة الإخوان المسلمين في سوريا إلى منفاه، وأعملها داخل الجسم الوهابي حيث اقتطع له نصيبا من هذا التيار. فسُرور شخصية متعصبة وتكفيرية تؤمن بالعمل التنظيمي والسياسي ولكنها ترفض الديمقراطية وتكفر أهلها، ويصعب التسليم بأن السُرورية هي تيار عفوي تابع من إمكانات سرور المعنوية والمادية، فكل المؤشرات تدل على أن دعما سخيا تلقاه سرور من جهات خارجية للنهوض المبكر بحركته تلك.

حينما حلَّ سرور بالمغرب وكان قد أخفى هويته الحقيقية مستعملا اسم محمد الناييف، كان رهانه على حركة الشبيبة الإسلامية. حتى تلك الفترة كانت اتصالات بعض قادتها مع مطيع في الخارج متواصلة. جاء سرور من الكويت حيث ودَّع صديقه مطيع ليحلَّ بالدار البيضاء حيث سيتولى رعايته الصميدي أحد قدامى الشبيبة، جاء إذن في إطار الشبيبة، لكن أبناء الشبيبة لم يكونوا على دراية بالمهمة الحقيقية لسُرور، ولا يخفي سرور هذه الحقيقة التي صرَّح بها في كتابه الموسوم بـ «وجاء دور المجوس» في طبعته العاشرة حيث يؤكد على أن زيارته للمغرب كانت بترتيب مع قيادة الشبيبة الإسلامية وليس شيئا آخر. كان برنامجا على مدى عشرين يوما من مكثه السري في المغرب متنقلا بين البيضاء والرباط وفاس عبارة عن جلستين في اليوم تستغرق الساعات الطوال. ولم يكن سرور يترصد أبناء المغرب والمغاربة عموما في السعودية وداخل المغرب فحسب، بل ركز على ممارسة هذا التأثير والاستقطاب في صفوف المغاربة أثناء انتقاله إلى بريطانيا عام 1984م بعد أن غادر الكويت أيضا. وما يؤكد على أن سرور توفَّق في ظرف عشرين يوما بمعدَّل جلستين في اليوم في مهمته الهادفة إلى بذر بذرة السُرورية في المغرب، هو حديثه بشيء من البجاجة في عملية تغيير أفكار ومواقف وقناعات الكثير من شباب الحركة الإسلامية في المغرب وبعض شيوخها. توفَّقه تكاد تنحصر مهمته خلال تلك الزيارة في بداية الثمانينيات في التبشير بكتابه «وجاء دور المجوس». وكان قد كتب هذا الكتاب في بداية أحداث الثورة الإيرانية، طبعه في مصر ووقعه باسم مستعار: عبد الله محمد الغريب. كان بن باز قد اشترى 3000 نسخة من هذا الكتاب تشجيعا له، كما طبع منه سرور آلاف النسخ الأخرى في دار الأرقم، وبعث يومئذ بثلاثة آلاف نسخة إلى المكتبة السلفية بالدار البيضاء لكنَّ

أصحاب المكتبة «السلفية» تهيبوا الأمر فلم يقبلوا استلام النسخ المجانية، فبقي مصير هذه النسخ مجهولا. لكن عرف هذا الكتاب انتشارا بين صفوف الحركة الإسلامية المغربية. ولا شك أن يدا خفية عملت على توزيعه بعد أن استلمت بطريقة ما تلك النسخ المجهولة المصير. بعد ذلك بزمان ليس ببعيد ظهر أن من بين مرّوجي الكتاب، القيادة البديلة للحركة الإسلامية من خلال مكتبة شخصية لرئيس جمعية حاتم آنذاك، ثم بات الأمر واضحا حينما أدرج كتاب «وجاء دور المجوس» ضمن الكتب الثقيفية والتربوية للجماعة كما يؤكد عليه البرنامج التربوي للحركة في ثمانينيات القرن المنصرم. ولا زال تأثير ونفوذ السرورية في المغرب عن طريق بعض مكونات الحركة الإسلامية، فمجلة البيان ومسئولوها الذي يمثلون التيار السروري والذين يتحركون بغير الاسم التنظيمي، لهم صلاوة بحزب العدالة والتنمية وجمعية التوحيد والإصلاح، فهم يحضرون اجتماعاتهم الحزبية الخاصة كما مكّنوا له من إقامة مؤتمر دولي بمجرد وصولهم إلى الحكومة. كما لا يزال عبد الرحمن الكويتي ذي التوجه السروري يعمل على احتواء رموز السلفية الجهادية في المغرب والتسويق مع بعضهم.

سياسة الاحتواء الوهابي للحركة الإسلامية المغربية

لقد كان الاحتواء للحركة الإسلامية المغربية أمرا مدبرًا ويجري ليل نهار. أما تقي الدين الهلالي فقد منعه من التماهي مع خطاب الحركة الإسلامية كونه شيخا محدثًا منشغلا بالدعوة ومرتبطا مهنيًا بالمؤسسة الوهابية في الخارج. وأثناء وجوده بالمغرب وتحديدًا بمكناس لم يتح له أن يلتقي بقيادة الشيبية، أعني القيادة الدعوية المتمثلة في إبراهيم كمال والقيادة التنظيمية المتمثلة في عبد الكريم مطيع، فهؤلاء كانوا في الدار البيضاء بينما انتقل تقي الدين الهلالي إلى الدار البيضاء بعد أن غادر مكناس، وصادف وصول الهلالي إلى الدار البيضاء وقائع وتداعيات اغتيال عمر بن جلون، أي جاء بعد غيابهما، مطيع في الخارج وإبراهيم كمال في السجن. ولكن هذا لم يمنع من أن يظهر تقي الدين الهلالي في موارد كثيرة تعاطفه مع الحركة الإسلامية. مثلاً بينما وهو يلقي دروسه في مسجد اليوسفي بالبيضاء، وبينما كان يحدث الناس عن المسلمين في الهند والظلم الذي يواجهونه من قبل الهندوس، انبرى شاب من الشيبية

بسؤال استنكاري لتقي الدين الهلالي: أنت تتحدث عن حالة المسلمين في الهند، ألم تر حالتهم في المغرب؟ وكان الهلالي يومها خلال المنتصف الثاني من السبعينيات قد وافق ذلك الشاب على رأيه وأجابه بأنني حينما أتحدث عن وضع المسلمين في الهند فهذا لا يستثني وضعية الإسلاميين في المغرب. فالحديث هنا من باب التحريض، وقال له بأنه لو تحدث مباشرة لأحقوه بمن هم اليوم قيد الاعتقال. في تلك الأثناء أثنى على الأستاذ إبراهيم كمال وذكر بأنه وإن لم يلتق به لكنه سمع عنه كثيرا، وأظهر تعاطفه مع الإسلاميين. كان تقي الدين من ناحية أخرى يدرك أنه انتقل إلى الدار البيضاء وأصبح محاطا بأبناء الشبيبة. وكان مضطرا أن يعاملهم بكياسة قصد استقطابهم لدروسه. فتقي الدين الهلالي ليس سليل جيل من الوهابية الذين ناهضوا دعوة الإخوان المسلمين وعموم الحركة الإسلامية، وكانت الحركة الإسلامية في عهده في أوج انبعاثها الأول. وهو ما لم يستطع المغراوي استكمالها حينما قرر وضع فاصل بين أتباعه والحركة الإسلامية في محاولة استباقية لدفع أي استقطاب أو تأثير على أتباعه من خلال الحركة الإسلامية التي باتت في عهد المغراوي أقوى تأثيرا من السلفية، وأيضا لأنّ منحى المغراوي هو نفسه منحى الجامية والمدخلية وما شابههما من تيارات الوهابية الأثرية في نبد التحزب ومناهضة فكر الإخوان المسلمين، وكذلك لأنّ المغراوي في نهاية المطاف كان يعرف كيف يدبر سياسته الوهابية أو قل إنه كان يعرف من أين تؤكل الكتف الوهابية.

المغراوي والحركة الإسلامية المغربية

أعمل المغراوي منطق الحيل والأسلوب البراغماتي في تدبير وظيفته الوهابية في المغرب، لقد أظهر نوعا من الليونة في قضايا كثيرة وإن حافظ على موقفه التقليدي منها، فهو يتلون مع المرحلة، ومن ذلك أنّ يقبل في فترة ما بالانفتاح على الحركة الإسلامية والدخول في تجربة الوحدة الإسلامية التي كان قد بادر إليها عبد السلام ياسين، ولكن المغراوي هنا كان ينوي القيام باحتواء التنظيمات الإسلامية كما فعل تقي الدين الهلالي، لقد أدرك بأنّ الأمربات مختلفا، فالحركة الإسلامية أصبحت أكثر تنظيما من ذي قبل وغدا نفوذها أقوى بالتأكيد. وحيث خشي المغراوي على أتباعه من تأثير العدل والإحسان، بادر من جهته إلى إيقاف مسار الوحدة التي كانت موضوعا لتلاقي المغراوي

مع العدل والإحسان، ولتأكيد هذا الفصل أَلَفَ كتابا يهجو فيه طريقة العدل والإحسان ويحكم على عقائدها وسلوكها بالضلال سماه: «الإحسان في اتباع السنة والقرآن لا في تقليد أخطاء الرجال».

كان المغراوي يدرك أن وظيفته تقتضي محاربة كل دعوى ضالة بحسب ما تراه الوهابية وكما سبق أن ذكر في منشور له بأن وظيفة دور القرآن هي القضاء على كل فكر ضال كالنصوف والأشعرية، ثم سعى بطريقة أخرى إلى إبراز اهتمامه بمالك، ولكن ليس مالك الذي تقدّمه المالكية بل مالك كما تقدّمه الوهابية. فبادر إلى تأليف كتاب «عقيدة الإمام مالك». ولقد وضع هذا الكتاب في إطار سلسلة «العقيدة السلفية». والغرض هنا لا يبدو أن يكون مجرد طلب صك عبور مزور لاختراق المشهد الديني المغربي وشكل من الانزياح بالمالكية من دائرة الفقه إلى دائرة الاعتقاد، وهو ما أشرنا إليه سابقا بتفصيل، ذلك لجعل مالك يمضي على عقائد الوهابية كما لو أنّ مالك كان حنبليا أو كما لو كان هو وابن حنبل على توافق تام في أصول الاعتقاد، وإذن لماذا افترقا في المذهب؟ فإن قالوا هو اختلاف فروعي، فهذا يعني أنهم يريدون القول بأن المغاربة يتبعون مالك فقط في الفقه لا في الاعتقاد، فهم مالكية في الفقه ضالون في الاعتقاد وجاهلون بعقائد مالك الحقيقية التي هي في نهاية المطاف عقائد حنبلية. لقد جمّع آراء مالك في مسائل الشفاعة والحلف بغير الله ومسألة تجسيص القبور وبدعة الإرجاء وما شابه، ونظرا لهذا الأسلوب التدليسي كما قلنا فلا يمكن أن تظفر بإجابات حقيقية من المغراوي بخصوص قضايا كثيرة، فهو يعرف كيف يحوّل هزيمته إلى انتصار. وحيث ظنّ الكثيرون أنّ حدث غلق دور القرآن والهجمة التي واجهته على إثر حديثه عن الزواج بالصغيرة واختياره لمنفاه الاختياري بالسعودية قد أضغفه، فهذا غير صحيح، لقد استعاد المغراوي مجده من جديد وأثبت للوهابية المركزية مدى إخلاصه وتفانيه في خدمة الوهابية في المغرب، مما جعله يحظى بعطف الوهابية الشرقية وخفف عنه تجريح المجرّحين، كما عاد بحصانة جديدة ومخطط جديد ودعم كبير. لقد خرج وقد خسر دور القرآن التي تعلّم العقيدة الوهابية ولكنه رجع وهو يحمل مشروعا سياسيا أيضا كما خططت له الوهابية المركزية لاحتواء تطورات الربيع العربي. إن أهم مظهر من مظاهر هذه البراغمية هو كيف استطاع المغراوي أن يستفيد من حركة العشرين فبراير ويدينها في آن واحد.

كانت دور القرآن أشبه بمدارس الديوباندية تنتشر وتتجذر في المشهد الديني والتربوي في المغرب وتحظى برعاية فائقة من المشرّاي ويعلق عليها آمال كبيرة لتعزيز الوهابية في المغرب وتنشئة الشباب على هذا الاعتقاد، وفيها تدرّس العقائد على الأصول الوهابية لا الأشعرية. تعتمد جمعية الدّعوة إلى القرآن والسّنة كمقررات لدراسة العقيدة كتاب التوحيد لابن عبد الوهاب والعقيدة الواسطية لابن تيمية فضلا عن كتاب المشرّاي نفسه: «الاعتصام بالكتاب والسنة وفهم السلف عند حدوث البدع والأهواء». وعلى الرغم من أنّ المشرّاي قد تلقى هجاء وتجريحا قاسيا من وريث الجامعة الأبرز المعروف بالمدخلي إلا أنّ أسلوب المشرّاي في تدبير وظيفته الوهابية في المغرب ظلّ قريبا من نهج الوهابية الجامعة المدخلية كما يتجلى في أولوية العقيدة الوهابية وتقديمها على أي قضية أخرى، وكذا القلق في التجريح ونبذ التعرّب. يمكن القول أنّ المشرّاي استطاع أن يتفوّق على خصومه الوهابيين أنفسهم، وهو يعيش نوعا من الفراغ في غياب منافس وهابي حقيقي، ذلك لأنّ المشرّاي ينافس غرماء بالمؤسسات وشبكة دور القرآن وعلاقاته المهنية مع المؤسسة الوهابية الأمّ. فليس من قبيل المفارقة أن يكون الربيع العربي قد عزّز من نفوذ المشرّاي في المغرب في مفارقة عجيبة.

الوهابية تخترق الأيديولوجيا المغربية المعاصرة

استطاعت الوهابية أن تؤثر حتى على النّخب الفكرية وتسهم مشاريعها الأيديولوجية من خلال الحضور المكثّف لابن تيمية في آرائها. لقد بدا كما لو أنّ مخططا كبيرا استهدف توهيب وتبسيم الأيديولوجيا العربية المعاصرة، وبالفعل كان عبد الله العروي رائد هذه المواجهة الفكرية ضدّ السلفية بمعناها الواسع، وكان هذا الأخير أدرك مغالطاتها العقلانية، كما أنّه ومن خلال أعماله بدء من الأصول الثقافية للحركة الوطنية قد كشف عن الخلفية السلفية للمشروع الإصلاحية المغربي وكذا العربي، غير أنّ العروي كانت له أحكام قيمة مطلقة على كل التيار المعروف آنذاك بالسلفية بمن فيهم دعاة النهضة والإصلاح. كان الجابري قد قاد ملحمة الردّ على العروي من خلال مشروع نقد العقل العربي، ثم عاد العروي ليؤكد على وجهة نظره في مناسبات كثيرة كما فعل في مفهوم العقل. لم ينظر العروي إلى عملية الانتقال التي مارسها

الجابري في التراث على أنها ذات مردودية حقيقية، فالجابري لم يخرج هو الآخر من عبادة شكل من أشكال التراث. ربما كان العروي يعني محمد عابد الجابري تعريضا حينما قال مرة : «هل يقوم بالاختيار «عابد» التراث الذي يجهل مطلقا العلوم الحديثة؟» هذا يعني أن مدار الجدل الفكري الذي عرفه المغرب كان ولا يزال يدور حول إشكالية الفكر والموقف السلفي. وما حديث خصوم السلفية ليل نهار عن الحداثة سوى صدى لهذا الجدل بكيفية أخرى تنعدم فيها تفاصيل الفكر وجديته.

اكتسبت السلفية في المغرب في بدايتها جاذبية حين كانت تفضّ ذلك الفصام النّكد بين التقليد والتحديث، فهي حتى ذلك الوقت قد استطاعت تحرير العقول من قيود الحاضر والماضي القريب باسم الماضي البعيد. وهنا يجب تقديرها حسب العروي، لكنها في حقيقة الأمر لم تقدّم جوابا حقيقيا لمشكلة الحاضر وقضايا التحديث. فالعروي يعتقد أنّ ثمة تحولا طارئا على السلفية ما بين وضعها في عنفوانها أثناء مواجهة الأجنبي وبين وضعها في ظل الحكم الوطني، ويضرب مثالين عن ذلك التراجع في عنفوان السلفية الوطنية، أحدهما قول المختار السوسي: «الدين الخرافي أفضل من لا دين أصلا». ويرى العروي في هذا نقضا على المترمتين السلفيين الذين عارضوا الدعوة السلفية من باب أنه لو فتحنا باب الاجتهاد لانتهى حتما إلى الإلحاد. ويورد العروي مثالا آخر عن علال الفاسي واصفا إياه بأحد أساطين السلفية في المغرب، الذي يصف في مقدمة لمجموعة بناني القصصية، أحد الوزراء الذين اعتزلوا الوظيفة في فترة اشتد فيها الصراع بين الطرقية والسلفية، قائلا: اللجوء إلى الطرقية التي يجد فيها الوزير المعزول طمأنينة وأمنا، رضى بالمقدور وقناعة بالمصير ثم الثورة التي تحدثها في نفسه دعوة النخبة السلفية مع صاحبها في فقدان للتوازن بين الفكرة وبين السلوك، وتلك مأساة الدعوات الصالحة التي تماثل الأدوية، تعالج أدواء ولكنها تحدث أضرارا أخرى غالبا». فالعودة إلى الطرقية بين صفوف الشبان مما يعكس تراجعا في عنفوان السلفية في نظر العروي. أكثر من هذا حدّثني من حدّثه عبد الوهاب بن منصور مؤرّخ المملكة وكان ميّالا إلى السلفية الوطنية أنه سيندهش ذات مرّة حينما رافق علال الفاسي في سيارته، وسمعه علال يقول وهو يتأهب لركوب السيارة : يا لالا شافية!

كان الجابري قد دافع عن السلفية في مشروعه ومنحها الكثير من وهم العقلانية، حينما اهتم اهتماما فائقا بفكر بن تيمية لا سيما في السياسة الشرعية. وفي نوع من المغالطة جعله مثالا تراثيا لفكر سياسي يضارع الحداثة السياسية، بينما لا يخفى أن الديمقراطية الحديثة تعني تمكين الأمة للتشريع لنفسها في حين أن ابن تيمية ما كان في وارد هذا الأمر. وعجبا كيف أدرك الجابري من المتن التيمي ما يعزز العقلانية السياسية في حين لم تدرك أمة ابن تيمية كلها سوى ما يعزز تكفير الديمقراطية وأهلها؟ وقد كان الجابري نفسه ضحية للوهابيين وأنصار ابن تيمية وناله من فرط تكفيرهم ما لا يقل ضراوة عن خصوم ابن تيمية. لقد عرف المغرب عموم المغارب احتفاء خاصا بابن تيمية كما لو كنا أمام حالة اكتشاف جديد غير مسبوق في تاريخنا الإسلامي. وبدا أن الاحتفال بابن تيمية أمر يفري المثقفين كما يفري مشايخ الحركة الإسلامية، فمن كان يطمع في المال الوهابي أو النفوذ الوهابي، فليس أمامه إلا أن يصبح مطربا تيميا. ولا يهم أن يختلف هؤلاء ويتخاصموا على الرغم من تمجيدهم وانطلاقهم من المصدر نفسه، فمثل هذا يحصل داخل التيار الوهابي نفسه. إن الوهابية المشرقية اهتدت إلى وسائل غاية في الاحترافية والذكاء في نشر الوهابية، فهي تحتوي سائر تيارات الوهابية وتعمل على أن تبقى تياراتها منقسمة لأن عهد الوحدة ومصلحته ولي وجاء عهد فرق تسد، لذا يجري العمل على أبعاد واتجاهات مختلفة ما بين الوهابية العقائدية التقليدية والوهابية المقاتلة الجهادية والوهابية السياسية بمستوياتها التي تصل إلى الوهابية الليبرالية والوهابية اليسارية ثم هناك الوهابية الأكاديمية والثقافية. فالمال الوهابي لا يقف عند حد، بل هو مستوعب لكل الأفكار والمواقف ما دامت تقدّم جزءا من الخدمات للوهابية المركزية. هكذا، صنّفت رسائل وأطاريح أكاديمية حول ابن تيمية نقلته من حال إلى حال وبتنا أمام شكل من التدليس الغريب والتزوير الفاجر للتاريخ والوقائع. فقد بات ابن تيمية رمزا للعلم والوسطية والواقعية والعقلانية والتسامح والحداثة، بمعنى أن بعض المشاريع العربية استطاعت أن تقنع هذا الجيل بأن حاضر العرب ومستقبلهم إما أن يكونا تيميّان أو لا يكونا. مثلا يمثل ابن تيمية في نظر الجابري قمة الإدراك الواقعي للسياسة من خلال السياسة الشرعية، كما يمكن أن يترجّع في نقد العقل العربي على عرش المعقول العقلي والمعقول الديني. فلقد تجنب الجابري نقد ابن تيمية

على الرغم من أنه انتقد التأخر والانحطاط، كما أنه لم ينتقده أثناء حملته على خصوم البرهان على الرغم من أن ابن تيمية كبير الناقمين على أهل البرهان من خلال نقده للصناعة البرهانية وردوده على المنطقيين، ثم جاء بعده طه عبد الرحمن ليجعل من ابن تيمية رمزا للمنطقي الموسع لمدارك الدليل في حين أنه ناقد ومكفر ومضلل للمنطقيين، كما جعل أبو يعرب المرزوقي من تونس من ابن تيمية مخرجا ليس للأمة فحسب بل مخرجا للعالم من ضلالاته العقدية والفلسفية، بحيث ارتقى بابن تيمية إلى منتهى الفهم والاعتقاد، ثم سرعان ما استهوته نزعتة الإسمية وجعلها مطيته في نقد مفهوم الكلّي في الفلسفة. ودائما كان ابن تيمية رائدا لشيء حتى لو كان هذا الشيء محدثا. فلقد كتب الدكتور جابر العلواني باكورة مشروع إسلامية المعرفة في المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن كتابا لا أحسبه كتبه إلا لاستمالة المال الوهابي لدعم المعهد، حينما سمى كتابه: «ابن تيمية وإسلامية المعرفة». وفي سياق هذا الإسراف في العناية بابن تيمية كتب الفنوشي وهو يومها كما كان غيره يتقرب إلى الوهابية كتب كتابا غاية في المفارقة سماه: «القدر في فكر ابن تيمية»، وبينما ظنّ الفنوشي أنه يسعى من خلال ابن تيمية أن يقدم حلا لفكرة القدر وتحرير الإرادة، نسي أن ابن تيمية هو رائد النزعة الجبرية فضلا عن نزعتة التجسيمية كما ظهرت صريحة في الرسالة الحموية. بين من جعله رمزا للواقعية ومن جعله رمزا للإسمية ومن جعله رمزا للبيانة ومن جعله رمزا للبرهانية، تخبط وسباق كبير يهدف إلى الانتصار لفكر أدين منذ قرون وانقرضت آثاره، لكن اكتسب في العصر الحديث سلطة جديدة بفعل سلطان الوهابية والمال الوهابي. وهو وحده ما يفسر سرّ هذا التخبط الأيديولوجي كما يعطينا فكرة عن كيف استطاعت الوهابية أن تنتزع نصيبها من الصراع الأيديولوجي وتسرّب إلى الأيديولوجيا العربية المعاصرة.

الوهابية ومداخل «البيزنطيين»

تغلّخت الوهابية في قطاع البنزنس والتجارة في المغرب بكل صنوفها، من الجملة إلى التّقييط ومن الاقتصاد المهيكل إلى الاقتصاد غير المهيكل. لقد هيمن الوهابيون على مساحات واسعة من المتاجر واحتلوا الأسواق بما فيها السوق السوداء كما احتلوا الفضاء العمومي وأفسدوا جمالية المدن وكّرّسوا

صنوف البطالة المقنّعة، حرافيش الوهابية شقيّلون وعلى زهد بخلاف بارونات الوهابية الذين أفسدهم الرّيح النفطي المتدفق على دفاتير تحمّلات الدّعوة. وينتظر من الوهابية السياسية في المغرب أن تفتح الأسواق لهذا النوع من تغلغل الوهابية التجارية ومنحها امتيازات تفوق منافسيها. يجب إذن أن ننزع المأذونات والكارينات من يد المغاربة، في خطوة للهيمنة عليها من خلال الرّيح الوهابي الموجود في الدّاخل أو القادم من الخارج. تحبّ الوهابية السياسية والتي أعني بها الإسلام السياسي الوهابي الذي وصل إلى موقع تدبير الشأن العام، أن تضع بصمتها على الاقتصاد أيضا، وتريد أن تجعل من الاقتصاد السياسي أيديولوجيا للرّيح والصّدقات والمعونات، فالدّعوة الوهابية وتنمية الثروة أمران لا ينفصلان. لا أحد يحاسب الوهابي عن ممتلكاته ما قبل الدّعوة وما بعدها. ويعمل الوهابي المغربي المندمج في الدّعوة إن كان من صنف البارونات أو حتى من الطبقة المتوسطة على الاستزادة من الرّيح الوهابي من خلال إصراره على الحج أو الحمرّة السنوية، حيث هناك يتمّ التنسيق بين الوهابية المغربية والوهابية المشرقية ويتم جلب التّمويل الضّروري من باب (ليشهدوا) منافع لهم). رحلة الحجّ الوهابي السنوي إلى الحج هي رحلة لجلب المال والتنسيق بين الوهابية المحليّة والوهابية المركزيّة، المال هنا بمعناه الديني والسياسي. فالجانب الغائب اليوم من رصد ظاهرة التغلغل الوهابي في المغرب ونشاطاته هو ما يتّصل بالمافيا الوهابية التي تتقن التدليس في التجارة كما تتقنه في السياسة والدين.

ماذا خسرت الحركة الإسلامية بتوهابها؟

هذا هو السؤال الذي لم تطرحه الحركة الإسلامية المغربية على نفسها، بل لم يطرحه حتّى خصومها. إنّ القرآن التّاريخي المعقود بين الحركة الإسلامية والوهابية في العقود الأخيرة لم يكن لجمال فكر الوهابية أو تديّتها، فلقد تمّ الزواج بالوهابية لمالها وليس لدينها أو جمالها، فآمال يحجب قبح الأشياء. لقد خسرت الحركة الإسلامية بهذا القرآن التّصنّفي نفسها، لأنّها لم تعد تنعم بالاستقلالية في مواقفها وأفكارها، فهي إن استقلت عن الوهابية الدينية فلن تستطيع الاستقلال عن الوهابية السياسية أو الأكاديمية أو الأيديولوجية، باختصار لا يوجد استقلال تام عن الوهابية، فلا بدّ من ولاء كلي أو جزئي

لها. وهذا ما جعل حتى الآن النقد الجذري للوهابية مهمة غير ناجزة ومحاطة بالخوف والطمع، فالحركة الإسلامية المغربية عاجزة اليوم عن نقد الوهابية. وإذا وجد لها نقاد فهم لا يفعلون أكثر من نقد بعض مظاهرها أو نقد جوانب من آرائها أو تيار من تياراتها، فما دامت توجد سلطة أدبية وروحية لشيخ الإسلام الحراني المدعو ابن تيمية، فلن تعرف الحركة الإسلامية طريقها إلى الاستقلال عن الوهابية. وحينما نقول ابن تيمية أقصد أن بعض فصائل الحركة الإسلامية في المغرب يهربون إلى ابن تيمية كنتكتيك لإخفاء ارتباطهم بأراء ومواقف الوهابية، هناك إذن تبعية للوهابية : تبعية روحية وريعية وسياسية وإدارية.

تتجلى الخسارة الأيديولوجية في تأخر الفكر العربي والإسلامي والتفافه على قضاياه وعدم ولوجه منطقة التبني الحضاري والتجديد الجذري. على صعيد الفكر العربي اتضح أن المشاريع الكبرى التي دارت في الفراغ واستنزفت المفاهيم الكبرى ليس في كبير، جاءت لتقول في النتيجة إن العصر إما أن يكون تيمياً أو لا يكون. ولقد نجا العروي بأعجوبة وبعض المفكرين من أمثال أركون وأشباهه من بصمة الوهابية لأسباب تتعلق باستقلالهم المبكر. جعل العروي عقده الفكرية في مواجهة كل أشكال السلفية مما جعله في مأمن من تأثيرها، بينما سقط أكثر أهل المشاريع العربية من المغاربة في الدعوة الوهابية وسخروا كل علوم الإنسان والثورة المفاهيمية لإعادة إنتاج الخطاب التيمي، مما جعلهم بوعي مسبق أو من دون وعي يفرشون السجاد الأحمر للوهابية ويمنحوها قواماً عقلياً خادعاً. فكل هذه المشاريع على تناقضها تعيدنا إلى المربع الأول: ابن تيمية. وهذه ضريبة لهذا القران بين الحركة الإسلامية والوهابية، حيث فرضت على بعض المفكرين العرب أن يحتووها بممالات تخدم خطابها ورموزها. وفي نطاق الفكر الإسلامي خسرت الحركة الإسلامية الكثير من فرص تنميته والنهوض به واكتفت بالموجود، وزهدت في الاجتهاد وعارضت التحديث في الفكر والحداثة في الاجتماع. واقتضى هذا كله منها عشرات السنين لتفريق على إرث فكري كاسد. كما كرّست في أنظمتها التربوية نزوعاً متعسفاً لثقافة الماضي في تصوّرها للسياسة والدين والمرأة والفن والمجتمع. لقد استقال عقل الحركة الإسلامية وفسد تفكيرها بهذا القران التاريخي بينها وبين الوهابية، ففي المغرب مثلاً لم تنتج الحركة الإسلامية الوهابية فكراً ولم تبدع مفاهيم، وظلت عالية على منشورات وأفكار تنتجها الحركة الإسلامية في

المشرق. وحينما حاولوا الانخراط في مجال التحليل والتفكير كانوا لا يفعلون سوى تمثيل مفاهيم وآراء رائجة في سوق السياسية، تفري بإنشائها لكنها لا تقدم شيئا لافتا على صعيد تنمية الفكر الإسلامي. فلا زالت الحركة الإسلامية تتوجس خيفة من التأويل وتحتفظ بمنظور سطحي من النصوص، وهي في الغالب تهرب إلى مفاهيم حديثة عاجزة عن إيجاد جسور بينها وبين أفكارها الدينية. لا زالت الحركة الإسلامية تتعاطى مع السيرة كما هي ومع التاريخ كما هو. وحينما ترفض موقفا هي عاجزة عن شرعنته ترفضه بمزاج لا دليل عليه. فهي مصابة اليوم بفصام فكري حاد يجعلها على فهم مسطح للدين وفهم ملتبس للحداثة. فلا تزال الحركة الإسلامية المغربية بعد أن عقدت قرانها مع الوهابية عاجزة عن استيعاب الفكر الحديث، تقبل بالحداثة السياسية في حدود الشعار والإجراءات المجملية للديمقراطية كآلية للوصول إلى الحكم ثم الانقلاب على المنهجية الديمقراطية.

خسرت الحركة الإسلامية بتوهمها، المجتمع، لقد خاصمته وخاصتها. وحتى حينما أوصلها إلى الحكم كعقوبة للأحزاب السياسية وثقة بريئة ببرامج الإسلاميين، سيصبح عداء المجتمع للحركة الإسلامية المتوهبة كبيرا حينما تفشل هذه الأخيرة في الوفاء بوعودها وحينما يجدها قد دلست عليه انتخابات وسياسيا، وعاقبته بمشروع إلغاء صندوق المقاصة والزيادة في المحروقات. فلقد تم هدر كبير واستنزاف للطاقات والمعنويات في إطار حركة إسلامية تأخرت عن العصر وعطلت عقول الشباب. عانت الحركة الإسلامية المغربية من ظاهرة الهدر الحركي نتيجة تخلفها الفكري ووهابيتها المفرطة، هناك شباب كثير من أبناء الحركة الإسلامية الذين تركوها لهذا السبب، حيث لم تعد قادرة على احتواء الشباب الواعي ولا هي قادرة على تأطير المجتمع بكل شرائحه. وحتى اليوم يتعامل المجتمع المغربي مع الوهابية السياسية الحاكمة بتسدر وفضول ولكنه غير مقتنع بجذواها على المدى البعيد. إن تدهور الوعي وتزييفه وتكفير المسلمين أو شيطنتهم سياسيا وتمزيق أوصال الأمة بافتعال الصراع والتمكن للتدخل الأجنبي الذي كان الخط الأحمر في ثقافة المغاربة السياسية، هو مما خسرت به الحركة الإسلامية المغربية. لقد حاربت السلفية الوطنية الطريقة بدعوى الخرافة والتعاون مع سلطة الحماية، وظنوا خطأ أن دعوة ابن عبد الوهاب ستكون خير معين لهم في إكمال مهمة استئصال الزوايا

والطرق، لكنّ الوهابية ما أن تغلغلت في المغرب حتّى تعاونت مع الخارج واستنجدت به كمحميين. ثمّ ها هي لا زالت متخلّفة في مشاريعها الفكرية فيما قسم منهم انفتح على الخرافة ونزع باتجاه عالم الجن والرقيا والأعشاب والولائم والولاءات، وهو ما كانت نقضت فيه على الزوايا والطرق. فالحركة الإسلامية بعد توهّبها تحوّلت إلى زاوية من دون علماء، وطريقة من دون سلوك، لم تقدّم الحركة الإسلامية منذ توهّبت أي مشروع مغري للأمة المغربية، وها هي اليوم في عزّ زهوها وبلوغها إلى سدّة الحكم وتسلطها على شتّى قطاعات الدولة، يغطيها الريح الوهابي مشرقا ومغربا، ومع ذلك لم تقدّم للمجتمع والسياسة والاقتصاد والثقافة سوى السطحية الفكرية والجدل السياسي والمزايدات الأيديولوجية والكراهية والاعتداء على قوت المغاربة وضرب قدرتهم الشرائية والعبث بمصيرهم السياسي وتعريض البلاد إلى السكّنة القلبية، كما أنتجوا مراجعات خادعة تستهين بذكاء الرّأي العام وتردّد ما يطلبه الجمهور كما تشغل المجتمع بالسياسوية والأفكار المتخلّفة والفتاوى الشاذة والالتباس. لقد خسرت الحركة الإسلامية المغربية بعد أن توهّبت تاريخها ومستقبلها وبلدها والمجتمع، بل لقد خسرت قبل ذلك كله عقلها، وحينما نخسر العقل نخسر كلّ شيء قبله وبعده. أليس صحيحا ما ورد في المأثور، بأنّ فقد العقل شقاء !

الحركة الإسلامية المغربية والوهابية

كانت جمعية الجماعة الإسلامية أكثر من غيرها اهتماما بابن تيمية وآرائه، وكما قلنا سابقا، كانت تلك من آثار الدّور الذي لعبه كلّ من مطيع وسرور وقبلهما الهلالي بشكل آخر. وقد حدث أن انفرت ميولات الحركة ما بين اتجاه وهابي تقليدي خالص وما بين تيار الوهابية السياسية. وهؤلاء هم الذين استطاعوا أن يكسبوا الرّهان، لأنّ الوهابية السياسية تملك إمكانات في التّدليس وهامشا للمناورة أكثر من الوهابية التقليدية.

تأثّر بنكيران تأثرا بالغا بالدعوة الوهابية، ومع أنه لم يحضر دروس تقي الدين الهلالي ولا أنه خالط الوهابية المشرقية، فقد كانت العشرين ليلة التي قضاه سرور في المغرب ومواصلته إمداد الساحة الإسلامية بالمنشورات الوهابية من دار الأرقم بالكويت أو من لندن، فضلا عن تأثير بعض الدعاة الذين توهّبوا

وهم محسوبون على الحركة الإسلامية، كافية لتجعل من زعيم جمعية الجماعة الإسلامية آنذاك حامل مشعل الوهابية مع وقف التنفيذ، وهابية خاضعة للتأثير ولكنها غير مرتبهة للمؤسسة الوهابية في المشرق. حدث هذا بسبب التأثير الذي تركته منشورات الوهابية وكتبها التي كانت تفد على تنظيمه ومكتبته من المشرق العربي. كانت تلك المنشورات والكتب المبسطة وكذا الأشرطة السمعية تروق لبنكيران الذي كان يهوى الخطابة بقدر ما كان مقلداً في المطالعة. وكان هذا الأخير قد ساهم بنصيب وافر في نشر الكتاب الوهابي من خلال مكتبته بحي العكاري، ومن هنا جاءت جريدة حاتم الأولى (جريدة الإصلاح) تقليداً لمجلة الإصلاح الصادرة عن جمعية الإصلاح بالإمارات والتي تمثل فرعاً للإخوان المسلمين بالخليج، كانت تصلهم إلى مقر جريدتهم بالرباط مثل مجلة المجتمع الكويتية ذات التوجه الإخواني، أعني الكويت حيث كانت توجد أيضاً دار الأرقم للنشر والتوزيع التابعة لسرور.

قد يعود قسم من تأثير الفكر الوهابي على الحركة الإسلامية إلى كون قادتها اليوم كانوا بالأمس يهودون مجانية المطالعة ويكتفون بقراءة الكتاب الوهابي المجاني وتروقههم بساطة محتواه. فلو وصلتهم كتب أخرى لاتبعوها لكان وضعهم مختلفاً. ينطبق على الحركة الإسلامية المغربية لا سيما في بعض تعبيراتها السلفية أنها مصداق للخبر المعروف: كل إنسان يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه. فالأمر هنا على درجة من التسوية. فالإنسان المغربي يومئذ كان على الفطرة وإنما الأفكار التي قادهم إليها آخر ما بين أيديهم من منشورات أو آخر ما صادفوا من الدعاة، هي من ساهمت في تحديد هويتهم الدينية. ومن هنا فإن رفض بنكيران ارتداء ربطة العنق التي قيل عنها الكثير صبيحة توليه رئاسة الحكومة، ليس ناجماً عن نفوره من هذه التعقيدات كما يرى هو نفسه أو نظراً لشعوبيته كما يرى خصومه. ربما كان الأمر مفهوماً بالنسبة لكثير من أعضاء حكومته من تنظيمه الإسلامي ممن اقتضى الأمر منه تدريباً على فن الحياة وتكييف مظهرهم مع الوضع الجديد. فهؤلاء غلبت على أكثريتهم آثار البداوة أو الدروشة الدعوية والحرفشة الاجتماعية، لكن ما الذي يجعل بنكيران ابن المدينة والميسور إلى حد ما لا يجيد لبس ربطة العنق؟ للأمر علاقة بخلفية بنكيران الدينية المتأثرة بتعاليم الوهابية وسلفية ابن تيمية، تلك التي تبدع استعمال ربطة

الحنق والتشبه بالكفار. وهذا متعارف عليه عند من يحرم ربطة الحنق تحت هذا العنوان في مذاهب إسلامية كثيرة. فلا ننسى أن لباس بن كيران قبل دخول اللعبة السياسية هو الجلباب والدشداشة، فالسياسة هي التي خففت شيئاً من لحي قادة الجماعة الإسلامية. وهذا ما عبّر به عن نفسه يوم أجاب محاوره في برنامج (Mais encore)، حينما سأل مدير البرنامج حميد برادة بنكيران عن أي الشخصيات التي أثرت فيه، فأجاب: إنه ابن القيم. فقد حاول أن يجعل من فكر بن القيم فكراً ديكارتياً رياضياً، وليس ابن القيم في نهاية المطاف سوى التلميذ النجيب لابن تيمية ومحبي مذهبه في العقيدة والفقه. ولم تكن إجابة بنكيران عن هذا السؤال الذكي من قبل مدير البرنامج سوى محاولة للوقوف على الهوية الدينية الحقيقية لشخص كان في طور الاختبار للتأهيل إلى قيادة الحكومة. بل إنها ذاتها الإجابة التي قدمها ابن عبد الوهاب حينما كتب مرة يقول: «وعندنا أن الإمام ابن القيم وشيخه إماماً حق من أهل السنة وكتبهما عندنا من أعز الكتب». ربما استطاع ابن محمد بن عبد الوهاب أن يردف ذكر ابن القيم بشيخه ابن تيمية، لكن زعيم البيجيدي حينئذ اكتفى بذكر التلميذ وأخفى الشيخ، لأن المتلقي الفرانكفوني لهذا البرنامج الذي يبث بالفرنسية قد يعرف من يكون ابن تيمية لكنه لن يعرف من يكون ابن القيم. وقد كان نقض ابن القيم على الأشعرية والصوفية والفقهاء من أقصى النقوض. وهنا تبدو الدعوة غير المنقطعة لقادة البيجيدي حول تعزيز الهوية الدينية، كلام فيه تدليس ومزايدة سياسية، لأن هذا التنظيم تربى وثقف على الوهابية وحصل على تكوين ديني لم يحضر فيه الكتاب المالكي أو الأشعري مطلقاً، فضلاً عن أن أبناء هذا التنظيم كانوا يصومون على الرؤية الوهابية للهلال مشرقاً وليس مع المغرب. وكان بنكيران وهو يلقي دروسه كما كان يفعل دائماً في أحد المساجد بسلا وغيرها يفتي سائليه من عوام الناس من خلال فتاوى ابن تيمية، إذ لم يتحدث عن رأي المالكية ولا الأشعرية، بل كان يتحدث إلى عامة الناس في المسجد عن شيخ الإسلام بن تيمية في فتاويه.

لو لم يكن زعيم حاتم يومها رجل إنشاء وارتجال لصنّف في ابن تيمية كتباً تعزّز ما ذهبنا إليه. لكن قيادياً آخر في الجماعة نفسها هو الدكتور سعد الدين العثماني كان في وقت لاحق قد ألف كتيباً تحت عنوان: المشاركة السياسية في فقه شيخ الإسلام بن تيمية.

يؤكد هذا الأمر أن لا شيء يكتسب شرعيته في فكر الجماعة إلا أن يمضي عليه شيخ الإسلام. إن شكل المشاركة التي كان يرمي إليها القيادي في البيجدي ووزير الخارجية تنطلق من أفكار بن تيمية. علماً أن هذه مجرد مقاربة افتراضية لأمر لم يكن في بال ولا في نصوص ابن تيمية، إذ أن ابن تيمية كان شديد التعصب حتى راح ضحية انزوائه ومخالفته الإجماع وانغلاقه على فقهه وُصف عند أعلام السنة بالشذوذ والتعصب والتكفير. وقد دعا وزير خارجيتنا الشَّباب إلى الوهابية من أوسع الأبواب حينما شرح للقراء سبب كتابته لهذا الكتاب بالقول:

«المكانة المتميزة لشيخ الإسلام ابن تيمية، ولأنه المحيي بحق للسنة والدعوة السلفية في عهده وفي القرون التي تلتها، فإنه لحري بالشباب المسلم أن يتلمذ على مؤلفاته وفتاواه، حتى يكون فهمه للنصوص أسد، وفقهه في الشريعة أرشد، وحتى لا يسقط في التحريف للشرع، أو الانتحال الباطل له، أو التأويل المتصسف لنصوصه».

فلقد رأى في ذلك ما يفتح الشباب والحركة الإسلامية، لا سيما وأنها مقبلة على الانتخابات. تكرر هذا الأمر مع قيادات أخرى من الحزب نفسه ومن الجماعة نفسها. وكان المفراوي قد دعم البيجدي في الانتخابات، وبعد أن تولى بنكيران رئاسة الحكومة نظم المفراوي مع بعض أتباعه زيارة إلى رئيس الحكومة عبّر له فيها عن تعاطف كبير، ووعد بوعده غريب، حينما قال بأن بنكيران سيستمر في الحكومة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. ولكنه اشترط لكي يتحقق هذا الوعد بأن يقوم بنكيران بنشر الإسلام. ولا بد أن نتساءل عن المعنى بالدعوة إلى الإسلام وأي إسلام يقصده داعية الوهابية في المغرب؟ فالواضح أنه يرى أن دور رئيس الحكومة هو الدعوة لا السياسة، ثانياً هو يرى أن المنافسة ينتظرون من بنكيران أن يدعوهم للإسلام من جديد كما لو أنهم غير مسلمين، ذلك لأن نشر الإسلام هنا له علاقة بالمغرب وليس بالعالم، وثالثاً هو يقصد أن يقوم بنكيران بنشر الإسلام على الطريقة التي يرتضيها المفراوي، وهو يعني أن توكل الحكومة المفراوي على رسالة الدعوة ونشر الإسلام الوهابي في المغرب. كان وزير العدل الرميد قد ردّ الجميل بزيارة إلى المفراوي في مقر دار القرآن بمراكش وجرى حديث عن دور القرآن، هناك حيث قارن بين محنة المفراوي ودور القرآن وبين محنة الأنبياء. فيما عبّر المفراوي للصحافة بأن

معظم قادة البيجيدي هم تلامذته. وكان البيجيدي في فترة ما قد فتح المجال أمام رموز سلفيين، كما رفع بعضهم إلى عضوية الأمانة العامة في الحزب. لقد عبّر بعضهم عن امتعاضه من المؤتمر الذي عقده بعض الوهابيين المغاربة «بتيكوين» بجنوب المغرب تابعة للجماعة الحضرية لأكادير - إداوتنان في ثالث دورة تكوينية دعت إليها دار الحديث بتيكوين، حول شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني أطرها كل من الشيخ صالح بن سعد السحيمي رئيس قسم العقيدة سابقا والشيخ محمد بن رمزان الهاجري من المشايخ الكبار من السعودية وتم ربط الاتصال تليفونيا بالشيخ ربيع بن هادي المدخلي. لقد أثار ذلك حساسية البيجيدي ورأوا في ذلك تحديا وهابيا وهابيا لعرقة الانتخابات، وهو أشبه ما يكون بمواجهة بين وهابية سياسية ووهابية أثرية، تماما كما يجري في الخارج. والحق أن لا شيء أخطر على السلفية الصحوية أو السرورية من السلفية التقليدية والمدخلية. وعلى ذكر الوهابية الصحوية فقد كان قادة البيجيدي وجمعيتهم الدعوية قد قاموا قبل سنتين من توليهم مسئولية التدبير الحكومي، بدعوة أحد رموز الوهابية الصحوية: الشيخ سلمان العودة. تستطيع الوهابية السياسية للبيجيدي أن تحتوي مختلف تيارات الوهابية الأخرى، سواء أعلق الأمر بالوهابية الجهادية أو التقليدية. فلقد حاولوا استقطاب الفيزازي في الوقت نفسه الذي حاولوا فيه استقطاب غريمه المفراوي. لم يعد الأمر يتطلب مواجهة الوهابية بغير لها من التيارات الأخرى، فأفضل وسيلة اليوم أن تواجه وهابية بأخرى، الوهابية هي نفسها توقف الوهابية، لأنها منذ نشأتها حتى اليوم لا يمكنها أن تتحرك من دون الغنيمة والريع. فقد بات مستبعدا حتى في المخيال تصوّر وهابية بعيدا عن النفط.

الحاجة إلى اللوجيستيك الوهابي لا تقف عند حدّ، وحتى عندما بدأ الحزب والحركة يخرجان من حالة الشفهيّة والارتجال إلى حالة الكتابة في وقت متأخر بعد أن قيل الكثير عن شفاهيتهم وعزوفهم عن الكتابة، فقد تطلب الأمر أن يتم طبع وتوزيع هذه الكتب بواسطة مركز مسنود بهذا المال، أعني مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث الذي يتركز نشاطه بشيكاغو وله فروع في عدد من البلدان العربية، صحيح أن عددا من تلك المؤلفات التي تقدّم خدمة دعائية للحزب طُبعت في دار الانتشار في بيروت، لكن التمويل تمّ من مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، وليس من المؤلف أو الحزب أو حتى الدار المتولية للطبع والنشر في بيروت. لا

زالت الوهابية ترتبص بالفكر والفقه والسياسة في المغرب، بل يمكن القول أن اختلاف الحساسيات الوهابية لا يعني أنها في لحظة ما سهلت تجميعها ضمن كتلة تاريخية تلتقي فيها الوهابية العلمية بالوهابية القتالية بالوهابية السياسية بالوهابية الأكاديمية وما شابه، فلقد رأينا كيف ساهمت الوهابية العلمية والتقليدية في دعم الوهابية السياسية في الانتخابات، وكيف جمع الربيع الوهابي بين سائر حساسيات الطائفة الوهابية في المغرب وخارجه. تتسم الوهابية السياسية بالكثير من البراغمية وتنكيف مع جميع التصورات وتستعمل أسلوبا بالغا في التدليس. يهيم الوهابية السياسية أن تحرز انتصاراتها حيث تخفق الوهابية العقائدية في ذلك، مثلا تتسامح الوهابية السياسية مع الاعتقاد وتسعى لاستعمال حتى العلمانيين في مواجهة التحديات التي تترسبها. إن هذا الاستعمال تعتبره الوهابية السياسية ضربا من التترس بالكفار أمام أعنا التيارات الفكرية والمواقف السياسية الحرجة، وهناك نفسها الجهات التي تمد الوهابية بالدعم المادي والرمزي تقدم الدعم نفسه لتيارات علمانية نافذة. ولا يكاد الباحث يفهم سر هذا التعاون العجيب بين هذه الجهة وبين بعض المؤسسات ذات الطابع العلماني سوى أن يكون للأمر علاقة ببسط النفوذ السياسي. ويظهر ذلك في اللحظات الحرجة حينما تجد هذه التيارات العلمانية نفسها تتبنى وجهة نظر الوهابية نفسها وتلتقي معها في ذات الشعار وإن اختلفت معها في تفاصيل أخرى. ولقد كان زين العابدين سرور قد أشار في الطبعة الأخيرة لكتابه: «وجاء دور المجوس»، إلى أن أفكاره تلك التي كانت تمتع بالمتعصبة باتت متبناة من قبل تيارات قومية، وهذا الأمر بات اليوم مكشوفاً. فهناك حتى اليسار بات يحمل مواقف سياسية وهابية ويلتفون في الساحات بدعوى توحيد الشعار والتضامن فيما للأمر علاقة بالبيترودولار الوهابي. بدأنا نواجه حالات لمثقفين وسياسيين يستطيعون أن يحددوا هويتهم على أساس أنهم علمانيون في الاعتقاد وهابيون في السياسة أو يساريون في الاعتقاد وهابيون في الموقف، تقدمي في الاعتقاد رجعي في المواقف، فقد تجد أكثر الصحف والمجلات والمحطات التلفزيونية الأكثر تحملاً وعلمانية مدينة للمال الوهابي. فإذن الوهابية السياسية موقف وليس عقيدة فحسب. وهي تشتغل على جميع الاتجاهات وتتحرك داخل كافة التيارات، فمن لم تبلغه بالدعوة قد تبلغته بالمال والدعم. لكن في نهاية المطاف لم تكن الوهابية منذ نشأتها الأولى خارج منطق التموقع الوظيفي في الخريطة الجيوسياسية كما اقتضتها لجة الأمم.

الأنماط الجديدة في التغافل الوهابي

لا بد من التذكير بأن الحركة الإسلامية المغربية مثل نظيراتها في كثير من الأقطار العربية فضّلت التعاطي مع الوهابية السياسية التي نقلت نشاطها إلى الدوحة. وكما ذكرنا، فإنّ الوهابية المركزية كانت قد دشنت عصرا جديدا وأجيالا متطورة من ماكينة العمل الوهابي على شتى المستويات والاتجاهات وقسمت مهمّاتها بين مختلف الأطر والعاملين والتموقعات الجغرافية المختلفة، وقد أخرجت جزءا مهما من مشاريعها إلى عواصم عربية وأيضاً غربية، ليس دائما بغرض التدليس فحسب، بل أيضا لتفادي العوائق البيروقراطية والمشكلات القانونية والرقابة الدنيئة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووزارة الإعلام. لذا صدرت الكثير من مشاريعها إلى دبي والكويت وقطر ولبنان ومصر وواشنطن وشيكاغو وأندونيسيا وتركيا وغيرها. بينما بقيت السلفية المتمركزة في الدوحة تنحو منحى السُرورية فللتذكير فحسب فإنّ مقام سرور هو هناك، حيث مركز استقطاب السلفية الإخوانية، التي باتت مستقلة من قبل المراكز التقليدية للوهابية.

المعول عليه في هذا النشاط شديد الفروع وكثيف التشبيك هو خدمة الموقف العام الذي ينتهي إلى دعم المؤسسة السياسية المركزية للوهابية. وفي هذا الإطار، قد تجد مؤسسات يديرها أهل اللحن والأثواب القصيرة من السلفيين التقليديين، وقد تصادف مراكز تخدم هذا الاتجاه بشكل مختلف وربما متناقض مع المراكز التقليدية يديرها وهابيون متحللون من كل التزام ومدمنون على الخمر وتاركون للصلاة، لكنهم ليسوا تاركين لأهداف الوهابية السياسية. وهذا ما جعل المغراوي ينقل الأسلوب نفسه إلى المغرب حينما تحدّث في «دعوة سلف الأمة» عن مشاريع دور القرآن حيث آخرها إنشاء مركز للبحث العلمي حدّد غايته في عشر نقاط، كان سابغها: «الاستفادة من كل الباحثين الذين تصبّ أعمالهم في خدمة المنهج السلفي». كان حظ الدوحة من هذا التوزيع التخصصي الوهابي: الوهابية السياسية والأيدولوجية وهو شكل من التوافق يصود قسم منه إلى التفاهات والتوافقات فيما يمكن اعتبار جزء منه بمثابة اختراق وهابي لقناة الجزيرة. فالوهابية في المشرق تعمل ضمن التنظيمات والمؤسسات والحركات والمعاهد والإعلام. ودائما استطاعت الوهابية أن تتسلل وتفجّر الأوضاع من الداخل، لقد تسللت داخل حركة الجهاد الأفغاني

وفجّرت به بعد ذلك إلى تيارات وتنظيمات متحاربة متقاتلة، كما تسلّلت داخل تنظيم الإخوان المسلمين لتحدث انفجارا من داخله وانشقاقات في صفوفهم، وتسلّلت إلى الجزيرة وأثّرت في خطها التحريري، كما تسلّلت إلى الاتحاد العالمي للعلماء فهيمت عليه. في كل مشروع وكل مؤسسة تسلل الوهابية وتحدث تغييرات ليس بال عنوان الوهابي، غير أنك ستجد نفسك أمام خدمة حقيقية للمشروع الوهابي، ومن خلال تحركات هؤلاء نستطيع تحديد أي وجهة وهابية يقصدون. ليس للوهابية أسلوب أو مستوى أو جغرافية أو تكتيك واحد للعمل، وليس بالضرورة أن يحصل تواصل بين مراكزها وتوجهاتها، وربما انتقد بعضها بعضا. وكان هذا التشرذم قدرها في مركزها، لأن الوهابية تتحرك بأجندة مشتركة باتجاه الخارج لكنها تتحرك منقسمة ومتناقضة في مركزها.

الخلافا بين أنواع الوهابية في المغرب وخارجه ليس خلافا في الدين وأصول المذهب الوهابي الكبرى، بل هو خلافا في عقيدة الولاء والبراء وما يتفرع عنهما من مسائل ومواقف وما يترتب عليهما من آثار عملية. وهذا الشكل من النزاع الوهابي الوهابي لنا منه في المغرب فصول يندى لها الجبين، فلقد هجا الدرعاوي الفزازي الأب وكشف أنه بمجرد ما التقى بابن باز حتى شرع كما يقول في النيل من السدة العالية. وكذا ما كان من نزاع بين الفيزازي والمغراوي من نقد بيني وهجاء. نزاع استمر مستفحلا حتى داخل السجن على خلفية أحداث 16 ماي 2003م. وحينما دخلت الوهابية الجهادية إلى السجن إنما بفضل قانون الإرهاب الذي صوّت عليه حزب العدالة والتنمية الذي يمثل الوهابية السياسية وبمباركة معنوية من الوهابية التقليدية التي يمثلها المغراوي. كان معظم قادة ما عرف حينها بالسلفية الجهادية تمت محاكمتهم على خلفية أحداث 16 ماي من أمثال زكريا الميلودي وحسن الطاوسي وغيرهم، حوكموا بموجب قانون صوت عليه حزب البيجيدي، وبفضله تم التصويت بالأغلبية الساحقة.

حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية والوهابية

بالنسبة إلى جماعة التوحيد والإصلاح لا سيما شق «حاتم» منها، حافظت على تفكيرها الوهابي بأشكال ومستويات مختلفة. يمكننا القول أنها استفادت من كل مستويات النشاط الوهابي، التقليدي منه والأكاديمي والسياسي والأيدولوجي. ففي كل مستوى من هذا النشاط لا بد أن يوجد منتمي للجماعة

وحزبها السياسي، ولذلك استجمعوا سائر مراكز النفوذ الوهابي في المغرب، ولهم مع كل مستوى من تلك المستويات من يمثل الحزب وينطق عنه، فهذا التنظيم هو بوثقة انصهرت فيها كل أشكال وطبقات وتيارات ومستويات الوهابية. وهؤلاء وهابيون لهم في الحد الأدنى مذهبان: مذهب في المغرب ومذهب في المشرق، مذهب في الكوايس ومذهب أمام الرأي العام. وعلى هذه الازدواجية سلكت الوهابية في المغرب منذ بدايتها إلى اليوم. كان عبد الكريم الخطيب منزعجا من كثير من الآراء الوهابية وشديد التندر بمواقف هذه المجموعة، وكان يحتفظ بآراء يناقض فيها آراء الوهابية سواء في السيرة أو العقائد أو الفقه. وعادة ما يسرّ ببعضها إلى محيطه الخاص.

سعى حزب العدالة والتنمية مع جمعيته الدعوية إلى كسب الكثير من النفوذ من خلال الانفتاح على النشاط الوهابي في مستوياته كلها. كما أضاف إلى ذلك انفتاحا على واشنطن. فقد جعل من انفتاحه المزدوج طريقا لبلوغ مجده السياسي، لأنه أدرك مبكرا أن اكتساب الحصانة لا يمر إلا بالانفتاح على الوهابية وأمريكا، وهذه من خصائص الوهابية السياسية أنها وهابية متطلعة دائما إلى علاقات مميزة مع أمريكا للاستقواء بها على الدّاخل، سواء أتعلق الأمر بالدولة أو بمنافسيهم السياسيين. فلقد كانت الجماعة تبحث بكوادرها إلى مراكز التكوين الوهابي بالشرق في الوقت نفسه الذي كانت تبحث بهم إلى مراكز التدريب على الديمقراطية في أمريكا. ولقد تغيّرت لهجة الحزب منذ أن تعززت علاقته بهذه المراكز والقوى، وبات أكثر طمأنينة على وجوده الحزبي ومصيره السياسي والدّعوي. وهي حالة من الفصام والتمزق الهوياتي الذي يجعل تيارات الوهابية السياسية تترنح بين تمجيد الشريعة كما فهمها السلف، وبين تمجيد الديمقراطية كما فهمها الأمريكان. فتركوا أتباعهم والناس من حولهم في حيرة من أمرهم. إنها ليست حالة من الازدواجية في الخطاب فحسب، بل هو شكل هجين لضرب من (السوبرا- وهابية)، تستغل طهرانية الشريعة لصالح أهداف سياسية ملتبسة.

فصل المقال في ما بين وهابية بنكييران ووهابية المخراوي من اتصال وانفصال

حرص المخراوي من خلال شبكة دور القرآن الوهابية على أن ينظم نشاطها ويرسم لها استراتيجيا تكرر صايتها على السلفية الوهابية في المغرب. فلقد

جعلت دور القرآن المخراوية من أهدافها كما تحدّث عنها المخراوي في دعوة سلف الأمة، تجميع السلفيين في المغرب، وأيضا استعمال حتى غير السلفيين في خدمتها إذا كان نشاطهم في نهاية المطاف يخدم أهداف السلفية كما ذكرنا سابقا. لكن استراتيجيا تجميع السلفيين تتم ضمن رقابة وسياسة تتيح هدم جسور التعاون في حال الخوف من النفوذ الفكري والمعنوي للتيارات الأخرى.

ياسين والمخراوي...تحالف فاشل

منيت محاولات عبد السلام ياسين للتواصل مع الحركات الإسلامية قصد الوحدة بفشل ذريع. كانت الوهابية عائقا ضد تحقق هذا التلاقي بين زعيم إسلامي يريد قيادة الحركة الإسلامية من منظور الشيخ والمريد وبين فصائل إسلامية تبذع آراء الصوفية وتنكر على طرقها. وحكاية هذا الفشل ليست حديثة العهد، فلقد سعى عبد السلام ياسين منذ كان يعيش في كنف الطريقة البوتشيشية إلى إيجاد ممرّ باتجاه الحركة الإسلامية أو يجدد للحركة الإسلامية ممرّا داخل البوتشيشية. كان ياسين يعيش حالة من الازدواجية القائلة داخل البوتشيشية، فهو من جهة كان متأثرا بالثقافة الحركية للإخوان المسلمين ومن جهة أخرى هو جزء من طريقة تستبعد السياسة من برنامجها الروحي والتربوي. حاول ياسين في البداية أن يضمن له ممرّا آمنا خارج الطريقة البوتشيشية، لكنه لا يريد أن يبدأ من الصفر. فكانت لقاءاته بإبراهيم كمال وعبد الكريم مطيع في بدايات تأسيس الشبيبة الإسلامية، حيث لم يكن ياسين بعد قد غادر الطريقة البوتشيشية. لم يتحقق توافق في الأفكار نتيجة أنّ الشيخ إبراهيم كمال كان على نهج السلفية الوطنية وباعتباره من المشاركين في العمل الفدائي له موقف تاريخي من الطريقة بوصفها تعاملت مع الاستعمار فضلا عن موقفه من كثير من آرائها التي اعتبروها خرافية. لم يكن ياسين من السلفية الوطنية لسبيين؛ أولهما أنّ أسئلته التي قادت إلى كنف البوتشيشية كانت أسئلة وجودية نابعة من قلق وجداني. فلقد كان قد لمّ أغراضه للتّوجه إلى الهند بغرض ممارسة اليوغا لولا أن أشار عليه الملاح بأن مثل هذا موجود في الطريقة ولا حاجة إلى مغادرة المغرب لهذا الغرض، ثانيهما لم يكن ياسين فدائيا أو وطنيا، لأنّه حينئذ كان موظفا في دولة الحماية ومهتما بتعلم اللغات. ومداخل السلفية الوطنية كانت في الثالب تأتي من الحركة الوطنية ومن الأسئلة الاجتماعية للدين.

تأثر الشيخ ياسين بفكر الإخوان المسلمين داخل الطريقة، ونبحت عنده نزعة الجماعية بعد أن كان يعيش قلقاً فردياً. لذا لم تظهر جماعة العدل والإحسان إلا على أنقاض الشبيبة الإسلامية بعد أن نفيت قيادتها وأدخل آخرون إلى السجن وبقيت قاعدتها مقطوعة الرأس لا سيما بعد فشل ترتيب أمر القيادة السادسة، وبرز قيادة بديلة ضمن شروط ملتبسة. هنا كان للشيخ عبد السلام ياسين بعد أن استتب له الأمر مبادرات أخرى مع الجماعات الإسلامية. مبادرات منيت جميعها بالفشل، لأسباب لا تبتعد عن جوهر أسئلة الاعتقاد الذي لعبت فيه الوهابية دوراً كبيراً.

حصل لقاء وتعاون بين عبد السلام ياسين والمغراوي في أفق تحقيق نوع من الوحدة بين جماعة ياسين ودور القرآن. ويبدو أن كلاهما كان يطمح في استقطاب الجماعة الأخرى، فبينما ظن ياسين أنه قادر على استقطاب المغراوي بفعل أفكاره التي بدت له أكثر عمقا واستراتيجية من نشاط دور القرآن، كان المغراوي يحمل ضمن استراتيجيا أخرى للاستقطاب. وقد لا حظ بعض الباحثين كيف كان كتاب «المنهاج النبوي» في تلك الفترة يدرس في دور القرآن، وفي المقابل انفتحت جماعة ياسين على كتب السلفية الوهابية مثل «كتاب منهاج المسلم للشيخ أبي بكر الجزائري»، كما بدأ أعضاء من جماعة العدل والإحسان لاحقاً في الالتحاق بدور القرآن. في فترة اللقاء والتنسيق بين ياسين والمغراوي، كان كل من البشيرى والملاخ يحاضران في دور القرآن المغراوية، بينما كان بعض من أتباع المغراوي يحضرون مجالس عبد السلام ياسين التربوية. وكان للملاخ دور مهم في محاولة ربط الاتصال بالمغراوي والسعي إلى توحيد الجماعتين عبثاً. كانت مكانة الشيخ الملاخ من الشيخ ياسين مع الفارق طبعاً شبيهة بمكانة عبد الله بها من عبد الإله بنكيران، فهو من كان يلزمه ويشير عليه ويمثله في مناسبات عديدة، بل هناك ما يشاع عن أنه هو من صاغ له رسالة: الإسلام أو الطوفان، وهو أمر مستبعد لما تضمنته من أسلوب شبيه بأسلوب عبد السلام ياسين في سائر كتبه، ونظراً لأن الموقف كان من الأهمية والخطورة الذي تفرض أن يباشره الشيخ ياسين بيده. وعليه، لقد ربح الشيخ ياسين الأستاذ الملاخ حتى وفاته رحمه الله بينما خسر البشيرى الذي كان لانتفاضته السلفية من داخل العدل والإحسان ليس صدى واسعاً خارج الجماعة فحسب، بل تحولاً في استراتيجيا عبد السلام

ياسين الذي بدأ يخفف من طرقيته التي كانت قد زادت عن الحد الذي تحتمله الحركة الإسلامية، وینفتح أكثر على مواقف أكثر سلفية من ذي قبل.

لم تكن تلك هي اللحظة الحاسمة في تسرب التيار الوهابي إلى جسم جماعة العدل والإحسان، بل كانت تلك محطة أخرى تعزز حقيقة أن جماعة العدل والإحسان هي في عمومها جماعة سلفية بكيفية أخرى، جماعة سلفية متأثرة بالنهج التربوي لزعيمها ذي النزعة الصوفية، بل إن ثورة ياسين ضد البوتشيشية استندت إلى الموقف الوهابي حيث بادر ياسين لتقديم أفكار وتصورات جديدة جمعت بين التربية الصوفية والوهابية السياسية. كان مثال ياسين في هذا هو سعيد حوى الحموي السوري الذي كان منظراً للإخوان المسلمين السوريين قبل أن يهاجر إلى السعودية، حيث هناك استطاع هذا الأخير وخلافاً لمرور أن يجمع بين التصوف والحركة الإسلامية والموقف الوهابي. وعند التأمل في طريقة ياسين في التنظير لجماعته نقف على آثار لسعيد حوى في كل شيء، فلقد تأثر بكتاب التربية الروحية لسعيد حوى وهو نفسه صاحب كتاب المدخل لدعوة الإخوان المسلمين، كما تأثر ياسين بكتب سعيد حوى: مثل تربيتنا الروحية، جند الله ثقافة وأخلاقاً، جند الله تخطيطاً، ليكتب بعدها ياسين كتاباً جمع فيه كل مصطلحات سعيد حوى التربوية والتنظيمية والزحفية سماه: المنهاج النبوي: تربية وتنظيمًا وزحفاً. كانت وهابية التوحيد والإصلاح سرورية بقدر ما كانت وهابية ياسين حوائية. وكان ياسين مضطراً لهذا لأنه ما أن خرج عن الطريقة البوتشيشية حتى وجد نفسه داخل بحر من النزعات الوهابية المنتشرة في المجتمع والنافذة داخل تيارات إسلامية مختلفة. بل لا ننسى أن العمود الفقري لجماعته هم من أبناء الشبيبة الإسلامية وكثير منهم تأثروا بالوهابية. لم يكن مفاجأة أن ينتفض الدكتور البشيرى ضد الجماعة وضد خطاب الشيخ ياسين، انتفاضة بملامح وهابية لو لم يكن في الأصل سليل السلفية قبل أن ينتظم في الجماعة. السؤال الذي لم يطرح حينئذ هو من أي معين استقى البشيرى تلك المواقف لو لم يكن سلفياً مسبقاً عاش تحت سلطة التنظيم العدلاوي على سبيل الاحتقان إلى أن تفجر. وإذا كان البشيرى قد انتفض وعبر عن انفجاره السلفي من داخل جماعة العدل والإحسان، فإن آخرين يخفون مواقفهم المترددة إلى حين من النزعة الصوفية للشيخ ياسين.

إن مجيء أرسلان الذي هو سليل الشبيبة الإسلامية سيكون له -إن هو حدث- أثر على تحوّل الجماعة إلى جماعة أكثر نزوعاً إلى السلفية منها إلى التصوف. أمّا المغراوي فقد رأى أنّ مواصلة اللقاء مع ياسين لن يكون في صالح دعوته، فهو منطقي مع نفسه لأنه مرتبط بالوهابية المركزية في المشرق. وهو لن يسمح بتسرب كتب وأفكار غير سلفية أو مخدوشة في صفاتها الوهابي إلى جماعته. ففكر بل وأعلن عن الانفصال من جانب واحد، ثم سرعان ما كتب كتاباً يهجو فيه طريقة العدل والإحسان، ليجعل القطيعة بين الجماعتين لا رجعة فيها، حيث كتب كتاب: «الإحسان في إتباع السنة والقرآن لا في تقليد أخطاء الرجال». وذلك ردّاً على كتاب لعبد السلام ياسين هجا فيه السلفية تحت عنوان: «الإسلام بين الدعوة والدولة».

كان لجماعة العدل والإحسان نصيبها أيضاً من الوهابية بمستوياتها المختلفة، وحيث باتت الخلفية الصوفية هي العلامة الفارقة لهذا التنظيم، فإنّه فضل التواصل مع شكل آخر من الوهابية: هي الوهابية السياسية والأكاديمية. فتقاطعت نشاطاتهم الدعوية والسياسية من خلال الانخراط في تنظيمات واتحادات إقليمية ودولية واندمجوا في مشروع الوهابية السياسية. خلال السنتين الأخيرتين تحديداً حدث تغليب النزعة الوهابية داخل العدل والإحسان، تمظهرت في عدد من الآراء كما في تقاطعات عديدة فيما كانت قد تبنت كل مواقف الوهابية السياسية. وكان الريح العربي منعطفاً في تغيير الكثير من مواقفها وآرائها وبدأ التقارب مع الوهابية السياسية. أصبحت وهابيتهم السياسية على طريقة القرضاوي، حيث تعاملت العدل والإحسان مع شبكة نشاط الوهابية السياسية والأكاديمية الإقليمية والدولي سواء في قطر أو تركيا التي سبق ونظموا فيها مؤتمراً خاصاً بعبد السلام ياسين بتنسيق بين الجماعة وإحدى الجهات التركية. فقد أصبح العديد من أعضائها أعضاء أو باحثين في تلك المراكز ومراسلين لشبكاتهما، كما حاولت العدل والإحسان عشية اندلاع ما يعرف بالريح العربي أن تقرب أفكارها من آراء وأفكار القرضاوي طمعاً في الدعم القطري والسند الإعلامي للجزيرة. كانوا ينتظرون أن تقوم الوهابية السياسية ومن خلال الدعم الإعلامي للجزيرة بإحداث فوضى وتغيير النظام وبالتالي تمكين ياسين من حكم المغرب كما مكنوا للخنوشي والإسلاميين أن يحكموا مصر وليبيا.

تغلغل الوهابية في المؤسسات الدينية الرسمية

عرف المغرب على خلفية تداعيات أحداث 16 ماي الشهيرة مراجعة في تصور وسياسة الحقل الروحي في المغرب أسفر عن عدد من التدابير في إطار هيكلية الحقل الديني. لم تكن سوى الوهابية الانتحارية المستهدفة الرئيسي في هذه السياسات، لكن ومن خلال التدليس الممنهج استطاعت الوهابية السياسية والتقليدية أن تتسرب داخل المؤسسات الدينية الرسمية، ونجحت في بؤر كثيرة في أن تحتوي هياكل الحقل الديني. أغلب أشكال هذا الاختراق تتم من جهة تنظيم التوحيد والإصلاح، فلقد هب من كثير من الوهابيين كأعضاء في التوحيد والإصلاح على المجالس العلمية والمعاهد الدينية والمؤسسات التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وكذا القطاع الإعلامي التابع للمؤسسة الوصية على القطاع. يتم هذا الاختراق من خلال التزكيات التي تتم من طرق لا توحى بأن الأشخاص المذكورين لهم خلفية وهابية نشأة وتنظيمًا وزحفًا. ويعتمد التدليس هنا مستويات عدة، فالوهابي هنا داخل هذه المؤسسات لا يلبس ثيابا قصيرة أو يرخي لحية طويلة، بل هو يلبس جلبابا أبيض ويعتمر طربوشا أحمر، وقد يتمثل بعض العبارات الصوفية، لأنهم يدركون أن على رأس الوزارة الوصية وزيرا ذو خلفية صوفية، كما يدركون أن السياسة الدينية الجديدة تنفتح على البعد الصوفي للخطاب الديني. كذلك اجتاحت الوهابيون المنابر كخطباء منتدين من قبل المجالس العلمية، وأحيانا حصل صراع بين سلفية التوحيد والإصلاح وبين خطباء العدل والإحسان حول المنابر، ولأول مرة ربما هذا لم يحدث حتي في زمن الفوضى الدينية أصبحنا أمام مساجد مغربية فقدت تقاليدھا المحلية، فالخطباء والأئمة يقرؤون القرآن على الطريقة الوهابية المشرقية ولكنھما وعدم أن تجد القراءة المغربية، كما تقدم الدروس والمحاضرات بالأسلوب الوهابي ونبرته وحدته مع مراعاة مقتضيات السياسة الدينية الجديدة. لقد خرجت الوهابية من الأبواب لكنها عادت لتتسرب من النوافذ والثقوب والثغرات التي ترافق السياسات الدينية. لم تدرك سياسة إعادة الهيكلة للحقل الديني أن الوهابية تعمل على مستويات شتى وتنهج أسلوبا تدليسيا فائق الدقة والاحترافية، وأنها تؤمن بنهج الاختراق والتغلغل. وهي في العادة تستعمل هذه المفردات مع خصومها من باب الإسقاط لأنها تعيش هاجس الاختراق والتغلغل.

كيف أخفت الوهابية كل هذا الشذوذ؟

لم ينته شذوذ الوهابية الفقهي والمقائدي حيث اعتادت الوهابية السياسية والأيدولوجية والأكاديمية على إخفاء كل هذا الأرشيف من غرائب الفتوى والآراء، بعد أن واجهت اعتراضات كثيرة من قبل المجتمع والنخب، فلقد كان من دأب الوهابية أن تنكر حقائق العلم وتبدع القائلين بها وأحيانا تنتهي بتكفيرهم، كما هي الفتوى الشهيرة لابن باز حول كروية الأرض ودورانها وثبوت الشمس، حيث اعتبرها ثابتة وغير كروية وحرّم القول بغير ذلك، ففي كتابه: «الأدلة النقلية والحسية على جريان الشمس وسكون الأرض وإمكان الصعود إلى الكواكب» يقول: «من زعم خلاف ذلك وقال إن الشمس ثابتة لا جارية فقد كذب الله وكذب كتابه الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.. ومن قال هذا القول فقد قال كفرا وضلالا». كما نفى دوران الأرض وقال: «القول بدوران الأرض قول باطل والاعتقاد بصحته مخرج من الملة». وله رسالة في ذلك بعنوان: «الباز المنقض على من قال بكروية الأرض».

شذوذهم الفقهي

يؤمن الوهابيون بالزواج بنية الطلاق، وهو ضرب من الزواج يدّلس فيه الرجل على المرأة بحيث يتزوجها وهو يخفي نية أنه سيطلقها في وقت معيّن، وهو أشبه ما يكون بعقد بيع غرري، وهو عندهم جائز وأفتوا به لاتباعهم وأحيوا رسومه. كما شرّعوا إلى جانب ذلك أشكالا أخرى من الزواج كالمصيف والمسيار والمسفار والعرفي وزواج فريند الذي تضيع فيه حقوق المرأة. ومع أن ابن عبد الوهاب سبق وأن تمتّع بصفية، وهو الاسم المستعار لمجنّدة بريطانية بالبصرة وأصفهان وكذا تمتّع بأسية من يهود شيراز، هي الأخرى مجنّدة من قبل وزارة المستعمرات البريطانية، حسب ما كشف عنه مستر همفر في مذكراته، إلا أنه ترك أتباعه يعانون الكبت الجنسي فتشدّدوا في عناوين نكاحية أخرى وخالفوا المتصارف عليه. وليس غريبا أن نصادف الزمزمي وهو حنبلي الفقه وهابي الاعتقاد، أبق من طريقة آل الصديق، متخصص في الوهابية الجنسية بعد أن فشل في الوهابية السياسية، يفري فريهم في الفتوى وينسج على منوالهم في الرأي والنوازل غير القاصدة، فغرائب فتواه تعود إلى غرائب فتوى الوهابية. فكل ما قاله حول جواز استعمال أشكال الفواكه والخضر والأدوات المنزلية والدمى

في إرواء الحاجة الجنسية عند الجنسين، وجواز إتيان الرجل لبعثته زوجته بعد الموت، يلاحظ فتوى الحنابلة وليس المالكية المتشددين في أي سلوك جنسي خارج العلاقات السوية بين الرجل والمرأة. فهناك الرأي الحنبلي الذي يجيز الاستمناء ودعوة الشباب لممارسته قصد التّخفّف دون تقييد أو تخصيص لطريقة الاستمناء، فالزمني يستدخل كل هذه النوازل البورنوغرافية الأخرى تحت عنوان الاستمناء المشروع عند الحنابلة بينما يتشدّد في العلاقات السوية بين الجنسين. ولا نستغرب أن أشيع الفتاوى لا تصدر في المغرب إلاّ ممن غرف من الوهاية غرفة بيديه. فلقد أفتى فقيه الوهاية الجنسية أيضا بجواز إتيان الرجل جثمان زوجته بعد وفاتها، ما يؤكد أن للوهاية شدوذا في العقائد وشدوذا في الفقه وشدوذا في المواقف. وكان بعض المفتين الوهابيين حتى قبل سنوات، يعتبر المرأة العاملة في حكم «القحبة» (هكذا بتعبير صريح)، ولهذا السّبب حرّموا على المرأة سياقة السيارة والجواب على التلفون والمشاركة الاجتماعية بحجّة حرمة الاختلاط والخلوّة، وإحياء أحكام الإيحاء وزواج الأمة التي تهب نفسها للرجل، كما أجازوا التّدليس والكذب على المسلمين بهدف التّغلغل العقائدي في مجتمعاتهم ومؤسّساتهم وأحزابهم وتلفزيوناتهم. وكان المضراوي قد أجاز بناء على الفقه الوهابي الزواج من الطفلة التي تبلغ تسع سنوات، وقال بجواز الدّخول بها مبّررا ذلك بأن الاستمتاع بها يفوق الاستمتاع بالكبيرات. مع أنّ الفقهاء بمن فيهم من أجازوا صحّة العقد على الصغيرة ميّزوا بين عقد النكاح على الصغيرة وبين الدّخول بها الذي إن وقع بانت منه المرأة إلى الأبد، بنضّ النّظر عن تطوّر فلسفة الأحوال الشخصية النّاظرة في إكراهات ومصالح الاجتماع الحديث وتغيّر عناوين الرّشد النفسي والعقلي إضافة إلى البيولوجي. إنّ الوهاية في المغرب تسعى اليوم إلى التّغلغل في دفاتر تحمّلات قطاعات الدّولة والتّدليس على المجتمع والنّخب، من خلال التّعامل مع نخب من أقصى العلمانية لا يحيطون علما بلعبة الوهاية وسياستها التّدليسية كما يعرفها المحتكرون بها والخبيرون بأهدافها ومخططاتها ونزعاتها المميقة.

الفتاوى الجنسانية أسلوب جديد في التّغلغل الوهابي

عملت الوهاية على كلّ المستويات للترغيب في دعوتها، لكنها في نهاية المطاف وجدت نفسها عاجزة عن تقديم حلول فقهية للمسألة الجنسية عند

الشَّباب. لقد أدركت الوهابية أنَّ نقطة ضعفها تكمن ها هنا. فوضعت خطة للتنفيس والتعويض عن طريق التدليس، غير أنَّ التدليس هنا لم ينفخ، لاسيما حينما التفوا على هذه المسألة ودعوا الشَّباب الفقير أن يتعفَّ بالصَّيام وما شابه من الحلول بينما استزاد كبارؤهم من النساء مثني ورباعا، ثم في فترة أخرى دعوا شبابهم للاستمناء قصد التعف، وفي المرحلة الأخيرة استحدثوا صيفا لأنكحة شتى بلا جدوى. لم يقدِّم ابن تيمية وصفا في الجنس لأنَّه هو نفسه لم يتزوَّج طيلة عمره ولم يذكر عن سبب عزوفه عن الزواج أي شيء، أمَّا ابن عبد الوهاب حسب مستر همفر في اعترافاته كان قد أقنعه هذا الأخير بالتمتَّع بصفية التي بدورها حكمت له عن تفاصيل ذلك، كما فعل أيضا مع آسية. فلقد قضى فترة شبابه وهو يتمتع لكنه فضَّل أن يفعل ذلك سرا. كان عبد الوهاب قد حلَّ مشكلته الجنسية لنفسه حينما اقتنع بالمتعة، لكنَّه لم يقدِّم حلاَّ لاتباعه ولا هو اعترف لهم كما اعترف لمستر همفر وعبد الكريم وصفية وآسية باقتناعه وممارسته لهذا النوع من النِّكاح. ولا أحسب أنَّ رموز الوهابية كانوا يجهلون هذه الحقيقة التي كشفت عنها الوثائق البريطانية ومذكرات مستر همفر. والحقيقة ليس أن ابن عبد الوهاب وحده من سلك هذا المسلك، فهذا هو وضع الوهابيين، يفضلون أن يحلوا أو يستحلوا المشكلة الجنسية بشكل فردي ولا يجدون الشجاعة لحلها بشكل واضح ونهائي.

لم تكتف الوهابية بهذه الحلول، فلقد بدأت تصدر مكابيتها للتنفيس الجنسي إلى بلدان أخرى والانتشار في الأرض قصد إرواء شبقهم المزمّن والحفاظ فقط ولو ظاهريا على نقاء الجغرافية المركزية للوهابية، فالربيع الوهابي يضرب من الأقصى إلى الأقصى، من التطرف الديني إلى التطرف في الإثارة من خلال الهيمنة على قنوات الإثارة. فالهدف أنَّك حتى في إدمانك على قنوات الإثارة تجد نفسك مدينا للوهابية ولا تكون الإثارة وسيلة للشُّرة عليها. كل شيء مدروس ودقيق وعميق الأثر. لقد أدَّى هذا الاحتقان إلى اللاسواء والهشاشة النفسية، مما نتج عنه شكل من الهروب والتعويض في العنف. هنا أصبح الإرهاب هو النتيجة الحتمية لإطلاق الخيال، فالإرهابي الوهابي يمارس العنف كمهر للظفر بالحوار العين، فهو يعلم أنَّه إذا انتصر تزوج مثني وثلاث ورباع إضافة إلى ملك اليمين، وإذا قتل عائق الحوار العين. فالممدار إذن في العملية الإرهابية هو قضاء الوطر والسقوط في أحضان الحوار العين كما يتخيَّلونهن،

يعني تعويض عن مواخير الدنيا. وحينما يقوم بعض المؤطرين لإقناع الشباب بالانتحار ويقدمون لهم عروضاً من هذا القبيل، فهذا بالنسبة للمكايت يفوق مفسول الأقراص المهلوسة بل هو بمثابة ضرب من القوادة الدينية الافتراضية وليس دعوى للشهادة بمدلولها الروحي والأخلاقي، وإلا ما الفرق بين من كانت هجرته لامرأة ينحكها في الدنيا وبين من كان انتحاره لحدود عين يظفر بها في الآخرة؟! وهذا الهوس الجنسي يختلف بحسب المقام، فحظ الوهابية الانتحارية منه يزيد، وهم الأخسرون في هذا المجال، لأنهم محرومون في الدنيا فيستعجلون الموت ويستقتلون أنفسهم لهذا الغرض، فلو قيل لهم: إن قتل النفس المحترمة والانتحار سيحرمك من الحدود العينية، أو أن الجنة لا يوجد فيها سوى متعة العقل التي تفوق مدارك الخيال والمثال، لكفوا عن هذا وعربدوا في الدنيا قبل الآخرة، بينما كبارهم الذين يشجعونهم على الانتحار هم غارقون في التمتع بتعدد الزوجات. وفي النتيجة نرى أن بؤساء الوهابية القتالية يجسدون أنفسهم في حكم من (ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا)، وبهذا الصنيع يخسرون متعة الجنس في الدنيا والآخرة. لقد استثمر الوهابيون المتشددون في الدعاية الجنسية الافتراضية لاستمالة آلاف من الشباب المغربي واقتيادهم للانتحار في جبهات وحروب ذات أبعاد جيوسراتيجية بينما ليس لهؤلاء من الوعي بها سوى إشفاء الغليل بالظفر بأقصى الاستمتاع وقضاء الوطر.

السياحة الجنسية

لقد أدركت الوهابية التحدي الجنسي وأهميته، وهي أكثر الطوائف والتيارات نفاقاً في المسألة الجنسية. ومن هنا نؤكد على أن للوهابية نصيباً كبيراً، لكنه صامت، في السياحة الجنسية. وما فتوى الميسار والمصيف والسفار وما شابه من ألوان الأنكحة الحلال التي أفتى بها شيوخ الوهابية إلا مخرجاً يفترض متلقياً وهابياً. الليبراليون من ذوي الأصول الوهابية يصحبون زوجاتهم معهم وقلما يفكرون في التعدد، فمحلات السياحة الجنسية يرتادها الوهابيون أكثر حتى من الأوروبيين. ولقد شاعت ظاهرة توهيب الشرايط وبائعات الهوى اللاتي أصبحن يتحدثن لهجات الوهابيين ويتمثلن ثقافتهم ويتزيين بزي نساءهم، مما استنفر نساء الوهابيين في المشرق وحملهن على النكير في حق أزواجهن

المتورطين في الخيانة. ولقد ظلت مشاكل عديد من النساء مع الوافد الوهابي تدور حول تعقيدات العقود الفاسدة التي يستعملونها كالأزواج بنية الطلاق والتدليس والمسفار والعرفي وما شابه، إن زيارة مركز دور القرآن والمضراوي في مراكش هو هنا بالنسبة للوافد الوهابي من الخارج بمثابة حجة وزيارة كما يقول المغاربة، هناك حيث تتعزز العلاقات العامة، والسياحة الجنسية. عموماً، فإن مشاكل الوهابية الجنسية معروفة في المحاكم المغربية وحكاياتها على الألسن سارت بها الركبان. لم يقف التصريف الليبيرينالي أو الجنسي الوهابي في حدود عوام الوهابية، بل الرغبة في هذا التنفيس وصلت إلى النخب.

السياحة الدعوية تمارس بالموازاة مع السياحة الجنسية، والدعاة والوعاظ مهتمون في المغرب بالدعوة والنساء معاً. فقد قامت بعض الأطراف في الوهابية السياسية في المغرب بتزويج القرضاوي من شابة مغربية في عمر حفيضة أحفاده، وذلك لكي يعوضوه انفصالة الدرامي عن زوجته الجزائرية. كما اهتز الرأي العام لسماع تزويجهم للاخواني أحمد منصور بامرأة مغربية وفق زواج عرفي غير مشروع في المغرب.

توجد داخل الجماعات الوهابية والتنظيمات القريبة منها مشكلات جنسية شديدة التعقيد، ولا توجد بين أيدينا إحصائيات رسمية موثقة تضعنا أمام مشكلات الشطط الجنسي، سواء في دور القرآن الوهابية أو جماعات الوهابية السياسية، لكن سجلت حالات سرعان ما يطوى ملفها داخلياً. لكن يمكننا الحديث عن ظاهرة العلاقات الجنسية الافتراضية التي تربط بين بعض الممسوسين وبين الجن، يعتقد الوهابيون بأن الجن يسكن الإنسان ويحل في جسده ويدبره بالشكل الذي يفقد معه الإنسان السيطرة على جسده، وبالتالي من الشائع أن يتسلط جنّي على امرأة تمكنه من نيل وطره منها. وقد انتشرت ظاهرة الصرع والمسّ وتعاطى الوهابيون الصغار حرفة استخراج الجن من أجساد النساء، وبالتالي برزت ظاهرة التزاوج من الممسوسات. وبدورهن باتت حالة المسّ من الحيل التي تقدّم عليها النساء للظفر بأزواج، يكثر هذا في صفوف الوهابية ويعتقدون فيه ويجدون فيه مهرباً من الكبت الجنسي. فاستباحة الجن لأعراض المرأة في نظر الوهابي مسألة عادية، ويقبل الوهابي أن يشاركه الجنّي امرأته ويعتبر ذلك بلاء طبيعياً، كما لا تمنع الوقاحة المرأة أن تخون زوجها مع جنّي في مسرحيات الاضطراب والامتناس. وتستطيع المرأة

الوهابية الشيعية أن تجد في الجنّي وملكة الخيال وسيلة للتعبير عن نزعتها التعددية الشاذة، وفي ظلّ هذا التدليس أصبح من الممكن أن تحمّل أي امرأة المسؤولية للجن في أي تصرف جنسي غير مقبول وغير مستوّل. المهم إن عالم الوهابية هو عالم التعدّد والاستثناء والزواج بنيسة الطلاق والمسيار والمسفار والمصيف وتخيّل الحور العين وممارسة القتل المقدّس لنيلهن، وأيضاً هو عالم إباحي بين الإنس والجنّ وإتيان الجثث والموتى، ومن هنا نستطيع تفهّم الزمزمي حينما يقدم على تلك الفتاوى، فهو منطقي ومنسجم مع هذه الثقافة الجنسية المختلة، وهو الأمر نفسه مع فتوى المغراوي التي أثارت الرأي العام، حيث يبيّز الزواج بالصغيرة والدخول بها ضارباً مثلاً بعائشة التي تزوجها الرسول (ص) بنت الست سنوات ودخل بها في تسع سنوات، وهو يعتمد في هذا التشويه على حديث هشام بن عروة عن أبيه، وهو ضعيف. هذا مع أن القرائن تؤكّد على أنّها كانت أكبر من ذلك بكثير، لأنّها روت حكايات وشهادات عن حضورها أحداث مبكرة جداً من عمر الدّعوة كما في خبر البخاري نفسه، فهي تروي أخباراً عما قبل الهجرة إلى الحبشة، وهذا حسب بعض الباحثين يجعلها يوم زواجها في سنّ الثامنة عشر تقريباً.

الوهابية والتغلغل الإعلامي

لم تكن صحافتنا بمنأى عن التغلغل الوهابي الذي لم يترك مجالاً ولا قطاعاً ولا اهتماماً لم يضع فيه بصمته، لقد أدرك الوهابيون أنهم عاجزون عن الظفر بإعلام ناجح واحترافي ومهني، حيث ظلّت صحفهم وقنواتهم التقليدية سطحية وذات منحى وعظي. لهذا السبب فضّلوا أن يكونوا إمّا مساهمين في الصّحف متحكمين في خطها التحريري بشكل مباشر أو متعاملين مع الصّحفيين. وحينئذ ليس المطلوب من الصّحفي في هذه الحالة أن يكون سلفياً وهائياً، بل المطلوب منه أن يقول ما تريد الوهابية قوله ويمرّر عبر صحافته خططها السياسية. فالتمال الوهابي بمستوياته المختلفة يضعّ في كثير من الصّحف المغربية وأحياناً يقتصر على شراء ذمم الصّحفيين. هنا يضرب الريح الوهابي من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، بل في هذه اللعبة يحب أن يتعامل المال الوهابي مع سكارى الصّحفيين ومدمنيهم. ولعبة الملاحق الإعلامية في السفارات تثير الكثير من لعاب الصّحفيين غير المهنيين. وقد سجّلت حالات تمويل صحفيين لفرض

تمرير بعض المواقف الوهابية من حقائب متروسة بالأوراق المالية خرجت من بعض السفارات المعنية بالتغلغل الوهابي في المغرب.

يمكنك من خلال إصرار بعض الصحفيين والصحفيات المدمنات على الخمر والمعادين للتدين وللإسلاميين، أن تجدهم في بعض ما يكتبون أشرس من الوهابيين الحقيقيين، إلا إذا أدركنا أنهم أو أنهم مرتبطون بالريح الوهابي الذي يضخ عليهم في سوق الصحافة السوداء، وهو أمر تتبناه بالبحث والتحقيق ووقفنا على عيّنات كثيرة منه. ولم يعد هذا جزءاً من سياسة الوهابية الشرقية في بلادنا، بل حتى الوهابية السياسية في بلادنا أصبحت تجتاح الصحف، وقبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة كان مصرّاً على الظفر بقطاع الإعلام؛ فيما سعى إلى شراء أسهم في أكثر الصحف (المستقلة) مبيعاً وانتشاراً. يحرص المال الوهابي على أن يبقى بعض الموضوعات التي تخدم الوهابية الشرقية ويغري الوهابية المحلية، والواضح أن في كل صحيفة أياً كان خطها فالحسد الأدنى أن يوجد فيها صحفي باع نفسه للشيطان وغرف بيديه غرفة من الريح الوهابي. لقد تغلغل المال الوهابي في كل شيء حتى في أفلام الكارتون، واليوم يمكنك أن تجد الميخي وهابياً. عملاء الوهابية من عالم الصحافة لن تعثر عليهم في المساجد ولا في صفوف السلفيات الوهابية، بل ستجدهم اليوم داخل الحانات والملاهي الليلية وبعضهم داخل التيارات العلمانية، تلك هي لمعتها التدليسية الجديدة. يعرف الإعلامي الوهابي الوظيفي بتلون في الرأي والمواقف، وهو فاقد للمهنية متورط في الحرب الإعلامية ويفضل أن يتاجر بالكلمة في سوق السياسة كبائع متجول. لقد حول الريح الوهابي الكثير من الصحفيين إلى سماسرة صغار كما حول المشهد الإعلامي إلى ما يشبه سوق العطارين.

يلاحظ أن حركة التوحيد والإصلاح أكثر الحديث عن «التغلغلات» وسط الجالية المغربية ولم تتحدث يوماً عن التغلغل الوهابي، هناك خطر التغلغل الوهابي في الجالية المغربية في الخارج وهو التغلغل الأكبر والأكثر نفوذاً. لكنه هو التغلغل الذي قلما أثير حوله النقاش في التقارير التي تصدرها الجماعة الإسلامية التي رأت في تضخيم الدعاية حول التغلغل الشيعي كذريعة لحجب الحقيقة الكبرى، ألا وهي التغلغل الوهابي الذي يجتاح العقول والمؤسسات. وذلك لأن الريح الوهابي يدفع الكثير هناك كما يملك إسكات الصحافة عن أن

تحدث عنه أو أن تطاله بالتحقيق والتغطية، وهو تغفل لا ينقطع في عملية الاستقطاب. فلقد رأينا كيف أن معظم السُلَفِيَّات الجهادية في المغرب لها صلات وثيقة مع وهابيين في الجالية المغربية في الخارج، بل إن التهديد الوهابي الأخطر هو الذي يتهدد المغرب اليوم من داخل هذه الجاليات. فلقد اشتغل داخل الجالية المغربية في الخارج جيوش من الوهابيين المشاركة والمغاربة، ولا زال نشاطهم مستمرا وعلى كل المستويات من سرور إلى أبي قتادة، كانت نتيجة هذا التغفل الوهابي في الجالية المغربية في الخارج أحداث 16 ماي 2003م وسائر الشبكات التي تم تفكيك بعضها بينما لا زال العديد منها خلايا نائمة. فمعظم السلاح الذي استعمله الإرهابيون في المغرب جاء من أوروبا بواسطة وهابيين/فاكانس، كما أن عددا هائلا من المغاربة الذي تم استقطابهم وترحيلهم إلى مناطق التوتر في أفغانستان والعراق وسوريا وغيرها من البلدان للقيام بعمليات انتحارية كانوا من الشباب الذين استقطبتهم الوهابية القتالية من داخل الجالية المغربية، وفي المقابل لم تقم الوهابية السياسية المسؤولة معنويا عن هذا الانحراف والتمكين للوهابية أن تتغفل في الداخل والخارج، بأدنى إشارة إلى هذا الوضع القلق، لا في صحفها ولا في تقاريرها ولا في خطاباتهما ولا في أسلتهما الشفوية داخل البرلمان، بل ساهمت في تكريسه من خلال ضجّ دعاة من داخل تنظيماتها لنشر الوهابية في أوروبا وكذا في دول أفريقية كثيرة. ويوجد تسويق محكم بين الوهابية المحلية والوهابية الخارجية لتأطير العمل الدعوي والنشاط الاستقطابي الوهابي داخل الجالية المغربية في الخارج.

الوهابية و«التشكيك»

من التشكيك إلى التكفير

تغفل الوهابية داخل شرائع المجرمين وذوي السوابق وتجعل منهم جيشا احتياطيا في التنبئة والاستنفار، ويجد هؤلاء في تدين الوهابية السطحي مدجاً أخيراً للاستقالة الظاهرية من حياة الزعرة والجريمة، لكنهم في أعماقهم يحتفظون بذهنيتهم العنيفة. الفارق هنا أنهم ينظرون إلى جرائمهم الأولى كسلوك جاهلي، بينما ينظرون إلى جرائمهم اللاحقة على أنها جهاد في سبيل الله. فيتعطش هؤلاء لإقامة الحد على الناس ويكونون مؤهلين للإرهاب المادي والرمزي. وحيث أن المجرم مجرم سواء أكان عارياً من الاعتقاد أو تلبس به،

يكون الإرهابيون في نهاية المطاف سليلي تجربة توهيب المشهد الإجرامي. فالوهابية لا تقبل أن تحيش إلا على سبيل الاستفزاز، كعقيدة سطحية مستفزة. كما أن الوهابي لا يمكنه أن يعيش بسلام، فالآخر يشكل دائما الشيطان، وتصبح الحياة معه جحيما، والاستقرار الاجتماعي مهدد دائم بالسكتة القلبية. يفرض عليك ثنائية قاتلة: إما أن تقمعه أو يقمعك. فهو يشعر شعورا خادعا بالانتفاخ الديني بينما في عمقه خواء روحي قاتل، وتدور اهتماماته حول قضايا تافهة كان قد جعلها من مظاهر التدين. الوهابي قاسي على الناس مخادع لنفسه وربه، ووراء تدينه السطحي يوجد الكبرياء والأنانية والقسوة والضعف والاستفزاز والكذب والاعتداء؛ باختصار: (في قلوبهم مرض).

لا يحمل الوهابي فهما عميقا للدين، فهو أصلا يكفر بالكلام والفلسفة والعلوم العقلية ويزندق أهلها، فليس بين يديه سوى ظاهر من الدين غير قابل للتأويل. وقد كان شيخهم الحزاني المعروف بابن تيمية قد رفض القول بالمجاز، وكانت تلك نكبة في الإسلام لا تقل خطورة عن هجمة التتار والمغول على حظيرة الإسلام. فحينما نرفض المجاز لا بد أن نجسم ونسطح حقائق الدين والمعرفة، وحينما ضممر خطاب العقل طفت على السطح العدوانية ولغة العنف. فالوهابي ولقلة دينه وليسر غيره على الدين يلتهي بالآخرين وينسى نفسه، يخدع نفسه بأنه يتقدم في تدينه كلما أذى الآخرين ونصب نفسه حارسا للعقيدة ووصيا على الضمير متحكما في الأرواح، بينما هو في عنفه المادي والرمزي ضد الآخر، يعبر عن عدوانية مزمنة، ولا يتسامح بل فقط يحذر ويترقب فرصة الاعتداء. فهي تعاليم لا تزرع الطمأنينة والسلام بقدر ما تزرع الزيف والخداع في ذهن الملتزم بها وحياته، إن كراهية الوهابيين المغاربة للأحزاب السياسية ولمن خالفهم الرأي وللمجتمع المدني، نابعة من سوء تقديرهم وتواصلهم مع الآخر ولنزعتهم التكفيرية. ولقد وجدوا في لعبة المراجعات فرصة لخداع أنفسهم وخداع الآخرين، فحينما يصبح الوهابي مسالما يصبح من الصعوبة أن تفهمه أو تتنبأ بسلوكه. إن الوهابي لا يترك الآخر بسلام، فإن كان الآخر حيا، حول حياته إلى جحيم، وإن كان ميتا هدم قبره ومحا أثره.

الوهابية والربيع الأحرابي

في الأعماق السحيقة للوهابي هناك يوجد رفض للدستور ورفض للدولة، ويعتبرون أن الإسلام على نهجهم الظاهري هو الحل، كما يعتقدون أن القرآن

على فهمهم الظاهري أيضا هو الدستور. فهم في هذا يتقاطعون مع الخوارج حينما قالوا: لا حكم إلا لله. ولكنهم يجدون صعوبة في الاعتراف بهذا الاعتقاد الراسخ الجذور في أعماقهم التي تخفيها السياسية وخدعة المراجعات. ولك أن تتصور أي جحيم اجتماعي ذلك الذي سيحكمه فهم متخلف ورجعي للدين والقرآن يكفر أهله بالمجازات والتأويل وآخر المعنى. لذا إن هم وصلوا إلى الحكم لن يهتمهم التنزيل الديمقراطي للدستور، وسيشبهون المشهد شعبوية ويببسون الدولة إن أمكنهم ويستبعضونها للفسوة الوهابية الجديدة على العالم العربي بفضل الربيع الوهابي الذي أعطانا فكرة كاملة عن طبيعة التغلغل الوهابي في الثورات والاحتجاجات التي عزف عنها وخاصمها، ثم سرعان ما انقض عليها ودلس على أهلها وسرق شعاراتها واستضعف الثوار. وفي حكمهم لا يحسنون التعاطي مع السياسة إلا على سبيل الاستخفاف والاستهتار والهزل، كأسلوب تدليسي لإخفاء الوجه القاتم للتغلغل الوهابي. فالسياسة عندهم صراع واحتجاج ومزايدة وليست تدييرا وحكمة، فهم يمارسون السياسة كالزواج بنية الطلاق، هناك دائما تدليس وتغريب في السياسات والمقود. ويغفل إليهم إن هم حكموا أنهم سيقبضون إلى يوم القيامة كما قال المفراوي عن رئيس الحكومة. وهذا التأييد لا يقوم على فكرة التداول على السلطة بل هو في نظرهم قدر الله، فليس بالعدل تدوم الحكومات في نظرهم، بل تدوم فقط بنشر تعاليم ابن عبد الوهاب.

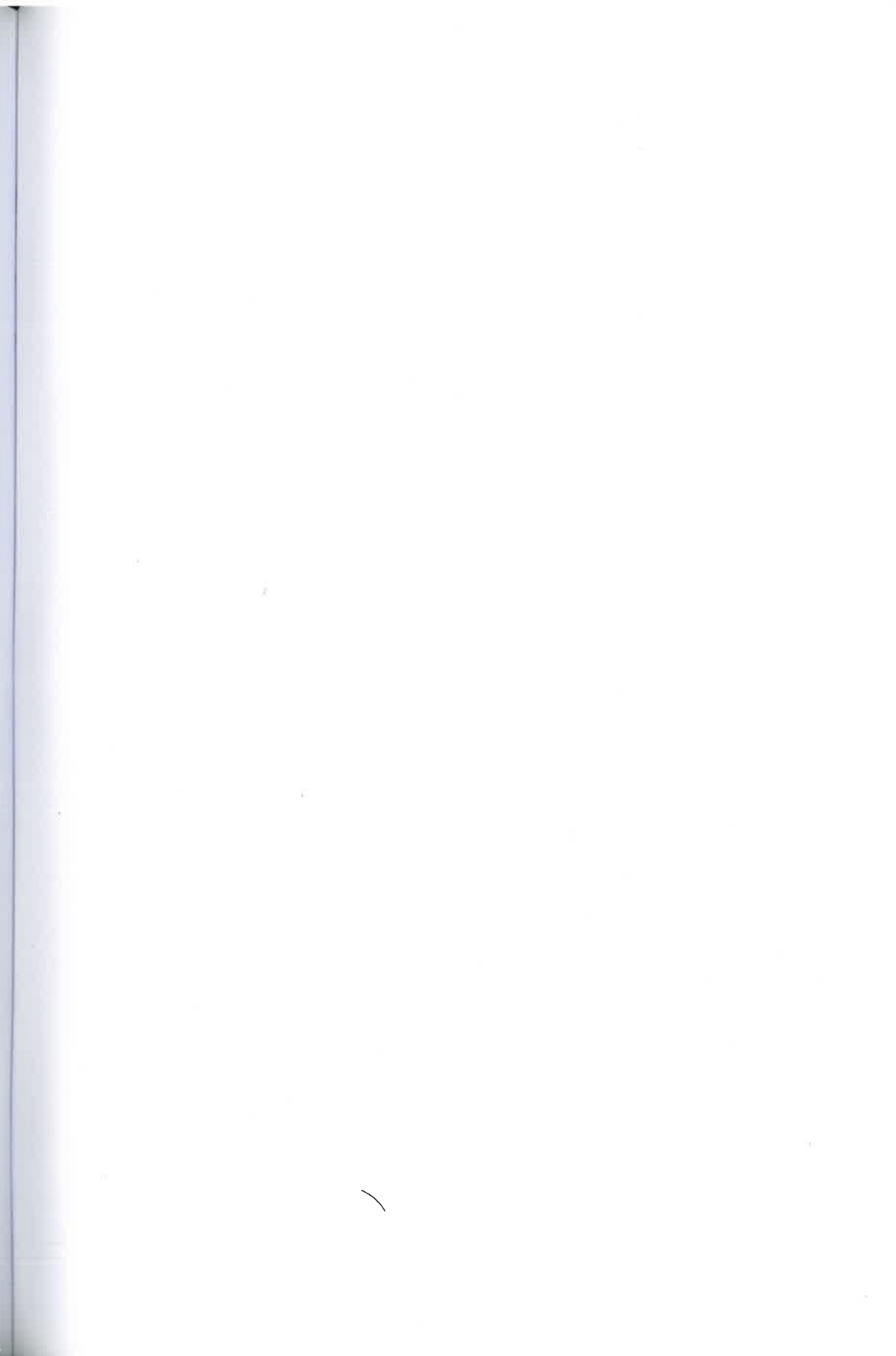
لا يؤمن الوهابيون بالثورة بل يؤمنون بالفسوة، وللغزو قوانين غير قوانين الثورة. ولقد ظل الوهابيون في المغرب على تقليد الوهابيين في المشرق يكفرون بالديمقراطية ويكفرون أهلها. فهم يعتبرون مثل الخوارج أن الحكم لله، وهم يقصدون أن الديمقراطية تجعل الشعب يحكم بدل الله، ويشرع من دون الله. وهو اعتقاد راسخ يجعل حتى الوهابية البرلمانية غير جادة في مهامها التشريعية داخل البرلمان. ولعله من المفارقة أن تجد الوهابية السياسية التي لم تكن تؤمن بالبرلمان ولا تقر بتشريع البشر، باتت هي الأكثر إلحاحا على وضع مشاريع قوانين، حيث كان لها العدد الأوفر منها. ولكنها تعتبر مهمة التشريع جزءا من صراعها مع خصومها، بل في كل تشريع أو مشروع قانون ستجد بجمة وهابية ظاهرة أم باطنة. لقد رفضت الوهابية الانخراط في الحراك الاجتماعي وكان موقفها موحدا بين صنوف الوهابيات السياسية والتقليدية

والقتالية وما شابه، لكنّها هي من كان قد استفاد من هذه الاحتجاجات التي لم تشارك فيها. ولا يمكن القول أنّ هذا الاستيلاء الوهابي على مكتسبات ما عرف بالربيع العربي نابع من تحوّل عفوي وبريء في مسار الثورات العربية، بل هو فعل منظم ومحكم التخطيط ويقوم على تنسيق بين الدّاخل والخارج. وعادة ما تخشى الدّول من تنسيق الوهابية المحلية مع الدّوائر الخارجية، ذلك لأنّ الوطنية مفهوم بدعي في الثقافة العميقة للوهابي، وغير المسلم الذي يقدّم خدمة للموقف الوهابي هو بلا شك أهم من شريك الوطن المختلف أو الرّافض للأجنسة الوهابية، فتكريس الوهابية هو نوع من تعزيز القابلية للاستعمار، إذ بقدر ما تتغلغل الوهابية في المجتمع والدّولة تمنح للاستعمار فرصة التّغلغل في الأوطان.

(القسم الثاني) أضواء على الحركة الإسلامية في المغرب

الفصل الأول

صفحات مجهولة من تاريخ الحركة الإسلامية المغربية



في كل مناسبة يشار فيها موضوع التاريخ للحركة الإسلامية في المغرب، يطرح تحدّي آخر غير تحدّي المنهجية المزمّن في تقاليد تدبيرنا لمجاهيل الموضوعات، ألا وهو ما يتعلق بقاعدة المعطيات الضرورية التي لا يستغنى عنها في بناء تصوّر كامل عن تجربة، لا زلت أعتبرها ملتبسة نتيجة تداخلات ذاتية/موضوعية لم يفرّج عن حقائقها حتّى اليوم. يرمي هذا الفصل إلى توضيح ما كنّا سمّيناه النشأة الملتبسة للحركة الإسلامية المغربية، قبل أن تصبح حديث الفادي والبادي بعد أن لم يعد يعرف من مسارها سوى مظاهرها الملونة الجديدة وتمثّلاتها الفكرية المستحدثة، وإذا كان فعل التاريخ والتوثيق هو من أصعب الفنون والمهام وأمحنها حتّى في حقير الشّؤون بل خطيرها، فإنّ توثيق ذاكرة الحركة الإسلامية والتّاريخ لأهمّ مراحل وفصول مسارها المتعرّج يكاد يكون في عداد المتعذّر حتّى لا نقول المستحيل. فالحقائق هنا تقتلع اقتلاع الضرس من فم المضروس وتنزع انتزاع البوح من صدور منطوية على حزن تراجيدي عميق، وهي تأتي نثارات كالرّذاذ بلا رواء، وتبدو كالسّرّاب يحسبها الظمآن إلى الحقائق ماء. كما أنّ الحقائق هنا تتضارب بما يجعل تحقيقها وتشخيصها وتمييز صحيحها من عليلها، حقيقها من حشّيها، فضلا عن تحليلها أسرا في غاية الصّعوبة. كما أنّ مزاعم وادعاءات كثيرة قد تواجه الباحث وهو يتيه بين الصحيح والمخشوش من مرجعياتها، فقد باتت حركة الشّبيبة الإسلامية بفعل هذا الواقع أشبه ما تكون بشيبيات إسلامية، ليس بسبب أنّ ثمة خطوطا اخترقت الشّبيبة نفسها وتغلّدت على رصيدها الدّعوي، فيما كانت تدبّر ما لا عهد به لمنتيميها وبعض قادتها فحسب، بل أيضا بسبب كثرة المتحدّثين عن الشّبيبة ممن لم يقفوا على المطبخ الدّاخلي الذي كانت تحبّك فيه أشياء أخرى غير ما كان من شأن الدّعوة. الكل يعطيك قدر عقلك من وهم الكلام، والبعض يفاخر ب موقع في الشّبيبة لم يكن فيه فاعلا ولا مفعولا به، وفي أفضل الأحوال قد يفاخر ب موقع كان فيه مفعولا به لا فاعلا. مع أنّ العارفين بخبايا شؤونها

عبر مسارها المتعرج هم بندرة الكبريت الأحمر. فمن ظلّ وفيّا لانتماه على نقاء فطرته لهذا المكوّن مهما بلغ في قدم الانتماء ستغيب عنه فصول مهمّة منها، لأنّه لم ينتم لمطبخها الدّاخلي وخطوطها المعنية باللّعبة السياسية، فما بالك بمن ليس له عهد إلّا بجلّساتها البعيدة كما كان يقضي انقسامها الخلوي، وربما كان في عداد الكومبارس الذي كان يشكل غطاءً طيّباً لألعاب قدرة تدبّر في أخفى الخفاء. لكنّنا لا نعتبره تاريخاً مستحيلاً إلّا بالقدر الذي يتمنّع صنّاعه عن البوح الصّريح ويمتنع الواقع عن سماع ما لم يعتد على سماعه من شؤون تجربة ظلم أهلها الحقيقيون وكرّم دخلأوها العاثون. وما نقدّمه هنا ليس سوى فاتحة لما ينبغي المضىّ فيه توسّعا وتفصيلا، وما هي إلّا مقبّلات تفتح شهية الباحث للوقوف على ما خفي من حقائق لا زالت تنوء بها صفحات مجهولة من تاريخ الحركة الإسلامية المغربية، التي كادت تصاب بالخرس من شدّة الصّمت والبعد عن توثيق ذاكرتها الحقيقية، بعموميات تنطوي على تفاصيل مستبعدة غاية في الأهمية. من شأن هذا أن يشكل دفعة أو إطارا لتحقيق القول في تجربة لازالت ضحية جهل عريض، ليس فقط من طرف من اشتغل عليها من الدارسين الأبعد، بل باتت على الغموض والالتباس نفسه حتى عند أبنائها والمشتغلين عليها من الأقارب، فلا يخفى أنّ جزءاً من تلك الحقائق لا يزال يتمنّع عن الصّدور، وقسما كبيراً من تلك المعطيات دفن في صدور قادتها القدامى أو مات مع بعض من الواقفين على منعطفاتها، على رأس مرير أو رهاب مزمن لم تشف منه بعد، مع أنّها تدفع أثمان هذا الرهاب غاليا من كيس سمعتها ومصادقيتها.

وجبت الإشارة إلى أنّنا في حديثنا عن تلك الصفحات المجهولة من تاريخ الحركة الإسلامية المغربية كنّا أوّل من فتح الطريق أمام البوح الحقيقي ببعض تفاصيلها، ولقد غيرنا بذلك منحى الأبحاث حول تاريخ هذه الحركة بعد أن كانت تنقصه الكثير من المعطيات، وتفردنا بالكثير من حقائقها وأسرارها لم تذكر طيلة عقود من الزمان، وهكذا مباشرة بعد أن كتبنا ذلك، جاء الرّد بطريقة غير مباشرة في صورة مذكرات من الأستاذ عبد الكريم مطيع كتب منها القسم الأوّل ثم وقف بعد أن توقفنا عن ذكر بعض من تلك الأسرار. وكانت مذكرات الأستاذ مطيع تحاول أن تفسّر أو تبرّر بعضا من المعطيات التي لمّحنا إليها في مناسبة سابقة، وسنذكر بعضا منها مع مراعاة وجهات النظر المختلفة. ولم يكن

لديّ أي موجهة فيما كتب عبد الكريم مطيع، بل على عكس ذلك اعتبرت نفسي نجحت في استفزازه لكي يتحدث، انطلاقاً من قناعة سبق وعبرت عنها منذ سنوات أنّ مطيع والشيخ إبراهيم كمال والدكتور الخطيب من بين أكثر الناس قدرة على توضيح بعض من التباسات تاريخ الحركة الإسلامية المغربية، هذا فضلاً عن أنّ هذا التاريخ بدأ يتعرّض للمغالطات وهو ما دفعنا للتصدي لعملية تزوير التاريخ. وبعد أن كشفنا عن جانب من تلك الحقائق التي غمرها النسيان ولو أنه غلب على إيرادنا لها الكثير من التلخيص والإجمال والتلميح، انبرى آخرون للبوح بذاكرتهم، لكنهم لم يقدموا شيئاً قادراً على زعزعة الحقائق التي أتبنا بها، بل في كثير من المحطات كان هناك التفاف على الحقيقة. وسوف ينتظر القارئ سنوات لكي يكشف الأستاذ إبراهيم كمال عن حقائق دقيقة في لقاء مع أسبوعية الأيام في 2016/6/22، وفيها ستأتي بعض الحقائق التي كشف عنها مطابقة لما كنت تناولته في مقال سابق قبل سنوات، وحاول الكثيرون التشكيك في حقائقه التي اهتزّت لها فرائضهم، وفي التصريحات نفسها التي ذكرها الأستاذ إبراهيم كمال كشف عن حجم أولئك الذين في فترة ما حاولوا التشويش على ما ذكرت، حيث اعتبر أن لا شأن لهم بمرحلة التأسيس، بل من يقرأ تلك التصريحات يكشف عما لمّحنا إليه مراراً من أنّ الكثير من الأدعياء الذين يتحدثون عن ذاكرة الحركة الإسلامية هم ليسوا في الموقع الذي يسمح لهم بتحرير محل النزاع. القراءة الأكثر نجاعة لما جرى هي تلك التي لا تركز على الرواية التي تصدر عن هذا وذاك دون وضعها في السياق الموضوعي للاعترافات وكذلك القيام بمقارنات منهجية بين جملة التعبيرات عن هذه الذاكرة. مثلاً سأجدي هنا مضطراً لمزيد من التدقيق والتحقيق في بعض الحقائق أكثر مما سبق وتحدّثنا في مناسبات عديدة. لا يوجد مصدر واحد للخبر ولا مرجعية محصورة للوثيقة. مثلاً سيكون من الصعوبة بمكان أن يقول عبد الكريم مطيع كل شيء عن تلك الحقبة التي شكل حدث مقتل عمر بن جلون منعطفاً كبيراً فيها، بينما لن يستطيع إبراهيم كمال أن يتحدث عن كل شيء، بل لن يستطيع أن يقدم الحقيقة بالأسلوب الذي يكشف عن جوانبها كلها. وقد لمست الفارق الكبير بين ما باح لي به وما جاء في تصريحاته في الصحافة، هناك في لقائي به قبل سنوات عبّر بكل طلاقة وكان رأيه أكثر صرامة وحسماً في بعض الحقائق، ثم هنا تأتي ثقافة الشخص ورؤيته السياسية. إذا

كان عبد الكريم مطيع يستند إلى رؤية سياسية موسّعة كما استطاع أن يطوّر من ثقافته الدّينية مواكبا التطور الحاصل اليوم فإنّ الشيخ إبراهيم كمال ظلّ على وضعيته الثقافية والسياسية، ولاذ بالصمت سنوات عديدة بعد الحكم عليه بالبراءة بخصوص مقتل عمر بنجلون.

إذا كان الالتباس هو المظهر الطّاغي على تاريخ الحركة الإسلامية المغربية، فإنّ هذا الالتباس يتراجع كلما عدنا إلى منبعها الأوّل، وتحديدًا إلى أبرز رجالاتها المؤسسين، ومنهم الشيخ كمال إبراهيم. أعني أن الالتباس زاد أكثر في الحركة الإسلامية المغربية مع غياب عبد الكريم مطيع وسجن إبراهيم كمال، وكأنّ غيابهما كان شرطًا ضروريًا لولوجها عهد الالتباس. قد يبدو للبعض أن تغييب إبراهيم كمال كان عملاً ممنهجًا وليس محض مصادفة، وربما كان مطيع شديد الحذر وقد وجد في تبرئة رفيق دربه دون تبرئته هو من دم عمر بنجلون فصلا جديدًا من فصول المؤامرة، وهو ما يفسّر الجرح الذي ظل إبراهيم كمال يعانيه في صمت تجاه عبد الكريم مطيع. كنت في لقاءني مع إبراهيم كمال أشعر بأنّه محتقن ضدّ عبد الكريم مطيع، ولكنه بعد سنوات سيخبر عن اختلافه مع مطيع بكل وضوح، بل سيتحدّث عن حساسية مفرطة تجاه مواقف مطيع التي رآها توريطية، وهكذا بدأ الإحساس بالتنافس، من يرث الجماعة بعد هذه الوضعية من الشّتات؟ ففي نظر إبراهيم كمال وآخرين كان مطيع بعد أن تثبّت عليه الحكم ومسئولية اغتيال عمر بنجلون بدأ يفكر في إحراق السّاحة وتخريب الوضع. بل إنّ خروجه إبراهيم كمال في أسبوعية الأيام (عدد يوم الخميس 2016/6/22)، تؤكد على أنّه كان مستاءًا من طريقة عبد الكريم مطيع وحذر من التواصل معه طيلة هذه السنوات. وقد ظنّ إبراهيم كمال من خلال ما كان يبلّغه من كلام حوله صادرا من رفيق تجربته، بأنّ مطيع كان يخشى أن يهيمن إبراهيم كمال على الحركة، لذا كان مطيع يحرض بطريقة مباشرة وغير مباشرة على إبراهيم كمال.

كانت الحركة الإسلامية المغربية منذ نشأتها الأولى ذات شقين: الشّق الدّعوي والتربوي بمدلوله الدّيني ويمثّله الأستاذ إبراهيم كمال، وربما لهذا السبب كان ضحية للعبة سياسية لم يكن في وادها، وهناك الشّق السياسي المتعلق برهانات اللعبة السياسية بكلّ ملابساتها وتمثّلاتها الأيديولوجية السياسية، ويمثّله الأستاذ عبد الكريم مطيع. إنّ هذا لا يعني أنّ عبد الكريم مطيع ليس

له تأثير وحضور خاص في مشهد الحركة الإسلامية المغربية ولا بصمة في خطابها الأيديولوجي، بل لقد كان رجلاً سياسياً بالدرجة الأولى وله خبرة تنظيمية ومعروفة بلعبتها كناشط اتحادي (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) معتق أكثر مما كان قائداً دينياً. لم يكن عبد الكريم مطيع في حاجة إلى زمن طويل لكي ينقلب من أستاذ قلق ربما قد استمالته بعض الأيديولوجيات الوجودية القلقة حينما كان في الاتحاد الوطني، إلى شيخ جماعة إسلامية يحدثها باليقين الديني، فلقد كان هذا الرعيل متشبّعاً بثقافة دينية ومطلعا على آراء السلفية الوطنية، حيث ما من قائد من قيادات الأحزاب التي ستشهد حالة من البلقنة السياسية إلا وله نصيب من دروس ابن العربي العلوي كبير دعاة السلفية الوطنية وممن حضروا دروساً لشيوخ هذه الحركة، لا يستثنى عن ذلك حتى زعيم الحزب الشيوعي علي يعته الذي حضر دروس ابن العربي العلوي، بل وكما قال عنه إبراهيم كمال الذي كان تلميذاً له في الابتدائي: ذهب إلى روسيا لحضور تجمع للشباب انتدبه إليه حزب الاستقلال فرجع شيوعياً. كان عبد الكريم مطيع مثل سائر الاتحاديين آنذاك قادرين على قيادة حركة إسلامية وفق تصورات الحركة السلفية الوطنية، وقد كان عمّه الفقيه التاغي الحمداوي من رجالات السلفية، أسس في عهد الحماية عدداً من المدارس الحرة، وأسس أول مدرسة خاصة بالنساء يومئذ. هذا ما شاع ويشيع حول الجذور اليسارية لعبد الكريم مطيع، بينما هذا الأخير يعتبر ذلك مما لحقه من تشويه في الكويت والسعودية، اعتبر عبد الكريم مطيع في مذكراته أنه كان مستهدفاً باعتباره قائداً للحركة الإسلامية، وفي هذا السياق كانت هناك محاولات كثيرة لتشويه اتجاهه الفكري واتهامه بأنه كان شيوعياً. وقد لاحقته هذه المحاولة في منفاه بالكويت، تزعم هذه الحركة أحد قادة الإخوان السوريين المقيمين آنذاك بالمغرب: عمر بهاء الدين الأميري والمقرب من عبد الكريم الخطيب، يحكي مطيع عن محاولة الأميري تشويه سمعته لدى المسؤولين في الكويت وكذا في السعودية قائلاً: «كان الأمير قد طاف بحد من الأمراء والمسؤولين يحرضهم على مطيع غير أنه كان لمطيع صديق هو حمد المصليح وهو من قيادات الإخوان تصدى له وأفضل مساعي الأميري»¹¹⁵.

ولكي يردّ تهمة الشيوعية عن نفسه يشرح مطيع مسار تحوله من الحركة الوطنية التي نشط داخلها وكانت في مبتدئها سلفية التوجه وإسلامية العقيدة، وبرّر اختياره للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بدل حزب الاستقلال لأسباب تتعلق بميول الاتحاد الوطني إلى الشعب وليس إلى النخب، وذكر بأن حزب الاستقلال احتفظ له ببعض الشخصيات المحسوبة على السلفية الوطنية من أمثال علال الفاسي والمختار السوسي بينما احتفظ الاتحاد الوطني بشيوخ سلفيين آخرين على رأسهم محمد بن العربي العلوي المكنى شيخ الإسلام والدكتور المهدي بن عبود. وحصل أن وقع الحسم في موضوع المرجعية الإسلامية للعمل وهو ما دفعه لتأسيس الحركة بعد جلسات ومشاورات مع شيوخ السلفية الوطنية من داخل حزب الاستقلال مثل علال الفاسي والمختار السوسي.

ويردّ عبد الكريم مطيع على ما يشاع في المنشورات الصادرة عن العدالة والتنمية، والتوحيد والإصلاح قائلا: «ولم يخجلوا حين كتبوا عني أنني شيوعي وقد قرأوا هم وغيرهم كتاباتي ومؤلفاتي العقيدة والقرآنية والسياسية وتلقوا أمر دينهم عقيدة وشرعية في شبابهم على يديّ وأيدي إخواني المساهمين معي في تأسيس الحركة الإسلامية ممن يأتي ذكرهم وذكر ما قدموه للحركة في حلقات مقبلة مخصصة لفترة التأسيس إن شاء الله تعالى».

لم يكن عبد الكريم مطيع شيوعيا، بل كان جزءاً من جناح السلفية الوطنية داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وهذا الأخير لم يكن حزبا شيوعيا بل كان حزبا معارضا ومختلفا عن حزب الاستقلال في جملة من القضايا والمواقف السياسية. إذ كيف يكون حزبا شيوعيا ومن ضمن قياداته من كان يُنعت يومئذ بشيخ الإسلام بن العربي العلوي. نعم، يمكن القول أنّ الأمر يتعلق بسلوكيات مخالفة لأدبيات الإسلاميين لم تستثن حتى رموز السلفية الوطنية، وربما كثير منهم عاقر الخمر وأدمن على السهر مع «الشيخات»، وهذا هو قصارى ما يمكن أن يقال في حقّ بعض النشطاء من ذوي الخلفية السلفية. ولقد استطاع عبد الكريم مطيع أن يؤكد على أنّ له ثقافة شرعية من خلال تتلمذه على مشايخ كبار كعلال الفاسي ونظرائه. ونستطيع من خلال بعض الأبحاث والدراسات التي قدّمها في مجالات فقهية وأصولية وأخرى تتعلق بالتفسير أن نؤكد على سعة واحترافية معرفته الشرعية.

حتى ذلك الحين لم تكن فكرة الإخوان المسلمين قد شقت طريقها إلى المغرب، فللإخوان المسلمين حكاية أخرى لها صلة بالذكتور عبد الكريم الخطيب. وقد ذكر عبد الكريم مطيع أنه تعرّف على قيادات الإخوان المسلمين في بيت الخطيب، وذلك في فترة متأخرة عن تأسيس الشبيبة الإسلامية. غير أنّ هناك اختلافا بين شخصية إبراهيم كمال وشخصية عبد الكريم مطيع، فالأول كان ذا ميول دينية خالصة، اتفق أن صلى عبد الكريم مطيع بالجماعة وكان فيهم الشيخ إبراهيم كمال، فلما انتهوا من الصلاة ذكر الشيخ إبراهيم كمال ملاحظات على أخطاء وقع فيها مطيع أثناء الصلاة، فلما تطوّر النقاش والجدل، قال له مطيع: «ما عنديش مع هاد لعيسة» (= ليس لديّ اهتمام بهذه اللعينة: تصنيف للعبة)¹¹⁶. كان مطيع سياسيا ومستوعبا لخطاب إسلامي لا زال يطورّه، يحمل أهدافا أيديولوجية وسياسية.

إن لحظة التأسيس للحركة الإسلامية في ظروفها الصعبة كانت تقتضي حضور شخصية سياسية ذات حكمة براغماتية وإحاطة بدهاليز السياسة، لكن السياسة بقدر ما تنفع تقتل، وبقدر ما تمارسها تمارس عليك مهما بلغ المرء من دهاء. ولقد كان مقتل الشبيبة في قدر أبنائها السياسي، أي حينما جهل أبنائها السياسة في مبتدئهم، مورست عليهم بأشكال أخرى في خبرهم. وربما دفعت الحركة الإسلامية المغربية ولا زالت الثمن غالبا بسبب دروستها السياسية، وهو المقتل الذي عزّز كون حركة الشبيبة الإسلامية لم تكن تخضع لوحدة القيادة بل تعددت قياداتها النافذة واستغل بعض قادتها قيادات أخرى ضمن مخطط طبخ من خارج الشبيبة الإسلامية. كان دور إبراهيم كمال تربويا توجيهيا أكثر مما كان دورا سياسيا، فبفضل إبراهيم كمال وجهوده والإرث التربوي الذي خلفه من ورائه كان جميع الإسلاميين قد انتقلوا إلى مستوى آخر من الفهم الديني الحركي، مع هذا الإرث التربوي أصبح للدين حمولة جديدة في نظر الشباب تختلف في شدة الالتزام وسعة دائرته وبدأ التأسيس للإسلام السياسي. حصل هذا قبل أن ينفرط عقد الحركة الإسلامية وتصبح القاعدة بلا قيادة، ودخل الجميع (كومة) الالتباس وأصبح أبناء الحركة الإسلامية في وضعية اليتمى، فشرقوا وغربوا. ففي سابقة من نوعها تصدّى

شباب عديم العلم والخبرة لقيادتها، على جهل بمقاصد الشرع وقلة خبرة في التدبير وخوف عارم يقلق البال ويخفق الصدور. هذا هو الاستثناء الذي بات يشكل قدر المغرب، استثناء بسلبه وإيجابه، بحلوه ومره، ولا شك أن للحركة الإسلامية المغربية نصيب من هذا الاستثناء، حيث تتأكد معالمه في ثلاث نقاط رئيسية: أولها أن الحركة الإسلامية لم تكن نبنة غريبة في مجال استبد به نظام انقلابي عسكري كما هو ديسن عديد من النظم العربية التي احتدم الصراع بينها وبين الإسلاميين، ثانيها أنها لم تكن نبنة في مجال استبدت به علمانية مطلقة تقصي الدين من السياسة والمجتمع، ثالثها أنها نبتت في محيط جعلت فيه مكملًا لا بدعًا، مما جعلها أشبه ما تكون بالماء في الماء. هنا لا يعني الاستثناء استقالة عن تجارب العالم، بل يعد ذلك ميزة ومكسبًا. وقد يغدو الاستثناء أحيانًا معرة وأسرا وعائقًا أمام التجارب. إن للتاريخ مكرًا هو في النتيجة مكر الله. فهناك من أنصفهم التاريخ، وهناك من كانوا هم من أنصفوا التاريخ، وهناك من أنصفوه ولم ينصفهم الناس. وكلنا نتساءل بعد ذلك: لماذا لم نستطع أن نكتب تاريخًا حقيقيا للحركة الإسلامية المغربية؟ ولم لا زلنا نواجه استحقاقات عطب الذاكرة؟ في الواقع إذا لم يتكلم أمثال هؤلاء المؤسسين بوضوح وليس بتصريف الكلام، فلن نعرف كيف نكتب تاريخًا لهذه الحركة، على الأقل قبل طروء الالتباس عليها. وإذا لم ينطق الأستاذ مطيع فلن نعرف كيف نكتب تاريخًا لهذه الحركة قبل وبعد وفي ذروة التباسها. أما تاريخ التباسها فله شأن قد يجهله الشيخ إبراهيم كمال، لأنه لم يهتم ببعدها اللببي بقدر ما كان ولا زال همّه التربية على الاستقامة وتهذيب السلوك والدعوة وفق منظور يغلب عليه التبسيط السياسي. نشأ الشيخ إبراهيم كمال داخل الحركة الوطنية، وعاصر والتقى مع رموزها من أمثال ابن العربي العلوي، وانخرط إبان الاستعمار في النشاط الفدائي، وأما تكوينهم الفقهي والعلمي فقد كان بمستوى الدعاة ولم يكن يضارع أعلامًا كبار من أمثال بن العربي العلوي وعلال الفاسي والمختار السوسي. لم تكن الحركة الإسلامية في نظر هذا الفتى يومئذ مجرد لعبة سياسية أو محطة في تنويع أيديولوجي، بل كانت اختيارًا رافق إبراهيم كمال منذ نعومة أظفاره منذ كان ملازمًا لدروس أعلام وفقهاء الحركة الوطنية من أمثال العلامة بوشتي الجامعي، ومنذ كان يقرأ المتون التعليمية الأولى في درس المرحوم الشيخ عبد الرحمن النيفي، حيث حفظ الشيخ إبراهيم القرآن

مرورا بأيام المقاومة والحركة الوطنية وانتهساء بانخراطه في العمل السياسي والنقابي. يختلف إبراهيم كمال عن سائر قادة الحركة الإسلامية المغربية في كونه نشأ على التدين منذ الطفولة، ليس فقط في فترة متأخرة من عمره. فلما كانت بعض قيادات الحركة الإسلامية المغربية لاحقا، غارقة في تيه محرفي وأسئلة وجودية، حيث كاد بعضها أن يتبوء (= عبد السلام ياسين، والنسبة لبودا) والآخر أن يتسرنر (= عبد الكريم مطيع والنسبة لسارتر)¹¹⁷، كان إبراهيم كمال على تدينه المغربي القديم والبسيط، وكان خيار الحركة الإسلامية نابعا من إحساس إبراهيم كمال واجتهاده بأن مغرب الاستقلال، كان لا بد أن يحسم في سؤال الهوية الوطنية. غير أن هذا الشعور لم يقتصر على إبراهيم كمال وحده بل هو شعور يتقاسمه الكثيرون يومئذ ومنهم عبد الكريم مطيع نفسه.

بين إبراهيم كمال وعبد الرحيم بوعبيد

لقد كان سؤال تحديد هوية الاتحاد الوطني الأيديولوجية هو الخلاف الأول والأخير بين الأستاذ إبراهيم كمال والقيادي عبد الرحيم بوعبيد يومئذ. وللتذكير، فإن إبراهيم كمال كان هو المسئول عن مكتب الاتحاد الوطني في منطقته، وهو من قام بتدريب زوجة عمر بن جلون في مكتبه. كان عمر بنجلون يستقوي بإبراهيم كمال ومجموعته داخل الاتحاد الوطني في الانتخابات النيابية، وقد طلب منهم ذلك ووافق إبراهيم كمال بالفعل. وفي فترة العمل النقابي داخل الاتحاد الوطني كان هو من قام باستقطاب بعض القيادات النقابية المعروفة اليوم، مثل نوبير الأموي حيث كان هذا الأخير مع آخرين يأتيه أسبوعيا، فكان إبراهيم كمال يعطيهم دروسا في موضوعات مختلفة كما يدرسهم كتباً خاصة، مثل «لغة الأمم» لمايكل كوبلاند وكتاب «الفكر الإسلامي المعاصر: دراسة وتقييم» لغازي التوبية. وربما كان ذلك أمرا طبيعياً بالنسبة لعمر بنجلون، بوصفه رجلاً نقابة وتنظيم سياسي وجد في أمثال إبراهيم كمال متعاونين على صعيد الاستقطاب، لكن ليس بالضرورة أن كل من استعمل أداة استقطاب هو بالضرورة ملائم فكريا. كانت القناعات مختلفة ولكن السياسة لها شروطها في المقام.

117 كان الشيخ عبد السلام ياسين في تجاربه الأولى مولعا باليوغا حيث عزم على الذهاب إلى الهند لمزولة هذا النوع من الرياضة. بينما شاع الحديث عن ميول عبد الكريم مطيع في وقت مبكر نحو السارترية..

لقد حصل اختلاف بين إبراهيم كمال وعبد الرحيم بوعبيد سنة 1964م حول هذه المسألة، ما اضطره إلى الخروج من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. ففي اجتماع حضره كل من بوعبيد وعمر بن جلون والفقيه البصري وغاب عنه المهدي بن بركة طرح إبراهيم كمال مسألة تحديد هوية الحزب، لا سيما بعد أن بدأت تبرز أفكار وتوجهات أيديولوجية جديدة. كانت قناعة إبراهيم كمال هو أن الشعب المثري مسلم ويريد الإسلام، بينما في لجنة النقاش كان عبد الرحيم بوعبيد يؤشر على الجانب الرجعي في هذه الأطروحة، مما أدى إلى الفراق. وفي سنة 1965م بدأ إبراهيم كمال نشاطه التربوي بمسجد الشافعي بالدار البيضاء، حيث كان من بين أوائل من حضر جلساته التربوية الشيخ زحل. كان العمل في ظاهره دعويا تربويا، بينما كان هناك من يراقب ويقوم بتأطير واستقطاب واستيعاب الشباب ضمن مشروع تنظيم الشبيبة الإسلامية.

علال الفاسي وحركة الشبيبة الإسلامية

حصل حينئذ تفاعل إيجابي مع هذا المشروع من قبل قيادات في العمل الوطني، لا سيما الزعيم التاريخي لحزب الاستقلال، الأستاذ علال الفاسي. وإذا كانت قيادة الجماعة الإسلامية فيما بعد وقبل اندماجها في حزب عبد الكريم الخطيب قد طرقت باب حزب الاستقلال، بدعوى أنه حزب قريب من حيث مبادئه من توجهات الجماعة، فهذا لا ينبغي أخذه على بساطته، بل له خلفية يدركها عبد الكريم مطيع أكثر من أبناء الجماعة الإسلامية الذين عرضوا انتماءهم الأول على حزب الاستقلال، دون أن يعلموا آثار هذا التوجيه الذي رتب ترتيبا حسب الأهم والمهم. سنتحدث فيما بعد عن أن اختيارات الجماعة الإسلامية حتى في الاندماج الحزبي لم تكن بعيدة عن إحياءات عبد الكريم مطيع، فهذا الأخير يدرك تماما أن الاندماج في حزب الخطيب هو أسوأ من اندماجهم في حزب علال الفاسي، مما يجعلنا نتساءل: إذا ما كان اندماج الجماعة في حزب الخطيب هو الهدف غير المعلن لمطيع نفسه أم أن الخطيب كان قد سارع لإحباط خطة مطيع بقبول اندماج الجماعة في حزبه، فكان ذلك هو سبب نقمة مطيع على خيار الجماعة وعلى الخطيب نفسه؟ سؤال وجب طرحه وبحثه، حيث يشكل مدخلا مهما لفهم جدل التصعيد واللوم المطيعي ضد قيادة الحركة الإسلامية البديلة. لمعرفة ذلك لا بد من الرجوع قليلا إلى

السُّوراء، مَثَلًا كان علال الفاسي بعد أن تعرَّض للقذف بالطماطم في الجامعة، قد بدأ يميل ميلاً شديداً نحو الحركة الإسلامية. فلقد عقدت جلسات خاصة لا يعلم بها حتى قادة حزب الاستقلال بين إبراهيم كمال وعبد الكريم مطيع وعلال الفاسي، حيث استحسن آراءهما، وقد أخبرهما علال الفاسي بأنه لولا وجود بعض الظروف لكان انظمَّ إلى الشبيبة الإسلامية. وكان علال الفاسي قد وعد قيادة الشبيبة بأنه لَمَّا يعود من مؤتمر مائوية ابن سينا في إيران، سيدعمهم بطريقة غير مباشرة وأن يصدر مجلة باسم معين على أن لا يعرف أحد بذلك. لكنه لم يرجع حيث مرض بالتشنج وتوفي رحمه الله. وكان علي يعتة أول من أصدر بياناً ضد الإسلاميين حينئذ تحت عنوان: «من يحرك هؤلاء الظلاميين؟»، ثم سرعان ما يأتي الردُّ عليه من قبل علال الفاسي بمقالة تحت عنوان: «هؤلاء الذين تحرروا من الخوف». يذكر إبراهيم كمال أن ذلك بسبب تأثير مكالمته قام بها عبد الكريم مطيع بطريقة فيها بعض التدليس حيث اتصل بعلال الفاسي عبر الهاتف باسم مستعار (هو عبد الحق الراشد) وقال له بأن اليسار وجد من يدافع عنهم بينما أنت من علماء الإسلام وألفت كتاباً في الشريعة الإسلامية، لماذا لا تدافع عن هؤلاء الذين يهاجمهم اليسار المتطرف؟ بهذه الطريقة كانت تسير الأمور، فعبد الكريم مطيع الذي كان ينتمي إلى حزب منشق عن حزب علال الفاسي، سيعود مرة أخرى لاستعمال علال الفاسي ضد اليسار من دون أن يعلم بهويته الحقيقية. لكن إلى أي حدِّ يأتري، كان علال الفاسي سيتترك حزباً عريقاً وكبيراً يومئذ ليدخل في تجربة فتية؟ لقد أظهر إبراهيم كمال بأنهم كانوا يتحسسون من أي شخصية من شأنها أن تهيمن على الحركة، وبالتالي هل كان ينتظر من علال الفاسي أن يكون عضواً في جماعة يهيمن عليها الدعاة؟ يوجد في هذا الكثير من المبالغة، غير أنه من الممكن يومئذ أن يتعاطف علال الفاسي مع هذه الحركة كما تعاطف مع تيارات شبيهة في الخارج.

يؤكد عبد الكريم مطيع على هذه الحقيقة وعن علاقته أيضاً بعلال الفاسي، حيث أكد على أن الخطيب كان يكره علال الفاسي. يروي عبد الكريم مطيع عن حادثة وقعت له مع الخطيب بخصوص علال الفاسي تؤكد على ما كان أخبرني به إبراهيم كمال وظهر بعد سنوات أيضاً على صفحات إحدى الجرائد، يقول عبد الكريم مطيع:

«في إحدى الجلسات، سألت الخطيب عن مدى معرفتي بجلال الفاسي رحمه الله تعالى وعن رأيه فيه، وكانت جريدة العلم قد كتبت مقالات تشيد فيها بالحركة الإسلامية الوليدة، وكان الخطيب يحقد عليه ويحسده كثيرا لسابقته في حركة التحرير الوطني وللمكانة التي لديه في قلوب أحرار المغرب، وعلمه وترفعه عن التزلف للسلطة، فأجبت الخطيب مبتسما: «وهل تخفى عليك هذه المعرفة وأنت من أنت؟» فرد: «فعلا لقد بلغني أنك تتصل به»، قلت: «نعم، هو كنز تاريخ للحركة الوطنية، وكنز علم في الدين، ولقد تلقيت عنه سابقا دروسا في أصول الفقه، من هذه الزاوية أنظر إليه».

ثم يؤكد على ما سبق ذكره من أن جلال الفاسي على صلة مع عبد الكريم مطيع وإبراهيم كمال، حيث قال:

«من خلال هذا الحديث فهمت أن الخطيب بلغه آخر لقاء لي بالشيخ جلال الفاسي، ليلة سفره الذي توفي فيه، وكان قد اتصل بي هاتفيا ورأى أن أزوره لتوديعه في مكتب حزب الاستقلال بالدار البيضاء ولما لبثت الدعوة بصحبة الأخ كمال وجدت معه مستشارا للحسن الثاني هو الدكتور إبراهيم الدسوقي أباطة زوج الأيئة الكبرى للموسيقار محمد عبد الوهاب ومن قدماء حزب الوفد المصري، فدار بيننا حوار جاد حول الوضع العام في المغرب تدينا وسياسة واقتصادا وتعلّما، واقترحت عليه أن يكتب مذكراته فأجابني مازحا: وهل شئت لأكتبها، مازلت شاب القلب أراحكم أيها الشباب في جميع المجالات وضحك رحمه الله، وعند توديعه لنا قال: عند عودتي إن شاء الله نواصل الحديث فيما ينفع الأمة. إلا أنه رجع في تابوت بعد أن توفاه الله في الخارج»¹¹⁸.

الانتهاء تأصيلية والنهاية تقليدية

ثمة ميزة أخرى للحركة الإسلامية يومئذ أنها لم تأت تقليدا خالصا من الخارج، فلقد سمعت من الشيخ إبراهيم كمال أن تجربتهم لم تكن تقليدا للإخوان المسلمين في مصر، ولا كان لهم علاقة بها، بل ولقد حدث أن تعرّض إبراهيم كمال للتعذيب في السجن وسئل عما إذا كانت لهم علاقة بالإخوان المسلمين، فأجاب بالنفي، وكانت تلك هي الحقيقة بالفعل، أفهم أن قضية تأثير

تتار الإخوان المسلمين جاءت متأخرة، بل إن ذلك هو ما كان يمثل البصمة الخطيئة على جسم الحركة الإسلامية منذ استقدم عبد الكريم الخطيب أثناء توليه رئاسة أول برلمان مغربي في الخمسينيات من القرن الماضي، القيادي الإخواني توفيق الشاوي وتعيينه مستشارا قانونيا له. وكان عدد من رموز الإخوان المسلمين ضمن أصدقاء وحاشية الخطيب ومن خلاله تم التعرف عليهم من قبل الجماعة الإسلامية، من أمثال عمر بهاء الدين الأميري وصالح أبو رقيق. نجح الخطيب في استقطاب الجماعة بعد غياب كل من مطيع وإبراهيم كمال، بينما فشل في عهدهما لأسباب فطن إليها مطيع مبكرا، وهو أن الخطيب كان محسوبا على الدولة، وكانت الحساسية يومها تقضي بعدم القبول بأي اندماج مع مشروع الخطيب. يقول إبراهيم كمال بعد قرابة الخمسين عاما بأن ذلك راجع إلى مجرد خوف من أن يفقدوا المصداقية أمام قواعدهم، لكن إلى أي حد هو دقيق هذا التفسير؟ لقد كان الموقف من الخطيب يومها هو موقف من الدولة، ومع ذلك ظلت علاقة الاثنين بعبد الكريم الخطيب مستمرة حتى آخر لحظة من خروج مطيع، هذا الأخير الذي سيحل مباشرة ضيفا في فرنسا على الشاوي الصديق القديم للخطيب والقيادي في التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، بتوصية من الخطيب نفسه.

يرفض عبد الكريم مطيع الحديث عن أي صلة له بالخطيب أو جماعته الذين فضل أن لا يتعامل معهم منذ البداية. فهو يعتبر أن عبد الكريم الخطيب سعى لاحتوائه في البداية لكن في مرحلة أخرى سعى لاحتواء حركته بعد خروجه من المغرب. وقد اعتبر أن لا علاقة له بالإخوان الذين تعرف عليهم أول مرة في بيت الخطيب، ويقصد كلا من الأميري والشاوي وأبي رقيق، لكن يحط من مواقفهم منه في منفاه بالكويت والسعودية، فهو يؤكد على أن الأميري سعى لتشويه سمعته عيثا، بينما يتحدث عن توفيق الشاوي؛ الأمر نفسه حينما حاول هذا الأخير أن يعرض عليه صفقات من أجل ترك نشاطه. يعتقد مطيع كما أشار إلى ذلك في مذكراته، أن توفيق الشاوي القيادي في التنظيم الدولي للإخوان والذي استقدمه الخطيب ليكون مستشارا لأول برلمان مغربي كما كان مستشارا لشركة أرامكو وبعض الأمراء، كان يراقب تحركاته بل عرض عليه أن يكون مستشارا للنميري في مجال تطوير الأربطة القرآنية، كما عرض عليه أن يكون أستاذا زائرا متنفلا في الأقطار العربية ويترك نشاطه مقابل تعويض

محرز. وحين رفض مطيع عروض توفيق الشاوي، حذره هذا الأخير من أنه سوف يتغلى عن قضيته وأخبره بأن وجوده هنا في المملكة غير مرغوب فيه. على إثر هذه المكالمة توجه مطيع فوراً إلى الخطوط الجوية ليحجز إلى روما، لولا أن اتصل به عبد الحميد أبو سليمان الأمين العام للندوة العالمية للشباب الإسلامي، مؤكداً له أن الشاوي ليس سعودي ولا يحق له التكلم باسم المملكة ثم أخذ جواز سفره وحول تأشيرة العمرة إلى إقامة.

ويبدو أن لعبد الكريم مطيع موقفاً قديماً من الإخوان للأسباب المذكورة، فلقد عاتبه مصطفى مشهور الذي سيتولى منصب المرشد العام للإخوان المسلمين على ما يردده من أخبار عن عبد الكريم مطيع من قبل بعض الأشخاص. فأما عبد الكريم مطيع الدرب في البوليميك السياسي والعارف بخفايا التنظيمات باعتبار أن تكوينه التنظيمي قديم يعود إلى فترة الحركة الوطنية ثم الاتحاد الوطني، فضلاً عن خبرته البيداغوجية باعتباره خبيراً تربوياً، فقد ردّ على مصطفى مشهور ردّاً أظهره بمظهر النبي. النقاش الذي دار بين مطيع ومشهور يعكس حقيقة موقف مطيع من الإخوان الذي زاده قسوة مواقف صادرة من رفاق الخطيب كالأميري والشاوي، حينما قال مصطفى مشهور لعبد الكريم مطيع بأنه بلغته عنه أشياء سيئة معاتباً إياه، قال مطيع:

«ومن طرائف هذه الرحلات (التبشيرية) أنني التقيت بالأخ مصطفى مشهور في منى آخر سنة لي بالسعودية، فدعاني لحديث انفرادي معه، وفاجأني بقوله: لقد زارني قبل عدة شهور شابان من حركتكم، وشكوا إلي بعض تصرفاتكم وما ارتكبته في حقهما وحق غيرهما. وبعد أن سرد على مسمعي بعض ما ذكر له، سألته عن اسميهما فزعم أنه لا يعرف اسم أي منهما، وسألته عن الذي أرسلهما إليه فقال لم يرسلهما أحد وإنما زاراه في مركز مجلة الدعوة بعد أن سألا عن عنوانها، وسألته عن زكاهما له، فقال لم يزكهما أحد، وسألته كيف عرف أنهما من حركتنا، فقال إنهما ذكرا له ذلك.

حينئذ قلت للأخ مصطفى مشهور: يا أخي في كل الأحوال أنا أشكر لك اهتمامك بأمر المسلمين، وإن كان الاهتمام بأمرهم خاضع لضوابط شرعية، صحة نقل وصحة معرفة بالناقل، وخلوا من الغيبة والبهتان والنميمة، وأراك لم تحكم أي مقياس من هذه الضوابط فيما سمعتَ منهما وما نقلتَ إلي،

فهمل كل ما يسمعه المرء يصدقّه وينقله ويؤاخذه ؟ وهل لسي أن أصدق ما يقال عنكم من خصومكم، من كتابة بعض المعتقلين منكم بالدم طلب عفو إلى جمال عبد الناصر، وكان ذلك مما جعل مصطفى شكري ينشق ويؤسس جماعة التكفير والهجرة، ثم عندما جاءك قالة السوء هؤلاء ألم يكن من واجبك أن تتصل بي هاتفيا وتخبرني لأبين لك الأمر فتأمرهم بالمعروف وتنهائهم عن المنكر وتصلح ذات البين إن تبينت حاجة للإصلاح، وما فائدة أن تخبرني بأقوال لا أعرف أشخاص قائلها ولا تفهمهم؟ ثم إنني أعرف اسمي هذين الغلامين اللذين زارك في القاهرة، أرسلهما عمر الأميري والخطيب بتنسيق مع ضابط الاستخبارات الخلطي - بعد أن فشل الأميري في جولاته السابقة وفي مطارداته لي بالغبية والبهتان والافتراء والعدوان في الكويت والسعودية -، وأعرف أنك تعرف اسميهما وتعرف من أرسلهما إليك وأعرف أنك أنت شخصيا أرسلتهما لبعض الإخوان في السعودية والكويت وأنهما جاءا إلى السعودية ثم إلى الكويت حيث استقبلهما مصطفى الطحان وجال بهما بين من ظن أن مصلحته في الكذب علي واعتيايي والافتراء علي لديهم، ولما سألت متبالدا مصطفى الطحان ومتجاهلا خنجره في ظهري: (من مهد لهما سبيل الحصول على تأشيرة الكويت وهي صعبة المنال؟ ومن وفر لهما نفقات هذه الجولة المكوكية وهما مجرد طالبين فقيرين؟) أجابني ساخرا: (لا بد أن مسلما هو الذي أعانهما علي ذلك)¹¹⁹.

ومع ذلك فإن كل نشاطات عبد الكريم مطيع كانت تحت إشراف قيادات في تنظيمات الإخوان المسلمين وبعضهم أعضاء في التنظيم الدولي، فلقد كان له نشاط مع من وقر له الإقامة في السعودية د. حمد المصيلح وهو قيادي في تنظيم الإخوان المسلمين بالسعودية، بينما كانت الندوة العالمية للشباب المسلم مؤسسة تكاد تكون تحت هيمنة الإخوان، ومنهم كمال الهلباوي، كما اشتغل معهم زين العابدين سرور الذي سيكون رفيقا لمطيع حتى في منفاه بالكويت وهو من قادة الإخوان في سوريا.

إن حكاية التقليد بدأت بوادرها بصورة خجولة في بداية النشأة ولكنها تستفحل في مرحلة الشتات، فلقد كان إبراهيم كمال كما قلت سابقا يُدرّس

في جلسات خاصة كتابا شهيرا لفازي التوبة لنوبير أموي، فالانفتاح على كتابات الإخوان والإسلام السياسي بدأت مبكرا ولكنها لم تأخذ طابعا تنظيميا. سوف تستفحل ظاهرة التبعية الأيدولوجية لدى الحركة الإسلامية المغربية في مرحلة التثشت والالتباس حيث أعيد توزيع وإعادة إنتاج ثقافتها وأدبياتها على أرضية التصور العام للإخوان المسلمين، بل يبدو أن بداية تأثير خطاب الإخوان المسلمين على الحركة الإسلامية المغربية تركزت أكثر أثناء وجود مطيح في منفاه بالسعودية وفي مرحلة أخرى بالكويت، واتصاله بمؤسسات (مثل منظمة الندوة العالمية للشباب المسلم) ومشايخ وزعماء الحركة الإسلامية الذين شاركوه المنفى من أمثال صديقه المقرب زين العابدين سرور مؤسس التيار السلفي السروري والقيادي السابق لتنظيم الإخوان المسلمين بسوريا، وهو نفسه من كان مبعوثا لعبد الكريم مطيح من الكويت بهوية مزورة إلى المغرب في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي لمحاولة تحريض شباب الحركة الإسلامية ضد قيادة السداسيين. لقد انتقلت الحركة الإسلامية المغربية من طور السلفية الوطنية التي تستمد أصول تفكيرها من أمثال أبي شبيب الدكالي والمختار السوسي وبوشتي الجامعي وعبد الرحمن النتيفي الجعفري وابن العربي العلوي، الموسومة بالأصالة والعقلانية والانفتاح على الرغم من بعض آرائها الموسومة بالغلو في مقارعة التصوف، إلى سلفيات مستوردة بعمولتها الفكرية ورهاناتها السياسية من الخارج. كان رموز السلفية الوطنية أساتذة ومعلمين وفقهاء ومفتين في الحرم المكي ورموزا للحركة الوطنية، حتى كان الفرنسيون يعتبرون كل سلفي مغربي هو بالضرورة مناهض للاستعمار وليس كشأن السلفية المستحدثة في المشرق والتي انفضع شأنها، صنيعة للاستعمار البريطاني. لقد كانت السلفية الوطنية المغربية في أساسها حركة حضرية استهدفت رفع الوعي ودخلت في صراع مبكر مع الخرافة ومع مظاهر البداوة، بينما كان أساس السلفية المستحدثة في المشرق حركة بدوية استهدفت الرجوع بالوعي إلى الماضي وحاربت المعقول بالمعقول والمدنية بالبداوة. فتراث السلفية الوطنية المغربية كان شاهدا على هذا الميز الذي لم تحافظ عليه الحركة الإسلامية التي سرعان ما أصبحت أكثر ميلا للخطاب السروري نسبة لزين العابدين سرور زعيم التيار السلفي السروري منها إلى السلفية الوطنية. ليس هاهنا مجال للتفصيل في الأبعاد المعرفية لهذا الصراع،

فلقد كان الغالب عليه سياسي، غير أنه من الجدير بنا التأكيد على أن حالة الخلو والمبالغة من الناحية المعرفية والسلوكية شكلت ميزة للطرفين معا، السلفية الوطنية والزوايا. هذا الصراع هو الذي ساهم في سوء الفهم الكبير وأجج الصراع الذي استعملت فيه جميع ألوان التجريح بين الطرفين.

وكان الارتداد عن السلفية الوطنية إلى السلفيات المشرقية هو أول خطوة قام بها مطيع في غياب إبراهيم كمال، لربط القيادة الشابة البديلة بمصادر تفكير وخطاب يغني عن الإرث الداخلي وعن وصاية إبراهيم كمال على الخطاب التربوي للحركة الإسلامية. وقد ظهرت آثار ذلك واضحة، فمجرد أن غادر الشيخ إبراهيم كمال السجن، حتى بات غريبا عن الحركة الإسلامية التي لم تهتم به بما يناسب موقعه التأسيسي والتربوي، هذا في حين استغنت الحركة الإسلامية البديلة بخطاب سلفي خارجي، تؤمّن منشورات مراكز الدعوة السلفية في المشرق بتحريض من عبد الكريم مطيع. هذا يعني أن الجماعة الإسلامية حتى في مرحلة ما بعد الشبيبة كانت تخضع لإعادة إنتاج خطابها الحركي والدعوي كما خطط له الأستاذ عبد الكريم مطيع وتمثلته القيادة الجديدة للجماعة الإسلامية، وهو الذي شكل تحولا في خطاب الحركة الإسلامية، وذلك في غياب الشيخ إبراهيم كمال. لقد حدث تحول في تجربة عبد الكريم مطيع على المستوى الإقليمي والدولي، كان سببا في إحداث تحول في خطاب وثقافة الحركة الإسلامية كما صارت عليه الجماعة الإسلامية كوريث وبديل عن الحركة الإسلامية الشيبية. وهي المرحلة التي استبدل فيها عبد الإله بن كيران بالشيخ إبراهيم كمال، كقائد للحركة الإسلامية البديلة. سنشير فيما بعد وعلى سبيل الاختصار إلى ما نقصده بمفهوم الحركة الإسلامية البديلة وملاساتها، لكنه من المهم أن يشار إلى أن هذه اللحظة التي شكلت إعادة ترتيب وضع الحركة الإسلامية بتنسيق بين قيادة الشبيبة وقيادة ما سيعرف بتنظيم (حاتم) بعد زيارتها لمطيع في منفاه، هي ليست قطيعة بين رجلين، بل هي لحظة قطيعة بين منهجين وخطابين ومرحلتين من العمل الإسلامي تمّ التوافق عليها من قبل الرجلين في روما. هذا لا يعني أن الأستاذ عبد الكريم مطيع كان متأثرا بالسلفية الوهابية بالمعنى التقليدي لمفهوم التأثير والتأثير، بل كان ذلك في سياق رهانه السياسي، حيث لم يلبث قليلا في منفاه بالسعودية

حتى فرّ منها على إثر أحداث مكة في نهاية السبعينيات من القرن الماضي التي تزعمتها حركة الإخوان بقيادة جهيمان العتيبي، باتجاه الكويت.

لم يكن استقرار الأستاذ مطيع في الكويت سوى محطة للبحث عن مخرج إلى جهة أخرى ضمن البدائل المطروحة يومها أمام كل زعيم إسلامي؛ ذلك لأنّ الاستقرار في ليبيا القذافي كان خيارا مربيا، ولم يكن خيارا أثيرا للشخصيات الإسلامية آنذاك. لكن كانت هناك خيارات أخرى أمام مطيع تغنيه عن التوجّه إلى ليبيا، لاسيما في اتجاه السودان حيث قدّم له عرض من السودان بوساطات مع حسن الترابي مستشار النميري آنذاك بالإقامة في السودان ولشغل منصب مفتش عام للمدارس الدينية، لكنه فضل السفر إلى إيطاليا ومن ثمّ إلى فرنسا حيث سيقدم طلب اللجوء إلى ليبيا القذافي، في خطوة غامضة، ليرتبط مصيره منذ ذلك الحين بهذا البلد وما يحيط به من أنشطة ورهانات، بعد أن تعززت علاقته بالقذافي وغدا واحدا من مستشاريه السياسيين في الظل، إلى أن سقط النظام الليبي بأيدي الثوار من الحركة الإسلامية، ليغادر مطيع طرابلس باتجاه لندن. قد يكون من قبيل المفارقة أن يكون وهو الإسلامي الذي لا يؤمن بالنظرية الثالثة للقذافي صديقا لنظام أطاح به الإسلاميون.

تساءل إبراهيم كمال في إحدى خرجاته على صفحات أسبوعية الأيام (2016/6/22)، عن سبب عدم بقاء مطيع في السعودية وتوجهه إلى ليبيا؟ لكن ثمة تعقيدات تخفي على الشيخ إبراهيم كمال بهذا الخصوص نجد من الأهمية ذكرها هنا لتوضيح هذا المسار. لقد غادر عبد الكريم مطيع السعودية في سياق ما عرف آنذاك بأحداث الحرم المكي. كان مطيع يومئذ بمكة حينما قاد جهيمان العتيبي حركة مسلحة داخل الحرم المكي في ثلثاء محرم من عام 1979م، سرعان ما تمّ تفكيكها بعد قرابة أسبوعين. انتابت عبد الكريم مطيع حالة من الخوف حيال ما كان يجري وربما كان له حذر سياسي جعله يفكر في مغادرة المملكة. اتجه نحو الرياض حيث مكث فيها قبل أن ينتقل إلى الكويت بمعية عز الدين العلام، وكان رفقتهما الحاج عبد الكريم فوزي مرافق الأستاذ عبد الكريم مطيع، فاستقرا في الرياض قرابة أسبوع في مقر إقامة مؤسسة الندوة العالمية للشباب المسلم. بعد أن ودّعه الحاج فوزي عاد منفردا إلى مكة مستقلا حافلة ركاب. في تلك الفترة بدأت حملة اعتقالات واسعة على خلفية أحداث

الحرم المكي، انتابت فوزي حالة من الشك حينما كان يرى الناس تركّز عليه أنظارها، سكن في فندق «بدر» الذي كان يقطنه عبد الكريم مطيع. كان فوزي يومئذ مرتبطا بجامعة محمد بن سعود، وفي تلك الأثناء كان يتردد بين الفندق وبين بيت منحه إياه أحد السعوديين من عائلة د. حمد إبراهيم الصلفيح أمين عام التوعية الإسلامية وأحد قيادات تنظيم الإخوان المسلمين بالسعودية. كان يسكن بالبيت أيضا شباب مصريون تبين أنهم كانوا على علاقة بأحداث الحرم المكي، فكان البيت تحت الحراسة. وحينما دخل الحاج فوزي إلى البيت تمّ تطويقه من كل الجهات ومن جميع أنواع الشرطة فهجموا عليه وأشبعوه ضربا وسبّا. حدث هذا تقريبا أسبوعا بعد مغادرة مطيع للمملكة. ثم حمل فوزي مكبلا من يديه ورجليه إلى قيادة مركز الشرطة بمكة ومن هناك بدأت قصة أخرى من مقر الشرطة إلى مقر المباحث العامة إلى سجن سرّي معصّب العينين مقيّدا. كانت وجبات التعذيب مصحوبة بأسئلة حول علاقته بجهيمان، وكان فوزي يجيب بعدم وجود أي علاقة بتلك الأحداث سوى أنه وجد في الوقت والمكان غير المناسبين. ظل فوزي معتقلا لمدة شهر إلى غاية أن تم الإفراج عنه. وحسب ما ذكر مطيع لفوزي أنه بعث ببرقية إلى الملك خالد، وكان الأمن السعودي ومن كثرة التحقيقات الروتينية تأكدوا بعدم وجود علاقة بين فوزي وجماعة جهيمان، تم الإفراج عنه بشرط المبادرة حيث توجه إلى الكويت وكان في انتظاره عبد الكريم مطيع. كان هذا الأخير يجيب عن سؤال من يسأله: لماذا لم يتم اعتقالك وقد كنت بمكة في الأحداث، فكان مطيع يجيب بأنه كان هو المستهدف وربما تشابه عليهم الاسم بين عبد الكريم مطيع وعبد الكريم فوزي. بالنسبة إلى الحاج فوزي فقد اعتبر هذا الكلام غير مقنع نظرا لفارق السن بينهما، كما اعتبر أن مطيع بهذا التفسير كان قد حرق نفسه ولم يعد بإمكانه أن يعود إلى السعودية، كان ذلك هو سبب خروج مطيع من السعودية ليستقر بعد رحلة طويلة في ليبيا.

بعد انهيار نظام القذافي وهيمنت الإسلاميين على طرابلس، بدأ الحديث عن مصير عبد الكريم مطيع. لكن ما هي إلا فترة وجيزة ليبدأ الحديث عن أخبار لجوء هذا الأخير إلى بريطانيا. وحينئذ أثير حديث إمكانية عودته إلى المغرب لا سيما وقد تزامن ذلك مع أحداث ما عرف بالربيع العربي، فضلا عن أن رجوع بعض المنفيين ليس جديدا آنذاك على المغرب/ فلقد عاد عدد ممن نفوا أو تمّ

الحكم عليهم بالإعدام غيابيا، عاد اليوسفي وقد ترأس فيما بعد أول حكومة للتناوب التوافقي، كما عاد المعارض إبراهيم السرفاتي وعدد من رفاقه كما عاد الفقيه البصري، فلم يأتى لا يعود عبد الكريم مطيع؟ الحديث هنا عن أنّ حزب الاتحاد الاشتراكي سيعارض رجوع عبد الكريم مطيع، ومع أنّ أمينه السابق اليازغي قد جمعته يوما وجبة غذاء مع مجموعة من السلفيين بحضور إبراهيم كمال إلا أنّ رجوع مطيع لم يكن ليمنّ من دون مشاكل، في تلك الأثناء سيكشف مطيع عن محاولة من بنكيران للتوسط له للرجوع، غير أن مطيع يتحدث عن حل سياسي لرجوعه. لم يعرف الرأي العام حتى اليوم كيف جرى هذا الاتصال ومن هو الواسطة ولماذا وهل حقا كان مطيع قد حصل على لجوء سياسي في بريطانيا وهل حقا جاء في بياناته أنّه غادر ليبيا قبل الأحداث وبأنه لم يكن يحظى بجواز سفر في ليبيا؟

وكما سنرى أنّ الزيارة الثانية لبنكيران إلى مطيع في إيطاليا، شكّلت نقطة حاسمة في تعزيز التواصل والتنسيق على خلفية تحويل تراث الشبيبة وملفها المصيري إلى بنكيران، ولقد فعل مطيع المستحيل لإفشال كل محاولات التوافق على قيادة شبيبة حقيقية، وكل تلك المناورات كانت تصبّ في صالح القيادة البديلة: بنكيران. أمّا مجموعة بنكيران التي رافقته في مسيرته الجديدة فقد كانت أضعف من نظرائها، لذا أدركوا أنّ مستقبلهم رهين بتقديم الولاء لشخص كان آخر من التحق بالشبيبة وكانوا على مستوى من الاستئناس تحت قيادة شخص يضمن لهم الطمأنينة والحماية. لقد ظلت تلك العلاقة القديمة مستمرة بأشكال أخرى، وكما ذكرنا في مناسبات عديدة، أنّها العلاقة التي لم تتوقّف حتى اليوم، وحينئذ استغرب البعض من كلامنا، لكن التصعيد الأخير في اللهجة بين الرجلين أسفر عن حقائق تعزّز هذا الرّأي، تؤكد على أن بنكيران كان يتواصل مع مطيع عبر وسائط كشف عنها مطيع في محاولة تبدو توريطية قد يفهم منها أنّ مطيع يريد استرجاع بنكيران إلى بيت الطاعة، فيما كان هذا الأخير قد قطع مشوارا جعله في وضع أكبر من أن تستمرّ فيه هيمنة مطيع عليه. هذا فيما تبدو تلويعات مطيع أشبه برسائل تهديد لبنكيران لفضح الكثير من الحقائق المجهولة للرأي العام، لكنّ هذا نفسه لم يكن بالغ الخطورة لأنّ الكشف عن تلك الحقائق من شأنه أن يورط مطيع نفسه فيها. فالكلام هنا ليس سوى محاولة للتلويع بفضح المستور، لكن إلى أي حدّ يملك فيه مطيع

الشجاعة لكشف كل تلك الأوراق؟ وليس أمام هذا الأخير سوى هذه المخامرة التي يبدو أنه لم يحسم فيها بعد لرغبته الشديدة في العودة إلى المغرب والبقاء على حد أدنى من المصداقية في التعاطي مع الشأن الإسلامي. ولا نخفي هنا أن التاريخ المجسول لبنكيران في الحركة الإسلامية لا يعلم به العلم اليقين إلا مطيع. واستطرادا يمكن القول أن هذه الزيارة شكلت نقطة استفهام لأنه ترتب عليها عدد من التنسيقات، فلقد تم اعتماد بنكيران ليتابع محاكمة إبراهيم كمال، وهو ما صرح به إبراهيم كمال نفسه، غير أن مطيع في السنوات الأخيرة اعتبر ذلك انقلابا مع أنه يؤكد أنه يعرفهم منذ البداية. يروي عبد الكريم بلسانه حكاية لقائه بعبد الإله بنكيران بما يوحى أنه كان على علم بخلفيات زيارته، حينما قال:

«حاول زعيمهم المدعو (عبد الإله بنكيران) الاندساس في الحركة عقب هجرتي، وكان يتعامل مباشرة مع ضابط الأمن «الخططي» وكلما حزه أمر مع أصحابه طمأنهم مفتخرا بأن سيايتهم بالتوجيه الرشيد منه. قام هذا الشخص بزيارتي في موسم الحج بمكة المكرمة، وبعد أن عرفني باسمه ولقبه ومهنته، التمس مني استضافته في فترة الحج نظرا لما زعم من ضيق ذات يده، ثم لما هم بالعودة طلب أن أساعده بثمان تذكرة السفر الذي زعم أنه استدانه من بعض أصحابه فأعطيته ما طلب قرضا حسنا. وفي سنة 1980 بعد أن خرجت من السعودية إلى روما عاود الاتصال بي وطلب الإذن له بزيارتي فاعتذرت بأنني لا أستطيع مساعدته في شراء تذكرة السفر، ولكنه ذكر أن «إخوة في الله» سوف يشترونها له، وبعد أن أذنت له زارني محملا بأنواع حلوى ولذيذ طعام زعم أنه إكرام منه لي في غربتي، وأنزلته في فندق وأنفقت عليه من ضائقتي، دون أن أخرج به بالإشارة إلى سخافة أساليبه التي يروم بها مرسلوه معرفة مقدرتي المالية واستنزافها في مرحلة حرجة أمر بها، إذ كنت قد أجبرت على مغادرة المشرق العربي، ولم أحصل بعد على حق الإقامة أو اللجوء السياسي في أي بلد، وما لدي من نفقة يتناقص يوما عن يوم، وليس عندي رافد مالي، كما لم ألمح له بأنني أعرف خلفية زيارته السابقة واللاحقة، وشبكة اتصالاته السرية وهو في ضيائتي، ثم زاد فأسرف عليّ وطلب مني تغطية نفقة سفر له إلى فرنسا يستمر يومين أو ثلاثة فأعطيته ما طلب، ثم عند عودته من فرنسا قال لي: «أرجو أن تعطيني ما أشتري به هدايا لزوجتي ولأهلك وأبنائك، فلا يجوز أن

أعود إليهم خاوي الوفاض»، فأعطيته ما أراد، ولما رجع إلى الدار البيضاء اتصلت بأهلي فذكروا لي أنه قبل سفره إلى روما طلب من ابني مالا اشترى به لحما أتى به إلى بيتي راجيا أن يطبخه أهلي ويضيفوا له حلوى يأخذها إلي، فضحكت وتذكرت قول المتنبي في كافور (جوعان يأكل من زادي ويمسكني)، حينئذ عرفت طينة الرجل ومعدنه، وتذكرت كلمة عابرة صدرت منه عندما كان عندي إذ وصف نفسه بالذكاء الذي يجعله يزوج البُخْرَاء من فاقد الشم. ثم بعد حين أرسل إلي يطلب ثمن التذكرة التي أتى بها إلى روما»¹²⁰.

حكاية النجوى إلى ليبيا ومن ليبيا

وبالعودة إلى موضوع مفادرة مطيع للبيبا عشية انهيار نظام القذافي، ومن خلال بيانات مطيع وتوضيحاته المتكررة، كنّا نلاحظ الحديث عن وسطاء دون تشخيصهم، وأحيانا تحمل هذه العبارة شحنة تهديدية كما لو كان الأمر يتعلق بوسطاء مشبوهين يتهم بهم مطيع غريمه ابن كيران، لكن المهم هنا أن الزوبعة التي أحدثتها تلك البيانات التكذيبية والتورية بين مطيع وبنكيران تحقق منها الهدف، أيّا كان صاحب الهدف، مطيع أم مطيع وبنكيران معا، ألا وهو الإبقاء على ملف عودة مطيع حيا قيد الجدل وعلى واجهة اهتمام الرأي العام. إنها في الجملة، محاولة شد الحبل بين تصريحات مفاجئة وغريبة في جراتها وحقائقها بين مطيع والريسوني وبنكيران، كلها تصبّ في إحياء الملف ورسم خريطة مستقبل الحركة الإسلامية والأوضاع السياسية برمتها، هذه المرة سيكون الخليج وبريطانيا لا عيين أساسيين فيها، وهي أيّا كان الأمر محاولة لتهيئ دور آخر لمطيع في المرحلة القادمة.

مطيع من طرابلس إلى بريطانيا

سعت بيانات وتوضيحات عبد الكريم مطيع إلى تقديم رسائل إلى أطراف عديدة يهملها ملف مطيع في الداخل والخارج. ولقد تكررت (تيمة) معينة في كل تلك البيانات، تحاول أن تصرف الأنظار عن السؤال الذي سبق وطرحناه في مناسبات سابقة: كيف ومن كان وراء تهريب مطيع من ليبيا بعد الإطاحة برأس النظام

الليبي؟ سؤال طرحناه ومرّ مرور الكرام، إلى أن أجيب عنه في تلك البيانات بشكل متكرر. فهل يا ترى حقاً كما جاء في تلك البيانات بأن مطيع غادر ليبيا قبل سقوط النظام؟ ثم ما هي وضعية إقامته حتى ذلك الحين في بريطانيا؟ هناك حقائق مجهولة في هذا الموضوع، ولكننا كشفنا جانباً منها. كان حينئذ بالفعل يوجد الاستاذ مطيع في بريطانيا، ولكنه لم يحصل بعد على اللجوء السياسي. فلكي يكتمل حينها ملف مطيع عند المؤسسات المعنية باللجوء السياسي لا بد من إكمال الملف من قبل جهات رسمية في ليبيا، تؤكد لهم بأنه لم يكن يتمتع بإقامة رسمية في ليبيا في عهد القذافي، وبأنه لم يتوفر على جواز سفر ليبي. لهذا السبب قام مطيع ووسط في هذا الموضوع شخصاً اسمه عبد الرحمن القطري، بينه وبين الثوار. وبالفعل لقد اتصل عبد الرحمن القطري بالشيوخ سامي الساعدي (أبو المنذر) من قيادات المقاومة وشيوخها، غير أنه لم يتلق حتى ذلك الحين أي رد، لأسباب منها أن الثوار يدركون جيداً أن مطيع كان مقرباً جداً من القذافي، وكان الصديق الحميم للدكتور محمد الشريف رئيس جمعية الدعوة الإسلامية الليبية، الذي هو اليوم نزيل السجن عند الثوار، هذا مع العلم أن مطيع كان يتوفر على جواز سفر ليبي هو وأبناؤه منذ الشهر الرابع بعد انتقاله من فندق الشاطئ ثم المدينة السياحية قبل أن يتسلم البيت في منطقة قرقاش بطرابلس، مع جواز سفر له ولأهله وأبنائه أحمد وحسن وحسين ومريم وأسامة الذي كان حديث الولادة، حيث ولد في هذه الفترة في طرابلس، وكانت له إقامة وجواز سفر وراتب شهري وميزانية من قبل النظام الليبي. ربما كان مطيع هناك غير موفق في اختيار الوساطات المناسبة لهذا الغرض. إذن، ليس صحيحاً ما كانت تحاول بيانات مطيع الإيهام بأنه خرج قبل الأحداث، من ليبيا، بل لقد خرج بعد الأحداث إلى بريطانيا عن طريق تونس بمساعدة جهات معينة من داخل ليبيا نفسها. والدليل على ذلك أنه لو خرج بالفعل قبل الأحداث لما حصلت له هذه العراقيل التي يواجهها ملفه اليوم لطلب اللجوء السياسي في بريطانيا؟! ولكان حصل على المطلوب من الجهات الرسمية التي كانت له معها علاقات مميزة جداً، يبقى السؤال اليوم مطروحاً: لماذا يمثل مطيع استثناء دائماً في نشاطه وتموقعه؟ فهو لم يستقر أو يقيم في دول كانت ترعى الحركة الإسلامية على اختلاف أنواعها كالسعودية وقطر والسودان وباكستان وإيران، ما الذي منعه أن لا يكون في قطر، لا سيما في زمن الربيع العربي، أو في بلدان حكمها

قادة إسلاميون يعرفونه مثل تونس ومصر؟ فلقد كان الغنوشي صديقا مقربا من مطيع، واشتغلا معا في مؤسسة الندوة العالمية للشباب المسلم، وكان لمطيع فضل على الغنوشي الذي التحق متعاوناً مع هذه المؤسسة الدعوية العالمية، التي كان لها دور رصد نشاط الحركات الإسلامية في العالم كله. وكان دور الغنوشي فيها هو كتابة تقارير سرية عن الحركة الإسلامية في الجزائر، ولا زالت هناك رسائل بخط يده وربما مطيع نفسه يتوفر على نسخة منها، يطالب فيها الغنوشي المؤسسة الدعوية بأن ترفع له من الأجرة. كانت هذه التقارير في نهاية المطاف تحوّل إلى جهات استخباراتية معنية بما يجري في العالم الإسلامي من أنشطة للحركة الإسلامية. فكان أولى بمطيع أن يتوجه إلى تونس التي تبدو اليوم تحت رعاية حزب النهضة، أو يلتحق بقطر لا سيما بصديقه القديم زين العابدين سرور الذي ترك لندن وترك الدعوة وكل شيء ليزاول نشاطه التجاري في قطر؟ كانت هناك خيارات كثيرة مفتوحة أمام مطيع، وهذا ما يجعلنا نتساءل: هل إن مطيع هو الضحية الوحيد للربيع العربي، في وقت تحسّنت فيه أوضاع كل القادة الإسلاميين المفترضين من جيله؟ ألسنا أمام أسئلة تستدعي فتح صفحات جديدة لأجوبة جديدة عن تاريخ الحركة الإسلامية المغربية الذي لم يكتب بعد ولا تزال مهمته حتى اليوم غير ناجزة؟

لكن لعبد الكريم مطيع أجوبة جاهزة على هذا الموضوع، فهو يصرّ على أنّ وضعه كان مقيّداً، بل زعم أنّ ثمة اتفاقاً بين المغرب وليبيا آنذاك لمحاصرته داخل ليبيا. ويعتبر أنّ المزايدين عليه في هذا الموضوع يتبعون إشاعة ابتدعها المدعو مصطفى الطحان من الكويت. نترك لعبد الكريم مطيع فرصة شرح سوء الفهم هذا وكيف أنّ الذين اتهموه بالقرب من القذافي سرعان ما عانقوه وصلوا خلفه وتلقّوا منه المعونات، يقول:

«وكتبوا عني أنني ركنت للقذافي وقد قضيت فترة مقامي في ليبيا مضطراً محاصراً في شبه إقامة جبرية باتفاق بين السلطتين الليبية والمغربية على رغم الخلاف بينهما، وكان الأستاذ مصطفى محمد الطحان في الكويت أول من باء بإثم هذا الافتراء عليّ إذ كتب في بعض نشراته أنني أوزع الكتاب الأخضر في أوروبا، وأنا بعد أن انتهت صلاحية جوازي المغربي لا أملك مجرد بطاقة تعريف من أي دولة في العالم، أخرى أن تطأ قدمي أرض أوروبا، وتبعه

بعض قياديي الإخوان في المنطقة المغاربية يروجون هذه الأكاذيب وأمثالها، وتلقف قادة حزب العدالة والتنمية هذه الإشاعة الكاذبة أو لقنت لهم فوظفوها لفتنة الشباب، ثم ما لبث بعض قادة الإخوان في المنطقة المغاربية من الذين لم يرضهم لجوئي الاضطرابي إلى ليبيا، أن زاروا القذافي مختارين مستبشرين لا مضطرين ولا مكرهين، واستقبلوا من طرفه وصلى بهم إماما، وزودهم بالهبات المالية القيمة، وكانوا أعضاء فاعلين في بعض المنظمات العالمية التي أسسها، ومنها (منظمة القيادة الشعبية الإسلامية العالمية) التي حضر مؤتمرها التأسيسي محفوظ النحناح وراشد الغنوشي وألقيا كلماتهما فيه، تحت الرئاسة الفعلية للقذافي وبإمامته لجميع الحاضرين في الصلاة، في حين دعيت لحضور هذا المؤتمر فاعتذرت وأدبت ثمن ذلك مضايقات وتهديدات علنية ومبطنة، وخطب في أحد مؤتمراتها الأخرى محفوظ النحناح خطبة عصماء في مدح القذافي ونظامه، كما دعيت لندوة في مالطا نظمها نفس المنظمة (القيادة الشعبية الإسلامية العالمية) وحضرها كبار من قيادات الإخوان كما نشرت الصحف ذلك فاعتذرت كذلك عن الحضور.

أما علاقات بعض القيادات الإسلامية المغاربية وصلاتهم الشخصية مع سيف الإسلام القذافي فقد افتخروا بها وصرحوا بها للصحافة العالمية، كما أرسلت لهم الهبات في زمن حصار لوكربي عن طريق تونس براء، وما زلت أذكر ما عُرِفَ زمن الحصار من اعتقال السلطات التونسية لمبعوث ليبي مرَّ بالتراب التونسي كي يركب الطائرة منه إلى لندن محملا بحقيبة مملوءة دولارا كانت موجهة لبعض قياديينهم، فصودرت الحقيبة واعتقل حاملها ثم أفرج عنه بتدخل مباشر من القذافي لدى ابن علي. أما قيادة حزب العدالة والتنمية فقد زاروا القذافي مرات عديدة زيارات موثقة صورة وصوتا، منها زيارتهم له ضمن فعاليات حزبية مغربية مشتركة وصلى بهم إماما وألقى فيهم محاضرة في خيمته، وكان وفدهم مؤلفا من الذكور والإناث، كما شوهد ذلك في التلفزيون.

وزاره مرة أخرى وفد منهم خاص بحزبهم يضم أكثر من عشرين عضوا على رأسه الخطيب وبنكيران والعثماني وبهاها وبتيم وغيرهم وأخذوا معهم إليه المغني عبد الهادي بلخياط فاستقبلهم القذافي في خيمته وغنى له بلخياط وردد أعضاء وفد الحزب بمن فيهم الخطيب مقاطع الأغنية منتشين، وصلى

بهم القذافي إماما كما نقل ذلك في التلفزيون الليبي، كما عقدوا اجتماعات مع قياديين أميين كبار ومع قيادات من اللجان الثورية، ثم رجعوا إلى المغرب محملين بالهدايا والهبات العينية والنقدية. وكلم عجت لهم وبعضهم يمرون بي وأنا جالس مع بعض الأصدقاء في بهو الفندق الذي يقيمون فيه، فيشبحون عني بأنوفهم التي سجدت خلف القذافي وأنا المتمسك بكرامتي وعقيدتي على رغم لفح الهجرة ولأوائها أحق بالإعراض عنهم، لأن الله تعالى من عليّ إذ اضطررت للجوء إلى ليبيا بعد أن ضاقت بي الأرض بما رحبت ولم أحضر مجلسا للقذافي أو صلاة معه أو خلفه طيلة إقامتي.

أما النائب البرلماني القيادي في حزب العدالة والتنمية أبو زيد المقرئ الإدريسي فاسأله عن الخطبة العصماء التي ألقاها في المؤتمر العام الخامس للقيادة الشعبية العالمية بحضور القذافي وتحت سمعه وبصره ورعايته وإمامته للصلاة، وكلم مرة زار جماهيرية القذافي منفردا واستقبل من طرف قياديين في اللجان الثورية؟ لا شك أنه زارها عشرات المرات فرحا جدلا مفتخرا وأنفق عليه فيها بسخاء، وقد التقاه أثناء إحدى زيارته هذه بعض طلبتنا المنفيين في ليبيا وحدثوه.

وأما الأخ مصطفى محمد الطحان الذي تحمّل إثم أول افتراء عليّ في هذا الموضوع، فقد كان أول عمل قام به بعد سقوط الكويت وفي إطار بحثه عن بديل بترولي للكويت عقب عدوان صدام حسين أن زار ليبيا في ضيافة القذافي الذي أكرمه ونعمه وأتحفه بالهدايا النقدية المعتبرة، ولم يخجل إذ التقيته في طرابلس متلبسا مختارا غير مضطر بالتزلف للقذافي والتماس القرب منه»¹²¹.

تعمدنا إيراد وجهة نظر عبد الكريم مطيع كاملة لأن الأمر بالفعل يتعلق بموقف انتهازي، فالجماعة التي اتهمته بأنه كان مقربا من القذافي كانت قد يمتت باتجاه ليبيا وصلوا وراء زعيمها. لكن هذا لا ينفي وجود خطوة خاصة لمطيع في نظام القذافي آنذاك، وبأنه كان في وضعية تتيح له بدائل أخرى ولم تكن قد ضاقت به الأرض كما يقول. وعن تلك الرحلة التي نظمها جماعة الخطيب وشارك فيها عدد من قيادات حزب العدالة والتنمية والتوحيد والإصلاح، فلا بد من التوقف عند واحدة من الحقائق التي ذكرها لي من كان مشاركا ومنظما

لتلك الرحلة، حيث كان ابن كيران يبدو متضايقا وخائفا جدا من أن يصادفه عبد الكريم مطيع، كان يخشى أن يستغل حضوره ليصفّي معه حسابا تاريخيا، فكان شديد الاحتياط في ظهوره آنذاك.

حقائق عن مقتل عمر بنجلون

سوف أتناول فيما يلي بعض الحقائق عن تجارب الحركة الإسلامية في أطوارها الأولى مع إشارة لجانب من تجاربها الإقليمية والدولية وهو ما لم يسلط عليه الضوء حتى الآن، ولا شك أن المنهجية تقتضي أن نقف مليا عند حادث مقتل القيادي والنقابي الشهير عمر بنجلون، لأنني أعتقد أن مقتل بنجلون في التأثير على مصير ومسار الحركة الإسلامية المغربية كتأثير مقتل سيد قطب على الحركة الإسلامية في مصر، كلاهما شكل منعطفًا في مسار الحركة الإسلامية في كل من مصر والمغرب، فالحركة الإسلامية المصرية بعد حادث إعدام سيد قطب ليست هي نفسها قبل إعدامه، كذلك الحركة الإسلامية المغربية بعد حادث اغتيال بن جلون ليست هي نفسها قبل اغتياله. إنها العقدة التي شكلت مبتدأ الغموض والالتباس فيما تبقى من عمر الحركة الإسلامية المغربية، وهو الوضع نفسه بالنسبة لمسار اليسار المغربي. فبالنسبة لمحمد عابد الجابري، كانت تلك بمثابة الإرهافات الأولى للإرهاب الذي استهدف عمر بن جلون بعد المؤتمر الاستثنائي عام 1975م، أي ما يوحى بأنها أيضا شكلت منعطفًا في التجربة الاتحادية.

من السهولة أن تخلط الأوراق في مثل هذا الملف، فهناك من يقحم كل مكونات الحركة الإسلامية وقاداتها في اغتيال عمر بن جلون، كما أن هناك من يبالغ كثيرا في اتهام بنكيران ورفاقه في هذا الاغتيال، وهو ما يدخل في نمط البوليميك السياسي بين الأحزاب، مع أن بنكيران التحق ببقايا تنظيم الشبيبة بعد خروج مطيع وسجن إبراهيم كمال، وهذا في تقديري لا يخدم القضية، بل يميّزها ويجعلها عصبية على الفهم. هذا مع أن الاقتناع ببراءة من برأتهم المحكمة من مقتل بنجلون بدأت تظهر في مواقف مختلفة من بعض قادة اليسار، فأحمد بنجلون شقيق الضحية لم يفتأ يتساءل عن المنفذين الحقيقيين المجهولين بدل أولئك البسطاء الذين اعتبرهم مجرد أدوات لتنفيذ مخطط كبير. وكان عبد الرحيم بوعبيد نفسه يعتبر أن لغز القضية هو عبد العزيز النعماني. كما كان القيادي الاتحادي اليازغي قد عبّر عن ذلك من خلال

حضوره حفل خروج المعتقلين في ملف السلفية الجهادية مؤخرا إلى جانب الشيخ إبراهيم كمال. ففي حفل تكريمي أقامه حزب النهضة والفضيلة للشيخ إبراهيم كمال، تحدّث مصطفى خزار وهو من بين المجموعة الضالعة في اغتيال عمر بن جلون، من على المنصة متوجها إلى إبراهيم كمال قائلا: أريد أن أعتذر للشيخ إبراهيم كمال، على ما سببنا له من مخاناة. مصطفى خزار وآخرون شاركوا في اغتيال عمر بن جلون وقضوا عقوبتهم كاملة في السجن لا يختلفون حول براءة إبراهيم كمال من دم عمر بن جلون. وكان أحمد سعد وهو من المشاركين في اغتيال عمر بن جلون قال لي بحضور إبراهيم كمال: لقد كان إبراهيم كمال يحذرنى من ارتكاب أي عمل طائش. ولما تورطنا وورطناه معنا والتقينا معه في السجن، لم يلما على ما أخطأنا في حقّه وسببناه له من متاعب. كانت المحكمة قد برأت إبراهيم كمال بعد أن قضى أربع سنوات سجنا تعرض فيها لأشكال من التعذيب فقد معها بعضا من سمعه وبصره. كان إبراهيم كمال فيما يعترف به أكثر رفضا لمنهج العنف وسياسة الاغتيالات، بل لا أستبعد أن يكون سبب تهمة إبراهيم كمال منذ البداية نابع من مبدئيه في رفض منهج العنف والتصفيات، بل ربما لولا إبراهيم كمال لحدثت حوادث أكبر مما رأينا، ولكان تعرض للتصفية رجالا كثر من اليسار المغربي وكذا من أبناء الحركة الإسلامية. ففي تلك الظروف التي ارتفعت فيها حرارة العنف بين التيارين الإسلامي واليساري، كانت بعض الأسماء تتردد بين شباب الحركة الإسلامية على أساس مواقفها وجرأتها على الدين مثلما حصل مع المنياوي نفسه الذي تعرّض للعنف¹²². كان منفذوا القتل في سنّ لا يسمح لهم بالتمييز الكامل، لكن

122 سعى بعض الملتحقين بالعمل التلاميذي للشبيبة إلى افتعال أشياء أدت إلى مزيد من التوتر والعنف بين الإسلاميين واليسار، مثلا انتهر أحد الشباب آنذاك وهو اليوم من القيادات التي حوكت ضمن ملف بلعيج فرصة وجود نزاع وسط ساحة ثانوية مولاي عبد الله بالدار البيضاء ضد أستاذ فلسفة اتهم بالإلحاد، كان ذلك قبل مقتل بنجلون. وبينما كان الجموع يتجادلون قام الشاب المذكور خلسة بتمزيق القرآن ورمى به أمام الجموع واتهم الأستاذ بذلك مما أدى إلى تصعيد في العنف واستعمال السلاح الأبيض، وحسب مصادر موثوقة ممن حضروا الحادثة. فإن هذا العنصر الذي يصفه رفاقه برجل الفتن قام بعمل آخر في سياق التفتين بين الإسلاميين واليسار وإثارة الفتن والنعرات، حيث «تغوّط» في مسجد ثانوية محمد الخامس، وكان لذلك تبعات كثيرة على مستوى التصعيد العنفي بين التيارين. قضية تمزيق القرآن وتنجيس المسجد لحقت هذا القيادي مثل لعنة حتى السجن حيث كان هو الوحيد من بين كل السجناء الذي لم يراه رفاقه قط يقرأ القرآن طيلة سنوات السجن، كما ابتلي بمرض حال بينه وبين السجود نهائيا. كما أنه تعذّر عليه الجلوس لقضاء حاجته، فقد كان قبل أن يأتوه بكرسي خاص لهذا الغرض يقضي حاجته واقفا.

لعبت برؤوسهم معلومات وأفكار وحرارة الاعتقاد. لا يوجد إسلامي في مثل ذاك السن وفي مثل تلك الحقبة إلا وستكون له ردود أفعال متشددة، ليبقى السؤال حول أولئك القادة الكبار الذين شجّوهم على العنف. نعم لا شك أن هذا وحده لا يكفي لتبرير اندفاع شباب من داخل الحركة للقيام بما قاموا به يومئذ، إذ لا شك في وجود تحريض واستعمال، لكن هذا غير مبرر فقط في الترتيب المنطقي للأفكار وعلاقتها بالفعل. أمّا في منطق المرحلة والمناخ المشحون بطراوة الحساسية الأيديولوجية وهيمنتها الكاملة على العقول يومئذ وملابساتها السياسية، كان هذا سببا كافيا. فقد كان عبد العزيز النعماني المتهم الرئيسي في قيادة الخلية المكلفة برصد وتنفيذ عملية اغتيال النقابي عمر بن جلون، يأخذ بعض العناصر التي شاركت في خلية اغتيال عمر بن جلون لحضور محاضرات هذا الأخير ليقفوا على أفكاره ويزدادوا احتقانا ضده، وكذا الإطلاع على جانب مما كان يكتب في جريدة المحرر. في هذا المناخ لم يكن غريبا أن يتم تداول اسم عمر بن جلون كشخص يجب تصفيته. وهذا التهديد كان واردا ومعروفا حتى أن الفقيه البصري سبق وحذره من الدوام في مقر جريدة المحرر باعتباره المستهدف الأول في تلك المرحلة: الفقيه البصري الذي كان صديقا وجارا لابراهيم كمال منذ العمل الوطني وظل كذلك حتى بعد خروجه من السجن ورجوعه من منفاه إلى البلد. وقد استفسر بعضهم الشيخ ابراهيم كمال حول مدى شرعية قتل عمر بن جلون. كان الشيخ ابراهيم كمال، قد ظن أن توجيهه لأبناء الحركة الإسلامية يكفي لترشيد سلوكهم، لكنه لم يكن الوحيد الذي يتحكم في مسار الحركة الإسلامية، فلقد كانت هناك جهات تتحكم فيها وربما بشكل يفوق سيطرة ابراهيم كمال الذي أراد البعض أن يستصدر منه فتوى تشرع اغتيال عمر بن جلون. رفض ابراهيم كمال أي فعل من هذا القبيل، ولكي يعزز موقفه ذلك، استفتح بالقرآن الكريم، ليجد الآية الكريمة: (ولا تطغوا). لما أدركت بعض الجهات المتحكمة بالشبيبة الإسلامية أن موقف ابراهيم كمال حاسم في رفض سياسة الاغتيالات، بدأ العمل على تنفيذ تلك الخطة بعيدا عن الشيخ ابراهيم كمال، حيث فوجئ وهو يلقي درسه في إعدادية (2 مارس) بالبيضاء في ذلك النهار من يوم الخميس، بأن النقابي المغربي عمر بن جلون قد قتل. إذا كانت المحكمة قد برّأتة بعد أن قضى أربع سنوات في السجن، فإن جملة من القرائن تؤكد ذلك من وحي تجارب الرجل.

لقد عاد إبراهيم كمال من إسبانيا على الرغم من أن مطيح نصحه بعدم الرجوع بسبب تهمة اغتيال عمر بن جلون، بينما أصرَّ إبراهيم كمال على العودة، لأنه كان واثقاً من أن لا علم له بما جرى. وهذا بخلاف ما يردده البعض من أنه ألقى القبض على إبراهيم كمال أثناء محاولته الفرار إلى إسبانيا. رفض إبراهيم كمال سياسة الاغتيالات منذ ذلك العهد، وكان يوصي الشباب بعدم المغامرة أو الإقدام على أي عمل غير محسوب العواقب في غيابه. يكفي أن نعلم مواقف سابقة لإبراهيم كمال لنعرف أنه كان قد حال دون تصفية بعض الرموز السياسية، لهذا السبب تمَّ إخفاء ذلك المخطط عنه. وإضافة إلى هذا الشاهد نستطيع أن نعود قليلاً بالشيخ إبراهيم كمال إلى عهد الحماية، حينما كان ضمن العمل الفدائي. فلقد كان فذاً قيادياً نجا من عملية اغتيال غادرة دبَّرها له أعوان الاستعمار، حيث فجَّروا قنبلة أمام بيته دمرت جزءاً من بنيته ونجا بأعجوبة، وكان قد تمَّ تعيين الشيخ عبد السلام ياسين يومئذ مفتشاً في التعليم بالدار البيضاء، وكان الفدائيون يخططون لاغتياله بعد أن اتهموه بالخيانة والتعاون مع الاستعمار الفرنسي، وتدخل إبراهيم كمال كي يمنحهم من تنفيذ الخطة وإنقاذ عبد السلام ياسين من قتل كان مدبراً ضده من قبل المقاومة الوطنية¹²³. ويمكن أن نعرِّز هذا بشاهد آخر، وهو حينما تقرر يوم أرادت الحركة الإسلامية أن تنشق عن الشبيبة الإسلامية ضمن القيادة الأربعينية التي تصدت للانتقال بالحركة الإسلامية من الشبيبة الإسلامية إلى الجماعة الإسلامية، كان إجماع أبناء الحركة الإسلامية على تولي المرحوم علال العمراني زمام القيادة، وكان حفظه الأوفر على قيادتها مقابل القيادة البديلة. كانت قيادة الشبيبة في المنفى قد وجهت تعليماتها إلى المدعو أبو العزّ، للقيام بتصفية علال العمراني، وربما كان الدافع أن هذا من شأنه أن يكون الرد المناسب على الجماعة، غير أن الأمر كان أبعد من ذلك، كانت له علاقة بإزاحة علال العمراني المنافس الوحيد والحائل دون وصول القيادة البديلة للحركة الإسلامية إلى قيادة الجماعة الإسلامية. كان المدعو أبو العزّ قد أفشى هذا الخبر الذي سيتناهى إلى مسامع

123 حكى لي إبراهيم كمال هذه القصة، وهو ما لم يذكره في تصريحاته اللاحقة لأسبوعية الأيام. حيث هناك تحدث تلميحا فقط إلى أن بعض الفدائيين كانوا يتهمون كل من عمل في مؤسسات الحماية بالخائن وكان عبد السلام يخشى من هذه الإشاعات، فالقصة كما رواها لي تحدثت عن اجتماع ورد داخله عبد السلام كمتستهدف وكمتعاون مع الحماية.

علال العمراني عن حقيقة ما يدبر له، مما جعل علال العمراني يمتدح عن الواجهة لصالح قيادة مجموعة الحركة الإسلامية البديلة، بينما غضب إبراهيم كمال ورفض هذا الأسلوب وحذر علال العمراني مما يدبر له بليل، وكان أن تحقق هدف قيادة الشبيبة في الخارج في تأمين مرور سلس للقيادة الجديدة للجماعة الإسلامية. قد نفترض أن الأمر كان مجرد رسالة أريد لها أن تبلغ علال العمراني، لكن في حالات كثيرة لم يكن الأمر يتعلق بخوف شديد كان يتملك أبناء الشبيبة الإسلامية من دون مبرر، ثمة ما يوحي أن هناك من كان على قناعة بوجود ما يبرر هذا الخوف، كونهم يشعرون بأنهم تحت عيون قيادة قتالة، هذه الحادثة والتي لا غبار على صحتها تسجّم مع وجه آخر من المقاربات التي تحيط بها بعض معالم نظرية المؤامرة، لكنها لا تخلو من حقائق، فهناك من يشير إلى تورط عبد الكريم الخطيب في هذه القضية بتنسيق مع عبد الكريم مطيع. وقرائنهم على ذلك أن عبد العزيز النعماني ظل متخفياً في ضيعة تعود ملكيتها إلى عبد الكريم الخطيب بين مدينتي الدار البيضاء والجديدة، ثم تمّ تهريبه إلى الخارج. وعلى الرغم من إصرار الأستاذ عبد الكريم مطيع على نفي أي علاقة تربطه بالنعماني، إلا أن هناك ما يؤكد على أن النعماني بعد مغادرته للمغرب كانت زيارته لمطيع في منيفاه بالسعودية هي أول زيارة قام بها خارج المغرب، ثم استمرت سنوياً في مكة في موسم الحج، بل لقد دبر عبد الكريم مطيع جواز سفر لبناني مسيحي للنعماني به كان هذا الأخير يتحرك في سائر الأقطار الأوروبية. بعضهم يتحدث عن أن تهريب مطيع كان تحت عين الخطيب الذي رافق السيارة التي كانت تنقل مطيع باتجاه إسبانيا، ثم حينما يصل مطيع إلى إسبانيا يلتقي مع توفيق الشاوي القيادي من الإخوان المسلمين الذي تربطه مع الخطيب علاقة قديمة وثيقة. هذه القراءة تعتقد أن الأمر تمّ تديره مسبقاً. كان عمر بن جلون وراء احتجاجات 1961م حيث رفض طلاب وموظفو وعمال البريد إيقاف الإضراب. وحصل اختلاف بين عبد الرحيم بوعبيد الذي قبل التفاوض وبين عمر بن جلون الذي أصرّ على مواصلة الإضراب. ثمة حديث تتناقله بعض الأوساط يذهب بعيداً، فينسب لعبد الرحيم بوعبيد تهديده لعمر بن جلون بأنه سيقطله، تحت سطوة الفضب وفي لحظة تلاسّن، لأنهما كانا مختلفين. كان الغرض إذن تدير عملية اغتيال عمر بن جلون ثم نسبة الحادث إلى عبد الرحيم بوعبيد والاتحاديين. الذي غير اتجاه

المخطط حسب هذا المنظور هو وقوع أحد المتورطين في اغتيال عمر بن جلون في يد شرطي كان يعبر بدراجته النارية في عين المكان. بالنسبة إلى المجموعة التي تولت تنفيذ عملية اغتيال عمر بن جلون، فهي ترى أنها لم تكن قد دبرت العملية مسبقا وإنما كانت تسعى لنهييه عن بعض الأفكار والمواقف، فتطور الأمر إلى جدل حاد أعقبه عنف. أحمد سعد الذي سدّد الضربة القاضية لعمر بن جلون لاذ بالفرار، لكن ولسوء حظه سلك طريقا طويلا، وتزامن الأمر مع تغيير دوام رجال الأمن مما جعله يشير اهتمام شرطي كان يعبر من عين المكان، استعان عليه بمجموعة من العمّال كانوا يمتطون شاحنة. ألقى القبض على سعد الذي لم تنفعه الدراجة النارية «هوندا» التي وفرتها قيادة الشبيبة لذلك الغرض، ثم في الليلة التالية سيلقى القبض على مصطفى خزار والآخرين في «برّاكة»، لا يعرفها من غير الكامينين فيها إلا أحمد سعد وعزيز النعماني. إذا شئنا مزيدا من الاستطراد في هذه المقاربة، فإنّ هناك ما يؤكد على لقاء جرى بين حسين جميل مدير الاستخبارات المغربية وعبد الكريم مطيع قبل شهور قليلة من المحاكمة التي انعقدت في الثمانين من القرن الماضي، حصل اللقاء داخل فندق هيلتون بالكويت¹²⁴. الحديث الذي جرى حينئذ بين مطيع وحسين جميل، دار حول مسار المحاكمة. وكان جميل قد طمأن مطيع بأن المحاكمة ستجري في ظروف عادية حيث سيتم تبرئة الجميع بمن فيهم مطيع باستثناء خزار وسعد. كان من المقرر لو تمت الأمور كما جرى في هذا الحديث أن يتم عقد مؤتمر للشبيبة الإسلامية في باريس. لم يلق ما يشبه المقترح هذا الذي تحدث عنه جميل قبولا، حيث صدرت الأحكام بخلاف ذلك وتم إعفاء حسين جميل من منصبه وبدأت حكاية أخرى في إطار العمل الإسلامي بالمغرب. في السيناريو الجديد كان المطلوب هو إبراز شخصية لم تكن يومئذ معروفة. ننصت هنا لحديث مطيع عن هذا اللقاء في مذكراته التي كتبها بعد نشري لهذه الواقعة من مصادرها المباشرة حينئذ¹²⁵:

124 لقد غابت هذه الواقعة عن كلّ من حاول التأريخ للحركة الإسلامية ونشاطات عبد الكريم مطيع، بينما كنت قبل سنوات قد = ذكرتها لأوّل مرّة مما اضطر عبد الكريم مطيع إلى أن يكتب جزءا أوّل من مذكراته ويقف عند هذه القضية ليجيب عن أنها تحصل بين القيادات السياسية والمسؤولين، بينما بقيت مسكوت عنها ولو لم ترد في مقالي لما تناولها مطيع في مذكراته.

125 كعادته بلغني أن عبد الكريم مطيع ظلّ أنّ هذه الحقائق مصدرها جهات مشبوهة بينما كان مصدري هو نفسه الشخص الذي كان قد وصّاه بالانتظار بعيدا لحمايته.

«وخلال وجودي في الكويت بينما كنت في جناح لمجلة المجتمع بجمعية الإصلاح الاجتماعي فوجئت بمكالمة من المغرب يقول صاحبها إنه من وزارة الداخلية المغربية وسيحولني إلى مكتب الوزير وكان على الخط بعد التحويل الوزير إدريس البصري يقول بعد التحية إنه ينوي إرسال مبعوث إلي في الكويت قريبا فهل ظروفني تسمح بمقابلته؟ وكان جوابي الموافقة على ذلك إن كانت النية تتجه للإصلاح ورفع الظلم. وبعد حوالي أسبوع تقريبا اتصل بي على هاتف جمعية الإصلاح الاجتماعي الحسين جميل الرجل الأول فيما عرف بقسم حماية التراب الوطني، DST وقال إنه ينتظرنني في صالون فندق هيلتون، فاستشرت الأخ والصديق محمد سرور زين العابدين وكان حينئذ سكرتير تحرير مجلة المجتمع، فأبى إلا أن يرسل من يراقب لقائي به من بعيد تحسبا لأي غدر أو خيانة. وفعلنا تم اللقاء، وكان فيه الحسين جميل جم الأدب، حرص أولا على أن يبين لي أن الوزير كان ينوي إرسال «بندهيريط» السكرتير الأول في وزارة الداخلية ولكنه أثر في النهاية إرسال الحسين جميل لما له من معرفة بملف القضية، ودار الحوار حول شروط يشترطها النظام لعودتي على رأسها أن أؤسس حزبا يدور في فلك السلطة»¹²⁶.

إنّ هناك سوء فهم لطبيعة العلاقة بين الزعيم الجديد للحركة الإسلامية الذي سيقود التجربة إلى الاندماج في حزب الخطيب وبين عبد الكريم مطيع. فحسب هذا الرأى توجد معطيات تؤكد على أنّ هذا التناوب والخصومة بين مطيع وبين كيران هي مجرد مسرحية بامتياز. لكنني أعتقد أنّ ذلك ناتج عن تفسيرات في مسار الخطط، وعدم وفاء بعضهم لبعض في تدبير المتفق عليه. وهذا يؤكده أنّ الزعيم الجديد للحركة الإسلامية فرض فرضا على الحركة الإسلامية المغربية بعد أن جاء متأخرا ولم يشهد مطيع إلا بعد أن زاره في وقت متأخر خارج المغرب ولا إبراهيم كمال إلا بعد خروجه من السجن. وحتى حينما كان من المقرر أن تجمع الحركة الإسلامية بقيادتها الأربعينية على قيادة المرحوم علال العمراني، كانت قيادة الشبيبة في الخارج قد أصدرت تعليماتها لأحد عناصرها يومئذ (أبو العزّ) بتصفية علال العمراني، لكن أبا العزّ لم ينفذ العملية وكان أن بلغ الخبر إلى علال العمراني، الذي اعتزل العمل

الإسلامي إلى أن توفي كما أسلفنا. كان الأمر يتعلّق بتمكين الزعيم الجديد للجماعة الإسلامية، حيث بدوره كان هذا الأخير يخبر مطيع بكل تفاصيل المحاكمة، قبل أن يقود مسيرة كبيرة من دون خوف بالدار البيضاء احتجاجاً على المحاكمة دون أن يعتقل، مع أن الجميع اعتقل يومئذ. هذا مع أن قائد المسيرة لم يكن معروفاً لأهل الدار البيضاء ولا معرفة له بقيادات الشبيبة. هذا في وقت كان مطيع وبعد انتقاله إلى ليبيا يراقب حركة إبراهيم كمال ويحدّره من القيام بأي نشاط. كانت الخطة تقتضي تخيير إبراهيم كمال شيخ الحركة الإسلامية المغربية ومنح فرصة لبدّل آخر مختلف. كما لا نستبعد أن عبد الكريم مطيع كان يدرك أن اللعبة السياسية القادمة ستكون أكبر من أن ينهض بمسئوليتها إبراهيم كمال، نظراً لتواضع وعيه السياسي. باختصار، لمّا كان مطيع يساهم في بروز القيادي الجديد في الحركة الإسلامية البديلة ويدعم نشاطه ويخطيه، كان يراقب ويضيق ويحاصر إبراهيم كمال في أي نشاط يقوم به. وحسب وجهة النظر هذه يكون الزعيم الجديد الذي ورث قيادة الحركة الإسلامية وسقط في مشهدها بصورة مثيرة للاستغراب، هو نفسه العنصر الذي كان يستعمله مطيع عينا له على اليسار حين كان هذا الأخير عضواً في شبيبته. لا ينسى ذلك الرعيل من اليسار يوم أمسكوا هذا الزعيم بين صفوفهم وحاكموه وحلقوا شعره بالزجاج وتعرّض لاعتداء قاسي من قبل طلاب اليسار. في تلك الأثناء كان مطيع قد أصدر مجلة المجاهد التي كان فيها قاصداً لما يقول، حيث كان المقصود هو تعزيز الخلافات بين الحركة الإسلامية المغربية. وكان بالفعل أن انشغلت الحركة الإسلامية بالإشاعات والقبل والقال. ودبّت الفتنة في داخل المشهد الإسلامي إلى اليوم، كما سرّبت أخبار كثيرة لا رصيد لها من الصّحة لكنها كانت تشغل بال الحركة الإسلامية وتشدّها إلى القيادة التي كانت تتحدّث دائماً عن المنفى والاستهداف. فمثلاً يوم قيل أن مطيع قد تعرّض لعملية اغتيال في لبنان، لم يكن كذلك بالفعل، بل كان في تلك الأثناء نزيراً لبندق الشاطئ بطرابلس الليبية في جناح مجاور لعبد العزيز المراكشي زعيم البوليساريو وعبد العزيز بوتفليقة أثناء فراره من الجزائر. يحسب لمطيع حنكته السياسية وخبرته الأمنية حيث تحدّث عن انتقالاته بين أقطار أوروبا، بينما استقرّ به النوى بطرابلس. وحتى حين أعلن بنكيران انشقاقه عن الشبيبة وبعث بسفيره (بوخبرة) للقاء بمطيع، لم يلتق بمطيع وإنما بمساعده آنذاك الحاج

عبد الكريم، قبل أن يربط الاتصال بينهما من الخزيرات إلى طرابلس، في مكالمات تليفونية كانت تطول بالساعات، وكل ذلك على نفقة مطيع لأنّ بورخيزة لم يكن يحمل معه نقودا. كانت نتيجة الحوار أن أقنعهم مطيع بتأسيس عمل مستقل بزعامة القيادة الجديدة للجماعة الإسلامية: الحركة الإسلامية البديلة.

الخطيب والشبيبة ومقتل عمر بنجلون

كانت علاقة الخطيب بالشبيبة علاقة يكتنفها الكثير من الالتباس أيضا، إن فكرة إنشاء تنظيم إسلامي كانت مطلبا قديما للخطيب ومطيع. وحسب القراءة التي تربط اغتيال عمر بن جلون بالمؤامرة المذكورة، يكون التنظيم الإسلامي هو الجائز الذي سيتم الحصول عليها بعد تصفية بنجلون. إذا صحت هذه القراءة ستكون قضية علاقة الخطيب بالشبيبة علاقة في غاية التعقيد، تجعل أهم فصول هذه اللعبة بيد كل من مطيع والخطيب، كان الخطيب يراهن على مطيع في تأسيس التنظيم الإسلامي، بينما يراهن مطيع على إبراهيم كمال في تدير الدعوة والتربية واستقطاب الشباب. هذا يؤكد أن كل الشباب الذين دخلوا أفواجا إلى الشبيبة، جاءوا عن طريق الشيخ إبراهيم كمال. لذا نقول بأنّ ما للحركة الإسلامية من تربية وخطاب وإرث ثقافي هو من إبراهيم كمال، وأما ما يكتنفها من لعبة سياسية ومخططات خفية ومعلنة فهو من مطيع والخطيب. كان الخطيب يستعين بمطيع في تحرير كل خطابه السياسية، وفي نظر مطيع يومها، كان الخطيب يسعى إلى أن يستولي على إرث ومكتسبات الحركة الإسلامية، بينما سعى مطيع أن يستغل الخطيب لتحقيق خطط الشبيبة. إن كان أحد قهر الخطيب حقا، فهو مطيع، لأنّه ليس فقط خيب أمله في الانصهار المبكر في رغبته لتأسيس تنظيم إسلامي تكون السيطرة فيه للخطيب، بل لقد ساهم بشكل غير مباشر في فرض قيادة تنظيم التوحيد والإصلاح على حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، ذلك لأنّ الخطيب الذي كان رافضا لهذا الانضمام، كانت له معرفة بقيادتها وصلتها بمطيع، لقد قبل بذلك على مضض. باختصار، ما كان خطط له مطيع يوما هو الذي تحقق، وهو ما يفسّر محتوى رسالته عشية فوز الحزب الإسلامي في الانتخابات التشريعية وامتنانه عليها بأنّه المعني بنجاحها، وهي الرسالة التي شكّلت استثناء في رسائل مطيع التصعيدية والاستهتارية بمن سمّاهم يوما غلمان الحركة الإسلامية. قد يبدو

من الصحوبة أن نفهم سبب رفض الخطيب انضمام الجماعة الإسلامية التي ستأخذ بعد ذلك إسم «التوحيد والإصلاح» إلى حزبه السياسي، لأنّه كان يدرك خطورة اللعبة ومن وراءها. كان الخطيب على صلة بقيادة الإخوان المسلمين من التنظيم الدولي. ففي خمسينيات القرن المنصرم استدعى الخطيب توفيق الشاوي ليكون مستشاره الخاص عند توليه رئاسة أول مجلس نواب مغربي بعد الاستقلال. يعزز هذا الكلام ما تحدّث عنه الشاوي في كتابه الموسوم بـ: «نصف قرن من العمل الإسلامي»، حيث تحدّث عن هذه العلاقة القديمة بالخطيب. كما يعزز هذا كلام الشيخ عاكف مرشد الإخوان المسلمين بمصر بمناسبة نعي الدكتور الخطيب، حيث اعتبره عضواً في تنظيم الإخوان المسلمين. برزت علاقة الخطيب بالشبيبة الإسلامية في ذروة واقعة اغتيال عمر بن جلون. كان الخطيب يعبر عن موقفه من اليسار بوضوح. فحينما حضر مطيع مؤتمراً نظمته الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية وألقى خطاباً، أخبر الخطيب على هامش المؤتمر بخبر اغتيال بنجلون. قال له الخطيب بما معناه: ولماذا أنت خائف، هل لك علاقة بقتله؟ قال له: لا، قال له الخطيب: فلماذا إذن كل هذا الانزعاج؟ بعدها حاول الخطيب أن يوكل محامين للدفاع عن المجموعة التي اعتقلت على ذمة اغتيال عمر بن جلون. بعض المحامين أحسّ بعدم قدرته على مواجهة تحدي دفاع عمر بن جلون، وبأن أغلبية المحامين النافذين كانوا من اليسار. وكان الخطيب بعد أن علم من خلال الصحافة التي أبرزت صورة لشرحيل الذي كان من المفترض أن يكون من بين دفاع الخلية المتهمة باغتيال بنجلون يصفاح فيها عبد الرحيم بوعبيد بمناسبة حفل عزاء أقامه الاتحاديون يومئذ على عمر بن جلون، اتخذ (الخطيب) موقفاً فوراً يقضي بطرد شرحيل من الحزب، ثم سعى في مرحلة قادمة أن ينتدب محامين عن المجموعة من خارج المغرب، وتحديدًا من مصر وتونس، لكن تم رفض الدفاع الأجنبي. سوف يمضي الخطيب إلى النهاية للدفاع عن المتورطين في اغتيال عمر بنجلون إلا أنه سوف يصدم حينما فوجئ أثناء حضوره في جامع بباريس، بمنشور تحريضي نشره مطيع ضده، ربما كان الأمر يتعلق بعود قطعها الخطيب لمطيع ثم لم يف بها. إن ما يفسّر هذا التصعيد في اللهجة والخطاب بين مطيع وقيادات الحركة الإسلامية اليوم، هو تصعيد لوم على شيء متفق عليه تمّ التخلي عنه: تغيّر في الخطط والولاءات. هذه نثارات من تجربة الحركة الإسلامية العميقة،

ووجهها من لعبتها لا عهد لإبراهيم كمال به وليس طرفا فيه، لكنه للأسف هو ما شكل على مدار عقود من الزمن ذلك الجانب الملتبس والصفحات المجهولة من تاريخ هذه اللعبة، إذا كنا حقا أمام حقائق من هذا القبيل، فهذا يعني أن ثمة خطة دخلت في صراع مع مكر التاريخ، جعل السيناريوهات تتجه وجهات متناقضة والخطط يأكل بعضها بعضا. ولا شيء يفسر نزاع الإخوة الأعداء سوى إن كان للأمر صلة بمخططات كانوا فيها من حيث شعروا أو لا يشعرون أدوات اللعبة اختلفت حولها السيناريوهات وتنوعت فيها البدائل، حتى لم يعد بعد ذلك في وسع أي أحد أن يفي للآخر بما عهد به، إن هذا هو ذلك الشرط من الالتباس الذي ما فتئنا نعت به مسار الحركة الإسلامية المغربية، وبه يتحدد استنهاؤها ضمن جملة تجارب الحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي. فذاكرة الحركة الإسلامية لا تقف عند التأملات التبريرية للحركة، بل ذاكرتها الأقوى والأعنف هي ما تنطوي عليها لعبتها التي تمتنع عن التأريخ ولا زال البوح عصيا عن كثير من فصولها.

شعور القيادة بعدم وفاء أتباعها

تبادلت قيادة الشبيبة التهم والردود مع من كانت تعتبرهم بمثابة غلمان داخل الشبيبة في فترة التأسيس، بينما سعى كثيرون إلى البحث عن الشرعية من خلال ذاكرة مثقوبة تصلهم بالشبيبة الإسلامية. وفي غياب أي اعترافات من قبل عبد الكريم مطيع وإبراهيم كمال كان الطاغية هو فوضى الاعترافات التي تنتمي إلى أدب المقطوع من شجرة، أي كثرة المزاعم والإدعاءات التي تجعل مهمة التحقيق التاريخي عسيرة. وقد وجدنا في هذا النقاش الحاد بين بعض العناصر التي تنسب نفسها للشبيبة ما يعطينا فكرة عن حالة الالتباس التي ذكرناها على طول هذه الفصول من تأملاتنا في نشأة وتطور وأداء الإسلام السياسي في المغرب، وسوف نتطرق إلى بعض من تلك الردود لأهميتها في كشف هشاشة التحقيق وكثرة المتطفلين. وكما أكدنا مرارا بأن غياب الاعترافات التأسيسية ساهم في بروز طفيليات لا تميز بين كتابة التاريخ وكتابة الذاكرة. بقيت اعترافات مطيع واعترافات إبراهيم كمال، وفيها نقف على سوء فهم كبير وعميق. حرص عبد الكريم مطيع أن يتحدث بصورة إيجابية عن إبراهيم كمال، غير أن هذا الأخير كانت له موجهة على مطيع من خلال ما كان

يصدر عنه من مواقف وسلوكيات بعيدا عن الاعترافات. لمست ذلك عن قرب حينما كنت أستمع قبل سنوات لسردية الشيخ إبراهيم كمال، وكان الإحساس عارما بأن عبد الكريم مطيع كان يراقب تصرفات إبراهيم كمال وربما استشعر هذا الأخير بأن ثمة شباب كان يستعملهم لمراقبته، وربما لتوريثه¹²⁷. لقد التزم إبراهيم كمال الصمت طيلة سنوات، ولكن كانت له في التسعينيات مبادرة بحيث كان مساهما في تأسيس حزب البديل الحضاري قبل أن ينقلب عليه مصطفى المعتصم ويفرض عليه طلب الاستقالة من الحزب. كانت مبادرة إبراهيم كمال للمشاركة في تأسيس حزب البديل الحضاري وتقديمه من قبل المؤسسين على أنه الأب الروحي للتنظيم الجديد تهدف إلى إحياء العمل الإسلامي كما كان يتصوره، أي استئناف ما لم تحققه الشبيبة قبل المنعطف الذي ستعرفه مع مقتل النقابي الاتحادي عمر بنجلون، لكنها كانت مبادرة فاشلة لأن ثمة اختلافات ظهرت في سياق هذه التجربة التي لم تدم إلا قليلا. موقف إبراهيم كمال من مصطفى المعتصم قديم ولكنه لم يظهر إلا في بوح إبراهيم كمال، هذا الأخير لم يكن ليطمئن كثيرا لمصطفى المعتصم يوم كان تلميذا في ثانوية مولاي عبد الله بالدار البيضاء، مع مجموعة أو خلية تابعة ليسار الجذري تضم كلا من الحفيري وحسين أشقرا وإبراهيم بورجي ومحمد خليل. وبعد أن تم استقطاب إبراهيم بورجي إلى الشبيبة عمل على استقطاب هذه المجموعة، لكن ظل إبراهيم كمال وقيادة الشبيبة ينظرون بحذر إلى هذه المجموعة، ولذا كلّفوا الأستاذ أقديم بالمتابعة مع هذه المجموعة، ولكي تظل المجموعة المذكورة بعيدة عن أسرار التنظيم. يقول الشيخ إبراهيم كمال: «لم يكن مصطفى معتصم صاحب خطوة في التنظيم، بقي مثل أي شخص ينتمي إلى الخلايا التي كنّا نربّيها، المهم قرّرنا عزلهم عن التنظيم في جلسة تربوية

127 حينما سألت الصحفي من جريدة الأيام (العدد 718 / 23 _ 29 يونيو 2016) حول اعتقالات مجموعة 71 في صفوف أعضاء بارزين في الشبيبة مثل عبد الله العمري وهذا الأخير كان يقدم نفسه للصحافة باعتباره من قدامى الشبيبة الشاهدين على تاريخها أجاب الشيخ إبراهيم كمال : «عندما خرجت من السجن بدأ يزورني عبد الله العمري وهو مشحون وأنا باغي الراحة مبعث الصداق..وكان حديث العهد بالحصول على شهادة البكالوريا (...) جاء عندي وأخبرني بأنه يتواصل مع مطيع، كانوا يريدون إحداث الفوضى، خصوصا في تلك الفترة التي خرجت فيها من السجن بالبراءة سنة 1980 (...) فقلت للعمري بعد منّي الله يجازيك بخير... في هذه اللحظة خاصمت على العمري وجريت عليه».

خاصة بهم (..). عزلناهم في جلسة خاصة لكي لا تتسرّب إلينا أفكارهم وفي نفس الوقت لا نريدهم أن يكتشفوا شيئا عن تنظيمنا»¹²⁸. توجد هناك موجدة للقيادة المؤسّسة تجاه بعض عناصر الإسلام السياسي المغربي، هناك ما يشبه غياب الوفاء من قبل هؤلاء لشييوخها، وهي الموجدة التي سيُعبّر عنها عبد الكريم مطيع عن بعض قيادات العدالة والتنمية، لقد تصدّى عبد الكريم مطيع من منفاه للردّ على من سمّاهم باسم شرذمة يصادق الخطيب ويقصد بهم هنا أبناء العدالة والتنمية وجمعية التوحيد والإصلاح، بعد أن كتبوا على صفحات جريدتهم كلاما اعتبره مطيع من باب تشويه ذاكرة الحركة الإسلامية منذ النشأة والتأسيس. وقد واجه كاتب تلك المقالات بسيل من الحقائق، حيث كشف عن أنه كان راعيا لكثير من هؤلاء الذين يسعون الآن للتصلّ منه¹²⁹. يذكر عبد الكريم مطيع النقابي في حزب المصباح بأنه كان في حركته مجرد غلام عامله بالحسن والإحسان حيث جاء في كلام مطيع: «عندما شكّا إلي مستفتيا، وهو في المرحلة الثانوية، أن أباه لص يطعم أسرته حراما، نصحته بستر أبيه ووعظه سرا ومساعدته على الكسب، وخصصت له الحركة مساعدة ثلاثين درهما أسبوعيا كان الشيخ كمال يسلمها له، ثم لما حصل على الثانوية العامة أرسلته الحركة إلى مدينة فاس بنفقة كنت أرسلها من السعودية لمسكنه وطعامه وملبسه ودراسته؛ لكن بدأت الشيطنة تنضخم لديه وتظهر في معاملاته لإخوانه نصباً وابتزازاً لأموالهم، وفتاوى مغرضة لهم بغير علم. وأما النصب والابتزاز والسرقة، فعندما اتصل بي أثناء هجرتي في السعودية، وطلب مني نفطية ثمن آلة «رونيو» لطبع نشرات دعوية، فأرسلت له صكا مصرفيا بقيمة مليون ونصف سنتيم، تسلمه وصرفه، لكنني عندما اتصلت بالإخوة في الدار البيضاء أخبروني بأن الشخص المذكور يجمع اكتتابا لمعالجة أحد الشباب في فاس من سرطان أصيب به، وأن غالبيتهم ساهموا في الاكتتاب، حينئذ اتصلت بأحد الشباب الفاسيين القياديين وسألته عن مقدار نفقة علاج الأخ المريض لأساهم في نفطيتها، لكنني فوجئت بما ذكر لي من أن الأمر مجرد خدعة من الشخص المذكور لجمع ثمن شراء «آلة رونيو»، وكانت الحصيلة

128 م. ن.

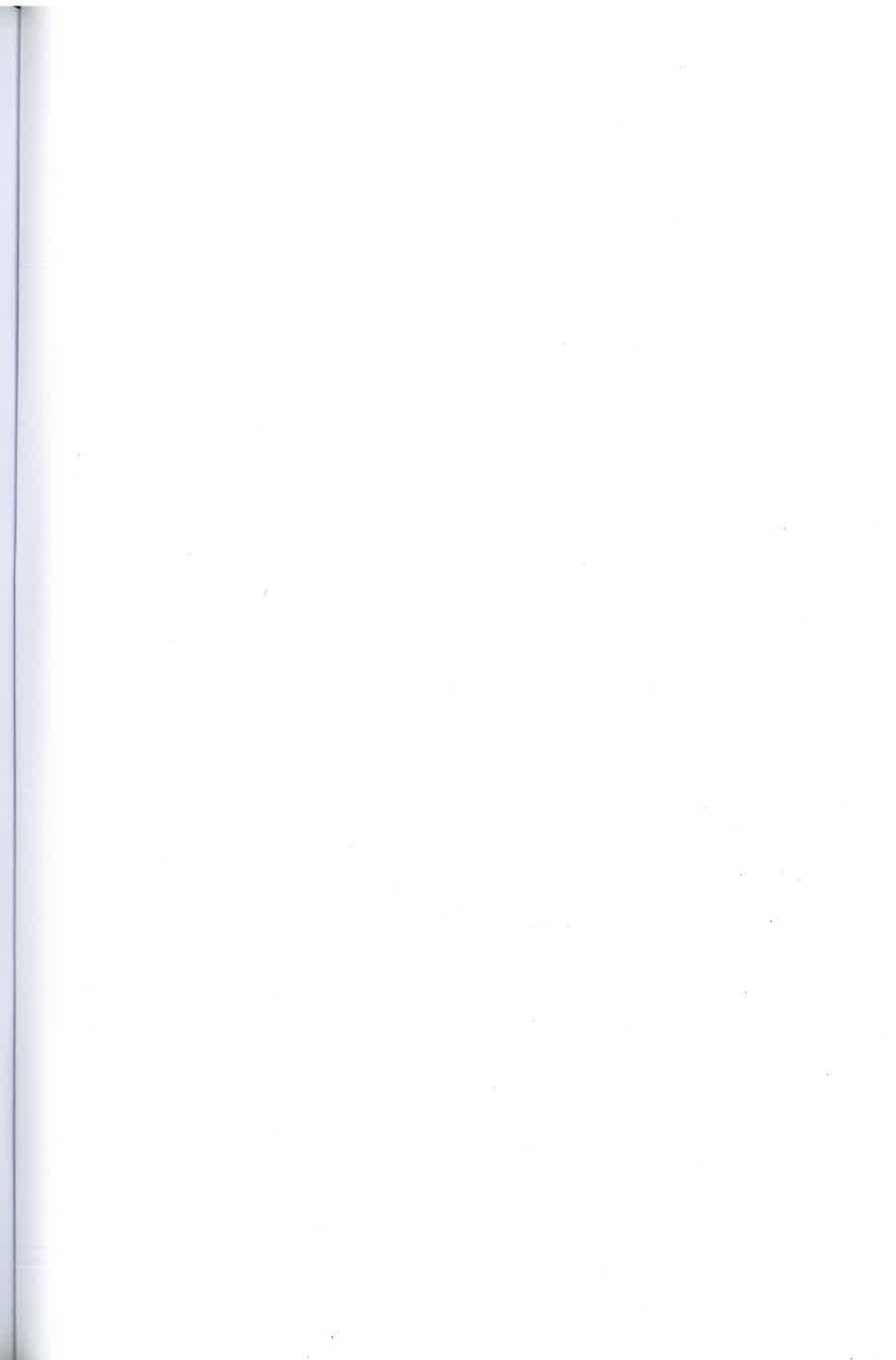
129 من خلال القرائن والسيرة فضلا عن سماه بالمشرف على الصحيفة. يتأكد أن مقصود عبد الكريم مطيع من هذا التجريح هو النقابي في حزب العدالة والتنمية : محمد يتيم.

ابتزازي في هجرتي والنصب على أعضاء الحركة في عدد من المدن لجمع ملايين السنتيمات والاستثمار بها، وكانت عقوبة أمره أن طرد من الحركة ومن يجروء على التشهير بوالده ووصمه بالسرقة من أجل دراهم معدودة أو يخدع إخوانه لا يتورع عن التشهير بالحركة التي أحسنت إليه، وتشويه سمعتها وتزوير تاريخها إذا كان ذلك يوفر له مالا وترقية»¹³⁰.

130 مذكرات عبد الكريم مطيع، م. ن.

الفصل الثاني

من الدعوة الدينية إلى الدعاية السياسية



التبسات النشأة والخطاب

نمعى في هذا الفصل إلى التأكيد على جملة مسائل تخص تاريخ الحركة الإسلامية في المغرب، وخاصة ما يتصل بالمجموعة المندمجة التي تعرض أن تصرف كل جهدها وإمكاناتها اليوم لتحريف هذا التاريخ واختزاله في تجربتها أو تجبيره لصالحها. وهذه أكبر عملية اختزال وقرصنة وتحريف في تاريخ الحركة الإسلامية لا تكاد تجد لها نظيرا مشرقا أو مغربا. فقد تمر الحكاية من دون ضوضاء اليوم، لكن كيف سيقروها الجيل القادم الذي لم يخبر تلك الحقبة ولم يتعرف على تلك المنعطفات؟! هناك عملية تزييف كبرى للتاريخ وتغليط لا يقل عنها خطورة على التاريخ والوعي. ومع ذلك وجبت الإشارة إلى أنه لم يكن التدوين شأنا من شؤون الحركة الإسلامية في نشأتها الأولى وحتى اليوم، لذا كانت تقاليد الكتابة وحفظ الذاكرة من أبعد الاهتمامات والشواغل التي استأثرت بجهدها الذي اكتفى بالثقافة الشفهية وارتضى لنفسه النقول السهلة والترديد أكثر من الاهتمام بالاجتهاد والإبداع والتأصيل¹³¹. وإذا كان هذا حاضرا جدًّا في سائر نشاطات الحركة الإسلامية المغربية فهو أظهر في مجال كتابة تاريخها؛ فثمة ثلاثة موانع لها عن كتابته أو إحراز التحقيق فيه: أما المانع الأول فهو موقفها غير المعرفي من التاريخ، حيث الثقافة السلفية لا تؤمن بالتأريخ إلا باعتباره تمجيذا للذات، وهي تكفر بالنقد التاريخي ولا تحمل مهارة في هذا المجال. وأما المانع الثاني، فلأنها كانت مفعول بها تاريخيا وليست فاعلا تاريخيا، لذا فاتها الكثير من أسرار ذلك التاريخ، والثالث، لأنها ذات ثقافة شفوية فهي لم توثق، وحينما يخبث التوثيق تحل الأحجيات. إننا أمام وضعية محققة لا يفيد معها ادعاء البعض بأن عملية التأريخ هي عملية يمكن ترقيعها بمجرد ممارسة شهادات قبل أن ترتقي لمقام التوثيق الذي يخلط أصحابه بين

131 بدأت حملة الكتابة لدى هذه المجموعة من الإسلاميين تحديدا وتزامنا مع الربيع العربي وبعد أن انتقدنا عزوفها عن الكتابة واعتمادها ثقافة الدعاة والأسلوب الشفهي. انظر حواراتنا ومقالاتنا منذ 2003م على صفحات مجلة منبر الحوار الموجهة لنقد حالة الإسلاميين المغاربة.

توثيق الحدث التاريخي وبين توثيق الكلام هي أصلا ليست كافية لتشكيل الوثيقة، لأنها شهادات تلاميذ غير مؤسسين استشعروا انتماءهم بعد أن طويت الصحف وجف المداد ودخلت الحركة الإسلامية المغربية حقبة المناورات الدقيقة والصفقات الكبرى، ولذا وجدنا شهادات الجميع إلا نوعان منهما: المؤسسون من أمثال عبد الكريم مطيع وإبراهيم كمال، والمهندسون لصفقتها في المرحلة الثانية: عبد الإله بن كيران الذي سيتحدث لاحقا وبصورة خاصة عن تجربته، وهو حديث وإن كانت تعتوره بعض المساحات المجهولة وبخضع للغة البوليميك السياسي إلا أن عبد الإله بن كيران كان أوفر حظا في هذه اللعبة، والأقدر على تدبير هذه الأزمة وفي تصريحه يبدو أوضح من رفاقه. فإن كان هناك مانع من بلوغ شهادة النوع الأول لأنه لم يرض على خيار المجموعة المندمجة، فما الذي يمنع من بلوغ شهادة رائد الصنف الاندماجية؟

سوف يضع هذا الفصل اليد على الجرح مما حدا بالمجموعة المذكورة أن تظهر في خطاباتها بعد ذلك أكثر تواضعا في هذا التاريخ وتمثلا لما وجهناه من نقد دون اعتراف بأخطائها، ولم يكن أحد حتى ذلك الوقت يعتقد بأن النقابة التي احتلتها المجموعة تعيش هذا التناقض المفضي إلى تفجرها من الداخل بعد أن أشرنا إلى ذلك، فما كان إلا أسابيع بعد تصريحنا بوجود تناقضات حادة داخل النقابة التابعة لحزب العدالة والتنمية حتى انقلب وضع النقابة رأسا على عقب وانكشف الموضوع في الصحافة الوطنية. واليوم تحاول قيادة المجموعة المذكورة التي لم تدل بشهادتها في ذاكرتها، بمظهر القيادة الثورية كي تخفي ما أكدنا عليه مواقف تجعلها آخر من يمكن أن يقنع العارف بخفايا اللعبة بمسرحيتها التي لم تعد تتقنها كما لم تعد تجد لها جمهورا وفتيا. إنهم يتمثلون ما سقناه نقدا تجاه خطابهم وسلوكهم ويردونه كالبهلوان كما لو كانوا غير معنيين به. ولك أن تتأمل سلوكهم وخطابهم وادعاءهم ومزاعمهم قبل تصريحاتنا وتحليلنا لخطاب وأداء هذه المجاميع وما بعدها ليتأكد لك ما تتمتع به المجموعة المذكورة من عدم صدقية في خطابها وأدائها.

لا توجد وثيقة حقيقية يصلح أن يستند إليها فعل التاريخ للحركة الإسلامية في المغرب، هناك شهادات إنشائية غير موثقة ومضطربة ومتناقضة لأشخاص لم يكونوا حين التأسيس من رموزها، لأنهم كانوا كما تركهم مطيع مجرد

تلاميذ. وهنا يمكن أن تصلح شهادتهم من باب إشهاد الصبي غير المميز في بعض الجرائم، لكن ليس في كل موارد الشهادات كالبيع والمزارعة وسائر العقود. فثمة جانب مهم من تاريخ هذه الحركة جهله هؤلاء حينئذ كما لا يزال يخفى عليهم منه الكثير. وهنا، لا فرق بين أن يصبح التأريخ للحركة الإسلامية المغربية مطية لتمجيدها من قبل أبنائها أو مطية لإقصائها من قبل خصومها، فبمن المحاولتين للأسف وهما ما يوجد في أغلب المقروئيات المقدمة حتى الآن توجد أزمة الموضوعية. ومع أننا لا نعطي للموضوعية معناها الأسطوري السذي فطن له نقد المعرفة المعاصر، إلا أن المطلوب أيضا وجود حد أدنى من الموضوعية يستطيع منه الباحث معرفة الخطوط الحمراء التي ستظل هي ضامن الموضوعية الممكنة حتى لو سلمنا بالإجماع بتعذر الموضوعية المطلقة. وعليه كان بودي أن أكشف عما لدي من قبلات قبل الحديث عن الحركة الإسلامية، ليس فقط حتى لا يختزلها من لا يرى مصلحة في تحليلي هذا للحركة الإسلامية المغربية بمسألة مواقف مسبقة، بل حتى يملك القارئ أن يراقب متى يصبح للمسبقات مدخلة في التحليل. أحجمت كثيرا عن تناول الحركة الإسلامية المغربية من باب عدم الإضرار بتجربتها القابلة للنمو والتطور، غير أن الوقائع أكدت عدم صواب السكوت عن أخطاء الحركة الإسلامية أو بعض فصائلها حينما تصبح بيئة حاضنة لكل صنوف الانتهازية والوصولية. لقد راقبنا تطور هذه التجربة وكيفية نموها المعرفي والسياسي والاقتصادي، فوجدنا أن الأمر يدعو للتدخل النقدي. وحتما إنها محاولة لا تنتمي إلى جنس الكتابات التحاليلية التي ينهض بها منتمون خارجون عنها، فهذا لا يلتقي مع مقاصد الكتاب ولا وضعية الكاتب، كما لا تنتمي إلى جنس كتابات الخصوم لأنني لست خصما موضوعيا لهذه الحركة. إنني نفسيا مؤهل لأقوم بهذا النقد لأن لا مصلحة لي شخصية في سقوط الحركة الإسلامية المغربية بقدر ما يهمني تطورها وإصلاحها، كما أنني لا يرهني أمرها إطلاقا لأنني عارف بحقيقة أبنائها يوم كانوا مجرد دراويش يتحلقون كأهل الصفة حول قصاع الكسكيس في الجناز والحقائق، قبل أن يلعب شيطان السياسة برؤوسهم. وليتهم ظلوا على شعبويتهم وأشعبيتهم، بل الجديد اليوم في هذه التجربة الملتبسة أنهم أصبحوا ينزعون نزوعا إقطاعيا كأنهم يصدد تصفية حساب مع تاريخ من البؤس والحرمان. لقد وقع إسلاميو البرلمان في كل ما وقع فيه مفسدو السياسة:

السباق والصراع حول المناصب والمواقع داخل الحركة والحزب وخارجها، الحبث الجماعي والزبونية والمحسوبية وغيرها من الآفات. لم يعد ما يميّزها عن غيرها سوى حوقلاتها وبسملاتها الديماغوجية التي تهدف من خلالها تدويخ الجيل الجديد من أبناء الحركة الإسلامية الذين لم يقفوا على نشأتها ولا على حقيقتها، تدويخا يراد منه بالأساس استيعابهم لأغراض تنظيمية وانتخابية. أما معرفيا فلن أكون أقل شأنا من مجمل خبراء الحركة الإسلامية الذين تقاطروا على المشهد العربي عموما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فلقد راقبت نمو هذه الحركة وعاشت إخفاقاتها ولعبتها، كنت قريبا منها لأنه يعنيني تطورها، كما بقيت بعيدا عنها لأنني رفضت منذ البداية اختياراتها القامضة. نظرت إليها من داخلها ومن خارجها وأحجمت عن محاسبتها في حينها وكظمت الفيظ حتى لا أربك خطاها. لكن ما جرّأني اليوم على الإدلاء برأيي هو حينما وجدتتها على عتبة الإفلاس الأخلاقي والروحي والاجتماعي والسياسي والثقافي. وأما ما يبدو من حقائقها التي سجدت إشارات خفيفة لها في هذا الكتاب، هو من معاشية ومعرفة وليس عن تحليل بناء على أدبيات وآراء وخطابات ربما كان الأغراب عن الحركة الإسلامية أحوج إليها مني. إننا ندرك أن حقيقة الحركة الإسلامية ولا سيما الفصيل البرلماني الذي ركزنا عليه في هذا الكتاب، لا يوجد في خطاباتها الديماغوجية ولا في إنشاءات أبنائها الذين يخوضون أكبر محاولة للتلبيس على حقيقة ما تجسده أفعالها ورهاناتها، فالحركة الإسلامية مثل غيرها تعيش صيرورة إذا لم يؤرّخ لها فإنها ستصبح مجالا للتأريخ بأثر رجعي قد يقوم به حتى صبيانها، وهذا في الحقيقة ليس تأريخا. لقد ركزت على التباس النشأة والخطاب والأداء. وتدرك قيادات هذه الحركة ما أقول حينما أؤكد على أن الجزء المهم من تاريخها رحل مع الخطيب والبصري واختفى في جوف وثنايا خطاب عبد الكريم مطيع وإبراهيم كمال. كان الخطيب مؤمنا بالحركة الإسلامية وأيضا مؤمنا بالدولة، وكان البصري في المقابل مؤمنا بالدولة فقط وموظفا فيها، وهكذا نجدنا غير قادرين على فهم أداء الحركة الإسلامية وتطورها إذا لم نقف على بعض حقائقها التاريخية التي جهلها أصحابها قبل خصومها. لا نزعّم أننا حفرنا في كل تاريخها، بل اكتفينا ببعض الإشارات. لكن من شأن ذلك أن يفتح كوة مختلفة لمن شاء أن يتجسّم جهدا وطريقة مختلفة لفهم الحركة الإسلامية المغربية خارج الكليشيات

التي يدور حولهما الحديث، عن هذه التجربة دون أن نبليخ منها مبلغ الجرح. تهدف هذه المحاولة إلى كسر طابوهات الحركة الإسلامية المغربية لا سيما تلك التي تبدو في الواجهة بحزب سياسي وجمعية وبرلمان وجماعات وتطلع إلى الحكومة وجمعيات أهلية وحضور في مؤسسات الدولة بما فيها مؤسسات الأوقاف. تصلح هذه المحاولة إلى تفصيل نقد جذري لهذه التجربة خارج فعل التطبيق والتكريس للصور الزائفة التي تخلفها عنها هذه التجربة أو تلك التي يساهم فيها باحثون يتعاطون مع ديماغوجيتها بجدية تكرر عندها الإحساس الخاطي بحقيقتها التي نزعّم أنها لم تظهر حتى الآن كما يجب أن تظهر.

نشأة ملتبسة وتاريخ مجهول

لا يحتاج الأمر هنا إلى كثير تأمل، إن مجرد لفظة سريعة إلى هذا التاريخ يضعنا أمام مسار ملتبس لا نكاد نتعرف فيه على الفاعلين وطبيعة أدوارهم والسرعة التي تولدت فيها هذه الحركة وتم فيها هذا التشرذم، حيث يتسرب الالتباس نفسه إلى مستوى الأداء. لقد تأسست الحركة فعليا في بداية السبعينيات من القرن المنصرم وتم تأيينها خمس سنوات بعد ذلك لكي تدخل في التباس لا زلنا لا نعرف، حقيقته ولا أحد من أولئك الشباب الذين نهض بالعمل ضمن أطر مختلفة أدرك طبيعة اللعبة وخفاياها، حيث بقدر ما تبدو شديدة التبسيط فهي في حقيقة الأمر شديدة التعقيد. من الذي وجه هذا الوضع إلى ما هو عليه اليوم؟ أريد من خلال الحديث عن هذا الالتباس أن أؤكد على أن تاريخ هذه الحركة ليس غير معروف فحسب، بل غير مفهوم أيضا. وبأن أي حديث عن هذه التجربة وتميرها فوق الرؤوس كما لو كانت بريئة من شوائب الرهانات الفامضة يظل نوعا من الكذب على الرأي العام. بالتأكيد لا أتحدث عن القواعد والجيل الجديد لهذه الحركة الذي دخلها من دون الالتفات إلى تاريخها الملتبس أو حتى قياداتها الوسطى من الذين لم يكونوا على معرفة بمجريات الأمور، ولكنني أتحدث عن طبخات عسيرة الهضم، جعلتنا في الوقت الذي نملك فيه أن نقرا للحركة الإسلامية تاريخا ظاهرا في مختلف البيئات العربية والإسلامية، نجدنا خلافا لذلك في الحركة الإسلامية في المغرب، نواجه الغموض والكثير من الأسرار لا زالت تغلب على هذا التاريخ الذي لم يكتب ولا أعتقد أن أحدا يملك أن يقدم حقيقته الكاملة كما جرى ذات يوم، قبل أن تتفجر خيارات الحركة الإسلامية وتصبح في حالة من اليتيم والجهل بمساراتها.

هذا الالتباس جعل أبناء الحركة الإسلامية أنفسهم أكثر جهلا بتاريخها من خصومهم، فلا أحد من هؤلاء يملك أن يحدثك عن طبيعة النشأة أو يجيب عن كل الاستفهامات التي تلف بعض المحطات الأساسية هناك. كل حديث أيتام الحركة الإسلامية اليوم، لا يتعدى تساؤلات حول الموقف من السداسيين الذين جهلوا هم أنفسهم لماذا اختيروا لهذا الموقع ولماذا رفضوا بعد ذلك. لا أحد من هؤلاء يحدثك عن شيء قبل هذه المحنة ولا حتى عن بعض أسرار التحول إلى تجربة جديدة، إنه غموض في غموض، والتباس في التباس.

اللتباس في النشأة والمآل

لم تستطع الحركة الإسلامية المغربية اليوم أن تتخلص من هذا الالتباس، فهي تحاول أن تقفز على هذا التاريخ وتقدم صورة فانتازية عن نفسها. مع أن معرفة التاريخ ضرورة لا مفر منها، لكن لمثل هذه الضرورة رجالاتها المؤهلين والمشهود لهم بالمعرفة والنزاهة والحياد. اليوم، تسعى الحركة المذكورة لحل التباسها بمزيد من الالتباس الذي يتمظهر في عملية تكريس التاريخ المزيف والمختزل لهذه الحركة، أي تؤرخ لنفسها بنفسها، كما يسعى لتكريس التباس الخطاب والبحث عن هوية مزيفة وقراءة تاريخ الحركة الإسلامية بأثر رجعي أو بناء على الكليشيه نفسه الذي يتحدث عن مراجعات مبكرة للحركة الإسلامية والشروع في الحديث عن سبق ونموذج مغربي وتجربة مغربية خاصة. في مثالنا الأخير نتحدث عن صفقات تم تبريرها فيما بعد عبر أشكال هجينة من التبرير، إنه تأصيل اختيارات مسبقة سميت بعد ذلك بالمراجعة.

إن التجربة التي يراد تصديرها على أنها ذاكرة الحركة الإسلامية، تحدث عنها فاعلون كان مفعول بهم داخل هذه التجربة، أي لم يكونوا في الغالب يعلمون حتى إن كانوا في الشبيبة أو في غيرها. كثيرون تعرفوا على انتمائهم بعد سنوات من الحضور الماراتوني في مجالس تربوية، كثيرون جهلوا قياداتهم إلا بعد سنوات. كبار قياداتهم كانوا تلاميذ وآخرون من المعلمين. من يقود الحركة ومن هو المسئول وهل الكلمة الأخيرة لحركة المعلمين أم لنقابة التلاميذ، وكيف أمكن لبعض التلاميذ الذين قرأوا صفحات في «معالم في الطريق» أو غيرها أن يصبحوا فاعلين في حركة جهلوا من يقودها؟ وحتى الآن في شهاداتهم يتحدثون فقط عن دهشة وجهل بما كانت تفكر فيه القيادة، الكل يقول والله أعلم، لا وجود

لحقائق. والواقع أن إثنين فقط يدركون سرّ هذه الحقيقة في نشأتها: عبد الكريم مطيع وإبراهيم كمال، وغيرهما لا يحسن إلا أن يتحدث عن مغامرات تلاميذية لم يكونوا ماهلين لفهم مجريات الأمور خلفها، وكلهم مجمعون على قول: لا ندري. وبالتأكيد إن تاريخ الحركة الإسلامية الحقيقي يتطلب مستوى من الفهم والتحقيق لا يقف عند «والله أعلم ولا ندري»، إنه تاريخ حقائق لا تاريخ نوايا.

الأكثر تقليدا لخطابات غيرها

منذ البداية لم تنفتح الحركة الإسلامية على العلماء، كل ما هنالك وجود شباب تلاميذ تم تأطيرهم من قبل معلمين. أخشى أن نتحدث عن علماء الحركة الإسلامية المغربية بأثر رجعي أيضا، هؤلاء الذين يتحدثون اليوم عن هذا التاريخ كانوا تلاميذ يجهلون الكثير من أسرار اللعبة، وهذا هو سبب ارتباكهم وتشتتهم وسهولة احتوائهم في خيارات تؤكد على يتم الحركة الإسلامية التي وجدت نفسها مؤطرة من قبل شباب ضعيفي الخبرة، ولكنهم كانوا أدوات طيعة للعبة أمم السياسة الداخلية، ولا زلنا حتى اليوم مرتين لصراع حول الشرعية التاريخية للحركة الإسلامية المغربية. الكل يزعم أن الطرف الآخر حاد عن الطريق والكل دخل في مغامرات لم ترض الطرف الآخر، هناك قيادة لا زالت في الخارج مصرة على أن ما يبدو اليوم من قيادات للحركة الإسلامية المغربية إن هم إلا غلمان لم يكن لهم أي فضل في نشأة الحركة الإسلامية ولا في تطورها، فهم إذن غير مؤسسين، بينما في الداخل هناك تجربة تبرر خيارها الجديد تارة لتأمين شرعيتها داخل الحركة الإسلامية وتارة لتأمين شرعيتها أمام الفرقاء المنافسين لها. هناك إذن وضعية حرجة ارتهن إليها تاريخ هذه التجربة.

لا زالت الحركة الإسلامية في ما آلت إليه بعد نكستها الأولى، عالة على فكر الحركة الإسلامية كما تكاملت تجربتها في المشرق العربي. الحديث هذه الأيام عن تجربة مغربية ونموذج مغربي يدخل ضمن الكليشيه الذي تكرسه الديماغوجية الجديدة التي أصبحت تتمحور حول النموذج المحلي وأهميته. في تبعية لكل مزاعم هذه الحركة لم أجد جديدا محليا وإنما تماهيا مع الخطابات الحزبية الموجودة التي تتمحور حول الهوية الوطنية وما شابه. هو شكل من التمثيل لا يوازيه مسعى للبحث عن مقومات هذه الهوية المغربية. لقد أصبح الحديث عن هذه الهوية مائعا وشكلا من البوليميك البارد الذي لا يحمل

مضمونا، وبالجملـة إنه خطاب موجّه لمن يجهل نشأة هذه الحركة واختياراتها. كان في المغرب أشكال من الحراك الإسلامي مثله جيل كامل تأثر بحركة الإصلاح والنهضة، لكن الحركة الإسلامية التي نقصدها هو ما قام في منتصف السبعينات، وهي سبيلة تجربة مشرقية، تجربة الإخوان المسلمين وكذا الحركة السلفية الجديدة بطابعها الوهابي. لا شيء في هذا مغربي البتّة، لأن هذا النموذج تعمم في كل البلاد العربية والإسلامية واتخذ له ألوانا وأشكالا وظهر في أوساطه رموز ومفكرون أثروا في الحركة الإسلامية تباعا وفي كل المناطق. كان الـرافـد الأساسي والتربوي هو تقي الدين الهلالي الداعية السلفي الموظف لدى مراكز الدعوة الوهابية في المشرق العربي ثم انضاف إليهم لتكميل هذا الجانب أدبيات الإخوان المسلمين، فاتضح حينئذ أن الحركة التي انتهت إلى البرلمان اليوم كانت مثالا عن نهج السرورية في التفكير، لأنها انفتحت على مجمل الفكر الإخواني بعد أن حصل بينه وبين الفكر السلفي روابط متينة في المشرق أيضا. ظل المغاربة يستهلكون هذا الفكر، ولا نتحدث هنا عن أي تأثير مغربي في هذا المجال، لأنه في الأساس لا يوجد نموذج مغربي يعرف شيئا عن تاريخه ونفسه قبل أن يقدم نفسه للآخرين. صحيح أن نموذج الإخوان المسلمين هو الذي تعمم في تلك الأقطار، لكننا نجد بعض التجارب تطورت وتركت بصمتها على الفكر الحركي. في تونس استطاع الفـنوشي أن يترك بصمته التي استفاد معظمها من حسن الترابي، في لبنان استطاع فتحي يكن أن يترك بصمته، في السودان استطاع حسن الترابي أن يترك بصمته، وكذا في سوريا وفلسطين وحتى بعض بلاد الخليج، لكن أين توجد بصمة الحركة الإسلامية المغربية وتميـزها عن غيرها في الخطاب والمواقف؟ إن ما يبدو تجربة جديد إذا دققت في الأمر ستجد أن الحركة الإسلامية المغربية هي الأكثر تمثلا وتقليدا واستهلاكاً لخطابات غيرها، وأن ما يبدو أحيانا من احتفاء ببعض آراء أبنائها هو من قبيل انفتاح الآخر على التعبير الحركي المغربي، ولكن لا حديث هنا عن البصمة الخاصة.

لم تكن الكتابة تقليدا لأبناء الحركة الإسلامية المغربية، وما عدا كتابات السيد ياسين، كنّا أمام حراك اعتباطي وأفكار ومحفوظات شفوية. ومن هنا يبدو كم أن هذه الحركة كانت متخلفة لم تنفتح على تقاليد الكتابة إلا في زمن متأخر كما ذكرنا، ولا زالت متعثرة في إبراز هوية خطابها الخاص. كان أكثر دعائها يحفظون كتابات قيادات إسلامية ويرددونها عن ظهر قلب، كما لو كانت

محفوظات مقدسة. وشخصيا كنت أقف على نصوص حرفية في كلام أكثرهم، نصوص لسيد قطب وفتحي يكن ويوسف القرضاوي وفي فترة متأخرة لمنير شفيق وهكذا دواليك، والغريب أنهم اليوم انفتحوا على شكل من الخطاب لدعاة وجدوا في خطاب البرمجة العصبية ضالتهم. لا شيء يوحى بالجدة في كل هذا. يجب أن لا نعبث بالمشترك اللفظي ونجعل منه طريقا للتشبيه، وكما أدرك العرفاء وعلى رأسهم ابن عربي أنه لا يصار إلى التشبيه من مجرد المشترك اللفظي، بل يتوقف الأمر على صيغة مثل أو كاف التشبيه. وعليه، فإن حزب العدالة والتنمية المغربي ليس مثل حزب العدالة والتنمية التركي وإن اشتركا في العنوان، فهذا الأخير هو تجربة أخرى ومستوى آخر لا يقاس به أحد من أحزاب الحركة الإسلامية العربية. أعني التشابه في الأداء، ولكن هذا لا يمنع من رصد جملة من التشابهات بينهما على صعيد لعبة التمكين والانتهازية السياسية. لا يختلف انقلاب أوردوغان البارد على أربكان عن انقلاب بنكيران البارد على عبد الكريم الخطيب.

حينما اقتضى الأمر إعادة بناء حزب للإسلاميين في تركيا بعد الضربة التي تلقاها حزب الرفاه، قامت لجنة تابعة لذلك المكون بزيارة لكل الحركات والأحزاب الإسلامية في العالم العربي والإسلامي قصد الاستفادة من تجاربها، وفي المغرب حينما وجدوا ثمة حزبا نكرة في عموم العالمين العربي والإسلامي، أخبر أحد من داخل الوفد التركي أن عنوان الحزب كما هو شعاره رائق لهم. وسنطرح الأمر للقيادة، أي أوردوغان، ثم ننظر إن كانت ستوافق القيادة على ذلك، ولكنهم غيروا القنديل إلى المصباح الحديث، لأنهم رأوا في القنديل، أي شعار الحزب الإسلامي المغربي صورة تذكرهم بالسندباد البحري. وهذا نفسه الذي يفسر لماذا حينما سئل أوردوغان في محاضرة له في الولايات المتحدة الأمريكية عن حزب العدالة والتنمية المغربي، قال بأنه لا معرفة له بحزب بهذا الاسم. المسألة إذن ليست في كبير، لكن الإفلاس هو الذي يجعل حزبا قليل البضاعة والتجربة يركز على المشترك في العناوين.

خطاب داخلي استنصالي وغموض فكرة الاعتدال

طغى في السنوات الأخيرة خطاب يصف نفسه بالمراجعات، وهي أشبه ما تكون بصك توبة من ماضي موسوم بالوعسي الشقي، تتساءل: من قام يا ترى بهذه

المراجعات وفي ضوء أي نموذج؟ إنها قراءات تتم بأثر رجعي وتقرأ تلك الحقبة بمفاهيم وكليشيهات الحركة الإسلامية اليوم، هؤلاء التلاميذ الذين لم يكونوا على إلمام بخبرات الحركة الإسلامية ما الذي سيراجعونه وبأي إمكانيات ستتحقق هذه المراجعات؟! أعتقد أنه تمت المراجعة معهم ليس فقط لأنهم تلاميذ يراجعون في حضرة معلم، بل لقد تمت معهم ليدخلوا في تجارب رسمت لهم ولا يد لهم فيها، المسألة بكل بساطة أن الحركة الإسلامية فقدت رأسيتها: عبد الكريم مطيع في الخارج وإبراهيم كمال في السجن، بينما دخل أيتام الحركة الإسلامية في التباس كبير. السداسيون الذين عينهم مطيع سيتم التخلي عنهم لفائدة قيادات جديدة، لا أحد يفهم. إذا كان السداسيون قد تم التخلي عنهم لأنهم مشبهون في نظر القيادة يومها، فإن القيادات الجديدة التي خلفتهم هي الأخرى لم تحض بكل الثقة من طرف القيادة العليا في الخارج. الكل يشك في الكل، وجاء في نهاية المطاف من يأخذ بيد هؤلاء الأيتام إلى خيارات جديدة تمنحهم إمكانية التحرر من القيادة السابقة لصالح مشروع سينهضون به ضمن ترتيبات يعلمها الجميع.

لا تحسن الحركة الإسلامية المغربية في مرحلتها الجديدة غير تمثل تجارب موجودة على الأرض، لم تبدع لا عناوينها ولا أفكارها ولا خطابها. لعبة التمثل هذه لا زالت جارية على قدم وساق، لأن الحركة الإسلامية المغربية لم تدرب شبابها على الإبداع، ولأن قياداتها اليوم تتطور في سياق التمثل لأفكار موجودة وليست في وارد إبداع خطاب جديد غير مألوف وغير مسبوق. عناوين منشوراتها كما هي عناوين تشكيلاتها الجمعية كلها مقتبسة.

وبينما كانت تربّي شبابها على التطرف والعزلة الشعورية، كانت قياداتها تتحدّث عن الوسطية والاعتدال. هناك خطاب موجه للرأي العام وهناك خطاب تربوي في كواليس الحركة، لا وجود لتناسب بين الخطابين. نعم، بدأ الحرج يدفع بالحركة المذكورة لمواءمة خطابها الخارجي ببعض الرتوش من خطابها التربوي، لكن هذا لم يتحقق كما ينبغي وليس سوى هروب من المشكلة عبر تلبس العناوين وتصعيد سياسة الدعاية الفاقدة للمضمون الحقيقي للتجديد الجذري. إن الخطاب الداخلي لهذه الحركة فيه الكثير من النزعات الاستتصالية والاصطفائية والتعبوية الساذجة. وفكرة الاعتدال الفامضة رغم أنها هي الأخرى أصبحت كوليشيه جديد في خطاب استهلاكي

أنتجته تجارب الحركة الإسلامية الخارجية، لا تعبر عن حقيقة ما يجري حتى في الداخل الذي ينذر بالانفجار نتيجة الاستبداد بالرأي وقمع القيادات الوسطى وتهميش الأعضاء وتصنيفهم بحسب منطق الولاء. إن التضخم في إيراد عنوان الديمقراطية والوسطية واستهلاكها وتمثلها لا يعني أن الحركة الإسلامية في المغرب استطاعت أن تغادر نزعتها الرجعية والاستئنافية والعنيفة، هناك إكراهات تحول دون ممارسة العنف الذي قد يمارس بأشكال من الخطاب المؤسس للعنف الرمزي الذي قد يتحول إلى عنف مادي متى توفرت منه الشروط الموضوعية لممارسة هذا العنف. لا ننسى أن هذا المكون الذي نتحدث عنه مرد على أن يردد كل الشعارات الرائجة في الساحة وكل ما هو مقبول ومطلوب كما لو كانوا بصدد تقديم ما يطلبه الناس، لكن إلى أي حد يعيش هؤلاء عنوان الديمقراطية والتسامح والاعتدال في الفكر والموقف في ثقافتهم ووجدانهم لا في خطابهم البوليميك.

هذا التقليد والتمثل لخطاب مستورد بحذافيره هو ديدن كل أولئك الذين لا يفعلون اليوم سوى العمل بمقتضى بضاعتكم ردت إليكم. والأمر هنا يتعلق حتى بجانب من خطاب العدل والإحسان التركيبي، الذي هو حصيلة تركيب بين خطاب الطريقة البوتشيشية والبعد التنظيمي للشبيبة نفسها.

الذين أصروا على الخيار الحركي لما بعد نكسة الشبيبة، كانوا يبحثون عن مواقع وعن منافذ للتخلص من تبعات الحركة الإسلامية، أما البعض فهو أصلا دخل إلى الحركة الإسلامية للعب هذا الدور من الأساس. لقد سلموا القيادة كاملا وبصموا على بياض، ومنذ ذلك الوقت برز نهج المزايدة على الآخرين وتقديم شهادة حسن سلوك والحديث عن مراجعة مشوشة. والحقيقة أن هؤلاء كانوا يمثلون الشريعة الأكثر خوفا من المواجهة والأكثر نزوعا لكسب المواقع. ففي الامتحان الأول رموا بكل أوراقهم واختاروا طريقهم ببراغمية كبيرة، ووجدوا من يستغل هذا الارتباك ليدفع بهم نحو تلك الخيارات، وهو ما أدركه أبناء الحركة الإسلامية الذين اختاروا طرقا أخرى كما يدركه الكثير من الذين لا زالوا يحملون داخل هذه المنظومة الغامضة.

حينما نتحدث عن خصوصية الحركة الإسلامية المغربية من الناحية السياسية والموضوعية نقصد أنها خضعت لسياق خاص ربما لم يكن جيل الحركة

الإسلامية الأوائل يدركون بواعثه وأهدافه، لكن حينما نتحدث عن الخطاب، فإننا لا نرى أي خصوصية لهذه الحركة التي تبنت التراث الحركي للإخوان المسلمين وباقي الإسلاميين في البلاد العربية. وإذا كان السيد عبد السلام ياسين استطاع أن يخلق تناغما بين مقتضى الفكر الصوفي والفكر الحركي للإخوان المسلمين بأسلوب اجتهد لكي يكون خاصا، فهي حالة فريدة هاهنا، لأن السيد ياسين جاء إلى الحركة الإسلامية من داخل التجربة البوتشيشية، وما يعنيه ذلك من استدماجه للأسلوب التربوي الصوفي داخل مفاهيم الحركة الإسلامية فضلا عن أنه باشر العمل وهو في سن النضج ويمتلك مهارات فكرية لم يتمتع بها غيره من أبناء المجموعة سالفه الذكر.

إن «كتاب المنهاج النبوي» مثلا يعكس أسلوبا تربويا صوفيا يرمي إلى تحقيق غاية سيد قطب في تكوين جيل قرآني فريد، وأعتقد أن تجربة العدل والإحسان هي تجربة تختلف كثيرا عما نتحدث عنه. ولكن يمكنني القول أن هذا التوظيف الصوفي في الحركة الإسلامية أو التحريك للمضامين الصوفية أمر له نظير في تجربة الشيخ سعيد حوى صاحب تربيته الروحية.

وتبدو تجربة الريسوني غير أصيلة أو مبدعة بل هي غارقة في التقليد فكرا وموقفا، تصدر عن مرجعية القرضاوي الذي قرّبه لهذا الفرض منه وجعل منه نائبا له في الاتحاد العالمي للعلماء، نظرا لتطابق أو بالأحرى تمثله لكل آرائه ومواقفه. تميّز الريسوني عن جماعته هو في ما ينحو إليه من اهتمام بالفقه وقضائيه، إلا أنه ظل تلميذا نجيبا للقرضاوي، إذ يمكن اعتبار آرائه وأفكاره بمثابة تقارير للشيخ القرضاوي. نعم، هناك تطور على مستوى جودة الخطاب لكننا لا نتحدث هنا إلا عن فتاوى وآراء تظهر في المشرق ليتم إعادة بناءها والدعوة لها في المغرب وربما بأسلوب يكتنفه بعض الجودة في العرض والتبني قد يغري غير الواقفين على الخطاب الحركي والديني لكنه واضح عند من يتتبع التطور الذهني لأبناء الحركة الإسلامية المغربية.

هل حقاً خرج حزب العدالة والتنمية من رحم الشعب؟

يكثّر ذكر الشعب في الخطاب البوليمكي للجماعة الإسلامية لا سيما تلك التي انتظمت في حزب سياسي معني بتدبير الشأن العام، وهو الأمر الذي ستؤكد الأيام

أنه يمثل واحدة من أبرز مغالطات هذه التجربة. إذا كان المقصود هو أن الشعب شديد التثبث بإسلامه فهذا معطى لا يد فيه لهذه الحركة، غير أنه وجب التمييز بين الأهداف التي سمت إليها وطبعا اللعبة التي خضعت لها حتى، أن أبناءها المنتمين يجهلون كبرى فصولها بل الشعب، وبين اختيار الشعب، طبعا الكلام السابق يتعلق بموقف حزبي يمكن دحضه بأن العدالة والتنمية لم ينبثق من رحم الشعب بل هو حزب تمت هندسته من خلال ما سميناه بالصيغة الخطيئة؛ أي أنه حزب تشكل في مطبخ السياسة ونزل على الجماهير بخطاب من السهل أن يستميل قطاعا واسعا من الشعب، لكن علينا أن لا نبالغ في فكرة الشعبية إذا حيدنا لعبة الخطاب. الجديد عند هذا الحزب أنه لا يملك فقط إمكانات اللعبة السياسية مثله مثل باقي الأحزاب، بل يملك لعبة الخطاب التي تستثمر في المكتسبات المشتركة للمغاربة حيث لا تتقن ذلك باقي الأحزاب. حزب العدالة والتنمية حزب شبه إداري وحركته هي الرجة الدعوي للحزب وعضده وهذا يدركه العارفون بخفايا هذه الحركة. إن هذه الحركة لا تستطيع أن تقنع أبناء الحركة الإسلامية من غير المنتمين لتوجيهها بانثاقها من داخل شرعية الحركة الإسلامية فكيف بالحديث عن شرعية شعبية. فبأي المقاييس نتحدث عن الشعبية وفي أي سياق تاريخي وظرفية سياسية؟ قلت، أن ذلك ليس مشكلا حينما نمتلك أخلاقية الاعتراف ولا نزايد بالشعبية والنزاهة والصدق ونبل النضال على الغير، لكن المشكلة تبدأ حينما نشرع في تزييف التاريخ ونقنر على حقائقه.

من المؤسف أننا حينما نتحدث عن الحركة الإسلامية ومآلاتها ندرك بأن مقتلها كان في وجود أجسام انتهازية استطاعت أن تمسك برأس الحركة الإسلامية في لحظة ذهول وفراغ واندهاش من قبل أتباعها. توجد الإسلامية في مناشيط الحركة، لكن يظل سلوكها محكوماً بكثير من النفعية والسباق على المكتسبات. ولا شك أن حديثي يتعلق بالوجه الأكثر حضورا لهذه الحركة في البرلمان والنشاطات الجموعية، هناك خلل كبير تستر عليه هذه الحركة وهو ما يتعلق بالصراعات الباردة بين أجيالها ورموزها قد لا يظهرونه للرأي العام، لكن هناك تحسّر ونقمة واحتقانات داخل صفوفها نتيجة ردود أفعال على انتهازية بعض قياداتها. وهذا ما سنتنتج عنه انفجارات داخلية قد يؤجل زمانها نتيجة قدرة هذه الحركة حتى الآن على ممارسة بعض المرونة لاحتواء الأزمة. ففي داخل هذه الحركة لا يوجد ملائكة، بل يوجد تنافس واقتتال صامت على المكتسبات وهناك حديث بدأ

يتراكم حول أزمة الأخلاقيات داخل هذه الحركة. لم يخطئ وزير الأوقاف السابق حينما تحدث عن الحكومة الملتحبة، أي كانت الخشية كل الخشية أن لا يوجد في مواقف هؤلاء سوى مظاهر تحيل على الغناوين، حركة سياسية ليس لها من واقع الحركة الإسلامية ومبدئيتها سوى اللحية، هذا مع أن الوزير نفسه لم يدرك يومها أن الجماعة ما أن تصل إلى التدبير الحكومي حتى تحلق لحيتها¹³².

لا يحجب عنوان إسلامية هذه الحركة أزمته الأخلاقية، وذلك ناتج كما ذكرنا عن غموضها والتباسها الذي سهل على بعض قياداتها السيطرة على توجهاتها ورسم مصائرهما في زمن مضطرب، فالمكتسبات هي من يؤجل تفجر الأسئلة الكبيرة للحركة. لقد تم شراء الذمم ووزعت الكعكة وحصل ذوو الميول المصلحية على ما لم يكونوا يحلمون به يوم كانوا مجرد دراويش، وبالتالي كَيّفوا مصير هذه الحركة مع تطلعاتهم التي تبدت منذ الوهلة الأولى. إن دراسة دقيقة لشخص هذه الحركة، أعني من سقط سيهوا على قياداتها، تمكننا من تكوين صورة عن أن ما يبدو مراجعة إن هو إلا تصيد لفرصة تاريخية كان ثمنها وضع مصير الحركة الإسلامية في أيادي غير آمنة. وقد كان هذا من أسباب تفجر الخلاف بين أبناء الحركة الإسلامية المغربية، بعض هذا النزاع مبدئي وآخر صراع حول المكتسبات، وأذكر مرة أخرى أنني لا زلت أتحدث عن الفصل الذي يزعج أنه وريث هذه الحركة ومثلها الحصري.

قبل إنشاء حزب العدالة والتنمية لم نكن أمام هذا الكم الهائل من الأتباع، فالحزب أيّا كانت وضعيته، هو وكر لا استقطاب الفث والسمين. قبل ذلك كنا أمام جمعية صغيرة لا تملك أن تجمع في محاضرة لأكثر قياداتها أكثر من عشرات من الحضور أكثرهم من عامة الناس في المساجد، أما داخليا فإن اللقاءات التربوية والمخيمات التي كانت تنظم لا تجمع أكثر من ثلاثين شخصا، صحيح أننا لا نميز بين الحزب والحركة في مثالنا الأخير، لكن علينا أن لا ننسى بأن فرض الجمعية الدعوية كمصفاة أولية للعضوية الحية في الحزب جعلت القبول بهذا الانتماء أمرا واردا لدى الكثير من المولعين بانتقاء الأحزاب السياسية الأكثر حضورا

132 كانت الجماعة تقيس تقوى أتباعها بحجم وطول اللحي، تتذكر كيف أنّ مجموعة من أتباع تقي الدين الهلالي اجتمعوا وتوجهوا إلى الإمام الراتب الذي عينته الأوقاف ليؤم الناس، الحديث في بداية الثمانينيات، يحكي لي بعض من هؤلاء أن الإمام كان حليق اللحية وصاحب لغاديد، وكان هادئا صموتا، فقال لهم ببراءة : لا أستطيع أن أعفي عن اللحية لأن زوجتي ترفض ذلك..

حتى أنه لا يهتم طبيعة أيديولوجيتها ولا حقيقة خطابها، فهو لا رحّل يمكنهم أن يفسدوا هذه التجربة متى أعلنت إفلاسها ولن يلتفتوا إلى مبدئيتها. لقد حصلت أزمة في بداية تأسيس حزب العدالة والتنمية، فأثناء محاولة التنسيق مع الأعضاء المفترضين لتشكيل المكاتب الجهوية لمشروع الحزب، اعتمدوا في كثير من المدن على أعضاء الحركة الشعبية، في كثير من المدن لم يكن قيادي الحركة الإسلامية قادرين على تأمين فرد واحد ممن أتباعهم، أي لم يكن لهم أتباع في كثير من المدن مثل مدينة الخميسات ونواحيها القريبة من العاصمة، بل القرى والأرياف النائية. الذين واكبوا تلك التجربة من أبناء الحركة الشعبية لفتتهم هذه الملاحظة وأدركوا حينئذ محدودية هذه الجماعة التي لم يصبح لها نفوذ إلا بعد أن مكنت من بعض المكتسبات واستثمرت في سياق سياسي محكوم بالحرزوف وضعف الأحزاب السياسية ومشحون بنزعة التصويت العقابي.

وعندما انقسمت الحركة وتشرذمت، برزت تيارات داخل صفوفها وظهرت ميول وحساسيات لدى بعض أبنائها. كان أبناء الجماعة الإسلامية قد نهلوا من الفكر السلفي وتمثلوا فتاويه وعقائده، بل أغلب أبناء هذه الحركة حضروا دروس تقي الدين الهلالي زعيم الدعوة الوهابية في المغرب. وقد استطاعت أحداث 16 ماي أن تخرج هذه الحركة لتضطر فيما بعد إلى أن ترسم لها مسافة رخوة بينها وبين الجماعات السلفية، فيما بقي المشترك الفكري قائما بينها. فالحدا الفاصل بين هذه الحركة والجماعة السلفية ليس اعتقادي بل يتعلق بمواقف. لذا من السهولة أن يحصل الترحال والترحال العكسي بين الاتجاهين معا، لا ننسى أن أكثر مشايخ السلفية الجهادية كانوا يعبرون عن آرائهم في جرائم الحركة ويعتبرون إسلامي البرلمان واجهتهم، وأنه حتى لحظة انطلاق الحملة ضد هذا التيار بدأ الانسحاب التكتيكي للحركة من دعم مواقف ما عرف بالسلفية الجهادية. إن تفحص كرونولوجيا المواقف التي سبقت تلك الحملة يثبت تناغم المواقف بين الفريقين ودفاع الحركة المستميت عن دعوتها. على الأقل في مراجعة البيانات التي كانت تصدر بتوقيعات تجمع في الغالب بين الطرفين.

الخطيب كشاهد على منعطفات الحركة الإسلامية

لقد كانت لعبد الكريم الخطيب اليد الطولى، ليس في فهم طبيعة اللعبة وحقيقة المسارات التي قطعها الحركة الإسلامية المغربية فحسب، بل لقد كان حاضرا

ومؤثرا وصانعا لكثير من منعطفاتها وملما بكثير من أسرارها، حينما أتحدث عن الصنفقة الخطيبية التي أسفرت عن وجود حزب العدالة والتنمية، فإنني أتحدث عن آخر الأشواط في اللعبة، أما عبد الكريم الخطيب فقد كان حاضرا في أكثر تفاصيلها حساسية. واليوم فإن جزءا من أسرار الشبيبة يحملها مطيع معه، وأما الجزء المتعلق بتاريخ النشأة وما قبلها إلى حدود 1975م، أي تاريخ دخول السيد إبراهيم كمال إلى السجن، فإن هذا الأخير هو الشخص المؤهل لمعرفة تلك الفصول المهمة. وهناك شخص آخر عايشوا تلك النشأة ومكنتهم المعاشرة الطويلة لمطيع من معرفة بعض خفاياها، أما القيادات الحالية فهي مطلعة على ظواهر سطحية جداً ومحدودة من اللعبة بكاملها. لا ننسى أن قيادات اليوم تركهم مطيع قبل المفارقة وهم أيتام صغار لا خبرة لهم، وهذا في ظني هو ما جعل مطيع يصفهم في بياناته المتكررة بأنهم مجرد غلمان لم يكونوا أعضاء حقيقيين في الشبيبة، ربما يتساءل كثيرون كيف يتهمهم مطيع بذلك وقد كان بعضهم بالفعل عضوا نشيطا في الشبيبة؟ هناك إذن محنيان للعضوية في الشبيبة، عضوية عامة لم تكن تمثل شيئا بالنسبة لمطيع وعضوية خاصة تتعلق بالوجه الحقيقي للشبيبة الذي حارت فيها العقول وأظهر روعة ذاكرتها الكثير من الحيرة والدهشة والغموض. حتى أولئك الذين خضعوا لخطر آخر من اللعبة لم يكونوا يدركون سوى ذلك الشطر أما باقي فصولها فلا أحد يعلم بذلك. وليس الغموض هنا عصيا على الإزاحة، بل يمكن ذلك شريطة أن يبوح مؤسسوها ببعض الحقائق لاسيما التي تثير الكثير من التساؤلات. وفي علمي حتى حدود كتابة هذا الفصل، أن السيد إبراهيم كمال عاكف على الكتابة عن هذه المرحلة، كتاب سيقع في خمسة أجزاء، وسيكون الأمر مهما لو يبوح مطيع بكل تلك المحطات¹³³. ومما يجعل عملية التأريخ للحركة الإسلامية المغربية مسألة جد معقدة، أن العارف بخبايا هذه النشأة هو الخطيب وقد ماتت معه تلك الفصول المهمة والحقائق الكبرى، كما أن مطيع لم يقل كل شيء وربما

133 شطر من هذا تحقق بمجرد ما قمنا بعرض جانب من هذا التاريخ حيث بادر عبد الكريم مطيع لتدوين جانب من سيرته ولكنه في الحقيقة لم يفعل أكثر من الإجابة عن بعض تساؤلاتنا وبعض الحقائق التي ذكرناها في الصحافة الوطنية، بينما تناول إبراهيم كمال شطرا من تجربته في حوار مطوّل في الأيام، وهو الحوار الذي جاء مؤكدا لكل ما تناولناه سابقا حول نشأة الشبيبة الإسلامية.

اضطرته ظروف الهجرة إلى التصرف في المعطيات، ويبقى إبراهيم كمال وهو لم يحاصر من فصولها إلا النشأة حتى حدود اعتقاله في 1975م، بينما لا يستطيع أن يبوح بكل فصولها، هؤلاء بمجموعهم يملكون حقائق عن هذا التاريخ، ولا بد من التذكير هنا أنني لا أعني أن الحركة الإسلامية هي من خضع لهذا النوع من الهندسة، بل أقصد أن مسألة العمل الجماعي والتنظيمي هي التي تدين لهذه اللعبة، أما نشأتها العفوية فقد بدأت بشكل اعتباطي وتدفق عفوي ضمن نشاطات أفقية نهض بها بعض الدعاة. وفي ظني أن الوقوف عند نوستالجيا مرممة لدى بعض القيادات الحالية لن يحل اللغز ولن يبدد الغموض.

لم تكن للذين قادوا المرحلة الثانية صلة بالشبيبة إلا بعد أن دخلت في محنتها؛ لا أريد هنا أن أتحدث عن أشخاص، ولكن الجميع يدرك أن من قاد اللعبة في مرحلتها الثانية تعرّف على الشبيبة ابتداء من 1976م، وهذه نقطة غموض لم تفهم فصولها حتى الآن، لأنها لم تكن بريئة، بل تمت بتنسيق دقيق مع أطراف وجهات، واستغلت فيها رهبة وارتباك الكثير من أبناء هذه الحركة الذين سلموا القيادة لمهندسي هذه اللعبة. حينما رسم لها المسار الثاني، دخلت في نمو مطرد باتجاه الهدف الذي تحقق لها اليوم. لكن لا ننسى أن أطرافاً آخرين لم يفهموا ولم يرضوا عن هذا الخيار، فدخلوا في خيارات أخرى الجميع يعرف مساراتها ومآلاتها. لقد تمت إعادة تصنيع هذه الجماعة وفق شروط دقيقة ولوجيستيك غير محدود.

الذي قاد هذه التجربة بعد عبد الإله بنكيران لم يكن من مؤسسي الحركة الإسلامية ولا من الفاعلين الكبار فيها، فثمة منتמون من الجيل الثاني الذي دخل تجربة الحركة الإسلامية في وقت متأخر وفي سياق اضطراب والتباس وعلى حين غفلة من أهلها، هم من قاد وتحمس لهذه اللعبة الجديدة. ثم إن من قاد هذه التجربة لم يكن في طبيعة من ضحى أو سلك ذات الشوكة، بل إن الذين قادوا هذه التجربة لم يكونوا ينطلقون من مبدئية بقدر ما كان الغرض إبداء شهادة حسن السلوك، لأنهم ليسوا من طلائع النضال في صفوف الحركة الإسلامية. وهناك شهود على هذه المرحلة لا يمكن أن تصادفهم في لعبة ذاكرتها المشوشة. اليوم بدأنا نتحدث عن تنسيقات تمت بين الخطي وفي مرحلة أخرى مع إدريس البصري، بالنسبة للنظام كان ذلك مكسبا ومهارة منه لأن تلك وظيفته، لكن بالنسبة لهذه المجموعة فالأمر يتعلق بخلل كبير وتواطؤ

بين سذاجة بعض الأتباع ونزعة آخرين للهروب وتحقيق المكتسبات، وارتباك البعض الآخر، لنسأل: من هو الشجاع الذي قبل بهذه اللعبة؟ الحديث هنا عن سيرة جبن الكثير من هذه القيادات التي تلقى بعضها صفعات من قبل مناضلين يساريين وبعضهم تلقى صفعات من قبل مناضلين من داخل الحركة الإسلامية. فهل القيادات التي تتلقى الصفعات تلو الأخرى، جديدة بأن تتحدث عن توضيحات، ونضال وبطولة وتاريخ مشرف؟! إننا نتحدث عن المجموعة الأقل جرأة والأقل مبدئية في الحركة الإسلامية، وإذا كان ثمة استثناء فهو غير فاعل ومغلوب على أمره ومسائر لهذه اللعبة بمنطق أهل الإرجاء.

هنا سيكون الحديث غير منصف إذا اختزلنا الأمر كله في موقف بنكيران، فثمة مصالح لدى من التفوا حوله أيضا ساهمت في إنجاح هذه التجربة، يتضح ذلك بمجرد مراجعة ما باح به هؤلاء في وقت متأخر، والمقارنة بينه ووضعهم المريح اليوم، من كان يحلم بهذه النقلة السحرية؟ وبالتأكيد لم تكن القناعات المبدئية هي من دفع بهذا الاتجاه، وليست قضية الضابط الخلطي إلا مؤشراً فقط على أن ثمة اتصال مبكر بين الجماعة ومن يهمهم الأمر، غير أن الأمر لا يقف عند مراجعات قام بها ضابط في الاستعلامات مع شاب متحمس ليقود تجربة كبيرة.

معاذك هذا اليسار

حينما يشتد الصراع بين النظام، أي نظام، وبين مكون عائق تجارب انقلابية، لا بد من محاولة التوظيف، إنها الحرب. وهذه حقبة لها شروطها وظروفها ولكن ما يهم هنا هو التأكيد على أن ما نراه اليوم من هذه القيادات هو أنهم لم يكونوا هم الشوكة في حلق اليسار كما يتحدثون عنها اليوم، الذين دخلوا في المواجهة لا تكاد تراهم أمامك اليوم، بينما هؤلاء الذين نراهم اليوم أمامنا في محطات كثيرة كانت ترتعد فرائصهم من اليساريين، أما الهاربون الذين كانوا يخشون المواجهة مع اليسار القوي يومها أو الذين اندسوا في صفوف شببيته للعب الدور نفسه الذي نجحوا فيه داخل الحركة الإسلامية، فهم الذين استولوا على الكهنة.

كان بنكيران في أول الأمر مع الشبيبة الاستقلالية فتم طرده منها لأسباب تتعلق باتهامات تتعلق بالتجسس على شببيته، وهو ما أكدته شباط في سياق صراعه مع حزب العدالة والتنمية، ناسبا لنفسه فضل طرده من الحزب، كما طرد من

صفوف شبيبة اليسار للتهمة نفسها، وقد تمت محاكمته من قبل مجموعة من شبيبة اليسار الذين قاموا بحلق رأسه بوحشية والاعتداء عليه. إن أبناء الحركة الإسلامية الذين شكلوا حرجا حقيقيا لليسار ليسوا هم هؤلاء، بل هم جيل لم يظهر في الواجهة.

فشل إدماج الخطيب للحركة الإسلامية

كان الخطيب أكثر تواصلًا مع قيادات الإخوان المسلمين في فترات مبكرة لم يكن حينها قد ظهر شيء اسمه الحركة الإسلامية المغربية، يمكن اعتباره الشخصية ذات الميول الإسلامية الأولى، حينئذ كان مطيع وإبراهيم كمال ينشطون نقابيا في إطار الاتحاد الوطني. وقد ترجمت ميول وعواطف الخطيب مع هذا التيار في محطات تاريخية كثيرة، فعند تأسيس الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية كانت المرجعية الإسلامية واضحة في أدبيات هذا الحزب، بل سعى الخطيب كثيرا لتأسيس حزب إسلامي يحمل عنوان حزب النهضة الإسلامية، غير أنه رفض الطلب. كان الخطيب حريصا على إبراز الاتجاه الإسلامي للدولة المغربية، حتى أنه في أول دستور للمملكة (دستور 1962م) كان وراء إدخال عنوان إمارة المؤمنين ودستورها.

يحكي عبد الكريم الخطيب عن هذه المرحلة التاريخية للمغرب المستقل وكيف أنه هو من اقترح عبارة إمارة المؤمنين لأسباب شرحها فيما بعد راويا ما كان قد أخبره به قدور بنغبريط في باريس: «إن السلطان عبد المجيد آخر سلاطين بني عثمان، قال له عند وفاته بصفته ممثلا لصاحب الجلالة محمد الخامس طيب الله ثراه ومكلفا بالتشريفات والأوسمة ومدير المعهد الإسلامي بباريس: من عادة أمراء المؤمنين أن تكون لديهم بعض آثار النبي (ص)، وأنا عندي نعاله عليه السلام، ولا يستحقها الآن من أمراء المسلمين إلا محمد الخامس. فأطلب منك بعد وفاتي أن تهديها له كوارث للخلافة»¹³⁴.

اكتنفت قضية كتابة دستور 1962م الكثير من الملابس التي جعلت أسلمته قضية تحصيل حاصل، فلقد أقر منذ ذلك العهد دستوريا أن الإسلام هو دين

134 الدكتور عبد الكريم الخطيب، في لقاء مع مجلة منتدى الحوار، ص 2 3 عدد 3 شتنبر 2003 السنة الأولى، المغرب.

الدولة، وأن شخصية الملك هي في الوقت نفسه أمير المؤمنين الذي عليه واجبات النهوض بحماية الدين والمؤمنين. خلفيات الأسلمة هنا في نظرنا جرت في سياق طبيعي جداً، فلقد كانت اللجنة فضلاً عن قادة العمل الوطني هم سليلي السلفية الوطنية، بينما كان الخطيب الذي انخرط في نشاط المقاومة قد ارتبط بالتنظيم الدولي للإخوان، وهو ارتباط شرفي أكثر منه عضوية تنظيمية، ولكن كانت فكرة الدولة الإسلامية كما نهلهما الخطيب من الإخوان ومن صديقه القيادي في التنظيم الدولي المستشار الشاوي، لها أثر في ذهنه وهو يدافع عن هذا البند في دستور 62. القيمون على دسترة المغرب المستقل يومها كانوا من رعيال العلماء مثل علال الفاسي والمختار السوسي والمكي الناصري ونظراءهم، وفي تلك الأثناء كان الفقيه المنوني صاحب «مظاهر اليقظة المغربية» على رأس لجنة قراءة الدساتير حيث استفادوا من دساتير إسلامية، وكان المنوني قد ربط اتصالاً بالشيخ المدودي الذي هو المنظر الأول لفكرة الحاكمية، وحصلت مراسلات بينهما. في هذا السياق جاء دستور 62، والذي جعل فعل الأسلمة تحصيل حاصل، ولم يكن هناك ما يوحى بتناقض بين دعوى الحركة الإسلامية وجوهر الدستور بخلاف الكثير من البلاد العربية، فضلاً عن أن الحركة الإسلامية سرعان ما وجدت نفسها أنها لا تحتكر تأويل الدين، بل لم تجد فراغاً مؤسسياً. كان الملك الحسن الثاني بدوره قد واجه تحديين، جعل فعل الأسلمة يتعزز بصورة مكثفة ضمن مشروع سبق وأسماء بالبحث الإسلامي. على إثر انقلابين عسكريين وموجة اليسار الانقلابية أيضاً، كان لا بد من تعزيز أيديولوجيا البحث الإسلامي والتي ستمثل في عدد من المشاريع والمؤسسات، إطلاق اللقاء السنوي للدروس الحسنية الرمضانية التي تعتبر مؤتمراً سنوياً لتجميع علماء من سائر البلاد الإسلامية ومن العالم، والقاء دروس يومية بحضرة الملك، ثم إنشاء معهد متخصص: دار الحديث الحسنية، وحيث كان اليسار ينتشر في الجامعات ويهيمن على شعبة الفلسفة وعلم الاجتماع، تم حذف هذه الشعبة وتأسيس شعبة الدراسات الإسلامية كمنافس لها، وكانت التلفزة المغربية هي الأخرى قد انفتحت على جانب من الأسلمة، حيث كانت تبث سلسلة دروس وتفسير الشيخ المكي الناصري الذي تولى وزارة الأوقاف.

ومن داخل تجربة عبد الكريم الخطيب قامت محاولة لإرساء مشروع نقابي يعمل في إطار المرجعية الإسلامية في سبعينيات القرن الماضي. وقد سعوا

عشنا لتحقيق هذا المشروع والتعدي به إقليميا ودوليا، ربما في وقت سابق لمشروع النقابة الإسلامية التي نهض بها جمال البنا من مصر. تمت الاستعانة في بناء هذا المشروع بمفكرين إسلاميين أمثال د. المهدي بنعبدود ود. رشدي فكار الذي كان يقيم بالمغرب. وشارك في هذا التأسيس أيضا «أمجاد» الذي كان مكلفا بمهمة في الديوان الملكي وعضوا في الحركة الشعبية وكذا المهندس قبول. كانت الفكرة ترمي إلى إيجاد بديل نقابي يجترح خطابا يختلف مع الخطاب اليساري الذي كان مهيمنا على العمل النقابي ليس في المغرب فقط بل في العالم. ومن هنا تم في أول استعراض خارجي استتمل شعار «واعتصموا بحبل الله جميعا»، وهي فكرة بديلة من اقتراح بن عبود عن شعار الماركسيين: «يا عمال العالم اتحدوا». وقد تم بالفعل عقد اجتماع تلك النقابة في 1975م بكلية العلوم بالرباط وحضرها أكثر من 3000 شخص، بعد أن أعد محمد خليدي الذي اختير كاتباً عاما للاتحاد الوطني للشغل صحيفة أحمد بهي وثيقة مبادئ وأهداف. اعترضت المجموعة مشكلة صياغة الخطاب البديل للعمل النقابي في سياق لم يكن العمل النقابي قد دخل في ثقافة الإسلاميين. هذه كلها من مبادرات عبد الكريم الخطيب الذي قلنا أنه احتفظ بعلاقات متينة مع قيادات الإخوان المسلمين. وقد تولى بعد ذلك عبد الله إيسوفاغ مسؤولية النقابة وتعرض لصنوف من الصعوبات منها الاعتقال. الشاهد هنا أن النقابة التي استولت عليها الجماعة مثلما استولت على الحزب، لم تقدم أي توضيحات في ذلك، بل وجدت الطريق محبداً واللقمة سائفة. أما المؤسسون المناضلون الذين اضطلعوا بالنقابة الإسلامية منذ 1976م حيث لم تكن الجماعة الإسلامية تملك أدنى تصور عن العمل النقابي، فقد رمي بهم خارج أسلاك الحزب. قلت هذا عن الخطيب وهذا لا يعني أن علال الفاسي أيضا لم يكن صاحب علاقة متينة مع بعض قيادات الإخوان المسلمين، غير أن الميول القومية الموازية عند علال الفاسي يوازيها ميل للاتجاه الإسلامي أكثر تسيّسا عند الخطيب، كما أن دور الحركات الإسلامية بدا أكثر نفوذا بعد رحيل علال الفاسي، حيث كان له الفضل أيضا في إذاعة الفكر الإخواني بعد نشره أعمال سيد قطب التي كانت محظورة في مصر. وحينما بدأت تظهر ملامح التيار الإسلامي في المغرب بشكلها العفوي من خلال أنشطة دعوية لبعض الأساتذة والدعاة وفي طليعتهم صديقه السيد إبراهيم كمال، سارع مطيع لتأسيس التنظيم، ومن هناك بدأت

الحكاية. هذا التأسيس كان تحت أنظار الخطيب، فقد واكب هذا المشروع وتفاصيله بل حتى مآزقه، وأكبر دليل على ذلك أن اسمه أيضا أقحم من قبل بعض خصومه في التخطيط لعميلة اغتيال بن جلون، حيث كانت التساؤلات تؤجج هذه الشكوك من قبيل: أين كان مطيع يوم سمع بخبر مقتل عمر بن جلون؟ ومن أخبره بحيثيات الأمور؟ لكن علينا أن نتساءل من ساهم في تهريب عبد الكريم مطيع قبل أن يصدر حوله الحكم غيابيا؟ كانت هناك إشاعات تؤكد على أن للخطيب دورا رئيسا في موضوع تهريب مطيع، وفي مرحلة أخرى استمر هذا التحكم بمصير الحركة الإسلامية المغربية لتدخل مرحلة الصفقة الخطيئة التي كانت نهاية المطاف في هذا المشوار وآخر فصول اللعبة، أي أن العملية لم تكن مؤشرا على نجاح في استدماج الحركة الإسلامية بل مؤشرا على فشل ذريع في هذا المطلب مما أدى إلى ما يمكن أن نسميه الإدماج العقابي، لأن الخطيب قبل بأضعف الإسلاميين حينما تعذر عليه إدماج أقواهم.

لا غرابة هنا إذا سلمنا بأن الخطيب كان عضوا في تنظيمها الدولي للإخوان المسلمين وقدم لها الكثير من الخدمات، العلاقة التي كان من ثمراتها استقدام المستشار توفيق الشاوي إلى المغرب ليشغل فيها مناصب مهمة في عهد الملك الراحل محمد الخامس كمستشار بالمجلس الأعلى للقضاء في سنة 1958م. وحين تولى الخطيب رئاسة أول برلمان مغربي انتدب صديقه الشاوي مستشارا قانونيا في البرلمان المغربي وقربه منه أكثر. كان توفيق الشاوي من قيادات الرعيل الأول للإخوان المسلمين ومعارضاً شرساً لجمال عبد الناصر، وممن كانت له أدوار كبيرة على صعيد نشر الفكر الإخواني خارج مصر. وقد تحدث الشاوي عن هذه العلاقة والصلة بالخطيب في كتابه الشهير: «نصف قرن من العمل الإسلامي». وبالفعل إن نعي الإخوان المسلمين بقيادة المرشد السابق محمد مهدي عاكف للخطيب إبان وفاته، هو أكبر دليل على هذه الصلة التاريخية وأكبر شهادة على أنهم اعتبروه رجلهم في المغرب، وكان ذلك من باب الوفاء له، وحتى حينما سعت مجموعة الإصلاح والتجديد للاندماج في الحركة الشعبية الدستورية، ورفض الخطيب في البداية أن يتعامل معهم، اغتنمت قيادة المجموعة وجود مهرجان حول أفغانستان، الذي قدمت فيه ورقة للخطيب، ليتصلوا بالشخص الذي قرأ ورقة الخطيب ويطلبوا منه أن يعقدوا لقاء مع الخطيب. كما اغتنموا فرصة وجود صلاح أبو رقي من قيادات الإخوان المسلمين بمصر أثناء زيارة له لابنته في

المغرب، لكي يحضره معهم ويوسطوه لإقناع الخطيب لصالح القبول بانضمام هذه المجموعة. وهذه لم تعد مما يخفى من الحقائق، بل هي مما ورد في وقت متأخر في تصريحات عبد الإله بنكيران نفسه.

كان الخطيب صاحب نفوذ كبير وهو واضح التوجه ومن المؤمنين بالملكية والأوفياء لها ويمثل أقصى اليمين، ولذا، فإن الأمر كان يتعلق بمرحلة دقيقة، لم يكن الملك الراحل قد اتخذ بعد قراره بإدماج الإسلاميين في المشهد السياسي، وكان التوجس من الحركات الإسلامية في ذروته ولم تحصل بعد الثقة ليس في الخطيب بل في مشروعه يومئذ غير الواضح. لقد كان للخطيب اجتهادات خاصة أحيانا يتجاوز فيها كل الحدود، ويشفع له في ذلك نواياه بوصفه ظلً وفياً للنظام. ولعله لهذا السبب تم الرفض، والحقيقة، لنقل تم تعليق الطلب إلى حين نضجت الفكرة وتمت الإشارة للخطيب بأن يقوم بعملية الإدماج المعروفة حيث فشل في إدماج العدل والإحسان، ولم يجد بداً من القبول بالجماعة المعروفة التي وجدت هي الأخرى في ذلك فرصة طالما انتظرتها للتخلص من تبعات الحركة الإسلامية وتحقيق أغراضها.

كانت هناك مراحل عدة لإنضاج المشروع، وكانت أيضا هناك تحولات إقليمية ودولية ساعدت على تحقيق مشروع الإدماج. لكن لا ننسى أن الإدماج لم يكن الهدف منه بالضرورة أن يتحقق على الصيغة المذكورة، بل كان يرمي في البداية إلى إدماج التيار الإسلامي الكبير. لم تكن المجموعة التي اندمجت في 1996م هي المطلوبة بالضرورة، لأنها لن تؤدي الغرض ولأن الخطيب كان يكره التعامل معهم في البداية، ويدرك أنهم متملقون وغير أقوياء، وقد تمّ التحاقهم بعد إعلان الوحدة مع الرابطة وآخرين لتأمين شرط الإدماج الحقيقي للأغلبية الإسلامية، قبل أن يتم البث في قبول أو عدم القبول بين الفصائل المتوحدة حديثاً، سارعت قيادة الإصلاح والتجديد لإمضاء مشروع الالتحاق من طرفها لتفرضه واقعا على المجموعة الإسلامية الأخرى. ولا نستبعد أن القبول بهذا تحقق بتوفر شرطين: أحدهما قرار الوحدة الذي أعطى دفعا أفادت منه قيادات الإصلاح والتجديد حيث عدّ مكسبا سياسيا لها، وورقة لتقوية موقفها في سياق مشروع الاندماج، وليس مكسبا دعويا كما يقولون، أما الشرط الثاني، فهو حينما رفضت العدل والإحسان مشروع الاندماج وشروطه الخطيبية.

فقبل أن يتخذ الخطيب قرار إحياء الحزب والقيام بمؤتمره ذهب عند السيد عبد السلام ياسين صحبة شخصيات من الحركة الشعبية مثل عبد الله الوكوتي ومحمد خليدي وأحد أصدقاء الخطيب الذين كانت لهم علاقة بعبد السلام ياسين هو محمد الطاهري، لكنهم لم يصلوا إلى نتيجة، مما أوجد خيبة أمل لدى الخطيب، فكان القبول بتلك الشرذمة بمثابة قبول عقابي للعدل والإحسان.

وإذا توخينا الدقة، لم يكن الأمر يتعلق هنا بإدماج، بل بمنح فرصة لمجموعة لم تكن تشكل أي خطر أو موقف خطير، لأن الإدماج يتم مع من كان يحمل موقفاً نقيضاً. ولذلك أعتبر أن ما حدث مؤشر على فشل مشروع الإدماج وليس نجاحاً في الإدماج، إلا تسامحاً في التعبير، ولأنه حتى لا ننسى أن الخطيب بدأ يفكر في إحياء حزبه وتأسيس حركة إسلامية احتواءً للمد الإسلامي الذي بلغ مداه في الجزائر آنذاك. لقد ظنّ الخطيب أن الزمان زمانه، وأن حزبه يمكن أن يستثمر في الصحوة الإسلامية الممتدة.

بعد الضربة التي تلقتها الشبيبة، انكمش أفراد الحركة الإسلامية على أنفسهم وتفرقوا فرقا وسلكوا طرائق قدا، وزادهم انكماشاً مقدار الدهشة والجهل بمصيرهم، لا سيما عندما دبّت الفتنة بين قياداتهم الصغرى التي كانت هي الأخرى تجهل الكثير من فصول اللعبة كما ذكرنا. وحينئذ أوشك الخطيب أن يفقد الصلة بالقواعد الذين اتجهت بهم السبل والاتجاهات يمنة ويسرة، لأن الاتصال بالقواعد لم يكن من وظيفة ولا إمكانية الخطيب. هنا كان لا بد من معرفة إن كان للخطيب تواصل مع مطيع وهو في الخارج أم لا؟ وهنا وجب معرفة إن كان التفاوض قائماً على طول بين الطرفين تلك الفترة أم لا؟ لا أحد كان يعرف الطبخة التي كانت تهيأ، وربما على نار باردة. هذا ما يجعل التأريخ للحركة الإسلامية كما ذكرنا صعباً، لأنه خضع جميعه لمنطق السيناريوهات. ومع ذلك وحتى مرحلة السداسيين، كان الكثير من الناشطين من بقايا الشبيبة على اتصال مع الخطيب قصد طلب التدخل أو الخدمات بوصفه ظهيراً لهم، لكن المجموعة التي كانت عينها على السياسة ومكتسباتها، عرفت كيف تقرأ أفكار الخطيب وسأيرته حتى يقبل برغبتها في الاندماج. لقد كان في مقدمة الشروط التي وضعها الخطيب: الموقف من إمارة المؤمنين. وحيث لم يحض الخطيب بجواب شافي من قبل التيار العدلي وجد في المجموعة قبولاً من دون

شرط لا من باب المبدئية بل من باب المزايدة والسياسة. كانت المجموعة المذكورة تراقب الأحداث، وحينما علمت بمشروع الخطيب وطرقه باب العدل والإحسان، جاؤوا فوراً إلى بيت الخطيب ليعرضوا خدمتهم وولاءهم، والإيحاء بأنهم مستعدون لأن يبصموا سلفاً على كل شيء تعترض عليه العدل والإحسان. كان الخطيب يدرك محدودية هذه الجماعة كما يدرك عدم جديتها والاعتماد عليها فضلاً عن أنه يدرك أنها لا تحظى بالشعبية وبالمشروعية من باقي الإسلاميين من بقايا الشبيبة، لاسيما وهو يدرك أيضاً أن قسماً كبيراً من بقايا الشبيبة شكل قاعدة تنظيم العدل والإحسان، لم يكن الخطيب يثق بتلك المجموعة نظراً لأنه يعرف طبيعة علاقات بعض قياديينها وأدوارهم، لذا تم قبول الصفقة على مضض ومكره أخاك لا بطل.

كانت الجماعة الإسلامية تدرك أن الخطيب لن يقبل بها لأنه يعرف محدودية نفوذها داخل المجتمع وداخل التيار الإسلامي ككل، لذا بادروا في البداية إلى حزب الاستقلال الذي طلب منهم أن يلتزموا انتظار نوبتهم خلف الصف، أي أن لا يقفروا إلى الواجهة. وفي اعتقادي لم تكن الجماعة تبحث إلا عن قشة بعنوان الإسلامي لتحقيق أغراضها السياسية. فلورفض الخطيب إدماجهم لتوجهوا إلى حزب الشورى والاستقلال أو حزب الاستقلال بالشروط المطلوبة من الحزبين، ولو تطور بهم الحال للجئوا إلى أكثر من حيلة للاندماج مع أي حزب شريطة أن لا يجرهم بناوينة المناهضة. وأكبر دليل على هذا أنهم انتقلوا من حزب الاستقلال إلى الحركة الشعبية على الرغم من اختلاف التوجهات والبرامج، وأكبر دليل على ذلك أيضاً أنهم في أدائهم السياسي لا زالوا يتنازلون عن إسلامية حزبهم حتى اعتبروه ليس سوى حزب سياسي يؤمن بالمرجعية الإسلامية، ولا زالوا يجتهدون وسعهم للتخلص من هذا العنوان. وقد أثار هذا السلوك الإلتوائي حفيظة الخطيب نفسه حينما كان يشكل صفراً داخل الحزب، يكفي أنه رفض المشاركة في الانتخابات بينما اشترأت لها أعناقهم. ومثل هذا أيضاً أثار انتباه وزير الأوقاف الأسبق حينما نعى طريقتهم في الحكومة الملتحية، مشيراً إلى تنازلاتهم التي لم تعد تنازلات تكتيكية بل بدت تنازلات استراتيجية، تغلب فيها المآرب السياسية على المآرب الإسلامية. إن الغاية المثلى لهذه المجموعة، هي أن لا يصار إلى حل الحزب. ولتحقيق هذا الهدف تبدو المجموعة مستعدة لأن تتنازل عن كل شيء. وهنا وجب أن

نتساءل: إذا كان الخطيب من الميَّالين إلى الخيار الإسلامي، فما الذي جعل المجموعة الإسلامية التي قبلت بالاندماج تطرق باب حزب الاستقلال قبل طرق باب الخطيب؟ الجواب يكمن في كون الخطيب كان إخوانيا إلى حد ما لكنه لم يُغر الحركة المذكورة لثلاثة أسباب:

أولا: لقد سعوا إلى تجنب الخطيب لأنه شخصية نافذة وليس من السهولة احتواءها، ويعتبر من أبرز ممثلي اليمين، بينما كانوا يريدون أن يندمجوا في حزب له أكثر من حيئية تجعلهم قادرين على تبرير موقفهم. كانوا سيجعلون من الزعيم الراحل لحزب الاستقلال زعيمهم الروحي فيما لو تحققت الصفقة مع الاستقلال، فهم يريدون زعيما ميتا لينفذوا ما طاب لهم دون رقابة وليس حيا يرزق مثل الخطيب، وأيضا خوفا من شخصيته القوية.

ثانيا: كون الخطيب مؤمنا بأهمية الملكية لتأمين استقرار المغرب السياسي، بينما موقف المجموعة كان مترددا يريد أن يعقد صفقة حول مواقفه منها، وكانوا يعتقدون أن خطتهم لا يمكن أن تنجح داخل حزب يتمتع بهذه المكانة مع المخزن.

ثالثا: لأن الخطيب لم يكن سلفي المزاج، وهو هنا يخالفهم الثقافة السلفية التي تربوا عليها في حضن التيار السروري. هذا فضلا عن أن الخطيب وإن كان إسلامي الشعار، فإنه لم يرقهم لسمته الشخصي، فلقد كان سلوكه غير سلوك الأصوليين. يكفي أن تحدث مرة في حضرة السيد أحرسان ومجموعة من أصدقائه القدامى عن أنه يحمد الله أن لم يقع في فمه يوما قطرة من خمر، ليحبيه أحرسان مازحا: إن السي الخطيب يحدثنا فقط عن الأشياء التي لم يفعلها!! فالشاهد في كلامنا أن شخصيته وسمته كان يصعب هضمه بالنسبة لتيار محسوب على الأصولية السلفية حتى حينئذ. فلا يعقل أن يكون زعيما للإسلاميين دون إلزام من حواليا بالحجاب الإسلامي، الذي دفع قيادة المجموعة أن تفجر ضوضاء داخل البرلمان بسبب وجود صحفية في البرلمان غير محجبة. وربما لهذا السبب عالجت المجموعة هذا التناقض بأن أبقت على انتمائين: أحدهما لحزب الخطيب و ثانيهما لحركة التوحيد والإصلاح التي لم يكن الخطيب يرضى عن كل أدائها. حاولت المجموعة أن تطرق باب حزب الاستقلال باعتبار أنه حزب بدا لها قابلا لسياستها الاحتوائية، كما نظرت

لقياداته التاريخية التي خيل إليها أنها كانت سلفية أقرب إلى فكرها. وبين رفض الاستقلال لهذه الدبة ورفض الخطيب لإستدماجهم في المرحلة الأولى، تحير أبناء هذه المجموعة وتقطعت بهم الأسباب حتى جاءت الفرصة التاريخية حينما رفض العدل والإحسان الاندماج فكان إدماجهم ضرورة مرحلية إن لم نقل إدماجاً عقلياً ضد العدل والإحسان، وباتوا على أتم الاستعداد للانبطاح أكثر.

كثير من قياداتهم باتوا على صلة مباشرة مع وزير الداخلية آنذاك إدريس البصري وغيره، وكثير منهم اشتغل وراء ظهر الخطيب نفسه. وقد كان الخطيب نفسه يتوجس من بعض تحركات هؤلاء، لا سيما وقد كان يجد كل أخبار الحزب لدى وزير الداخلية. ولذا كان من ذكاء الخطيب بعد أن تقدم به العمر أن لا يتصلب معهم في المواقف لأنهم ابتلوا الحزب وعقدوا صفقات من مستوى آخر واعتذر عن قيادة الحزب، وهو انسحاب سلس فرض عليه بأساليب ضاغطة. بتعبير آخر، كان المؤشر يتجه نحو تجاوز الخطيب نفسه، وبات الكثير من أعضاء الحركة الشعبية الأم في حالة يتم حتى أن الخطيب بات يصعب عليه حمايتهم من مؤامرات الوافد الجديد الذي أصيب بالكثير من الفرور. الذي كان يمنحهم من الانقلاب على الخطيب هو مكانته وسمعته والخوف من أن يرتد عليهم ذلك بقرار حل الحزب، لم يكونوا مقتنعين بالخطيب الذي فضّلوا محاربتة بالسياسية والتأمر وفرض الأمر الواقع واعتبروا أنهم في وضعية تمكنهم من الانقلاب على الحزب واحتلاله، ومن هنا أتساءل فقها إن كان الأمر يتعلق باغتصاب حزب وعدم الوفاء بشروطه، لأن المجموعة إن كانت تعتبر أن العمل السياسي مشروع وبالتالي محكوم بأخلاقيات وأحكام شرعية، فعليها الوفاء بعقد الاندماج وشروطه، حيث منها الالتحاق كأفراد لا كتنظيم، وعدم اللجوء إلى الدسائس لتفريغ الحزب من أبنائه الأوائل من الحركة الشعبية، وحينئذ يطرح سؤال عن مدى شرعية الانتماء لحزب مخصوب، وأما إن كانوا يعتبرون أن المجتمع جاهلي وبأن عدم الوفاء بالعقود ليس تكليفهم، فهذا شأن آخر، إذ لا فرق في مسألة الوفاء بالعقود سواء أكانت تجارية أم سياسية. ومن هنا بات قدر هذه المجموعة أن تسير وفق القواعد المقررة لها حتى في اللحظة ما بعد الخطيبية، لأنها في الواقع لا تملك بديلاً غير هذا، والفرق هو أن الخطيب كان واضحاً وصريحاً في مواقفه ولا يتنازل عنها، بينما سنشهد ملاحم من التنازلات عند الجماعة لا يخفف عنها ت مسرح بعض قياداتها الذين

يملؤون الدنيا ضجيجا دون أن يغيروا شيئا في الموقف، فهم يدركون أن الأمر لا يتعلق بخوف السلطات من حل الحزب بل هم يدركون أن الأمر يتعلق بتوازنات حقيقية وليس بسواد أعين المجموعة، ولكن في السياسة المغربية كل شيء ممكن، وبأن تطور الحوادث من شأنه أن يغير ملامح هذه الخرائط الحزبية لصالح صيغ قد تفرزها المرحلة، فإن دوام الحال من المحال.

كانت قيادة العدالة والتنمية بين الفينة والأخرى تقذف برسائل توحى من خلالها بأنها ساهمت في استقرار البلاد، وفي ثنايا هذا الخطاب تقدم تهديدا مبطنا. وكانت هذه الرسائل التي تقذف بها المجموعة المندمجة سياسيا إلى المشهد السياسي بين الفينة والأخرى، تهديدا مبطنا يركز على رأس مال رمزي مغشوش قوامه التاريخ الزائف والملتبس لنشأة هذه المجموعة، وكما ذكرنا سابقا فإن هذه المجموعة بالذات لم تكن تشكل حرجا لا على اليسار الذي اقتضت المرحلة توظيفها ضده في سياق التغالب الأيديولوجي والسياسي في سبعينيات القرن المنصرم، ولا كانت تشكل خطرا على النظام، لقد حصل ما يمكن أن نسميه بعملية قرصنة تاريخية للحركة الإسلامية المغربية وتغيير وجهتها من قبل مجموعة أدركوا من أين تؤكل الكتف في وليمة السياسة، فإذا كانوا يقصدون من المساهمة في الاستقرار هذا الأمر، فإنهم نجحوا في القرصنة، لكنهم لم ينجحوا في احتواء الحركة الإسلامية برمتها. أما غير ذلك، فلا معنى للحديث عن الاستقرار، لأن هؤلاء الذين تزعموا هذه التجربة كانوا على وشك أن تنتهي مهمتهم لولا الإدماج العقابي الذي سلكه الخطيب على مضض فيما كانت عينه على التيار العدلي وبقايا الشبيبة، حيث داهمته المنية وفي نفسه الكثير من حتى.

كان حزب العدالة والتنمية بغض النظر عن ظروف نشأته حزبا كسائر الأحزاب، يتوقف مصيره على ما يمكن أن يقدم للمجتمع من برامج اجتماعية حقيقية، وفي هذا سنقف عند تحولات في حجم وميول الناخب كما كشفت عنها الانتخابات التشريعية والجماعية، فهناك دائما أصوات يخسرها هذا الحزب وهناك دائما أداء يصل درجة الفضيحة كما حدث في مكناس وميدلت وغيرها. ومن هنا، فإن المخاربة كانوا قبل وجود العدالة والتنمية وسيظلون بعدها، والاستقرار كان قبل الحزب وسيظل بعده، فاختزال استقرار المغرب في حزب غامض النشأة

استهانة بتاريخ طويل من الاستقرار صنعته المغاربة بالكفاح والتحدي الجماعي الذي لم يكن في يوم من الأيام عنوان المجموعة التي اعتادت على دفن الرأس تحت الرمال. وفي اعتقادي أن حزب العدالة والتنمية حزب عادي جدا، وجوده لا يقدم قيمة مضافة وعدمه لا يزعج استقرارا. نعم، حينما توجد أجسام سياسية، فمقتضى العمل أن يستثمر في وجودها لصالح الاستقرار، وفي اعتقادي أنه متى قبل التيار العدلي الدخول في اللعبة السياسية، فحتما سينطفئ «المصباح».

حتى الآن لم تنجح الحركة الإسلامية في الاندماج ولم تكسب شيئا، وعلى هذا الأساس تمّ الإدماج العقابي للمجموعة المذكورة، بل يبدو أنّ المجموعة نفسها لم تحقق انسجامها واندماجها التام مع مكوناتها، لأن من بينها من يملكون تصورات وأفكارا شخصية فيها من العجدة ما لا يوجد في خطها العام، هنا يبدو التعميم غير وارد وليس من العدل. ولكن للأسف أن من يملكون تلك الأفكار لا يملكون القرار النهائي ولا حتى النفوذ الفكري والسياسي داخل هذه الجماعة. لذا لا مخرج إلا بحدوث انقلاب داخل هذه المجموعة تمسك فيه القيادات الشابة والعبادة والمخلصة زمام الأمور، لتوقف موقف الإرجاء، ولتنتهي حكاية هندسة بلغت الباب المسدود. يجب أن نميز داخل التجربة نفسها بين المكونات التي انصهرت داخلها، فحديثنا هنا ينحصر في موضوع الانتهازية وليس الأخطاء التي نعتبرها طبيعية، هنا أميز بين أبناء الرابطة وأبناء الجماعة، كما أميز داخل الجماعة بين من تسامح في قبول اللبّة لضعف منه أو وهم اعتراه فاستأنس به طيلة هذه السنوات، وبين من تورط في هندستها.

استثمار في أخطاء المجموعات المتطرفة

كان بإمكان المغرب أن يربح أكثر لو نجح في إدماج الحركة الإسلامية الحقيقية التي ساهمت في الاستقرار حتى وهي لم تغنم من مكتسبات لعبة المشاركة، فكيف لو تم النجاح في إدماجها في المشهد السياسي؟! لا يمكن للمغرب أن يربح من خلال إدماج مجموعة لا تشكل خطرا ولا نفوذا في المغرب، ولكن المشكلة أيضا تعود إلى قسم من الحركة الإسلامية فضّل العزلة والانزواء ومنح الكثير من الفرص للانتهازية في السيطرة على مكتسبات الحركة الإسلامية المغربية. وهنا بدا أنّ المسؤولية الكاملة يتحملها أبناء الحركة الإسلامية غير المندمجين، أيّا كان موقفهم، لأنّ القاعدة التي تركز عليها المجموعة

المندمجة ستتحرر بمجرد حدوث تحول في موقف واستراتيجية المجموعات غير المندمجة. على أن الاندماج لا يعني بالضرورة الإمضاء على بياض لكنه أيضا لا يعني اشتراط المستحيل.

كانت الجماعة الإسلامية المذكورة تسعى إلى الاستثمار في كل الأحداث التي تقوم بها المجموعات المتطرفة قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك و16 ماي في المغرب، لتوظيفها في العملية الانتخابية. فهؤلاء كانوا يعبرون عن آرائهم في وسائلها الإعلامية. هنا تغيرت اللهجة، حتى أن حزب العدالة والتنمية سارع إلى تغيير موقفه المعارض لقانون الإرهاب المطروح يومئذ في مجلس النواب بعد أن كانوا من أشرس معارضيه. إنهم يراقبون سلوكهم بكثير من الدقة لكن هذا لا يمنع من أنهم لا زالوا أوفياء لثقافة الإقصاء والاستئصال التي تسفر عنها فلتات ألسنتهم، السلوك (العباني) والثقافة استئصالية. صحيح أنهم بحكم المشاركة لا يمارسون العنف المادي لكنهم يمارسون العنف الرمزي من خلال تصريحاتهم وبياناتهم ومزاداتهم، ولكن يبدو أنهم استفادوا بشكل كبير من أخطاء الأحزاب السابقة ومن تجربة حكومة التناوب، فحرصت على أن لا تقع في الفخ نفسه.

غير أن الجماعة كانت في كل منعطف تاريخي تكشف عن هويتها الحقيقية وميلها للسلفية الجهادية. كان جزء من النشاط الذي قامت به الحركات الإسلامية ورموزها لدعم الجهاد الأفغاني أمراً طبيعياً آنذاك، حصل مشرقاً ومغرباً، وقد كان الخطيب من أكثر المناصرين والداعمين للجهاد الأفغاني. وكان للجماعة نصيب في هذه الحملات من بعيد، بينما تكفل الخطيب بالدور الأبرز. مارس الخطيب ذلك ضمن قناعات حقيقية، لأنه سبق ودعم الكثير من حركات التحرر الوطني بدءاً من منظمة التحرير الفلسطينية إلى حركة مانديلا المناهضة للأبارتهايد. لكن المجموعة استعملت ذلك في إطار من الدعاية وكسب النفوذ داخل المجتمع، لأننا نتساءل: إذا كان الخطيب أدى دوره الطبيعي في ذلك، فلم لم يتجه هؤلاء أنفسهم إلى أفغانستان وقد كانوا في ريعان الشباب وفي سن الاندفاع؟! هذه مجموعة غير جهادية، ولكنها تستثمر في الجهاد وتدعمه وتحب كما قلنا في مقام آخر، أن تمارس الجهاد بالمراسلة. وقد ظلت تلعب بورقة الجهاديين إلى أن فاجأتها أحداث 16 ماي، ليبدأ العد العكسي

وعند اللّص بالنار. في مسألة الجهاد الأفغاني نتحدث عن دعم الخطيب ولا نتحدث عن دعم هذه المجموعة، لأنها بكل بساطة حتى ذلك الوقت لم يكن في يدها ما تقدمه للجهاد الأفغاني لا ماديًا ولا معنويًا. الأمر كما قلت يتعلق بتوظيف يتجه إلى المتلقي المغربي وليس إلى الجهاد الأفغاني، وهو أمر مارسته هذه المجموعة تمامًا كما تمارسه اليوم في موضوع المقاومة الفلسطينية. سوف تعود المجموعة نفسها إلى مقارعة هذا النوع من التحريض المعنوي الجهادي أثناء الربيع العربي حيث تواصل الكثير من نشطاء الحزب والحركة مع تيارات السلفية الجهادية مثل النصر وسائر الفصائل المقاتلة في سوريا.

ساهمت هذه المجموعة في تمييع الأسئلة الكبرى المفروضة أن ينهض بها الحزب أو حركته الدعوية التي تتكيف اليوم مع الظروف لتحبك ألوانا خادعة للتحالف معه استغفالا للرأي العام، المسألة كما قلت في اعتقادي هي أن المساهم الحقيقي في الاستقرار من أبناء الحركة الإسلامية هم غير هذه المجموعة، وجب أن لا ننسى أن قاعدة كبيرة من بقايا الشبيبة ساهمت في تشكيل التنظيم العدلاوي، وهي معارضة لكنها حتى الربيع العربي ظلت تحمل ذات الموقف حيال الاستقرار بشكل من الأشكال. مسألة نبذ العنف هو موقف قديم عند أبناء الحركة الإسلامية، هناك الدعوة والشروق وجمعية القصر الكبير، جمعية الدعوة والتبليغ، العدل والإحسان، حتى السلفية كانوا ضد العنف المادي في بياناتهم، لكن موضوعنا ليس في العنف المادي بل في العنف الرمزي الذي يتحول مع تحقق شروطه إلى عنف مادي، تحول السلفية العلمية أو التقليدية إلى سلفية جهادية، أو تحول قومة العدل والإحسان النظرية إلى عنف عند التمكن، وقد رأينا كيف مارسوا تعويضهم العنيف من خلال دعم الإرهاب الذي قامت به النصر وداعش والسلفية الجهادية في بلدان عديدة، وإلا ماذا يعني أن المجموعة المندمجة لم تغيّر في خريطة الحركة الإسلامية لا على مستوى الاستقطاب ولا على مستوى النموذج، فهي تنتظر من الدولة أن تفتح لها المجال لتملأه على طريقتهما في ابتغاء السهل والجاهز، فحينما قامت الدولة بتدمير مواقع السلفية الجهادية اشترأت أعناق المجموعة المندمجة لملأ ذلك الفراغ، إذا كانت الدولة تملك هذه المبادرة وهي من يساهم في تنظيم الحقل الديني، فما هو دور هذه المجموعة التي تنتظر الدولة أن تمنحها مكتسبات جاهزة حتى في إطار تنظيم الحقل الروحي؟ العارفون بخفايا الحركة الإسلامية المغربية يدركون أنها لو

عزمت على أمر وعبأت نفسها له، فإنها ستدوس هذه المجموعة دون أن تشعر بأهميتها أو تأبه لها. هذا للأسف ما يجهله الكثير من المراقبين والباحثين.

العدالة والتنمية يرفض إدماج العدل والإحسان

وكما ذكرنا آنفا، كانت رسائل التهديد المبطنة التي يصدرها حزب العدالة والتنمية بين الفينة والأخرى، مجرد رسائل تدويخية موجهة للجيل الجديد، حتى من السلطة ممن يجهل حقيقة هذه المجموعة وكونها هندسة تمت في العهد السابق وأحرقت ملفاتها مع باقي الملفات التي قام إدريس البصري بحرقها ذات ليلة قبل أن تتم إقالته في العهد الجديد، ولكن العارفين بحقيقتها يدركون حجمها الطبيعي، وبأن ابتزازاتها المتكررة هي ابتزازات من دون أرضية تستند عليها. أتساءل بدوري: إذا كانت هذه المجموعة تلوح بذلك عن جدارة واستحقاق وبأن وجودها تفرضه استراتيجيا التوازنات الكبرى وليس الصغرى فقط، فلماذا يمشون على بياض في كل موقف صعب، إذ هم الحزب الوحيد من بين كل الأحزاب الذي يبدو غير طبيعي في المشهد ويخشى من إقدام الدولة على حله. ونظرا لتلبسه بفويا انحلاله، فهو يقتصر على تقديم شهادة حسن السلوك على طول الخط. والغريب أنه يعتبر أفكاره التي تعتبر بمثابة شهادة حسن سلوك مراجعات أو برامج أو تطور في الخطاب والأداء، وهذا دأب الأحزاب التي تشعذ المشاركة وليس من دأب الأحزاب التي تدرك أنها عنصر أساسي في الاستقرار. إن حزب العدالة والتنمية أكد مرارا أنه ليس نبتة طبيعية في المشهد السياسي والحزبي وبأنه حزب مريض لم يستطع أن يتخلص من نوبات مركب ستوكهولم.

قدمت حركة التوحيد والإصلاح في فترة الجدل الدائر حول مستقبلها قبل بلوغ حزبها الحكومة، ملخصا عن تقرير أجنبي يقول: «إذا ترك الإسلاميون المعتزك السياسي فسيحدث فراغ خطير». ولا شك أن كل هذا يدخل في سياق الرسائل الخفية. نعود ونكرر أن الأمر يتعلق بمجموعة لا تمثل الحركة الإسلامية المغربية كلها، وعليه، فإن ثمة إسلاميين كثيرين غير مندمجين وهم يسهمون في الاستقرار من دون أن يحظوا بمكتسبات المجموعة المذكورة، ولا أدري أين يوجد الفراغ في ترك المعتزك السياسي وكيف سيملؤه السلفيون وهم لا يشاركونهم هذا المعتزك؟! ليس الأمر هنا ضد مبدأ المشاركة مبدئيا، بل التساؤل هنا هو حول ما إذا كانت المشاركة من موقع حقيقي وجاد يساهم في تقوية

المشهد السياسي ورفده بعناصر حياة جديدة، بينما تبدو الفريضة الغائبة هي إنضاج البديل الحقيقي للدخول إلى المشهد من منظور يستند إلى حراك فكري اجتهادي وليس على الانتهازية التي تعتبر عاملاً في فساد العمران وعنصراً مفشوشاً يساهم في إضعاف الدول. يبدو أن هذه المجموعة ليست هي من يملأ فراغاً ما كان له أن يكون، بل تساهم في زعزعة الاستقرار كلما استمرت في تمسيح قيم ومبادئ الحركة الإسلامية والمزايدة على أبناء الحركة الإسلامية ومؤسسيها والاستقواء عليهم بمؤسسات الأسة، واستفزازهم بالتملق الكاذب والولاء المفشوش والاستثمار في معاناة أبناء الحركة الإسلامية الذين يشكلون الأغلبية، بطبيعة الحال والتأمر ضدهم. وإذا كان مطلب إدماج التيار العدلاوي كان يروق للدولة في عهد الشيخ عبد السلام ياسين، فإنه حتماً لا يرضي إسلامي البرلمان، فهم حتى الآن وبالنوايا يرفضون إدماج هذا التيار وغيره خشية المزاحمة، وربما لو قدر لهذا التيار العدلاوي الاندماج آنذاك، فربما ستحمل العدالة والتنمية المستحيل لإفشاله، أليس ذلك مساهمة في عدم الاستقرار؟ بالعكس تماماً يبدو أن هذه المجموعة هي من يستغل الفراغ وغياب الفاعل الإسلامي الحقيقي لتكريس مكتسباتها والاستثمار في الجهل وبساطة الفهم الديني للناخب الذي لا يزال يقيم بينها والأحزاب ضرباً من المقارنات، هي وحدها المقتل الذي يفسر عملية التصويت العقابي الذي يستفيد منه حتى الآن حزب العدالة والتنمية، لكن هل سيستمر الأمر حينما تتراكم صور التجاوزات والفضائح كما كشف عنها شريط المسئول الحزبي والجماعي التابع لهم في ميدلت متلبساً بالصوت والصورة في عملية ارتشاء سافرة ووقحة؟! فالذي يبدو ويدركه كل من له باع في الآداب السلطانية، أن الانتهازيين لا يصنعون الاستقرار بل ينخرونه نخر السوس، وهم أخطر على الدول والمجتمعات من أعدائها.

الإحساس بالمظلومية

ثمة إحساس مشترك ينتاب الحركة الإسلامية بكل أطرافها، سواء المشرقية منها أو المغربية، ويعود ذلك إلى طبيعة التكوين الذهني والتربوي لأبناء الحركة. فلا ننسى أن أهم الأدبيات التي تغذى عليها أبناء الحركة الإسلامية هي أدبيات السجون التي ميّزت خطاب الإخوان المسلمين التي تعرضت لمحنة كبيرة في وقت مبكر في عهد الرئيس عبد الناصر، فما من عضو في تيار الإخوان

في المشرق أو المغرب إلا وغدّي خياله على «حياتي» لزينب الغزالي داخل السجن و«لماذا أعدموني» لسيد قطب وحكايات السجن الحربي وليماني طرة في مصر. لقد انتعش خيال أبناء الحركة الإسلامية لا سيما الجيل السابق على هذه الصور المخنوقة التي لم يتخلصوا منها حتى في البيئات التي احتضنتهم أو تلك التي دخلوا فيها البرلمان مدللين وحصدوا فيها من المكتسبات ما لم يحصده خصومهم. وهذا في اعتقادي هو نوع من الـ (fixisme) = عقد الثباتية) ما زالت تعاني منه السيكلوجيا الجماعية للحركة الإسلامية. الإحساس بالمظلومية تحول مع مرور الوقت إلى عامل استقطاب واستثمار، لكن ما يبدو عجيبا أننا مثلا في الوقت الذي نجد جماعة العدل والإحسان تفعل جانب المظلومية لأهداف مختلفة منها إحراز مزيد من الاستقطابات في صفوفها، نراها تتحمل تبعات هذا الإحساس وتمارسه بانسجام مع وضعها في المعارضة، لكن ما يبدو غير طبيعي أن تسعى المجموعة الإسلامية البرلمانية المندمجة إلى تفعيل الإحساس بالمظلومية مزاحمة به منافسها العدلاوي، بينما هي تحصد كل مكتسبات المتفوقين والأكثرين والمتنفذين. فحينما يتشكى المواطنون في الدوائر التي تخضع جماعاتها لرؤساء من الحزب نفسه والحركة نفسها ويتم ابتزازهم وممارسة التعسف والفساد في إدارة الجماعات، هنا نتساءل من الظالم ومن المظلوم؟ بالجملة يمكننا أن نتحدث عن حالة من الفلتان والميوعة أصابت المشهد برمته، وأن هذه الحركة الإسلامية هي حتما جزء من هذا الوضع.

يجب أن نميز هنا بين المكونات التي اندمجت في إطار ما سمي بالتوحيد والإصلاح، وهنا وجب أن نؤكد على أن قيادة (حاتم) لم تكن هي التي أرسى ما يسمى بثقافة الاعتدال، فلقد كانت جل تلك المكونات تنبذ العنف حتى وإن كان بعضها يحتفظ بموقف معارض. أمام المجموعة التي عملت على هندسة الوضع الجديد للحركة الإسلامية، فهي لم يكن لها أي يد لا في سنوات الرصاص ولا في تعزيز فكرة الاعتدال في الحركة الإسلامية. وعليه، فإن المجموعات الإسلامية الأخرى لم تنظر إلى نفسها كطرف أو جزء من محنة سنوات الرصاص، بل هناك مجموعة صغيرة هي التي باتت تمنح لنفسها تاريخا مزيفا، ندرك جميعا أنه خضع لهندسة متقنة. وهذه المجموعة الواعية يومها بخطواتها هي خارجة موضوعا عن حكاية المظلومية لأنها كانت تمارس دورا محددا لها.

تختفي الجماعة المذكورة لا سيما بعد انخراطها في التدبير المحلي والبرلمان والتدبير الحكومي وراء مظلوميتها لكي تخفي عجزها عن تقديم برامج حقيقية وتنفيذها، لعل هذه من بين الأسباب التي تساهم في تعزيز وتأييد الإحساس بالمظلومية، هناك انسداد كبير في برامج وخطاب هذه المجموعة غير المتجانسة. ومن هنا نفهم لماذا يجتهدون عبثا لكي يقنعوا الرأي العام بأنهم يملكون بديلا وتصورا مغريا. ويبدو أن هذا الجيل من المجموعة إياها لم يقطع بعد من هذا الإحساس، وسيستمر عليه مادام يحقق من خلاله بعض المكتسبات، حيث لا عنصر يفوق تأثير متخيل المظلومية في المجتمع. وربما أن أطروحة الحركة الإسلامية المنشود سيبدع بجهد لم يحصل حتى الآن، وبأن الأمر حتما لا يتعلق بتأجيل شيء متصور سلفا.

تكمّن المشكلة أو بالأحرى المفارقة هنا حيث نجد المجموعة الإسلامية التي اقترحت مجال التسيير متورّطة في بعض من ضروب الفساد الذي إذا قيس مع تجربتها الفتية، كما إذا قيس بظهورانيّتها ونزعتها الإصطفائية سيكون أكثر أنواعه خطورة، ومع ذلك تستثير عواطف المهتمّين بلغة المظلومية، المفارقة هنا حينما يعزّز المال العام هذا الإحساس بالمظلومية الذي تحوّل إلى عنصر استثمار متقن. وفي مثل هذه الحالة لا يبدو الأمر فيه حرج على الدولة، لأن الدولة أقوى من هذه المجموعة بلا شك، ولكنه أمر يستفز الرأي العام كلما حصل من حوادث فساد هذه المجموعة في التدبير الجماعي. ويبدو أن الإحساس بالمظلومية لم يعد يجدي هذه المجموعة ولا غيرها، لأن لا شيء في المجتمع يطول أكثر من المعتاد الوعي الاجتماعي اليوم يتجه نحو كشف اللبّة، وحينها يمكننا أن نتحدث عن موت الكثير من الكيانات والمشاريع التي لم تقدم للمجتمع غير هذا الإحساس المرضي بالمظلومية.

في إحدى خرجات قيادة حزب العدالة والتنمية حصر الأحزاب التي خرجت من رحم الشعب في أربعة وأدخل حزبه ضمنها، غير أن المفارقة حينما يعتبر حزب العدالة والتنمية نفسه مستهدفا ويتهم بعضا من هذه الأحزاب باستهدافه مثل حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي، بينما كان الواضح من كلام قيادة حزب المصباح هو حزب الأصالة والمعاصرة قيد النشوء يومئذ.

إن نزعة الاستئصال هي نزعة عامة تمارسها المجموعة نفسها سواء فيما بين مكوناتها الداخلية أو فيما بينها والآخرين، لم يكن هؤلاء ملائكة، بل إنهم

سياسيون مستعدون للتضحية بالجمعية الدعوية، لولا أنهم يدركون أنهم لو فعلوا ذلك سيفلت من يدهم زمام مكوّن إسلامي يمارسون من خلاله الضغط والتلويح بتهديدات ناعمة بين الفينة والأخرى. والحزب من دون الحركة سيصبح حزبا عاديا يواجه حتمية الضمور، فهم لا يريدون الحركة الدعوية وفي نفس الوقت لا يريدون التفريط فيها، وهو ما يجعل المجموعة المذكورة حريصة على الحضور داخل الحركة في الوقت الذي تتحدث عن انفصال في التوجهات. وأنا أسأل هنا سؤالا بسيطا، لكنه يلخص الحكاية كلها: هناك بالتأكيد عناصر من حركة التوحيد والإصلاح ليس لها عضوية في العدالة والتنمية، وهناك العكس أيضا، أعضاء في الحركة والحزب معا. قد تتحدث المجموعة على سبيل البروباغندا بأن الأمر يتعلق بضرب من الديمقراطية، لكن ما لم يطرحه أحد على نفسه، هل تقبل الحركة أو الحزب المتحكم أيضا بها أن ينضم عضو من التوحيد والإصلاح في حزب غير العدالة والتنمية، كالحركة الشعبية أو الاستقلال حتى لا نقول الاتحاد الاشتراكي أو الأصالة والمعاصرة؟!

إن حزب العدالة والتنمية وحركته الدعوية لن يقبلوا من العضو الدعوي سوى أن يكون من العدالة والتنمية أو من دون عضوية سياسية، لكنهم لن يقبلوا منه الانضمام إلى حزب آخر. في اعتقادي إذا حلوا هذا اللغز، يمكننا الحديث عن فك ارتباط بين الحركة والحزب، كما يمكننا الحديث عن أن الاستئصال ليس شريعة في برنامجهم. أما ما يتصل بالأحزاب السياسية، فإن العدالة والتنمية لا تتصرف بمنطق غير منطقهم السياسي. إنها ترفض لنفسها ما ترفضه الأحزاب لنفسها. هناك أحزاب تختلف أيديولوجيا وسياسيا مع العدالة والتنمية، وربما استعملت كل الوسائل في معاركها السياسية لكن هذا طبيعي في سلوك الأحزاب. وبالفعل إن حديث زعيم العدالة والتنمية عن وجود أربعة أحزاب فقط هي التي خرجت من رحم الشعب يعتبر في حد ذاته تجسيدا لمنتهى النزعة الاستئصالية، لأن الإشكال المطروح هو في أداء الأحزاب ومآلاتها التي أصبحت بغض النظر عن تاريخها تتوجه توجهات غير شعبية.

تعتبر المجموعة أي نقد أو نقطة نظام في وجهها بمثابة محاولة أو تحرش أو استئصال، فهي تلقي بهذا الكلام في أكثر الأحيان على غير وجهه الحقيقي لتقمع أي نقد لحزبها أو حركتها. وقد بلغ الأمر حدّا من الإسفاف أن اعتبروا

فضيحة ممثلهم الجماعي في ميدلت المنقولة بالصوت والصورة في بداية الأمر بأنها مؤامرة على الحزب ومحاولة استئصالية من قبل الأحزاب، لا ندري متى كان بإمكان الحزب أن يسمح بالنقد وما هو التوقيت المسموح به لذلك وهل هو حزب معصوم فوق النقد؟ نعم، لا ننكر أن بعض الأحزاب تسعى لاستغلال فلتات لسان هذا الحزب ومواقفه وبعض عقدها المزمنة مثل عقدة تقديم شهادة حسن السلوك في كل موقف وحتى دون طلب، في صراعهم معه، لكن أمر الاستئصال ليس في يد الأحزاب، ولكن المريب يكاد يقول حذوني، ليس هناك انسجام موضوعي بين الإحساس العارم بالمظلومية عند هؤلاء وبين حقيقة تاريخهم النضالي وحجم المحنة التي تعرضوا لها. ولا شك أن ذلك القدر من المحنة الذي تعرضت له الحركة الإسلامية المغربية كان ناجما عن سوء فهم كبير والتباس في تدبير هذا الملف وهو وقع بصور متفاوتة بين مجموعاتها، أما المجموعة التي قرصنت الحركة الإسلامية المغربية وصنعت مصيرها على أساس المناورة داخل حقل السياسة، فهي لم تناضل إلا نضالا وظيفيا. فقيادة المجموعة التي قادت هذه الهندسة، لما يعرف بمظاهرة مسجد المحمدي على إثر هروب مطيع، لم تفعل أكثر من تنفيذ مسرحية لصناعة تاريخ مستقبل هذه المجموعة التي استثمرت في مشاعر تلك الجموع من المصلين، وهي محطة كان من الضروري أن تحدث لضخ بعض المصداقية على هذه المجرعة وترميز قيادتها. هناك إذن قسمان وجب التمييز بينهما: قسم ضعيف انساق وراء اللعبة، وقسم آخر لم تكن المحنة في نظره سوى محطة للاستثمار في تحويل وجهة الحركة الإسلامية. ومن هنا كانوا يجرونها إلى المصير المجهول بينما كان أبنائها يرفضون هذا الانجرار. أتحدث هنا عن لعبة لم تنته فصولها حتى اليوم.

ذكرنا مرارا أن هذه المجموعة عاشت مدللة، من حضن لآخر وفي رعاية كاملة. إن المظلومية كما ذكرنا هي مجرد إحساس منقول ككل منقولاتها، تم استغلاله في كسب الأتباع وزرع الإحساس بتأنيب الضمير في المجتمع. ربما قد يعتبر بعضهم أن عدم دخولهم الحكومة آنذاك كان من باب المظلومية، فهؤلاء ليس لهم إحساس بالمظلومية تجاه وجودهم كحزب أو حركة بل لهم إحساس بالمظلومية تجاه وضعهم المستقبلي، إنهم يتباكون على الرأي العام والمعنيين

بالأمر ليقبلوا بهم في الحكومة. فلربما كان هذا الإحساس بالظلم محاولة لاستغلال المحنين لتقديم تنازلات كثيرة ليتقدموا أكثر في حصد الامتيازات. إننا أمام حالة بارانويانية، فتارة نتحدث عن أنفسنا كأقوياء وتارة نتحدث عن أنفسنا كمضطهدين، وسوف تظهر هذه الوضعية أكثر غرابة حينما وصلوا إلى الحكومة بطريقة لم يكونوا هم أنفسهم يصدّقونها، ومع ذلك استمرّ خطاب المظلومية حتّى وهم حاكمون.

بين الالتحاق بالحزب والوحدة مع الرابطة

ظلّ مشروع إعادة توحيد الحركة الإسلامية هاجسا لدى بعض مكوناتها، حيث بادرت إلى ذلك في مناسبات مختلفة، لاسيما جماعة التبيين أو جمعية الشروق فيما بعد. فحتى قبل الاندماج الأول مع الرابطة كانت هناك جولات من الاتصالات مع السيد عبد السلام ياسين من قبل المجموعة التي كان بعض أفرادها أول من استقبلوه عندما عزم الإقامة في الرباط ونوى تأسيس مشروع عمل إسلامي هناك. فشلت المحاولة مع تيار العدل والإحسان لأسباب تتعلق بالمشيخة الصوفية التي بدا أن الشيخ لم يكن في وارد التنازل عنها، فيما بدا المكون الحركي الآخر غير مستعد لتغيير ثقافته السلفية للاندماج في نظام روحي وسياسي قائم على أساس المشيخة الصوفية. كان هناك خلاف حول هذه المسألة فيما بدا الاتفاق على سائر النقاط بين التبيين وزعيم العدل والإحسان، وفي تلك الأثناء كانت هناك محاولة أخرى مع تيار الاختيار، ولكنها لم تنجح. بعدها تشكلت الرابطة من المكونات المتبقية، وقد بات واضحا أن الوحدة مع (حاتم) لم تكن ملحة لدى باقي المكونات. دخلت حاتم على خط الوحدة في فترة مفصلية، وكان في حسابها أن الوحدة مع الرابطة سوف تكون حتما في صالحها. غير أن الرابطة حتى ذلك الوقت لم يكن لها هاجس سياسي بالقدر الذي كان لدى قيادات حاتم. في الليلة التي كان من المفترض أن يعقد اجتماع الوحدة، سارعت قيادة حاتم وفي سباق مع الزمن لإعلان اتفاق الاندماج في حزب الخطيب من جانبها فقط دون أن تشرك الرابطة أو تشاورها في القرار النهائي. كانت تلك أولى تدابير حاتم لطعن الرابطة من الخلف وفرض الأمر الواقع عليها. وثمة ما يؤكد أن الرابطة لم تكن متحمسة للوحدة مع حاتم، لقد كان هدف الرابطة قبل إعلان الوحدة أن يدخلوها أقوياء حتى لا يتم تذويبهم في

(حاتم) التي كانت قد منحت يومها جميع الإمكانات لتحقيق أكبر استقطاب لأتباعها، ولا شك أن الرابطة كانت ترفض حينها التعاطي مع قيادة (حاتم). لذا عملت هذه الأخيرة في مؤتمرها ما قبل انعقاد الوحدة على اختيار محمد يتيم رئيسا لها، وهو ما لم يكن منتظرا من أحد، كان ذلك تكتيكا ليس إلا، لإقناع الرابطة بالانضمام. لذا ليس غريبا أن ينقلوا فوراً هذا الخبر إلى قيادات الرابطة قائلين: أبشروا إننا اخترنا محمد يتيم على الرغم من أن الجميع مقتنع بأن الأجدر بهذا المنصب هو بنكيران، وهذا اختيار وحدوي. ماذا يعني إذن هذا؟ يعني بالتأكيد أن حاتم مارس تكتيكا سياسيا لإقناع الرابطة بالوحدة، وبأنهم قادرون على أن يعودوا بقائد هندسة التحول والاندماج إلى الصفوف الخلفية، وفي ظنهم أنهم بما لديهم من إمكانيات وتأمينات وتوقعات فهم قادرون على تذويب الرابطة في حاتم وليس مجرد الوحدة معها. لم تنجح الرابطة في الدخول إلى الوحدة بالقوة المطلوبة وهو ما استغلته (حاتم)، فلقد راهنوا على انضمام مجموعة الاختيار أيضا، حيث قبل حينئذ المرواني بمشروع الانضمام لكن من دون جدوى لأن مصطفى المعتصم رفض الانضمام، كما راهنوا على مجموعة الشاهد البوشيخي كلها ولم يتحقق ذلك بعد أن رفض هذا الأخير الدخول في تجربة الاندماج السياسي، وغادر في اللحظة الأخيرة مع ثلثة من رفاقه. باختصار، لم تكن الرابطة وتحديدا مكون التبين فيها يرضى أن تصبح الحركة في يد قيادة حاتم، وكانت هذه الأخيرة تدرك هذا الإحساس مسبقا، لذا تكتكت بما فيه الكفاية لإعاقة استقواء الرابطة، وهاهي في نهاية المطاف مكنت بعد سلسلة من المناورات من إعادة السيطرة على ناصية المشروع.

كانت الرابطة أقل حماسة للمغامرة السياسية مع حزب الخطيب، كما أنها كانت تخشى أن تتحول تلك المبادرة من قبل قيادات حاتم إلى نوع من التحسيس المستقبلي بفضل حاتم على باقي مكونات التوحيد والإصلاح. يمكن الوقوف على هذا النوع من النزوعات في كثير من المحطات حتى قبل تشكيل الوحدة. كانت جماعة التبين التي شكلت العمود الفقري والقاعدة الحركية لمشروع الرابطة تتوجس من قيادات حاتم قبل تأسيس جمعية الجماعة، كانوا مثلا يتوجسون من الأسلوب الذي نهجته تلك القيادة والذي فاق موقف مطيع نفسه. كان التبين أنفسهم غير راضين على مسرحية مظاهرة المسجد المحمدي،

وهي مسرحية بكل معنى الكلمة، حينما ندرك أن الذي قادها وتحمس لها في أصعب الظروف وأخطرها دارت ولا زالت تدور حوله شكوك أبناء الحركة الإسلامية. وربما انطلى أثر المسرحية يومها حتى على الشيخ عبد السلام ياسين حينما وصف يومها لأتباعه قائد هذه المسيرة بأسد الدعوة. تساءلت قيادات التبيين يومها عن المصير الذي تفودهم إليه هذه القيادة المتمسحة، لاسيما وقد لاحظوا أن هذه القيادة كانت تظهر مواقف أعنف مما بدا من القيادة التاريخية للشبيبة، كما أثارهم كون قيادة بنكيران للمجموعة التي ستصبح فيما بعد «حاتم»، كانت من قبل قد ساهمت في توزيع مجلة المجاهد، أعني العدد الأول الذي حمل عبارة «يا خيل الله اركبي»، غير أنها توقفت عن توزيع العدد الثاني لأنه حمل عنوانا أكثر حرجا عليها. وقد أدرك البعض أن هذا التصعيد النشاز الذي جاء في غير سياقه المناسب، أريد منه تكريس القيادة الجديدة التي أنيط بها لعب كل تلك الأدوار. لذا رفض التبيين هذه اللعبة وأدركها في بداياتها، فيما بادروا إلى وضع تصور لمشروع حركي أكثر اعتدالا وإن حافظوا على موقفهم المعارض. يكفي دليلا على ذلك أن أول بيان أصدرته الجماعة في مرحلة العمل السري، وهو بيان قصد منه تأسيس عمل طلابي، ضمّنوه تصورا يرفض الارتباط بالخارج كما ينبذ موقف العنف حتى لو تعرضوا للمحنة. هذا البيان الذي أطلّسوا عليه أطرافهم ثم أتلّفوه، سيكون هو من يشفع لهم حينما انكشف تنظيمهم ذات مرة، حيث احتفظ أحد أتباعهم بنسخة منه سقطت في يد السلطات. اتضح أن البيان الذي كان مصدر خوف عند الحركة هو من أنقذ الموقف. هنا ندرك أن خطاب نبذ العنف والاعتدال كان موقفا سابقا من التبيين التي هي من بقايا الشبيبة، وأن ما يسمى بالمراجعة بمعناها الجدّي قامت به التبيين وليس حاتم. لقد استدمج التبيين الكثير من الخبرات وانفتح على الكثير من الخيارات، وتأثر أيضا بتوجهات الاتجاه الإسلامي الذي كان يقوده الغنوشي، لكن ظلت مشكلتهم أنهم شكلوا على طول الخط موقف أهل الإرجاء، وقد حصل ذلك في وقت تم اتهام السداسيين من قبل قيادة مطيع، ومن هنا جاء اسم التبيين وعدم اتخاذ موقف فوري. والحق أن هذا التبيين طال ولم يحقق نتيجة إذ الغموض استمر حتى آخر الأشواط، كما أنهم لم يتخذوا موقفا حاسما من القيادة الجديدة على الرغم من كل ما كان يشكل مشار استفهام لدى قياداتها، أما المكون الآخر في الحركة وهو جمعية القصر

الكبير أو جمعية الدعوة، فهي ممن تبنى التوجه نفسه قبل أن تتمثل حاتم ذلك الخطاب. أركز هنا على جماعة التبين، لأنه المكون الشبيبي الأكثر حسا حركيا من باقي المكونات يومها، ومع ذلك نجد أن التحسس من قيادة حاتم بدا حتى من المكونات الأقل حسا حركيا وسياسيا.

ظل هناك سباق محموم حول المكاسب والمناصب والأدوار، وهنا هيمنت الحسابات السياسية على الاعتبارات الدينية والدعوية عند الكثير من ضعفاءهم، الشيء الذي لفت انتباه الريسوني حينما نعى ظاهرة غلبة التأسيس على أعضاء الحزب والحركة وعبر عن ذلك بشيء من الأسى، وهذا ما جعل بعض أعضاء الحركة يعزفون عن السياسة ولم يقبلوا بالانضمام إلى الحزب، إما تموقفا من قيادات حاتم في الحزب أو خوفا على دينهم من سياسة العدالة والتنمية. هناك قسم كبير من هؤلاء يعتبر نفسه رهينة لهذا الوضع، أما بخصوص انتقادات فريد الأنصاري التي جاءت في ظرفية خاصة، فقد كانت بمثابة كلمة حق أريد بها باطل. فحينما توضع في سياق المعرفة بخلفية هذا الخطاب النقدي الذي جاء في الوقت بدل الضائع، تدرك أنها غير جادة في توجيه النصح بقدر ما تهدف إلى تصفية حساب وزعزعة المصداقية الدينية للمجموعة لأسباب هي في النتيجة سياسية. ففي قناعاتي أن الأنصاري هو نفسه لم يكن ملكا نقياً من شائبة التوقفات السياسية، فلقد مارس شكلا من المزايدة الدينية على الجماعة كما كان يؤدي دورا داخل هذا الحطام الإسلاماني: هو بلا شك دور سياسي بصورة مختلفة. لذا لا أعلق أهمية على انتقاداته، والغريب أن هذا الذي وصفهم بأشجع النعوت ما أن وافته المنية حتى تباكوا عليه كما لو أنه لا يزال عضوا حميما في تنظيمهم.

استئناف بقيادة التلاميذ حتى شبوا وشابوا

إن واحدة من أبرز الالتباسات في موضوع الحركة الإسلامية المغربية هو تنوع حسابيتها داخل هذا المكون التوحيدي الذي يروحي بأنه يعبر عن رؤية مشتركة بينما تتباه الكثير من التناقضات. اليوم يبدو لنا أن قيادات التوحيد والإصلاح بصدد إقرار تصورات جديدة تحيطها بالكثير من الجلبة الإعلامية، وهي في الحقيقة تسعى حثيثا لتؤكد على أن القيادة الجديدة هي أجدر بامتلاك ناصية الجماعة. فالمقصود هنا بالتأكيد أن استيلاء قيادات (حاتم) على الحركة يفرض تنافسا غير مسبوق لكي لا يعود النفوذ في الحركة لرموز الرابطة. كانت

قيادات (حاتم) تظن أنها قبل الانضمام إلى حزب الخطيب تملك القدرة على تذويب الرابطة التي كانت يومها تحتضن ثلاثة اتجاهات، لكن هذا لم يتم، حيث فوجئت المجموعة المذكورة بصعود نجم قيادات الرابطة: الريسوني على رأس الحركة والرميد على رأس الفريق.

كانت مجموعة الشاهد البوشيخي أكثر تقليدية وأقل حسا حركيا وسياسيا، لذا فقد قبلوا الوحدة لما كان الأمر يتعلق بمشروع دعوي لا بمشروع سياسي. فخرج قيادة الدعوة وبعض أتباعها من مشروع الاندماج عشية تحقق الصفقة الخطيئة كان لجهة التحسس الذي أبدته قيادة الدعوة دون أن تتخذ موقفا واضحا ودون حتى أن تلزم أتباعها بالخروج من المشروع. فالجميع فوجئ بهرولة قيادة حاتم للإمضاء على الصفقة الخطيئة من دون حتى مراجعة شركائهم، وفي الليلة التي سبقت مؤتمر الوحدة. لك أن تتخيل طبيعة النوايا التي دخلت بها حاتم إلى معترك الوحدة والاندماج في ليلة المبيت والتبيت تلك.

نهجت حاتم طريقا في الاستقطاب دعويًا، حيث باشرت قيادة (حاتم) العمل الدعوي الوظيفي في المساجد والتحرك في سائر تراب المملكة، كما أنها استغلت الوساطة في تخليص بعض المعتقلين من السجن في بسط سلطتها ونفوذها على شرائح كثيرة منهم، مما يعني أن ضعف النفوس وحالة الجبن الضاربة الأطناب كانت وراء هذه المسايرة للعبة. لم يكن يبدو من الطبيعي أن يحتزل بقايا الشبيبة العمل رأسا دون متاعب، فكان الانخراط في موجة حاتم حصانة لكثير ممن استولى عليهم الضعف وتخلصا كما قلت من تبعات وإرث الشبيبة. وهذه هي حكاية استقطابات ذلك المكون ونفوذه على ضعفاء الحركة الإسلامية. ومن هنا حينما حصلت الوحدة كان هناك قسم من أبناء (حاتم) من الذين أكرهوا بالقوة الناعمة للانصياع إلى لعبة قيادتها كانوا ينتظرون الخلاص من الوافد الجديد، ووجدوا في دخول الرابطة ما يحررهم من هيمنة (حاتم) ومشروعها الاستنزافي للحركة الإسلامية.

كان الأمر في الظاهر يوحي بأن الأمور تسلك على التداول والشورى، لكن في الحقيقة نحن أمام خليط متنوع من الحساسيات، يجعل الوضع لا يسمح بممارسة فردية مباشرة. لكن عبر التكتيك، كانت مجموعة حاتم تقوم داخل هذا الكيان بمناورات تجعلها في نهاية المطاف ولو بالاستقواء بعوامل موضوعية

خارج استحقاقات التنافس على قيادة الحزب أو الحركة، وفي وضع مريح جداً للهيمنة. اليوم تعيش تلك المجموعة أسعد أوقاتها داخل الحزب أو الحركة، بينما تعيش القيادات المحسوبة على الرابطة أسوأ أيامها داخل الحزب والحركة. أما ما يتعلق بالرتوش الشكلانية التي تخفي الكثير من فصول اللعبة، فذلك القصد منه الاستهلاك والبروباغندا الفارغة من المضمون، هذا فضلاً عن أن قدر هذه المجموعة أن تأخذ بأسباب التداول على التسيير وإن لم نجد له مصداقاً حينما تم التجديد للقيادة نفسها، لأن المجموعة ليس لديها قيادة كاريزمية مهيمنة على الباقي. لقد كان الرفض المبكر لوجود قيادة تتمتع بمقومات ونسطة القيادة الإسلامية الكلاسيكية، يهدف إلى التحلل من كل المواقف التي قد تتخذها أي قيادة مفترضة. فبينما كان الجاري به العمل أن يكون على رأس الحركة الإسلامية قيادة عالمية ومميزة، استأنست المجموعة المذكورة بقيادة التلاميذ والشباب إلى أن شبوا وشابوا فأعادوا قراءة تاريخهم وبأثر رجعي بمفاهيم التداول والشورى والديمقراطية.

سر هيمنة حاتم على التوحيد والإصلاح بعد أحداث 16 ماي

ثمة ما يمنح في مساطير الجماعة أن ينخرط رئيس حزب العدالة والتنمية في الحركة الدعوية (التوحيد والإصلاح) فالمانع هنا موضوعي وإلا لكانت لحقت القيادة هي الأخرى بالحركة. وهذا دليل إضافي على مسرحية الديمقراطية الداخلية، ما دام أن عملية إلحاق قيادات من الحزب بالحركة الدعوية تتم بطريق غير الانتخاب، لكنه إلحاق مسّ قياديين من حاتم دون غيرهم، بينما لم يتمكنوا من بلوغ المكتب التنفيذي بالاستحقاق. خرجوا من الباب ودخلوا من النافذة، وذلك هو النموذج الديمقراطي الذي وعدت به الحركة والحزب المذكورين الرأي العام. بالجملة يبدو واضحاً أننا أمام مناورات مستمرة وليس أمام سلوك منضبط بقواعد مسئولة.

تشعر قيادات حاتم أنها تستحق الهيمنة على مكتسبات الحزب والحركة. ذلك لأن إحساساً قديماً ينتاب قياداتها بأنها هي من طبخ الطبخة وصنع كل هذه المكتسبات، وبالتالي فلا يمكن أن تسلمها لقيادة ونفوذ أبناء الرابطة أو إلى أي كان من باقي مكونات الحركة. اليوم هم يعيشون المرحلة الذهبية من خلال الهيمنة على مقاليد الحزب والحركة بينما يعيش أعضاء الرابطة القدامى نوعاً من التحجيم، وقد بات

هؤلاء رهينة لـ (حاتم) داخل الحركة، حيث ظلت حاتم بمثابة تنظيم داخل التنظيم، تراقب وتهندس وتتحرّك بأهداف لا تشاركها فيها باقي المكونات أحيانا كثيرة وأحيانا تتصرف بسلوك سياسي لا تفهمه سوى حاتم نفسها.

لقد خلقت الرابطة متاعب كثيرة لمجموعة (حاتم)، فقد فاجأتها بنفوذ بعض قياداتها وتفوقهم في الشرعية والمصادقية الحركية، ولم تمض فترة حتى أصبحت الحركة تحت نفوذهم، كما برزت قيادات منهم مثل الريسوني والمروري والريميد، وحينما أصرت مجموعة (حاتم) على التصويت على الدستور في فترة الحركة الشعبية قبيل تغيير الاسم، رفض أعضاء في الرابطة أن يساهموا في التصويت كما رفض ذلك الخطيب عام 1996م، وقد شكل ذلك أول اختبار للوحدة.

لم تكن الرغبة في التصويت حينئذ نابعة من قناعة سياسية بل خوفا من أن لا تنجح عملية الإدماج السياسي الذي كان هماً كبيراً بالنسبة لمجموعة (حاتم). وهذا ما كانت تصرح به قيادة حاتم لباقي المكونات لعلها تقنعهم بأن التصويت فيه مصلحة لتحقيق أفضل دخول للعمل السياسي. لقد استعادت المجموعة التي هندست لهذا الاندماج زمام الأمور كما ذكرنا، وهنا لا بد من أن نذكر بما لم يلتفت إليه حتى خصوم العدالة والتنمية ممن اتهموها مع الحركة الدعوية الحليفة لها بأن لهم دوراً معنوياً في ما حدث في 16 ماي، والحقيقة أن فعاليات الرابطة كان لها تصور مسبق بالدور المطلوب لاحتواء تطرف بعض الجماعات، وذلك بما كان لديهم من إمكانات معنوية قيمة بتحقيق ذلك الغرض، خصوصاً وأن جل أعضاء هذه الجماعات السلفية الجهادية كانوا شباباً وعديماً الخبرة. ولو أنهم نجحوا في مهمة الاحتواء لكانوا بالفعل جنبوا البلاد خطر السلفية الجهادية أو على الأقل جعلوا مهمتها صعبة، لكن الذي أعاق هذا المشروع من داخل الحركة هو القيادة التاريخية لحاتم، لقد رفضت كل احتواء. كانت حادثة 16 ماي حدثاً مفصلياً بالنسبة للحركة، وخلال تلك الفترة كانت قيادات حاتم وزعيمها يعيشون أسعد لحظاتهم. لقد وضع هذا الحدث كل المكونات الحركية في وضعية سيئة للغاية، بينما المجموعة المذكورة وحدها من كان يحس بالنشوة ويستبشر بالكمكة، وحينئذ أبدت قيادات حاتم انطباعها داخل الحركة بأنه الآن فقط ستعود الأمور إلى وضعها الطبيعي داخل الحزب والحركة، أي بعد أن ظلت

في الظل منزوعة النفوذ داخل الحركة. إن هناك خطأ كبيرا وقع فيه الكثير من المهتمين بهذه الظاهرة، هو أن قيادة المجموعة المذكورة بخلاف باقي المكونات قد أدركت أن 16 ماي هي لحظة استثمار، وفرصة لسودة المهندسين الأوائل إلى السيطرة على مقدرات الحركة، وهذا ما حدث تباعا، تم إبعاد الريسوني من الحركة والرميد من الفريق، وهما من الرابطة؛ ليعود زمام الأمور إلى المجموعة الأولى. كانت الحرب الباردة داخل حركة التوحيد والإصلاح بين تيار حاتم السذي يقوده بنكيران وتيار الرابطة الذي يقوده الريسوني أهم من الحرب التي نشبت بين حزب العدالة والتنمية والأحزاب المناوئة له.

رجل مرحلة أو رجل كل المراحل؟

في 1982م، وحينما كانت الجماعة الإسلامية لا زالت تعمل في السرية، أصبح الحديث عن التوجه الجديد على هامش تراث الشبيبة، وحينئذ قدمت توجيهات ووزعت أشرطة صوتية لتعنه القواعد بهذا الاتجاه. وهنا وجب القول أن عبد الإله بنكيران لم يكن هو الذي يتحمل وحده مسئولية تنفيذ مشروع الجماعة الإسلامية، فالذين معه كانوا يستغلون علاقاته أيضا. هم أرادوا أن يستثمروا فيه فاستثمر فيهم. وبينما كان هو منسجما مع توجهه، كان الآخرون يلعبون على كل الاتجاهات. مثلا كان السائد يومها من قبل باقي قيادات حاتم، أن بنكيران ليس سوى رجل المرحلة، أي أنهم يحتفظون بموقفهم المناهض للنظام لكنهم يستعملون بنكيران لتدبير الأزمة. وفي 1982م سعوا في محاسبة داخلية إلى قرار تجميد عضوية بنكيران حتى سنة 1983م، بدعوى عدم انضباطه وأسلوبه التوريطي الذي كان يشكل حرجا للمجموعة. وفعلا التزم بنكيران كما هو دأبه في الانحناء للعاصفة التي تأتي من الداخل، لكن الغريب هنا أنه في 1983م حين انعقاد المؤتمر التأسيسي، يحضر بنكيران الذي كانت عضويته مجمدة لمدة سنة لكي يصبح على رأس الجماعة الإسلامية فوراً وبقرار إجماعي غامض.

لم يكن يهم حاتم الارتباط بباقي مكونات الحركة الإسلامية ممن شكلوا تباعا الرابطة، فهؤلاء لم يكونوا ليشكلوا قضية ملحة بالنسبة لحاتم. لكن اهتمامها الفائق ظل متوجها إلى التبين باعتبارها المجموعة التي قد يشكل استقلالها حرجا على حاتم، حرج أخلاقي ومنافس حركي ودعوي. وقد أصرت مجموعة التبين على عدم الاستجابة للوحدة مع الجماعة الإسلامية التي تحولت بعدئذ

إلى حاتم، وظل التّبين مصرا على رفض الوحدة حتى بعد أن تعرضت جماعته إلى محنة واعتقلت قيادته في بداية الثمانينيات، هنا سعت قيادة الجماعة الإسلامية (حاتم فيما بعد) لكي تلعب الدور نفسه، أي عرض وساطتها وممارسة دور المنقذ للأعضاء كي يسلموا لها مثلما سلم لها الكثير ممن تم استقطابهم عن طريق الاغتصاب المعنوي.

وحيثما فشلت قيادة الجماعة الإسلامية في الضغط المباشر على قيادة التّبين وواجهت الرفض المستمر من قبل قائد الجماعة المرحوم المروزي، عملت على اختراقها وتمكنت من خلق أولى صدمة كبيرة داخل التّبين، يتعلق الأمر باستمالة قياديين من داخل التّبين من قبل قيادة حاتم، أصرا على قيادة التّبين بالإمضاء على قرار الوحدة مع الجماعة الإسلامية. استغل العضوين (م. ق) و(ع. س) عاملين في التّبين: أحدهما يتعلق بكونهما عضوين في مكتب الإرشاد لجماعة التّبين، ثانيهما: كون قرار الوحدة سبق ونوقش، وربما اتخذ فيه قرار، لكن بعد الأحداث التي التّت بالتّبين تم تعليق ذلك القرار. وسعى العضوان المذكوران إلى استثمار نفوذهما على القواعد بوصفهما عضوين في مكتب الإرشاد كما استغلوا كون قرار الوحدة سبق واتخذ قبل أن تتراجع عنه قيادة التّبين، معتبرين أن التراجع غير شرعي وأنه تمّ بالضغط من قبل بعض قيادات الجماعة وبأنهم أوفياء للقرار. الغريب أن سعي العضوين لاستقطاب القواعد باتجاه الوحدة مع الجماعة اتخذ بعدا جديدا وغريبا على ثقافة التّبين، لم يخضع لقواعد الانضباط التنظيمي، كما استعملت فيه الكثير من الأساليب الغريبة كتسريب أسرار وتفاصيل النقاشات التي تتم في المكتب إلى القواعد، لكن السيطرة تمت على الموقف، وتعزز موقف الرفض لأي شكل من أشكال الوحدة مع الجماعة الإسلامية. لقد كانت معظم قواعد التّبين داخل الرباط وتحديدًا من حيّ المحيط، لذا فشلوا في الرباط لكنهم أثّروا على القواعد في المدن البعيدة. إن قراءة متأنية لسلوك العضوين يجعلنا لا نستبعد أن الأمر يتعلق باختراق مبكر من جانب قيادة الجماعة الإسلامية لمجموعة التّبين، ففي نهاية المطاف أصبح الشخصان المذكوران عضوين في التوحيد والإصلاح، أحدهما (ع. س) لم يحظ بمكانة مناسبة أو حظوة تذكر داخل التنظيمين الحركي والحزبي، والآخر (م. ق) حينما لم يجد مكانته الاعتبارية والتاريخية داخل التنظيم اعتزل وأصبح سلفيا متشددا.

حزب العدالة والتنمية وجمعية التوحيد والإصلاح.. أية علاقة؟

لا أفق للحزب إن استغنى عن الجمعية الدعوية، فقبل انعقاد آخر مؤتمر لها قبل الانتخابات التي جاءت بحزب العدالة والتنمية إلى الحكومة، ذكرت جماعته الدعوية (حركة التوحيد والإصلاح) أنها سعت لوضع حد لذلك الالتباس بين حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح، واستبدلت ذلك بعنوان تدليسي جديد، هو أن العلاقة بين الحزب والدعوة ستنبني على مفهوم الشراكة الاستراتيجية.

الالتباس هنا يطال كل مناحي هذه التجربة، نحن نتحدث عن التباس في النشأة وفي الأداء وفي الخطاب معاً، ويبدو أن الالتباس هنا بات مفتعلاً. الالتباس سلوك استراتيجي في سياسة قيادة الحزب والحركة معاً، وهو الالتباس نفسه الذي يشكل مصدر حيرة وقلق الكثير من أعضاء الحركة والحزب، حيث بعضهم يشارك المراقبين الحيرة نفسها. ليس كل من في الحزب أو الحركة مطمئن لهذا الالتباس، الالتباس يمكن للبعض في أن يستمر في المناورة داخل المكونين معاً، وهنا لا أهمية لتلك العناوين الكبرى التي يصف بها صناع التلبس العلاقة بين الحركة والحزب، فهذه العناوين التي لا نستطيع أن نتمثلها في عالم الصور متاحة للجميع إن كان القصد هو التدويخ لا التطبيق العملي، ذلك لأننا أمام علاقة عضوية لا تنفك لأنها تحكم بمصير المشروع برمته. العلاقة هنا استراتيجية بالفصل، فالعدالة والتنمية لا أفق لها إن هي فكت الارتباط الكامل مع الحركة، ومن هنا لا يمكن تصور هذا الانفكاك لأنه لا يعني سوى اندثار الحزب.

لا تزال قيادة العدالة والتنمية تمارس هيمنة على قيادة التوحيد والإصلاح، وكما تحدثنا سابقاً عن مناورات مجموعة حاتم داخل الحركة والحزب معاً، فإننا نلاحظ أن المجموعة المذكورة هي الأكثر حرصاً على هذا التداخل الذي يصل أحياناً حد الالتباس غير الواضح عند التيار الآخر داخل الحركة. وهنا لا بد من التذكير بأن خيار فك الارتباط كان دائماً خيار مجموعة الرابطة داخل الحركة، بينما ظل إصرار مجموعة حاتم على الاتصال. ودائماً ينتهي النقاش حول هذه المسألة إلى الباب المسدود من دون نتيجة ولا قرارات واضحة. فإحاطة العلاقة بعناوين ملتبسة وإن كانت مفخمة ليس هدفه فقط التلبس على الرأي العام، بل هو تلبس على أبناء الحركة نفسها من المقتنعين بضرورة

فك الارتباط الكامل. هناك إصرار على وضع مصير هذه الشراكة على أساس من الالتباس المقصود، لأن مجموعة حاتم ترى في الحركة ورقة تستطيع من خلالها أن تلعب الكثير من الأدوار وممارسة الكثير من المناورات. إنها بشكل من الأشكال تدرك أن لا قيمة لها في المعادلة إن هي تخلت عن الحركة، لأنها في مثل هذه الحالة ستجد نفسها فقدت وظيفتها السياسية وسيكون الحزب عرضة للاندثار والموت المبكر، لأنه لن يحظى بأي دعم وسيفقد حتما مبرر وجوده، ولهذا ظل الصراع بين حاتم والرابطة حول هذه النقطة. كان موقف الرابطة أن يفك الارتباط كاملا حتى لو أدى الأمر إلى خسران الحزب، لأن الهدف الدعوي ظل على رأس الأولويات، بينما حاتم مستعدة لخسران الحركة الدعوية من أجل الحزب. ففي وقت مبكر دفعت مجموعة الرابطة بفكرة الفصل التام مع الحزب، وتأثرا بفكرة حسن الترابي، برروا هذا الموقف بكون الحركة يجب أن تبتعد قدر الإمكان عن الشأن العام في تفاصيله، لأن الحركة يجب أن تكون مستوعبة لجميع الأمة. وحتى حزب العدالة والتنمية بالنسبة للحركة يجب أن يكون على المسافة نفسها مثل سائر الأحزاب السياسية، أي أن تكون الحركة لكل القوى والأحزاب، ويمكن أن ينتسب أبناء الحركة لأي حزب آخر حتى لو تعلق الأمر بالاتحاد الاشتراكي. كان هذا مقترح الرابطة لفك الارتباط كاملا، لكن الذي عارض هذا المشروع وناور ولا يزال يناور هو قيادة حاتم المهيمنة على الحزب. صحيح أن القوانين الداخلية لا تسمح بانتماء قيادة الحزب إلى الحركة، وهذه مسألة فنية لا تمنع من مواصلة الهيمنة بأساليب أخرى، لكنها لا زالت تلعب دورا أكبر ممن ينتمي إلى الحركة، يكفي هنا أن نشير إلى أن قيادة الحزب لا زالت على تقليد قديم في جمع أعضاء قيادة الحركة في كل يوم جمعة على وجبة الكسكس في بيتها (بيت بنكيران) لتداول شؤون الحركة، وهو أمر يثير أكثر من نقطة استفهام حول نوع الارتباط بين الحزب والحركة، فعند أول نظرة يتضح لك أنه وحدهم مجموعة حاتم من يضعون رجلا في الحزب وآخر في الحركة وهذا لا تجده عند المجموعة الأخرى المكونة للحركة. سيكون الوضع أكثر وضوحا عندما وصلوا إلى الحكومة، فإن تيار حاتم هو الذي استفاد من كعكة الاستوزار، باستثناء الرميد الذي كان له وضع خاص، لأنه نهج طريقا لا يقل تمكينا عن نظيره الذي أصبح رئيسا للحكومة.

حينما تنكرت قيادة حاتم للتربية بدلالاتها الحركية داخل الحزب، كانت تدرك أن الأمر يتعلق بحزب عادي يجب أن يكون شأنه شأن سائر الأحزاب، فاللعبة لا تستقيم مع مفهوم التربية، حيث على الأقل يقلل من منسوب الانتهازية وفرص اختراقها. ومن هنا لم يكن الدين وسيلة تربوية لأبنائه بل وسيلة تضليلية موجهة للمزايدة على النير. فالذي يجري داخل المكون الحزبي أو المكون الحركي هو يجري على سنة الله في خلقه حينما يفسد العمران وتستفحل العصبية ويصبح الولاء هو محور الانتماء.

إن الترتيبات التي وضعتها قوى حاتم داخل الحركة والحزب تجعل مراقبة حركة المنتمين للحزب أو الحركة أمرا فائق الاعتبار، فهي تخشى أن تنقلب الموازين داخليا ضدها، لذا يجب أن يقدم كل من يريد الانتماء إليها ولاء تاما لا شبهة فيه لقيادة حاتم التقليدية، فالحزب ليس مغلقا في وجه المواطنين، لكنه مفتوح بشروط يجب أن نفهمها لا أن ننتظر قراءتها في مساطير الانتماء.

لا يمكن لهذه المجموعة أن تستمر في الهيمنة على الحزب والحركة، صحيح كما ذكرنا أنها تعيش أسعد أيامها، لكن دوام الحال من المحال. فلاحتقان الداخلي الحركي والحزبي كما باتت تحصد نتائجه من خلال الانسحابات والاستقالات الجماعية، بل حتى ملفات الفساد التي وقع فيها بعض أعضائهم تؤكد على أننا أمام حالة غير مباشرة من الانتقام من قياداتهم التي يرونها تستولي على الكعكة. صحيح أنه حتى الآن لم تسجل حالات فساد مالي داخل الحزب والحركة في صفوفهم، بينما سجل ذلك في تدبيرهم الجماعي والحكومي. وهنا نتساءل هل المال الخاص بالحزب والحركة مقدس، والمال العام وأموال المواطنين غير مقدس؟ إن الذي يجعل الفساد المالي الداخلي صعبا للغاية هو أننا أمام أمواج من الطموحين الذين يراقبون بعضهم بعضا، فهم يدركون أنهم تحت المراقبة الشديدة داخليا وخارجيا. فهذه الظواهر لم تتفجر بعد داخل الحزب والحركة، وإن تفجرت في التدبير الجماعي والحكومي في الخارج. هذا الوضع سيؤدي حتما إلى حوادث لا مفر منها. لا نتحدث عن تأخر في وعي الأتباع باللعبة في مثال الحركة والحزب، هناك فهم لهذه الأمور من قبل أتباع الحركة والحزب، ولكن مع غياب الإرادة أو ضعفها عند هؤلاء الأتباع، لا سيما أمام استقواء غير مسبوق لطلائع اللعبة داخل الحزب والحركة. وهناك إذن شكل من أشكال

الإغراء الذي يمارس على الأتباع، فالحزب والحركة لم يعودا مجموعة دراويش تتطلع إلى استقطاب الناس من دون شروط، بل هناك عامل موضوعي يجعل الكثير من الأتباع يختارون هذين المكونين لرغبتهم في الجمع بين النشاط الديني والسياسي وتأمين وضعية اجتماعية ومستقبل مريح. هؤلاء ليس بالضرورة أنهم واقفون على مراحل نشأة وتطور هذا المكون، ولا يهمهم أن يقفوا على صور الالتباسات المذكورة، فأعينهم على المكاسب التي يمكن تحقيقها من خلال انتماء يطعمهم من جوع ويؤمنهم من خوف. وبالتالي لن تنتظر من هؤلاء الحديث عن انقلاب داخل الحزب أو الحركة لمجرد صحوه الضمير، لكن في المستقبل المنظور، سنشهد وضعية تفرض هذا الانقلاب الداخلي نتيجة استفحال التناقضات وتزاحم المصالح التي لا زالت حتى الآن تمارس في الداخل باليسملة والحوقة وتمشي على استحياء من دون تبرج. والوضع الآن لم يعد قابلا للسيطرة، ومن هنا لا يمكن الحديث عن مستقبل مضمون لبقاء هذين المكونين متماسكين مهما ظهرا للناس أو حاولت قيادتهما إظهارهما كما لو كانا مكونين على تمام الانسجام، خصوصا بعد أن أعطى التدبير الحكومي لتيار حاتم داخل الحزب والحركة دفعا قويا وتمكينا كبيرا.

إن طبيعة التكتيك المعمول به داخل الحركة والحزب يولد الاحتقان ويؤدي إلى تهديد الاستقرار، فهذا المفهوم الأخير ليس رياضة كلامية للاستثمار البوليميكسي، علينا أن ندرك أن لا أخطر على الاستقرار من تشكل جماعي يلعب بالنار. والنار هنا هي دين الناس الذي تحول إلى لعبة سياسية من فريق يسعى لتقوية نفوذه على حساب قوى المجتمع الأخرى. وفي مجال الحركة الإسلامية أستطيع أن أقول بأن هذه المجموعة هي التي شكلت عائقا ضد اندماج البعض الآخر، فلقد أصبحت تناور لإفشال هذا الأمر، وهي تريد في نهاية المطاف أن تجعل من سياسة الاندماج حكرا عليها. هذا يستفز بالنتيجة المكونات الأخرى، ويزيد من تصلبها. فالمجموعة المندمجة لم تقدم نموذجا ناجحا يغري باقي المكونات الإسلامية للاندماج، بل أشعرتها بفوبيا الاندماج. فطبيعة التكتيك الخاص بمسألة الانتماء تفرض إما أن يصبح الحزب وكرا للانتهازية لأن اشتراطاته تركز على الفاعل الإسلامي أكثر، أو تسمح بدخول أطراف لا تتطلب منهم سوى الولاء الخاص لقيادة حاتم، وعليه يمكن أن يبقوا على آرائهم حتى لو كانت متطرفة. ومن هنا لا يبدو أن اشتراطات الانتماء

الحزبي تستهدف المواطنين من غير الإسلاميين، بل هي اشتراطات تستهدف الإسلاميين في الدرجة الأولى، وذلك لحسابات تتعلق بنفوذ حاتم داخل الحركة والحزب. ومن هنا يصبح الوضع غاية في الخطورة وتهديدا للاستقرار الداخلي والخارجي، إنه حزب ولاءات وليس حزب قناعات.

بالنسبة إلى تيار حاتم لا أهمية للحركة إلا في حدود ما تمثله من ورقة استقلال متعددة الوجوه، من جهة لإقناع المصني بالآمر أنها تملك السيطرة على مكون حركي، ولذا لا حظنا في تصريحات هذه المجموعة تلويحا مستمرا بأن حل الحزب معناه زعزعة الاستقرار، أي أن الحزب بهذه الخصوصية يسيطر على الحركة. هذا في حين أن هذه المجموعة تسعى بين الفينة والأخرى لتصعيد الخطاب وتخويف الرأي العام، وهو أسلوب تكتيكي لإظهار خطورة الحركة. والرأي العام يظن أن ذلك هو موقف كل مكونات الحركة الإسلامية، بينما التصعيد في الخطاب هو دائما أسلوب توريطي من المجموعة المهيمنة على المشروع. والحال أن مكونات ما أصبح يعتبر فيما بعد بالتوحيد والإصلاح من غير مجموعة حاتم كانوا ينشطون قبل الوحدة باستقلال عن حاتم، وكانوا كما أكدنا سابقا على نهج بعيد عن العنف المادي قبل حاتم. إن هذه الأخيرة تدرك أن وجود الحزب ليس قائما بذاته بل هو قائم بوجود الحركة، وأي فكاك بين الحركة والحزب سيكون ربعا للحركة وخسرا للحزب.

الحركة هنا هي ورقة تؤمن للحزب خصوصيته التي من دونها لا يمكن أن يمثل أي قوة سياسية، صحيح أن الحزب يمكن للحركة لوجيستيا كبيرا على مستوى الإمكانيات المؤسسية، لكنه يدرك أنه مدين معنويا للحركة، وبما أن الحركة غير متجانسة وهي تتجه نحو الانفجار إن عاجلا أو آجلا، فحتما سينتهي معها الحزب ويضمثر مثلما ضمرت الكثير من الأحزاب السياسية التي كان لها شأن كبير في الماضي. فالحزب يستفيد من الحركة في تعزيز مصداقيته التي لا يمكن أن يعززها ببرامج اجتماعية حقيقية لم يملكها بعد، بل لا يمكن أن يعززها في ضوء الاستنزاف الذي يمس بمصداقيته في ملفات الفساد والفضائح التي يقع فيها بعض ممثليه الجماعيين. إن الحزب يستثمر في مجتمع المؤمنين، ولذا يحتاج إلى الحركة لتأمين هذا التواصل من خلال الخطباء والوعاظ المنتمين للحركة والذين هم في الوقت نفسه يشتغلون داخل مؤسسات الحقل الديني

الرسمي. ثم إن الحزب يدرك أن قدره أن يكون حزبا ذا أيديولوجيا إسلامية، وهذا أمر تمثل فيه الحركة بالنسبة إلى الحزب خزاناً أيديولوجيا ووسيلة استقطابية ناجحة، ذلك لأن الرأي العام لا يدرك طبيعة اللعبة، وينساق إلى مشاعره. إن الحركة تؤمن للحزب صورة وهمية عن أنه نابع من الشعب، وهو يسعى من خلال الديني أن يخفي أنه لم ينبع من الشعب وإنما هو نابع من صميم لعبة، لولا وجود الديني لقلنا أننا بصدد حزب يمتلك كل خصائص الحزب الإداري.

يقدم الحزب للحركة خدمات كثيرة أيضا، وهذا هو الذي يؤمن له استمرار الهيمنة على الحركة، فهو حزب سياسي يملك نفوذا على الحركة الدعوية، وكما ذكرنا فهو يؤمن لها غطاء سياسيا كما يمكنها من اللوجيستيك الضروري. فالواضح أن أعضاء الحزب يساهمون ماديا في تعزيز وضع الحركة، وما لا نملك أن نعرفه هو إذا ما كان للحركة نصيب في خزانة الحزب وميزانيته، أي بتعبير أوضح، هل نستطيع أن نتحدث عن صندوق أسود في الحزب مخصصاته تنفق على الحركة؟ وهذا الذي لا نستبعده، هو ما يعزز هيمنة الحزب على الحركة، بل وهو ما يظهر من خلال أثر النعمة عليهما معا، فكلما تطورت إمكانات الحزب إلا وازداد تمكين الحركة.

وقد كنا لاحظنا انقلابا في علاقة الحزب بالحركة، فحينما أصبح الحزب يتلقى دعما من المال العام للدولة، تراجع نفوذ الحركة وأصبحت في حكم التابع له. وهذا لا يفسر إلا بدعم الحزب للحركة وتحكمه في خطابها ومسئوليته عن دعمها اللوجيستكي. وهي هيمنة لا تتوقف فقط على نوع الخدمات التي يقدمها الحزب للحركة، بل أيضا يتوقف على أسلوب المناورة الذي تسلكه قيادات حاتم المصرة على عدم الانفكاك بين الحزب والحركة، أقصد أسلوب الترغيب والترهيب، أي العودة بين الفينة والأخرى إلى خطاب ما بعد 1982م، الذي استطاعت قيادة الجماعة الإسلامية يومها أن تمرر من خلاله كل مشاريعها. فحينما تكون مجموعة تعاني من قلة التربية الدينية وربما مانعت ضد قيامها وأخرى لا زالت تعطي أهمية للجانب التربوي، فحتما يستطيع الأوائل أن ينارروا بسهولة ويستغلوا هذا الوضع. ففي المناورة، ينتصر الانتهازيون على الدراويش. وتمثل حركة التوحيد والإصلاح جزءاً من آلية داخل اللعبة الانتخابية، فهي تؤمن الجزء الأهم من القاعدة الانتخابية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي

بواسطة التأثير المعنوي الذي يستعمل فيه الدين بصورة تصب في مصلحة الحزب، وحينما ندرك أن الحركة اليوم على الرغم من هذا اللوجيستيك الذي يوفره الحزب السياسي وكذا الغطاء الذي يؤمن لها حركتها داخل المؤسسات الرسمية والمجتمع، فإن ثمة عدم رضا كامل عن وضعية الدعوة. إن الهاجس الذي يشكل مصدر خلاف بين مكونات الحركة هو تراجع مفهوم وواقع التربية في الحركة وبالتالي في الحزب، وأيضا تراجع في مكتسبات الدعوة نفسها. فالتضخم المؤسسي للحركة لا يمثل حقيقة النفوذ، بل في الواقع هناك محدودية في انتشار الحركة نفسها وتراجع في أدائها الدعوي، السبب في ذلك أن كل شغلها مختزل في تأمين أتباع للحزب لا استقطاب أنصار للدعوة.

يلتقي الحزب والحركة في تصور واستراتيجية مجموعة حاتم، لأن المكون الآخر داخل التوحيد والإصلاح غير متحمس لهذا التداخل الذي يضر في نظره مشروعه الدعوي، ولا يمكننا أن نتحدث عن شراكة بينما القيادة واحدة في الحزب والحركة معا وهي التي تتحكم بمصير المكونين معا. فالشراكة الاستراتيجية تكون بين مكونين على تمام الاستقلال، لكن في مثالنا هذا لا يمكن الحديث عن استقلال. وحيث لا استقلال لا حديث عن شراكة، لأن السؤال الحقيقي هنا: من يقرر في النهاية؟ نعود ونكرر بأن العلاقة بين الحركة والحزب هي ملتبسة ليس فقط بالنسبة للمراقب الأجنبي بل حتى في ذهن أصحاب المشروع.

كان الحزب بالنسبة إلى تيار حاتم هو الهدف، حتى أنهم سعوا قبل الوحدة مع الرابطة وقبل الاندماج في حزب الخطيب إلى تكوين حزب سياسي، بموجبه تنقلب حاتم إلى حزب سياسي، غير أن صيرورة الأحداث جعلت مجموعة حاتم تدرك أن مجموعة الرابطة هي منافس قوي، وبأن استقلالها بالحركة وانفكاكها من الحزب سيكون مضرا لمصداقية الحزب ويفقدها إحدى أهم أوراقه، فقيادة حاتم تعيق عمل الحركة باستمرار، وتجعل حركتها رهينة بالتكتيك السياسي للحزب، فهي ترهنها لتأمين نجاحات مناورات الحزب القائمة على استعمال الديني في مواجهة المنافسين من جهة وأيضا لإقناع من يهمهم الأمر بجدوى وجودهم في حزب لا يملك من خصوصية سوى أنه حزب ديني. والحق أن الأمر هنا لا يتعلق بحزب ديني بل بحزب سياسي يلعب بالورقة الدينية، وهو اليوم يدرك أهمية هذه الورقة، لأنه بشكل من الأشكال ينازع بها الدولة من

حيث أنه شريك في تدبير الحقل الديني أو هكذا يتطلع، إنه يدرك أهمية السلطة الدينية، فلا يريد أن يفرض فيها في سياق اللعبة السياسية.

سياسة التستر على المفسدين ما لم يفتضح أمرهم عند الرأي العام

إنّ الالتباس في الأداء سببه الالتباس في النشأة والخطاب، يظهر ذلك بوضوح لدى المراقب، حيث لا ندري حتى الآن كيف يتصرف هذا المكون وما هي أهدافه الحقيقية. ولو أنه كان حقاً ولد ولادة طبيعية من الشعب لما احتاج إلى كل هذا التليس منذ البداية. وكنا ذكرنا أن هذا الالتباس كان قد فُجّر نقاشاً لم يجد له جواباً ناجزاً حتى الآن داخل الحركة، حينما اقترحت الرابطة أن يفك الارتباط كلياً، لكن مجموعة حاتم أصرت على اللعب على حبلي الحزب والحركة، وناورت للهيمنة على الحركة بعد أن ناورت للهيمنة على الحزب. وحينما تأكد بأن مسألة الحل غير واردة للأسباب التي تحدثنا عنها، اقترحت الرابطة أن لا تبقى بين الحزب والحركة، فليلتحق الجميع بالحزب ونترك الحركة أو تنحل. يبدو أن قيادة حاتم لا تريد لا التفريط في الحركة ولا حتى الانفكاك، فالسبب وراء كل هذا الالتباس هو أن القيادة تسعى لكي تجعل من الحزب كياناً مفرغاً من أي محتوى أو مشروع، أي حزباً وظيفته الإمضاء على بياض.

لقد التفت الكثير من أبناء الحركة من غير حاتم إلى أسلوب التوريث السياسي الذي استدرجته لهم إليه قيادة حاتم التي لا تريد أي حديث جدّي عن التربية، وفي المقابل تركز على مسألة الولاء، فلا حظوا أن منسوب التكالب على المواقع السياسية زاد عن حدّه خلال انتخابات 2002م و2003م، وكان ذلك مؤشراً على بلوغ الانتكاسة التربوية ذروتها. من هنا وجب التمييز بين وضعية الحزب والحركة قبل 16 ماي وما بعدها، فقبل هذا التاريخ كان للحركة مجموعة من المبادرات والأدوار كما كان لها نفوذ على الحزب، فكانت هي الأقوى معنواً وحتى مالياً، بعد انتخابات 2002م حصلت قفزة غير منتظرة من قبل الحزب الذي انتقل من مكتسب 9 مقاعد إلى مكتسب 42 مقعد. هذه القفزة أفقدت الحركة الكثير، وفي المقابل بما أن مصادر تمويل الحزب تعددت سواء من خلال دعم الدولة أو مساهمات الأعضاء. أصبح الحزب ذا نفوذ على الحركة، وتقوى حتى أثار تخوفات الكثير من المراقبين وكذا الدولة.

جاءت أحداث 16 ماي لتكون محطة مناسبة لاختبار الحزب، فبما أن قيادة الحزب تعتقد في قرارة نفسها بأن مشاركتها السياسية ليست طبيعية بقدر ما هي منة، فإنه في الملمات يكاد المريب يقول خذوني. ففي المتداول الشفهي بين القيادة يوجد مصطلح «الضبط الذاتي»، ويقوم ذلك على سياسة استبصار موقف النظام في أي مبادرة أو مشروع. فالحاجس حينئذ لدى هذه القيادة هو هل ستنهم بشكل صحيح أم أن الأمر سيفهم خطأ من قبل المعني بالأمر؟ فإذا تقرر أن مبادرة ما أو مشروعاً ما يمكن أن يفهم خطأ، فلا مجال للإقدام عليه. لكن هذا الاستبصار تجاه النظام هو وجه من المزاج المزدوج للحزب الذي كلما تعلق الأمر بأطراف أخرى كالأحزاب أو شريحة من الشعب، فإنه يبدي الكثير من العدوانية.

كل شيء يجري في الحزب يجد له تبريراً، فقد اهتمت قيادة حاتم إلى مصطلح عجيب تتداوله داخل أوساطها سمته «تأمين الدعوة»، وتقصد بذلك أنه لا بد من خلق ظروف أمانة للدعوة، وفي سبيل ذلك كل شيء مبرر. إذن لا يوجد شيء اسمه المحنة والابتلاء حسب هذا المنظور البراغماتي والذي هو في الحقيقة ليس تأمينا للدعوة وإنما هو تأمين لمكاسب سياسية، صحيح أن هذا المفهوم لم يعد له وجود في تعبيرات الحزب بعد أن قطع أصعب مراحل، لكن آثاره يرجع إليها متى حصل سوء تفاهم بين الحركة والحزب

تولدت ظاهرة من داخل الحركة بسبب الإغراءات التي قدمها الحزب، فالسياسة لعبت لعبتها الشقية داخل رؤوس الكثير من المنتمين للحركة، وقد التحقت معظم القيادات الوسطى بالحزب. وليس من باب الصدفة أن أغلب الذين تأسسوا من هذه القيادات الوسطى من الحركة والذين شكلوا الجيل الأول الذي التحق بالحزب وشغل مواقع مهمة داخله، كانت عليهم مشاكل تربوية داخل الحركة. إذن حتى داخل الحركة هناك قناعة بأن كل الاختلال داخل الحزب سببه التسابق على الامتيازات وتولي زمام الحزب من قبل مجموعات تعاني مشاكل تربوية، وليس غريباً أيضاً أن كل من تورط في ملف الفساد في الحزب هو من مجموعة حاتم، حيث تسود قناعات داخل الحركة بأنهم يمانون من مشاكل تربوية أو بتعبير أوضح، أنهم لم يتلقوا تدريباً على الاستقامة مما جعل حركتهم وحزبهم تتكرس فيها ثقافة الانتهازية السياسية والحركية.

لا يتمتع حزب العدالة والتنمية بجهاز رقابي أو سياسة رقابية وتأديبية حقيقية، والجميع يدرك أن الذين وقعوا في ملفات الفساد اكتشفوا خارج الحزب، ولا يعترف الحزب بفسادهم إلا بعد أن تصبح المصيبة «على جلاجل». وحكاية الشفافية والمحاسبة وغيرها لم نكد نسمع بها إلا بعد أن قدم غريمه الأصالة والمعاصرة أمثلة عن المحاسبة ومحاكمة أعضائه، وما يؤكد ذلك أن الكثير من الملاحظات التي تتعلق بالتزوير والفساد تمت إثارته داخل الحزب من قبل البعض لكن القيادة تلقتها دائما بالإهمال، لأنه يهمها فقط ولاء هؤلاء. إذن لا يتحرك ضمير الحزب تجاه المفسدين الذين ثبت تورطهم في الفساد والتزوير إلا حينما تحدث جلبة في الخارج. وهذا أمر يؤكد أن الحزب لن يحاسب المفسدين لأنهم مفسدون بل يحاسبهم لأنهم ورطوا الحزب وسعوا في إغراقه. فالحقضاء على الفساد ليس مهما في ذاته هنا، وهذا ما يوحي للمفسدين داخل هذه التجربة بأن يمتنعوا في إخفاء فسادهم أمام الرأي العام، وليكونوا «شاطرين» في المفيوزية من دون فضائح. والحال أن ثمة سلوكيات فساد كثيرة يتم التغطية عليها من قبل القيادة. هناك رؤساء جماعات ينتمون إلى المكونين الحركي والحزبي غارقون في الفساد ولكنهم مدعومون من قبل القيادة مقابل الولاء الذي يبذونه لها، وهذه من ميزات قيادة العدالة والتنمية أنها تدافع باستماتة عن أصحابها والموالين لها أكثر من كل القيادات الأخرى بما فيها قيادة حاتم نفسها. قبل فترة وبالصدفة أخبرني أحد المواطنين عن شخص أعطاني أوصافه، ففهمت أنه رئيس جماعة في مدينة تعاني منه الأمرين، يساومه حول قضية ما، وقد استمع لكل المساومات، وقبلها توصلت بحقائق عن هذا الرئيس الجماعي الذي فوت صفقات لصالح شركة تملكها ابنته عندما كان مسئولا بإحدى الوزارات. وملفات الفساد كثيرة ويعرفها الحزب بالتفصيل، لكن المسئول الجماعي الأخير مدعوم من قبل القيادة، باختصار إن الحزب يتستر على كل عضو ما لم ينفضح أمره أمام الرأي العام ولم يعد يجدي الحجاج في دفع التهمة عنه.

مخرجات الرميذ لا علاقة لها بأجندة إنكيران

في الفترة التي سبقت تولي حزب العدالة والتنمية رئاسة الحكومة، كانت هنالك مخرجات موسومة بالغرابة يقوم بها الرميذ، مخرجات ستنتهي بمجرد أن تولي حقيبة وزارة العدل. لم يكن الرميذ من تنظيم الرابطة، بل هو حالة خاصة

جدا، فالتحاقه بالرابطة تزامن مع إعلان الوحدة. نعم، كان متعاطفا معها وتربطه بها علاقات، ولذا سلمته الرابطة جريدة «الصحوة» لأسباب تتعلق باستغلال علاقاته التي بدأت تأخذ أبعادا ملفتة للنظر. كان الرميد بالنسبة للرابطة في تسيير العلاقات مثلما كان بنكيران بالنسبة لحاتم، وهنا أريد أن أتساءل حول ما إذا كانت هناك حرب باردة أخرى بين الرابطة والدعوة التي انزوت بتجربتها، ذلك لأنها عبّرت عن خطتها التحريري من خلال جريدة المحجة البيضاء. كان الرميد في البداية يتحرك على مستوى أعلى مما هو فيه الآن، وكان يعلق آمالا على دور أكبر بكثير، لكن كما قلنا إن أحداث 16 ماي التي استثمرتها قيادة حاتم داخل الحركة انقلبت آثارها بشكل سلبي على بعض قيادات الرابطة مثل الريسوني والرميد، فبعد أن فقد هذا الأخير مسئولية الفريق البرلماني، بدأت كل اندفاعاته ونفريته السياسية تتصاعد.

لم يكن لطلعات الرميد علاقة بحسابات بنكيران، فالأول يرفض تماما وصاية الثاني، يظهر هنا أن مصدر نفوذ قيادة حاتم هو في مدى لعبها بورقة احتكار بعض الأسرار بحكم تواصلها مع الجهات المعنية، وهذا ليس أمرا مهما بالنسبة إلى الرميد، ففي زمن تعاطي قيادة حاتم مع الخلطي كان مدير تحرير الصحوة يتعاطى مباشرة مع وزير الداخلية إدريس البصري، لا أستطيع أن أتحدث عن طبيعة هذه العلاقة كما يتحدث عنها الجميع، ولكن الشاهد في كلامي أنه لا يوجد ما تحتكره قيادة حاتم بهذا الصدد على الرئيس السابق للفريق. وقد حدث أن جدلا حصل داخل الحزب على إثر أحداث 16 ماي، وكانت قيادة حاتم تلجأ إلى أسلوب التخويف، حتى أنها كانت تلوح: «هناك أسرار خطيرة أنتم لا تعلمونها، فيكون الرد من رئيس الفريق الرميد يومها بما معناه أنه إن كنت تعرف شيئا عن هذه الأمور الخطيرة، فهيّا خبّرنا عن هذه الأسرار على أننا لسنا معقلين أو أطفالا. تظل هناك بالفعل حساسية بين الرجلين، إذن التيار لا يمر تماما بين الرجلين. وحينما فضل الريسوني الانسحاب الاستراتيجي حتى لا نقول الانسحاب التكتيكي، فإن الرميد ظل وحيدا وبالتالي ما كان يعد بأن يكون تيارا للرابطة داخل الحزب والحركة لم يعد ممكنا، وربما اعتقد الرميد أنه أكثر دهاء من الشيخ الريسوني لما قبل بأن ينحني للعاصفة والقبول بالوضع الأسوأ، غير أن ما حسبه لم يتم، فبينما هو ينحني للعاصفة، كانت قيادة حاتم التي لا ينقصها دهاء، قد بنت فوق رأسه سقفا فولاذيا، وبالتالي لم تصد أمامه أفاق كما هو الأمر من ذي قبل. إن الرميد

وأمثاله عاشوا تلك الأيام أسوأ أوضاعهم داخل الحزب فيما بدت قيادة حاتم في أسعد الأوقات. ولم ينفك الحصار عن الرميذ إلا حينما تغيّر المسار وبلغت المجموعة إلى رئاسة الحكومة وكان نصيبه منها حقبة وزارية.

استراتيجية قديين الفساد

فضيحة ميدلت تؤكد على أن الفساد حينما يأخذ طابعا دينيا، يصبح مأساة مضاعفة. ولا شك أن استراتيجية جديدة تولدت عن الحركة الانتهازية للحزب، هي استراتيجية تدين الفساد، مثلا بعد تورط المسؤول الجماعي في ميدلت في ملف الرشا، خرج يستغيي الناس في بيان مصور بيدوه بالآية الكريمة: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ فَاسِقٌ مِّنْ أُمَّةٍ فَتَحَيَّنُوا﴾. فتطويع الدين يظل يلزم أعضاء هذا الحزب حتى بعد الفضيحة، فهي إذن تربية على تدجين الدين وتوظيفه في المسار الخطأ. وهو ما يؤكد على كيفية توقع أبناء الحزب لوعي المتلقي، إنهم يفترضونه غفلا إلى حد يمكن استغلاله دينيا. ونسي هذا الأخير أن خبر الفاسق إذا اقترن بأدلة قطعية يصبح يقينا يؤخذ به، فذيل الآية يتحدث عن واجب التبيين، لا الترك. وحين تحقق التبين نقف على الحقيقة. أما حديثه عن أن هذا الشخص كان يمارس الفساد ويستثمر في الدعارة والقمار وما شابه، فإن نحن صدّقناه طبعاً، فهذا أنكر، لأن المسؤول الجماعي يدرك أن هذا الشخص غارق في الفساد ولكنه قبل التفاوض معه على الرشوة كما يبدو من الشريط المصور والمنشور آنذاك واعترفت قيادة العدالة والتنمية بذلك بعد أن حاولت الهروب من الموقف. فلو صدق أمر الشريط سيكون الأمر غاية في الخطورة، حيث أن مسئولاً جماعياً محسوباً على الحزب الإسلامي ومن نشطاء حاتم تحديداً، يستغل المفسدين في الرشا وبالتالي يكرس الفساد في وضع النهار. إن تبرير الفساد وتدينه ثقافة آخذة في التجذّر داخل الحزب، وكلما طال عليه الأمد إلا وانفضح أكثر، لأن معمة السياسة من شأنها أن تسقط ورقة التوت الدينية عن عورات الانتهازيين. هذا أمر مؤكد، ولك أن تتصور أي ثقافة سياسية حينما ينبري أحدهم وهو غارق في المسؤولية الجماعية بأن شعار «الوطن غفور رحيم» يجب أن يشمل بارونات المخدرات وإدماجهم في التنمية. وطبعاً يقصد أو لا يقصد التنمية غير المهيكلّة، يعني سنحوّل إن كنا سننصت إلى هذه المشورات الصببانية إلى بعض بلدان أمريكا اللاتينية، لكننا ندرك أن وراء

الخطاب رسالة، فمن هو يا ترى المقصود برسالة المسئول الجماعي؟ وما معنى أن يتحدث مسئول كذلك وفي مدينة شمالية بهذه اللغة؟ طبعاً إنها قصة الانتخابات. والتجديد معناه في قاموس هذا المكون هو القبول بأي شيء ما دام له نفوذ حتى لو تعلق الأمر بالمخدرات، وهنا تبدو طنجة مهمة بالنسبة لهؤلاء، وهم يدركون نفوذ الكثير من اللوبيات في هذا المجال. لذا فبعد أن استقطبوا بشكل مباشر أو غير مباشر أموال الجالية الإخوانية السورية بطنجة في الانتخابات المحلية التي سبقت وصولهم إلى الحكومة، في سابقة من نوعها، دقوا باب البارونات بعد أن تفضلوا عليهم بإدخالهم في شعار «الوطن غفور رحيم» للهيمنة على المنطقة. يوجد الكثير المفسدين داخل الحزب والحركة، لكن ما لم تفضحهم العدسات أمام الرأي العام، فلن يتخذ تجاههم أي قرار حقيقي.

الأزدواجية

كل ما يبديه الحزب حيال قضايا أخلاقية هو استغلال ديمagogي، دائماً هناك لحظة يلوذ فيها الحزب بالصمت حيال بعض المواقف. لقد أقاموا الدنيا ولم يقعدوها على المغني الشاذ إلتون جون، وقالوا فيه ما لم يقله مالك في الخمر، ولكن أمراً ما لم يقع. جاء إلتون جون وغنى وما كان للناس أن تهتم بشذوذه لولا أن نهت إليه الدعاية الحزبية، حيث ساد الصمت حينما تقرر مشاركته في مهرجان موازين في الرباط من 21 إلى 29 ماي من عام 2009. والأمر نفسه فيما يتعلق بمهرجان ملكة جمال حب الملوك بصفرو، رأينا كيف أنهم احتجوا دائماً على المهرجان وحرصوا على تغيير عنوان ملكة جمال حب الملوك، لكنهم في سنة 2010 شاركوا بقوة في المهرجان بعد أن دخلوا في التدبير المحلي، في حين تراجعت بعض الأحزاب السياسية، كما قاطع بعضها الآخر المهرجان مثل الاتحاد الاشتراكي واليسار الجديد وغيرهما لأسباب تتعلق بموقفهم من تبذير المال العام في مدينة صغيرة. ففي هذا المهرجان الذي ناهضه الحزب، رأينا كيف كان الحزب وحده في الركع دون باقي الأحزاب الأخرى. والأمر نفسه حدث أيضاً في تطوان، فبعد أن كان حزب العدالة والتنمية يتحدث عن الفساد وعن تبذير غير معقول للمال العام وعن المهرجانات التي تناهض الثقافة المغربية والأعراف المغربية، نجد رئيس الجماعة الحضرية السيد محمد إدعمر يتبرع لمهرجان «أصوات نسائية» لرئيسه كريمة بنيحيش سفيرة المغرب في البرتغال، بمبلغ 200 مليون سنتيم، من مجمل ما

كلف المهرجان السنوي، حيث يقدر بما يفوق المليار سنتيم، فيما شارك وحضر شخصيا في المهرجان. يبقى السؤال: هل المهرجانات المرفوضة من قبل الحزب تصبح شرعية فقط حينما يصل المرشحون عن العدالة والتنمية إلى مسئولية جماعاتها؟ ومع ذلك، علينا أن لا ننسى أن الحزب يحدث تلك الجلبة الأخلاقية بين الفينة والأخرى من باب استعراض عضلاته الدينية تجاه قواعد الحركة حتى لا تفلت منه، وأيضاً أمام المجتمع الذي يستثمر فيه الحزب دينيا لصالح انتخابات تحقق لأعضائه انتقالا مريحا إلى منازل المترفين.

حزب أقل من إداري

ليس حزب العدالة والتنمية حزبا إداريا، بل كما ذكرت سابقا أنه حزب شبه إداري. وكنت أقصد طبعاً بذلك أن صفة الحزب الإداري لا تنطبق عليه، فالغالب على هذه التجربة هو جبن قياداتها، فالجبن هو من منحهم من أن يكونوا مناضلين، كما أن الجبن نفسه منحهم من أن يتمثلوا شجاعة الأحزاب الإدارية التي كانت لها أهداف أوضح وجراءة على ترجمة موقفها. ولا يخفى أن للخطيب مع جبن هؤلاء حكاية طويلة، فمع أنه ضامن لموقفهم إلا أنهم لم يستطيعوا أن يكونوا في مستوى جراءة الأحزاب الإدارية. هذا الحزب يريد أن يصدر صورة حزب جريء بينما سياسة الضبط الذاتي واستراتيجيا تأمين الدعوة فضلا عن الفوييا التي تسكن نفوس قياداته، يؤمن الطريق لنمو حركة انتهازية كبيرة داخله.

لن ننتظر من هذه القيادات أن تقدم حلولاً لا داخل الحركة والحزب ولا خارجهما في شكل برامج اجتماعية مدهشة، فالقاعدة تقول: لو كان لبنان. ولم يجد الرأي العام بين أيدي الحزب حتى في التدبير الحكومي - كما سنرى بالتفصيل - أي مردودية مقنعة غير التسويف، والقوى الحيّة تستطيع أن تلمس منها الجدية وقوة الأطروحة منذ انطلاقتها ونشأتها الأولى. هناك حالة من الإفلاس ربما يخفيها الوضع السياسي والحزبي الذي يعاني وضعية مزرية. نعم، إننا ندرك أن هذه الوضعية الخطيرة التي تعيشها الحركة والحزب يمكن أن تشهد تغييرا حينما يصبح ذلك أمرا حتميا لكل المشهد الحزبي في بلادنا.

(القسم الثالث
الأداء السياسي وهيكله الحقل الديني والتدبير الحكومي)

الفصل الأول

أداء الإسلاميين المغاربة من عام 2009 إلى عام 2010

سوف نركز في هذا القسم على أداء الإسلاميين المغاربة في حقل السياسة والتدبير المحلي والنيابي خلال العامين التي سبقت وصولهم إلى سدة التدبير الحكومي، عامين من المزاغم والإدعاءات، وأهم أرائهم ومواقفهم خلال عامين قبل أن يحل ما يعرف بالربيع العربي، حيث تغيرت المسارات وتبدلت الخطوط وبات الحزب مدللا في سياق جيوسياسي قاهر. إن استيعاب تجربة عامين من الأداء ما قبل الحكومي يوقفنا على مفارقات الموقف والسياسات، وهو ما سنعينا إليه من خلال الفصل الأول قبل المضي في الفصل الثاني الذي يرصد التحول في أداء حزب العدالة والتنمية تحديدا من النشاط البرلماني إلى التسيير الحكومي.

ما الذي تخير خلال عام 2009 م ؟

في نقد الاداء الهوياتي للحركة الإسلامية المغربية

سعيانا تباعا للبرهنة على أنه ما زال الحديث عن الحركة الإسلامية بأطيافها المختلفة وتجاريها المتعددة في بلادنا يعاني من التباس شديد وسوء فهم كبير، مرد هذه الحيرة إلى صعوبة الإمساك بتعقيدات ظاهرة توحى آراء أبنائها الدراويش ببساطة محتواها، فالتعقيد هنا كامن في كون الحركة الإسلامية غدت مكونا رئيسيا يصعب اجتثاثه كما ما فتئ يخطئ حسابات كبرى المقاربات، ولعله من أسباب الظواهر والمفاجآت التي تصنعها الحركة الإسلامية على شتى الصعد هو في عدم حمل فاعليتها عند خصومها محمل الجد وعدم الاعتراف بإمكاناتها الفكرية والسياسية داخل أشكال التنميظ والاختزال الذي تذكبه روح الصراع الأيديولوجي والمنافسة السياسية وعدم اعتبار المدى الذي قطعته هذه الأخيرة كتجربة إن في طريقة تفكيرها أو طريقة تكيفها مع المحيط. وفي المغرب تحديدا تتضاعف تعقيدات الحركة الإسلامية انطلاقا من إحدى أبرز خصوصياتها داخل مشهد غارق في شروطه التاريخية الفارقة، كونها أشبه بالماء في الماء، وهو ما يجعل سؤال الهوية معقدا في لجنة النقاش العمومي حول حقيقة هذه الحركة، فالدخول السلس لأولى بذور فكر الإخوان المسلمين إلى المغرب تم بأعين القيادات التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين المصرية وبرعاية رموز من الحركة الوطنية ورجالات الدولة، المثال الذي قدّمناه سابقا حيث يتحدث توفيق الشاوي أبرز قيادات الإخوان المسلمين في مذكراته «نصف قرن من العمل الإسلامي» على صلته بالملك الراحل محمد الخامس وبعدد الكريم الخطيب. كما يظهر من خلال شهادة محمد مهدي عاكف المرشد الحام للإخوان المسلمين في برقية عزاء ينعى فيها رحيل عبد الكريم الخطيب حيث اعتبره من مؤسسي حركة الإخوان المسلمين بالمغرب بل اعتبره ممن

التحقوا بركب دعوة الإخوان المباركة مبكرًا في الوقت الذي كانت تحارب فيه الجماعة في مصر¹³⁵.

تلك كانت محطات أساسية عادة ما يقفز عليها التحليل التاريخي للحركة الإسلامية المغربية ويهتم بالعوارض ولا ينفذ إلى العمق مع أنها تحدد أولى ملامح هذه الهوية، وتقييم الأداء الهوياتي لهذه الحركة كيف تناغمت مع الخطيب في شق من مكوناتها بينما ناهضته وناقضته في شقها الآخر. ففي هذا السياق تفهم تحالفات البديل الحضاري والحركة من أجل الأمة مع بعض مكونات اليسار الذي ناهض الخطيب ومشاريعه طيلة ما عرف بسنوات الرصاص، تستطيع الحركة الإسلامية المغربية أن تمسك بالوجه التقليدي الذي يسم جوهر الاجتماع السياسي المغربي وتجعله محور نشاطها النكوصي الذي يذكيه الهاجس الهوياتي. نزاعات الشرعية بين مكونات الفعل السياسي والاجتماعي المغربي محدودة الأفق من حيث أنها تشتغل ضمن وجهين قد يجتمعان في جوهر السلطة لكنهما لا يجتمعان في المكونات المؤثرة للمشهد السياسي والحزبي. وعبثا يسعى كل طرف لإقصاء الآخر استنادا إلى وجه من وجهين هما خاصية المغرب السياسي، وربما سندرك عمق الحقيقة رغم ما يبدو من بساطة العنوان، في مثال حزب الأصالة والمعاصرة، فهو ليس في وارد تهجّي عنوان كلاسيكي لفرض البرباغوندا، بل هو حقيقة ما يعكسه النظام السياسي المغربي الذي سعى ولا يزال يسعى إلى هذا الضرب من التوازن بين نزعتين: تقليدية وحدائية، يقوم بهما الاجتماع والثقافة السياسيان.

من جهة أخرى يعود سبب الحصر الذي تعاني منه الأبحاث حول الحركة الإسلامية المغربية إلى سوء الربط أو سوء استعمال النموذج الإرشادي المناسب والناجع في تحليل خطاب ومواقف هذه الحركة، وهو الحصر الذي يراوح مكانه حتى يومنا هذا. إن مجمل المقاربات التي قدمت حتى اليوم عن الحركة الإسلامية في بلادنا تستدعي أحكام القيمة ذاتها للحركة في نشأتها الأولى، على أهمية رصدها التاريخي الذي يبدو هو أيضا ملتبسا ومجهول الحلقات في تلك التقارير. سنسمع دائما حديثا عن قوى رجعية ليست وطنية وذات نزعات ظلامية وتخريبية. وعليه، فما زلت مصرا على أن الطريق إلى

135 <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=40764&SecID=211>.

فهم الحركة الإسلامية المغربية لا يزال طويلا وصورتها لا زالت ملتبسة، وقد ساهم ولا يزال يساهم في هذا الالتباس أطراف منها على سبيل المثال خصومها ومنافسوها التقليديون والموضوعيون الذين يقدمون أحكام قيمة حول نشأتها الملتبسة وأدائها غير الناجع. وهؤلاء - وإن صح رأيهم في كثير من جوانبها - لا يقدمون حقائق عنها بل يزيدون في أمر التباسها. ويساهم في ذلك أيضا أبنائها الذين تبنا تكتيكا جديدا في تحريف تاريخها الموضوعي وحجبوا محطات أساسية في نشوئها وارتقائها لأسباب لسنا في وارد بيانها. وهؤلاء - وإن صدقوا في جوانب منها - فهم لا يقدمون حقائق عن أنفسهم بل يزيدون في أمر التباسها ما يفوق خصومها. وبين هؤلاء وأولئك، يوجد جنس ثالث يرعى على سقط المتاع ويستتهيه في البحث الاعتماد على نفع الحوافر وشغايا الأحكام الجرافية والحقائق الزائفة في مشاهد الصراع بين الحركة الإسلامية وخصومها. وقد تولدت داخل هذا الجنس الثالث فوضى عارمة ليس آخر مظهر من مظاهرها تناسل خبراء مغموشين بالحركات الإسلامية لا زالوا يملؤون مشهدا الإعلامي بالكثير من الأخطاء في تقدير حقيقة الحركة الإسلامية المغربية وأدائها. وما يعني هنا هو التأكيد على جانب أساسي وهو أن خصوم الحركة الإسلامية المغربية ليسوا أقل خطورة من خصومهم للحقائق وللتاريخ - أي أنهم في الغالب يصبحون أعداء أنفسهم. ومن ناحية أخرى يعني أن أطبق منهجا فريدا في تاريخ التعاطي مع هذا الشأن شديد الوفاء لمفاهيمه الكلاسيكية الفارقة في سبات تمجيد الذات في غياب أي محاولة جادة للنقد الذاتي، فمقتضى التبني الحضاري والتجديد الجذري أن نبدأ بتصحيح السياق التاريخي لجملة من الحقائق التي سلمت بها الحركة الإسلامية، لأننا نعيش على إيقاع وهم كبير وسوء تقدير لأهمية المفاهيم في صناعة المعرفة. ولاختزال مخرجنا لهذا الحصر يجب أن نحدد النموذج الإرشادي لأداء الحركة الإسلامية عامة ومن ثمة وفي ضوء ذلك أن نتعرف عما استجد في أدائها خلال سنة 2009م، أي تطبيق هذا النموذج أولا ومعرفة ما إذا كانت سنة 2009م وفيّة له حيث تكسبه النجاعة لاستمراره كنموذج للتحليل، انطلاقا من حقيقة مفادها أن النماذج الإرشادية هي نسبية وقابلة للتغيير متى أصبح تطبيقها عقيما. لقد أظهرت الحركة الإسلامية المغربية في كل أطوارها أنها تمثل توجهها محاربا ولكنه ليس مرفوضا، أي أن

الحرب ضد الحركة الإسلامية هي حرب تكتيكية وليست حربا استراتيجية. وهو ما فرض سقفا على أدائها لا يتجاوز الإجابات عن مدى صدق نواياها في القبول بالتعددية الاجتماعية والسياسية والثقافية للبلد. وليست هواجس كل المكونات المناهضة للحركة الإسلامية المغربية واحدة، وهذا ما يزيد الأمر التباسا. وعلى مر هذا التاريخ تراكمت الظنون والتحديات وارتبكت جوابات الحركة الإسلامية أمام مكونات خصيمة كل منها قد يلتقي عند الأحكام ذاتها لكنه يختلف حول الغايات والأهداف التي تحرك كل مكون على حده. وهكذا نفهم كيف أن إمارة المؤمنين نفسها تتدخل لحفظ ذلك التوازن ليس من جهة واحدة بل من كل جهة لغاية حفظ التوازن والتعددية. وليس غريبا أن من غاظه أن تتدخل الدولة لإحداث التوازن بدعم العدالة والتنمية في نشأتها الخطيئة الأولى هي نفسها التي يغيظها من يحتقد أن التدخل غير المباشر الذي يمكن للأصالة والمعاصرة لأحداث التوازن نفسه الذي بات مهبطا كما نبّهت إليه الانتخابات التشريعية لعام 2007 م. تؤكد كل مظاهر السلوك والخطاب للحركة الإسلامية على أنها لم تبرح هوس الإقناع بانتمائها الأصيل لمجتمع لا يقبل بوجود فاعل يستغل الدين في مناورات سياسية في دولة يؤكد دستورها على أن الإسلام هو دين الدولة وأن أمير المؤمنين هو حامي الملة والدين. وهي لذلك تسعى عبر أدائها إلى إثبات الوجود لا تطوير الوجود، وهو ما اصططحنا على تسميته بـ: «الأداء الهوياتي»، إننا من خلال قراءة حصيلة أداء الحركة الإسلامية طيلة العام المنصرم سنكون مدينين لهذا النموذج الإرشادي لتحليل طبيعة أدائها وردود فعلها ومشاريعها وأزمته.

ظلال الحرب الباردة بين العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة

إذا كان ولا بد أن نتحدث بالأولية عن الحدث الأهم في تقدير مكون من مكونات الحركة الإسلامية انطلاقا من الأثر الذي خلفه - على الأقل - في وجدان مجموعة التوحيد والإصلاح في وجهها السياسي أو وجهها الدعوي، لا بد أن نؤكد على أن الحدث الأهم والأكثر تأثيرا في المشهد الحزبي خلال سنة 2009م هو النتيجة المفاجئة التي حققها حزب الأصالة والمعاصرة بعد 8 أشهر فقط من تأسيسه في الانتخابات الجماعية (21.7 مقعدا في المجالس الجماعية)، وهي النتيجة التي أثارت حفيظة الكثير من المكونات لا سيما

العدالة والتنمية حول ميلاد المنافس السياسي الأقوى لحزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الدينية، وهو الحزب الذي سيعمق لا محالة الهاجس الهوياتي لدى هذا الحزب ويجعل أداءه لا يبرح هذا الاستحقاق. ليس هناك من يدرك خطورة التحدي الكبير الذي ينتظر حزب العدالة والتنمية من قبل الأصالة والمعاصرة منافسه اللدود. ويبدو أنّ ظلال هذه المعركة لا تقف عند صراع الحزبين على النفوذ السياسي بل تتعدى إلى النفوذ الرمزي والثقافي الذي استأثر به حزب العدالة والتنمية طيلة تاريخ من العزوف السياسي للناخب المغربي. وعلى ممشى سريع عبر المولود الحزبي الجديد من معبر العمل الجماعي - حركة لكل الديمقراطيين سنة 2007م - لينشئ فوراً حزبه السياسي 2008م، كانت المحطة الجموعية بمثابة فترة انتقالية لتثبيت الأرضية الأيديولوجية للمولود الجديد ولحشد الجبهة الداخلية للحزب القادم ببرنامج محاصرة العدالة والتنمية وليس بالضرورة إلغائها. كان حزب العدالة والتنمية يركز على الطهرانية السياسية في غياب أي برنامج حقيقي يمكن أن تتلمس فيه مجمل الانتظارات التي في سبيلها جاءت انتخابات 2007م عقابية لصالح العدالة والتنمية إذ امتنع فيها عن التصويت 63 في المائة من مجموع المسجلين في اللوائح الانتخابية. في هذا الجو من العزوف المهيول عن الانتخابات تحدث تقرير المعهد الجمهوري الأمريكي عن اكتساح مرتقب لحزب العدالة والتنمية للانتخابات¹³⁶. بقدر ما زاد هذا التصريح الخاطئ في غرور الحزب المذكور إلا أن بعضهم اندفع تحت وازع نظرية المؤامرة ليعتبره تخريضا للقوى الاستثنائية بوضع فرامل أمام هذا الحزب. والحقيقة أن التصويت العقابي لم يكن هو الآخر أسلوباً دائماً للقوى العازفة عن الانتخابات، فأداء الحزب المذكور أنزله إلى مصاف الأحزاب المخيبة للآمال، لولا أن منطق السياسة لا يناقض دائماً منطق الطبيعة هنا، فلا زال الحزب يتحرك بفضل مبدأ القصور الذاتي. وقد أشرت إلى خطأ هذا التقرير شخصياً في تصريح لقناة الحرة صبيحة يوم الجمعة قبل انطلاق العملية الانتخابية، على أن مفاجآت ستكشف أن الحزب المذكور لن يكتسح الانتخابات كما تحدث التقرير. لم نخطئ التوقع، فلقد حدث تراجع كبير في عدد الأصوات لصالح هذا الحزب إذ انخفضت الأصوات كسائر الأحزاب الأخرى لا سيما الاستقلال والتجمع بمقدار 100.000 صوت. وفاز

الاستقلال والتجمع وتقدموا على الحزب المذكور¹³⁷. في هذه الأجواء تولد حزب الأصالة والمعاصرة - لهذا السبب جعل حزب الأصالة والمعاصرة من أبرز أهدافه تشجيع المواطن على التصالح مع الفعل السياسي - الذي سينافس حزب العدالة والتنمية ليس في السياسة فحسب بل في صميم مستوى مبادئه وتوجهاته الأيديولوجية أيضا. فالأصالة والمعاصرة الذي لم يخف رهاناته آنذاك هو حزب يركز على وضوح في الأيدولوجيا والمصالح ويتمتع بإرادة وإمكانات على المنافسة، وواقعية المولود الجديد تكمن في أنه لم يأبه بالتهم التي وجهت له بوصفه يجترح عودة بالمشهد الحزبي إلى عهد «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» في المغرب، وهو وصف له دلالاته فقط في ذاكرة القوى الوطنية واليسار المغربي تحديدا ولا شأن لحزب العدالة والتنمية به، ما دام أن أحد أركان هذه الجبهة هو نفسه المؤسس التاريخي للعدالة والتنمية. وهناك من عاده به - همسا - إلى سنوات الرصاص، وهو التصريح الذي كلف «المنصوري» عن الأحرار ثورة تصحيحية من داخل الحزب مع أن سنوات الرصاص هي أيضا تفتقد دلالاتها في الثقافة السياسية لمثل هذه الأحزاب التي نعتت طيلة أدائها من قبل خصمها اليساري بأنها أحزاب إدارية، فالمولود الجديد لا يخفي أجندته ومشروعه الذي يرى أنه يلتقي مع المشروع الملكي من خلال تفعيل كل مبادراته، كما أنه ليس حزبا لـ «أهل الصفة» أو «المؤلفة قلوبهم»، حيث يبدو أن حزب العدالة والتنمية يستند إلى هذا الأسلوب في الاستقطاب الانتخابي، فحملات التطهير الداخلي والرقابة التي تفرض الاستقامة العملية الداخلية لأعضائه تبعده عن نموذج أحمد رضا كديرة وباقي الأحزاب المنعوتة تاريخيا بالإدارية. إنه حزب يستوعب اليوم كل تجارب الفشل الحزبي التقليدي كما يستدمج قوى اليسار نفسه. ما يهمني في هذا التحليل هو أننا في المغرب يجب أن لا نتحدث عن وجود مكون خارج لعبة التوازنات الكبرى وإلا سنضيع جميعا في تحليلات فارغة تبسدها فيها كل الأحزاب صالحة وجائرة في آن واحد، حسب المدى الذي يخضع له البوليميك السياسي. وإذا لم يكن حزب العدالة والتنمية يتحرك خارج هذا المنطق فلم الاحتجاج إذن؟ ليس الأصالة والمعاصرة في الحقيقة حزبا بالمعنى التقليدي

137 - بيرنابي لويس كارسيا : الانتخابات المغربية منذ 1960 إلى الآن، ص 393، ت : د. بديدة الخرازي، ط1 - 2007م منشورات الزمن / النجاح الجديد - الدار البيضاء.

للهبارة بل هو أشبه ما يكون باتحاد يشمل كافة القوى التي شخصت أو لنقل التقطت الإشارة من خلال تجربة الانتخابات المذكورة لتدرك أن ثمة ما هو أهم من كل الأولويات، أي حماية مصالح شريحة اجتماعية أخرى لا تتبنى أطروحة العدالة والتنمية لكنها وبسبب العزوف السياسي الكبير لا تدرك مدى خطورة هذا العزوف الذي استفادت منه العدالة والتنمية دون غيرها، فالمشهد كان يتجه صوب وضعية ستجعل الحزب الذي يرفض الاعتراف بأنه حزب ديني مقنع يهيمن على قاعدة اجتماعية وحدها تؤمن بالسياسة والعمل السياسي، ومع ذلك لم يكن حزب الأصالة والمعاصرة حزبا طبقيا يمثل مصلحة طبقة معينة، بل توجد فيه كل الطبقات وكل الحساسيات الفكرية والسياسية من أقصى الليبرالية والوسط إلى أقصى اليسار ومن نخبة ذات تاريخ نضالي إلى المحافظين والأعيان. إذا كان عنوان العدالة والتنمية مجرد شعار لا يوجد في أجندة الحزب ما يناسبه على شكل برنامج اجتماعي حقيقي فإن الأصالة والمعاصرة هنا لا يعبر عن شعار أيديولوجي فحسب بل هو شعار يعكس الواقع، أي أنه حزب تلتقي حوله قوى تقليدية وتقدمية تجمع بينها مصالح محددة عجزت العدالة والتنمية عن استيعابها في خطاب مقنع وأيديولوجيا مستقيمة واضحة، إنه يركز على نوع آخر من الصراع، الصراع على الرمزي وعلى نمط التفكير وعلى المجتمع، وهذا لا يتم إلا بمزاحمة حزب أعضاء التوحيد والإصلاح حيث يتحركون على خلفية تسييس جمهورهم الشديد في ظرف تعاني فيه شرائح أخرى (على سبيل العزوف والامتناع) عن النشاط السياسي. إنه حراك سياسي خارج شروط المنافسة الطبيعية، المنافسة هنا لا تقاس بتقديرات ومعايير قانونية بل بمعايير سياسية وأخلاقية، بتعبير آخر لم يعد هناك فقط جمهور العدالة والتنمية هو وحده المسيس بل سيشهد المستقبل تسييسا واسعا للمجتمع المغربي، فبعد أن بات جمهور العدالة والتنمية وحده يدرك أهمية السياسية، لم تعد السياسة في المغرب نافلة بل لم تعد مستقبحة أو ترهيبية، بل إن منطق التوازنات يقتضي اليوم استنفارا للحس السياسي، إن المحايدين ليسوا اليوم مواطنين صالحين، بل المواطن الصالح هو الذي يمارس السياسة وفق التوازنات المطلوبة. وقد أظهر الحزب الجديد مقدرة تنافسية أخرجت العدالة والتنمية وحاصرتها في قضايا عديدة. قدم الحزب الجديد نموذجا للفعالية الحزبية القادرة على ممارسات تأديبية لأعضائها، وقد

بادر الحزب الأخير إلى إقالة النائب البرلماني سعيد شمو من عضوية الحزب ضمن بلاغ من الحزب يؤكد فيه على ما وصفه بتمنيع صفوف الحزب من شوائب الزبونية والإفساد¹³⁸. مثل هذا الموقف الذي تكرر داخل الحزب الجديد يؤكد ظاهرا إرادة عدم التسامح مع الفساد داخل الحزب، كما يؤكد مفهوما أن الحزب لا يريد أن يترك انطبعا عند المواطنين من أن الحزب الجديد يسلك على غرار مشروع أحمد رضا غديرة أو أنه جاء ليعزز الفساد السياسي والحزبي، بل جاء ليحقق مراد العهد الجديد ويجسد رؤيته للإصلاح والانتقال الديمقراطي وفق آليات توازنية طبيعية وليس آليات توازنية مفتعلة تتطلب تورطا للإدارة في التدخل الذي يعني بالضرورة التحكم في تفاصيل العملية. هناك مؤشرات على تبدد نموذج الحزب - العدالة والتنمية - المثالي الذي يؤمن بالديمقراطية الداخلية ويسوقها على أنها إشارة مقنعة تؤكد مدى قناعته بها خارج الحزب، إن الديمقراطية داخل هذا الحزب نابعة من طبيعته كحزب ناشئ من ملتقى حركات فتيحة قطعت مع قياداتها التاريخية. فتدويل الزعامة ومنح الفرص للمجموع هو قدر العدالة والتنمية وليس قيمة فريدة، لأننا لن نظفر بقيادات خارجة عن مربع عدد من الزعماء المؤسسين لهذا المولود السياسي، خلافا للأحزاب المغربية التاريخية التي تتمتع بكاريزما قياداتها التاريخية. لكن بالمقابل أيضا لم يكن الحزب المذكور يسمح بفتح الحزب للعضوية. لقد ظلت حركة التوحيد والإصلاح مصفاة أساسية ومرحلة انتقالية تربوية لمن أراد الانضمام - من غير الأعيان طبعا - لهذا الحزب. ولم يفتح الحزب بابه مجاملة إلا إلى اليهود المغاربة الذين يعرف أن لا أحد منهم بطبيعة الحال يمكن أن يجازف بالانضمام إلى هذا الحزب، وقد ظهر هذا الموقف من خلال مقال لأمينه العام السابق د. سعد الدين العثماني، يتحدث فيه عن هوية حزب العدالة والتنمية، وطبعا في سياق الهاجس الهوياتي الذي جعله فسي نهاية المطاف يستعرض صورة ملطفة عن الحزب وبيان مغزى مرجعيته الإسلامية. اعتبر هذا الأخير حينها أن العدالة والتنمية حزب يباشر قضايا الشأن العام. وهكذا فالعدالة والتنمية بحسب الأمين العام لا تحيل على المرجعية الدينية: «ولذلك لما قرر الحزب سنة 1998 تغيير اسمه السابق «الحركة الشعبية الدستورية

الديمقراطية»، واختار اسم «العدالة والتنمية» الذي لا يحيل مباشرة على المرجعية الإسلامية، بل يؤكد على أهمية المسألة الاجتماعية والاقتصادية في فكر الحزب، وقد فعل ذلك تماشياً مع التطورات السياسية التي عرفها المغرب، وكان الاسم السابق يعكس المرحلة السياسية التي نشأ فيها الحزب سنة 1967، والتي كانت تقتضي المطالبة بإلغاء حالة الاستثناء وبالعودة إلى العمل بالدستور ومباشرة المسلسل الديمقراطي».¹³⁹

أكد على ذلك بعد أن اجتهد في السياق نفسه وفي غيره على أن السياسة هي في صلب الموقف الديني، فعن أي معنى حزبي نتحدث إذن عن المرجعية الدينية إن لم تكن بها علاقة مباشرة بالعدالة والتنمية؟ فحتماً أي قيمة مضافة للمرجعية الدينية في مجال مباشرة الشأن العام إن لم تكن هي التنمية والعدالة؟ ومع ذلك في كل بوليميك سياسي يتحدث أعضاء الجماعة بلغة التوحيد والإصلاح، وكما فصل أمينه العام الجديد على بلاتوهات الإعلام الوطني، أن التنمية والبيئة وما شابه هي من صميم وأولويات اهتمام مرجعيتهم الإسلامية، بل في كل مشاريعهم السياسية يتحدثون وفق النمطية نفسها لبرامج الإعجاز العلمي في القرآن، فكل ما طرحه البرامج السياسية في بلادنا يتبنونه بالقوة ثم بأثر رجعي يعتبرونه من صميم مشروعاتهم، لكن الشاهد هنا ما جاء في مقال الأمين العام السابق حينما تحدث عن العضوية قائلاً: «تتبنى العضوية في الحزب على أساس المواطنة والقبول بمرجعية الحزب العامة وبرنامجه السياسي والالتزام بموقفه السياسي؛ لذلك يمكن أن تشمل عددا من المواطنين ذوي حد أدنى من الالتزام الأخلاقي والتنظيمي أو حتى أفرادا غير مسلمين من اليهود مثلاً، وهذا يعني أن شروط العضوية في الحزب سياسية، بينما هي في الهيئات الدعوية شروط دينية».

ربما قد تفهم على أنها دعوة غير كريمة، لكنه يظل الحزب الوحيد مع تيار السلفية الجهادية الذي يرفع في كل تظاهراته شعار «خبير خبير يا يهود جيش محمد سيعود»، في بلد تعيش فيه أقلية يهودية مناهضة للاحتلال الصهيوني. الأمر الذي يخلق مشكلات حقيقية بين الدجان المنظمة للتظاهرات، كيف

139 http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1212394792868&pageName=Zone-Arabic-Daawaz/FDWALayout

نتخيل مرور مواطن يهودي مغربي إلى حزب العدالة والتنمية دون أن يؤهل فكريا في التوحيد والإصلاح؟!

في هذه الأثناء تم الكشف عن جملة من الاختلالات والإجراجات في أداء حزب العدالة والتنمية وداعمته حركة التوحيد والإصلاح. ففي ظل عمادة أبي بكر بلكور لمدينة مكناس عرفت هذه الأخيرة أول وأكبر مهرجان لتذوق الخمور شاركت فيه بالإضافة إلى شركات مغربية على رأسها شركة «زنبير» شركات من كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والشيلى. ومع أن القانون المغربي يسمح من خلال مساطيره وبنوده الترافع في أمر كهذا بموجب ظهير يوليو 1967 الذي ينص في البند الثامن بعد العشرين على منع بيع المشروبات الكحولية للمغاربة المسلمين أو منحها لهم، وعلى الرغم من أن فتوى الريسوني واحتجاجات أعضاء الحزب في البرلمان في مسألة خمور مكناس أو كارفور سلا أو مواجهة مقترح الرريسي بمراجعة قانون تحريم الخمور - سنقف عند هذه النقطة في مقال تحليل معارك الفتوى - تبي قيمة هذا القانون وتؤكد على أن مستندها في الاحتجاج هو نفسه القانون المغربي، يبقى التساؤل المحير لدى الرأي العام، ما الذي يمنع الطاقم الحقوقي لهذه المجموعة من أن تتقدم بشكاوى ذات طابع قانوني؟! والواقع فإنه لم يسجل للحزب الإسلامي أي تحرك قانوني في هذا المجال بل اكتفى بتصريح يائس، يقول بأن «تنظيم يوم وطني احتفاء بأم الخبائث وبتيسير من السلطات المحلية بعد تحديا سافرا للمشاعر الوطنية والدينية للشعب المغربي المسلم.. وخرقا لدستور المملكة وثوابتها ومقدساتها»، ثم سرعان ما رد على هذا المهرجان بتنظيم مهرجان تذوق الزيتون. وقد أظهرت معركة زيت الزيتون والخمور في مكناس عمادة العدالة والتنمية معركة هجاس هوياتي: هل هي مكناس زنبير الخمرية أم مكناسة مولاي مسعود الزيتون؟

لم يكن هذا هو الاختبار الأول القاسي على الحزب الإسلامي الذي بات يدفع فاتورة مناوراته السياسية / الدينية، فقد فتح القضاء ملفا إضافيا له صلة بالفساد في التدبير الجماعي، اتهم عمدة المدينة نفسها بموجبه بجملة من التجاوزات لم يجد أمامها حزب العدالة والتنمية إلا اللجوء إلى مرطبات نظرية المؤامرة للحديث عن استهدافات للحزب قبيل دخول معمعة الانتخابات الجماعية. وكان تبرير الحزب أنها مسألة جانبية ليست مهمة (وبتعبير بنكيران: إنها مجرد

سندويتش). وقد أشاد الحزب بأداء العمدة رغم أن التحقيقات أكدت بما لا يدع مجالا للشك وقوع خروقات سافرة بموجبها تقرر عزله قضائيا. لم يكن ذلك هو الثمن الذي ستدفعه عمادة الحزب الديني لمكناس، بل سيضطّر الحزب المذكور لدفع واحدة من الشبهات التي تستهدف مصداقيته أمام المواطنين وهي في الحقيقة الثمن الذي سيدفعه لقاء تكتيكة السياسي الجديد للانفتاح على الأعيان، يتعلق الأمر هذه المرة بتأكيد تهمة زيارة سابقة للعمدة المذكور إلى إسرائيل اعترف بها صاحبها بعد أن أنكرها، بل إن الأمر يتعلق بعمدة ينتمي إلى حزب يناهض التطبيع بينما يكشف الصحفي مصطفى العلوي (ابن مدينة العمدة نفسه) في بلاطو القنّاة المغربية في برنامج حوار، خبرا - سرعان ما تناقلته وسائل الإعلام - حول سفر بلكورة إلى إسرائيل لجلب بذور الطماطم باعتبارها الأجود عالميا، يسجل هنا أن بلكورة كان قد برر سبب زيارته لإسرائيل في سنة 1987م، وإن كان قد نفى كونه لا ينوي إحداث توأمة بين مكناس وتل أبيب أو أنه يمارس نشاطا تجاريا بينيا مع الكيان الإسرائيلي إلا أن ما يثير الانتباه أن الزيارة المصرح عنها، جاءت في عز التصعيد والقطيعة العربية مع إسرائيل. وفي سياق المعركة التي تستهدف مصداقية ومثالية الحزب الإسلامي تأتي قضية أفتاتي التي علق عليها أمين عام الأصالة والمعاصرة الشيخ بيد الله في مقال له في جريدة المساء بعنوان: «المحميون الجدد»، مشككا في وطنية حزب العدالة والتنمية، قبل أن يرد عليه العثماني بمقال آخر تحت عنوان: «الاستثنائيون/ المحميون الجدد». ولا يخفى أن الصراع السياسي بين المكونين المذكورين بات مفتوحا على كافة الاحتمالات، فقد قرر زعيم الأصالة والمعاصرة مقاضاة كل من بنكيران وأفتاتي. وقد أثار موقف أفتاتي الذي بحث برسالة إلى السفارة الفرنسية للتدخل في قضية داخلية استياء لدى كافة الأوساط وليس الأصالة والمعاصرة وحده. مما أدى إلى استدعاء المغرب للسفير الفرنسي على خلفية الرسالة المذكورة، وستخلص العدالة والتنمية من هذه المسألة بموقف استباقي عبر قبول استقالة أفتاتي من عضوية الحزب. استفادت الأصالة والمعاصرة من كل أخطاء الحزب الإسلامي الذي ورطته حساباته وتكتيكاته وأحيانا انتهازيته في مواقف لا يحسد عليها، وكان الحزب الجديد يلاحق العدالة والتنمية وينفذ معها في زرائب المجتمع ويراقب أداء أتباعها داخل المؤسسات الدينية كما جاء في

انتقادات حكيم بن شماس رئيس فريق الأصالة والمعاصرة في البرلمان آنذاك منبها إلى استغلال العدالة والتنمية للمساجد التي هي أماكن مقدسة للعبادات. ولا يبدو الحديث غريبا عن وضعية هذا الحزب من حيث هو ناشئ جديد بل وجب التذكير بأنه تركيبة جديدة من مكوناته عريقة في الساحة اجتمعت حول تشخيص موحد للمشكلة وحددت هدفا حقيقيا. إن استعمال الأصالة والمعاصرة للرأسمال المادي والارتكاز على القرب من أهداف الدولة لا يعني شيئا، لأن العدالة والتنمية هي نفسها راهنت على ذلك دون أن تحظى بكامل الثقة، وهي تشتغل على هذا القرب كما أنها تستعمل الرأسمال الرمزي والديني في ممارساتها الانتخابية. فالمنافس الحزبي لا يهتم بالتعليل والنوايا بقدر ما يهتم بالأرقام، والأرقام تؤكد أن جزءا من الناخب المفترض للحزب الإسلامي يوجد في المساجد والهوامش التي تخضع لتأطير الحركة، إنما سيكون الوضع مختلفا لو علم المنافس الحزبي - حسب مصادر موثوقة - أن عاملا جديدا وتحديدًا بطنجة لعب آنذاك فيه مال الجالية السورية - الإخوان المسلمين السوريين المقيمين بطنجة - دورا داعما في العملية الانتخابية الأخيرة لصالح العدالة والتنمية. إذا كان حزب التوحيد والإصلاح قد آمن باللعبة السياسية ولم يضع لنفسه حدودا، فإن ذلك لا يعني أنه سيكون المهيمن الوحيد على هذه اللعبة. دائما هناك جيل من اللاعبين يتقنون هذا الفن، وسيكون الأمر في غاية المغالطة لو اعتبرنا أن العدالة والتنمية هي معارضة وأنها مستهدفة من الدولة، لأن الدولة تدبر ملف التوازنات في الحقل الرمزي والسياسي وليست العدالة والتنمية إلا جزءا من موضوع تدبير تقوم به الدولة بما أنها مؤسسة عقلانية تدبر مشهدا يعاني الهشاشة حتى الآن، فليست الدولة ضد العدالة والتنمية وإنما هي بصدد تدبير توازن القوى. وفي الانتخابات السياسية يصبح المال الديني مثل مال المخدرات عائقا ضد الديمقراطية الحقيقية، بل هناك تكتيك جديد للحزب الإسلامي يراهن على مستقبل أكثر ارتباكا في مستوى الأداء الهوياتي للحزب، هناك ما يمكن أن يسمى تجاوزا بأسلمة الفساد الانتخابي. لقد قبل الحزب بمرشحين متهمين بأن جزءا من نشاطهم التجاري يعتمد على الخمر، كما سيقترح أحد عمداءهم يومئذ عبد العزيز ربّاح تطبيق مقولة «الوطن غفور رحيم» على أباطرة المخدرات لصالح التنمية، وهي كما تبدو محاولة تكتيكية جديدة لاستمالة بارونات المخدرات إلى المراهنة على الحزب المذكور، حيث

يبدو أن ممارسة تبيض المال لم تعد ممكنة إلا عبر التبيض السياسي، ومع الحزب الديني الجديد يمكن أن تضاف عملية التبيض الديني. يسجل أن العدالة والتنمية لم تقم بمحاكمات ذات طبيعة تتعلق بالفساد وعدم الانضباط ضد أي من أعضائها - على الأقل كما فعلت الأصالة والمعاصرة أيا كانت غاية هذا النوع من المحاكمات، باستثناء ما كان تفاديا لمحاكمات ضد الحزب كما حدث في مسألة أفتاتي - لقد أكدت سنة 2009م على أن الحرب الباردة أو الساخنة أحيانا بين «الأصالة والمعاصرة» و«العدالة والتنمية» هي حرب استراتيجية بين نمطين من التأطير الأيديولوجي والسياسي لمغرب المستقبل، وهذا لا يؤكد على أن المشهد بات مجرد فرجة انتخابية فحسب، بل إنه هو اليوم يتجه صوب نوع من الانقسامية السياسية الحيوية التي ترسي التوازن الذي كادت تجرفه انتخابات 2009م التشريعية.

الحركة الإسلامية المغربية في ظل تحرش قاعدي بحدود المملكة

المشارك في التحديات التي تواجه الحركة الإسلامية والنظم السياسية في المنطقة على السواء، هو التحدي الذي يفرضه واقع التناسل لفروع القاعدة بعد تأسيسها لفرع لها في منطقة شمال أفريقيا أسمته: «تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي»، انتهاء بإعلان إنشاء الإمارة الإسلامية في الصحراء. وهو تحدي لا يتهدد أمن دول المنطقة فحسب، بل هو تحدي يتهدد سمعة وأداء الحركة الإسلامية في هذه المنطقة. إن تحليل خطاب الحركة الإسلامية المغربية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر وصداها المتجلي في أحداث 16 ماي، التي طورت صفحة جدل قاداته العدالة والتنمية في البرلمان بامتناعها آنذاك عن التصريح لصالح قانون الإرهاب، يؤكد أننا أمام مراوحات في الخطاب لا يخرج عن هذا الأداء الهوياتي الذي ما يفتأ يقدم شهادات حسن السلوك والتطمينات اللازمة والمكرورة التي يبدو أن الحركة الإسلامية قد غرقت فيها نهائيا. وسيظل الأداء الهوياتي ملازما لهذه الحركة ما دام هناك صدى للقاعدة وتيارات السلفية الجهادية بتحرش بحدود البلاد، فلا غرو أن القاعدة والسلوك العنفي للسلفية الجهادية كان سببا في أن تفتن الحركة الإسلامية لخطورة خطابها التقليدي بعد أن رأت آثاره خارج نطاق التنظير والكراريس، فالحركة الإسلامية المغربية مثل نظيراتها في الوطن العربي وعموم العالم الإسلامي أعادت صياغة وتشكيل

خطابها ومراداتها وتموقفاتها. لقد تكيّفت مع مرحلة ما بعد 11 سبتمبر الأمريكية و16 ماي المغربية، فهي قبل هذا التاريخ ليست هي نفسها بعده. إن سببا رئيسيا في استمرارية نمط الأداء الهوياتي للحركة الإسلامية عموما والمغربية خصوصا راجع إلى هذا المعطى الذي قدمت فيه القاعدة أدوارا كانت ولا زالت محرجة للحركة الإسلامية عموما، ومنحت خصومها سندا لتكريس الصورة النمطية عن الحركة الإسلامية بوصفها حركات إرهابية، فالقاعدة تتحرك خارج نطاق سوق العمل الإسلامي المهيكل بالمعنى القانوني للعبارة، ولذا فإن الثأر وتجاوز الخطوط الحمراء وعدم الاهتمام بالسمعة السياسية والقصد إلى توريث الحركات الإسلامية، كلها تشكل خصائص سلوكها الجهادي. وهو ما يناقض ما تصبو إليه الحركة الإسلامية، وتجد نفسها في حالة تبرير لا نهائي لمشاريعها الافتراضية. لقد سجنت القاعدة الحركة الإسلامية في نمطيتها، ولا زال وضعها حرجا، وهو الأمر الذي أراح خصومها الداخليين في أدوار الابتزاز السياسي والمزايدات. وقد عرف عام 2010/2009م صعودا خطيرا لنشاطات تنظيم القاعدة فرع المغرب الإسلامي، على الأقل في حدود التصريحات والتهديدات والخرجات الإعلامية، وقد كان حظ موريتانيا التي عرفت بدورها اهتزازات وانقلابات رئاسية انتهت بمظاهرات ثم عمليات نوعية للقاعدة. ومع أن المغرب تحدث عن تفكيك عدد من الخلايا النائمة التابعة لهذا التنظيم الذي لا زالت المعطيات شحيحة حول طبيعة امتداده وعن الأجندة التي يسعى لتنفيذها في هذا المجال، إلا أنه ظل أكثر حصانة من اختراقات القاعدة وعملياتها على الأقل خلال هذه السنة. يظل موضوع القاعدة رهينا بطبيعة السياسة الأمريكية واستراتيجيتها في تدبير هذا الملف. فالتدخل الأمريكي المباشر كان بدوره قد ساهم في تضخيم موضوع القاعدة. وهو موضوع في رأينا تستطيع أن تحله الدول العربية والإسلامية بنفسها وبصورة لا تكلف كل هذه الاحتمالات وكل هذه الحصيلة من الموت والدمار. وأيا كان الأمر في موضوع القاعدة فهو موضوع دولي وإقليمي يبحث له عن نوافذ محلية متى وجد لذلك سبيلا حيث أن أمثل المجالات لنموه وتوسع نفوذه هو مجال الدول الفاشلة أو تلك التي تعاني الهشاشة، وهذا مؤشر ضعفها لا مؤشر قوتها. إن تراجع نفوذ القاعدة في العراق وتوجهها صوب اليمن الذي يعيش على إيقاع الحرب السادسة ضد الحوثيين، ونشاطات انفصالية في الجنوب، أو إلى الصومال أو

الصحراء هو مؤشر ضعف كبير. إذ الخطر في تنظيم القاعدة في هشاشته كونه تنظيمًا قابلاً للاختراق من قبل كل المخابرات الإقليمية والدولية، لكن وجب التمييز هنا بين قدرة هذه الأخيرة على اختراقه وقدرتها على القضاء عليه. إن تنظيم القاعدة قادر على الاختراق لكن ليست له مناعة ضد الاختراق المضاد. وهذا ما يجعل العالم يضيع بين أحداث تقوم بها القاعدة قصد الانتقام وأخرى تقوم بها القاعدة في جيوبها المخترقة لتنفيذ أجندات ذات أبعاد تفوق أهداف القاعدة. وسيستمر هذا الوضع مادامت الولايات المتحدة الأمريكية عاجزة حتى الآن أن تتخيل عدوًا مفترضا بديلاً لاستكمال سياساتها الدولية التي يفرضها منطق تمدد هيمنتها وما تسميه مصالح قومية في كل الاتجاهات. وقد اتضح دائماً خلل مناطق حساسة في الشرق الأوسط من نشاط القاعدة، ليس لأسباب تتعلق بنظرية المؤامرة، بل لأن هناك دولا على الأقل من الناحية الأمنية لا تعاني الهشاشة. فما عدا الشعار لم يوجد للقاعدة أجندة فعلية منذ قيامها ضد إسرائيل - مع أن قسما كبيرا من قياداتها من بلاد الشام (ليس الزرقاوي إلا مثالا) - لأنها لا تملك وجودا في دول ذات سيطرة على أمنها كما لا يوجد في مناطقها فراغ ومجالات لاستيطانها. ومحاولاتها في لبنان وغزة باءت بالفشل لأن لا وجود لفراغ هناك، في ساحات تعرف توازنات من نوع آخر، ونظرا لنمو كبير في الوعي السياسي الذي تتمتع به الكثير من الفصائل المدركة للعبة التوازنات واللعب بالأوراق. بتعبير آخر إن مناطق النضال السياسي والمقاومات الحريقة ليست أماكن عذراء للقاعدة، فحيث يتراجع هذا الوعي المكثف بلعبة الأوراق الحساسة لا توجد القاعدة. لقد تصدى حزب الله لهذا التيار بتوكيل الجيش اللبناني كما في أحداث مخيم البارد، كما تصدت حماس لذلك التيار في بواكير تطلعه لإنشاء إمارته في غزة، وهذا يؤكد أن القاعدة تظهر في البلاد التي توجد فيها أوراق كثيرة للعب. فدائما هناك أطراف لا تحمل فكر القاعدة تستغل القاعدة لتمرير مشاريعها. وهذا حصل في غزة وفي لبنان وفي العراق وفي اليمن، غير أن ما فطنت إليه دول المغرب العربي إلى حد ما أنه لا مجال للعب بالنار، فالقاعدة ليست ورقة للعب. وربما جربت بعض الدول اللعب بهذه الورقة، لكنها اكتوت بنارها. ليس كل الدول تملك أن تسيطر على اللعبة حتى نهايتها، لذا كانت القاعدة خطأ أحمر لدى بعض الدول. نفهم من ذلك السبب الذي يحول بين تقارب حقيقي بين جبهة البوليزاريو والقاعدة في هذه المنطقة

الحساسية، والأصل في ذلك ما جاء في تقرير صادر عن المركز الأوروبي للاستخبارات الاستراتيجية والأمن، يتحدث فيه عن ذروة التفكك والضعف الذين تعانيهما جبهة البوليساريو، يتزامن ذلك مع انتشار الفكرة الجهادية في صفوف الصحراويين. إن التقرير يؤكد على العلاقة المفترضة التي يفرضها الشرط الموضوعي الذي توجد فيه المجموعتين، وهذا ممكن في حال ما إذا كان الوضع خارج السيطرة، وهو صعب التحقق إلا بالانقلاب على الجبهة نفسها. فهذه الأخيرة التي تبدو في حالة جمود اليوم هي خاضعة لمراقبة دقيقة من قبل الجزائر التي لا يمكنها اللعب أو السماح باللعب بهذه النار، لا سيما والجبهة توجد داخل التراب الجزائري وحسابات القاعدة لا يمكن السيطرة عليها كلها لمجرد اختراقات وظيفية، إن فكر القاعدة لا يقبل بفكر أو أجندة البوليساريو، ولو تحقق ذلك التنسيق على سبيل الافتراض، فمن شأنه إرباك الوضع الدولي للجبهة والجزائر معا، كما من شأنه أن يخلق تهديدا إضافيا للجزائر التي تخوض حربا ضد فروع القاعدة والسلفية الجهادية. إن هذا التقارب إن حدث بالفعل فهو انتحار سريع للجبهة وعمقها السياسي والاستراتيجي: الجزائر. وحتى الآن يبدو المغرب مسيطرا على الوضع، وهو في حالة حرب استباقية ترمي إلى تطويق خطر القاعدة في الصحراء الكبرى في موريتانيا ومالي وغيرها ضمن تنسيق دقيق مع دول المنطقة والخارج، وقد لعب دورا كبيرا على صعيد تفكيك خلايا القاعدة ليس آخرها في تلك السنة ما أعلنت عنه وزارة الداخلية المغربية في تمكنها من إلقاء القبض على 24 عضوا سعوا لتجنيد متطوعين لتنفيذ عمليات انتحارية في العراق والصومال وأفغانستان¹⁴⁰. نتحدث هنا عن عام 2009م، قبل منعطف ما سمي بالربيع العربي وانهيار دول بالمنطقة، وصعود نجم الجماعات المتطرفة سليمة القاعدة في مناطق كثيرة، بل والتحدي الذي باتت تمثله ليبيا التي بات ينشط فيها ما سيعرف بعد سنوات بتنظيم الدولة.

سلفيات الداخل.. أية آفاق؟

لن نسائل الحركات الجهادية العنيفة بما فيها المحلية عن مدى هويتها أو مشروعيتها وأدائها هنا، ثمة إجماع وطني ومجتمعي على أنها.. هوية وأداء.. لا تنتمي لثقافة ومعتقدات وانتظارات عموم المغاربة، وهذا واضح، إذ كثير

من البلدان احتلت فيها شعبية بن لادن مكانة كبيرة مثل الأردن أو اليمن أو الصومال أو باكستان آنذاك، كما حصل أن كانت له امتدادات شعبية في تلك المناطق، غير أن هذه الشعبية لم تكن له في المغرب باستثناء فئات شاذة عبّرت عن تبنيها لخطه الجهادي وأخرى لم تستطع أن تعلن ذلك لكنها تؤمن به، كما أكد التعاون الكبير الذي حصل بين المواطنين والسلطات المعنية في هذا الموضوع. وهو ما يعني أن إبداء التعاطف مع هذا النهج لم يرق إلى مستوى القناعات الجماهيرية، ويبدو أن نشاط القاعدة في المغرب حتى ذلك العهد لن يتجاوز في الحد الأقصى عمليات استفزازية محدودة، بينما يظل الهدف الأساسي للقاعدة من المغرب يحمل طابعا استقطابيا، وهو البحث عن مرشحين انتحاريين للعبور بهم إلى أماكن التوتر. الظاهرة التي سترتفع أكثر بعد الحراكات التي عرفها المجال العربي، وتلك لم يتفرد بها المغرب وحده، بل عمّت المجال الإقليمي والدولي¹⁴¹.

السلفيات المغربية واثهاجس الهوياتي

بين السلفية الوطنية التي سادت في المغرب والسلفية التقليدية الوافدة من المشرق خيط رفيع، لكنه ظاهر وهو مؤطر بشروط تاريخية لا تستعاد. وعليه، فقد بات التحدي الذي يفرض نفسه على الحركة الإسلامية المغربية ليس في مدى اعتقادها بالعنف المادي شأن السلفية الجهادية، بل المطلوب مساءلتها عن مدى نبذها للعنف الرمزي الذي يجعلها تتقاطع فكريا واعتقاديا مع نفس التوجهات، حيث لا يوجد من ضامن لاستقامة سلوكها وتميزه عن نظيراتها السلفيات العنيفة سوى إرادة الترجيح لدوافع سياسية أو مصلحة محكومة بالمؤقتية. ويتجلى ذلك في ما يمثل محرضات غير مباشرة على العنف، كالتشجيع على ثقافة التكفير واستعمال حرب الفتوى، لأننا نميز بين نوعين من الحركات والتنظيمات: حركات هي في الأصل دولية تسعى أن يكون لها صدى إقليمي ومحلي، وأخرى حركات وتنظيمات هي في الأصل محلية وتبحث لها عن أصداء إقليمية ودولية. وهنا يجدير بالقول أن موضوع

141 - نحرص هنا على حصر حديثنا في عام 2009، وردود فعل المجموعات الإسلامية قبل بلوغ مرحلة التدبير الحكومي، وقد نخصّص في مناسبة أخرى قراءة في تطور الجماعات المقاتلة ولكن ضمن مقاربة إقليمية عامة.

القاعدة والسلفيات سواء الجهادية أو ما يعرف حتى بالعلمية، تعاني من مشكلة العجز عن إثبات الهوية. وسنجد لهذا أمثلة في جملة من التدابير التي حدثت في المغرب ليس آخرها قيام السلطات - بدافع حماية الأمن الروحي من التشويش - بخلق شبكات دور القرآن التي كان يرأسها المغراوي¹⁴². تمثل السلفية العلمية التي يتزعمها المغراوي تيارا سلفيا اكتملت ملامحه وسماته في أرض الحجاز، وتتبنى عقائد ومواقف في التجريح شبيهة بتلك التي أسس لها ذلك المهاجر الموزنبيقي إلى أرض الحجاز والمعروف بالشيخ الجامي. الفارق بين سلفية الجامي وباقي السلفيات كالصحوات أو السرورية أو الجهادية حتى تلك التي تمثلها السلفية الرسمية ممثلة في المفتي وغيره، أنها بقدر ما تخفف من قسوتها في نقد النظام تصعد من لهجتها التكفيرية ضد العلماء وعموم المسلمين، إنها حركة تكفيرية تزعم لنفسها الفهم الأثري الأمثل للدين والشريعة، وهي تيار يكفر ويضلل كافة المذاهب الحقائدية والفقهية كالأشاعرة والمذاهب الأربعة كما صرح في غير ما كان الشيخ الجامي وخلفه ربيع المدخلي. ونظرا لصعوبة التمييز بين مكونات المشهد السلفي المعاصر بتفاصيله التي بموجبها يكفر قسم من السلفيين بعضهم بعضا، نلاحظ أن موقف المغراوي على طريقة الجاميين يمالئ السلطة لتسمح له بمجال للعمل والتوسع والانتشار في حين يمارس تحويضه العنفي بتجريح العلماء وتكفير أهل التحزب ويركز على العقيدة، انطلاقا من شعار الجامي: «العقيدة أولا»، إن نبذ العنف عند بعض أشكال السلفية هو تكتيك سياسي ونبذ معوض بشكل آخر من العنف الرمزي.

وكانت فتوى المغراوي بمثابة ارتفاع المانع لانطلاق حملة تصفية لجمهوريته الدعوية التي ما فتئت تتمدد في كل المدن المغربية، ولم يكن هناك ما يدعو للارتياح من شبكة دعوية أخطبوطية متغلغلة في شتى نقاط المملكة، كما لا يوجد ما يطمئن ألا تتحول إلى مفرخة للتطرف الذي هو حاصل - على أية حال - في أتباعها على مستوى الثقافة الدينية. وقد كان المغراوي أحد الذين ناوروا بما فيه الكفاية للاستقلال بتجربته السلفية وسلك مسالك أثارت حفيظة

142 - لمزيد من التفصيل في معرفة امتداد هذه الدور ومناهجها ومواردها البشرية انظر : د. عبد الحكيم أبو اللوز : مونوغرافيا حول الحركات السلفية الجديدة بالمغرب، وجهة نظر. عدد 39 شتاء 2009م.

الكثير من السلفيين في الداخل والخارج، يكفي موقف ربيع المدخلي الذي نبه لخطورة نهجه وأفكاره وخروجه عن مقتضى الفكر السلفي، وهذا لا يساوي شيئاً إذا ما قورن بما صرّح به شيخه وولي نعمته وكبير سلفية المغرب تقي الدين الهلالي الذي جرّح المغراوي ونبه إلى سلوكه الذي وصف بالأخلاقي واللاشرعي، وهو يشكوه إلى من يهمله الأمر في السعودية. تؤكد وثيقة تقي الدين الهلالي مجرّحا المغراوي بأن المسألة هنا تتعلق بنشاط وهابي كبير وواسع كان مرتبطا بالخارج يتقاضى دعائمه المأجورين آلاف الدولارات، ويعيّنون من الخارج لتأدية مهمات التيشير الوهابي في بلادهم. في هذا السياق وجب فهم المؤلفات التي تكتب واللهجة التي يتبناها هؤلاء لإقناع الدوائر الخارجية بدورهم الفعال في إخراج المجتمع المغربي من البدع والشركيات والضلالات إلى صفاء التوحيد، فهي تقارير تنقل صورة مأساوية عن عقيدة المغاربة وليست مجرد كتب تؤلف. يقول تقي الدين الهلالي في هذه الوثيقة: «ثم تشفع إلي محمد بن عبد الرحمن المغراوي برئيس جماعة الدعوة إلى الله العالم الحاج محمد الحريزي ورجال آخرين، فعفوت عنه وكان له راتبه وهو ألف ومائتين ريال في الشهر لم يصرف إليه هذه سنين فالتمس مني أن أكتب إلى رئيسنا سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز فكتبت له كتابا إلى سماحته ولم أؤاخذه بما فرط منه فتوجه إلى الرياض بكتابي فصرف له من الوزارة المالية جميع الرواتب التي كانت محجوزة فعاتبني على ذلك العالم الصالح الورع الأستاذ محمد عبد الوهاب البنا، وقال لي حرام عليك أن تعين محمد بن عبد الرحمن المغراوي لأنه لا يستحق أن يكون داعيا لسوء خلقه وقلّة دينه وأخاف أن يكون قاسميا ثانيا يريد بذلك عبد الله القاسمي النجدي الذي كان سافرا لمصر وكان يؤلف كتباً في علوم الدين ثم ارتد وصار يطعن في الإسلام، وحدثني ثقتان أنه يخرج الصلاة عن وقتها عمداً فبلّغت كل ذلك إلى رئيسنا الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز تبرئة للذمة ومحمد بن عبد الرحمن المغراوي مطرود من جماعة الدعوة إلى الله في مراكش وقد طلب من جماعة المركزية بالدار البيضاء أن تأذن له أن يؤلف فرعاً لها في مدينة مراكش لأن فرع مراكش خرج وانفصل عن الجماعة المركزية فألف الفرع وعدد هذا الفرع ثلاثة رجال فقط هو أحدهم، فحضرتكم ترون أن هذا الفتى ليس له

جماعة وإنما معه رجлан فقط، وما كنت أحب أن أخبركم بأحواله ولكنني فهمت من كلامكم أنه أخبركم أنه رئيس جماعة الدعوة إلى الله في المغرب».¹⁴³

لقد كانت أحداث 16 ماي محطة أساسية لوضع حد لهذا الهدير السلفي، وبات واضحا أنه لم يعد مؤهلا في هذه المرحلة لأن يلعب دورا في التوازنات السياسية والأيدولوجية التي طبعت بطابعها مرحلة استراتيجية إقليمية ودولية، ولأن السلفيات عموما غير مدركة للأبعاد الاستراتيجية الكبرى التي جعلتها أكثر اختراقا وقابلية للتوجيه ضمن أدوار محددة فقد فهموا أن المسألة تتعلق بعدوان جديد وليس بنهاية مفعول استراتيجيا على خلفية انهيار الاتحاد السوفيتي. من جهة أخرى ظل ملف معتقلي ما سمي بالسلفية الجهادية يراوح مكانه خلال تلك السنة، ولم تشهد 2009 م أي تقدم جديد في هذا الملف سوى تكثيف على مستوى الاحتجاجات التي تقودها أسر المعتقلين وسلاح الإضراب عن الطعام لقسم من السلفيين الذين اجتهدوا أخيرا للقبول بأسلوب الإضراب عن الطعام الذي ظل أمرا مرفوضا ومحراما في الفقه السلفي. ومع أن المجلس الأعلى للقضاء (محكمة النقض حاليا) أمر بإعادة النظر في محاكمة حسن الكتاني وأبي حفص، المحكوم عليهما بـ20 سنة و30 سنة على خلفية تفجيرات الدار البيضاء عام 2003م إلا أن المحكمة عادت فثبتت عليهما الأحكام السالفة، وظل الاحتجاج مستمرا حتى قيام المندوب السامي للسجون حفيظ بنهاشم بلقاء مع لجنة الدفاع عن الكتاني¹⁴⁴، وبالتأكيد لم يكن الأمر يتعلق إلا بخصوص الوضعية الخاصة للمعتقلين في نطاق القانون المنظم للسجون وليس للأمر علاقة بمسألة الطعن في الأحكام حيث الهيئة المذكورة غير معنية بقضية هي من اختصاص القضاء. ويبدو حتى الآن أن موضوع الحوار مع هؤلاء المعتقلين لم يعرف تقدما ملموسا في ظل الارتباك الحاصل في ملف السلفية الجهادية، كما أن موضوع المراجعات لم يكن واضحا تماما، لغياب الوسيط المحاور. وقد قرر قسم من المقاتلة السلفية في ليبيا ترشيح عدد من المحاورين في إطار المراجعات التي أطلقوها، وكان من بين هؤلاء المرشحين أحمد الريسوني، غير

143 - انظر شبكة الأثري السلفية : C : تجريح العلامة تقي الدين الهاللي لمحمد بن عبد الرحمن المغراوي - شبكة الأثري .htm.

144 - العدد 1032 الجمعة 15 يناير 2010.

أن هذا الأخير وإن وافق ميدانياً أن يكون محاوراً لنظرائهم من معتقلي السلفية الجهادية في المغرب إلا أنه لم يحض باهتمام هؤلاء، كان الأمر واضحاً تماماً، فالمعني بالحوار هم السلفية الجهادية والدولة، والدولة علماًؤها، فالذي يجعل السلفية الجهادية تقبل بالريسوني محاوراً يمكنها أن تقبل بعلماء من المجلس العلمي الأعلى. على أن السلفية المعنية بالحوار ليست هي بعض أشكال السلفيات التي وإن امتنعت عن الاعتراف بأي يد لها في أحداث 16 ماي، إلا أنها ما فتئت تبث من خلال بياناتها وتصريحاتها برسائل تتضمن مبدءاً يدين كل تلك الأعمال. وقد انبثق من بين السلفية الجهادية داخل السجون اتجاهان ما فتئا يؤكدان الفارق بينهما. فالسلي جانب ما يعرف بمعتقلي التوحيد والجهاد توجد مجموعة يتزعمها الشيوخ الأربعة (الفيزازي، أبو حفص، حسن الكتاني والحدوشي) تطلق على نفسها معتقلي الرأي والعقيدة. وفي كل مناسبة يتكثف المائز بين المجموعتين إلى حد التراشق بالبيانات. فقد ثمنت مجموعة معتقلي الرأي والعقيدة المراجعات التي بادرت إليها المقاومة الليبية وقالت بأهمية تعميمها لتشمل السلفية الجهادية في المغرب، بينما تيرأت مجموعة معتقلي التوحيد والجهاد من هذا الموقف الذي يعبر في نظرهم عن تيار الهزيمة داخل الجسم السلفي. وقد أكدت مجموعة الفيزازي وأبي حفص في رد على البيان الاستنكاري من زملائهم في السجن بأن فكرة المراجعة لديهم تقوم على ثلاثة مقومات: نبذ تكفير المجتمعات الإسلامية، ورفض العمليات الحشوية التي تستهدف الأبرياء، وعدم رفض شكل النظام الملكي.. وقد أضافوا قيدا هاهنا هو شريطة أن يقيم الدين ووحدة الأمة. وقد شكلت فترة السجن فضاء لكثير من الانشقاقات في صفوف السلفية الجهادية. ولا ينبغي التعجب من هذا النوع المألوف من الانشقاقات في صفوف هذه المجموعات التي يكاد يكون تاريخها هو تاريخ انشقاقات مشرقاً قبل أن يحدث مثل ذلك في المغرب. ويبدو أنه حتى ذلك الوقت كان هناك ارتباك آخر في موضوع معتقلي السلفية من حيث أن الأمر لا يزال غير واضح تماماً، فالتقديرات متساوية هنا في ما يمكن أن ينتج من أضرار في استمرار بقائهم داخل السجون خشية أن يتحول السجن إلى مدرسة لتخريج أفواج من التنظيمات الأكثر تطرفاً أو ما يمكن أن ينتج عن إخراجهم أبطالا خشية أن يعيدوا تنظيم صفوفهم كما تفعل اليوم عناصر القاعدة في اليمن وعلى تخوم المملكة العربية السعودية. وما يبدو حتى الآن

أننا في المغرب وداخل السجنون أنفسها نجدنا أمام سلفيات وليس سلفية واحدة، كما أن الخطاب الصادر على شكل وثائق وبيانات وتصريحات يظهر تصدعا في صفوف السلفية داخل السجن نفسه. ففي واحدة من الحوارات التي أجرتها جريدة الأيام قبل سنوات مع رئيس جمعية أهل السنة والجماعة الشيخ الفيزازي، أجاب بما مفاده أنه من حقه أن يلتزم في خطابه التقية لأن أحكام المضطر تجري عليه داخل السجن، وقال: «وأيا ما يكون الأمر فإن السجنين المظلوم الواقع تحت الإكراه له أن يفعل كل ما من شأنه أن يخدم قضيته وإحراجا للظالمين وطلبا للخلاص من ظلمهم. وهناك فرق بين من يفتي في مسألة وهو بين التمارق يحتسي كوبا من الشاي المنعنع ومن يكتوي بنار الظلم ويتجرع كوب الحادثة المر»¹⁴⁵. لكن السؤال هو: ماذا تعني التقية حينما يمارسها من أطلق عليهم السلفية الجهادية؟ وحيث راج الحديث عن المراجعات يبقى السؤال: هل نحن أمام مراجعات حقيقية أم أمام خطاب خاضع للتقية كما اعترف بذلك الفيزازي لمستجوبه؟ وإذا كان خطاب بعض أصحاب المراجعات المحسوبين على السلفية الجهادية من داخل السجنون يؤكد على نبذ العنف والبراء من أحداث 16 ماي بالدار البيضاء، فما موقفهم من القاعدة ومن زعيمها - بعد أن تأكد تهديد هذه الأخيرة للأمن المغربي - وهل لا زال ابن لادن كما وصفه الفيزازي قبل دخول السجن بصحابي في القرن 21؟ غير أن الحكم الصادر في حق الفيزازي والذي يصل إلى 30 سنة سجننا نافذا قد انتهى إلى فرض تغييرات في أفكاره ومواقفه المعلنة، وقد فضل هذا الأخير أن يبحث برسالة غير مباشرة لمن يهمهم الأمر حينما بعث برسالة إلى المسلمين في ألمانيا - حيث كان إماما لمسجد القدس في مدينة هامبورغ الألمانية قبل أن يتم طرده بسبب مواقفه المتشددة القاضية بإزالة الحكام والتحريض على العنف. وقد تبنى الفيزازي من خلال رسالته المفتوحة لمسلمي ألمانيا المؤرخة في 21 يوليوز من عام 2008م، كل ذلك الخطاب الذي ظل يحاربه ويعتبره مخالفا للشريعة حينما اعترف بخطيئته قائلا: «اتخذنا منعطفًا خاطئًا وتجاوزنا الهدف». وحتمًا، كان يقصد حينئذ موقفه من أحداث 11 سبتمبر حيث اعتبرها حربا بكل ما تعني الكلمة من معنى. وفي الحرب لا ينبغي الحديث عن آلاف الضحايا، فالحديث عن ضحايا تلك الحادثة في نظر الفيزازي يومئذ هو «زلة وقع فيها

أصحاب الفتوى»، لأن الموضوع يتعلق بحرب. كما أنه اعترض على من رأى معنى آخر في محاربة من لم يحكم بما أنزل الله لمقالة ابن عباس «إنه كفر دون كفر»، أول الموقف واعتبر أن ابن عباس لم يشس فترة رمي الحكام بالشريعة عرض الحائط، وعلى هذا التقدير وجب قتالهم كما أكد في شريط مسجل في شرح متن الطحاوية. وكان الفيزازي في تصريح لجريدة الشرق الأوسط 27 ماي 2003م قد نصح بتوجيه ضربات في العمق إلى أهداف استراتيجية. تصريحات الفيزازي ضمن مجموعة معتقلي السراي والعقيدة مهمة جدا لأنها تعبر عن نقلة نوعية، وهي النقطة التي بدأت في أولى جلسات المحكمة. هل سيصدق رأي مجموعة التوحيد والجهاد في هذا الخطاب باعتباره خطاب تقية كما اعترف الفيزازي نفسه لأنه في وضع يبيع له كل خطاب أم أن الأمر هو جاد بالفعل؟ وعلى أي فإن الموقف يتطلب تأملا فيما يقال وليس في النوايا، فهذا مبدأ أساسي في دولة القانون. وسوف يتضح الأمر بصورة أكبر حين تم الإفراج عن شيوخ السلفية في سياق حراك 20 فبراير، حيث كل اتخذ له طريقا مختلفا.

من جهة أخرى يبدو أن عدوى المراجعات أصبحت تضارع فوضى الفتاوى مما يؤكد على التباسات الوعي وارتباكات المواقف في صفوف الحركة الإسلامية المغربية، والحقيقة تؤكد أن لا وجود لمراجعات مبنية على تصورات حقيقية سوى استبدالات وظيفية من داخل نص مزدوج المعنى وحمال ذو وجوه. يبقى السؤال دائما: إذا كانت السلفيات المعتدلة - وكل السلفيات تدعي أنها من أهل الاعتدال - أي المهادنة للنظم، تنطلق من المتن التيمي (نسبة إلى ابن تيمية)، وإذا كانت السلفيات الجهادية - أي المناهضة للنظم - تنطلق من المتن نفسه، فما هي الضمانات والخيوط الرفيع الذي يجعلها لا تستنطق إلا الاعتدال من نص تيمي متضخم بإشارات التكفير والتحريض على العنف متى لم تجد بغيتها ومصالحها؟! ومع ذلك يمكن استشراف حال المشهد الإسلامي في المغرب حيث سيعرف وضعاً تنافسياً بين أقطاب السلفيات إذا ما قدر لهم مغادرة المعتقل. إن نزاعاً سلفياً - سلفياً سيكون جزءاً من سيناريو مستقبل أكثر حيوية ونشاطاً. وأكثر أشكال التنافس والصراع في هذا السيناريو سيكون بين شكلين من السلفية: السلفية التقليدية والسلفية الجهادية، ومن شأن خروج السلفية واستبدالها لأدوارها التقليدية أن يحوّل وضعيّة الحركة الإسلامية ويدفع بالمشهد الإسلامي إلى وضعيات تتحدد بطبيعة الأدوار التي ستضطلع

بها هذه الجماعات في المرحلة القادمة، حيث لم تسجل سنة 2009م أي تقدم حقيقي في هذا الملف الذي دخل مرحلة جديدة من الانتظارات.

الهجس الهوياتي في استراتيجية تدبير الحقل الديني

للوزارة الوصية على القطاع استراتيجيا معطن عنها في إطار سياسة حمائية لما اصطلح عليه آنذاك بالأمن الروحي، كما للحركة الإسلامية استراتيجية في تدبير آرائها ومواقفها الدينية بما يمكنها من تحقيق شراكة في تدبير هذا الحقل، تُظهر منه تماهيا مع الموقف الرسمي فيما تسعى لمناقضته وذلك بالتدرج عبر استعماله هو نفسه. وتبدو الحركة الإسلامية المغربية بشتى توجهاتها تسعى لتقديم صورة مطمئنة عن نفسها بأهمية أدوارها في تحقيق الاستقرار الروحي والاجتماعي والأمني. ففي الظاهر يبدو ثمة نوع من التماهي والتكامل في الأدوار، لكن هذا لا يخفي أن حربا باردة تجري بين الحركة الإسلامية والدولة حول الدين والتحكم بمؤسساته. لقد خضعت السياسة الدينية لبعض مكونات الحركة الإسلامية إلى ضرب من الانتهازية السياسية، فعلى سبيل المثال كانت جمعية التوحيد والإصلاح قد حاولت من خلال إصدارها تقريرا حول الحالة الدينية في المغرب - من خلال مركز أبحاث تابع للجماعة نفسها ومن خلال ما بدا وصفا للحالة الدينية في المغرب والحقيقة أنه استجماع لما كان مطروحا في الصحافة الوطنية - أن تبث برسائل تطمينية، بل رسائل إلتماسية للمشاركة في دور كان ولا يزال حكرا على المؤسسة الوصية. وطبعا هذا لا ينفي أن أعضاء كثيرين من التنظيم الدعوي السياسي نفسه يتغلغلون في المؤسسة الوصية وفروعها والمجالس العلمية وقنواتها الإعلامية. يصبح الأمر غاية في الخطورة حينما يتعلق الأمر بمكون دعوي سياسي يكف الدعوة لصالح الحملات الانتخابية. إن تصاعد الهجس الهوياتي يظهر جليا حينما يتعلق الأمر بمكونات حركية ذات نشاطات اجتماعية وسياسية. وإلا فإن جماعة مثل جماعة الدعوة والتبليغ هي في الأصل فرع لتنظيم دعوي دولي ينحدر من مجال التجارب الإسلامية الهندية. لقد خالفت - مثلا - هذه الجماعة الهوية الدينية المغربية في كل تفاصيل نشاطها الديني، في القصر الكبير حيث يوجد لهم النشاط الأوفر - كما في الدار البيضاء أيضا - ويوجد أقدم نشاط لرئيس الجماعة، كان التبليغيون يختلفون في طريقة اعتمار العمامة واللباس الديني

كما كانوا يختلفون في مناهجهم الوعظية والدينية، كما خالفوا في المساجد التي بنوها الشكل المعماري التقليدي للمساجد والصوامع - صوامع على الطريقة المشرقية الدائرية وليس على النمط الأندلسي المغربي المربع - غير أن هذا كله لم يثر حولهم أي متاعب باستثناء فترات قليلة في السنوات الماضية. يعود السبب إلى أن الهاجس الهوياتي يتكشف متى تجاوزت الحركة أدوارها واقتحمت العمل السياسي بشكل أو بآخر، بينما جماعة الدعوة والتبليغ في المغرب أو خارج المغرب لم تقتحم هذا المجال بعد أن بات شعارهم صريحا: «دع ما لا يخنيك» وهي أقرب ما تكون إلى معنى «دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله»، وهو شعار يتناصعون به ويعتبرونه شرطا للانضمام إلى نشاطاتهم. وقد ظل للتبليغيين نشاط حتى في أكثر البلاد توجسا من الحركة الإسلامية مثل تونس أيام زين العابدين بنعلي، للأسباب ذاتها. وحتى وإن كانت جماعة الدعوة والتبليغ هي المهد الذي نشأت داخله أغلب رجالات الحركة الإسلامية اليوم، قبل أن يدخل تقي الدين الهلالي على الخط مجرعا جمعية التبليغ ومضللا لطريقها الدعوية وأفكارها، إلا أنه ما أن أصبح متطلبات الشخص أعلى سقفا من مجرد أدوار دعوية فإنه يفادر قبل أن يعتذروا له هم أنفسهم. هذا يؤكد أن الهاجس الهوياتي لازم الحركات التي تقتحم المجال السياسي وتهتم بالشأن العام، وحينما نتحدث عن الحركات الإسلامية الأكثر حضورا من الناحية الدعوية والاجتماعية والسياسية أيضا، يجب أن نحدد لها تاريخها الحديث جدا، بما هي مخلفات ذلك التنظيم الرئيسي الذي نشط في سبعينيات القرن المنصرم: الشبيبة الإسلامية. وطبيعي أن توضع العدل والإحسان في السياق نفسه رغم تميزها، باعتبارها حركة لم تشهد توسعا إلا بعد الفراغ الذي خلفه غياب الشبيبة الإسلامية وانضمام الكثير من أبنائها إلى العدل والإحسان. هناك إذن سياق واحد تحكم في هذه التجارب، والحديث عن بقايا الشبيبة يعني الحديث عن قيادات التوحيد والإصلاح والحركة من أجل الأمة والبدل الحضاري، ومن جهة أخرى عن العدل والإحسان. سجلت العدل والإحسان طيلة السنوات السابقة لما سيعرف بالربيع العربي تقدما ملموسا على صعيد بناء نموذجها المحلي، تكاد تكون العدل والإحسان رغم مخاصمتها الأزلية للدولة، الفصيل الإسلامي الأكثر مغربة على الرغم من أن الأرضية الأيديولوجية التي بُني عليها خطابها تماهى بشكل واضح مع أيديولوجيا الإخوان المسلمين.

وهذا لا يمثل مؤشرا على أنها ليست مغربية حيث كل التيارات والأيدولوجيات من القومية إلى الإسلامية إلى الماركسية، كلها خضعت لمؤثرات خارجية، لكن المقصود هنا أن العدل والإحسان اصطنعت لنفسها ميكساج إيديولوجي جعلها تتوصل إلى صيغة ما في تصويف الأيدولوجيا الإخوانية أو تحريك الفكر الصوفي، يساعدها نمط المشيخة الصوفية وثقافة الشيخ والمريد على استنبات قيادتها التاريخية المنربية، حيث تتمتع بكاريزما وقدرة على التفكير المستقل عن الجماعات الأخرى والتنظير ما لم تتمتع به باقي الفصائل التي باتت هي الأخرى وفي ظرفية متأخرة قد فطنت لهذا النقص في نشاطها، فبدأت تسعى هي الأخرى لهذا النوع من الفرادة عبثا. هذا يفسر سبب اطمئنان العدل والإحسان إلى نموذجها وتحررها نوعا ما من الهجاس الهوياتي الذي تعاني منه المكونات الحركية الأخرى شديدة الغرابة في نماذجها المقتبسة والمستعارة، ففي إحدى المناسبات وجهت سؤالا إلى السيد بنكيران لكي يعرفني بالخطط الرفيع الذي يحدد رأي الجماعة عن الآراء الشخصية، فإذا كان بإمكاننا أن نحاكم جماعة العدل والإحسان من خلال تصريحات قيادتها، فإننا نلاحظ أن التوحيد والإصلاح وحزبها السياسي العدالة والتنمية تستطيع أن تتبرأ من أي رأي تبديه قيادتها لمجرد أن يثير من حوله ضجة غير مرتقبة، متى يكون رأي قيادتها يعبر عن الجماعة ومتى لا يكون؟ ربما هذا النوع من اسكيزوفرنيا بمدلولها السياسي من قاد الأمين العام السابق للحزب المذكور سعد الدين العثماني أن يكتب بحثا - ضعيفا جدا من الناحية العقائدية والشرعية - حول تصرفات النبي بالإمامة، حيث هام في العزل لكنه في الوقت نفسه لم يعطنا قاعدة تمنعنا - على الأقل - من الحيرة التي تؤسس لها تلك المقولة التي سبقه إليها كثيرون، لكن ليس بالحدة التي غلا فيها الأمين العام غلوا بعيدا. ولكن التجليل النفسي للخطاب يضئنا أمام سياق لا علاقة له بأمر عقدي، فالقضية تتعلق برسائل يسعى من خلالها إسلامير العدالة والتنمية إلى تطمين جناب المنافسين وإخفاء غلو جوهرى بانفتاح مفتعل لا يطبق على الأرض. فإذا كانت تصرفات النبي (ص) في رأيهم ليست كلها من وحي النبوة، يبقى السؤال: وأنى لنا ووفق أي منهج مصون أن نستطيع أن نميز بين تصرف وتصرف طالما لكل منهما أسباب نزول وسياق وتاريخ وموضوع؟ تفتح المسألة الباب عريضا أمام لعبة الأهواء والفوضى وهو ما يبرر سلوك حزب يسعى لترويض مفهوم المرجعية الإسلامية

التي بات يعتبرها ورطة بعد أن أصبح حزبا كبيرا دون أن يدرك بأن مقتله حينما يلعب لعبته السياسية خارج هذه المقولة، فإذا كانت تصرفات النبي (ص) حسب العقيدة الجديدة لقيادات الحزب قابلة لإثبات النبوي والولائي ومفتوحة جزافا لمقتضيات إرادة الاعتقاد، فكيف يمكن إدراك الخيط الرفيع بين ما يعبر عنه هؤلاء بعنوان شخصي وبين ما يعبرون عنه بعنوان الجماعة؟!

وأمام هذه الصورة وجدت الفصائل بقايا الشبيبة نفسها - بعد القطيعة مع مطيع - حركات من دون قيادات تاريخية وكاريزمية، لعل هذا هو السر الذي جعلها تبدو - في مثال الحزب الإسلامي - أكثر ديمقراطية داخليا من باقي الأحزاب السياسية، وذلك لأنها حركات تتوفر فيها عناصر تكاملت تجاربها بصورة حديثة جادة وموازية بحيث يصعب في مثل هذه الحالات إرضاء الطموح للزعامة إلا بتدبير ديمقراطي شكلا في داخلي، كما يصعب مثل هذا بالنسبة للأحزاب السياسية التي تتمتع بقيادات تاريخية، فإذا كان الشيخ ياسين يشكل مرجعية ثقافية وتربوية وأيضاً فقهية عند أتباعه، فإن حركة التوحيد مثلاً لا تمنع في أن تعترف بمرجعية القرضاوي ونعته بفقيه العصر كما يقول الريسوني دائماً حيث يكاد يكون ناقلاً لفتاوى وآراء القرضاوي، ويعبر رئيس التوحيد والإصلاح الحمداوي في نعته إياه بالوصف نفسه وبتضامن الحركة معه وتبادل الخبرات واستدعائه لإلقاء محاضرات في المغرب، وإصدار البيانات تضامناً معه في قضايا عديدة.

مواجهة خطر التنصير

عرفت سنة 2009م حوادث أخرى تضاف إلى جملة الأحداث المتعلقة بظاهرة التنصير، وهي القضية التي أثارت اهتمام الوزارة الوصية بالشأن الديني كما أثارت بعض مكونات الحركة الإسلامية في سياق الهاجس الهوياتي نفسه. ويبدو أن الحدث المهم هو حينما أعلنت وزارة الداخلية من خلال بيان لها عن قرار طرد خمسة مبشرين (4 إسبان وألمانية) باتجاه إسبانيا، جاء هذا الإجراء في سياق ما عبرت عنه السلطات المعنية بمحاربة ما من شأنه المساس بالقيم الدينية والأخلاقية للمجتمع المغربي، كما بدا أيضاً أن هذه الحملة جاءت في السياق نفسه للحملة ضد ما عرف بالشيعة المغاربة. وبغض النظر عن الإحصاءات التي تحدثت عنها وسائل الإعلام وكذا الاهتمام الفائق الذي أبدته بعض مكونات الحركة الإسلامية في إطار حجب عجزها عن إنجاز برامج تربوية واجتماعية

فعالة بعيدا عن لغة الإثارة والتوجس من الخطر الخارجي الفامض، فإننا لا نرى ما هو غير طبيعي في أن تنشط جمعيات أو أشخاص في نطاق التبشير المعلن عنه في البلاد الغربية، من حيث أن للكنائس والمجاميع المسيحية مهام وسياسات تبشيرية مثلما للمسلمين المهام الدعوية نفسها. إنما المطلوب كيف نشخص خطر هذا التبشير في حدود المعقول والواقعي، وكيف نجد حولا فعالة وإيجابية لمواجهة هذا الخطر إن ثبت أنه كذلك. فالتبشير قائم في كل مكان وفي كل زمان، لم تتوقف عنه الكنائس والطوائف المسيحية. وربما بات «شهود يهوه» من أنشط الطوائف المسيحية في صفوف المغاربة خارجا أو داخلا. والتركيز على شهود يهوه هنا لأنهم يتحركون بمنطقة مختلف تشوبه الكثير من السرية وعدم الإعلان عن إحصائيات حقيقية لمحصلة نشاطاتهم. والأخطر هنا أنهم يتقصدون شريحة غير واعية بالتمايزات الأساسية بين الأديان، علما أنهم يستعملون في التبشير مفردات ورموز الديانات المحلية. ومثل هذا من المنتظر أن يتزايد اليوم حيث وسائل الاتصال واسعة وتمنعة عن التحكم. غير أن الأمر يتطلب تمييزا بين فضول المغاربة في التعرف على الديانات وبين القنوات، وقد رأت بعض مكونات الحركة الإسلامية في ذلك مجالا تذكي فيه بعض نشاطاتها التعويضية المفتعلة في أحيائين كثيرة، علما أنها لم تقدم برنامجا لمواجهة هذه الظاهرة. لقد اكتفت بالدعوة إلى تحصين المجتمع المغربي ولكنها لم تقدم أي تصور عملي بهذا الخصوص. وقد يكون من الملفت للنظر أن تكون هذه القضية شاغلا لحركة التوحيد والإصلاح وتيار السلفية التقليدية أكثر من غيرها كالعدل والإحسان وباقي المكونات الإسلامية الأخرى التي سرعان ما ستقتفي أثر الأولى ويصبح لها حماس في ركوب هذه الموجة. وفي تقديرنا لا مجال للتهويل في هذا الموضوع، إن التنصير في المغرب ليس أمرا خطرا ولا موضوع له، وعموما عرفت ظاهرة التنصير تطورا موازيا للأوضاع الاجتماعية، إنها نوع من السلوك الاجتماعي الخادع ولا يصح أن تعزى للفراغ الروحي. ويظهر من خلال المؤشرات أن الخطاب التبشيري لا يحقق نجاحه إلا في المناطق التي تعاني من نكبات اجتماعية، بالإضافة إلى الفراغ الروحي الكبير الناجم ليس عن طبيعة معتقدات الأقوام، بل لصدمة التحديث القسري للاستعمار وهشاشة هذه المعتقدات الطبيعية وعجزها عن خلق نوع من التكيف مع الحياة الحديثة. وفي المجال الإسلامي لم تنجح هذه المهمة في عز صدمة الحداثة، فكيف تنجح

في طور صحوة عارمة وقدرة متجددة على التكيف مع العصر؟ وقد كان الإسلام ولا يزال يشكل التحدي الموضوعي الأكبر ضد التبشير في تلك البلاد النائية، فكيف يستطيع التبشير أن يقنع المسلمين باستبدال دين بدين؟ التنصر هنا وجه آخر لقوارب الموت، لا أحد يهوى ركوب الموت ولا أحد ينوي البقاء في البحر. التنصر حيلة للمبور إلى الضفة الأخرى للمتوسطي وخيار من خيارات كثيرة لتحصيل صك العبور إلى الفردوس الأوربي المتضخم في مخيلة جيل الضياع، مثله مثل باقي الخيارات الأخرى كالزواج قصد التأشيرة أو الفيزا، وإذا كان الاستعمار الفرنسي وجماعة الآباء البيض عجزت أن تحدث لها طائفة نصرانية في المغرب في ظل الحماية يوم كانت يدها طولى على السيادة المغربية، فكيف يحدث هذا في زمن لم يعد الدين عموما والتنصر خصوصا مطلباً استعجاليا لهذا الجيل؟ وعليه، إذا كانت تدابير الدولة بين الفينة والأخرى تقوم بإجراءاتها الروتينية في هذا المجال، فإن النفخ في هذا الموضوع غدا شغل بعض مكونات الحركة الإسلامية كتعويض عن إفلاس فكري وبرامجي حقيقي.

إحياء التصوف والزوايا

كانت أحداث 16 ماي في المغرب هي المعادل الطبيعي لأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، فالأمر تعدى مجرد إجراءات ذات طبيعة أمنية، إلى إعادة هيكلة الحقل الديني واعتماد سياسة دينية جديدة لتدبير الأمن الروحي للمغاربة. وقد بدا أن الطريق إلى ذلك يتطلب إحداث قطيعة مع هيمنة الإسلام السلفي الذي بلغ أوجه في التحصب والتشدد في بلد تعتقد فعالياته أنه يسلك مسارا ديمقراطيا وحداثيا لا يسمح بشيوع ثقافة تناهض التسامح وتكرس ثقافة العنف. كان التصوف هو الرصيد الذي يطبع التراث الديني المغربي، فهو تراث روحي حيوي قادر على لعب دور أساسي في إرساء سياسة روحية قائمة على قيم التسامح الديني التي يضمنها التصوف. وقد شكل مجيء أحمد التوفيق من داخل التجربة البودشيشية إلى الأوقاف مؤشرا على هذه الانعطافة، وينفض النظر إن كنا فعلا أمام محاولة استطاعت أن تنجح في مهمتها. حيث مهمة كهذه تتطلب أكثر من جيل كامل لتحقيق هذا التحول. أم أنها عرفت ارتباكات هي الأخرى وأخطاء قاتلة وسوء تدبير في التعاطي مع الشأن الديني، إلا أن اختيار المغرب للتواصل وإعادة ربط العلاقة بتراثه الصوفي

يعد خطوة بالغة الذكاء. فالسلفية فضلا عن أنها كفت، عمن أن تكون وطنية بالمعنى التقليدي للعبارة كما يفهم بحسب التداول المغربي، فهي تواجه اليوم حملة رفض عالمية مما جعلها تبدو عبئا ثقيلا حتى على البلاد التي تمثل فيها النمط الرئيسي للتدين المجتمعي. أمّا في المغرب فلقد كانت دائما بصورتها المشرقية دخيلة وغير قابلة للهضم. وحيث انتفى الشرط الدولي والإقليمي الذي واكب تطورها واكتساحها لنمط التدين العربي والإسلامي، فلم يعد هناك مانع للسكوت عنها أو عدم الاكتراث لمخاطر التعصب الثاوي في خطابها، وأيّا كان الأمر من الناحية الفكرية، فإن السياسة المتبعة في بحث التصوف وإحياء الزوايا لن يوقف تعدد التعبيرات الدينية. ولكنه كفيل بأن يحجمها إلى الحد الذي لن تعود هي التعبير الأوحّد أو الغالب. إن العهد الجديد إما أن يكون صوفيا أو لا يكون، وأمام هذا التوجه بادرت الكثير من القوى الانتهازية من داخل الحقل الديني لتغيير المظهر والخطاب، فبعد أن كان التسلف هو موضة مرحلة مضت، أصبح تصويف التسلفن موضة تحصد الكثير من الفعاليات في حقل يصعب فيه ضبط الشفافية، إذ أيا كان الأمر فهو مثل باقي القطاعات سيعاني لا محالة من ظواهر المحسوبية والزبونية والاختلالات المعروفة.

وكان المغرب قد شهد حراكا صوفيا منقطع النظير لم يزعج المكونات الإسلامية الأخرى قدر إزعاجه لمكونين رئيسيين: السلفيات بشقيها التقليدية والجهادية، وجماعة التوحيد والإصلاح ومن يسلك مسلكها. وهو ما يؤكد أن المتضرر الوحيد من هذا الإحياء هو المكون السلفي في نهاية المطاف باعتبار التوحيد والإصلاح جماعة دعوية ذات نشأة وتوجه سلفي كما لا يخفى.

السياحة الدينية والسياحة الجنسية

وقد بدا أن هذا التوجه لا يحمل أهدافا أمنية فحسب بل يندرج في سياق نهج سياسة سياحية تستدمج الحقل الديني نفسه في إطار ما يعرف بالسياحة الدينية، وهو الأسلوب الذي سيواجه مخاطر السياحة الجنسية التي شهد قطاعها أيضا حملات روتينية خلال الفترة نفسها. فالمغرب الذي تطلع لأن يحقق قطاعه السياحي لعام 2010م عشرة ملايين سائح، أدرك من خلال التظاهرات الصوفية للعام الفارط أهمية السياحة الدينية، حيث حضر في ملتقى الجمع العام لآتباع الطريقة التيجانية بفاس (27 إلى 30 يونيو 2009)

لأول مرة منذ 23 عاما، ممثلون من أكثر من 45 دولة من العالم. في هذه الأثناء تحدث تقرير عن وزارة السياحة عن ارتفاع نسبة مفاجئة لعدد السياح يقدر بـ 2.7 مليون شخص بنسبة زيادة وصلت إلى 7% مقارنة بالفترة ذاتها من السنة 2008 خلال الأشهر الخمسة التي تفصلها عن عام 2009.

لقد خلقت تصريحات وتحركات وزير الأوقاف.. وكذا حضوره الملفت للنظر في كثير من الأضرحة والزوايا.. استياءً كبيراً في أوساط السلفيين وفي مقدمتهم حركة التوحيد والإصلاح في تناغم مع احتجاجات من بعض رجالات حزب العدالة والتنمية. ودائماً هناك توافق عجيب بين السلفية المقنعة للتوحيد والإصلاح والسلفية التقليدية، وكذا الجهادية في موضوع الاحتجاج على ما كان لدينا في الإسلام المغربي¹⁴⁶، وكان من بين المنزعجين عبد الباري الزمزمي من خلال تصريح خاص له «قدس برس» انتقد فيه نهج الحكومة في إحياء التصوف¹⁴⁷. وفي تلك الأثناء حاول على طريقته المعروفة في التخويف من التصوف من حيث تراءى له خطأ الدولة هاهنا. فهي «تخلق مناخاً موائماً للتشيع، على اعتبار ما بين الصوفية والتشيع من وشائج».. وقد حاول أن يركز على المذهب المالكي باعتباره وحده ضامن للاستقرار، حيث يقول: «لا يزال التزام المذهب المالكي في المغرب هو الضامن لاستقرار المغرب دينياً، ليس لأنه مذهب الإمام مالك، وإنما لأنه مذهب السنة والجماعة، كغيره من المذاهب السنية الأربعة التي حافظت على وسطية الإسلام ونقائه من الوثنية ومظاهر التمسح بالقبور والخضوع للأصنام البشرية. لقد حافظت المالكية في المغرب على هذا الإسلام النقي المعتدل».

وطبيعي أن يصدر ذلك الموقف من الزمزمي باعتباره داعية سلفي له كما لأبيه مواقف تكفيرية ضد الصوفية. ويبدو أن التعلق بالمذهب المالكي يحضر هنا بالحدة نفسها التي توحى بالتواطؤ مع الموقف الرسمي، بينما عند الزمزمي يغيب شطران من ثلاثية ابن عاشر وهي: عقد الأشعري وسلوك الجنيد. فالزمزمي يقبل

146 - بعد تسليمهم الحكومة تغيير الخطاب والمنهج والتكتيك، وحاول أحد وزراءهم زيارة ضريح مولي إدريس في سابقة من نوعها، وهي زيارة تكتيكية تؤكد على أن الحزب يمارس التدليس حتى في معتقداته، فلا زال مثل هذا النوع من الزيارات محرم في اعتقاداتهم التي تربوا عليها داخل حركتهم ذات النزعة السلفية.

147 - <http://www.hespress.com/?browser-view&EgypID=14751>

بمالك لأن السلفية تمضي مذهبه بقرينة أنه أحد أئمة أهل السلف، لكنه لا يمضي على الأشعرية ولا أي شكل من أشكال التصوف بما فيه تصوف الجنيد السالك. وحتى في حدود الفروع فإن الزمزمي كان أول من خرم الرأي الفقهي المالكي من خلال خرجاته الفتوائية التي تجيز قضايا حسم فيها المذهب المالكي وتشدد فيها بخلاف المذاهب الفقهية الأخرى مثل الاستمناء الذي حرّمته المالكية وغيره من الأوضاع الجنسية غير إتيان القبل، بينما أباحه الزمزمي وقال في الاستمناء مقالة الحنابلة. كما يتجلى هذا الخرق للموقف الفقهي المالكي عند الزمزمي في إباحته الخمر للحامل كما سنرى، وهو مخالف لمذهب اشتهر عن صاحبه المثل الشهير: «قال ما لم يقله مالك في الخمر». فيكون الزمزمي في كل طلعاته الفتوائية مخالفا للفقهاء المالكي وهو قطعا مخالف لمقتضى الاعتقاد الأشعري، وكذا السلوك الصوفي الجنيدي لتضليله طرق الصوفية قطعا. ويبدو أننا أمام صراع بارد بين مدارس وتعبيرات دينية واضحة التوجهات. فقد غاب ربما على الزمزمي هنا أن الاستقرار ليس متقوما بمذهب يتخلق بالفروع وليس بأصول الاعتقاد، وإن برزت أصوات تسعى لاكتشاف عقائده أو مناسبتها مع الأشعري وهو ما لا تقبل به السلفية التقليدية. ففي مجتمع يبدو فيه السلوك الديني عقديا وليس تشريعيا، فإن المشكلة الفروعية لا تشكل موضوعا لذلك النزاع. لا يقدم الزمزمي حلا حقيقيا للخطر الذي يهدد الاستقرار الروحي إلا بتضخيم العنوان الفروعي، بينما ظل التصوف سمة التدين المغربي، وهذا الحراك المناهض للتصوف المغربي ليس جديدا ولا يتعلق فقط بالزمزمي أو التوحيد والإصلاح بل هو الهم الأكبر لتيار سلفي يتزعمه المغراوي. لقد سلك المغراوي مسلكا تكفيريا وتضليليا لثلاثية عقد الأشعري وفقه مالك وسلوك الجنيد السالك، كما تقررت حسب أرجوزة ابن عاشر محددة الهوية الدينية للمغرب، وهو ما يؤكد أن الهاجس الهوياتي محدد رئيس للأداء الديني للمؤسسة الوصية. أما المغاربة فهم في نظره وحوارييه ضلال مشركون وجب إدخالهم في الإسلام أو محاربتهم، فهو في كُنْاشه الموسوم بـ (دعوة سلف الأمة) يرى أنه على الرغم من أن مالك والمالكية نبّهوا إلى خطر البدع إلا أن المنافعين عن البدعة والمدافعين عنها اليوم يتلبسون بمالك والمالكية. وكتب تحت عنوان «التصدي للفكر الصوفي»، يقول بأن نحلة التصوف منبثقة عن الرافضة ومثلتهم في كل طقوسهم. فهو بهذا يعتبر أن المغاربة على نهج الرفض. وقد كشف المغراوي أن

مهمته من خلال (دور القرآن) هي النهوض بالرسالة العقدية، لذا يقول: «إن دور القرآن لما لها من عناية في التخصص العقدي، فإنها أخذت على نفسها عهداً في مواجهة الفرق الضالة، التي شوّهت جمال الإسلام». ولو أردنا التعرف على هذه الفرق الضالة في نظر المغراوي فلن تكون سوى عقائد المغاربة (في عقد الأشعري)، باعتبارها أحد فروع الجهمية، التي تعتبر من الفرق التي كفرها ابن تيمية ومقلديه من أمثال المغراوي. يقول واصفاً الأشعرية بالضلال: «وتفرعت عنها (الجهمية) فرق كالأشعرية والماتريدية والمعتزلة، وتصدى السلف الصالح للرد على هذه الفرق الضالة وما تفرع عنها».

وبالتالي فرسالة دور القرآن التي أنشأها المغراوي مدعوماً من التيار السلفي في الخارج، هي امتداد لهذه المواجهة، إنها مواجهة أبناء دور القرآن مع الفكر الأشعري الضال في نظرهم، أي مع عقيدة المغاربة الرسمية، فهم حسب المغراوي دائماً: «الامتداد للمنهج السلفي المبارك الذي وقف سداً منيعاً، وشوكة في حلق كل جهمي وأشعري».

معارك الفتوى: فتوى وفتوة

مغرب 2009م هو مغرب الفتوى والفتوة، لقد حاولت بعض مكونات الحركة الإسلامية أن «تتمرجل» أكثر لتكسب نشاطها بعض الجراءة التي افتقدتها بعد أحداث 16 ماي، فلقد خفت صوت المغراوي ولم يعمل إلا لتجريم أشقائه من السلفية الجهادية، كما غاب الزمزمي ردحا من الزمان ولم نسمع له ركزا إلا ما كان من فتواه لتكفير اليسار وسلب الشهادة عن المهدي بن بركة، كما غاب وغادر الريسوني بعد أن أكره على الاستقالة من موقعه كرئيس للتوحيد والإصلاح، وشد الرحال إلى جدة بعد حصوله على المفادرة الطوعية وبعد أن لم يهضم وأنصاره وصف الخطيب إياه بالغبي، وذلك لأسباب تتعلق بالإفتاء أيضاً. لكن عام 2009م شهد عودة بعض من هؤلاء أكثر فتوة وأكثر جراءة على الفتوى مما حوّل المشهد إلى ملحمة هزلية لمعارك تبغي الهيمنة على المشهد الشرعي والدعوي. وقد أدركت جماعة التوحيد والإصلاح خطر الفتوى وفخاؤها السياسية على إثر ما ترتب على فتوى المغراوي التي أباحت الزواج بذوات التسع سنين، على أن التعليق الذي ذيل به فتواه كان له الدور الأبرز في ردود الفعل من أوساط حقوقية فضلاً عن الدولة، حينما قال: «قد حدّثنا

وشاهدنا أن هناك بنات تسع لهم القدرة على النكاح ما لا للكبيرات من بنات العشرينات وما فوق». فهذا التعليل غير الفقهي يؤكد على أن صناعة الفتوى لم تعد تركز على متغيرات الحرف. فالكثير من الحقوقيين وجدوا فيها تأصيلاً «للبدوفيليا»، كما رأت فيها الدولة فتوى تعارض مقتضى قانون الأسرة الجديد. والواقع أن المسألة كانت أبعد مدى من هذا الجدل العقيم، فالمغراوي بعد خروجه حاول أن يجد تخريجة فقهية أخرى لفتواه حينما اعتبرها رأياً وليس فتوى. هذا هو الطريق الذي اتبعه الريسوني نفسه حينما ووجه بردود فعل على فتواه. وفي بلاغ لحركة التوحيد صدر حينها يوم 23 شتنبر 2008 : (والمكتب التنفيذي إذ يؤكد عدم اتفاقه مع هذا الرأي في تزويج الصغيرة باعتبار أن مدونة الأسرة قد حسمت في الموضوع). البلاغ لا يتحدث عن الخلل الفقهي بل عن حسم لمدونة الأسرة، بما يروحي أن المسألة تتعلق بقانون تمت المصادقة عليه تحت طائلة الإكراه. وإلا فقد جاء حينئذ في بيان الدكتور الريسوني يوم كان رئيساً للجماعة نفسها : (رفع سن زواج البنات إلى الثامنة عشرة، وفي ذلك تعسف على حق شرعي وطبيعي للمرأة). وهو ما يؤكد أن فتوى المغراوي من الناحية الشرعية مقبولة عند الجماعة نفسها لولا أن حسمت فيها المدونة. وقد تحاشى داعية المقاصد في أن يعالج هذا الأمر من زوايا مقاصدية. إن تعليل المغراوي للفتوة المذكورة يكاد يختزل موضوع الكفاءة والقدرة على الزواج في العلاقات الجنسية، وبالتأكيد. فإن عشاق البيدوفيليا هم أيضاً يستمتعون أكثر من غيرهم بهذا النوع من السلوك الجنسي، لكن المغراوي الذي خانه الفقه واستدراك المقاصد وفلسفة الفقه ومدخلة الزمان والمكان في تحقيق الفتوى، لم يأخذ في الحسبان جملة المعطيات الجديدة التي وسعت في عنوان القدرة على الزواج بالنسبة للمرأة. فالقدرة هنا عرفاً تتعلق بمستوى النضج السيكولوجي والاجتماعي والاقتصادي والعلمي للمرأة، وهذه شروط عرفية يقف عندها الشرع ويأخذها بعين الاعتبار، بينما لا يزال يظهر أن الزواج في الثقافة الفقهية لصناع الفتوى الجدد هو موضوع مختزل في الهاجس الجنسي.

فتاوى بهوس جنساني

ومما يؤكد على الهاجس الجنسي في معارك الفتوى لعام 2009م، جملة الفتاوى الصادرة عن الداعية والنائب البرلماني الزمزمي الذي يتحرك خارج القطاع

الديني المهيكّل بل خارج كل الاعتبارات العلمية التي تجيز له حق الإفتاء، فقد دشّن الزمزمي عصر الفتوة الفتوائية بـ: جواز إتيان المرأة حال الحيض.

وهو ما لم يقل به فقيه لشدة التسليم بالمراد الشرعي الذي لا يقف عند الآية التي - تؤكد هي الأخرى على حرمة - تركّز عليها رأيه الفقهي. فهو يرى أنه إذا كان الزوج لا يستطيع أن يصبر على مجامعة زوجته أثناء فترة حيضها، فيجوز له مجامعتها باستعمال الواقي الذكري الذي سيذهب عنه الأذى، ولا يوجد أي حرج على الزوج في ذلك. كما أباح الاستمتاع بالزوجة مطلقا بكل الطرق ما عدا الدبر، مصداقا لقوله تعالى: «هن حل لكم وأنتم حل لهن».

ممارسة الجنس على المجسمات البلاستيكية وغيرها

أفتى في موضوع الممارسة الجنسية قبل الزواج بقوله: «نعم يمكن استعمال بعض هذه الوسائل والأدوات من طرف المرأة كما الرجل، ممن تعذر عليهم الزواج، ويعتبر ذلك خيرا لهم من اللجوء إلى الزنا، أي يمكن استعمال تلك الأدوات تماما كما هو اللجوء إلى العادة السرية في انتظار فرصة الزواج، وهو يعتبر خيرا من الإقدام على خطوة الزنا، واليوم توجد في بعض الدول امرأة بلاستيكية بالنسبة للرجل مثلا وأعضاء تناسلية ذكورية يمكن استغلالها من طرف المرأة، لكن فقط في حالة تعذر الزواج».

وقد خالف الزمزمي في هذه الفتوى مشهور الرأي المالكي، فضلا عن أنه أصّل لقاعدة جواز الممارسات الشاذة قبل الزواج. لأن ما لا يحضر في الفتوى هو الجانب التربوي والسيكولوجي الذي يؤكد أن بعض الممارسات لا يمكن التحكم فيها بعد الزواج، لأن موضوع الجنسية أعقد مما تضمنه لسان الفتوى المذكورة. إنه تكريس لعادات شاذة يصعب ضبط السواء الجنسي بعد أن تؤدي إلى ما أسميناه بالهوس الجنسي الذي تكرسه هذه الفتوى. وليس غريبا أن نتحدث بعض الجهات عن خطر تأثيث واجهات المحلات التجارية ببعض المجسمات بعد صدور هذه الفتوى. فالخطير في مثل هذا الوصف أن الفتوى تكرر لثقافة لا تقف عند الضرورة بل تخلق حاجيات وهمية لن يتوقف عندها فعل الشذوذ، إنها بتعبير فني من شأنها أن تؤدي إلى الفيتيشية بشقيها: الجسدي واللباسي كما من شأنها أن تتطور إلى داء إتيان الجمادات والموتى.

جواز استعمال الغشاء الصناعي

فبينما جاء الموقف الفتوائي الرسمي من خلال المجلس العلمي بالرباط التابع للمجلس العلمي الأعلى قاضيا بتحريم استعمال الغشاء المطاطي - المنتج صينيا - الذي اكتسح الأسواق بعد أن اعتبره «غشا وتدليسا ومساسا بالمبادئ والأخلاق والقيم الإسلامية»، صرح الزمزمي بإباحته بشروط. عدها في ثلاث: «في حالة الاغتصاب فمن تعرضت للاغتصاب إكراها لها كل الحق في استغلال تطور العلم في ترميم غشاء البكارة قبل زواجها، والثانية إذا تعرضت الفتاة لحادث تسبب في فقدان عذريتها، والحالة الأخيرة هي فقدانها عذريتها في مرحلة الخطوبة، إذا غرر بها».¹⁴⁸

وطبعا هذا النوع من الإجازة قد نظر في التفرير من جانب المرأة ولم ينظر إليه من جانب الرجل.

شرب الخمر للحامل

أثار الزمزمي أيضا فتوى تبيح للمرأة الحامل شرب قليل من الخمر في حالة توحمها على الخمر، وقد برر فتواه بأنها في الأصل هي «سؤال من امرأة غريبة نشأت على شرب الخمر مع عائلتها قبل أن تسلم وتزوج، وفي مراحل حملها الأولى، أي الوحم، توحمت على الخمر بالنظر إلى الماضي الذي كانت تعيشه، فسئلت عن هذه الواقعة، عما إذا كان بإمكانها أن تشرب الخمر وإلا فإن الولد سيولد مشوها أو سيسقط، فأفتيت بأن ذلك يدخل في إطار الضرورة الشرعية لحماية النفس».

وقد أظهر الزمزمي أخطاءا شرعية قاتلة في هذا الاستنباط، لأن الحديث عن الضرورة في المقام لم يرد، بل هو فهم يركز على ثقافة خرافية تتحدث عن التشوه الذي يصيب الجنين متى لم يتحقق المراد للحامل. ولعلها حيلة تقليدية مارستها النساء للتدليل والدلع فترة الحمل. وقد سادت تلك الثقافة على الرغم من عدم ثبوتها علميا. وكما يبدو فإن الزمزمي لا يستشير الأطباء والعلماء في صناعته الفتوائية، هذا فضلا عن أن الأطباء مردوا على نصيح الحامل عن عدم شرب الخمر ما استطاعت لأن فيه ضرر على صحة العامل وصحة الجنين.

والخمر بقية..

لا تقف حرب الفتوى في موضوع الخمر هنا، بل قبل فترة احتال فيها حزب العدالة والتنمية على الموضوع وحاول أن يدخله من جهة القوانين والمقترحات القانونية داخل البرلمان، فقد تقدم النائب البرلماني عن العدالة والتنمية لحسن الداودي بمقترح في إطار مشروع القانون المالي لسنة 2010 يقضي برفع الرسوم الضريبية على المشروبات الكحولية جميعها، مشيراً إلى أن ثمن البجعة لم تخضع لزيادة منذ سنة 1979، معللاً ذلك بأن من شأن قانون كهذا أن يجعل الشريحة الأكثر استهلاكاً له هي الشريحة الميسورة ذات القدرة الشرائية المرتفعة، مقللاً من أهمية خطر مثل هذا الإجراء إن تحقق على الدخل الاقتصادي المغربي. وقد بات هذا السلاح هو الأفتك في يد حزب العدالة والتنمية - حتى وإن بدا في التعليل المذكور يكرس نمطاً من الحرب على الخمر ذات طابع فتوي؛ جعلها من مستهلكات الميسورين لا الفقراء - بالموازاة مع النشاط الفتوائي الصادر عن مشايخ التوحيد والإصلاح. فقد أصدر «الريسوني» فتوى في 28 ديسمبر 2009 أكد فيها حرمة التسوق من المتاجر التي تباع الخمر ضمن منتجات أخرى، وقال بشأن حكم الشرع في التسوق من المحلات التجارية التي تباع الخمر، خاصة الموجودة بالأحياء الشعبية، كأن تكون في الطابق السفلي لمارة سكنية: إن «المتاجر التي تباع الخمر لا يجوز التعامل معها». وهي الفتوى التي أثارت هذه المرة عضوة من الأصالة والمعاصرة ورئيسة بيت الحكمة لاقتراح إزالة قانون تحريم الخمر بربطه بالحريات الشخصية. وإذا كانت ردة الفعل تلك واضحة وطبيعية لأنها تصدر من منطلقات ومرجعيات ثقافية وحقوقية مختلفة، فالغريب أن الزمزمي الذي أباح شرب الخمر للمتوحم الحامل وجد في ذلك فرصة للرد على خصومه من «العدالة والتنمية» و«التوحيد والإصلاح» - لا سيما وقد ناقش العثماني فتواه تلك - بفتوى تخطى رأي الريسوني وتجيز التسوق من المحلات التي تباع فيها الخمر.

المسألة الفلسطينية

إلى جانب معارك الفتوى التي شكلت نشاطاً كرسه الأداء الهوياتي للحركة الإسلامية في نموذجيها التوحيد والإصلاح والتيار السلفي خلال عام 2009م، كان هناك نشاط حول شرعية التموقف في خندق القضايا العادلة التي تحتل

فيها القضية الفلسطينية مركز الصدارة. وتعد المسألة الفلسطينية الورقة الأكثر أهمية بالنسبة للحركة الإسلامية عموما والمغربية خصوصا. وتستطيع الحركة الإسلامية أن تنازل عن كل القضايا العادلة الأخرى في العالم إلا ما كان يشكل منها قضية محل اهتمام الحركة الإسلامية بالشرق. إن أي تنازل في هذه القضية معناه زوال شرعيتها. وبقدر ما تقدم العدالة والتنمية وحركتها الدعوية من تنازلات مفرطة في الداخل فهي تعوض ذلك بنشاطات تظاهرة دفاعا عن القضية الفلسطينية باعتبار أن الشارع هو مجال لتأكيد حضورها. لكنها لا تمضي أكثر مما تمضي المكونات الأخرى المناضلة حتى آخر شروط. وقد أريكت زيارة وزيرة خارجية إسرائيل السابقة وزعيمة حزب كاديما تسيبي ليفني للمشاركة في منتدى نظم بطنجة يوم الخميس 19-11-2009 في موضوع: الحوار «جنوب جنوب وشمال جنوب»، مناضلي حزب العدالة والتنمية. وفي تلك الأثناء دعا العثماني إلى اعتقال ليفني إذا ما وصلت إلى المغرب. وقام مناضلو الحزب بوقف احتجاجية محدودة في طنجة في سياق شن حملة مقاطعة لمعهد أماديوس، الذي يترأسه ابراهيم الفاسي نجل وزير الخارجية المغربي حينها. ولكن لم يحدث شيء بعد ذلك، فلقد زارت زعيمة حزب كاديما المغرب وخرجت وانطوى الموضوع. ولفهم هذه الحقيقة كان لا بد من أن نعرف بأن العدالة والتنمية وحركتها الدعوية ليست في الأصل سليل حركات نضالية ثورية حقيقية، ولم يسمع لهذا المكون صوتا عاليا في الشارع أو المهرجانات إلا بعد ترتيب وضعه وتمتع أعضائه بالحصانة البرلمانية. بل لقد تمتع بوضعيته تلك نظرا لإعلانه عن نفسه بوصفه حركة غير ثورية. فأعضاؤه - الذين تنفي القيادة التاريخية للشبيبة والإسلامية انضمامهم إليها - تربوا في حضان بؤر لا تلتقي مع هذا الفكر النضالي بأبعاده القومية أو الإسلامية، نعتي نشأتهم على أفكار الدعوة والتبليغ أو تقى الدين الهلالي. وفي عز الحصار الإسرائيلي لحماس والانعياز الأمريكي لإسرائيل واحتلال أفغانستان والعراق، كان هناك نشاط لأعضاء الحزب الديني ضمن خط الرباط - واشنطن في إطار برنامج التدريب على الديمقراطية كما جرت أسفار مكوكية وبيانات لتطمين السفارة والمسؤولين الأمريكيين بحسن سلوك الحركة وحزبها السياسي. وسوف يحضر عدد من قيادات الحزب والحركة أعمال الملتقى العربي لدعم المقاومة في بيروت الثاني (يناير 2010). غير أن الملفت للنظر أن العدالة والتنمية وحركتها الدعوية تعلن

نفسها في المغرب على خط الاعتدال بينما في مواسم ومهرجانات دعم المقاومة تعلن نفسها على خط الممانعة، وهو الأمر الذي سينفضح إبان التصريحات التي أطلقتها هذه الجماعات ضد التيارات المقاومة في المشرق العربي. وقد كشف الريسوني بمناسبة نعي الدكتور الخطيب عن تفاصيل لقاء جمع قياديين من العدالة والتنمية بوزير الداخليّة سنة 2003 مصطفى الساهل وفؤاد عالي الهمة، في مقال نشر في «التجديد»، يقول: «كان الغرض من هذا اللقاء هو أن يتولّى الوزيران توبيخنا وتهديدنا وإنذارنا بعد أن تمّ العدول أو التريث عن فكرة حل الحركة والحزب (...) في هذا السياق حمل الوزير على حركتنا وحزبنا حملة شديدة مرعبة، وكان يتوقف خاصة عند بعض رموزنا ويشنع عليهم ويدين تصرفاتهم وتصريحاتهم، إلى أن وصل إلى الأخ المقرئ أبو زيد. فذكر الوزيران أنه يأتي إلى البرلمان ويتجرأ ويصرح علانية بأنه يجمع أموالاً ويدعم بها حركة حماس وهي منظمة إرهابية (...) بتينسا ساكتين مرهوبين ولكن الدكتور الخطيب انتفض في وجه الوزير وقال له: لا أيها الوزير حماس ليست منظمة إرهابية بل هي حركة مقاومة وتحرر، ونحن كلنا ندعمها، وسنبقى ندعمها (...) ما زلت (يقول الريسوني) من يومها أتذكر وأتألم وأتحسر، لأنني وغيري من الإخوة الحاضرين لم نستطع أن نكون في مستوى الدكتور الخطيب».

وأمام هذه الازدواجية القاتلة - اعتدال وممانعة - بدا الأمر أقرب إلى أن يكون مصداقاً لقصيدة «المزبلة» للشاعر العراقي أحمد مطر حينما قال:

على رصيف المشكلة

دست بلا قصد على صحيفة مهلهلة

رفعتها

قبلتها

رأيت إعلاناً بها

وجاء فيه...

مناضلٌ سهله..

يهوى ركوب البحر والمماطله..

يتمنُّ التمثيل والتقبيل..
ويتقنُّ النضال بالمراسله..

الغائبون والمغيبون من الحركة الإسلامية

لا نستحسن الحديث عن المكونات الأخرى للحركة الإسلامية - مثل البديل الحضاري والحركة من أجل الأمة - حيث غابت عن المشهد ولم تسجل سنة 2009م سوى نطق المحكمة الابتدائية بحقوقيات ضد رموزها تتعدى العشرين سنة فما فوق على خلفية ما يعرف بقضية بليرج، ويضاف إلى ذلك وجود نشاط احتجاجي من قبل أسرهم وبعض النشطاء الحقوقيين. سجلت تلك السنة خرجات إعلامية فضّل لها أصحابها أن تأتي في صورة تصورات وأفكار بذل فيها أصحابها جهدا ليس للتنوير بقدر ما هي أيضا تدور مدار الهاجس الهوياتي الذي يدفع التهمة عن أصحابها ويبرئ ساحتهم من ملف شديد التقيد، وهو ملف سنعالجه بشكل دقيق في فقرات لاحقة. أما الغائبون فنقصد بهم حزب النهضة والفضيلة الذي قدم نفسه بوصفه حزبا إسلاميا ينافس العدالة والتنمية في شعاراتها وإن كان غير قادر على منافستها على الأرض لأسباب كثيرة لسنا في وارد التفصيل فيها. وقد سجلت السنة الفارقة جملة من المبادرات التي أعدمت في مهدها. وبينما كان حزب النهضة والفضيلة هو نهاية المطاف بعد محاولة جمعوية مرت بهدوء فإن وفودا جديدة على الحزب تسعى لمنحه نشاطا دعويا موازيا على النمط الذي سلكته العدالة والتنمية موازاة مع التوحيد والإصلاح. يتعلق الأمر بمولود لا يزال في انتظار الترخيص، وقد اختير له عنوان: جمعية البصائر. لقد طرح الحزب المذكور جملة من الأفكار والمبادرات أهمها: ضرورة فرض كوطا للعلماء. ومع أن الفكرة لم ترفق بنقاش كبير داخل الحزب أو في الفضاء العمومي إلا أنها ظلت من الأفكار التي دخلت في جملة الأفكار التي بادر إليها الحزب المذكور؛ الحزب الذي يمثلته صوريا داخل البرلمان داعية من الدعاة غير منضبطة بمواقف وتصورات الحزب الذي كان قد تعاقد معه سياسيا للترشح باسمه. وفي سياق ما اعتبرناه الهاجس الهوياتي للحالة الإسلامية في المغرب، دعى الحزب المذكور إلى عقد مؤتمر إسلامي - أمازيغي. كما سجل الحزب تدخلا حميدا باقتراح عرض وساطة بين طرفي النزاع في حزب التجمع الوطني للأحرار قبل أن ينتهي

الوضع بالطرفين إلى محكمة الاستئناف، بينما كانت قيادة النهضة والفضيلة في حضور الملتقى العربي لدعم المقاومة ببيروت. وقد شارك الحزب الأخير في البيان الاحتجاجي ضد سلوكيات حزب الأصالة والمعاصرة. كما طرح فكرة تشكيل قطب إسلامي وأعد وثيقة بمثابة أرضية لهذا الاقتراح، وهو المقترح الذي أهملته الحركة الإسلامية وفي مقدمتها العدالة والتنمية من خلال تصريح لحسن الداودي بدا مخيباً لآمال أصحاب المبادرة. وقد سعى السيد خالد إلى تحشيد بعض الجهات الإسلامية لإنجاح قيام مؤتمر لتأسيس قطب إسلامي. مبلّغاً العدالة والتنمية التي كان بها عضواً قبل الاستقلال بحزبه الجديد. كما قام بزيارة خاصة لعبد السلام ياسين بخصوص هذه المبادرة دون أن يحصل على جواب. أقبرت فكرة القطب الإسلامي على أهميتها النظرية في ضمير حزب يبدو أنه اختار طريقة المبادرة لأفكار مقطوعة الجناح. وتعبير أوضح إن حزب النهضة والفضيلة يعيش على إيقاع عدم الاعتراف من قبل الحركات الإسلامية لأسباب وتفاصيل يضيق بها المقام. غير أنه لا يزال يمارس شغبه النظري في مشهد حزبي يجب أن لا يقرأ بسذاجة. إنما لا بد من الحديث عن ميزة من ميزات أداء النهضة والفضيلة عن نظيراتها في هذا المشهد، أنه حزب وبخلاف الأحزاب والحركات الإسلامية يتميز أداؤه الهوياتي ليس بتكثيف بياناته الموحية بوطنيته واعتداله، بل إن أدائه يتميز بتكثيف مبادراته الموحية بإسلاميته. فبينما تجتهد باقي الحركات الإسلامية في إبراز وطنيتها يجتهد حزب النهضة والفضيلة في إبراز إسلاميته. هذا يعني أن تلك الحركات لها أزمة في الانتماء الوطني بينما للحزب الأخير أزمة في الشرعية الإسلامية لوجوده. وتبدو المفارقة هنا واضحة الدلالة، أقلها أن هذا المكون الجديد لا يزال يشكل تجربة حزب إسلامي خارج سياق الحركة الإسلامية، وهذا أمر لا يمكن التفصيل فيه هنا، لأن الاستناد إلى النشاط الخطيبي في نشأة الحركة الإسلامية في المغرب لا يمثل السياق الذي تستوعبه الحركة الإسلامية اليوم لأهدافها ونشاطاتها. فما هو مراد من نشأتها ليس هو مقصود الحركة الإسلامية وما هو مقصود من نشأتها ليس هو مراد الحركة الإسلامية. وفي التفاصيل تكمن كبرى الحقائق المغيبة في ذاكرة الحركة الإسلامية المغربية. وعليه، فما بين الإهمال لمقترحات حزب النهضة والفضيلة من قبل الحركة الإسلامية وبين بطاء أدائه وتسوياته التي أضرت بمقترحاته ومشاريعه - آخرها

حينما اقتنص بعض أعضاء التوحيد والإصلاح فكرة مبكرة للنهضة والفضيلة بخصوص تأسيس مركز للأبحاث والدراسات وسارعوا لتسجيل سبقهم في هذا الموضوع. ظل الحزب الأخير في حالة انتظار، وقد بات الانتظار ميزته الأساسية.

لم نقف في عام 2009م على حصيلة نوعية في أداء الحركة الإسلامية المغربية سوى مراوحة المربع الأول والإغراق في هجاس هوياتي، لقد تحولت بفضل البوليميك السياسي الذي انفتحت عليه بحشقت إلى ظاهرة صوتية لا تقول شيئا ولا تفعل شيئا؛ بل أصبح الحصر السياسي والفكري مطيتها لمزيد من العبثية بالوعي وتسطيحه، هذا بالتأكيد لا يحجب الاستثناء الذي يؤكد القاعدة، ففي كل مكون من هذه المكونات توجد نقاط مضيئة يحجبها ظلام التوجه السطحي العام، والمتنورون داخل هذه الأجسام الحركية ينتظرون هم أيضا فرصة الانفراج الداخلي، وهو الانتظار الذي طال ولم نجد في نهاية المطاف سوى شكل آخر من المظاهر الصوتية نفسها، لكنها هذه المرة تستعمل آخر الطرز المفاهيمية والصيحات الفكرية لتأييد قناعات غارقة في السلفوية التي تظهرها اللحظات الحاسمة وحتمًا لا يمكن ملاستها داخل هذا البوليميك السياسي الخادع.

الإسلاميون في المغرب 2010

المسألة الدينية بين الدولة والإسلاميين

مدخل : الإسلاميون المقاربة وإعادة تشكيل الهوية

لا زال الصراع حول من يهيمن على الحقل الديني شاغلا هاما للدولة وللإسلاميين في المغرب، صراع مستمر ومتفاوت الوتيرة في تاريخ المغرب وسيطا وحديثا ومعاصرا. في كل حقبة من الحقبة التاريخية المغربية كان الدين محورا ومبررا للنشاط تغالبي اجتماعي وسياسي، قوامه العصبية، والعصبية هنا لا تختزل معناها الخلدوني كتوصيف كلاسيكي لمفهوم القوة بمعناها القبلي والعشائري فحسب، بل تأخذ أيضا معناها العلائقي الواسع والمحمّل من مفهومه الفوكوني حديث الاكتشاف. هذا المفهوم العلائقي الثريّ وحده يفسر لنا حجم الذهول أمام معطيات القوى الناشئة المجردة عن أسباب العصبية بمدلولها الكلاسيكي من جهة وأيضاً المحاولات المستمرة لاستدخال عناصر رمزية دخيلة على النسق العصباني التقليدي لتمكين العصبية من الاستمرارية والحضور الفاعل والاندماج في نسق العلائق الحديثة للقوة من جهة أخرى: أسميه تكييف العصبية وتحديث أدواتها مع معطيات الثقافة السياسية الحديثة والمنطق الاحتجاجي المستند إلى استحقاقات المجتمع المدني بمعجمه وذائقته السياسيين شديدي المخاطلة. هذا الاستدخال لا يستثني طرفي الصراع: الدولة والإسلاميين معا. جميعهم يستند إلى هذه الوظيفة التي هي في الوقت نفسه ضرورة/العبء، تجعل الصراع يدور حول مطالب الحداثة كالديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، لكن ثمة في العمق مطالب غير معلنة، نستطيع من خلال القبض عليها فهم حقيقة الصراع وأبعاده. ففي هذا الصراع تستعمل الدولة كما يستعمل الإسلاميون الشعارات والمفاهيم والاستقراءات ذاتها؛ إنه صراع على الإسلام يستقوي بالثقافة السياسية الحديثة نفسها كما يستهدف الغاية

نفسها. تسعى أكثر هذه التنظيمات أن تتمثل شعارات ولغة النظام في صراعه معها، فتسبقه إلى هذا المعجم الاصطلاحي وأحيانا تفوق في استعماله، كما تنهج طرقا تديرية حديثة للدفاع عن نفسها. تسلك الدولة أسلوب الحركات الإسلامية في العمل فتزاحمها في هوامش النفوذ وبؤر الاستقطاب، كما تسلك التنظيمات الإسلامية أسلوب الدولة في الخطاب، فتزاحمها في مواقع النفوذ الرمزي وبؤر الدعاية. وحينما يصعد نجم الإسلاميين المقاربة تستنجد القوى السياسية والمجتمعية من مشارب أيديولوجية أخرى بدور الدولة في بسط يدها على الحقل الديني. هنا الدولة وكما حدث في السنوات الأخيرة لا تستقوي على إسلام الروكي بما تحتكره من أسباب العنف ووسائله فحسب، بل غدت تتقاسم معه جمهورا داخل مختلف الشرائح المجتمعية. هذا هو الشكل الجديد للسلطة الذي جعل قوى اليسار والعلمانية نفسها تستقوي بدور فاعل لإمارة المؤمنين في احتكار المبادرة والتحكم بالحقل الديني مما يعني أن أكثر القوى التي حملت على عاتقها تغيير الفصل 19 من الدستور هي اليوم أكثر القوى مدينة له في سياق تنامي التهديد السلفي. يصبح من غير المجدي أن نؤرخ لهذا الصراع انطلاقا من محطات تاريخية حديثة ولا حتى من أنماط شبيهة، مثل قيام الثورة الإسلامية في إيران أو صعود تيار الإنقاذ الإسلامي بالجزائر أو أحداث الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك و16 ماي في المغرب. فهذه المحطات ساهمت كمنعطقات دولية وإقليمية في حجم وكيفية تدبير المسألة الدينية في المغرب ولم تكن عاملا حاسما في نشوئها. لنقل إنها ساهمت في تعزيز ما يعرف بالصحو الإسلامية التي أوجدت فاعلا جديدا في المشهد، يتعلق بميلاد الحركة الإسلامية بخطابها التنظيمي وقاعدتها الشبابية. إن معارك السلطان مع الروكي السلفي أو الصوفي أو معهما معا، تكاد تكون هي الصورة التي دمغت تاريخ النشاط السياسي في المغرب في كل أطواره، لا جديد إذن تحت الشمس. ويأخذ هذا الصراع صورتين تجعلان الأمر شديد التعقيد إذا ما قيس بدول ومجتمعات إسلامية أخرى، إن بساطة التعبير الديني في المغرب كما توحى به حالة البوليميك السياسي من أي جهة صدر، أو كما تتمثله المظاهر الطقوسية في الحوائد السوسيوثقافية، لا يعكس حقيقة تعقيد الظاهرة الدينية في الوظيفة السوسيوسياسية. تأخذ المظاهر الدينية في المغرب تعبيرات أكثر بساطة من كل التعبيرات الدينية في العالم الإسلامي حتى لتبدو للناظر

الإناسي أشبه بطقوس بائدة. غير أنها من حيث دلالاتها ورمزيتها ووظيفتها وكذا من حيث طرائق تدبيرها، ترقى إلى أعقد مستوى من مستوياتها. وبالجملة، فإن بساطة الخطاب الديني في المغرب على الصعيد الثقافي والفكري لدى الإسلاميين المغاربة، تخفي تعقيدته على صعيد الاجتماع السياسي، والسبب لا يزال هو نفسه منذ أولى ملامح تأسس الهوية الدينية المغربية انطلاقاً من العصر المريني. بينما تظل واحدة من ملامح هوية خطاب الحركة الإسلامية، كونها مصادمة لكثير من معطيات الحداثة ومكتسباتها. وإذا كان الكثير من المراقبين قد عزوا هذا التصادم بين خطاب الحركة الإسلامية المغربية وكثير من مظاهر الحداثة في بلادنا إلى هيمنة الذوق الرجعي على عموم الخطاب الديني، فإن نظرة مقارنة بين أطراف الحركة الإسلامية مشرقاً ومغرباً يؤكد على أن الموقف السلبي من هذه المظاهر يختلف من تجربة إلى أخرى. وفي مثال المغرب، كان لا بد من التركيز على أن جانباً من هذا التصادم راجع إلى أن منظري الحركة الإسلامية المغربية الأوائل وإن تموقع حركتهم في سياق الحراك المدني إلا أنهم ظلوا أوفياء لخلفيتهم الثقافية القروية. يشاركون في ذلك قيادات أحزاب سياسية ناهضت أحزاب سياسية أخرى استناداً إلى ذلك النزاع التاريخي بين القروي (العروبي) والمدني. عندنا في المغرب تقسيم من هذا القبيل: أحزاب عروبية وأحزاب مدنية. إن الكثير من القيادات ذات الأصول القروية فهمت الحداثة والتحديث على أساس أنه تفسخ وانحراف أخلاقي، لذا قبلت بمظاهر الحداثة لا على أنها قوة إنماء اجتماعي واقتصادي بل كمناخ مناسب للفساد الشخصي. ولا يزال في مخيال المغربي أن الزعيم القروي السياسي حينما يفتح أكثر فهذا معناه أن يفسد أكثر ليس إلا، بينما يحتفظ في نفسه بمواقف غامضة من مسألة الحداثة والتحديث التي عادة ما ينظر إليها نظرة هيكلية وليس من منظور تحديث البنى الاجتماعية والثقافية. مع استفحال الهجرة القروية إلى المدن المغربية وتكريس سياسة تريف المدينة وجدت الحركة الإسلامية في الجماهير المحيطة لكنها المنقسمة في ردود فعلها بين الفساد الأخلاقي والتطرف الديني، قاعدتها الأثيرة. نشأة الحركة الإسلامية المغربية في المحيط الحضري لا يعني أنها بالفعل إنجاز حضري، بل يظل المجال الحضري نفسه فاقداً لهويته الحضرية في تلك المرحلة من سياسة التريف. فقدت المدينة المغربية هويتها المدنية وساد موقف من مظاهر

التحديث والتقدم هو في خلفيته الحقيقية موقف قروي أكثر مما هو موقف إسلامي. ويعد أن كفَّ المغرب أن يكون مجتمعا فلاحيا في الدرجة الأولى واستدخل النشاط الصناعي والخدماتي ضمن أولويات نسيجه الاقتصادي بدأنا في الآونة الأخيرة نواجه استحقاق استعادة تمدن المدينة المغربية. إننا في سياق استعادة الهوية الحقيقية للمجال الذي ينشط فيه الإسلاميون المغاربة اليوم: المجال الحضري. بدا واضحا أن خطاب الحركة الإسلامية في المغرب لم يعد مقنعا سوى لهذه الشريحة من المجتمع، منذ ذلك الحين حتى الطفرة الانتخابية، بدا نوع من التحول في مظاهر وسلوك الحركة الإسلامية داخل البرلمان. نتحدث هنا عن تحول قيادات العدالة والتنمية إلى مليونيرات ومليارديرات، فعمدوا إلى تشذيب لحاهم ولبسوا ربطة العنق ومدنوا لسانهم وغيروا في سلوكهم وارتادوا المطاعم والفنادق الفاخرة واقتنوا فاره السيارات ودخلوا في صفقات تجارية وعاشروا الأعيان. فمن مجمرة دراويش يتحلقون حول قصاع الكسكس في مناسبات العفائق والوفيات، إلى قيادات حزبية تتطلع إلى التسيير الحكومي بعد أن قطعت شوطا مهما في التسيير الجماعي والنشاط البرلماني، حصل تحول في المستوى الاجتماعي لزم عنه تحول في الثقافة الدينية والسياسية. وقد حصل الأمر نسبيًا وإن بدرجة أقل بالنسبة إلى العدل والإحسان، التي انتقل زعيمها السيد ياسين في خطوة غامضة من مسكنه بحي السلام بسلا إلى حي السويسي الأرقى في العاصمة مع اقتناء سيارة ملوكية فارهة ويحاط بمرافقين كما يتحرك ضمن موكب كبير. حالة الاغتناء وتكدس الثروة لدى الإسلاميين المغاربة أصبح أمرا لافتا للدولة ومستفزا للرأي العام خلال السنوات القليلة الماضية. وحتى عام 2010م بدا أن الإسلاميين يعيشون حالة التحول من ثقافة إلى أخرى، يمكننا القول أننا في طور التحول بهذه التجربة من ثقافة القرية ونزعة الفلاح إلى تجربة المدينة ونزعة البورجوازية الصغيرة. هو هذا سرَّ الانعطافات والترددات في خطاب الإسلاميين الذي يبدو في حالة صراع وتولد نموذج مديني جديد من داخل تجربة غلب عليها تريف الخطاب الذي صادف تاريخ نشأة الحركة الإسلامية المغربية. وسيستمر وضع الحركة الإسلامية لا سيما البرلمانية منها على حالها، لأنها لا زالت تبحث عن هويتها النهائية حسب التطور الطارئ على أوضاع أصحابها السياسية والاجتماعية.

الهوية بين الوقائع السوسيوثقافية والمواثيق المؤسسية

لقد تمت صياغة الحقل الديني المغربي بناء على الهوية النموذجية المقررة في أكثر التوصيات والبيانات التي يضطلع بها المجلس العلمي الأعلى والوزارة الوصية، أو بالأحرى أعيد بأثر رجعي التأريخ لهذه الهوية المتوخاة. وإذا كانت عملية إدارة الأزمات تدور في المغرب الوسيط والشطرنج الأول من الحديث بصورة لا يبدو فيها الدور الديني شاغلا ذا طبيعة إشكالية، باعتبار أنه كان حاضرا بصورة مقبولة للجميع ومندمجا في ثقافته وسلوكه، لا، بل حيث كان الدين نفسه في الديار الأوربية كما في الديار الإسلامية، ذا شأن واحد بالغ في السياسة والحروب، فإن الأمر بات اليوم أكثر إثارة لأسباب يتعلق بعضها بالمحيط الإقليمي والدولي كما يتعلق بعضها الآخر بالتطور الطبيعي لمغرب ما بعد الاستقلال فضلا عن تطور أساليب الحكامة وتقنيات الضبط وعموم مناخات التحديث والحداثة. لم يعد الأمر يتعلق بالدين هنا باعتباره أمرا تنزليا بل بات الأمر يتعلق بالدين باعتبار الجانب التأويلي والوظيفي منه، إحدى أبرز آثار الخصوصية المغربية في مجال الصراع على السلطة الروحية، تكمن في طبيعة الإسلاميين المفارقة أنفسهم. فلا تزال عملية تمثل المفاهيم والشعارات الإسلامية القادمة من المشرق لا تلامس العمق المغربي الذي لا يزال محكوما بحالة من التردد والازدواجية وصدمة الخصوصية المغربية التي لا تسمح بأن يكون الدين ورقة خاصة في يد الإسلاميين، ليس للدولة فيه نصيب تاريخي إن لم نقل النصيب الأوفى. وهذا هو الفصل الموضوعي بين تجارب الإسلاميين في المغرب وتجارب الإسلاميين في كثير من البلاد العربية، صراع تكتيكي وليس صراعا استراتيجيا. وتظهر المراجعات الفردية أو الجماعية أهمية هذه المسألة. لا توجد حركة إسلامية منظمة في المغرب لم يكن للدولة يد في نشأتها على الأقل في فترات سياسية دقيقة، فالمراجعة هنا لا تعني تطويرا في الموقف بل استذكارا واسترجاعا للموقف الأصلي، وعلى خلاف سائر البلاد العربية تقريبا يعود الفضل في المغرب إلى رجالات النظام في تأسيس البذور لأولى أشكال المساندة والتأطير لموجة الصحو الإسلامية التي انتهت إلى تشكيلات مختلفة للحركة الإسلامية. ويصبح الصراع بين الإسلاميين والدولة إن حدث، صراعا استثنائيا وملتبسا غير واضح الملامح، وفي أكثر الأحيان يكون صراعا حول النفوذ والسلطة الدينية. وحيث إن الدولة تمكنت من

التحكم بالقوى الإسلامية وكبحها عن التحكم بالمجال الروحي، فإن الجديد الذي أظهرته الفترات الأخيرة هو النزوع إلى المساندة والمشاركة في تدبير هذا الحقل. نزوع تظهره الكثير من أدبيات الإسلاميين سواء الممثلين في مجلس النواب أو غيرهم. لم يعد النقاش اليوم حول من يهيمن على المشهد الروحي، بل ثمة نزوع فقط إلى المشاركة أو اقتسام هذه الهيمنة. الأمر الذي من شأنه أن يثير حفيظة القوى السياسية الأخرى التي لا تجد طريقاً أنجع للاحتواء من نفوذ الإسلاميين إلا بالاحتواء بسلطة إمارة المؤمنين والدعوة إلى احتكارها للسلطة الدينية. وسجلت هذه السنة مزيداً من هذا النوع من النزوع في شكل تصريحات أو رسائل مشفرة من طرف هذه الحركات وفي طليعتها التصريحات المتكررة الصادرة عن جمعية التوحيد والإصلاح والعدالة والتنمية. من هنا نفهم كيف أنّ الوزارة الوصية ومؤسساتها الدينية تشهد نوعاً من الانفتاح على الكوادر الدينية لجمعية التوحيد والإصلاح ونشطاءها الدينيين بشكل لا يقف عند مجرد لفت النظر، بل إلى حدّ الاحتقان داخل أوساط الإسلاميين غير المنتمين إلى ذلك الفصيل. قد يفهم من ذلك أننا بصدد سياسة عقابية ضدّ إسلاميي (الروكي) الخارجين عن قواعد اللعبة؛ يتعلق الأمر هنا بإسلاميي العدل والإحسان أو إسلاميي السلفية الجهادية ونظرائهم. ويجري هذا الاقتسام للحقل الديني عبر المؤسسات المعنية بين نفوذين: نفوذ الفاعل الصوفي لا سيما البوتشيشي ونفوذ فصيل التوحيد والإصلاح. وقد تراجع بعد هذا الاقتسام الوظيفي الحديث الإعلامي عن تصويف الحقل الديني؛ ما يؤكد أن رموز تلك الحملة كانوا من داخل جماعة التوحيد والإصلاح الذين باتوا على وشك التحالف مع تيارات السلفية العلمية للشوشرة على مساعي وزير الأوقاف في استبدال الصوفية بالسلفية داخل الوزارة الوصية والمجالس العلمية. تسعى الحركة الإسلامية في المغرب إلى استباق مواقف الدولة والإمضاء عليها ثم التماهي معها في الموقف والخطاب. وهذا التماهي إنّما هو تكتيكي لتحصيل مكاسب سياسية وأيضاً لإظهار السلوك الولائي.

الإسلاميون والحركات الاحتجاجية المضادة

التطور الطبيعي للمجتمع المغربي والتحويلات التي تعصف بالذهنيات من شأنها أن تغير الأنماط بدءاً من المفاهيم والشعارات وانتهاءً بالشكل الذي

ألت إليه التعبيرات الاجتماعية. مثل هذا الحرج الذي يستدعي استدخال مزيد من أدوات التفكير في الحقل الديني كما يستدعي مزيدا من تقنيات التدبير لهذا الملف، يتقاسم همه أهل الشأن جميعا، سواء أعلق الأمر بالسياسة الدينية الرسمية أم بموقف الإسلاميين أنفسهم. وما عدا شريحة الإسلام السلفي فإن المؤسسة الدينية الرسمية والإسلاميين المندمجين بل حتى غير المندمجين كالعدل والإحسان، الذين يراهنون على شكل آخر من الاندماج في المستقبل ويستندون إلى المجتمع المدني، فإنهم يجدون أنفسهم أمام هذا الشكل الجديد من الاحتجاج مكرهين على تعديل أفكارهم ومفاهيمهم. على هذا الأساس يمكن الحديث عن تراجع - ليس في نفوذ الإسلاميين - بل في نفوذ أفكارهم التقليدية الأولى. بقدر ما يتقدم الإسلاميون تراجع أفكارهم التقليدية ويتحقق قدر من الاندماج الاجتماعي قبل الاندماج السياسي. وفي المغرب لم يعد من الممكن الحديث عن اجتياح الإسلاميين بالصورة التقليدية للاجتياح؛ فتقاسم النفوذ والتأثير لم يعد أمرا جاريا بين الإسلاميين وخصومهم فحسب، بل هو أمر يجري اليوم بين تيارات إسلامية مختلفة ومتنوعة في مشاربها وتوجهاتها وتحالفاتها واجتهاداتها. بمعنى آخر نحن أمام نماذج استقطابية إسلامية متعددة لم ينفع معها مشروع توحيد الحركة الإسلامية الذي أسفر عن ميلاد جمعية التوحيد والإصلاح في تسعينيات القرن المنصرم. فعلى الرغم من أن هذه المحاولة جاءت في ظرفية استثنائية ومتسعة بل ملتبسة، فإنها لم تمثل كافة أطراف الحركة الإسلامية المغربية. أما اليوم، فإننا أمام تصدع أكبر في جسم الحركة الإسلامية المغربية التي يبدو أنها خضعت كما أخضعت نفسها لمسلسل انقسامي يؤثر على مزيد من التصدع في المستقبل القريب. هذا التصدع الذي بدأ يدب في جسم التوحيد والإصلاح نفسها والحزب الذي يمثلها في البرلمان (العدالة والتنمية)، وهو التصدع الذي ينتظر العدل والإحسان في المستقبل القريب ناهيك عن تصدعات يشهدها الجسم السلفي الذي يخضع لنمط آخر من الاضطراب والتفكك. ويبدو هناك تراجع ملحوظ في تأثير الحركة الإسلامية المغربية على الشارع المغربي، ويعزى تأثر غالبية المتعاطفين مع الخطاب الإسلامي إلى الدور المجاني الذي يلعبه الدعاة عبر القنوات الدينية المشرقية. وهو تأثير متنوع ومختلف تستفيد منه الحركة الإسلامية المغربية في دعم جبهتها الداخلية لكنها تفقد أمامه بريقتها، وبالتالي السيطرة والتأثير

على هذا النمط الجديد من التدين الذي يبدو بعيدا عن حسابات السياسيين، كما يتمتع بسلطة أصحابه على التواصل المباشر مع مصادر المعرفة الدينية والفتاوى عبر الوسائط التقنية الجديدة كالفضائيات والانترنت. التفتت الحركة الإسلامية في المغرب، إلى هذا المأزق، فسعت عبر محاولات كثيرة إلى تعزيز هذا التماهي بينها وبين نجوم الوعظ والخطاب الديني في المشرق، وذلك من خلال استدعاء واستضافة هؤلاء الوعاظ المشاهير وإقامة مهرجانات على شرفهم. وفي كل مرة تحرص الحركة الإسلامية لا سيما جماعة التوحيد والإصلاح والعدالة والتنمية - باعتبارهما الأكثر توفرا على امتيازات النشاط السياسي والدعوي - على تمرير رسائل من خلال استجواب هؤلاء عبر صحافتها. رسائل ذات وجهين:

الوجه الأول: استصدار ما يعزز مشروعية حركتهم من خلال هؤلاء المشايخ والوعاظ لتأكيد نفوذهم أمام المجتمع والتنظيمات الإسلامية الأخرى وكذا تعزيزا لجبهتهم الداخلية.

الوجه الثاني: استصدار شهادة حية على مشروعيتهم، وتأكيد نفوذهم وامتدادهم المعنوي أمام الدولة.

والجانب المهم هنا يكمن في أن الشارع المغربي بات متعدد الحساسيات ولم يعد للحركة الإسلامية إمكانية - لانشغالاتها السياسية وانخراطها في الشأن العام - لاحتواء الشارع الديني وتنميته لصالح دعواتها الخاصة، بل في كثير من الأحيان تبدو الحركة الإسلامية عالة على تدبير الدولة ونفوذ الخطاب الإسلامي المعولم، دون أن تكون لها مبادرات وفعالية حقيقية في هذا المجال. فأمام الكثير من مظاهر التراجع في منظومة القيم المجتمعية - فساد اجتماعي عموما - لا يحضر الدور التربوي لهذه الجماعات التي تكتفي بمجرد الاحتجاج دون أن تنجح في إيجاد مخطط عملي ومقنع لتخليق الحياة العامة لا سيما بعد أن كشفت السنة الأخيرة عن سلسلة من الخروقات ومظاهر الفساد الذي تورط فيه مسئولون في الحزب والجماعة الإسلاميين في مناطق عديدة. ما يعني أن مظاهر الفساد بدأت تكتسح صفوف الحركات الإسلامية في المغرب نفسها بامتياز. لأول مرة سيجد الإسلاميون في مواجهتهم حركات احتجاجية تنقسم معهم الشارع الاحتجاجي وتخالفهم منظومة التفكير والقيم. وحيث

يستقري الإسلاميون حتى الآن بالدولة في مواجهة خصمهم في الشارع، فإن الحركة الاحتجاجية التي تبدو اليوم قليلة لكنها متطلعة إلى مزيد من لعبة الاحتجاج في المستقبل المنظور تجد هي الأخرى سندها في حماية الدولة لباقي الحساسيات من هيمنة خطاب الإسلاميين. تجد الدولة في مثل هذه الحساسيات الكثير من مصدر نفوذها لأي مواجهة قادمة مع الإسلاميين. لقد تأكد من خلال هذا الحراك الاحتجاجي أنه يوجد بين المقاربة الروحية الرسمية والمقاربة الإسلامية قسم لا يهتم بالمسألة الدينية لا تنزيلا ولا تأويلا، على موقف رمادي قلما وجهت الأنظار إليه في بحث المسألة الدينية في المغرب باعتبارهم الأغلبية الصامتة أو باعتبارها على موقف آخر مناهض قيد التشكل. نتحدث هنا عن ظواهر أخرجت الفاعل الديني الحركي قبل الرسمي، برز بشكل ملحوظ في حركات ذات طابع احتجاجي ضد قوانين ترى أنه أن الأوان للنظر فيها باعتبارها تمس في نظرهم بالحرية الشخصية للمواطنين، يتعلق الأمر باحتجاج ضد المادة 222 من القانون الجنائي المغربي التي تجرم الإفطار العلني في نهار رمضان ويعاقب مرتكب هذا الفعل بالسجن ما بين شهر وستة أشهر وغرامة مالية ما بين 12 و120 درهما. وقد شهدت سنة 2009م أولى محاولات الاحتجاج على هذه المادة من قبل مجموعة من الشباب تقودهم صحفية تدعى زينب الغزوي، وقد تصدّت لهذه الدعوى على محدوديتها قوى الشرطة حيث سم تفريق تظاهرة لهؤلاء النشطاء الذين كانوا مزعمين على تنظيم إفطار علني في رمضان في مدينة المحمدية، حينئذ استنكر المجلس العلمي المحلي لمخاللة المحمدية هذه التظاهرة معتبرا أن المغرب لن يقبل بهذا السلوك الذي وصفه بالتحدي لله ورسوله، باعتبار أن المغرب «الذي يبني مقومات حياته في مجالات الحقوق والحريات في انسجام تام مع ثوابته الدينية لا يمكنه أن يقبل المجاهرة بالمعصية لأنه يعتبر تلك المجاهرة تشجيعا على المعصية بل وتحريضا عليها وفي هذا السياق نبه المجلس باستياء شديد إلى ما قد يترتب عن مثل هذه التصرفات من عواقب في وسط أمة تحرص على دينها الحق ولا تخفي عليها مخططات المفرضين». وقد تجددت هذه الدعوى التي وجدت لها في الشبكة العنكبوتية عالما ومنطقا افتراضيا لا يقف عند حد، فبينما بدأت المحاولة الفاشلة في عام 2009 مجرد جسّ للنّبض، حيث ووجهت هذه الفئة بردّ فعل شمل الكثير من شرائح المجتمع المدني، فإنها قد

أُطْلِت عام 2010 بشكل جديد ومنطق مختلف بتفجير نقاش حول الموضوع وربطه بالحريات الفردية على الساحة الافتراضية عبر الفايسبوك هذه المرة وليس على أرض الواقع. الجديد في هذه الدعوى التي شكلت تحدياً صارخاً للحركة الإسلامية والجهات المعنية بالحقل الديني عموماً، هو شعارها الجديد : «صائم لرمضان، مفطر في رمضان، كلنا مغاربة». وقد قاد هذا النقاش مدون مغربي هو نجيب شوقي محاولاً الربط بين دعوته هذه، والمحاولة التي سبقتها في العام الأسبق، في تعليق للمدون المذكور لفائدة موقع العربية - نت بقوله : «ما بين مبادرة هذه السنة، ومحاولة الإفطار الجماعية، للعام المنصرم، في مدينة المحمدية، جنوب الرباط، وما بين الرغبة في الحصول على إنصاف للراغبين في المجاهرة بإفطارهم في رمضان، أمام المجتمع، بعيداً عن أي فتنة». يبدو المطلب الأخير لدى شريحة واسعة من الرأي العام مسألة تمس بجوهر القيم الدينية للمغاربة. وينتمي الكثير من هؤلاء الشباب إلى أوساط اجتماعية تكاد تنعدم روابطها بهذه القيم الجماعية فهم منحدرين من أوساط فرنكفونية شبه معزولة عن التيار الاجتماعي العام، فضلاً عن انتمائهم للعالم الافتراضي على الشبكة التي تندك فيه جميع الفروق القيمة لصالح ضرب من الحريات الفردية التي قلما تراعي المتطلبات القيمة الاجتماعية المعيشة. ويبدو من خلال النقاش أن الأمر يتعدى إلى مسائل غير الإفطار العلني، بل إلى مجمل الحريات الشخصية في الاعتقاد. فقد تم إنشاء «الحركة البديلة للدفاع عن الحقوق الفردية» المعروفة بحركة مالي على موقع الفيسبوك من قبل كل من الصحفية «زينب الفزوي» والطبيبة النفسانية «ابتسام لشكر» مترعمتا حركة الإفطار العلني، جعلت من أولوياتها أن لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين. وقد حذرت في وقتها الحركة المذكورة الدولة من مغبة سياسة التواطؤ مع من سمتهم بالفوغاء والمتطرفين من الإسلاميين والمحافظين». تبدو تلك دعوة محدودة في الظاهر وفي مرحلة جس النبض، لأن التحدي أمامها اجتماعي أكثر مما هو متعلق بمادة في القانون الجنائي. ولكن محدودية الاحتجاج لا تحجب حقيقة أخرى تتعلق بنوعية الطابو الذي يحرص هؤلاء على جعله مناسبة للاحتجاج على باقي متتالية الحريات الفردية. ويبدو أن الأمر يتعلق بوحدة من أكثر المسائل التي يختبر فيها تدين المغاربة. فصيام رمضان يفوق كونه عند المغاربة مجرد تكليف ديني، بل يرقى

إلى قضية عرفية بالغة الأهمية. يكفي دلالة على ذلك ما يسرّج في الحكاية الرائجة على سبيل التندر، من أن الإسلام في بلاد المغرب العربي قسم على خمسة بلدان: كان حظ المغاربة فيها الصيام وحظ الجزائريين منها الحج وحظ الموريتانيين منها الصلاة وحظ الليبيين منها الزكاة وحظ التونسيين منها الشهادات. ولهذا قد تجد المغربي لا يقوم بأي تكليف ديني، لكنه يتغير سلوكه الكامل في شهر رمضان. يجري في الكثير من المناسبات نقاش فكري عن طبيعة تدين المغاربة، هل هو تدين اعتقادي أم تدين «تشرعي». حتى الآن لا ندري من هو ذلك الفقيه الداهية الذي استعمل حيلة أسطورية لحمل المغاربة كافة على الصيام حتى أولئك الذين لا يلتزمون بباقي شئائر الدين أو يتجرؤون على باقي التكاليف الشرعية، حينما سادت حكاية أن من تجرأ على الإفطار «خرج فيه رمضان» أي لم يبلغ رمضان الثاني حتى تحل به مصيبة عظيمة؟! استعمل الدعاة القدامى الكثير من الأساطير لحمل المجتمع على تمثيل بعض المسائل الشرعية مثل الصيام والتزام المرأة بالحداد بعد موت زوجها، بينما ظلت المسائل الأخرى التي لم تُعط بمثل هذه الأساطير - المصيبة عند إفطار رمضان، وتحول المرأة غير الملتزمة بالحداد على الزوج المتوفى إلى بغلة القبور - إلى مسائل عادية يمكن التجرؤ على تركها. اهتدى فقهاء المغرب في وقت مبكر إلى زرع التدين في البوادي والأرياف باعتماد سحر الأسطورة ونفوذها الرمزي في النسيج الثقافي للمغرب الوسيط الذي انتقلت منه إلينا سائر التصورات والمعاني والرموز الدينية. لقد شكلوا موضوعا مغريا لقيام انترولوجيا دينية مغربية بامتياز. وكان الجنرال ليوطي واعيا بأهمية شهر رمضان في المغرب، لذا وفي سياق استعطاف المغاربة وكسب ثقتهم تم تعديل قانون تجريم الإفطار العلني في شهر رمضان سنة 1933م حيث كانت الحماية الفرنسية قد وضعت سنة 1913م لأسباب أخرى تتعلق بإجراء احترازي لحماية أمن المستوطنين والرعايا الفرنسيين - وهم المعنيون بهذا التشريع، وقد أبقى عليه المغرب بعد الاستقلال لما وجدته يتناسب مع متطلبات الشريعة. وهو واحد من جملة مواد كثيرة استصحبها المشرع المغربي منذ ذلك الوقت، وربما لم يلتفت بعض الشباب إلى خطورة ما يعنيه رمضان في العرف الديني والاجتماعي المغربي. فالمسألة إن تمّ النظر إليها في أسباب نزولها فإنها ذات أبعاد أمنية كما استحضرها المشرع الفرنسي نفسه في مرحلة تنزيل

هذه المادة. لكن الملفت للنظر أنَّ الريسوني الذي وقف موقف حركته في نيد هذا الموقف سرعان ما سيعود من مهجره بالدوحة بعد 6 سنوات ليدلي بدلوه في موضوع الإفطار العلني ويصطف إلى جانب أنصار الإفطار العلني محلاً ذلك بأن البند المذكور 222 من القانون الجنائي موضوع منذ الحماية، وبأنه لا معنى أن يرتبط أمر الصيام بالقانون الجنائي. لقد تبنى الريسوني التبرير نفسه الذي تطرقنا له آنذاك، ولكنه ذهب به مذهبا في التأويل المبسط لعلاقة الحدود الشرعية بالقانون الجنائي، لسنا الآن في وارده.

الاحتجاج ضد المهرجانات الفنية

لم تقف مظاهر التحول القيمي في المغرب عند حدود الاحتجاج ضد مادة تجريم الإفطار بل تعدت إلى أشكال أخرى من المظاهر التي شكلت حالة استفزاز من داخل المجتمع المدني ضد الجهات المحافظة والإسلاميين. وعادة ما تأخذ هذه النشاطات طابعا فرديا أو محدودا لكنه يترك آثاره كبيرة، لأن أصحابها باتوا مولعين بمتعة كسر الطابو، بين الفينة والأخرى في محاولة لجس نبض المجتمع. ومن تلك المظاهر جملة التصريحات والبلاغات التي تطلقها جمعيات افتراضية عن حركة المثليين وبعض الإنتاجات السينمائية التي اكتسبت مزيدا من الجراءة على إظهار جانب أكبر من الخلاعة والإثارة الجنسية، وبرزت احتجاجات المحافظين والإسلاميين حيال حدثين مثيرين: أحدهما يتعلق باستضافة مهرجان موازين لسنة 2010م للمغني إلتون جون المعروف بميوله المثلية، كما استنكرت الكثير من الأوساط المحافظة والإسلامية على مشهد تعري الفنانة لطيفة أحرار على خشبة أثناء تأديتها لمسرحيتها «كفر ناعوم». الحدث أثار عليها حملة من قبل حزب العدالة والتنمية والتوحيد والإصلاح. لكن الملفت للنظر أن أحرار فازت بلقب أبرز شخصية في عام 2010م في استطلاع للرأي نظمته الموقع الإلكتروني لإذاعة «أصوات». وهي بذلك تتفوق على عبد الإله بن كيران الذي احتل الرتبة الثانية؛ حصلت على 29,3 في المائة من الأصوات، فيما حصد بنكيران 13,2 في المائة، متبوعا بالميلودي مغاريق الذي جاء ثالثا بـ 12,2 في المائة. وهذا يؤكد على أن الحزب الإسلامي وجمعيته لم يحققوا شعبية أحرار. ففي الدعاية التقليدية للحزب وجماعته قد يتحدثون لغة تقنية تشكك في طريقة الاستطلاع أو عدم أهميته، لكن في كواليسهم

سيعتبرون ذلك أمرا طبيعيا في مجتمع تربت الجماعة منذ عهد بعيد على اعتباره مجتمعا جاهليا. وهي القنوات التي تقيمها الفريضة السياسية لحزب العدالة والتنمية لكنها قد تطفو أحيانا على السطح كما حدث في تصريحات سابقة لأحد أبناء الجماعة والحزب عن توقع تسونامي في المغرب كعقاب للمغاربة على شيوع الفساد. وقد سعت الجماعة لانتزاع موقف من داخل المشهد الفني ضد أحرار، عبر لقاء مع الفنان المسرحي حسن الجندي في جريدة التجديد، يجيب فيه الجندي عن سؤال موجه إليه بخصوص موقفه من التعري في المسرح: «في اعتقادي أن ما قامت به أو ما تقوم به بعض الممثلات المغريات من تعري فوق الخشبة نوع من الفن المبتذل الذي لا علاقة له مطلقا بالإبداع وغيره. ومن يقول بأن هذه الجرة تعتبر إبداعا فهو مخطئ وواجب عليه الرجوع إلى جادة الصواب. وأجزم بالقول أن في السنوات الأخيرة ظهرت عينة من الفنانين تعتبر التعري والإسفاف وإطلاق بعض الكلمات الخادشة على مرأى ومسمع من المجتمع المغربي فنا، والحقيقة أن هؤلاء غالبا ما تكون جرأتهم مبنية على مبدأ «خالف تعرف»¹⁴⁹. وقد فهم خصوم العدالة والتنمية وجمعيتها الدعوية مواقف نوابها ونشطاءها ضد قيام المهرجانات الصيفية على أنه حملة ضد الفن، غير أن للجماعة موقفا مختلفا يرى أن موقفهم ليس ضد الفن وإنما هو ضد الانحراف الأخلاقي. وحيث يتضح أن الجماعة سلبية مدرسة سلفية لها ماضي عريق في تبديع مظاهر الحدائث وتكفير أهلها، سارع أعضاء الحزب والجمعية إلى تميم رأي سياسيهم لا عقائديهم حيال قضايا الفن. وكان موقف أبناء العدالة والتنمية والتوحيد والإصلاح تدريجيا بدءا من تخريجات غير مؤصلة وانتهاء بأراء فقهية متأخرة للريسوني هي في العموم منقولة من آراء فقهية مشرقية مخالفة للرأي السلفي المشهور. وقد كانت هذه طريقة لا مفر منها بعد أن عارضوا قيام مهرجان موازين السنوي الذي يستقطب عشرات الفنانين المغاربة والأجانب صيف كل عام. وبعد أن كان الموقف من أصل قيام المهرجان، تراجعت الجماعة إلى الاعتراض على بعض الأسماء الخاصة في المهرجان باعتبارها شخصيات مخلة بالحياء العام مثل ما جرى خلال إحدى دوراته حينما أعلن عن استضافة موازين للفنان البريطاني إلتون جون المعروف بميوله المثلية. إصرار اللجنة المنظمة للمهرجان على استضافة

إلتون جون كرس قناعة أخرى أن احتجاج العدالة والتنمية لا يغير من الوقائع شيئا، لا سيما حينما يدرك هذا الأخير أن شرائع أخرى من المجتمع لها رأي آخر وجمهور عريض. ما حدث هو أنهم ومن خلال هذه الجلبة عرّفوا من لا يعرف إلتون جون، وقدموا له خدمة إشهارية مجانية جعلته يقدم أطول مدة من العرض في مهرجان موازين (ساعتين وربع)، جاء إلتون وقدم عرضا كان فيه أكثر انضباطا من كافة المشاركين في المهرجان، فهذا الرجل الذي حرك أصابعه فوق أزرار البيانو فقط ولم ينهض من كرسيه إلا ليحيي الجمهور بكل وقار واحترام لم يعبث أو يتلوى بجسده كما فعل الكثير من المثخنين العرب الذين لم يتحدث عنهم إعلام إسلاميي البرلمان؛ لم يقم بأي ندوة صحفية أو لقاء عند حضوره إلى المغرب. كان إلتون يلبس لباسا بريطانيا تقليديا موقرا ويرفع رأسه محترما الجمهور المغربي. وكان من بين أبناء التوحيد والإصلاح من حضر المهرجان لتصيّد مواقف ضد إلتون جون، لكن ما حدث هو أن من بينهم من استمتع بعروضه وشارك الجمهور بتصفیقات حارة. وفي خطوة مفاجئة لمهرجان موازين سيستضيف في دورته العاشرة الفنان البريطاني يوسف إسلام في الفترة ما بين 20 و28 ماي 2011م بالرباط. ويعتبر ستيفن ديمتري جورجيو المشهور باسم (كات ستيفنس) من أشهر الفنانين الغربيين الذي أسلموا ولهم نشاطات وأغاني دينية. تحمل هذه المبادرة معنى فتح المهرجان على كل ألوان الفن، ولا نستبعد أنها دعوى تسعى لتعديل كفة الجدل الذي أثارته استضافة إلتون جون السنة الماضية. ولا يخفى ما في الموقف الرفضوي للمهرجانات من دوافع سياسية. فقد ظل مناضلو العدالة والتنمية ينددون بمهرجان ملكة جمال حب الملوك (الكرز) بصفرو داعين إلى تغيير عنوان المهرجان، لكن ما أن أصبحوا في مواقع التسيير الجماعي في المدينة حتى أقاموه بحماس أكبر بينما قاطع كل من حزب الاتحاد الاشتراكي واليسار الجديد المهرجان احتجاجا على تبذير المال العام في مدينة صغيرة مثل مدينة صفرو. بل الجديد هنا أن مستشاري العدالة والتنمية سموا لجعله مهرجانا عالميا ونزع الاعتراف به من قبل اليونسكو. وفي تطوان تحدث حزب العدالة والتنمية دائما عن مسألة الفساد وتبذير المال العام بخصوص مهرجان أصوات نسائية. غير أنه ما أن ترأس محمد إدعمر الجماعة الحضرية عن حزب العدالة والتنمية حتى تبرّع لمهرجان أصوات نسائية ورئيسه كريمة بنيحيش سفيرة المغرب في البرتغال

بمبلغ 200 مليون سنتيم مسجلا حضورا شخصيا في المهرجان. ومثل هذا يدعو للتساؤل حول ما إذا كانت مسألة الحلال والحرام لها علاقة برئاسة الحزب للجماعات المحلية وعدمها، فهل يا ترى إن تسلم الحزب مسئولية تنظيم مهرجان موازين، هل سنسمع في كل سنة عن ذلك الجدل حول شرعية المهرجانات؟!

الإسلاميون ومؤشر تدين المقاربة

يبدو الطابع الاحتجاجي المضاد للإسلاميين تجاه هذه النشاطات أكثر روتينية، ولا ينعكس في البرامج التربوية والدعوية لهذه الحركات، وهذا يعني أن طبيعة الاحتجاج لا تتعدى هي الأخرى طابع تأكيد الحضور والوفاء للمرجعية الإسلامية دون أن يترتب على ذلك أي مبادرات ولجان دراسية لرصد مظاهر هذه الأنشطة. يبدو أن الإسلام السياسي في المغرب فقد دوره الدعوي وانشغل بالسياسوية، وهو ضرب مما عالجده الراحل فريد الأنصاري في كتابيه الأخيرين: «الفجور السياسي» و«الأخطاء الستة للإسلاميين» الذين وصفهم هذا الأخير بالعقارب الخضراء، موجهها نقده اللاذع ضد جماعة التوحيد والإصلاح. سيصبح من السهولة أن يتهم كل طرف الجهة التي تتراخى في مثل هذه التصرفات التي شكلت استثناء في تاريخ المغرب شديد الارتباط بطوقسه الدينية التي تأخذ في الغالب طابعا اجتماعيا. وبشكل هذا الاتهام بتورط الدولة في التمييز الأخلاقي والديني خطابا ثابتا لفصيل جماعة العدل والإحسان علنا في تصاريحها كما يشكل خطابا تلميحيا للتوحيد والإصلاح، كما هو تصريح السلفية الجهادية والتقليدية بمستويات من عنف الخطاب. لكن بمقدور الدولة أيضا أن تحتاج عن نفسها باعتبارها تكاد وحدها في العالم الإسلامي التي تحتضن قوانينها تجريما للإفطار العلني والشذوذ وما شابه. لكن بالمقابل أين دور الحركة الإسلامية التي تتحدث عن التربية والتأثير على المجتمع بدل العمل السياسي؟! فلقد استفادت حركة التوحيد والإصلاح من دعم حزب العدالة والتنمية الذي تشكل ميزانيته من مجموع الدعم الذي تساهم فيه الدولة في إطار قانون الأحزاب، فإذا كان الحزب معرضا ككل الأحزاب لتبرير نفقاته الحزبية في ضوء الغلاف المالي المقدم له من قبل الدولة، فلن تقف عند الموارد الأخرى للحزب في دعم

الحزب والحركة معا من رواتب النواب عن الحزب والتيسيرات التي يمكن الحركة منها مسئولو الجماعات المحلية من الحزب نفسه. فهذه الحركة التي تملك إمكانيات هائلة كما تتوفر على صكوك خاصة للتحرك في المناطق الخضراء الممنوعة على السلفية الجهادية والعدل والإحسان، لم تقدم حصيلة حقيقية في مجال حماية تدين المغاربة. وبينما كان المطلوب من الجمعيات الإسلامية التي تضع مسألة الدعوة والتربية من أولوياتها، زاحمت المراكز الدراسية في إعداد تقارير حول تراجع الوازع الديني عند المغاربة، فيما انشغل الآخرون بالاحتجاج. وليس من وظيفة الحركة كتابة تقارير عن تراجع في تدين المغاربة بقدر ما أن وظيفتها المساهمة في حماية تدينهم. فالإعلان عن تراجع في حصيلة التدين معناه فشل في أداء ووظيفة هذه الحركة. كما أن جماعة العدل والإحسان التي ترى أن الانخراط في العمل السياسي من شأنه أن يصرفها عن البعد التربوي والاستقطابي داخل المجتمع بوصفهما مطلبين استراتيجيين للجماعة، لم تحقق حصيلة تناسب انقطاعها لسياستها التربوية التي تكاد تنحصر في وضعيتها الطائفية التي لا تعني عموم الشعب. والأمور نفسها بالنسبة لتيار السلفية الجهادية أو التقليدية فهي في تراجع على مستوى التأثير والأداء. ففي مثل هذه الحالة، يصبح الحديث عن تراجع في حصيلة التدين أمرا لا يبرئ ذمة المجموعات الإسلامية بما في ذلك حركة الدعوة والتبليغ التي انحصر دورها في هذا الشأن، نظرا لعدم تطويرها لآلياتها الدعوية واستغراقها في نمطيتها الدعوية غير القادرة على تقديم أجوبة مناسبة وفعالة عن قلق الشباب وأسئلته المحيرة. ولا يفوت الإسلاميين المغاربة أنفسهم التأكيد على تراجع ملحوظ في التمثل الأخلاقي للدين عند المغاربة؛ هذا رأي إسلامي البرلمان، لكن على النقيض، هناك حديث عن تنامي في ظاهرة التدين لا تحجبه الحركات الاحتجاجية الصغيرة، هذا التدين لا يروق الجماعة الإسلامية في البرلمان ولا غيرها، ولا تلتقطه عدساتها أو يدخل في اهتمامها، لأن ثمة إحساس كبير داخل حركة التوحيد والإصلاح بتراجع في حصيلة الدعوة وتقلص الوازع الديني داخل هذه الحركة التي غلب على أداء أبنائها الوصولية والانتهازية السياسية. وكان ذلك مؤشرا لدى الجماعة المذكورة على تراجع في تدين المغاربة. أي أن قياس تدين المغاربة يتم لديها من خلال حجم الاستقطاب في جماعتها لا في حجم تدين المغاربة خارج

رهسان الحركات الإسلامية. في حين كان مؤشرا على تراجع في مستوى تدين هذه المجموعة استشرته هذه الأخيرة كما عرفنا من أوساطها الداخلية، لكنها لا تصرح به في تقاريرها الموجهة إلى الرأي العام أو في بياناتها «للناس» وهو مأزق التقارير التي تكتبها المجموعات الإسلامية المنخرطة في اللعبة السياسية نفسها، والتي تعتبر تقاريرها مجرد تصفية حساب ضد خصومها السياسيين والأيديولوجيين أو رسائل للرأي العام الداخلي أو الدولي أو استباق لعرض حقائق عن نفسها بعد توجيهها في عملية استباقية لتجميع كل التقارير المفترضة، فهذا التدين الذي يجري في المنطقة الرمادية لا يدخل في اهتمام هذه الحركات، لأنه تدين محايد يستقي ثقافته الدينية مباشرة من ينباع ثورة الاتصالات التي تمثلها الفضائيات والشبكة العنكبوتية وهو تدين في طور النمو؛ تدين غير حركي وغير سياسي يعبر عن حالة يأس من تدين الحركة الإسلامية المغربية وعزوف عن الانتماء إلى فعاليتها، التي استمرت على طابعها الاحتجاجي دون أن تحقق لا بالانخراط في السياسة ولا خارجها أي آمال وطموح هذه الفئات الممتدة من الشرائح المتدنية، في ضوء ذلك ندرك سبب البروباغندا التي تقوم بها حركة التوحيد والإصلاح وهي تستقطب دعاة من العالم العربي ممن يمثلون نجوم شاشات الدعوة الفضائية من أمثال القرضاوي، وتستصدر منها تقریضات على أداها وخطابها كما تستصدر منها إمضاءات على مشروعاتها التاريخية. تسعى الجماعة من خلال استقطاب هؤلاء المشاهير ونجوم الدعوة أن تعزز نفوذها وسمعتها في نظر المجتمع المغربي الذي بات يأخذ ثقافته الدينية مباشرة من هؤلاء النجوم. في عزوف شبه تام عن المنتجوع الوعظي المحلي، بينما سعت السياسة الدينية الرسمية للأوقاف عبثا إلى نوع من المنافسة مع معروض الفضائيات، استنادا إلى وضعية يغلب عليها التجريب والارتجال وغياب الجودة. الأمر الذي يعيد إنتاج أزمة الخطاب الديني بصورة تشجع على هجرة المشاهد إلى المنتجوع الديني الذي تقدمه الفضائيات المشرقية. ذلك لأنها استعانت بالكثير من أبناء حركة التوحيد والإصلاح أو المتعاطفين معها لغرض الاستقطاب في حين أنها عجزت حتى الآن عن تحقيق ما هو مغري في سوق الدعوة والاستقطاب الديني. هناك تخلف على المستوى الفني والتقني، بالإضافة إلى سوء إدارة للشأن الديني إعلاميًا وتخلف في مستوى التواصل الديني وتقنية التبليغ.

أنماط جديدة في التدوين

يتم توظيف هذه المنطقة الرمادية من المجتمع المغربي رغما عنها في عملية الاستقطاب التي تكاد تكون الوحيدة بين إسلام الدولة وإسلام الحركات الإسلامية. فبينما يعتبر هؤلاء موالين لإسلام الدولة بالانتماء الرسمي، وهو ما يشكل محط استقواء الدولة والأحزاب غير الإسلامية ضد الإسلاميين عموما، هناك محاولة استقطابية داخل هذه المنطقة لصالح استقواء الإسلاميين أيضا ضد خصومهم، حيث ضعفت القدرة الاستقطابية لدى الأحزاب السياسية مقارنة مع التنظيمات الإسلامية. وهنا وجب الحديث عن أن هذا التقسيم التقليدي بين دين الدولة ودين الحركات الإسلامية بات على وشك أن يفقد مدلوله الكامل. تؤكد صيرورة الأحداث يوما بعد يوم على أن ثمة شكلا آخر من الاستقطاب شديد التنوع بين الدولة وبعض الحركات الإسلامية كما أن ثمة نفورا لا يزال مستمرا بين الدولة وبعض الحركات الإسلامية الأخرى، وهو صراع يأخذ طابع الحرب الباردة في الأعم الأغلب. وهذه الحرب الباردة هي قدر الاجتماع السياسي المغربي الحديث، باعتبار أنه لا يحارب الجماعة الإسلامية بدولة لا دين لها، بل لأنه يفعل ذلك بدولة متديّنة دستوريا (الإسلام دين الدولة). ومن هنا يصبح واضحا تموضع الدولة فعليا في منطقة رمادية أيضا بين الدولة الدينية والدولة العلمانية، فعدم تدين الدولة ولو في المسطور الدستوري هو مبرر لتحول الحركة الإسلامية إلى مستوى آخر من الخطاب. ومن هنا ما كان للحركة الإسلامية في المغرب أن تتحرك كما كان يعتقد ماوتسي تونغ كالسمكة في الماء، بل بات واضحا أننا أمام حالة ما يعبر عنها باتاي بوجود الماء في الماء. تبدو النزاعات التي تجري هاهنا، عرضية أكثر مما هي جوهرية. وأما النظام المغربي فهو ليس آبيا لمطالب الإسلاميين التي أكثرها موجود في دستور المملكة. لكن ثمة ما يجعل الأمر مستحقا للخشية. ففضلا عن أن الإسلاميين حتى اليوم لم يظهروا مدى نفوذهم دون أن يبرزوه فقط من خلال القضايا التي تمثل قضايا مشتركة كالخرجات التي تتعلق بنصرة فلسطين والعراق وما شابه - وهذه قضايا من شأنها استنفار عموم المغاربة من دون تمييز، وقد تستغل من قبل بعض الإسلاميين لإبراز مدى نفوذهم الاستعراضي - لكن في الكثير من المحطات يظهر تراجع تأثير الحركة الإسلامية وضعفها لا في نفوذها الاجتماعي ولا في أدائها السياسي

بالمقارنة مع منافسيها الذين حققوا نجاحات انتخابية لا زالت توهي بأن ما حصل لدى العدالة والتنمية إن هو إلا انتخاب عقابي يزول مع الزمان كما أظهرت الانتخابات التشريعية السابقة (2007م)، حيث العزوف بات ظاهرة لا تستثني حتى حزب العدالة والتنمية. فهذا غير كافٍ بالنسبة للدولة في كثير مما تطالب به الحركة الإسلامية بينما هي في البرلمان من الممكن أن تحققة بالآليات الانتخابية والتصويت داخل البرلمان والتدبير الجماعي. وقد باتت المجموعة الإسلامية البرلمانية تحمل على الطريقة الاحتجاجية نفسها التي تعمل بها كل حركة غير منخرطة في العمل السياسي والتدبير الجماعي مما يؤكد أن مشاركتها أو عدمها لا يغير في العقلية الاحتجاجية الأثرة شيئاً. فالحركة الإسلامية المغربية لا زالت شديدة الوفاء لنشأتها الملتبسة حيث ساهم النظام نفسه في تنظيمها وتوجيهها ضد اليسار المناهض للنظام يومها. وحينما تراجع اليسار وجدت الحركة الإسلامية بما أنها برزت كرد فعل موجه ضد اليسار الراديكالي يومها، في حالة من الركود وقلة الفعالية سحت جماعة العدل والإحسان عبثاً أن تكون هي التعويض الموضوعي للثورية اليسارية التقليدية، لكنها فشلت في ذلك لأنها حينما تورم تنظيمها شعرت بالعبء الثقيل على انتظاراته التي لم تجد لها من طريق للتخفيف من وطأتها سوى بافتعال بعض الخرجات المكرسة لمظلوميتها الاستثنائية من دون مبادرات ملفتة للنظر. ولا زال القسم الأهم من إسلاميي المغرب ينظرون إلى أنفسهم في حالة عطالة عن أدوار كبيرة بل لا زالوا ينتظروا المبادرة من الدولة قصد توظيفهم في مبادراتها، فهو جيش احتياطي وهيئات وظيفية ليس إلا.

قدايير الدولة في الحقل الديني

يجري الحديث اليوم عن أن الشأن الديني لم يعد شأنًا خاصًا للأوقاف، وبالتالي هناك دعوات لجعل المقاربة شاملة غير مختزلة في المقاربة الأمنية. لكن الأمر لا يزال يعاني الكثير من الصعوبات. فالوزارة الوصية وحدها غير قادرة على احتواء الأزمة وتدبير الملف الديني، إذ أكثر أشكال الاختراقات التي يشهدها المجال الديني الرسمي لن يكون لها حدود إذا أصبح الأمر في يد الوزارة الوصية وحدها. وهناك صراع داخل الوزارة الوصية نفسها حول تقاسم النفوذ يجري على مستوى آخر لا يمكن تفاديه إلا بممارسة شكل من التقاسم للمكتسبات

والمواقع بين متغلبين دينيين: الوزارة الوصية المستقوية بطريقة غير مباشرة بالطائفة الصوفية البوتشيشية، والتوحيد والإصلاح ووراءها مجموعات أخرى من السلفية العلمية. يتأكد ذلك من خلال احتكار فعالية هذه المؤسسة ليس لصالح برامج محايدة وممثلين محايدين، بل لصالح عدد الموظفين المحسوبين على هذه الجهة أو تلك وخطباء المساجد والبرامج التلفازية والإذاعية. ولا يمكن فهم الكثير من الأحداث التي تجري في المغرب دون استحضار هذه المعطيات التي تكاد تكون ثابتة، وتعمل عملها في صمت وعمق خلف الوقائع والأحداث. لقد استطاعت الدولة أن تتجاوز الإسلاميين في إعداد البنية التحتية والفوقية للنهوض بالحقل الديني. فمن جهة التدابير المادية، حققت إنجازات كثيرة فيما أبت على ورش هيكله الحقل الديني مفتوحا. أما على مستوى إعداد البنية الفوقية فقد حققت تفوقا على الإسلاميين بعد أن تم احتواؤهم في خطابها الرسمي الذي بات واضحا أنه مؤطر لخطاب إسلامي المغرب مع شيء من إعادة التوزيع. ويمكن قياس هذا التجاوز من خلال عدد المبادرات والإنجازات التي تمت في إطار السياسة الدينية الجديدة التي تضطلع بها الوزارة الوصية بمؤسساتها وكذا المجلس العلمي الأعلى. خلال هذه السنة كما السنوات القليلة الماضية سجلت الدولة تقدما كبيرا على مستوى احتكار الخطاب الديني وأحرزت مكتسبات على مستوى تمكين مؤسسات الدولة وخطابها من أن يسبق الحركات الإسلامية في زوايا المجتمع : لقد أصبحت الدولة المغربية تتقن أساليب الحركة الإسلامية نفسها في احتواء الشارع المغربي وهو ما يعني أن السياسة الدينية لم تعد في المغرب تأخذ طابع الصدام العنيف بل أصبحت سياسة ايجابية تسبق الحركة الإسلامية إلى مجالات النفوذ التي كانت خلال العهد السابق بعيدة عن اهتمامات الدولة وأعينها. كما أنها باتت تنازلها في الرأسمال الرمزي والروحي، مما جعل الدولة في مقارعاتها للإسلاميين لم تعد تحتاج إلى الاستقواء بخطاب مضاد يجد تعبيره الطبيعي في شعار الحداثة والتطور وما شابه، بل في حالات كثيرة تتحول الدولة نفسها إلى حركة إسلامية كبيرة تنازل حركات إسلامية تظهرها كخوارج عند الضرورة. وهذا يتضح من خلال جملة التدابير التي سارت عليها عملية إعادة هيكلة الحقل الديني وإجراءات الأمن الروحي. نتحدث في المغرب عن شيء اسمه هيكله الحقل الديني. وهو مفهوم يرخي بظلاله على المشهد باعتباره أمسى عنوانا للسياسة

الدينية المتبعة، والتي بموجبها أصبحنا أمام أداءين: الأداء الديني الرسمي الذي يعني الضبط والتدبير، والأداء الديني غير الرسمي الذي تملثه المجموعات الإسلامية على تنوع مشاربها، وهو بدوره يتنوع إزاء السياسة الدينية الرسمية. أما إسلاميو البرلمان الذين أدركوا خطورة المسألة الدينية لكنهم أيضا أدركوا أهميتها باعتبارها كانت سببا رئيسا قادهم إلى أكبر تمثيلية برلمانية يدركون وفي غياب برنامج سياسي اجتماعي حقيقي أن المناورة بالديني يجب أن تتم بلياقة أعلى من الطريقة التي تمارس بها سلطة الديني سواء لدى السياسة الرسمية أو السياسات المنافسة للمجموعة الإسلامية الأخرى. وحده الأمر الذي يفسر لنا التوجه الجديد لحزب العدالة والتنمية الذي استعاد الهيمنة على حركة التوحيد والإصلاح من خلال استبداد مجموعة (حاتم) على مقاليد الحزب والحركة معا، وهو التوجه الذي يلعب على مسارين: إقناع الجهات المحنية بأهمية انخراطهم في السياسة الدينية الرسمية ومن جهة أخرى العمل على إبقاء جمعية التوحيد والإصلاح كمصدر قوة لممارسة شكل من التهديد والابتزاز الناعم للنظام الرسمي باعتبارهم يستندون إلى قاعدة حركية تشكل الجيش الاحتياطي للحزب ورأفده الأيديولوجي والديني. يسعى حزب العدالة والتنمية وجمعية التوحيد والإصلاح إلى عدم إظهار أي مظهر من مظاهر الاستقواء السياسي بالأجنبي. وإذا كان العدل والإحسان قد عبر صراحة عن ذلك من خلال اللات الثلاث، فإن العدالة والتنمية والجمعية الحليفة لها لم يكونا في حاجة لهذا الاستقواء إذ هم مدينون للنظام في وجودهما. لكن يحصل في اللحظات التي يشعر فيها التفصيل السياسي وحركته بالتراجع إلى إظهار نوع من الاستقواء. وهو ما أثارتته رسالة النائب عبد العزيز أفتاتي إلى السفارة الفرنسية بغرض التدخل في قضية نور الدين بوبكر عضو المجلس الوطني للحزب. وللخروج من هذا المأزق الذي وضع حزب العدالة والتنمية في دائرة المحميين الجدد كما نعتهم الشيخ بيد الله الأمين العام السابق لحزب الأصالة والمعاصرة، اتخذوا قرارا تكتيكيا بإعلان استقالة النائب المذكور من هياكل الحزب بعد أن تم تبيرير رسالته إلى السفارة الفرنسية بأن بوبكر يحمل الجنسية الفرنسية لأنه ولد بالجزائر الفرنسية قبل استقلال هذه الأخيرة. وحينها ذكر عبد الإله بنكيران بأنه تم استدعاء أفتاتي من قبل الأمانة العامة لتوضيح هذا السلوك المنافي لمبادئ الحزب وسلوكه السياسي. لكن الملفت للنظر أن المجلس

الوطني لحزب العدالة والتنمية عاد هذا العام في مؤتمره الأخير لينتخب أفتاتي كعضو في الأمانة العامة للحزب. ويحصر الحزب المذكور وجميعته الدعوية مسألة الاستقواء بالأجنبي فقط في مجال الفعل السياسي دون الفكري والدعوي والنفوذ الروحي، ففي خرجات الريسوني التي تعبر عن فكر الحزب والحركة بصراحة أكبر منذ غدا لاجئا اختياريا في جدة، نقف على هذا اللون من الاستقواء، فالحركة والحزب يراجعان الريسوني كلما أرادا تبليغ رسالة ما إلى الداخل، باعتبار أن أحد شيوخهم الذي ذهب أشواطاً في مد نفوذ الحركة في الخارج هو اليوم في وضعية تسمح له بممارسة هذا اللون بالاستقواء الديني انطلاقاً من هيئات ومراكز من خارج المغرب. ويبدو ذلك صريحاً في عبارة للريسوني لما قال في آخر استجواب مع جريدة الحركة : الإسلام الصحيح والسنة الصحيحة. فالأمر هنا لا يتعلق بمجرد أن يقوم المجلس الأعلى أو الوزارة الوصية بدورها في مواجهة ما يعتبرونه انحرافات في المجتمع المغربي، بل هو يعني أساساً دين الدولة ومؤسساتها باعتبار أن ما تروج له الدولة ليس إسلاماً صحيحاً ولا سنة صحيحة. واضح أن الريسوني يعني بالإسلام غير الصحيح، إسلام الدولة والسنة غير الصحيحة التصوف الذي بدأ يشكل منافساً حقيقياً لسلفية الحركة والحزب. الاستقواء بالنفوذ الروحي الخارجي يتأكد من خلال الولاء الذي يقدمه أطر وشيوخ الحركة للقرضاوي والانخراط في تيار محبيه وتلامذته (انظر مؤتمر تلامذته ومحبيه). إذ التلمذة هنا - باعتبار أنها ليست تلمذة مباشرة - تعني البنية الروحية للقرضاوي وتبني آراءه وفتاويه وترجيحها على آراء وفتاوى علماء المغرب.

للفتوى هذه السنة حكاية أخرى

كما عرفت سنة 2009 سيلا من الفتاوى المثيرة الصادرة عن عبد الباري الزمزمي، فإن لسنة 2010 نصيبها من فتاوى أشارت نوعاً من الجلبية وردود الفعل من داخل أوساط سياسية ودينية وفي الغالب لا تؤخذ مأخذ الجد إذ باتت موضوعاً للإثارة الصحفية وتندر النخب العلمية والمثقفة. لم تعرف هذه السنة مثل السنة الماضية فتاوى الإثارة الجنسية ولكنها شملت قضايا تتعلق بشرعية التبضع داخل الأسواق التي تباع فيها الخمور وكذا مسألة جواز تناول المريضة للدواء في شهر رمضان دون أن تفتطر، ومسألة دفع اعتراض حزب العدالة والتنمية على

حج النواب على نفقة الدولة. وتأخذ الفتوى عند الزمزمي طابعا خاصا يستند إلى قاعدة التيسير، وهي القاعدة التي إن لم تسندها فقاها عالية تتحول إلى ما يشبه الرجز الذي يعتبر حمار الشعراء، وهي طريقة قلدوا فيها الشيخ القرضاوي الذي يضرب بكل القواعد العقلية والشرعية عرض الحائط ويسلط قاعدة واحدة في مجال يفترض أن يكون نسبيا حسب موضوعات الأحكام، وفيه تتسلط قواعد كثيرة وليس قاعدة واحدة. ومن هنا لا توجد ضابطة، ليس لتطبيق هذه القاعدة فحسب، بل في كيفية تطبيقها بصورة فقهية غير مزاجية عند داعية التيسير. من هنا باتت فتاوى الزمزمي (لما جعل له) يواجه بها خصومه السياسيين ويمارس خلافه الفقهي مع من يخالفونه في الموقف السياسي، كما تتراوح فتاواه بين منتهى التطرف ومنتهى الانحلال. وهو ما نسميه بالنزعة الذهانية للإفتاء؛ تلك النزعة التي لا ترسو على السواء العقلي والمنطقي والشرعي بل تتحرك من الأقصى إلى الأقصى دون توسط؛ ومع ذلك يحتبرون أنفسهم فقهاء الوسطية. ومن هنا بات واضحا أن الزمزمي خالف الريسوني لأن هذا الأخير محسوب على التوحيد والإصلاح ولم يلاحظ فيه أن لهما أبا روحيا مشتركا هو الشيخ القرضاوي ومدرسته التيسيرية. في العرف الفقهي ومذاقه يعدّ التلويح بقاعدة التيسير في سائر الأحكام بما فيها الضرورية مؤشرا على ضعف الفقاها وعدم الاجتهاد. وقد حاول الزمزمي من خلال إنشاء جمعية تحمل عنوان: الجمعية المغربية للدراسات والبحوث في فقه النوازل، تتعلق بنشاطه الفتاوي الشخصي، استعمال سلاح الفتوى ضد خصومه. فقد اعتبر الزمزمي أنه «يحق للمريض تناول الدواء دون ماء كما يمكنه حقن الإبرة وإكمال صيامه، فذلك جميعه جائز ولا يبطل الصيام نهائيا»، الإبر جائزة لأنها ليست أكلا ولا شربا ولا في معنى الأكل والشرب. وعلل ذلك بكون «شهر رمضان اختبار للناس فيما يخص الإمساك عن الطعام والشراب والشهوة الجنسية، وغير ذلك لا يبطل الصيام نهائيا»¹⁵⁰. وكانت هذه الفتوى الغريبة قد أثارت انتقادات من بعض شيوخ الأزهر الذين طعنوا في صحة هذا الحكم. وقد اعتبر الدكتور أحمد محمود كريمة أستاذ الشريعة بجامعة الأزهر «ما يدّعيه الزمزمي في زمن عشوائية الفتوى بأن تناول الأدوية دون ماء لا يبطل الصيام هو قول شاذ»، حيث المقرر شرعا أن كل ما يتجاوز الحلق، ويدخل الجوف أثناء الصيام من سوائل ومجمدات، سواء كانت مغذية أو غير مغذية، فإنها

تفطر الصائم وذلك بإجماع الفقهاء. وأبدى عبد المعطى عضو مجمع البحوث الإسلامية لصحيفة «اليوم السابع» المصرية مدى اندهاشه من هذه الفتوى وأكد بأن أخذ الأدوية في نهار رمضان ودون الماء «طبعاً مفطرة»، مشيراً إلى أن أي شيء يصل إلى الجوف من الطريق الطبيعي فهو مفطر. قال الشيخ عبد الفتاح علام، وكيل الأزهر السابق وعضو مجمع البحوث الإسلامية، أن أي شيء يبتلعه الإنسان في نهار رمضان فهو مفطر. الواضح هنا ليس في أننا أما شذوذ فتوائي يكسر ما كان محل إجماع أو شهرة بالدليل، بل الأمر لا يعدو أن يكون نتيجة لتطبيق سطحي لقاعدة التيسير مما ينتج عنه تعقيد الحكم وجعل المكلف أمام حيرة عارمة، وهذا بخلاف المقصد من قاعدة التيسير. وما جهله الزممي وهو يفتعل اجتهداً لا يتحقق معه بدل الوسع كله، أنه بصدد الإفتاء بحكم لا موضوع له؛ ذلك لأن المورد ليس مورد حكم ضرري بل هو مورد رخصة انتفى عنها موضوع الإفتاء. فالمریض بمجرد أنه مریض ليس فقط أنه لم يعد في مقام التكليف بل وجب عليه الإفطار. لأن المریض في مثل هذا المورد ليس في مقام التقصّي ولا الحيرة ولا الجهل. ولا نرى وجهاً للتيسير في فتوى الزممي إذ التيسير متحقق لمجرد وجود المرض. أما مسألة التفصيل فيما كان مفطراً أم غير مفطر فالقاعدة قاضية بالإفطار عند تناول ما كان من جنس المأكول والمشروب كما يتحدد في العرف الإنساني مع وجود ما استدخل في المنع بالدليل الخاص كال دخان الغليظ. والملاحظ أن الزممي هنا وقع في خطأين: الأول لما خالف الإجماع والقواعد الفقهية والشرعية من دون دليل فقهي أو اجتهادي. والثاني كونه وقع في مفارقة فتوائية حيث سلك بقاعدة التيسير طريقاً انتهى به إلى التيسير. ذلك لأن المریض من الناحية الطبية والنفسية مرخص له في الإفطار لو باحتمال الضرر، إذ في العادة يصبح تناول الدواء دون طعام غير منصوح به طبيًا. وفي موضوع آخر، أفتى بحرمة المتاجرة في تأشيرات المجاملة لأداء مناسك الحج، لكنه أجاز لمشتريها الحج باعتباره فريضة. كما انتقد حزب العدالة والتنمية على موقفه الذي عبّر عنه لحسن الداودي رئيس الفريق حينما رفض تعيين عضو من الفريق ضمن وفد البرلمان المتوجّه إلى الحج على نفقة الدولة، في إطار المناداة بترشيد نفقات الدولة وعدم تبذير المال العام. وقد اعتبر الزممي أن تلك لا تعدو أن تكون مزايده سياسية لا سند لها من الشرع. بينما هذا الموقف لم يصدر من فراغ، فلقد تحدث الريسوني خلال العام الماضي عن الموقف الشرعي السلبي

من الحج على نفقة الدولة؛ أي بتعبير فقهي أنه لن يجزئ عن حجة الإسلام. وقد قاس الزمزمي على هذا الموقف ليوجه خطابا لأعضاء العدالة والتنمية بالتخلي عن أجرتهم الشهرية داخل البرلمان حفاظا على المال العام. مؤكدا على أن هؤلاء يستفيدون من السفريات في إطار المهام على حساب المجلس فلماذا يرفضون الحج على نفقة البرلمان¹⁵¹. وفي هذا الجدل الفتوائي تعادل المزاج السياسي عند الفريقين في استعمال الدين كمطية لتصفية حسابات قديمة بين الزمزمي وأبناء العدالة والتنمية الذين اختاروا الريسوني عنه بديلا في الرجوع إلى الفتيا، بوصفه مقلدا للقرضاوي وناقل فتوى عنه. فمن جهة لا حرج على هذا النوع من الوفود البرلمانية للحج على نفقة الدولة باعتباره من عرف الدولة الإسلامية عبر قرون وهو ما أكد عليه الزمزمي، غير أن موقف فريق العدالة والتنمية المذبذب سياسيا وفتوائيا تحدث عن أن الأمر يتعلق بقدرة هؤلاء النواب على أن يصرفوا على أنفسهم ويتحملوا نفقات الذهاب إلى الديار المقدسة. وتبدو الغاية من ذلك احتكار هذا الوفد من قبل فريق العدالة والتنمية الذي يتوفر على حظوظ قلما تتوفر لغيرهم، حيث يشكل الحج مناسبة لكثير من منافع الحجاج وموسم لتلقي التبرعات من قبل جهات دعوية. وكان الريسوني قد أفتى بمقاطعة الأسواق التي تعرض الخمر حيث عدّ التسوق منها بمثابة تشجيع على الحرام. ومع أن الريسوني من أتباع المدرسة التيسيرية نفسها إلا أن الزمزمي اعتبر فتواه تلك معارضة للحديث النبوي «يسروا ولا تعسروا». وكان الزمزمي في وقت سابق قد أصدر فتوى غريبة تجيز للمرأة الحامل في حال الوحوم أن تشرب رشقات من الخمر. غير أن الشيخ الذي يخشى التفسير على الأمة ناهض الناشطة الحقوقية خديجة الرويسي رئيسة بيت الحكمة والمضو في حزب الأصالة والمعاصرة بكونها «شيطان»، وذلك ردّا على ما جاء في بيان وجهته لعموم المغاربة تحقيا على فتوى الريسوني، تقول فيه: «إن استهلاك الخمر بالمغرب يدخل في باب الحريات الفردية الأساسية، التي لا مجال فيها لتدخل السلطة أو غيرها بالردع أو المنع أو المصادرة، كما أن الامتناع عن شرب الخمر أو النفور منها لا اعتبارات دينية أو شخصية هو أيضا من الحريات الفردية الأساسية التي لا تناقش». وكان الزمزمي على استعداد للإلتحاق بحزب الأصالة والمعاصرة حيث تمثل الرويسي إحدى نشاطاته لولا رفض الحزب الاستجابة للرسالة التي تضمنها

تصريح سابق للزمزمي من أن لا مانع لديه للالتحاق بالأصالة والمعاصرة، وذلك نظرا للفرق بين توجهات وثقافة الحزب التي يعتبر نفسه حزبا تقدما حديثا وبين توجهات الزمزمي التي تعتبر في نظرهم توجهات ظلامية ورجعية؛ ولو قدر لهذا الالتحاق بالأصالة والمعاصرة أن يتم وأصبح الزمزمي زميلا لخديجة الرويسي وباقي زملائها، لكان للفتوى حينئذ مذهب آخر. ففي غياب ضبط للنشاط الفتاوي وغياب التصدي العلمي الحقيقي للفتوى ونهوض مؤسسة الفتوى بدورها سيظل المشهد مكتنزا بفوضى فتاوى مشايخ الحركة الإسلامية الذين لا يتوفرون على مؤهلات الاجتهاد الفقهي، وهو سبب نزول الفتوى إلى مجال التنافس والصراعات السياسية والحصبية الحزبية والمزاج الثقافي والاجتماعي لهذا الداعية أو ذاك: لا زلنا في المغرب نخلط بين دور الداعية ودور الفقيه، وكذا بين مؤهلات الداعية ومؤهلات الفقيه. ففي علم الحديث والتوثيق والرجالية تسلب أهلية الإفتاء من أي محدث انتفت عنه العدالة بمعناها الشرعي، حيث مجرد أن تغلب العصبية على المحدث، يصعب توثيقه في حال انفراده بالخبر - الخبر الواحد - والأمر نفسه في مجال صناعة الفتوى، لأن مجرد العلم بالفقه لا يكفي للفتوى التي تفرض مكلفا يتلقى الفتوى ويعمل بها وهو ما يشترط عدالة المفتي وخلو ساحته من العصبية. إن الممارسين للسياسة والمتعصبين لأحزابهم وجماعاتهم ومصالحهم غير مؤهلين لإصدار الفتوى. فإذا اجتمع عدم أهلية صناعة الفتوى لغياب ملكة الاجتهاد مع عدم شرعية إصدار الفتوى لغياب العدالة الشرعية، أدركنا أي وضعية يتجه إليها المغرب في ظل فوضى الفتاوى السارمة.

تحديات أخرى

إذا كان التحدي الذي فرضته فوضى الفتاوى - لكل حزب ومنظمة مفتيها الراجح - لم يجد له حلا حتى اليوم، فإن تحديا آخر يفرض نفسه من داخل المؤسسات المعنية بالشأن الديني لا يقل خطورة، يتعلق الأمر هنا بحالات خرق سافر لميثاق العلماء المعمول به داخل المؤسسات المعنية، وسيصبح الأمر خطيرا حينما تسمح المؤسسة الوصية باختراق المجالس العلمية والمساجد وباقي المؤسسات الأخرى من قبل مشايخ محسوبين تاريخيا على حركة التوحيد والإصلاح وبعضهم محسوب على السلفية التقليدية. علما أن الكثير

من هؤلاء الخطباء وأئمة المساجد يأخذون مسافة تكتيكية من تلك الجمعية قبل الدخول في سلك الخطابة والمجلس العلمي. وقد أثرت مسألة المجلس العلمي المحلي بإقليم القنيطرة الذي تكاد تسيطر عليه وعلى مندوبية الوزارة، جمعية التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية، حيث سجلت خروقات لمقتضى ميثاق العلماء، كشف عنها تصدّي عدد من الاتحاديين للدور الذي لعبه إمام مسجد صلاح الدين الأيوبي بالسكنية التي بجانب حزب معين أثناء الانتخابات ومهاجمته لحزب الأصالة والمعاصرة، دون أن يتقدم رئيس المجلس بأي إجراء أو مساءلة ضد الإمام المذكور. بل أبعد من ذلك، اتضح أن رئيس المجلس العلمي المحلي محسن إكوجيم لم يستطع أن يبرر في إحدى بياناته ردّا على ما قيل في حقه آنذاك إن كان حقاً ليس عضواً سابقاً في التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية. وفي هذا السياق قام المجلس بتأثير من رئيسه المقرب، من التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية بمنع كل من إدريس بنزكور وعبد الحق مكردم وعبد الحق فتاح من الخطابة لانتمائهم إلى العدل والإحسان، كما منح أستاذه (السلفي)¹⁵² أبو ياسر الحسن العلمي عضوية المجلس¹⁵³. وكانت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان قد أصدرتا بياناً يتهم واعظاً في إحدى مساجد مدينة الرباط بالقدح في اللغة الأمازيغية. وقد نفت ذلك وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في ردّ على بياني الهيئتين المذكورتين نشرته وكالة المغرب العربي للأنباء، معتبرة أن الأمر لا يتعلق بإمام أو خطيب بل بواعظ معين من قبل المجلس العلمي المحلي بالرباط¹⁵⁴. ويتضح من خلال هذا الجدل أن أداء الخطباء والأئمة والوعاظ، أصبح في دائرة الضوء وتحتي بأمرة حساسيات بعضها موجود وبعضها في طور التكون في مجتمع مدني خاضع لصيرورة لا منتهية، إذ لا خلاف في أن يقع الخرق لمضامين الميثاق من قبل أحدهم، ذلك لأن الأمر لا يكون دائماً قابلاً للتبرير. وكان الكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى محمد يسف، وفي سابقة من نوعها، قد أشرف على إعفاء الدكتور رضوان بنشقرن من مهامه كرئيس المجلس العلمي المحلي لمين الشق بالدار

152 - ينقل عن الشخص المذكور اتهامه لعدد من قادة الحركات الإسلامية كالتراحي والغنوشي بخذلانهم « للشيخ المجاهد أسامة بن لادن » حسب تعبيره.

153 - إدريس عدار، زايريس : 04 - 06 - 2010.

154 - التجديد : 16 - 07 - 2010.

البيضاء. وفي استجواب جريدة التجديد مع الرئيس المقال اعتبر أن ذلك جاء على إثر موقفه من مشاركة المغني البريطاني إلتون جون في مهرجان موازين.

في اتجاه تبلور حكمة دينية

فرضت المسألة الدينية من خلال تطور الأحداث وتعدد المشهد الديني أهمية الحكامة الدينية. وحتى الآن لا يمكن الحديث عن حكمة ناجزة في هذا المجال، كل ما هنالك استمرار العمل وفق سياسة إطفاء الحريق. وجد المغرب نفسه أمام مرحلة من التحدي يرهن البلاد إلى استحقاقات إعادة الهيكلة لكثير من قطاعاته. لا شيء نهائي هنا، بل نحن أمام أورايش مفتوحة يقوم فيها التدبير على أساس الترميم والاستدراك. وليس القطاع المختص بتدبير ما أسماه بالريح الروحي خارج عن منطق الأورايش المفتوحة التي لم تستكمل حتى الآن مهمتها. لا أحد تساءل إن كنا في مرحلة انتقالية في كل شيء. وككل القطاعات الحيوية، يشهد الحقل الروحي تدابير ومبادرات كبرى جاءت استجابة لتحديات سبق وفرضتها أحداث 16 ماي 2003م. وحيث بات واضحا أن المقاربة الأمنية قد انتهت مفعولها وتركت وراءها جدلا واسعا وقضايا معلقة حتى الآن، عرف القطاع المذكور عددا من التدابير الاستدراكية. العناية الفائقة التي منحت لقطاع السياسة الدينية والحقل الروحي في المغرب، نتج عنها تضخم قطاعي كاد ينعكس سلبيا على الوزارة الوصية. من تلك المحاذير التي تداركتها الوزارة، محذور هيمنة الطائفة البوتشيشية على الوزارة الوصية لتعزيز توجه الإسلام الصوفي في المغرب. أثار هذا الأمر حفيظة التيار السلفي الذي وجد من يمثل مطلبه في حركة التوحيد والإصلاح من خلال حزب العدالة والتنمية، فيما اتخذت الزاوية مسافة من بعض النشاطات الروحية ما اعتبر حينها أن الزاوية بمنأى عن الاستغلال السياسي. ويبدو أن تراجع الجدل حول تقاسم النفوذ داخل الوزارة الوصية راجع إلى نوع من تعزيز الوزارة وكذا المجالس العلمية بأطر وشيوخ من حركة التوحيد والإصلاح.

تحديات البنية التحتية للحقل الديني

لم يتوقف الجدل في نطاق التوزيع اللامتكافئ للنفوذ الرمزي أو الريح الروحي داخل الوزارة الوصية بل تعداه إلى مشكلات مسّت الريح المادي للأوقاف وما

نتج عنه قبل سنوات، تساؤلات حول مسألة تفويت عقارات تابعة للأوقاف دون طلب عروض وبأقل من قيمتها الحقيقية. وإذا كان الجدل حول الريع الروحي قد حسم بلعبة استدماج أطر ودعاة حركة التوحيد والإصلاح في نسيج الهيكلية الجديدة للحقل الروحي، فإن الجدل حول الريع المادي «الوقف» قد حسم بمباردة ملكية توجت بإنشاء مجلس أعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة. وهو المجلس الذي من شأنه أن يقيد صلاحيات وزير الأوقاف في بيع ممتلكات الحبوس¹⁵⁵. وطبقا للظهير الشريف رقم 236.09.1 بتاريخ 23 فبراير 2010 المتعلق بمدونة الأوقاف الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5847 بتاريخ 14 يونيو 2010. بات واجبا بموجب المادة 64 من الظهير المذكور طلب موافقة الملك المتعلقة بالعقارات والمنقولات المحبسة ضمن الأوقاف العامة والتي تزيد عن عشرة ملايين درهم. وأما سائر المعارضة التي تقل قيمتها التقديرية عن خمسة ملايين درهم وكذا معارضة القيم المنقولة المحددة القيمة التي يتم توظيفها لفائدة الأوقاف العامة مهما كانت قيمتها، تخضع للموافقة المسبقة لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية. ولم تتوقف التدابير الخاصة بالسياسة الدينية في بعدها التأطيري والتنظيمي، على الرغم من تحدي انهيار البنية التحتية للحقل الروحي، حيث عرفت هذه السنة حدثا أليما تمثل في انهيار بعض المساجد، وتأتي في طليعة الحوادث المؤلمة ذهاب ما يقارب 36 قتيلا و71 جريحا على إثر انهيار مئذنة مسجد باب بردعين يعود بناؤه إلى القرن السادس عشر بالمدينة القديمة بمكناس. بسبب أحوال جوية سيئة. وكانت هناك توقعات من عدد من سكان المنطقة تحذر من سقوط المئذنة التي كانت تزداد انحرافا سنة بعد سنة. وقد أعطيت تعاليم ملكية للقيام بمعاينة عاجلة لجميع المساجد الصيقة بمختلف عمالات وأقاليم المملكة¹⁵⁶.

في الأمن الروحي والوحدة المذهبية

اتسع المعجم الاصطلاحي الداعم للإصلاحات التي تهتم الحقل الديني بصورة بات من الصعوبة مواكبة سرعة وتيرتها. وما عملية التأهيل والتكوين المستمر لأئمة المساجد والخطباء التي نهضت بها الوزارة الوصية في إطار ميثاق

155 - أخبار اليوم : الثلاثاء 22 يونيو 2010م.

156 - أنظر موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية / المغرب.

العلماء سوى مؤشر على وجود التباسات مفهومية في تداول هذه العبارات. ولعل الكثير من الخروقات التي قد يقع فيها بعض الخطباء الذين لا يتمتعون بمستوى علمي وثقافي مقبول، ناتج عن عدم استيعاب لمضامين مصطلحات مثل الأمن الروحي وهيكله العقل الديني والنهوض برسالة العلماء في إطار الميثاق المذكور. فقد يقع أمثال هؤلاء في أدوار دعائية وإشهارية من حيث لا يدرون. ولعله من الملفت للنظر حينما نظم رئيسي الغرفة الثانية وأمين عام حزب الأصالة والمعاصرة إفطارا جماعيا في إطار ندوة صحفية في رمضان هذه السنة، سأل أحد الصحفيين بثقة زائدة في النفس: نريد أن نعرف رأيكم حول الجهورية الدينية؟ ولم يكن الصحفي يدرك مخاطر سؤال كهذا. لكن يبدو أننا في المغرب نعيش إسهاالا في الإصطلاح وهذيانا في المقاييسات. فبما أن الحديث جاري هذه الأيام في بلادنا عن الجهورية الموسعة ومن جهة أخرى عن السياسة الدينية، فإن لعبة إدماج المفاهيم حتي من دون وجود موضوع مشترك لها بات صناعة رائجة في صحافتنا التي لا تقل أحيانا سوءا عن غيرها في تدبير المهنة. ومن ذلك وجود تكرار ممل للخطر الذي يتهدد الهوية الدينية المغربية، حيث لا يزال يوجد خلط مريع بين إجراءات الدولة الروتينية لحماية الأمن الروحي وبين الخلفيات العقائدية والعصبية لبعض وسائل الإعلام والجمعيات الدينية.

سؤال التنصير مجددا

أكد تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الحريات الدينية لعام 2010م على مجموعة المكتسبات التي حققها المغرب في المجال الديني، أبرزها موضوع التسامح والحوار بين الأديان. ومما جاء في التقرير الأخير، أن المغرب «يواصل مكافحة التطرف وتشجيع التسامح والاحترام والحوار بين المجموعات الدينية في تماش مع مقتضيات قوانينه التي تمنع ممارسة التبشير»¹⁵⁷. بينما كان تقرير منظمة «أوبن دورز» «Open Doors» - يوجد مقرها الرئيسي في مدينة سانتانا بولاية كاليفورنيا - الأمريكية المختصة بالدفاع عن المسيحيين والمسيحية في العالم، قد وضع المغرب في الترتيب الـ 31 من حيث اضطهاد المسيحيين. من بين 49 دولة شملها الإحصاء¹⁵⁸. وقد عرفت هذه السنة تصعيدا استثنائيا

157 - هسبريس : 20 Saturday, November . 2010.

158 - هسبريس : 07 Friday, January . 2011.

في ملف التنصير في كثير من المدن والقرى المغربية، وكان مصطفى الرميد عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية قد قام بحملة وصلت حدّ التهديد برفع شكوى قضائية ضد مؤسسة جورج واشنطن - أسست عام 1998م - بدار بوغزة بضواحي مدينة الدار البيضاء، بناء على شكوى تقدّم بها أحد الآباء اكتشف أن ابنه يتمّ تلقينه مبادئ المسيحية دون علم منه¹⁵⁹. ومن جهة أخرى تمّ طرد 16 شخصا من جنسيات مختلفة بتهمة استغلال قرابة 33 طفلا بدار للآيتام التابعة لمؤسسة قرية الأمل بفين اللوح في إقليم إفران وتلقينهم مبادئ المسيحية. كما أوقفت الضابطة القضائية التابعة للدرك الملكي بمدينة أولوز بإقليم تارودانت أخيرا، المقيم السويسري المدعو «باتريك»، والذي يقطن منذ سنوات مع عائلته بدوار «أكادير نوسكتي» حيث تمّ سحب جواز السفر منه بينما مثل 9 أفراد أمام النيابة العامة بتارودانت للاشتباه فيهم¹⁶⁰. وجاء في تصريح خالد الناصري الناطق باسم الحكومة ووزير الاتصال، أن الدولة سترد بقسوة على المتلاعبين بـ «القيم الدينية» للبلاد ولن تسمح باستغلال ضعف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأشخاص معوزين من أجل إخراجهم من دينهم وتنصيرهم وكل ذلك تحت غطاء الأعمال الخيرية وخاصة عبر الإشراف على «ميتم»¹⁶¹. وكرد فعل على هذه الحملة ضد ما وصفه المغرب بنشاطات تبشيرية تستغل الأوضاع الاجتماعية وبراءة الأطفال، عبّر السفير الأمريكي بالرباط صاموئيل ماكلان عن انزعاجه من قرار طرد المغرب منتقدا هذه الإجراءات في بيان له اعتبر في نظر المغرب تدخلا في شأن سيادي¹⁶². ومع أن الدولة قامت بإجراء ضد نشاط كان يستهدف الأطفال، إلا أن بعض التنظيمات الإسلامية مثل التوحيد والإصلاح والعدالة والتنمية وجدتا في موضوع التنصير شاغلا لا ينتهي، ما يوحي أن المغرب يتعرّض لحملة تبشير عامة. والحق أن الحذر كان ضروريا بالنسبة لمسألة الأطفال والمبرات التي تشكل مأوى للمتخلّي عنهم. وكان يفترض في هذه الجمعيات الإسلامية التي تعد ميزانياتها المعلن منها دون السريّ بملايير السنتيمات على أقل تقدير، أن

159 - القدس العربي 26.3.2010.

160 - التجدد 26 - 04 - 2010.

161 - القدس العربي 26.3.2010.

162 - المصدر نفسه.

يملاؤا فراغ هذه المبرات الخيرية في القرى والمداشر بدل استعمال ذلك في الدعاية الدينية والسياسية، فمسألة وجود مبشرين في القرى والمدن مسألة عالمية ومسألة تدخل في صلب عمل الكنيسة، وبالنسبة للمغرب فإنه لا مجال للحديث عن خطر التحول إلى المسيحية بقناعات حقيقية، بينما ينحصر الخطر في المجال الخيري الخاص بالأطفال القاصرين، وهذا من مسئولية الجمعيات الإسلامية وأموال الزكاة والتبرعات التي عادة ما تستعمل في دعايات سياسية خاصة ولا يستفيد منها المجتمع. وأيا كان الأمر، فإن الحديث عن التنصير سيختفي من المشهد الإعلامي منذ ذلك الوقت، ولم نعد نسمع في السنوات اللاحقة حملات إعلامية من قبل جماعة التوحيد والإصلاح، لا سيما بعد أن أمسكوا بالحكومة، وباتوا يتحسسون من الموقف الأوربي.

تصدير السلفية

أصبح من الضروري بعد اليوم الحديث عن سلفيات في المغرب لا عن سلفية واحدة، فالخلاف هنا ليس في طبيعة الأيديولوجيا المتشددة التي تدين بها هذه الأخيرة، بل في طبيعة الوظائف والأدوار التي تضطلع بها، إن بعضا من تلك الأدوار من شأنها أن تحدث تغييرا عرضيا في بعض السلفيات، حيث بإمكاننا أن نظفر بأشكال منها يتراوح في مفارقة عجيبة بين السلفية الباطنية والسلفية الظاهرية، ونقصد بالسلفية الباطنية تلك السلفية التي لا تقدم نفسها كسلفيات وتخفي ميولها لأسباب سياسية كما تفعل جمعية التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية.

محاولات في تحديث لغة الخطاب: ترشيده أم تسليف؟

حتى وقت قريب كان بالإمكان أن يميز المراقبون بين خطاب الحركة الإسلامية في المغرب وبين خطاب الحركة الوطنية، فلقد شكلت لحظة شيخ السلفية وناشر الوهابية في المغرب تقي الدين الهلالي فيصلا تاريخيا خرجت من تحت عباءته كل التعبيرات الحركية الأخرى ما عدا ما كان من أمر عبد السلام ياسين. وليس غريبا إن نحن قارنا بين تعبير الريسوني: (الإسلام الصحيح والسنة الصحيحة) وبين مواقف تقي الدين الهلالي الذي لم يكن راضيا على الإسلام المغربي أو وريث خطابه المغراوي الذي صرح بأن دور القرآن التي

أنشئت إنما جاءت لتواجه الانحراف والضلال معتبرا الأشعرية من جملتها¹⁶³. لذا فإن خطاب الحركة الإسلامية في فترة ما وحتى قبيل الاندماج في تجربة الخطيب أو كما لا يزال يجري في الكواليس المظلمة للحركة، لا يزال وفيها لهذه السلفية التي شكلت قطيعة مع السلفية الوطنية التي مثلتها الحركة الوطنية. وحيث بات الأمر مرجحا اليوم، فإن مقتضى السياسة أن تسعى هذه المجموعة لتحديث خطابها عبر لعبة توظيف المفاهيم والمصطلح الحديث لتبرير الخطاب التقليدي نفسه للحركة السلفية. إن جملة النقاش الذي يدور حول قضايا الفن والديمقراطية وحقوق الإنسان تستعمل فيه مفاهيم الفكر الحديث نفسه لكن يصار في الغالب إلى ضرب من طلاء المضمون السلفي بمفاهيم حديثة. وتتماهى داخل الحزب والجماعة الدعوية الوظيفية اتجاهات على طرفي نقيض. فبقدر ما نتحدث عن أن تكون قناعات أكثر انفتاحا وديمقراطية، تنزع أخرى إلى مزيد من السلفية. وهذا من شأنه على المدى المنظور أن يحدث تصدعا داخليا في الحزب والجمعية لم تتحقق بعد شروطه الموضوعية. وقد عبّر الحزب عن نزعة السلفية من خلال انتخاب أحمد الشقيري الديني عضوا جديدا بالأمانة العامة للحزب. ويعد هذا الأخير شخصية سلفية وأحد مؤسسي جمعية الحافظ بن عبد البر المنافسة لدور القرآن التي أسسها المغراوي. وكان هذا الأخير قد انتقد رعاية مؤتمر للسلفية المدخلة المنعقد بجنوب المغرب بتيكوبن التابعة للجماعة الحضريّة بأكادير. حيث يظهر أن مصدر انزعاجه من هذا المؤتمر ليس ما قد يعمل من أهداف نبيلة في نظر رجل السلفية في الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، مثل محاصرة تمدد القاعدة أو العدل والإحسان لما للدعوى المدخلة السلفية من باع يكفي لنبد مقالات الصوفية المشتركة في نظر السلفيين وهي أهداف يقبل بها الشقيري، بل اختزل كل خشيته من أن تكون تلك المبادرة تهدف التشويش فقط على الحزب في أفق انتخابات 2012م¹⁶⁴. هنا يبدو الفرق بين سلفية العدالة والتنمية وباقي السلفيات: جنوح الأولى إلى مبدأ «التحزب أولا» وليس كما هو قاعدة السلفية التقليدية «الحقيدة أولا». وطبيعي أن يتم نقد المدخلة السلفية من قبل القيادي في العدالة والتنمية،

163 - ادريس هاني : في الانحطاط الدراساتكي لعلماء المغرب : مجلة وجهة نظر، العدد 46 - 2010م / المغرب.

164 - هسبريس : 2011. 12 Wednesday, January.

لأنها تجرم حتى السلفيات المتحيزة مثلما هو حال التوحيد والإصلاح والعدالة والتنمية؛ شأنهم شأن الصحوات السلفيين الذين استضاف الحزب والجمعية الدعوية خلال السنة الماضية بعض شيوخهم (الشيخ سلمان العودة). فلقد كانت التوحيد والإصلاح والعدالة والتنمية أكثر انزعاجا من غلق دور القرآن للمضراوي، باعتبارها شكلت دعامة لمواجهة مدّ العدل والإحسان. لكن سبب امتعاض هؤلاء من نموذج آخر من السلفية، هو كونها سلفية من شأنها أن تحاصر العدل والإحسان والتوحيد والإصلاح معا؛ الأوائل بسبب خروجهم عن مقتضى الاعتقاد الصحيح والثواني بسبب تحزبهم البدعي عند أتباع السلفية المدخلة. وهذا مؤشر جديد على أن معارك العدالة والتنمية والتوحيد والإصلاح ستدخل في الحساب تحدي الوافد الجديد: السلفية المدخلة.

الريسوني ورابطة علماء أهل السنة

في سياق تأكيدنا على أن جمعية التوحيد والإصلاح والعدالة والتنمية تتحولان تدريجيا إلى جماعة متشددة تستعيد ذاكرتها السلفية، يأتي مثال الهيئة الجديدة الموسومة برابطة علماء أهل السنة لأمينها العام الداعية المصري صفوة حجازي. فقد عقدت الرابطة التي تأسست في محرم 1430 هجرية الموافق لعام 2009 م اجتماعا في مقر جمعية دار الحكمة باسطنبول نهاية هذا العام، توج فيه الريسوني رئيسا للرابطة¹⁶⁵. ومع أن المجموعة أكدت على أن أهداف الرابطة ليست ندا للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الذي يقوده الشيخ القرضاوي، إلا أن الطابع الطائفي لهذه الرابطة ليس له مبرر بعد أن دعا الشيخ الريسوني في فترات معينة لنبذ الطائفية. في واحدة من الإشارات أن الشخص الذي فشل في اختراق الجسم العلمائي بالمغرب بات يقبل بكل ما من شأنه أن يشكل رسالة موجهة إلى المجلس العلمي الأعلى في المغرب الذي لا يزال يتلقى نقدا لاذعا من قبل الشيخ ومجموعته بطريقة يغالب عليها الخطاب غير المباشر. ومع ذلك لا شيء يبرر قيام رابطة بعنوان طائفي تستقطب علماء من تركيا ومصر وباقي البلاد الإسلامية. لأن مثل هذا النوع من الهيئات عادة ما يتم داخل أقطار تعاني التعددية الطائفية، أما أن تكون الرابطة أممية لكنها مقتصرة على علماء طائفة معينة، فهي دعوى تخالف مبدأ التقريب والوحدة الإسلامية التي نادى بها

الريسونسي الذي أسس رابطة المستقبل الإسلامي لما كانت حركته قطرية في المغرب. ودفعنا مسبقا لكل هذه المفارقات، حاول الريسوني تبرير موقفه من خلال الحوار الذي أجراه معه موقع التوحيد والإصلاح بالقول: «ناقشت معهم الإشكالات الطبيعية التي تتبادر، منها أن هناك اتحادا عالميا لعلماء المسلمين برئاسة شيخنا العلامة القرضاوي، وأن هذا الاسم (رابطة علماء أهل السنة) ربما يوحي بتوجه هذه المؤسسة لصراع سني شيعي (...) وبعد أن أطمأنت إلى أن هذه التخوفات غير حقيقية وليست واردة (...) قبلت الانضمام إلى هذه الرابطة (...) وقد عقدنا قبل نحو شهرين لقاء مع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين - وأنا عضو في مجلس أمنائه - واتفقنا على أن يكون التنسيق والتكامل دائمين بين المؤسستين. فإذا كان الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين هو كما يدل اسمه مفتوح لجميع المذاهب وجميع الطوائف الإسلامية، بما فيها طبعاً أهل السنة بمذاهبهم الفقهية والعقدية، والمذاهب الأخرى كالشيعية والإباضية والشيعية الزيدية وغيرهم، جميع الاتجاهات توجد في الاتحاد ويحرص الاتحاد على أن تكون فيه، فهو من هذه الناحية عالمي لجميع المذاهب والطوائف والتيارات، بينما الرابطة خاصة بأهل السنة. ولم يكن ذلك مقنعا إذا لاحظنا السياق الذي تشكلت فيه هذه الرابطة، غير أن ثمة ما يؤكد على أن داخل الاتحاد العالمي نفسه تنامي حركة سلفية كبيرة تسعى لطرد تلك الأقليات التي جيء بها إلى الاتحاد لكي تلعب دور كومبارس في اتحاد يهيمن على تفاصيله الشيخ القرضاوي. وقد حاول الريسوني إضافة تبرير آخر لتصحيح هفواته الطائفية فقال في الحوار نفسه مع موقع تابع لجماعته: «نقول خاصة بأهل السنة فليس معناها أنها توضع في مقابل أي طائفة أخرى، وإنما أهل السنة باعتبارهم أولا الجسم الأكبر للأمة عبر التاريخ، وباعتبارهم يمثلون منهجا معينا له سماته، ولست الآن بصدد ذكرها ولا الثناء عليها. فمن حق أهل السنة وعلماء أهل السنة أن يبلوروا مواقف واجتهادات وأنشطة تعكس المدرسة السنية في الإسلام»¹⁶⁶. ويبدو أن الأمر غاية في المفارقة، فإذا كان أهل السنة يشكلون أغلبية العالم الإسلامي حسب تعبير الريسوني، فما الحاجة إلى أفرادهم برابطة طائفية ضيقة، علما أن هناك هيئات عالمية لأهل السنة. ولكن ما يخفيه الريسوني هو أن الكثير من المواقف التي يمجزون على تمريرها من داخل الاتحاد الذي يصعب تمثل

مواقف طائفية من داخله، وجدوا لها هامشا آخر مستقلا. فيكون للرئيسوني مذهبان تجاه الوحدة الإسلامية: مذهب في الاتحاد ومذهب في الرابطة. وهذا هو سبب الازدواجية والالتباس الذي بدأ يطبع كل آرائه ومواقفه، بل وهذا مما بدا واضحا في اللهجة السلفية الجديدة للرئيسوني التي تعكس السبب الحقيقي وراء هذا النوع من النشاط الديني حينما قال في الحوار نفسه: «أولا يجب أن نقول نحن جميعا، وخاصة المتبعين من الناحية الفكرية والثقافية، يجب أن نقول للمستولين خاصة في العالم الإسلامي السني والعالم العربي تحديدا، إذا أردتم فعلا أن تواجهوا المد الشيوعي والاكتساح الشيوعي، في إفريقيا أو في آسيا، إذا أردتم مواجهة ذلك فانصروا الإسلام الصحيح والإسلام السني والدعاة والعلماء، مكنوا لهم وللثقافة الإسلامية وللجامعات الإسلامية وللدعاة الإسلاميين السنة، لأنهم إنما سيثبتون عقيدتهم ومذاهبهم في بلدانهم كما كانت، ولن يأتوا بجديد»¹⁶⁷. إن الرئيسوني والرابطة الجديدة التي يرأسها تهم المفرب بأنه ليس بلدا لتطبيق الإسلام والسنة الصحيحين؛ وهي تهمة تهم بالدرجة الأولى قطاعه العلماني.

سلفية ضد سلفية

سبق أن تحدثنا من خلال أداء الإسلاميين المغاربة في عام 2009 بأن الساحة السلفية ستشهد تصدعا وصراعا سلفيا - سلفيا، هذا أمر لا مانع منه إذ هو نابع من طبيعة البنية الثقافية لهذا التيار الذي يقوم على التكفير والتشكيك الدائم في ضمير المختلف. ففي المجال الأم للسلفيات، تعرف هذه الأخيرة تصدعا وصراعا يفوق كل أشكال الصراع المتصور بين تيارين. وتستعمل في هذه المعركة كل وسائل الاستئصال الرمزي وأحيانا المادي. وبذور الانقسام في الجسم السلفي في التجربة المغربية حاضر ويتجه نحو التفجر. ولا يوجد من بين هذه السلفيات من يجسد السلفية الأثيرة لدى مراكز السلفية العالمية، بل إن هذه المراكز تتعاطى مع جميع أنواع السلفيات لخلق حالة من التنافس على دعم الفكر الوهابي وترسيخه في سائر الأقطار العربية والإسلامية. ولم تتحدث أوساط سلفية أخرى عن هذا الحدث، بما في ذلك سلفية المغراوي. ومع أن الرسالة واضحة من أن المدخلية هي البديل المناسب عن المغراوية.

فلقد جرّح المدخلي في المغراوي وخدش في عدالته وهو المعروف عند سائر السلفية برائد الجرح والتعديل في المملكة العربية السعودية. ولهذا السبب فضل المغراوي منفاه الاختياري عند سلفية الكويت لا سلفية المملكة السعودية حيث يتنفذ التيار الجامي والمدخلي. وتقوم الدعوى المدخلية على التصرف العقائدي نفسه الذي استنسخه المغراوي منهم، انطلاقاً من مبدأ نبذ التحزب ودعوة الإخوان المسلمين والتأكيد على مبدأ «العقيدة أولاً»¹⁶⁸. وتوفر المدخلية نهجاً فكرياً ضد التصوف، حيث للمدخلي وكذا شيخه الجامي كتباً في تكفير الصوفية ووصفها بالأصنام. وهذا يفيد في مواجهة جماعة العدل والإحسان. كما يوفر فكراً مضاداً للتحزب، وهو يفيد في مواجهة حزب العدالة والتنمية وجمعية التوحيد والإصلاح التي أدرك أحد سلفيها (الشفيري) ما تمثله المدخلية من خطر على جماعته. وهي معارك يتم تصديرها إلى المغرب بين المدخلية والصحوات. وبينما فضل التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية التنسيق مع شيوخ الصحوات - سرورية أو من شيوخ القاعدة الذين تراجعوا بعد خروجهم من السجن - حيث زار الجماعة خلال عام 2010 شيوخ من الصحوات مثل الشيخ سلمان العودة، فإن المعركة ستكون حامية، إذ حيثما حلت الصحوات قالت لها المدخلية: خذيني معك.

أداء الحركة الإسلامية

مع أن الحركة الإسلامية في المغرب لا سيما الأكثر انخراطاً منها في الشأن العام قد حاولت تفادي الكثير من الملاحظات التي تضمنتها جملة ملاحظتنا وحواراتنا وتقاريرنا السنوية حولها، إلا أنها لم توفق في تغيير كامل سلوكها أو تقديم ما يصلح حدثاً ملفتاً في رصيدها النظري أو العملي، ذلك لما سبق وأكدنا عليه مراراً من أن المشكلة تنخر بنيويها في عمق نشأتها وخطابها وأداءها. وعندئذ تصبح أي محاولة لإخفاء هذه الأزمة مجرد خطوات ترقيقية في الغالب هي ممسوحة لا تأتي بجديد. لقد استمر الوضع الاحتجاجي كمظهر سائد لهذه الحركة، وهو الآخر وضع لا يبدو طبيعياً إذا ما قيس بأنواع الحركات الاحتجاجية التي تملك أن تمضي باحتجاجاتها إلى مستويات أبعد من أن تكون منتفاة وموسمية وذات طبيعية وظيفية ينتهي مفعولها عند عتبة الأحداث

168 - ادريس هاني : في الانحطاط الدراماتيكي لطماء المغرب : وجهة نظر، العدد 46 - 2010م.

نفسها. وبخلاف الحركات الاحتجاجية الفاعلة في المجتمعات التي تشهد حراكا اجتماعيا فاعلا، فإن احتجاجات الحركة الإسلامية في المغرب لا يترتب عليها أثر مؤسسي أو تنظيمي إن سياسيا أو اجتماعيا أو ثقافيا. ولا زالت المبادرة عvisية على ذهنيته وأدائها الذين يأخذان طابع الدخول في خط مؤسسات احتجاجية قائمة في ذاتها لكنه دخول محسوب على إيقاع العملية السياسية بكل توتراتها. ويؤدي الطابع الاحتجاجي وظيفته تعزيز الهاجس الهوياتي للجماعة المذكورة من حيث أن خطابها التاريخي وطبيعتها نشأتها الغامضة حتى حين - حيث لم يؤرخ لها تاريخا موضوعيا حتى اليوم ما عدا تمجيد الأصحاب وتهوين الخصوم - وكذا مستوى أدائها، جعلها سجيئة هذا المطلب الديماغوجي الذي وضعها فيه خصومها وكذا السلطات المعنية، ألا وهو تقديم شهادات مستمرة عن حسن سلوكها طبقا لمقومات الهوية الوطنية. وهنا وجب معالجة وضعية الإسلاميين المغاربة في ظل هذا الجدل العصي على التبسيط في مقارنة مسألة لا زالت تراوح مكانها في مسار يبدو صامتا صمت التاريخ المغربي الذي لا يمكن أن نقرأه بصوت عالي بل يبدو دائما تاريخا يقرأ من باطنه وخلف المظاهر الفولكلورية التي تحولته إلى مجرد مقارنة تبسيطية غير مركبة. وحيث لا أحداث يرفض كون تاريخنا يمضي في صمت وبيطء ظاهرين، فإن الوقوف عند سرد الوقائع التي عرفتها هذه المسألة خلال عام واحد لا يشكل إغراء لمن يهمه وضعنا أمام كرونولوجيا الأحداث. ولا شك أن التركيز على تحشيد الأحداث من الناحية الكمية هو أشبه بما أحصته الحركة الإسلامية داخل البرلمان من أنها صنفت في المرتبة الأولى من حيث حجم وعدد الاسئلة والمداخلات داخل مجلس النواب. أحيانا تسعى المجموعة الإسلامية داخل البرلمان لكتابة تاريخها داخل الحركة الاحتجاجية لتجعل الكرونولوجيا تعويضا عن أداء لا يزال عاجزا عن إحداث أمر ما استراتيجي على مستوى الخطاب والحراك الاجتماعي والتنموي فضلا عن المستوى السياسي. وفي مثل هذه الحالات تصبح القاعدة السوسيولوجية الكبيرة حملا ثقيلًا يزعج قيادات التيار المذكور لتقديم شروح مقنعة عن حقيقة أدائه، وهنا تصبح القوة الجماهيرية بالنسبة للحركات العاجزة عن الفعل مجرد ورم شعوي قاتل. ولا يزال التوزيع التقليدي لأنماط التوقعات السياسية لم يتغير. هناك جمود يكتسح فصائل هذه الحركة حتى أنها باتت عاجزة عن تغيير مساراتها مما يوحي بأن قدرها أن تحرس أنماط سلوكها لا أن تتكيف مع معطيات

جديدة. وهكذا لم يسجل على حزب العدالة والتنمية أو نصيرته جمعية التوحيد والإصلاح أو جماعة العدل والإحسان وهما الأكثر حضورا في الشارع أي جديد في الموقف. فالأوائل ماضون في لعبتهم السياسية على قاعدة الكر والفر، ضمن الحدود التي اختطوها لأنفسهم كنمن للمشاركة بأي ثمن. فبينما كانت استراتيجيتهم أن المشاركة ضرورية ولو زوّروا علينا الانتخابات، بات الوضع الحقيقي أن المشاركة ضرورية ولو زوّرنا كل شيء بدءا من الخطاب وحتى الأداء. أما العدل والإحسان فهي ترتضي الاحتجاج لكن على قاعدة لعبة (الكاش كاش). وهو ثمن حرصها على موقف لم يعد يحمل إغراء حقيقيا كما كان في فترة سابقة. بل واضح أنها لم تستطع استغلال فترة أوج العزوف السياسي في انتخابات 2007م في توسيع استقطاباتها واحتوائها للساحة. لقد اختطفت مبادرات العهد الجديد الكثير من الأضواء الشعبية التي ارتكز عليها خطاب الجماعة. ويسجل هذا التراجع في إغرائية هذا الخطاب الاحتجاجي في نوعية الأداء الذي بات أقل تواضعا في احتجاجيته كما أن حجم التجاوب مع هذا الخطاب بات في تراجع، لسببين: أحدهما عقم النزعة الاحتجاجية التي تحرم قطاعا كبيرا من الانخراط في العمل السياسي، ولعل الأمر يعود أيضا إلى تشكل النزعات الانتهازية داخل الجماعة حيث إن الكثير سيجد مصالحه ومستقبله في المشاركة؛ ومن ناحية أخرى يتعلق الأمر بتشتت قوة الاستقطاب بحيث لم يعد من الممكن احتكار التبعية للجماعة الإسلامية الواحدة، بل يمكن للإسلامي أن يبحث عن مصالحه ضمن نشاط إسلامي آخر دون أن يخرج من لبوسه الأيديولوجي شديد التشاكل بين هئياتها. فتعددية الاستقطاب في الداخل والخارج أفقدت الجماعة استبدادها بالكاريزما الإسلامية في مشهد متخيم بالجدل البوليميك والقلق والانتظار وتعدد الاختيارات وليس الاختيار الواحد.

العدل والإحسان: مخاضات باتجاه القبول بالمشاركة

لا شيء تغير في سلوك جماعة العدل والإحسان خلال عام 2010، فحتى هذه السنة لا زالت تواجه تحدي العزلة التي فرضها عليها اختيارها السياسي وجمود موقفها ومشروعها المجتمعي. ظلت حالة الانتظار أبرز سمة للجماعة التي ازدادت انكماشاً منذ الجدل الذي أثارته نبوءة الجماعة حول وقائع سنة 2006م التي لم يتحقق منها شيء. دخلت الجماعة منذئذ في نوبة أخرى من

المزلة ما يؤكد على أن حدث الرؤيا المذكورة شكل منعطفًا جديدًا في تاريخ الجماعة لا زالت مفاعيله مستمرة في التأثير على أداء الجماعة فيما تبقى من العشرية الأولى للقرن الواحد والعشرين. إذ بدأت تتجه أكثر نحو الغموض والخروج عن مبدأي العلنية والوضوح الذين سبق أن جعلت، منهما أهمّ شعارين لقيام مشروعها في إعادة تشكيل المجتمع والسلطة منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي. لقد اعتبرت حينئذ في أدبياتها الحركية وال تربوية التي عادت لتذكر بها من خلال الوثيقة الموسومة بالساعات الثلاث، بأن السرية مرفوضة لمناقضتها الدعوة كما أن موضوعها يختفي نظرا لحق المسلم في أن يعبر عن مواقفه الإصلاحية والسياسية، كما أن السرية تضرّ بالعمل التنظيمي. ولم يكن السيد ياسين ليخفي مواقفه منذ خروجه من الطائفة البوتشيشية، حيث أطل في العام الماضي شيخ الطريقة سيدي حمزة ليرفع الغموض الذي لفّ الأسباب الحقيقية لخروج الشيخ ياسين من الزاوية، حيث أكد الشيخ حمزة على أن ذلك القرار جاء نتيجة لمحاولته تسييس الطريقة. ومثل هذا التصريح إن كان شيخ الطريقة يجد فيه مبررا لتأكيد نقاء الطريقة من دنس السياسة، فإن تصريحه كهذا مثل شهادة مهمة بالنسبة للجماعة التي وجدت فيه تفسيرًا يخالف مجمل التفسيرات التي راجت خلال السنوات الماضية، حيث فسر خروج السيد ياسين كرد فعل على تنصيب سيدي حمزة خلفا لأبيه سيدي العباس بن المختار كشيخ للطريقة. ولا يوجد ما يثير الشك في هذا التفسير الذي أكدّه شيخ الطريقة كما تؤكد سيرة الشيخ الذي طاف وتردد في زمن مبكر على قيادات الشبيبة - عبد الكريم مطيع وكمال إبراهيم - طمعا في استدراجهم داخل الطريقة لا لتصنيفهم فحسب، بل لتحريك الطريقة أيضا. إلا أن السيد ياسين الخارج تَوًّا من تحت جبة الشيخ الصوفي داخل طريقة أزعهج فيها جمودها فيما أغرم بحيوية الشبيبة التي وجد فيها التجسيد الفعلي لخطاب الإخوان المسلمين، سيجد في بقايا الشبيبة وأبنائها القاعدة الأثيرة لمشروعها الخاص وارثا شطرا من تنظيم الشبيبة نفسه بعد أن تمّ قطع رأسه وغياب قيادته التاريخية. لا نتحدث هنا عن انشقاق جماعي داخل الطريقة بل نتحدث عن خروج أحد أبرز رجالاتها يائسا قبل أن يتمّ احتواؤه من قبل شريحة من بقايا الشبيبة الإسلامية تنظيما وزحفا قبل أن يعيد تشكيلها تربية

وثقافة، في الحوار الذي أجرته جريدة المساء مع شيخ الطريقة¹⁶⁹ تحدث عن أن تعيين هذا الأخير من قبل والده سيدي العباس ضمن وصية مكتوبة ومشهودة وكان الشيخ عبد السلام ياسين الذي أطلع هو الآخر على تلك الرصية قد ظل وفيًا لشيخ الطريقة الجديد إذ ظل الشيخ حمزة شيخا لعبد السلام لمدة ثلاث سنوات، واتهم الشيخ حمزة السيد ياسين بأنه كان يسلك على خلاف مقاصد التصوف في التربية الروحية مبالًا إلى السياسة محاولًا تسييس الزاوية، ولهذا السبب يذكر قرار والده سيدي العباس منح السيد ياسين من تأليف كتاب حول تاريخ المقاومين البوتشيشيين ضد الاستعمار الفرنسي. كما لم يفت السيد حمزة أن ييوح بوضعيته الشخصية على إثر خروج ياسين من الطريقة ورسالته الشهيرة: «الإسلام أو الطوفان»، حيث فرضت الإقامة الجبرية والحصار على سيدي حمزة قبل أن تتدخل أطراف من داخل الدولة لتبرئة ساحته.¹⁷⁰

مع نموذج الروكي مجددا

في تاريخ المغرب الحديث، كنا أمام الكثير من الحالات التي احتدم فيها الصراع بين بعض رجالات التصوف والدولة. وقد اتخذ هذا الصدام أشكالًا عديدة لكنها دائما مثلت الاستثناء في تاريخ المغرب السياسي. حصل ذلك مع بوحماره الذي استجمع كل مواصفات الروكي ليخوض المواجهة ضد السلطان والجيش المغربيين؛ المعركة التي ولسول ضدها مصلح كبير مثل الحجوي الثعالبي باعتبارها انتحارا وإضعافا للمغرب وتمهيدا للطريق أمام احتلال فرنسا للمغرب. كان الروكي متمردا صوفيا كما درقاوة في تطاون كما الشيخ الزيتوني في فاس كما عبد السلام ياسين اليوم مع حفظ الفوارق. وهذا الأخير الذي استجمع كل تجارب هذا التمرد الصوفي، استفاد منها عدم جدوى المصادمة الفعلية ولكنه رجح طريقة اليوسي في بحث الرسائل إلى السلطان؛ رسائل تدمج بين التمجيد بأشخاصهم والتهديد لهم إن لم يأخذوا بالنصيحة مأخذ الجد.

169 - المساء 2009/03/22م.

170 - يتعدت سيد حمزة في هذا الحوار عن الأطراف التي ساهمت في تصحيح الصورة عن الزاوية قبل أن يرفع الحصار عنها. يتعلق الأمر بوساطة من قبل نسيه عبد الله الصوري الذي كان على صلة بمستشار الملك الفقيه الركراكي الذي التقى بسيدي حمزة وتعرف مباشرة عن مواقفها من الشيخ حمزة مباشرة. انظر المصدر السابق.

جاءت رسالة «الإسلام أو الطوفان» لتؤكد على أن المغرب يغرق بلا رجعة فمن لم يلتحق بسفينة نوح العدالة هلك لا محالة. بمثل هذا النفس الذي كتبت به رسالة السيد ياسين الاحتجاجية سجن كل مبادرات العدل والإحسان «أسرة الجماعة سابقا» وتوقف تاريخها في هذا التحدي الذي استصحب على مدى عهدي لا يكاد يبدو للجماعة أن شيئا ما قد تغير بالفصل. فحتى حينما كان الجميع يتطلع ويوحي بتحويلات العهد الجديد، بادر الروكي الجديد إلى كتابة رسالة «لننهي الأمر» تتضمن شروطا تؤكد ليس فقط على جس النبض، بل على أن هناك شروطا خاصة بالجماعة للاستمرار في جو مريح من العمل على هامش المشهد السياسي من دون أن تتحمل مسؤولية لعبة سياسية تعتبرها غير مجدية لعمل سياسي حقيقي. فخلال هذه السنوات، لم نخرج عن فكرة انتظار القومة. ودائما سمعت القيادة لكي تكسر روتين الانتظار الذي لم تخفف عنه مسألة التربية وطقوس الرؤى التي تحصد الأزمنة أمام شباب تنظيم وجد فيها تعويضا حيويا عن خطاب يقتل الأمل في الواقع؛ قتل الأمل الواقعي الذي غدا عنصر إدمان الخطاب السياسي للجماعة. وقد استطاع السيد ياسين أن يظفر بتنظيم يحمل خصائص الطريقة الصوفية مع تنفيذ كل طموحاته السياسية التي فشلت في تنفيذها يوم كان مريدا في الزاوية البوتشيشية. فيما أمكنه استعادة صورة الروكي المتصوف الخارج على السلطان في محاولة للوصول إلى نموذج الصوفية الجهادية مع وقف التنفيذ. وهذا ليس غريبا، فلقد أشاد شيخ الطريقة العدلية كثيرا بموقف اليوسي الثائر. وكثير من أمثاله - ضد السلطان، اطلاع السيد ياسين على تراث الروكي المغربي بكل ملامحه وأنماطه مستلهما مثال قومته من بوحماره الذي لم يكن يخفي تصوفه السياسي وعصيان درقاوة بتطوان، وممانعة اليوسي، جعله يبحث عن نماذج من داخل تجربة مغربية خالصة دمغت تاريخ المغرب بصورة صراع مستدام على من يهيمن على الحقل الروحي: السلطان أم الروكي؟ الجواب التاريخي عن هذا السؤال يؤكد أن الغلبة كانت دائما للسلطان ضد الروكي في تاريخ المغرب. لكن هذه الصوفية البادية على خطاب الجماعة لا تنفي الشكل اللينيني لتنظيمه الذي ورثه من تنظيم الشبيبة الإسلامية والتي تمثلته هي الأخرى عن التنظيمات اليسارية. ويعتبر الشكل التنظيمي للجماعة ذات النزعة الصوفية - السياسية ميزة فريدة في تاريخ المغرب، إن الانزواء الذي سببته صدمة عدم تحقق رؤية عام 2006م لم

يشكل حرجا سياسيا للجماعة أمام القوى الأيديولوجية والسياسية المنافسة والمناهضة لأيدولوجيا العدل والإحسان فحسب، بل بات الحرج كبيرا داخل الجماعة نفسها أمام أتباعها المحتقنين روحيا وسياسيا، نظرا للتحويلات التي بدأت تطرأ على سلوك الجماعة القيادي وكذا الشروط الموضوعية من حولها التي بدأت تكشف ولو بصورة ملتبسة عن استعداد غير واضح للجماعة للتحويل إلى حزب سياسي. فحتى حينما بادرت الوفاة لإنهاء مشوار أول متمرّد على جماعة العدل والإحسان (الأستاذ البشير) الذي باشر مهمة النقد الذاتي من داخل الحركة، اعتبر أتباع الجماعة أن الأمر يتعلق بانتقسام إلهي من أول متجرى خارج على الجماعة. غير أن معظم الأتباع الذين صدقوا تلك النبوءة قبل أن يصطدموا بعدم تحقيقها، هم ممن استقطبتهم الكاريزما الروحية لشيخ طريقة سياسية لا تخطئ نبوءته في وجدان أتباعه. لم تتحدث الجماعة عن خطأ النبوءة واقتصرت على اتهام خصومها بالتشويه وعدم استيعابهم للموضوع، ولا شيء يمنع من الاعتراف بوجود حملة تشويهية ممنهجة ضد جماعة العدل والإحسان، غير أن الأسر لا يخلو أيضا من وجود سلوكيات ومواقف وآراء داخل الجماعة مثيرة للجدل. لقد ربي الشيخ أتباعه على أن يتباشروا بالرؤيا التي لا تقف عند حد بما في ذلك مصير البلاد السياسي باعتبار أن الرؤيا تبعا للحديث تمثل جزءا من سبعين جزء من النبوءة. بدا مصير المغرب في رؤى أتباع العدل والإحسان في وضعية حرجة بقدر ما تعد بمؤشرات استتعال القومة المنتظرة، تمنع للشيخ وسام الخلافة في الأرض وكذا تجسيد مهمة المهدي المنتظر. وقد تم عرض تسجيلات عن سماع الشيخ لرؤيا أحد أتباعه تراه في رفقة النبي (ص) والخليفين أبي بكر وعمر، بينما تشير البشارة التي ينقلها أحد الأتباع بأن النبي (ص) حدثهم بأن السيد عبد السلام ياسين هو خليفتي في الأرض.

بنية عقائدية تناقضية

لا شك أن الشيخ ياسين أقر بالشورى في اختيار الإمام وليس الجبرية، حيث في وقت سابق سعى للاستخفاف بأراء من سماهم بالرافضة لأنهم تحدثوا عن الولاية المطلقة للإمام وكذا قولهم بالعصمة وبغيبه الإمام وما شابه، معتبرا القول بالوصية مساوقا للقول بالجبر والوجه الآخر للملك العاض الأموي؛ وذلك حينما قال في كتابه الموسوم بـ (الخلافة والملك): «اتفق علماؤنا على أن الخلافة لا

تكون بالنص والوصية، لكن باختيار الأمة»¹⁷¹. وزاد بيانا في كتابه (نظرات في الفقه والتاريخ): «وكيف صنعت أجيالا يسوقها الحاكم المستبد سوق الأغنام، فهم الذهنية الأخرى التي رفضت الاستسلام وتشيعت لآل البيت، فهم كيف تغفلت الثورة الشيعية على الحكم حتى انفجرت في عصرنا، فهم كيف تحجرت الذهنية الشيعية على عقيدة أفراد علي كرم الله وجهه وبنيه بالإمامة، ورائة تقابل توارث الملوك الحاضين شؤون الأمة، فهم كيف صنع تكتل الشيعة من الحكام على مر العصور ذهنية غامضة تتناقل الأخبار الغريبة الساذجة من فم لأذن في جو تأمري حاقدا»¹⁷². ومع ذلك ثمة من ربط بين آراء السيد عبد السلام ياسين وبين الفكر الشيعي. وهذا لا يصح من وجهة نظر التحقيق، لأن الغالب على فكر الشيخ هو التصوف السني الميسس. وهو إذ أنكر على الشيعة فعل ذلك بأئمتهم، عاد ليثبت كل هذه الدعاوى لنفسه وهو ما لا ينسبه فقهاء الشيعة لأنفسهم ويعتبرون دعوة كتلك، اغتصابا لمقامات الأوصياء. فضلا عن أنه فرض نفسه على مريديه بالجبر دون أن يخضع للانتخاب، فلا يوجد من هو مستعد لتخطئة الشيخ من قبل مريديه الذين استعانوا بالرؤى ليشبوا الوصية له والعصمة وكذا مهدويته كرائد للقومة المقبلة كما تظهر ذلك رؤى أتباعه. وهو ما يعني أن عبد السلام ياسين نفى عن أئمة الشيعة ما قبل به لنفسه أو أقر جماعته على ما ترفعه إليه عبر الرؤى والبشارات التي تعوض النص النبوي باعتبار أن الرؤى هي جزء من سبعين جزء من النبوة، تفيض رؤى مريدي الجماعة بمعاني تأكيد الوصية على السيد ياسين من قبل صاحب الدعوة مباشرة. ولا يجد الشيخ غضاظة في تقرير تلك الرؤى وعدم تكذيبها أو بيان خطرها على معتقدات المريدين. فهو إذ سلب علي بن أبي طالب خاصية الوصية والنص عاد ليشبها لنفسه من خلال نص الرؤى الذي تمنح من خلال كثافتها وتقريرها من قبل الشيخ، سلطة دينية واسعة، نقف من خلال موقع الجماعة على بشارات المريدين بالخلافة العظمى لزعيم تنظيم العدل والإحسان نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

رؤية موقعة من قبل خالد، ب من مدينة طنجة، معروضة في موقع الجماعة يقول صاحبها: «رأيت فيما يرى النائم دارا محاطة برواق أخضر تتصاعد منه

171 - <http://www.yassineonline.net/khilafa/intro.htm>.

172 - انظر موقع العدل والإحسان.

الأبخرة، ويفوح منه طيب المسك، وإذا بي أدخل فأبصر رسول الله صلى الله عليه وسلم يتصفح المنهاج النبوي ويقول: «نعم المصحوب ونعمة الصحبة، نعم الذاكر ونعم الذكر...» حتى أكمل بقية الخصال العشر، ثم وضع سيفاً داخل المنهاج النبوي.

وفي رؤية أخرى معروضة في الموقع نفسه يقول: «رأيت طريقاً من نور، وفي رأس تلك الطريق سيدي عبد السلام ياسين حفظه الله، وقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم مشيراً بأصبعه: «عليك باتباع هذه الطريق وهذا الرجل». ثم رأيت بيت سيدي عبد السلام ياسين وفوقه مباشرة خيمة كبيرة من نور، بها عدد كبير من الملائكة، وتلك الخيمة الكبيرة جداً حجمها مثل مدينة، فدخلت تلك الخيمة وسألت أحد الملائكة بها عن سر وجود هذه الخيمة فوق منزل سيدي عبد السلام ياسين؟ فأجابني قائلاً: إنها تقوم بحمايته وحراسته من كل سوء شيطاني، وكل عمل شيطاني تقوم به الدولة لكي تستوعب وتشل عمل هذه الجماعة. ثم رأيت بعد ذلك، ورسول الله صلى الله عليه وسلم معي يرشدني، إخوة مجلس الإرشاد، وكأنهم متعلقون في غرفة من بيت سيدي عبد السلام لابسين ملابس بيضاء جداً، وبعد حين خرج من كل أخ منهم قضيب عظيم من نور، ثم اجتمعت القضبان النورانية العظيمة الحجم متحدة فيما بينها، وتكون فوق رؤوس الإخوة نور أبيض وكأنه الشمس وأكثر إشعاعاً، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أو تنظر إلى هذا النور الذي فرق رؤوس الإخوة؟ إن هذا النور سيشمل الأمة المحمدية كلها، وسيفيض عليها خيراً ونوراً».

وتقول رؤية أخرى لصاحبها موقعة باسم علي ت، مدينة القنيطرة: «رأيت فيما يرى النائم أننا - أي الإخوة المرابطون راكبون كلنا على جمل أبيض اللون - حوالي 39 أخاً - وكان أصغرنا قاممة (حوالي 110 سنتم) هو الراكب على رأس هذه الراحلة مستدلاً على ذلك أنه خفيف الوزن، ونظراً لما أحس به الجمل من ظمأ سار بنا متجهين نحو حوض ليشرب، ولعله حوض من حياض الجنة. فما أن أحنّت الراحلة رأسها لتشرب حتى سقطنا جميعاً في ذلك الحوض العذب المثلج، وكان الأخ الصغير والقصير القامة هو السابق إلى الماء. وبعد أن اغتسلنا جميعاً في الحوض، تغير بنا المقام إلى ساحة فسيحة يصعب على

العين وصفها، وفيها وجدنا رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم ومعه عشرات من الصحابة والصالحين، أذكر الذين تأكدت من معرفتهم: سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، سيدي عبد السلام حفظه الله، وبعد أن جلسنا-أي الإخوة المرابطون- في اتجاه هؤلاء الرجال قام سيدي عبد السلام يبحث عن أمير الرباط، فأشرت إليه بالأصبع أنه أنا بعد تردد واستحياء، فطلب مني اختيار بعض الوعاظ من الإخوان الجالسين، لكن لم يستطع أحد منهم -أي الإخوة نظراً لاستحيائهم من الرسول صَلَّى الله عليه وسلّم والخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم- أن يتقدم للوعظ وبعد ذلك خروا جميعاً يبكون. ثم شرع سيدنا عمر بن عبد العزيز في إلقاء كلمة متواضعة مفادها أنه قام بمجرد نبذة عن حياته في البلاط الأموي وكيف أصبح خامس الخلفاء الراشدين وأثناء الإلقاء بكى بكاءً مرّاً، وكان آنذاك سيدي عبد السلام يشير تارة إلى سيدنا عمر بن عبد العزيز وتارة أمامه كأنه بذلك يريد القول: «أيمكن لي أن أقدم هذا الرجل الصالح إلى ملك المغرب كي يسمع بأمره إن لم يرد أن يستنصح بالكلام الذي وجهه إليه». وبعد أن أنهى سيدنا عمر بن عبد العزيز كلامه طلب النبي صَلَّى الله عليه وسلّم من سيدي عبد السلام ختم المجلس فأشار بأصبعه في استحياء وبكاء أنه لا يستطيع، وفي الأخير ختم رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم، واستيقظت».

وفي رؤية أخرى تليها يقول الرائي: «رأيت سيدي عبد السلام ياسين في بيته ومعه سيدي رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم، وسيدنا علي كرم الله وجهه، ومعهما ملكان يحملان كتاباً أخذه سيدنا علي رضي الله عنه وسلمه لسيدي عبد السلام، وقال له: «كان بعضه لأسلافك وكله لك». ثم رأيت بعد ذلك سيدي عبد السلام في جمع من الإخوة وفي يده كتاب بعنوان: «كشف الآحاد لأنوار الله الصمد». وقال للإخوة: هذا الكتاب لم يكتب أبداً، ثم فتحه فكانت صفحاته بيضاء فأخذ يقرأ فيه والإخوة ينصتون ويبكون بكاءً شديداً».

وفي أخرى لموقعها: جمال. ش: «رأيت فيما يرى النائم أني في صحراء تنتابني حيرة وكان الوقت ضحى، فإذا برسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم يأتي ممطياً فرساً أبيض، فنزل ثم أخذ بيد سيدي عبد السلام، ثم أركبه الفرس

وقال له: «انطلق»، ثم انطلق، ثم نظر إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم سأله عن هذا الذي حدث فقال لي: «هذا هو الذي يكمل الطريق من بعدي».

ويذكر مريد آخر بتوقيع عمر غ: «رأيت فيما يرى النائم أن الأمانة كلها مظلمة باستثناء مكان ينبعث منه ضوء شديد القوة، فإذا بهذا المكان يجلس فيه مجلس الإرشاد مع الأخ المرشد سيدي عبد السلام ياسين، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، ووضع يده الشريفة على رأس كل أخ من مجلس الإرشاد وهو يقول: «إنكم من أبناء الحسين»، وعندما وصل إلى الأخ المرشد نزع بردته (سلهام) وألبسها إياه».

وفي أخرى: «رأيت أن كل الطرق التي تؤدي إلى بيت سيدي عبد السلام مملوءة عن آخرها بالإخوة وهم يرتدون ثيابا بيضاء، وفجأة نظر إلينا سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من السماء فأضاء بنور وجهه على الإخوة، فسأله الصحابة الكرام: من هؤلاء يا رسول الله؟ فقال لهم: «هؤلاء أتباع عبد السلام ياسين، وأتباعه أتباعي».

وفي رؤيا محمد، ب من مدينة الدار البيضاء: «رأيت أنني ومجموعة من الإخوان في قاعة كبيرة للتدريب الرياضية، وهؤلاء الإخوة جميعا يبدو عليهم أثر القوة الجسمية، والمشرف على هذه التدريبات هو رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحيث أنه جالس أمام المتدربين ينظر إليهم. وبعد عدد كبير من الحصص التدريبية كانت الحصّة الأخيرة، والتي عند انتهائها نهض رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ قلما كبيرا وبدأ يكتب في الدفتر الذهبي، فجئت إلى جانبه الأيمن لأرى ما يكتب فإذا بالكتابة خطوط من ذهب، كلما خط رسول الله صلى الله عليه وسلم خطا ظهر عليه نور وبدأ يكبر (الخطوط تشبه الخطوط التي في الكتابة الصينية). ولم أفهم ما يكتب، وعندما انتهى عرفت أن ما كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم هو التالي: «أوصي بهذا الأمر إلى عبد السلام ياسين».

وتحدث رؤيا أخرى لأحد المريدين: «رأيت فيما يرى النائم أنني في زحام شديد لا يكاد يتحرك الإنسان فيه، فدافعت حتى أفضى بي الأمر إلى فضاء وجدته هو الحرم المكي، والكعبة في نور عظيم. وفي المحراب جلس سيدنا

الطاقات الشبابية المؤمنة حقاً والمخلصة لدعوتها. الحالة الصوفية الطاغية على فكر الجماعة ونظرتها للدين والسياسة جعلها أسيرة التحولات الجارية اليوم في المجتمع المغربي بل شكلت مصدر إخراج لأبنائها. هذا الانزواء لا يكفي تفسيره بالمداهمات المتكررة على مجالس النصيحة، التي أصبحت أمراً مألوفاً بين الجماعة وقوى الأمن.

لا شيء منقذ للخطر

في هذا الهدوء الذي طبع سلوك الجماعة خلال عام 2010 ركزت الجماعة نشاطها على مستويين: الطابع الاحتجاجي على تصرفات الأمن ضد مجالس النصيحة، والطابع التضامني مع القضية الفلسطينية. ويشكل الأمران الريح النضالي الممكن للجماعة في غياب أي ملامح لاندماج الجماعة في العمل السياسي. في هذا السياق وبمناسبة اليوم العالمي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان نشرت رابطة محاميي جماعة العدل والإحسان حصيلة محاكمات الجماعة طيلة 55 شهراً الماضية، تمتد من 24 ماي 2006 وتنتهي في 10 دجنبر 2010. سجلت فيه الجماعة أرقاما، كما حددها البلاغ المذكور كالتالي:

عدد المختطفين (15)، عدد المتابعين (1288)، عدد النساء (73)، عدد الأطفال القاصرين (15)، عدد الطلبة (66)، عدد الجمعيات المتابعة أمام القضاء (12)، عدد الذين زج بهم في مخافر الشرطة (7055)، عدد النساء الذين زج بهن في مخافر الشرطة (1167)، عدد الأطفال الذين زج بهم في مخافر الشرطة (35) عدد الملفات الرائجة (221)، عدد الملفات التي صدر فيها حكم ابتدائي (154)، عدد الملفات التي لم يصدر فيها حكم بعد (67) عدد الملفات التي صدر فيها حكم بالإدانة (97)، عدد الملفات التي صدر فيها حكم بالبراءة (63)، عدد الملفات التي صدر فيها قرار استئنافي بالبراءة (22)، عدد الملفات التي صدر فيها قرار استئنافي بالإدانة (24) عدد قرارات المجلس الأعلى القضائية بقانونية جماعة العدل والإحسان وشرعية اجتماعاتها (04)، مجموع المبالغ المحكوم بها كغرامات على أعضاء الجماعة: (5527215.00) درهم. عدد الأيام المحكوم بها بالحبس النافذ والموقوف على أعضاء الجماعة: (7520) يوم.¹⁷⁴

في الوقت الذي تعكس فيه هذه الأرقام سعي الجماعة إلى تكريس حالة المظلومية والاحتجاجية الدائمة، فإنها تعكس إرادة دفيئة عند الجماعة المذكورة لتسجيل حضور سياسي بامتياز. إنها لا تبرح الصورة النمطية لطقسها النضالي الذي تسعى للحفاظ عليه في انتظار ليس القومة حسب ما تحت عليه أدبيات الجماعة، بل في انتظار الانفراج الذاتي للجماعة ودخولها العملية السياسية حسب ما يفرضه الواقع. وباستثناء بعض الحالات التي تبدو تصعيدية قبل أن تخبو هي الأخرى، لم تشهد هذه السنة صداما ملفتا بين الحركة والنظام خارج الروتين الأمني الذي طبع علاقة الجماعة بالسلطات. لكن بقي نوع من المد والجزر بينهما، عادة ما يأخذ طابع مداهمات لجلسات النصيحة ويكاد يكون الأمر روتينيا ما عدا ما كان من أمر محاكمة الأعضاء الثمانية الذين تم الحكم ببراءة تهم من قبل المحكمة الابتدائية لمدينة فاس¹⁷⁵. وقد عملت الجماعة على تحشيد طاقم من المحامين من دول أوربية، معتبرة أن ملف الثمانية إن هو إلا استهداف لجماعة العدل والإحسان كجماعة سياسية دعوية. ومن حسن الحظ أن المحاكمة جرت في أجواء مشحونة على إثر أحداث العيون الأخيرة، ومسيرة البيضاء وإعراب الجماعة عن موقفها الثابت من قضية الصحراء. حينها اعتبرت الجماعة بأن الحكم ببراءة الثمانية هو انتصار للتيار الراشد داخل الحكم. ولم يكن يوجد ما يؤكد على أن الدولة كانت تروم التصعيد مهما بدا الملف مثقلا بتهم خطيرة. فبين الدولة والجماعة لا يوجد تصعيد، بل يوجد فقط خطاب مرموز. ومع أن الريسونسي في تعليقه على ذلك لمّح إلى اعتبار البراءة سياسية، إلا أن الجماعة اعتبرته انتصارا للرأي الراشد في الدولة. لأول مرة يسجل تحول في خطاب الجماعة التي بدأت تتحدث عن تيار راشد داخل الدولة وآخر غير راشد. وهذا التمييز في عرف السياسة معناه بداية الاستعداد للقبول بالمشاركة السياسية على قواعدها؛ لكن هذا يتطلب شيئا من الوقت. ولم يعد أمام الجماعة الكثير من الوقت للبحث عن هويتها الجديدة بعيدا عن كاريزما الشيخ؛ فحينما تنتهي الكاريزما يبدأ التنازل. وكل الوقائع تؤثر على أننا أمام ثابت الكر والفر بين الدولة والجماعة محوره مجالس النصيحة. إنها لغة إثبات الوجود من الطرفين. وقد استقبلت الجماعة عاما جديدا على إيقاع الاقتحامات الروتينية لمجالس النصيحة، مثل ما حدث في منطقة أقليم

175 - موقع جماعة العدل والإحسان.

بنواحي مدينة بركان، إذ اقتحم مجموعة من رجال الدرك مسكنا يحتضن «لقاء توأصليا» لعضو مجلس إرشاد الجماعة عبد الكريم العلمي مع أعضاء الجماعة بالمنطقة. حيث تم اعتقال عبد الكريم العلمي بالإضافة إلى 100 عضو من التنظيم، ليطلق سراحهم في اليوم التالي¹⁷⁶. تحتاج الدولة إلى هذا السلوك لتكريس هيبتها كما تحتاج العدل والإحسان لهذا السلوك لكي تكرر مظلوميتها. ثم لا شيء من المتوقع أن يحدث بين الدولة والعدل والإحسان.

الاستقواء بالخارج

لا وجود للفراغ في مسرح اللعب السياسي، ومن هنا لا يوجد ما يؤكد على أن صمود فصيل ما في طرف من اللعبة يعني أنه يلتزم الصمود نفسه بالاتجاه الآخر. يفقد الصمود الثوري قيمته حينما يعزز بعلاقات خارجية. على الأقل توحى التصرفات الأخيرة للعدل والإحسان بأنها دخلت اللعبة بمنطق آخر، فهي تعوض الاحتقان الداخلي بتمدد خارجي. ومنذ الحادي عشر من سبتمبر ربطت الجماعة علاقات تبدو متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية سواء ما يتصل بالدولة أو المجتمع المدني، فلقد كانت من بين من قدم رسائل تعزية وتوضيح للسفارة الأمريكية بالرباط إثر واقعة تدمير برج التجارة العالمية. منذ ذلك الحين تراجع خطاب الجماعة باتجاه أكثر انفتاحا مقولات سياسية حديثة. وبدا واضحا أن المفاهيم الكلاسيكية للشيخ عبد السلام لم تعد تطفئ على الخطاب السياسي للعدل والإحسان التي بدأت تجد طريقها بعناء للاندماج في المعجم السياسي المتداول. وكمؤشر على هذا التحول، حديث ندية ياسين ابنة الشيخ ياسين عن ترجيح فكرة الجمهورية لأول مرة بعد عودتها من الولايات المتحدة على صفحات جريدة الأسبوعية الجديدة¹⁷⁷. الحوار الذي كلفها متابعة بتهمة المشاركة في المس بالنظام الملكي والإخلال بالاحترام الواجب للملك. وقد قررت الفرقة الجنحية بالمحكمة الابتدائية بالرباط في جلسة الخميس 7 يناير 2010 إرجاء النظر في ملف ندية ياسين إلى غاية العاشر من شهر يونيو 2010م. لم يكن مثيرا أن يجري الحديث عن الجمهورية بالنسبة لجماعة آمنت حتى النخاع بضرورة القومة على منهاج النبوة والخلافة الراشدة، بل المثير هنا

176 - هسبريس : 03 Monday, January, 2011.

177 - الأسبوعية الجديدة : 2 يونيو 2005 العدد 33.

أن هذا الاندماج في لغة سياسية جديدة بدأت تبرز ملامحها عشية أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وسيكون هذا ثمن الرفضية السياسية للجماعة أن تمنح للخارج الكثير من أسباب التدخل في الشأن الداخلي للمغرب. وقد عبّرت ندية ياسين في أحدث لقاء صحفي لها عن هذه الاستراتيجية: «إن مدرسة العدل والإحسان ممتدة بامتياز في جميع أنحاء أوروبا ولها علاقة هادئة مع السلطات التي أصبحت تؤمن بضرورة مثل هذه المدارس الداعية إلى الاعتدال وحل الإشكالات بقرة الطرح والاقتراح والإيجابية لا بإراقة دماء الأبرياء»¹⁷⁸.

بين طوول أمد الانتظار ونهاية عمر الكاريزما الروحية

سيظل الحديث حتى ذلك الوقت عن يغلف الشيخ ياسين وعن مصير الدائرة السياسية وعن الصفقات الممكنة عقدها مع النظام وعن صورة الكاريزما البديلة هو شاغل الجماعة ومن حولها، وحتما مع غياب الكاريزما الروحية للشيخ ياسين ستضطر الجماعة إلى دفع تعويض من تنازلاتها التي قد تفاجئ الجميع لا سيما وأن الأجواء ستكون مهياة أكثر لولوج اللعبة السياسية مع الاحتفاظ بالصورة الطهرانية للشيخ المؤسسة في ضمير أتباعه. ما يهم العدل والإحسان ليس هو المشاركة السياسية وإنهاء حالة الحصر السلبي بل المهم أن لا يحدث التنازل في حياة الشيخ. بل لا ينتظر تنازل فيما تبقى من هذا العمر. إن الجميع - الجماعة والنظام - في حالة انتظار. فالعدل والإحسان وهو تنظيم لا تخفي قيادته كونها تملك بديلا سياسيا لتغيير النظام حتى وهي لا تظهر العنف الثوري وسيلة لذلك، لا تكتفي فقط في إظهار مظلوميتها واللجوء إلى الانزواء السلبي بمعناه التقليدي، بل هي تسلك تدابير حديثة في الدفاع عن نفسها كما حصل فسي ملف الأعضاء الثمانية الذين تم الحكم ببراءتهم، وهو انتصار يرجع إلى الطريقة التي دبرت فيها الجماعة دفاعها عبر الاستقواء بمحاميين أجانب. تقوم الجماعة المذكورة بتدبير يستند إلى اللعبة السياسية في تحالفاتها الخارجية ومواجهتها الإعلامية. يمكن القول، إن الجماعة لا تقبل باللعبة السياسية بمعنى المشاركة السياسية ضمن شروط ترى فيها فقدان كاريزما شيخ تقوم على غواية العزوف والمعارضة الدائمة، وهي إذ لا تقبل هذه اللعبة وحدها تجدها تقبل بكل لعبة من شأنها الاستقواء بها ضد اللعبة

السياسية الداخلية. ويبدو أن الجماعة تسابق النظام إلى كل تحالفاته الممكنة، فهي تعتبر أن التحالف مع الأمريكيين يفوت فرصة استقواء الدولة بهم أو حتى لا يتم الخلط بينهم وبين ملف الإرهاب الإسلامي. ظلت الجماعة تخفي تخوفها من رحيل زعيمها وما قد ينتظرها في مثل هذه الحالة، لكن كل ما ذكرناه في تلك السنة عبر تصريحات أدلىنا بها للمصحافة تمّ انكشافها بوضوح بعد التطور الذي آل إليه وضع العدل والإحسان بعد انخراطها المتردد في حركة 20 فبراير، وبعد أن أعلن عن وفاة شيخها في تلك الأثناء، لتدفع الجماعة فاتورة الاعتماد على الكاريزما الروحية لشيخها، حيث تراجع وضعها بشكل دراماتيكي.

ويكيليكس يفتح ملف العلاقة بين العدل والإحسان والأمريكيين

ولئن ظهرت ملامح هذا الانفتاح الجديد ليس في إطار العلاقات العامة بل حتى في نوعية المعجم السياسي المستعمل منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فإن الحدث البارز خلال هذه السنة تعلق بحقائق حول نوعية العلاقة التي تربط بين الجماعة والولايات المتحدة الأمريكية تفوق ما تحدثت عنه ندية ياسين. فقد كشفت إحدى وثائق السفارة الأمريكية بالرباط ضمن تسريبات موقع ويكيليكس عن أن جماعة العدل والإحسان عبّرت للسفير الأمريكي عن رغبتها في التحول إلى حزب سياسي. وتحدثت الوثيقة عن حديث فتح الله أرسلان، الناطق الرسمي باسم الجماعة، في لقاء له ببيته مع مسئولين في السفارة الأمريكية بأنّ جماعته «طلبت سنة 1981 من الحكومة المغربية التحول إلى حزب سياسي، لكن السلطات المغربية رفضت ذلك». وذكرت الوثيقة تعليق السفارة الأمريكية على تصريح أرسلان بأن قبول الجماعة بالنظام الملكي، وتحولها إلى حزب سياسي محترف به قانونيا، سيزيد الاستقرار في المغرب، لكنه سيقوي تأثير الإسلاميين في الحياة السياسية المغربية. كما تحدثت الوثيقة عن طلب أرسلان تدخل أمريكا لدى السلطات المغربية لصالح أعضاء الجماعة المعتقلين على خلفية أحداث جامعة فاس أسفرت عن مقتل طالب يساري، والذين يوشكون على قضاء مدد حبسية تصل إلى 20 عاما. وفي عمر السياسة لا يمكن تصور أين يبدأ التعاون مع الخارج وما هو الحد الأدنى من الاستقواء به، طالما أن طموح الجماعة كما عبّر ناطقها الرسمي للسفير الأمريكي هو الظفر بحزب سياسي.

أريد السياسية ولا تريد لعبتها

ورغم وجود هذه الرغبة في التحول إلى حزب سياسي، يبدو أن الجماعة في انتظار ذلك اليوم الذي علقته على شروط غير واقعية، استحسنتم ممارسة السياسة بأسلوب آخر من خارج المؤسسات، وذلك حسب توضيح ندية ياسين: «لإيماننا القوي بأن الممارسة السياسية ليست مرتبطة بالضرورة بالممارسة الانتخابية، بل قد تكون أكثر جدوى إن مورست خارج المؤسسات الصورية»¹⁷⁹. تنذر الجماعة من العمل السياسي داخل المؤسسات هو ما فجر تراشقا بالألفاظ بين نائبة من العدالة والتنمية وابنة شيخ العدل والإحسان، فلقد عقب ندية ياسين على حديث المراقبين الأجانب باحتفالية عن وجود 35 نائبة في البرلمان المغربي بقولها: يجب تصحيح ذلك من خلال الحديث عن 35 امرأة نائمة في البرلمان¹⁸⁰. وجاء رد النائبة بسبحة حقاي عن العدالة والتنمية في تصريح لصحيفة (مغرب اليوم) الناطقة بالفرنسية يحمل نقدا لموقف الجماعة وفكرها، معتبرة تصريح ندية ياسين الذي رآته باعثا على الضحك ومجرد فقاعات إعلامية تهدف إلى تحقيق نوع من الشهرة رلو عبر توجيه خطاب عديمي، كما يعكس موقف جماعة إسلامية تعودت على متابعة الأوضاع من بعد مثل المتفرج، وهذا موقف سلبي¹⁸¹.

ومع أن الشيخ ياسين يقر ابنته على كل تصرفاتها واصفا إياها بالحكمة حتى في مسألة تخريبتهما الفقهية التي أثارت تندر الكثير من الأطراف الإسلامية بخصوص مشاركة نجلة شيخ العدل والإحسان في جلسة تواصلية حول طاولة وضعت عليها قناني الويسكي والبيرة، إلا أن بعض خرجاتها التي تثير إشكالات فقهية وسياسية بدأت تجد بعض الحذر والتحفظ من قبل أعضاء الحركة¹⁸². وكانت ندية ياسين قد صرحت لنشرة الإصلاح العربي الصادرة عن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي¹⁸³، بأننا «نحن نطرح البديل للدستور

179 - في لقاء مع ندية ياسين عن الحوار نت.

180 - مرايا برس : 10 - 07 - 2010.

181 - مرايا برس : 10 - 07 - 2010.

182 - <http://www.youtube.com/watch?v=Zqy2a4Dsks>.

183 - المجلد 4، العدد 6، يوليو 2006.

الحالي وهو الميثاق الإسلامي، وعلى أساسه سيقوم المجتمع المدني الحقيقي بدلا من الوهمي الذي أنشأه النظام». وحيث لم يكن مألوفاً أن تواجه خرجات نجلة زعيم العدل والإحسان بردود نقدية من داخل الجماعة، إلا أن تصريحاً كهذا من شأنه أن يثير حساسية الكثير من القوى السياسية. فهي تؤكد على أن الجماعة لا تعترف بالدستور وفي الوقت نفسه تحمل بدिला عنه هو ميثاق الجماعة نفسها. وقد جاء الاستدراك متأخراً أيضاً بسنوات من قبل عبد العالي مجذوب أحد قياديي الجماعة وعضو سابق في مجلس الإرشاد. في مقالة تحت عنوان: «الدستور والإصلاحات الدستورية في خطاب جماعة العدل والإحسان»، يعتبر أن استعمال عبارة نحن في تصريح السيدة ندية لا يعبر عن رأي الجماعة. ودفعاً لهذا الالتباس فهو يحيل إلى عبد الواحد متوكل أمين عام الدائرة السياسية الذي «قد تكلم في هذا الموضوع في استجواب معه نشره موقع الجماعة على الإنترنت بتاريخ 2005/12/16، واستعمل هو أيضاً ضمير «نحن» لكن ليبين أن الميثاق في فكر الجماعة شيء والدستور شيء آخر»¹⁸⁴. وإذا اتضح جلياً أن الدائرة السياسية لم تعد تطمئن إلى تلك الخرجات غير المحسوبة سياسياً لابنة شيخ الجماعة، فإن الرسالة واضحة من أن الجماعة تسعى لتهيئة مزاجها للقبول بالانخراط في المشهد الحزبي. ويضعنا مقال عبد العالي مجذوب أمام هذا الشكل من التعبير الحذر عن إمكانية لمشاركة الجماعة في إطار من الإصلاح الدستوري على أن هذه المشاركة لا تعجب الإعداد للقومة المنتظرة والتي لا يفني عنها تداول السلطة. إن هذا المبدأ الأخير لا يمثل غاية الجماعة بل هو إن حدث سيسمح للجماعة بالانخراط في لعبة جديدة للسياسة تمهيدا للقومة. هنا تصبح المشاركة في الانتخابات «اختياراً تكتيكياً لخدمة الاختيار الاستراتيجي، وهو اختيار «القومة» الذي يسمح بتأسيس نظام سياسي جديد». وهو الاختيار الممكن في حال حدوث إصلاحات دستورية هي في نظر عضو العدل والإحسان كما عند سائر قياداتهم غير مجدية. يعني هذا أن الجماعة لا تؤمن حتى بالإصلاح الدستوري إلا باعتباره يتيح وضعاً تكتيكياً للجماعة باتجاه تحقيق القومة. ولا يجد الكاتب المذكور وهو يعبر عن رأي الجماعة طريقاً غير طريق تطبيق الخيار التكتيكي

184 - عبد العالي مجذوب : الدستور والإصلاحات الدستورية في خطاب جماعة العدل والإحسان.

هسبريس : 29 Wednesday, December 2010.

المذكور لأن لا يوجد فيه ما يخالف مقتضى ما جاء في كتاب «المنهاج النبوي» لمرشد الجماعة، إذ ينبغي التذكير بحسب الكاتب «بأن كتاب «المنهاج النبوي» للأستاذ عبد السلام ياسين، المرشد العام للجماعة، ما يزال يشكل المُرْتَكز الأساس في اختيارات الجماعة التربوية والسياسية». هذا الخيار التكتيكي يمكن الجماعة من أن المشاركة «وهي مؤمنة بأن اختيارها المشاركة هو اختيار استراتيجي، وأن أقصى ما يمكن أن تصل إليه عند الفرز هو المشاركة في الحكم مع غيرها من «الفاعلين» المنافسين، من الإسلاميين وغير الإسلاميين. وهذا يقتضي أن تكون الجماعة قد ألغت واحدة من الدعامات التي يقوم عليها منهاجها السياسي، أي أن تكون قد تخلت عن فكرة «القومة» وتأسيس حكم إسلامي قطري تهيئاً لبناء الخلافة الثانية على منهاج النبوة». وأما الخيار الآخر، فهو يتوقف على افتراض مراجعة الجماعة لمنهاجها وتعديل آرائها، غير أنه وحسب الكاتب : «المشكل أن ليس عندنا من مصادر الجماعة «القطعية» ما يصرح بوقوع مثل هذه المراجعات، فهل نقطع بأن الأمر الأول المفترض ما يزال هو اختيار الجماعة الأساس، أم ماذا؟»¹⁸⁵.

مجرد نقاش كهذا لا يخلوا من رسائل مضمرة مهما بدا من مباشر في نقد النظام، يعتبر مؤشراً على أن الجماعة وقيادة دائرتها السياسية، تهين نفسها بشكل جدي في اللعبة السياسية، غير أن للفطام عن العزلة والأفكار الطوباوية استحقاق آخر يلعب فيه الزمن لعبته الخارقة، ليتحوّل ما كان في مقام الافتراض واقعا يمشي في الأسواق.

معركة البحث عن مصادر تمويل الحركة

يروج في الساحة الإسلامية في المغرب قبل غيرها نوع من النقد لسلوك الجماعة وهو ما يمثل مؤشراً حقيقياً على تراجع قدرتها على الاستقطاب. فبالإضافة إلى الغموض الذي يلف وضع الجماعة، تتحدث الكثير من الأوساط عن التدبير المالي للجماعة حيال جملة قضايا لم تجد شرحاً كافياً من الجماعة للرأي العام. يتعلق الأمر بادئ ذي بدء بمظاهر الثراء الذي بدأ يظهر على قيادة جماعة قامت على خطاب الزهد الصوفي واستقطبت شريحة واسعة من الفقراء

على أساس هذا الخطاب، ولا شك فيما تعني كلمة «فقرا» التي تعتبر الاسم الآخر لدراووش الصوفية كما اقترن في الوجدان المغربي، فالجماعة اليوم لم تعد جماعة «فقرا» إلا بالمعنى السياسي الذي يقده خطابه التظلم والشعور الدائم بالمظلومية السياسية، فيما القيادة تعيش حالة من البذخ في المسكن والمركب والمأكل وتتمتع بمظاهر للزعامة لا تباريها فيه حتى أبرز القيادات السياسية في البلاد. وتلتقي اهتمامات الدولة والرأي العام لا سيما الإسلامي منه أيضا حول هذه المسألة، كل بحسب رؤيته للعلاقة الجماعة مع المال. يهم الإسلاميين من غير الجماعة أن يجدوا تفسيراً لطريقة صرف معظم مال الجماعة على الشيخ وعائلته، بينما يهم الدولة مصادر التمويل وموارد صرفه في غياب أي أثر لأرصدة الجماعة وقيادتها. لقد ظل الحديث خلال عام 2010م سارياً عن مصادر دعم وتمويل الجماعة. لكن وإن كان ليس ثمة من صعوبة لتبرير ذلك من خلال ما يقدمه أعضاء الجماعة من مساهمات كحق في الانخراط لا يستثني فقيرهم وغنيهم إلا في المقدور عليه من قبل الأعضاء، فإن ما لا يسهل هضمه في أوساط شريحة من أبناء الحركة الإسلامية المغربية قبل غيرهم هو مظاهر الاصطياف والنقاهاة التي تنقل عبر اليوتوب حيث تظهر تنقلات زعيم الجماعة محاطاً بمرافقين ضمن موكب غير معهود على أي زعيم سياسي مغربي آخر في الحكومة أو الأحزاب، فضلاً عن نقله مقره من حي السلام بسلا إلى سكن فاره في حي السويسي؛ حي الطبقة البرجوازية. وبدا وكأن أهم إنجازات الحركة هو تغطية نشاطات الشيخ الاستجمامية والاصطيافية في مغرب يستفز فقراؤه هذا اللون من الهوايات، مثل هذا الوضع طبيعي قد يتعلق بتمثل الجماعة لوضعية بعض زعماء الحركة الإسلامية في المشرق العربي. ضمن تطور ملموس في سلوك الجماعة بهذا الاتجاه. فالجماعة بدأت تظهر أسباب النعمة لتؤكد على مدى إمكاناتها المالية التي لا تحتاج فيها إلى مغامرة الاندماج في اللعبة السياسية. وهي هنا تنافس قيادات العدالة والتنمية في الثراء إن لم نقل أنها بدأت تظهر إمكاناتها المالية بمجرد ما بدت الظاهرة نفسها تغزو صفوف إسلاميي البرلمان. وبإظهار إمكاناتها المالية تكسر الجماعة عنصر الإغراء بالمشاركة لدى جماعتها حتى لا يعتبروا أن لا طريق للتمكن المالي إلا عبر الانخراط في اللعبة السياسية ودخول البرلمان. الأمر الذي يسري حتى على المجال السياسي إذ تستطيع الجماعة من خلال المشاركة المستمرة في الانتخابات

التشريعية والجماعية لفائدة مرشحي العدالة والتنمية قياس مدى إمكانياتها السياسية والانتخابية مما يمنحها الكثير من الإحساس بالقوة والنفوذ؛ اللذين في ضوءهما تحدد سلوكها الاحتجاجي وخرجاتها لكسر روتين الانتظار في أفق القومة السياسية. وتشكل تلك رسائل خفية بين الجماعة والدولة، لكن هذا الوضع لم يكن مألوفاً لأبناء الحركة الإسلامية المغربية وليس من عادة شيوخ الطريقة الذين يفترض أن تزيد هم السياسة زهداً فوق زهدهم نظراً للرقابة. يعود سبب الاحتقان إلى اعتقاد كثير من الأوساط أن الأمر يتعلق باستفراد بمال الجماعة وصرف حصة الأسد لموارد الجماعة على الوضع البروتوكولي للشيخ. وإذا كان هذا النوع من الاستعراض لوضعية القيادة من حيث سلوكها الخاص نابعا من سعي الجماعة لمنح هبة القائد لشخص زعيمها، فهذا يناقض حقيقة أن الشرائح المستقطبة من قبل الجماعة إنما شكل فيها زهد الشيخ وتصوفه مصدر إغراء بالدرجة الأولى. لا سيما وقد أظهرت رسائله التاريخية نقمة على أهل الثراء ودارت احتجاجاته حول موضوع المال. سيزداد احتقان أولئك الذين قرأوا الكثير من أحاديث الزهد في كتب الشيخ لا سيما في كتاب الإحسان، حيث ينقل الشيخ مثالا من قصيد لأحد الزاهدين:

أيها المعجب فخرًا

بمقاصير البيوت

إنما الدنيا محل

لقيام وقنوت

وغدا تنزل لحدًا

ضيقة بعد التخوت

بين أقوام سكوت

ناطقات في الصموت

فأرض في الدنيا بثوب

ومن العيش بقسوت

واتخذ بيتا ضعيفا
مثل بيتِ المنكبوتِ
ثم قل: يا نفس هذا
بيت مشواكِ فموتي

العودة إلى السرية

ستنتهك الجماعة مبدأ من مبادئها الحركية، ألا وهو مبدأ العلنية أو بتعبير آخر: مبدأ الشفافية. غير أن أداء الجماعة في الآونة الأخيرة بدأ يتجه إلى السرية أكثر وإخفاء أكثر نشاطات الجماعة واللعب على عنصر المفاجأة. ولا يجب فهم جنوح الجماعة إلى إخفاء جانب من نشاطها واعتماد مسلك الكمون على أنه يشكل خطرا. إن الكمون ميزة من ميزات الدروشة السياسية؛ يجب أن نتذكر دائما أننا أمام جماعة أو بالأحرى «طريقة» سياسية؛ وحيث لم يكن يهم الجماعة في أوقات سابقة أن يتم اختراقها من قبل ما تسميه المخزن فإنها اليوم تنهج استراتيجية معركة منع الاختراق. تكرر هذا الخموض في سلوك الجماعة حينما اتخذ مجلس إرشاد الجماعة قرار إعفاء القيادي في العدل والإحسان عيسى أشرفي من عضويته. فقد أثار هذا القرار الذي خضع لتكتم شديد من قبل الجماعة عددا من التساؤلات بلغت حد إعلان عدد من أتباعها استقالات في مدن الشمال. ومع أن قرار الطرد جاء بلفظ الإعفاء الأكثر نعومة إلا أن عيسى أشرفي عبّر عن استقالته مع مجموعة من أنصاره احتجاجا على الأسلوب غير الديمقراطي الذي سلكته الجماعة في حقهم. وقد بدا أن الأمر يتعلق بأمر من القيادة العليا للجماعة تم تنفيذه فورا. ومع أن الجماعة لا زالت تذكر حتى بعد المحاكمات الأخيرة بأن المخزن عاجز عن اختراقها، فإن أكثر التسريبات التي وضعت الجماعة في حرج كبير جاءت من داخل الجماعة نفسها. ومن هنا تساءل كثيرون عن سبب إعفاء أشرفي من عضويته داخل الجماعة. التفسير الذي قدمته الجماعة يدين عيسى أشرفي بأنه حسب شكوى من نقيب العدل والإحسان بجهة الشمال بتحويل أموال الجماعة لمصلحته والسطو على أموال شركائه بمؤسسة خصوصية. وربما لجأت الجماعة للتكتم على أسباب الإعفاء الذي حرصت على عدم تسريبه للإعلام، لكي لا يضر بسمعة الجماعة. لكنهم

من جهة أخرى تحدثوا عن أن ذلك نابع من حرص الجماعة على تطبيق مبدأ الرقابة الذي لا يستثني القيادة ؛ وطبعاً باستثناء السيد عبد السلام ياسين وعائلته. إذا كانت الرقابة التي تضطلع بها الدائرة السياسية المعنية بمتابعات الشأن العام، فهذا أخرى أن يكون مكسباً للجماعة في سياق ترفع فيه شعار القوم ونبذ الفساد. لكن ثمة تفسيرات تروج وهي لا تقل إثارة في الموضوع. إن مقتل الجماعات والأحزاب أيضاً هو الشمال الذي لعب دوراً كبيراً في تمويل الكثير من مشاريعها. هنا وجب التذكير بخطاب أحد قيادات العدالة والتنمية إلى أتباعه بطنجة بأن «شعار الوطن غفور رحيم» يجب أن تشمل بارونات المخدرات. إن الجماعات الإسلامية المغربية هنا لا تشكل الاستثناء، فلها مذهبان : مذهب في شمال المغرب ومذهب في وسطه وجنوبه. فحينما تم إلقاء القبض على الشريف بين الويدان (إسمه الحقيقي : محمد الخزار) المتابع بالتجارة الدولي في المخدرات، سارعت الجماعة إلى إقالة عيسى أشريقي، الذي تربط شقيقة علاقة بالشريف بين الويدان كما يعتبر هو الآخر من أباطرة المخدرات. تم إلقاء القبض على المتهم المذكور ليس بعيداً عن زيارة قام بها هذا الأخير للشيخ ياسين في مقر الفيلا التي اكرهاها زعيم الجماعة بالقصر الصغير التابع لولاية طنجة في فترة استجمام زعيم الجماعة. وتذكر المصادر أن شقيق عيسى أشريقي هو من قام بتمويل المخيمات الصيفية للعدل والإحسان التي شكلت تظاهرة خلال سنة 1997 و1998م. كما أن السيد ياسين أثناء زيارته لمدينة الشمال بعد رفع الحصار عنه، استقل سيارة فارهة لشقيق عيسى أشريقي. في سياق ذلك تحدثت وسائل الإعلام عن إلقاء قوات الدرك الملكي القبض هذه المرة على الأخ غير الشقيق لندية ياسين من والدتها بتهمة تهريب المخدرات المساء : 06-07-2009. وهو الخبر الذي أدرجته الجماعة في إطار سياسة التشويه وحرب النظام ضد الجماعة. فالجماعة التي تؤمن بالعلنية تستثني منها مسألة مصادر التمويل. إذ تحرص قيادات الجماعة أن لا تتوفر على حسابات بنكية للجماعة كما لا يوجد للجماعة حساب بنكي خاص. وما عدا ذلك توجد حسابات تعكس مستوى دخل هذه القيادات، وهو دخل زهيد لا يفسر حجم النشاط المالي الذي تتوفر عليه الجماعة. وإذا كان النظام لم يقف على دليل ملموس لإدانة الجماعة بالاعتماد على مال المخدرات، فإنه لا يزال يترصد مصادر تمويل الجماعة وهذا تحدي سيسفر بين الفينة والأخرى

على حوادث لا تقل إثارة عما سبق. كما أضيف إلى ذلك تفسير آخر، هذه المرة تفسير سياسي يتعلق بقرار هادف إلى إزاحة عيسى أشرف الذي بات يتنفذ داخل الجماعة ويعتبر الشخصية صاحبة الحظ الأوفر لخلافة الشيخ ياسين بينما تتحدث الكثير من الأوساط عن أن رغبة الشيخ (قبل وفاته) ماضية في التوريث. وفي تقديرنا أن هذا مستبعد تماما لأسباب تتعلق بظروف الجماعة في محيط مغربي شديد النزعة الذكورية. فحتى الآن لم تظهر امرأة برئاسة حزب سياسي مغربي كبير حتى لو تعلق الأمر بأحزاب ذات خلفية ليبرالية أو شيوعية. ناهيك عن أن جماعة العدل والإحسان لا زالت تحمل ملامح الطريقة الصوفية. فالأنشطة التي تقوم بها نجلة مرشد الجماعة وبالنمطية الخاصة التي تسم نشاطها التبليغي تكون ندية ياسين قد وجدت أسلوبها ووظيفتها داخل نشاط الجماعة. وقد عبّرت ندية ياسين بصدق عن أن خلافتها لأبيها تعتبر من سابع المستحيلات، معللة ذلك في لقاء صحفي على وجود نظرة تنقيصية للمرأة في العالم الإسلامي كله وكذلك لا اعترافها بضعف طبيعتها على النهوض بهذا الأمر ونفورها من الميكانيزمات الوراثية»¹⁸⁶.

ويتأكد ذلك من خلال تسريبات ويكيليكس لوثيقة عن السفارة الأمريكية بالرباط التي تحدثت عن مسألة خلافة مرشد الجماعة قال التقرير بأن قياديي التنظيم سيقومون باختيار خلف بناء على قرارات مجلس الشورى المختص في هذا الشأن، وأن إيجاد خلف لعبد السلام ياسين لا يعد إشكالا للتنظيم الإسلامي. وأيا كان التفسير الذي أعطي لحادثة إزاحة أشرف، فإن ثمة أمرا واضحا؛ أن الجماعة تواجه تحدي المصداقية وبأنها تخرج عن طهرانيتها التي رسمتها لنفسها منذ تأسيسها. إذ يظل التساؤل قائما: كيف ناضل السيد ياسين داخل الطريقة البوتشيشية من أجل السياسة وغادرها من أجل السياسة لكي لا يمارس السياسة. توقف الزمن السياسي داخل الجماعة لصالح وضعية انتظارية جلبت على الجماعة الكثير من الحوادث؛ إذ للانتظار استحقاقات يعود الكثير من سلبياتها على الجماعة نفسها. لقد استطاعت الجماعة في وقت مبكر أن تجد متنفسا للجماعة في سياق الانتظار غير المحدود وتراجع ساعة الصفر إلى ما لا نهاية إلى تشكيل الدائرة السياسية بوصفها هامشا لنشاط الجماعة

السياسي. غير أن ملامح التصدع لا شك ستنتطق من داخل هذه الدائرة التي باتت واضحة أنها تواجه إخراجات حقيقية من الثقافة السياسية للجماعة. فالاحتكاك اليومي بالشأن العام والاحتكاك المباشر بعالم السياسة من شأنه أن يلين المواقف الحديدية لكثير من القيادات الشابة للجماعة، مما يعني أن الدائرة السياسية للجماعة ستكون هي المعنى الأول بالانشقاق إن استمر الوضع على ما هو عليه. فما عدا المواقف التي تنطلق من داخل هذه الدائرة التي تبدو مواقف وفية للتصور العام للقيادة الصوفية للجماعة، فإن الدائرة تضم عددا من الكوادر السياسية التي لا تعبر مواقفها المتشددة سوى عن حالة البعد عن الممارسة السياسية لا فهم السياسية. كل المؤشرات تؤكد على توجه الجماعة باتجاه المشاركة في نهاية المطاف؛ الانتظار بالمشاركة لا الانتظار بالعزلة، فماذا لو صدق ما يشاع عن وجود محاولات لاندماج العدل والإحسان في حزب العمل بتوسط باحث صديق لأمين عام الحزب المذكور ومتعاطف مع الجماعة؟!؟

العدالة والتمنية أو التوحيد والإصلاح... أي جديد؟

لا يزال الحديث بنوع من الملازمة عن المكونين السياسي/الدعوي المكونين أعلاه ضروريا، إذ لم يتحقق خلال عام 2010 ما هو مقنع بوجود فصل حقيقي بين الهئيتين. استصحبا للنقد المتواصل وأخذا بعين الاعتبار للضغط المعنوي الذي تمارسه الأحزاب السياسية المنافسة للحزب، جاء المؤتمر الرابع لحركة «التوحيد والإصلاح» ليقرر تصورا عن خطابه وأدائه حضرت فيه لغة مست الجوانب التقنية أكثر مما مست جوهر الخطاب السياسي والديني للجمعية الدعوية. انطلقت أعمال المؤتمر الجمعة 16 يوليو 2010 واستمر على مدار 3 أيام، لينتهي أعماله يوم الأحد 18/7/2010 بإعادة انتخاب محمد الحمداوي، رئيسا للحركة لولاية جديدة خلال الفترة (2010-2014)، بينما انتخب عبد الرحيم الشخي منسقا لمجلس شورى الحركة. في تلك الأثناء وافق المؤتمر على عمر بنحماد، نائبا للرئيس، وأضيف إليه محمد الهلالي نائبا ثانيا للرئيس، وأصبح المكتب التنفيذي للحركة يضم في عضويته: محمد طلابي، أحمد الريسوني، الخلفي مصطفى، محمد عز الدين توفيق، سعد لودي، فاطمة النجار، عزيزة البقالي القاسمي، عبد الناصر التيجاني، محمد بولوز، محمد شاكر المودني. عالج المؤتمر في هذه الدورة جملة من الموضوعات التي كانت

في الأصل محل نقد من قبل مراقبين لأداء وخطاب الحركة المذكورة. ومن بين تلك القضايا مسألة التوجه الاستراتيجي للحركة في مواجهة تحديات المستقبل ومسألة تطوير مفهوم تربوي جديد. وفي السياق نفسه تطرق المؤتمر في توصياته إلى تعزيز مبدأ المشاركة المؤسسية لأجل ما أسموه ترشيد التدين داخل المجتمع والنضال في مجال التدافع القيمي وتأکید سمو المرجعية الإسلامية على المواثيق الدولية. وحيث بات موضوع ازدواجية الانتماء بين جمعية التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية محل نقد من قبل عدد كبير من المراقبين، فإن قيادات الجمعية والحزب جعلوا من المؤتمر محطة لتمرير رسائل بدت غير مقنعة للرأي العام بهذا الخصوص. فلقد تحدث الحمداوي عن خيار التمايز الوظيفي بين الجمعية والحزب، مؤكداً على الطابع المدني والدعوي للأولى وعلى الطابع السياسي المعني بالشأن العام بالنسبة للحزب. معتبراً أن هذه العلاقة ستتواصل في إطار ما أسموه بالشراكة الاستراتيجية التي يتحقق معها ضرب من التلاقي في خدمة المشروع الإصلاحي مع الاحتفاظ بالاستقلال التام بين الجمعية والحزب. وبرر رئيس المجلس الوطني الدكتور سعد الدين العثماني هذه العلاقة التي لم تتضح فيها التخوم الفاصلة بين الحركة والحزب بكونه أمراً طبيعياً ما دام أن أغلب أعضاء حزب العدالة والتنمية هم أعضاء سابقون في حركة التوحيد والإصلاح. ويبدو أن غير المقنع هنا في هذه التصريحات، هو أن الأمر يتعلق بسؤال: أين تنتهي صلاحية الحركة وأين تنتهي صلاحية الحزب؟ لا سيما حينما يكون المقرر في الحزب هو ذاته المقرر في الجمعية. وحينما يكون أعضاء الحزب ليسوا فقط أعضاء سابقين في الجمعية بل هم أعضاؤها الآن أيضاً. من هنا فإن عبد الإله بنكيران لم يرشح نفسه لقيادة الجمعية بوصفه الأمين العام للحزب. بينما لم يتم انتخاب كل من محمد يتيم وعبد الله بها في المكتب التنفيذي بصورة ديمقراطية قبل أن يعودا إلى المكتب بناء على مسطرة الإلحاق لا الانتخاب. فقد عقد المكتب التنفيذي الجديد للحركة اجتماعه العادي الأول يوم الثلاثاء 7 شعبان 1431 هـ الموافق لـ 20 يوليوز 2010. وقرر إكمالاً للمسطرة التنظيمية إلحاق كل من عبد الله بها ومحمد يتيم إلى عضوية المكتب التنفيذي الجديد للحركة¹⁸⁷. وبهذا الإلحاق تكون مجموعة «حاتم» داخل جمعية التوحيد والإصلاح قد استرجعت

سيطرته على الجمعية والحزب معا. لقد استعاد عبد الإله بنكيران نفوذه داخل الجمعية من خلال إمساك أتباعه ومريديه بزمam الجمعية الدعوية. إن وجود حلف «حاتم» على رأس الجمعية والحزب، ضامن لاستمرار العلاقة الملتبسة بين الحزب والجمعية. ذلك لأن هذا الحلف هو من يصرّ على استمرار هذه العلاقة بعد أن كان موقف مجموعة الرابطة داخل جمعية التوحيد والإصلاح داعي إلى فك الارتباط التام مع الحزب أو الالتحاق التام بالحزب؛ أي إما الاستقلال الكامل بين الهيئتين أو الاندماج الكامل بينهما. وكالعادة، لا شيء جديد في المؤتمر الرابع يمنع من تأكيد الصلة الاستراتيجية بين المكونين. فمن جهة تأكدت هيمنة مجموعة «حاتم» على التنظيمين، باعتبار أن تنظيم «حاتم» - أي حركة الإصلاح والتجديد المغربية قبل إعلان الوحدة - لا يزال مستمرا كلوبي يجسد مصالح المجموعة التي تعتبر نفسها هي المجموعة التاريخية التي كان لها الفضل في وجود التنظيم الدعوي والتنظيم السياسي معا. وهي تستعمل التناقضات الخارجية ورقة للضغط على منافسها في الداخل أي ضدّ لوبي الرابطة الذي تلقى ضربة قاضية داخل الجمعية والحزب بعد منع تجديد رئاسة الرميّد لفريق العدالة والتنمية داخل البرلمان والإقالة الناعمة للرئيسوني من رئاسة جمعية التوحيد والإصلاح. ومن هنا فقط ندرك كيف أن أحداث 16 ماي كانت في العموم تظهر كما لو أنها ضربة تاريخية للعدالة والتنمية، بينما كل ذلك قدّم خدمة مجانية لمجموعة «حاتم» لكي تعيد سيطرتها منذ ذلك الوقت على التنظيمين معا. وتأكد بعد ذلك أن المجموعة باتت في وضعية مريحة لأنها لم تعد في حاجة هذه المرة لكي تضع أعضاء من داخل الحزب كقيادات داخل الجمعية الدعوية. فقيادات التوحيد والإصلاح اليوم هم ممن قدّم ولاء تاريخيا للأمين العام لحزب العدالة والتنمية الذي مرد على الاجتماع كل جمعة في بيته مع قيادات الجمعية بعيدا عن أنظار القيادات الوسطى وباقي الهيئات الأخرى للحركة. وعملية الولاء هذه لا تخضع للعبة التقسيم التكتيكي بين المكون السياسي والمكون الدعوي الذي يؤمن هو الآخر بالحمل السياسي. ومثل هذا التقسيم ظاهر في كل الأنشطة السياسية والدينية والثقافية التي يسعى الحزب والحركة معا للتكيف فيها مع معطيات الواقع وقواعد اللعبة التي لا تتطلب من اللاعب أكثر من إبداء بعض اللياقة اللغوية الظاهرية، فلا تزال الحركة في حاجة إلى الدعم اللوجستي من الحزب، ولهذا سلمت له القيادة، وحتى القياديان اللذان

خرجنا من التنظيم عادوا إلى الجمعية مرة أخرى بموجب الإلحاق مما يطرح سؤال الديمقراطية الداخلية للحزب السياسي والجمعية الدعوية. فالجديد هنا أن الحزب بات مهيمنا على الحركة وموجها لكل نشاطاتها بعد أن شكلت رافدا متحكما بالحزب طيلة سنوات، قبل حدوث الطفرة السياسية للحزب وتمكنه من الفوز بعدد كبير من المقاعد داخل قبة البرلمان. تدخل الحزب في الجمعية وكذا في النقابة مما بدأت تظهر انعكاساته بصورة جلية. وعادة ما تقرأ تلك التفاعلات في سياق جدل سياسي لا يستحضر الجانب الخفي من التناقضات الداخلية للحزب والجمعية. وهي التناقضات التي إن لم نستحضرها لن نفهم طبيعة ما يجري داخل هذا المكون السياسي والدعوي. فمنذ تأسيس جمعية التوحيد والإصلاح في غشت 1996م، كان الميل واضحا لصالح الرابطة التي استطاعت أن تفرض بشكل أو بآخر شروطها على «حاتم»، للخلاف الذي سببته الحساسية من وجود بنكيران وموقعه داخل الهيئة الجديدة. فلا ننسى أن حاتم سارعت لعقد مؤتمرها حينئذ لتأتي تكتيكيا بـ«تزيح بنكيران عن رئاسة جمعية الجماعة الإسلامية» وهو ما اعتبروه حينها في اتصال فوري من يتيم بالرابطة، بأن هذا قرار وحدوي. ومع أن بنكيران يومها سارع إلى الإمضاء على وثيقة الاندماج في حزب الخطيب في اليوم الذي ستشهد ليلته اجتماع الوحدة مع الرابطة والدعوة، فإن الرابطة استطاعت وفي وقت قياسي أن تفرض نفوذها داخل الجمعية والحزب معا. بدا دور الرميد ينطوي على دور بنكيران فيما تربح الريسوني على عرش الجمعية الدعوية. ومع أن حزب العدالة والتنمية بقيادة بنكيران يخوض اليوم حربا كلامية ضد وزارة الداخلية التي يتهمها بالتحيز لحزب الأصالة والمعاصرة، فلقد استجاب حينئذ الحزب والجمعية لقرار إداري لمنع تجديد رئاسة الرميد للفريق النيابي للعدالة والتنمية فيما تم فرض استقالة ناعمة على الريسوني بعد أن وجه له الخطيب كلاما قاسيا في لقاء صحافي مع أسبوعية «تيل كيل» ناعشا إياه بالغبى، وذلك بعد تصريحات أدلى بها الريسوني إلى صحيفة ناطقة بالفرنسية في 14 مايو 2006م، حول إمارة المؤمنين، قبل يومين من تفجيرات الدار البيضاء، مطالبا بضرورة إنشاء مؤسسة للإفتاء الديني تضم العلماء. وحده هذا الانقلاب لـ«حاتم» على نفوذ الرابطة داخل حزب وجمعية تتظاهر بالانسجام، يفسر لنا طلعات الرميد واحتجاجاته المتكررة خلال هذا العام في قضايا لا يتناسب فيها الموضوع

مع الموقف، وكذلك نفهم من خلالهما طلعات الريسوني وإطلاالاته من منفاه الاختياري بجدة وحقيقة الرسائل التي تنطوي عليها مقالاته وآراؤه وحواراته.

خروجات الرميد ليس في كيبير

لا شيء يؤكد على أن التيار يمر بصورة طبيعية بين الرميد بنكيران، وضعية لا يستثنى منها الحزب مهما بدت مرجعيته الإسلامية المفترض فيها أن تكون مفتتة لكل أشكال العصبيات بما فيها جدلية المدينة والبادية، استعاد بنكيران سيطرته على الحزب، وهي الهدية التي منحتة إيّاها ظرفية أحداث 16 ماي 2003م الإرهابية التي قلبت الموازين لصالح «حاتم» باعتبارها كانت منذ فترة تعمل ضد خطة استباقية لمجموعة الرابطة لاحتواء تيار السلفية الجهادية داخل الجماعة، وجد الرجل المقرب من الرابطة (الرميد) نفسه داخل الحزب السياسي بعيدا عن المواقع المناسبة لطموحه السياسي، فكان التعويض: مسلسل من المواقف الاحتجاجية. ولفهم ذلك أكثر يجب أن نتذكر أن الأمين العام في مرحلة سابقة كان على تنسيق كامل مع الضابط الخلطي¹⁸⁸ في عهد وزير الداخلية البصري. وفي فترة أخرى جرى تنسيق بين الرميد والبصري مباشرة، وللتذكير أيضا، قدم الرميد في بداية تسعينيات القرن الماضي بمعية مجموعة من قيادات الرابطة - منهم الريسوني - تقريرا حول الحركة الإسلامية في المغرب إلى وزارة الداخلية، قبل أن يتم نشره على صفحات جريدة الصحوة التي كان يديرها الرميد لصالح الرابطة، وحيث أن هذا الأخير أصبح متطوعا ضمن طاقم الدفاع عن المعتقلين الستة في قضية ما يعرف بخلية بلعيرج، عاد الجدل مجددا حول مضمون ذلك التقرير وهل صحّ أن التقرير تناول إسم تنظيم الاختيار الإسلامي الذي كان يقوده حينئذ المرواني والمصطفى معتصم. وهو ما نفاه الرميد مؤخرا عن نفسه في تصريح للصحافة¹⁸⁹. حتى ذلك الوقت كان الرميد وحده الرجل المناسب للتصدي لمناورات بنكيران. وعشية أحداث 16 ماي الأليمة استدعى وزير الداخلية الساهل كل هذه المجموعة التي لم تنبس بينت شفة أمام تقريرات وزير الداخلية باستثناء عبد الكريم الخطيب الذي بادر

188 أ. انظر الاستجواب الذي أجرته جريدة الأيام مع رجل الاستخبارات محمد الخلطي : بدء بالعدد 202 (24 / 30 أكتوبر 2005).

189 - انظر : المبادرة بريس الخميس 19-08-2010.

إلى الجواب نيابة عن الجميع. حاول الرميد في تلك الأثناء أن يؤكد في مداخلته على أن الحزب يريد مصلحة وخدمة البلد، لكن الملفت هنا أن تدخل الرميد لم يكن حينها مورد احتفال من الساهل؛ فقد خاطبه الوزير - حسب مصادرنا - فوراً بما معناه: يجب أن تسكت أنت، لقد انتهى عهد إدريس البصري. ستكون تلك إشارة إلى بداية قواعد مختلفة تمكن فيها بنكيران من كسب السباق ضد منافسه، ولم يعد للرميد مكانا في تلك اللعبة. الأمر الذي أدى إلى خرجات صاخبة للرميد في كثير من المناسبات. وأبرز تلك الخرجات التي عرفتها السنة الماضية: التهديد بالاستقالة من البرلمان على إثر منع النائب البرلماني الأستاذ الرميد عن عين الشق من نشاط خيري بتعاون مع إحدى الجمعيات الوطنية. وحينئذ قرر الاستقالة النهائية، محملاً ذلك في تصريح له بأسباب عامة وخاصة. واعتبر أن الأسباب العامة تكمن في «تهميش مؤسسة البرلمان وفرض حصار عليها، مما يجعل دورها محدوداً خلافاً لما هو منصوص عليه في الدستور، وبالرغم من محدودية السلط المخولة لها على هذا الصعيد». بينما الأسباب الخاصة تكمن في «تعامل الدولة مع مصطفى الرميد بصفته برلمانياً»، مضيفاً أنه تعرض «لمنع تصفي من طرف الدولة ممثلة في وزارة الداخلية، عندما أراد تنظيم نشاط خيري بمسقط رأسه بتعاون مع إحدى الجمعيات الوطنية». وإذا كانت الصحافة تتحدث عن حالة من التمسرح تقوم بها قيادات حزب العدالة والتنمية للفت الأنظار إليها في سوق حزبي يدعو للكساد، لا سيما بعد أن رفضت الأمانة العامة استقالة الرميد وتراجعته عن ذلك، فإننا نعتبر أن تلك الخرجات التي قد تزعج الأمين العام نفسه إن هي إلا خرجات ذات دوافع شخصية تتعلق بالوضعية الجديد للرميد بعد أن استتب الأمر في الحزب والجمعية والنقابة معا للتيار الذي يتحكم به الأمين العام، أعني حلف «حاتم» الذي لم يتم تفكيكه عشية إعلان الوحدة مع الرابطة، بل استمر كلوبي داخل الحزب والجمعية منذ ذلك الوقت يمارسه أقصى وأذكى المناورات للهيمنة على هذه التجربة. إن التلويح بالاستقالة من مجلس النواب شكل سابقة في تاريخ الانتماء لهذه المؤسسة التشريعية. فالنائب متعاقد مع الشعب وملتزم مع المجموعة التي انتخبته. كما أن كون الشخص برلمانياً لا يعطيه الحق في تجاوز المساطر والقوانين التي تلزم المواطنين. وهذا ما حصل بالفعل، إذ أن الأمر كان يتعلق بجمعية يرأسها شقيق مصطفى الرميد. وقد جاء الرد حينها من وزير الداخلية في الجواب الذي

تسلاه نيابة عنه الوزير ادريس لشكر المكلف بالعلاقات مع البرلمان بأن الجمعية المذكورة سبق وقدمت نشاطات بدوار الكريشات دون أن يطالها المنع. بينما جاء جواب وزير الداخلية الطيب الشرفاوي بأن الجمعية المعنية لم تتقدم بأي إشعار كتابي في الموضوع إلى السلطة الإدارية المحلية¹⁹⁰.

والريسوني خرجات دينية أخرى

تنامت في الوقت نفسه خرجات الشيخ أحمد الريسوني خلال عام 2010، خرجات ناتجة عن عملية توزيع أدوار بين أبناء الرابطة الذين تم إبعادهم من قيادة الجمعية والحزب والذين وجدوا أنفسهم في نهاية المطاف، مثل كومبارس داخل الهيئتين. وقد سعى الريسوني إلى تعويض هذه الخسارة السياسية والحركية داخل المغرب بالعودة إلى خطة سابقة تمت مناقشتها في وثيقة داخلية للرابطة قبل انعقاد الوحدة بين حاتم والرابطة لصالح المولود الجديد: التوحيد والإصلاح، مقتضى هذه الخطة نهج سياسة للترميز والتمدد الخارجي. بمعنى السعي إلى بناء رموز ذات بعد إقليمي ودولي من شأنه أن يعود بالنفوذ لصالح الحركة الناشئة. فما يقوم به الريسوني اليوم هو تنفيذ لتلك الخطة التي لجأ إليها هو ومجموعته بعد إخفاقهم في الهيمنة على الجمعية والحزب. وحيث يدرك هؤلاء أن لهذا النوع من النفوذ والتميز الخارجي شروطا وتحديات، فلقد بدأوا يستوعبون اللعبة وبدأوا في العمل على تشكيل لوبي خاص بحركتهم. تشكل إمارة «قطر» بؤرة حيوية لنشاط هذا اللوبي وتنسيق معظم مشاريعه، إذ تتحدث مصادرها عن وجود ممثل للحزب والجمعية في الدوحة على نفقة الحزب نفسه. كما أنهم وجدوا في قناة الجزيرة وسيلة مناسبة لتعزيز هذا اللوبي من خلال الشيخ القرضاوي. هذا الأخير الذي زار المجموعة خلال هذه السنة وعقد يوم الأربعاء 26 ماي 2010 بالرباط في بيت الأمين العام لحزب العدالة والتنمية لقاء خاص بعدد من الفعاليات السياسية والدعوية¹⁹¹ كما شارك وفد من حركة التوحيد والإصلاح بملتقى «الإمام القرضاوي للتلاميذ والأصحاب» المنعقد بالدوحة وساهموا في صياغة مقررات المؤتمر الذي اعتبر القرضاوي حينها

190 - مراكش بريس : الخميس 1 يوليو 2010م.

191 - موقع حركة التوحيد والإصلاح السبت، 29 مايو 2010.

«إمام العصر وفقه الأمة بلا منازع»¹⁹². وتمنح بيعة القرضاوي من قبل جماعة التوحيد والإصلاح فرصة لهؤلاء لا اختراق الأمبراطورية الإعلامية القطرية. فيما يبدو الريسوني عراب كل هذا النفوذ المعنوي للحركة في هذه البؤر التي يستولي عليها القرضاوي والمعاهد والمراكز السلفية. كانت خطة الترمز والنفوذ الخارجي بعيدة المدى، ولكنها في الآونة الأخيرة بدأت تغطي بعض ثمارها في وقت قياسي لعبت فيه الظروف لعبتها لصالح المجموعة التي استعادت نفوذها الرمزي الذي باتت تلوح به في طلعاتها الصحافية. فمن طريق الريسوني تزرع كوادر الحركة في كثير من المراكز الإسلامية والدعوية الإقليمية والدولية. بدءا بقناة الجزيرة التي دأبت على استضافته في برنامج الشريعة والحياة في فترات نقاهة الشيخ القرضاوي، ومرورا بالاتحاد العالمي للعلماء المسلمين الذي يرأسه القرضاوي مدى الحياة فيما يحتل الريسوني عضوية مجلس أمناء الاتحاد.

بنكيران، خرجات سياسية وتصعيد في اللهجة

لم تكن تلك الخرجات لتعجب خرجات أخرى لا تقل إشارة يقودها الأمين العام للحزب آنذاك بنكيران، تحمل نبرة ملتبسة غير معهودة على رجل يفترض أنه صاحب التوازنات الكبرى، فالعارفون بخبايا الحركة الإسلامية يدركون أن هذا القيادي غير المؤسس للشبيبة الإسلامية وآخر الملتحقين بها، كان دائما صاحب خرجات جريئة في أوقات معينة عصية على الفهم، أبرز تلك الخرجات حصلت لما تناول عبد الإله بنكيران الكلمة في افتتاح المؤتمر الحادي عشر للحركة الشعبية، متحدثا عن الأحزاب الوطنية التي حصرها في أربعة أحزاب فقط هي التي خرجت من الشعب: الاتحاد الاشتراكي والاستقلال والحركة الشعبية والعدالة والتنمية¹⁹³. وقد استاءت كل القوى السياسية من هذا التصريح لم يستثن من ذلك حتى الأحزاب التي امتدحها. وفي كلمته بمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني الثاني لجمعية مستشاري العدالة والتنمية دعا الأمين العام للحزب عبد الإله بنكيران إلى فتح ملف تفجيرات 16 ماي بالدار البيضاء من أجل كشف حقيقة المتورطين في تلك العمليات الإرهابية. وعزا ذلك إلى جهات حاقدة على الإسلام وعلى حزب العدالة والتنمية. وبدورها ردّت

192 - شبكة دليل الريف 2010/02/10.

193 - المساء : 21 - 06 - 2010.

وزارة الداخلية المغربية على تصريحات بنكيران في بيان لها ذكرت فيه بأن تصريحات هذا الأخير جاءت للتشويش على الجهود التي تبذلها الدولة في مواجهة الإرهاب، مطالبة حزب العدالة والتنمية أن يختار موقعه علانية وبكل وضوح بدل الترويج للشكوك. وتزايدت بيانات الداخلية ضد الحزب الذي هددت بمقاضاته كما جاء في رد الوزارة نفسها في مورد آخر من تشكيكات حزب العدالة والتنمية حول مسألة التعيينات في أسلاك رجال السلطة في البيان الختامي الصادر عن المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية عقب اجتماع دورته العادية ليومي 25 و26 دجنبر سنة: 20، حيث اعتبرت الوزارة أن ذلك «مجرد مزاعم واهية لا سند لها، ومحاولة مكشوفة لتبرير المشاكل الداخلية للحزب». ويحاول حزب العدالة والتنمية أن يبعث برسائل تهديد للدولة كما يظهر من خطابات الأمين العام الذي هدد باستعداد قيادات الحزب للسجن في تعليق احتجاجي على اعتقال جامع المعتصم. يوجد تفسير واحد لهذا الاحتقان والتصعيد الكبير في اللهجة ضد وزارة الداخلية، هو أن ثمة شعور يهيمن على قيادة العدالة والتنمية بخصوص مآلات انتخابات عام 2012م، ومن جملة الأوراق التي يسعى الحزب للصب بها هو التهديد بالتعاطف مع السلفية الجهادية من خلال التشكيك في أحداث 16 ماي. وقد استغرب بنكيران من ردود فعل وزارة الداخلية ضد تصريحه الذي اعتبره طبعيا، ما دام سيدنا إبراهيم شكك في الله فكيف لا يسمح لبنكيران أن يشكك في أحداث 16 ماي¹⁹⁴. هذا مع أن بنكيران ظل صامتا طيلة هذه السنوات وكان من بين الذين ضغطوا على حزبه للتصويت على قانون الإرهاب بعد أن كان الحزب يرفض ذلك قبل الأحداث. هناك أكثر من عامل يفسر سبب استعادة العدالة والتنمية لخطابها العنيف سواء ما يتعلق بخدشها في الشرعية التاريخية والشعبية للأحزاب السياسية المنافسة أو ما يتعلق بتصريحاتها التلميحية للدولة نفسها بتورطها عبر الإدارة في دعم غريمها الأصالة والمعاصرة. كثير من المراقبين يحبون اختزال الأمر في شخصية الأمين العام للحزب باعتبارها شخصية مشاكسة. إذ اعتبروا وصوله إلى سدة الأمانة العامة بمثابة تحول في خطاب الحزب نظرا لكونه من صفوف الحزب. وهذه قراءة تفتقر إلى الكثير من

194 - يظهر من خلال قياس بنكيران الأخير ضحالة علمه الديني؛ إذ لا يوجد من أعلام المسلمين من تحدث عن تشكيك إبراهيم في وجود الله.

أسرار نشأة ودينامية هذا الحزب. فالأمين العام للحزب ليس من صقور الحزب بل من حمائمه المستنصرة عند الضرورة. فهو يسلك إلى أهداف الحمائم بلغة الصقور وأحياناً يتجاوز الخطوط الحمراء ليؤوب إلى الموقف الأول كما فعل حينما أبدى اعتذاراً للأحزاب التي خدش في سمعتها الشعبية والتاريخية. لقد شكل وصول بنكيران إلى رئاسة الأمانة العامة للحزب عربون اجتياز الحزب خطر قرار تفكيكه المفترض. والحال أن الأمين العام للحزب لم يتحدث بهذه اللهجة حينما أصبح الحزب مستهدفاً لكثير من الضغط عشية أحداث 16 ماي. فالأمر إذن يتعلق بتوقيت ملائم يبدأ من نهاية الحقبة البوشية ويتجه إلى أفق انتخابات 2012م التشريعية. لقد تهيأ الحزب للحملة الانتخابية من الآن. وهو نفسه التوقيت الذي بدأت منه رحلة المعاناة لحزب عرف خلال عام 2010م ولا يزال، محطات أليمة تبدأ بمسلسل الانسحابات وتنتهي بمسلسل ملفات الفساد لمسئولييه الجماعيين. بات الحزب يعاني من تراجع في المصداقية داخل الساحة الإسلامية بعد جملة من الأحداث التي أظهرت مسؤوليه في كثير من الجماعات في حالة تلبس في الفساد السياسي والمالي والاجتماعي. وأياً كان موقف الدولة من الحزب الإسلامي فهي ستسمح للأمين العام بأن يصعد شيئاً من لهجته الثورية التي لا تتجاوز في كل تاريخها أكثر من كونها خطابية تنتهي عند الكلمات، بينما كان دائماً صاحب توازنات. ففي سياق السياسة الحقايقية ضد العدل والإحسان وغيرها، سيجد هناك هامشاً للخطابة حتى حينما يتعلق الأمر بالتشكيك في أحداث 16 ماي وخوض معركة احتجاج دائم ضد أداء وزارة الداخلية. يبقى أن أكثر الاحتجاجات التي وجهت ضد الأمين العام من داخل عدد من المكاتب الجهوية تتعلق بحرصه على تكريس نفوذ أتباعه ومواليه في المواقع المهمة داخل الحزب ولواحقه كالجمعية والنقابة. ويحسب للأمين العام داخل أوساط جماعته أنه وبخلاف غيره يظل وقياً للمقربين منه. ولا نستغرب عودة أفتاتي إلى الأمانة العامة للحزب بعد أن أقبل من عضوية الحزب على إثر الرسالة التي وجهها إلى السفارة الفرنسية للتدخل لفائدة المواطن نور الدين بوبكر والحامل أيضاً للجنسية الفرنسية¹⁹⁵، وهو الموقف الذي أثار على الشخص والحزب انتقادات الدولة والأحزاب لأن فيها استقواء بالأجنبي.

من التدافع القيمي إلى التورط القيمي

لسم تمض بضعة شهور على عرض المؤتمر الرابع لجمعية التوحيد والإصلاح لاستراتيجيتها التربوية لترشيد التدين في صفوف أتباعها والمتعاطفين معها والحث على التدافع القيمي لمناضليها حتى تفجرت مشكلة غير مسبوقة في تاريخ الحزب والجمعية، تمثلت في تورط الكثير من أعضائهما ومسئوليهما الجماعيين بالجملة في ملفات فساد، والمفارقة هنا تكمن في أن معظم هؤلاء الأعضاء في الحزب هم خريجو المنظومة التربوية لحركة التوحيد والإصلاح ونشطاء دينيين سابقين في صفوفها، المؤكد هنا أن مجمل احتجاجات الحزب ضد هذه الملفات التي أدين فيها بعضهم بينما لا يزال البعض الآخر منهم على ذمة التحقيق، تزداد إثارة حينما يتعلق الأمر بحزب جعل من مبدأ تخليق التدبير الجماعي قيمته المضافة. وحتى الآن، لم تقتنع قيادات الحزب بعد، بأنها أصبحت تقود حزبا سياسيا عاديا له حصيلة من فساد مسئوليه تفوق فيه على سائر الأحزاب الأخرى. وتبدو احتجاجات الحزب ضد ما اعتبروه حملة التشويه غير واضحة، لأنها لا تتحدث عن براءة المسئولين الجماعيين بالدليل، بل تحتج على سياسة استهداف حزبيها وحده في حملة محاربة الفساد. فبعد الجدل الذي أثير حول خروقات لعمدة مكناش السابق بلكورة عن العدالة والتنمية التي سعى نواب الحزب للبراءة منها أمام الرأي العام فيما كانت مواقفهم وراء الكواليس تعتبر أن مثل تلك الخروقات مقبولة في حق رجل من الأعيان متأخر الحقوق بالحزب - أي لم يترتب في التوحيد والإصلاح - فإن الحزب والجمعية معا واجها خلال هذه السنة ملفات فساد تورط فيها مناضلون أعضاء في العدالة والتنمية وفي جمعية التوحيد والإصلاح. وتأتي فضيحة محمد حنيني رئيس بلدية ميدلت عن العدالة والتنمية والناشط الديني سابقا في الجماعة الإسلامية نفسها لتضعنا أمام صورة أخرى تختل معها الصورة المثالية لحزب قدم نفسه للناخب المغربي على أساس التميز القيمي في التدبير السياسي. كان الوضع بشعا حينما استدرج رجل مسن وصاحب شركة الألعاب بميدلت كلا من رئيس البلدية ومعاونيه للتفاوض حول المبلغ المطلوب بغية السماح له بإقامة معرض ترفيهي، فيما كان دبر عملية تسجيل بالصوت والصورة لمجريات التفاوض وتفاصيله التي دارت حول رشوة بمقدار مليوني سنتيم وهو الرأي الذي لم يتنازل عنه رئيس البلدية حسب ما جاء في الشريط

المسرب إلى اليوتوب. ومع أن رئيس البلدية المذكور سعى اعتمادا على تقنية التسجيل والنشر عبر اليوتوب أيضا للردّ على التسجيل المسرب بلغة استعمال فيها خطابا دينيا يحث الرأي العام على تكذيب الصوت والصورة بحجة الآية الكريمة: (إذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا)، فإن الحزب استقبل هذه الفضيحة بالتكذيب معتبرا إياها مؤامرة على الحزب. ولا يخفى أن الأمر ليس بعيدا عن لعبة سياسية قد تكون أطراف منافسة للعدالة والتنمية متورطة في عملية الاستدراج تلك. غير أن الأمر يتعلق بوقائع يصعب تبريرها. وقد سارعت الكتابة الإقليمية للحزب بميدلت إلى إصدار بيان استنكار وتبرئة مسبقة لشخص رئيس البلدية، مشيرة إلى خصوم الحزب بالقول: «هاهم اليوم أعداء التنمية يقومون بمحاولة أخرى يائسة للنيل من عزيمة الحزب في الماضي قدما في مشاريع تطوير المدينة وخدمة مصالح المواطنين، تتمثل في الترويج لشريط مفبرك غرضه تشويه صورة الحزب والنيل من شخص الرئيس بتلفيق تهم بعيدة كل البعد عن الحقيقة، مؤكدة في البيان نفسه على «تنزيه الرئيس عن كل ممارسة لما عرفناه فيه من أخلاق حميدة». وحاول الحزب أن يحتوي الموضوع بتفعيل لجنة الحزب المركزية للنزاهة والشفافية التي يرأسها المصطفى الرميد، حيث جاء في تقريرها الذي رفعته للأمين العام «أن سيدي محمد حنيني رئيس بلدية ميدلت قد أدخل بمبادئ النزاهة حينما وضع نفسه في موضع الشبهة، بتواجده في مكان مشبوه حيث سبق لحنيني أن ذكر بأن صاحب المكان معروف بكونه يستغله في ممارسات لا أخلاقية». وتحدث التقرير أيضا عن أن تفاوض حنيني مع الشخص نفسه نيابة عن صاحب الأرض من أجل التوصل بمبلغ 20 ألف درهم مساعدة لدار الطالب على حد قول حنيني، يعد إخلالا صريحا بقاعدة «عدم الظهور بمظهر من شأنه المساس أو الإخلال بمصداقية الحزب» وهي قاعدة أساسية في ميثاق النزاهة والشفافية المعتمد من طرف حزب العدالة والتنمية»¹⁹⁶. من الملاحظ أن الحزب لا يعترف مسبقا بإمكانية سقوط مسئولين جماعيين من أعضائه في قضايا رشوة وفساد لمجرد كونهم أعضاء أيضا في جمعية التوحيد والإصلاح. وهذا واضح من التقرير نفسه الذي يعتبر الأمر مجرد خطأ لمسئول كان عليه أن لا يتواجد في مكان

محل شبهة. وهو ما عبّر عنه نائب الأمين العام للحزب لحسن الداودي لـ «إيلاف» بأن «رئيس المجلس البلدي ارتكب خطأ، ومنتظر أن تأخذ العدالة مجراها». وبالفعل لقد أخذت العدالة مجراها، لتقضي ابتدائية مكناس بـ 8 أشهر من السجن النافذ في حق رئيس بلدية ميدلت كما نص منطوق الحكم الابتدائي على غرامة حددت في قيمة 10 آلاف درهم، وذلك عقب إدانته بتهمتي الارتشاء واستغلال النفوذ. وكان الحزب قد استقبل العام الجديد على إيقاع فضيحة جماعية أخرى، هذه المرة في مدينة سلا حيث مثل يوم الأربعاء 2011/1/12م جامع المعتصم نائب عمدة سلا ورئيس مقاطعة تاريكت و17 شخص آخرين بينهم مقاولين وموظفين في بلدية سلا أمام الوكيل العام للملك بالرباط بتهمة ارتكاب مخالفات وخروقات في مجال التعمير بالمدينة. وذلك بعد أن تم التحقيق معهم من قبل الفرقة الوطنية¹⁹⁷. وكالعادة استنكر الحزب اعتقال أحد أعضائه معتبرا ذلك انتقاما ناتجا عن شكاية كيدية. كما اعتبروه توظيفا سياسيا للضغط على الفاعلين السياسيين في الحزب. بينما أكد العمدة السابق للمدينة إدريس السنتيسي أن دعوته الوحيدة كانت ضد العمدة الحالي نور الدين الأزرق بسبب تزوير توقيعه متهمًا حزب العدالة والتنمية بتسييس الملف. ورفع أعضاء الفريق خلال جلسة الأسئلة الشفوية ليوم الأربعاء 2011/1/12م لافتات مكتوب عليها: «كلنا جامع المعتصم، لا للظلم»، و«لا لعودة المفسدين»، وهو ما استنكره إدريس لشكر الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان. وقبل أن تقول العدالة كلمتها، اعتبرت لجنة النزاهة والشفافية في الحزب أن الملفات التي يتابع فيها المستشار المعتصم فارغة ولا أساس لها من الصحة، بينما اعتبر بنكيران أن المعتصم لم يرتكب أي مخالفة قانونية بل هو معروف بنزاهته متهمًا إلياس العماري عن حزب الأصالة والمعاصرة بتدبير ذلك في سياق محاربته للتحالف القائم في مدينة سلا¹⁹⁸. بل زاد الأمين العام لحزب العدالة والتنمية إصرارا على مهاجمة من اعتبرهم مدبري هذا الملف والفاستين في تلميح ضد الأصالة والمعاصرة وكذا عمدة سلا السابق إدريس السنتيسي، معتبرا أن محاكمة جامع المعتصم من الكبار. وبنفس اللهجة الدينية

197 - أخبار اليوم : 2011/1/13م.

198 - جريدة الصباح : 2011/1/14م.

اعتبر الأمين العام للحزب في لقاء مفتوح بمقر الحزب بتايريكث/سلا يوم الأحد 16 يناير 2011م، بأن جامع المعتصم من أولياء الله¹⁹⁹. وظل سلوك العدالة والتنمية ثابتا على منح صك الطهرانية لأعضائه سلفا بل حتى للمجموعة الأخرى المتورطة ما دامت دخلت معهم في تحالف. يحدث ذلك قبل أن يقول القضاء كلمته النهائية. نحن مجددا أمام اعتقاد راسخ في صفوف العدالة والتنمية بأنهم ليسوا سياسيين مثل «أيها الناس»، بل ثمة ما يجعلهم ينظرون إلى أنفسهم داخل المؤسسة التشريعية أو في التسيير الجماعي على أنهم «جيل قرآني فريد». هناك الكثير من المسؤولين الجماعيين داخل الحزب سلخوا المسلك نفسه لكن حامت حولهم شبهات لم ترق إلى فضيحة رئيس بلدية ميدلت. وللتأكيد فإن أصدقاء هذا الملف بلغتنا قبل شهر من فتحه أمام الوكيل العام في المحكمة، وهناك دائما شكوك تنقل لقيادة الحزب من الداخل حوّن بعض تصرفات المسؤولين الجماعيين طلبا للتدخل. غير أن القيادة لا تعبأ بذلك حينما يتعلق الأمر بمسؤولين جماعيين موالين للقيادة. ما يعني أن ملفات الفساد ستلاحق حزب العدالة والتنمية طيلة السنوات القادمة، وسيكون دور الحزب حينها هو التشكيك أولا والتظلم ثانيا ثم البراءة ثالثا²⁰⁰. يبدو الحزب غير محصن عن أدواء الفساد الحزبي وأن الاستراتيجية التربوية لجمعية الدعوة لم تفعل فعلها بعد في أعضائه المتورطين بالفعل أو بالقوة في ملفات فساد حصل بعضها في تمارة ومكناس وميدلت وسلا وسيكتشف الرأي العام نظائر لها قريبا في مدن أخرى مثل القنيطرة. وهذا لا يمنع أن بدأ يتشكل خطاب جديد - سوف يتطور أكثر - وإن كان خجولا لكنه خطاب وجدت فيه قيادة العدالة والتنمية دارقة للمستقبل، وتهيئ الرأي العام لمزيد من استقبال الفضائح المفترضة في صفوف مسؤوليه الجماعيين. قوام هذا الخطاب أن الفساد أمر ممكن وهو أمر بشري. لم يكن هذا الخطاب موجودا في أوج صعود الخطاب الطهراني للحزب الإسلامي الذي جعل من شعاراته المستند الأساسي في إحراز الفوز في الانتخابات التشريعية والجماعية. ومع أن هذا التحول إلى

199 - جريدة الصباح : 18/يناير / 2011م.

200 - ألمعنا إلى ما ينتظر الحزب من مشاكل تنخص التدبير الجماعي. في لقاء مطول مع كاتب التقرير على صفحات جريدة النهار المغربية ابتداء من العدد 1912 (الخميس 12 غشت 2010م) إلى العدد 1946 (الأربعاء 22 شتنبر 2010م).

الواقعية بات يشكل منفذا للهروب من الطهرانية التقليدية للحزب الذي احتار في أمر مرجعيته الإسلامية، إلا أنه في نهاية المطاف ستكون له آثار كبيرة على صعيد الانتخابات المقبلة، لأنه إذا انفرط عقد الثقة بين المجتمع والحزب المذكور، فلن يظل له أي شيء آخر مضري ومطمئن للناخب المغربي بدءاً من افتقاد البرامج السياسية والاجتماعية وانتهاء بغياب المصداقية. يبدو أن الأمر يتعلق بمؤشر تراجع في شعبية هذا الحزب الذي بات يتحول حثيثاً إلى حزب عادي كسائر الأحزاب السياسية الأخرى. وفي نفس الوقت يعطي مؤشراً آخر على أن الإغراء نفسه لن يعود في مكنة الإسلاميين غير المندمجين والذين يبدو أن بعضهم واعي بهذه المسألة، لذا بات يكرس حالة العزوف، ليس تموقفاً من الوضع السياسي القائم فحسب ولكن خوفاً من سوء العاقبة في أي تجربة إيجابية، من شأنها أن يتحول فيها إلى حركة عادية أيضاً. لا يخلوا الأمر من تدبير ضد هذا الحزب من قبل منافسيه يتم وفق قواعد لعبة فاجأت حزب العدالة والتنمية، لكن ثمة ما يؤكد على أن غاية هذا التدبير هو دفع الحزب إلى عدم التميز بخطاب ديني طهراني في حراكه السياسي والانتخابي، أي أن يصبح حزبا عاديا، يخطئ في التدبير ويصيب ويتمتع كما سائر الأحزاب بوضعية متكافئة في لعبة السياسة للسياسة بلغة السياسة.

الهاربون من جحيم حزب العدالة والتنمية

هل هم هاربون حقاً من استفحال وضعية حزب العدالة والتنمية وازدواجية سلوك قياداته التي باتت مصدر إزعاج واحتقان لمسئوليها في المكاتب المحلية كما جاء في أكثر تعليقات المسؤولين والأعضاء المنسحبين من هذا التنظيم السياسي أم أن الأمر يتعلق بهرولة جماعية إلى الوافد الحزبي الجديد؟ لقد شكل ميلاد حزب الأصالة والمعاصرة منعطفاً جديداً في المشهد الحزبي بلخت محه الإثارة أوجهاً لا سيما فيما بينه وبين حزب العدالة والتنمية. لا تتجلى العقدة هنا في أن العدالة والتنمية يههما استقلالية الأحزاب عن الدولة، بل يبدو أن واحدة من أهداف وجود هذا الحزب تتجلى في كونه استطاع أن يخلق هذا الجدل العريض وأن يخرج المشهد الحزبي من حالة الصمت والجمود إلى حالة الصدام بما يوحي بأن السياسة والأحزاب في المغرب لم تمت بعد. تعود حيوية النزاع الأخير بين حزب العدالة والتنمية وحزب الأصالة والمعاصرة إلى

إحساس العدالة والتنمية باليتم فور فقدان الخطيب الذي شكل دائما دارقة لحماية تنظيمه وضامن سلوك قياداته. قد يتعلق الأمر بنوع من الفيرة لدى العدالة والتنمية من أنهم ليسوا هم الحزب الذي تراهن عليه الدولة في إخراج الحياة السياسية والحزبية من الجمود، وأيضا ما هو مؤكد هنا أن وجود كوادر نشيطة في الأصالة والمعاصرة سابقة الانتماء إلى اليسار، شكل عنصر استفزاز للعدالة والتنمية كما أن هؤلاء الكوادر وجدوا في الأصالة والمعاصرة الإطار المناسب لاستئناف صراعهم الأيديولوجي القديم ضد الحزب المحافظ. لقد وجد هؤلاء كما وجد كوادر العدالة والتنمية في هذا الوضع مناسبة للخروج من الجمود الأيديولوجي، لاستئناف حالة الصراع والمواجهة الأيديولوجية. يمثل حزب الأصالة والمعاصرة بالنسبة للعدالة والتنمية ما كانت تمثله الأحزاب اليسارية في عز المواجهة بين الإسلاميين واليسار. فهو صراع سياسي لكنه أيضا صراع أيديولوجي مقنع يستعمل فيه الاحتياطي الأيديولوجي لقوى اليسار التي انمدجت داخل حزب الهمّة. ومع أن الأصالة والمعاصرة تخوض مواجهة حقيقية وسط الميدان لا تستثني حتى حزب الاستقلال إلا أن واحدة من مهامها الأساسية هي منافسة العدالة والتنمية، وهنا لا جديد فيما كشفت عنه إحدى تسريبات موقع ويكيليكس أي الوثيقة التي تعكس مدى اهتمام إسبانيا بمسار حزب العدالة والتنمية لا سيما في أفق النبوءة الخاطئة التي بنا عليها السفير الإسباني بلاناس بوتشاضيس حيث يقول السفير: «لقد نال التوقع باكتساح حزب العدالة والتنمية للبرلمان المغربي كامل الاهتمام من قبلنا، رغما عن يقيننا بعدم قدرة هذا الحزب على الوصول للحكم دون عقده لتحالفات». حدث هذا على أساس ما تضمنته الدراسة المنجزة من قبل المعهد الدولي الجمهوري الأمريكي، والمنشورة آنذاك في أسبوعية لوجورنال²⁰¹، والتي أكدت على اكتساح الحزب المذكور لانتخابات 2007م. تأكد فيما بعد أن انتخابات 2007م عرفت عزوفا كان لحزب العدالة والتنمية منه نصيب أيضا باعتبار تراجع ملحوظ في عدد الأصوات فيما لم يتحقق الاكتساح بعد أن احتل المرتبة الثالثة بعد حزبي الاستقلال والتجمع، وتقوم استراتيجيا الأصالة والمعاصرة على محاصرة العدالة والتنمية في الميدان وفي زوارب التدبير الجماعي وقواعد اللعبة على مستوى التحالفات. إذ تسلك استراتيجيا ملأ

الفراغات التي استطاع حزب العدالة والتنمية أن يستغلها طيلة السنوات السابقة الموسومة بالعزوف وتراجع الأحزاب. خاض حزب الأصالة والمعاصرة معركة مختلفة هذه المرة ليؤكد على أن المعركة الحقيقية مع حزب العدالة والتنمية لا تقف عند التصعيد الكلامي الذي ميّز خطاب قياداتها تجاه الحزب الجديد خلال هذه السنة تحديداً، بل تكمن في الميدان حيث حشر حزب العدالة والتنمية في وضعية حرجة للغاية. وبعد أن أنجز مهمة ملأ الفراغات عمداً إلى اختراق حزب العدالة والتنمية نفسه مستقطبا الكثير من أعضائه الفاعلين. وبدا شبه مؤكد أن الهروب الكبير متى تحقق داخل حزب العدالة والتنمية فالمقصود منه الهرولة باتجاه الأصالة والمعاصرة. ويتبين أن اللغة المفعمة بالقسوة التي كانت قيادات العدالة والتنمية تستعملها آنذاك في توصيف حزب الهمة تلك الأيام، هي مؤسّس على أن الوضع داخل حزب العدالة والتنمية بدأ يشعر هذا الأخير بمدى خطورة اللعبة السياسية التي يقودها المنافس الجديد وبأن 2012م ليست المحطة الانتخابية المخملية التي ستتحدث عنها التقارير مثلما تحدثت ذات مرة عن انتخابات 2007م فيما يشبه النبوءة. صحيح أن لا شيء يؤكد على أن حزب العدالة والتنمية سيواجه تحدي التفكيك كما كان إحساس الحزب بذلك عشية أحداث 16 ماي 2006م، لكن ثمة ما يؤكد على أن الحزب يتجه إلى أن يصبح حزبا عاديا لن يظل المائز الديني هو المتخير الأساسي في لعبته السياسية والانتخابية. إن الاستقالات الجماعية التي عانتها العدالة والتنمية خلال هذا العام مستمرة لم تتوقف حتى بعد دخول عام 2011م، فهي تسلك بوتيرة متسارعة أشبه بالنزيف، فقد عرفت ولاية تطوان استقالة ستة أعضاء من جماعة دار بنقريش وخمسة أعضاء في 24 من نونبر 2010م. كما استقال كل من الكاتب الإقليمي لشبيبة العدالة والتنمية في الفينديق وأعضاء آخرين من اللجنة الإقليمية لشبيبة الحزب وآخرون من الكتابة الإقليمية واللجنة المركزية. تحدثت رسالة الاستقالة عن الحالة المزمنة لوضعية الحزب في هذه المنطقة وعن حالة الوضعية المتجلية في تدبير التحالفات وتمثيل الحزب في الجماعات والمصالحات والأقاليم وحالة الاستئصال والاضطهاد التي قام بها الحزب ضد الكاتب الإقليمي للشبيبة بالفينديق²⁰². وعرف المجلس القروي لسيد الطيبي استقالة جماعية لمستشارين من حزب العدالة والتنمية مؤكدين في رسالة

موجهة لقيادة الحزب على الملاحظات نفسها التي رفعها كافة المستقبليين، مثل التفرد بالقرار والتحكم وتشويه سمعة الحزب والمحسوبية والانتهازية وما شابه²⁰³. وقد استقبل حزب العدالة والتنمية العام الجديد باستقلالات جماعية أخرى ليس آخرها ما حدث بالحرائش حيث عبر ما يقارب من 100 عضو منسحب عن امتعاضهم من الطريقة التي فرض بها الأمين العام للحزب رئيسا للمجلس البلدي للتحالف الذي يقوده حزب العدالة والتنمية هو محمد آيت السبي مبارك²⁰⁴. وقد سعى أعضاء الكتابة المحلية للحزب إلى عقد مؤتمر استثنائي لتطويق تداعيات إقالة الكاتب المحلي من الحزب، بينما تبرأ الأمين العام للحزب من مسؤوليته حول هذا الصراع. الرافضون لهذا القرار دعوا إلى إدانة رئيس المجلس البلدي وتشبثوا بالكاتب المحلي المقال من الحزب وهددوا بتسريب بلاغ يفصح الكثير من السلوكيات الداخلية للحزب وهو الأمر الذي جعل الأمانة العامة للحزب تفاوض الكتابة المحلية حول عدم نشر البلاغ لما سيسببه من أضرار على سمعة الحزب²⁰⁵. وإضافة إلى نزيف الاستقلالات الجماعية التي هدّت جسم العدالة والتنمية والتي قادها أعضاء في الحزب وفي جمعية التوحيد والإصلاح أيضا، فإن نزيف الترحال وفك التحالفات التي جعلت حزب الأصالة والمعاصرة يستفيد من أفضل كوادر حزب العدالة والتنمية، يعد شكلا آخر من التحدي الذي يواجهه هذا الأخير. بلغ هذا الاستنزاف مبلغه حينما التحق رئيس المجلس البلدي بمدينة شفشاون عن حزب العدالة والتنمية محمد السفياني بحزب الأصالة والمعاصرة. وجاء في البلاغ التنظيمي توصيفا للقادم الجديد: «عزز صفوف الحزب بالجهة باعتباره كفاءة مهمة تمثل قيمة مضافة للتنظيم.. وأن الترحيب يطاله رفقة باقي الملتحقين الجدد الذين وضعوا ثقتهم في الحزب الذي اختار نهج سياسة الإنفتاح على الطاقات الجديدة وفتح المجال أمامها للاشتغال والتعبير داخل إطار يؤمن بالاختلاف ويستوعب مختلف الرؤى»، جاءت ردود الفعل سريعة إزاء هذا الحدث، حيث علق د. لحسن الداودي رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب بأن العدالة والتنمية حزب ديمقراطي، وقال الداودي إن التحاق السفياني بحزبه كان قبيل الانتخابات

203 - جريدة العلم : 2010/9/8.

204 - هسبريس : 04 Tuesday, January, 2011.

205 - هسبريس : 10 Monday, January, 2011.

الجماعية لـ 12 يونيو، 2009 بعد اتصالات بينه وبين مناضلي حزب المصباح بالمدينة. معتبرا أن السفيناني لم يكن أهلا لثقفة مناضلي المصباح بشفشاون. وإذا كان السفيناني حسب الداودي، غير أهل للثقفة باعتباره حديث الالتحاق بالحزب، بمعنى ليس أصيلا - حيث الأصالة هنا تعني أن المرور المثالي إلى حزب العدالة والتنمية هو الذي يتم عن طريق جمعية التوحيد والإصلاح، فإن الاستقلالات الجماعية والانتقال إلى الأحزاب الأخرى فضلا عن مشاكل الفساد والتجاوزات تعلق بمسئولين هم أيضا من أعضاء الجمعية الدعوية للحزب. ويكفي فشل الأمانة الجهوية للحزب بالبيضاء في إقناع عبد الرحيم وطاس النائب الثاني لعمدة الدار البيضاء وعضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية والذي شغل منصب رئيس مقاطعة الصخور السوداء، عن عدم التحاقه بحزب التجمع الوطني للأحرار، حيث اعتبر كثيرون أن هذا الالتحاق مجرد عبور تكتيكي للوصول إلى حزب الأصالة والمعاصرة. وقد تأسف الأمين العام لحزب العدالة والتنمية عن خسارة وطاس قائلا: «إن ما وقع بالبيضاء أمر لم يحز في نفس الحزب وقياديه، وإنما حز فيهم مصير وطاس نفسه، معتبرا أن «أسبابا أخرى نجعلها هي التي «تقف وراء استقالة وطاس، ومؤكدا أن «هذا الأخير يشهد له الحزب وقياديوه بالاحترام والوقار رغم خلافاته مع إخوانه بالبيضاء»²⁰⁶. وهذا ما يؤكد أن نزيف العدالة والتنمية ليس دائما مؤامرة من الأصالة والمعاصرة أو الداخلية أو الانتهازية الشخصية للمستقلين. ستعرف السنة الحالية (2011م) موسم هجرة كبير من داخل حزب العدالة والتنمية. إنه عام الاستقلالات الجماعية بامتياز، الذي يضع الحزب ذي المرجعية الإسلامية أمام تحدي الاستحقاق مما يسبب له حرجا كبيرا ليس فقط أمام الرأي العام والأحزاب السياسية المنافسة له، بل حرجا أكبر أمام الإسلاميين لا سيما غير المقتنعين بالأداء الديني والسياسي لهذا المكون الذي ينظر إلى نفسه كما ينظر إليه غيره كمكون غير طبيعي. وقد سبق أن أشرنا مرارا إلى وجود احتقانات كثيرة داخل الحزب والنقابة والجمعية الدعوية تنبئ بتفجر الوضع داخل هذه الهيئات التي تتنامى بينها الكثير من التناقضات. ولا غرابة في تحكم قيادة الحزب بالنقابة من خلال الكاتب العام للنقابة وهو من أتباع بنكيران وسليل جمعية «حاتم»، غير أن الوضع داخل الاتحاد الوطني للشغل عرف هو الآخر تصدعا نتيجة تصادم بين

تيار الحركة الشعبية السابق وتيار التوحيد والإصلاح داخل النقابة. فبعد أن هيمن تيار حاتم على الحزب بدأ يفكر في الهيمنة المطلقة على النقابة. ويعتبر الاتحاد الوطني للشغل هامشا مهما لنشطاء التوحيد والإصلاح. وقد فوجئ الرأي العام بتفجر الوضع داخل النقابة حينما قاد عبد السلام المعطي مؤتمرا استثنائيا في الشهر التاسع من عام 2010م في مدينة المحمدية أسفر عن مشروع إنشاء نقابة جديدة تحتفظ بالاسم نفسه وانتخاب عبد السلام المعطي كاتبا عاما للهيئة النقابية الجديدة²⁰⁷. هذا الأخير الذي أكد في تصريح صحفي بأن انعقاد المؤتمر الاستثنائي جاء بناء على العديد من الأصوات التي ارتفعت داخل الاتحاد مطالبة بالتصحيح، بسبب الغروقات والتزوير في المحاضر والانحراف عن المبادئ الأولى، وخاصة مبدأ الاستقلالية مؤكدا أن «هناك من يتدخل على الخط»، يعني حزب العدالة والتنمية²⁰⁸. وعلي الرغم من إصرار يتيم على عدم شرعية المؤتمر والهيئة النقابية الجديدة إلا أن زعيم المنشقين عبد السلام المعطي المحسوب على أبناء الحركة الشعبية داخل حزب العدالة والتنمية، حصل على وصل إيداع مؤقت من ولاية الرباط سلا زمرور زعير في شهر شتنبر من هذا العام. وتسعى مجموعة بنكيران لاستعادة نفوذها داخل النقابة في انتظار جولة قضائية تحسم الأمر نهائيا. لكن الاحتجاج ضد تدخل الحزب في النقابة لا يزال متواصلا. وحتى حدود عام 2010 قدم 16 عضوا من حزب العدالة والتنمية استقالتهم احتجاجا على تدخل الحزب في شؤون النقابة²⁰⁹. بقي السؤال المطروح يومها: كيف سيدخل حزب العدالة والتنمية استحقاقات عام 2012م في وضعية كهذه مسمومة بالاستنزاف الداخلي في شكل انسحابات واستقالات وتصدعات وخسران هيئة نقابية مهمة، وقبل ذلك كله فقدان الصورة المثالية عن مسئوليه الجماعيين المتورطين في ملفات فساد بعضهم صدرت في حقهم أحكام وآخرون على ذمة التحقيق وهناك من ينتظر؟! كل هذه التوقعات عرفت انعطافة أشبه بالمعجزة، أي حينما غيّرت أحداث ما سمي بالربيع العربي كل الحسابات والتوقعات بما فيها توقعات الحزب نفسه.

207 - المساء : 21 - 09 - 2010.

208 - المصدر نفسه.

209 - جريدة الصباح : 13/1/2011.

تراجع بريق الجماعة في أحداث العيون

في إطار الاستعمال المتواصل للقضايا الدينية والوطنية في الصراعات الحزبية، وحتى قبل أن تكمل لجنة تقصي الحقائق - التي تشكلت داخل المؤسسة التشريعية من نواب برلمانيين - مهمتها على إثر أحداث العيون الأخيرة، استغل الأمين العام لحزب العدالة والتنمية خطابه الافتتاحي للمجلس الوطني للحزب (السبت 25 دجنبر 2010)، ليوّجه حكما في أحداث مخيم أكديم إيزيك بالعيون ضد حزب الأصالة والمعاصرة متهما إياه بالمسؤولية الكاملة عما حدث، ومعدّرا من أن المغرب كله سوف يشتمل إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة²¹⁰. لقد شكلت أحداث أكديم إيزيك فرصة لاستجماع الشعور الوطني الذي تمخّض عن مسيرة البيضاء التي لم يستطع حزب العدالة والتنمية أن يجد فيها وضعا مريحا للدعاية الحزبية. ومثل هذه المسيرات تؤكد على أن العدالة والتنمية ونظيراتها لا تحتكر الشارع المغربي. ومن هنا لم نجد في ما يتعلق بالقضية الوطنية الأولى بصمة لهذا الحزب. نتحدث هنا عن تراجع بريق الإسلاميين المغاربة إزاء هذا الحدث وإن شاركوا فيه كمفاربة لا كمنتمين. فمسيرة الدار البيضاء التي جاءت كرد فعل عن مواقف الحزب الشعبي الإسباني، شملت الفرقاء السياسيين والفاعلين في المجتمع المدني. لم يقدم الإسلاميون تصورا أو برنامجا اقتراحيا حول ملف الصحراء بدءا من سياسة التفاوض حتى مفهوم الجمهورية الموسعة. وهو ما جعلهم لا يتفرون على بريق يميزهم في قضية وطنية تعد الأولى في البلد. لكن بالمقابل سعى حزب العدالة والتنمية إلى استغلال هذه القضية في نوع من البوليميك السياسي. ولم يكن الحظ ليحالف الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، حينما أجرت جريدة الشروق اليومية المقربة من الاستخبارات الجزائرية حوارا مع السيد عبد الإله بنكيران الذي اختار أن ينقل إليها امتعاض حزبه من إجراءات وزارة الداخلية المغربية. ولم يجب بصورة شافية عن سؤال الصحفي الجزائري عن مرقفه من «الحملة الإعلامية الشعواء التي تتعرض لها الجزائر في الصحافة المغربية المكتوبة هذه الأيام» مكتفيا بجواب دبلوماسي عن عمق العلاقات بين الشعبين. وعن حق الجزائر في اتخاذ قرار غلق الحدود من جهتها على إثر قرار المغرب بفعل ذلك عشية تفجيرات فندق أطلس إسني

في بداية تسعينيات القرن الماضي، رأى بنكيران أن من حق الجزائر اتخاذ ذلك الإجراء، مجيباً الشروق: «من باب الإنصاف والحقيقة التصرف مع الجزائريين بتلك الطريقة كان غير مقبول أيضاً، هنالك من يتهم الجزائر بتدبير الحادث. وأنا معك على رأي المثل القائل «من استغضب ولم يغضب فهو حمار» ومهما يكن من الأمر فلا ينبغي للغضب أن يدوم»²¹¹. وقد لقي محتوى هذا اللقاء استياء كبيراً في الأوساط السياسية التي رجحت فيه تدنياً ملموساً في الحس الوطني. ولم يمض على ذلك الحوار وقت وجيز حتى اندلعت أحداث العيون الدامية، وبدا واضحاً أن جريدة الشروق كانت الواجهة الإعلامية المسخرة ضد الموقف المغربي من الصحراء. ومع أن قيادات الحزب والجمعية الدعوية المسندة له لم يكفوا عن التعبير عن انحيازهم لقضية المغرب الأولى، إلا أنهم لم يشكلوا الاستثناء مما عرف بالوضعية المتدنية للدبلوماسية الحزبية. وفي تلك الأثناء استقبل وفد من نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب برئاسة الكاتب العام محمد يتيم (24 أكتوبر 2010م) وفداً جزائرياً برئاسة أبي جرة سلطاني رئيس حركة مجتمع السلم الجزائرية والوزير في الوقت نفسه في الحكومة الجزائرية. تركّز الحديث الذي دام ساعتين بمقر الاتحاد الوطني للشغل حول سبل تطوير التعاون مع النقابة والحزب وجمعية التوحيد والإصلاح²¹². ولم يتم تناول القضية الوطنية الأولى في سير هذا النقاش ما عدا ما صدر عن الدكتور عبد القادر طرفاي عضو المكتب الوطني للاتحاد والكاتب العام للجامعة الوطنية لقطاع الصحة الذي تحدث للوفد الجزائري عن أن قضية الصحراء المغربية هي قضية الشعب المغربي بكافة مكوناته وتأسف لكون بعض النقابيين الجزائريين يدعمون الطرح الانفصالي وبشكل علني في الملتقيات الدولية مذكراً بما وقع في روما قبل سنتين. وقد كشف هذا اللقاء عن مدى قيمة الدور غير المقنع الذي يمكن أن يضطلع به الحزب والنقابة والجمعية بخصوص القضية الوطنية. فمن جهة أظهر اللقاء الأخير أن داخل مقر النقابة تعقد صفقات التعاون بين النقابة وحزب سياسي وجمعية دعوية يفترض أن يتمتع كل منها بالاستقلال عن الأخرى. وهذا كافٍ لتفسير احتقان الكثير من أعضاء النقابة بخصوص استقلاليتها عن الحزب والجمعية الدعوية. وقد بات واضحاً أن مجمل الخطاب

211 - الشروق : 2010.10.19.

212 - هسبريس : 252 Monday, October 2010/25.

الذي يصدر عن هذا المكون، يدخل ضمن لعبة التنافس والسباق المحموم على تأكيد حسن السيرة والسلوك أكثر مما هو عمل جاد ومثمر، حيث كان أولى بالنسبة للحزب الإسلامي وحركته أن يسلكوا ضرباً آخر من الدبلوماسية، هو الدبلوماسية الحركية أو الإسلامية، وكان العضو القيادي في العدالة والتنمية نور الدين قريال قد استغل تلك الزيارة التي قامت بها «حمس» الجزائرية بدعوى من حزب العدالة والتنمية ليؤكد على أن أحزاباً سياسية جزائرية بينها «حركة مجتمع السلم» الجزائرية تؤيد الطروحات المغربية في شأن نزاع الصحراء. وزعم أن قيادات في الحركة الجزائرية عبرت عن موقفها الداعم لحق المغرب في الصحراء الغربية، لكن الرد على هذه التصريحات، جاء من الحزب نفسه حين قام الحزب الإسلامي حماس الصديق للعدالة والتنمية والتوحيد والإصلاح والذي طالما دافعوا عنه في جرائدهم حيث يعتبر حزب العدالة والتنمية نفسه أقرب إلى حزب النضاح حركة المجتمع الإسلامي المؤيدة لبوليساريو منه إلى علي بلحاج المؤيد لمغربية الصحراء. فقد قامت الحركة المذكورة بقيادة أبي جرة سلطاني بزيارة إلى مخيمات تندوف مكذِّبا تصريحات حزب العدالة والتنمية المغربي بخصوص موقف «حمس» الجزائرية من الشعب الصحراوي. وذكر سلطاني أن حركته مع «حق الشعب الصحراوي» متبنياً أطروحة الجزائر نفسها باعتبار أن ليس لحركته سياسة خارجية منفصلة عن السياسة الخارجية الجزائرية. وطمأن سلطاني عبد العزيز المراكشي في تندوف بأن موقف الحركة لم يتغير ولن يتغير من قضية الصحراء وبأنهم سيواصلون دعمهم «لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال»، وهنا كذب سلطاني تصريحات حزب العدالة والتنمية معتبرا إياها تصريحات «غير مسئولة ولا أساس لها من الصحة»، ودعا سلطاني من سماهم بالأشقاء في حركة العدالة والتنمية في المغرب إلى عدم العبث في مثل هذه القضايا. إذ لم تكن تلك التصريحات أكثر من محاولة «مغالطة الرأي العام المغربي والجزائري والدولي»، ولم يحتج لا حزب العدالة والتنمية ولا جمعية التوحيد والإصلاح ولا النقابة على الزيارة التي قام بها رئيس حركة (حمس) الجزائرية إلى تندوف فور رجوع قيادتها من الاجتماع مع حزب العدالة والتنمية بالرباط. وهو ما يعد فشلاً ذريعاً للحزب والجمعية الإسلاميين في مجال الدبلوماسية الحركية والإسلامية. ومع ذلك، فقد تجاهلت قيادة الحزب الإسلامي وحركته ما هو أقرب إلى اختصاصهم

في الدبلوماسية الحركية وسابقوا غيرهم في الدبلوماسية الحزبية والنقابية التي يتفوق عليهم فيها غيرهم من الأحزاب التقدمية والليبرالية. خصوصا بعد أن أكدوا على المرجعية الإسلامية لمشروعهم النقابي؛ فقد بعث محمد يتيم الكاتب العام للاتحاد الوطني للشغل رسالة إلى نظيره الكاتب العام للمركزية النقابية البرازيلية (CUT) ريو دي جانيرو، تضمنت توضيحا للأحداث التي عرفت بها مدينة العمون. مذكرا آياه بأن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، بقدر ما يعتز بتجربة النقابة البرازيلية السياسية والنقابية بالبرازيل وقدرتها على الاستمرار في قيادة الشعب البرازيلي، فإن الاتحاد سجل باستغراب الموقف المتسرع الذي عبرت عنه النقابة البرازيلية بخصوص النزاع المفتعل جنوب المملكة المغربية بالصحراء²¹³. وقد سعت جهات عديدة وبحماس كبير إلى حث الرأي العام على تسجيل توقعات لاستصدار فتوى من الاتحاد العالمي للمسلمين الذي يرأسه الشيخ القرضاوي وينتمي الريسوني من حركة التوحيد والإصلاح لمجلس أمنائه، لتحريم دعوى انفصال الصحراء قياسا على فتواه في تحريم انفصال جنوب السودان. ومع أن الفارق كبير بين الموضوعين إلا أن المسألة لا تتعلق بجمع توقعات من هذا القبيل ما دام كل تلامذة وأصدقاء الشيخ القرضاوي من حركة التوحيد والإصلاح هم أعضاء في الاتحاد المذكور؛ هنا وجب أن تفعل الدبلوماسية الإسلامية دورها بامتياز. وتأكيدا على فشل الحزب الإسلامي وجمعيته الدعوية في مجال الدبلوماسية الحركية والإسلامية، نشير إلى ما حدث في تلك الأثناء حيث عرفت العلاقة بين الرباط وقناة الجزيرة توترا انتهى بقرار إغلاق مكتب الجزيرة بالرباط. وقد كان أداء الجزيرة مقلقا وغير مرضي للجانب المغربي مما أدى إلى شيء من التصعيد في الموقف. لم يكن المغرب راضيا على الطريقة التي تعاطت بها قناة الجزيرة القطرية مع أحداث الصحراء وقبلها كان الاستياء قد بلغ ذروته حينما تبنت الجزيرة مشاهد عن المغرب اقتبسها من التلفزيون الجزائري الرسمي. فقد أرجع بعض المراقبين ذلك إلى نفوذ اللوبي الجزائري داخل قناة الجزيرة. غير أن لا أحد التفت إلى ما يشغله لوبي التوحيد والإصلاح المغربي داخل الجزيرة. تحتفظ حركة التوحيد والإصلاح والعدالة والتنمية لنفسها بمكاسب اللوبي الإسلامي

داخل الجزيرة، تستغله في صراعها الداخلي مع الفرقاء السياسيين ونشر آرائها بما فيها رسائلها غير المباشرة ضد الدولة. لذا ظلت القناة الأخيرة فضاءا لتمرير آراء ورسائل الحزب والجمعية بامتياز مع الاحتفاظ بخلايا نائمة تابعة لها داخل القناة المذكورة. وبينما كان الحديث عن النفوذ الجزائري داخل القناة راجعا إلى القصة الغرامية التي انتهت بزواج الشيخ القرضاوي النافذ في قناة الجزيرة مع السيدة الجزائرية إلا أن هذا النفوذ - إن افترضنا مدى صحته - لم يعد قائما بعد أن تخلى القرضاوي عن زوجته دون حتى أن يفيها حقوقها مما جعل العلاقة أكثر توترا بين القرضاوي وزوجته الثانية الجزائرية التي بلغت أروقة المحاكم. فالقرضاوي اليوم هو أقرب إلى جماعة التوحيد والإصلاح وشيخها السابق الريسوني منه إلى المجموعة الجزائرية التي له صلات مع أبناء الحركة الإسلامية فيها منذ كان يحل ضيفا راتبا في مؤتمرها السنوي حول الفكر الإسلامي خلال ثمانينات القرن المنصرم. لم تقم الدبلوماسية الحركية بأي عمل في اتجاه كسر الجزيرة عن تبني وجهة النظر الجزائرية حول مشكلة الصحراء. وقد اكتفى الريسوني في آخر حواراته التي بدت وكأنها رسائل موجهة، بالحديث عن تأييده لمغربية الصحراء. وهذا ليس كافيا إذا أدركنا أن هذا الموقف بدا مسلما من جميع المغاربة. لكن الريسوني المتنفذ في مواقع كثيرة وصديق لكثير من الحركات الإسلامية والمقرب إلى القرضاوي والذي لا يزال يعد نفسه أبا روحيا لمجموعة التوحيد والإصلاح - حتى أنه اعتبرها الوحيدة التي تتصدى للفساد والتميع والعلمانية في المغرب - لا يكفي منه مجرد التعبير عن تأييده لمغربية الصحراء. لقد تراجع سهم الاحتجاجية الإسلامية في مغرب 2010م. والواضح هنا أننا أمام سؤال لم يلتفت إليه المراقبون: فالمسيرات الاستعراضية التي نظمت في مناسبات كثيرة بتأطير إسلامي العدالة والتنمية والعدل والإحسان، لم تتجاوز هذا العدد. ليبقى السؤال، إما أن مسيرات الإسلاميين هي في الواقع مسيرات الشعب المغربي في قضايا تهمة ك فلسطين وهو لا يلتفت في مثل هذه المناسبات لهوية المؤطرين، فيما تسمى بعض الجماعات لتوظيفها كأوراق في نوع من الاستعراضية. بينما لا تمثل تلك الجماهير المتدفقة لنصرة القضية الفلسطينية جمهورهم الخاص. ماذا لو فكر الإسلاميون في تنظيم مسيرة لا تضرب على وتر القضية الوطنية أو الفلسطينية أو ما شابه؟! هنا فقط يختبر جمهور الإسلاميين!

خطاب فكري بين التعويض والانتقاء

سعت القيادة الجديدة لجمعية التوحيد والإصلاح الدعوية المساندة لحزب العدالة والتنمية إلى تعريض شللها شبه التام عن إحداث التجديد الجذري والتغيير المطلوب للخطاب من خلال لعبة إعادة توزيع تراث من الفكر الحركي المتواجد على الساحة المغربية. وقد حصل شكل من التراجع في كثير من الأفكار التي كانت قيادة الحزب والجمعية الدعوية التابع له يرددونها عبر صحافتهم وبنوع من التكثيف ظل الغرض منه تكوين صورة مختلفة عن هذا المكون الذي لا يزال متعثراً حتى اليوم في مسارات البحث عن هويته المفقودة. وقد اكتشفت الجماعة الأخيرة وبشكل متأخر وتحت تأثير القنوات الفضائية الدينية المشرقية تقنيات البرمجة اللغوية العصبية التي غدت موضة لدى الكثير من الدعاة في مصر والخليج من المهاجرين سابقاً للولايات المتحدة الأمريكية. العودة إلى ذلك الأسلوب التربوي لبناء الكفاءات، كما ظهر قبل عقود مع دير كارنيجي. وقد حاولت أن تخفي من خلال تمثيل خطاب دير كارنيجي هذا مشكلات تعقيل تصورها للدين والمجتمع وافتقار البرنامج المجتمعي والسياسي، وهو ما تعني به تجديد منظومتها التربوية. ذلك لأن المشكلة لا تتعلق بكيفية تقديم الأفكار بأسلوب أكثر تقنية عن طريق لصق معاني هذه البرمجة بآيات وأحاديث، مع وجود خلل حتى في مدى إتقان هؤلاء الدعاة لهذا اللون من البرمجة والاكتفاء بالتقليد الذي جاءت فكرة البرمجة نفسها لتحاربه لصالح تنمية الإرادات والقدرة على نبذ التقليد والطموح إلى النجاح بإيجابية وإبداع، بل المشكلة اليوم التي لم تتحملها بعد الحركة الإسلامية تكمن في الابتكار والتجديد للفكر والخطاب، حيث ههنا لا زال إسلاميو المغرب عالة على أسأل خطاب الحركة الإسلامية المشرقية. لا يحجب هذا حقيقة وجود كوادِر وكفاءات ثقافية وفكرية معطلة داخل الحزب والحركة لا تستطيع التأثير في الهيئتين التي تهيمن عليها نزعتان: سياسية وأخرى سلفية، وعادة ما تسلط الأضواء على آراء القيادات النافذة. ويحتل بنكيران والريسوني والحمداوي والمقرئ أبو زيد الموقع الأول في التأثير الثقافي والفكري داخل الهيئتين معاً. ولا تكتسي آراؤهم جدّة على مستوى المطروح في المشهد الفكري الإسلامي. فالحمداوي يستعمل لغة البرمجة والمفاهيم التقنية لتبرير خطاب تقليدي للجمعية الدعوية متبنياً - مثل نظرائه من دون إحالة طبعاً - كل

الأفكار الإسلامية المنسوبة لأصحابها ابتداء من الخنوشي والترابي وانتهاء بشمس الدين والسيد فضل الله، لذا فإن ما بدا مشروعا موسوما بالرسالية في العمل - عنوان التصور الجديد لأمين عام التوحيد والإصلاح -، إن هو إلا تنويع على فكر حركي تنامي داخل التجربة الحركية والفكرية الشيعية التي طالما اعتبروها خطرا على الأمة وشكلت مصدر تشكك فكري وعقدي من قبل تيار جمعية الجماعة الإسلامية منذ نشأتها حتى اليوم، أما المقرئ الإدريسي الذي يتحلى بقدرة خارقة على الخطابة إلى حدود الظاهرة الصوتية للحزب والحركة، فهو متأثر أيضا بثقافة البرمجة اللغوية العصبية وأسلوبها الذي روج له الداعية الكويتي ومدير عام قناة الرسالة الفضائية طارق محمد الصالح السويضان، وهي الثقافة التي تعنى ببناء القدرات، وقد اجتاحت بلاد الخليج إلى حد نعت فيها الدكتور عبد الرحمن الجيران أستاذ قسم العقيدة والدعوة بكلية الشريعة بجامعة الكويت منتقدا أولئك الدعاة الذي جلبوا هذه الوثنية إلى الخليج، وتكمن الخطورة هنا في تضعف هذا النوع من البرامج التربوية التي تركز الكثير من صور التخليط العقلاني والتبسيط واللعب باللغة والمشاعر والحلول القريبة على ما فيها من أهمية تذكر على مستوى فن العيش والتصرف الاجتماعي، وقد وجد فيها بعض الدعاة مهربا من جحيم التزمت السلفي في دول الخليج بينما وجد فيها بعض الدعاة السلفيين تقنية جديدة لإعادة إخراج المضامين السلفية نفسها لاحتواء جيل جديد من مجتمعات الخليج بدا أكثر رفضا للرعية وتمردا على الفكر السلفي؛ بما أن البرمجة اللغوية العصبية التي تستهوي الكسالى وثقيلي الفهم والذكاء ومليئة بالمفارقات حتى أنها غدت علما مشوشا يوضع على كل مستويات الفكر والثقافة ليجعل منها بخيمائية وسحر الخفة واللعب بالألفاظ منتهى المعقول؛ إنها في نهاية المطاف لما جعلت له، وللمقرئ بوصفه أحد أيديولوجي الحزب وجميعته الدعوية قدرة هائلة على استحضار مجمل الأفكار التي استجذبت لدى حركات إسلامية مشرقية مع تميزه بنوع من الجرأة على تبني المعرفة لا تسعفها دائما المنهجية والتكاملية والإبداع ولكنها تخلق حساسية محدودة داخل الجماعة، ليس بسبب جدة تلك الأفكار التي هي في العادة متبناة، بل نظرا للوضع السلفي والملتزم في الصفوف الخلفية للتوحيد والإصلاح، وفي تقديرنا أن أذكى من هؤلاء جميعا في التقاط الأفكار الجديدة واستعمالها بصورة أقل تكلفا وأكثر براغماتية هو

بنكيران، هذا الأخير الذي يكمن ذكاؤه ليس في إبداع الأفكار وتجديدها، بل يكمن في حسن تسييس الأفكار ومنحها حيوية أكبر داخل جماعته والعبور بها فوق الحبال، كما يحسن جس نبض الأفكار الحية والأفكار الميتة. وقد بدا أنه وحده من بين هؤلاء يتقن فن التراجع الناعم عن الكثير من التصريحات والتصورات والآراء مانحا شيئا من البراغماتية السياسية على آرائه الجديدة على الرغم من أنه أقلهم جميعا اهتماما بالمطالعة. يبدو الفرق واضحا في جملة الحوارات التي أجريت مع الكثير من قيادات الحزب والحركة، حيث بدا موقف بنكيران من ذاكرة حركته أقل تواضعا وأكثر واقعية من كل القيادات الأخرى²¹⁴. ويصرح عبر موقع القنطرة عن أولويات الحزب بأن: «الإشكاليات التي يعالجها الحزب ليست هي الإشكاليات الأخلاقية أو الإشكاليات الدينية فقط، الحزب مهتم قبل كل شيء بالتعليم، ثم القضاء وهما معا في مكانتين جد متقاربتين، وبطبيعة الحال مهتم بالتشغيل والسكن والصحة. إشكاليات الحزب هي إشكاليات الواقع السياسي المغربي الملحة. للحزب رؤية مبنية على مصلحة المجتمع، فنحن مع ما ينبنى على هذه المصلحة ولا يتعارض مع قطيعة الدين. الإسلام ليس نموذجا محددا في قالب واحد، الإسلام هو تصورات وأفكار واختيارات متعددة في إطار معين». وبينما حاول الحزب وجميعته الدعوية أن يتماهوا مع تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، فإننا نجد تراجعا ملحوظا في تصريحات بنكيران تعيد حزب العدالة والتنمية إلى حدوده المتواضعة داخل المغرب فيما تؤكد على التمايز. فمع وجود تطابق في الاسم، فإن الأمين العام للعدالة والتنمية المغربي يؤكد على أنه «ينبغي أن نعترف أن حزب العدالة والتنمية التركي هو حزب من حجم آخر وبعد آخر، لا على مستوى الإنجاز ولا على المستوى الفكري ولا على مستوى الطرق والوسائل. حتى أكون واضحا معك هم تقدميون ومُتقدمون أيضا»²¹⁵. لم يعد التماهي مع تجربة الحزب الإسلامي التركي مستساغا لا سيما بعد أن جرى حديث عن هذه المقارنة الخاطئة من قبل نقاد تجربة حزب العدالة والتنمية المغربي. لا سيما حينما جاء جواب أوردوغان ذات مرة من الولايات المتحدة الأمريكية على سؤال صحفي عن مدى معرفته بحزب العدالة والتنمية المغربي،

214 - انظر عن مجلة (أول) عدد 1 من 29 أكتوبر إلى 4 نونبر 2010.

215 - هسبريس : 22 Wednesday, December 2010.

بأن لا علم له بحزب كهذا بالمغرب. والحق أن بعض أعضاء هذا الحزب طافوا في عموم العالم العربي والإسلامي منفتحين على تجارب حركية عديدة قبل أن ينشئوا حزبهم الجديد على أنقاض حزب الرفاه المحذور، واستحسن بعضهم اسم العدالة والتنمية لأنه عنوان يعبر عن أهدافهم، لكنهم لم يقبلوا بفكرة المصباح التقليدي واختاروا المصباح الحديث، خشية أن يصبحوا هدفا لتندر منافسيهم في تركيا، حيث اعتبروا المصباح التقليدي للعدالة والتنمية المغربي بمثابة المصباح السحري السندبادي²¹⁶.

غياب الشروط الموضوعي لتجدد الفكري

لقد نشأت الحركة الإسلامية في سياق مواجهة تقليدية بين النظام وقوى اليسار، في سياق الأسلمة التي أطلقها العهد السابق، ولم تنشأ كمنظيراتها في سياق الانقلابات العسكرية والدعوات العلمانية. ومن هنا بات واضحا أن الهشاشة الهيكلية للإسلاميين المغاربة والالتباس الذي يمس النهضة والخطاب والأداء لهذه الحركة، نابع أيضا من قوة الخصم الموضوعي وضعفه. لقد عانت الحركة الإسلامية في المغرب من فراغ أيديولوجي قاتل عشية انهيار الاتحاد السوفياتي وتراجع الأيديولوجية الماركسية، إنها حقا لمفارقة؟! لم تدم الفرحة طويلا على سقوط الغريم الأكثر استفزازا لفكر الحركة الإسلامية، حتى وجدت نفسها تواجه عصبيات سياسية وليس أيديولوجيات قارة، فلقد حبك الإسلاميون المغاربة معظم آرائهم طبقا لمقولات الخصم، ووجدت في تراجعهم فرصة أن تتمثل ما كانت تخفيه من إعجاب بالكثير من شعاراته ما عدا ما كان مزيجا لمنظومتهم الاعتقادية. لكن مع تراجع اليسار كقوة حيوية لم يعد يجد إسلاميو المغرب منافسا أيديولوجيا منسجما، وحيث اصطدموا بواقع الخصوصية الشديدة في المغرب، اضطروا إلى إعادة اكتشاف أو لنقل إعادة بناء هويتهم من خلال حطام الآراء الأكثر تداولاً في سوق السياسة وما تبقى من زوائد أيديولوجيا. بدأت الهوية الأيديولوجية لإسلاميي المغرب تتشكل من آراء التيارات الإسلامية المشرقية مع كثير من الانتقاء ومن التصورات المستهلكة في الشارع السياسي المغربي ذات المصدر اليساري الجديد والليبرالي عند الاقتضاء. يمكن القول أننا من خلال تتبع خطاب الحركة الإسلامية المغربية لم

216 - انظر اللقاء سابق الذكر على جريدة النهار المغربية مع كاتب التقرير.

نقف على تحولات جذرية بل نقف على محاولات مستمرة في البحث عن هوية حقيقية. وهذا البحث المتواصل يتجه صوب التماهي والتكامل مع أيديولوجيا الإسلام الرسمي نفسه في نهاية المطاف. لا زال الأداء الهوياتي لقسم من الحركة الإسلامية المغربية مصرّا على تمثل كل الأدوار في إثبات الوجود. هناك حراك مزدوج لم يتحرر منه أداء هذا الفصيل من إسلامي البرلمان. يسعى هذا الأداء إلى التذكير بأي أسلوب اتفق على إسلامية المكون المذكور، ومن ناحية أخرى التذكير بوطنيته بالأسلوب نفسه. هناك تكتيك متبع يتراوح بين الإثباتين حسب ما تقتضيه الضرورة. في الفترات السابقة حيث بات وضع هذا المكون تحت دائرة الضوء كان قد صعد حسه الوطني إلى درجة ألغى فيها كونه حزبا إسلاميا بل استعار من خارج منظومته الفكرية والثقافية عبارة: حزب وطني بمرجعية إسلامية. ولكن بعد أن خيمت ظلال أوباما السياسية على المشهد الدولي والإقليمي تراجعت السياسة الإثباتية الوطنية لصالح تصعيد سياسة إثبات الهوية الدينية للجماعة. وهذه الجدلية هي وحدها التي تؤمن لها الوجود والاستمرارية لحزب يرتكز على الشعبوية والتدويخ السياسي لا على البرامج والمصادقية. يتأكد أننا اليوم أمام حالة استرخاء سياسي لدى هذا المكون نتيجة - كما ذكرنا - تراجع الضغط على الإسلام السياسي عموما لا سيما وأن سياسة أوباما على خلاف بوش ميّزت بين أطراف الإسلاميين: بين الجادين العقلانيين والجادين الحمقى والإرهابيين وبين الدخلاء على الحركة الإسلامية من ذوي الخلفيات الوشائية في أقاليمهم. وعليه، فقد تأكد من خلال جس النبض وبعض المؤشرات الخاطئة التي أولت كما لو أنها مساندة لهذا الفصيل على سياسته، التمادي في السياسة التقليدية لحركة احترفت الضوضاء والمضغ في بسائط الأمور استغفالا للمجتمع عما هو مطلوب من قوى سياسية مطالبة بطرح قضايا كبيرة تهتم الرأي العام وليس إشغاله بتافه الأمور. من هنا نستوعب مغزى تكثيف المبادرات والحضور التعويضي عبر الاحتجاجية الدائمة داخل المؤسسة التشريعية.

قضية خلية بليرج

تطور احتجاجي ضد الأحكام القضائية

لم يطرأ أي جديد حول ملف المعتقلين في قضية بليرج عام 2010م، بعد أن ثبتت محكمة الاستئناف أحكاما متفاوتة بالسجن في حق المتهمين مع بعض التخفيف. وقد عرفت ردود الفعل تجاه تلك الأحكام من قبل الستة اتجاهين: أحدهما يتعلق باحتجاجات قامت بها عوائل المعتقلين وبعض الهيئات المتضامنة معهم، وتصريحات في الصحافة المكتوبة، سرعان ما تراجعت لتفسح المجال للاتجاه الآخر الذي تجلّى في نوع آخر من النشاط الاحتجاجي للمعتقلين من داخل المعتقل بإصدار البيانات وكتابة المقالات التي تخص قضايا الشأن العام والقيام بإضرابات مفتوحة عن الطعام. وكانت المجموعة المذكورة قد حاولت من خلال مراكمة المساهمات الصحفية لتأكيد تميزها عن مجموعة بليرج، كما سمعت من خلال محاولات أخرى إلى تأكيد ضرب آخر من التمييز بين توجهات المعتصم وتوجهات المرواني، وهو التميز الذي أظهره الاختلاف في مسألة الإضراب المفتوح عن الطعام. يوجد تقارب كبير بين أفكار حزب البديل الحضاري ومشروع حزب الأمة، من حيث أنهما سليلي تجربة مشتركة: الاختيار الإسلامي. وحيث يصعب التأكيد على التميز من خلال عرض الأفكار والتصورات، فإن المتغير يتوجه إلى المواقف. ويلاحظ أن المرواني اختار موقفا احتجاجيا استطاع أن يسرق الأضواء من رفاقه في البديل الحضاري حيث تبدو بياناتهم تحمل رسائل أكثر ليونة وأحيانا استعطفية. شكلت ظرفية الاعتقال مناسبة لاختبار نفوذ كل من المعتصم والمرواني، هذا الأخير الذي بات يملك تأثيرا على باقي السجناء أكثر من رفاق الاختيار. فذات يوم، لم يكتب لمحاولة مصطفى المعتصم والمرواني النجاح في منافسة غريمهما بنكيران الذي واثته الفرصة لتغيير اتجاه الحركة الإسلامية المغربية إلى اختيارات قادتها إلى البرلمان من طريق مريح، وهذا مع أن المعتصم كان

قد انتظم في الخلايا التي كان يشرف عليها بعض أعضاء من أبناء الشبيبة الأوائل قبل ورود ابن كيران أو العثماني أو غيرهما من قيادات العدالة والتنمية والتوحيد والإصلاح. ففي النهاية وحينما بدأ الاثنان يفتحان على قواعد اللعبة السياسية وبدء التفكير الجدي في إنشاء حزبين سياسيين تمكن الأول من الحصول على إيداع قانوني قبل أن يعاد حله عشية القبض على خلية بلعرج، بينما حكمت المحكمة برفض تسليم رخصة إنشاء حزب الأمة. حينما فكر الاثنان في إنشاء حزب على قواعد اللعبة السياسية وجدا أن تلك القواعد قد تغيرت كما أن خريطة التحالفات لم تعد تسمح بالفراغ، كانت آخر الفرص لانضمام هذين التنظيمين إلى الوحدة التي جمعت يوما بين تيار حاتم وتيار الرابطة، لولا الاشتراطات والتحفظات التي أبدتها المعتصم على شكل وصيغة وعناصر الوحدة. لقد بدا واضحا عند المراقب الحصيف لمسار هذه التجربة أنها راحت في واحدة من جملة الأسباب الكثيرة، ضحية تغير الزمان وقواعد اللعبة السياسية. أدى هذا الأمر إلى واحدة من أهم أسباب عجز الاثنان عن تشكيل حركة أو حزب واسع النفوذ والانتشار. فالجمهور الإسلامي كان قد تم استقطابه بشكل كبير ضمن تيارات التوحيد والإصلاح أو العدل والإحسان أو السلفيات بمشاربها المتعددة. ثمة تساؤلات في أوساط الإسلاميين عن مدى القيمة المضافة التي سيجلبها كلا التنظيمين إلى المشهد الإسلامي الذي لم يعد يشعر بالفراغ. من هنا باتت المزايدة على القيمة المعرفية والمواقف السياسية والتوجهات العامة للجماعة مما جعل قيادة البديل الحضاري في بدايات نشأتها تعتبر نفسها مشروعا للنخبة أو قوة اقتراحية ولا شك أنه حينما سبق أن وصفت هذه التجربة بالمجهريّة قبل سنوات، لم أكن في وارد المبالغة أو التقليل من أهمية هذه الحركة، فلقد كشفت أول مشاركة لحزب البديل الحضاري عن عجز كبير جدا عين تحقيق أرقام تعكس مدى نفوذ الحزب جماهيريا. فثمة سؤال آخر بعد أن سلم قسم من الإسلاميين بوجود قيمة معرفية وموقفية لدى التنظيمين الإسلاميين المنحدرين من الشبيبة الإسلامية، ما الفارق الأساسي بين التنظيمين إن كانا ينهلان من متصور واحد؟ حينما ألفى التنظيمان الخارجا نوا من تجربة الاختيار الإسلامي نفسيهما منشطرين أمام ساحة ملأى بالاختيارات الإسلامية، راهنوا على تحالفات أخرى، حيث راهن المعتصم على قسم من قوى اليسار ودعمهم وتحالفهم فيما راهن المرواني على اليسار في التحالفات بينما امتدت محاولته الاستقطابية في اتجاه السلفية.

استراتيجية المشاركة في النقاش العمومي

وكان المرواني قد عبّر عن إحباطه من خلال مقالة موقعة من داخل السجن المدني بسلا، بعنوان: «الأشجار تموت واقفة وهيئات منا الذلة: كلمات على هامش الإضراب المفتوح عن الطعام». وكان في وقت سابق من العام الماضي قد قدم ما اعتبره رفاقه بمثابة وثيقة لاستئناف النقاش السياسي حول الإصلاح الديمقراطي في المغرب من خلال مقالة تحت عنوان: «نعم الإصلاح الديمقراطي ممكن مغربي». كما دارت مساهمات المعتصم حول بعض الأحداث تخص قضية الصحراء (أحداث العيون الأليمة.. حتى نفهم ما جرى) أو الجدل الذي أثاره نقاش مجموعة من الشباب عبر الفابسيوك بخصوص مطلب إلجاء قانون منع الإفطار العلني في شهر رمضان (عناصر من أجل تجديد الوعي الإسلامي المغربي) وقضايا أخرى، وهي المساهمات التي تضمنت رسائل وإشارات فكرية وسياسية تبنت كل مواقف وآراء محل رفض الكثير من الإسلاميين في مجال الحقوق والحريات فيما يوحى بوجود تحولات جديدة في الموقف الفكري والاختيارات الأيديولوجية تبعه كثيرا عن آراء طه عبد الرحمن وتنتج به صوب آراء نصر حامد أبو زيد وجمال البنا وسيد القمني والمهندس شحرور. وفي كل الأحوال لا تخرج تلك المساهمات عن نمط الرسائل المشفرة للخروج من مأزق ملف تتجه الأنظار كما توحى آفاق المغرب إلى ضرورة وجود حل لهذه القضية بشكل أو بآخر.

المعتقلون الستة ومنطقي: لماذا أعدموني؟

كان من المقرر أن تتم محاكمة المعتقلين الستة في قضية ما يعرف «خلية بليرج» يوم 3 فبراير 2010م، قبل أن تقرر المحكمة يومها تأجيل النظر في القضية إلى يوم 3 مارس 2010م بسبب التأخير في إنجاز ترجمة الخبرة على الأسلحة. كما شهدت جولة استئناف محاكمة المعتقلين الستة تصعيدا من قبل هيئة الدفاع عن المعتقلين ضد المحكمة حيث سبق أن صدرت في حقهم أحكام ابتدائية بالسجن تراوح بين 20 و25 سنة نافذة قبل أن يتم تخفيفها في الجولة الاستئنافية بـ10 سنوات من السجن النافذ باستثناء ناجيبي الذي أدين بسنتين. بينما كانت رغبة الدفاع والمعتقلين أن يحضوا بأحكام براءة. فقد انعقدت جلسة محاكمة يوم الأربعاء 12 ماي 2010م دون أن يتغيّر شيء في مسار المحاكمة،

بين إصرار دفاع المعتقلين على محتوى الدفوعات الشكلية ورفض المحكمة لأي نوع من التسييس لملف نظرت إليه دائما نظرة جنائية، حيث انتهى يوم الأربعاء 17 مارس 2010م بقرار هيئة الدفاع المكونة من المحامين: النقيب عبد الرحمان بن عمرو، والنقيب عبد الرحيم الجامعي، والنقيب عبد الرحيم بن بركة والأستاذ خالد السفيناني، عن المعتقلين الستة بمحكمة الجنايات بمدينة سلا، الانسحاب من المحاكمة التي رأوا فيها خلوها من شروط المحاكمة العادلة. وساند المعتقلون هيئة الدفاع بقرارهم عدم القبول بأي محام تعينه المحكمة كما هو المعمول به في مساطرها، كما أعلنوا عن خوض إضراب مفتوح عن الطعام ابتداء من يوم الاثنين 22 مارس 2010م، سرعان ما انضمت إليهم عائلاتهم بإعلام مساندتها لهم بالدخول في إضراب مفتوح عن الطعام ابتداء من يوم الاثنين 29 مارس 2010م داخل مقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. وكانت هيئة الدفاع قد قررت العودة للمرافعة في الملف في حالة توفر الحد الأدنى للمحاكمة العادلة. وفي هذا السياق تحدثت الهيئة المذكورة عن وعد صادر من وزير العدل محمد الناصري بالنظر في المحاكمات الجارية والوقوف على كافة الاختلالات التي شاب هذا الملف أثناء التحقيق أو في المرحلة الابتدائية والاستئنافية. لهذا السبب ناشدت الهيئة موكلها المضربين عن الطعام منذ 22 مارس بوقف الإضراب عن الطعام لمنح فرصة التحقيق من وعد وزير العدل. وهو ما استجاب له المعتقلون، فعلقوا إضرابهم قبل أن يستأنفوه على إيقاع خلافات دبّت بينهم حول مسألة وقف تعليق الإضراب المفتوح.

اختلافات المرواني والمعتصم تعود مجددا

بدا واضحا أيضا أن اختلافات في الرؤية والموقف بدأت تجد طريقها بين المعتقلين، لاسيما بين المرواني ومجموعته والمصطفى المعتصم. ويظهر أن المرواني أصبح في صدد حركة احتجاجية مفتوحة تتعدى إلى قضايا أبعد من مجرد النظر في ملفهم المطلبسي الخاص. وذلك من خلال عدد من البيانات والمقالات والتصريحات التي وجهها إلى الصحافة والرأي العام. هذا السقف الذي يتطلع إليه المرواني الذي استدعى موقفا ثورويا لم يكن ليروق لرفيقه المعتصم. أصدر المرواني ومجموعته من داخل السجن وثيقة تعلن عن استئناف الإضراب المفتوح عن الطعام بعد أن قرروا تعليقته بداية 9 أبريل، حيث

انضم إلى الإضراب كل من عبد القادر بليرج، صلاح بليرج، التهامي مصطفى، المختار لقمان، أحمد خوشياح، محمد المرواني، عبد الصمد بنوح، جمال الباي، عبد الرحيم ناضي، عبد الله الرماش، محمد اليوسوفي، رضوان خليدي، عبد اللطيف بختي، العبادلة ماء العينين. وتوضح الوثيقة دواعي استئناف الإضراب في جملة قضايا تتعلق بمسألة «تشر الإصلاحات الأساسية ومنها تشر إصلاح القضاء وتواصل الاختطاف والتعذيب وتبييض الانتهاكات الجسيمة الجديدة لحقوق الإنسان، وخرق القانون وعدم كفالة ضمانات المحاكمة العادلة، وعدم تنفيذ التعاقدات المدنية المجتمعية ولو بنواقصها كتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة نموذجاً فيما يتعلق بالإصلاح المؤسساتي والحكامة الأمنية وعدم الإفلات من العقاب، وكذا عملية القهر السياسي التي يخضع لها المشهد السياسي المغربي تحت ذريعة ترشيد العمل السياسي، واستمرار التضييق على الأنشطة السياسية والمدنية للرأي المخالف أو المعارض، والقمع الممنهج الذي تتعرض له التظاهرات الاحتجاجية السلمية». وتؤكد الوثيقة نفسها على أن المرواني يسعى للرفع من سقف احتجاجاته المفتوحة لتشمل قضايا ذات بعد وطني في محاولة لتأكيد أن اعتقال المجموعة المضربة عن الطعام هو اعتقال من أجل قضايا سياسية وإصلاحية وليست قضية ملف جنائي، وذلك حينما أكد على «إننا باستئناف إضرابنا المفتوح عن الطعام لا ندافع عن أنفسنا وعن حريتنا وكرامتنا فقط، بل ندافع عن المغرب والمغاربة ضد العبثية السياسية وخرق القانون وفقر الحكمة ومصادرة العقل وتوسل القوة واستبعاد الحوار، من أجل مغرب الحريات لا مغرب الاستبداد، من أجل مغرب الصلاح لا مغرب الفساد، من أجل مغرب التقدم والتنمية والنهضة لا مغرب التخلف». وأمام هذا التحول في موقف المرواني التصعيدي، حرص المعتصم وبعض رفاقه أن يميزا بين أدائهم وأداء المرواني معتبرين أن المسألة تتعلق بكيفية استعمال سلاح الإضراب عن الطعام وأهدافه. فهل الأمر يتعلق بكسر هذا السقف العالي الذي اختاره المرواني في احتجاجية مفتوحة ستجمل الوضع يأخذ منحى عاماً وطويل الأمد فيما المعتصم لا يزال يأمل في التفاتة عليا لإيجاد حل لهذا الملف كما يظهر من خلال الكثير من مقالاته التي هي بالأحرى رسائل تجمع بين التحدي والاستعطاف، أم أن الأمر يتعلق باستمرار مواقف التميز بين القيادتين المتنازعتين على إرث حركة الجند والاختيار. في تلك الأثناء أصدر المعتصم ورفيقه الرقالة

والسريتي بيانا يعلنون فيه أنهم غير معنيين بإعلان المرواني وذلك من خلال ما جاء في الوثيقة: «نعلن للرأي العام الوطني والدولي أننا لم نعلن عن أي إضراب عن الطعام. ورفضاً لأي التباس، نؤكد أننا لا زلنا على موقفنا الذي انتهينا إليه يوم 9 أبريل 2010 والقاضي بتعليق الإضراب المفتوح عن الطعام الذي دام 19 يوماً استجابةً لتدخل هيئة دفاعنا ومناشدة للمنظمات الحقوقية الوطنية»²¹⁷. وقد شرح المعتصم سبب رفضهم المشاركة في الإضراب المفتوح الذي قاده المرواني في حوار على موقع «المبادرة بريس» معتبراً أن الأمر يتعلق بانقسام برز منذ الوهلة الأولى حول موضوع الإضراب عن الطعام حيث اعتبره البعض الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتحقيق مطالب السجناء بينما رأى المعتصم وآخرون عدم الاستعجال في الإضراب المفتوح. ويتهم المعتصم المرواني والمجموعة التي ساندته في قرار استئناف الإضراب المفتوح بعدم الاستشارة واتخاذ قرار من دون تنسيق سرعان ما فوجئوا به في وسائل الإعلام هكذا - يقول المعتصم - «كان إذن ولجنة الله على الكاذبين. كنا إزاء قرار جاهز لم نستشر فيه فهل يليق أن ننضم كما تساءلتم إلى مبادرة لم نشارك في الإعداد لها وتحديد أهدافها بل إن أصحابها لم يكلفوا أنفسهم حتى عناء إخبارنا قبل الشروع في تنفيذها إلى أن اطلعنا عليها في الصحافة فقط». هذا فضلاً عن أنه يتحدث عن وجود إضرابين وبيانين أحدهما صادر عن المرواني والثاني عن العبادلة، فأى الإضرابين كان عليهم أن يتبعوا إذن؟! هذا مع أن المرواني والعبادلة كلاهما دخلا في قرار إضرابي مفتوح واحد. ويبدو واضحاً أن السبب الحقيقي يكمن في بعض إيجابيات المعتصم حينما يقول: «لم نكن لنخوض إضراباً مفتوحاً عن الطعام يهدد حياتنا ويروع أسرنا ويزعج أصدقاءنا وقد يسيء إلى سمعة بلادنا في ظرف حساس وخرج لنطالب بالإصلاحات السياسية والدستورية وإصلاح القضاء وإصلاح الاقتصاد وتحقيق المصالحة الوطنية بالنسبة إلى أي عمل نضالي سأخوضه لن يكون إلا في أفق إيجاد حل سياسي لقضيتنا فقط». وفي حوار مع الركالسة في موقع (الحوار نيت) كشف عن أن مسألة الانضمام إلى الإضراب المفتوح متوقفة على القنوات لا على التبعية، وأنه «لا يمكن لنا أن نخوض أية معركة من موقع التبعية. لذا أؤكد أننا لن نلتحق بأي إضراب».

كان ماففأافا أن ففم الأفراف عن السفة فافف قبل ورود ما سمسف بالفرفف العربف؁ هذا الأففر لم فففل سوف أن سرفف بالفراف عن ملفاف ظفأاف عالفقة فف المأرف ولم ففد هناك ما ففدعو لأأأفلها. ففكرة عزل السفة السفسفسف عن عسافاف الماففلفسف فف الملف نفسف كانت فبكرة مسففة من دفافهم. لقد اسافاف فرفف الدفاف أن ففقق السفة ضمن صفقة سفساففة. وقد بدا أمرا فف أافة المافراف أن فظل شباف كانوا فافمرون بأوامر هذه الففافاف فف السأف فففما ففم عقد صفقة مع السفة الذف لم ففقوموا لاففة الأفراف عنهم بأي دور أو مافالبة بالفراف عن رفافهم. لكن اافضف أفسا أن المأفوفة ما فطاف رأفلها أارف عاففة السأف فافف أأاف كل منهم وأهافه الخاصة. أما مأفوفة مافضم ففد ففرفأاف عنه بمن ففهم الأمفف ركالفة الذف أادر المأفوفة فف صماف؁ فففما لم ففد للأفف العام لافرب البففل الفاضارف المنأل ففر نشاط افافرافي فف الفافس بوك؁ وكتابة مافافاف ففامل رسائل عاففة أاول من ألالها أن ففأكف على ضرب ففف من المرافأاف وإظهار ففس وطفف ففما رسائل أأرف ففشف نوعا من عرض أافمااف على السلأة؁ ففأ أفرأ الماففون بالأمر أن هذا الأففر لا ففملك أفف نفوذ سفساسف ولا فافف دففف فف وسط الفركة الإسلامفة؁ لقد كان وضعهم ففد السأف ففر وضعهم قبل السأف.

بما أننا ماففدون هنا بالفركفز على أافاء المأفافة الإسلامفة الفف فباشرف الفففر ألال العامفف الذفف سبفا أأافاف 20 فبرافر الفف كانت سببا فف فسرفف ملف السفسفسفسف السفة فف ملف بلعفر؁ فأننا سففأأفب الففصفل فف هذه الفاضفة ذاف الأبعاد المافشفبة. لكن ففأف أن ففأكف هنا على أن فمة أمرا ما فاصل قبل أراك 20 فبرافر؁ ففأ وفظرا لفأفد الملف سوف فعمل دفاف المأفوفة المذكورة على افافراف فمففز السفسفسفسف عن باقفف المافففف فف الملف نفسف بمن ففهم بلعفر؁ وكان لهذه الفملفة أأر على مسار الأحكام؁ ففأ فم ففرز السفسفسفسف السفة وهم وأافهم الذفف نالهم العفو ففما ففد فففما فم الفأفم بالمؤفد على بلعفر؁ واسامر الآأرون فف السأف فافف كتابة هذه السأفون. فملفة فمففز السفة السفسفسفسف فففما ما أاف فف ماضر الشرأة الفاضائف ففأكف اعافافافهم بأنهم شركاء ففما نسب إلفهم زاد الأمر الفباسا. وأفا كان الأمر فلقد فم العفو عن السفة السفسفسفسف؁ فشل أرب الأمة فف انافراف فف الفأسفس؁ فففما بدا الففكفر فف الانضمام إلى أأزاب فسارفة. نال المافضم كل فقوقه

الوظيفية، وتم تسوية وضعيته بالكامل بينما غريمه المرواني لا زال في انتظار تسوية وضعيته. لم يتول الستة الدفاع عن رفاقهم الذين لا زالوا يؤدون عقوبة السجن. لقد انشغل كل واحد منهم في مشاريعه الخاصة²¹⁸، وانسدت الآفاق أمام أي محاولة أخرى لإحياء ما يمكن إحياءه.

حزب النهضة والفضيلة

ولا زال حزب النهضة والفضيلة يبحث هو الآخر وببطء شديد عن انسجامه الداخلي وإخراج فلمه الأخير. ذلك لأنه حزب يحمل مشروعا مؤجلا لا تزال الأنظار متجهة إليه، وهو حزب قابل إما أن يتلاشى ضمن الأحزاب المهملة أو أن يخلق الحدث إن توفرت لديه شروط الانطلاق. وحتى الآن تبدو معظم مشكلاته داخلية تتعلق بالانسجام بين تيارات من أعضائه المتبارين على المواقع القيادية فيما يبدو دور الأمين العام للحزب أشبه بناظم إيقاع سياسي يقاوم خطر النشاز الذي قد يطرأ على المعزوفة الجماعية التي يبدو أنها في طور التشكل أو تنتظر عازفين على إيقاعات رفيعة. ومع ذلك يثير الحزب مخاوف لا من حيث مواقفه أو نشاطه الذي يبدو عاديا، بل ثمة ما يؤكد على أن خطوات الحزب يجب أن تبدو حذرة ومحسوبة خشية أن يتعرض إلى نوع آخر من الاختراق. وقد تسرب إلى وسائل الإعلام إشاعات حول اقتراب الحزب من الشبيبة الإسلامية وبالحق آخرون فاعتبروا أن ثمة مخططا لاختراق عبد الكريم مطيع لحزب النهضة والفضيلة تمهيدا لعودته وبالتالي سيطرته على الحزب. ولا شيء من هذا بدا دقيقا، حيث بادرت الشبيبة من المهجر إلى الرد على هذه الإشاعة واعتبرت أن ذلك يدخل في إطار استغلال سمعة الشبيبة لصالح مجموعة من بقايا الشبيبة وصفتهم بأقذع الصفات. من جهة أخرى ظل الأمين العام لحزب النهضة والفضيلة مصرا على المضي في مسار المراهنة على إدماج جماعة العدل والإحسان في حزب النهضة والفضيلة. وعلى طريقة الراحل عبد الكريم الخطيب، حاول خليدي مرارا أن يعيد تجربة الغوص في نهر سياسي لا يمكن الاستحمام فيه مرتين. وكان محمد خليدي قد بادر في

218 - ارتأينا تأجيل التفصيل في هذا الملف لمناسبة أخرى. كما تفادينا التركيز على هذه التجربة في نشأتها وتطورها في هذا الكتاب. وربما قد تتاح الفرصة الكافية لكي أقدم حقائق كثيرة من شأنها أن تسلط الضوء على كل هذا الإلتباس.

عام 2009م إلى عقد لقاء في غاية السرية مع الشيخ عبد السلام ياسين دون أن ينتج اللقاء أي نتيجة تذكر. وعساود الأمين العام لحزب النهضة والفضيلة المحاولة أثناء مكثه الطويل صيف هذا العام في مدينة وجدة من خلال اتصاله بالشيخ محمد العبادي عضو مجلس الإرشاد لجماعة العدل والإحسان لنفس الغرض. منيع الأمل في إصرار الأمين العام لحزب النهضة والفضيلة على هذا الاستدماج المستحيل، كونه عاصر تفاصيل استدماج مجموعة حاتم داخل حزب الخطيب. وكانت رغبة الخطيب أول الأمر كما ذكرنا متجهة إلى إقناع الشيخ ياسين بالاندماج في حزبه. لقد كان الخطيب غير واثق من مجموعة «حاتم» التي علمت بتحركات الخطيب باتجاه الجماعة لتعرض نفسها على الخطيب، بوسائل الاستعطاف وبتوسط الناشط المصري عن جماعة الإخوان أبي رقي. كان الخطيب يدرك أن جماعة حاتم ضعيفة ولا تنفع في لعبة احتواء الإسلاميين. وقد حدث أن هذا الاستدماج أدى إلى تحول هذا التيار إلى حاجز ضد احتواء باقي التيارات الأخرى التي لا تعبر عن طريق التوحيد والإصلاح مما دفع أصدقاء الخطيب من داخل الحزب إلى التفكير في إيجاد جمعية موازية تنافس التوحيد والإصلاح لتكون قناة آمنة لفتح عضوية الحزب على أعضاء من شرائح أخرى، مما يؤكد على أن قبوله في نهاية المطاف بمجموعة حاتم إنما جاء بعد يأس من إقناع عبد السلام ياسين بالانضمام، وقد بدا أيضا كما لو أن إدماج حاتم في حزب الخطيب شكل بشكل أو بآخر إجراء عقابيا ضد العدل والإحسان. إن شيخا لم يستطع أن يستدمجه لا الزاوية البوتشيشية ولا الشيبية ولا عبد الكريم الخطيب، بالتأكيد لا يمكن إقناعه بالاندماج في حزب النهضة والفضيلة. وطبقا للقانون الأساسي للحزب، سيكون حزب النهضة والفضيلة على موعد من مؤتمره الثاني في عام 2011م، أي بعد مضي أربع سنوات من مؤتمر الملائمة الذي انعقد عام 2007م. وينتظر أن تشتمل الأوراق قيد التحضير على عدد من المحاور التي سيتم مناقشتها في المؤتمر المقبل، سيحمل المؤتمر على تحيين الورقة المذهبية لا سيما في ما يتعلق بالمسألة الدستورية، ويتعلق الأمر هنا بمطلب دسترة البيعة وتفصيل سلطات إمارة المؤمنين دستوريا باعتبار أن الفصل 19 كان يتناول هذه الاختصاصات بصورة مجملة في الدساتير التي سبقت دستور 2011 المعدل. كما سيتم الحديث عن دسترة الزكاة وإحداث مجلس أعلى للتشريع الإسلامي يكون الغرض منه

ملاءمة التشريعات القانونية الوضعية مع أحكام الشريعة الإسلامية. هذا فضلا عن استدماج المسألة الجهوية والحكم الذاتي في الورقة المذهبية، معتمدين في ذلك النموذج الإيطالي في الجهوية. وحيث لم تتم رغبة الحزب في دعواه لإنشاء قطب إسلامي، فإنه سينهج موقفا مختلفا من مسألة التحالفات، على أساس اتخاذ مسافة واحدة من سائر الأحزاب بوصفهم شركاء في العملية السياسية. وكانت للحزب بعض الأنشطة أهمها اللقاء الذي جمع بين حزب النهضة والفضيلة وحزب النهضة والتكتل الإسباني بقيادة أمينه العام مصطفى البقاش، وهو اللقاء الذي أسفر عن تعزيز التعاون بين الحزبين في أفق عقد لقاء رسمي بين الحزبين «من أجل تكوين أجندة مشتركة يسهل من خلالها التنسيق في مجالات مختلفة»، وكان الحزب قد تقدّم للاتحاد العالمي للعلماء المسلمين قصد استصدار فتوى لتحريم الانفصال في الصحراء قياسا على ما أصدره الاتحاد من تحريم انفصال جنوب السودان. وللتذكير فقط، فإن هذا الاتحاد يضم شيوفا من المغرب قادوا حملات فتوائية ليس في كبير، من كل التنظيمات الإسلامية المغربية، كما أن الزمزمي بات نجما للفتاوى الشاذة المزاجية وهو من النواب المحسوبين على حزب النهضة والفضيلة، لكنه لا هو ولا الريسوني أخذا مثل هذه الفتوى بالقوة نفسها التي أخذوا بها أي فتوى أخرى بما فيها تلك التي تتعلق بأوضاع جنسانية كما حدث العام الماضي.

الزمزمي وسؤال الانضباط الحزبي

من سوء حظ حزب النهضة والفضيلة أن نائبه الوحيد في البرلمان كان يشكل حالة نشاز في المشهد الديني والسياسي معا، إنه نائب عن نفسه لا يدين بولاء للحزب الذي ترشح باسمه. فقد برر الشيخ الزمزمي ترشيح نفسه في الانتخابات التشريعية السابقة، بدعوى ممارسة التبليغ والمضي برسالة الإسلام داخل المؤسسة التشريعية بعد منحه من نشاطه الديني بقرار من وزارة الأوقاف وبعد التهميش الذي لقيه من قبل العدالة والتنمية وجمعيتها الدعوية : التوحيد والإصلاح إلى حد اعتبره في إحدى تصريحاته بأنه «حزب النذالة والتعمية». غير أنه من سوء حظ أنه دخل البرلمان من دون فريق مما زاد في عزلته. وقد كان ملفتا في أحد تصريحاته بأن لا مانع لديه من الالتحاق بحزب الأصالة والمعاصرة. وكانت تلك محاولته الفاشلة في الترحال لولا أنه لم يكن

الشخص المرغوب فيه بالنسبة لكثير من قيادات حزب الأصالة والمعاصرة. وكان الغرض من هذه الرسالة تحقيق رغبة شخصية للنائب الزمزمي للظفر بعضوية في حزب يملك فريقاً يمنحه فرصة الاسترسال والفتوى داخل البرلمان. لقد خسر الزمزمي الكثير من مسانديه في الحملة الانتخابية السابقة، لذا سوف لن يعيد ترشيح نفسه بالدار البيضاء. وسيضطر إلى ترشيح نفسه في إحدى دوائر طنجة: مسقط رأسه، ففي واحدة من تصريحاته الصحافية.. على صفحات الصباحية - في عام 2009م ذكر بأنه قد يصوت للشيوعي ولا يصوت لأحد مرشحي النهضة والفضيلة في الانتخابات الجماعية. وكان ذلك بسبب عدم رضاه عن اللائحة التي قدمها الحزب. فلقد كانت لديه أسماء مقربة منه أراد أن يفرضها على الحزب. وبسبب اختلافه مع أعضاء المكتب الإقليمي للحزب، عمد إلى إغلاق مقر الحزب في المدينة القديمة.

السلفية الجهادية داخل المعتقل

في الوقت الذي كانت لا تزال فيه الأنظار متطلعة إلى صيغة ما لطفي ملف السلفية الجهادية داخل السجون المغربية، الذين كانوا يقضون أحكاماً سجنياً تتراوح بين مدد طويلة على خلفية أحداث 16 ماي بالدار البيضاء عام 2003، كانت هناك محاولات من داخل السجن للتسريع بالحل تأخذ في العادة شكلاً احتجاجياً من خلال الإضراب عن الطعام وإصدار البيانات في مناسبات معينة بالإضافة إلى الحراك الاحتجاجي الذي تقوم به عوائل السجناء وأيضاً التحسيس الذي تقوم به بعض الجمعيات الحقوقية العامة أو الخاصة بملف السلفيين المعتقلين بين الفينة والأخرى. ويدوا أن أهم تلك الأحداث هو بروز مواقف مختلفة إزاء ما يعرف بمسألة المراجعات. وكان كل من عبد الوهاب رفيقي (أبو حفص) وحسن الكتاني والفيزازي والحدوشي قد عبروا عن مدى تثمينهم للمبادرة التصحيحية التي قامت بها الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، بينما عبّر من أطلقوا على أنفسهم «أسرى التوحيد والجهاد في السجون المغربية» عن عدم اعترافهم بشرعية هذه المراجعات التي اعتبروها «إضافة جديدة لفقه الهزيمة المزدول» والتدجين والتتويب، كما تتضمن «انحرافات عقيدة خطيرة، واستسلاماً ينافي بعقيدة الولاء والبراء وأسس دعوة ملة إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام». وكانت المجموعة المذكورة في بيانها التي سربته لمركز

المقريزي للدراسات التاريخية لصاحبه الداعية المصري هاني السباعي، قد اعتبرت أن أبا حفص عمل على نشر هذه المبادرة بين السجناء السلفيين، وقد جاء الرد من المجموعة الأخرى التي سمت نفسها «معتقلي الرأي والعقيدة في السجون المغربية» من خلال بيان سريته إلى موقع (إسلام أولان)، يوضح أن مجموعة «معتقلي الرأي والعقيدة» لا ترى حرجا في تبني مراجعة مغربية ثلاثية الأبعاد: نبذ تكفير المجتمعات الإسلامية، ورفض العمليات العشوائية التي تستهدف الأبرياء، والقبول بشكل النظام الملكي بالمغرب ما أقام الدين ووحدة الأمة، داعية «المنتديات إلى التثبت والتبين قبل نشر مثل هذه الأكاذيب، والتي لا تمثل إلا قلة قليلة داخل السجون ستمتهم بـ (الفلاة)»²¹⁹ كشف هذا الجدل عن وجود تصدع في صفوف السجناء السلفيين. وكانت جمعية «منتدى الكرامة لحقوق الإنسان» قد قررت تنظيم ندوة صحفية بنادي المحامين بالرباط لتفعيل المقاربة التصالحية بخصوص ملف السلفية الجهادية، وعرض وثيقة «أنصفونا»²²⁰، التي تمثل صيغة المراجعات التي تقدم بها أبو حفص وعدد من رفاقه. وفي هذا السياق انقلب الفيزازي على رفيقه ريفقي (أبو حفص) ناقضا محتوى الوثيقة «أنصفونا» ومنتقدا آراء رفاقه على أن بعض من تلك الأفكار تشكل «أرضية خصبة للعنف والتطرف». وكان الفيزازي قد حكم عليه بـ(30) سنة سجنا نافذة على خلفية ملف السلفية الجهادية، كما كان قبل أن يظهر الكثير من المراجعات الاستعطافية من أكثر الدعاة السلفيين دعوة للجهاد والدفاع عن القاعدة وزعيمها الشيخ أسامة بن لادن الذي سبق أن اعتبره هذا الأخير بمثابة صحابي يعيش في القرن الواحد والعشرين. ولهذا دعا إلى أن العلماء «لا ينبغي لهم أن يصطفوا في خندق المعارضة ضد السلطان، خاصة إذا كان هذا الأخير مسلما»²²¹. ولا زالت هذه المبادرات لم تلق تجاوبا كاملا لا سيما مع انعدام الثقة بين الطرفين، لا سيما بعد المحاولة الأخيرة لعدد من معتقلي السلفية الجهادية الذين أقدموا على الفرار من سجن القنيطرة. ومع وجود حالة انقسامية في صفوف السلفية الجهادية داخل السجن يصبح السؤال: مع من ينبغي أن يتم الحوار؛ هل مع «معتقلي الرأي والعقيدة» أم

219 - اسلام أولان : 14-11-2009.

220 - هبة بريس : 09 - 03 - 2010.

221 - مرايا برس : 20 - 06 - 2010.

مع مجموعة «أسرى التوحيد والجهاد في السجون المغربية»؟ ونتساءل إن كان المتحاور معهم من أصحاب المبادرة، يشكلون التكتل السلفي الأقوى داخل السجن والنفوذ الدعوي الأقوى خارجه؟ كما نتساءل: من يحاور من؛ هل يتم الحوار بوساطة علماء منتدبين من قبل المجلس العلمي الأعلى أم بوساطة شيوخ من الحركة الإسلامية، من أمثال الريسوني الذي بآرك مبادرة المقاتلة بعد أن اختارته ضمن الشيوخ الممكن انتدابهم للحوار معها، فيما هو عضو جمعية التوحيد والإصلاح ورئيسها سابقا وعضو حزب العدالة والتنمية ورئيس مجلسه الوطني سابقا، الذي كان له الدور الكبير في تمرير قانون الإرهاب الذي بموجبه تمت محاكمة شيوخ السلفية الجهادية؟! هناك حتى الآن الكثير من المواقف الإيجابية في مثل هذه المبادرة التي قدمتها مجموعة رفيقي وحسن الكتّاني، غير أن الأمور لا زالت في بداية الطبخة لملف يزداد تعقيدا مع مرور الزمن. وإذا لم يكن للدولة مانع من مواصلة هذا النقاش في أفق طيّ هذا الملف بصورة لا تترك الاطمئنان إلى خيار الاستمرار على هذا الوضع، فإن ثمة أطرافا كثيرة يزعمها طي هذا الملف من داخل الإسلاميين أنفسهم، في سباقهم المحموم حول النفوذ والتسلط على الضمير الديني. وإذا كانت العدالة والتنمية والتوحيد والإصلاح قد عبّرا عشية أحداث 16 ماي عن حسن سلوكهما من خلال البراءة من تيار السلفية الجهادية ثقافة وزحفا، فإن الموقف الوظيفي نفسه قد تعبّر عنه كل السلفيات في إطار مراجعاتها التي تحمل رسائل أكثر مما تعبّر عن آراء. وليس غريبا إذن أن نفهم من ذلك محاولة من الأمين العام لحزب العدالة والتنمية أن يغطي على ماضي حزبه الذي مرّ قانون الإرهاب في مجلس النواب من خلال التصويت عليه، والذي تم في إطاره الحكم على السلفية الجهادية، حينما فجّر السيد بنكيران في إحدى أواخر خطاباتاته لهذه السنة مسألة إعادة النظر في ملف تفجيرات 16 ماي، وصولا إلى التشكيك فيها. لا يوجد ما يبرر هذا التوقيت سوى أن يكون من ناحية، يشكل رسالة تهديدية للنظام باعتبار أن سكوتهم يومها وتمرير قانون الإرهاب، كان عبارة عن رشوة سياسية، أو أنهم بهيئون الطريق لاحتواء أفواج من السلفية الجهادية في حال أمكن الوصول إلى حل نهائي لهذا الملف. وهو بالفعل ما سيحصل فيما بعد أحداث «الربيع العربي»، حيث تمّ العفو عن عدد من شيوخ السلفية بينما ظل عدد آخر داخل السجون. فشل شيوخ السلفية في إيجاد جسم تنظيمي يجمعهم وسرى الخلاف بينهم وكل واحد منهم سلك

مسلكا شخصيا. فشل حزب النهضة والفضيلة أن يجمعهم، اختار الفيزازي لغة التزلف للسلطات بينما غير أبو حفص سمته ومظهره متطلعا إلى أدوار فوق سلفية بينما بقي حسن الكتّاني في عزله يندب حظّه العاثر، أما الحدوشي فقد يمم صوب شانكيط (موريتانيا) لطلب العلم الشرعي، فيما ظهر أحد السلفيين المنبوذين من قبل شيوخ السلفية، من داخل حزب عرشان في محاولة فاشلة لركوب موجة احتواء السلفيين المعتقلين²²².

تحدّي القاعدة

منذ أحداث 16 ماي 2003م وحتى هذا العام، لم تتوقف عمليات تفكيك خلايا إرهابية من قبل السلطات المغربية. فقد بلغ عدد الخلايا التي تم تفكيكها حتى هذه السنة حوالي 60 خلية، كما تمت محاكمة ما يقارب 2300 متهم من أصل 5000 موقوفين على ذمة التحقيق. وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت في وقت لاحق من هذا العام عن تفكيك خلية إرهابية ذكرت أن مترجمها هذه المرأة شاب فلسطيني يدعى يحيى الهندي في الخامسة والعشرين من عمره بمعية 11 شخص يتكونون من 7 مغاربة و3 فلسطينيين، كانوا يخططون لأعمال تخريبية. وحسب جريدة الشرق الأوسط فإن الهندي حاول عيّا الدخول إلى المغرب أربع مرات قبل أن يتمكن من الدخول إليه في المرة الخامسة، وذلك نظرا لارتباطه بسيدة مغربية يعتزم الزواج بها. كما ذكر المصدر نفسه أن لدى يحيى الهندي خلفية أيديولوجية سلفية تكفيرية وعسكرية جهادية، وكان عضوا في أحد فصائل المقاومة الفلسطينية قبل أن ينشق عنها، تلقى تدريباً على صناعة المتفجرات في أفغانستان وباكستان، وجاء إلى المغرب بغرض هيكلة الجهاد في الداخل²²³.

لكن اللافت أكثر في تطور هذا الملف، هو التطور الكبير الذي تشهده وضعية الحركات المسلحة التابعة لتنظيم القاعدة في المنطقة، فالتراجع الكبير لنفوذ هذه

222 - يتعلق الأمر بالسلفي الشاذلي المنبوذ من قبل شيوخ السلفية. والذي حكى في الصحافة عن نفسه بأنه كان مشردا، وبالتالي قدم سببا لفهم كل تصريحاته التي أطلقها وكانت محل تنذر بالنسبة للسلفيين قبل غيرهم. لاشتمالها على مزاعم أكدت لديهم بأن الأمر يتعلق بحالة مرضية لا سيما حينما قال بأنه كان على وشك أن يكون من صناع القرار في هذه البلاد.

223 - الشرق الأوسط: الاربعاء 11 رجب 1431 هـ 23 يونيو 2010 العدد 11530.

الحركات في العراق وأفغانستان، وتوجهها الجديد إلى مناطق التوتر الجديدة كما في الصومال واليمن ومنطقة الصحراء، راجع إلى محاولة استعادة هذه الحركات لنشاطها وإعادة بناء نفسها لوجيستيا ومعنويا. لقد دخلت القاعدة بشكل ملتبس إلى المنطقة، ودخلت على نمط آخر من التحقيدات السياسية والثقافية والاجتماعية للمنطقة. وهو تحدّي آخر بدأ يتهدد بلاد المغرب العربي. ولا شك أن المغرب معني كغيره من بلاد المغرب العربي بالتحدي الذي بات يشكله تمدد القاعدة في منطقة الساحل والصحراء. وكان عبد المالك دروكزال أمير الجماعة السلفية للدعوة والقتال المنشق عن الجماعة الإسلامية المسلحة وزعيمها حسن خطاب قد بايع في يناير 2007م أسامة بن لادن، وهو القرار الذي تحول بموجبه التنظيم المذكور إلى ما سيعرف بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي. وكان ذلك مؤشرا على دخول التنظيم مرحلة جديدة بأجنحة أبعد مدى تتجلى في تنفيذ مطالب القاعدة نفسها وفك الحصار المضروب عنها في أفغانستان وبتقنيات جديدة في الحركة تتبنى طريقة القاعدة نفسها القائمة على التفجيرات الانتحارية وخطف الرهائن. ويعد هذا التنظيم مجاله الحيوي في منطقة الساحل والصحراء الممتدة من السينغال وموريتانيا والنيجر ونيجريا، حيث القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي دشنت سلسلة من العمليات بدأت باستهداف ثكنات المفيطي العسكرية بموريتانيا، كما قامت السنة الماضية باختطاف ثلاث مستخدمين إسبانيين في العمل الإنساني، كما تم اختطاف مستخدمين فرنسيين بالنيجر وقد سعت القوات الفرنسية للتدخل عسكريا بتنسيق مع موريتانيا في محاولة فاشلة انتهت إلى قتل جرمانو الرهينة الفرنسية. ومما زاد الوضع تعقيدا آنذاك أن هذا التنظيم بدأ ينشط في منطقة تعرف صراعات سياسية وتناقضات إقليمية مما يجعلها قابلة للاستعمال والتوظيف دوليا وإقليميا. وقد وجد التنظيم المذكور نفسه في وضع مشجع على عقد تحالفات مع أطراف تؤمن له عمليات التجارة غير المشروعة بالإضافة إلى الفديات التي تشكل مدخول المجموعات المقاتلة. وكانت الجزائر قد حاولت إقحام الحساسية السياسية ضد المغرب في موضوع الأمن الإقليمي للمنطقة من خلال رفض تدخل أطراف أجنبية في هذا الموضوع. وقد عبّرت عن موقفها المتشدد حيال هذا الملف من خلال غيابها عن اجتماع مجموعة الثمانية المنعقد مؤخرا بالعاصمة المالية باماكو. وفي مرحلة أولى، ساندت الولايات المتحدة

الأمريكية الجزائر في موقفها ذاك، محببة من خلال تصريح سابق لمنسّق مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية السفير، دانيال بنجامين، يؤكد على حق الجزائر في عدم إشراك دول أجنبية، مع إبداء قناعته بأن تعاون الدول الأوربية في هذا المجال يظل أمرا إيجابيا أيضا. غير أن الجزائر لم تقف عند حدّ منع تدخل فرنسا تحديدا، بل كانت تهدف أيضا إلى إقصاء المغرب من تنسيق دول الساحل والصحراء في وضع استراتيجيا لمكافحة الإرهاب والاتجار في الممنوعات، بدعوى أن المغرب لا يشارك الدول المعنية بحدود جغرافية. هكذا دعت الجزائر قادة أجهزة المخابرات لأربع دول قصد إنشاء بنك معلومات حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ونشاط الجماعات المسلحة في هذه المنطقة، وذلك في غياب للمغرب عن أشغال هذا اللقاء. غير أن هذا التنسيق سرعان ما ظهرت هشاشته كما بدا من خلال حضور الأطراف المشاركة فيه في مؤتمر باماكو بمالي. وقد عبّرت دول الساحل التي شاركت في اجتماع باماكو عن عدم وجود إجماع بين دول الساحل على تبني موقف الجزائر في حصر ملف مواجهة الإرهاب على هذه الدول. ومن هنا قللوا من أهمية غياب الجزائر من مؤتمر باماكو²²⁴. بدا واضحا أن تسييس ملف مكافحة تحدي المجموعات المقاتلة في المنطقة أشبه ما يكون باللعب بالنار. وفرنسا التي فهمت الرسالة الأمريكية المؤيدة لموقف الجزائر في بداية الأمر خرقت التنسيق الأمني بين دول الساحل لتغوص حربا ضد الجماعات المذكورة بتنسيق ثنائي مع موريتانيا. وكان ردّ فرنسا على الجزائر واضحا من خلال زيارة كوشنير التي اقتصرت على كل من مالي وموريتانيا والنيجر دون الجزائر، وذلك في مسعى تعزيز بإنشاء القيادة المشتركة في تمراست. وفي السياق نفسه تضمّن الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لاعتلاء العرش في سابقة من نوعها اهتماما خاصا بالوضع الأمني للمنطقة. وجاء في الخطاب الملكي: «وتجسيدها لانتمائه الإفريقي، فإن المغرب سيظل وفيّا لانتهاج سياسة إفريقية متناسقة، هادفة لتحقيق التنمية البشرية، وتعزيز الأمن الإقليمي، خاصة في إطار التعاون مع بلدان الساحل والصحراء، ومع الدول الإفريقية الأطلسية، لمواجهة المخاطر الأمنية المتعددة».

وقد عزز موقف المغرب تصريح لجيفري فلتمان مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط، ثمن فيه دور المغرب في مكافحة الإرهاب²²⁵. واستطاع المغرب أن يمضي أشواطاً في إظهار دوره الأساسي في مواجهة الإرهاب والجماعات المسلحة في المنطقة، مبرزاً أنه معني بهذا التحدي الذي لا يقف عند حدود تقاطعات جغرافية. وفي خطوة غير متوقعة، كان المدعو كريم مولاي، العميل المنشق عن الاستخبارات الجزائرية قد صرح لوكالة قدس برس، بأن هذه الأخيرة هي من خطط ونفذ تفجيرات فندق «أسني» بمدينة مراكش في غشت عام 1994، وكشف العميل السابق في الاستخبارات الجزائرية بأنه هو شخصياً كان مكلفاً بالترتيبات اللوجيستية دون أن يكون على علم بالخطة الكاملة²²⁶. كما استطاع المضي أشواطاً في وضع اليد على أوراق جديدة من شأنها أن تدين الجزائر وجبهة البوليساريو في وضعية حرجية إزاء موضوع الإرهاب وجماعة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. بدأ الحديث عن وجود علاقة في منطقة الصحراء بين القاعدة والبوليساريو. غير أن الأمر عرف تطوراً نوعياً عندما تمّ الحديث عن تلك الصلة في وسائل إعلام أمريكية، وهو ما كان مؤشراً على تحول في السياسة الأمريكية تجاه ملف القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي كان حتى وقت لاحق مؤيداً لموقف الجزائر بعدم إشراك المغرب ودول أخرى في طليعتها فرنسا. فقد تمكنت مصالح الأمن المغربية من تفكيك شبكة للاتجار في الكوكايين والشيرا علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، يتزعمها كولومبيون وإسبان تتعامل مع مهربين مغاربة وكرتيلات بأمريكا اللاتينية. وصرّح وزير الداخلية المغربي حينها بأنه بات ممكناً اليوم «الجزم بصفة قطعية بأن العلاقة بين الإرهاب والاتجار في المخدرات قائمة وثابتة». وقد أكدت التحريات بأن الشبكة المذكورة استطاعت ما بين شهري مارس وغشت 2010 من تنفيذ 8 عمليات تسريب لكمية إجمالية تفوق 600 كغ لمخدر الكوكايين إلى التراب الوطني، عبر الحدود الجزائرية والموريتانية²²⁷. وبناءً على ذلك تحدث النائب الأول لرئيس اللجنة الوطنية للسياسة الأمريكية ببيترو فام في لقاء أجراه راديو صوت أمريكا، بأن القاعدة في

225 - القدس العربي : 2010-10-20.

226 - مرايا باريس : ثلثاء 17 أغسطس 2010.

227 - جريدة العلم : 2010/10/18.

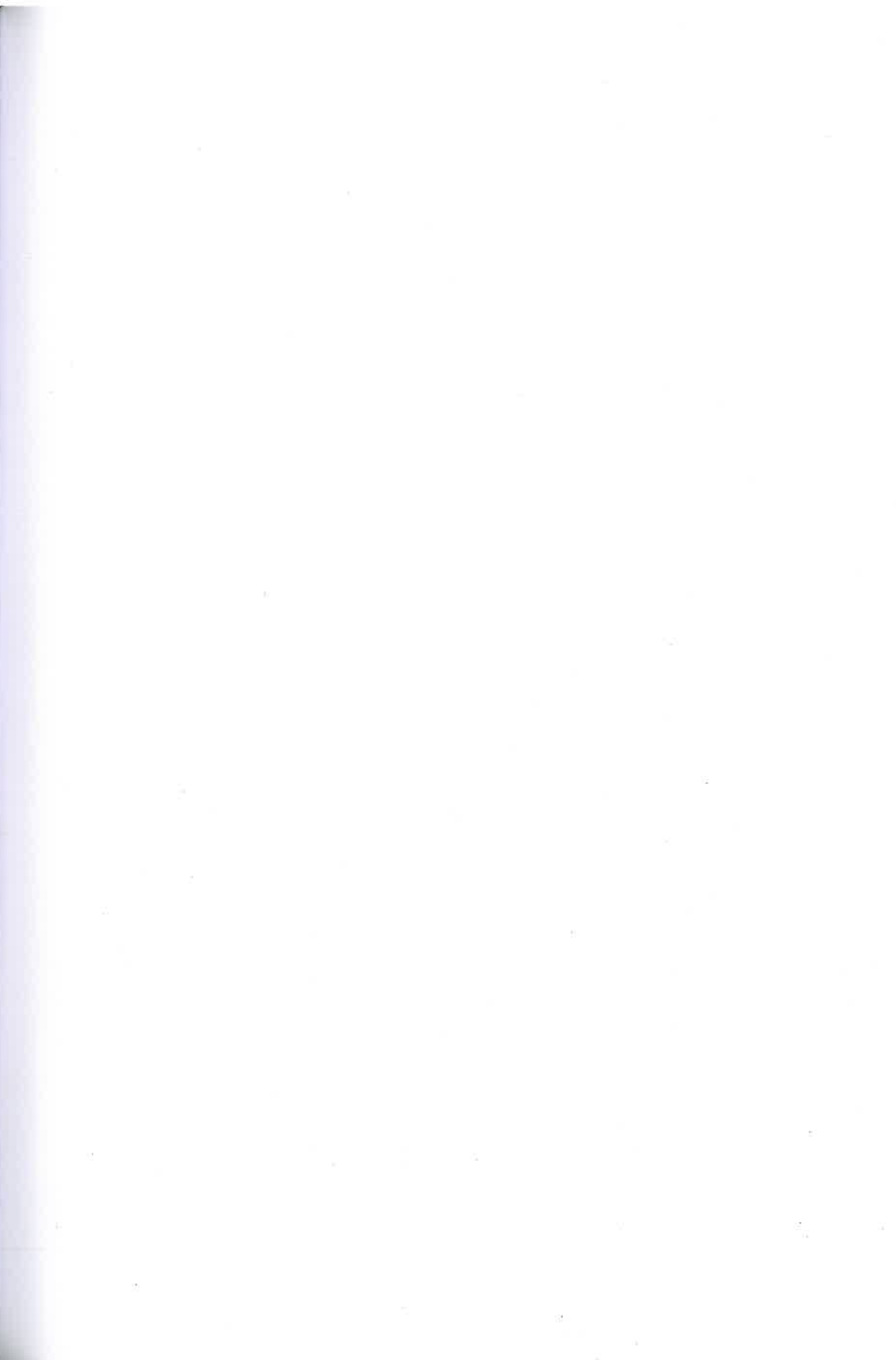
بلاد المغرب الإسلامي تستعين أكثر فأكثر بالبوليساريو، وبأن القاعدة تستخدم مقاتلين في جبهة البوليساريو لتنفيذ بعض عملياتها في الساحل. على أن هذا التعاون بين التنظيمين في نظر الخبير الأمريكي نفسه لا يقوم على اعتبارات أيديولوجية بل على اعتبارات براغماتية تنحصر في تنفيذ عمليات خطف رهائن وحماية مسار المخدرات التي تعبر منطقة الساحل»²²⁸. وقد تنامي الاهتمام بالعلاقة الناشئة بين تنظيم البوليساريو وجماعة القاعدة، حيث تحدثت مجلة فورايين بوليسي الأمريكية في أحد أعدادها هذه السنة عن وجود تواطؤ بين التنظيمين، مبني على وجود مصالح بينهما، وكان عمر الصحراوي المتورط في اختطاف الرهائن الإسبانيين السنة الماضية، مقاتلا في جبهة البوليساريو. وقد تم إطلاق سراحه من السجن بعد أن أُلقت القبض عليه السلطات الموريتانية ليعود إلى نشاطه داخل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. كما تحدثت الصحيفة المذكورة عن أن مصالح الأمن الجزائرية ضببت بمقر سكن المدعو سيدي محمد محجوب من تنظيم «البوليساريو» أسلحة ونحو عشرين كلفم من المتفجرات وكذا مراسلات مع عبد المالك دروكدل أمير تنظيم «القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي»²²⁹. وفي حدث آخر جاء ليعزز هذه الشكوك التي باتت تتأكد يوما بعد يوم، اكتشفت مصالح الدرك الملكي كمية من الأسلحة مدفونة في الرمال بمنطقة خندق الزريبة قرب أمغالا التي تبعد عن مدينة العيون لـ 220 كلم²³⁰. وكانت المصالح المعنية قد أوقفت 27 متهما بتشكيل فرع للقاعدة في المغرب. كما تحدثت المصالح المعنية عن تورط أفراد من القوات المسلحة في التعاون مع هذه الشبكة. تزداد خطورة اللعب بورقة القاعدة في المنطقة مع وجود وتنامي حساسيات سياسية ينضاف إليها واقع إحباط التنظيمات المقاتلة. إن بيعة زعيم الجماعة السلفية لتنظيم القاعدة لم يتم في توقيت بريء. لا سيما وأنه توقيت متأخر بالنسبة لجماعة ترتبط أيديولوجيا وتاريخيا بتنظيم القاعدة. فالبيعة إن لم تكن في حد ذاتها شطرا من لعبة تمسك بها بعض الأطراف في المغرب العربي، فهو دليل ضعف وتراجع في نفوذ هذه الجماعة التي وجدت في منطقة الساحل والصحراء مجالا بكرا غير مأهول لإدارة نشاطها، في

228 - العلم 2010/10/21.

229 - هسبريس : Tuesday, January 04, 2011.

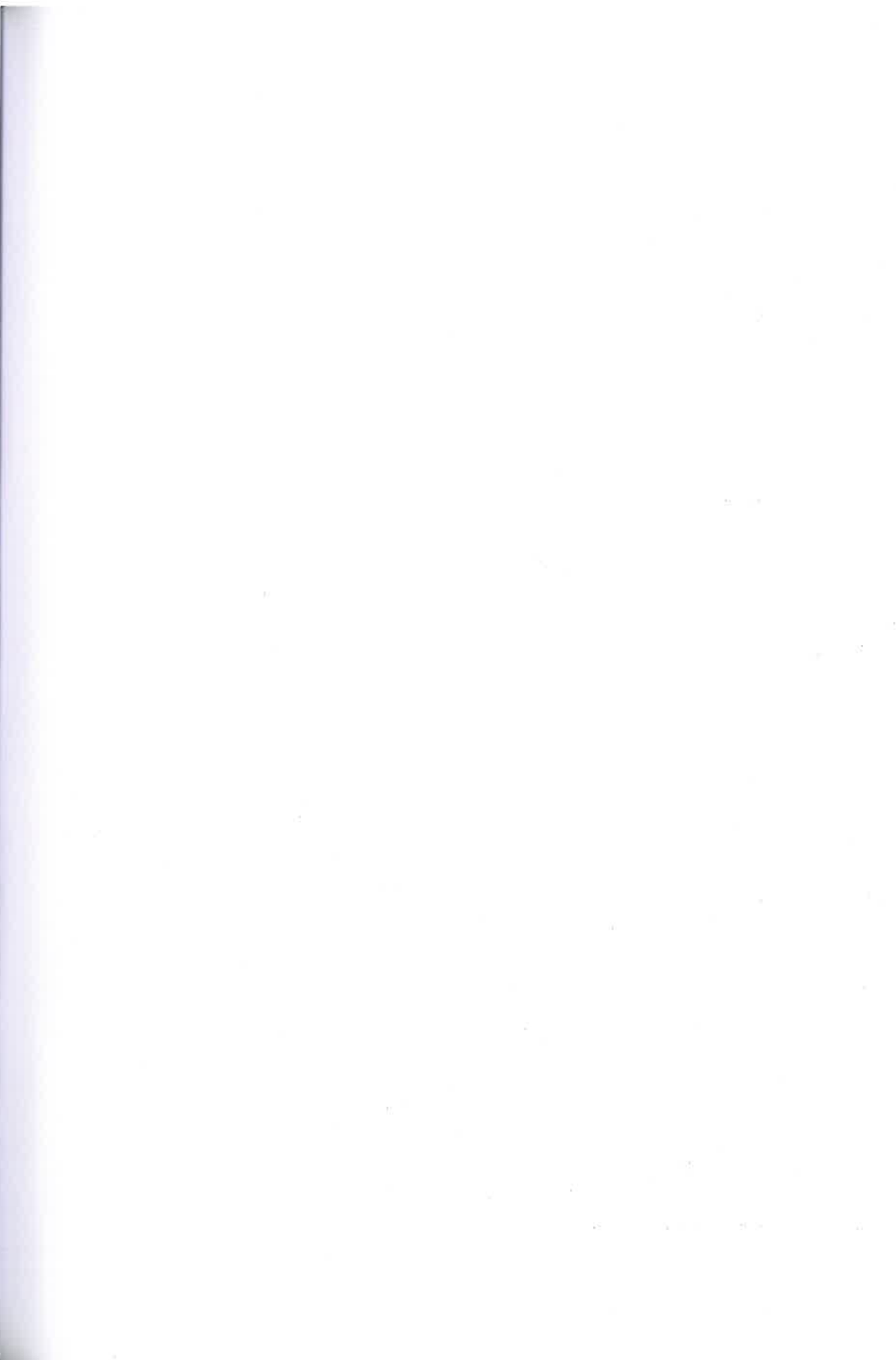
230 - أخبار اليوم : 2011/1/7 م.

منطقة تعيش على سبيل التهريب والمتاجرة في الممنوعات، وحيث أدخلت الجماعة المذكورة نمط الاختطافات طلبا للفدية. وتبدو أوضاع الصحراويين في مخيمات تندوف في وضعية احتقانية كبيرة، ونشاط القاعدة الاستقطابي في صفوفهم سيكون أمرا حيويا. ويظل هذا الملف متوقفا على مدى جدية التعاون بين دول المغرب العربي في أفق إيجاد حل حقيقي لملف الصحراء، وذلك من خلال عدم تسييس ملف الإرهاب والتجارة الممنوعة والتهريب في منطقة قد لا تمثل أهمية استراتيجية بالنسبة للقاعدة المراهنة على أفغانستان، لكنها تظل مجالا للتنفيس على القاعدة واستقطاب منتمين جدد والضغط والتوضيف كورقة ضد الغرب من قبل القاعدة كما حصل عندما اشترط بن لادن مؤخرا في تسجيل صوتي لقناة الجزيرة لإطلاق سراح الرهائن الفرنسيين الخمسة في مالي، خروج القوات الفرنسية من أفغانستان. دخول القاعدة على خط التناقضات السياسية في المنطقة وارتباطها مع البوليساريو لا يخدم في السياسة الجديدة للقاعدة الموسومة بالبراغماتية؛ ذلك لأنها تنظيم غير معني باستقرار الدول ومناعتها، بل يوجد في هشاشة هذه الدول ما يصلح فرصة كبيرة لتحقيق حلم الإمارات الإسلامية المقاتلة والمتقاتلة. لكن حتى الآن تظل حظوظ نجاح القاعدة في المغرب الإسلامي غير واردة لأسباب تتعلق بعدم وجود دول هشة - ما عدى بعض دول الساحل مثل النيجر - كما لا توجد بيئة ثقافية واجتماعية حاضنة لهذا النوع من التنظيمات التي تأكد أن أغلبهم سقط في يد الأمن بمساعدة مواطنين من دون وجود تحسيس مسبق بهذا التعاون. ولا ننسى أن منطقة الساحل والصحراء هي مجال للإسلام الصوفي، وهو مجال شديد الارتباط بفاس المركز الروحي للإسلام الصوفي. وهو مجال يصعب تحيسته دينيا ضد المغرب كما يصعب احتواؤه من قبل القاعدة بينيتها العقائدية واختياراتها السياسية وأسلوبها القتالي. هناك فقط أشخاص قابلون للاستقطاب في صفوف القاعدة لأسباب تتعلق بالإحباط والظروف الاجتماعية المزمنة، على أن يتم ترحيلهم إلى دول التوتر والتوظيف القاعدي الكبير مثل العراق والصومال واليمن.



الفصل الثاني

الإسلام السياسي البرلماني في المغرب
من التدبير التشريعي إلى التدبير الحكومي
(تحليل تاريخي وسياسي)



مقدمة

يبدو أننا أمام مساحة كبيرة من التشابه بين تجارب الإسلاميين في العالم العربي يميزها التنوع والاختلاف في أصل الموقف من العملية السياسية سواء في مجال التدبير التشريعي في البرلمان أو في مجال التدبير الحكومي. وتكاد تكون التجارب متقاربة والمرجعية المؤطرة لهذا الموقف أو ذاك هي ذاتها. وبالتأكيد ليس الغرض من حديثنا هنا الموقف المبدئي لهذه الحركات من السياسة، أي الحديث عن التنوع بلحاظ الجماعات التي ترفض الانخراط في السياسة رفضا موضوعيا، وإنما نتحدث عن تنوع داخل دائرة الإسلام السياسي، حيث الرفض إن حدث هنا فهو يعني وجود موقف سياسي مختلف ليس إلا، وهذا سوف ندركه من خلال التجربة المغربية خلال انتخابات 2002م التي قفز فيها حزب العدالة والتنمية من مستوى تمثيلي كما أفرزته انتخابات 1997م إلى مستوى مضاعف نتيجة إسناد التيارات الإسلامية الرفضية للانخراط في العملية السياسية لحزب العدالة والتنمية بأصوات انتخابية. ففي تجارب الإسلام السياسي المغربي لا نجد استثناء حقيقيا لا في مستوى المرجعية الأيديولوجية ولا في مستوى الموقف والأداء السياسيين، لكن يوجد هناك اختلاف في السياقات. هذا دون أن نغفل بأن الخصوصية هنا ليست نتاجا لهذه الجماعات بقدر ما هي خصوصية طريقة تدبير الدولة للموقف من هذه الجماعات، الخصوصية التي يفرضها جماع العوامل التي تؤثر في عملية اندماج الجماعة الإسلامية في محيطها السياسي، وتبقى تجربة الإسلام السياسي المغربي تجربة فرض عليها السياق والبيئة الاجتماعية والسياسية والتاريخية للمغرب المتواصل وضعا استثنائيا. الحديث عن المغرب المتواصل يعني مغربا يتطور من دون قطائع حقيقية، وهو في هذا حافظ على ضرب من المعانقة التاريخية بين التقليد والتحديث، وخلافا لكثير من المجتمعات لم تجد تجربة الإخوان فراغا ولا موضوع تتمحور حوله في المغرب بشكل مقنع دائما. فحتى بعض قيادات التنظيم الدولي للإخوان التي اختارت منفاها في

المغرب تمّ السيطرة عليها منذ البداية، لقد كانوا يتحرّكون في إطار شديد الحساسية سرعان ما تكيّفوا معه واندمجوا في رهاناته السياسية، وقد تشكل الإسلام السياسي المغربي تحت رعاية هذه المجموعة من القيادات التي تنتمي للتنظيم الدولي للإخوان؛ ولكنها كانت قيادات وصولية تبحث عن مواقع لها في مؤسسات الدولة بحثا عن التمكين، وارتبطت منذ البداية بالدولة ورجالاتها. أما على صعيد القواعد التي بدا وكأنها انزاحت عن الإطار المطلوب وجنحت باتجاهات أخرى، فقد تراجعت المشاعر الوطنية في الثقافة الجديدة للإسلام السياسي المغربي، وخلافا لما كان عليه ما يعرف في المغرب بالسلفية الوطنية، أصبح الإسلام السياسي المغربي امتدادا لتيار الإخوان المسلمين والسلفية الجهادية. وفي حمأة هذا الصراع أدرك هذا التيار بأن لا مكان له في البلد إلا إذا غيّر منظوره للمجتمع والعالم، لقد اصطدم هذا التيار الجديد بفهم محلي للدين مختلف تماما عما تكرر في أدبيات الإسلام السياسي للإخوان المسلمين. فلقد كان أمامه خياران لا ثالث لهما؛ فإما أن يتبنى خطاب تجهيل المجتمع، فيكون قد أعلن عن موقفه السلبي من المشاركة السياسية، وهذا سيؤدي به حتما إلى عزلة سياسية واجتماعية وبالتالي إلى انتحار وإما أن يراجع الكثير من آرائه ويكيّفها مع متطلبات الفهم المحلي للدين، وهو فهم يقوم على التسامح ويتيح فرصة للمشاركة السياسية. ولقد تأكد منذ البداية أنّ لا مانع من أن ينخرط هذا التيار في العملية السياسية إذا ما استجاب لما يعرف بالثوابت الوطنية واحترم قواعد اللعبة السياسية وعدم تأسيس حزب على أساس ديني، باعتبار أنّ الدين مشترك وطني. فقد كان ذلك هو الامتحان الذي واجهه الإسلام السياسي البرلماني لتكييف أفكاره مع متطلبات العملية السياسية، وهو ما طرح أمامه تحدّي المراجعة والهوية والمرجعية وقضايا أخرى، وحتى الآن لا زال السؤال الحقيقي ملحا: ترى هل تغير مزاج وفكر الإسلام السياسي في المغرب؟

في الأسس الأيديولوجية للمشاركة السياسية

من غير الممكن الحديث عن تجربة واحدة للإسلام السياسي المغربي، فثمة اتجاهات مختلفة، وغالبا ثمة داخل هذا الاختلاف ما هو مشترك بينها مما يعني أنّ عموم هذا الاختلاف نابع من تجارب ومواقف تحددها طبيعة تفاعل هذه الجماعات مع محيطها وطريقة تدبيرها للعلاقة مع الشأن العام والسلطة. ومن

يقترب من مسار نشوء وتطور الإسلام السياسي المغربي سيدرك أنه لا شك في أهمية القاعدة الأيديولوجية للجماعة الإسلامية في المغرب في فهم كل ما جرى من تداعيات في صفوفها وما طرأ من تحولات في تجاربها، مما يفسر حالة الاستثناء التي يتم لفت الأنظار إليها غالباً في هذه التجربة. نكاد نجزم أن عدم ضبط حقيقة هذا الخطاب من الناحية التاريخية والسياسية يجعلنا عاجزين عن إدراك ما جرى اليوم وما يمكن أن يجري غداً. في تجربة الإسلام السياسي نقف على أرضية سلفية صلبة شكلت القاعدة الأيديولوجية الأولى للجماعات الإسلامية. فلقد كانت السلفية كما ذكرنا بالتفصيل في الفصول السابقة، منذ الحركة الوطنية مع رموزها الكبار بدءاً بأبي شبيب الدكالي وصولاً إلى بن العربي العلوي وعلال الفاسي، تقوم بدور مزدوج: مواجهة الاستعمار الفرنسي من جهة ومواجهة الزوايا والطرق الصوفية من جهة أخرى. بدا التمايز يتطور إلى أن أصبحت السلفية أيديولوجيا الحركة الوطنية - ومن هنا الحديث عن السلفية الوطنية - بينما أصبحت الزوايا عنوان التعامل الإيجابي مع الاستعمار. وطبعاً الحديث هنا بلغ أوجه مع الطريقة الكتانية التي تورطت في شخص زعيمها آنذاك الشيخ عبد الحي الكتاني في التعامل مع الإدارة الاستعمارية، وهو موقف انعكس بشكل ملحوظ رسالة البشير الإبراهيمي إلى عبد الحي الكتاني التي عرضنا ملخصاً لها سابقاً، والتي تضمنت هجاء لاذعاً ضده كعميل للاستعمار. هذا التداخل بين الموقف الوطني والأيديولوجيا الدينية هو وريث الموقف التاريخي لرموز الإصلاح في المشرق العربي، وعلى رأسهم الشيخ محمد رشيد رضا الذي تعاطى كما ظهر في كتاب خاص مع دعوى بن عبد الوهاب بطريقة إيجابية. وهو الموقف الذي تميز لدى أعلام الحركة السلفية المغربية بمن فيهم رموز السلفية الوطنية أثناء الرحلة الحجازية التي ظلت نشطة حتى ذلك العهد. ويسعى الإسلام السياسي الذي ولع في المراحل المتأخرة من تجاربه أن يبحث عن شرعية جديدة، وذلك بجعله امتداداً طبيعياً للسلفية الوطنية وليس للإخوان المسلمين وهي عملية لم تحقق نجاحاً حقيقياً.

سياق تاريخي متداخل

إن أهمية هذا الرصد ضرورية هنا لأنها هي من سيفسر لنا ذلك الجدل الذي سيحتضنه الفضاء الأيديولوجي المغربي منذ الستينيات وحتى اليوم بخصوص

سؤال التحديث، لقد كان أول عمل أساسي يحمل موقفا نقديا للأسس الفكرية التي نهضت عليها الحركة الوطنية المغربية قدّمه عبد الله العروي، لا نتحدث هنا عن نقد الأيديولوجيا العربية المعاصرة الذي يعتبر فريدا من نوعه هنا، بل عن أطروحته الأولى بالفرنسية التي تتعلق بالجدور الاجتماعية والثقافية للحركة الوطنية المغربية²³¹. هنا يجري الحديث عن أزمة الثقافة العربية عموما والثقافة المغربية خصوصا التي حصرها العروي في التفكير السلفي، كانت هذه الرؤية لها دلالات كبيرة في المغرب لأنها شكلت إرباكا للأسس التي قام عليها المشروع السياسي للحركة الوطنية. كان العروي يؤكد على فكرة الحداثة التي اعتبرها غير حاضرة في جوهرها داخل الخطاب السلفي للحركة الوطنية نفسها. إن مشروع العروي هو النقيض الفكري للخطاب الذي ورثه المغرب عن الحركة الوطنية وتزعمه علال الفاسي الذي يمثل عند صاحب نقد الأيديولوجيا العربية المعاصرة مثال الشيخ²³². وسوف ندرك أيضا أن ملحمة نقد العقل العربي التي نهض بها محمد عابد الجابري لتقريب التراث وتدبير العلاقة بينه وبين الحداثة إن هو إلا محاولة لإنقاذ الخطاب الأيديولوجي للحركة الوطنية باعتبار أن محمد عابد الجابري ينطلق من رهانات هذه الحركة الوطنية السلفية نفسها، باعتباره مناضلا سابقا في صفوف حزب الاستقلال ومن ثمة قيادي في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية قبل أن يعلق عضويته في الحزب. سوف ندرك في اللحظة التي أعقبت مرحلة التناوب التوافقي التي عرفت تحولا في خطاب الجماعة الإسلامية لا سيما تلك التي انخرطت في العملية السياسية، بأن عودة الحديث بشكل أيديولوجي عن المغرب الحداثي، ما هي إلا نوبة من نوبات إحياء هذا الصراع²³³. لندرك أن الأيديولوجيا في المغرب هي بنت نزاع سياسي قديم ربما أصبح اليوم في عصر انحسار الأيديولوجيا يتمظهر في صورة تناوب سياسي وحزبي أنهى إلى مستوى الشعبوية والديماغوجية. ومن هنا فإنّ النزاع بين أطروحة العروي وأطروحة الجابري هو تصريح لجدل

231 - تمت ترجمة هذا العمل إلى العربية من قبل كاتبه نفسه مؤخرًا..

232 - لمزيد من الاطلاع انظر: ادريس هاني؛ خرائط أيديولوجية ممزقة، مؤسسة الانتشار العربي، 2010، بيروت.

233 - ادريس هاني؛ تدوين الحداثة أم تخليق الحداثة: النزعات السلفية المقنعة في الفكر العربي المعاصر، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، عدد 40 - 41، 2010م، مركز دراسات فلسفة الدين - بغداد.

أيديولوجي سياسي مغربي وإن كان الحديث يبدو موسّعا شاملا للمدى العربي برّمته، فبين المغرب الحداثي الذي دافع عنه العروى والمغرب السلفي الوطني التراثي المرشدن (صيغة الجابري للعقلنة المغربية) الذي دافع عنه الجابري، نما خطاب آخر انتظر طويلا وهو يعكس أيديولوجيا شريحة استبعدت أو صمتت لكنها انتظرت سياسيا وحركيا رجلا مثل عبد السلام ياسين زعيم حركة العدل والإحسان كما انتظرت مفكرا مثل طه عبد الرحمن لنحت أيديولوجيا ثالثة بينهما. لقد جاءت أعمال طه عبد الرحمن مناهضة للجابري والعروى معا. ولسان حالها أن الجابري لم يكن ملما بدعوى التراث لذا جاء نقده مجزوء غير مستوفي للمجال التداولي التراثي، كما أن دعوى الحداثة عند العروى هي واقعة في التقليد وغير مستوعبة لروح الحداثة التي تقتضي مهمة تقريبية وتداولية قصوى²³⁴. ربما لم يلتفت حتى عبد السلام ياسين الذي جمعه صداقة الشبّاب بطه عبد الرحمن لأهمية ما يطرحه هذا الأخير، أو ربما وعى أهميته ولكنه لم يكن مستعدا لتبنيها حيث قدّم نفسه المنظر الوحيد لجماعته. وإلا كانت أعمال طه عبد الرحمن تصلح أن تكون الخطاب المناسب لجماعة العدل والإحسان²³⁵. ما يفسر انحسار أطروحة طه عبد الرحمن إلا في حيّز ضيق من بعض الإسلاميين، ليس فقط نزوعها المعقّد نحو منطقة القول الفلسفي وإخضاعه لتعقيد المقاربة التداولية في فقه اللغة ولكن نظرا للانحسار العالمي للأيديولوجيا وكونها أطروحة أخطأت موعدها مع التاريخ، لأنها لم تطرح في زمن الصراع الأيديولوجي الذي احتدم في سبعينيات وثمانينيات القرن

234 - لمعرفة رأي الكاتب في هذه المشاريع انظر: ادريس هاني : الإسلام والحداثة، مركز دراسات فلسفة الدين (بغداد) - دار الهادي (بيروت) 2005.

235 - حاولت قيادة حزب البديل الحضاري أن تتقرب من طه عبد الرحمن مستغلة خلافا فكريا بين الكاتب وطه عبد الرحمن للدخول على خط الدفاع عن طه عبد الرحمن، لكن بدا أن الأمر بالغ الصعوبة ليس فقط لأن هذه القيادة السياسية لحزب صغير لا تتوفر على العمق المعرفي الذي يجعلها تستوعب خطاب طه عبد الرحمن. ناهيك عن حساسية هذا الأخير من كل فعل سياسي. بل لأن ما كان يصعب على مصطفى المعتمد الذي كان يردّد بسذاجة بعض العبارات والعناوين من كتب طه عبد الرحمن آنذاك، هو أن فكر طه عبد الرحمن يصلح أن يكون مرجعية لتنظيم العدل والإحسان وليس للبديل الحضاري، فبينما كان يظهر هذا الحزب أنه يختلف مع مرجعية العدل والإحسان، فإنه وقع في تناقض كبير وهو يأخذ أفكار طه عبد الرحمن من دون شروط، وهذا هو أكبر دليل على سذاجة القيادة السياسية التي ينقصها الوعي والاستيعاب الفلسفي والمنطقي والتاريخي للأفكار...

الماضي، في إطار هذه البيئة التي تولدت فيها الحركة الإسلامية في المغرب من رحم الإرث الأيديولوجي السلفي في مداه الرطني، كانت السلفية يومها جزء من الحركة الوطنية بعد الاستقلال. لكن بدأ التميز هاهنا حينما طرأت تحولات على الموقف الفكري والسياسي داخل الأحزاب والنقابات. يذكر هنا أن الخريطة الحزبية في المغرب عرفت تمرّقا كبيرا. أهمه انشقاق حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي تزعمه عبد الله إبراهيم، الانشقاق عن حزب علال الفاسي لم يكن سياسيا فقط بل بدأ يعرف تطوّرا على المستوى الأيديولوجي. فرغم الانشقاق الذين كانوا في المرحلة الوطنية تلامذة لكبير رموز السلفية الوطنية ابن العربي العلوي ومتأثرين بخطاب علال الفاسي السلفي هم اليوم شقوا طريقهم نحو الفكر الاشتراكي. كانت هناك داخل العمل النقابي حساسية بدأت تتكوّن بين رجالات الاتحاد الوطني، أهمّها الجدل حول هوية الحزب ومسألة موقع الإسلام في هذه التجربة. هذا وحده سيعطينا فكرة عن حقيقة انشقاق بعض الرموز النقابية من الاتحاد لتأسيس أولى الجماعات الإسلامية المغربية - الشبيبة الإسلامية المغربية - وأما المؤسسين ففي طليعتهم عبد الكريم مطيع الذي لم تكن له خلفية إسلامية بالمعنى السياسي للعبارة، فلقد كان اتحاديا صاحب أفكار وجودية، بينما شريكه إبراهيم كمال كان منذ العمل الوطني شيخا وداعية، غير أنه عند تشكّل هذه التجربة في بداياتها لم يكن هناك ما يؤكد أننا أمام صيغة للإسلام السياسي تتفرع عن الإخوان المسلمين التي كان لها صيت في مصر والشام يومئذ. كانت الجماعة تمتع بصورتها من خطاب السلفية الوطنية. ولم يكن لها تصور عن دعوى الإخوان. ستبدأ تجربة أخونة الحركة عند التقاء مؤسس حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، عبد الكريم الخطيب، يعني الحزب نفسه الذي سيحتضن فيما بعد بعض قيادات حركة التوحيد والإصلاح ليصبح عنوانه: حزب العدالة والتنمية. كانت للخطيب علاقات وثيقة بالإخوان المسلمين في مصر وبالتنظيم الدولي للإخوان على الرغم من أنه رجل مقرب للدولة منذ الاستقلال. تعرّف الخطيب على مسئول التنظيم الدولي للإخوان المسلمين توفيق الشاوي، وقربه منه إلى حدّ ولاء منصب مستشار قانوني في أول تجربة برلمانية مغربية ترأسها الخطيب نفسه. واستمر تدفق الإخوان ورموزهم إلى المغرب من أمثل

صلاح أبو رقيق والأميري²³⁶. بعد أن لفتنا الانتباه إلى هذه الحقيقة، جاء عبد الكريم مطيع في اعترافاته ليؤكد على ذلك بالقول بأنه تعرّف أول مرة على رموز الإخوان في بيت الخطيب. وكان المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر كان قد نعى الخطيب في وفاته قائلاً بأنه كان منتبهاً للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وربما كانوا يتداولون بعض منشورات الإخوان من دون أن يعلموا بانتماء أصحابها، كان إبراهيم كمال يلقي لبعض الشباب كتباً مثل كتاب الفكر الإسلامي دراسة وتقويم حين صدوره يومئذ في سنة 1969م، وكان من بين الذين درسهم هذا المنشور النقابي المغربي اليساري: نوبير الأموي، ولكنه لم يكن يعلم بأنهم يتعاطون كتب الإخوان المسلمين.²³⁷

ماذا يعني هذا؟

هذه التوطئة التاريخية لتشكّل الأيديولوجيا السياسية للحركة الإسلامية كما لخصناها هنا وكما تناولنا جانباً منها بتفصيل في الفصول الأولى للكتاب، تؤكد على أنّ الإسلام السياسي في المغرب تشكل قبل أن تكتمل هوية خطابه السياسي الأيديولوجي، والتي كان لرموز التنظيم الدولي للإخوان المسلمين يد في إنجازها فيما بعد. هوية ممزقة لأنها لم تستقر يوماً على وجهة نظر واحدة ولا على مرجعية حاسمة ولا على مشروع واضح. الهوية الممزقة قاتلة بطبيعتها الحال، لكنها وظيفية أيضاً هي وحدها من سمحت لجماعة الإسلام السياسي البرلماني في المغرب أن تمارس الترحال الهوياتي من نموذج لآخر دون أن تترك أثراً. إنها أشبه ما تكون بكائن برّ مائي يتكيف مع سائر المرجعيات والهويات والرهانات إلى درجة التدليس السياسي واستعمال كل مستويات الخطاب. وإذا تجاوزنا الفترة الأكثر حرجاً على هذه التجربة في بداية سبعينيات القرن الماضي حيث كرست الجماعة المذكورة جهدها في منابذة اليسار ودخلت معه في صراع دامي بلغ أوجه مع حدث اغتيال النقابي الاتحادي عمر بنجلون، سنجد أنه حصل ركود في جسم الحركة الإسلامية يومئذ فيما قيادتها توزعت بين المنفى والسجن وبقيت القواعد في حالة من اليتيم السياسي. جزء من

236 لمزيد من الاطلاع على هذه المرحلة من نشوء الإسلام السياسي في المغرب، راجع: ادريس هاني، صفحات مجهولة من تاريخ الحركة الإسلامية المغربية: <http://www.maghress.com/zapress>، 13600.

237 - صفحات مجهولة من تاريخ الحركة الإسلامية المغربية.

أبناء الشبيبة الإسلامية التحق بجمعية العدل والإحسان وساهم في تكريسها كتنظيم يشبه سائر جماعات الإسلام السياسي، وهو ما أخرج الجماعة الصوفية من منطق الزاوية والطريقة إلى منطق التنظيم الحركي. غير أن قسما من أبناء الشبيبة الإسلامية دخلوا في حالة انتظار عودة القيادة أو انفراج الوضع، وهو ما لم يتحقق إلا بعد بروز القيادة البديلة بعد سنوات وتحقيق قدر من المراجعة في الخطاب والبراءة من الشبيبة الإسلامية وقيادتها. كانت المحطة المفصلية في تجربة الإسلام السياسي حينما تمّ استدماج هذه المجموعة التي قدمت عبر سنوات شهادات حسن السلوك، وبدأ التفكير في الدعوة والعمل السياسي. كان المشهد السياسي والحزبي في المغرب يعاني الكثير من الهشاشة والفراغ، كما بلغت ظاهرة العزوف السياسي مداها وتراجعت الأحزاب كثيرا. كان حزب الخطيب قد فضل الهدوء طيلة سنوات حتى كاد أن يكون حزبا غير مذكور، وبغض النظر عن خلفيات القرار الذي تم بموجبه تزامن إرادة إحياء الحزب من جديد وإرادة قبول هذه المجموعة في العملية السياسية، فإنّ الأهم في هذا كلّهُ هو أن عملية الانصهار في حزب الخطيب ستعطي الهوية النهائية لهذه المجموعة باعتبارها جماعة تستند إلى مرجعية الإخوان المسلمين.

المحور الأول : الإسلام السياسي المغربي والعملية السياسية

إلى هنا بات سهلاً أن نُميّز في المغرب بين أنواع الإسلام السياسي، ففي الوقت الذي رفضت جماعة العدل والإحسان وهي الأكثر انتشاراً عرض الدخول في حزب الخطيب، وقد كانت تلك رغبته ومراهنته أكثر مما راهن على جماعة التوحيد والإصلاح، فإنّ هذه الأخيرة وحدها التي بادرت إلى عرض رغبته على الخطيب وقد سَطَّط بعض رموز الإخوان المسلمين المصريين: صرح أبو رقيق لقبولهم في حزبه. وهنا نقول بأنّ حضور الإسلام السياسي في العملية السياسية وانخراطه فيها لم يكن كلياً بل جزئياً، فيما رفض البعض الآخر الانخراط لأسباب عقدية، كالعدل والإحسان والسلفية الجهادية. اعتمدت مناهج التربية الثقافية الداخلية للجماعة على منشورات الإخوان المسلمين، وتبنّت طريقتهم في العمل. وكان هذا مفتاحاً لمعرفة وجهة نظر هذه الجماعة في العمل السياسي انطلاقاً من تجربة الإخوان المسلمين. وكما هي تجارب الإسلام السياسي في المجال العربي، كانت السياسة مقصودة ليس من حيث التدبير بل من حيث السلطة. فهي مدنّسة وليست مقدّسة. ويبدو ذلك واضحاً لما ندرك الأسباب التي جعلتهم يحافظون على حركاتهم الدعوية كمبرر يلعب في الغالب دور التعميد الديني لفائدة المنخرطين في الحزب السياسي. ولأن السياسة مدنّسة وهي غير مقصودة في ذاتها لفأية تدبير الشأن العام، فإن التدليس فيها ليس فقط جائزاً بل منتدباً ما دام يتوقف عليها رهان التمكين والسلطة. وهذا ليس افتئاتاً وإنما هو حقيقة لمسناها في عملية التثقيف السياسي التي مورست في حق شباب جماعات الإسلام السياسي ذات المرجعية ذاتها. فلقد كانت تجربة حسن البنا في الانتخابات لا تدرس في كواليس التربية الحركية على أنه انخراط في عملية صحيحة بل كان شكلاً من الموقف المحكوم بالأحكام الاضطرارية لبلوغ التمكين من منطلق المقولة الشهيرة لعثمان بن عفّان: «إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن». كانت هذه المقولة هي المستند الشرعي الذي يبرر كل أشكال التدليس السياسي واستغلال الرأي العام الذي يدخل في الثقافة السياسية للجماعة إيّاها في أنّ أكثرهم غافلون. استفاد إخوان المغرب من تجربة إخوان مصر في كيفية اختراق المشهد السياسي. وكما أن إخوان مصر لجأوا إلى حزب الوفد في تجربة مشهودة في محاولاتهم الأولى لبلوغ البرلمان، سعى إخوان المغرب

ومن خلال دعم أعضاء من التنظيم الدولي للإخوان للاندماج في تجربة حزب الخطيب للانخراط في العملية السياسية، كان الإخوان المسلمون قد عرفوا نشاطا برلمانيا منذ بداية أربعينيات القرن الماضي. ففي العهد الملكي 1942 تقدم حسن البنا كمرشح قبل أن يتنازل عن ترشيحه ليعود في 1944 كمرشح عن دائرة الإسماعيلية حيث لم يفز في الانتخابات، ولم يحدث قط أن فاز إخوان مصر بالانتخابات بشكل أغلبي مطلق، ولكنهم في بعض الانتخابات في الثمانينيات والتسعينيات إلى سنوات الألفين حققوا فوزا ملحوظا بالتحالف مع بعض الأحزاب المصرية، بينما في المغرب استطاعوا في ظرف وجيز أن يستفيدوا من كل أخطاء الإخوان وذهبوا بعيدا في موضوع التمكين وساعدتهم الهوية الممزقة في التكيف مع استحقاقات المرحلة. إن البحث عن التمكين والسلطة هو مؤشر على الهشاشة السياسية وأيضا العجز عن تحقيق قدر من الشرعية.

إشكالية الشرعية

بما أن غاية الجماعة الإسلامية البرلمانية المغربية لم تكن هي الديمقراطية بمعناها الكامل، مستفيدة من تدهور معناها في البيئة العربية، فإنها كرسّت المعنى التجزئي للديمقراطية، حيث لم تنظر إليها كنظام يهدف تدير شؤون التنوع ويقوم على المشاركة المواطنة، بل اعتبروا الديمقراطية مجرد وسيلة للتمكين. ويبدو هذا واضحا لما ندرك اضمحلال الخطاب الديمقراطي في أدبيات وجوابات قادة هذه الجماعة التي جعلت من صناديق الاقتراع وسيلة لتمكين الجماعة من المجتمع. يكتب الأمين العام السابق ووزير الخارجية السابق أيضا في حكومة العدالة والتنمية أثناء انتخابات 1997م كتاب (المشاركة السياسية في فقه شيخ الإسلام)، حين رشح بالدشيرة بأكادير. يقول فيه: «وقد اخترنا لمعرفة الطريق الوسط والأصوب في المسألة جمع نصوص لشيخ الإسلام بن تيمية في الموضوع، عسى أن يفيد منها من هم مهتمون بالأمر خصوصا والحركة الإسلامية بالمغرب مقدمة على مشاركة في الانتخابات البرلمانية حتى يعلم الشباب المتدين أن تلك المشاركة لا تخالف مبادئ الدين، بل تصبح في أحيان كثيرة واجبة على ما سنرى من كلام ابن تيمية»²³⁸. جاء هذا

238 - سعد الدين العثماني : المشاركة السياسية في فقه شيخ الإسلام. ص 6 - 7، ط1، 1997م.

الحنوان جريا على ما سار عليه كثيرون في هذا المجال. فابن تيمية هنا هو مسند الشرعية في كل مناحي الفكر والسياسة، فلقد عرفت الفترة الأخيرة محاولات من هذا القبيل، كالتصوف عند ابن تيمية والمشاركة السياسية عند بن تيمية وأسلمة المعرفة عند بن تيمية ونظرية الشهود والاستخلاف عند بن تيمية والمنطق عند بن تيمية، فالقضية إنما كان المقصود منها استمالة القاعدة السلفية وامتلاك صك عبور وهو يقع في سياق البحث عن الشرعية بوصفها البديل عن الشرعية العقلانية أو المؤسسية أو الدينية المجردة. ولكي ندرك أهمية هذه المسألة، علينا أن نتدبر النصوص التي أنتجها المغاربة في كل الحقول. فباستثناء العروي كان الجميع يبحث عن الشرعية عند ابن تيمية. في مجال الأيديولوجيا العربية المعاصرة كان الجابري أحد محيي رسوم ابن تيمية حيث جعل السياسة الشرعية مقوم من مقومات التراث العقلي الذي يتكامل مع الرشدية في مجال الفلسفة كما الشاطبي في مجال الأصول كما ابن مضاء في النحو إلخ. غير أن طه عبد الرحمن سيوّه ابن تيمية منزلة رائد المنطق التداولي. بينما سيرقى به أبو يعرب المرزوقي إلى أسمى عقل فلسفي في تاريخ الفكر الفلسفي إلى جانب ابن خلدون في الميتا- تاريخ. وفي مبتدأ انطلاق مشروع إسلامية المعرفة مؤسسيا كتب العلواني: إسلامية المعرفة عند ابن تيمية. يحيل ابن تيمية هنا على الاختيار السلفي. وبات واضحا أنه أصبح واسطة لنيل الشرعية الدينية والفكرية في المجال العربي. أما من ناحية أخرى، فلقد استمر السباق والتنافس على ابن تيمية في المجال السياسي. سوف يصنف عبد السلام ياسين ابن تيمية من بين رموز الإصلاح التاريخيين وسوف يكثر عنه الحديث في منشوره الموسوم به الإحسان. وهو أمر لم يكن من قبل ديدنا للشيخ ذي المرجعية الصوفية والطرقية. أما في كوليس الجماعة، فالمبرر وراء هذا النوع من الانفتاح على ابن تيمية هو لاستمالة القاعدة السلفية واكتساب شرعية التصوف نفسه من ابن تيمية. وفي السياق ذاته يأتي كتاب القيادي في الحزب الإسلامي عن المشاركة السياسية انطلاقا من نموذج بن تيمية. هذا مع العلم أن الغاية هي البحث عن الشرعية السلفية واستدخالها في لعبة الانتخابات لحصاد مزيد من الأصوات، من منطلق أن الديمقراطية هي أداة لتمكين الجماعة من بلوغ المؤسسة التشريعية والحكم. كما أن الحديث عن المشاركة السياسية من خلال نموذج ابن تيمية كما يقدمها القيادي المذكور

منقولة من دراسات سلفية كثيرة لكن في سياق أكثر وضوحا، يتعلق بموقف ابن تيمية من المشاركة السياسية في الدول غير الإسلامية. وهذا البعد المخفي والمبتور من الإشكالية التي يثيرها أمين عام حزب العدالة والتنمية سابقا، هي الموقف الساكن في اللاوعي السياسي لجماعة لا زالت تفهم من الديمقراطية والمشاركة والشرعية ما تتحبه فتوى ابن تيمية وما تجود به السياسة الشرعية لهذا الأخير. ويبقى أنّ التنافس حول ابن تيمية لم يؤسس لقاعدة تنافهم بين كل هؤلاء الفرقاء مما يعني أنّ الاهتمام غير الطبيعي بالمرجعية السلفية في الفكر والسياسة ليست سوى تكتيك يكشف لنا عن أزمة الشرعية. وبغض النظر عما كان يرمي إليه القيادي في العدالة والتنمية، مثل محاولة استمالة الاتجاهات السلفية للانخراط في العملية الانتخابية لصالح العدالة والتنمية فإنّ الجانب الأيديولوجي هنا واضح في بعده التزييفي الذي يضعنا أمام مغالطة تاريخية مفضوحة. فالمشاركة السياسية هي مفهوم ينتمي إلى ثقافة سياسية حديثة بمقوماتها الديمقراطية الواضحة. وهذا ما يؤكد أنّ الجماعة المذكورة غير واعية تماما بمقتضيات الدولة الحديثة ودور الجماعة السياسية فيها. ويظهر هنا أنّ دراسة المنحني الذي يرسم لنا تطور خطاب العدالة والتنمية بخصوص المرجعية الدينية يتطور ضمن سياق المحصول السياسي لهذه الجماعة أو منسوب الضغوط الذي يمارس عليها. بمعنى يبقى التمكين هو الغاية التي تبرّر الخطاب. فلما وصلت الجماعة المذكورة إلى السلطة وبدأت تهج نهج التغلغل في مؤسساتها بشكل غير ديموقراطي أصبح الحديث عن أنّ الجماعة هي حزب سياسي وربما كما سيذكر رئيس الحكومة بأنه ليس حتى ذو مرجعية إسلامية. ما أنّ اجتاز حزب المصباح تحدي الاستحقاقات وبدأ الحديث عن إمكانية مشاركته في الحكومة، حتى بدأ شكل آخر من الترحال إلى النموذج التركي باعتباره النموذج الأمثل. هروب تزامن مع ميل دولي للنموذج الأوردوغاني الذي تلبّسه الإسلام السياسي البرلماني المغربي ووجد فيه مراده. الترحال بين النماذج هو مؤشر على ارتفاع في منسوب انتهازية الجماعة. لم يخطيء ناثن ج. براون وهو يعاين هذه الظاهرة حينما وصف هذه الجماعات قائلا: «تظهر الحركات التي تستلهم الإخوان المسلمين لها ثلاث سمات تنظيمية مميزة: المنظمة الرسمية، والانخراط الاجتماعي والسياسي، والمرونة التي تتراقص على شفير

الانتهازية»²³⁹. لقد حصل هذا الترحال في ظرف وجيز جداً من الزمان. يذكر ناثن ج. براون أيضاً - وقد كان شاهداً على اللقاء الذي أجرتّه في واشنطن مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي - واصفاً حزب العدالة والتنمية المغربي بأنه «الحزب الأكثر تدجيناً في الوطن العربي»²⁴⁰. يلتفت ناثن إلى موقف العثماني حينما سأله مايكل ماكفول الباحث في كارنيجي لشرح توجهاتهم للجمهور الأمريكي، كان العثماني قد عرّف حزبه قياساً بحزب العدالة والتنمية التركي. فلما طلب منه مايكل ماكفول أن يعطي جواباً حقيقياً لأن هذا الجواب لا يعني شيئاً بالنسبة لجمهور (سي إن إن)، عاد العثماني ليقول: بأن حزبه هو صيغة للحزب المسيحي الديمقراطي. يعتبر ناثن أن هذا القياس قد يكون لا معاً بناءً على أهداف العثماني. جذور دينية واعتدال في السياسة و«الأفضل من ذلك أنهم يميلون إلى أن يكونوا موالين لأمريكا». ويقول ناثن: «بالطبع لم يقتنع الجميع بسهولة أن العثماني كان نسخة أنحف من هيلموت كول». ولعل المدهش هنا في نظر ناثن الخبير بالجماعات الإسلامية ما عبّر عنه: «المدهش حقاً كيف أن النقاشات حول طبيعة الحركات الإسلامية تتحلل بسرعة إلى تجارة تشابهات فظة»²⁴¹. وبالفعل لقد كان للعبة التشبيهات الفجة كما وصفها ناثن دوراً في تبليغ رسائل لمن يهّم الأمر في سياق خطة التمكين للجماعة للوصول إلى الحكومة. غير أنه غاب عن ناثن أن لعبة التشبيه وتمزق الهوية المرجعية للحزب هي من جعل العثماني يكتب قبل ذلك كتاباً عن «المشاركة السياسية عند بن تيمية»؛ الكتاب الذي اختفى من الأسواق بمجرد ما وصل الحزب إلى السلطة.

اختزال الشرعية

كرست الجماعة الإسلامية البرلمانية (حزب العدالة والتنمية) إذن مفهوماً اختزالياً عن الديمقراطية يقوم على العملية الانتخابية، بمعنى أن الانتخاب هو الذي يمنح الشرعية بصورة مطلقة تفويضية. إن صناديق الاقتراع في

239 - ناثن ج. براون: المشاركة لا المغالبة، ص 105. د: سعد محيو، ط 1 الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012م، بيروت.

240 - ناثن ج. براون: المشاركة لا المغالبة، د: سعد محيو، ص 59، ط 1، مركز كارنيجي للشرق الأوسط. الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012م، بيروت.

241 - م. ن، ص 60 - 61.

مجتمعات في طور الانتقال الديمقراطي هي مسألة شكلية قد يكون لها أحيانا دور في إعادة إنتاج الثقافة السياسية نفسها. وكما يشير موريس دوفيرجي، فإن الديمقراطية في مثل هذه البيئات باتت شبه مستحيلة نظرا لضعف الثقافة الحديثة في الكتل الشعبية ونظر لأمتها وجهلها لمطالبها كما أن المؤسسات التمثيلية عاجزة عن العمل في مثل هذه المجتمعات، وإن وجدت كما يقول دائما دوفيرجي فلا تكون سوى مظهرا ينمو خلفها الاستبداد²⁴². ولا زال حتى اليوم معيار الديمقراطية في نظر هؤلاء ليس هو الشراكة بل الهيمنة السياسية على المجتمع ومؤسسات الدولة في سياق سياسة التمكين. وفي هذا المجال لم يراهن إسلاميو البرلمان في المغرب على شرعية الاحتجاجات كما حدث أيضا في مصر، غير أنهم كانوا الجهة الأكثر استفادة من كل نتائج ذلك الحراك. وتكاد تكون قضية الانتقال من المؤسسة التشريعية إلى الحكومة قفزة تاريخية في تجربة الجماعة لم تكن متوقعة بهذه السهولة. لا سيما وأن العمل من داخل المؤسسة التشريعية لم يعد يكفي الجماعة، حيث ووجهت بالكثير من التحديات التي هددت بعض ممثليهم برفع الحصانة كما لم يمنهم ذلك من التهديد أو التلويح بحل حزبهم السياسي.

سؤال المرجعية

استلزم فعل الدخول إلى العملية السياسية مراجعة لعدد من الأفكار، أهمها ما كان يتعلق بالمرجعية الإسلامية. لقد كانت الدولة ترفض قيام أحزاب على خلفية دينية من منطلق أن الإسلام هو دين المغاربة جميعا. لكن لعله من مفارقات القدر أن سؤال المرجعية الدينية الذي شكل أزمة للحزب الجديد بزعامة الخطيب سيواجه فصلا في الدستور - الفصل 19 - الذي كان الخطيب في لجنة كتابة دستور 1962م هو من اقترح إمارة المؤمنين في أول دستور للمملكة. كان هذا البند في بداية الستينيات ضمانا دستورية وجهت في الغالب ضد اليسار، وكان الخطيب مترعما لهذه الحركة التي جعلته يستقطب من داخل الجسم اليساري عبد الكريم مطيع أحد أبرز مؤسسي الشبيبة الإسلامية. غير أن البند نفسه وبفعل التحولات التي عرفها المغرب أصبح ضمانا لليسار والقوى

242 - موريس دوفيرجي : علم اجتماع السياسة، ص 305. ت : سليم حداد. ط 2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001م، بيروت.

السياسية العلمانية ضدّ الإسلاميين. ذلك لأنّ الوقوف ضدّ المدّ الأصولي كان يتطلب آليات دستورية قوية، وهو ما لعبه الفصل 19 الذي حال دون اختراق الجماعات المتطرفة للسياسة الدينية التي بقيت شأنًا ترعاه إمارة المؤمنين وليس الجماعات. لقد حدّد الفصل 19 السلطة الدينية في شخص الملك الذي وكل بها المجلس العلمي الأعلى. ومع تصاعد تهديد السلفية الجهادية تم تدشين عهد جديد لسياسة دينية شاملة سميت بإعادة هيكلة الشأن الديني ثم سرعان ما طرحت قضية أخرى على أعقاب أحداث 16 ماي ما سيعرف بالأمن الروحي. في هذا السياق، انتهزت شرعية الإسلام السياسي وبدا ما كان يعرف بقوى الاعتدال تحت ضغط الاتهام من القوى السياسية التي دعا بعضها لحل حزب العدالة والتنمية بوصفه مسئولاً مسئولية معنوية عن الإرهاب، ذلك لأنّ الحدّ الفاصل بين هؤلاء وبين السلفية الجهادية لم يكن واضحاً، فلقد تبين أنّ أغلبهم كان يكتب بياناته تدافع عن الجماعة، كما كانت صحافة حزب العدالة والتنمية تدافع عن هؤلاء وتتهم خصومهم بالتحامل على الإسلام. كانت أحداث 16 ماي مفصلية في تاريخ حزب العدالة والتنمية وحتى في أدائه داخل البرلمان. التحوّل الذي سيظهر في قبول فريقه بالتصويت على قانون الإرهاب بعد امتناع ورفض سابقين. وهو القانون الذي بموجبه سيتم محاكمة رموز السلفية الجهادية. إنّ نزوع الإسلام السياسي في المغرب إلى السلطة في مثال العدالة والتنمية سيقودها حتماً إلى تحدي الشرعية، فالسلطة كما في منظور ماكس ووبر هي نفوذ وقوة. ومن هنا طرحت مسألة الشرعية على جماعة العدالة والتنمية بشكل حاد. ومع أنّ ماكس ووبر يعتبر أنّ نماذج السلطة والشرعية لا تتحقق بشكل مثالي، لكنّه حدّد ثلاث نماذج قد تساعدنا على معرفة الطرق التي اتبعتها الجماعة الإسلامية في المغرب التي يجدر بنا أن نسمّيها بإسلامي البرلمان، وهي: النموذج العقلاني القانوني البيروقراطي، ونموذج الأعراف والتقاليد، ونموذج الكاريزما. اصطدمت مجموعة الإسلام السياسي البرلماني في المغرب بالنماذج الثلاثة نتيجة عدم وجود الفراغ الكافي الذي يسمح لهذه المجموعة ببناء مشروعية قوية تتركّز التوازن السياسي. فلو اخترنا شرعية هذه المجموعة بناء على النماذج الفيبرية الثلاثة سنجد ما يلي:

في المجال العقلاني البيروقراطي الذي يميّز الدولة الحديثة، نجد أنّ هذه الجماعة لا تستطيع أن تقدّم ما هو مغري للدولة الحديثة. لكن وتحت الضغط

الكبير لاشتداد خطاب المغرب الحدثاني التي تمّ تداولها بشكل سياسي واسع التأثير اضطرت جماعة إسلاميي البرلمان أن تتمثّل العناوين الحدثانية نفسها مرتكزة على نوع من البروباغندا السياسية. وهو الأمر الذي شكّل مفارقة كبيرة داخل المشهد السياسي المغربي. كان حزب العدالة والتنمية يدرك أنّ عنوان الحادثة لدى السياسيين هو أيضا ليس إلا فصلا من فصول البوليميك السياسي، مما جعلهم يتمثلونه بطريقة جدلية فاقت خصوصهم وأقنعت المحايدين بجدوى هذا الخطاب. أما في مستوى نموذج الأعراف والتقاليد، فقد واجه حزب العدالة والتنمية مشكلة من نوع آخر، وهي كيف يعيد بناء موقفه من العرف والتقاليد المجتمعية المغربية التي ناهضها في مرحلة الدعوة تحت تأثير النزعة السلفية التي لا تمنع اعتبارا للتقاليد. لقد حصل هاهنا نوع من التناقض الحاد بين النزعة إلى استثمار الأعراف والتقاليد في بناء الشرعية وبين النزعة الدعوية التبديعية للتقاليد المغربية. ولكي يخرجوا من هذا التناقض الحاد كان لا بدّ أن يزيدوا في توزيع الأدوار وضمن خطاب مزدوج دائما بين مهام حزب العدالة والتنمية وأدائه السياسي سواء في البرلمان أو الحكومة وبين أداء جماعة التوحيد والإصلاح الدرع الدعوي للحزب. وفي الوقت نفسه ربطوا بين تاريخ حزبهم في الحقبة التي لم يكونوا قد أصبحوا جزءا منه وبين الحاضر، أي يرتكزون على تاريخ حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية في موضوع الشرعية التاريخية والأعراف والتقاليد، فيما مشروعهم الحقيقي بدأ في نهاية التسعينيات لما قرروا دخول الحزب المذكور. ثم يأتي المستوى الثالث الذي يتعلق بالكاريزما. وهنا واجه الحزب مشكلة الكاريزما باعتبار أنّ هذا الحزب تتنازع قيادته مجموعة من القيادات المتقاربة في التجربة والتأثير. ولذا سارع إلى إقرار ضرب من الديمقراطية الداخلية. في المقابل كانت الأحزاب السياسية وعلى الرغم من تراجع نفوذها السياسي بقدر من الشرعية على المستويات الثلاثة، ستبحث الجماعة عن مبررات أخرى لتكوين شرعيتها قبل منازعة الفرقاء السياسيين داخل العملية السياسية.

تجربة العمل التشريعي

استطاع حزب العدالة والتنمية أن ينخرط في العمل التشريعي إثر فوزه بمقاعد داخل البرلمان مكنته من خلق فريق نيابي شديد الحماسة. ومع أنّ

رغبة الخطيب رئيس الحزب يومئذ كان هو رفض المشاركة إلا أن الجماعة الملتحقة بحزبه كانت مصرة على المشاركة، وهي من أولى الخلافات التي جرت بين الخطيب والوفاد الجديد. في هذه الأثناء سيعمل إسلاميو البرلمان لأول مرة على التعريف ببرنامجهم وتوجهاتهم محاولين التركيز هنا على مسألتين أساسيتين:

.. الخطاب الديني وتعبئة المشاعر الدينية في العملية الانتخابية

.. العمل الاجتماعي والوعد ببرامج اجتماعية

في غياب الأحزاب السياسية الأخرى عن المجتمع وعن المسجد بدا الوضع خاليا لحزب الإسلاميين لكي يستميلوا شريحة أكبر من الناخبين. من هنا أصبح التركيز على المرجعية الإسلامية سياسة لتعويض العجز عن تقديم برنامج اجتماعي سياسي حقيقي، فالعمل الاجتماعي أصبح بديلا عن البرامج السياسية. فقد غدا الاهتمام بالجماعات المحلية أهم حتى من الانتخابات التشريعية نظرا لالتصاقه بالعمل الجماعي. وقد بدا هذا واضحا أيضا من خلال الانتخابات الجماعية في 12 شتنبر 2003 التي تم اكتساحها بطريقة مفاجئة، حيث أظهر فيها الحزب ومن خلال تحالفاته التي بدت أكثر سياسية منها مبدئية، إن التركيز على المرجعية الإسلامية هو ما سيجعل سائر الأحزاب السياسية تستعمل في خطابها ذات العنوان فيما بعد لسحب ورقة المرجعية من حزب، رأت فيه الأحزاب السياسية المغربية لا رصيد له غير استعمال الورقة الدينية في العملية السياسية في مجتمع يفترض أن المرجعية الدينية هي للجميع. فقد جاء البرنامج الانتخابي للجماعة في انتخابات 1997 التشريعية مركزا على مسألة المرجعية الإسلامية. فلقد وصف البرنامج الانتخابي على أنه «ذو مرجعية إسلامية وتوجهات إسلامية وحلول إسلامية لا نقول إن هذا البرنامج هو الإسلام أو الصورة الإسلامية المثلى ولكنه برنامج مؤسس على الإسلام عقيدة وشريعة ومنهاجا، برنامج يعلن ويعلي المرجعية الإسلامية ويستمد منها ويهتدي بهديها»²⁴³. سوف ندرك الفارق بين خطاب أول برنامج انتخابي وبين خطاب أول برنامج حكومي في موضوع الكرّ والفرّ المرجعياتي.

الاحتجاجية البرلمانية كخطة لإثبات الحضور الهوياتي

حقق حزب العدالة والتنمية أكبر عدد من المبادرات التشريعية خلال دورة أكتوبر 2010م، وأوضح الحزب في بيان حصيلته السنوية عن ارتياحه لهذه الحصيلة ومنجزات نوابه مع نقد لمحدودية صلاحية المؤسسة التشريعية وظاهرة الترحال داخل المؤسسة بين الأحزاب السياسية، وفي نصّ البيان الذي ذيل بإمضاء من المصطفى الرميد وحرر بالرباط في: الأربعاء 08 شعبان 1431هـ الموافق لـ 21 يوليوز 2010م، تمت الإشارة إلى أن الفريق النيابي للعدالة والتنمية قدم «خلال السنة التشريعية 849 تعديلا على 46 مشروع قانون كما تقدم بما مجموعه 348 سؤالاً شفويا و2025 سؤالاً كتابيا مما بوأه المرتبة الأولى بين كافة الفرق بنسبة تعادل 85% من الأسئلة الكتابية، كما تقدم الفريق بـ 71 إحاطة تهم قضايا مختلفة تهسم الوطن والمواطنين وبـ 35 طلب لانعقاد اللجان و8 طلبات لمهام استطلاعية كما نظم 4 لقاءات دراسية همت مواضيع الصحافة بين الحرية والمسؤولية وأفاق تطوير التمويلات البديلة بالمغرب وموقف المغرب من الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وأخيرا وضعية صناديق التقاعد بالمغرب. كما أن الفريق توصل بـ 1840 مراسلة حظيت باهتمامه استقبالا وجوابا وإنجازا». لقد اختار نواب العدالة والتنمية مبدأ الاحتجاجية الدائمة داخل مجلس النواب مجسدين موقف المعارضة، غير أن غريمهم الأصالة والمعاصرة الذي استقطب 120 مستشارا من حزب العدالة والتنمية، تنبّه إلى هذا التكتيك لينازعهم دور المعارضة داخل البرلمان منذ استقلال من الحكومة، حيث بلغت ذروتها ضد حكومة عباس الفاسي في مجلس المستشارين، وتتسم مقترحات فريق العدالة والتنمية بالكثير من الازدواجية والالتفاف والانتقاء في مجال التشريع، فبعد أن خاضوا حملة ضد الخمر في السنوات الماضية، عادوا ليقتروا الرفع من تسعيرة القنينة الواحدة ليصبح الخمر في متناول (الأغنياء منكم) فقط. وفي الوقت نفسه حسب مقترح سابق للداودي سيدر أرباحا إضافية على الميزانية باعتبار أن قطاع الخمر وحده ضمن سائر القطاعات الأخرى لم يعرف زيادة في الأسعار منذ عشرات السنين. وحيث تراجعت نضالات وفتاوى الحزب ضد الخمر في المنتصف الأخير للسنة الماضية، إلا أن باقي المبادرات لا زالت تستعمل مفهوم المرجعية الإسلامية في إيقاف أو منع بعض القوانين. فقد

ردّ مصطفى الرميد، رئيس لجنة العدل والتشريع بالبرلمان تصريحات يونس المشرفي، المدير العام للشركة المغربية للألعاب والرياضة، بخصوص رغبة شركته في توسيع نشاطها إلى قناعة الحزب المبدئية المبنية على معارضة مشاريع القمار بالمغرب، باعتبار أن هذا الأخير دولة إسلامية، والمعلوم أن ألعاب القمار تدخل في إطار المحرم شرعا. كما جاء رد الرميد على قرار حفيظ بنهاشم المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج بتطبيق المرسوم الخاص الذي يحدد تفاصيل الزي الرسمي الذي يفرضه على موظفات السجن، بأن « فريق العدالة والتنمية يرفض مصادرة حق النساء في وضع «غطاء الرأس» التزاما بما تمليه عليهن عقيدتهن في إطار الملاءمة مع الزي الرسمي لإدارة السجون، مضيفا أن الزي الرسمي لا يتعارض مع حقهن في ارتداء «غطاء الرأس»»، مؤكدا أن فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب أجرى نقاشات في الموضوع داخل لجنة العدل والتشريع، وقام على إثرها بمراسلة المندوب العام لإدارة السجون، لكن أجوبته تظل دائما غير مقنعة»²⁴⁴. وفي هذا السياق شملت مقترحاتهم قانون إنشاء مؤسسات بنكية إسلامية. وقد أوضح الداودي بهذا الصدد في الندوة التي عقدها الفريق في بداية عام 2011م لتقديم حصيلة دورة أكتوبر 2010، أن المغرب تأخر كثيرا في مجال البنوك الإسلامية، على الرغم من أن الاقتصاد الإسلامي يدرس في الجامعات المغربية منذ ثمانينيات القرن المنصرم. وهي البنوك التي من شأنها أن تدر على المغرب أموالا كثيرة.

فاز حزب المصباح يومئذ بتسعة مقاعد كان معظمها في المدن الكبرى. ولم يكن في استطاع الحزب تكوين فريق نيابي يمكنه من الاستفادة من حق طرح الأسئلة الشفوية. وهي الحالة التي لم تدوم إذ سرعان ما استطاع الحزب في الدخول البرلماني لعام 1999 أن يكون له فريق بعد أن ارتفع عدد نوابه إلى عشرة بفضل الانتخابات الجزئية التي جرت في دائرة المزرعة وفاز فيها رئيس الحكومة الحالية عبد الإله بنكيران. فضلا عن التحاق نواب جدد بالفريق من أحزاب أخرى في سياق ما عرف بظاهرة الترحال السياسي داخل البرلمان. اعتبر الحزب نفسه يقوم يومها بمهمة تخليق الحياة السياسية ورفدها بعناوين جديدة في نوع من أسلمة الحياة السياسية. وذلك انطلاقا من قناعتهم بأنهم هم الأكثر

وضوحاً في مرجعيتهم الإسلامية بخلاف الأحزاب الأخرى. وفي أثناء تأسيس حكومة التناوب التوافقي التي جاءت بعبد الرحمان اليوسفي على رأس الحكومة في سابقة من نوعها. وفي سياق تشكيل هذا الأخير للحكومة بحث بدعوة إلى قيادة الحزب قصد المشاورة والمشاركة في الحكومة. غير أن قيادة الحركة الشعبية ممثلاً بالخطيب اعتذروا من المشاركة واكتفوا بما أسماه بالمساندة والتعامل الإيجابي والبناء. والواقع أن الرفض لم يأت من الجماعة الإسلامية حينئذ التي أصرت قيادتها على المشاركة، بل هو رفض من قبل عبد الكريم الخطيب. كان أول موقف للحزب الإسلامي تأييد حكومة التناوب مع احتفاظه بنقد خاص لعدد الوزراء من باب الاقتصاد والتركيز على ما يتحقق به أكبر الإنجازات²⁴⁵. وهي الملاحظة التي لم يلتزموا فيما بعد عند تشكيل النسخة الثانية من حكومتهم. وبعد عامين من المساندة لحكومة التناوب حصل تحول في الخطاب بناء على ما جاء في بيان المؤتمر الوطني للحزب المنعقد في دورته العادية في 30 شتنبر وفاتح ماي 2000، حيث يقول عن حكومة التناوب: «لم تفض إلى تعميق الممارسة الديمقراطية ومعالجة مخلفات الماضي لتحقيق العدالة والكرامة والتنمية». وفي السياق نفسه اتهمها بأن لها جراً غير مسبقة على مخالفة المرجعية الإسلامية والهوية المغربية. متهمين الحكومة بنزعتها الفرنكفونية وبالتطبيع.

وجد حزب العدالة والتنمية فرصة في إطلاق الوزير السعدي من فريق التقدم والاشتراكية من أعضاء حكومة اليوسفي مشروع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية؛ التي جاءت مناهضة لمدونة الأحوال الشخصية. النزاع الذي بلغت آثاره خارج قبة البرلمان إلى الشارع وجمع توقيعات المواطنين وهو ما استدعى تحكيماً ملكياً. واستمر الحزب نفسه في الاعتراض على الحكومة كما حصل في مسألة السلفات الصغرى. والدعوة إلى إضراب قطاع التعليم في 20 أبريل 2001 بدعوة من الاتحاد الوطني للشغل، وهي نقابة تابعة لحزب العدالة والتنمية. كانت انتخابات 2002 التشريعية فرصة ذهبية لحزب العدالة والتنمية. فلقد حدثت نقلة نوعية على مستوى عدد المقاعد التي تحسّل عليها الحزب. غير أنها جاءت في سياق حساس على إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر وطرح مشروع قانون الإرهاب للمصادقة عليه في البرلمان حيث رفض الحزب التصويت

عليه بالإيجاب إلا في وقت لاحق، ستستمر قضية التلويح بالمرجعية الإسلامية وجعلها عنوانا ينطوي على تشابه مشاريعهم البرنامجية. التميز هنا ودائما ليس برنامجيا وإنما في المرجعية الدينية، ويتضح ذلك من خلال أن قيادات الحزب هم أنفسهم قيادات الجمعية الدعوية. وهناك 30 في المائة من وكلاء اللوائح الذي تقدموا للانتخابات في الاستحقاقات التشريعية لعام 2002 هم مزدوجي الانتماء بين حزب العدالة والتنمية وجمعية التوحيد والإصلاح الدعوية، بل إن 37 فائز من أصل 42 أعضاء في حركة التوحيد والإصلاح، انتقد الحزب حصيلة حكومة التناوب على الرغم من أن هذه الأخيرة أبرزت أرقاما مفصلة عن إنجازاتها في سائر القطاعات. معتبرا أن الحكومة مارست عملية انتقاء في موضوع الأرقام وبأنها لم تحقق شيئا مهما على مستوى انتظارات الناخب لا سيما في موضوع المديونية. بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 52 في المائة من أصل 14 مليون ناخب مسجل، تم إلغاء 15 في المائة منها. لقد قفز الحزب إلى مستوى تمثيلي أكبر بكثير من الانتخابات السابقة. فبعد حصوله على 42 مقعد أصبح في وضعية أغلبية مريحة إذ أصبح الثالث في الرتبة بعد الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال. وهو ما منحه الكثير من الإحساس بنفوذ فيما أشعر خصومه خطورة الموقف. لا سيما وقد تخلى عن تغطية عدد من الدوائر استجابة لما اعتبره منطق التوازنات السياسية. لقد تزامنت هذه العملية مع وفاة الملك. وبعد انتهاء حكومة التناوب التوافقي تم تعيين الملك الجديد لادريس جطو وهو تكنوقراط على رأس الحكومة. وعلى الرغم من أن الدستور يتيح للملك حق تعيين الوزير الأول وعلى الرغم من أن ما جاء في البيان الملكي بأن هذا الاختيار نابع من الرغبة في «تنصيب حكومة عمل محبّة حول أولويات واضحة وتغليب الفعالية والجدية والاقتراب من المواطنين والاستماع إليهم والاستجابة لتطلعاتهم»²⁴⁶ إلا أن المعارضة اعتبرته خروجاً عن المنهجية الديمقراطية. فترتب عليه موقف سلبي من كل من الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال، فيما فضل حزب العدالة والتنمية عدم المشاركة بعد لقاءات كثيرة. سيتضح فيما بعد أن الإسلاميين كانوا يقبلون دائما بالمشاركة، إنما الرفض جاء من عبد الكريم الخطيب. إن اكتساح حزب العدالة والتنمية للانتخابات كانت له أسباب كثيرة على الرغم من أنه حزب

246 - محمد ضريف، مستقبل الأحزاب رهين بتغيير أساليب اشتغالها، جريدة الصباح، السبت - الأحد، 26 / 27 / 2003.

لا يتوفّر على برنامج سياسي متميّز عن نظرائه. غير أنّ الأرقام تؤكّد على أنّ منسوب العزوف السياسي للمجتمع باتت مقلقة، وكان لا بدّ أن يحدث نوع من التصويت العقابي، لا سيما بعد أن علّق الناخبون كل آمالهم على حكومة التناوب التي قادها الاتحاد الاشتراكي. فالأسباب هنا متداخلة وكثيرة، فمن ناحية كان لا بدّ من تجريب حزب العدالة والتنمية الذي عاش داخل العملية السياسية على خطاب المظلومية، واستطاع بخلاف الأحزاب الأخرى أن يتموقع داخل النسيج الاجتماعي العميق نظراً لتجربة أعضائه الدعويين. وأبدى خلافاً للأحزاب الأخرى الكثير من القرب من المواطنين وكذا إظهار بعض المظاهر الديمقراطية المفقودة لدى الأحزاب الأخرى بنهج شكل من التداول على قيادة الحزب بصورة شكلية لا تخلوا من حسابات دقيقة. وأثارت لأول مرة مسألة غياب النواب والتصريح بالامتلاكات، لقد تمكن الخطاب الديني الذي كان يعتمد الكثير من الشعبوية أن يؤثر في الناخب، بالإضافة إلى الخطاب التحسيسية الذي تمّ نهجه قبل الحملة الانتخابية والذي حث المواطنين على المشاركة المكثفة في الانتخابات وتغيير نمط الاقتراع المعتمد على اللائحة والذي يعتمد البرنامج وليس الشخص. الأمر الذي كان له تأثير إيجابي على السير النزيه للانتخابات وتراجع سلطة الرّبع الانتخابي. كان الحزب قد اكتسب تجربة في العمل الجماعي والنيابي ودخل على خط القضايا الساخنة التي برز فيها دفاعه عن المرجعية الإسلامية والتي بلغت أوجها في مواجهة مشروع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، وأيضاً الدخول على خط القضايا القومية والإسلامية كمناهضة التطبيع ومعارضة غزو العراق ونصرة المسلّحين في الشيشان، وكل هذا لا يخفي أنّ هذه الانتخابات جاءت على إثر هجمة كبيرة تعرض لها تيار ما يعرف بالإسلام السياسي مما أدى إلى تعاطف بعض المكونات الأخرى مع إسلامي البرلمان على مستوى الانتخابات. فلقد ساهم إسلاميون من العدل والإحسان والتيار السلفي بإعطاء أصواتهم لصالح حزب العدالة والتنمية في مواجهة خصومهم.

صدمة أحداث 16 ماي

ما زال إسلاميو البرلمان بالمغرب يواجهون تحدّيات أحداث 11 سبتمبر الشهيرة وانعكاساتها داخل المغرب حتى استيقظوا على صدمة أخرى، هذه المرة ستكون تداعياتها كارثية على الوضع السياسي للجماعة الإسلامية،

ألا وهي أحداث 16 ماي 2003، التي هزت الرأي العام المغربي نتيجة اعتداء مجموعة من المتطرفين التابعين للقاعدة على بعض الأماكن المدنية بتفجيرات، وصف على إثرها حزب العدالة والتنمية على أنه مسئول عن ذلك مسئولة معنوية لأسباب منها أنه يحمل ذات الخطاب المتطرف حيال عدد من القضايا، ومنها أنه ظل يدافع عن قوى التطرف السلفي لا سيما وأن بعضهم كانوا يمررون بياناتهم وأقوالهم في جريدتين تابعتين للحزب: جريدة العصر وجريدة التجديد، وهنا تأجج خطاب يدعو إلى حل حزب العدالة والتنمية فيما انطلقت حملة ضدّ الحزب تحت عنوان القطب الحداثي الذي جمع إلى صفوفه كل مكونات اليسار والليبراليين وغيرهم. في سياق هذا الوضع المربك الذي حشر فيه الحزب طرح مشروع قانون مكافحة الإرهاب في دورة استثنائية 19 فبراير 2003. وهو القانون الذي جاء في سياق الحملة الأمريكية العالمية ضدّ الإرهاب. كان حزب العدالة والتنمية قد امتنع عن التصويت لصالح هذا المشروع، لكنه خلال هذه الدورة وافق على التصويت لصالح مشروع القانون أعلاه تحت مبررات صرح بها للرأي العام تؤكد أنه وجه من خلالها رسالة كما جاء يومها في تصريح لعبد الله بها رئيس لجنة التشريع²⁴⁷. غير أن الواضح من كل تلك التبريرات هو التأكيد على براءة حزب العدالة والتنمية من العنف. وكان هذا موقف خاص بإسلامي البرلمان حيث لم يكن عبد الكريم الخطيب يوافق على هذا التصويت. لقد اتهمهم الخطيب بطريقة أو بأخرى بافتقارهم للشجاعة، حين قال: «كنت أتمنى أن يمتنع نواب العدالة والتنمية عن التصويت ولكنهم فضلوا أمام هذه الضجة أن يصوتوا لفائدة هذا القانون كان عليهم في نظري أن يتحلوا بالشجاعة ويمتنعوا عن التصويت ويتركوا الأغلبية الحكومية تواجه وحدها ردود الفعل على هذا القانون»²⁴⁸.

وكما تمّ حسم مشروع قانون الإرهاب جاءت صيغة الحل التوافقي حول موضوع المدونة بعرض مشروع مدونة الأسرة على البرلمان في 16 يناير 2004. كبديل عن مدونة الأحوال الشخصية. كان حزب العدالة والتنمية في وضع لا يسمح له إلا بالتصويت الإيجابي على هذا المشروع لأسباب تمّ تبريرها من قبل

247 - مداخلة فريق العدالة والتنمية في مناقشة مشروع قانون 03.03 يتعلق بمكافحة الإرهاب، جريدة العصر، عدد 269 - 23 ماي 2003م.

248 - د. عبد الكريم الخطيب، جريدة العصر، عدد 269، 23 ماي 2003.

الحزب آنذاك. ففي مقدمة الأسباب التي جعلت الحزب يصوت بالإيجاب هو أن المقترح جاء بناء على إرادة الملك وتمّ فيه ممارسة سلطة إمارة المؤمنين الدستورية. في هذا الإطار تمّ مراعاة المرجعية الإسلامية وإشراك العلماء في هذا النقاش. من جهة أخرى كان خطاب الحداثة قد بلغ مداه في كل وسائل الإعلام والخطابات الرسمية للدولة والأحزاب مما جعل حزب العدالة والتنمية يدخل على خط الإقرار بمتطلبات مغرب حداثي ديمقراطي. وتعتبر قضية المدونة من القضايا الأولية في الملف المطلي للحركة النسائية وللوقى السياسية المنضوية تحت القطب الحداثي. كان الحزب سيكون مغزولا لو أنه لم يصوت على مدونة الأسرة. مع أن أعضاءه لا يؤمنون بالكثير مما جاء في هذه المدونة. ولا يحتاج المراقب إلى شواهد في هذا المجال، فإن القانون الجديد يرفع من سن الزواج بالنسبة للمرأة كما أنه يحّد من تعدد الزوجات من خلال إجراءات دقيقة تؤدي إلى منعه مع عدم تحقق العدالة. والمساطر المتبعة لدى القاضي في مجال الكفاءة والعدالة تقوم على الوضعية الاجتماعية والمعيشية للزوج ومدى قدرته على إعالة أسرة. فالموضوع خرج من عنوان تعدد الزوجات إلى تعدد الأسر. غير أن غالبية قيادات حزب العدالة والتنمية لهم أكثر من زوجة بمن فيهم وزير العدل الجديد في الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية؛ وهو مسئول عن الوزارة المعنية بتدبير مدونة الأسرة. لم تعد جماعة التوحيد والإصلاح التي عملت من داخل حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية تشكل تهديدا للأحزاب الأخرى فحسب، بل سرعان ما تمّ الحظر منهجيا ضدّ مكونات الحزب المستقبل لهم في الداخل. لقد عمل إسلاميو البرلمان على تهميش كل القيادات القديمة للحزب، ولم يكن إبقاؤهم على الخطيب الذي أعلن بعد ذلك استقالته فيما تم الاحتفاظ به رئيسا مؤسسا للحزب، سوى لأسباب تتعلق بموقعه الحساس وكضامن لاستمرارية الحزب وعدم حله. أمام هذا التهميش الذي حشر أعضاء الحركة الشعبية القدامى في الزاوية من قبل الوافد الجديد، تمّ التفكير في إنشاء جسم موازي لحركة التوحيد والإصلاح بوصفها الرافد الفعلي للحزب بالمنتمين والأعضاء الجدد ما جعل أعضاء الحركة الشعبية في وضع أقلية داخل الحزب. وسوف يزداد وضعهم تهميشا أكثر مع تطور الأحداث. كانت هناك ظروف خاصة جعلت الخطيب ما جعلت رفاقه القدامى يستشعرون تراجع نفوذه في العهد الجديد.

كان همّ الخطيب إزاء حزب العدالة والتنمية أن يحافظ من خلاله على ما تبقى من سمعته السياسية وتمكين ابنه من عضوية الأمانة العامة. وقبل ذلك كان قد شجّع رفاقه المتضررين من التهميش على إنشاء جمعية اليقظة والفضيلة كمنافس للتوحيد، والإصلاح، وذلك من خلال حضوره هو وأحد قادة الحركة الشعبية عبد الله الوكوتي رئيس المجلس الوطني للحزب، الجمع التأسيسي للجمعية المذكورة 19 أبريل 2003 ببوزنيقة. وهو الأمر الذي أثار استياء كبيرا من قيادة العدالة والتنمية، ولم يكتب لهذه الجمعية أن تواصل نشاطها. فلقد ولدت شبه ميتة لا سيما حينما صادفت أحداث 16 ماي وتم اعتقال بعض أعضائها في ملف السلفية الجهادية. ولم تتحقق الغاية من إنشاء هذا التنظيم الجمعي لإحداث التوازن داخل الحزب لأسباب أخرى مختلفة.

بعد خروج الخطيب فعليا من الحزب واستيلاء جماعة التوحيد والإصلاح على ميراث الحزب، لم يعد أمام المقصيين داخله من رفاق الخطيب سوى الذوبان أو الاعتزال. فبعد تجربة الجمعية الموازية فكر محمد الخليدي وهو نائب برلماني عن الحزب نفسه ومدير نشرة العصر الناطقة باسم الحزب وعضو الأمانة العامة أن يترك الحزب ويؤسس بجمعية مجموعة من السياسيين والفعاليات الأخرى من خارج العدالة والتنمية حزبا جديدا سمي: حزب النهضة والفضيلة. ومع أن الخطيب لم يكن متحمسا كثيرا لفكرة الحزب الجديد، إلا أن تجربته شكلت إزعاجا لحزب العدالة والتنمية لا سيما بعد أن ساد في وسائل الإعلام أن الأمر يتعلق بانشقاق سيقع أول مرة داخل الحزب. فكرة الانشقاق في حد ذاتها لها أثر سيء على معنويات حزب يخشى من أسرار اللعبة السياسية ويعيش على سمعته كجماعة منسجمة. ولم يكتب لهذه التجربة أن تكون منافسا حقيقيا لا سيما بعد التردد الذي واجهها، فلقد دخلت على خط المنافسة على المرجعية الإسلامية. وهو ما كان من شأنه إزعاج الحزب الإسلامي الوحيد في البرلمان الذي كان يدبر حملاته الانتخابية على أساس التفرد بالمرجعية الإسلامية. غير أنه سيواجه في الانتخابات دخول تجربتين ترفعان شعار المرجعية الإسلامية: النهضة والفضيلة، وحزب البديل الحضاري الذي تمّ حله على إثر تداعيات الاعتقال الذي طال قياداته فيما عرف بشبكة بلعيرج. سوف يحدث تحول في مسار الحزب الذي انهمك في محاولات استدماج المفرج عنهم من تيار السلفية الجهادية، لكن الجديد هنا أن حزب النهضة والفضيلة في الانتخابات ما قبل

الأخيرة استطاع أن يفوز بمقعد واحد لشيخ مثير للجدل اختار أن يترشح باسم الحزب وهو صديق قديم لحزب العدالة والتنمية متخلي عنه، وهو عبد الباري الزمزمي. تزامن ذلك مع طرح هذا الحزب لمشروع كوطا العلماء داخل البرلمان وحاول جهده أن يركز على المرجعية الإسلامية في خطابه وبياناته، وبما أن الحزب لم يفز إلا بمقعد واحد ولم يكن هناك من سبيل لإنشاء فريق نيابي، فهذا حد من نشاط الزمزمي الذي كان يعتقد أنه سيعوض منعه من الخطابة من قبل وزارة الأوقاف بمنبر من داخل البرلمان لممارسة خطبه الوعظية. وكان هذا قد سبب له الحصر ولم ينسق مع الحزب وأظهر من خلال تصريحاته لوسائل الإعلام بأنه غير معني بهذا التنسيق ولم يحضر اجتماعات الحزب كما لم يلتزم بأداء واجب الاشتراك في الحزب. في الاستحقاقات التشريعية الأخيرة تراجع لأسباب غامضة عن الترشح في طنجة ليعود للترشح في الدار البيضاء حيث لم يفز أمام منافسه الاستقلالي. ليصبح الحزب محروما حتى من مقعد واحد، لكنه وجد قبيل الانتخابات الأخيرة فرصة في تشكل الـ (جي 9) بقيادة حزب الأصالة والمعاصرة فرصة للتمكين من جديد. كانت التوقعات تشير إلى إمكانية فوز هذا الأخير وربما الفوز بحق تشكيل الحكومة، غير أن عواصف ما عرف بالربيع العربي غيرت الموازين والحسابات، بات واضحا أن حظوظ تيارات الإسلام السياسي المنشقة عن الإخوان في الفوز بالانتخابات باتت وافرة. وكان للمغرب حظه من هذا التيار القابل للمشاركة، وبات واضحا أن الغرب أصبح مهيباً للقبول بحكومة الإسلاميين في نطاق ما يعرف بالإسلام المعتدل حسب الاصطلاح الأمريكي. في الأبحاث والدراسات التي سادت قبل الربيع العربي كان ثمة حديث واسع عن علاقات جديدة وتفاعلات جديدة بين هذا التيار والولايات المتحدة الأمريكية. رأى فيها الأمريكيون صفحة جديدة للخروج من تداعيات غزو أفغانستان والعراق والجواب عن سؤال بوش: لماذا يكرهوننا، في حين رأت فيها جماعات الإسلام السياسي المنخرط في هذه التفاعلات وسيلة ناجعة في سياق التمكين. بدأت حينئذ عمليات التكوين والتدريب على الديمقراطية داخل الولايات المتحدة الأمريكية لأغلب رموز هذا التيار. وفي 2005 صرح أمريكيون من داخل الدوحة في منتدى أمريكا والعالم الإسلامي بأن لا إشكال لدى واشنطن في القبول بالإسلاميين المعتدلين أن يصلوا إلى الحكم بطرق ديمقراطية. وهو الأمر الذي تكرر في كل تقارير وخطابات القادة

والخبراء الغربيين في تلك الحقبة، بدا واضحا إذن أن طريق الإسلام السياسي المتحدّر من جماعة الإخوان المسلمين قادم لا محالة. وفي زمن ما سمي بالربيع العربي كان لا بدّ أن يكون للمغرب نصيبا من هذا التأثير، ولم يكن سوى العدالة والتنمية بديلا عما كان سيكون بمثابة الأسوأ.

كيف استغل إسلاميو البرلمان حراك 20 فبراير

إنّ للسياسة حصادا، كالزراعة تماما هناك موسم للحراث والعناية بالأرض وهناك موسم حصاد لا يأتي بالضرورة بنتائج مرضية، هوذا بالضبط الظلة السياسية التي قطفها الإسلاميون المقاربة عشية انطلاق حراك 20 فبراير. لقد حدث أنهم - ونعني بهم تحديدا الفاعلين في الشأن المحلي إن كإطار سياسي منخرط في العملية السياسية شأن العدالة والتنمية أو كتنظيم فاعل خارج تلك العملية شأن العدل والإحسان - استثمروا جانبا كبيرا من رصيدهم السياسي والاجتماعي في ذروة الحراك الذي دشنته حركة 20 فبراير بصورة تبدو متناقضة على مستوى الاصطقاف، إلا أنها تعكس الوجه نفسه من نمطية التدبير والأداء الذي يستند على منطق الصفقات. وفي هذا لا خلاف جوهري بين أداء حزب العدالة والتنمية وأداء جماعة العدل والإحسان، إلا ما كان يتعلق بالاختيارات السياسية. لقد راهنت العدالة والتنمية ضدّ حركة 20 فبراير في الوقت الذي راهنت فيه العدل والإحسان على هذه الأخيرة، والكل انخرط في دورة واحدة من الرهان. غير أنّ المفارقة هنا أنه وخلافا للمعتاد من حصيلة المراهنات التي تؤدّي إلى رابح وخاسر، بدا أنّ اللاعبين معا منيا بخسارة جعلت مكتسباتهما تتراجع بشكل ملفت للنظر، أي أنها أتت على رصيدهما من مكتسبات ما قبل انطلاق حراك 20 فبراير. يحدث هذا في عزّ فوز البيجيدي في الانتخابات التشريعية وظفره بالحكومة. يكفي دليلا على ذلك مستوى الرخص التي انهدّت إليها موقعية الوزارات كما بدا منذ اللحظة التي شرعت فيها آلية هيكلية الحكومة مرورا بسعار الاستوزار وطلب الحقائق. ولم يحدث في تاريخ المغرب أن ماعت الحكومة وعرضت حقائبها في المزاد العلني مثلما وقع تلك الأيام. لم تعد معدلات النمو قضية تدبير وتشخيص بقدر ما باتت تفاهات، يتحدث المتشوّفون إلى مالية الحكومة الجديدة على أن يجدوا مسافة موضوعية بين سبعة في المائة من معدل النمو في مزاعم برنامجهم الانتخابي مع خمسة

في المائة من مزاعم حليفهم - الاستقلال - في الحكومة، وباتت النقطة والنصف قضية مهمة في حساب الاقتصاد السياسي الجديد، اقتصادنا على طريقة البيجودي²⁴⁹ القائم على الوعود والبركة ومنطق الربيع مهما اختلف في لغة الاقتصاد السياسي الحديث ومهما استعار من مجازات الحكامة ولغة الاتحاد الاشتراكي التي تعلم منها البيجودي لغته السياسية الجديدة دون أن يعترف لهم بشرف التمدريس والتلقي لبيداغوجيا الارتقاء في مذاقات السياسة ونضالها. وسوف ندرك كيف أن الحزب الإسلامي نفسه في التوزيع الجزافي للحقائق على شركائه سيكرر مع التجمع الوطني للأحرار ما فعله مع حزب الاستقلال.

استراتيجية الصفقات

يجد الموقف السياسي معناه الكامل ليس في قلب الحدث بل في سياق الحدث كله. لا بد من مقارنة تاريخية للحدث وكذا قراءته في ضوء حسابات الفاعلين. وحدها هذه المنهجية تضعنا أمام التفسير الموضوعي الممكن لبعض أشكال الارتباكات والمفارقات التي عادة ما تفسد المعنى الجميل للسياسة وتدخل معهم المراقبين في حيرة من أمرهم. على هذا الأساس كيف أمكننا فهم غموض والتباس موقف الإسلاميين المغاربة من حركة 20 فبراير، سواء أعلق الأمر بموقف العدالة والتنمية من خلال رفضها المشاركة في الحراك، أو تعلق الأمر بموقف العدل والإحسان من خلال انخراطها فيه. فأولى تلك المفارقات تحكسها الحصيلة المزرية لكل منهما؛ تلك التي سببت لحزب المصباح بعض خيبات الأمل قبل الانتخابات بأيام، كما سببت لتنظيم الشيخ ياسين بعض الجروح الفائرة التي جعلت أيام شهر العسل مع حركة العشرين فبراير جزء من ذاكرة مغامرة قديمة بعد أن فضل التنظيم تحرير قواعده من خطر التأثر بثقافة العشرين فبراير ونزعته التمردية التي قد تنعكس على قياداتها التي ألقت تنزيل الأوامر والأحكام بلغة المعصومية، التقييم الأولي يؤكد على أن سبب تشابه الحصيلة بين موقفين على طرفي نقيض، هو وحدة النوايا التي تكمن خلف الموقفين وتستند إلى منطق الصفقات، ومثل هذا طبيعي، إذ حينما يتعلق الأمر بلحظة الذروة في التغيير التاريخي، فمقتضى الموقف الثوري هو الانخراط برسم القناعات لا بمنطق الصفقات، أي أن كلا الفصيلين تحرك من موقعه وشروطه

249 - هو اختصار اسم حزب العدالة والتنمية بالفرنسي.

وخلفياته. كان حزب المصباح قد انطلق من الموقف المشيع بالثقة في خيار الدولة في انتظار المكافأة السياسية على قاعدة قناعته باستمرارية منطق الربيع السياسي، فيما انطلقت العدل والإحسان من الموقف المشيع بالثقة في خيار حركة الشباب في انتظار استدراك قومة 2006م التي لم تتحقق تنزيلا وتأويلا، ومن جهة أخرى لأنها تتصرف كمعارضة منزوية على هامش العملية السياسية. يصعب مقارنة كل هذا بعيدا عن انتظارات كل من هذه الفصائل على حدة. جزء مهم من هذه الفوضى راجع إلى كون اللاعبين الأساسيين من الإسلاميين المغاربة، لم يكونوا قد أعدوا أنفسهم لرياح التغيير، أعني التغيير البنيوي الذي تفرضه دورة التاريخ وانقلاب المجتمع والثقافة وتحولات الأقاليم والدول. والمؤكد أن الفص الأيسر من الدماغ المعني بالتفكير المادي قد نشط هذه الأيام بشكل ملفت لدى التيارات الإسلامية الفاعلة في المغرب وأحيانا بدا منه بعض التورم أفقدهم شيئا من التوازن والمبدئية وجعلهم أكثر إيثارا في البراغمية الصلبة. وللمرة الأولى في تاريخ هذه الجماعات بتنا أمام شكل جديد من الخطاب والمعاني السياسية الملونة.

التهديدات

لم يول الإسلاميون المغاربة اهتماما جادا بمحتوى مطالب حركة 20 فبراير ولا بهيئاتها المنظمة، وكان هناك قسم من شبيبتهما رأت في ذلك حراكا مناسبا للتعبير عن انخراطها في المسار المطلبي الجديد قبل أن يتم ردعها من قبل الأمين العام للحزب وبصورة فردية - لا تخلو من تقاليد الاستبداد الحزبي التقليدي - أثارت اعتراضات من قبل قيادات في الأمانة العامة للحزب، بوصفه موقفا فرديا لم تحترم فيه تدابير اتخاذ القرار وفق الإجراءات التنظيمية للحزب. وإن كان بعضهم راهن على قوة الحدث (قسم من شبيبة العدالة والتنمية) وفعل القومة (العدل والإحسان) في التغيير، إلا أنهم لم يكنوا جادين في البلوغ بالموقف من الحراك نهاياته، ما دام الإسلاميون حتى الآن فسي المغرب لا يعتقدون بأهمية الكتلة التاريخية إذا لم يكونوا متحكمين في أدائها ضامين مكتسباتها. وثمة أكثر من سبب موضوعي كان يفرض على الإسلاميين أن لا يكونوا جادين إلى النهاية في تبني مطالب شباب 20 فبراير، باعتبارهم فتية انخرطوا في ملفات مطلبية وضعتهم في فترة سابقة وجهها لوجه أمام العدالة

والتنمية. فبين شباب يحيون الذكر في مجالس النصيحة أو التلقي في المجالس التربوية، مدمنون على تمر ووعظ، وآخرين يتسامرون في مقصف معهد غوته، على شيء من الدخان والأيدولوجيا الملونة مسافة ثقافية ونفسية لا يستهان بها. فلا زالت صورة أولئك الشباب الذين نادوا في فترات متفرقة بمطالب تخص حرية الشذوذ الجنسي وحرية الاعتقاد والاحتجاج ضد قانون تجريم الإفطار العلني، تحتفظ بعنفوانها في ذاكرة إسلاميي المصباح. وإذا كان أولئك الشباب يتبرأون اليوم من ذلك ويتهمون جهات ما بتشويه سمعتهم، فليس هناك من شهّر بمواقفهم يومئذ غير صحافة حزب المصباح وحركتها الدعوية، بل لا تزال حركة 20 فبراير على شيء من الاحتقان والوجادة من موقف البيجيدي وجميئته الدعوية ضدّ بند قيل كان على وشك الحسم فيه داخل لجنة التعديل الدستوري، والذي يتعلق بحرية الاعتقاد. وكان البيجيدي قد هدّد بالتصويت ضدّ الدستور المعدّل إذا ما تمّ التنصيب بالفعل على بند حرية الاعتقاد. أما تعليل الأمين العام للبيجيدي لهذا الموقف في تصريح لوكالة فرانس برس، أنه ليس ضد حرية المعتقد ولكن هنا تخوف من هذا الحكم على الهوية الإسلامية. وكان قد اختزل دعوى حرية الاعتقاد في جملة من الأمور، حيث تساءل: «ماذا تعني حرية العقيدة؟ السماح بالإفطار علنا خلال شهر رمضان؟ إشاعة الحرية الجنسية والشذوذ الجنسي بين عامة الناس؟». وواضح من خلال هذا الاختزال لحرية الاعتقاد، أن مقصوده حركة 20 فبراير. وبالعودة إلى الجدل الذي قاده إعلام التيار الإسلامي، نأخذ فكرة عن المسافة النفسية والاجتماعية والثقافية التي تفصل بين التيار الإسلامي والمجموعات التي قادت هذا الحراك قبل أن يفرض استحقاقه على الإسلاميين في وقت لا حق حينما ظهرت آثاره على المشهد في لحظة استيقظ فيها المجال العربي على صوت حراك شبابي فاجأ الجميع، بعد أن أثمر سقوط نظم سياسية معروفة. ويضاف إلى هذه المسافة النفسية التي باعدت بين شباب الحراك الاجتماعي وبين التيار الإسلامي عامل الاختيار السياسي لتنظيمات ألفست العمل وفق آلية التوافقات والصفقات. فلقد حرص الإسلاميون المغاربة على استغلال هذا الحراك إلى أقصى ما يمكن الاستغلال. وتنافس في ذلك كل من فصيل (العدالة والتنمية) و(العدل والإحسان). وكما ذكرنا، فلقد راهنت العدالة والتنمية على نفوذ السلطة ضدّ حركة 20 فبراير في حين راهنت العدل والإحسان على نفوذ حركة 20 فبراير

ضدّ النظام. وتماثلا مثلما تخلف الإخوان المسلمين في القاهرة عن الالتحاق بميدان التحرير بعد 6 أيام من التردد والسلبية، وبعد أن فتح شباب 25 يناير لهم الباب على مصراعيه، فإنّ العدالة والتنمية تأخر كثيرا في تليين خطابه تجاه حراك الشباب الذي منع شببته من المشاركة في فعالياتهم. الفرق بين الإخوان المسلمين في مصر والعدالة والتنمية في المغرب، هو أنّ الإخوان لم يكونوا جزءا من العملية السياسية في عهد مبارك وعاشوا سنوات الجمر بامتياز. بينما كرونولوجيا الحراك الحاتمي - نسبة إلى تنظيم حاتم الذي احتضن المجموعة السياسية لحزب المصباح في بداية نشأة الجماعة - تؤكد على أنه صناعة ملتبسة لم تنشأ خارج الأبوية المخزنية التي بات بعض أبنائهم يقرعونها اليوم بتمثل خطاب قوى اليسار الجذري بينما هم يحصدون كل مكاسب أحزاب الرعاية؟! ويسعى كل من العدالة والتنمية وتنظيم العدل والإحسان إلى تمثيل تجربة الإخوان المسلمين على الرغم من تناقض اصطفافاتهم. بل أكثر من ذلك كانوا لا زالوا على تمثيل التجربة المصرية والتركية كما لو كانت واحدة قبل (أنّ) ورغم (أنّ) الموقف السلبي للإخوان كان واضحا من التجربة التركية كما عبّرت عنها قياداتهم أثناء زيارة أوردوغان الأخيرة إلى القاهرة، وحتى الآن لا يوجد من يستطيع الظفر بجواب غير بوليمكي من الجماعة المذكورة حول ما إذا كان نموذجها المفضل هم الإخوان المسلمين بمصر أم حزب العدالة والتنمية التركي؟! ذلك لأنّ لا شيء يؤكد على فريدة نموذجها. وما يبدو كذلك ليس خطابها واختيارها بل فريدة التكوين السياسي المغربي وطريقته في احتوائها. إنّ ادعاء الفريدة بضمّ تجربة الجماعة إلى عموم التجربة المغربية أو حالة المغرب كلّها، مغالطة تشبه حكاية الشاويش الذي أجاب السائل، بأنّ أجره وأجر رئيسه يساويان معا مليون سنتيم.

مذكرة الإصلاح الدستوري

لا يمنع الموقف السياسي لحزب المصباح من تعديل الدستور والمستقبل السياسي لمغرب وصفوه في مذكرة الحزب بأنه يشكل طورا من الملكية الدستورية الثانية بعد الاستقلال من قراءة ما خلف السطور. يجب قراءة ذلك في ضوء الكرونولوجيا التأسيسية لهذه التجربة. لأنّ حديث المذكرة التي شارك بها الحزب المذكور ضمن مجموع المذكرات التي تقدّمت بها الأحزاب

الأخرى، يتجاوز واحدة من الحقائق التي تطويعها لغة التدبيج والتوصيف، ذلك حينما تحدّثت العدالة والتنمية عن مستقبل مغربي لا منجى له إلا بالديمقراطية التي أعيقت في العشر سنوات الماضية؛ أي التّأريخ للعطب الديمقراطي في المغرب بتاريخ انخراطهم في اللعبة الانتخابية، وهنا يتراجع شيء من الوفاء للماضي، حيث كان الحزب المذكور مدينا لصفقة جرت يومها بأساليب غير ديمقراطية مكنت للحزب أن يرعى على الصفقات وعلى العزوف السياسي، ما يعني أن الحزب المذكور كان هو الأكثر استفادة من كل ما اعتبره إعاقة للمشروع الديمقراطي، فهل ياترى يمكننا اعتبار أن نجاحا للحزب في سياق ديمقراطي معاق مؤشّر على اختلال المشهد السياسي والحزبي أم أن الإحساس بتراجع عناصر استقواء الحزب المذكور هو سبب كافٍ يجعل الحزب يندد بمستقبل انتخابي لم يحلّ موسمه بعد، في شكل من الضّغط والإيحاء يستجدي تدخّلا أبويا لتجسير العملية الانتخابية لصالح العدالة والتنمية؟! لم تكن مذكرة الإصلاح الدستوري لحزب المصباح سوى قراءة في أفكار الدولة نفسها. فهي لا تتحدّث إلا عن شيء فقد شحنة الممنوع والممتنع في تقدير السلطة السياسية. لهذا لا يوجد في المذكرة ما من شأنه استفزاز إرادة الدولة، وكانت مذكرة البجدي بمثابة إعادة توزيع لمحتوى الدستور السابق مع تعديلات مستقراة من أفكار الدولة ومبادراتها، ويبدو باقي الإنشاء في دياجة المذكرة محسنات أدبية وتكرارات وتمثّلات سياسية فارغة المضمون. لكن ما هو مثير حقّا، هو جملة أمور تدخل في سياق المحاولة الحثيثة لممارسة محو الذاكرة وقلب الحقائق وتمييع المفاهيم، فقد جاء في المذكرة قولهم: «رغم التطور الذي شهدته جوانب من الحريات العامة إلا أن الفترة التي تلت الانتخابات التشريعية لـ 2002 وخاصة بعد تفجيرات 16 ماي بالدار البيضاء، شهدت عودة تصاعدية لمنطق التّحكم في المجتمع، وتغوّلا متناميا في الضّبط والإقصاء الذي بلغ مداه بالتّدخل في المجالات الحيوية للمجتمع كالسياسة والاقتصاد والإعلام والثقافة والفن، وهي وضعية عمّقت من الهشاشة السياسية لبلادنا وساهمت في الحدّ والإضعاف من آثار مجموع خطوات الانفتاح السياسي والحقوقى كهيئة الإنصاف والمصالحة ومجلس المنافسة وغيرهما على التطور الديمقراطي للمغرب». فالحزب يؤرّخ لبدء سياسة الضّبط والمقاربة الأمنية ومنطق التّحكم والتّغول بتاريخ 16 ماي

2003م، وهو تاريخ تصويت الحزب نفسه داخل البرلمان لصالح مشروع قانون الإرهاب الذي بموجبه تمت محاكمة كل المجموعات التي ينادي الحزب اليوم بتمتعها بحريتها وحقوقها. فالحزب بهذا الاعتبار كان شريكا في كل أنواع ما يسميه في مذكرته بتفول الدولة في الضبط والإقصاء. هذا مع أننا لا زلنا نصر على أن أحداث 16 ماي لم تكن كما هو دارج في الكثير من القراءات على أنها شكلت تحديا كبيرا للحزب وجماعته، بل لقد كان في وضع أريح من كل وقت مضى. نعم، كان يومها الأمر امتحانا لبعض أعضائه، لكن كانت تلك مناسبة لعودة هيمنة تنظيم (حاتم) على الحزب والحركة الدعوية وإقصاء مجموعة الرابطة من الهيمنة على قيادتهما. لولا 16 ماي لما عاد بنكيران إلى الأمانة العامة ومجموعته إلى زعامة التوحيد والإصلاح. وقد تحدث البيجيدي في المذكرة بنوع من الامتناع عن حالة تفول الضبط والتحكم بقطاعات حيوية مثل السياسة والاقتصاد ولأول مرة يتجرأ الحزب ليتحدث عن الثقافة والاعلام والفن. وخلال هذه المرحلة لم تواجه صحافة البيجيدي أي تدخل سافر. بل إن أكثر التدخلات في حقل الثقافة والفن كانت بدعم من البيجيدي والتوحيد والإصلاح. وبقي هامش كبير لم تمارس فيه الدولة ضبطا وتدخلًا في الثقافة والفن، ظل دور صحافة البيجيدي تحريضي للدول في أن تمارس تدخلها في المنح والضبط كما هو موقف الحزب والجماعة من مهرجان موازين ومهرجان ملكة جمال صفرو والاحتجاج ضد الكثير من الأعمال الفنية الأخرى. ولم يسجل أي تدخل إيجابي للحزب وجماعته دفاعا عن قضية من القضايا التي تعرض فيها قطاع الفن والثقافة لما سمره في المذكرة بالتفول في الضبط والإحصاء. ومن هنا وكما ذكرنا في مورد آخر، إننا أمام موقف بومة هيغل، تصف الأحداث بعد مرورها بوقت طويل حيث لا ينفع الوصف. وقد يبدو الأمر طبيعيا إن كان سيكون دور البيجيدي هو التأريخ السياسي لا الفعل السياسي. ويسمح الإنشاء السياسي بتمثيل سائر الألفاظ مأخوذة بعيدا عن دلالاتها المفاهيمية. هكذا باتت الديمقراطية معبودة حزب لا يزال معنيا بتقديم مراجعات فكرية وليس سياسية، لقبوله بديمقراطية غير ملونة. لقد جاء في المذكرة المذكورة قولهم: «إن مستقبل المغرب هوية ووحدة واستقرارا هو في الديمقراطية، ومستقبل الملكية هو في الديمقراطية، وكسب هذا الرهان يمر حتما عبر الأخذ بقواعد النظام الديمقراطي بالمعايير الدولية

المتعارف عليها دون تجزئ، أو تقسيط وذلك بإنتاج نموذج ديمقراطي مغربي أصيل لا يخل بالمعايير الدولية ولا يكتفي باستنساخ نماذج أخرى ويحقق الديمقراطية والشفافية والمحاسبة». وواضح كم هو حجم المفارقة في هذا الإنشاء السياسي. فالديمقراطية اللفظية تتلعلع في هذا الخطاب كضرب من المزايدة اللفظية، حيث التكرار هنا له مغزى إرادة الإقناع بشيء لا يزال عارضا على الثقافة السياسية لحزب لم يعد يهتم بقوة المعاني وسلطة الكلمات. فهو في المذكرة يرفع المزايدة إلى تطبيق ضرب من الديمقراطية بمعاييرها الدولية المتعارفة دون تجزئ أو تقسيط، غير أن هذه الكوسموبوليتيكية يجب أن تأخذ لبوسا مغربيا خاصا. وحيث يبدو أن صائفي هذا النص بعيدون عن الصناعة المنطقية واللغوية. فقد فاتهم أن الدخول على خط جدل الكوني والخصوصي يرفع كلفة تبني المعاني الخارمة للمعنى. فلا خصوصية من دون تجزئ أو تقسيط. ولكن غواية الألفاظ وغريزة السياسية من شأنهما إفساد المعنى. وقد اتضح أن المذكرة هي رسالة أكثر مما هي مساهمة حقيقية في الإصلاح. رسالة هدفها أن الحزب ومجموعته هم آباء الديمقراطية المغربية ومؤسسيها ومناضلوها، وأنهم على طريق الأوردوغانية يعدون المغرب بديمقراطية على الطراز التركي، متناسين أن الديمقراطية التركية سبقت حزبي العدالة والتنمية التركي والمغربي معا، إذ الديمقراطية التركية هي من جاء بأوردوغان وليس أوردوغان هو من جاء بالديمقراطية التركية. ويحتاج المغرب أن يصبح ديمقراطيا في منأى عن هذه المزايدات، لأن الذين يصنعون الديمقراطية لا يمكن أن تكون لديهم نوازع أيديولوجية تفوق أهمية المواطنة والإنسان أو لهم خلفيات استئصالية نائمة في الضمائر. يجب أن تتحقق الديمقراطية في المغرب أولا، وبفضل الديمقراطيين الحقيقيين. ويجب أن تولد الديمقراطية وتأسس وتتمتع خارج لعبة الأحزاب الملتبسة، كي لا تستطيع الانقلاب عليها أو استغلالها إلى حين. فالديمقراطية لا يحميها البيجيدي بل يجب أن تحمي الديمقراطية المجتمع من البيجيدي.

شبح الأصالة والمعاصرة

لقد بدأت محنة حزب العدالة والتنمية منذ دخول حزب الأصالة والمعاصرة العملية السياسية، كما لا زال شبح هذا الأخير يطارده ويشكل مصدر قلق

مزمن لقياداته. ولم يكن سبب خوف هذا الأخير من حزب الهمة كمنافس حزبي يتمتع بوضع مميز واستثنائي في المعادلة، بل إن سبب الخوف الرئيسي هو أنه حزب أزاح عن حزب المصباح ميزة الاحتضان الأبوي التي تكرست في عهد الراحل عبد الكريم الخطيب، وزاحمه في الولاء وصرف عنه كل مكتسبات الرعاية. كان حزب الأصالة والمعاصرة حزبا لصديق الملك الحالي مثلما كان حزب العدالة والتنمية حزبا لصديق الملك الراحل. لكن العدالة والتنمية يسعى باستمرار لممارسة النسيان واستغلال الذاكرة السياسية المغربية. وعلى الرغم من موقف العدالة والتنمية من حركة 20 فبراير، فإنه حزب مدين لهذه الحركة، في موقفها من حزب الأصالة والمعاصرة. سبق في غير هذا المورد أن حددنا قاعدة لمراقبة السلوك السياسي لهذه المجموعة السياسية المتخالفة المناحي والمصالح، بأنها تصدح سياسيا بالقول الغليظ متى ارتكبت إلى صفقة سياسية كبيرة أو منعت هامشا للوضوء في فترات الاسترخاء. وهي في السلمات تفقد جراتها السياسية تماما كما حدث في 16 ماي 2003م. ما حدث بالفعل هو أن العدالة والتنمية تبنت اعتقادا سياسيا خاطئا جعلها تعتقد أنها لعبت الدور الأكبر في كسر حراك 20 فبراير وبأنها تنتظر جائزة سياسية تمكنها من بلوغ الحكومة بشروط غير ديمقراطية. وهنا تكمن واحدة من كبرى مفارقات الزمان السياسي المغربي. يظهر هذا الموقف بوضوح في التصعيد الذي بادرت إليه المجموعة السياسية المذكورة بمجرد ما بدا المشهد الحزبي يشهد حراكا ينبئ بمستقبل انتخابي غير مريح للعدالة والتنمية. أسباب التصعيد واضحة، وهي لا تعني أكثر من مجرد الاحتجاج ضد المتوقع في الانتخابات القادمة والتماس غير مباشر من الإدارة للتدخل لصالح العدالة والتنمية لضمان الفوز بالانتخابات في خطوة أولى قبل تشكيل الحكومة. ولم يكن لهذه الاحتجاجية غير معنى واحد، ألا وهو بحث الإدارة على التدخل والتصرف لصالح الحزب المذكور. وفي مثل هذه الحالة سيكون الوضع مقبولا عند حزب بدا أنه الأكثر خسرانا في لعبة الصفقات. إن نسيان الحالة الوظيفية لأحزاب صنعت في سياق مخصوص وخاضت معركة الاستحقاقات في شروط مزرية من العزوف السياسي فيما رصيدها الثابت ظل دائما هو مجموعتها الأيديولوجية، من شأنه أن يحدث صدمة جديدة للحزب وقياداته. إن عدو العدالة والتنمية الحقيقي هو تراجع منسوب العزوف السياسي وانتعاش الوضعية الانتخابية للشعب. الخوف

من المشاركة السياسية لقطاع كبير من الشعب وطبيعة التقطيع الانتخابي والأهم من ذلك طبيعة وأنماط التحالفات السياسية بين الأحزاب التي أفرزت منذ البداية قطبي الليبرالي والكتلة؛ هو الذي يعطينا فكرة كاملة عن التصعيد الذي لاذت به قيادات الحزب المذكور بعد أن أمني قاداتها أنفسهم بالفوز برئاسة الحكومة. التمني الذي سيتحقق لأسباب إقليمية ودولية غيرت كل الحسابات لصالح حزب العدالة والتنمية، لكن لا ننسى أن الحزب المذكور كان هو البديل الذي قطع الطريق أمام جماعة العدل والإحسان، يعني لسنا هنا في المغرب أمام نجاح الإسلام السياسي، بل أمام نجاح فصيل منه على حساب فصيل آخر. يعلل البيجيدي على لسان رئيس فريقه النيابي لحسن الداودي سرّ نبوءتهم بالفوز بالانتخابات بناء على وضعية سابقة لوضعهم الانتخابي عام 2002م. فحسب الداودي أنهم كانوا أول حزب من حيث عدد الأصوات، لكن الإدارة أخذت لهم بعض الأصوات. أما اليوم فـ «أخال أن شعبية الحزب زادت عن سنتي 2007 و2009 وهو ما نبني عليه توقعنا بخصوص تصدر المشهد الحزبي». تحل الكهانة السياسية محل المقاربة الإحصائية والاستشرافية هنا، كما أن تصريحاً كهذا لا يقدم رؤية موضوعية لوضعية حزب تقرأ فيه المكتسبات قراءة ستاتيكية وبنزعة ثابتة. والحال أنه منذ 2002 إلى 2011 تغيرت أشياء كثيرة في الحزب وحول الحزب لا تجري في صالحه. والمؤكد حسب تلك المعطيات أن الحزب يتجه نحو كونه حزبا عاديا يصعب عليه تصدر المشهد الحزبي إلا برافعات الرّيع السياسي ومكثته في المعارضة فترة طويلة. وهذا الذي كاد يحصل لولا سياسة التمكين. حيث سيظهر أن هناك الكثير من الترتيبات التي ساهمت في أن يكون فوز العدالة والتنمية مضمونا، إذ ثمة دوائر انسحب منها غريمهم حزب الأصالة والمعاصرة كانت في صالحهم. إن الحديث عن المستقبل من هذا المنظور يخفي مدى التصدّعات التي واجهها الحزب الذي عرف انسحابات جماعية فضلا عن أن ما كان قد حصده في الانتخابات السابقة جاء نتيجة العزوف السياسي، وكان البيجيدي وحده الحزب الذي يعيش في منأى خطر العزوف نظرا لإصرار قواعده على الانتخاب المكثف. ولا شيء في الواقع من شأنه أن يخيف من توعّدت البيجيدي، لأنّ نزولها للشارع من شأنه أن يبرز حجم نفوذها الجماهيري المتواضع لإحداث الضّغط الكافي، كما أن حديثها عن دعم تكتيف الانتخابات للقضاء على إجراءات التقطيع الانتخابي

لا يفيد، لأن المشاركة لم تضمن لها نتائج مريحة كما أن الأمر يعبر من خلال سياق الجدل السياسي أن الأمر يتعلق بحالة من الضُّغط من باب «عليّ وعلى أعدائي»، وهذا ما أكدته الحصيلة الأخيرة، إذ لولا دخول الاستقلال على الخط وكذا الحركة الشعبية لما أمكن قيام حكومة مريحة.

كانت التعقيدات التي يعانيتها المشهد الانتخابي في شروطه المتعلقة بقانون تدبير الانتخابات تجعل أحلام الـ(بيجيدي) في رئاسة الحكومة أشبه بالخيال العلمي لولا أن تمّ السماح لهم بالمرور تأديبا للعدل والإحسان وللظرفية الإقليمية والدولية. فبغض النظر عن سياسة التقطيع الانتخابي، تفرض الاصطفافات الجارية آنذاك في إطار التحالفات الأخيرة على حزب المصباح أن يستسلم لقوانين اللعبة التي تضطرّه إلى النزول إلى سوق التحالفات، إن حلمه برئاسة الحكومة يتطلب منه إحراز حلفاء له في فترة يحددها القانون في 40 يوما. كان بالإمكان أن يجد الـ(البيجيدي) نفسه في مواجهة منافسين سياسيين يتقنون لعبة التحالفات، لولا أن سعى الحزب المذكور إلى الاحتجاج والضُّغط لإقحام الإدارة في لعبة الضامن له في هزيمة منافسيه. ذلك لأن الإدارة وإن فرضت في فترة العزوف الانتخابي شكلا من التقطيع وحتى منع الترشح في بعض المناطق لغياب المنافسة الحقيقية، لكنّها سعت لعدم تدمير البيجيدي وضمان موقعية مناسبة له في المشهد، وبات واضحا أن هذا الحزب كان قد فقد حتى هذا الأمل حينما سلك طريق التشكيك قبيل الانتخابات، فقد وجد في سحب الحكومة لقانون المالية لعام 2012م فرصة لتصعيد احتجاجاته إلى حد التهديد بتنظيم اعتصام داخل البرلمان. وكانت تلك من المواقف الغريبة التي تبناها حزب المصباح، تذكرنا بموقف الرميد عام 2010 حين لوح بالاستقالة من مجلس النواب. فلأول مرة في تاريخ البرلمانات يصبح الاحتجاج والوقوفات بديلا عن المساءلات والحمل المنظم، ويكون الوضع وضع حرافيش سياسية لا حدود لغريب سلوكها، هذا مع أنهم يدركون ما هو دور الأحزاب والبرلمان حينما يساءلون عن موقفهم من حركة 20 فبراير، فهم يؤمنون بالاحتجاج والنزول إلى الشارع حينما لا يصبح للشارع أي دور تاريخي. لذا هددوا كما فعل الداودي بالنزول إلى الشارع في حال فازت الأصالة والمعاصرة في الانتخابات، لكن الداودي نفسه برّر عدم مشاركتهم في حركة 20 فبراير بأنهم منعوا أن ينزل الحزب إلى الشارع، معللا ذلك بإمكان مساندة أحزاب سياسية للشارع دون

«أن تنزل إلى الشارع، لأن دورها يبقى في البرلمان وليس في الشارع»، هذا مع أن الحزب لم يساند الحركة. وبالمناسبة قرر كل من الرميد والعثماني عدم الترشح للدورة القادمة من الانتخابات التشريعية، معللاً الأول ذلك بأنه قضى ثلاث ولايات انتخابية - لا ندري ما المانع - فالرميد الذي يعلن استقالته مرة من البرلمان ومرة يعلن عدم ترشحه بدعوى قضاء ثلاث ولايات انتخابية، يتعاطى التمثيل النيابي كما لو كان رئيس دولة، فقط في مثل هذا المنصب نتحدث بهذه اللغة. هذا في حين علل الثاني قراره باستحسان تفرغ بعض القيادات لقيادة الحزب. لكن في النهاية لم يلتزم بهذا القرار سوى الرميد. يمكن تفسير كل مواقف البيجيدي بما وقع في النهاية، فالتفسير حينما يصبح مقلوباً يعني أن التاريخ هنا يخضع لصفقات وتديرات هي وحدها ما يفسر التصرف والسلوك المربح لقيادات البيجيدي في تجربتهم الانتخابية الأخيرة. الشيء المؤكد هنا هو وصول قيادات البيجيدي إلى حالة من التخمة والإشباع البرلماني ولم يعد يملأ جوفهم سوى الحكومة والتراب. وهذه التصريحات التي كانت تظهر فيها الكثير من حالات التعفف السياسي والزهد في المناصب هي قنابل دخانية تخفي الكثير من تبادل أدوار وأشكال من الصفقات السياسية التي تمر تحت الأقدام.

الموقف من حركة 20 فبراير

لم تكن عشية بدء حراك 20 فبراير أمام ارتباك في موقف عدد من قيادات العدالة والتنمية، حين عبروا عن أنهم في المبدأ مختلفين حول ضرورة المشاركة. فالرميد والشوباني الذين تزعموا المعارضة داخل الحزب لصالح المشاركة انتهى بهم الوضع إلى إعلان الاستقالة من الأمانة العامة للحزب، وهي الاستقالات التي فقدت جديتها بعد أن تحولت إلى سلاح ضغط لم يحقق شيئاً. لأن قرار الحزب في النهاية ظل على ما هو عليه فيما ظلت مواقف القيادات المؤيدة لحراك 20 فبراير في حدود المواقف الفردية. الأمر الذي أشعر أطرافاً كثيرة بأننا أمام حالة توزيع أدوار. لكن المؤكد عندنا أن هذه الحركات «الهمروجية» ليس الهدف منها سوى استدعاء مواقف من خارج القرار النهائي للحزب الذي يتلقى تعليمات ثم يجمع عليها، لغرض لعب دور المشاكس في انتظار الفوز بمنصب في الحكومة. فكثيرون لا زالوا يؤمنون بالأدوار نفسها كما لو أن لا شيء تغير في الثقافة السياسية. عبر الرميد على أن

الأمة ستكون بخير ما ولي أمرنا حزب العدالة والتنمية، لكن وعلى الرغم من موقفه هذا، حاول أن يسطي الانطباع بوحدة الحزب وعدم تصدّعه، لأنّ واحدة من الأشياء التي تنتظر الحزب بعد أول انتخاب في ظلّ الدستور الجديد، هو مزيد من التصدّع. وقد أعطى الرميد والشوابع أهمية كبيرة لحراك 20 فبراير، لكن هذه لا تمثل قناعة قيادات أخرى مثل لحسن الداودي رئيس الفريق النيابي، حينما اعتبر أن حزب العدالة والتنمية لا يمكنه أن يكون عربة يقودها الحراك بل هو قاطرة. ففي لقاء له مع جريدة المساء، سرّر موقف الأمين العام بمنع المشاركة، «بأنهم لحبو دور الدركي على مستوى استعمال اسم العدالة والتنمية فقط وليس الأفراد لأنه لا يحق لأي شخص أن يستعمل اسم الحزب في غير موقعه إلا بالاتفاق». لكن حسب اعتراض بعض القيادات كالشوابي فإن النزاع يكمن في إقدام الأمين العام على اتخاذ قرار انفرادي بمنع انخراط شبيبة الحزب في الحراك. فمثل هذا القرار نفسه من دون الرجوع إلى مسارات اتخاذ القرار النهائي يعد مرفوضاً بل قرار استعمال اسم الحزب موكول للاتفاق وللاتفاق طرق غير طريق منع الأمين العام. هذا ناهيك عن أن التحليل النفسي لخطاب الداودي هو عدم الاعتراف بشرعية الحراك، ما دام يتحدث عن استعمال اسم الحزب في غير موقعه. فالداودي يعتبر أن هناك مندسون داخل حركة 20 فبراير تستغلها لأهداف حزبية. وفي هذا السياق يعتبر أن من حق هذه الحركة أن تقول لبنكيران: «أرحل»، ما لم يكن هذا استغلالاً من بعض المندسين في الحراك. لكن وعلى الرغم من الجدل الذي جرى بين قيادات حزب المصباح، بدا أنّ موقف بنكيران هو الأكثر وضوحاً وإن بات في نظر أبناء حراك 20 فبراير موقفاً تحسّفاً في حقهم وحقّ شبيبتهم المؤيّد للحراك. تذرّع الأمين العام لحزب العدالة والتنمية بالمسؤولية ومقتضياتها، حيث حمّل الهيئات التي صاغت مطالب 20 فبراير بأنها غير معروفة. بالنسبة إلى بنكيران، كان المحتوى المطبسي لحركة 20 فبراير هو محتوى مقبول. بل اعتبره من مطالب الأحزاب السياسية الجادة ويتبنّى قسماً كبيراً منه. ولكنّه يرى أنه لا يمكن النزول إلى الشارع لأسباب تتعلق بتخوفاته من تعريض الاستقرار للخطر. ولكنه عاد وأكد على أنهم حزب إصلاحي وهذه حركة ثورة وبالتالي فهو منسجم مع اختياراته. تلطف موقف العدالة والتنمية مع حركة 20 فبراير بعد ذلك نتيجة ما أدت إليه هذه الحركة، إذ أمكنها محاصرة حزب الأصالة والمعاصرة مما أراح

حزب العدالة والتنمية وجعله ينطلق من وضع مريح، لكن لا ننسى أن أمين عام حزب المصباح واجد أيضا شارع 20 فبراير في مناطق كثيرة هتفوا بسقوطه. كما أنّ واحدة من أسباب ارتباك البيجيدي وتصعيده اللهجي ضدّ وزارة الداخلية هو عودة الأصالة والمعاصرة وتحالفها مع التجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية والاتحاد الدستوري وإصدارهم بيانا مشتركا يشير إلى بدء مشوار التنسيق كما أصدر بيانا مشتركا يدين فيه العدالة والتنمية على منطقي التشكيك في الانتخابات القادمة. وقد اهتدى البيجيدي إلى تنويع مواقفه وتوزيع أدواره بشكل كبير. فقد تبنت شبيبته وبطريقة سرّية حركة باراكا التي رفعت شعاراتها والتي تحدّث الكثير من المصادر على أنّ الذي مَوَّل مطبوعاتها ولافتاتها هو البيجيدي من خلال شبيبته. تردد موقف العدالة والتنمية من حراك الـ 20 فبراير بين الرفض، ابتداء ومحاولة ركوب موجتها بعد أن تبين لهم فوات الكثير من مكتسبات المقامرة السياسية عشية النقاش الذي جرى حول القانون التنظيمي لمجلس النواب. وعلى الرّغم من أنّ حزب العدالة والتنمية انخرط في النقاش على مستوى قطاعه النسائي والشبابي في الجانب المتعلق باللائحة الوطنية ومقتضى الفصل 19 من الدستور الجديد، إلا أن بيضة القبان في موقفه السلبي من مشروع القانون التنظيمي لمجلس النواب - الذي هدّد بموجبه بالنزول إلى الشارع في الوقت الذي لم يعد الشارع يشكل مصدر قلق كبير - تتعلق بالتقطيع الانتخابي. ويظهر ذلك بوضوح في توضيح بسيمة الحقاوي عضو الفريق، حينما اعتبرت - شارحة موقف العدالة والتنمية من مسألة - اللائحة الوطنية وقضية المناصفة التي وعد بها الدستور الجديد، بأن ترشيح الشباب بنسبة أقل من النساء ومنحهم نسبة 30 مقعدا قد تكون مواتية ومناسبة. ويظهر ذلك أكثر من خلال إقدام العدالة والتنمية على تبني الظاهرة الصوتية في الاحتجاج على التقطيع وليس على غيره في مجمل ما تضمنه القانون التنظيمي للانتخابات، بمنطق آخر تعويضا عن فشل التهديد بالنزول إلى الشارع لسرقة الأضواء من حركة 20 فبراير، اللجوء إلى استعمال الرّصيد الدّيني لحركة التوحيد والإصلاح في العملية الانتخابية. ولتطبيع هذا التّدخل لتعويض الخسارة المتوقعة للحزب الذي حاول أن يخلط بين نبوءته بخسارته بعد ضبط الخريطة الانتخابية في الانتخابات التشريعية القادمة وبين نبوءته بتزوير الانتخابات القادمة. عبرت التوحيد والإصلاح من خلال قياداتها عن

قرارها الانخراط القوي في الانتخابات، فقد جاء في تصريح للنائب الأول لرئيس حركة التوحيد والإصلاح عمر بن حماد بأن «الحركة ستنخرط في حملة وطنية لحث المواطنين للتسجيل المكثف باللوائح الانتخابية من أجل الرفع من نسبة المشاركة وأنها ستوظف في ذلك كل الوسائل المشروعة والممكنة من إعلام ومهرجانات وبيانات وغيرها من الوسائل، كما قال إن الحركة ستستمر في المشاركة ودعوة غيرها للمشاركة معتبرا أن المشاركة هي خيار استراتيجي وقناعة راسخة ما فتئت الحركة تذكر بها وتدعو إليها، وقال بأنه كان يود هم أن يتم اعتماد قاعدة المعطيات والبيانات المتوفرة لدى الإدارة العامة للأمن الوطني، وحيث إنه لم يتم ذلك فليس أمامهم سوى الانخراط في التعبئة للتسجيل في اللوائح الانتخابية إلى أكبر قدر ممكن. وإن ظلت الجمعية الدعوية تتحدث منذ مؤتمرها السابق عن فك الارتباط بالحزب السياسي، إلا أننا نقف على تبادل أدوار استراتيجية في قلب الحدث السياسي، ولنلاحظ الشبه الكبير بين تصريح رئيس التوحيد والإصلاح ونائبه وتصريح رئيس الفريق النيابي للعدالة والتنمية لحسن الداودي حينما يقول: «الآن وبعد أن رفضت الحكومة إعادة النظر في اللوائح الانتخابية بالاعتماد على تسجيل الناخبين بالاستناد إلى البطاقة الوطنية واحتمال أن ترفض تعديلاتنا المتعلقة بمشروع القانون التنظيمي لمجلس النواب، أعتقد أنه لم يبق لدينا غير تسجيل وتصويت المواطنين بكثافة، كحل وحيد بين أيدينا لقطع الطريق على سيطرة الانتخابات»، التطبيع السياسي والدور المرتقب للتوحيد والإصلاح في الانتخابات يتأكد من خلال رفض حركة التوحيد والإصلاح للدعوة لحضور المؤتمر الدولي الأول للمصحوحة الإسلامية المنعقد في طهران. ومع أن المدعو هو الحركة وليس الحزب، إلا أن القيادة في التوحيد والإصلاح كانت قد عللت اعتذارها عن عدم حضور أشغال المؤتمر بسبب «ضييق أجندتها السياسية الداخلية وانشغالها بالاستعدادات للانتخابات»، وكانت تلك زلة أخرى إن لم تكن مقصودة من قيادة التوحيد والإصلاح بأنها مخنية أكثر من الحزب نفسه بالانتخابات، فضلا عن استعمال هذا الاعتذار في سياق المزايدة بالوطنية وحسن السلوك وحتى لا يستغل هذا الحضور ضد الحزب انتخايبا. خلافا للفترة التي سبقت حركة 20 فبراير لم تكن هذه الحركة تجرؤ على التدخل السافر في الشأن الانتخابي، فما الذي جرى إذن؟ يبدو أن الأمر لا يتعلق بتراجع

موقف حزب الأصالة والمعاصرة الذي قاد الرقابة السياسية والمعنوية على خطاب وأداء حزب العدالة والتنمية فحسب، ولا يتعلق بإصرار الحزب المذكور على الانقلاب على المنهجية الديمقراطية في استعمال رصيده الدعوي في الانتخابات فحسب كما لا يتعلق بمحاولة الثأر ضدّ الحصيلة المزرية بعد الاستفتاء وتراجع أحلام اليقظة برئاسة الحكومة وضمان الفوز بها بقوة الربيع السياسي فحسب، بل إنّ لجوء العدالة والتنمية للتهديد تارة بتعبئة الشارع أو تارة أخرى باستعمال رصيدها الدعوي بالمكشوف في انتخابات مصرّة على دخولها حتى وإن خسرت الكثير من الضمانات بالفوز بها، يؤكد على تراجع حقيقي في قوّة العدالة والتنمية، فالمؤشرات تؤكد على أنّ كل العوامل التي ساهمت في تقوية حظوظ العدالة والتنمية بالفوز هو حرصها الدائم على تعبئة قواعدها للتصويت في مناخ غلب عليه المزوف السياسي من قبل قطاع الشباب وغياب لقطاع واسع من المرأة، ففي ظل التنظيم الجديد للانتخابات الذي يراعي تكييف بنود الدستور مع العملية السياسية والانتخابية المقبلة كما في ظل خريطة التحالفات سواء الكتلة أو الرباعية، يبدو أن حزب العدالة والتنمية كان على حقّ في أن يخشى على نفسه من الانتخابات المقبلة. وهذا يؤكد على أنه منذ البداية لم يكن الأمر يتعلق بموقف مبدئيّ بقدر ما كان مجرد مراهنات سياسية. بل سيكشفون بأنفسهم في فترة لاحقة عند بدء النقاش حول قانون الانتخابات، بأنهم يعبرون عن موقفهم باعتباره صفقة سياسية أكثر مما هو قناعة سياسية. وحيث سيقبل الحزب بالانتخابات مع استسلامهم لقضية التقطيع، فإنهم بتصعيد الاحتجاج راهنوا على صفقات من نوع آخر، أي الاستوزار في الحكومة مقابل القبول بواقع التقطيع.

ماذا عن العدل والإحسان؟

من جهة أخرى كان تنظيم العدل والإحسان قد خرج بجروح وخيبات أمل وحيرة من استحقاقات المستقبل. فليس في لغة الانتظارية والعدمية شيء يضر الشباب بعد اليوم، وهما قوام الخطاب الأيديولوجي للجماعة. وعليه فسوف يعيش ارتدادات الموقف التي ستخترق حرم الجماعة في جدل سيتفجر لا محالة في شكل تساؤلات واستشكالات تمس بنية الخطاب ونمطي الأسلوب والأداء. هنا تكون القومة قد انقلبت ضد أصحابها! وبينما كانت انتظارات حزب

المصباح: رئاسة الحكومة، كانت هناك انتظارات من نوع آخر لدى تنظيم العدل والإحسان، انتظارية مفتوحة - لأن الانتظارية باتت جزءاً من غايات التنظيم.. تتعلق بقومة سياسية، سعت الجماعة منذ انفضاح الرؤى السياسية لعام 2006م إلى الانشغال بتلطيف آثارها ومداليلها لتطويعها ما أمكن وتكييفها مع الأحداث السياسية الواقعية بصورة أربكت معجم المفاهيم السياسية للجماعة. ويبدو أن فصيل العدل والإحسان نفسه مع كل انتظاراته وانتظارياته هو نفسه لم يكن متوقفاً لهذا الحراك الذي لمس فيه بعضاً من عناصر مورفولوجيا قومته، دون أن يجد في محتوى مطلبية هذا الحراك ما يناسب محتوى تلك القومة، حيث سارع تحت ضغط الزمان إلى استيعابها بعقل منشطر شكيزوفيري، منح بموجبه جسمه الجماهيري لحراك 20 فبراير، بينما احتفظ بمحتوى أجندته الروحية. قد يكون الأمر أشبه بزواج قهري أو انتهازي يتحقق فيه تبادل العلاقات البيولوجيا فيما كل طرف يستحضر صورة مشوقة في عالم المثال. وهو شكل من الخيانة السياسية غير مجرّمة في الأخلاق السياسية ما دامت تجري في الخيال. لكنّها تصبح كذلك كما حدث بالفعل حينما بدأت شعارات الجماعة تتجاوز شعارات حتى حراك 20 فبراير في مناطق ومناسبات كثيرة. ففي بعض المسيرات رفع أنصار العدل والإحسان شعار المقاطعة للانتخابات إلى جانب بعض القوى المشاركة في الحراك نفسه والمقاطعة على الرغم من أنها داخلة في العملية السياسية - شأن الاشتراكي الموحد - لكن هذا ليس قرار حركة 20 فبراير التي عبّرت من خلال بعض قياديينها بأن شأن المقاطعة وعدمه ليس من شأنها، بل هو نقاش حزبي. وحسب الحركة نفسها أن الأمر يرجع إلى الأحزاب، إذ من بينها أحزاب داعمة للحراك وهي تؤيد المشاركة وأخرى داعمة للحراك وهي ترفض المشاركة. وكان الشاب أسامة الخلفي قد تساءل في جواب على سؤال الأسبوع الصحفي حول موقفه الشخصي من سياسة المقاطعة: «كيف يمكن لحزب سياسي أن ينتقد العملية الانتخابية وهو غير مشارك فيها أصلاً». وقد يكون مبرراً ذلك، إذا ما رفض حزب ما في دورة ما المشاركة لأسباب معينة، لكن ما ليس مفهوماً هو دعوى العدل والإحسان للمقاطعة وهي ليست شريكاً أصلاً في العملية السياسية؟! فحينما ازدادت وتيرة الضغط على الجماعة لجأت إلى ضرب من التورية وليس التورية في إجراء شكل من المراجعات غير المعلنة قوامها أن الخلافة الراشدة على منهاج النبوة

هي نفسها الدولة المدنية على منهاج مونتيسكيو. لا يهم أن تكون دولة لا تبقى على الرؤوس السياسية وترفض التوريث، إذا لم تكن ديمقراطيتها تفرض سؤال إعادة انتخاب زعيم العدل والإحسان الذي تمت ولايته ليس بالانتخاب بل بالاصطفاء الروحي. بدا القطاع الإسلامي إن لم يكن قد خضع للتأميم كلية، إلا أنه ظلت هناك مساحة لضرب من الخصخصة الجزئية لأشكال من القطاع الإسلامي شبه العمومي. فالحاجة إلى الدولة ورعايتها هو ما يفسر شطرا من لعبة الـ (كاش كاش) بين الدولة والعدل والإحسان مثلا. حينما اختار السيد عبد السلام ياسين موقف (الروكي)²⁵⁰ سياسيا والحلاج سلوكيا²⁵¹، كان لا بد من التساؤل في ضوء معطيات كثيرة: إلى أي حدّ يمكن للروكي الجديد أن ينجح فيما لم ينجح فيه أي روكي في تاريخ المغرب الوسيط والحديث، في إبراز عدم الحاجة إلى باترياركية الدولة، فيما ينعش الروكي الجديد ذاكرة الدولة في سياسة احتواء الروكي وتجفيف منابع رأسماله المادي والرمزي لتكريس الأبوية الروحية والسياسية للدولة؟! وحيث أدرك الروكي الجديد هذه الحقيقة فهو يمتلك وعبها تماما، فهو ناور قدر الوسع خارج منطق العنف المادي، فيما أبقى على مساحة عريضة للخطوط الحمراء كادت تجرفها حوادث حراك 20 فبراير. فالعدل والإحسان وإن انخرط بقوة في هذا الحراك إلا أنه ظل انخراطا رسائليا وليس رساليا؛ كان لقرار عدم النزول بكامل قواه رسالة أكثر مما هي التزام بشروط الحراك الاجتماعي بقيادة شباب 20 فبراير. هجاء السيد ياسين لمعاوية لم يمنعه من تبني شعرته، لكن بعيدا عن التصريحات/الرسائلية يؤكد الواقع على أن فصيل العدل والإحسان شارك بشيوخه ونسائه وأطفاله وليس بقسم من شبابهم فقط، في مشهد عمق القناعة بمحدودية نفوذه داخل شارع منقسم إلى أقلية ناطقة تنقسم فيها القوى السياسية الريح الرّمزي للنفوذ، وأغلبية صامتة تتلقى الحدث كفرجة. التّحدّي الذي كان يواجه العدل والإحسان في هذه المرحلة بالغة الحساسية هو شعورها بقوة المراهنة. ذلك لأنّ العدل والإحسان ليس حركة تحسن المغامرة أو تقبل بالانتحار وإن ساهمت الأحداث الأخيرة في إخراجها من نمطيتها وانزوائها. كان يهمّها أن

250 - كلمة روكي باللاتيني تعني المتمرد أو الخارج عن القانون.

251 - ادريس هاني : في فقه الروكي وسلوك الحلاج : الشيخ عبد السلام ياسين من القومة إلى الدولة المدنية، موقع هسبريس، الخميس 12 يناير 2012.

تبقى في ذروة مغامرتها بالنزول إلى الشارع تحتفظ برهاب كثافتها الجماهيرية الافتراضية التي ساعدتها على تخيلها انزواءها وانتظاريتها الطويلة. بعد أن كان العدل والإحسان يستند في تهديده إلى النزول القومي المتوقع إلى الشارع، بات اليوم بعد افتقاده لهذا الرصيد الافتراضي يراهن على أوراق أخرى تتعلق بربط الصلة بالمناخ الدولي والإيحاء باستعادة سيناريوهات التدخل الخارجي. غير أن حزب العدالة والتنمية وجد نفسه يعمل في وضع مريح لا سيما وأن جماعة العدل والإحسان كانت قد ضربت في الصميم بعد أن فقدت أملها في حرك 20 فبراير، كما ازدادت انعزالا على إثر وفاة قائدها.

الروحانية الروحية في معارك السياسة

لم يكن المغرب بدعا في إثارة شهية بعض المكونات الروحية تجاه المائدة السياسية. حدث مثله بل أكثر في مصر نتيجة تنافس الشارع المصري واستعراض سائر المكونات لقوتها في إطار ما يعرف بالمليونيات في ميدان التحرير. وفي المغرب حيث يخضع النزول إلى الشارع لنمط آخر من الضوابط والرهانات، كان الجديد/القديم نزول واحدة من كبرى الطرق الصوفية إلى الشارع دعما للتصويت على الدستور المعدل المعروض على الاستفتاء الشعبي. كانت الرسالة واضحة، حيث المقصود هنا العدل والإحسان. فالأمر يتعلق باستدعاء الاحتياطي الروحي لمواجهة المنشق السابق عن الطريقة البوتشيشية. وهو الأمر الذي أعطى مظهرا لحرب روحية باردة بين الدولة وجماعة العدل والإحسان، أعطت انطبعا بأن المعركة هنا لا حدود لمستوياتها، وبأن كل الوسائل قابلة للاستعمال. كان المظهر الروحي في معركة ذات جوهر سياسي بادية خلال هذه المرحلة. ليست الطريقة البوتشيشية كبرى الطرق الصوفية في المغرب طريقة سياسية كما حرّضها وتمنى أن يراها الشيخ عبد السلام ياسين قبل إعلان انشقاقه عنها. فلقد خرج هذا الأخير عن الطريقة وهو لا يملك إمكانات تنظيمية وسياسية مهمة، قبل أن ينظم إليه في وقت لاحق قسم من أبناء الشبيبة الإسلامية الذين رفضوا الانضمام إلى جماعة بنكيران كما رفضوا الاستقالة. وحينئذ أصبح الشيخ ياسين يتوفر على تجربة تنظيمية تزواج فيها الإرث الطريقي البوتشيشي مع العقل الحركي والتنظيمي الشبيبي. لكن هذا لا يمنع من أن الطريقة الأم (البوتشيشية) تمارس السياسة

عند الطلب في شكل احتياطي روحي يساهم في التعبئة. وهي لهذا تتوفر على أطر سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية كبيرة مما يجعلها كيانا مؤثرا للحقل الروحي المغربي، فضلا عن وجود إحساس ما أشبه بتأنيب الضمير عند الطريقة البوتشيشية إزاء مواقف العدل والإحسان، يجعلها بين الفينة والأخرى تؤكد على موقفها التاريخي كمكون من مكونات الحقل الروحي. وما نزولها إلى الشارع إلا ضربا من إعلان البراءة من جماعة العدل والإحسان. وقد ساهم نزول رجال من الطريقة إلى الشارع في تطويق العدل والإحسان روحيا كما تم تطويقهم سياسيا وأمنيا وإعلاميا مما أدى إلى تعميق جرح هذه الجماعة مجددا. ولا أهمية لموقف السلفيات في اقتحامها لعقبة السياسة بعد أن اختارت المنفى الاختياري خارج استحقاقاتها. فهي مشغولة اليوم في البحث عن هويتها الجديدة وثبتت قناعاتها الجديدة برسم المراجعات المهجوسة برهاب العودة إلى أقبية السجون. ولذا فهي قد تستغل في العملية الانتخابية. وهذا ما يفسر تسابق الأحزاب السياسية لا سيما ذات المرجعية الإسلامية لاستقطابها. ولا أهمية لتردد مواقف التيارات السلفية من حركة 20 فبراير. لذا أثرنا التركيز على العدالة والتنمية والعدل والإحسان. لكن المهم هنا أن القضية في بلادنا تفوق كل الحسابات. وأن الرجوع بات مؤكدا لعهد الصّفقات.

يبدو أننا أمام شعور تناقضي إزاء هذا الحدث: بلوغ البيجيدي إلى الحكومة في ظرفية استثنائية يمرّ منها المغرب كسائر البلاد العربية، شعور تناقضي، لأنه أوجد شرخا في البنية النفسية للسلطة بعد أن دنى منها الحرافيش. لكن ثمة الكثير من فصول التشويق ينتظر المغاربة من حكومة ستملك الكثير من القفشات والأعدار والفترات. وكل هذا سيمرّ ليصبح معطى جديدا وجزءا من الروتين السياسي. إن وصول البيجيدي إلى الحكومة ليس شكلا من القومة وإلا لكان اعتقد بأهميتها عصائب العدل والإحسان؛ بل إن جوهر المشكلة المغربية يكمن في مدى تديير جدلية تحسين الوضع الاقتصادي وإصلاح الحقل السياسي. استطاع المغرب أن ينتج من خلال تدافع تاريخي بين أقطاب المعارضة والنظام خطابا سياسيا متقدما. لا يهم تمثّل بعض الأحزاب والتيارات لهذا الخطاب بدرجة بلاغية تقل أو تزيد، لأن القضية عندنا تجاوزت الانبهار اللفظي بخطاب الديمقراطية، حيث نواجه حالة من التمثلات وقراءة أفكار مبادرات الدولة واستجاباتها. يحدث أن الخطاب السياسي عرف تطورا

متورما فاق الواقعي ودار حول المتوقع. لكن خزينة الدولة تحتاج اليوم إلى المال، والمال يأتي بشروط تؤثر على المسار الطبيعي للديمقراطية. زهو الأمر غير الواضح والمقنع في الخطاب السياسي لحكومة البيجيدي المبللة بحلفاء حلقوا جزء من لحيته، وجعلوها تنشئ إنشاء فارغا حول الدولة وليس سياسات تديرية مقنعة!

عشية فوز الجماعة

منذ أن كشفت النتائج الجزئية غير الرسمية تقدما لحزب العدالة والتنمية مقارنة مع منافسيه في الانتخابات التشريعية التي جرت في 2011/11/25م، بات واضحا أن وصول الحزب المذكور إلى الحكومة هو أمر واقع على الرغم مما أثاره من استغراب. وأيا كانت النتيجة فإن هذا الفوز لم يرق إلى حالة الاكتساح الذي تحدث عنه أنصار هذا الحزب، ليس هذه المرة بسبب التقطيع الانتخابي الحائل حول حيلولة بنوية ضد بلوغ الأغلبية المطلقة، بل نظرا لعدم بلوغ عتبة المشاركة المطلقة التي من شأنها أن تكشف عن أن حال العدالة والتنمية هو حال غيره من الأحزاب في عجزه عن الاستقطاب؛ لا أدل على ذلك من وجود شريحة أغلبية من الإسلاميين لا تنخرط في صفوفه. ليبق السؤال منصبا حول ما سيطرح مشكل الظفر بالتحالفات الضرورية لتشكيل الحكومة. كما يبقى أن السياق الذي جاءت فيه هذه الانتخابات لا يسمح بالكثير من الزهو. فثمة استحقاقات جديدة تفرض نفسها على المغرب تتطلب الكثير من الكفاءة والجدية لإخراج البلاد من مشكلاتها والعمل على تنزيل مبادئ الدستور ضمن فعالية جدية وجديدة للمجلس التشريعي المخول بالنهوض بهذه المهمة التنظيمية. الأهم في العملية الانتخابية الأخيرة هو مرورها في وضعية أفضل من سابقتها، فلقد مرت في مناخ من الهدوء والمسؤولية بحسب شهادة مراقبين دوليين، وإن تخللتها حوادث موضعية وخروقات شخصية مهملية تتعلق ببعض المرشحين. هذا فضلا عن تسجيل مشاركة مكثفة من قبل الناخبين سجلت نسبة 45 في المائة. وبذلك يكون المغرب قد تجاوز أزمة العزوف السياسي والانتخابي بفارق كبير بالمقارنة مع انتخابات 2007م. وكان لوجود شريحة من دعاة المقاطعة للانتخابات هي الأخرى معنى في تعزيز التقاليد الديمقراطية، لأننا في المغرب لا نتحدث عن نسبة فوز تقدر بالـ 99.99

في المائة؛ ولا في تقاليد انتخابية بصفر مقاطع. فالديمقراطية تأتي بنتائج ملائمة للوضعية الحقيقية لكتلة الناخبين والظروف الاجتماعية والسياسية كما تحددها التعددية السياسية. وبالحديث عن تقدم حزب العدالة والتنمية لا ينبغي قراءته ضمن السياق العام لما يسمى باستحقاقات الربيع العربي، ومع أن مرشحيه ومناضليه لم يفتنوا يرسلوا برسائل تهديد لكيلا يتكرر السيناريو التونسي والمصري، فإنها لم تكن سوى رسائل ابتزاز أحيانا وشعارات ذات أبعاد انتخابية محضة. ذلك لأن قيادة العدالة والتنمية تدرك قبل غيرها أن الخصوصية التي ترفعها دائما كشعار هي حقيقة من كل الجهات ولا تخضع للانتقاء. فالخصوصية هنا أوضح بكثير حيث نشأ حزب العدالة والتنمية بمساعدة من قبل المرحوم عبد الكريم الخطيب وهو صديق الملك الراحل قبل أن يحدث انقلاب على الشروط المتعاقد عليها قبل ولوج حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية. حدث هذا الاستيعاب لشريحة من الحركة الإسلامية وليس كلها. وفي تلك الأثناء كانت التجربة التونسية والمصرية أبعد من أن تكون مثالا للمغرب. وكان أبو رقيق وبعض الشخصيات المصرية الأخرى من الإخوان المسلمين شاهدة من خلال حضورها اجتماع إدماج حركة التجديد والإصلاح في الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، على هذه التجربة بينما كانوا يعتبرون لا مجال للمقايضة بين البلدين. فإذا لم تكن مثالا للمغرب يومها فكيف نتحدث عن سيناريو مثيل لتداعياتها كما في تونس ومصر؟ فلقد شهد بهذه الخصوصية عباس مدني والفضلي وقبلهما توفيق الشاوي وأبو رقيق وسواهما من قيادات الإخوان المسلمين المصريين قبل حدوث الربيع العربي بسنوات عديدة، حينما قدموا إلى المغرب وألقوا فيه خطبا ومحاضرات وقدموا فيه شهاداتهم.

الأسباب الموضوعية لفوز العدالة والتنمية

في العملية الديمقراطية لا نتحدث عن فوز مطلق ودائم، فالحياة السياسية في مثل هذه الأوضاع هي دول (يوم لك ويوم عليك). ولا يعني الفوز بأغلبية الأصوات أن إرادة الشعب المغربي منعقدة كلها لهذا الحزب أو ذاك، إذا ما اعتبرنا أن المسألة هنا تتعلق بنسبة محدّدة من مجمل عدد الكتلة الناخبة. وهذا كفيّل بأن يقلل من حماس واندفاع الفائزين باعتبارهم سيظلون تحت رقابة

شديدة للمعارضة إذا ما قسادوا الحكومة أو شاركوا فيها. وقد يكون للسياق الذي تشهده المنطقة العربية من تقدّم سياسي للإسلاميين أثر في تقدم العدالة والتنمية المغربي. لكنه ليس هو العامل الوحيد بالضرورة. ونستطيع أن نحصر الأسباب الموضوعية لهذا الفوز في ستة أسباب رئيسية:

١- غياب المنافس

من الطبيعي أن يتصدّر الإسلاميون الحياة السياسية في المغرب ليس اليوم فقط بل كان هذا منتظرا منذ سنوات خلت. وربما كان لانخراط حركة التجديد والإصلاح في اللعبة السياسية دور في تأجيل اكتساح الإسلاميين لأنها في وقتها استغلت عزوف شرائح واسعة من إسلاميي المغرب من الانخراط في العملية السياسية. وكان أخرى بجماعة العدل والإحسان التي تمثل تيارا يفوق من حيث العدد والحضور جمعية التوحيد والإصلاح التي تشكل الدرع الدعوي لحزب العدالة والتنمية وإن لم يفتثوا طيلة سنوات يعلنون منذ سنوات استقلال الجماعة الدعوية عن أجندة الحزب السياسي. أجل، كانت جماعة العدل والإحسان وحدها الجديرة بمنافسة العدالة والتنمية لولا رفضها الانخراط في العملية السياسية ودعوتها لمقاطعة الانتخابات، كما كان بإمكان الإسلاميين الآخرين أن يحققوا بعض التوازن. ولم يكن حزب النهضة والفضيلة قادرا على تأمين هذا التوازن نظرا لافتقاده الدينامية الضرورية لانطلاقه كحزب ذي مرجعية إسلامية فضلا عن غياب الخبرة الكافية في مجال الحركة الإسلامية. ظلت العدالة والتنمية وداعمتها الروحية التوحيد والإصلاح وحدهما يملكان احتواء الساحة السياسية إسلاميا في غياب المنافس الإسلامي المفترض. ذلك لأنه في اللحظة التاريخية التي فرضت تقدم الإسلاميين على غيرهم لم يكن بالإمكان إهمال جانب الحركة الإسلامية في تعبيراتها المختلفة. فموقف الأطراف المنافسة للعدالة والتنمية فرضت أن يكون إسلاميو المملكة في سلة واحدة مما جعل العدالة والتنمية تحصد أصواتهم من باب «الأقربون أولى بالمعروف». ارتكب المنافسون أخطاء كثيرة على مستوى تقدير اللحظة التاريخية وكذا تناقضات المشهد، إن الأحزاب السياسية تتحمل الكثير من الأخطاء، وضعفها هو الذي شكل فرصة تاريخية لحزب العدالة والتنمية.

2. تعاطف الناخب

استطاعت العدالة والتنمية أن تفوز بعواطف شريحة واسعة من الناخبين لأسباب تتعلق بقدرة قيادات الحزب على تقديم أنفسهم كضحية لمؤامرات الأحزاب السياسية وضغط النظام. وفي الثلاث سنوات الأخيرة استطاع الحزب أن يجعل من منافسه الأصالة والمعاصرة موضوعا لتكريس هذه الصورة عند الرأي العام المغربي. لم يقدم قيادات حزب العدالة والتنمية أنفسهم كتجربة خرجت من تحت جبة الخطيب وهو صديق لثلاثة ملوك، بل عملت على تقديم الأصالة والمعاصرة وحده كحزب لصديق الملك. وقد نجحت العدالة والتنمية في اختيار الخطاب الأقرب إلى الشريحة الأوسع من الناخبين التي تعاني التهميش، مما يجعلها موضوعيا تنحاز إلى من نجح في إقناعها بمظلوميته.

3. حسن النية

تعاطى حزب العدالة والتنمية مع الناخبين بخطاب أقرب إلى الدروشة السياسية، وكانت الشعبوية قد بلغت مداها في هذا الموسم الانتخابي. وقد كان للشعبوية دورا رئيسا في تمرير خطاب العدالة والتنمية أكثر مما اهتم الناخب بمزاعم البرنامج السياسي والانتخابي للحزب. وفي الوقت الذي تراجعت فيه شعبية الأحزاب السياسية كان الأمين العام لحزب العدالة والتنمية قد قاد حملة انتخابية بشعبوية فاقت نظراءه بامتياز. وفي الوقت الذي كان منافسوه ينتقدون شعبويته تلك، كان عبد الإله بنكيران يلفت بها الأنظار إلى حزبه وهي عملية إعلامية ناجحة بامتياز. إن التخويف من الإسلاميين لم يعد يؤدي الغرض. فالولايات المتحدة الأمريكية والناتو باتوا يتعاونون بالمكشوف معهم في مواقع كثيرة من العالم والمنطقة. لكن في موضوع العدالة والتنمية لم تكن قيادته مخيفة لسبب بسيط، أنها لم تخرج من أتون التّضال المستميت من أجل الديمقراطية والتعددية والحرية وإن انفتحت على هذه المطالب تحت ضغط تحولات الزمان وهواجسه. وفي هذا الإطار كم سيكون ظلما أن يحرم بنكيران من دور في الحكومة وقد كان غرابا بارعا وخطيبا شعبويا ومبادرا، بينما سيحصد من تلك الامتيازات من ظلوا يختفون وراء ظهره ولا يملكون مبادرات ولا وضوحا في الخطاب. إذ ذاك سيكون العدالة والتنمية فاز في الانتخابات

وخسر الأمين العام للحزب، لا لأنه استهلك رصيده من سمات الاستوزار أثناء إطلاق العنان لفلتات لسانه وشعبويته الطافحة، بل لأن العدالة والتنمية تنطوي على رصيد من الانتهازية واهتبال الفرص والتشوّف إلى السلطة من شأنه أن يضحي بمن أوصلهم إلى مشارف الحكومة. إن الجمهور الناخب تعامل مع العدالة والتنمية على خلفية حسن النية دون أن يعني ذلك معرفته الحقيقية بخلفية نشوء وتطور هذا الجسم السياسي. في تقديري ما يخيف أطراف عديدة ليس هو الأمين العام رغم خرجاته البهلوانية والاستفزازية بل الذي يخيفهم هو من يوجد خلف الأمين العام لا سيما من ذلك الكومبارس الذي يتحين باستمرار الفرصة للعب أدوار مهمة. وكما لا يخفى على من استوعب تناقضات المشهد الإسلامي، فإن بنكيران يفوز في اللحظات الحرجة لكنه يخسر في اللحظات المريحة.

4- الفضول والاختبار

من عوائد الديمقراطية جميعها وليس المحاولة المغربية أن الناخب يملك مفتاح اختبار الوجوه الجديدة. وإذا كان الناخب المغربي يرى نفسه قادرا على تصحيح اختياره عند كل عملية انتخابية، فإن العدالة والتنمية يهيمها أن تعطى لها فرصة واحدة تضفيها إلى سيرتها السياسية. فلا زال الناخب المغربي على درجة من الحذر من العملية الانتخابية. كما لا يزال يحتفظ بشيء من الاحتقان تجاه تجارب الأحزاب السياسية التقليدية في مجال التسيير الجماعي والتدبير الحكومي، مما يعني أن مظاهر التصويت العقابي حاضرة بقوة في العملية الانتخابية الأخيرة.

5- التوظيف الديني للدين

لا أريد الحديث هنا فقط عن أصل توظيف الدين في السياسة بل عن طريقة توظيف الدين في السياسة. وهذه هي النقطة التكتيكية التي جعلت العدالة والتنمية تتقدم نظراءها في العملية الانتخابية الأخيرة. ظلت الأحزاب المنافسة للعدالة والتنمية تتهمها بتوظيف الدين في السياسة، وهي بذلك تحاول إقناع أنفسها لا إقناع الناخب الذي ينتمي إلى محيط سوسيو سياسي لا ينظر إلى

علاقة الدين بالسياسة على الأساس الفلسفي الذي تنظر إليه بعض الأطراف، وحينما سعى بعضهم لاستعمال خطاب ديني مختلف ومضاد لخطاب العدالة والتنمية باؤوا بالفشل، لأن الخطاب الديني الذي يستطيع أن يكون مقنعا هو الخطاب القائم على حد أدنى من المصادقية الدينية. صحيح أن العدالة والتنمية تعاني رقة في الدين وتضخما في الانتهازية السياسية في نظر نظرائها الإسلاميين، لكنها تبدوا على شيء منه في مواجهتها لمنافسيها الذين استهانوا كثيرا بضرورة أن تكون المواجهة مع العدالة والتنمية مواجهة أيديولوجية لا تعادي الخطاب الديني بل تعمل على تطويره والإقناع به. فحزب العدالة والتنمية ظل مدركا لأهمية الحفاظ على هيئة دعوية دينية تمنحه المصادقية في حراكه السياسي عند جمهور عريض من المتدينين. وهو الأمر الذي لم يؤخذ بعين الاعتبار عند خصومه الذين فضلوا أن يندبوا حظهم العاثر ويختاروا الهجاء بدل التعبئة وأخذ الأمور بجذية، وكان حزب العدالة والتنمية قد مارس تعددية في الخطاب وتفوق على غيره في الدفاع عن أفكاره.

6- الدينامية والتشبيب

العامل الذاتي لتقدم حزب العدالة والتنمية في تقدمه على منافسيه في انتخابات 2011 هو توفره على دينامية قوية تفوق دينامية الأحزاب الأخرى التي تحتاج إلى مراجعات، كما يتوفر على قدر من التشبيب في مقابل شيخوخة الأحزاب السياسية الأخرى. التشبيب يضاف إليه الدينامية النسائية التي كسرت النمطية التقليدية للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، شكلا شرطا لتقدم الحزب على منافسيه. فالعدالة والتنمية استغل الفراغ الإسلامي كما استغل ضعف الأحزاب وشيخوختها وتمنعها على التشبيب، فلا شك من وجود أخطاء كثيرة استفاد منها الحزب المذكور، أخطاء تتعلق بالدرجة الأولى في سوء تقدير لكثير من القضايا والأبعاد وأخطاء في حساب الواقع والمستقبل والإدمان على النمط التقليدي في تدبير الأحزاب لحملاتها الانتخابية. ربما كان حزب العدالة والتنمية مطالبا بإنجاز مراجعة أيديولوجية وفقهية دقيقة، لكن بات واضحا أيضا أن الأحزاب السياسية المغربية هي الأخرى مدعوة لإنجاز مراجعات من هذا القبيل، ويبدو أن الوقت لم يفتها بعد، بل تستطيع القيام بذلك في إطار المعارضة وليس تحت ضغط التسيير الحكومي.

ما بعد الانتخابات

إذا كان الحزب لم يستطع أن يحقق تقدّمه أيام حدّدت تغطيته لبعض المناطق في الانتخابات السابقة، فاليوم يجد نفسه في وضع مريح من ناحية حصد الأصوات لكنّ ثمة ما هو مقلق في الآتي من استحقاقات تشكيل الحكومة واستحقاقات تنزيل مبادئ الدستور المعدّل والإجابة عن انتظارات المجتمع المغربي ليس بالضرورة في ضوء مزاعم البرنامج السياسي والانتخابي للحزب ذي الطبيعة والأبعاد الانتخابية؛ بل في ضوء الملفات المطروحة في شتّى القطاعات، وذلك في تحدّي جديد للعدالة والتنمية في استحقاقات ما بعد الانتخابات. ذلك لأن الحزب في إطار التدبير الحكومي سوف يخسر الكثير من امتيازاته السياسية في عهد المعارضة. سوف تتلاشى كل العوامل السابقة التي قادت العدالة والتنمية إلى هذه الحصيلة الانتخابية. لن يستطيع الحزب المذكور أن يستند إلى صورة الضحية التي شكلت محور خطابه السياسي، كما أنّ عهد التدبير الحكومي يقتضي محاسبة وتقديم مخطيات وحصائل وليس هو عهد المعارضة الذي يقبل بالإنشاء السياسي والشعارات الأيديولوجية. سيواجه تراجعاً في تعاطف الناخبين معه كما سيخضع إلى التجريب في أول تعاطي له مع الملفات المفتوحة والمغلقة كما لن تنفع عملية توظيف الدين في السياسة أو توظيف الدين في الدين. إن أولى تلك التحديات التي واجهت الحزب تتعلق بتشكيل الحكومة. وقد حصلت بعض المفاجآت نظراً لأنّ التسيير بات هدفاً لبعض الأحزاب. فالعدالة والتنمية ستسعى جهدها لكي تقدم تنازلات كثيرة كالمعتاد في عملية تشكيل الحكومة، وذلك بسبب نزوع قياداتها الشديدة إلى السلطة. فعلت هذا في التشكيلة الأولى وكذلك وبشكل كبير في التعديل الحكومي. وفي هذا استطاعت أن تتجاوز الكثير من المطبات بخصوص علاقتها مع بعض أحزاب الكتلة مهما بدا من شأن بينهما في السنوات السابقة مثلما حدث بين العدالة والتنمية وبين التقدم والاشتراكية من نزاع قبل أن يصبح هذا الأخير شريكاً للأول في الحكومة. ولكن يظل الخصم الاستراتيجي للعدالة والتنمية هو الأصالة والمعاصرة. وفي هذا السياق يمكن الحديث عن انتصار حقيقي للأصالة والمعاصرة بخلاف ما تكشف عنه حصيلته الانتخابية، ذلك لأن الأصالة والمعاصرة استطاع أن يملأ الساحة في تكتيك فاجأ الجميع أمام العدالة والتنمية، من خلال إفراغ الساحة من أحزاب اليمين ما عدا الاستقلال،

لكي لا تجد العدالة والتنمية حليفاً. وفي منتهى محاورلات العدالة والتنمية لإقناع الكتلة بالمشاركة في تشكيل الحكومة ستكون أمام وضعية تفرض عليها ذوباناً موضوعياً في الكتلة ستستفيد منه تلك الأحزاب وتستمد منه دينامية جديدة كما استمدت الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية دينامية جديدة بعد انضمام الإسلاميين إليها. وحينها ستخلو ساحة المعارضة للأصالة والمعاصرة، وهذا هو الهدف الرئيسي من نشأة الأصالة والمعاصرة فضلاً عن أن نتيجة مشاركة 45 في المائة من الناخبين في هذه الاستحقاقات هو نتيجة في صالح الأصالة والمعاصرة لأنه تأسس في الأصل كردّ فعل على المشاركة الهزيلة والعزوف الذي ميّز استحقاقات 2007م. فالأصالة والمعاصرة لم تأت لتهمين على الحكومة بل جاءت لتخلق دينامية سياسية وتنافساً حقيقياً ينقذ العملية السياسية من حالة العزوف والركود وقد نجح في هذا. وكان من غير المعقول أن نتحدّث عن خسارة الأصالة والمعاصرة في الوقت الذي نتحدّث فيه عن صديق الملك، فهل صديق الملك كان في حاجة إلى كل هذا الحراك يومها ليكون في الحكومة؟ وربما تكمن خسارة العدالة والتنمية في أنها تقدمت على غيرها في عدد المقاعد لكنها خسرت الكثير من المصادقية التي ليس بوسع بعض الناخبين إدراكها إلا إذا وقفوا على الأداء الحكومي حيث تقود أو تشارك العدالة والتنمية. الامتحان الأعظم للعدالة والتنمية هو في كيفية تدبير الملفات العالقة اليوم، وكيف تجيب على مسألة نسبة النمو وعدد مناصب الشغل والسياسة الاجتماعية وتدبير صندوق المقاصة والاستثمارات والسياسة الضريبية وعجز الموازنة وملفات أخرى محلية وخارجية. ما كان ينتظر العدالة والتنمية وما ستعده لها المعارضة بعد ذلك من مساءلات وفخاخ يدعو إلى الكثير من الجدية والاستقامة وكبح النزوع إلى التسلسل لقيادات هذا الحزب المشتاق للسلطة والمال والنفوذ بلبوسها الديني. عرس الشعارات ولّى ولن يعود وجاء عهد الاستحقاقات، فهل كان حزب العدالة والتنمية قادراً على العبور بالمغرب إلى برّ الأمان ومجاوزة مخاطر السكتة القلبية؟ ربّما كان الخطيب على علم بما سيؤول إليه وضع هؤلاء، ففي إحدى المرّات أجاب أحد رفاقه عن حال تنطع هذه المجموعة داخل حزبه بأنّه لا بدّ أن نسمح للقرود أن يتسلّق الشجرة لتظهر عورته.

المذكور الثاني: السياسة الاجتماعية بين المعارضة والأداء الحكومي

انقضت المائة يوم الأولى التي طرحها حزب العدالة والتنمية ابتداء من توليه الحكومة كسقف لانطلاق التحولات المهمة في السياسة الحكومية دون أن يتحقق شيئا من وعودهم. في هذه الأثناء لم يعد المشكل في الحكومة التي يقودها حزب المصباح هو عدم الوفاء بوعوده أمام الناخب، بل أصبح الوضع معكوسا تماما. لقد انتهكت الحكومة الملتحبة كل مكاسب المجتمع المغربي وحصيلته ما تحقق في الحكومات السابقة. كانت جرأة الحكومة الحالية على السياسة الاجتماعية بالغة الخطر. ففي البداية أعطى الناخب وقتا كافيا لحزب العدالة والتنمية لكي يبرهن على مصداقيته في برنامج عملي واضح. لقد كانت لحظة وصول هذا الحزب إلى الحكومة لحظة مفصلية في تاريخ تجربة الإسلام السياسي البرلماني المغربي. وبات الجميع بدءاً من الرأي العام والأحزاب السياسية بما فيهم حزب العدالة والتنمية نفسه أمام وقع الدهشة التي سببها فوز الحزب في سياق استثنائي. ستكون أول حكومة في عهد التعديل الدستوري والتي ستكون بموجب الوثيقة الدستورية الجديدة هي الحكومة المكلفة بتنزيل بنود الدستور الجديد وإعداد القوانين التنظيمية. هي إذن حكومة حزب لم يجزّب الحكم من قبل ولم يكن يعلم بهذا الانتقال السلس إلى التدبير الحكومي. وهي أيضا حكومة لأول مرة يتمتع فيها رئيس الحكومة بصلاحيات موسّعة، أهمها صلاحية تشكيل الحكومة واختيار الفريق الحكومي بالتشاور مع الملك. كان التحدي الأبرز أمام الحكومة هو تشكيل الحكومة في ظرفية محدّدة دستوريا، تعطي للملك في حال فشل الحزب الأغلب في تشكيل الحكومة حق تعيين رئيس حكومة وتكليفه بإعداد الحكومة. وبما أن فوز حزب العدالة في الاستحقاقات التشريعية لم يكن كاسحا ومطلقا بحيث تمكنه من تشكيل حكومة من الأغلبية، فكان لا بد أن يتجه نحو الأحزاب للبحث عن شركاء. في هذه الأثناء مدّ الحزب يده لحزب الاتحاد الاشتراكي والتجمع الوطني للأحرار. غير أن حزب الاتحاد الاشتراكي اختار منذ البداية المعارضة في محاولة لترتيب بيته الداخلي بعد أن عانى من حالة استنزاف ابتداء من تجربة التناوب التوافقي وانتهاء بمشاركته في حكومة عباس الفاسي السابقة. أما حزب التجمع الوطني للأحرار فقد اختار هو أيضا المعارضة بإصرار من أمينه العام مزور وزير المالية السابق في حكومة عباس الفاسي ووزير الخارجية في

الحكومة المعدلة الحالية، الإصرار الذي خلق له الكثير من المتاعب من داخل الحزب، والحقيقة هي أن حزب العدالة والتنمية وجد نفسه في وضعية صعبة قبل أن ينجح في تشكيل الحكومة، لكن قبول كل من حزب الاستقلال والحركة الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية المشاركة في الحكومة كان بمثابة إنقاذ لها من السقوط، إن قبول حزب الاستقلال بالمشاركة في التشكيلة الحكومية التي سيقودها حزب العدالة والتنمية جنّب الحزب الذي كان يقود الحكومة السابقة أن يتحمّل وزر العهد السابق لما يعرف بعهد التغيير برسم الربيع العربي، لكن العدّ العكسي سيبدأ منذ أوّل يوم من تدشين العمل الحكومي، فرئيس الحكومة دخل إلى رواق رئاسة الحكومة وهو جاهل بكل شيء حتى أبسط البروتوكول المتعلق بالجلوس والمشي والحديث، لقد اضطرّ أن يغير الكثير من هيئته وهندامه وكان الحدث الكبير يومئذ أن ارتدى رئيس الحكومة ربطة العنق، دخلت الحكومة في ملهيات شكلانية تتعلق بالتغييرات التي كان من المطلوب أن يتحلّى بها رؤساء قطاعات كانوا بالأمس القريب دراويش، هكذا استغرق الحديث عن أشخاص وزراء حزب المصباح وهيئاتهم وقفشات رئيس الحكومة عدّة شهور، وقد بدا رئيس الحكومة منذ اللحظة الأولى عاجزا عن ممارسة صلاحيته التي منحه إياها الدستور، واستمر يتعامل بثقافة سياسية تنتمي إلى ما قبل الدستور الجديد، ومع أنّ حزب المصباح هو نفسه استشكل على حكومة تكنوقراط التي عينها الملك بعد انتهاء دورة حكومة التناوب، فإنّ التشكيلة الحكومية الجديدة التي أعدها رئيس الحكومة تضمنت 6 وزراء تكنوقراط، مما رأى فيه المراقبون تنافيا مع روح الدستور الجديد الذي يوجب على الحكومة أن تكون سياسية تستجيب لما تقرر الأحزاب الأغلبية التي صوت عليها الشعب، كما لوحظ على التشكيلة الحكومية غياب فاضح للمرأة باستثناء حقيبة الأسرة والتضامن، بينما استطاعت المرأة أن تحصل على سبعة حقائب وزارية في الحكومة السابقة، قدمت الحكومة الجديدة برنامجها الذي تضمّن وعودا كثيرة بدا بعضها بالغ الطوباوية، فأما شعار الحكومة فقد كان هو محاربة الفساد، الأمر الذي شكل نوعا من التعاقد الرمزي بينها وبين الناخب، أهم تلك الوعود التي قدمتها الحكومة في برنامجها هو حصر نسبة عجز الميزانية في حدود 3 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، والوسيلة الناجعة لتحقيق هذا الهدف هو إرساء حكمة جديدة لتدبير الموارد المالية العمومية واعتماد سياسة

ترشيد النفقات العمومية وإصلاح صندوق الموازنة، كما وعد البرنامج الحكومي بتحقيق معدل نمو في 5,5 في المائة عن طريق دعم الطلب الداخلي وتقوية الطلب الخارجي. كما تحدث البرنامج الحكومي عن ضبط التضخم في حدود 2 في المائة وتخفيض معدل البطالة إلى 8 في المائة بالإضافة إلى تكريس الشفافية والمنافسة وتكافؤ الفرص في الولوج إلى الصنفات العمومية والتدبير المفوض. كما تناول عرض البرنامج الحكومي إلى مسألة التنزيل السليم لبنود الدستور في إطار مقارنة تشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة. ومع أن الحكومة حددت مائة يوم لبدء تحقيق هذه الإنجازات إلا أن الحصيلة المزرية للتدبير الحكومي جعلت حكومة العدالة والتنمية تتحول شيئا فشيئا إلى ظاهرة صوتية. لقد ارتكز نشاط الحكومة على بعض القضايا التي هي في الغالب لم تكن تمثل شيئا ضمن ملف الانتظارات الكبيرة. أمّا من الناحية الشكلية فقد تخلت الحكومة عن مسئوليتها حينما تبنت خطاب وأسلوب المعارضة واتهام جهات خفية بإعاقة عملية الإصلاح واتهام المعارضة بالفساد.

وكان قد مرّ عام كامل من عمر حكومة حزب العدالة والتنمية ولم يصادق إلا على قانون تنظيمي واحد متعلق بالتعيين في المناصب العليا، من أصل 25 قانونا تنظيميا وعدت الحكومة بإعداد مخطط له²⁵². وهذا مؤشر أساسي على عجز الحكومة على التنزيل السليم لبنود الدستور لا سيما القوانين التنظيمية التي حصرها الدستور المعدل في 9 اتجاهات أساسية.

لصل واحدة من أبرز ما اعتبروه خطوة باتجاه الإصلاح، ما أقدمت عليه وزارة النقل التي يترأسونها بنهج أسلوب نشر لوائح المستفيدين من المأذونات. وهو ما أثار الكثير من ردود الأفعال. وتأسيا بالنهج نفسه قامت به الوزارة المضنية بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني بعرض لائحة الجمعيات المستفيدة من الدعم الخارجي. وهني العملية التي سرعان ما طواها النسيان. فالطابع الاستعراضي طغى على نهج الإصلاح والأجراة. فضلا عن الانتقائية في عرض لوائح المستفيدين. مثلا تشمل لوائح وزارة النقل كل أشكال المأذونات. كما أنها لم تتطرق للمأذونات المتعلقة بمقالع الرمال. والأمر نفسه بالنسبة للوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني، فهي لم تتعرض مثلا للدعم

الذي تستفيد منه جمعية دور القرآن للشيخ المغربي ونظير ذلك من جمعيات دعوية تشكل دروعا للحزب السياسي القائد للحكومة. وما عدا مشروع راميد الذي شكل نقلة على صعيد تحسين الولوج إلى العلاج للفئات المعوزة، فإن البرنامج الحكومي عجز عن تحسين خدمات القطاع الصحي، ويبدو الأمر هنا في غاية المفارقة. فمع أن الحكومة تدخل مشروع راميد ضمن منجزات الحكومة إلا أن هذا افتئات على الحقيقة. فلقد كان مشروع راميد مرتبطا منذ البداية بجملة المنجزات التي قامت بها المؤسسة الملكية وليس الحكومة. ويبدو أن قطاع الصحة لم يكن هدفا لحزب العدالة والتنمية، فلقد كان من المفترض أن يتولى العثماني حقبة الصحة بوصفه طبيبا ومعنيا بالبرنامج الإصلاحي. غير أن العثماني رفض تولي حقبة الصحة واختار الخارجية التي لم تكن من اختصاصه فضلا عن أنها من القطاعات البعيدة عن السياسة الاجتماعية التي تعرضت خلال عامين فقط إلى نوع من الانتهاك الممنهج من قبل المشاريع الحكومية. إن إحدى أبرز العوامل التي ساهمت في فوز العدالة والتنمية بالانتخابات في المغرب هو الوعد بنهج سياسة جذرية في القضاء على الفساد. فمنذ دخول الجماعة الإسلامية البرلمانية إلى هذه المؤسسة التشريعية وصوتها لا يتوقف عن الاحتجاج على الفساد. تزامن هذا مع عزوف حاد لدى المواطنين عن السياسة والمشاركة. غير أن الناخب لم يكن مختيارا في أن يجرب هذه الجماعة عقابا للأحزاب السياسية التي لم تنفي بعودها للناخب وتجربيا للجماعة الإسلامية. هنا لعب الدين دورا في الانتخابات. كان الناخب المغربي يبحث عن الثقة، وبدا واضحا أن العملية الانتخابية فقدت مضمونها التعاقدي في غياب ميثاق أخلاقي للانتخابات. لم يهتم الناخب المغربي بمضمون البرامج التي كانت متشابهة بين سائر الأحزاب. ولكنه كان يبحث عن يضمن تطبيق هذه البرامج والوفاء بالوعود. جرّب الناخب المغربي الجماعة الإسلامية بلحاظ ما يمكن أن يشكل تدينها من ضمانة لتنفيذ وعودها التي أطلقتها في الحملة الانتخابية. وزاد من ثقة الناخب أن الجماعة وضعت سقف المائة يوم لتغيير الكثير من سلوكات الإدارة والشأن العام. لقد وصلت تناقضات العدالة والتنمية بخصوص القضاء على الفساد إلى الباب المسدود قبل أن يرفع رئيس الحكومة يده مستسلما ومحترفا بالعجز التام عن القضاء على الفساد. وكانت تلك محاولة للإيعاء بأن ثمة أيادي فيما يشبه الدولة

الحقيقة تحيق سياسة القضاء على الفساد، ومما يؤكد عدم جدية حزب العدالة والتنمية في محاربة الفساد وبأنه شعار وظيفي ذو صلة بالانتخابات هو موقف الحزب نفسه من أمين عام حزب التجمع الوطني للأحرار صلاح مزوار الذي كان على رأس وزارة المالية في حكومة عباس الفاسي، فبعد أن اتهمته حكومة العدالة والتنمية بالفساد أصبح في الحكومة المعدلة أهم شريك للحزب نفسه في التدبير الحكومي، وهو ما اعتبر انتهاكا لمبادئ الحكومة وتطبيعا مع الفساد. وفي الوقت نفسه كما سنرى على إثر انسحاب الشريك الاستقلالي من الائتلاف الحكومي، سوف يتهم بالفساد، ما يعني أن المدار في التهم الموجهة للمفسدين لها علاقة بالموقف من الحزب الذي يقود الحكومة. هكذا تم إبراء صلاح مزوار وفي الوقت نفسه تم اتهام شركاء أمس. ففي الفترة التي سبقت الإعلان عن تشكيل الحكومة الأولى التي قادها حزب العدالة والتنمية جرت اتصالات مع الأحرار قصد المشاركة في الحكومة. غير أن هذا الأخير رفض المشاركة في حكومة العدالة والتنمية. ولما أدرك حزب المصباح بأن الأمن العام للحزب هو الذي وقف بقوة ضد هذه المشاركة، انطلقت حملة كبيرة ضد مزوار من داخل البرلمان والحكومة تتهمه بالفساد في ملف. غياب المبدئية والاستقامة السياسية أودت بحزب العدالة والتنمية إلى السقوط في الكثير من المفارقات. يذكر هذا في حملة الحزب التي خاضها إبان أحداث الربيع العربي ضد فؤاد عالي الهمة الذي كان يومئذ على رأس حزب الأصالة والمعاصرة. معتبرا أنه لم يعد له مكان في المغرب الجديد. لكنه سيضطر أن يتراجع عن كل ذلك لما اكتشف أن الخصم اللدود لحزب العدالة والتنمية تم تعيينه مستشارا للملك وبأن رئيس الحكومة سيكون مضطرا أن يتعامل معه. وسوف يتكرر الخطأ نفسه مع مزوار حيث قال رئيس الحكومة الملتحية مخاطبا مزوار: «توقعت الميزانية التي أعدها وزير المالية مزوار نسبة العجز في 3.5 في المائة، واكتشفنا أن النسبة 6 في المائة بعد مراجعة الأرقام»²⁵³. واستمرت الحملة ضد مزوار بخصوص الفساد من خلال تصريح للحسن الداودي وزير التعليم العالي، في لقاء مع شبيبة حزب العدالة والتنمية، حيث قال: «الفساد كان توجهها عندما كان مزوار وزيرا للمالية». وقال: «إن المغرب كان ينفق على مستوردات الأغنياء مبالغ مالية ضخمة، حيث أن ميزانية استيراد الطور وحدها بلغت مليارا و200 مليون

درهم، في حين لا تتجاوز ميزانية وزارة التعليم العالي المليار درهم»²⁵⁴. غير أن حزب العدالة والتنمية لمّا واجه تحدي انقاذ حكومته على إثر انسحاب شريكه في التشكيلة الحكومية الأولى - حزب الاستقلال - من الحكومة، سيمد يده الى حزب التجمع الوطني للأحرار، الذي وضع شروطا على حزب العدالة والتنمية قبلها هذا الأخير وبموجبها أصبح مزوار وزيرا للخارجية في الحكومة المعدلة. وهو ما اعتبر انتهاكا لموقف العدالة والتنمية التي استدخلت ما زعمت أنهم من أركان الفساد في حكومتها. وبعدها بدا مزوار شريكا محترما في حكومة العدالة والتنمية بعد أن اتهمه هؤلاء بالفساد. وفي المقابل تحدث رئيس الحكومة أثناء رده على أمين عام حزب الاستقلال الذي انسحب من حكومة العدالة والتنمية بالفساد وتهريب الأموال بطرق غير مشروعة. مع أن هذا الحزب كان شريكه في الحكومة واعتبر يومها حزبا صالحا. لقد سجل انسحاب حزب الاستقلال من حكومة بنكيران صفة قوية لحزب المصباح، فلقد أصرّ شباط الذي تمّ انتخابه أميناً عاما لحزب الاستقلال بمثابة إعلان حرب ضد الحكومة. وكانت تهمة شباط لرئيس الحكومة هو الاستبداد بالقرار وعدم إشراك شركاءه في الحكومة في قضايا كثيرة ذات الصلة بالتدبير الحكومي، سيختار شباط المعارضة وفي الوقت نفسه وضع حكومة بنكيران أمام تحدي آخر شغل الرأي العام والحكومة مدة طويلة توقف فيها الزمان الحكومي، وكان المطلوب خيارين لا ثالث لهما: إما الذهاب نحو انتخابات استثنائية وإما التعديل الحكومي، واستقر الأمر على التعديل مما تطلب جهدا كبيرا لإنقاذ حكومة بنكيران التي مدّت يدها لمن كانت تصفه برأس الفساد في حكومة عباس الفاسي. لكن يبقى لانسحاب حزب الاستقلال دلالات أخرى جديرة بالوقوف عند بعض أبعادها، لا سيما وأن حزب العدالة والتنمية ما أن تخلّى عنه شريكه في الحكومة حتى بدأ يشنّ ضده حملة من الاتهامات بالفساد.

انسحاب الاستقلال من الأغلبية

لقد اتخذ حزب الاستقلال بقيادة حميد شباط قرار الانسحاب من الحكومة، وفي انتظار التحكيم الملكي سيزاول مهمته داخل التشكيلة الحكومية نفسها، وهو ما ينذر بخيارين صعبين: إعادة تشكيل أغلبية جديدة أو إعلان انتخابات

مبكرة. جاء هذا القرار تنويجا لعدد من التصريحات الحادة التي سبق لأمين عام حزب الاستقلال أن أطلقها ضد الائتلاف الحكومي. هل يأتري هو فعلا موقف استراتيجي يتعلق بسوء تفاهم بين رئيس الحكومة المتفرد بقراراته وبين الأحزاب المشاركة في الحكومة أم هو موقف تكتيكي كان الاستقلال يدرك أنه لا محالة من الانسحاب من هذه الأغلبية في الوقت المقرر. وأن مشاركته منذ البداية كانت تجري وفق عقد الزواج بنية الطلاق؟ من يتتبع أداء الحكومة في تخطيطها وفي انتكاسها لوعودها بل حتى في خططها كما هو الشأن بالنسبة للميزانية، فضلا عن القرارات الصعبة التي استهدفت القطاع الضريبي ومشكلة الاقتطاعات وصندوق المقاصة كلها تؤكد على أن هذه الحكومة تتجه نحو الباب المسدود. سيكون الاستقلال بغض النظر عن كل التعليل الذي قدمه لتبرير هذا الخروج المبكر بماء الوجه يمارس السياسة الحزبية وليس التدبير الحكومي. إنه بهذا الموقف يقدم مؤشرا ليس فقط على هشاشة الائتلاف الحكومي بل إنه يقدم مؤشرا على فشل الحكومة في تدبير ملفاتها. ومن المؤكد أن قرارا كهذا لا شك يأتي في سياق ضعف الحكومة للمضبط على رئيس الحكومة لمزيد من التنازلات لحزب الاستقلال. فشباط يريد أن يكون شريكا فاعلا في الحكومة وليس شريكا من الدرجة الثانية أو كومبارس في الحكومة الملتحقة. وهو يسعى لصناعة الحدث تأكيداً على أنه لاعب قوي في المشهد الحزبي والسياسي إلى حد إسقاط الحكومة أو جرّها إلى أزمة. ويستطيع شباط أن يشكل إزعاجا حقيقيا لرئيس الحكومة. وهذا كله لا يقدم ولا يؤخر على صعيد تدبير الملفات الحكومية العالقة وانتظارات المجتمع. لكنه يضيف إلى رصيد الأمين العام الاستقلالي المستقبل الكثير من الأوراق لضمان حضور في أي تشكيل حكومي لاحق في حال سقطت الحكومة الحالية. كان حزب الاستقلال بصدد بحث وتجديد مشروعيته في المستقبل، لا سيما ما يتعلق بالانتخابات. وهو بذلك أصبح حزبا ملوّنا لا يقبل بالمعارضة، بل هو حزب حكومة سواء أكانت الحكومة يميناً أو يساراً، كما يمارس المعارضة من داخل الأغلبية نفسها. وتبدو الخرجات الشباطية خرجات ملوّنة، لا سيما في مبالغاتها الاحتجاجية من داخل الأغلبية حيث ما فتئت تهدد بالاستقالة عن الحكومة. فهي من الوجهة السياسية غير مفهومة، لأن المعارضة لا تقوم من داخل الحكومة في اللحظة التي تفلس فيها الحكومة.

فمن عليه الغنم عليه الخرم. ويبدو أن حكومة الاستقلال لا تريد أن تؤدي ضريبة المضاربة السياسية، كما يبدو أن الأمر له علاقة ببالون هواء أطلق في فضاء سياسي وحزبي يعاني فقرا في الإبداع السياسي بقدر ما هو متمرس على فعل الإلهاء. في تقديري أن القفشات الشباطية ضرورة تفرضها الوضعية الحزبية الصراعية في بلادنا. صحيح أن الاستقلال هو الذي أنقذ الحكومة (ميني - ملتحية) حينما سهل عليها مأمورية تشكيل الحكومة في وقت قياسي غير حرج بالنسبة للمهلة الدستورية، بعد أن امتنعت أحزاب كبرى عن المشاركة في الحكومة كالائتلاف الاشتراكي وحزب التجمع الوطني للأحرار. ولقد كان هذا مهم لأن الاستقلال كان مضطرا أيضا أن يبقى في الحكومة حتى لا تصبح عملية الانتقال الديمقراطي في ضوء الدستور الجديد لجنة تتحملها الحكومة السابقة بقيادة الاستقلال. هذا لا يمنع من القول أن هناك الكثير من القرارات ومواقف الحزب القائد للائتلاف الحكومي مستفزة للأحزاب المشاركة. فغير بعيد عن الخرجة الشباطية كانت الحركة الشعبية قد دخلت في سجال مع رئيس الحكومة وحزبه. إن هذه الحكومة منذ البداية تحمل داخلها قنبلة موقوتة تنذر بالانفجار. من المعروف أن السلطة في الدولة الديمقراطية توقف السلطة، وهو ما بشرعن لتوزيع السلطة، لكن من يوقف سلطة القفشات السياسية سوى سلطة مثلها، وهو ما يتطلب توزيعا لسلطة القفشات بين رئيس الحكومة وأمين عام الاستقلال. يبقى التأكيد أن القفشات الشباطية تتسم بالعراقة. فهذا الأخير قديم في الحرفة القفشاتية مقارنة برئيس الحكومة الذي يبدو جديدا على حرفة القفشات السياسية. وأستطيع أن أخبركم بأن تاريخ تمثل بنكيران للعبة القفشات هو يوم انخراطه في مشروع الخطيب ولقائه بأحضران. بنكيران رجل يقلد أحضران والخطيب في قفشاته لأن بنكيران لم يكن قفشاتيا كما هو اليوم، حين كان داعية عبوسا قمطيرا. ومع ذلك أثارني حديث شباط لما اعتبر أن هذه الحكومة ليست شعبية وربما تأخذ أوامرها من تركيا أو إيران أو مصر. وهذا ليس صحيحا حتى على سبيل القفشات. لأن مصر وتونس وتركيا غير قادرة أن تأمر حكومة بنكيران. ربما بالنسبة لتركيا هناك قطاعات في الدولة خضعت لنوع من التتريك والأوردوغانية. وهذه الأخيرة تثير حساسية القوى التركية الأخرى الآتية عما قريب إلى السلطة في تركيا. وهي هنا تفتح المجال للأيدولوجيا الدينية التركية أكثر مما تفتح المجال للاستثمارات التركية

الكبرى، فهذه دول غير قادرة أن تسوّق قراراتها حتى داخل بلدانها التي تعيش احتقاناً سياسياً حاداً. وأما إيران فهي مطروحة عدواً تقليدياً لحركة بنكيران لأن هذه الأخيرة حركة وهابية كما لا يعلم شباب، ورئيس الحكومة هو الذي وزع وتاجر في كتاب: (وجاء دور المجوس) في الثمانينيات، الذي يكفر الإيرانيين. فكيف تأتمر حركة وهابية سرورية بقرارات إيرانية؟؟ يبدو أن شباب غير ملم بخريطة الإسلام السياسي، لكن لا أدري لماذا استثنى شباب الحديث عن قطر التي تأمر بالفعل هذه الجماعة. فهي التي ترعى الربيع العربي، وهي التي تحضن مكتب دائم للحزب الذي يقود الحكومة وحركته الدعوية وهي التي تحضن الريسوني الذي أكسبته جرأة لم تعرف عنه في حياته قط. وهي التي تأوي القرضاوي الذي تعتبره الجماعة في الحزب الحاكم وحركته الدعوية إماماً للعصر ويعتبرون أنفسهم تلامذته وأتباعه ويتبعونه في الفتوى ولا يأبهون بهيئة الإفتاء في المجلس العلمي الأعلى. ترى هل يخشى شباب أن يسمي قطراً؟ لا أدري، لكن هذه هي الحقيقة، أن الجماعة داخلية في لعبة السياسة، لهذا يمنّ علينا رئيس الحكومة كلما نسينا بأن الربيع العربي هو هاهنا مختبئ خلف الجدران وهو يتسكع غير بعيد عنا. لقد بات واضحاً في المغرب أن شباب هو الرجل المناسب في هذه المرحلة لتهديم بيت الأغلبية العنكبوتي ومواجهة الديماغوجية التي يمارسها رئيس الحكومة. ولا أحد يملك ذلك ما دامت الوضعية الحزبية في بلادنا متدهورة وتستند إلى الديماغوجية والفوغائية. لكن التبسيط قاتل وممل، والعبثية تقتل السياسة وتعمق الجروح وترك آثاراً سلبية على التنمية السياسية. لقد تمخض جبل السياسة في بلادنا فولد قفشات، إن شباب وهو يواجه بنكيران بكثير من المعلومات غير الدقيقة، كان يمنحه الكثير من الأوراق التي قد تخدم شعبيته وتمنحه عناصر جديدة للتمكين. يبقى السؤال الرئيسي: ما الفائدة من كل هذه الجمعية إن كان الإلهاء لن يغير من واقع الأزمة شيئاً. ما علاقة كل هذا بالتهديد الذي يترتب بصندوق المقاصة وسوق الشغل وتدمير الموارد الطبيعية والبشرية والتهديد الذي يترتب بالقضية الوطنية؟؟ لا شيء بات مهماً اليوم سوى أن تكون مقنناً، والوعود حقيقية حتى لو كانت الحكومة حكومة سكرانة أو حكومة «سكايرية» كما وصفها شباب.

فيئودراما محاربة الفساد

إحدى أبرز العوامل التي ساهمت في فوز العدالة والتنمية بالانتخابات في المغرب هو الوعد بنهج سياسة جذرية في القضاء على الفساد. فمنذ دخول الجماعة الإسلامية البرلمانية إلى هذه المؤسسة التشريعية وصوتها لا يتوقف عن الاحتجاج على الفساد. تزامن هذا مع عزوف حادّ لدى المواطنين عن السياسة والمشاركة. غير أنّ الناخب لم يكن مخيراً في أن يجرب هذه الجماعة عقاباً للأحزاب السياسية التي لم تفي بوعودها للناخب وتجرباً للجماعة الإسلامية. هنا لعب الدين دوراً في الانتخابات. كان الناخب المغربي يبحث عن الثقة. وبدا واضحاً أنّ العملية الانتخابية فقدت مضمونها التعاقدي في غياب ميثاق أخلاقي للانتخابات. لم يهتم الناخب المغربي بمضمون البرامج التي كانت متشابهة بين سائر الأحزاب. ولكنه كان يبحث عن يضمن تطبيق هذه البرامج والوفاء بالوعود. جرّب الناخب المغربي الجماعة الإسلامية بلحاظ ما يمكن أن يشكل تدينها من ضمانة لتنفيذ وعودها التي أطلقتها في الحملة الانتخابية. وزاد من ثقة الناخب أنّ الجماعة وضعت سقف المائة يوم لتغيير الكثير من سلوكات الإدارة والشأن العام. وصلت تناقضات العدالة والتنمية بخصوص القضاء على الفساد إلى الباب المسدود قبل أن يرفع رئيس الحكومة يده مستسلماً ومعتزفاً بالعجز التام عن القضاء على الفساد. وكانت تلك محاولة للإيحاء بأنّ ثمة أيسادي فيما يشبه الدولة العميقة تعيق سياسة القضاء على الفساد.

انتظر الناخب من الجماعة مسألتان:

1 - نهج سياسة اجتماعية قوامها العدالة وتقسيم الثروة على أسس عادلة ومراعاة المهمشين

2 - القضاء على الفساد ومحاسبة المفسدين

تأكيد بعد ذلك أنّ محاربة الفساد هو شعار وظيفي له علاقة بالانتخابات. يؤكد على ذلك نتائج تقرير ترانسبارونسي التي وضعت المغرب في ظل هذه الحكومة في مرتبة متقدمة في الفساد. كما يؤكد ذلك موقف رئيس الحكومة من صلاح مزورار، ويضاف إلى ذلك التلويح بتهديب المال العام ضد قيادات من حزب الاستقلال الذي كان شريكاً له في الحكومة، من دون اتخاذ موقف

إجرائي أو فتح تحقيق في تلك الملفات التي زعم أنها جزء من الفساد الذي وعدت الحكومة بمحاربته.

بنيوية الفساد وغياب الشفافية

لم يتحقق أي تحسّن في مجال محاربة الفساد في ظلّ حكومة وضعت في أولوية برنامجها الحكومي القضاء على الفساد، بل تطوّر الفساد وتراجع الأمل في النمو والاستثمار، فلقد ووجهت حكومة بنكيران بتقرير يضع المغرب عالمياً في المرتبة 91 وفق مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2013. وهو ما يعني أنّ رتبة المغرب تراجعت في عهد حكومة العدالة والتنمية بمعدل أربع نقاط حيث احتلت في عام 2012 رتبة 88.

ما لم ينتبه إليه المراقبون في تجربة الإسلام السياسي المغربي البرلماني، والذي لا يقل خطورة عن تمييع قواعد اللعبة السياسية، هو ما يمكن أن نسميه بالتضخم الفاحش للمفاهيم، والتدليس كبديل عن الشفافية، إنّ خلط المفاهيم أخطر على العقل السياسي من خلط الأوراق. إذ تحتاج العملية السياسية والمراهنات على الانتقال الديمقراطي إلى حدّ أدنى من سلامة العقل السياسي، فلا ديمقراطية من دون عقل سياسي سليم، لقد تفوّق حزب العدالة والتنمية على خصومه في الاستعمال اللفظي لكل المفاهيم السياسية. واستندوا إلى فعالية الظاهرة الصوتية في عملية الإقناع. وبدأ مفهوم الحكامة من الاستعمالات المتداولة في الخطاب البرنامجي لقادة الحزب الذي يقود الحكومة، وفي موضوع الشفافية راوغ الحزب المذكور من خلال جراءة زائدة ممسوحة لا تصل في الغالب إلى نهاية التحدي. تمارس هنا الشفافية بشكل بالغ التدليس. مثلاً، ولكي يعطي وزراء العدالة والتنمية انطباعاً بشفافية أدائهم، نهجوا أقصى الانتقائية في ذلك. فلقد تحدث أعضاء الحكومة في البداية وبنوع من الزهو عن ممتلكاتهم، فيما تحدّثوا عن أنّهم سيحافظون على سمعتهم لا سيما فيما يتعلق بترشيد النفقات الحكومية. اتضح أنّ الكشف عن الممتلكات لم يكن في غاية الشفافية إذ قسم من هؤلاء الوزراء الجدد لم يكشفوا عن بعض ممتلكاتهم المكتوبة بأسماء زوجاتهم أو أقربائهم. لكن لم يتحدّثوا بعد عام من التدبير ما الذي استجد في ثرواتهم. ولقد رفض وزراء الحكومة من الحزب المذكور الانتقال إلى السكن الوظيفي مما خلف انطباعاً لدى الناصب في البداية باعتباره سلوكاً جديداً

يوجي بزهد الفريق الحكومي الجديد وتعفف عن المال العام. في هذا السياق، رفض رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران الانتقال إلى السكن الوظيفي الواقع بحي السويسي بالعاصمة، والبقاء في بيته الخاص بحي الليمون. وساد حديث طويل عن رفض أعضاء حكومته استعمال غير سياراتهم الخاصة. غير أنّ الرأي العام لم يكن واعيا يومها بأنّ ثمة تعويضا عن السكن الوظيفي يصرف للوزير نقدا. هكذا بدا الوضع طبيعيا بالنسبة لرئيس الحكومة الذي كان يقطن بيتا كبيرا في الرباط، غير أنّ بعض الوزراء الذين رفضوا الانتقال إلى السكن الوظيفي ورفضوا استعمال السيارات الوظيفية في الأغراض الخاصة، سرعان ما غيروا مواقفهم واقتنوا بيوتا جديدة وضيعات وسيارات فاخرة. وكانت اليابان قد تبرعت على فريق حكومة العدالة والتنمية بـ 150 سيارة من نوع مازدا²⁵⁵. وعلى الرغم من أنّ الحكومة تحدثت كثيرا في موضوع ترشيد النفقات العمومية كجزء من استراتيجيا حماية وتدير المال العام، فإنّ ما كشفت عنه يومئذ مجلة جون أفريك يكذب كل ذلك. لقد كشفت المجلة الفرنسية عن أنّ الرواتب والتعويضات الإجمالية للوزراء المفاربة تعدّ الأعلى في شمال أفريقيا وتفوق وزراء إسبانيا. وضرب تقرير مجلة جون أفريك مثالا عن ذلك بواسطة المقارنة بين رواتب وتعويضات وزراء حكومة العدالة والتنمية لا سيما رئيس الحكومة مع نظرائه في البلدان الأخرى. مثلا يتحدث التقرير عن أنّ رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران الأكثر حديثا عن الله في تاريخ الحكومات المغربية يبلغ أجره الإجمالي الذي يتألف من راتبه الشهري بالإضافة إلى التعويض عن السكن وتمثيل الدولة حوالي 80 ألف درهم (8 آلاف يورو)، بينما رئيس وزراء الجزائر يحصل على 6 آلاف يورو فيما رئيس حكومة تونس يصل إلى 2500 يورو. أما رئيس حكومة إسبانيا فيبلغ راتبه الإجمالي 6300 يورو. هذا في الوقت الذي يفوق فيه متوسط دخل الفرد في الدول المذكورة نظيره في المغرب مما يؤكد على أنّ حكومة العدالة والتنمية انتهكت واحدة من أهم وعودها، ألا وهي تقليص الفوارق الاجتماعية وترشيد النفقات العمومية وضبط تدبير المال العام. وتشير المجلة إلى هذه الحقيقة حينما تقارن بين الأجر الإجمالي للوزير المغربي الذي يصل إلى 7,5 آلاف يورو وبين الحد الأدنى للأجور للمواطن

المغربي الذي لا يتجاوز 200 يورو. وهذا يعني أن الوزير يحصل على حوالي 40 مرة راتب الموظف ذي الحد الأدنى من الأجور²⁵⁶.

وينتهك مبدأ الشفافية في الأداء الحكومي عبر أساليب تستند إلى التديس السياسي والانتقائية. وقد تجلّى ذلك في الانتقائية التي اتبعتها سياسة نشر لوائح المستفيدين من المأذونات كما فعل وزير النقل أو الجمعيات المستفيدة من الدعم الخارجي كما فعل الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني. لكن تبين أن هذه اللوائح تنحصر في الفئات غير النافذة والفقيرة. وفي الوقت الذي عملت الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان على نشر لائحة أسماء الجمعيات التي استفادت من الدعم الخارجي في إطار تكريس الشفافية، نلاحظ أن هذه الشفافية لا تتناول النفقات التي تصرف من خزينة الحكومة في مشاريع الوزراء بعيدا عن الرقابة. فلقد صرف الوزير في القطاع نفسه ما يعادل 750 مليون سنتيم على الجمعيات دون أن يتم تبرير مصرف هذه النفقة بالطرق نفسها تماشيا مع مبدأ الشفافية. ومثل هذا يحصل في سائر الوزارات. والأمر نفسه بالنسبة لوزارة الاتصال التي صرفت تعويضات اللجنة العلمية لقانون الصحافة من دون عرض تفاصيل هذه النفقات في لوائح تعزز من مبدأ الشفافية في تدبير المال العام. إن غياب الشفافية والسياسة التشاركية في عدد من المبادرات التي تقوم بها حكومة العدالة والتنمية له نماذج كثيرة أخرى أهمها ما يتعلق بمسألة دفتر التعمّلات الخاص بالقنوات العمومية، وقضية القانون التنظيمي الخاص بلجنة تقصي الحقائق.

دفتر التعمّلات

بالنسبة لمسألة دفتر التعمّلات ركزت الحكومة على الجانب الشكلي من الموضوع المتعلق بحق الحكومة في إعداد دفتر التعمّلات للإعلام العمومي، غير أن هذه الدفاتر تناولت تحديد شبكة البرامج وتدخلت في تفاصيل الشأن السيمي البصري ليس من ناحية الشكل فقط بل من ناحية المضمون. وهذا فضلا عن أنه خرم لمبدأ التشاركية التي تعتبر إحدى متطلبات التنزيل

256 . div class="statcounter"></div>

الديمقراطي لهنود الدستور وللممارسة السياسية في أفق دستور جديد، يقتضي إشراك المهنيين في تحديد البرامج، وهو ما لم يحصل، بل يعتبر تدخلا من السلطة التنفيذية في الإعلام.

قانون لجان تقصي الحقائق

سيغيب مبدأ التشاركية مرة أخرى في موضوع لا يقل حساسية من موضوع دفاتر التهمّلات، يتعلق بمقترح قانون تنظيمي بلجنة تقصي الحقائق. ودائما هناك تشبّث شكلي بمهمة الحكومة في تنزيل هذه القوانين. وبينما ستزاحم الهيئة التشريعية في مشروع القانون التنظيمي المذكور بعد أن قدم كمشروع قانون في البرلمان، لم تستطع أن تصادق حتى الآن على الجزء المهم من هذه المشاريع والقوانين التنظيمية. وكانت الحكومة قد تشبّثت بحقها في إعداد المشروع التنظيمي المذكور، وهو ما يتيح لها فرصة إلغاء مقترح الهيئة التشريعية بشكل آلي. الأمر الذي جعل فريق العدالة والتنمية وكذا الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان ينضمون إلى المعارضة في مواجهة المشروع الحكومي الأخير. وهو الموقف الذي لم يصل إلى نهايته بل بدا كما لو أنه مجرد عملية توزيع الأدوار في سياق الهيمنة الشاملة لحزب العدالة والتنمية على مهام الحكومة ومهام المعارضة. غير أن الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان كان مضطرا للاحتجاج لأنه وعد أعضاء البرلمان بأن الحكومة لن تتدخل في إعداد القانون التنظيمي المذكور. ومرة أخرى نقف على أداء ينتهك مبدأ التشاركية.

صندوق المقاصة

لعل أهم السياسات التي أثار جدلا واسعا في ظل حكومة العدالة والتنمية في المغرب هي مسألة الاقتراب من صندوق الموازنة المعني منذ ما قبل فجر الاستقلال باستقرار الأسعار والحفاظ على الحد الأدنى من القدرة الشرائية للمواطنين. ولم يجهد في تاريخ كل الحكومات المتعاقبة منذ الحماية حتى اليوم أن تجرأت على المساس بصندوق المقاصة على الرغم من أن الحديث عن مشكلاته وضروره إصلاحه كانت مطروحة على طاولة كل الحكومات. إن الذي غلب على المنظور الإصلاحي لهذه الحكومة هو تجزيئي جدا لا يراعي الاستحقاقات، الماكرواقتصادية ولا الأبعاد الاجتماعية والسياسية لدور

صندوق المقاصة الذي يمكن اعتباره من أهم العناصر التي تساهم في استقرار المغرب، سوف يتضح أن لا حكومة في تاريخ المغرب كانت أجراً على السياسة الاجتماعية من هذه الحكومة. ويتحمل إسلاميو العدالة والتنمية مسؤولية هذا الاندفاع ضد السياسة الاجتماعية، إذ أن شركاءهم مثل حزب الاستقلال يومئذ وكذا حزب التقدم والإشتراكية في شخص نبيل بن عبد الله كانت لهم مواقف مختلفة في موضوع إصلاح صندوق المقاصة. يحمل صندوق المقاصة على دعم المواد الاستهلاكية الأولية مثل المحروقات والدقيق والسكر. وهو صندوق استحدث منذ 1941 في عهد الحماية، ثم سرعان ما تعزز العمل به بموجب ظهير عام 1977. يكلف صندوق المقاصة جزء مهماً من مجمل ميزانية المغرب. حيث بلغت تكاليفه الإجمالية خلال عام 2012 إلى 6,4 من الناتج الداخلي الخام للسنة نفسها. وقد تبين أن أكثر الإصلاحات التي نادت بها الحكومة ولم تراعي فيها السياسة الاجتماعية وأعتراضات الرأي العام نابعة من الحرص على تنفيذ كل توصيات وقرارات صندوق النقد الدولي. والدليل على هذا أن الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة الذي أعلن عن تقليص تكاليف الدعم عن صندوق المقاصة هو نفسه يواجه أيام المعارضة في البرلمان الوزير نزار بركة في حكومة عباس الفاسي بمغالطة الحديث عن أن الدولة تدعم من خلال صندوق المقاصة، مشيراً إلى أن الشعب يدعم نفسه بنفسه وليس للدولة سوى دور تدير هذا الدعم²⁵⁷. ولكي تتفادى الحكومة تهدة الوضع الذي كان ينذر بزعة الاستقرار الاجتماعي، سعت في البداية إلى اقتراح مشروع طوباوي يقضي بتوجيه جزء من الدعم الحكومي إلى الفئات المعوزة بطريقة مباشرة. وهو المقترح غير العملي لأنه سيضطد بمشكالية تعريف وتحديد الشرائح الفقيرة. هذا في الوقت الذي أشارت فيه المعارضة إلى خطر استعمال هذه السياسة لأغراض انتخابية. وكان محمد نجيب بوليف وزير الشؤون العامة والحكامة المغربية المسئول عن صندوق المقاصة قد أعلن عن تخفيض ما يقارب 42 مليار درهم من التكاليف الإجمالية للصندوق لعام 2013. كان طموح حكومة العدالة والتنمية هو إنجاز ما اعتبره إصلاحاً جذرياً ومتدرجاً لصندوق المقاصة. غير أن ذلك ووجه باستياء واسع من الرأي

257 - يمكن الرجوع إلى تسجيل مداخلة الوزير المذكور على اليوتوب بالصوت والصورة، انظر مثلاً موقع فبراير.كوم، الثلاثاء سبتمبر 2013.

العام والمعارضة فيما الدولة لم تتحسّس كثيرا للأمر الذي بدا واضحا انعكاسه الكارثي على أسعار المحروقات والخبز وهو ما كان ينذر البلاد بالدخول في منزلق أزمة اجتماعية كبيرة.

المحروقات ونظام المقايسة

يستنزف سعر المحروقات المدعوم ميزانية صندوق المقاصة، غير أن الحل لم يكن في رفع الدعم عن سعر المحروقات، ذلك لأن العملية الإصلاحية لصندوق المقاصة هي بنوية بامتياز. ولا يمكن أن تنحل مشكلة صندوق المقاصة جذريا بعيدا عن المقاربة البنوية، فعلى الرغم من أشكال الهدر الكبيرة التي يعانيها هذا الصندوق إلا أن ما سيترتب على ذلك من خطر تقليص الدعم يشوق مخاطر الهدر. وكانت حكومة العدالة والتنمية قد فضلت التديس في عملية الزيادة في المواد الأساسية والمحروقات. وحتى لا تتحمل مسؤولية الزيادة الشامل في كل المواد الأساسية، بادرت إلى رفع أسعار المحروقات. وكان واضحا أن الزيادة في سعر المحروقات سوف ينعكس على سائر المواد الاستهلاكية بالتبع مما ترتب عليه ارتفاع غير مسبوق في سائر المواد الغذائية. وبررت الحكومة الزيادة في سعر المحروقات حسب ما جاء في تصريح للوزارة النوصية بأنه يقع في إطار نظام المقايسة الجزئية لأسعار المواد البترولية. وهو يشمل الوقود الممتاز والغاز والفيول والرقم 2. وحددت الوزارة المذكورة الأسعار الجديدة لتلك المواد بزيادة 0.59 درهم للوقود الممتاز (12,77) درهم للتر، وزيادة 0.69 درهم للغاز وال (8,84) درهم للتر، وزيادة 662.88 درهم في الفيوول والرقم 2 (5.328,92) درهم للطن. وفي التصريح الحكومي نفسه «أن نظام المقايسة يشتغل في اتجاه الارتفاع والانخفاض المسجل في أسعار المواد البترولية في الأسواق العالمية، على أنه في حالة الانخفاض سيستفيد المستهلك من الانخفاض مباشرة في الأسعار المطبقة عند محطات الوقود. في ما لن تعرف المواد المدعمة الأخرى كغاز البوطان والفيول الموجه لإنتاج الكهرباء والدقيق والسكر أي تغيير». ولا يخفى أن ربط استهلاك المحروقات باهتزازات الأسعار في السوق الدولية أمر في غاية الخطورة بالنسبة لمجتمع لا يتوفر على المستوى نفسه من معدلات الدخل في المجتمعات الأوربية التي كانت حكومة العدالة والتنمية تضرب بها المثال كنموذج لنظام المقايسة.

فضلا عن أن سعر الموالد البترولية في الغالب في الأسواق العالمية يتجه نحو الارتفاع لا الانخفاض.

وفي سياق ما تسميه حكومة بنكيران بإصلاح صندوق المقاصة، جاء قرار سحب الدعم عن أسعار المحروقات، وادعت أنها ستتهج سياسة المقايضة مع تقلب أسعار المحروقات في السوق العالمية، حيث يفترض أن تشهد أسعار المحروقات انخفاضا متى عرفت أسعارها في السوق العالمية انخفاضا، وظلت الزيادات تعاني حالة من الثبات على الرغم من أن أسعار النفط عرفت هبوطا. وكانت الحكومة دائما تتذرع بارتفاع تكاليف صندوق المقاصة، وهو التذرع الذي استعملته الحكومة في تبرير سحب الدعم عن السكر وغاز البوطان، مع أن تقرير الصندوق يؤكد على أن أسعار السكر وغاز البوطان على المستوى الدولي عرفت انخفاضا كبيرا في الستة أشهر الأولى من سنة 2015، إذ بلغ سعر الطن الواحد لغاز البوطان مبلغ 462.50 دولار مقابل 764.69 دولار خلال نفس الفترة من سنة 2014، فيما عرف سعر السكر تراجعا غير مسبق منذ 2009.

ويبدو أن حكومة العدالة والتنمية التي لا تنتمي لمدرسة التنمية المستدامة وتبنّي رؤية في الاقتصاد السياسي تقوم على الترييع بدل الإنتاج، في وضعية تناقضية لا تحسن أمامها سوى ممارسة ما يمكن أن نسميه بديماغوجية التبرير والتضليل. ذلك لأنه ما دام أن مضمون التقارير الوطنية والدولية تفرض سياسة دقيقة تفتضي سياسة تقشفية وترشيدا دقيقا للنفقات، فإننا نجد أنها فرضت سياسة تقشفية على الشعب فيما أطلقت العنان للسفسه السياسي في تدبير المال العام داخل المرافق الحكومية، وهو على الأقل ما يجعلها في وضعية الحكومات غير الشعبية، وما كان يقدمه حزب العدالة والتنمية في سياق حملاته الانتخابية من ربح للاستقطاب الانتخابي عاد واسترجعه من سياسته التقشفية التي تقوم على طعن القدرة الشرائية للمواطنين والرفع من المواد الأساسية والتكرار للسياسة الاجتماعية.

مستنقع الدين الخارجي

سعت حكومة بنكيران في سبيل تبرير الزيادة في المحروقات إلى نوع آخر من التدليس، وذلك حينما ربطت ضرورة الزيادة بالموقف من الدين الخارجي، وهو

ما أظهر للرأي العام أنّ حكومة العدالة والتنمية ستلجأ إلى سياسة التقشف في إطار القضاء على الدين الخارجي وعدم رهن المغرب لوجبة جديدة من الديون، وكما أنّ حكومة العدالة والتنمية أخفت كونها تنفذ في كل مقترحاتها ومبادراتها سياسة صندوق النقد الدولي، فإنها ما أن تقرر الزيادة في المحروقات الذي رافقه ارتفاع في سائر المواد الغذائية، حتى أقدمت الحكومة على توريث المغرب في أكبر وجبة ديون خارجية، وهو ما يعني أنّ الحكومة زادت في المحروقات وفي الدين الخارجي والضرائب في الوقت نفسه. وهي بغض النظر عن أنها لا تنتمي إلى المقاربة الماكرواقتصادية تظل عملية مناقضة لمبدأ المشاركة والشفافية والوضوح في السياسات، فلقد قفز حجم الدين الخارجي للمغرب في عهد الحكومة شبه الملتحقة 4,4 مليار دولار. وكما جاء في بيان وزارة المالية أنّ الدين العمومي الخارجي قفز من 22 مليار دولار عام 2011 إلى 26,4 مليار دولار قبل متم عام 2013. وكانت صحيفة الاتحاد الاشتراكي قد نبهت إلى خطورة ارتفاع وتيرة توريث الحكومة للمغرب في مستنقع الدين الخارجي العمومي حيث رصدت أنه في ظرف ثلاثة أشهر تفاقمت المديونية الخارجية للخزينة العامة بما يزيد عن 1,1 مليار دولار. مشيرة ألى أنّ الدين الخارجي يستنزف حوالي ربع الناتج الخام للبلاد الذي يبلغ حوالي 26 في المائة. دون احتساب الدين العمومي الذي قارب 60 في المائة من الناتج الداخلي الخام²⁵⁸. وكانت الحكومة قد أمضت على استلام قرض بقيمة 100 مليون يورو لتمويل المرحلة الثالثة من برنامج تدوير النفايات المنزلية، على أن يتم تسديدها على مدى 29 سنة. كما منح البنك الدولي، قرضا للمغرب يصل إلى 160 مليون دولار (1.2 مليار درهم). بينما منح "البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير"، قرضا للمغرب يبلغ 60 مليون أورو (نحو 667 مليون درهم) مخصص لتمويل الشطر الرابع لبرنامج الكهرباء القروية الشاملة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. في تلك الأثناء كان خطاب الحكومة يشيد بنجاح مساعيه التي استطاعت أن تقنع صندوق النقد الدولي بمنح المغرب قروضا إضافية.

كرّست حكومة الإسلام السياسي على طريقة البيجودي سياسة الدين الخارجي بديلا عن التنمية المستدامة، وهي سياسة لا تدخل في المنهجية

التنموية التي تستهدف البنيات الإنتاجية ولا هي معنية بالخطط الإصلاحية بعيدة المدى. إنَّ كل ما أقدمت عليه هو سياسة تأجيل الأزمات. ويكشف معهد ماكنتزي للدراسات عن أن حكومة بنكيران تنصدر الدول العربية والأفريقية من حيث حجم الديون مقارنة بالنواتج الداخلي الخام، وبأنَّ الديون ارتفعت بأكثر من 20 نقطة خلال الفترة ما بين 2007 و2014. يتأكد من خلال التقرير أن خمس سنوات من التدبير الحكومي لم توقف سيلان الديون بل سنجد تقرير وزارة الاتصال التي يسيرها البيجيدي تعتبر إطلاق خط السيولة من المكتسبات.

يؤكد تقرير ماكنتزي للدراسات بأن مجموع الديون الخارجية للمغرب والتي تتضمن ديون الدولة والقطاع الخاص والأفراد بلغت 136 في المائة من الناتج الداخلي الخام، وبموجب هذه النسبة استحق المغرب الرتبة 29 في ترتيب الدول الأكثر حصولاً على القروض.

وقد سبق وأكد تقرير الظرفية بأنَّ الحجم المقلق للديون في المغرب واستمراره في الارتفاع من شأنه أن يؤثر تأثيراً سلبياً على مالية الدولة. وحسب التقرير نفسه فإن نسبة المديونية بلغت أكثر من 61,5 بالمائة سنة 2013 ثم انتقلت إلى 63,4 في المائة سنة 2014 في حين لم تتجاوز سنة 2008 نسبة 45,5 في المائة. وقد اعتبر تقرير الظرفية بأنَّ لجوء الحكومة إلى سياسة التقويم الهيكلي لتصحيح عجز الميزانية من شأنه التأثير على الأجيال المقبلة، إذ طالب بتوجيه الإنفاق نحو الأنشطة الإنتاجية. وحينما تجمع التقارير الدولية أو الوطنية على هذه الحصيلة المزرية، وعلى أنَّ ما يبدو إصلاحات ترقية تركز في الأزمة الاقتصادية على المدى البعيد، ندرك أنَّ سياسة التدبير الحكومي في ظل حكومة العدالة والتنمية هي مناقضة تماماً لمفهوم التنمية المستدامة التي نادى بها المغرب.

فلأوّل مرة في تاريخ حكومة تحمل وعداً بإصلاح المنظومة الاقتصادية وتحديث المغرب من الديون كما كانت هي نفسها تعمل لما كانت في المعارضة، أصبحنا نتحدث عن إنجازات اقتصادية كبيرة أهمّها القدرة على إقناع صندوق النقد الدولي بمنح المغرب قروصاً سترهنة لأكبر عملية استحقاق لأجيال أخرى وليس لسنوات من عمر حكومة ادعت أنَّها تملك حل المعضلة الماكرواقتصادية للبلد.

إخفاق سياسة الاستثمارات

إحدى مؤشرات فشل البرنامج الحكومي للعدالة والتنمية هو التراجع في الاستثمارات بشقيها الداخلي والخارجي. لقد سعى حزب العدالة والتنمية المغربي منذ اعتلاء قيادته مسئولية التدبير الحكومي أن يختفي وراء إنجازات ما سماه بالنموذج التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية التركي. لقد أعلنت حكومة بنكيران صداقتها مع حكومة أوردوغان وفتحت مجالا للنشاط الاقتصادي وحتى الدعوي في المغرب، وإذا كان رجال الأعمال وبعض الليبراليين قد دعموا حكومة أوردوغان في بداية الأمر نظرا لموقف هذا الأخير من الاستثمار وسياسة الالتحاق بالاتحاد الأوروبي، فإن حكومة بنكيران كانت قد فشلت في استمالة هذا المكون، وإن أظهرت استعدادها لتجاوز السياسة الاجتماعية. وهذا واضح من عدد من الإشارات التي بعثتها الحكومة في هذا الاتجاه، خصوصا في موضوع التراجع عن فرض ضريبة على رؤوس الأموال الكبرى والإبقاء على الضرائب المفروضة على الشرائح الفقيرة. غير أن حكومة العدالة والتنمية كانت قد بلغت عتبة اليأس من هذا الموضوع حين مرت زيارة أوردوغان وفريق من رجال الأعمال مرافق له دون أن تترك أي أثر. علقت حكومة بنكيران أملا كبيرا على ما كانت تنتظر أن يكون حدثا مفصليا في مجال الاستثمارات. كان هم الحكومة هو إظهار مدى قدرتها على جلب الاستثمار الخارجي من أصدقاء الحكومة الذين يتبعون النموذج نفسه، وكان البرنامج يتضمن على هامش اللقاء بين أوردوغان والمسؤولين المخاربة أن ينظم ملتقى لرجال أعمال مخاربة وأتراك. وهو الملتقى الذي دعت إليه الجمعية التركية للصناعيين ورجال الأعمال المستقلين المعروف اختصارا بـ موسياد بشراكة مع جمعية أمل للمقاولات. فشل الملتقى ومرة الحدث من دون أي أثر يذكر بسبب عدم استقبال الملك لأوردوغان وأيضا لمقاطعة الاتحاد العام لمقاولات المغرب للملتقى. كان هذان المؤشران كافيان لإفشال الملتقى المذكور. وجب التأكيد هنا أن أكثر الاستثمارات التي تسم جلبها من الخارج لا سيما من دول الخليج هي راجعة للعلاقات الخاصة مع المؤسسة الملكية. وقد يكون من أسباب تغيير وزير الخارجية والقيادي في حزب العدالة والتنمية راجع إلى أن مصالح المغرب ليس فقط السياسية بل أيضا الاقتصادية تتطلب عدم وجود وزير خارجية من هذا الحزب. وكانت مجلة فوربس الأمريكية الشهيرة قد صنفت المغرب خلال عام 2013 ضمن

أسسوا السدول للاستثمار، وذلك باحتلاله الرتبة الـ 78 من بين 145. وهو يأتي مباشرة بعد أوغاندا كما يبدو متأخرا عن تونس ودول أخرى رغم ما تعانيه من اضطرابات سياسية واقتصادية²⁵⁹.

بالإضافة إلى عجز حكومة العدالة والتنمية عن جلب الاستثمارات الخارجية، فإنها لجأت بطريقة أخرى وبعبدا عن مبدأ التشاركية إلى حذف 15 مليار درهم الخاصة بالاستثمارات العمومية، وذلك بعد أن أقرت في مشروع ميزانية 2013²⁶⁰. ويتجلى انعدام التشاركية هنا في أن قرارا مثل هذا لم يتم فيه استشارة البرلمان، وهو ما رأى فيه البعض نوعا من تعديل قانون المالية. وتكمن خطورة هذا القرار في ضرب الاستثمارات العمومية التي تساهم في تحريك الدورة الاقتصادية، إلى أن ذلك قد يؤثر على القدرة الشرائية والإضرار بالكثير من المقاولات الصغرى والمتوسطة، وكلاهما من شأنه ضرب معدلات الاستهلاك الضروري في العملية التنموية. وهذا يعود بنا إلى أصل الموضوع، أي أن ثمة مقارنة غير مأكرواقتصادية في قرارات الحكومة بخصوص الكثير من الاختلالات التي تعانيها الميزانية.

أزمة أنظمة التقاعد

ما يميز أداء حكومة العدالة والتنمية هو أنها وعدت بأمور لم تحقق منها أي شيء، وهي لذلك تعتمد أسلوب الخطابة والبوليميك السياسي في تبرير فشلها في كل محطة من المحطات. لكنه على الرغم من عدم تحقيقها لأي وعد من وعودها استعملت تلك القضايا في الدعاية لنفسها وفي الانتخابات، كالوعد بتصريف أجور للأرامل والتشغيل وما شابه، ثم عند تبرير الإخفاق تهرب الحكومة من خلال تصريحات رئيسها بأن الأمر بالغ التعقيد وبأن هناك مقاومة ضد الفساد وترسم الحكومة لنفسها صورة أخرى من المظلومية. هنا لا مجال للحديث عن المفارقات التي تخص سلوك أعضاء الحكومة التابعين للإسلام السياسي على طريقة البيجدي فيما يتعلق بسفاهة النفقات العمومية واستغلال المال واستنزافه في أمور شخصية أحصتها الصحافة في حينها والتي رفعت

259 - إنصاف بريس، الجمعة 10 يناير 2014.

260 - الف بوست، 31 ماي 2013.

عنهم قناع الزهد والشعبوية التي دخلوا بها أول مرة بطريقة استعراضية، لكننا نركز هنا على سوء تدبير القطاعات وعدم تنفيذ الوعود والبرامج.

لقد سعت الحكومة للاستعجال بإصلاح نظام التقاعد نزولا عند رغبة توصيات صندوق النقد الدولي فيما كانت النقابات ترفض أن يكون إصلاح هذا النظام يدفع فاتورته المواطن. بل اعتبروا أن هذا يؤدي إلى الإخلال بالسياسة الاجتماعية. في الدراسة التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط في المغرب، حديث عن تطور الفجوة بين ما يصرف من معاشات التقاعد وبين المساهمات المقتطعة من رواتب الموظفين، والحجز هنا يُقدّر بنسبة 7.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2050، يقابله فائض يمثل واحدا في المئة في 2005.

والظاهر أن موضوع السرعة التي تم بها حلحلة نظام التقاعد، وأيضا التصويت عليه مؤخرا داخل مجلس النواب بالأغلبية مع مقاطعة بعض المراكز النقيية لهذا البرنامج، هو نابع من الضغوط التي فرضها صندوق النقد الدولي كشرط لتسريح الديون والحصول على خط جديد للسيولة والائتمان بقيمة 3.5 مليار دولار، وهو ما كان يحول دونه تأخر إصلاح صناديق التقاعد. وذلك حسب ما جاء في تقرير خبراء صندوق النقد الدولي من أن تأخر إصلاح صناديق التقاعد من شأنه التأثير على المالية العمومية للدولة والنفقات العمومية. وكان قد منح في سنة 2012 خط سيولة للمغرب للتسريع بإصلاح صناديق التقاعد وتقليص نفقات صندوق المقاصة. وبما أن إصلاح أنظمة التقاعد جاء سريعا واستجابة لإملاءات صندوق النقد الدولي، فإنه وخلافا لما ادعت الحكومة لم يخضع للتشاور بل عرف شكل من السياسة التفرّدية. على الرغم من أن بنكيران وداخل مجلس النواب نفى أن يكون للأمر صلة بإملاءات البنك الدولي وبأنه كان مضطرا لذلك. لكن خطاب الاضطراب هو شكل من البوليميك السياسي الذي نهجته هذه الحكومة حينما يتعلق الأمر بالمواطنين. فهي لم تشعر بهذا الاضطراب حيال السياسات الاجتماعية لانقاذ الوضع الاجتماعي للمواطنين. إن ما صدر من تقارير عن صندوق النقد الدولي بخصوص إصلاح أنظمة التقاعد في المغرب وربطها بخط السيولة الذي كانت الحكومة تسعى إليه هو ما يفسر هذا الاضطراب. إن قضية العمل على إصلاح صناديق التقاعد ليست ابتكارا لهذه الحكومة على علات ما تضمنته تلك الإصلاحات، بل يعود الأمر إلى عام 2004 حيث

تم تشكيل لجنة وطنية في ذلك العام كلفت بالعمل على إصلاح أنظمة التقاعد برئاسة الوزير الأول. وهذا لا يعتبر إنجازا للحكومة بل إكراها تعاملت معه بالطريقة المريحة وهو فرض الفاتورة على المواطنين برفع سن التقاعد. لذا يمكننا القول أن كبرى ما قامت به الحكومة حتى الآن هو العمل على تحرير خط السيولة، لذا يعتبر رئيس الحكومة وحزب العدالة والتنمية بأنه حقق إنجازا لمجرد أن استطاع الحصول على الدين، فاستحقاق الديون هو أكبر إنجاز تنسبه حكومة ابن كيران لنفسها. وهذا ما جاء في تقرير وزارة الاتصال التي لجأت إلى لعبة الشحن بالأرقام حيث تحدثت عن جملة مما سمته مكتسبات، وأهمها الحفاظ على التصنيف «السيادي» للمغرب من طرف وكالات التقييم وفي درجة الاستثمار ورفع الآفاق المستقبلية للمغرب من «سالية» إلى «مستقرة»، وموافقة صندوق النقد الدولي على تجديد اتفاقية خط الوقاية والسيولة. تقرير وزارة الاتصال هو تقرير الحكومة على نفسها وهو شهادة مجروحة لأن ما يبدو مكتسبات ليس فقط يرهق المغرب إلى سياسة الديون ومنهجية الترقيع الإصلاحي والاستجابة التقنية لإملاءات البنك الدولي من أجل الترقى في سلم التقييم الذي يجلب الثقة وبالتالي الحق في الدين الخارجي الذي يمثل هو في ذاته واستحقاقاته سببا من أسباب الأزمة.

ولا يمكن اعتبار الإصلاحات التي طالت أنظمة التقاعد سوى عملية ترقيعية اتبعت فيها حكومة بنكيران إملاءات صندوق النقد الدولي غير الآبهة بالسياسة الاجتماعية. وبالتالي هذا لا يعتبر إصلاحا بنويوا لأنه سيسبب أزمات على المدى البعيد، مما يعني أن الحكومة لا تحلّ مشكلات مزمنة تتعلق بالقطاع العمومي بل لا تفعل أكثر من تأجيلها أو تفخيخ مستقبل السياسات العمومية بأزمات بنويوية. ذلك لأننا ندرك أن مشكلة أو بالأحرى أزمة أنظمة التقاعد ليست نابعة من ارتفاع منسوب الشيخوخة كما هو الحال في البلاد الأوربية تحديدا، حيث المغرب يشهد نمواً في نسبة الشباب (15 - 59)، وبالتالي كما يرى المراقبون أن الأمر يتعلق بجملة من الأسباب بعضها يتعلق بنسبة التوظيف وهذا يؤثر على نسبة المساهمين في صندوق التقاعد، وهذا ليس مرده فقط إلى تراجع في نسبة التوظيف بل أيضاً يرجع إلى عدم القدرة على احتواء النشاط غير المهيكل أو التوظيف غير المصرّح به. دفعت حكومة بنكيران المواطن فاتورة

عجزت الحكومات السابقة عن حلّ جملة من الملفات التي لها صلة بالقطاع العمومي. وحيث اعتبرت نفسها مستقار الفساد كانت لا تفعل أكثر من إرهاق المواطن وبيعه الأوهام والوعود واستعمال الخطاب الديماغوجي في تمرير سياسات غير عادلة.

لم تعتمد حكومة بنكيران استراتيجية الإصلاح الشامل؛ بل سقطت في الترقيع وتأجيل الأزمة. إن قضية أنظمة التقاعد ليس مشكلة منفردة بل لها صلة بسياسات عمومية شاملة. ولعل أهم مشكلة تؤثر في نظام التقاعد هي قضية التشنيل الذي تطوّحت فيها الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية، التي استبدلت السياسات الاجتماعية بسياسة الترييع والديون والترقيع القطاعي. في التقرير السنوي الصادر عام 2015 قدم والي بنك المغرب «عبد اللطيف الجواهري» صورة قاتمة عن مشكلة البطالة، منبّها إلى عجز الحكومة عن حلّ هذه الأزمة خلال أربع سنوات من التسيير الحكومي؛ وأكد التقرير على أنّ حجم المناصب المالية المعلن عنها بقوانين المالية تؤكد على هذا الفشل.

لم يكن هذا هو التقرير الوحيد الذي أخرج حكومة البيجيدي، بل ثمة تقارير دولية أيضا أشارت إلى فشل الحكومة في التقدم في حل ملفات كثيرة. لا يفوتنا هنا الإشارة إلى ما جاء في تقرير البنك الدولي الذي تناول فيه معطى آخر يتعلق بقطاع التريبة والتكوين، حيث كشف التقرير أنّ المغرب يوجد في مرتبة خمسين سنة من التأخر ليس في مستوى المعيشة مقارنة بأقرب جيرانه في الشمال الأفريقي فحسب، وإنما في إمكانيات خلق فرص شغل جديدة وفي تحسين مستوى التعليم والتكوين المؤدي إلى هذا الشغل.

التقشف للشعب والرفاه للحكومة

هناك فشل ذريع في إقرار العدالة الاجتماعية وعجز قاتل في تحقيق التنمية، فإذاً أي عدالة وأي تنمية لحكومة قادة التوحيد والإصلاح الذين تراجعوا ليس عن وعودهم للشعب، بل تراجعوا حتى عن مرجعيتهم لأسباب تتعلق بالرغبة في امتلاك السلطة.

لقد حرص وزراء البيجيدي في بداية استوزارهم على أن يظهروا بمظاهر الزهد وأنهم لن يستعملوا المال العام وظهرت في بداية الأمر مجموعة من الحالات

المسرحية التي تصور الوزير الفلاني يأكل مع الشعب أو لا يبرح مكان سكناه، غير أن كل هذا تغير جذرياً ليبدأ السباق على الأراضي والفلل والسيارات والسياحة وما شابه بشكل يؤكد أننا أمام حكومة تعمل من خلال سياساتها على تفكير الشعب بينما يسعى أعضاؤها للاغتناء. لا نريد هنا أن نستعرض تفاصيل مكتسبات الأفراد من الفلل والأراضي والسيارات التي حصلوا عليها في ظرف قياسي قبل أن تمضي السنة الأولى من عمر الحكومة، ولكن نركز هنا على السياسات المتعلقة بتدبير قطاعاتهم. بعض النشطاء الذي تابعوا هذه الازدواجية في السياسات التي نهجتها حكومة البيجيدي اتهموها بأنها تتبع إجراءات «التقشف على الفقراء والرفاه للوزراء».

يتجلى الرفاه الذي أغدقته حكومة العدالة والتنمية على نفسها ووزرائها حينما عملت في نسختها الثانية على الرفع من عدد الوزراء، حيث بلغ عددهم 39 وزيرا. وكان شباط الذي أعلن انسحاب حزبه من الحكومة قد صرح بأنهم كانوا يظالبون بتخفيض عدد الوزراء إلى 15، باعتبار أن ما حصل هو حكومة ترضية وليس حكومة عمل. الخبير الاقتصادي المغربي أقصبي أكد بأن المغرب لا يحتاج إلا إلى 20 وزيراً فقال، باعتبار أن السياسة العامة تسير من دون الحاجة للرجوع إلى الحكومة.

وتبلغ مفارقات سياسة إنفاق حكومة البيجيدي على نفسها ذروتها في قضية تدبير سيارات الدولة. حينما كانت العدالة والتنمية في المعارضة كانت لا تتوقف عن إثارة قضية استغلال سيارات الدولة، وحينئذ لم يكن أبناء العدالة والتنمية قد استأثروا بعد بسيارات الدولة. بالرجوع قليلاً إلى الوراء، أي إلى قيادات البيجيدي قبل ولوجهم أولى الانتخابات لم يكن أحد منهم يتمتع بسيارة (أعني قيادات التوحيد والإصلاح المنصهرين في حزب الخطيب)، أكثرهم يسارا كانت له سيارة قديمة من نوع رونو، بينما الباقي كانت لهم دراجات نارية وهوائية²⁶¹. هذا بينما تطرقت الهيئة الوطنية لحماية المال العام بالمغرب في بيان لها إلى أن سيارات الدولة المستغلة يوميا خارج أوقات العمل تستهلك حوالي 21 مليار درهم سنويا دون احتساب ما تصرفه أثناء أوقات العمل.

261 - لا نريد هنا التفصيل فيما كانوا عليه وكيف أصبحوا بعد البرلمان والحكومة. فلقد كانت لرئيس الحكومة دراجة نارية بسيطة كما كانت لعبد الله بها أيضا دراجة نارية، فيما بعض الوزراء الذين في ظرف عام توفروا على 4 أو 5 سيارات فاخرة كان يتوفر على دراجة هوائية.

وقد حاولت حكومة البييجيدي بناء على ما تسمّى الكشف عنه من سوء استغلال لسيارات الدولة أن تلجأ إلى تبني إجراءات ترشيد الاستعمال، وذلك عبر توقيع منشور من قبل رئيس الحكومة لتحديد إجراءات الحد من سوء الاستغلال، وهو أمر لم يتحقق حيث استمرّ الوزراء في استعمال سيارات الدولة خارج الشغل، كما ازدادت النفقات على استغلال السيارات في هذه الحكومة، واقتناء عدد من السيارات في بعض الجهات التي لا تتوفر على سيارة إسعاف.

وعلى الرغم مما قيل عن إجراءات ستتخذها الحكومة لمنع استعمال سيارات الدولة خارج نطاق العمل، كشف تقرير المجلس الأعلى للحسابات عن أنّ عدد السيارات التابعة للدولة ارتفع بشكل كبير منذ مجيء هذه الحكومة، وهي سيارات بعضها للخدمة وبعضها سياحية مخصصة للجماعات وللوزراء وكتاب الدولة والكتاب العامون، وأخرى تتعلق بسيارات المصالح والسيارات المخصصة للجماعات الحضرية والقروية والمخصصة للبرلمان، وهذا يكلف خزينة الدولة ما مقداره 14 مليار درهم سنوياً كما تمتص من صندوق المقاصة حوالي 30 في المائة من الميزانية.

السياسة الخارجية

ففي النقاش السياسي الذي عرفه المغرب في الثمانينيات حول المشاركة في الحكومة برز الحديث عما يعرف بوزارات السيادة. وكان النظام يفضل أن لا يتولّى هذه الحقائب الوزارية وزراء ينتمون إلى أحزاب لها مشكلات أيديولوجية مع الخارج، ومنها وزارة الخارجية. غير أنّ الملفت للنظر أنّ حكومة العدالة والتنمية تولت حقيبة الخارجية في التشكيلة الحكومية الأولى. لكن سرعان ما أخذت منهم الخارجية في التعديل الحكومي لأسباب اعتبروها موضوعية وتخدم المصالح العليا للبلاد. والحق أنّ وزير الخارجية العثماني آنذاك لم يكن هو المقرر النهائي في السياسة الخارجية. ولذا كان مضطراً أن يتحدث لغة تتناقض مع التوجه العام للدولة بناء على موقف جماعته السياسية والدعوية. يتجلى ذلك في جملة قضايا بعضها يتعلق بالملف السوري والآخَر بالملف المصري والثالث يتعلق بموضوع التطبيع. وكانت ستحصل كارثة في الديبلوماسية المغربية لولا أن تمّ تدارك الأمر في النسخة الثانية للحكومة وتمّ إقالة سعد الدين العثماني صاحب أسوأ أداء في الديبلوماسية المغربية.

في الموضوع السوري

تحسّس حزب العدالة والتنمية مدعوما بدرعه الدعوي: حركة التوحيد والإصلاح لينخرط في الحرب على سوريا من منطلق موقف قديم بين الإخوان والنظام السوري، وفي هذه الأثناء حصل تطور كبير في خطاب الجماعة إذ لم يكن الحديث هذه المرة عن محاربة نظام كافر، بل ركز على خطاب يتوسل لغة حقوق الإنسان، وكانت بعض كوادهم قد دخلت إلى سوريا عبر الحدود التركية وتواصلت مع جماعة القاعدة التي أمنت لها الطريق من أنطاكية إلى إدلب، وفي المؤتمر الذي عقده بالقاهرة تحت رعاية الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، حضرت قيادات دينية تابعة لحزب العدالة والتنمية وبعض المحسوبين على السلفية الجهادية وأمضت على وثيقة المساهمة في إرسال الدعم إلى سوريا والذي تضمن الدعم المالي والسلاح والمقاتلين. وأثير النقاش مرارا من قبل فريق العدالة والتنمية بخصوص الأحداث السورية بما يتوافق مع موقف الشيخ القرضاوي والموقف القطري والتركي. يبقى أن نذكر بأن وزير الخارجية نفسه سبق وربط أثناء توليه الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية علاقة صداقة مع حزب البعث السوري، وقاموا بزيارة خاصة للرئيس السوري فيما دعوا فاعلين سياسيين وأيديولوجيين من حزب البعث لإلقاء محاضرات في المغرب، حدث هذا بعد أن كانت قيادة حزب العدالة والتنمية والتي كانت في الوقت نفسه قيادات في التوحيد والإصلاح تقرر في البرنامج التربوي للجماعة كتبها تكفر النظام السوري البعثي، وتربي قواعدها في التنظيم على كتب الإخوان المسلمين في سوريا مثل زين العابدين سرور وسعيد حوى، وهو ما يؤكد أن الحاكم على سلوك الحزب المذكور هو المصالح السياسية الخاصة بتمكين جماعته من دون شروط مسبقة. سنجد أن حزب العدالة والتنمية سواء في الموضوع السوري أو الموضوع المصري لا يقف مواقف سياسية محض بل هو يعطي دائما لمواقفه بعدا عقائديا: مناهضة سوريا لموقفها التاريخي من الإخوان المسلمين، ومناهضة السيسي للموقف نفسه.

الموقف من مصر

لم يكن حزب العدالة والتنمية في حاجة إلى التأكيد على أنه امتداد للإخوان المسلمين في مصر، فلقد تأثر بطريقتهم في العمل كما كان أمين الحزب الأول عبد الكريم الخطيب يعتبر من التنظيم الدولي للإخوان كما جاء في

نص التعزية التي تقدم بها المرشد مهدي عاكف لذوي الفقيد وللأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، وقد بات واضحاً وحدة الهدف والمصير المشترك بعد أن اعتبروا الشيخ القرضاوي كما في تصريح لنائبه اليوم في الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ورئيس جمعية التوحيد والإصلاح ورئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية سابقاً د. أحمد الريسوني، بأن الشيخ القرضاوي هو إمام العصر بلا منازع، تعاطى حزب العدالة والتنمية مستنداً إلى جماعته الدعوية مع الأحداث المصرية التي أطاحت بحليفهم مرسي ومجئ المشير السيسي بصورة عقائدية، غير أن حسابات السياسة جعلته يتردد في الإعلان عن موقفه من خلال المسؤولين في الحكومة، لذا فضلوا العمل وفق طريقة توزيع الأدوار وتعويم موقفهم ضمن مواقف أخرى في إطار تنظيم حملة ضد ما اعتبروه انقلاباً على الشرعية، ارتبك موقف الجماعة من الأحداث في مصر بين ما يقتضيه الموقف المبدئي لجماعتهم وما بين ضرورات تدبير المرحلة وعدم ضرب مكتسبات التمكين، هنا سيرتفع منسوب الانتهازية السياسية الذي ظهر في الأسلوب وفي الخطاب، لقد أحست الجماعة أن المسألة تتعلق بسقوط وشيك لحكومات الإخوان من المنطقة العربية، قامت جماعة التوحيد والإصلاح التابعة لحزب العدالة والتنمية بتنظيم مسيرة يوم 13 غشت 2013 بساحة مارشال بالدار البيضاء احتجاجاً على ما سمته انقلاباً على الشرعية، وأشركت بعض الفعاليات لإخفاء موقفها العقائدي، وهو الأمر نفسه الذي سيتولاه نائب رئيس البرلمان محمد يتييم في إطار حملة برلمانية سميت «برلمانيون ضد الانقلاب» استجمعت 140 توقيع من برلمانيين شتى، وكانت الحملة عازمة على أن تقوم بنشاطات خارجية على مستوى بحث وفود إلى سفارات الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وأيضاً إلى السدول، لقد كان لتغيير وزير الخارجية بمناسبة التعديل الحكومي بمثابة رسالة مشفرة بأن المغرب غير معني بالموقف العقائدي لحزب العدالة والتنمية، فموضوع مصر جد حساس ولا يتحمل على رأس وزارة الخارجية وجود شخصية قيادية في حزب وجماعة محسوبة على تيار الإخوان، في تلك الأثناء قام عبد الله بها وزير دولة بلا حقيبة ويعتبر الذراع الأيمن لرئيس الحكومة²⁶² بالقاء كلمة أمام التنظيم الطلابي للعدالة والتنمية

262 - وكان ينعت في أوساط التوحيد والإصلاح والعدالة والتنمية بالحكيم، ولقد توفي على إثر حادثة غامضة، حيث صدمه القطار في منطقة نائية، حاول كثيرون إعطاءها تفسيرات تأمرية.

وفيه قدم نقداً لسياسة الإخوان ونسب لهم أخطاء مسوء التدبير في المرحلة الانتقالية. وهو ما كان محل استغراب الجميع، فلأول مرة يقوم قيادي من داخل العدالة والتنمية بانتقاد تجربة الإخوان وإحصاء أخطائهم. غير أن الهدف كان واضحاً، فالمراد هو تبليغ رسالة بأن العدالة والتنمية في المغرب لا علاقة لها بتجربة الإخوان المسلمين في مصر. كما هي رسالة لقواعد الحزب وجمعيته الدعوية بأن لا يخرجوا الحكومة بمواقفهم العقائدية. وفي تلك الأثناء صرح رئيس الحكومة بأن العدالة والتنمية والحركة الإسلامية في المغرب لا علاقة لها بالإخوان ولها آراؤها الخاصة²⁶³. وهو التصريح نفسه الذي سبق وأطلقه رئيس الحكومة قبل ذلك بقليل في حوار سابق مع جريدة الأخبار اللبنانية.

التطبيع

مناهضة التطبيع كانت بمثابة الشعار الدائم لحزب العدالة والتنمية منذ ولوجه المؤسسة التشريعية، فلقد غطت الدعوة إياها على كل أشكال فشله في تقديم برنامج سياسي ناجح، ولقد تصدى الحزب خلال السنوات الماضية لكل حركة يشتم منها التطبيع بالاحتجاج في البرلمان وفي الشارع. كان سعد الدين الشاذلي قبل دخول الحكومة من بين المحتجين على استقدام منتدى ميدان لسيبي ليفني في مهرجان دولي نظمته الجمعية، وكان قد طالب في اجتماع لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية بالبرلمان فسي يوم السبت 14 نونبر 2009 باعتقال ليفني إن هي دخلت إلى المغرب. وقال في اللقاء نفسه: «نحن نرفض زيارة ليفني أو أي مسئول أو ممثل للكيان الصهيوني لبلاونا»²⁶⁴. غير أن هذه الصورة تغيرت بمجرد أن تولى حزب العدالة والتنمية المسؤولية الحكومية. ففي المؤتمر السابع لحزب العدالة والتنمية، تمت استضافة عوفير برونشتاين من بين الضيوف الشرفيين للحزب، والذي التقى مع رئيس الحكومة ووزير خارجيته القياديين في حزب العدالة والتنمية، برونشتاين فرنسي من أصول وجنسية يهودية وسبق أن تولى منصب مستشار لرايين في ثمانينيات القرن الماضي. تضاربت آراء وتبرير أعضاء الحزب في موضوع برونشتاين، ما بين عدم معرفة

لكننا نرجح بأن الأمر لا صلة له بحادثة سياسية مطلقاً..

263 - عبد الإله بنكيران. موقع جريدة الحياة. الأربعاء فبراير 2013.

264 - شبكة الحوارات الإعلامية : 18 - 11 - 2009.

هويته وما بين أن هذا نوع من الاختراق للحزب، قبل أن يخرج عبد الله بها وزير الدولة بلا حقيبة والمستشار الفعلي لرئيس الحكومة ليقدم اعتذارا عن ذلك²⁶⁵، وهي من عوائد الحزب في دفع التهم عنه، ويبدو لهذا الدور سلمت وزارة بلا حقيبة لعبد الله بها، ليكون ليس فقط بمثابة المستشار الفعلي لرئيس الحكومة ورفيق دربه بل أيضا مطفئ حرائق أخطاء الحكومة كما كان دوره داخل الجماعة الدعوية والحزب السياسي. والواقع أن ثمة ما يثير تساؤلات أخرى عن دعوة الحزب في آن واحد لكل من برونشتين مستشار رايين في الثمانينيات وخالد مشعل زعيم تنظيم حماس. إذ ربما سمى الحزب في سياق التمكين أن يقدم عرضا بلنب دور الوساطة والجمع بين مستشار إسرائيلي وخالد مشعل.

لقد سجل ارتفاع ملحوظ في منسوب التطبيع في ظل حكومة العدالة والتنمية، وتسم تمرير فيلم «تنفير جبروزاليم أصدقاء الملاح» إلى المشاهدين المغاربة في ظل حكومة حزب يدعي أنه مناهض للتطبيع. وكان مخرج الفيلم وهو فرنسي من أصل مغربي قد عرض فيلمه في المغرب كما حصل على جائزة تشجيعية في المهرجان الوطني للفيلم بطنجة، وأيضا قام بعرضه في تل أبيب في مركز سينماتيك، وبعيدا عن التطبيع الثقافي كان هناك ارتفاع في منسوب التطبيع على مستوى المبادلات التجارية ما قيمته 17 طنا من الخضضر، بقيمة 38 ألف دولار، بينما بلغت وارداتها من الفواكه والخضضر المحضرة في السنة ذاتها ما قدره 40 ألف دولار. وتأتي اللحوم في المرتبة الثانية على مستوى واردات الدولة العبرية من المغرب. ووصلت صادراتها إلى إسرائيل سنة 2011 إلى 176 طنا من اللحوم، بقيمة 700 ألف دولار. واستوردت إسرائيل سنة 2011 ما قيمته 178 ألف دولار من النبيذ والبيرة وفي أسفل لائحة الصادرات المغربية إلى إسرائيل، تأتي السلع المرتبطة بالصناعة التقليدية المغربية، وضمنها مواد أولية، مثل الحرير، الذي استوردت منه إسرائيل سنة 2011 ما قيمته 3 آلاف دولار. كما شملت الواردات أيضا صناعات نسيجية، مثل الملابس وإكسسوارات خاصة بالملابس، والتي بلغت قيمة وارداتها سنة 2011 ما مجموعه 14 ألف دولار، إلى جانب الأحذية ومعدات أخرى بسيطة التصنيع مثل الألعاب. وكان المكتب الإسرائيلي للإحصاء قد قدر قيمة هذه المبادلات عام 2011 بنحو 25 مليون دولار.

وهو ما يمثل 0.04 من مجموع المبادلات التجارية للمغرب مع الدول الأجنبية خلال عام 2011. وقد بلغت هذه المبادلات عام 2012 حدود 11,7 مليون درهم بنمو نسبته 19,39 مقارنة بالسنة السابقة. لقد عرف التطبيع تطور في مستوى المبادلات التجارية وكذا في المجالات الثقافية والسياسية في عهد حكومة العدالة والتنمية يمكن الإشارة إليها مجملًا كالتالي:

- استدعاء حزب العدالة والتنمية لبرونشتاين المستشار السابق لرابيين
- عرض فيلم تنخير جيروزاليم

- حضور نائب صهيوني في البرلمان المغربي

- زيارة وفد رسمي لإسرائيل للمشاركة في عيد الفصح

- مشاركة المجندة ولاعبة التنس الإسرائيلية بيير شاهار في دوري للتنس بفاس

- صفقة استيراد طابعات إسرائيلية بغلاف مالي قدره 4 ملايين درهم تحمل

علامة صنع في إسرائيل

ولا زال البرلمان يعيش على وقع جدال حول مقترح تقدمت به أحزاب من المعارضة والأغلبية بخصوص قانون تجريم التطبيع، وعلى الرغم من أن فريق العدالة والتنمية هو من بين الذين تقدموا بهذا المقترح إلا أن حزب العدالة والتنمية لم يظهر القيمة المضافة في الضغط من موقع مسئوليته في الحكومة لتمرير قانون تجريم التطبيع، إنه يتعاطى مع هذا الموضوع في الحد الأدنى، وهو في هذا لا يتصرف كفريق أغلبي ولا كتأيد لحكومة. مما يؤكد أن شعار مناهضة التطبيع كان مجرد شعار وبوليميك سياسي بالنسبة إلى جماعة أظهرت بما لم يعد يخفى على المواطنين أن همها السباق نحو السلطة والمال.

سييون أسيدون مغربي يهودي ناشط في مجال مكافحة التطبيع يخرج حكومة العدالة والتنمية في تصريحاته حول عزوفها عن محاربة التطبيع، وكان قد ذكر بأنه راسل حكومة بنكيران بهذا الخصوص ولكن من دون جدوى²⁶⁶.

ففي عهد حكومة العدالة والتنمية ارتفع معدل العلاقات التجارية مع إسرائيل إلى حد تصنيف مغرب حكومة العدالة والتنمية بسادس زبون إفريقي لإسرائيل بعد جنوب أفريقيا ونيجيريا مصر وبوتسوانا والسينيغال حسب بعض المراقبين.

وعلى الرغم من أن العدالة والتنمية كانوا يفرقون البرلمان والشارع بشعار مناهضة التطبيع ويسائلون الحكومات السابقة عن اتخاذ تدابير حاسمة في هذا الموضوع، فإن بنكيران قائد مناهضة التطبيع يجلس ويستمع لخطاب بيريز كاملا دون أن يسجل أي موقف تبرّما أو انسحابا كما فعلت شخصيات عربية حضرت الملتقى. هذا في حين شارك حزب العدالة والتنمية مع فرقاء آخرين في قرار تجميد مقترح قانون لتجريم التطبيع مع إسرائيل داخل البرلمان.

لقد تميز أداء الإسلام السياسي البرلماني في المغرب بنياب الرؤية البرنامجية سواء في إطار المعارضة من داخل المؤسسة التشريعية أو في إطار التدبير الحكومي من داخل المؤسسة التنفيذية. لم تحدث نقلة نوعية بين مستوى أداء الجماعة نفسها في المعارضة وبين أدائها في الحكومة. جزء من هذا ليس فقط لنياب الفصل المنهجي بين نمط ولغة التدبير الحكومي ولغة ونمط المعارضة فحسب بل الأمر يتعلق برغبة جامعة للهيمنة على الحكومة والمعارضة معا. لقد فشلت حكومة الإسلام السياسي المغربي في إنجاز مشاريعها والالتزام بتنفيذ وعودها وإخراج المغرب من انتظاراته الطويلة. فمن تراجع الاستثمار الخارجي والاستثمار العمومي إلى سياسة الارتهان للدين الخارجي إلى ارتفاع منسوب الفساد إلى الرفع المستمر من أسعار المواد الأساسية ومن معدل الضرائب. لقد كان الناخب المغربي بصدد إعطاء فرصة لحزب وعده بالكثير ولكنه ليس فقط أنه عجز أن يحقق له تلك الوعود بل زاد قام بحذف ما كان يعتبر من مكتسبات السياسة الاجتماعية. ولا زال الأداء الحكومي حتى اليوم منشغل بالنزاع بين الفرقاء والتهم والتهم المضادة ونهج سياسة الفرجة بدل التدبير والإنجاز. وهذا بات شبيه واضح لدى الرأي العام المغربي بالأخرى ما تؤكد الأرقام والقرائن عن الإفلاس الحكومي. لقد كان ولا يزال التمكين هو هدف الجماعة المذكورة وليس التدبير والتشريع. وهو ما جعلها تتراجع في شعبيتها وترعى حتى الآن على العزوف السياسي للمواطنين كما تستند إلى ضعف الأحزاب التي لا زالت تبحث عن طريقة لإعادة ترتيب بيتها الداخلي والبحث عن مصادر القوة في الخطاب والمصادقية السياسية.

خاتمة

يستطيع القارئ أن يكون فكرة عن نشأة وتطور وأداء الإسلام السياسي في المغرب، وعلى رأسه الإسلام السياسي الذي خاض في تجربة البرلمان والحكم وهو الذي نال تركيزنا في هذا الكتاب، بينما لم نركز أكثر مما يتطلبه فعل التصوية على هذا المسار على الجماعات غير المؤثرة والتي تعيش على وقع البيانات والتصريحات التي لا تقف على أرضية صلبة في الواقع. إن أهم فصول هذا الكتاب انتهت ولا زال مسلسل أداء الإسلام السياسي من عشرة إلى أخرى. لقد حاولنا قدر الإمكان أن نفضّل في ذكر الجذور التاريخية والثقافية والاجتماعية للإسلام السياسي في المغرب، وأظهرنا ما يجب معرفته من تاريخ أفكارها. تفادينا الكثير من المحطات لأنها ستستقطننا في تشعبات أخرى ارتأينا تأجيل الحديث عنها. سوف تعيش جماعة الإسلام السياسي في الحكومة وكذا السلفيات التي تدلت وتفتحت طيلة فترة «الربيع العربي» حالة من الذهول بعد أن حصل انقلاب على مشروع أخونة حكومات الربيع العربي، مما جعل حزب العدالة والتنمية يكف عن ترديد التلويح بالربيع العربي الذي لم يكن فيه شريكا إلا بصفقات سياسية كما حصل مع الإخوان أنفسهم في مصر. فمهما رصدنا من أحوالهم فإننا لن نستطيع أن نحيط بها على نحو كامل. سيبقى دائما هناك شيء من حتى في انتظار مزيد من التحليل والإحاطة.

سوف يكتشف القارئ أننا لم نورد مثالب ما سمي بالسلفية الوطنية نفسها، لأنها أيضا لم تخل من هنات ومباليغات، فلم يكن رموز السلفية الوطنية وحدهم مناهضين للاستعمار، فإذا ما وجدت عينة من الزوايا داهنت الحماية فإن الأغلبية منهم انحدرت في مقاومة الاستعمار. وثمة ممن هم محسوبون على السلفية الوطنية وداهنوا الحماية أيضا، إن المسألة ليست نابعة من أصول التفكير والاعتقاد، بل هي مصالح. يشفع للسلفية الوطنية موقفها من الاستعمار، كما أن استنارتها كانت في المشروع السياسي الإصلاحي وإن ظهرت بعض ملامح التطرف أيضا ولكنها كانت في حدود النظر ليس إلا. وأما الخلط الذي حصل حينئذ بين السلفية

المستنيرة والسلفية التكفيرية فلم يتفرد به سلفية المغرب الوطنيين، بل هو مما وقعت فيه الحركة الإصلاحية في المشرق العربي أيضاً، وقد لعبت فيها السياقات الجيوسياسية دوراً كبيراً حيث كانت حركة الإصلاح سواء في المشرق أو المغرب معنية بمحاربة الخرافة ومناهضة الهيمنة التركية. باستثناء محمد رشيد رضا الذي بدأ موقفه مفارقاً هنا، حيث بقدر ما نعى سقوط الخلافة مجدّ بقيام الحركة الروائية التي تحالفت مع البريطانيين للإطاحة بالخلافة العثمانية.

وأما بالنسبة للإسلام السياسي في المغرب، فلقد قادتنا تأملاتنا لنشأته وخطابه وأدائه إلى أنه مشروع لا زال يتخبط في تناقضاته وازدواجيته، ربما هناك تطوّر في مستوى اللعبة السياسية والانتخابية وما تقتضيه من خطاب رمادي ونزعة براغماتية ولكننا لم نقف حتى الآن إلا على ترديد خطاب تلفيقي عادت ما تلتقطه تلك الحركات من هنا وهناك. وأما في مستوى الأداء السياسي فلقد كنّا أمام عملية خداع قصوى انتهت بخيبات أمل، حيث لعبت الحساسية الدينية دوراً في تأجيل ردود فعل الناخب، حيث لا زالت الحكومة التي تقودها العدالة والتنمية تقدّم خطاباً ديماغوجياً للشعب، توحى من خلاله بأنها حكومة مظلومة ومحاصرة، هذا في الوقت الذي قامت بتدابير تعتبر انتهاكاً استراتيجياً للسياسة الاجتماعية من دون استفتاء الشعب. وفي لجة الصراع والسباق حول من يقرر التأويل الأفضل لهذا الدين، تظهر مستويات من الخطاب يسمى لا يطاق حالة الحصر والتخلف بافتعال خطاب فوضوي وعدمى يمنح سرّاق الله الكثير من شرعية البقاء والاستمرار بوصفهم جند الله ثقافة وأخلاقاً، وهو أمر في غاية الخطأ، حيث لا يقهر التأويل الفاسد إلا التأويل السليم، فلا الحداثة من شأنها أن تقهر الدين ولا الدين من شأنه أن يقهر الحداثة، في حين يبدو الموقف العقلاني والعقائلي قاضي بأن نوجد جسراً بين الإمكان الإسلامي والإمكان الحداثي من أجل تكييفانية خلاقة تخرجنا من بؤس خطاب سرّاق الله وفوضوية خطاب جنود فاوست. إن الانحراف الذي أصاب نشأة وخطاب وأداء الإسلام السياسي في الصميم سواء أكان في المعارضة أم في التدبير الحكومي جعلهم في وضعية سرّاق الله ولصوص المسجد، ففي عهدهم ساد الفجور السياسي باسم الدين كما أنه في عهدهم تجرّأ الغادي والبادي على الدين. فسوء التدبير أصاب الفهم الديني كما أصاب الفهم السياسي، إذا استمر الوضع على ما هو عليه الآن، فإن مستقبلاً حرجاً سينتظر السياسة والدين في هذه الربوع.

(الملاحق)

ملحق النصوص والوثائق



الشيخ بشير الإبراهيمي يجرح عبد الحي الكتاني

قال الشيخ بشير الإبراهيمي في كتاب: عيون البصائر، صفحة: 602: فما بعدها... تحت عنوان: عبد الحي الكتاني: ما هو؟ وما شأنه؟ ما يلي:

«في لغة العرب لطائف عميقة الأثر، وإن كانت قريبة في النظر؛ منها التسمية بالمصدر والوصف به؛ يذهبون بذلك إلى فج من المبالغة سحيق، تقف فيه الأذهان حسري، ويُناط به الحس فيتخيل ذوبان الموصوف وبقاء الصفة قائمة بذاتها؛ كأن الموصوف لكثرة ما ألحّت عليه الصفة وغلبت أصبح هو هي أو هو إياها؛ وعند الخنساء الخبر اليقين حين تقول: «فإنما هي إقبال وإدبار».

وعلى هذا يقال في جواب ما هو عبد الحي؟ هو مكيدة مدبرة، وفتنة مُحَضَّرَةٌ؛ ولو قال قائل في وصفه:

شُعُوذَةُ تَخْطُرُ فِي جِلْبَانٍ وَفَتْنَةٌ تَمْشِي عَلَى رَجْلَيْنِ

لأراح الببان والتحليل، كما يقول شوقي؛ ولعفى على أصحاب التراجم، من أعاريب وأعاجم، ولأتى بالإعجاز؛ في باب الإيجاز؛ إذ أتى بترجمة تُحْمَلُ ببرقية، إلى الأقطار الغربية والشرقية، فيعم العلم، وتنشر الإفادة، وتذيع الشهرة... ولو أن الرجل وصف نفسه وأنصف الحقيقة في وصفها لما زاد على هذا البيت؛ ولو شاء (تخريج الدلالات السّمية) على ذلك لما أعجزه ولا أعوزّه؛ ولكن أين من عبد الحي ذلك الإنصاف الذي لم يخل منه إلا شيخ الجماعة الذي حادّ الله وقال: (لَا مَرْتَبَهُمْ فَلْيَغَيِّرُنْ خَلْقَ اللَّهِ) وإذا أنصفنا الرجل قلنا: إنه مجموعة من العناصر منها العلم ومنها الظلم، ومنها الحق ومنها الباطل؛ وأكثرها الشرّ والفساد في الأرض - أطلق عليها لكثرتها واجتماعها في ظرف - هذا الإسم المركب الذي لا يلتقي مع كثير منها في اشتقاق ولا دلالة وضعية؛ كما تطلق أسماء الأجناس المرتجلة، وكما يطلق علماء الكيمياء على مركباتهم أسماء لا يلصحون فيها أصلاً من أصولها، ومن الأسماء ما يوضع على الفصال والتخيل، فيطيش الفال،

وتكذب المَخيلة؛ ومنها ما يوضع على التوسّع والتَّحِيل، فيضيق المجال، وتضيع الحيلة؛ وإن اسم صاحبنا لم يصدق فيه إلا جزؤه الأول؛ فهو عبد لعدّة أشياء جاءت بها الآثار وجرت على ألسنة الناس، ولكن أملكها به الاستعمار؛ أما جزؤه الثاني فليس هو من أسماء الله الحسنى، ولا يخطر هذا ببال مؤمن يعرف الرجل، ويعرف صفات عباد الرحمن، المذكورة في خواتيم سورة الفرقان؛ وإنما هو بمعنى القبيلة، كما يقال كاهن الحسي وعرف الحسي وغير الحسي، وقبح الله الاشتراك اللفظي، فلو علم العرب أنه يأتي بمثل هذا الالتباس لطهروا منه لفتهم، وتَحَامَرُوهُ فيما تَحَامَرُوا مِنَ الْمُسْتَهْجَنَاتِ؛ ولو أدرك نفاة الاشتراك في الاستعمالات الشرعية زمن عبد الحسي، أو أدرك هو زمنهم وعرفوه كما عرفناه لكان من أقوى أدلتهم على نفيه، ولا رتفع الخلاف في المسألة وسجل التاريخ منقبة واحدة لعبد الحسي؛ وهي أن اسمه كان سببا في رفع خلاف...

وإذا كانت أعمال الشخص أو آثار الشيء هي التي توضع في ميزان الاعتبار وهي التي تناط بها الأحكام فهذا من ذاك ولا عتب علينا ولا ملام.

وكأن صاحبنا شعر ببعض هذا - ومثله من يَشعر - فمَرَّه اسمه بوضوح كنى، ولكنه لم يجر فيها على طريقة العرب في تكنية أنفسهم، بل كنى نفسه بأبي الإقبال، وأبي الإسعاد، وما أشبه ذلك مما هو غالب في كنى العبيد، تفاؤلا وتروحا؛ وقد رأينا بعض من كتب لعبد الحسي، أو كتب عليه، يكتبه بأبي السعادات، وهو لا يعني سعادات ابن الشجري، ولا سعادات ابن الجزري، وإنما يعني سعادات ثلاثا لكل واحدة منهن أثر في تكوينه أو شهرته: جريدة (السعادة) لأنها تُطْرِيه، وقرية بو (سعادة) لأنها تُؤْوِيه، ونسخة أو جزءا من البخاري بخط ابن (سعادة) لأن الخزانة الجليلة تحويه؛ والرجل مفتون بهذا النوع من الكنى لنفسه ولغيره، يُغْرِب فيها ويُبْدِع حتى كنى الشيخ النبهاني بأبي الحجاز. هذا وإن لصاحبنا أولادا ضالحين يُشَرِّفُهُ أن يكتني بأحدهم، فلماذا لم يفعل؟...

من سنن العرب أنهم يَجْلِسُونَ الاسم سمةً للطفولة، والكنية عنوانا على الرجولة، لذلك كانوا لا يَكْتَنُونَ إلا بنتاج الأصلاب وثمرات الأرحام من بنين وبنات، لأنها الامتداد الطبيعي لتاريخ الحياة بهم، ولا يَرْضَوْنَ بهذه الكنى والألقاب الرخوة إلا لعبيدهم؛ وما راجت هذه الكنى والألقاب المهلهلة بين المسلمين إلا يوم تراخت العرى الشادة لمجتمعهم، فراج فيهم التخنث في الشمائل، والتأثت

ففي الطباع، والارتقاء فسي العزائم، والنفاق في الدين، ويسوم نسي المسلمون أنفسهم فأضاعوا الأعمال التي يتمجد بها الرجال، وأخذوا بالسفاسف التي يتلهى بها الأطفال؛ وفاتتهم العظمة الحقيقية فالتمسوها في الأسماء والكنى والألقاب؛ ولقد كان العرب صخورا وجنادل يوم كان من أسمائهم صخر وجندلة؛ وكانوا غصصا وسموماً يوم كان فيهم مرة وحظلة؛ وكانوا أشواكا وأحساكا يوم كان فيهم قتادة وعوسجة. فانظر ما هم اليوم؟ وانظر أي أثر تركه الأسماء في المسميات؟ واعتبره ذلك في كلمة (سيدي) وأنها ما راجت بيننا وشاعت فينا إلا يوم أضعنا السيادة، وأفتلت من أيدينا القيادة، ولماذا لم تشع في المسلمين يوم كانوا سادة الدنيا على الحقيقة؛ ولو قالها قائل لهُم لهاجت شرته، ولبادرت بالجواب درته.

كني المعري وهو صغير بأبي العلاء؛ ولو تزوج كالناس وولد له لسمي أكبر أولاده العلاء؛ وهو اسم عربي فخيم تعرف منه كتب السير أمثال العلاء بن الحضرمي؛ ولكن المعري لما عقل وأدرك سخافة القصد من كنيته قال هازنا: (كنيت وأنا وليد بالعلاء فكأن علاء مات، وبقيت العلامات)؛ وأين إسعاد عبد الحي من علاء المعري؟

عرف الناس وعرفنا عرفان اليقين وعلمنا حتى ما نُسائل عالما، أن هذا الرجل مازال منذ كان الاستعمار في المغرب -لا كانا- آلة صماء في يده، يديره كما شاء، يحركه للفتنة فيتحرك، ويدعوه إلى تفريق الصفوف فيستجيب، ويندبه إلى التضريب والتخريب فيجده أطوع من بنانه، ويريد منه أن يكون حُمي تنهك، فيكون طاعونا يهلك؛ وأن يكون له لسانا، فيكون لسانا وأذنا وعينا ويذا ورجلا ومقراضا للقطع، وفأسا للقلع، ومحولا للصدع؛ وما يشاء الاستعمار إخماد حركة، إلا كانت يديه البركة، وما يشاء التشغيب على العاملين للصلاح، والمطالبيين بالإصلاح، إلا رماهم منه بالدهية النكراء والصيلم الصلحاء؛ وما يُعجزه الاضطلاع بعبء، أو الاطلاع على خبء، إلا وجد فيه البغية والضالة؛ وما يشاء التشكيك في رأي جميع، أو التشييت لشمل مجموع، إلا وجد فيه المُشكك المُحكك، والخادم الهادم؛ وقد تهيأت فيه أدوات الفتنة كلها حتى أنه أعد لذلك إعدادا خاصا. وكأنه (مصنوع بالتوصية)، وكأنما هو رزق مهيا مهنا للاستعمار؛ وما زال الاستعمار مرزوقا بهذا النوع؛ فالرجل شريف أولا، وعريق

في الشهرة ثانيا، وطريقي ثالثا، وعالم رابعا؛ وكل واحدة من هذه فتنة لصاحبها بنفسه وللناس به، فكيف بهنّ إذا اجتمعن؟ وكيف بهنّ إذا كان اجتماعهنّ في غير موفّق؟ والرجل بارع يستخدم كل واحدة من هذه في ميدانها الخاص، ويستخدمها جميعا في الميدان العام؛ يستخدم العلم في الشهرة، والطريقة في الفتنة، فإذا حَزَبَ الأمر اتخذ من أحدهما طليعة، ومن الآخر جيشا، ومن الشهرة أو الشرف رداء؛ ولكنّ أغلب النزاعات عليه، النزعة الطرقية لأنها أكثر فائدة، وأجدى عائدة؛ وأقرب سبيل، في باب التضليل، ناهيك بدعوى لا يحتاج صاحبها إلى إقامة دليل.

كان بلاء هذا الرجل محصوراً في محيط، ومقصوراً على قطر، وكان إخواننا في المغرب يعالجون منه الداء العضال: وكنا نعدّ أنفسنا آثمين في الشكوت عنه، وفي القعود عن نصرة إخواننا في دفع هذا البلاء الأزرق؛ فلما تنبّهت عقولهم لكيد، وتفتّحت عيونهم لمكره، وتهاوت عليه كواكب الرّجم من كل جانب، فبطل سحره، وقصرت رفاؤه عن الاستئزال، وضلّ سعيه، وقُلّ رعيه - انقلب استعماراً محضاً قائماً بذاته، وهاج حقه على الأحرار والسلفيين فترصدّ أذاهم في الأنفس والأموال والمصالح، وأصبح كالعقرب، لا تلدغ إلا من تحرّك... إن الخطايا قد تحيط بصاحبها فيقتل نفسه مثلاً، ولكن ما صدّقنا أن الحبال ينتهي به إلى قتل أمة إلا هذه المرّة؛ وإن الزلل ليرسخ إلى أن يصير خلقاً وعادة، ولكن ما عهدنا أنه يفضي بصاحبه إلى هذه الدركة التي لا تُبلغ إلا بخذلان من الله، وما كنا نتصوّر أن شرّ شرير يتضخّ قدره إلى هذا الحد، أو يتسع صدره لحمل هذا الوسام؛ وسبحان من يزيد في الخلق ما يشاء، وكان الرّجل أخذ فيما أخذ عن الاستعمار طريقة التوسع، وكأنّه أصغر المغرب - على سعته - أن يكون مجالا لألاعيه ومكايده، فجاوز في هذه المرة الحدود، وتخطى الأخدود، واندفع إلى الجزائر وتونس ليبت فيهما سمومه، ويتخذ منهما ملعباً جديداً لروايته التي منها مؤتمس الزوايا بالجزائر، وليقوم للحكومة بما عجزت عنه من استتلاف النافر، واستئزال العاق، وليوحّد بين الأقطار الثلاثة ولكن بالتفريق، ولينقذها من البحر ولكن بالتفريق.

كان عبد الحّي فيما مضى يزور هذا الوطن داعياً لنفسه أو مدعواً من أصدقائه، وهم طائفة مخصوصة، فكنا نوليّه ما تولى. ولا نأبه به؛ وكانت تبلغنا عنه هتات

كاختصاصه بالجهال وهو عالم، وانتصاره للطرقية وهو محدث؛ إلى هنات كلها تمس شرف العلم وكرامة العالم، فكلنا نُحَمِّلُهُ ما تحمّل ولا نبالي به؛ وكان يزور اماما، ويقيم أياما، ولكنه -في هذه المرة- جاء ليتمم خطبة، ودخل الباب ولم يقل حطة؛ وصاغ في الجزائر حلقات من تلك السلسلة التي بدأ صنعها في المغرب؛ ودلّنا على ذلك شواهد الأفعال والأقوال والملابس والظروف؛ ثم زارتونس ليؤلف فيها (تكميل التقييد) (...) وكأنه يتحدى بهذه الرحلة الطويلة رحلة أبي الحسن المريني، وشتان بين الرحلتين. تلك كانت لتوسيع الممالك؛ وهذه كانت لتوزيع الممالك؛ ويا ويح الجزائر المسكينة، كأن لم تكفها الفتن المتلاحقة حتى تزداد عليها فتنة اسمها (مؤتمر الزوايا)، ولم تكفها النكبات المتوالية حتى تضاف إليها نكبة اسمها (عبد الحي).

إن في رحلة عبد الحي هذه لآيات؛ منها أن الحكومة أحسست بإعراض من رجال الزوايا، وانصراف عما تريده منهم بطرقها القديمة؛ فأرادت أن تؤيد قوة القهر بقوة السحر؛ فكان عبد الحي الساحر العليم؛ وآية ذلك أنه زار كل واحد من مشايخ الطرق في داره، وأقام عنده الليالي والأيام، ونعتقد أنه تعب في إقناع الجماعة ولم شملهم؛ وقد سمعنا من عقلائهم عبارات التشائم بمقدمه في هذه الظروف، والتبرّم بتكاليفه في هذه السنوات العجاف؛ وإن ضيافة هذا الرجل وحدها لأزمة مالية مستقلة؛ ولو كان للجماعة شيء من الشجاعة لؤلوه الظهور، وصارحوه بالنهر؛ ولكن الشجاعة حظوظ، والصراحة أرزاق. ويقال في جواب ما شأنه؟ إنه الشأن كله؛ ونقسم بالله الذي خلق الحي وعبد الحي، أنه لولاه لما خطر مؤتمر الزوايا على بال واحد منهم، حاش حوارّي عبد الحي بتلمسان، وهو رجل ليس فيه من صفات الحواريين إلا الصّيد، وليس هو من الزوايا في قبيل ولا دبير، ونحن أعرف بالجماعة من عبد الحي، وقد انصرفوا في السنوات الأخيرة إلى أعمالهم الخاصة وساروا في هوى الأمة، وشاركوا في مشاريعها العامة بقدر الاستطاعة؛ ولو سمعوا نصائحنا لتولوا قيادتها من جديد ولكن بالعلم وإلى العلم؛ وعلى ما هم عليه فإن القسوة لم تبلغ بهم إلى محاكاة شعور الأمة، حتى يجرسوا في ماتمها، لولا هذا المخلوق.

ثم نسأل عبد الحي. لماذا لم يفعل في المغرب ما فعله في الجزائر فيجمع الزوايا على الدعوة إلى التعليم؟، إنه لم يفعل لأنه لا يرى زاوية قائمة إلا زاويته، وكل

ما عداها فمنفرجة أو حادة كما يقول علماء الهندسة؛ ونسأل رجال الزوايا، لماذا لم يجتمعوا لمؤتمرهم قبل مجيئ عبد الحي؟ وهل هم في حاجة إلى التذكير بلزوم العلم والتعليم حتى يأتيهم عبد الحي بشيء جديد في الموضوع؟ يا قوم إن الأمر لمُدبر؛ إن الأمر لمُدبر علمه من علمه منكم وجهله من جهله؛ وما نحن بمتزيدين ولا متخربين.

ولو أن عبد الحي كان غير من كان، ونزل باسم العلم ضيفا على الأمة الجزائرية غير متحيز إلى فئة، وغير مسير بيد، وغير متأبط لشر-للقبي منها كل إكبار وتبجيل ولو أضافته على الأسودين التمر والماء؛ وإن ذلك لأعظم إعلاء لقدره، وإغلاء لقيمه.

ولقد كان من مقتضى كون الرجل مُحدثاً أن يكون سلفي العقيدة وقفا عند حدود الكتاب والسنة، يرى ما سواه من وسواس الشيطان؛ وأن يكون مستقلا في الاستدلال لما يؤخذ وما يترك من مسائل الدين؛ وقد تعالت همم المحدثين عن تقليد الأئمة المجتهدين، فكيف بالمبتدعة الدجالين؛ وعرفوا بالوقوف عند الآثار والعمل بها، لا يعدونها إلى قول غير المعصوم إلا في الاجتهادات المحضة التي لا نص فيها؛ ولكن المعروف عن هذا المحدث أنه قضى عمره في نصر الطريقة وضلالات الطريقين ومُحدثائهم بالقول والفعل والسكرت؛ وأنه خصم لدود السلفيين، وحرب على السلفية؛ وهل يرجى ممن نشأ في أحضان الطريقة، وفتح عينيه على ما فيها من مال وجاه وشهوات ميسرة ومخايل من الملك - أن يكون سلفياً ولو سلسل الدنيا كلها بمسلسلاته؟

إن السلفية نشأة وارتياض ودراسة؛ فالنشأة أن ينشأ في بيئة أو بيت كل ما فيها يجري على السنة عملاً لا قولاً؛ والدراسة أن يدرس من القرآن والحديث الأصول الاعتقادية، ومن السيرة النبوية الجوانب الأخلاقية والنفسية؛ ثم يروض نفسه بعد ذلك على الهدي المعتمر من تلك السيرة وممن جرى على صراطها من السلف؛ وعبد الحي مُحدث بمعنى آخر، فهو (رواية) بكل ما لهذه الكلمة من معنى، تتصل أسانيده بالجن والحن ورتن الهندي، وبكل من هب ودب، وفيه من صفات المحدثين أنه جاب الآفاق. ولقي الرجال، واستوعب ما عندهم من الإجازات بالروايات، ثم غلبت عليه نزعت التجديد فأتى من صفات المحدثين (بالتخفيف) بكل عجيبة، فهو مُحدث مُحدث في أن واحد

؛ وهُمُهم أمثاله من مجانين الرواية حفظ الأسانيد، وتحصيل الإجازات، ومكاتبة علماء الهند والسند للاستجازة، وأن يرسل أحدهم فيلقي رجلا من أهل الرواية في مثل فواق الحالب، فيقول له : أجزئك بكل مروياتي ومؤلفاتي إلى آخر (الكليشي) ؛ فإذا عجز عن الرحلة كتب مُستَجِزا فيأتيه علم الحديث بل علوم الدنيا كلها في بطاقة ... أهذا هو العلم ؟. وإنما هو شيء اسمه جنون الرواية.

وقد أصاب كاتب هذه السطور من هذا الجنون في أيام الحداثة، ولم أتبين منشأه في نفسي إلا بعد أن عافاني الله منه وتاب علي ؛ ومنشؤه هو : الإدلال بقوة الحافظة، وكان من آثار ذلك المرض أنني فنتت بحفظ أسباب العرب، فكان لا يُرضيني عن نفسي إلا أن أحفظ أسباب مضر وربيعه بجماهرها ومجامعها، وأن أنسب جماهير حمير وأخواتها، وأن أعرف كل ما أثر عن دغفل في أنساب قريش، وما اختلف فيه الواقدي ومحمد بن السائب الكلبي ؛ ثم فُتِنْتُ بحفظ الأسانيد، وكدتُ أُلقي عبد الحي في مستشفى هذا الصنف من المجانين بالرواية، لولا أن الله سَلَّمَ، ولولا أن الفطرة ألهمتني: أن العلم ما فهم وهضم، لا ما روي وطوي.

زُرْتُ يوما الشيخ أحمد البرزنجي - رحمه الله - في داره بالمدينة المنورة وهو ضريب، وقد نُمي إليه شيء من حفظي ولزومي لدور الكتب، فقال لي بعد خوض في الحديث : أجزئك بكل مروياتي من مقروء ومسموع بشرطه... الخ. فألقي في روعي ما جرى على لساني وقلت له : إنك لم تعطني علما بهذه الجُمَل، وآخر أن لا يكون لي ولا لك أجر، لأنك لم تتعب في التلقين وأنا لم أعب في التلقي ؛ فتبسّم ضاحكا من قلبي ولم ينكر، وكان ذلك بدأ شفائي من هذا المرض، وإن بقيت في النفس من عقابيل تهيج كلما طاف بي طائف العجب والتعظيم الفارغ إلى أن تناسيته متعمدا ؛ ثم كان الفضل لمصائب الزمان من نسيان البقية الباقية منه ؛ وإذا أسفت على شيء من ذلك الآن فعلى تناسي أيام العرب، لأنها تاريخ، وعلى نسياني أشعار العرب، لأنها أدب.

وحضرت بعد ذلك طائفة من دروس هذا الشيخ في صحيح البخاري على قلتها وتقطعها ؛ وأشهد أني كنت أسمع منه علما وتحقيقا ؛ فقلت له يوما : الآن أعطيتني أشياء وأخر بنا أن نرجع معا، أنت وأنا ؛ فتبسّم مبتهجا وقال لي : يا بني

هذه الدراية، وتلك الرواية، فقلت له : إنَّ بين الدراية والعلم نسباً قريباً في الدلالة، تُرادفه أو تقف دونه ؛ فما نسبة الرواية إلى العلم؟ وقطع الحديث صوت المؤذن ، وقال لي بعد الصلاة : حدثني بحديثك عن نسبة الرواية إلى العلم، فقلت له ، ما معناه : إن ثمرة الرواية كانت في تصحيح الأصول وضبط المتن وتصحيح الأسماء، فلما ضُبِطت الأصول وأمن التصحيح في الأسماء خَفَّ وزن الرواية وسقطت قيمتها، وقلت له : إن قيمة الحفظ -بعد ذلك الضبط - نزلت إلى قريب من قيمة الرواية، وقد كانت صنعة الحافظ شاقة يوم كان الاختلاف في المتن فكيف بها بعد أن تشعب الخلاف في ألفاظ البخاري في السند الواحد بين أبي ذر الهروي، والأصيلي، وكريمة، والمستملي، والكشميني، وتلك الطائفة، وهل قال حدثني أو حدثنا أو كتاب أو باب ؛ إن هذا التحويل ما فيه طائل .ولا أراه علما بل هو عائق عن العلم ؛ وقلت له : إن عمل الحافظ اليونيني (كذا) على جلالة قدره في الجمع بين هذه الروايات ضرب في حديد بارد، لا أستثني منه إلا عمل ابن مالك ؛ وإن ترجيح ابن مالك لإعراب لفظة لأدل على الصحة في اللفظ النبوي من تصحيح الرواية، وقد يكون الراوي أعجمياً لا يقيم للإعراب وزناً ؛ فلماذا لا نعتمد إلى تقوية الملكة العربية في نفوسنا، وتقويم المنطق العربي في ألسنتنا، ثم نجعل من ذلك موازين لتصحيح الرواية، على أن التوسع في الرواية أفضى بنا إلى الزهد في الدراية، وقلت له : إنك لو وقفت على خلق المحذّثين بهذا الحرم، محمد بن جعفر الكتاني ومحمد الخضر الشنقيطي وغيرهما لسمعت رواية وسرداً، لا دراية ودرسا، وإن أحدهم ليقرأ العشرين والثلاثين ورقة من الكتاب في الدولة الواحدة فأين العلم ؟ وقلت له : إن من قبلنا تنبهوا إلى أن دولة الرواية دالت بضبط الأصول وشهرتها فاقترضوا على الأوائل، يحنون الأحاديث الأولى من الأمهات وصاروا يكتفون بسماعها أو قراءتها في الإجازات ؛ وما اكتفاء القدماء بالمناولة والوجادة إلا من هذا الباب.

قلت له هذا وأكثر من هذا وكانت معارف وجهه تدل على الموافقة ولكنه لم ينطق بشيء؛ وأنا أعلم أن سبب سكوته هو مخالفة ما سمع لما ألف -رحمه الله-.

ولقيت يوما الشيخ يوسف النبهاني -رحمه الله- بباب من أبواب الحرم فسلمت عليه فقال لي : سمعت أنفا درسك في الشمائل، وأعجبني إنحيازك باللوم على مؤلفي السير في اعتنائهم بالشمائل النبوية البدنية، وتقصيرهم في القضايا

الروحية، وقد أجزتك بكل مؤلفاتي ومروياتي وكل مالي من مقروء ومسموع من كل ما تضمنه ثبتي ... إلخ. فقلت له : أنا شاب هاجرت لأستزيد علما وأستفيد من أمثالكُم ما يكملني منه؛ وما أرى عملكم هذا إلا تزهدا لنا في العلم؛ وماذا يفيدني أن أروي مؤلفاتك وأنا لم أستفد منك مسألة من العلم؛ ولماذا لم تنصب نفسك لإقادة الطلاب؛ فسكت، ولم يكن له - رحمه الله - درس في الحرم، وإنما سمعت من خادم له جبرتي أنه يتلقى عنه في حجرته درسا في فقه الشافعية.

وكان بعد ذلك يؤثر محلي على ما بيننا من تفاوت كبير في السن، وتباين عظيم في الفكرة. رحم الله جميع من ذكرنا وألحقنا بهم لا فاتنين ولا مفتونين.

أما أولئك السلف الأبرار فعنايتهم بالرواية والرجال راجعة كلها إلى الجرح والتعديل الذين هما أساس الاطمئنان إلى الرواية، وقد تمحوا في ذلك واسترحنا؛ وما قولكم - دام فضلكم - لو فرضنا أن محدث القرن الرابع عشر ومسنده عبد الحي عرض بجره وبجره على أحمد بن حنبل، أو على يحيى بن معين، أو علي بن المديني، أو على من بعدهم من نقاد الرجال الذين كانوا يجرحون بلحظة، ويسقطون العدالة بغمرة في العقيدة، أو نبزة في سيرة، أو بنير ذلك مما يُعد في جنب عبد الحي حسنات وقربات - فماذا نراهم يقولون فيه؟ وبماذا يحكمون عليه؟ خصوصا إذا عاملوه بقاعدة (الجرح لا يقبل إلا مفسرا).

وبعدُ (فقد أطل ثنائي طول لابس) فليعذرنا عبد الحي؛ ووالله ما بيننا وبينه ترة ولا حسياسة؛ ووالله ما في أنفسنا عليه حقد ولا ضغينة؛ ووالله لوددنا لو كان غير من كان، فكان لقومه لا عليهم، وإذا لأفاد هذا الشمال بالكنوز النبوية التي يحفظ متونها، ونفع هذا الجيل الباحث الناهض المتطلع بخزائنه العامرة، وكان رواد داره تلامذة يتخرجون، لا سباحا يتفرجون؛ وعلماء يتباحثون، لا عوام يتعابثون، ولكنه خرج عن طوره في نصر الضلال فخرجنا عن عادتنا من الصبر والأناة في نصر الحق؛ وجاء يؤكسب طائفة من الأمة على مصالح الأمة، فهاج الأمة كلها، وهاج معها هذا القلم الذي يمج السمام المنقع، فنفت هذه الجمل، وفي كل جملة، حملة، وفي كل فقرة، نقرة؛ فإن عاد بالتوبة، عدنا بالصفح؛ وإن زاد في الخوبة، عدنا على هذا بالشرح؛ ولعل هذا الأسبرج هو أبرك الأسابيع على الشيخ، فقد أملينا فيه مجالس في مناقبه جاءت في كتيب، سميناه - بعد الوضع - (نشر الطي، من أعمال عبد الحي) فإن تاب وأذناه، ووفيناه بما وعدناه،

وإلا عمننا بالرواية، وأذنّا لعبد الحي في روايته عنا للتبرك واتصال السند؛
وهو أعلم الناس بجواز رواية الأكابر عن الأصاغر.
من كتاب: عيون البصائر، مجموع المقالات التي كتبها: محمد البشير إبراهيمي،
من صفحة 607 إلى 618، طبعة: المكتبة الإسلامية - القاهرة 2007، ونشر في
العدد 33 من جريدة البصائر سنة: 1948.

تقريظ السيد محمد عبد الحي لكتاب شواهد الحق للنبهاني وهجاء ابن تيمية والوهابية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم بقدر الكمالات المتقابلات، وله سبحانه الحمد في الآخرة والأولى، وأصلي وأسلم على المؤيد بتأييد: (وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى) المقرب بتقريب: (إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله) وعلى آله الأطهار وأصحابه الأبرار، ومن تبعهم بإحسان من السابقين واللاحقين.

أما بعد: فقد أوقفني مولانا الشهم الهمام، والبطل القمقام، وجامع المحاسن، ما هو منها غير أسن، صاحب الهمم السنية، والمكارم العلية، سعادة العالم الناضل الشهير: (السيد أحمد بك بن السيد أحمد بن يوسف الحسيني) على الكتاب الكريم والأنموذج الفخيم، الجامع للمتفرقات، الحاوي للفرائد السابقات، الذي هو من آثار أفكار مولانا العالم الفاضل، الأستاذ الكامل، خدام السنة النبوية في هذا العصر، وجامع محاسن دررها بلا تقييد ولا حصر، كشف مدركات الفضائل، وعنوان غاية منحي الأمثال: فضيلة الأستاذ الشيخ (يوسف بن الشيخ إسماعيل النبهاني) وقى بفضل الله تعالى كل ما يعاني، وبقي كل يوم من هذه الخدمة الشريفة داني، فإذا هو موشح بفرائد المسائل، وغرر الوسائل، متدرج بتحقيق مناطات، والفحص عن مدارك أصول وبقر مشكلات، وكشف كثير من المخبات، لا يستغني عنها راغب معرفة الحق وله طالب، فأرى تحصيله على كل المسلمين متعين، خصوصاً من لم يتضح له قبل سلوك طريق الصواب ولا له بين.

فإنني أرى هذه الضلالات وما يتبعها من الشناعات التي كان أول مذيع لها وموضح لظلامها الشيخ أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى وعفا عنه، وقد كادت الآن أن تشيع، وفي كل بلاد أهل السنة تذيع، وقد

يبن من سلف من الأئمة، ومن وقفه الله تعالى لطريق الحق حتى بالناس أمه، فاسد توهمات الراكدة حتى يرتدع الجهلة ويرجعوا، وإرشاد النصحاء ينتفعوا، كالإمام أبي عبد الله بن عرفة في تفسيره، والبرزلي في الجامع من نوازله، كلاهما من أئمة المالكية المشاهير.

قال العالم الفاضل المتفوق الشيخ محمد البرلسي الأنصاري الرشيد المالكي في كتاب (تحاف أهل العرفان برؤية الأنبياء والملائكة والجان) في الباب الأول منه ما نصه بعد كلام:

وقد تجاسر ابن تيمية عامله الله بعذله وادعى أن السفر لزيارة النبي صلى الله عليه وسلم محرم بالإجماع، وأن الصلاة لا تقصر فيه لحصيان المسافرين به، وأن سائر الأحاديث الواردة في فضل الزيارة موضوعة، وأطال في ذلك بما تمجده الأسماع، وتنفر منه الطباع، وقد عاد شؤم كلامه عليه، حتى تجاوز إلى الجنب الأقدس، المستحق لكل كمال أنفس، وحاول ما ينافي العظمة والكمال بادعائه الجهة والتجسيم، وأظهر هذا الأمر على المنابر، وشاع وذاع ذكره بين الأصاغر والأكابر، وخالف الأئمة في مسائل كثيرة، واستدرك على الخلفاء الراشدين باعتراضات سخيفة حقيرة، فسقط من عين أعيان علماء الأمة، وصار مثله بين العوام فضلا عن الأئمة، وتعقب العلماء كلماته الفاسدة، وزيفوا حججه الداحضة الكاسدة، وأظهروا عوار سقطاته، وبينوا قبائح أوهامه وغلطاته، حتى لقد قال في حقه العز ابن جماعة: (إن هو إلا عبد أضله الله وأغواه، وألبسه رداء الخزي وأرداه) اهـ.

وقال في حقه المحقق: (من هو ابن تيمية حتى ينظر إليه؟ أو يعول في شيء من أمور الدين عليه) اهـ وقبض الله له الإمام المجمع على علمه وجلالته، المتفق على صلاحه وديانته، المجتهد المحقق، الجهابذ المدقق، التقي السبكي قدس الله روحه، ونور ضريحه، فألف في الرد عليه كتابا حقه أن يكتب على صفحات القلوب فأفاد فيه وأجاد، وأبدى من الحجج الواضحة ما يثلج الفؤاد، فجزاه الله عن الإسلام خيرا، والعجب كل العجب أن بعض سذجاء الحنابلة انتصر لابن تيمية بما لم ينل به نائل، وما ليس تحته طائل، ورد على التقي السبكي بسا دل على جهله، وقبيح غباوته وعدم فضله، فليتبه إذ تجاسر خاف الله

وراقبه، ونظر حين كتب ما أقبح معايبه، ولكن إذا استحكمت المقت انطمست عين البصيرة .. إلخ

ثم قال بعد بسط ما وقع من النكبات لابن تيمية من المعاصرين له بآتم بسط: وهذا كله من سوء جرأته على الجناب الرفيع، وتهجمه على النبي صلى الله عليه وسلم الشفيخ، وقوله:

إن السفر لزيارته محرم بالإجماع .. إلخ.

وقال في محل آخر أيضا:

(وقد تجاسر ابن تيمية الحنبلي وأتى بالخرافات التي لم يقلها عالم قبله، وصار بها بين علماء الإسلام مثلة، فأنكر الاستفائة والتوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم، وليس الأمر كما افتراه، بل التوسل به صلى الله عليه وسلم مستحسن قبل خلقه وبعد خلقه، في حياته وبعد مماته .. إلخ). فمسألة التجسيم التي أشار لها الفاضل البرلسي الرشيد هي من أشنع القبائح وأسوأ المرائع، والقول بكذبها عليه لا يسلم، لأن ابن تيمية عفا الله تعالى عنه كان يصرح بذلك على رؤوس الأشهاد في كل ناد، وقد حضره مرة وهو يصرح بهذه البليات لمن حضر رحالة الآفاق ابن بطوطة في تحفة النظار، قال: (حضرته يوم الجمعة بدمشق وهو يعظ الناس على منبر الجامع ويذكرهم، فكان من جملة قوله أن قال: إن الله ينزل إلى سماء الدنيا كنزولي هذا، ونزل درجة من درجة المنبر. إلى آخر ما حكاه عند ذكره أحوال دمشق والشام، إلا أن يكون رجوع عن ذلك ضمن المجلس الذي عقد بامتحانه وإلا فلا زالت هذه العقيدة في أصحابه، أفلا تنظرون إلى أخص تلاميذه ابن الجوزية وتشنيه على أهل السنة والأشاعرة خصوصا حتى بعبارة سوء فقال: (إنهم تكلفوا في كلام الله تعالى ورسوله، وتنطعوا في فهمه، ولم يتلقوه بالقبول كما فعل من أخلص إيمانه من السلف الصالح، حتى وقعوا فيما وقع فيه من قبلنا من الأسم من تنطعهم على أنبيائهم) قال: (فلام الأشاعرة كنون اليهود في الزيادة والتنطع، فاليهود أمروا أن يدخلوا الباب سجدا ويقولوا حطة، فدخلوا يزحفون على أستاههم وقالوا حنطة، فزادوا النون تنطعا وتقولوا على الله ما لم يقله، والأشعرية كذلك قال الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ فتنطعوا وقالوا استولى، فزادوا اللام تنطعا) اهـ

ولقد أساء سامحه الله الخطاب، وتنكب بمحض العصبية عن الصواب، فإن الأشعرية لم يجحدوا (استوى) ولم يمتنعوا من قوله، بل قالوا استوى وبه يقرؤون ويتقربون إلى الله تعالى، ولكن بعضهم أول المعنى لما رأى الظاهر فيه محال على الله فقال: معنى استوى استولى لورود اللفظين معا في لغة العرب بمعنى واحد كقوله:

قد استوى بشير على العرق من غير سيف ودم مهراق

وأمثال هذه التعصبات الفاسدة هي التي أوقعت الفريقين فيما وقعوا فيه، وإلا فالكل على هدى إن شاء الله تعالى على ما يظهر، وقل أن ترى أحدا من أهل هذه النحل الفاسدة والمذاهب العاطلة الكاسدة إلا ورأس ما يحتاجون به أحاديث وأهية، تشيعها أوهام تهوي بهم في الهاوية، مع رد الصحيح المتصل الإسناد، وجهرهم بأن ليس عليه الاعتماد، ورأس هذه الطريقة الشخص الذي يقال له ابن تيمية، فإنه كم جزم بوضع الصحيح وتصحيح الباطل، يعلم ذلك من خالط كتبه خصوصا هذه المطبوعات الأخيرة: كمنهاج السنة، بل ربما يزيد على هذا أن يدعي في كثير من الأحاديث المختلف في وضعها والضعيفة المتفق على ضعفها الاتفاق وهكذا، وقد نبه على هذه الخصال الشنيعة نقاد الحديث، في القديم والحديث.

قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان:

طالعت الرد المذكور - أي منهاج السنة - فوجدته كما قال السبكي في الاستيفاء، لكن وجدته كثير التحامل إلى الفاية في رد الأحاديث التي يوردها ابن المطهر الحلبي، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات الواهية، ولكن رد في رده كثيرا من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة تصنيفه مظانها الثابتة، كأنه لا تساعه في الحفاظ يتكل على ما في صدره، والإنسان عائد للنسيان اهـ.

وقال السيوطي في الدرر المنتشرة لما تكلم على حديث (لما خلق الله العقل قال أقبل فأقبل) إلخ وذكر قول من قال إنه موضوع:

(قلت: بالغ الزركشي وابن تيمية، وقد وجدت له أصلا صالحا أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد الزهد) اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر أيضا في ترجمة الحلي من كتابه الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:

«له كتاب في الإمامة رد عليه ابن تيمية بالكتاب المشهور المسمى بالرد على الرافضي، وقد أطنب فيه وأجاد في الرد، إلا أنه تحامل في مواضع عديدة ورد أحاديث موجودة وإن كانت ضعيفة» اهـ.

والحمد لله الذي يوفق أهل العلم لرد أمثال هذه الشناعات في كل وقت وحسن أينما ظهرت وحلت وشاعت وذاعت، وهم أقوام وفقهم الله تعالى وأجل مقدارهم، ورفع في العالمين منارهم، وبالمثال يتضح الحال.

هذه القولة الرهابية لما بلغت أذان أهل المغرب الأقصى ارتعدت منها فرائصهم، واشتعلت بأنوار الإيمان أفئدتهم وقلوبهم، فنصروا الإسلام بقواعده، وأغاثوا الدين بموائده.

منهم خاتمة المحققين وحامل راية المدققين أعجوبة الزمن في الحفظ والتحصيل والإتقان أبو عبد الله الطيب بن عبد المجيد بن عبد السلام بن كيران الفاسي المتوفى سنة سبع وعشرين بعد المائتين وألف، رد عليهم في عدة رسائل صغار وكبار هي موجودة الآن بأيدينا.

ومنهم العلامة الماهر النظار صاحب المؤلفات العديدة الشيخ أبو العباس أحمد بن عبد السلام بن محمد بن أحمد بناني من تلاميذ الشيخ المذكور قبله، وله: (الفتوحات الوهبية في الرد على الطائفة الوهابية).

وغير هؤلاء من المشاهير، وفي هذه الأعصار ألف تأليفا في الباب خالنا وشيخنا فقيه المغرب على الإطلاق، وصالح علمائه بالاتفاق، الشيخ المحمّر أبو المكارم مولانا جعفر بن إدريس بن الطائغ الكتاني الحسني الإدريسي المتوفى حادي عشرين شعبان الأبرك سنة 1323 هـ بفاس حرسها الله سماه: (الفجر الصادق المشرق المفلق في إبطال ترهات الثرثار المتشدد المتفهب).

فالله تعالى يقوي منار الإسلام والمسلمين، ويعلي ذكر أهل السنة خصوصا في العالمين، وينفع بالشيخ النبھاني مؤلف هذا الكتاب الوحيد على الدوام، ويحسن لجميعنا الختام.

حرره عاجلاً خاجلاً على قدر سفير الفقير الحقير، خادماً الحديث والإيمان:
محمد عبد الحي ابن الشيخ عبد الكبير الحسناني الإدريسي ثم الفاسي الحالي
وقته بمصر القاهرة ليلة الجمعة سادس عشر شوال من سنة 1323 هـ كمل الله
تعالى بخير آمين.

رسالة لعبد الحي الكتاني إلى المكي بن عمرو من روض الرياحين تراجع فيها عن موقفه من ابن تيمية :

«خطبت وده - الشيخ النبهاني - أولا بمكاتبته، فكتبت مستجيزا من أستاذنا
الوالد، وشيخنا الأخ، والفقيه، فوفقت في إجازتهم له وأجزته أيضا، واستجزته،
فلما سافرت للمحج كان نزلي في مصر بمنزل العلامة السيد أحمد الحسيني،
فأوقفني على هذا الكتاب «شواهد الحق»، قبل إكماله، ورغبني في تقريره،
فصدر مني ما صدر من التوغل والإفراط في ذم ابن تيمية شيخ الإسلام،
وأتباعه، لموجبات أوجبت لي ذلك، أعظمها: أني إذذاك لم أتمكن من مطالعة
كتب شيخ الإسلام حق المطالعة، ولا استوعبت واحدا منها، لأنها ما وصلتنا
لفاس، لأن أرباب الكتب لعلمهم بأن سوقها غير نافذ، لا يجلبونها إلا بطلب
خاص».

«وثانيا: ما فوجئت به من تحريمه شد الرحال لزيارة قبر سيد الأرسال، واعتقاده
الجهة والتجسيم، وبالفته في الرد على الصوفية أرباب القلوب الصافية،
والأخلاق الوافية، وتصريحه الغليظ بتكفير مثل ابن العربي وابن الفارض وابن
سبعين، وأمثال هذه الطبقة. ولا شك أن من يتربى في حجر الصوفية وما سمع
أمثال هذه الأمور قط ولا راج على عقله غير تبجيل القوم وتعظيمهم، وإنزالهم
منزلة دون منزلة الأنبياء في التقديس والكمال، ثم من شب على التحشيق للكمال
المحمدي، والافتتان بالجمال الأحمدي، كيف يسمع حرمة شد الرحال لزيارة
القبر المكرم، ولا تشمئز نفسه من مفاجئه بمثل ذلك لو كان كيف ما كان؟».

«فهذه أعتاري الظاهرة - يا مولانا - فيما صدر مني من الإفراط والمبالغة.
ثم إنني مع ذلك ما رأيت إذذاك في «شواهد الحق» إلا توفية ابن تيمية حقه
من الإجلال والإكبار، واستيعاب أقوال من مدحه أو ذمه. لا كما فعل غيره من
ناصريه».

«فلما رجعت من الحج، وكنت قد زودت نفسي من كتبه بالكثير، وطالعت أسرارها، وعشت مضامنها، والمحور الذي تدور عليه؛ علمت أن الرجل عديم النظر في الإسلام، قرة عين أهله لمن كان يشعر، فما رأيت - على كثرة ما رأيت - من علمه العلماء من يستخرج شواهد القرآن والسنة مثله، فكأنه ما حفظ أحد القرآن إلا هو».

«...إلى أن قال: وعند التنقيب والبحث، وسبر أسرار كلام ابن تيمية، وفحوى خطابات، رأيت لا يعتقد التجسيم ولا الجهة، وغاية ما يذهب إليه: ترجيح طريق السلف في المتشابه، والرد على المؤولة، وقد علم أن الرجل إذا حوجج في شيء - وخصوصا العالم المتبحر، وخصوصا أصحاب الحدة كابن تيمية - فإنه يبالغ في الاحتجاج لمذهبه، ويطلق عذبة اللسان والبنان في الرد على خصومه. فربما شم خصومه وأعداؤه من كثرة الإيضاحات ووجوه الرد ما لا يقصده ولا ينتحله».

«وهكذا وقع لابن تيمية فيما شاع عنه من التجسيم والجهة؛ لا أظنه يصدر منه في أول أمره فضلا عن آخره، وإنما بالغ في إيضاح الانتصار لمذهب السلف، فظن أنه من المجسمة، والحال أنه بريء منهم».

«وهكذا وجه الاعتذار عندي عنه في إطلاق عذبة لسانه في الصوفية، فإن الصوفية بالفوا في بعض المواضع، وأفرطوا في تقرير مذاهبهم وإيضاحها، والاستدلال عليها، فيراهم مثل ابن تيمية الذي لم يقرأ شيئا من طريقهم، ولا لقي أحدا من عرفائهم، ولا عرف جملة من اصطلاحاتهم زنادقة، والحال أنهم ليسوا كذلك، فلا أقبل أنا في مثل ابن العربي والشاذلي وابن الفارض مائة ألف من ابن تيمية، مع إقامة العذر له، والعلم بأنه لو اطلع على ما اطلعوا، ووقف على ما وقفوا، لكان أول ناطق ومولول بمذاهبهم، وموضح لإشاراتهم».

وأرى أن لا زينة للإسلام إلا بمثله ومثلهم، فالهاء واحد، والزهر أفنان، «تسقى بماء واحد ونفضل بعضها على بعض في الأكل»، «تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات». فابن تيمية ركن من أركان الإسلام، والحاتمي والشاذلي ركنه الآخر، فالذي يوهن أحدهما يريد إهانة ركن من أركان الدين».

«وهكذا القول عندي في تقي الدين ابن السبكي، وولده، أرى أولئك الأبالسة الصعاليكة يلمزون تقي الدين ويحتقرونه عن الوصف بالعلامة وما شابهها من التحليلات الصغيرة عن سائق دابته تعصبا لابن تيمية وعلى الآخر. والحال أن ابن السبكي وآله هم على الحقيقة - كما كان يقول فيهم شيخنا الشيخ أبو الفيض - أئمة العلماء؛ لمزجهم السنة بالتصوف؛ فجاءت الثياب التي نسجوها للإسلام أرفع شارة له وأشرف لأبيهته ومجده عن أن لو فعلوا كغيره ممن اقتصر على أحد الشقين. فصاحب العين الواحدة أعور، والكامل من نظر بالعينين. جعلنا الله منهم.. آمين».

«وهكذا القول - أيضا - في ابن حجر الهيتمي وأشكاله، فهب أنه أساء الأدب على ابن تيمية وبالغ وأفرط، ولكن له حسنات تتمثل في حقه بقول الآخر:

وَإِذَا الْعَبِيبُ أَتَى بِذَنْبٍ وَاحِدٍ جَاءَتْ مَحَامِدُهُ بِأَلْفٍ شَفِيعٍ

فخالف هؤلاء المتمسدة هذا المسلك، وأفرطوا في حق كل من تكلم في ابن تيمية ببنت شفة. ولو رأيت كيف يعبر صاحب «المنار» عن تقي الدين السبكي وابن حجر الهيتمي لألقت فمه أحجارا من جهنم. وما كان الحامل لي والله على إبراز تلك الكلمات الخسة في حق ابن تيمية إلا مقابلة السوء بالسوء تعصبا على أولئك، وهو العذر عندي في كثير من المسائل بالغ فيها أقوام فأقول لهم: إنهم بالغوا بالنسبة لما عاندهم في الحق، وإلا لما بالغوا في الإيضاح إلى هذه الدرجة».

«فسلكت أنا ذلك المسلك، وبينما نحن نستقبح مسلك النابغة نعمان الألويسي في «جلاء العينين»، ومبالغته في بعض المواضع، إذ ظهر ذلك الشيطان المارق المفتون عن دينه ودنياه، المتلاعب بدين محمد تلاعب الرياح العاصفة بالشجرة اللينة العزيزة في الجبل العالي، صاحب «غاية الأمان في الرد على النبهاني»، انظر كيف عمد إلى الغزالي وإمام الحرمين وابن السبكي وأولاده وحزبه، والسيوطي وابن حجر المكي، والسيد المرتضى خاتمة الحفاظ، الذي ما أتى بعد تلاميذ العسقلاني أعلم منه بهذه الصناعة؛ فلمز أعراضهم، ونقض فضائلهم، وشرح مثالهم التي خلقها وولدها. وانظر كيف عمد إلى محمد عبده ورشيد رضا والحلي صاحب «التعليم والإرشاد»، فجعلهم كالأئمة الأربعة،

وجلس الدليل على فضل ابن تيمية مدح هؤلاء له. وانظر كيف خاطب الشيخ عبد القادر الجيلاني، والأستاذ الرفاعي وأمثالهم؟ هل يسوغ لمسلم السكوت عن ذلك أو تحمله؟ فإن كان جمال الدين القاسمي ممن يرضيه ذلك فسأعلمه بأني مباين له في المشرب، ومعاد لهذا المذهب وأهله».

«وإن كان أهل الأثر يعجبهم هذا السلوك؛ فليسوا بأهل الأثر على حقيقته، والصناعة الأثرية على طريقتها، يشهد بأن ابن عبد الهادي صاحب «الصارم المنكي»، صنع شيئاً ما هو إلا مختال خابط خبط عشواء، عالم بالجرح غافل عن التعديل، يتمسك بالإطلاق ويغفل عن التقييد، يتمسك بالألفاظ ولا يحكم معانيها ومقاصدها».

«وبالجملة؛ فالناس بين إفراط وتفریط: طائفة قبورية صرفة، وطائفة وهانة للقبور ومن يحترم أهلها مطلقاً، وكلاهما مخطيء في نظري، فخير الأمور الوسط».

أما تعظيمهم إلى درجة العبادة والسجود فلا أقول به، ولا أرضاه لمسلم، وأما احتقارهم إلى درجة الحض على هدم تلك الآثار، فلا أحبه. كما أنني أسأل الله بجاء أعمالهم وآثارهم وما يتلى بضرائحهم في قضاء الحاجات والمآرب، لا غير هذا المسلك أسلك مع أصحاب الضرائح، قدس الله سرهم العاطر، وجعلنا من أهل سلك الكامل منهم.. آمين».

خطبة المولى سليمان

الحمد لله الذي تعبدنا بالسمع والطاعة، وأمرنا بالمحافظة على السنة والجماعة، وحفظ ملة نبيه الكريم، وصفيه الرؤوف الرحيم، من الإضاعة إلى قيام الساعة، وجعل التآسي به انفع الوسائل النافعة أحمده حمدا ينتج اعتماد العبد على ربه وانقطاعه، واشكره يقصر عنه لسان البراعة، واستمد معونته بلسان المذلة والضراعة، واصلي على محمد رسوله المخصوص بمقام الشفاعة، على العموم والإشاعة والرضى عن آله وصحبه الذين اقتدوا بهديه بحسب الاستطاعة. أما بعد، أيها الناس شرح الله لقبول النصيحة صدوركم، وأصلح بعنايته أموركم واستعمل فيما يرضيه أمركم ومأموركم، فإن الله قد استرعانا جماعتكم وأوجب لنا طاعتكم، وحذرنا إضاعتكم، يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، سيما فيما أمر الله به ورسوله، أو هو محرم بالكتاب والسنة النبوية، وإجماع الأمة المحمدية، الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر.

ولهذا نرثي لغفلتكم! أو عدم إحساسكم! ونغار من استيلاء الشيطان بالبدع على أنواعكم وأجناسكم!

فالقوا لأمر الله أذانكم وأيقظوا من نوم الغفلة أجفانكم، وطهروا من دنس البدع إيمانكم واخلصوا الله إسراركم وإعلانكم، واعلموا أن الله بفضله أوضح لكم طرق السنة لتسلكوها، وصرح بدم اللهو والشهوات لتملكوها، وكلفكم لينظر عملكم، فاسمعوا قوله في ذلك وأطيعوا واعرفوا فضله عليكم وعوه، واتركوا عنكم بدع المواسم التي أنتم بها متلبسون! والبدع التي يزينها أهل الأهواء ويلبسون، وافترقوا أوزاعا وانتزعوا الأديان والأموال انتزاعا! فيما هو حرام كتابا وسنة وإجماعا! وتسموا فقراء وأحدثوا في دين الله ما استوجبوا به سقرا! ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا. الَّذِينَ هَلَكَ مَعَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: 103-104].

وكل ذلك بدعة شنيعة، وفعلة فظيعة، وسبسة وضيعة وسنة مخالفة لأحكام الشريعة وتلبيس وضلال، وتدليس شيطاني وخيال زينه الشيطان لأوليائه فوقتوا له أوقاتا! وأنفقوا في سبيل الطاغوت في ذلك دراهم وأقواتا!

وتصدى له أهل البدع من «عيساوة» و«جلالة» وغيرهم من ذوي البدع والضلالة، والحمافة والجهالة، وصاروا يترقبون للهوهم الساعات؛ وتزاحم على حبال الشيطان وعصيه منهم الجماعات! وكل ذلك حرام ممنوع والإنفاق فيه إنفاق في غير مشروع.

فأنشدكم الله عباد الله هل فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمه سيد الشهداء موسما؟ وهل فعل سيد الأمة أبو بكر لسيد الإرسال صلى الله عليه وعلى جميع الصحابة والآل موسما؟ وهل تصدى لذلك أحد من التابعين رضي الله عنهم أجمعين.

ثم أنشدكم الله هل زخرفت على عهد رسول الله المساجد؟!!

أو زوقت أضرحة الصحابة والتابعين؟!!

إلا ما جد كأني بكم تقولون هذه المواسم المذكورة وزخرفت أضرحة الصالحين وغير ذلك من أنواع الابتداع، حسبنا الاقتداء والإتباع ﴿إِنَّمَا وَجَّهْنَا لِقَاءَ الْعِلَىٰ أَمَّةٍ وَأَنَا عَلَىٰ فِئَاتِهِمْ مَّقْتَدِرُونَ﴾ [الزخرف:23]، وهذه المقالة قالها الجاحدون ﴿حَقِيقَاتٌ حَقِيقَاتٌ لِّمَا قَوْلُهُمْ﴾ [المؤمنون من الآية:36]، وقد رد الله مقالتهم، ووبخهم وما أقالهم فالعقل من اقتدى بأبائه المهتدون وأهل الصلاح والدين، «خير القرون قرني» (الحديث).

وبالضرورة أنه لن يأتي آخر هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أولها، فقد قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقد الدين قد سُجِّلَ، ووَعَدُ الله بأكماله قَدْ عَجَّلَ، ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ فِئَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة من الآية:3].

قال عمر رضي الله عنه على منبره: «أيها الناس، قد سننت لكم السنن، وفرضت الفرائض وتركتم على الجادة فلا تميلوا بالناس يمينا ولا شمالا».

فليس في دين الله ولا فيما شرع نبي الله، أن يتقرب بغناء ولا شطح والذكر الذي أمر الله به، وحث عليه ومدح الذاكرين به، هو على الوجه الذي كان

يفعله صلى الله عليه وسلم، ولم يكن على طريق الجمع ورفع الأصوات على لسان واحد، فهذه طريقة الخلف، فمن قال بغير طريقتهم فلا يستمع، ومن سلك غير سبيلهم فلا يتبع ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَخُذْ بِهِمْ مَبْعَآتِ رَبِّهِمْ﴾ [النساء: 115]، ﴿قِيلَ هَٰذَا سَبِيلُ الرَّسُولِ إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ صَبْرٍ﴾ [يوسف: 108]، فما لكم يا عباد الله ولهذه أبدع؟ أمنا من مكر الله؟ أم تلبسوا على عباد الله؟ أم منابذة لمن النواصي بيده؟ أم غرورا لمن الرجوع بعد إليه؟ فتربوا واعتبروا، وغيروا المناكر واستغفروا، فقد اخذ الله بذنب المترفين من دونهم! وعاقب الجمهور لما أغضوا عن المنكر عيونهم، وساءت بالفتنة عن الله عقبي الجميع، ما بين الناصي والمداهن المطيع! أفيدين لكم الشيطان وكتاب الله بأيديكم؟ أم كيف يضلحكم وسنة نبيكم تناديكم؟ فتربوا إلى رب الأرباب، وأنبيوا إلى ربكم وأسلموا له من قبل أن يأتيكم العذاب ثم لا تنصرون، ومن أراد منكم التقرب بصدقة، أو وفق لمعروف أو إطعام أو نفقة، فعلى من ذكر الله في كتابه ووعدهم فيهم بجزيل ثوابه، كذوي الضرورة الغير الخافية والمرضى الذين لستم بأولي منهم بالعافية؟ ففي مثل هذا تسد الذرائع وفيه تُمثّل أوامر الشرائع، ﴿فَمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَعْلُومِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلُفَّةِ فَلْيُؤْمَرُوا فِي الرِّقَابِ وَالْعَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَنْ يَكُنَ لَكُمْ فَرْصَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة من الآية: 60].

ولا يتقرب على مالك النواصي، بالبدع والمعاصي! بل بما يتقرب به الأولياء والصالحون، والأتقياء المفلاحون: أكل الحلال وقيام الليالي، ومجاهد النفس في حفظ الأحوال، بالأقوال والأفعال البطن وما حوى، والرأس وما وعى، وآيات تتلى، وسلوك الطريقة المثلى، وحج وجهاد، ورعاية السنة في المواسم والأعياد ونصيحة تهدي، وأمانة تؤدى، وخلق على خلق القرآن يحدى، وصلاة وصيام واجتناب مواقع الأثام، وبيع النفس والمال من الله، ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ [التوبة من الآية: 111]، ﴿وَلَنْ هَٰذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام من الآية: 153]، الصراط المستقيم كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس الصراط المستقيم كثرة الرايات، والاجتماع للبيات، وحضور

النساء والأحداث، وتغيير الأحكام الشرعية بالبدع والإحداث، والتصفيق والرقص، وغير ذلك من أوصاف الرذائل والنقص؟

﴿أَقِمْنَ زِينَهُنَّ لَهُنَّ سَوْءَ مَعْمَلَةٍ فَعَرَّضْنَ فَسَادَ الْعُقُلِ حَتَّىٰ﴾ [فاطر من الآية: 8]

عن المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «يجاء بالرجل يوم القيامة وبين يديه راية يحملها، وأناس يتبعونها، فيسأل عنهم ويسألون عنه؟

﴿إِنَّ تَبَسُّرَ الْخَيْرِ اتَّبِعُوا مِنَ الْخَيْرِ اتَّبِعُوا وَلَا تَوَلُّوا الْعَذَابَ وَتَقَصَّصَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابَ﴾ وَقَالَ ﴿الْخَيْرِ اتَّبِعُوا لَوْلَا كَرِهَ فَنَتَّبِعُ مِنْهُمْ كَمَا تَبَسَّرُوا مِنْهَا﴾ [البقرة: 166-167].

فيجب على من ولاه الله من أمر المسلمين شيئا من السلطان والخلافة أن يمتنعوا هؤلاء الطوائف، من الحضور في المساجد وغيرها ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يحضر معهم أو يعينهم على باطلهم، فإياكم ثم إياكم والبدع فإنها تترك مراسم الدين خالية خاوية، والسكوت عن المناكر يحيل رياض الشرائع ذابلة ذاوية، فمن المنقول عن الملل، والمشهور في الأواخر والأول، أن المناكر والبدع إذا فشت في قوم أحاط بهم سوء كسبهم، وأظلم ما بينهم وبين ربهم وانقطعت عنهم الرحمات ووقعت فيهم المثلث، وشحت السماء وحلت النقمة وغيض الماء، واستولت الأعداء، وانتشر الداء، وجفت الضروع، ونفت بركة الزروع، لأن سوء الأدب مع الله يفتح أبواب الشدائد، ويسد طرق الفوائد، والدب مع الله ثلاثة: حفظ الحرمة بالاستسلام والإتباع، ورعاية السنة من غير إخلال ولا ابتداع ومراعاتها في الضيق والاتساع. لا ما يفعل هؤلاء الفقراء، فكل ذلك كذب على الله وافتراء، ﴿قُلْ لَنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: 31].

عن العرياض بن سارية رضي الله عنه قال: «وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، قام إليه رجل يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع فما تمهد إلينا، أو قال: أوصنا. فقال: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة لمن ولى الله عليكم ولو كان عبدا حبشيا، فإنه من يمشى منكم فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من

بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة».

وهانحن عباد الله أرشدناكم وأنذرناكم وحذرناكم، فمن ذهب بعد لهذه المواسم، أو أحدث بدعة في شريعة نبيه أبي القاسم، فقد سعى في هلاك نفسه، وجر الربال عليه وعلى أبناء جنسه، وتله الشيطان للجبين، وخسر الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين، ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾.

مناظرة بين الشيخ بلعربي العلوي والشيخ تقي الدين الهلالي حول رؤية النبي (ص) يقظة لا مناما

التي جرت وقائعها في بيت بلعربي العلوي

ابن العربي العلوي: أريد أن أناظرك في مسألة واحدة إن ثبتت ثبتت الطريقة كلها -أي الطريقة التيجانية-.

تقي الدين الهلالي: ما هي؟

ابن العربي العلوي: ادعاء التيجاني أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يقظة لا مناماً وأعطاه هذه الطريقة بما فيها من الفضائل، فإن ثبتت رؤيته للنبي صلى الله عليه وسلم يقظة وأخذه منه الطريقة فأنت على حق وأنا على باطل، والرجوع إلى الحق حق، وإن بطل ادعاه ذلك فأنا على حق وأنت على باطل فيجب عليك أن تترك الباطل وتمسك بالحق... تبدأ أو أبدأ أنا؟

تقي الدين الهلالي: ابدأ أنت.

ابن العربي العلوي: عندي أدلة كل واحد منها كاف في إبطال دعوى التيجاني.

تقي الدين الهلالي: هات ما عندك وعليّ الجواب.

ابن العربي العلوي:

الأول: أن أول خلاف وقع بين الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم كان بسبب الخلافة قالت الأنصار للمهاجرين: منا أمير ومنكم أمير، وقال المهاجرون: إن العرب لا تدعن إلا لهذا الحي من قريش ووقع نزاع شديد بين الفريقين حتى شغلهم عن دفن النبي صلى الله عليه وسلم فبقي ثلاثة أيام بلا دفن صلاة الله وسلامه عليه، فكيف لم يظهر لأصحابه ويفصل النزاع بينهم ويقول: الخليفة فلان فينتهي النزاع؟! كيف يترك هذا الأمر العظيم لو كان يُكلم

أحداً يقطعة بعد موته لكلم أصحابه وأصلح بينهم وذلك أنهم من ظهوره للشيخ التجاني بعد مضي ألف ومائتي سنة؟! ولماذا ظهر ليقول له: أنت من الأمنين ومن أحبك من الأمنين ومن أخذ وردك يدخل الجنة بلا حساب ولا عقاب هو ووالده وأولاده وأزواجه لا الحفدة؟! فكيف يترك النبي صلى الله عليه وسلم الظهور يقطعة والكلام لأفضل الناس بعده في أهم الأمور، ويظهر لرجل لا يساويهم في الفضل ولا يقاربهم لأمر غير مهم؟!

تقي الدين الهلالي: إن الشيخ رضي الله عنه قد أجاب عن هذا الاعتراض في حياته فقال: إن النبي صلى الله عليه وسلم يلقي الخاص للخاص والعام للعام في حياته، أما بعد موته فقد انقطع اللقاء العام للعام وبقي اللقاء الخاص للخاص لم ينقطع بوفاة، وهذا الذي ألقاه على شيخنا من إعطاء الورد والفضائل هو من الخاص للخاص.

ابن العربي العلوي: أنا لا أسلم أن في الشريعة خاصاً وعمماً لأن أحكام الشرع خمسة وهذا الورد وفضائله إن كان من الدين فلا بد أن يدخل في الأحكام الخمسة؛ لأنه عمل أعد الله له ثواباً فهو إما واجباً أو مستحباً ولم ينتقل النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى حتى بين لأئمة جميع الواجبات والمستحبات.

وفي صحيح البخاري عن علي بن أبي طالب أنه قيل له: هل خصكم رسول الله صلى الله عليه وسلم معشر أهل البيت بشيء، فقال والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما خصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء إلا فهماء يعطاه الرجل في كتاب الله، وإلا ما في هذه الصحيفة ففتحوها فإذا فيها العقل، وفكاك الأسير وألا يقتل مسلم بكافر.

فكيف لا يخص النبي صلى الله عليه وسلم أهل بيته وخلفاءه بشيء ثم يخص رجلاً في آخر الزمان بما يتنافى مع أحكام الكتاب والسنة.

تقي الدين الهلالي: إن الشيخ عالم بالكتاب والسنة وفي جوابه مقنع لمن أراد أن يقنع.

ابن العربي العلوي: احفظ هذا.

الأمر الثاني: اختلاف أبي بكر مع فاطمة الزهراء رضي الله عنهما على الميراث، فلا يخفى أن فاطمة طلبت من أبي بكر الصديق رضي الله عنه حقها من ميراث أبيها واحتجت عليه أنه إذا مات هو يرثه أبنائه؛ فلماذا يمنعها من ميراث أبيها، فأجابها أبو بكر الصديق بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (نحن معشر الأنبياء لا نورث، ما تركنا صدقة)، وقد حضر ذلك جماعة من الصحابة فبقيت فاطمة الزهراء مفاضبة لأبي بكر حتى ماتت بعد ستة أشهر بعد وفاة أبيها صلى الله عليه وسلم، فهذان حبيبان لرسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه قال: (فاطمة بضعة مني يسوءني ما ساءها) أو كما قال عليه الصلاة والسلام، وصرح أن أبا بكر أحب الناس إليه، وقال: (ما أحد أمن علي في نفس ولا مال من أبي بكر الصديق) رواه البخاري.

وهذه المفاضبة التي وقعت بين أبي بكر وفاطمة تسوء النبي صلى الله عليه وسلم، فلو كان يظهر لأحد بعد وفاته لغرض من الأغراض لظهر لأبي بكر الصديق وقال له: إني رجعت عما قلته في حياتي فأعطيها حقها من الميراث، أو لظهر لفاطمة وقال لها: يا ابنتي لا تغضبي علي أبي بكر فإنه لم يفعل إلا ما أمرته به.

تقي الدين الهلالي: ليس عندي من الجواب إلا ما سمعت.

ابن العربي العلوي: احفظ هذا.

الأمر الثالث: الذي وقع بين طلحة والزبير وعائشة من جهة، وعلي بن أبي طالب من جهة أخرى واشتد النزاع بينهم حتى وقعت حرب الجمل في البصرة، فقتل فيها خلق كثير من الصحابة، والتابعين، وعقر جمل عائشة فكيف يهون على النبي صلى الله عليه وسلم سفك هذه الدماء ووقوع هذا الشر بين المسلمين بل بين أخص الناس به، وهو يستطيع أن يحقق هذه الدماء بكلمة واحدة، وقد أخبر الله سبحانه في آخر سورة التوبة برأفته ورحمته بالمؤمنين وأنه يشق عليه كل ما يصيبهم من العنت، وذلك قوله تعالى: ((لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ)) [التوبة: 128].

تقي الدين الهلالي: ليس عندي من الجواب إلا ما سمعت وظهره وكلامه للشيخ التجاني فضل من الله، والله يؤتي فضله من يشاء.

ابن العربي العلوي: احفظ هذا وفكر فيه.

الأمر الرابع: خلاف علي مع الخوارج؛ وقد سفكت فيه دماء كثيرة، ولو ظهر النبي صلى الله عليه وسلم لرئيس الخوارج وأمره بطاعة إمامه لحقنت تلك الدماء.

فقلت: الجواب هو ما سمعت.

فقال لي: احفظ هذا وفكر فيه، فإنني أرجو أنك بعد التفكير ترجع إلى الحق...

والأمر الخامس: النزاع الذي وقع بين علي ومعاوية، وقد قُتل في الحرب التي وقعت بينهما خلق كثير، منهم عمار بن ياسر، فكيف يترك النبي صلى الله عليه وسلم الظهور لأفضل الناس بعده، وفي ظهوره هذه المصالح المهمة من جمع كلمة المسلمين وإصلاح ذات بينهم وحقق دمائهم، وهو خير المصلحين العاملين بقوله تعالى: ((وَأَصْلَحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ)) [الأنفال:1] وقوله تعالى: ((إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)) [الحجرات:10] ثم يظهر للشّيخ التجاني في آخر الزمان لغرض غير مهم وهو في نفسه غير معقول؛ لأنه مضاد لنصوص الكتاب والسنة.

قال الشّيخ محمد تقي الدين الهلالي: فلم يجد عندي جواباً غير ما تقدم ولكني لم أسلم له.

ابن العربي العلوي: فكر في هذه الأدلة وستباحث في المجلس الآخر.

وقد تم بعد هذا المجلس عقد سبعة مجالس كل منها كان يستمر من بعد صلاة المغرب إلى ما بعد صلاة العشاء بكثير.

قال الشّيخ محمد تقي الدين الهلالي: وحينئذ أيقنت أنني كنت على ضلال، ولكن أردت أن أزداد يقيناً فقلت له: من معك من العلماء هنا في المغرب على هذه الحقيقة؟ وهي أن كل مسألة في العقائد أو في الفروع يجب أن نعرضها مع قصر باعنا وقلة اطلاعنا على كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما ظهر لنا أنه موافق لهما قبلناه وما ظهر لنا أنه مخالف رددناه

محمد بن العربي العلوي: يوافقني على هذا أكبر مُقدّم للطريقة التجانية في المغرب كله وهو الشّيخ الفاطمي الشراذي.

وبعد هذه المناظرة ذهب الشيخ تقي الدين الهلالي إلى الشيخ الفاطمي فمضى عليه ما قال له الشيخ محمد بن العربي العلوي فأقره على ذلك وأثبت صواب ما قال الشيخ العلوي وأنه هو الحق الذي لا شك فيه، وأن هذه الطرق الصوفية لا فائدة فيها.

رسالة الدكتور تقي الدين الهلالي إلى الشيخ عبد الكريم حقر يكشف فيها مؤامرات وانحراف المغراوي:

إلى حضرة المحسن الثري الشيخ عبد الكريم حقر محمد الصقر أدام الله بقاءه.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

من محمد تقي الدين بن عبد القادر الهلالي الحسيني الذي غمرتموه بفضلكم إذ بدأتموه بالمكاتبة وأحسنتم ظنكم به وتكرمتم بإرسال هدية من الدراهم.

أما سؤالكم هل اشتغل مع محمد بن عبد الرحمن المغراوي أم أن عملي فردي ؟ اعلموا لا خير علمتم أني منذ سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة وألف (1341) أدعو إلى توحيد الله واتباع سنة رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم، وقد هدى الله على يدي خلقا كثيرا وله الحمد والمنة، أولا في مصر في الوجه البحري - والوجه القبلي منذ إحدى وأربعين وثلاث مائة وألف للهجري، وثانيا في الهند طولها وعرضها وباكستان بعد استقلالها وبلاد العراق من الفاو إلى كركوك وأربيل والموصل. وكانت إقامتي في بغداد مدة طويلة ولي فيها إخوان محافظون على التوحيد والسنة إلى الآن، وزرت الكويت مرارا حين كنت في العراق ومن تلامذتي الأستاذ عبد الله العقيل الموظف في وزارة الأوقاف في الكويت ودعوت إلى التوحيد في مكة والمدينة وفي البادية التي بينها وبين القسيم في ناحية الحناكيم وكان يصاحبني في الدعوة إلى الله الأمير ماجد بن موكر أمير عوف بالنخيل، وأقمت في العراق أربعاً وثلاثين بعضها في البصرة وبعضها في بغداد، ورجعت إلى المغرب ناجيا بنفسي بعد ثورة عبد الكريم قاسم وكان عبد السلام عارف من تلامذتي في علوم الدين رجعت إلى المغرب سنة 1959م، وبدأت الدعوة فسي أنحاء المغرب من ذلك الحين إلى الآن وقد هدى الله على يدي إلى توحيد الله وسنة رسوله خلقا كثيرا منهم محمد بن

عبد الرحمن المغراوي فإنه زارني في بلادنا سجلماسة وهو أمر ليس في وجهه شعر مع رجل من المتأكلين بالقرآن وقلت له يا غلام ماذا تعمل ؟ فقال حفظت القرآن وأنا أرافق المتأكلين به لتحصيل شيء من المال على القراءة على الأموات، فقلت له أنت لا تزال غلاما صغيرا، فكيف تضيع حياتك بلا علم، فقال لي كيف أعلم وأنا لم أدخل المدرسة قط، قلت له إذا جاءك وقت دخول المدرسة فساافر إلي في مدينة مكناس وأنا إنشاء الله أسعى لك في دخول المعهد الديني هناك، فجاءني في الوقت الذي عينته له وأقام عندي في البيت شهرا كاملا فذهبت به إلى رئيس المعهد الشيخ السنيسي وكان يحترمني في ذلك الوقت وقلت له أرجو من فضلك أن تقبل بهذا الغلام وأن تسقط عنه سنيينا من السنين التعليمية لأنه حافظ للقرآن وذكي فأسقط عنه السنة الأولى في التعليم الابتدائي ودخل في الثانية فأكملها ونجح فيها . وما شعرت إلا وقد جاءني بخبر شبيب، وذلك أنه قال لي إني اشتريت شهادة مزورة بستين درهما تثبت لي أنني نجحت في الابتدائي وفي التعليم المتوسط إلى نهاية السنة الثالثة، فقلت له هذا لا يليق بك فأنت لا تزال صغيرا وأنت ذكي فما حملك على هذا الجرم العظيم، فقال لي انتهى كل شيء، وغاب عني فتوجه إلى فاس وقدم شهادته في المعهد القرويين فارتابوا فيها ثم توجه إلى مراكش وقدم شهادته فراجت عليهم وبقي سنين يدرس في مدرسة هناك ثم جاءني وقال سمعت أنك تبحث الطلبة للتعليم في الجامعة الإسلامية فأنا أولى بذلك فأنت بدأت الفضل فكملة فكتبت إلى سماحة رئيسنا الأستاذ الشيخ عبد العزيز بن باز والتمست منه أن يقبله تلميذا في القسم الثانوي فقبله ثم دعيت أنا لأعمل أستاذا في كلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية وكان محمد بن عبد الرحمن المغراوي يتردد علي دائما في الجامعة وفي البيت فأقمت هناك ست سنين أسافر إلى المغرب في الصيف إلى الدعوة فأقضي فصل الصيف متجولا في جميع أنحاء المغرب، أدع إلى توحيد الله واتباع سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وبعدما قضيت ست سنين على هذه الحال وكنت به قبل ذلك رئيس جماعة الدعوة إلى الله تعالى في فرع مدينة مكناس ومفتي الجمعية في مركزها بالدار البيضاء وفي جميع الفروع فتوجه كثير من أعضاء جمعيتنا إلى رئيس الجامعة الإسلامية رئيس الدعوة إلى الله في المملكة العربية السعودية فالتمسوا منه أن ينقل عملي إلى المغرب. قالوا لأن ثلاثة أشهر في السنة

لا تكفيننا وليس عندنا من يقوم مقام محمد تقي الدين الهلالي وأنتم عندكم من يسد مهمته في الجامعة، فاستشارني فقبلت، وكتبت بذلك لجلالة الملك فيصل - رحمه الله - فقبل ولما عزمتم على التوجه إلى المغرب جاءني محمد بن عبد الرحمن وقال لي أرجو من فضلك أن تطلب لي من الرئيس الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز إذا تخرجت ونجحت في هذه السنة أن يجعلني واعظاً في المغرب ويجعل لي مكافأة فأخذته إلى سماحة الشيخ والتمست منه ذلك، فقبل، وقال لي محمد بن عبد الرحمن المغراوي، أكتب لي ذلك في كتاب أحفظه عندي لأقدمه لسماحة الشيخ عبد العزيز على سبيل التذكرة فكتبت له الكتاب فلما نجح في تحصيل شهادة لسان من كلية الشريعة رجع إلى المغرب وأنا رئيس الدعوة المبعوثين من رئاسة الدعوة من المملكة العربية السعودية إلى المغرب ومع ذلك كله عاداني محمد بن عبد الرحمن المغراوي وأكثر الطعن في فأصل جماعة في مدينة مراكش فعادوني هم أيضاً وهم يعتبرون من تلامذتي لكنهم ما لبثوا أن تابوا إلى الله وجاءوني والتمسوا مني السماحة، وأخبروني بأن محمد بن عبد الرحمن المغراوي هو الذي أغراههم بعداوتي وقد عادوا وطرده من جماعتهم وهم المكلفون بجماعة الدعوة إلى الله في مدينة مراكش، فقبلت عذرهم وعفوت عنهم ثم تشفع إلي محمد بن عبد الرحمن المغراوي برئيس جماعة الدعوة إلى الله العالم الحاج محمد الحريزي ورجال آخرين، فعفوت عنه وكان له راتبه وهو ألف ومائتين ريال في الشهر لم يصرف إليه هذه سنين فالتمس مني أن أكتب إلى رئيسنا سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز فكتبت له كتاباً إلى سماحته ولم أؤاخذه بما فرط منه فتوجه إلى الرياض بكتابي فصرف له من الوزارة المالية جميع الرواتب التي كانت معجوزة فعاتبني على ذلك العالم الصالح الورع الأستاذ محمد عبد الوهّاب البناء، وقال لي حرام عليك أن تعين محمد بن عبد الرحمن المغراوي لأنه لا يستحق أن يكون داعياً لسوء خلقه وقلة دينه وأخاف أن يكون قاسمياً ثانياً يريد بذلك عبد الله القاسمي النجدي الذي كان سافر لمصر وكان يؤلف كتباً في علوم الدين ثم ارتد وصار يطعن في الإسلام.

وحدثني ثقتان أنه يخرج الصلاة عن وقتها عمداً فبلغت كل ذلك إلى رئيسنا الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز تبرئة للذمة ومحمد بن عبد الرحمن المغراوي مطرود من جماعة الدعوة إلى الله في مراكش وقد طلب من جماعة

المركزية بالدار البيضاء أن تأذن له أن يؤلف فرعاً لها في مدينة مراكش لأن فرع مراكش خرج وانفصل عن الجماعة المركزية فألف الفرع وعدد هذا الفرع ثلاثة رجال فقط هو أحدهم، فحضرتكم ترون أن هذا الفتى ليس له جماعة وإنما معه رجلان فقط، وما كنت أحب أن أخبركم بأحواله ولكنني فهمت من كلامكم أنه أخبركم أنه رئيس جماعة الدعاة إلى الله في المغرب. والشيخ محمد ناصر الدين الألباني يرى فيه ما رآه فيه تلميذه الأستاذ محمد عبد الوهاب البنا لأنه أساء إليه وشتمه وجادل بالباطل.

وهذا الكلام الذي يقدم من الغيبة المباحة لأن الحامل عليه هو التحذير وهما من الأسباب الستة التي تبيح الغيبة وقد جمعها بعض العلماء في بيت واحد فقال رحمه الله تعالى:

تظلم واستعن واستفت فراغ حذر وعرف واذكر فسق المجاهر

والله يهدينا جميعاً صراطه المستقيم، ويتوب علينا وعليه.

وسأبحث إليكم ما يوجد بيدي من مؤلفاتي وفي أحدها الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة تفصيل لبعض ما ذكرته هنا. وهذه أسماء الكتب التي سأبحثها إليكم.

1- الدعوة إلى الله

2- دواء الشاكين وقامع المشككين

3- الهدية الهادية إلى الطائفة التيجانية

4- مختصر هدي الخليل

5- أحكام الخلع في الإسلام

6- مجموعة ثلاثة كتب في بيان الفجر الصادق.

هذا ودمتم في أمان الله وحفظه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من الداعي لكم بالخير محمد تقي الدين بن عبد القادر الهلالي الحسيني.

كلام الشيخ ربيع المدخلي عن المغراوي وأتباعه في حديث صوتي مسجل :

السائل : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الشيخ : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

السائل : الشيخ ربيع، حياك الله.

الشيخ : أهلاً.

السائل : معك شباب من المغرب.

الشيخ : أيوة.

السائل : بعض الشباب قرأوا كتاب المغراوي الأخير، ولُبِسَ عليهم، ونريدك -
بارك الله فيك - أن تبين لنا.

الشيخ : اقرأوا ما كتبه أبو عبد العزيز، له مقالات تُنشر في الأنترنت، اقرأوها.

السائل : أبو عبد العزيز من طانطان ؟

الشيخ : أيوة، مقالات جيدة جداً، تبين ضلال المغراوي وكذبه وهيونه.

السائل : بماذا تنصحون الشباب في المغرب، بارك الله فيك ؟

الشيخ : أنصح الشباب باتباع الكتاب والسنة، والبعد عن التعصب لأهل
الباطل، المغراوي من أهل الباطل، ومن دعاة الفتن، والشُّغْب.

السائل : وبعض الشباب، يا شيخ، يريدون أن يلبسوا على بعض الشباب الذين
عرفوا الحق، يقولون لهم

الشيخ : المغراوي الآن يتلاعب بأصول أهل السنة ويُمِيعها، ويُقَرِّب الشباب
من البدع، ويحارب علماء السلف السلفيين، هو أسوأ من عدنان. فليحذروه،
وعليهم بالكتاب والسنة ومنهج السلف، وقمعه وقمع أتباعه أهل الباطل.

كلام المقرّوي في ربيع المدخلي

وقال محمد المقرّوي في الشيخ ربيع بن هادي المدخلي في كتابه الإفك والبهتان الصادر عن السنة والقرآن ما يلي :

وزارنا - أي عدنان عرعور - بالمغرب مرتين، ثم كان اللقاء به في الأندلس فطلب وألح علي أن يسجل شريطاً في موضوع الخصومة بينه وبين ربيع ويترأ مما نسب إليه، وفاجأني بكلمات مسجلة بقول فيها ربيع : «لكن أنا أقول: إن سيد قطب كان يشد الحق ولهذا لو يسمع الإخوان نصيحته لانتبهت الخلافات بينهم وبين السلفيين، هذا الرجل بإخلاصه وحبه للحق توصل إلى أن: لا بد أن يربى الشباب على العقيدة قبل كل شيء والأخلاق والعقيدة الصحيحة، وأظن قرأت في كتابة زينب الغزالي هذه والله أعلم إذا كنتم قرأتم لها: أنه كان يرشدهم إلى كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وكتب الحركة السلفية، يقول: أنا قرأت أربعين سنة صرفتها في حقول المعرفة الإنسانية، وغبشت على تصوري، وأنا إن شاء الله إذا وجدت الحق واتضح لي آخذ به، فالرجل بحسن نيته إن شاء الله توصل إلى أن المنهج السلفي هو المنهج الصحيح الذي يجب أن يأخذ به الشباب، وأن يتربوا عليه، وعرض هذا المنهج على الموجودين في ذلك الوقت من الإخوان، ناس وافقوه وناس عارضوه، ثم غلب هذا الجانب المعارض على الجانب الموافق، واستمرت دعوة الإخوان على ما هي عليه، روافض إخوانهم، وصدّام يقفون إلى جانبه، هذا كله من فساد العقائد ومن الخلط، لو كان هناك عقيدة صحيحة فيها الولاء والبراء ما يقفون لا مع خميني ولا مع صدام ولا مع كلام فارغ...» انتهى كلام ربيع.

« فسألني عدنان عرعور: «...بالله عليك احكم بالحق، أي الكلام أخطر كلامي أم كلامه؟»

فقلت: «كلام الشيخ ربيع خطير»، وفي الأخير قال: «إذا كان -أي ربيع- يريد الخير ودفن هذه الفتنة ليكتب نص التراجع»، ثم يوقع عدنان عليه، وبالفرحة بهذا الاعتراف شكرته وعانقته وقبلت رأسه وقلت له: جزاك الله خيراً.

وكأنني أرى أن الجمع قد حصل بين عدنان وربيع وأن المشكل قد انتهى من أصله وأن سفري هذا قد حقق مكسباً هاماً في الجمع بين الإخوة الذين طالت

خصوصياتهم وشوشت على كثير من شباب العالم الإسلامي وما تزال حتى الآن وفرقت صفوفهم وكسرت دعوتهم وأوقفت نشاطهم وكانت شؤما على الدعوة السلفية والله المستعان (...). وهذا اللقاء بيني وبين عدنان كان قاصمة الظهر والذنب الذي لا يغفر بمثابة سب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا تقبل توبة صاحبه جزاؤه أن يطبق عليه حد الردة ويبان رأسه من جسده، وقد صرح بذلك ربيع بقوله في شريط هذا اللقاء: (إنه أخبث شريط على وجه الأرض)، وقال في شريط بتاريخ 7 ذي الحجة 1421 هـ: (لا أكثر إجراما منه). وفي مكالمة هاتفية مع أحد أبنائنا محفوظة عندنا في شريط بصوته بتاريخ 22 شوال 1420 هـ قال: (هذه الجلسة قامت على المكر والكيد) وقال: (هذه مؤامرة خطيرة) وقال: (هذا لو كان عشر معشاره يعني يأتي إلى عمر بن الخطاب يمكن يذبح المغراوي، يذبحه ذبحا، عمر بن الخطاب لو يأتيه مثل هذه الجلسة عشر معشارها يذبحه عمر).

(...) وهكذا أضاف ربيع إلى ذهنه مشكلة المغراوي إلى مشكلة عدنان وأن حرب الثاني امتداد لحرب الأول، وأن هذا أمر لا بد منه ولا مناص منه مهما قال وفعل المغراوي، وإن كنت قد اعتذرت له في بيته بمكة وقلت له: اكتب ما تريد وأسجل لك، وكتب وسجلت له ورضي بذلك (...). ولا يمكن الدخول إلى هذه الموقعة إلا بعد وضع مقدمات يتذرع بها ربيع للهجوم على هذه المواقع والإتيان عليها بعد أن كان يقول في المغراوي: «هو عندنا إمام ومن تكلم فيه يسقط عندنا». وقال أقوالا كثيرة مسجلة بصوته منها ما سجله معه هذا المفتون الذي تولى كبر هذه الفتن ببلاد المغرب وذلك بتاريخ شوال 1417 هـ: «الشيخ المغراوي من العلماء السلفيين، والدعاة السلفيين... هو لا يحتاج إلى تزكية إن شاء الله، أعماله تبرهن على أنه سلفي إن شاء الله، -قال السائل: ما هي نصيحتكم لمن يتنقص منه- فأجاب: لا ينبغي ولا يجوز، بل ينبغي أن يشجع وينصر ويحاضد لنشر الدعوة السلفية».

ثم قلب ظهر المجن فتناقض فقال: «المغراوي طالب علم صغير يا أخي، ما هو إمام الدنيا... ما هو إمام ولا هو شيء، هو طالب علم صغير مسكين والله... ما هو عارف المنهج إلى الآن... هو طالب علم صغير يتخبط إلى الآن». وذلك في شريط سجله معه أحد الأبناء من مدينة الخميسات، بتاريخ شوال 1420 هـ.

وكما قال النحويون في حروف الجر إنها أحيانا تجر وأحيانا ترفع وأحيانا تنصب، وليس لها أي قاعدة تثبت على سبيل الدعاية والمزاح، إذا نرجع إلى المشرابي وأشرطته وكتبه حتى نستخرج منها ما يبيح لنا الهجوم.

(...) وهؤلاء الأحداث الذين فُتِنُوا بهذه المسيرة المشؤومة لو قرأوا ما كتبه من يحسنون الظن بهم لوقفوا حائرين تائهيين، لأنهم تعلقوا بالرجال قبل الحق واتخذوا آراء الرجال ميزانا يزنون بها الأمور، حتى وصل بهم هذا الطريق المعوج إلى ما وصل إليه كثير من أتباع المذاهب الأربعة من تعصب أعمى لأقوال الرجال وحزبية مقيئة.

فهذه بعض الكلمات من بعض الكتاب، فليقرأوها وليُجمعوا أمرهم وليتنادوا حتى يجتمعوا صفا صفا لعل بعضهم يجد لها مخرجا، بل قل مهربا!! فإن لم يجدوا فليزعمهم أن يصفوا أصحابها بسلوك المنهج «القطبي التكفيري» حسب تعبيرهم، وكما رمونا بذلك زورا وبهتانا، وما أظنهم يفعلون ذلك لأن منهجهم غير منضبط وميزانهم مختل.

قال ربيع المدخلي: «وأعجب من واقع كثير من الدعاة اليوم يرون أمام أعينهم مظاهر الشرك، فلا تحرك فيهم ساكنا، ولا يحسبون لهذا الواقع المرحسا، بل الأدهى والأمر أنهم يتذمرون ممن ينكر ويتألم لهذا الواقع الجاهلي السيئ (...) ولا نملك إلا أن نقول: إن الذين جاؤوا بهذا الإفك عصابة من الأغرار لكل منهم ما اكتسب من الإثم (...) ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتانا وإثما مبينا» (وقال:) إذ تلقونه بالسنتكم وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم (ولكن العقلاء العارفين بحقيقة دعوتنا ومنهجنا لما سمعوه قالوا هذا إفك مبين، ثم نعظ هؤلاء بما وعظ الله به في قصة الإفك من سورة النور.

ثم إننا في هذا الأمر على منهج أئمتنا السلفيين القدامى منهم والمعاصرين (...). فماذا يقولون للأمة إذا اطلعت على الطبعة الأولى والثانية؟ وماذا عن «منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله فيه الحكمة والعقل» المطبوع سنة 1406 هـ لربيع المدخلي، المقدم له من طرف عبد الرحمن بن عبد الخالق، والذي وجدت فيه طامات حذفها صاحبها في الطبعات الموالية، منها الثناء العطر على سيد قطب، قال: «رحم الله سيد قطب لقد نفذ من دراسته إلى عين الحق والصواب، ويجب

علمي الحركات الإسلامية أن تستفيد من هذا التقرير الواعي الذي انتهى إليه سيد قطب عند آخر لحظة من حياته بعد دراسة طويلة، ولقد وصل في تقريره هذا إلى عين منهج الأنبياء عليهم الصلاة والسلام».

فماذا يقول هؤلاء الأعمار المتعجلون؟ يقولون في ربيع ما قالوه فينا؟ نعم يلزمهم هذا إن كانوا يكيلون بمكيال واحد وينظرون بمنظار واحد، أما وهم يكيلون بمكيالين ويلعبون على حبلين كما هو حالهم، فلن يفعلوا والله المستعان.

الدكتور تقي الدين الهلالي يتحدث عن تدليسيه في إدخال كتاب ابن تيمية إلى المغرب

من كتاب «الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة» لتقي الدين الهلالي ص 65
قال تقي الدين الهلالي رحمه الله:

«وضعت حاشية على كتاب كشف الشبهات لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وطبعتها ونشرتها، ولكنني استعملت في ذكر اسمه ما يسمى في مصطلح الحديث بتدليس الشيوخ، وهو جائز بل مستحسن إذا أريد به الإصلاح، وذلك أن الشيخ يكون له اسمان اشتهر بأحدهما ولم يشتهر بالآخر فيذكره الراوي عنه بالاسم الذي لم يشتهر به لمصلحة في ذلك، أما إذا فعل ذلك ليوهم الناس علو سنده وترفعه عن الرواية عنه ليوهم الناس أنه لا يتنزل للرواية عن مثله لصغر سنده أو عدم شهرته وغير ذلك من حظوظ النفس الأماره فهو مذموم، وقد سميت الشيخ محمد بن عبد الوهاب محمد بن سليمان الدرعي فنسبته إلى جده ثم نسبته إلى الدرعية وذلك حق فهي بلدته ولكن لم يشتهر بذلك، وزاد الأمر غموضاً أن في المغرب كورة تسمى (درعة) والنسبة إليها درعي، فنجحت فيما قصدته من ترويج الكتاب.

فقد طبعت ألف نسخة فبيعت في وقت قصير، ولم يتفطن أحد لذلك حتى الشيخ أحمد بن الصديق مع سعة اطلاعه وعلو همته في البحث وكثرة ما في خزائنه من الكتب بقي في حيرة لأنه بحث في تاريخ المنسويين إلى درعة فلم يجد أحدا منهم بذلك

ولا أثر عنه هذا الكتاب، فبحث إلي يسألني عن هذا المؤلف !! من هو فأخبرته بالحقيقة، ولما اطلع العالم الأجل مفتي المملكة العربية السعودية وشيخ شيوخها محمد بن إبراهيم رحمة الله عليه على هذا العمل استحسنته كل الاستحسان.

وإنما فعلت ذلك لأن المتأخرين من رجال الدولة العثمانية عرضوا شرار العلماء في جميع البلاد الإسلامية على تشويه سمعة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وكذبوا عليه؛ وأوهموا أتباعهم أنه جاء بدين جديد، وأنه يتنقص جانب النبي الكريم ويكفر المسلمين، إلى غير ذلك من الأكاذيب. وقد تبين لأكثر الناس بطلان تلك الدعوى، وعلموا علم اليقين أن محمد بن عبد الوهاب من كبار المصلحين الذين فتح الله بدعوتهم عيوناً عمياً وأذاناً صماً، وأنه أحيا العمل بكتاب الله وسنة رسوله في جزيرة العرب بعدما كاد يندثر. وإلى الآن لا يزال بعض الغربان ينقون بسبه كالغراب الذي تقدم ذكره، وذلك لا يضره: إن كانوا مسلمين فإن سبهم له يجعل حسناتهم في صحيفته وإن كانوا مشركين فإن الله يزيدهم عذاباً.

... ولما طبع هذا الكتاب غضب عباد القبور وأصحاب الطرائق وخطب كثير من أئمة المساجد خطبة الجمعة ونبهوا المستمعين إلى ما في هذا الكتاب من الضلال بزعمهم، لأن توحيد الله عندهم أعظم الضلال ولكن لم يستمع لهم أحد، أما العلماء المحققون، كالأستاذ محمد الطنجي والأستاذ المجاهد عبد السلام المرابط والأستاذ العبقري عبد الله كنون فإنهم رحبوا بطبع هذا الكتاب وأثنوا عليه وعلى مؤلفه وناشره، ولا يضر السحاب نبع الكلاب.

ما ضر بدر السما في الأفق تنبجه سود الكلاب وقد مشى على ههل

ثم طبعت رسالة زيارة القبور مع حواشي قليلة لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية وسميته أحمد بن عبد الحليم الحراني، ولم أذكر لفظ بن تيمية للحلة السابقة الذكر، فراح الكتاب وانتشر ونفع الله به المسلمين، ولما بعثت من كل من الكتابين نسخة إلى الشيخ محمد بن إبراهيم رحمة الله عليه فرح بنشرهما واستحسن الطريقة التي سلكتها لبعده نظره ووفور عقله وحكمته.

أبو الوليد المغربي

أبو الوليد المغربي



نص محمد باقر الكتاني الذي يترجم فيه على انحرافات عمه عبد الله الكتاني



رسالة مولاي سليمان

ندوة فكرية حول كتاب سراق الله (الطبعة الأولى) بالمسرح الوطني محمد الخامس

باحثون : الكتاب أتى بجديد ويعتبر إضافة نوعية للمكتبة المغربية
والعربية

محمد صُريف : ما أخرجنا في المغرب إلى دراسات وكتابات عن تاريخ
الحركات الإسلامية

حسن أوريد : وجدت في الكتاب متعة وهو غني ومفيد

في إطار اهتمامها بالكتاب كمادتها تنظم دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر
من حين لآخر حفلات توقيع وندوات قراءة في كتب تصدر عنها أو تتبناها.

وفي هذا الإطار نظمت دار الوطن بالتعاون مع المسرح الوطني محمد الخامس
ندوة قراءة في كتاب: سراق الله الإسلام السياسي في المغرب: قراءة في
النشأة والخطاب والأداء، للكاتب والباحث المغربي إدريس هاني الذي وقع
الطبعة الأولى ضمن هذه الندوة التي حضرها عدد من قادة الأحزاب السياسية
المغربية وعددا من الكتاب والمفكرين والباحثين، وذلك يوم 23/1/2017.

القاعة العليا لمسرح محمد الخامس امتلأت بكاملها بالحاضرين، إذ تعدى
الرقم مائتي وعشرين شخصا جزء منهم تابع الندوة واقفا..

قدمت قراءة في الكتاب من طرف المؤرخ والكاتب الباحث الدكتور حسن أوريد
مؤرخ المملكة السابق والناطق الرسمي باسم القصر الملكي من قبل. بمعية الباحث

ففي الحركات الإسلامية الدكتور محمد ضريف، وافتتحت الندوة بكلمة ترحيبية لمدير دار الوطن السيد عبد النبي الشراط، كما قدمت للندوة الأستاذة نادية مرشد. فيما يلي كلمة مدير دار الوطن ثم تتبعها بملخصات لكلمات الباحثين أوريد وضريف، ثم نتبع ذلك بتحقيب المؤلف على ملاحظات الباحثين، ونختم بقراءة مستقلة للباحث عبد العالي العبدوني.

حول هذا الكتاب ومحتوياته:

منذ الإعلان عن صدور هذا الكتاب ونحن نتلقى ردود فعل متباينة بين مستحسن ورافض ومعارض، خاصة فيما يتعلق بالعنوان الرئيسي الذي تصدر غلاف الكتاب، ونريد أن نوضح أن كلمة سُرَّاقُ الله وردت في التاريخ الإسلامي قبل قرون خلت وهي ليست عبارة مبتكرة من جانب المؤلف، بل استند في هذه التسمية إلى تاريخ مضى على الأمة الإسلامية، لكن الكثيرين من أبناء هذه الأمة لا يقرأون التاريخ وتلك هي المأساة.. ولست هنا في موضع كي أَدافع عن كتاب: سُرَّاقُ الله أو الإسلام السياسي في المغرب.. لكنني كناشر للكتاب أعتبر أن الساحة السياسية والدعوية معا.. كانا في حاجة لكتاب من هذا الحجم الذي يوثق لمراحل مختلفة من تاريخ المغرب السياسي والإسلامي..

وبخصوص الطبعة الأولى للكتاب، بكل شفافية ووضوح لم نكن نتوقع أن يحصل هذا الإقبال على الكتاب ، وفوجئنا أن ما طبعناه نفذ مباشرة من دار النشر وبعض المكتبات القليلة التي وزع فيها الكتاب، ولدينا الآن عشرات الطلبات من مختلف مكتبات المغرب وحتى من خارج المغرب، وبما أننا انشغلنا بالإعداد لهذه الندوة التي شرفتمونا بحضوركم فيها، فإننا نعدكم أن الطبعة الثانية من كتاب: سُرَّاقُ الله ستنزل قريب للأسواق، وبالموازاة مع الطبعة الورقية ستكون هناك طبعة إلكترونية بالمواصفات الحديثة وبسعر أقل بكثير من الطبعة الورقية.

ففي هذا اللقاء تتوفر نسخ محدودة جدا.. لكننا نعدكم بتوفر الطبعة الثانية في أقرب وقت إن شاء الله.

قبل أن أنهى هذه الكلمة الافتتاحية أود أن أجدد الشكر والتقدير والاحترام لكل من الباحث والمؤرخ الأستاذ الدكتور حسن أوريد، والكاتب والباحث الأكاديمي الأستاذ الدكتور محمد ضريف لقبولهما دعوتنا للمساهمة في إثراء هذه الجلسة الفكرية حيث لاشك أنهما سيفيدان الحاضرين والحاضرات بمدخلتهما... حول مضمون الكتاب خاصة وأساتذتنا الأجلاء من المختصين في شأن الحركات الإسلامية بالمغرب.

شكرا وتقديرا وامتنانا لإدارة المسرح الوطني محمد الخامس التي فتحت لنا فضاء هذا الصرح الثقافي المميز.

شكرا للقيادات الحزبية التي تشاركنا هذا اللقاء، شكرا للسادة الكتاب والمثقفين الذين لبوا دعوتنا وشرفونا بحضورهم الكريم.

شكرا لزملائي الصحفيين وزميلاتي الصحفيات الذين وفدوا خصيصا لتغطية هذه الندوة الفكرية.

شكرا لكن/كم جميعا لتلبية دعوتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قراءة الدكتور محمد ضريف

- قدم الدكتور محمد ضريف الشكر للناشر السيد عبد النبي الشراط على دعوته لمناقشة كتاب سراق الله مستهلا قراءته بالقول:

بأن كتاب سراق الله يغري بالقراءة، لأنه يتضمن العديد من المعطيات والمعلومات الخاصة بالحركة الإسلامية بالمغرب وفق تصور معين قد يختلف مع الكاتب وقد نتفق..

ولكن في جميع الاحوال نحن في المغرب في حاجة إلى دراسات أو كتابات حول الحركة الإسلامية، لأن أغلب ما يكتب حاليا ربما منذ 2003 يغلب عليها الطابع الصحفي بحيث لأنها لا تحاول أن تتناول تاريخ الجماعات الإسلامية

في المغرب وفق منظور شمولي يستحضر مختلف السياقات وإما يتم التمتعطي مع هذه الجماعات في جدث معين كحدث إعتداءات ماي 2003 أو من خلال ما سمي بالربيع العربي، وبالتالي جزء من الحقيقة يضيع ونحن نعرف من خلال مقولة مشهورة حينما تتضارب الآراء حول شخص أو تنظيم أو جماعة تضيع الحقيقة، ومن هنا من يحرض على تثبيت هذه الحقيقة هو الباحث المحقق السذي يتوفر على المعطيات والذي له قدرة على التحليل. فهناك في كثير مما كتب عن الجماعات الإسلامية من يغلب عليه التحليل ويطبق نظريات ويعمل على تطبيقها على واقع الجماعات الإسلامية من دون أن يمتلك ما يكفي من المعلومات والمعطيات ما يجعل تحليله يكتسب المصدقية أو الحد الأدنى من المصدقية، وكنا نلاحظ العكس، أشخاص يمتلكون مجموعة من المعطيات لكن لا يمتلكون الأدوات الكافية للتحليل، وبالتالي تضل رؤيتهم للحدث الذي يتعاطون معه محدودة، نحن نميز في المغرب على الأقل بين بعض الباحثين من اهتموا بالجماعات الإسلامية في أواخر الثمانينيات والتسعينيات وهناك من اهتم بها انطلاقا مما شهده العالم من تحولات في 2001 وكما تعلمون انتجت لنا الفضائيات متخصصين يصدرن أحكاما ليس وفق ما يجري في الواقع ولكن وفق توجهات الخط التحريري التي تتبناه هذه القنوات.

بعد هذا الاستهلال تطرق الباحث محمد ضريف إلى تجربته في هذا المجال حيث استحضر موقفا في 1981 حينما تقدم لنيل دبلوم الدراسات العليا من خلال بحث (الوهابية في المغرب) فكان المرحوم الدكتور محمد عابد الجابري بصفتة المشرف على البحث قد ظن أن الباحث من كلية الآداب شعبة التاريخ لكنه تعجب لما عرف أن الباحث خريج كلية الحقوق، غير أنه بعد ذلك بدأ الاهتمام بالجماعات الإسلامية واقنعنا وصرح مرار بذلك بأن وزير الأوقاف الحالي بأن طلبة العلوم السياسية أقدر على فهم الظاهرة مقارنة بالدراسات التي ينتجزها طلبة الدراسات الإسلامية.. لاننا استطعنا ان ندرس ظاهرة الجماعة الإسلامية انطلاقا من تشكل الدولة الوطنية رغم تشوهاتنا ونموذج الدولة العنصرية في العالم العربي... وكنا نعتبر أنه من غير الممكن أن نفهم جماعات لها منطقت مختلف عن الدولة باعتبارها (سواء صرحت بذلك أم لم تصرح به) تؤمن بالخلافة ولا تؤمن بالدولة القطرية..

الظروف التي يمر منها المغرب هي التي توجه أبحاثنا وهذا أحيانا يسيء إلى البحث العلمي، لأننا في البحث العلمي يجب أن تكون استراتيجية هنا موضوعات تفرض نفسها على الجامعات المغربية سرعان ما تفقد راهنيتها..

أنا أرجع إلى محاولة تصنيف ما كتب عن الجماعات الإسلامية في المغرب.. كما قلت هناك دراسات حاولت ما أمكن أن تلتزم موقفا محايدا من خلال الرجوع إلى وثائق الحركة الإسلامية، إضافة إلى معايشرة تلك الجماعات ومحاولة التصرف عن مواقفها عن قرب.. شخصيا قمت بذلك مع جماعة العدل والإحسان كنت مندمجا مع الجماعة وأحاول أن أفهم سلوك الجماعة وما يتمثله أتباعها ما يكتب الشيخ عبد السلام ياسين.. كان من الضروري أن نتعرف على الوثائق، أن نتعرف على الرجال.. وهناك كتابات يغلب عليها النفس الصحفي حيث تصدر أحكام سرعان ما تسقط..

- بعض الملاحظات التي تتعلق بكتاب الأستاذ إدريس هاني بما يتعلق بالتقارير والحوارات.. الذي اعتبره إضافة ويساهم من أجل فهم أعمق وأنا أحيي كل مغربي يكتب شيئا وينشره.. وأنا أرى أنه لا بد من التراكم..

- اختلف مع السي ادريس هاني مع حجم الكتابات التي كتبت حول الجماعات الإسلامية في المغرب.. يعتقد الأستاذ إدريس هاني بأن تاريخ الجماعات الإسلامية لا زال لم يكتب بعد في المغرب، ان هناك حقائق كثيرة لم تنشر ولا يكفي أن نعتمد على بعض الوثائق أو بعض التصريحات وهذا صحيح.. ويكاد السي إدريس أن يقول إن ثلاثة أشخاص إذا أردنا أن نعرف الحركة الإسلامية في المغرب هم: (عبد الكريم مطيع، عبد الكريم الخطيب، كمال إبراهيم..). ويتحدث عن منهج اعتمده في الكتاب التبييني الحضاري والتجديد الجذري.. لم يكتب بمستوى واحد.. هناك بعض الفصول يحضر فيه الأستاذ إدريس هاني كمتخصص في الفلسفة هناك مجموعة من الفصول هي عبارة عن تقارير وأنا أكتب تقارير لمراكز البحث يطلب منك باعتماد التاريخ الحداثي..

أبدى الباحث محمد ضريف بعض ملاحظاته الشكلية على العنوان وعلى أن الكاتب خرج عن الحياد لاسيما في مجموعة من الحقائق التي تحدث عنها كما لفت الناشر إلى وجود أخطاء لغوية في الكتاب.. من ناحية أخرى قال بأن الكتاب يصعب تصنيفه في حقل معرفي معين كما أشار إلى أن الكاتب في أحيان كثيرة اعتمد على الذاكرة ولم يحل على مصادر لنرجع إليها..

وقد عبّر الدكتور محمد ضريف على القيمة المضافة للكتاب، كما صرّح بأنّه اطلع على كل كتابات الأستاذ إدريس هاني، كما أكد على أنّ هذا الكتاب سيساهم في فتح المجال للاهتمام بالبحث في مجال الجماعات الإسلامية.

قراءة الدكتور حسن أوريد:

افتتح الدكتور أوريد كلمته بقوله مأثورة عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام حيث قال:

وجعلت نصب عيني حكمة الإمام علي ابن أبي طالب: نحن قوم نحكم على الرجال بالحق ولا نحكم على الحق بالرجال، ولم أصدر من أي فكرة مسبقة، واعتبرت أنّ البحث العلمي جامع وأن الوطن جامع، والاختلاف مهما كان، يمكن أن يدبر علمياً وفكرياً. لي مرجعية وله مرجعية، ولكن لا ينفي ذلك إمكانية القراءة والبحث والدراسة.

وما إن استلمت الكتاب حتى انكبت عليه ووجدت فيه متعة، لأنّه كتاب مفيد وغني. فكان متعة شاقة أحياناً، لأنّه أماط المستور عن أشياء غير معلومة ووقف عند أشياء مجهولة وأتى بمادة غير مبذولة.

خلاصة قراءتي هي أنّ الكتاب مفيد للغاية، بل يمكن أن أقول بأنّه غير مسبوق. هذا الحكم الذي أصدره بكامل الموضوعية وليس لي كذلك أن أقف عندما أراه، لا أقول نواقص ولكن بعض المؤاخذات، فالأمر طبيعي أن يختلف القراء والباحثون في أي موضوع، وأول شيء أثارني هو عنوان الكتاب، أقر بجهلي بالتراث فيما يخص هذه المسألة، وإذا كنت جاهلاً مع أنني متعلم فما بال الذين ليسوا متعلمين، لذلك اعتبرت أنّ هذه الكلمة (سراق الله) قد لا تنطبق أو تفضي إلى تصور محرج أو مزعج. بالنسبة للقارئ ربما كان الأصل في تصوري أن يعنون الكتاب بسراق الدين أو المتلبسون أو المفترون على الله أو شيء من هذا القبيل... أعتقد بأن ذلك كان أقرب إلى الموضوعية وربما يمكن كذلك أن يلائم الثقافة السائدة باعتبار أنه في جميع الحالات لا يمكن أن ننفضل عن سياق ثقافي معين، إذن أولى الملاحظات تنصرف إلى عنوان الكتاب.

المسألة الثانية هي غلاف الكتاب، ذلك أنّ موضوع الكتاب: «الإسلام السياسي» ولكن ما يعيب في الغلاف هو صورة الأستاذ إدريس هاني... فلا أدري إن كان

الموضوع هو الإسلام السياسي أو إدريس هاني وطبعا هو غير مستوول ولكن هو سؤال موجه للناسر..

وملاحظة شكلية أخرى هو سعر الكتاب (250 درهم) سعر الكتاب مثير لأنه حقيقة لا يغري الباحث ولا القارئ على اقتنائه، يمكن أن تقتنيه دور ومؤسسات، ولكنه كتاب يصرف على أهميته الطالب أو الطلبة والباحثين وأخيرا ودائما في الأمور الشكلية قبل أن أنصرف إلى الموضوع هو بعض الأخطاء النحوية أو اللغوية مثلما تفضل الأستاذ ضريف

أبدأ بما قام أو قاله أو جزء مما تصدى به السيد ضريف، فالكتاب مثلما قلت غني ودسم، ويصيب أحيانا بعسر الهضم، أولا يطرح إشكالية في قسم أول وهو المهم في تصوري والقسم الثاني يعرف للأحداث، وهنا يبين الباحث عن معرفة عميقة بحيثيات وملابسات الحركة الإسلامية من السلفية إلى السلفية الوطنية إلى السلفية الوهابية إلى أسباب نزول أو نشأة الحركات الإسلامية إلى معطيات مجهولة ثم بعد ذلك في قسم آخر يستجمع بعضا من حواراته ومقالاته ويغلب عليهما الراهنية، بل إن جزءا من المبحث ينصب على الانتخابات الأخيرة، ولا أدري من الناحية العلمية هل يمكن لباحث أن يصدر تقييما على هذه الانتخابات، نعم، يمكن للمصحافي، ولكن أعتقد بأن الباحث ينبغي أن يرسم مسافة زمنية مع الأحداث، وهناك شق آخر ينصرف إلى وثائق مفيدة، أغلبها غير معروف ولا يفيد الباحث وحده فحسب، بل كل مهتم بالشأن العام وطبعا بالحركة الإسلامية. الموضوع طبعا ينصب على دراسة الإسلام السياسي في المغرب، وللمغرب خصوصية بالنظر إلى طبيعته الثقافية والسياسية، ولذلك يمثل المغرب حالة استثنائية في سياق العالم العربي، لم تنفصل الدولة عن الدين، لأنه عماد جزء من مشروعيتها. ولن تقبل أن يزاحمها طرف ما فيما يخص تدبير الشأن الديني واعتبرت، حينما بدأت الحركات الإسلامية تبرز أن الدين شأن خاص بالدولة وأن عليها أن تحتكره، مثلما تحتكر الدولة وفق منظور فيبر، العنف المركز. هذه الطبيعة الخاصة لم تصرف الباحث عن طرح السؤال حول الخطاب الديني في المغرب، ليجري تقييمه بالقول، وهنا أستعمل تعبيره بدون زيادة ولا نقصان: «تدهور الخطاب الديني»، ربما كنت سأستعمل تعبيراً آخر، ضحالة الخطاب الديني ولكن على

كل حال أنا أذكر بأن الإشكالية التي يطرحها الكتاب وهسو المهم ، جوانب تاريخية أو كذا هي التي تؤثر في الإشكالية في نهاية المطاف، الحوارات أو الوثائق إن هي إلا أداة لتأيت الفكرة الأساس، هو أن الخطاب الديني يشكو خلا، أعتقد بأنه حسب ما فهمت أن الإشكالية التي يطرحها الكتاب هي هذه، فالخطورة أولا هي أن الدين شيء خطير، والخطير في اللغة العربية هو المهم للغاية وليس: الـ (dangereux)، حينما نقول خطير يعني مفيد للغاية أو مهم، وأن هذه الظاهرة لم يتأت بعد أن تدرس بعناية، بل هو يقول بأن الدين خضع للتسطيح الإعلامي، والتعبير لإدريس هاني، في نهاية المطاف الإعلام لا يساعد على التفكير في الظاهرة حيث أن ما يسمى دراسة، إن هو إلا رجوع صدى، حيث تقنات الصحافة مما تخلق، وتكون حلقة مفرغة، هذا فضلا عن التزييف والاختلاق، ولربما مثلما يشير في ذيل كتابه هو أن بعض من أطراف الحركة الإسلامية أصبحوا فاعلين في الإعلام، توغلوا وتسلبوا، وأصبحوا يوجهون التصورات والرؤى، لذلك من العسير وفق مقارنة إعلامية أن ندرس الظاهرة دراسة متأنية علمية موضوعية.

والعائق الثاني هو ما يسميه إدريس هاني التزييف التاريخي، هو اختلاقات وأكاذيب وأساطير.. وكل ذلك لا يفيد ولا يسعف في قراءة متأنية وموضوعية، إذن من سيقوم بهذه المسئولية وبهذا التمرين، يقول إدريس هاني وكان ذلك موضوع أول نقاش بيني وبينه هو أنه ينبغي لشخص ما حتى يدرس هذه الظاهرة أن يكون جزءا من الظاهرة، والسؤال هل يستطيع هذا الشخص أن يتحلى بالموضوعية ؟ لكي تعرف الظاهرة ينبغي أن تكون جزءا منها أو لك بها علاقة حميمة، ولكن بذات الوقت كيف تستطيع أن ترسم سافة موضوعية مع القارئ؟.

لاشك أن إدريس هاني جزءا من الظاهرة، فهل تحلى بالموضوعية الكافية؟ هذا موضوع آخر. أنا شخصيا أرى بأن ذاتيته طففت، وهذا طبعا حقه، لم يزعم أنه يكتب رسالة دكتوراه، لم يتحلل من ذاتيته وهذا حقه، ولكن ذاتيته أسعفته في إماسة اللثام عن ظواهر غير معروفة عن الظاهرة وهو يذكرنا، وهذا شيء مهم، أنه على خلاف ما يحتقد لم تتحلل أوروبا نفسها من عمقها الديني.

وربما الذين قرأوا ولا أريد أن أتحدث عن ما كتبته في كتابي الإسلام السياسي في الميزان وأنه لفترة أعتبر بأن الحداثة هي قطيعة مع الدين سواء مع المدرسة الليبرالية أو مدرسة الأنوار عفوا أو الماركسية، ولكن ظهرت مدرسة أخرى

بالأخص مع - دوركهيم وفيبر- تعتبر أن الدين شئ أساسي ويسعف في تصور العالم وأنه لا يمكن تصور قطيعة مع الدين. ويورد إدريس هاني صورة جميلة جدا عن معرفته بالفلسفة الغربية وهي لشوينهاور، يتصور شوينهاور رجالات يرقصون مع خيليات ويبتهجون لتلك الخيليات اللواتي يرقصن معهن، وبعد ذلك يسقط القناع ليكتشفوا أن الخيليات لسن سوى أزواجهم، هن أزواجهم اللواتي لبسن القناع، وطبعاً هي صورة على أساس أنه البعد الديني تكيف وأخذ قناعاً آخر، أعتقد أنه ينبغي أن نستحضر ذلك.

يفكك إدريس هاني بنية الحركة الإسلامية والفاعلين فيها وأول الفاعلين فيها هو الدولة، ومنطق الدولة هو غير منطق الحركات الإسلامية، منطق الدولة ينصرف بالأساس إلى الضبط والهيكلية والتدبير الآني، أما الحركات الإسلامية فلها هواجس أخرى..فهاجسها الأول هو الهيمنة أو التخلخل وأداتها هي الدعوية والفاعل الثالث - وأعتقد أن إدريس هاني كان مصيباً ليركز على هذا الفاعل لأننا لم نركز عليه بما فيه الكفاية - وهو الفاعل الانتلجانشي وهذا الفاعل عوض أن يفكك البنية وعوض أن يقيم دراسة نقدية، يقوم بدور تبريري في غطاء عقلاني، يعني في نهاية المطاف لايقدم شيئاً جديداً. بل يظهر بمظهر عقلاني، ولكن في الصمق لايزيد على أن يبرر، ولذلك في نهاية المطاف لن يأتي شيء جديد. كما أن الحركة حسب هاني ترفض مواجهة الواقع بأساليب عقلانية لأنها تنطلق من صورة مطلقة، فهي ليست في حالة لتدرس العلوم الإنسانية، بل تعتقد بأنها مكتفية بذاتها، ولذلك تجافي الواقع ولا ترى لزوماً أن تكتسب الأدوات العقلانية، هذا فضلاً عن أنها دخلت في مواجهة عالمية ودعت وغدت خطاب الكراهية بما قد يفضي إلى الانتحار الجماعي، هنا تبدو الجرأة، ولكنها جرأة مطابقة للواقع. نسمع الآن من لدن إسلاميين من شاكلة عبد الفتاح مورو من النهضة الذي يقول بأن عيب الحركة الإسلامية هو أنها تجافي العلوم الإنسانية والمجتمعات لا تتطور بالتقنية وحدها..ذلك نعتقد بأنه هنا من الأشياء القوية والعميقة في تشخيص لدواء الظاهرة الإسلامية .. إذا كانت هذه أدواء الحركة الإسلامية فكيف يمكن أن تكون بديلة طبعاً إذا حكمنا بالزمن السياسي نعم .. الأرقام.. وماشئنا.. ولكن نحن نحكم بالزمن التاريخي وليس الزمن السياسي .. ليس الزمن الذي يحكمه الآني أو الاستحقاقات لأن كل ذلك عابر في نهاية المطاف وكم من الاتجاهات كانت لها زخم في فترة معينة وانتهت.

السؤال الآنسي يقول أوريد هو: كيف تعاملت الحركة الإسلامية في المغرب وبالأخص بفصيلين مهمين العدالة والتنمية والعدل والإحسان... المثال الأول تسونامي... حدث تسونامي... وهو ظاهرة طبيعية.. ولكن التبرير والتأويل والتفسير الذي أعطي له لا علاقة له بالعلم... العقاب الإلهي... في أدبيات العدالة والتنمية وكتب في الصحف الخ... هذا مثال المثال الثاني هو الرؤى والأحلام لاستباق أو تبرير تصورات سياسية معينة... هل يستجيب ذلك وينطبق مع العقل.. ومع رؤيا عقلانية.. النتيجة التي يخلص إليها إدريس هاني وهي في تصوري لا أمل في إصلاح الدين من ناحية الحركة الإسلامية بل حتى الدولة لا يمكن أن تقوم بهذا الإصلاح لأنها محكومة بضوابط معينة ولا حتى بمثقف انتلجونسي أو الفاعل الانتلجانسي.. إذن لربما ينبغي إن كنا نروم تجديد الفكر الديني أن نتلمسه خارج هذه القوانين... أعتقد بأن هذا هو المهم في الكتاب وهذا هو الإشكالية المطروحة المفيدة في اعتقادي..

ثم هناك أشياء من دون شك مفيدة للمباحث والمهتم وهي رصدته للحركة الإسلامية وأحيانا بحدّة.. أحيانا بذاتية حينما يقف على أشياء قد لا يجرؤ شخصا آخر أن يقف عندها مثل ما يسميه بالسياحة الجنسية... السياحة الجنسية لدى الحركات الإسلامية أو فتاوى الجنس عند بعض أفراد الحركة الإسلامية... وطبعا يقف عند العنف وخطاب العنف عند كثير من هذه الحركات الإسلامية بل حتى تلك التي تزعم وتدعي السلمية ويؤكد ارتباطها بأدبيات ابن تيمية وابن القيم الجوزية.. مثلما يطفح الكتاب بلمع ومتع جميلة جدا في الشق المرتبط بالوثائق.. من الأمور الممتعة التي قرأتها.. ويمكن مادام معنا صحافة.. وقد تثير فضول الصحفيين، هو رسالة مقعد السلفية في المغرب أو السلفية الوهابية الدكتور تقي الدين الهلالي.. وواحد من أبناء السلفية عبد الكريم.. لم أذكر اسمه حول المغراوي وكيف أنه تعرف على المغراوي باعتباره من سجل ماسّة.. موطني.. وأنه لمس عنده نباهة وأراد أن يصرفه للتعليم ولم يكن مندرجا في أي سلك من أسلاك التربية.. فأدخله في مكناس الخ.. ليفاجئوا بعد ذلك بسبب الرسالة التي أوردتها أنه زور الشهادة.. ثم يسرد بعض الألاعيب التي ربما يعني قام بها المغراوي ويحذر أنه قد يصبح أو يكون شأنه شأن عبد الله القاصيمي وليس القاسمي.. القاصيمي بالصاد.. من القصيم... بلدة القصيم.. وليس القاسمي.. وهو وهابي... خرج عن الوهابية وعرف بعدائه للوهابية بل بجهره بإلحاده.. وبدأ

مسيرته بكتابه هذه الاغلال وكتاب آخر (العرب ظاهرة صوتية).. يعني تخوف الدكتور تقي الدين الهلالي أن يصبح المغراوي قاصمي ثاني .. هذه متعة.. كما أن هناك رسالة جميلة جدا أو مقالة أصبح للرئيس الثاني لجمعية علماء المسلمين بالجزائر البشير الإبراهيمي في شأن عبد الحكي الكتاني... الذي كان يقوم بعمل من أجل إرساء ملتقى عالمي للزوايا وفق مخطط استعماري آنذاك .. وطبعاً جاهره البشير الإبراهيمي انطلاقاً من مرجعيته الدينية السلفية.. إذا تركنا جانباً كل هذه القضايا.. وطرحنا سؤال .. لأن هذا السؤال يلح علي.. ما طبيعة الإسلام الشيعي؟؟؟ .. لأن هذا في نهاية المطاف هو الهاجس الذي يؤرقني ولو أنه لم اجد ولو إشارة L'indice في الكتاب.. يعني حقيقة لو بتر غلاف الكتاب واسم الكتاب لا عتبرت بأن الشخص الذي كتبه غنوصي لا علاقة له بالدين بتاتا .. له مرجعية علمية ولذلك طبعاً يلح علي هذا السؤال.. ما الإسلام الشيعي ...؟

بالأخص الآن.. وأحاول.. وليس لدي جواب لأنني لا أعرف .. لكن أبداً مما انتهى إليه Olivier Roy في كتاب مهم جداً L'échec de l'islam politique وهو درس الإسلام الشيعي في إيران.. ليقول بأن الإسلام الشيعي في إيران علماني.. علماني طقوس شيء آخر.. لكن العمق علماني .. وطبعاً حينما قرأت الكتاب ليس هناك مرجعية ثيوقراطية ولا استنجاد بنصوص .. وهذا يفضي بي إلى سؤال آخر .. أليست الإيديولوجيات التي نجحت هي التي وفقت بين الدين وبين الحداثة .. قد يزعمنا ذلك حينما نتحدث عن الصهيونية ... ولكن الصهيونية.. لنترك جانباً ذاتيتنا .. هي شأن علماني مع توظيف للدين ... أو عدم مجاهرة بالدين.. والذي حدث هو أن العرب أخفقوا في هذا الامتحان .. تبنا القومية العربية وأرسى القومية العربية مسيحيون لا علاقة لهم بالإسلام ... وحينما أخفقوا.. تطاولوا في حضان الدين وتأرجحوا بين معاداة الدين والارتكان فيه والسؤال طبعاً هو التوفيق بينهم .. هذا هو السؤال !! طبعاً هناك أسئلة ملحة.. ليس لدي جواب .. ولكن أريد أن اختتم .. كيف التوفيق بينهم .. كيف ؟ لكي لا أصاب بلعنة فوست .. ومعروف عن فوست.. هي أسطورة وظفها الكاتب والشاعر الكبير غوته .. وأن فوست كان شيخاً طاعناً في السن، وحدث أنه في ليلة ظلماء أتاه الشيطان وعرض عليه صفقة .. قال له أن تعطيني روحك .. وأمكنك من الجميله كاترينا.. لم يقبل فوست بادئ الأمر .. ولكنه في نهاية المطاف رضخ للاغراء .. باع روحه كي يكتسب كاترينا .. والذي حدث أنه فقد روحه دون أن يكتسب كاترينا..

وطبعا السؤال هو كيف تحافظ على روحك وأن تكتسب الجميلة كاترينا التي هي الحداثة... لربما الجواب في ثنايا كتاب غوته....

- Ce que tu hérite de ton père acquière le pour le posséder - ما ترثه عن أبيك امتلكه كي تكتسبه -

تعقيب الكاتب على ملاحظات المتدخلين

في تعقيبه، حاول الأستاذ إدريس هاني أن يجيب عن بعض التساؤلات، بعد أن شكر الباحثين د. حسن أوريد، ود. محمد ضريف على قراءتهما البناءة والمفيدة، فقال أنه هنا جاء ليستمع ويستفيد لأن الكتاب خرج إلى الوجود، حيث أكد على أن العنوان الذي وضعه تم بطريقة تلقائية ولكنه عنوان يستند إلى مآثر قد يسم، مقدما بعض الأدلة على ذلك، كما بين بأن الأمر يتعلق بالمجازات التي بها نحيا ونفسر ونؤول.. كما اعتبر أن وجود أخطاء بسيطة في الكتاب لا تؤثر على أهمية المعلومات التي وردت فيه، من منطلق أن الكاتب أحيانا يتصرف في ذيل الجملة وينسى تداعيات الإعراب وهو أمر يحدث ويحصل معه ذهول وغفلة.. كما تحدث عن الموضوعية من وجهة نظر فلسفية معتبرا على غرار بيير بورديو أنها مستحيلة وإنما المعول عليه في المقام تمثل الموقف الفيبري القاضي بالتمييز بين معتقدات بل حقل الباحث في الاعتقاد وشروط البحث الموضوعي، حيث نبه إلى أن يكشف الباحث عما يعتقد به.. ثم تحدث عن نظرية التلقائي وكيف أن القارئ شريك في الموضوعية وبأن القارئ إذا فرض تنميطا ما على الكاتب والنص فسيختل ميزان الموضوعية، ولم يكن لدى الكاتب من الوقت المخصص ما يكفي للجواب على كل التساؤلات، وربما فضل أن يجيب عن بعضها من خلال مقدمة الطبعة الثانية لتحصل الفائدة ولمزيد من تسليط الضوء على سوء التفاهم الحاصل بالنسبة للعنوان أو سائر الملاحظات التي تذكر في السر أو العلن.. مستبقا كل تساؤلات القارئ المفترض.. وأشاد إدريس هاني بالناشر الذي لم يعترض على العنوان الأصلي للكتاب الذي أثار هذه المناقشات، معتبرا نفسه (أي هاني) مجدوبا، وعثر على ناشر مجدوب أيضا..

ملحق الصور



باحثون حرصوا على الحصول على نسخة بتوقيع الكاتب



كتاب وباحثون يستعدون لحضور الندوة



منصة الندوة 2



منصة الندوة 3



حضور لافت للمثقفين



مثقفون وسياسيون حضور الندوة



حضور نرعي وازن للشباب والطلبة